

الجزء الخامس

المجموع

٢٥٢٦
٢٥٨

نشره المطبع

للامام العلامة الفقيه الحافظ أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦

وله

فتح العزيز

شرح الوميز

(وهو الشرح الكبير للامام الجليل أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٧٣)

وله

التلخيص

في تخرج آثاره الرافعي الكبير

(للامام الحافظ الحقبة أبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢)

طبعت هذه المجموعة على نفقة شركة من كبار علماء الأزهر
بمصر سنة ١٣٠٠ هـ بمساعدة من العلماء عثارة

إدارة الطباعة الميرية

شركة العلماء

حقوق الطبع محفوظة

بمبادرة من جمعية نشره بقدره إمامنا الشريف

تتبعه (جملنا المجموع في أعلى الصفحة ويليه فتح العزيز ويلي التلخيص منفصلا بينهما بجدول) خطبة القضاة بالبروز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب صلاة العيدين

العيد مشتق من العود وهو الرجوع والمعاودة لأنه يتكرر وهو من خوات الوار وكان أصله عودا بكسر العين وقلبت الواو ياء كالتيفات والميزان من الوقت والوزن وجمعه اعياد قالوا وإنما جمع بالياء وإن كان أصله الواو للزومها في الواحد قال الجوهري وقيل للفرق بينه وبين اعياد الخشب
 قال المصنف رحمه الله

(صلاة العيد سنة وقال أبو سعيد الاصطخري هي فرض على الكفاية والمذهب الاول لما روى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أن رجلا جاء الي رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن الاسلام فقال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبتن الله علي عبادي فقال هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع) ولانها صلاة مؤقتة لا تتسع لها الاقامة فلم تجب بالشرع كصلاة الضحى فان تقف أهل بلد علي تركها وجب قتالهم علي قول الاصطخري وهل يقاتلون علي المذهب فيه وجهان (أحدهما) لا يقاتلون لانه تطوع فلا يقاتلون علي تركها كسائر التطوع (والثاني) يقاتلون لانه من شعائر الاسلام وفي تركها تهاون بالشرع بخلاف سائر التطوع لأنها تفعل فرادى فلا يظهر تركها كما يظهر في صلاة العيد)
 (الشرح) حديث طائفة رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه وضبط الفاظه ومعناه في أول كتاب الصلاة : واجمع المسلمون علي ان صلاة العيد مستروعة وعلي أنها ليست فرض عين ومن الشافعي وجمهور الاصحاب علي أنها سنة وقال الاصطخري فرض كفاية فان قلنا فرض كفاية فهو تلوا بتركها وإن قلنا سنة لم يقاتلوا علي اصح الوجهين وقال أبو اسحاق المروزي يقاتلون وقد ذكر

قال - كتاب صلاة العيدين -

(وهي سنة وليست بفرض كفاية وأقلها ركعتان كسائر الصلوات ووقتها ما بين طلوع الشمس الي زوالها ولا يشترط فيها ثمة ولا الجمعة في المحدث)
 قال الله تعالى (فصل ذلك و آخر) قيل : أذهب صلاة الاصحى . وى : أن أول عد صلى معه رجل

كتاب صلاة العيدين

المصنف دليل الجليح ووجه الدلالة من الحديث للذهب أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره أنه لا يفرض سوى الخس فلو كان العيد فرض كفاية لما أطلق هذا الإطلاق لأن فرض الكفاية واجب على جميعهم ولكن يسقط الحرج بفعل البعض ولهذا لو تركوه كلهم عصوا وقوله لأنها صلاة مؤقتة احتراز من الجنائز وقوله لا تشرع لما اتفقت الاحتراز من الصلوات الخس وقوله فلم يجب بالشرع احتراز من المتنورة وجهها العلماء من السلب والخالف أن صلاة العيد سنة لا فرض كفاية (واما قول) الشافعي في المختصر من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين (قال) اصحابنا هذا ليس على ظاهره فان ظاهره ان العيد فرض عين على كل من تزمه الجمعة وهذا خلاف اجماع المسلمين فيتعين تأويله قال ابو اسحاق من لزمته الجمعة حتما لزمه العيد ندبا واختيارا وقال الاصطخري معناه من لزمته الجمعة فرضا لزمه العيد كفاية قال اصحابنا ومراد الشافعي ان العيد تنأكد في حق من تزمه الجمعة *

(فرع) في مذاهب العلماء في صلاة العيد قد ذكرنا انها سنة تنأكد عندنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود وجهها العلماء وقال بعض أصحاب أبي حنيفة فرض كفاية وعن احمد روايتان كاللذهيين * قال المصنف رحمه الله *

(ووقتها ما بين طلوع الشمس الى ان تزول والافضل ان يؤخرها حتى ترتفع الشمس قيد رمح والسنة أن يؤخر صلاة الفطر ويعجل الاضحية لما روى عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب له أن يقدم الاضحية ويؤخر الفطر ولأن الافضل ان يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة فاذا اخرج الصلاة اتسع الوقت لاجراء صدقة الفطر والسنة أن يضحي بعد صلاة الامام فاذا عجل يادر الى الاضحية *) (الشرح) هذا الحديث رواه الشافعي في الامم الراشقة من غير طريق عبد الله بن ابي بكر

الله صلى الله عليه وآله وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ثم لم يزل يواظب على صلاة العيدين حتى فارق الدنيا (١) وفي الفصل صور هي مقدمات الباب (أحداها) صلاة العيد سنة أم فرض كفاية اختلفوا

(١) (قوله) يروي أن أول عيد صلى فيه رسول الله عيد الفطر من السنة الثانية ولم يزل يواظب على العيدين حتى فارق الدنيا ولم يصلها بئني لانه كان مسافرا كما لم يصل الجمعة: هذا لم أره في حديث لكن اشتهر في السير أن أول عيد شرع عيد الفطر وانه في السنة الثانية من الهجرة والباقي كأنه مأخوذ من الاستقراء وقد احتج أبو عوانة الاسفراغبي في صحيحه بأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل العيد بئني بحديث جابر الطويل فان فيه انه صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة ثم أتى المنحر ففجر ولم يذكر الصلاة وذكر المحب الطبري عن امام الحرمين أنه قال يصل بئني وكذا ذكره ابن حزم في حجة الوداع واستنكر ذلك منه *

ورواه من رواية ابراهيم بن محمد عن ابي الحويرث « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم ان عجل الاضاحي وأخر الفطر » وهذا مرسل ضعيف ابراهيم ضعيف واتفق الاصحاب علي ان آخر وقت صلاة العيد زوال الشمس وفي اول وقتها وجهان (أصحهما) وبه قطع المصنف وصاحب الشامل والروائي وآخرون انه من اول طلوع الشمس والافضل تأخيرها حتى ترتفع الشمس قدر رمح (والثاني) أنه يدخل بارتفاع الشمس وبه قطع البنديجي والمصنف في التنبية وهو ظاهر كلام الصيدلاني والبعثي وغيرهما واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي أنه يستحب تمجيل صلاة الاضحية وتأخير صلاة الفطر لما ذكره للمصنف فان فاتته صلاة العيد مع الامام صلاحها وحده وكانت اداء ما لم تزل الشمس يوم العيد وامان لم يصل حتي زالت الشمس فقد فاتته وهل تستحب قضاؤها فيه القولان السابقان في باب صلاة التطوع في قضاء النوافل (أصحهما) يستحب وقال ابو حنيفة اذا فاتته مع الامام لم يأت بها أصلا » قال المصنف رحمه الله »

« والسنة أن يصلي صلاة العيد في المصلي اذا كان مسجد البلد ضيقا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يخرج الى المصلي » ولان الناس يكثررون في صلاة العيد فاذا كان المسجد ضيقا تأذوا فان كان في الناس ضعفاء استخلف فيهم جدالبلد من يصلي بهم لما روى ان عليا رضي الله عنه استخلف ابا مسعود الانصاري رضي الله عنه ليصلي بضعفة الناس في المسجد وان كان يوم فطر صلى في المسجد لما روى أبو هريرة رضي الله عنه « قال اصابتنا مطر في يوم عيقل صلى نارسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد » وروى أن عمر وعثمان رضي الله عنهما صليا في المسجد في المطر وان كان المسجد واسعا فالسجد افضل من المصلي لان الامة لم يزالوا يصليون صلاة العيد بمكة في المسجد ولان المسجد أشرف وانظف قال الشافعي رضي الله عنه فان كان المسجد واسعا فصل في الصحراء فلا بأس وان كان ضيقا فصل فيهم لم يخرج الى الصحراء كرهت لانه اذا ترك المسجد صلى في الصحراء لم يكن عليهم ضرر واذ ترك الصحراء صلى في المسجد الضيق تأذوا بالزحام وربما قالت بعضهم الصلاة »

« الشرح » حديث خرجه الشيخان في الصحيحين صحيح رواه البخاري

فيه علي وجهين قال الاكثرون هي سنة وقد نص علي في باب صلاة التطوع حيث عدها من جملة التطوعات التي شرعت الجماعة فيها واحتجوا اعليه بأنها صلاة ذات ركوع وسجود لم يسن لها الاذان فلا تكون واجبة كصلاة الاستسقاء وهذا الوجه هو الذي ذكره في الكتاب وقال الاصطخري هي فرض كفاية وبه قال احمد لانها من شمار الاسلام وفي تركها تهاون بالدين فلي هذا لو اتفق أهل بلدة علي تركها قوتوا علي الوجه الاول هل يقاتلون فيه وجهان (احدهما) وبه قال ابو اسحاق نعم (واظهرهما) لا وقد ذكرنا وجههما في الاذان وقوله هي سنة معل بالواو والالف وكذا قوله وليست بفرض كفاية ولواقتصر علي احدي القفتين لحصل الغرض ويجوز ان يعلم قوله وهي سنة بالحاء ايضا لان عند ابي حنيفة رحمه

ومسلم من رواية أبي سعيد ورواه بمعناه من رواية جماعة من آخرين من الصحابة وحديث استخلاف علي أبي مسعود رواه الشافعي بأستاد صحيح وحديث أبي هريرة رواه أبو داود بأستاد جيد ورواه الحاكم وقال هو صحيح والضعفة - بفتح الضاد والعين - بمعنى الضعفاء وكلاهما جمع ضيفه أما الأحكام فقال اصحابنا يجوز صلاة العيد في الصحراء ونجوز في المسجد فإن كان بمكة فالمسجد الحرام أفضل بلا خلاف وقد ذكر المصنف بدليله وإن كان بغير مكة فنظر إن كان بيت المقدس قال البندنجي والصيدلاني الصلاة في مسجده الأقصى أفضل ولم يشعر الجمهور للأقصى وظاهر إطلاقهم إن بيت المقدس كغيره وإن كان في غير ذلك من البلاد فإن كان لهم عند في ترك الخروج إلى الصحراء وللمصلي العيد فلا خلاف أنهم مأمورون بالصلاة في المسجد من الأعذار المطر والحر والبرد ونحوها وإن لم يكن عذر وضاق المسجد فلا خلاف أن الخروج إلى الصحراء أفضل وإن اتسع للمسجد ولم يكن عذر فوجهان (أصحهما) وهو المنصوص في الأمه بقطع المصنف بجمهور العرايين واليغوي وغيرهم أن صلاتها في المسجد أفضل (والثاني) وهو الأصح عند جماعة من المترسئين وقطع بجماعة منهم أن صلاتها في الصحراء أفضل «لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأظب عليها في الصحراء» واجاب الأولون عن هذا بأن المسجد كان يضيق عنهم لكثرة الخارجين إليها فالأصح ترجيحها في المسجد لما ذكره المصنف رحمه الله فلي هذا إن ترك المسجد الواسع وصلي بهم في الصحراء فهو خلاف الأولى ولكن لا كراهة فيه وإن صلي في المسجد الضيق بلا عذركه هكذا نص الشافعي رحمه الله على المسألتين كما ذكره المصنف بدليلهما قال الشافعي والاصحاب وإذا خرج الإمام إلى الصحراء استخلف من يصلي في المسجد بالضعفة لما ذكره المصنف إذا حضر النساء للمصلي أو المسجد أعزله الحيض متين ووقف عند باب الحديث أم عطية المذكور بعدهما قال أبو اسحاق المروزي والاصحاب إذا كان هناك مطر أو غيره من الأعذار وضاق المسجد الأعظم صلى الإمام فيه واستخلف من يصلي بياقي الناس في موضع آخر بحيث يكون أرقق بهم * قال المصنف رحمه الله *

(والسنة أن يأكل في يوم الفطر قبل الصلاة ويمسك يوم النحر حتى يفرغ من الصلاة لما روى بريدة رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ويوم النحر لا يأكل حتى يرجع فيأكل من نسيكته» والسنة أن يأكل النحر ويكون ترا لما روى أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا» *

الله هي وأحبوا أن لم تكن مفروضة وما قل للمزني عن الشافعي رضي الله عنه أن من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين فهذه اللفظة مأولة باتفاق الاصحاب اما الجمهور فقالوا معناه من وجب عليه حضور الجمعة فرضا وجب عليه حضور العيدين سنة وقد يعبر عن الاستحباب للمؤكد بالاجوب وأما الاصطخرى فانه قال معناه من وجب عليه حضور الجمعة عينا وجب عليه حضور العيدين كفاية (الثانية) القول في كيفية هذه الصلاة تتعلق بالاكل والاقبل «فاما الاكل فتبين بيان سننها وهي مذكورة

﴿الشرح﴾ حديث انس صحيح رواه البخاري، وحديث بريدة رواه احمد في مسنده واثري مذى وابن ماجه والدارقطنى والحاكم واسانيدهم حسنة فهو حديث حسن وقال الحاكم هو حديث صحيح وقوله حي يطعم - يفتح الياء والعين - أى يأكل ونسكته بفتح النون وكسر السين - وهى اضيقه وافتح الشافعى والاصحاب على أنه يستحب أن يأكل فى عيد الفطر شيئاً قبل الخروج الى الصلاة فان لم يأكل قبل الخروج قليلاً كل قبل الصلاة ويستحب كون المأكل كولاً ثمراً وكونه وترأماً لما ذكره المصنف فالشافعى فى الام ونحن تأمر من أفى للمصل أن يأكل ويشرب قبل أن يغدو الى المصل فان لم يفعل أمرناه بذلك فى طريقه أو المصل أن أمكنه فان لم يفعل ذلك فلا شيء عليه ويكره له أن لا يفعل هذا نصه بحروفيه والسنة فى عيد الاضحى أن يسلك عن الاكل حتى يرجع من الصلاة لما ذكره المصنف قال صاحب الحاشى والبيان وإنما فرق بينهما لان السنة أن يتصدق فى عيد الفطر قبل الصلاة فاستحب له الاكل ليشارك المساكين فى ذلك والصدقة فى عيد النحر إنما هى بعد الصلاة من الاضحية فاستحب مواضعهم قالوا لأن ما قبل يوم الفطر يحرم الاكل فتنب الاكل فيه قبل الصلاة ليميز عن ما قبله وفى الاضحية لا يحرم الاكل قبله فأخر ليميزاً

• قال المصنف رحمه الله •

﴿والسنة أن يغتسل العبدان لما روى أن علياً وابن عمر رضى الله عنهم كانا يغتسلان • ولأنه يوم عيد يجتمع فيه الكلفة للصلاة فسن فيه الغسل لحضورها كالجمعة وفى وقت الغسل قولان (أحدهما) بعد الفجر كفصل الجمعة وروى البيهقى أنه يجوز أن يغتسل قبل الفجر لان الصلاة قام فى أول النهار ويقصدها الناس من البعد فجوز تقديم الغسل حتى لا نفوسهم ويجوز على هذا القول أن يغتسل بعد نصف الليل كما فى أذان الصبح ويستحب ذلك لمن يحضر الصلاة ولمن لا يحضر لان المقصد اظهار الزينة والحال فان لم يحضر الصلاة اغتسل للزينة والحال والسنة أن يتنظف بمحلق الشعر وتقليم الظفر وقطع اترائحه لانه يوم عيد فسن فيه ما ذكرناه كيوم الجمعة والسنة أن يتطيب لما روى الحسن بن علي رضى الله عنه قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتطب باجود ما فى نجد فى العيد» •

﴿الشرح﴾ هذا الامر للذكر فى اغتسال على رضى الله عنه رواه الشافعى فى الام والبيهقى بأستاد ضيف وأما الاثر الآخر أن ابن عمر «يكن يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو» فصحيح رواه مالك فى الموطأ عن نافع ورواه السامعى وغيره عن مالك عن نافع وروى السافعى والبيهقى اغتسال

من بعده وأما الاصل فقد عدا وأقلها ركعتان كاثرا للصلوات وليس المراد منه الاكل فوق الركعتين وأما المراد منه ان الركعتين نصفه كونهما كاثرا للصلوات هو الاقل والا كمال ركعتان لانه الصفة بل مع حواص ضرعت فيما تم قوله كاثرا للصلوات غير مجرى على اطلاعهانها تختص بنية صلاة العيد

سلمة بن الأكوع العبد وأن عروة بن الزبير قال هو السنة وروى ابن ماجه عن ابن عباس قال « كان رسول الله صل الله عليه وسلم يقتل يوم الفطر ويوم الاضحي » ومثله عن الفاكه بن سعد الصباحي رضي الله عنه وأسانيد الجميع ضعيفة باطلة الا أثر ابن عمر « وأما حديث الحسن في الطيب فقريب وقول المصنف يجتمع فيه السكاة مما أنكره أهل العربية قالوا لا يجوز ان يقال الكفة ولا كفة للناس وإنما يقال الناس كافة كقَالَ الله تعالى (ادخلوا في السلم كافة) وقال تعالى (وقاتلوا المشركين كافة) (وقوله) فمن فيه الغسل لحضورها الاجر وحذف لفظة حضورها لان الغسل مسنون لمن حضر الصلاة وغيره . أما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب يستحب الغسل للمعدين وهذا لا خلاف فيه والمتمد فيه أثر ابن عمر والقياس على الجمعة وفي وقت صحة هذا الغسل قولان مشهوران (أحدهما) بمطلوع الفجر نص عليه في الام (وأصحها) باتفاق الاصحاب يجوز بعد الفجر وبطله وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات منهم الحاملي في المقنع وقد ذكر المصنف دليلها هكذا ذكر المصنف والحاملي صاحب الشامل والاكثر قولين للشافعي وحكماها صاحب الحاوي والدارمي والقرطبي والمتولي وآخرون وجيز قال صاحب الحاوي حوزة ابن أبي هريرة ومنه ابواسحق وقال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرّد نص الشافعي في البيهقي على صحة الغسل للعبد قبل طلوع الفجر قال ولا يعرف للشافعي غيره وقال ورأيت بعض أصحابنا يقول فيه قولان وبعضهم يقول بوجوب هذا كلام القاضي وسبب هذا الاختلاف في أنها قولان أو وجهان ان الشافعي نص في البيهقي على صحة الغسل قبل الفجر صريحاً وقال في مختصر المزني واجب الغسل بعد الفجر للعبد فمنهم من فهم منه اشتراط كونه بعد العجر فجعله قولاً آخر ومنهم من لم يفهم ذلك وصرح البندنجي بأنه نص في الام بأنه لا يجوز قبل العجر فإذا قلنا بالأصح أنه يصح قبل الفجر في ضبطه ثلاثة أوجه (أصحها) وأشهرها يصح بعد نصف الليل ولا يصح قبله وبه قطع المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب والقاضي ح - بن والمتولي وغيرهم كأذان الصبح (والثاني) يصح في جميع الليل وبه جزم الغزالي واختاره ابن الصباغ وغيره كنية الصوم وفرقوا بينه وبين الاذان أن النصف الاول يختار للعتاء فربما ظن السامع أن الاذان لما قلنته لحوف اللبس بخلاف الغسل (والثالث) أنه إنما يصح قبيل الفجر عند السجود وبه جزم البيهقي وافقت نصوص الشافعي والاصحاب على استحباب غسل العبد لمن يحضر الصلاة ولأن لا يحضرها لما ذكره المصنف وكذا اتفقوا على استحباب التليط والتلف بازالة الثعور وتقليم الاظفار وازالة الرائحة الكريهة من بدنه وثوبه قياساً على الجمعة .

وبالله الفتاوى ذكره وإنما أراد أنها كهي في الانحال والا كان يخرج عنه التذير اب الى الله . .
 من اركن الصلاة لا يجبر مركها ١١ حدود كالعدد ومراة السورة (الثالثة) اهل الكتاب يقتضي دخول وقت ١٥ الصلاة طاعة التمس فانها قال وفيها ما ينطلق التمس الي رواها وصرح بذلك كثير من الاصحاب منهم صاحب الشامل والمذهب والقاضي الزواياني قالوا ان وقتها اذا طلعت الشمس

« قال المصنف رحمه الله »

« والسنة أن يلبس أحسن ثيابه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس في العيد بردجيرة ».

« (الشرح) هذا الحديث رواه الشافعي من غير رواية ابن عباس بأسا ضعيف - والخبرة بكسر الجاء وفتح الباء الموحدة - وهو نوع من الثياب معروف باليمن وهو عصب اليمن قال الأزهري هو نوع من البرد أضيف إلى وشية والبرد مفردة والجمع برود ويقال برد عجير أي مزين واتفق الأصحاب مع الشافعي على استحباب لبس أحسن الثياب في العيد ودليله حديث ابن عمر « قال وجد عمر رضي الله عنه جبة من استبرق ثياب قال يا رسول الله اتبع هذه تجمل بها لعبد والوفود قال رسول الله صلى الله عليه وآله سلم أنا هذه لباس من لاخلق له » رواه البخاري ومسلم قال أصحابنا وأفضل ألوان الثياب البياض فلي هذا أن استوى ثوبان في الحسن والنفاسة فالأبيض أفضل فإن كان الأحسن غير أبيض فهو أفضل من الأبيض في هذا اليوم ويستحب أن يتعمم فإن لم يجد إلا ثوبا استحسب أن يشمله لعيد والجمعة قال أصحابنا ويستوى في استحباب تحسين الثياب والتنظف والطيب وإزالة الشعر وإزالة الكرمه الخارج إلى الصلاة والقاعد في بيتهم لأنهم يوم زينوا أنفسهم فيه »

« قال المصنف رحمه الله »

« ويستحب أن يحضر النساء غير ذوات الميئات للروت أم عطية قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج المراتق وذوات الخدود والحبيص في العيد قاما الحبيص مكن يعترن للمصلي ويشهد الخير ودعوة المسلمين » وإذا أردن الحضور تنظفن بالماء ولا يتعلين ولا يلبسن الشهرة من من الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تغموا إيمان الله مساجد الله وليخرجن قلات » أي غير عطرات ولأنها إذا تطيبت وليست الشهرة من الثياب دعا ذلك إلى الفساد »

« (الشرح) حديث أم عطية رواه البخاري ومسلم وأما حديث « لا تغموا إيمان الله مساجد الله » فرواه البخاري ومسلم ذكره البخاري في كتاب صلاة الجمعة « وأما الزيادة التي فيه « وليخرجن قلات » فرواها أبو داود بإسناد حسن ولم يضعفه وقد قدمنا أن مالم يضعفه فهو حسن عندنا ورواية أبي داود « وليخرجن وهن قلات » وقوله قلات بفتح التاء الثلاثة فوق وكسر الفاء - والعواتق جمع عاتق وهي البنت التي بلغت أبو زيد هي البالغة مالم تنفس وقيل هي التي لم تزوج قال مطب سببت عاتقاً لأنها عقت من ضر أبوها واستخدمها وسموها بالخرج في الأشغال وقال الأصمعي هي فوق المعصر وقال ثابت هي البكر التي لم يخرج إلى زوج وقال الخطابي هي البنت عفت بلوغها »

ويستحب تأخيرها إلى أن ترتفع قد رجع وإمام الجماعة يفتي بحال الوقت لا بتأخير قد معهم الصيدلان وصاحب التدبير والله أعلم ولا خلاف في إعادتها إلى التسرع خرج وقتها واحتمل إعلابان مبني المواقيت على أنه إذا دخل وقت صلاته خرج وقت التي قبلها وبالأزوال يدخل وقت الظهر فيخرج وقت

قال صاحب المطالع وقيل هي التي أشرفت على البلوغ وقوله ذوات الخدود جمع خدر وهو السر
قوله الشرة من الثياب هو بضم الشين «أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله يستحب للنساء غير
ذوات الميثات حضور صلاة العيد وأما ذوات الميثات وهن اللواتي يشتهن الجمال فيكره حضورهن
هذا والمنذهب للنصوص ويقطع الجمهور وحكي الرافعي وجها أنه لا يستحب لهن الخروج بحال والصواب
الاول وإذا خرجن استحب خروجهن في ثياب بنية ولا يلبسن ما يشهرهن ويستحب أن يتلفن بالما
ويكره لهن التطيب لما ذكرناه في باب صلاة الجماعة وهذا كله حكم العجائز اللواتي لا يشتهن ونحوهن
فاما الشابة وذات الجمال ومن تشتهي فكره لهن الحضور لما في ذلك من خوف الفتنة عليهن وبهن (فان
قيل) هذا مخالف حديث أم عطية المذكور (قلنا) ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت
«لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنهن كما منعت نساء بني إسرائيل» ولان الفتنة وأسباب
الشر في هذه الأعصار كثيرة بخلاف العصر الاول والله أعلم قال الشافعي في الام أحب
شهود النساء العجائز وغير ذوات الميثات الصلاة والاعباد وأنا اشوهدهن الاعباد أشد
استحباباً مني لشوهدن غيرها من الصلوات المكتوبات *

* قال المصنف رحمه الله *

(قال الشافعي رحمه الله يزين الصبيان بالمصبغ والحلي ذكراً كانوا أو نساء لانه يوم زينوا ليس
علي الصبيان تعبد فلا ينعون لبس الذهب) *

(الشرح) اتفق نص الشافعي والأصحاب على استحباب حضور الصبيان للمبشرين صلاة العيد
واقفوا على إباحة تزينهم بالمصبغ وحلي الذهب والفضة يوم العيد لما ذكره المصنف وأما في غير
يوم العيد ففي تحليتهم بالذهب ولباسهم الحرير ثلاثة أوجه سبقت في باب ما يكره لبسه (أحبها)
جوازه (والثاني) تحريمه (والثالث) جوازه قبل سبع سنين ومنه بعدها *

صلاة العيد (الرابعة) قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر وسائر الكتب الجديدة يجوز للمنفرد في
بيته وللسافر والمرأة والعبد صلاة العيد وقال في القديم لا يصلي العيد إلا في الموضع الذي يصلي فيه
الجمعة فظاهره يقتضي أن لا يصلي هؤلاء العيد كما لا يصلون الجمعة إلا تبعاً للقوم واختلف الأصحاب على
طريقين (أحدهما) وهو المذكور في الكتاب أن المسألة على قولين (المديد) أنه لا يشترط فيها شروط الجمعة
لأنها نافلة فاشبهت صلاة الاستسقاء والخسوف (والقدي) يشترط به قال أبو حنيفة وكذلك اختلف
رواية واستشهدوا بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «لم يصل العيد يعني لأنه كان مسافراً» كالم يصل الجمعة
فعل هذا تشترط الجماعة والعدد صفات الكمال وغيرها إلا أنه يستثنى أقامتها في خطة البلدة الواقعة فلا
يشترط ذلك على هذا القول أيضاً لتطابق الناس على أقامتها بارزين كذلك ذكره الشيخ أبو حامد
وكثيرون وعن الشيخ أبي محمد أنه لا يستثنى ولا يجوز أقامتها على هذا القول إلا حيث يجوز الجمعة
وهذا هو الموافق لظاهر لفظ الكتاب واستثنى بعضهم عدد الأربعين أيضاً ويفترقان أيضاً في

« قال المصنف رحمه الله »

« والسنة أن يسكر إلى الصلاة ليأخذ موضعه كما قلنا في الجمعة والمتحب أن يمشی ولا يركب لأن النبي صلى الله عليه وسلم ماركب في عيد ولا جنازة ولا بأس أن يركب في العود لأنه غير قاصد إلى قرية »

« (الشرح) هذا الحديث ذكره الشافعي في الأتم منقطعاً مرسلًا فقال بلغنا أن الزهري قال « ماركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد ولا جنازة » رواه البيهقي عن الشافعي هكذا وروى ابن ماجه بإسناده من ثلاث طرق عن ابن عمر وابن عباس وسعد القرظ رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يخرج إلى العيد ماشياً ويرجع ماشياً » وليس في رواية ابن عباس ويرجع ماشياً ولكن أمانيد الجميع ضعيفة بينة الضعف وعن الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه قال « من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً » رواه الترمذي وقال حديث حسن وليس هو حسناً ولا يقبل قول الترمذي في هذا فإن مدره علي الحارث الأعور وانفق العلماء على تضعيفه قال الشعبي وغيره كان الحارث كذاباً وقول الله تعالى « لا يركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد ولا جنازة » إلا أن رجلاً كان منزله بعيداً عن المسجد وكان يمشی إليه قال يا رسول الله إني أريد أن يكتب لي بمشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جمع الله لك ذلك كله » والجواب أن المصنف قال لأنه غير قاصد إلى قرية ولم يقل لأنه غير ماشٍ في قرية ولا نفي ثوابه في الرجوع ورأيت من الناس من يسأل علي هذا الحديث فيقول قال لم يركب في عيد ولا جنازة ولم يذكر الجمعة وهذه غفلة ظاهرة لأن الجمعة تصل في المسجد وبينه صلى الله عليه وسلم بمجنب المسجد فلا يتأتى الركوب إليها قال الشافعي والأصحاب يستحب أن يسكر إلى صلاة العيد ويكون التكبير بعد الفجر ويأكل قبل الخروج ثمراً كما سبق هذا في حق المؤمنين فأما الإمام فيستحب له أن يتأخر في الخروج إلى الوقت الذي يصلي بهم فيه للأحاديث الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا خرج يوم العيد فأول شيء يبدأ به الصلاة » وأتفق أصحابنا وغيرهم

أن خطبتي الجمعة مشروعتان قبل الصلاة وخطبة العيد بعد الصلاة قال إمام الحرمين ولو فرض إخلال بالخطبة فيعقد في التفرع على هذا القول انعطاف البطلان على الصلاة هذا أحد الطريقتين (وإثاني) وبه قال أبو إسحاق القطع بما ذكر في الجديد وحمل كلامه في التقديم على أن صلاة العيد لا تقام في مساجد الخلفاء كصلاة الجمعة فيجوز أن يصلي لهذه الطريقة قوله على الجديد بالو لأنه ثابت للخلاف ومن قال بالطريقة الثانية نفي ذلك وقوله ولا يشترط معط بالحاء والالف لا تقدموا إذا فرغنا على الصحيح فإذا صلاها المنفرد لم يخطب وحكي القاضي ابن كعب وجها آخر أنه يخطب وهو قريب من الخلاف في أن المنفرد هل يؤذن وإن صلى مسافرون صلى بهم واحد وخطب »

علي هذا ونص عليه الشافعي في المختصر ودليله الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولأنه أبلغ في
مهابته قال أصحابنا وغيرهم ويستحب أن يمشي جميع الطريق ولا يركب في شيء منها إلا أن يكون
له عند كمرض وضعف ونحوهما فلا بأس بالركوب ولا يصدر بسبب منصبه ورياسته فإن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في العيد وهو أكل الخلق وأرضهم منصبا قال أصحابنا
ولا بأس أن يركب في الرجوع لما ذكره المصنف واتفق الأصحاب على هكذا قالوا وبصورته
إذا لم يتضرر الناس بركوبه فإن تضرروا به لرحمة وغيرها كره لما فيه من الأضرار »
« قال المصنف رحمه الله »

(وإذا حضر جاز أن يتنفل إلى أن يخرج الإمام لما روى عن أبي برزة وأنس والحسن
وجابر بن زيد أنهم كانوا يصلون يوم العيد قبل خروج الإمام ولأنه ليس بوقت منعي عن الصلاة
فيه ولا هناك ما هو أم من الصلاة فلم يمنع من الصلاة كما بعد العيد والسنة للإمام أن لا يخرج إلا في
الوقت الذي يوافق فيه الصلاة لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحية على المصلي فأول شيء يبدأ به الصلاة » والسنة أن يمضي
إليها في طريق ويرجع في أخرى لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان
يخرج يوم الفطر والأضحية من طريق ويرجع من آخر »)

(الشرح) حديث أبي سعيد رواه البخاري ومسلم وأما حديث ابن عمر فرواه أبو داود
باسناد ضعيف ورواه البخاري في صحيحه من رواية جابر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا
كان يوم العيد خالف الطريق » ورواه الحاكم من رواية أبي هريرة مرفوعا قال وهو صحيح علي
شرط البخاري ومسلم وذكره البخاري في صحيحه تعليقاً قال البخاري حديث جابر أصح وأما
ما ذكره أولا عن أبي برزة وأنس والحسن وجابر بن زيد فرواه البيهقي واسكنه وقع في نسخ
المذهب عن أبي برزة - بفتح الباء الموحدة وبجدهاء ساكنة ثم زاي مفتوحة - وهو تصحيف وصوابه
عن أبي بردة - بضم الباء وببدال بعد الراء - هو أبو بردة التاجي ابن أبي موسى الأشعري واسم
أبي بردة عامر وقيل الحارث وهذا الذي ذكرته من تصحيفه لا تشك فيه فالصواب أبو بردة بالذال
هكذا ذكره البيهقي في كتابيه وغيره من الأئمة وتقديم المصنفه على أنس يدل على أنه ظنه أبا برزة

قال (وإذا غربت الشمس ليلة العيدين استحب التكبيرات للرسالة ثلاثا نفا حيث كان في
الطريق وغيرها إلى أن يحرم الإمام بالصلاة وفي استحبابها غيب الصلوات الثلاث وجهاً) »
التكبير الذي ذكر في هذا الباب ضرر إن (احدها) ما تسرع في الصلاة والخطبة وسيأتي في
موضع (والثاني) غيره وللسنن في صيغته أن يكبر ثلاثا نفا وبه قال مالك خلافا لأبي حنيفة واحد
حيث قالوا بكبر مرتين وحكي صاحب السنة فلا عن القديم مثل مذهبهنا إنما الرواية عن جابر وابن
عباس رضي الله عنهم أيضا فإنه تكبير شرع شعارا للعيد فكانوا يركبوا التكبير الصلاة ثم قال الشافعي

الصباحي وهو غلط بلا شك * أما الأحكام فيه مسائل (إحداها) يجوز لغير الإمام التنفل يوم العيد قبل صلاة العيد وبعدها في بيته وطريقه وفي المصلي قبل حضور الإمام لا بقصد التنفل لصلاة العيد ولا كراهة في شيء من ذلك لما ذكره المصنف قال الشافعي والأصحاب وليس لصلاة العيد ستقبلها ولا بعدها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها (للسألة الثانية) يستحب للإمام أن لا يخرج إلى موضع الصلاة إلا في الوقت الذي يصل بهم قال أصحابنا ويكره للإمام أن يصلي قبل صلاة العيد أو بعدها في المصلي لأنه لو صلى أوم أنها سنة وليست سنة قال أصحابنا ولا يصلي تحية المسجد بل يشرع أول وصوله في صلاة العيد وتحصل التحية في ضمنها ودليله حديث أبي سعيد (للسألة الثالثة) يستحب لكل من صلى العيد أن يمضي إليها في طريق ويرجع في طريق آخر للحديث ويستحب أن يمضي في الطريق الأطول (واخافوا) في سبب ذهابه صلى الله عليه وسلم في طريق ورجوعه في طريق آخر (قيل) كان يذهب في أطول الطريقين ويرجع في الآخر لأن الصحاب أفضل من الرجوع (وقيل) كان يتصدق في الطريقين (وقيل) كان يتمسك في طريق ولا يتي به شيء فيرجع في آخر لتلايأه سائل فيرده (وقيل) يشرف أهل الطريقين (وقيل) يشهد له الطريقان (وقيل) يعلم أهل الطريقين ويفتيهم (وقيل) ليغيب المنافقين باظهار الشعار (وقيل) لتلا برصه المنافقون فيؤذوه (وقيل) لتناؤل بتغيير الحال إلى المنفرة والرضا ونحو ذلك وقيل كان يخرج في الطريق الأول خلق كثير فيكثر الزحام فيرجع في آخر ليخف قال أصحابنا ثم إن لم نعلم للعني الذي خالف النبي صلى الله عليه وسلم بسببه الطريق استحب لنا مخالفة الطريق بلا خلاف وإن علمناه ووجدنا ذلك للعني في أنسان استحب له مخالفة الطريق وإن لم يوجد فيه فوجان مشهوران (الصحيح) باتفاق الأصحاب يستحب أيضا وبه قال أبو علي بن أبي هريرة وبه قطع المصنف لا كثرون لمطلق الأمر بالاعتداء (والثاني)

رضي الله عنه وما زاد من ذكر الله حسن (١) واستحسن في الام أن تكون زيادته أقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قاله علي الصفا وهو « الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر » (٢) وحكي العبد لاني وغيره عن القديم أنه يقول بعد الثلاث الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا الله أكبر على ما هذان والحمد لله

(١) (قوله) استحسن الشافعي في الام أن يزيد على التكبير ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قاله علي الصفا وهو الله أكبر كبيرا الحديث وهو في حديث مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رقى على الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوجد الله وكبر وقال فذكره وبمصره صح في مسلم عن ابن الزبير أنه صلى الله عليه وسلم يقوله في كل صلاة *

(٢) (حديث) قل عن رسول صلى الله عليه وسلم أنه قال على الصفا الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا الحديث: مسلم في حديث جابر الطويل في الجمع *

بالصلاة قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة وعن جابر بن سمره «شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة» ورواه مسلم وأما هذا المروي عن الزهري فرواه الشافعي باسناد ضعيف مرسلًا فقال الشافعي في الامم أخبرنا الثقة عن الزهري قال «لم يكن يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم ولأبني بكر ولا عمر ولا عثمان في العيدين حتى أحدث ذلك معاوية بالشام وأحدثه الحجاج بالمدينة حين مر عليها قال الزهري وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر في العيدين للمؤذن فيقول الصلاة جامعة» ويقني عن هذا الحديث الضعيف القياس على صلاة الكسوف فقد ثبتت الاحاديث الصحيحة فيها (منها) حديث عبدالله بن عمرو بن العاص قال «لما كفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي بالصلاة جامعة وفي رواية «أن الصلاة جامعة» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة «أن الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعت مناديا بالصلاة جامعة» رواه البخاري ومسلم قوله عن الزهري أنه كان ينادي به - هو بفتح الدال - وقوله الصلاة جامعة هما منصوبان الصلاة على الاعراء وجامعة على الحال. وأما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب لا يؤذن للعيد ولا يقام وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وعليه عمل الناس في الامصار للاحاديث الصحيحة التي ذكرناها قال ابن المنذر وروينا عن ابن الزبير أنه أذن لها وأقام قال وقال حصين أول من أذن في العيد زياد وقيل أول من أذن لها معاوية وقيل غيره قال الشافعي والاصحاب ويستحب أن يقال الصلاة جامعة لما ذكرناه من القياس على الكسوف قال الشافعي

ومسلم كان يخرج يوم الفطر والاضحى رافعا صوته بالتبليل والتكبير حثي يأتي للصلى (١) وأول وقته في العيدين جميعا غروب الشمس إلى العيد وعن مالك واحد أنه لا يكبر ليلة العيد وإنما يكبر في يومه. لنا قوله تعالى (ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم) قال الشافعي سمعت من أروى به من أهل العلم بالقرآن يقول (لتكملوا العدة) أي عدة صوم رمضان (ولتكبروا الله على ما هداكم) أي عدا كلها واكملها بغروب الشمس آخر يوم من رمضان وفي آخر وقته طريقان (أظنهما) وبه قال ابن سريج وابو اسحاق أن المسألة على ثلاثة أقوال (أصحها) وهو رواية البويطي واختيار المرفي أنهم يكبرون إلى أن ينحرم الامام بصلاة العبد لان الكلام يباح الي تلك الغاية والتكبير أولى ما يقع به الاشتغال به فانه ذكر الله تعالى وشعار اليوم (والثاني) إلى أن يخرج الامام الي الصلاة لانه اذا رزاحتاج الناس الى أن يأخذوا اهبه الصلاة ويستقلوا بالقيام اليها ومحكي هذا عن الام (والثالث) الي أن

(١) حديث يروي أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر والاضحى رافعا صوته بالتبليل والتكبير حتى يأتي للصلى - الحاكم والبيهقي من حديث ابن عمر عن طريق مرفوعاً وموقوفاً وصحيح وقد رواه الشافعي موقوفاً أيضاً وفي الاوسط عن أبي هريرة مرفوعاً أيضاً في التكبير استانه غريب

في الام وأحب أن يأمر الامام المؤمن أن يقول في الاعياد وما جمع الناس من الصلاة : الصلاة جامعة أو الصلاة : قال وإن قال لم إلى الصلاة لم نكرهه وإن قال حي على الصلاة فلا بأس وإن كنت أحب أن يتوفى ذلك لأنه من كلام الاذان وأحب أن يتوفى جميع كلام الاذان قال ولو أذن أو أقام للعبد كرهته له ولا إعادة عليه هذا كلام الشافعي وقال صاحب العدة لو قال حي على الصلاة جاز بل هو مستحب وقال القاسمي لو قال حي على الصلاة كره لأنه من الفاظ الاذان والصواب مانص عليه الشافعي أنه لا يكره وإن الأولى اجتنابه واجتناب سائر الفاظ الاذان •

• قال المصنف رحمه الله •

(وصلاة العيد ركعتان لقول عمر رضي الله عنه « صلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترى » والسنة أن يصلي جماعة لنقل الخلف عن السلف والسنة أن يكبر في الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع وفي الثانية خمس سوى تكبيرة القيام والركوع لما روى عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يكبر في الفطر في الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة الصلاة » والتكبيرات قبل القراءة لما روى كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يكبر في العيدين في الركعة الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً قبل القراءة » فإن حضروا قد سبقه الامام بالتكبيرات أو بعضها لم يقض لأنه ذكر مسنون فات محله فلم يقضه كدعاء الاستفتاح وقال في التقديم يقضي لأن محله القيام وقد أدركه وليس بشيء . والسنة أن يرفع يديه مع كل تكبيرة لما روى أن عمر رضي الله عنه « كان يرفع يديه في كل تكبيرة في العيد » ويستحب أن يف بين كل تكبيرتين بقدر آية يذكر الله تعالى « لما روى أن الوليد ابن عتبة خرج يوماً على عبد الله بن حذيفة والاشعري وقال إن هذا العيد غداً فكيف السكبر فقال عبد الله بن

يخرج الامام من الصلاة لما روى « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيد حتى يأتي المصلي ويقضى الصلاة » وهذا القول منقول عن القديم وإنما يحصى في حق من لا يصلي مع الامام (١) وقوله آخرون علي وجه آخر فقالوا الى أن يفرغ من الصلاة والحطتين جميعاً وروى مثل ذلك عن مالك

(١) (قوله) وقيل يكبر الى أن يفرغ الامام من الصلاة قال وهذا القول إنما يجيء في حق من لا يصلي مع الامام قال واستدل لذلك بما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في العيد حتى يأتي المصلي ويقضى الصلاة انتهى وقوله في هذا الحديث ويقضى الصلاة لم اراه في شيء من طرقه لكن ذكر المحدثين في شرح الهداية ان ابا بكر التجاد روى بإسناده عن الزهري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر فيكبر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي (قلت) وهو عند ابن ابي شيبة عن يزيد عن ابن ابي ثوب عن الزهري مرسلًا بلفظ فإذا قضى الصلاة قطع التكبير •

مسعود تكبر وتحمده بك وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم وتدعو وتكبر وتصل مثل ذلك قال
الاشعري وحذيفة صدق «والسنة أن يقرأ بعد الفاتحة بقى واقرب ما روي أبو واقد الليثي «كن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفطر والاضحى بقى واقرب الساعة «والسنة أن يجهر فيها
بالقراءة لتقل الخلف عن الملف» *

(الشرح) حديث عمر «صلاة الاضحى ركعتان» إلى آخره حديث حسن رواه احمد بن حنبل
والنسائي وغيرها وسبق بيانه في آخر باب صلاة الجمعة وفي صلاة المسافر وجواز القصر والآعام
وحديث عمرو بن شعيب هذا صحيح رواه أبو داود وغيره بإسناد حسنة قال الترمذي في كتاب
العلل سألت البخاري عنه قال ليس في هذا الباب شيء اصح منه قال وبه أقول وهذا الذي قاله
فيه نظر لأن كثير بن عبد الله ضعيف ضعفه الجمهور ولما قوله ان عمر كان يرفع يديه في كل تكبيرة
في العيد قال البيهقي رويته في حديث مرسل وهو قول عطاء بن أبي رباح ورواه في السنن السكيري
عن عمر رضي الله عنه بإسناد ضعيف ومقطوع (وأما قوله) إن الوليد بن عقبة خرج علي عبد الله
وحذيفة (فرواه) البيهقي بإسناد حسن وليس في روايته قال الاشعري وحذيفة صدق (وأما) حديث
أبي واقد (فرواه) مسلم (وأما جد كثير بن عبد الله فهو عمرو بن عوف الانصاري الصحابي توفي
بالمدينة آخر خلافة معاوية (وأما الوليد فهو أبو وهب الوليد بن عقبة بن أبي معيط واسم أبي معيط
أبان ابن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الاموي الصحابي وهو اخو عمار
ابن عمار لأمه أسلم يوم الفتح (وأما أبو واقد فباثنا واسمه الحارث بن عوف وقيل الحارث بن مالك
وقيل عوف بن الحارث شهد بدرًا والرموك والحامية وتوفي بمكة سنة ثمان وستين وهو ابن خمس
وسبعين ودفن في مقبرة المهاجرين * (وأما قول المصنف لانه ذكر مسنون فلتعلمه فلم يقضه كعدمه
الاستفتاح احتز بالمسنون عن قراءة الفاتحة إذا سبها أو ادرك الامام بعد فراغه منها (وقوله) كعدمه
الاستفتاح معناه ان المنفرد إذا شرع في الفاتحة قبل الافتتاح لا يأتي به بعد ذلك (وأما المأموم إذا
ادرك الامام بعد فراغه منه وشرعه في القراءة أتى به ان لم يحض فوت الفاتحة قبل ركوع الامام
نص عليه الشافعي في الامم وانفقوا عليه وهذا القياس الذي ذكره فيه انكسار (أحدهما) انه ليس
نظير مسألتنا بل نظيرها إذا أدرك الامام في الفاتحة وقد مضى في الام علي أنه يأتي بالافتتاح هنا
(الثاني) أنه ينتقض بمن ترك قراءة سورة الحمة في الركعة الاولى منها فانه يقرأ في الثانية الجمعة
والمناقبين بالافتاق وبمن ترك التوحي في الركعة الاولى وقلنا يختص بها فانه يأتي في الثانية بالافتاق
وبالسبوق إذا ادرك ركعتين فانه يأتي بالسورة في الباقيتين علي الصحيح المنصوص مع قولنا لا تشرع
السورة في الاخرين قال الاصحاب بانما يأتي بالسورة لسكونها فاته في الاولين مع الامام والله أعلم *

واحمد (والطريق الثاني) القطع بالقول الاول وتأويل غيره بمحمل الخروج في القول الثاني على

اما الاحكام فصلاة العيد وكنان بالاجماع وصفها الميزة كصفة سائر الصلوات وسننها وهياها
كغيرها من الصلوات وينوي بها صلاة العيد هذا اقلها لو اما الاكمل فأن يقرأ بعد تكبيرة الاحرام
دعاء الاستفتاح ثم يكبر في الركعة الاولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام وموى تكبيرة
الركوع وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام من السجود والموى الي الركوع وقل للمزني التكبيرات
في الاولى ست وحكي الرافعي قولاً شاذاً ان دعاء الاستفتاح يكون بعد هذه التكبيرات والصواب
الاول وهو المعروف من نصوص الشافعي وبه قطع الجمهور قال الشافعي واصحابنا يستحب أن
يقف بين كل تكبيرتين من الزوائد قدر قراءة آية لاطويلة ولا قصيرة يهال الله تعالى ويكبره
ويحمده ويمجده هذا لفظ الشافعي في الام ويختصر المزني لكن ليس في الام ويمجده قال جمهور
الاصحاب يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولو زاد عليه جاز وقال الصيدلاني
عن بعض الاصحاب يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يهديه الخبر وهو على كل
شيء قدير وقال ابن الصباغ لو قال ما اعتاده الناس الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله
بكرة وأصيلاً وصلى الله على محمد وآله وسلم كثيراً كلن حسناً وقال الامام ابو عبد الله محمد بن
عبد الله بن مسعود السعدي من اصحابنا اصحاب الثقال يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك
اسمك وتعالى جندك وجل ثاؤك ولا إله غيرك ولا يأتي بهذا الذكر بعد السابعة والخامسة بل
يتعذر عقب السابعة وكذا عقب الخامسة ان قلنا يتعذر في كل ركعة وهو الاصح ولا يأتي به ايضا
بين تكبيرة الاحرام الاولى من الزوائد ولا يأتي به ايضا في الثانية قبل الاولى من الحسن هذا هو المذهب
وقال إمام الحرمين يأتي به والصواب في المذهب والدليل هو الاول وبه قطع الاصحاب في طرقهم
قال الشافعي في الام ولو وصل التكبيرات الزوائد بعضهن بعض ولم يفصل بينهما بذكر كرهت

التحريم لما بينهما من التواصل والتقارب وحمل التكبير في الثالث على جنس التكبير الذي يؤتى به
في الصلاة وقبلها ولا فرق في التكبير المرسل بين عيد الفطر والاضحي يرفع الناس أصواتهم به في
الثلثين في المنازل والمساجد والطرق والاسواق سفراً كانوا أو حاضرين وفي اليومين في طريق
المصلي وبالمصلي الى الغاية المذكورة ويستثنى عن ذلك الحاج فلا يكبر ليلة الاضحي وانما ذكره
التلبية وحكي القاضي الروائي وغيره قولين في أن التكبير ليلة الفطر أكد أم ليلة الاضحي وقالوا
الجديد الاول والقديم الثاني وأما النوع الثاني وهو التكبير المقيد بادر الصلاة فحكمه في عيد الاضحي مذكور
بعد هذا الفصل في الكتاب (وأما) في عيد الفطر فوجان (أظهرهما) عند الأكرمين ولم يذكر في التهذيب
سواه انه لا يستحب لانه لم يقل ذلك عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا اصحابه
(والثاني) يستحب لانه عيد استحب فيه التكبير للطلق فيس فيه التكبير المقيد كلاضحي فعلى
هذا يكبر غيب ثلاث صلوات وهي المغرب والعشاء ليلة الفطر والصبح يوم الفطر وحكم الفوائت

ذلك ثم يقرأ بعد التعوذ الفاتحة ثم سورة ق وفي الركعة الثانية بعد الفاتحة اقربت الساعة وثبت في صحيح مسلم في رواية الثعلبي بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «قرأ في صلاة العيدين بسبح اسم ربك وهل أذكرك حديث الفاتحة» فكلاهما سنة والله أعلم : وللاستحباب أن يرفع يديه نحو منكبيه في كل واحدة من التكبيرات الزوائد ويضع اليمنى على اليسرى بين كل تكبيرتين قال الرافعي وفي العدة ما يشعر بخلاف فيه قال الشافعي في الام فان ترك الرفع في التكبيرات أو بعضها كرهت ذلك له ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالقليل قياسا على عدد الركعات ولو كبر ثمانى تكبيرات وشك هل نوى الاحرام بأحدها لم تعتد صلاته نص عليه في الام وانفقوا عليه لان الاصل عدم ذلك : ولو شك في التكبيرة التي نوى التحريم بها جعلها الاخيرة وأعاد الزوائد : ولو صلى خلف من يكبر ثلاثا أو ستا ففيه قولان (أحدهما) يكبر سبعا في الاولى وخمسا في الثانية كما لو ترك إمامه التعوذ ونحوه (وأصحها) لا يزيد عليه ثلاثا مخالفه ولو ترك الزوائد عمدا أو سهوا لم يسجد لسهو وصلاته صحيحة لكن يكبره تركه أو ترك واحدة منهن والزيادة فيهن نص عليه في الام وأجمعت الامة على انه يجهر بالقراءة والتكبيرات الزوائد ويسر بالذكر بينهما *

(فرع) لو نسي التكبيرات الزائدة في صلاة العيد في ركعة فذكرهن في الركوع أو بعده مضي في صلاته ولا يكبرهن ولا يقضيهن فان عاد اليه القيام ليكبرهن بطلت صلاته ما كان عالما بتعريضه والا فلا ولو تذكرهن قبل الركوع إما في القراءة أو ما بعدها قولان (الصحيح) الجديده ان لا يأتي بهن لغوات محلهن وهو قبل القراءة والتقديم يأتي بهن سواء ذكرهن في القراءة أو بعدها ما لم يركع وعنده أن محلهن القيام وهو باق فعلي التقديم لو تذكر في أثناء الفاتحة قطعها وكبرهن ثم استأنف الفاتحة ولو تذكرهن بعد الفاتحة كبرهن ويستحب استئناف الفاتحة وفيه وجه شاذ حكاه الرافعي انه يجب استئناف الفاتحة (والصواب) الاول وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام وانفقوا على انه لو تركهن حتى تعوذ ولم يشرع في الفاتحة آتى بهن لان محلهن قبل القراءة وقد بين على التعوذ سنة

والنوافل في هذه المدة على هذا الوجه قياسا بما سنذكره في عيد الاضحى وصاحب التتمة قل هذا الخلاف قولين وجعل الجديد الاول والتقديم الثاني هذا فقه الفصل ولا بأس بالتصميم على الموضع المستحقة للعلامات من لفظ الكتاب (قوله) اذا غربت الشمس معلم بالميم والالف اشارة الى أنه لا تكبير عندهما اذا غربت الشمس وإنما التكبير بالنهار (وقوله) ليلة العيد بالخاء لانه مطلق وقد حكينا خلافه في التكبير في عيد الفطر (وقوله) ثلاثا نفقا بالخاء والالف والواو وقوله الى ان يحرم الامام بالصلاة بالميم والالف والواو ثم يجوز أن يكون هو جوابا على أصح الأقوال على الطريقة الاولى ويجوز أن يكون ذهبوا الى الطريقة الثانية وكلامه في الوسيط اليها أمل *

لا شرط ولو أدرك الامام في أثناء الفاتحة أو قد كبر بعض التكبيرات الزائدة فسلم
الجديد لا يكبر ما فاتته وعلى القديم يكبره ولو أدركه راكعا ركب معه ولا يكبرهن بالاتفاق
ولو أدركه في الركعة الثانية كبر معه خسا على الجديد فإذا قام إلى ثانياً بعد سلام الامام كبر
أيضاً خسا *

(فرع) تسن صلاة العيد جماعة وهذا مجمع عليه للاحداث الصحيحة المشهورة نزل صلاحها
للمنفرد فالذهب صحتها وفيه خلاف ذكره للمصنف في آخر الباب ستوضحه هناك إن شاء
الله تعالى *

(فرع) في مذاهب العلماء في عدد التكبيرات الزوائد قد ذكرنا أن مذهبنا أن في الأولى
سبعاً وفي الثانية خسا وحكا الخطابي في عالم السنن عن أكثر العلماء وحكاه صاحب الحاوى
عن أكثر الصحابة والتابعين وحكاه عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري
وعبيد الانصاري والزهرى ومالك والاوزاعي وأحمد وإسحق وحكاه المحاملى عن أبي بكر

قال (ويستحب أحياء ليالي العيد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أحيا ليالي العيد
لم يميت قلبه يوم تموت القلوب (١) »)

(١) حديث يروى أنه صلى الله عليه وسلم قال من أحيا ليالي العيد لم يميت قلبه يوم
تموت القلوب: ابن ماجه من حديث ثور عن خالد بن معدان عن أبي امامة وذكره الدارقطني في
السل من حديث ثور عن مكحول عنه قال والصحيح أنه موقوف على مكحول ورواه الشافعي
موقوفاً على أبي الدرداء وذكره ابن الجوزى في العلل من طرق ورواه الحسن بن سفيان من
طريق بشر بن رافع عن ثور عن خالد عن عبادة بن الصامت وشر منهم بالوضع وذكره صاحب
القرطوس من حديث ماذ بن جبل: وروى الخلال في كتاب فضل رجب له من طريق خالد
ابن معدان قال خمس ليال في السنة من واطب عليهن رجا نواهن وتصديها بوعدهن أدخله الله
الجنة أول ليلة من رجب يقوم ليلاً ويصوم نهارها وليلة الفطر وليلة الاضحي وليلة عاشوراء
وليلة نصف شعبان: وروى الخطيب في غية المتلمس بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب
إلى عدى بن ارمطة عليك بأربع ليال في السنة فإن الله يفرغ فيهن الرحمة أول ليلة من رجب وليلة
النصف من شعبان وليلة الفطر وليلة النحر وقال الشافعي بأننا أن الدعاء يستجاب في خمس ليال
في ليلة الجمعة وليلة الاضحي وليلة الفطر وأول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وذكره
صاحب الروضة من زياداته ووصله ابن ناصر في كتاب فضائل شعبان وفيه حديث ذكره
صاحب مستند القرطوس من طريق ابراهيم بن أبي يحيى عن أبي مشر عن أبي امامة هو ابن سهل
مرفوعاً نحوه وقد روى ابن الاعراب في معجمه وعلى بن سعيد السكري في الصحابة من حديث
كرطوس نحوه حديث أبي امامة وفي إسناده مروان بن سالم وهو ثالث *

الصدوق وعمر وعلي وزيد بن ثابت وعائشة رضي الله عنهم وحكاه البصري أيضا عن الليث
وابن يوسف وداود وقال آخرون يكبر في كل ركعة سبع أحكامه ابن المنذر عن ابن عباس والمنيرة
ابن شعبة وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب والنخعي وحكي أصحابنا عن مالك واحد وابن
نور والمزني أن في الأولى ستا وفي الثانية خسا وقال ابن مسعود في الأولى خمس وفي الثانية أربع
كذا حكاه عنه الترمذي وحكي غيره عن ابن مسعود أن في كل ركعة ثلاث تكبيرات هو مذهب
ابن حنيفة وحكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وحذيفة وابن موسى وعقبة بن عمرو وعن الحسن
البصري في الأولى خمس وفي الثانية ثلاث وحكي أيضا عن ابن مسعود وحذيفة وابن موسى
وابن الزبير في كل ركعة أربع تكبيرات وعن الحسن البصري رواية يكبر في الأولى ثلاثا وفي
الثانية اثنين واحتج لابن حنيفة ومواقبه بما روى «أن سعيد بن العاص سأله أبا موسى وحذيفة
كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الأضحية والفطر فقال أبو موسى كان يكبر أربع
تكبيرات على الجنائز قال حذيفة صدق» رواه أبو داود بإسناد فيه ضعف وأشار البيهقي إلى تضعيفه
وشنوده ومخالفة رواية الثقات وإن المشهور وقفه علي بن مسعود واحتج أصحابنا بحديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كبر في الأولى سبعا وفي الثانية خسا»
رواه أبو داود وغيره ومحمود كاسبق بيانه وعن جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ مثله رواه أبو داود
 وغيره (وللبواب) عن حديثهم أنه ضعيف كما سبق مع أن رواة مذهبنا إليه أكثر واحفظ واوثق مع
أن معهم زيادة والله أعلم *

(فرغ) في مذاهبتهم في عمل التكبير قد ذكرنا أن مذهبنا أن التكبيرات الزوائد تكون بين دعاء
الاستفتاح والتعوذ وبه قال العلماء كافة إلا بحنيفة قال يقرأ في الثانية قبل التكبيرات ثم يكبر وحكي
ابن الصباغ وغيره عن أبي يوسف أنه يتعوذ قبل التكبيرات ليتصل التعوذ بدعاء الاستفتاح وحكي

أحياء يلبي العيد بالعبادة عشوت عليه للحديث الذي رواه قال البيهقي وقد قيل لم
يرد فيه شيء من الفضائل مثل هذا لأن موت القلب إما للكفر في الدنيا وأما للفزع في القيامة
وما أضيف إلى القلب فهو أعظم أقوله تعالى جده (فانه آم قلبه) والله أعلم *

قال (ويستحب النفل بعد طلوع الفجر وفي اجزائه ليلة العيد للحاجة أهل السواد وجان) *
روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه «كان يغتسل للعيدين» (١) وأيضا فيها يومان

(١) حديث (روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للعيدين: ابن ماجه من حديث
ابن عباس والفاكه بن سعد ورواه البزار والبخاري وابن قانع وعبد الله بن أحمد في زيارات السنن
من حديث الثاوري واسنادها ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي رافع واسناده ضعيف أيضا
وفي الباب من الموقوف عن علي رواه الشافعي وعن ابن عمر رواه مالك عن نافع عن ابن عمر

الشيخ أبو حامد عن محمد أنه يكره التكبيرات ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم التوعد واحتج لابي حنيفة بما روى عن ابن مسعود وحذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم «كبر في صلاة العيد أربعاً كتكبيرات الجنائز» وإلى بين القراءتين واحتج أصحابنا بحديث كثير بن عبد الله المذكور في الكتاب ونحوه أيضاً في سنن أبي داود من جهة غيره والحديث المحتج به لابي حنيفة ضعيف أو باطل وقول أبي يوسف غير مسلم فإن التوعد إنما شرع للقراءة وهو تابع لما فينبغي أن يتصل بها والله أعلم •

(فرع) في مذاهبهم في رفع اليدين في التكبيرات الزائدة • مذهبنا استحباب الرفع فيهن واستحباب الذكر بينهما وبه قال عطاء والأوزاعي وأبو حنيفة ومحمد وإمامنا داود وابن المنذر وقال مالك والثوري وابن أبي ليلى وأبو يوسف لا يرفع اليد الا في تكبيرة الاحرام •

(فرع) في مذاهبهم في الذكر بين التكبيرات الزوائد • قد ذكرنا أن مذهبنا استحبابه وبه قال ابن مسعود واحمد وابن المنذر وقال مالك والأوزاعي لا يقوله • ومذهبنا ان دعاء الافتتاح في صلاة العيد قبل التكبيرات الزوائد وقال الأوزاعي يقوله بعدهن • وهما التوعد فنحننا أنه يقوله بعد التكبيرات الزوائد وقبل الفاتحة وبه قال احمد ومحمد بن الحسن وقال أبو يوسف يقوله عقب دعاء الافتتاح قبل التكبيرات •

(فرع) في مذاهبهم فيمن نسي التكبيرات الزائدة حتى شرع في القراءة • قد ذكرنا أن مذهبنا الجديد الصحيح أنها قوت ولا يعود يأتي بها وبهذا قال احمد بن حنبل والحسن بن زياد الأوزاعي صاحب أبي حنيفة والقديم أنه يأتي بها ما لم يركع وبه قال أبو حنيفة ومالك •

• قال للصف رحمه الله •
(والسنة اذا فرغ من الصلاة ان يخطب لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ابابكر وعثمان رضي الله عنهما كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة • والمستحب ان يخطب علي منبر لما روى جابر رضي الله قال «شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم الاضحية فلما قضى خطبته نزل من منبره» • وسلم علي الناس اذا اقبل عليهم كما قلنا في خطبة الجمعة وهل يجلس

يجتمع فيها الكلفة للصلاة فنسألهما الفصل كالجمعة ولا خلاف في أجزاءه بعد الفجر وأما قبله فقد حكى الجمهور فيه قولين (أحدهما) لا يجزئ • كفصل الجمعة وبه قال احمد (وأصحها) وهو نصه في البوطي أنه يجزئ • لأن أهل السواد يتكرونها اليها من قرايم فلم يجز الفصل قبل الفجر لمرر الامر عليهم والفرق بينه وبين غسل الجمعة قد ذكرناه في باب الجمعة والصيدلاني في آخره حكوا الخلاف في المسألة وجوبهم صاحب الكتاب وقد أورد هذه المسألة في كتاب الجمعة مرة وزاد

ووصله البيهقي من طريق ابن اسحاق عن نافع • وروى أيضاً عن عروة بن الزبير انه اغتسل العيد وقال انه السنة (ثالثة) قال البيهقي لا يحفظ في الاغتسال في العيد حديثاً صحيحاً •

قبل الخطبة فيه وجهان (أحدهما) لا يجلس لأن في الجمعة يجلس لفرغ المؤمن في الأذان وليس في العيدين أذان (والثاني) يجلس وهو المنصوص في الام لأنه يستريح بها ويخطب خطبتين يفعل بينهما مجلساً ويجوز أن يخطب من قعود لما روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «خطب يوم العيد على راسه» ولأن صلاة العيد يجوز قاعداً فكذلك خطبتها بخلاف الجمعة وللمستحب أن يستفتح الخطبة الأولى بقس تكبيرات والثانية بسبع لما روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه قال هو من السنة ويأتي بقية الخطبة على ما ذكرناه في الجمعة من ذكر الله تعالى وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بتقوى الله تعالى وقراءة القرآن قلن كلن في عيد الفطر عليهم صدقة الفطر وإن كلن في عيد الأضحي عليهم الصدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته «لا ينبغي من أحد حتى يصلي» ويستحب للناس استماع الخطبة لما روى عن ابن مسعود أنه قال يوم عيد «من شدد الصلاة معنا فلا يرح حتى يشهد الخطبة» قلن دخل رجل والامام يخطب قلن كان في الصلح استمع خطبة ولا يستغل صلاة العيد لأن الخطبة من سنن العيد وبخشي فواتها وصلاة لا يخشى فواتها فكان الاشتغال بها أولى وإن كلن في المسجد ففيه وجهان قال أبو علي بن أبي هريرة يصلي نحية المسجد ولا يصلي صلاة العيد لأن الامام لم يفرغ من سنة العيد فلا يشغل بالقضاء وقال واسحق المروزي يصلي العيد لأنها ام من نحية المسجد وأكد وإذا صلاها سقط بها التحية فكان الاشتغال بها أولى كما لو حضر وعليه مكتوبة »

(الشرح) حديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه البخاري ومسلم وحديث جابر رواه البخاري ومسلم بمناه ولفظها قال جابر «قام النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفطر فصلى فبدأ بالصلاة ثم خطب فلما فرغ نزل فألقى النساء فذكرهن» قوله نزل معناه عن المنبر (وأما) حديث عبيد الله فرواه الشافعي في الام باسناد ضعيف ومع ضعفه فلا دلالة فيه على الصحيح لأن عبيد الله تابعي والتابعي إذا قال من السنة فيه وجهان لا محابنا حكاهما القاضي أبو الطيب (أحدهما) وأشهرهما أنه موقوف (والثاني) مرفوع مرسل قلن قلنا موقوف، فهو قول محابي لم يثبت انتباره فلا ينجح به علي الصحيح كما سبق وإن قلنا مرفوع فهو مرسل لا ينجح به (وأما) قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته «لا ينبغي أحد حتى يصلي» فهو ثابت في الصحيحين بمناه من رواه البراء بن عازب وجندب بن عبد الله رضي الله عنهم » أما الاحكام فبنسب بعد صلاة العيد خطبتان علي منبر وإذا صعد المنبر أفبل علي

هنا التنبيه علي وجه الجواز وإذا جوزنا قول يختص بالنصف الثاني من الليل كالأذان الصباح أم يجوز في جميع الليل كية الصبر عن القاضي أبي الطيب أنه يختص بالنصف الثاني وهذا ما ذكره في المذهب وقال الامام المحفوظ أن جميع إليه العيد وقت له وهذا أداء صاحب التامل علي سبيل الاحمال وهو المواضي لفظ الكتاب »

الناس وسلم عليهم وردوا عليه كما سبق في الجمعة ثم خطب كخطبى الجمعة في الاركان والصفات
 إلا أنه لا يشترط القيام فيها بل يجوز قاعداً ومضطجعا مع القدرة على القيام والافضل قائماً ويسن
 أن يفضل بينها بجملة كما يفصل في خطبى الجمعة وهل يستحب أن يجلس قبل الخطبتين أول
 صعوده الى المنبر كما يجلس قبل خطبى الجمعة فيه الوجهان للذكور أن في الكتاب (أصحها) بالفتح
 الاحباب يستحب وهو المنصوص في الامم وذكر المصنف دليل هذا كله وافقت نصوص الشافعى
 والاحباب على أنه يستحب أن يكبر في أول الخطبة الاولى تسع تكبيرات تسقا وفي أول الثانية
 سبعا قال الشافعى والاحباب ولو أدخل بين هذه التكبيرات الحمد والتلايل والثناء جاز وذكر
 الرافعى وجهان أن صفة هذه التكبيرات كصفة التكبيرات للمرسلة والمقيدة التي سنوضحها ان شاء
 الله تعالى (واعلم) أن هذه التكبيرات ليست من نفس الخطبة وإنما هي مقدمة لها وقد نص الشافعى
 وكثيرون من الاحباب على أنهم لسن من نفس الخطبة بل مقدمة لها قال البندنجى يكبر قبل
 الخطبة الاولى تسع تكبيرات وقبل الثانية سبعا قال الشيخ أبو حامد هو ظاهر نص الشافعى ولا يفرق
 بقول المصنف وجماعة يستفتح الاولى بتسع تكبيرات فإن كلامهم متأول على أن معناه يستفتح الكلام
 قبل الخطبة بهذه التكبيرات لان افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه
 فاحفظ هذا فانه مهم خفى قال الشافعى والاحباب فإن كان في عيد الفطر استحب للخطيب تعليمهم
 أحكام صدقة الفطر وفي الاضحية أحكام الاضحية وبينها بياناً واضحاً يفهمونه ويستحب للناس
 استماع الخطبة وليست الخطبة ولا استماعها شرطاً لصحة صلاة العيد لكن قال الشافعى لو ترك استماع

قال (ثم التطيب والتزيين بثياب بيض مستحب للقاعد والمراجع من الرجال والنساء وأما
 المعاجز فيخرجن في بذلة الثياب) *

يستحب التطيب يوم العيد لما روى عن الحسن بن على كرم الله وجههما قال «أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تطيب بأجود ما نجهده في العيد» (١) وكذلك

(١) حديث الحسن بن على قال أمرنا رسول الله ﷺ أن تطيب بأجود ما نجهده في
 العيد: الطيراني في الكبير والحاكم في المستدرک وقضائل الاوقات للبيهقي من طريق اسحاق بن
 بزرج عن الحسن وقيل عن اسحاق عن زيد عن الحسن واسحاق مجهول قاله الحاكم وضعفه الارموى
 وذكره ابن حبان في الثقات ولا بن خزيمة من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يلبس برده الاحمر في الميدين والجمعة وقال الشافعى اما ابراهيم بن محمد اخيرى جعفر بن محمد
 اخيرى جعفر بن محمد عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس برد حيرة في
 كل عيد ورواه الطيراني في الاوسط من طريق سعد بن الصلت عن جعفر بن محمد فزاد عن
 ابيه عن جده على بن الحسين عن ابن عباس به فظهر ان ابراهيم لم ينفرد به وان رواية
 ابراهيم مرسلة *

خطبة العيد أو الكسوف أو الاستسقاء أو خطب الحج أو تكلم فيها أو أنصرف وتركها كرهته ولا إعادة عليه ولو دخل انسان والامام بخطب العيد فإن كان في المصلي جلس واستمع الخطبة ولم يصل التحية ثم إذا فرغ الامام فله الخيار أن شاء صلى العيد في الصحراء وإن شاء في بيته أو غيره هكذا قطع به الجمهور وقولوا الاتفاق عليه وقال البندنجي عن نفسه في المختصر قال ونص في البوطي أنه يصلي العيد قبل أن يدنو من المصلي ثم يحضر ويستمع الخطبة والشهور الاول قاما ان كان في المسجد فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أحدهما) عند جمهور الاصحاب يصلي العيد وتندرج التحية بهذا قال أبو اسحق للروزي ومحمد الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب الميردود والداري والبندنجي والمهاملي والبغوي وغيرهم (والثاني) قاله ابن أبي هريرة يصلي التحية ويؤخر صلاة العيد وهذا قطع سليم الرازي في الكفاية ومحمد صاحب البيان وهذا الخلاف انما هو في الأفضل هل يصلي التحية أم العيد ولا خلاف أنه مأمور بأحدهما لأن المجلس لا يجلس فيه الا بعد صلاة فإن صلى التحية قال أبو اسحاق للروزي والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وسائر الاصحاب فالمستحب أن يصلي العيد بعد فراغ الامام في المسجد ولا يؤخرها الى بيته بخلاف ما إذا أدرك الامام بالمصلي فانه مخير بين أن يصلي العيد في المصلي بعد فراغ الامام وبين أن يرجع الى بيته يصلي نص عليه الشافعي قالوا والفرق أن للمصلي لامية له علي بيته وأما للمجعد فواشرف البقاع فكانت صلاته فيه أفضل من بيته قال صاحب الشامل وغيره ويخالف سائر النوازل حيث قلنا فعلها في البيت أفضل لان هذه الصلاة تسلمها الجماعة فكان فعلها في المسجد أولى كافتراض بخلاف المصلي قاما استحبابها فيه للامام لكثرة الجماعة وذلك المعنى موقوف في حق المنفرد وهذا كله تفريع على المنعوب وهو محبة صلاة العيد للمنفرد وفيه خلاف ذكره المصنف بعد هذا والله أعلم *

(فرع) إذا فرغ الامام من الصلاة والخطبة ثم علم أن قوما فاتهم معاج الخطبة استحباب أن يصلي لهم الخطبة سواء كانوا رجالا أم نساء وعن صرح به من اصحابنا البندنجي والمتولي واحتجوا له بحديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «خطب يوم العيد فرأى انه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن ووعظهن وامرهن بالصدقة» رواه البخاري ومسلم *

(فرع) لو خطب قبل صلاة العيد فهو مبني وفي الاعتداد بالخطبة احتمال لامام الحرمين

يستحب التنظف بخلق الشعر وقلم الانفطار وقطع الروائح الكريهة وأن يلبس أحسن ما يجده من الثياب ويتعمم والبيض في الثياب أحب من غيرها وإن لم يجد الا ثوبا واحدا فيستحب أن يفسله للجمعة وللمعدين ويستوى في استحباب جميع ذلك القاعد في بيته والخارج الى الصلاة العيد كما ذكرناه في التسلي هذا في حق الرجال وأما النساء فيكره لذنوات الهيئة والجمال المحضور

والصحيح بل الصواب أنه لا يعتد بها لقوله صلى الله عليه وسلم «وصلوا كما رأيتموني أصلي» وقياسا على السنة الراتبة بعد الفريضة إذا قدمها عليها وهذا الذي صحته هو ظاهر نص الشافعي في الام فإنه نص في الام ونقله ايضا القاضي ابو الطيب في التجريد عن نفيه في الام قال قل فإن بدأ بالخطبة قبل الصلاة رأيت ان يصيد الخطبة بعد الصلاة فإن لم يفعل لم يكن عليه إعادة صلاة ولا كفارة كما لو صلى ولم يخطب هذا نفيه بحروفه وهو ظاهر في ان الخطبة غير محسوبة ولهذا قال كما لو صلى ولم يخطب *

(فرع) قال الشافعي في الام اكره للمساكين اذا حضروا العيد للمسألة في حال الخطبتين بل ينكفون عن المسألة حتى يفرغ الامام من الخطبتين قل فإن سألوا فلا شيء عليهم فيها الا ترك الفضل في الاستيعاب *

(فرع) قال اصحابنا الخطيب للتروعة عشر خطبة الجمعة والعديد والكسوفين والاستسقاء واربع خطب في الحج وكلها بعد الصلاة الا خطبة الجمعة وخطبة الحج يوم عرفة وكلها يشرع فيها خطبتان الا الثلاث الباقية من الحج فثنتين فرادى قال اصحابنا والفرق بين خطبة الجمعة والعيدى التقدم على الصلاة والتأخر من اوجه ذكرناها في باب الجمعة *

(روى المزني رحمه الله أنه يجوز صلاة العيد للمفرد والمسافر والعبد والمرأة وقيل في الاملاء والتقديم والصيد والذبايح لا يصلي العيد حيث لا تصلح الجمعة فمن اصحابنا من قال فيها قولان (احدهما) لا يصلون «لان النبي صلى الله عليه وسلم كان بمنى مسافرا يوم النحر فلم يصل» ولأنها صلاة شرع لها الخطبة واجتماع الكلفة فلم يفعلها للمسافر كالجمعة (والثاني) يصلون وهو الصحيح لأنها صلاة نفل فجاز لهم فعلها كصلاة الكسوف ومن اصحابنا من قال يجوز لهم فعلها قولاً واحداً وتأول ما قال في الاملاء والتقديم علي أنه اراد لا يصل بالاجتماع والخطبة حيث لا تصل الجمعة لان في ذلك اثنيان على السلطان *

(الشرح) حديث ترك النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد يوم النحر بمنى صحيح معروف وقوله اجماع الكلفة هذا لحن عند اهل العربية فلا يقال الكلفة ولا كلفة الناس فلا يستعمل

لحرف الفتحة بهن ويستحب للمعجز المصنوع وينتظن بالما ولا بتلطين روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا تمنوا امام الله مساجد الله وليخرجن قفلات» (١) أي غير متطيبات وكذلك اذا خرجن فلا يلبس من الثياب ما يشهرهن بل يخرجن في بذلتهن وعن ابي حنيفة رحمه الله أن

(١) حديث «لا تمنوا امام الله مساجد الله وليخرجن قفلات اوداود وابن حبان وابن خزيمة من حديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة بنامه واتفق الشيخان عليه

بالالف واللام ولا مضافة وانما مستعمل حالا فيقال اجتمع الناس كافة كما قال الله تعالى (ادخلوا في السلم كافة) وقاتلوا للمشركين كافة وما ارسلناك الا كافة للناس (ولا تقتلون بكفرة استمالها لحناني كتب الفقه والخطب النبائية والمقامات وغيرها) (وقوله) الصيد والذبائح هو كتاب من كتب الام (وقوله) صلاة تشرع لها الخطبة واجتماع الكلفة فلم يفعلها المسافر فيه احتراز من المكتوبات ولكنه ينتقض بصلاة الكسوف (وقوله) في تعليل القول الآخر صلاة نفل احتراز من الجمعة (واما) التأويل المذكور (فمنه) ان الشافعي أراد انه لا يجوز أن يصلي طائفة من الناس في مسجد من مساجد البلد بخطبة واجتماع ويتركوا الصلاة مع الامل وحضور خطبة في الجامع بخلاف الصلوات الخمس حيث تفعل في كل مسجد لان في العيد اقتيانيا بخلاف الخمس * اما الاحكام فهل تشرع صلاة العيد للعيد والمسافر والمرأة والمفترد في بيته او في غيره فيه طريقتان (اصحها واشهرهما) القطع بأنها تشرع لهم ودليله ما ذكره المصنف واجابوا عن ترك النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد بنى بانه تركها لاستغفاله بالناسك وتعليم الناس احكامها وكان ذلك اهم من العيد (والثاني) فيه قولان (احدهما) هذا وهو نصه في معظم كتبه الجديدة (والثاني) لا تشرع نص عليه في القديم والاملاء والصيد والذبائح من الجديد قال اصحابنا فعلي القديم تشترط فيها شروط الجمعة من اعتبار الجماعة والعدد وبصفت الكمال وغيرها الا انه يجوز فعلها خارج البلد قال الرافعي ومنهم من منعه وهذا غلط ظاهر متايد لثمة مردود علي قائله قال ومنهم من جوزها بدون اربعين علي هذا القول والا ان خطبتها بعدها وانه لو تركها صحت صلاته فاذا قلنا بالانحياز فصلناها للمفترد لم يخطب علي للذهب الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وفيه وجه شاذ ضعيف حكاه الرافعي انه يخطب وان صلاها مسافرون خطب بهم امامهم نص عليه في الام واتفقوا عليه قال الشافعي في الام وان ترك صلاة العيدين من قاتته او تركها من لا تجب عليه الجمعة كرهته ذلك قاله كنفال الكسوف والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(اذا شهد شاهدان يوم الثلاثاء بعد الزوال برؤية الهلال ففيه قولان) (أحدهما) لا يقضي

النساء لا يشهد العيدين ولا للمكتوبات الا الصحيح والعشاء فليكن قوله فيخرج من معلما بالماء وذكر الصيد لان أن الرخصة في خروجهم وردت في ذلك الوقت قاله اليوم فيكره لمن الخروج الى

بالجملة الاولى ورواه احمد وابن حبان من حديث زيد بن خالد وسلم عن زينب بنت عبد الله امرأة ابن مسعود مرفوعا اذا شهدت احدا كن للمساجد فلا تمس طيبا (قائلة) اخرج ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج نساءه وبناته في العيدين *

(والثاني) يقضي وهو الاصح قلن امكن جمع الناس صلى بهم في يومهم وان لم يمكن جمعهم صلى بهم من القدر لما روى أبو عبيد بن انس عن عومته رضى الله عنهم قالوا قامت بينة عند النبي صلى الله عليه وسلم بعد الظهر أنهم رأوا هلال شوال فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا وأن يخرجوا من القدر الى المصلى وان شهد ليلة الحادى والثلاثين صلى قولاً واحداً ولا يكون ذلك قضاء لان فطرهم غداً لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فطركم يوم فطرون وأضحاكم يوم تصحون وعرفكم يوم تعرفون » *

(الشرح) حديث أبي حمير صحيح رواه ابو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة ولفظ رواية أبي داود عن أبي حمير بن انس عن عومة له من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « ان ربكأ جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم ان يفطروا واذا اصبحوا يندوا الى مصلام » ورواه البيهقي ثم قال وهذا اسناد صحيح قال وعومة ابي حمير صحابة لا نضر جملة اعيانهم لان الصحابة كلهم عدول قال البيهقي وظاهر قوله امرهم ان يخرجوا من القدر الى المصلى انه امرهم بالخروج لصلاة العيد وذلك بين في رواية هشيم قالوا يجوز ان يحمل على انه كان لكي يجتمعوا فاندعوا ولترى كثرتهم بلا صلاة (واما) حديث عائشة فصحيح رواه الترمذى وغيره وليس في رواية الترمذى « وعرفكم يوم تعرفون » ولفظ الترمذى عن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس » قال الترمذى حديث حسن صحيح وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر يوم يفطرون والاضحى يوم يصحون » رواه ابو داود والترمذى بأسانيد حسنة قال الترمذى هو حديث حسن وزاد الترمذى في روايته في اوله « الصوم يوم يصومون » وقوله وعرفكم يوم تعرفون - ضم التأنيث والفتح المعين وكسر الراء المشددة - وابو حمير المذكور هو عبد الله بن انس بن مالك الانصارى الصحابى وهو اكبر اولاد انس * اما الاحكام فقد سبق في باب صلاة التطوع ان صلاة العيد وغيرها من السنن الرأبة اذا فاتت هل يستحب قضاؤها فيه قولان (الصحيح) انه يستحب قال اصحابنا فاذا

جمع المسلمين لان الناس قد تغيروا وروى هذا المعنى عن عائشة رضى الله عنها (١) وهذا يقتضى اعلام قوله فيخرجون بالاول ايضا *

قال (ومحرم على الرجال التزين بالحرير والمركبة من الاريسم وغيره حرام ان كان الاريسم

(١) قوله) وذكر الصبدالان، الرخصة في خروجهن ويرى في ذلك الوجه واما اليوم فيكره لان الناس قد غيروا وروى هذا المعنى عن عائشة اهي كآه شعر الى حديث عائشة لو ادرك النبي صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء بعده لمنهن للمسجد وهو متفق عليه *

شهد إعلان يوم الثلاثين من رمضان قبل الزوال برؤية الهلال في الليلة الماضية وجب الفطر فإن بقي من الوقت قبل الزوال ما يمكن جمع الناس والصلاة فيه صلحها وكانت أداء بلا خلاف وإن شهدوا بعد غروب الشمس ليلة الحادى والثلاثين أنهم رأوه ليلة الثلاثين قال أصحابنا لا تقبل شهادتهم بلا خلاف فيما يتعلق بالعيد إذا لا قائمة لما إلا المتع من صلاة العيد فلا تسع بل يصلون العيد من الند وتكون أداء بلا خلاف قال الرافعي اتفق الأصحاب على هذا قال وقولهم لا قائمة فيه إلا ترك الصلاة فيه اشكال بل ثبوت الهلال فوائد أخر كوقوع طلاق وعق مملوكين وابتداء العدة ومآثر الاجال وغير ذلك فوجب أن تقبل هذه الفوائد لمرادهم أنها لا تقبل في صلاة العيد لأنها لا تقبل مطلقاً هذا كلام الرافعي ومراد الأصحاب أنها لا تقبل في صلاة العيد خاصة كما مسوى الصلاة من الاجال والتعليقات وغيرها فتثبت بلا خلاف أما إذا شهدوا قبل الغروب أما بعد الزوال وأما قبله يسير بحيث لا يمكن فيه الصلاة فتقبل شهادتهم في الفطر بلا خلاف وتكون الصلاة قائمة على المذهب وقيل فيه قولان (أحدهما) هذا (والثاني) لا تقوت فتصل في الند أداء لعظم حرمتها فبطل للمذهب يكون قضاؤها مبني على قضاء التوابع فإن قلنا لا تقضي لم يقض العيد وإن قلنا تقضي بنيت صلاة العيد على أنها كالجمعة في السروط أم لا فإن قلنا كالجمعة لم تقض وإلا قضيت وهو المذهب وهل لهم صلاتها في بقية يومهم فيه وجان بناء على أن فعلها في الحادى والثلاثين أداء أم قضاء إن قلنا أداء فلا وإن قلنا قضاء وهو الصحيح جاز ثم هل هو أفضل أم التأخير إلى ضحوة العيد فيه فيه وجان (أصحها) التقديم أفضل هذا إذا أمكن جمع الناس في يومهم لصغر البلد فإن عسر فالتأخير أفضل بلا خلاف وإذا قلنا صلاتها في الحادى والثلاثين قضاء فهل لهم تأخيرها فيه قولان وقيل وجان (أصحها) جوازه ابتداءً (والثاني) لا يجوز وقيل يجوز في بقية السهر أما إذا شهدا قبل

ظاهراً وغالباً في الوزن فإن وجد أحد للمعنيين دون الثاني فوجان ولا بأس بالمطرف بالديباج وبالطروز وبالحشو بالبرسيم فإن كانت البطاقة من حرير لم يجوز وفي جواز اقراض الحرير للنساء خلاف وفي جواز لبس الديباج للصبيان خلاف ويجوز للغازي لبس الحرير وكذا المسافر لحوف التمل والحكمة وهل يجوز بمجرد الحكمة فيه في الحضر وجان *

والترزين بالديباج والحرير حرام على الرجال دون النساء لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خرج يوماً في بيته قلعة حرير وفي سبله قطعة ذهب فقال هذان حرامان على ذكور أمي حل لأمي» (١) ويجوز على المنهي أيضاً لاحتال كونه رجلاً حكمة في البيان ويجوز أن يتأخر

(١) حديث «على أن الذي صلى الله عليه وسلم خرج يوماً في بيته قلعة حرير وفي سبله قطعة ذهب فقال هذان حرامان على ذكور أمي حل لأمي» لا مانع تقدم في باب الآنية *

الغروب وبعده قولان وقيل وسبحان (أحدهما) الاعتبار بوقت الشهادة (وأصحهما) بوقت التعديل فيصلون من القداء بلا خلاف لأنه لم يثبت العيد في يومه هذا كله إذا وقع الاشتباه وفوات العيد لأهل البلد جميعهم فإن وقع ذلك لأفراد لم يجبه. الا قولان منع القضاء وجوازه أبداً وهو الأصح هذا تلخيص أحكام الفصل في المذهب (وأما) قول المصنف شهدوا ليلة الحادى والثلاثين فعناه شهدوا أنهم رأوه ليلة الثلاثين وقوله لأن فطرهم قدأ فتدأ منصوب على الطرف وخبر إن مقدر في الطرف قال أصحابنا وليس يوم الفطر أول شوال مطلقاً وإنما هو اليوم الذى يفطر فيه الناس بدليل الحديث السابق وكذلك يوم النحر وكذا يوم عرفة هو اليوم الذى يظهر فتناس أنه يوم عرفة سواء كان التاسع أو العاشر قال الشافعى في الام عقب هذا الحديث فبهذا نأخذ قال وإنما كلف العباد الظاهر ولم يظهر الفطر الا يوم اطروا *

(فرع) في مذاهب العلماء إذا قامت صلاة الية فذكرنا ان الصحيح من مذهباتها يستحب قضاؤها أبداً وحكمه ابن المنذر عن مالك وابي ثور وحكى المبردى عن مالك وابي حنيفة والمنزني ودلود أنها لا تقضي وقال ابو يوسف ومحمد تقضى صلاة الفطر في اليوم الثاني والاضحى في الثاني والثالث وقال أصحاب ابى حنيفة منعه كنزها وإذا أصلاها من فاتته مع الامام في وقتها أو بعده أصلاها ركعتين كصلاة الامام وبه قال ابو ثور وهو رواية عن احمد وعنه رواية يصليها أربعاً بسليمة وان شاء بتسليمتين وبه جزم الحنفى والثالثة مخير بين ركعتين وأربع وهو مذهب الثوري وقال ابن مسعود يصليها أربعاً وقال الاوزاعي ركعتين بلا جبر ولا تكيرات زوائد وقال اسحق ان أصلاها في المصلى فكصلاة الامام والا أربعاً *

فيه وعد الأئمة اتقوا من الحرير وحرموه على الرجال وان كان كندالون وادعي صاحباتها يتوافق الأصحاب فيه لكن في بحر المذهب في التهمة حكاية وحده أنه لا يحرم لأنه ليس من ثياب الزينة ثم في الفصل مسائل (أحدها) لو لم يتحصى التوب حراماً بل كلن مركباً من الأبريسم وغيره ففيه طريقتان قال جمهور الأصحاب ان كلن ذلك كثيراً كثر في الوزن لم يحرم لبسه وذلك كالمخز سده الأبريسم والمختصوف فان القصة أكثر من السدى وان كان الأبريسم أكثر يحرم وان كانا نصفين فهل يحرم وجبان (أصحهما) لا يحرم لأنه لا يسمى ثوب حريراً والاصل الحل (والثاني) لو بقل صاحب الخاوى يحرم تقليداً فتحرى (والطريق الثاني) بوجه قال القفال وطائفة من أصحابه لا تنظر الى الكثرة والقلة ولكن تنظر الى الظهور فلو لم يظهر الأبريسم حل كالمخز الذى سده الأبريسم وهو لا يظهر وان ظهر الأبريسم لم يحل وان كان قدره في الوزن اصل فحرج من هاتين الطريقتين المصم بالتحريم ان كلن الأبريسم مظهر أو عالياً في الوزن كما ذكرى الكتاب لأحجام المعين المتطور إليها وان وجد الظهور دون علية الوزن حرم عند القفال ولم يحرم عند الجمهور وان وجد علية الوزن

والسنة في التكبير ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثلاثا لما روى عن ابن عباس انه قال «الله اكبر ثلاثا» وعن عبد الله بن محمد بن ابي بكر بن عمرو بن حزم قال رأيت الأئمة رضي الله عنهم يكبرون أيام التشريق بعد الصلاة ثلاثا وعن الحسن مثله قال في الام وان زاد زيادة قليل بعد الثلاث الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر لان النبي ﷺ قال ذلك علي الصفا ويستحب رفع الصوت بالتكبير لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «كن يخرج في العيدين رافعا صوته بالتهليل والتكبير لانه اذا رفع صوته سمع من لم يكبر فيكبر» •

(فصل) واما تكبير الاضحية في وقته ثلاثة أقوال (أحدها) ينتدى بعد الظهر من يوم النحر الي ان يصل الصبح من آخر ايام التشريق والدليل علي انه ينتدى بعد الظهر قوله عز وجل (فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله) والمناسك تقضي يوم النحر ضحوة واول صلاة تلقاهم الظهر والدليل علي انه يقطعه بعد الصبح ان الناس تبع للحاج وآخر صلاة يصلها الحاج بني صلاة الصبح ثم يخرج (والثاني) ينتدى بعد غروب الشمس من ليلة العيد قياسا على عيد الفطر ويطعه اذا صلى الصبح من آخر ايام التشريق لما ذكرناه (والثالث) أن ينتدى بعد صلاة الصبح من يوم عرفة ويطعه بعد صلاة العصر من آخر ايام التشريق لما روى عمرو بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كن يكبر في دبر كل صلاة بعد صلاة الصبح يوم عرفة الى بعد صلاة العصر من آخر ايام التشريق» •

(فصل) السنة ان يكبر في هذه الايام خلف الفرائض لتقل الحلف عن السلف وهل يكبر خلف التوافل فيه طريقتان من أصحابنا من قال يكبر قولاً واحداً لأنها صلاتان متماثلتان الفرائض ومنهم من قال فيه قولان (أحدهما) يكبر لما قلناه (والثاني) لا يكبر لان التفل تابع للفرض والتابع لا يكون له تبع ومن فاتته صلاة في هذه الايام فاراد قضاءها في غيرها لم يكبر خلفها لان التكبير يختص بهذه الايام فلا يفعل في غيرها وان قضاها في هذه الايام ففيه وجان (أحدهما) يكبر لان وقت التكبير باق (والثاني) لا يكبر لان التكبير خلف هذه الصلوات يختص بوقتها وقد فات الوقت فلم يقض) •

(الشرح) قال أصحابنا تكبير العيد قيمان (أحدهما) التكبيرات الزوائد في الصلاة والمخطة وقد سبق (والثاني) غير ذلك والاصل فيه حديث ام عطية «كنا نؤمر باخراج الحيض فيكبرن بتكبيرهم»

بالدياج كالتطريز به وشرط في التهذيب ان يكون الطراز بقدر اربع اصابع فادونها فان زاد لم يحرم ويدل عليه ما روى عن علي رضي الله عنه قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحرير

رواه البخارى وفى رواية مسلم « يكبر مع الناس » وهذا القسم نوعان مرسل ومقيد (فالمرسل) ويقال له المطلق هو الذى لا يتقيد بحال بل يؤتى به فى المنازل والمساجد والطرق ليلا ونهارا وفى غير ذلك (والمقيد) هو الذى يقصد به الاثنان فى ادبار الصلوات فالمرسل مشروع فى العيدين جميعا واول وقته فى العيدين غروب الشمس ليلة العيد وفى آخر وقته فى عيد الفطر طريقتان (اصحهما واشهرهما) فيه ثلاثة اقوال (اصحها) يكبرون الى ان يحرم الامام بصلاة العيد وبهذا قطع جماعات لان الكلام مباح قبل افتتاح الصلاة فلا اشتغال بالتكبير اولى وهذا نصه فى رواية البويطى (والثاني) الى ان يخرج الامام الى الصلاة لانه اذا خرج قالته الاشتغال بالصلاة وهذا نصه فى الامور وايتلزننى (والثالث) يكبر الى فراغ الامام من الصلاة وقيل الى ان يفرغ من الخطبتين وهذا نصه فى القدم (والطريق الثاني) بانه قال ابن سريج وابو اسحق المروزي القطم بالقول الاول وتاول هؤلاء النصين الاخرين على هذا قال البندنجي وغيره وتظهر فائدة الخلاف فى حق من ليس بمأمرع الامام فاذا قلنا يمتد الى فراغ الخطبتين قلنا ان يكبر حتى يصلم فراغ الامام منها وما الحاضرون فلا يكبرون فى حال الخطبة بل يستمعونها قال اصحابنا ويستحب أن يرفع الناس أصواتهم بالتكبير المرسل فى ليالي العيدين وبومئذ الى الغاية المذكورة فى المنازل والمساجد والاسواق والطرق وغيرها فى الحضر والسفر وفى طريق للصلي والمصلي ويستثنى منه الحاج فلا يكبرون ليلة الاضحية بل ذكرها الثانية (واعلم) أن تكبير ليلة الفطر أكد من تكبير ليلة الاضحية على الاظهر وهو القول الجديد وقال فى التقديم عكه ودليل الجديد قول الله تعالى (وتكفلوا العدة وتكبروا الله) وأما التكبير المقيد فيشرع فى عيد الاضحية باختلاف لاجماع الامة وهل يشرع فى عيد الفطر فيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب وحكاهما صاحب التمه وجماعة قولين (اصحهما) عند الجمهور لا يشرع وقوله عن نصه فى الحديد وقطع به الماوردى والحرجاني والبخارى وغيرهم وصححه صاحبها الشامل والمفتد واستدل له المصنف والاصحاب بأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا كان مشروعاً لفعله ولنقل (والثاني) يستحب توجيهه للمأمل والبندنجي والشيخ أبو حامد * واحتج له المصنف والاصحاب بأنه عيد يسن فيه التكبير المرسل فمن التقيد فلا اضحية فلي هذا قالوا يكبر خلف المغرب والعشاء والصبح وقته للتولى عن نصه فى التقديم

الافى موضع اصبح أو اصبعين أو ثلاث أو اربع * ولو خاطب ثوبا (١) باربعه جاز ليه ويفارق الذهب يحرم كثيره وقليله فى الفرع للنسوجة بالذهب والتباء بازراو الذهب لان الحيلة فيه

(١) « حديث » على نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير الا فى موضع اصبح أو اصبعين أو ثلاث أو اربع مسلم من حديث عمر لا من حديث على *

وحكم التواقل والفواثت في هذه المدة علي هذا الوجه يقاس بما سنده كره ان شاء الله تعالى في
الاضحية (واما لاضحية) فالتناس فيه ضربان حجاج وغيرهم (فاما الحجاج) فييدون التكبير عقب صلاة
الظهر يوم النحر الي المصباح من آخر ايام التشريق بلاخلاف هكذا قلّه صاحب جامع الجوامع
عن نص الشافعي وصرح به الاصحاب منهم للحاملي والبندنجي والجرجاني في التحرير وآخرون
واشار اليه القاضي ابو الطيب في المبرد وآخرون وقله امام الحرمين عن العراقيين وقطع هو به
فيما يرجع الي الابتداء وتردد في الانتهاء وسبب ترده أنه لم يبلغه نص الشافعي الذي ذكرناه
وقطع به الزايفي وغيره من المتأخرين قالوا ووجه ان الحجاج وظيقتهم وشعارهم التلبية ولا يقطعونها
الا اذا شرعوا في رمي جرة العقبة وانما شرع بعد طلوع الشمس يوم النحر وأول فريضة تلقاهم بعد
ذلك الظهر وآخر صلاة يصلونها يعني صلاة الصبح في اليوم الاخير من ايام التشريق لان السنن
أن يرموا في اليوم الثالث بعد الزوال وهم ركان ولا يصلون الظهر يعني وانما يصلونها بعد فترم
منها. واما غير الحجاج فقل الشافعي رحمه الله في تكبيرهم ثلاث نصوص (احدها) من الظهر يوم النحر
الي صبح آخر ايام التشريق وهذا هو المشهور من نصوص الشافعي وهو نصه في مختصر المزني
والبويعلى والام والتقديم قال صاحب الحاوي هو نصه في التقديم والجديد وقل صاحب الشامل
هو نصه في أكثر كتبه (والثاني) قاله في الام قال لو بدأ بالتكبير خلف صلاة المغرب ليلة النحر
قياسا علي ليلة النضر لم اكره ذلك قال وسمت من يستحب هذا وقال به (والنص الثالث) انه روى
في الام عن بعض السلف انه كان يبدأ من المصباح يوم عرفة قال واسأل الله التوفيق هذا كلامه
في الام وكذا قلّه صاحب الشامل والاكفرون وقال صاحب الحاوي نص في التقديم والجديد انه

اكثر وكل احد يعرفه ولا يخرج علي اتصيف في الاناء المصنوب فان امر الحرير اهن من امر
الاولاني الا ترى انه يحرم علي النساء الاولاني ولا يحرم عليهن لباس الحرير والقباء المحشو
بالابريسم او القز لا يحرم حتي ذلك عن نصه في الام لان المحشو ليس ثوبا منسوجا ولا يصاحبه
لابس حرير وانبت في التهذيب خلافا فيه فقال ولو لبس جبة محشوة بالقز أو الابريسم جاز علي
الاصح فليكن قوله وبالمحشو بالابريسم معلما بانوا ذلك ولو كانت بطانة لبية من حرير لم يحرم
لبسها لانه لابس حرير وقد روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «احرم لباس الحرير والذهب علي
ذكور امي» (١) قال امام الحرمين وكان معنى القنخر والحليلا. وان كان مرعيا في الحرير ولكن فيه
شيء آخر وهو انه توب رفاحية وزينة وابداء زى يليق بالنساء دون شهامة الرجال وهذا حسن
الأن هذا القدر لا يقتضي التحريم عند الشافعي رضي الله عنه لانه قال في الام ولا اكره لبس

(١) «حديث» حرم لباس الحرير والذهب علي ذكور امي ابو داود والنسائي من حديث

ابي موسى وقدم في الاولاني *

يبدأ من ظهر يوم النحر ويغتم بصبح آخر التشريق فيكون مكبرا خلف خمس عشرة صلاة قال
وقال في موضع آخر يبدأ من المغرب ليلة النحر الى صبح آخر التشريق فتكون ثمانى عشرة صلاة
وقال في موضع آخر في صبح يوم عرفة الى عصر آخر التشريق فتكون ثلاثا وعشرين صلاة قال
وهذا حكيه الشافعي عن بعض السلف وقال استخير الله تعالى فيه هذه نصوص الشافعي والاصحاب
في المسألة ثلاثة طرق (أصحها وأشهرها) وبها قطع المصنف والاكثر في المسألة ثلاثة أقوال
(أصحها) عند من ظهر يوم النحر الى صبح آخر التشريق (والثاني) من مغرب ليلة النحر الى صبح
آخر التشريق (والثالث) من صبح عرفة الى عصر آخر التشريق (والطريق الثاني) أنه من ظهر
يوم النحر الى صبح آخر التشريق قولوا واحدا وهذا الطريق نقله صاحب الحاوى عن أبي اسحاق المروزي
وابن علي بن أبي هريرة وحكيه ابن الصباغ وآخرون من الرافقين وجماعات من الخراسانيين قالوا
والتصان الآخران ليسلنها للشافعي وأما حكيها مذهب لقبره قال في الحاوى وتأولوا أيضا نفسه من
المغرب ليلة النحر على أن المراد التكبير للرسول لا للتقيد ولا خلاف في استحباب للرسول من المغرب في
ليالي العيدين الي أن يحرم الامام بصلاته العيد كسابق (والطريق الثالث) حكيه القاضي أبو الطيب في المبرد
عن الفاركي عن أبي اسحاق المروزي أنه قال ليس في المسألة خلاف وليست هذه النصوص لا اختلاف
قول بل لا خلاف في المذهب أنه يكبر من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق قال وأما ذكر
الشافعي في نبوته ثلاثة أسباب فذكر في ثبوت التكبير من صبح يوم عرفة الى عصر آخر التشريق
قول بعض السلف وذكر في ليلة النحر القياس على ليلة الفطر وذكر في ظهر يوم النحر القياس على
الجميع قال القاضي والاول اصح وعليه أكثر أصحابنا هذا آخر كلام القاضي * ونقل الفارسي
في الاستذكار عن أبي اسحاق نحو حكاية القاضي عنه فالجواب أن الأرجح عند جمهور الاصحاب
الابتداء من ظهر يوم النحر الى صبح آخر التشريق واختار طائفة من محققي الاصحاب المتقدمين
والتأخرين أنه يبدأ من صبح يوم عرفة ويغتم بعصر آخر التشريق ممن اختاره أبو العباس ابن

الكلؤلؤ الا للادب فانه من زى النساء لا للتحريم (الثالثة) تحريم الحرير على الرجال لا يختص باللبس
بل اقتراشه والتدثر به واتخاذ سترا وسائر وجوه الاستعمال في معنى اللبس خلافا لابي حنيفة
حيث قال لا يحرم الا اللبس ولا يبي الفضل العراقي من اصحابنا حيث قال فيها حكيه ابو العاصم المبادي
انه يجوز لهم الجلوس عليه * لثما روى عن حذيفة رضي الله عنه « نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن لبس الحرير والديباغ وان تجلس عليه » (١) ولان السرف والخيل في سائر وجوه الاستعمال
اظهر منه في اللبس فيكون بالتحريم اولى وهل يحرم اقتراش الحرير على النساء فيه وجان (احدهما) لا

(١) « حديث » حذيفة نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير وان تجلس
عليه متفق عليه الا ان مسلما لم يذكر الجلوس لكن له عن علي التيمي عن الجلوس على الميائز *

سريع حمله عنه القاضي أبو الطيب في المجرّد وآخرون قال البندقي هو اختيار المزني وابن سريج
قال الصيدلاني والروافى وآخرون وعليه عمل الناس في الأمل صاروا اختاره ابن المنذر والبيهقي وغيرهما
من أئمة أصحابنا الجامعين بين التلقين والحديث وهو القوي اختاره واحتج له البيهقي بحديث مالك
عن محمد بن أبي بكر التقي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من موى إلى عرقا كيف كنتم تصنعون
في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كن جال المهمل منا فلا ينكر عليه ويكر للمكر
فلا ينكر عليه » رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غداة عرفة ففتنا المكبر ومنا المهمل فاما نحن فنكبر » رواه مسلم قال البيهقي وروى في ذلك عن عمر
وعلى وابن عباس رضي الله عنهم ثم ذكر ذلك بإسناد وانهم كانوا يكبرون من الصبح يوم عرفة
إلى العصر من آخر أيام التشريق قال التبرقي وقد روى في ذلك حديث مرفوع لا يحتاج بمثله ثم
ذكر بإسناد عن عمرو بن شعوب عن جابر بن جابر عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر رضي الله
عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر يوم عرفة من صلاة الغداة إلى صلاة العصر آخر أيام
التشريق » قال البيهقي عمرو بن شعوب وجابر الجعفي لا يحتاج بهما وقد روى الثقات كفاية هذا كلام
البيهقي وروى الحاكم في المستدرک عن علي وعمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم
« كان يجهز في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم وكان يفت في صلاة الفجر وكان يكبر يوم عرفة
من صلاة الصبح ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد
لا أعلم من رواه منسوبا إلى الجرح قال وقد روى في الباب عن جابر بن عبد الله وغيره » فاما من
فعل عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم فصحيح عنهم التكبير من صبح عرفة إلى
عصر آخر التشريق وروى البيهقي هذا الحديث الذي رواه الحاكم بإسناد الحاكم ثم قال وهذا
الحديث مشهور بصرفه عن جابر الجعفي عن أبي الطيف وكلا الاسنادين ضعيف هذا
كلام البيهقي وهو أقن من شيخه الحاكم وأشد تحريما قال أصحابنا ويكر خلف الصبح أو

كأليس (واظهرها) ولم يورد في التهذيب سواء نعم كاستعمال الأواني للسرف والخيلاء بخلاف
اللبس فإنه لازمة فصار كالتحلي (الرابعة) هل تقوم اللباس الصبيان الحرير أم لا فيه وجها (أحدهما)
لا لتقليل ورد فيه عن عمر رضي الله عنه بل عليهم أن يمتنع من لبسه (والثاني) نعم لأن ثوب
الحرير لا تقي بحال الصبيان إذ ليس لهم شهامة تناقضها وحكي في البيان وجها ثالثا وهو الفرق بين
يكون دون سبع سنين فلا يمنع منه وبين أن يكون له سبع سنين فصاعدا فيمنع منه كيلا يضاده
وهذا الوجه أظهر ولم يدكر في التهذيب سواء (الخامسة) حيث قلنا بحريم ليس الحرير فلذلك عنه
عدم الضرورة والحاجة فاما عند الضرورة فلا بأس لبسه إذا حاجاه امتثال ولا يحد غيره وهذا
قد سبق ذكره في صلاة الخوف وقوه ويجوز للثاني ليس الحرير محمول على هذه الحالة وليس

المصر أنى هي النهاية بلا خلاف قال الشافى والاصحاب ويكر في هذه للمدة خلف الفرائض المؤديات بلا خلاف ولو قامت فرضتها قضاءها في غيره لم يكر بلا خلاف لان التكبير شعار هذه الايام فلا يفضل في غيرها ولو قامت فريضة فيها قضاءها فيها ايضا فلي يكر فيه طرقتان (أحدهما) وبه قطع البندنجي وصاحب الحاوى يكر بلا خلاف لان التكبير شعار لهذه المدة (والطريق الثانى) فيه خلاف حكمه الحراسانيون قولين وحكمه صاحب البيان عن حكاية العراقيين وجهين (أحدهما) يكر لما ذكرناه (والثانى) لا لان التكبير شعار لوقت الفرائض ولو قامت فريضة في غير هذه الايام قضاها فيها ثلاث طرق (أحدهما) وبه قطع صاحب الحاوى والبندنجي يستحب التكبير بلا خلاف لانه شعار هذه المدة (والثانى) لا يستحب حكمه صاحب البيان عن طريقة العراقيين وذكره المصنف وغيره منهم (والثالث) فيه قولان (أحدهما) يستحب (والثانى) لا يستحب حكمه الحراسانيون والاصح على الجملة استحبابه وهو الذى محصاه ارفعى وغيره من المتأخرين *

(فرع) اما التكبير خلف النوافل قال للزنى في مختصره قال الشافى ويكر خلف الفرائض والنوافل قال الزنى والذى قبل هذا أولى انه لا يكر الا خلف الفرائض والاصحاب في المسألة ربيع طرق (اصحها) واشهرها فيه قولان (اصحها) يستحب لأنها صلاة مفصلة في وقت التكبير فشبعت الفريضة (والثانى) لا يستحب لان التكبير تابع للصلاة والافلة تابعة لفريضة والتابع لا يكون له تابع والطريق (الثانى) يكر قولاً واحداً حكمه المصنف والاصحاب قال القاضي ابو الطيب في المبرد وقد نص الشافى على هذا قتال فاذا سلم كبر خلف الفرائض والنوافل وعلى كل حال قال وذكر في هذا الباب في الام انه تكبير الحائض والمجنب وغير المتوضي في جميع الساعات من الليل والنهار قال وهذا دليل على أن التكبير مستحب خلف الفرائض والنوافل وعلى كل حال وأن من لا يصلي كلجنب والحائض يستحب لهم التكبير قال القاضي غلطوا للزنى في قوله الذى قبل هذا أولى فانه اوهم أن الشافى نص قبل هذا أنه لا يكر الا خلف الفرائض وليس كذلك بل كلام الشافى

الفزعنا على الاطلاق فهو اخذ مكرر ومن الضرورة لبسه لمجرد او برد مهلك واما الحاجة فهو أن يكون به جرب أو حكة فله لبس الحرير ذلك لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم « رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضي الله عنهما في لبس الحرير لحكة كانت بهما » (١) وفي التنبيه حكاية قوله أنه لا يجوز والمشهور الاول وكذلك يجوز لبسه لضعف العمل لان في بعض الروايات أن ابن الزبير وعبد الرحمن رضي الله عنهما شكيا العمل في بعض الاسفار فرخص رسول الله صلى

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير في حكة كانت بهما. معنى عليه عن انس وفي مسلم ان ذلك كان في السفر وزعم المحب الطبري انه رآه بها وعزاه اليهما ابن الصلاح وعبد الحق والتوى *

الذي قبل هذا مؤول قال القاضي هذا الطريق أصح وصححه أيضا البندنجي (والطريق الثالث) لا يكبر قولاً واحداً حكاه صاحب الحاوي قال وبه جرى العمل تواتراً في الامصار بين الأئمة قال وأجاب أصحاب هذا الطريق عن قل للزني التكبير خلف الفرائض والنوافل بجوابين (أحدهما) أنه غلط في النقل من التلبية إلى التكبير (والثاني) أنه غلط في للمعي دون الرواية وإنما أراد القاضي بالتكبير خلف الفرائض والنوافل ما تعلق بالزمان في ليالي العيد دون ما تعلق بالصلوات في أيام النحر (والطريق الرابع) حكاه صاحب الحاوي أيضاً أن كل النفل يسن منفرداً لم يكبر خلفه وإن من جماعة كالسكوفين والاستسقاء كبر وحلوا القولين علي هذين فهذا تلخيص ما ذكره الاصحاب والمذهب علي الجملة استحباب التكبير خلف كل النوافل في هذه الايام *

(فرع) هل يكبر خلف صلاة الجنائزة فيه ثلاثة طرق (أحدها) لا يكبر وجهاً واحداً لأنها مبنية علي التخفيف ولهذا حذف أكثر لو كان الصلوات منها وبهذا الطريق قطع الدارمي في الاستدلال والقاضي حسين وصاحب التمهيد (والطريق الثاني) فيه وجهاً حكاهما صاحب الحاوي وغيره (والثالث) قاله الشافعي في المستطرى أن قلنا يكبر خلف النوافل فيها أولى والا فكل فرائض المقضية في أيام التشريق والمذهب علي الجملة استحباب التكبير خلفها لأنها آكد من التامة وقولهم إنها مبنية علي التخفيف ضعيف لأن التكبير ليس في نفسها فتمطول به *

(فرع) إذا عرفت ما سبق وأردت اختصار الخلاف بما يكبر خلفه جاء أربعة أوجه (أحدها) يكبر خلف كل صلاة مفردة في هذه الايام (والثاني) يختص بالفرائض للمفوعة فيها مؤداة كانت

الله عليه وآله وسلم لما في لبس الحرير (١) وهل يشترط السفر في ذلك أم يجوز لحد الحسنة في الحضر فيه وجهاً أحدهما لا يشترط لاطلاق الخبر (٢) (والثاني) نعم لأن السفر شاغل عن التقصد والمعالجة وفي الرواية الثانية ما يقتضي اعتباره في دفع القمل والله أعلم *

قال (ثم إذا تزين فليقصد الصحراء ماشياً والصحراء أولاً من المسجد الابكة ولكن الخروج في عيد الاضحى أسرع قليلاً)

(١) قوله وفي بعض الروايات ان الزبير وعبد الرحمن شكيا القمل في مض الاسفار فرخص لهما متفق عليه ايضاً من حديث انس *

(٢) قوله لا يشترط السفر في ذلك علي الاصح لاطلاق الخبر اخبرني وقد ثبت التقييد بذلك في صحيح مسلم وترجم عليه البخاري الحرير في الحرب وقال ابن دقيق العيد في شرح الامام كان منشا الخلاف اختلاف الروايات في ذكر السفر وعدم ذكره الى ان قال ويمسح اختيار القيد في الرواية ويجب اعتباره في الحكم لانه وصف علي الحكم به ويمكن ان يكون ممتراً فلا يلزم والله أعلم وقد اسد من جعل ذلك من خصائص عبد الرحمن بن عوف واثر به ابن الموام *

(فرع) منهنا أنه يستوى في التكبير المطلق والتقدير المنفرد وللصلي جملة والرجل والمرأة والصبي المميز والمختصر والمسنن

(فرع) يستحب رفع الصوت بالتكبير بلا خلاف *

(فرع) صفة التكبير المستحبة الله أكبر الله أكبر الله أكبر هذا هو المشهور من نصوص الشافعي في الام والمختصر وغيرهما وبه قطع الاصحاب وحكي صاحب التمهيد وغيره قولا قديما فشافعي أنه يكبر مرتين ويقول الله أكبر الله أكبر والصواب الاول ثلاثا نسقا قال الشافعي في المختصر وما زاد من ذكر الله تحسن وقال في الام أحب أن تكون زيادته الله كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر واحتجوا له بان النبي صلى الله عليه وسلم « قاله على الصفا » وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه من رواية جابر بن عبد الله رضى الله عنه اخبر من هذا اللفظ وقيل التولي وغيره عن نفعه القديم انه اذا زاد على التكبيرات الثلاث قال الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا الله أكبر علي ما هدانا والحمد لله علي ما أولانا وأبلانا قال صاحب النامل والله يقول له الناس لا بأس به أيضا وهو الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والحمد وهذا الذي قاله صاحب الشامل قوله البندنجي وصاحب البحر عن نص الشافعي في البويطي قال البندنجي وهذا هو الذي ينبغي ان يصل به قال وعليه الناس وقال صاحب البحر والعمل عليه ورأيه أنا في موضعين من البويطي لسنه جعل التكبير أولا مرتين *

(فرع) في مذهب العلماء في التكبير خلف التواضع في هذه الايام * قد ذكرنا ان منهنا استحبابه وقال ابو حنيفة ومالك والثوري واحمد واسحق وداود لا يكبر لانه تابع لم يشرع كلاذان والاذان ودليلنا ان التكبير شعار الصلاة والفرض والغل في السمار سواء *

(فرع) في مذاهبهم في ابتداء وقت تكبير الاضحية * قد ذكرنا ان المشهور في منهنا أنه من ظهر يوم الحر الى الصبح من آخر التشریق وان الحمار كونه من صبح يوم عرفة الى عصر آخر

«أه ابنا مطرفي يوم عيد فصي بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد» (١) وان لم يكن عند نظر ان كان للمسجد ضيقا فخرج الى الصحراء اولي بل يكره اقامتها في المسجد لوقوع الناس في الزحام وعسر الامر عليهم وان كان للمسجد واسعا ففيه وجهان حكاهما الامام عن صاحب الترتيب (أحدهما) وهو الموافق لمطلق لفظ الكتاب أن اقامتها في الصحراء أولى لان ذلك ارفق بالناس

(١) « حديث » ابى هريرة اصاحنا مطرفي يوم عيد فصي بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد :ابو داود وابن ماجه والحاكم واسناده ضعيف *

التشريق وحكي ابن المنذر التكبير من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر التشريق عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن عباس وسفيان الثوري وابي يوسف ومحمد واحمد وابي نؤر وعن ابن مسعود وعلمته والنخعي وابي حنيفة من صبح عرفة الى يوم النحر وفي رواية عن ابن مسعود الى ظهر يوم النحر وعن يحيى الانصاري قال يكبر من الظهر يوم النحر الى الظهر من آخر التشريق وعن الزهري من ظهر يوم النحر الى عصر آخر التشريق وعن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي من ظهر يوم النحر الى صبح آخر التشريق وعن سعيد بن جبير ورواية عن ابن عباس والزهري من ظهر يوم عرفة الى عصر آخر التشريق وعن الحسن من الظهر الى ظهر اليوم الثاني في ايام التشريق *

(فرع) في مذاهبهم في تكبير من صلي منفرداً * مذهبا انه يسن التكبير وهو مذهب مالك والاوزاعي وابي يوسف ومحمد وجمهور العلماء وحكاه العبدى عن العلماء كافة الا ابا حنيفة وحكي ابن المنذر وغيره عن ابن مسعود وابن عمر والثوري وابي حنيفة واحمد ان المنفرد لا يكبر *

(فرع) في مذاهبهم في تكبير النساء في هذه الايام خلف الصلوات * مذهبا استحبابه لمن وحكاه ابن المنذر عن مالك وابي يوسف ومحمد وابي نؤر وعن الثوري وابي حنيفة لا يكبرن واستحسنه احمد *

(فرع) في المسافر * مذهبا انه يكبر وحكاه ابن المنذر عن مالك وابي يوسف ومحمد واحمد وابي نؤر وقال ابو حنيفة لا يكبر *

(فرع) في مذاهبهم في صفة التكبير * قد ذكرنا ان مذهبا انه يستحب ان يكبر ثلاثا نقا الله اكبر الله اكبر الله اكبر وبه قال مالك وحكي ابن المنذر عن عمر وابن مسعود رضى الله عنهما انه الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد قال وبه قال الثوري وابو حنيفة ومحمد واحمد واسحق وعن ابن عباس الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد وعن ابن عمر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وقل الحكم وحاد ليس في نفي مؤقت *

(فرع) في مذاهبهم في تكبير عبد الغفر * هو مستحب عندنا وعند العلماء كافة الا ما حكاه الشيخ

فان صلاة العيد يحضرها الذاني وامامى والفرسان والرجالة وكذلك يحضرها النساء الحيض ولا يتأني لمن دخول للمسجد (وأظهرها) وهو الذي ذكره العراقيون ونابهم صاحب التهذيب وغيره أن المسجد اولى لشرف المسجد وتسهيل الامر على الناس عند سعة الحيض ان حضرن وقفن على باب المسجد وفي كلام الائمة ما ينهم بنا هذا الردد على ان اقامتهم الصلاة بمكة كان لخصوص فضيلة المسجد الحرام أو لامة الحلة فان قلنا بالثاني فالسجد أولى في سائر البلاد أيضا وان قلنا

ابو حامد وغيره عن ابن عباس انه لا يكره الا ان يكره امامه وحكي الساجي وغيره عن ابي حنيفة انه لا يكره مطلقا وحكي البدرى وغيره عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وداود اهتم قالوا التكبير في عيد الفطر واجب وفي الاضحية مستحب واما اول وقت تكبير عيد الفطر فهو اذا غربت الشمس ليلة العيد هذا مذهبنا ومذهب سعيد بن المسيب وابي سلمة وعروة وزيد بن اسلم * وقال جمهور العلماء لا يكره ليلة العيد انما يكره عند الفطر الى صلاة العيد حمله ابن المنذر عن اكثر العلماء قال وبه اقول قال وبه قال علي بن ابي طالب وابن عمر وابو املثة وآخرون من الصحابة وعبد الرحمن بن ابي ليلى وسعيد بن جبيرة والنخعي وابو الزناد وعمر بن عبد العزيز وابان بن عثمان وابو بكر بن محمد والحكم وحاد ومالك واحمد واسحق وابو ثور وحكاه الاوزاعي عن الناس *

(فرع) في بيان احاديث الكتاب والفاظه: اما حديث ابن عمر للذكور في اول الباب فرواه البيهقي مرفوعا من طريقين ضعيفين والصحيح انه موقوف على ابن عمر كذا قاله البيهقي وإنما ذكره الشافعي موقوفة (وقوله) يأخذ طريق الحدادين قيل بالخاء وقيل بالجيم أى الذين يحدون النمار (وقوله) وأول وقت تكبير الفطر إذا غابت الشمس من ليلة الفطر قوله تعالى (وتكلموا العدة وتكبروا لله) وكما العدة بغروب الشمس هذا الاستدلال لا يصح إلا على مذهب من يقول الوارد تقتضى الترتيب وهو مذهب باطل وعلي هذا المذهب الباطل لا يلزم من ترتيبها الفور فلما حصل أنه لا دلالة فيها للمصنف والله أعلم (وقوله) قال في القديم يكره حتى ينصرف الامام يعني حتى يسلم من الصلاة والانصراف من الصلاة مستعمل في الاحاديث الصحيحة بمعنى السلام وقيل المراد بالانصراف فراغ الخطبة (والصحيح) الاول وقد سبق إيضاحه (وقوله) لا يعيد يس له التكبير المطلق فسن له التكبير المقيد كالاضحية هذا تصريح منه بان التكبير المطلق والمقيد كلاهما مشروع في

بالاول فلا * ومما خرج الامام الى الصحراء فينبغي أن يستخلف في البلد من يصلي بضعفة الناس كالشيوخ والزمي والمرضى وهذا على الصحيح في أن صلاة العيد لا يشترط فيها شروط الجمعة فان شرطناها ولم تستثن اقامتها خارج البلدة فلامعنى لهذا التفصيل والاختلاف ولا تقام في الصحراء أصلا وان استثنينا هذا الشرط عن الاعتبار امتنع استخلاف من يصلي بالضعفة ولم قم الا في موضع واحد كالجمعة (والثاني) أن للستحب * المعنى الى صلاة العيد المشى دون الركوب لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ما ركب في عيد ولا جازة قط » (١) فان عجز او ضعف لكبر أو مرض فله أن يركب أو ما في الرجوع عن شا مشى وان شاء ركب والله أعلم (والثالث) أنه يستحب

(١) « حديث » روى انه صلى الله عليه وسلم لم يركب في عيد ولا جنازة قدم في الجمعة وانه لا أصل له *

الاضحى وهذا لاخلاف فيه بل كل الاحباب مصرحون باستحبابهما وإنما ذكرت هذا لان كلام المصنف في اتتيه يوم خلاف هذا وقد سبق بيان التكيير للطلق وهو والمرسل بمعنى واحد وهو المرسل في جميع الاوقات لا يختص بوقت (قوله) عن ابن عباس قال التكيير ثلاث رواه عنه ابن المنذر والبيهقي (قوله) وعن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال رأيت الأئمة يكبرون أيام التشريق بعد الصلاة ثلاثا هكذا وقع في بعض نسخ المذهب وهو الصواب ووقع في أكثرها عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم بتقديم محمد علي أبي بكر وهذا خطأ صريح وسبق قلم أو غلط وقع من النسخ ولا شك في بطلانه وقد ذكره المصنف على الصواب في جميع مواضعه من المذهب منها (الفصل الاول) من باب صلاة العيد وأول التسكح وأول الجنائز ومواضع كثيرة من كتاب الفرائض (وأما) حديث عمر وعلى رضي الله عنهما في التكيير من صبح عرفة فسبق بيانه لكن المصنف جمعه من رواية عمر وعلى وإنما هو محمول على ما سبق (قوله) لان التكيير يختص بهذه الايام فلا يفعل في غيرها هذا تمليل للسألة بنفس الحكم ولكن ينبغي أن يقول لان التكيير شعار هذه الايام *

(فرع) في مسائل تتعلق بالعيدين (إحداها) قال أصحابنا يستحب إحياء ليلى العيدين بصلاة أو غيرها من الطاعات (واحتج) أصحابنا بحديث أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم «من أحيى ليلى العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب» وفي رواية الشافعي وابن ماجه «من قام ليلى العيدين محسبا لله تعالى لم يمت قلبه حين تموت القلوب» رواه عن أبي الفرداء موقوفا وروى من رواية أبي أمامة موقوفا عليه ومرفوعا كما سبق واسانيد الجميع ضعيفة قال الشافعي في الام وبلفظاته كان

للإمام أن يؤخر الخروج في عيد الفطر قليلا ويصلي في عيد الاضحى لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «كتب الي عمرو بن حزم حين ولاه البحرين ان عجل الاضحى وأخر الفطر وذكر الناس» (١) والمعنى فيه أن شغل الناس وهو امر الاضاحى يكون بعد الصلاة فالتسجيل أولى ليشغلوا به وشغلهم يوم الفطر قبل الصلاة وهو تفريق صدقة الفطر فالتأخير أولى ليرغوا عنه ويستحب للقوم أن يتكروا اذا صلاوا الصبح يأخذوا بحالهم وينتظروا الصلاة «إذا عرفت ذلك ونظرت في قوله في الكتاب وليكن الخروج في عيد الاضحى أسرع قليلا وجدت نظم

(١) «حديث» روى اتم على الله عليه وسلم كتب الي عمرو بن حزم لما ولاه البحرين ان عجل الاضحى وأخر الفطر وذكر الناس: الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن أبي الحويرث به وهذا مرسل: (قلت) وضيف ايضا وقال البيهقي لم اره صلا في حديث عمرو بن حزم وفي كتاب الاضاحي للحسن بن احمد البنان من طريق وكيع عن الملق بن هلال عن الاسود بن قيس عن جندب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رحين والاضحى على قيد رمح *

يقال إن الدعاء يستجاب في خمس ليال في ليلة الجمعة وليلة الاضحى وليلة الفطر وأول ليلة في رجب وليلة النصف من شعبان قال الشافعي وأخبرنا إبراهيم بن محمد قال رأيت مشيخة من خيار أهل المدينة يظهرون علي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العيدين فيدعون ويذكرون الله تعالى حتى تذهب ساعة من الليل قال الشافعي وبلغنا أن ابن عمر كان يجي ليلة النحر قال الشافعي وأنا استحب كل ما حكيت في هذه الليالي من غير أن تكون فرضا هذا آخر كلام الشافعي واستحب الشافعي والأصحاب الأحياء المذكور مع أن الحديث ضعيف لما سبق في أول الكتاب أن أحاديث الفضائل يتسامح فيها ويعدل علي وفق ضعيفها والصحيح أن فضيلة هذا الأحياء لا تحصل إلا بمعظم الليل وقيل تحصل بساعة ويؤيده ما سبق في قل الشافعي عن مشيخة للندنية وقل القاضي حسين عن ابن عباس أن أحياء ليلة العيد أن يصلي العشاء في جماعة ويعزم أن يصلي الصبح في جماعة والمختار ما قدمت والله أعلم *

باب صلاة الكسوف

يقال كسفت الشمس وكسف القمر - يفتح الكاف والسين وكسا - بضم الكاف وكسر السين وأنكسا وخسفا وخسفا وانخفا كذلك فهذه ست لغات في الشمس والقمر وقال كسفت الشمس وخسف القمر وقيل الكسوف أوله والخسوف آخره فيها فهذه ثمان لغات وقد جاءت اللغات الست في الصحيحين (والأصح) للمشهور في كتب اللغة أنها مستعملان فيها والأشهر في السنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر وأدعى الجوهري في الصحاح أنه أفصح *

قال المصنف رحمه الله *

(صلاة الكسوف سنة قوله صلى الله عليه وسلم « إن الشمس والقمر لا يكفنان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما آياتان من آيات الله تعالى فإذا رأيتهما قوموا واصلوا »)
 (الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية جماعة من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وجابر وأبو مسعود البصري وأبو بكرة

الكتاب يقتضي كون « هذا الكلام في خروج القوم لأنه عقبه بقوله ثم يخرج الإمام لكن الذي قاله الجمهور وحل عليه سيق النص في المختصر أن سنة القوم الابتكار بلا فرق بين العيدين وتعميل الخروج وتأخيرها محبوبان في حق الإمام خاصة *

قال (ثم يخرج الإمام وليتحرر بالصلاة في المال واليئادي « الصلاة جامعة »)
 السنة للإمام أن لا يخرج إلا بعد خروج القوم لئلا يحتاج الي انتظارهم فإن انتظروهم إياه أيق

والمغبرة وعائشة رضى الله عنهم . وصلاة كسوف الشمس والقمر سنة مؤكدة بالاجماع لكن قال مالك وأبو حنيفة يصلى لحسوف القمر فرادى وصلى ركعتين كسائر النوافل . دليلنا الاحاديث الصحيحة في التسوية بين الكسوفين . قال المصنف رحمه الله .

«والسنة أن يتنفل لما لأنها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة فمن لما التسل كصلاة الجمعة والسنة أن يصلي حيث يصلى الجمعة لأن النبي صلى الله عليه وسلم «صلاه في المسجد» ولأنه يتنفل في وقت لا يمكن قصد المصلي فيه وربما يتنفل قبل أن يبلغ الي المصلي فتفتو فكان الجامع أولى والسنة أن يدعى لما «الصلاة جامعة» لما روت عائشة رضى الله عنها قالت «كففت الشمس علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر رجلا أن ينادى الصلاة جامعة» .

«الشرح» حديث عائشة رواه البخارى ومسلم وحديث الصلاة في المسجد رواه البخارى ومسلم أيضا من رواية عائشة وأبي موسى وغيرهما (وقوله) شرع لها الاجتماع والخطبة احتراز عن الصلوات الحرة : والتنفل لما سته باتفاق الاصحاب ويخلو وقته بأول الكسوف ويسن في الجامع ويسن أن ينادى لما الصلاة جامعة لما ذكره المصنف ويستحب أن يصلي في جماعة ويجوز في مواضع من

من انتظاره ايام وما يحضر يشتغل بالصلاة لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يخرج في العيد الى المصلي ولا يتدعى الا بالصلاة» (١) ويكره للامام ان يتنفل قبلها أو بعدها . روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «صلى ركعتي العيد ولم يتنفل قبلها ولا بعدها» (٢) ولا يكره لأماوم التنفل لا قبلها ولا بعدها» (٣) خلافا لحديثي الخاليتين ولما لك كنفك في المصلي وعني للسجدة وايتان ولا في حنيفة فيها بعدها» لتأقياس التنفل في هذا الوقت علي التنفل في سائر الايام ويستحب في عيد الفطر أن

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيد الى المصلي ولا يتدعى الا بالصلاة»

متفق على صحته من حديث ابي سعيد .

(٢) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم لم يتنفل قبل العيد ولا بعدها متفق عليه من حديث ابن عباس : وروى ابن ماجه والحاكم واهل حديث في مسنده من حديث ابي سعيد نحوه وزاد فاذا قضى صلاته وفي لفظ اذا رجع الى منزله صلى ركعتين : وروى الترمذى عن ابن عمر نحوه وصححه وهو عند احمد والحاكم وله طريق أخرى عند الطبراني في الاوسط لكن فيه جابر الجعفي وهو متروك : (واخرج) البزار من حديث الوليد بن سريج عن علي في قصة له ان النبي ﷺ لم يصلي قبلها ولا بعدها فمن شاء

فصل ومن شاء تركه وبجميع بين هذا وبين حديث ابي سعيد ان النبي ﷺ وقع عن الصلاة في المصلي» (٣) (قوله) لا يكره لأماوم التنفل قبلها ولا بعدها هذا ما اختلفت فيه الرواية والعمل فاستدل البيهقي

عن جماعة منهم انس انهم كانوا يصلون يوم العيد قبل خروج الامام : وروى احمد من حديث عبد الله ابن عمر ومرفوعا لا صلاة يوم العيد قبلها ولا بعدها .

البلد وتسكن المرأة والعبد والمسافر والمنفرد هذا هو المنعوب وبه قطع الاصحاب في طرقهم وقد ذكره المصنف في آخر باب صلاة العيد في قياس صلاة العيد للمنفرد وحكي الرافعي وجها انه يشترط لصحتها الجماعة وجها انها لا تقام الا في جماعة واحدة كالجمعة وهما شاذان مردودان قال اصحابنا ولا تتوقف صحتها على صلاة الامام ولا اذنه قال الشافعي والاصحاب فان خرج الامام فصلي بهم جماعة خرج الناس معه فان لم يخرج طلبوا اماما يصلي بهم فان لم يجدوا صلوا فرادى فان خافوا الامام لو صلوا علانية صلوا سرا وبهذا قال مالك واحمد واسحق وقال الثوري ومحمد اذا لم يصل الامام صلوا فرادى قال المصنف رحمه الله *

وهي ركعتان في كل ركعة قيامان وقرأتان وركوعان وسجودان والسنة أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة سورة البقرة أو قدرها ثم يركع ويسبح بقدر مائة آية ثم يرفع ويقرأ فاتحة الكتاب وبقدر مائتي آية ثم يركع ويسبح بقدر سبعين آية ثم يسجد كما يسجد في غيرها وقال أبو العباس يطيل السجود كما يطيل الركوع وليس بشيء لان الشافعي لم يذكر ذلك ولا نقل ذلك في خبر ولو كان قد أطال لنقل كما نقل في الترواة والركوع ثم يصلي الركعة الثانية فيقرأ بعد الفاتحة قدر مائة وخمسين آية ثم يركع بقدر سبعين آية ثم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة بقدر مائة آية ثم يركع بقدر خمسين آية ثم يسجد والدليل عليه ما روى ابن عباس قال: كسفت الشمس فضلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه قام قياما طويلا نحو من سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم قام مقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد وانصرف

يطعم شيئا قبل الخروج الى الصلاة ولا يطعم في عيد الاضحى حتى يرجع رواه أنس وبريد (١) وغيرها رضي الله عنهما عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما قوله وليناد الصلاة جامعة فقد سبق مرة في باب الاذان وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله

(١) حديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يندو يوم الفطر حتى ياكل تمرات ويأكلهن وتراً البخاري لا قوله ويأكلهن وتراً فذكرها تعليقاً بلفظ ويأكلهن افراداً وصلها احمد في مسنده والاسماعيلي وابن حبان والحاكم وفي الباب عن بريدة *

حديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلي احمد والترمذي وابن حبان وابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان قال الترمذي وفي الباب عن علي وأنس: (قلت) حديث اس سبأني منه وحديث علي رواه الترمذي أيضاً والقبلي وقال اسناده غير محفوظ ورواه أيضاً عن ابن عمر وضعفه ورواه البزار عن أبي سعيد وذكره الشافعي مراسلاً عن صفوان بن مسلم وسعيد بن المسيب وموقوفاً على عروة حديث أنس انه لا يطعم في عيد الاضحى حتى يرجع ويطعم في عيد الفطر قبل الخروج الى الصلاة: (قلت) لم أره عن أنس وهو في الطريق عن ابن عباس *

وقد تجلت الشمس والستة أن يمر بالقراءة في كسوف الشمس لما روي ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم ففعلت التي بجانبه فلم أسمع له قراءة» ولأنها صلاة نهار لما نظير بالليل فلم يجر فيها بالقراءة كالظهور ويجر في كسوف القمر لأنها صلاة ليل لما نظير بالنهار فمن الجهر كالشاه *

(الشرح) حديث ابن عباس الأول رواه البخاري ومسلم وحديثه الثاني رواه البيهقي في سننه بمعناه بإسناد ضعيف فيه ابن طيغته واحتج الشافعي والبيهقي وأصحابنا في الأسرار بقراءة كسوف الشمس بحديث ابن عباس الأول لقوله «قياماً طويلاً نحو من سورة البقرة» قالوا وهذا دليل على أنه لم يسمعه لأنه لو سمعه لم يقدره بغيره وروي الترمذي بإسناده الصحيح عن سبرة قال: «قال صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس لا تسمعون صوتاً» قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن عائشة أن النبي ﷺ «جهر في صلاة الكسوف قراءة» رواه البخاري ومسلم في صحيحهما فهذا الحديثان الصحيحان يجمع بينهما بأن الأسرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر وهذا منعهما (وقوله) لأنها صلاة نهار لما نظير بالليل احتراز من صلاة الجمعة (وقوله) صلاة ليل لما نظير بالنهار قل قلني هو احتراز من الوتر وهو صحيح كما قاله ولا يقال قد قال المصنف في الوتر ولا نه يجهر في الثالث فهذا يدل على أنه يجهر في الوتر

وسلم «صلى العيد ثم خطب بغير أذان ولا إقامة» (١) وذكر في العدة أنه لو نوى لصلاة العيد حي على الصلاة فلا بأس بل هو مستحب *

قال (وليقرأ أولاً دعاء الاستفتاح ويكبر سبع (ح) تكبيرات زائدة (م) في الأولى وخصال (ح) في الثانية ويقول بين كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثم يقرأ الفاتحة بعد التكبير والتموذ ويقرأ سورة في الأولى وأقربت في الثانية ويرفع اليدين (ح) في هذه التكبيرات) * ذكر في هذا الفصل الكيفية المخصوصة بصلاة العيد ولا فرق فيها بين الإمام وغيره وإن كان كلام الكتاب يختص بالإمام فتقول: للتحريم بصلاة العيد يستحب عقيب التحريم كما في سائر الصلوات ويجوز أن يعلم قوله وليقرأ أولاً دعاء الاستفتاح بالاول لأن صاحب البيان روى عن بعضهم حكاية قول أنه يأتي به بعد التكبيرات الروائد ثم يكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الافتتاح والموى إلى الركوع وفي الثانية خمس تكبيرات سوى تكبيرة القيام من السجود والموى إلى الركوع خلافاً لأبي حنيفة حيث قال التكبيرات الزائدة في كل ركعة ثلاث وثلاثين واحداً ورحمها الله حيث قال التكبيرات الزوائد في الركعة الأولى ست وبه قال للزني وساعدوا في الركعة الثانية وعن أحمد

(١) (حديث) ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى العيد ثم خطب بلا أذان ولا إقامة : متفق عليه ورواه أبو داود وابن ماجة ورواه مسلم من حديث جابر بن سبرة وأتفقوا عليه عن جابر بن عبد الله *

لان مراده اذا صلاها جماعة بعد التراويح (وقوله) وركوعان وسجودان قد يوم اربع مسجرات
لكونه قال سجودان ومعلوم ان السجود في كل سجدة سجدتان قال سجودان اربع مسجرات وكان
الاحسن ان يقول وسجدتان وهذا مراده اما احكام الفصل قال اصحابنا اقل صلاة الكسوف
ان يحرم بنية صلاة الكسوف ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثانياً ثم يرفع
ويطمئن ثم يسجد سجدتين فهذه ركعة ثم يصلي ركعة ثانية كذلك فهي ركعتان في كل ركعتي ايمان
وقراءتان وركوعان وسجودان كغيرها فلو نادى الكسوف فهل يزيد ركوعاً ثالثاً فاكتر فيه
وجهاً (احدهما) يزيد ثالثاً ورابعاً وخامساً واكثر حتى يشغل الكسوفه جماعة من اعمامه بنا

رواية أخرى مثل مذهبنا مطلقاً لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في الفطر
اول اضحي في الاول سبعاً وفي الثانية خمساً (١) وروى أنه كان يكبر اثني عشرة تكبيرة سوى تكبيرة

(١) حديث (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والاضحي في الاول سبعاً
وفي الثانية خمساً : الترمذي وابن ماجه والدارقطني وابن عدى والبيهقي من حديث كثير بن عبد الله
ابن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده وكثير ضعيف : وقد قال البخاري والترمذي أنه أصح شيء
في هذا الباب وانكر جماعة تحسبته على الترمذي ورواه احمد وابو داود وابن ماجه والدارقطني
من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وصححه احمد وعلي والبخاري فيها حكاية الترمذي
ورواه أيضاً من حديث عائشة وفيه ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عنها وذكر
الترمذي في العلل ان البخاري ضعفه وفيه اضطراب عن ابن لهيعة مع ضعفه قال مرة عن عقيل
ومرة عن خالد بن يزيد وهو عند الحاكم ومرة عن يونس وهو في الاوسط فيحتمل أن يكون سمع
من الثلاثة عن الزهري وقيل عنه عن ابى الاسود عن عروة وقيل عنه عن الاعمش عن ابى هريرة
وهو عند احمد وصحح الدارقطني في العلل أنه موقوف ورواه ابن ماجه من حديث سعد القرظ
وذكره ابن ابى حاتم في العلل عن ابى واقد الليثي وقيل عن ابيه أنه باطل ورواه البزار من حديث
عبد الرحمن بن عوف وصحح الدارقطني ارساله ورواه البيهقي عن ابن عباس وهو ضعيف ورواه
الدارقطني والبزار من حديث ابن عمر مثله وفيه فرج بن فضالة وهو ضعيف وقال ابو حاتم هو
خطأ : وروى العقيلي عن احمد انه قال ليس بروى في التكبير في البيتين حديث صحيح مرفوع
وقال الحاكم الطريق الى عائشة وابن عمر وحيد الله بن عمرو وابى هريرة قاسدة : وفي الباب عن
ابى جعفر عن علي مرفوعاً رواه عبد الرزاق عن ابن عباس موقوفاً رواه ابن ابى شيبة : (قفيه)
روى ابو داود من طريق مكحول قال اخبرني ابو عائشة جليس لابى هريرة ان سعيد بن الناصر
سأل ابا موسى وحذيفة كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاضحي والفطر فقال
ابو موسى كان يكبر أربعاً تكبيرة على الجنازة فقال حذيفة صدق فقال ابو موسى ولذلك كنت
أكبر في البصرة حيث كنت عليهم وقال البيهقي خولف رواه في موضعين في نفسه وفي
جواب ابى ومسي وللشهور اتم استنده الى ابن مسعود فاتفق بذلك ولم يستند الى النبي ﷺ

الجامعين بين الفقه والحديث منهم ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وأبو بكر الصفي من أصحابنا وهو يكره الصادوا سكن الباء الموحدة والتين للمجتوز غيره للأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات» وفي رواية «في كل ركعة أربع ركوعات» رواهما مسلم ووجد في غير مسلم زيادة علي هذا ولا يعمل للجميع بين الروايات إلا الخلل على الزيادة لتأدي الكسوف (والوجه الثاني) وهو الصحيح عند أصحابنا لا يجوز الزيادة علي ركوعين وبهذا قطع جمهور الأصحاب وهو ظاهر نصوص الشافعي قالوا وروايات الركوعين أشهر وأصح فوجب قديمها وقياس الصلوات أن لا تقبل الزيادة والله أعلم * ولو كان في القيام الأول فأنجلي الكسوف لم ينطل صلاته وله أن ينهض علي هيئة للشرعة بلا خلاف وهل له أن يقتصر علي ركوع واحد وقيام واحد في كل ركعة فيه وجهاً بناء علي الوجين في جواز الزيادة للأيدي أن يجوز ما جاز الثعالب بحسب مدة الكسوف والأفلا ولوسلم من صلاة الكسوف والكسوف بأن قيل له استفتاح صلاة الكسوف مرة أخرى فيه وجهاً خرجها الأصحاب علي جواز زيادة الركوع (والصحيح) للنع من الزيادة والنقص ومن استفتح الصلاة ثانياً والله أعلم (واما) أكل صلاة الكسوف فإن يحرم بها ثم يأتي بدعاء الاستفتاح ثم التوعد ثم الفاتحة ثم يقرأ البقرة أو غيرها إن لم يحسبها (واما) القيام الثاني والثالث والرابع فشافعي فيه نصان (أحدهما) نصح في الام ويختصر للزني أنه يقرأ بعد الفاتحة قدر مائتي آية من سورة البقرة وفي الثالث قدر مائة وخمسين منها وفي الرابعة قدر مائة منها (والثاني) نصح في البويطي في الباب السابق أنه يقرأ في القيام الثاني بعد الفاتحة سورة آل عمران وفي الثالث نحو سورة النساء وفي الرابع نحو المائة ونص في البويطي في باب آخر بعد هذا بنحو كراسين (١) كنتم في الام المختصر فاخذ المصنف وسائر العراقيين وجماعة من غيرهم بنصه في الام

(١) كتاب الاصل
فرد

الاقتراح وتكبير الركوع (١) وإذا عرف ما قلناه من المذهب أعلمت قوله سبع تكبيرات بالحاء وقوله زائدة باليم والالام والزاي لأن عدم الزائدة ست لاسبع (وقوله) وحسب بالحاء وحده ويقف بين كل تكبيرتين بقدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة يهمل الله ويكرهه ويمجده هذا لفظ الشافعي رضي الله عنه وقد روي نحو ذلك عن ابن مسعود قولاً وفعلًا (٢) وأيضاً فإن سائر التكبيرات للمشروع في

(١) (قوله) ويروي أنه صلى الله عليه وسلم كبر اثنتي عشرة تكبيرة سوى تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع: أبو داود والبارقطنى والحاكم من حديث عائشة ومدا على ابن أبيه وهو ضعيف وقد تقدم القول فيه *

(٢) (قوله) ويقف بين كل تكبيرتين بقدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة هذا لفظ الشافعي وقد روي مثل ذلك عن ابن مسعود قولاً وفعلًا (قالت) رواه الطبراني والبيهقي موقوفاً وسنده قوي وفيه عن حذيفة وأبي موسى مثله *

وأخذ جماعات من الخراسانيين بنص البويطي وقال المحققون ليس هذا اختلافاً محققاً بل هو للتقريب
وهما متقاربان وفي استحباب التعوذ في ابتداء القراءة في القيام الثاني والثالث والرابع
وجان حكهما صاحب المأوى وغيره وهما الوجهان السابقان في التعوذ في الركعة الثانية وما بعدها
(أصحهما) الاستحباب وأما قدر مكث في الركوع فشافعي فيه ثمان (أحدهما) نصه في الام
ومختصر المزني (والموضع الثاني) من البويطي انه يسبح في الركوع الاول نحو مائة آيتين سورة البقرة
وفي الثاني قدر ثلثي ركوعه الاول وفي الثالث قدر سبعين آية منها وفي الرابع قدر خمسين ونص
في الموضع الاول من البويطي أنه يسبح في كل ركوع نحو قراءة (وأما) كلام الاصحاب فيه اختلاف
في ضبطه فوقع في المذهب في الركوع الثاني من الركعة الاولى قدر سبعين آية بالسین في اوله وفي
التنبيه سبعين آية بالياء في اوله وقال الشيخ ابو حامد الاسفراييني وصاحب التقريب والغزالي والبغوي
وأخرون قدر ثمانين آية وقال سليم الرازي في كتابه الكفاية خمس وعمانون آية وقال ابو حفص
الابهری قدر الركوع الاول وهو غريب ضعيف والصحيح ما نص عليه الشافعي رحمه الله (وأما) السجود فقد
أطلق الشافعي في الام والمختصر انه يسجد ولم يذكر فيها انه يطوله او قصره وادعى المصنف
ان الشافعي لم يذكر تطويله وليس كما قال بل نص علي تطويله كما سأذكره ان شاء الله تعالى عن
مختصر البويطي وغيره وفي المسألة قولان (أشهرهما) في المذهب لا يطول بل يسجد كقدر السجود
في سائر الصلوات وهذا هو الراجح عند المصنف وجاهير الاصحاب (والثاني) يستحب تطويله وعن قتل
القولين امام الحرمين والغزالي والبغوي وقد نص الشافعي علي تطويله في موضعين من البويطي
فقال يسجد سجدتين ثمانين طويلتين يقيم في كل سجدة نحواً مما أقام في ركوعه هذا
نصه بحروفه وقال الشافعي في جمع الجوامع يقيم في كل سجدة نحواً مما أقام في

الصلاة يتعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات ثم الذي ذكره الا كثرون وأوردته في
الكتاب أنه يقول «سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر» ولو زاد جاز قال الصيدلاني
وعن بعض الاصحاب أنه يقول «لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يده الخير
وهو على كل شيء قدير» قال ابن الصباغ ولو قال ما اعتاده الناس وهو «الله اكبر كبيرا
والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلي الله علي محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً
كان حسناً أيضاً (وقوله) بين كل تكسرتين مرقوم بالخاء لان عنده بوالى بين التكبيرات
ولا يقف وباليمن لان أصحابنا حكوا عن مالك أنه يقف بينها ولا يذكر شتماً ثم ينبغي أن يعرف
أن قوله بين كل تكبيرتين راجع الي التكبيرات الزوائد فلا يأتي هذا الذكر بين تكبيرة الافتتاح
والاولى من الزوائد نص عليه في الام بل يكفي بينها دعاء الاستفتاح وكذلك لا يأتي به بعد
التكبيرة السابعة والخامسة بل يتعوذ بعد الساعة وكذا بعد الخامسة ان قلنا يستحب التعوذ

ركوعه وقتل الترمذى عن الشافعي تطويل السجود وقتل امام الحرمين والفزالي انه علي قدر الركوع الذي قبله وقال الخطابي منعب الشافعي واسحق بن راهويه تطويل السجود كالركوع وقال البغوي أحد القولين يطيل السجود فالسجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني وقطع بتطويل السجود الشيخ ابو حامد والبندنجي قال ابو عمرو بن الصلاح هذا الذي ذكره البغوي أحسن من الاطلاق الذي في البويطي قال غصن أن الصحيح خلاف ما صححه أكثر الاصحاب قال يلزمه أن يقال لا قول لشافعي غير القول بتطويل السجود لما علم من وصيته ان صح الحديث خلاف قوله فليترك قوله ويعمل بالحديث فان مذهبه الحديث هذا ما يتعلق بنقل للمذهب «وأما الاحاديث الواردة بتطويل السجود (قنها) حديث أبي موسى الاشعري في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «فإن السجدة فصل بطول قيام ركوع وسجود رأيت يفعله في صلاته» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم الكسوف قالت «ثم ركب فأطال الركوع ثم سجد فأطال السجود ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ما فعل في الاولى» رواه البخاري وفي رواية عنها في البخاري «ثم سجد سجوداً طويلاً» وفي رواية عنها في البخاري «فسجد سجوداً طويلاً ثم قام فقام قياماً طويلاً ثم ركب ركوعاً طويلاً إلى أن قالت ثم سجد وهو دون السجود الاول» وعن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال «فركع النبي صلى الله عليه وسلم» وذكر الحديث قال وقالت عائشة ما سجدت سجوداً قط كان أطول منها» رواه البخاري ومسلم وفي صحيح مسلم «رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم» «ركوعه نحو من سجوده» وفي صحيح البخاري من رواية أسامة «ثم سجد فأطال السجود ثم رفع ثم سجد فأطال السجود» وذكرت مثل ذلك في الركعة الثانية

في كل ركعة وعن أبي يوسف أنه يعمد قبل التكبيرات وذكر الروائي أنه قل قيل أنه مذهب أبي حنيفة رحمه الله «لأن التعمد لافتتاح القراءة فليكن عقيباً وأشار الصيدلاني إلى تردد في المسألة فقال لا شبه بالمذهب ان التعمد بعد التكبيرات وقبل القراءة ثم يقرأ الفاتحة ثم في سائر الصلوات وعند أبي حنيفة أن القراءة في الركعة الاولى بعد التكبيرات الزوائد وفي الثانية قبل التكبيرات ويروي بين القرائين «لما مروي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كن يكر في الفطر والاضحى في الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الثانية خمس تكبيرات قبل القراءة» فليعلم قوله بعد التكبير بلقاء لما حكينا من مذهبه وبالألف لان عند احمد رواية مثل مذهبه (والصحيح) عنه مثل مذهبه ثم يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سورة ق وفي الثانية اقربت الساعة خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله حيث قال ليس بعض السور أولى من بعض ومالك واحمد رحمه الله حيث قال يقرأ في الاولى (سبح اسم ربك) وفي الثانية (هل أتاك حديث الفاتحة) لما مروي عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كن يقرأ يوم الفطر والاضحى بق» والقرآن المجيد

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه قام في السجود فلم يكبد بركن ثم ركن فلم يكبد برفع ثم رفع فلم يكبد برفع ثم رفع فلم يكبد برقع ثم رفع فلم يكبد برقع ثم سجد فلم يكبد برقع ثم فصل في الركعة الاخرى مثل ذلك » رواه أبو داود وفي إسناده عطاء بن السائب وهو مختلف فيه ورواه ابن خزيمة في صحيحه ورواه الحاكم في المستدرک من طريق آخر صحيح وقال هو صحيح وعن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثم ركن كأطول ما ركن بنا قط ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا في صلاة » رواه أبو داود بإسناد حسن فاذا عرفت هذه الاحاديث وما تقدمناه من نص الشافعي في البويطي تعيين القول باستحباب تطويل السجود وبه قال أبو العباس بن سريج وابن المنذر وبه جزم البندنجي وغيره ممن ذكرنا وتابعهم على ترجيح جماعته وينكر على المصنف قوله ان الشافعي لم يذكره وقوله لم ينقل ذلك في خبر والله أعلم * وأما الاعتدال بعد الركوع الثاني فلا يستحب تطويله بلا خلاف وهكذا التشهد وجلسه لا يستحب تطويلها بلا خلاف (وأما) الجلوس بين السجدين فمثل النزالي والراضي وغيرهما الاتفاق على انه لا يطوله وحديث عمرو بن العاص يقتضي

واقتربت الساعة (١) ويستحب رفع اليدين التكريرات وبه قال أبو حنيفة وروى ذلك عن فضل عمر رضي الله عنه (٢) وقال مالك لا يرفع وإذا شك في عدد التكريرات أخذ بالاقول ولو كبر عن تكريرات وشك في أنه هل نوى التحريم بإحدى منها فعليه استئناف الصلاة ولو شك في التكريرة التي نوى التحريم بها أخذ بأنه نحرم بالاخيرة فيعيد التكريرات ولو صلى خلف من يكبر ثلاثاً أو سناً تابعه في فعله ولا يزيد عليه في أصح القولين وعند أبي حنيفة رحمه الله لو صلى خلف من يكبر سبعاً تابعه وينبغي أن يضع اليمنى على اليسرى بين كل تكبيرتين وحكى عن الصلوة ما يشعر بخلاف في للساعة *

قال (ثم يخطب بعد الصلاة كخطبة الجمعة لكن يكبر تسعاً قبل الخطبة الاولى وسبعاً قبل الثانية علي مثال الركنين) *

إذا فرغ الامام من صلاة العيد صعد للبر وأقبل بوجهه على الناس وسلم وهل يجلس قبل الخطبة فيه وجهاً قال أبو اسحق لا بخلاف ما في خطبة الجمعة يجلس قبلها ليؤذن المؤذن ولا اذان

(١) حديث (روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في القنطرة والاضحية في الاولى يخاف والقرآن المجيد وفي الثانية اقتربت الساعة واشتق القمر : مسلم من حديث أبي واهد : وفي الباب عن الثمان بن بشير عنه مسلم أيضاً لكن ذكر نسخ وهل أنالك : وعن ابن عباس عند الزوار لكن هم يقسمون بالشمس ومحمدا *

(٢) (قوله) عن عمر أنه قال يرفع يديه في التكريرات رواه البيهقي وفيه ابن طيبة واحصح ابن المنذر والبيهقي بحديث رواه عن طريق بقية عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه في الرفع عند الاحرام والركوع والرفع منه وفي آخره ورفضها في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع *

استحباب إطالته كما سبق وإذا قلنا بالصحيح المختار أن تطويل السجود مستحب فاختار في قدره ما ذكره البغوي أن السجود الأول كالركوع الثاني والسجود الثاني كالركوع الثاني ونص في البيهقي أنه نحو الركوع الثاني قبله *

(فرع) يستحب أن يقول في رفعه من كل ركوع سمع الله من حمده ربنا لك الحمد إلى آخره ثبت ذلك في الصحيحين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونص عليه الشافعي في الام ومختصر البيهقي والمزني والاصحاب *

(فرع) السنة الجهر بالقراءة في كسوف القمر والاسرار في كسوف الشمس لما ذكره المصنف وما ضمنناه إليه هذا هو المعروف في المذهب به قطع الاصحاب في جميع طرقهم ونص عليه الشافعي في الام والمختصر وقال الخطابي الذي يجهل على مذهب الشافعي أنه يجهر في كسوف الشمس كذا نقله الرافعي عن الخطابي ولم أره في كتاب الخطابي وقال ابن المنذر من أصحابنا يستحب الجهر في كسوف الشمس قال وروينا ذلك عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن يزيد الخطابي الصحابي وزيد بن أرقم والبراء بن عازب وبه قال احمد واسحق وأبو يوسف ومحمد بن الحسن في رواية وداود وقال مالك وأبو حنيفة يسره واحتج الجهر بحديث عائشة الذي قدناه في أول شرح هذه المسائل ويجاب عنه بما سبق * قال المصنف رحمه الله *

(والسنة أن يخطب بعد الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم فرغ من صلاته فقام فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال التمس والعمر آيتان من آيات الله عز وجل لا تخفان موت أحد ولا حياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا وتصدقوا) *

(الترشح) حديث عائشة رواه البخاري ومسلم واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على استحباب خطبتين بعد صلاة الكسوف وهما سنة ليسا شرعا لصحة الصلاة قال أصحابنا ومفتيها كخطبتين الجمعة في الاركان والشروط وغيرها سواء صلاها جماعة في مصر أو قرية أو صلاها المسافرون في الصحراء وأهل البادية ولا يخطب من صلاها منفرداً ومختمهم في هذه الخطبة على التوبة من المعاصي وعلى فعل الخير والصدقة والتقوى ويحذرهم الغفلة والاعتذار ويأمرهم بكثرة الدعاء

في هذه الاصح المنصوص أنه يجلس ليستريح من تعب الصعود ويتأهب الناس للاسماع ثم يخطب خطبتين اركانهما كل كانها في الجمعة يقوم فيها ويجلس بينهما كما في الجمعة (١) لكن لا يجيب القيام ههنا بل يجوز القعود مع القدرة على القيام كلتي نفس الصلاة وقد روى «أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) (هوله) يجلس بينهما كما في الجمعة مقتضاه أنه احتج بالقياس وقد ورد فيه حديث مرفوع رواه ابن ماجه عن جابر وفيه اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف *

والاستغفار والذكر في الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك في خطبته قال الشافعي في الام ويجلس قبل الخطبة الاولى كما في الجمعة هذا نصه ويجيء فيه الوجه السابق في خطبة العيد *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب خطبتين بعد صلاة الكسوف وبه قال جمهور السلف وقوله ابن المنذر عن الجمهور هو قال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد في رواية لا تشرع لها الخطبة * دليلنا الاحاديث الصحيحة * قال المصنف رحمه الله *

(فان لم يصل حتي تجلست لم يصل لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فاذا رأيتم ذلك فصلوا حتى تنجلي * فان تجلست وهو في الصلاة آتمها لانها صلاة أصل فلا يخرج منها بخروج وقتها كسائر الصلوات وان جليها غمامة وهي كاسفة صلي لان الأصل بقاء الكسوف وان غربت الشمس كاسفة لم يصل لانه لا سلطان لها بالليل وان غاب القمر وهو كاسف فان كان قبل طلوع الفجر صلي لان سلطانه باق وان غاب بعد طلوع الفجر فنه قولان قال في التقديم لا يصل لان سلطانه بالليل وقد ذهب الليل وقال في الجديدي صلي لان سلطانه باق ما لم تطلع الشمس لانه ينتفع بضوئه وان صلي ولم ينجل لم يصل مرة أخرى لانه لم ينجل ذلك عن أحد *

(الشرح) حديث جابر رواه مسلم من رواية جابر ومن رواية عائشة ورواه البخاري ومسلم من رواية الثوري بن شعبة (وهو له) لانها صلاة أصل فلا يخرج منها بخروج وقتها قال صاحب البيان هو احتراز من صلاة الجمعة وقال الثوري هو احتراز من الجمعة علي القول التقديم أنها بدل من الظهر ومن للسافر اذا خرج الوقت وهو في صلاة نوى قصرها وقتنا أن ما بفعله بعد الوقت قضاء اد أن قاته صلاة في السفر فقصاها في السفر أتم قاته يخرج من صلاة القصر

خطب علي راحته يوم العيد (١) ويستحب ان يعلم في عيد الفطر احكام صدقة الفطر وفي عيد الاضحي احكام الاضحية ويستحب ان يفتتح الخطبة الاولى بتسم تكميرات تترى والثانية بسبح تترى (٢) روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود رضي الله عنهم أنها من السنة ولو ادخل

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم خطب علي راحته يوم العيد : النسائي وابن ماجه وابن حبان واحمد من حديث ابي سيد الخدرى والطبراني من حديث ابن عباس والنسائي وابن ماجه من حديث ابي كاهل الاحمسي : وروى أبو نعيم في ترجمة زيد والد الهرماس عن الهرماس رأيت النبي ﷺ يخطب علي راحته بالقبعة يوم الاضحي واذا سجد خلف أبي وفي الصحيحين عن ابي بكره انه خطب علي راحته يوم النحر ﷺ *

(٢) (قوله) يستحب أن يفتتح الخطبة بتسم تكميرات تترى : والثانية بسبح تكميرات تترى رواه البيهقي من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال السنة فذكره ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيد الله *

إلى صلاة الأتباع، أما الاختلاف فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله فحوت صلاة كسوف الشمس
بأمرين (أحدهما) الانجلاء، فإذا انجلى جميعاً لم يصل الحديث وإن انجلى بعضها شرع في الصلاة لبقا
كله لم ينكسف إلا ذلك التقديراته يصلي بلا خلاف وإن انجلى جميع الكسوف وهو في الصلاة
آتياً بلا خلاف ولو حال دونها سحب وشك في الانجلاء صلى لأن الأصل بقاء الكسوف ولو
كانت الشمس تحت غمام وشك هل كفت لم يصل بلا خلاف لأن الأصل عدم الكسوف
قال القاري وغيره ولا يصلي في الكسوف بول المتجمين (الثاني) أن تغيب كسفة فلا يصلي
بعد الغروب بلا خلاف لما ذكره المصنف فإن عابت وهو في الصلاة آتياً (وأما) صلاة خسوف
القمر فحوت أيضاً بأمرين (أحدهما) الانجلاء كلسبق (والثاني) طلوع الشمس فإذا طلعت وهو خاسف
لم ينتدى، الصلاة فإن كان فيها آتياً ولو بدأ خسوفه بعد طلوع الشمس لم يصل بلا خلاف ولو
غاب في الليل خاسفاً صلى بالاتفاق لبقاء سلطانه كالو استمر بفهم صلى ولو طلع الفجر وهو خاسف
أو خسف بعد الفجر قبل طلوع الشمس قولان (الصحيح) الجديد يصلي والتقديم لا يصلي
ودليلهما في الكتاب ففي الجديد لو تسرع في الصلاة بعد الفجر فطلعت الشمس وهو فيها
لم يتصل كالو انجلى الكسوف في آتائها قال الشافعي في الامم ويخففون صلاة الكسوف في هذا
الحال ليخرجوا منها قبل طلوع الشمس فإن طلعت وهو فيها آتياً ثم في موضع القولين طريقان
(أحدهما) قاله القاضي أبو القاسم بن كعب أنها فيما إذا غاب خاسفاً بين طلوع الفجر والشمس فأما
إذا لم يغيب وبقي خاسفاً فيجوز الشروع في الصلاة قطعاً (والطريق الثاني) أن القولين في الحالين
صرح به الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاري وغيرهم وهو ظاهر إطلاق المصنف والمجهر وهو أيضاً
مقتضي قلبهم والله أعلم (وأما) إذا صلينا صلاة الكسوف وسلمنا منها والكسوف باق فلا
تستأنف الصلاة على الذهب وبه قطع الأكثر ونص عليه في الامم وفيه خلاف سبق في
أوائل الباب والله أعلم * قال للمصنف رحمه الله *

بينهما الحمد والتليل والثناء جازو ذكر بعض أن كفيها ما سبق في التكررات المرسله والقيدة
ويستحب الناس استماع الخطبة من حصر والامام مخاطب فإن كان في المصل جلس واستمع الخطبة
ولم يصل التحية ثم إن شاء صلى صلاة العيد في الصحراء وإن شاء صلاها إذا انصرف إلى بيته
وإن كان في المسجد - سحب له التحية ثم قال أبو اسحق وله صلى صلاة العيد والحالة هذه كان يولي
وحصلت التحية كالودخل المسجد وعليه مكتوبة بمعلواً ويحصل بها التحية وقال ابن ابراهيم
ويصلي التحية ويؤخر صلاة العيد إلى ما بعد الخطبة فإنه إذا لم يمهت عليه الاستماع الأول
استحب أن يكرر - راد ما يملأ قلبه الكتاب فتركه في الخطب بما العارذ كخطبة الجمعة حذف

﴿ولا تسن صلاة الجماعة لآية غير الكسوف كالزلازل وغيرها لان هذه الآيات قد كانت ولم يقل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى لما جماعة غير الكسوف﴾

﴿الشرح﴾ قال الشافعي والاصحاب ما سوى الكسوفين من الآيات كالزلازل والصواعق والظلمة والرياح الشديدة ونحوها لا تصلي جماعة لما ذكره المصنف قال الشافعي في الام والمختصر ولا آمر بصلاة جماعة في زلزلة ولا ظلمة ولا لصواعق ولا ريح ولا غير ذلك من الآيات وأمر بالصلاة منفردين كما يصلون منفردين سائر الصلوات هذا نصه واتفق الاصحاب على أنه يستحب أن يصلي منفردا ويدعو وتفرغ لئلا يكون غافلا * وروى الشافعي أن عليا رضي الله عنه صلى في زلزلة جماعة قال الشافعي ان صح هذا الحديث قلت به فن الاصحاب من قال هذا قول آخر له في الزلزلة وحدها ومنهم من عمه في جميع الآيات وهذا الاثر عن علي ليس بثابت وثبت قال أصحابنا هو محمول على الصلاة منفردا وكذا ما جاء عن غير علي رضي الله عنه من نحو هذا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿واذا اجتمعت صلاة الكسوف مع غيرها قدم اخوها فوتا قلن استويا في الفوت قدم أو كدهما فان اجتمعت مع صلاة الخنازة قدمت لانه يغشى عليه الخشوع والافتجار وان اجتمعت مع المكتوبة في أول الوقت بدأ بصلاة الكسوف لانه يخاف فوته بالتجلي فاذا فرغ منها بدأ بالمكتوبة قبل الخطبة للكسوف لان المكتوبة يخاف فوتها والخطبة لا يخاف فوتها وان اجتمعت معها آخر الوقت بدأ بالمكتوبة لانهما استوتا في خوف الفوات والمكتوبة أكد فكلن تقديمها أولي وان اجتمعت مع الوتر في آخر وقتها قدم صلاة الكسوف لانهما استوتا في الفوت وصلاة الكسوف أوكد فكانت بالتقديم أحق﴾

﴿الشرح﴾ قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله اذا اجتمع صلاتان في وقت واحد قدم ما يخاف فوته ثم الاوكد فاذا اجتمع عيد وكسوف أو جمعة وكسوف وخيف فوت العيد أو الجمعة لضيق الوقت قدم العيد والجمعة لانهما أوكد من الكسوف وان لم يخف فوتهما فطران

بعد الصلاة لكان الباقي دالا على الفرض لان كلمة ثم تفيد التراخي وانما اخذ كون هذه الخطبة بعد الصلاة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين رضوان الله عليهم (١) جميعا فقدمها خطيب اساهل يند بخطبة فيه احوال عند امام الحرمين (وقوله) كخطبة الجمعة لكن يكبر سعا غير مجرى على اطلاقه لانه لم يستدرك الا اوراق الخطبين في التكبير وهما يعترقان في امر آخر

(١) قوله الخطبة قبل الصلاة مأخوذة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين هو في المتفق عليه من حديث ابن عباس ومن حديث ابن عمر كان النبي ﷺ وابو بكر وعمر يصلون العيد قبل الخطبة *

(أحدهما) وبقطع المصنف والا كثرون يقدم الكسوف لأنه يخاف فوته (والثاني) حمله الخراسانيون فيه قولان (أحدهما) هذا (والثاني) يقدم الجمعة والعيد لأنها كدهما قال الشافعي وأصحابنا وبقي الفرائض كالجمعة ولو اجتمع بكسوف ووتر أو تراويح قدم الكسوف مطلقا لأنها أوكد وأفضل ولو اجتمع جنازة وكسوف أو عيد قدم الجنازة لأنه يخاف تغييرها قال أصحابنا وبشغل الإمام بسدها بالصلاة الأخرى ولا يشيعا بل يشيعا غيره فإن لم يحضر الجنازة أو أحضرت ولم يحضر الولي أفرد الإمام جماعة ينتظرونها واشتغل هو والناس بالصلاة الأخرى * ولو حضرت جنازة وجمعة ولم يبق الوقت قدمت الجنازة بلا خلاف نص عليه واتفقوا عليه لما ذكرناه وإن ضاق وقت الجمعة قدمت على المنهج الصحيح للتصوم في الأم وبه قطع الجماهير وقيل أمام الحرمين وغيره عن الشيخ أبي محمد الجويني تقديم الجنازة لأن الجمعة لها بدل وهذا غلط لأنه وإن كان لها بدل

(منها) أنه لا يجب القيام في خطبة العيد (ومنها) استحباب التعرض لصدقة الفطر والاضحية فيها وقوله علي مثال الركعتين أي إذا حبنا تكبيرات المحرم والمؤى إلى الركوع مع الزوائد في الأولي وحسبنا تكبيرة الانتباه والمؤى إلى الركوع مع الزوائد في الثانية ويجوز أن يريد بقوله علي مثال الركعتين أنه يجهل التناوت بين عدد التكريرات في الخطبة الأولي وعددها في الثانية كالتفاوت بينهما في الركعتين فإن فضل التسعة على السبعة كفضل السبعة على الخمسة *

قال (ثم إذا خطب رجع إلى بيته من طريق آخر) *

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يذو يوم الفطر والاضحية في طريق ويرجع في طريق» واختلفوا في سببه قيل ليتبرك به أهل الطريقين وقيل ليستغنى فيها وقيل لينتدق على قرائنها وقيل ليزور بمبورا قربه فيها وقيل ليشهد له الطريقان وقيل ليزداد غظ المائقين وقيل لتلا تكثير الرحمة وقيل كان يتوخي أطول الطريقين في الذهاب وأقصرهما في الرجوع وهو أظهر المعاني ثم من شاركه من الأئمة في المعنى استحبه له ذلك وفيمن لا يشارك وجب أن (قل) أو اسحق لا يستحب له ذلك (وقال) ابن أبي هريرة يستحب كلزمل والاضطباع يؤمر بهما مع زوال المعنى والي هذا ميل الأكثرين وهو الموافق لإطلاق لفظ الكتاب ويستوى في هذه السنة الإمام والقوم نص عليه في المختصر ولم يتعرض في الكتاب إلا للإمام *

(١) حديثه أنه صلى الله عليه وسلم كان سدد يوم الفطر والاضحية في طريق ويرجع في آخر: البخاري عن جابر واحد والثوري وابن جابر والحاكم من حديث أبي هريرة قال البخاري حديث جابر أصبح ورواه أبو داود وابن ماجه والحاكم عن ابن عمر: وفي الباب عن سعد الفريظ وأبي رافع رواهما ابن ماجه: وعن عبد الرحمن بن حاطب رواه ابن قانع وأبو نعيم وعن سعد رواه البزار *

لا يجوز آخرها عن وقتها عدل قال الشافعي والاصحاب واذا اجتمع العيد والكسوف والوقت متسع أو ضيق صلاهما ثم خطب لهما بعد الصلاتين خطبتين يذكر فيها العيد والكسوف ولو اجتمع جمعة وكسوف واقتضي الحال تقديم الجمعة خطب لهما ثم صلى الجمعة ثم الكسوف ثم خطب الكسوف وإن اقتضي الحال تقديم الكسوف بدأ بها ثم خطب للجمعة خطبتها وذكر فيها شأن الكسوف وما يتبذ في خطبته ولا يحتاج إلى أربع خطب قال أصحابنا ويقصد بالخطبتين الجمعة خاصة وكذا نص عليه الشافعي في الام قال أصحابنا ولا يجوز أن يقصد الجمعة والكسوف معاً لأنه تشريك بين فرض وتفل بخلاف العيد والكسوف فإنه يقصدهما بالخطبتين لانهما سنتان هكذا قاله وفيه نظر لان السنتين اذا لم تتداخل لا يصح أن ينويها بصلاة واحدة ولهذا لو نوى بركتين صلاة الضحى وقضاء سنة الصبح لا تتعد صلاته ولو ضم الي فرض أو تفل نية تحية للمسجد لم يضر لانها تحصل ضمنا فلا يضر ذكرها قال الشافعي في البويطي لو اجتمع عيد وكسوف واستسقاء وجنابة يعني والوقت متسع بدأ بالجنابة ثم الكسوف ثم العيد ثم الاستسقاء فان خاب الجميع خطبة واحدة اجزأه قال الشافعي في الام واذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها قرأ في كل ركعة بالفاتحة وقل هو الله أحد وما أشبهها قال في الام وإن كان الكسوف بمكة عند رواح الامام والناس في اليوم الثامن إلى منى صلوا الكسوف فان خاف أن تنوته صلاة الطهر بمنى صلاها بمكة قال وإن كان الكسوف بمكة عند الزوال قدم الكسوف ثم صلى الطهر والعصر فان خاف فوترها بدأ بها ثم صلى الكسوف ولم يتركه للوقوف وخفف صلاة الكسوف والخطبة قال وإن كسفت وهو في الموقف بعد العصر

قال (ويستحب في عيد النحر رفع الصوت بالتكبير عقيب خمس عشرة مكتوبة اولها الظهر من يوم العيد وآخرها الصبح آخر ايام التشريق ثم قيل يستحب عقيب كل صلاة تؤدى في هذه الايام وإن كان فلا او قضاء وقيل لا يستحب الا عقيب الفرض وقيل لا يستحب الا عقيب فرض من فرائض هذه الايام صليت في هذه الايام قضاء وأداء) *

سبق الوعد بالكلام في التكبير للعيد في عيد النحر وهو غرض هذا الفصل فنقول أولاً لافرق في هذا التكبير بين المنفرد ومن يصلي جماعة ولا بين الرجال وبين النساء والمقيم والمسافر وعد أن حصة لا يكبر المنفرد ولا المرأة ولا المسافر ثم الناس ينقسمون إلى الحجيح وغيرهم (واما الحجيح فينتدثون التكبير عقيب الظهر يوم النحر ويحتمونه عقيب الصبح آخر ايام التشريق قالوا لراقيون وغيرهم ووجوا الا ابتداء بان ذكر الحجيح البلية وإنما يسدلونها بالتكبير مع أول حصة برمونها يوم النحر فالظهر أول صلاة ينهون اليها من وقت قطع التلبية قالوا والخم لان صبح اليوم ثالث آخر صلاة يصلونها بمنى قال الامام ولانك فيها ذكره في الابتداء وفي الانتهاء تردد (واما غير الحجاج فخلع كم صلاة يكبرون فيه طريقاً (أظهرها) أن للسألة علي أقوال (أصحها) وهو منقول

صلى الكسوف ثم خطب على بيره ودعا قال وإن خسف القمر قبل الفجر بالزلفة أو بعده صلى الكسوف وخطب ولو حده ذلك إلى طلوع الشمس ويخفف لسكلا بحسبه إلى طلوع الشمس إن قدر قال وإن خسف القمر وقت صلاة القيام يعني التراويح بدأ بصلاة الكسوف *

(فرج) اعترض طائفة على قول الشافعي اجتمع عيد وكسوف وقالت هذا محال لأن كسوف الشمس لا يقع إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين وكسوف القمر لا يكون في وقت صلاة العيد ولا يسكون إلا ليلة الرابع عشر أو الخامس عشر وأجاب الأصحاب عن هذا بأجوبة (أحدها) أن هذه الدعوى يزعمها المجنون ولا نعلم انحصاره فيما يقولون بل يقول الكسوف ممكن في غير اليومين للذكورين والله على كل شيء قدير وقد جاء مثل ما قلناه فقد ثبت في الصحيحين أن الشمس كسفت يوم توفي إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروينا في كتاب الزبير بن بكار وصن البيهقي وغيرهما أنه توفي يوم الثلاثاء عاشر شهر ربيع الأول سنة عشرين

عن المزني أبو يعلى والزعفراني رحمهم الله أنهم يكبرون عقيب خمس عشرة مكتوبة أولها ظهر يوم النحر وآخرها صباح اليوم الثالث من أيام التشريق كالحجاج وسائر الناس تبع لهم في ذلك ويروي هذا عن عثمان وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم (والقول الثاني) أنهم يندثون التكبير عقيب الحرب ليلة النحر كما أن في عيد الفطر يندى التكبير عقيب المغرب ولم يبين الانتهاء في هذا النص وحله الأصحاب عليهما ذكر في القول الأول وعلي هذا يكون مكبراً عقيب ثمان عشرة صلاة (والثالث) أنهم يندثون عقيب الصبح يوم عرفة ويحتوته عقيب العصر آخر أيام التشريق خلف ثلاث وعشرين صلاة لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «كبر بعد صلاة الصبح يوم عرفة ومد التكبير إلى العصر آخر أيام التشريق» (١) وهذا قول أحمد واختاره المزني وابن سريج قال الصيدلاني وغيره وعليه العمل في الأمصار ولم ينسب ابن الصباغ هذا القول إلى اختيار المزني ولكن قال عنده يكبر من الظهر يوم النحر إلى الظهر من اليوم الثالث (والطريق الثاني) لقطع القول الأول وحمل ما عداه على حكاية مذهب الشير وقول أبو حنيفة يكبر من الصبح يوم عرفة إلى العصر من يوم

(١) حديث (١) أنه صلى الله عليه وسلم كبر بعد صلاة الصبح يوم عرفة ومد التكبير إلى العصر آخر أيام التشريق المداقطنى والبيهقي من حديث جابر وفي استاده عمرو بن سمرة وهو متروك عن جابر الحمقى وبوصيف عن عبد الرحمن بن سابع عنه : قال البيهقي لا يصح به : وروى عنه من طرق أخرى مختلفة أخرجه المداقطنى مدارها عليه عن جابر اختلاف عليه فيها في شيخ جابر الحمقى ورواه الحاكم من وجه آخر عن طهر بن خليفة عن أبي الطليل عن علي وعمار وقال هو صحيح وصح من فعل عمرو وعلي وابن عباس وابن مسعود وفي استاده عبد الرحمن بن سعد وهو ضعيف وسعد بن عثمان مجهول وإن كان هو الكريزي فهو ضعيف *

المهجرة وأسناده وإن كان ضعيفا فيجوز التحك به في مثل هذا لأنه لا يرتب عليه حكم وقد قلنا في مواضع أن أهل العلم متفقون على الصل بالضعيف في غير الاحكام وأصول العقائد وأيضا فقد نقل متواترا أن الحسين بن علي رضي الله عنهما قتل يوم عاشوراء وذكر البيهقي وغيره عن أبي قبيل بن جعفر القاف وكسر الباء للوحدة - وغيره أن الشمس كفت يوم قتل الحسين رضي الله عنه (الثاني) يتصور وقوع العيد في الثامن والعشرين بأن يشهد اثنان بنقصان رجب وآخران بنقصان شعبان ورمضان وكانت في الحقيقة كلمة فيقع العيد في الثامن والعشرين علما بالظاهر الذي كلفناه (الثالث) لو لم يكن ذلك يمكننا أن تصور التقاء له حسنا لتدرب باستخراج الفروع الدقيقة وتنقيح الالهام كما يقال في مسائل الفرائض ترك مائة جدة مع أن هذا العدد لا يقع في العادة والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالكسوف (إحداها) قال الثاني في الام في آخر كتاب الكسوف لا أكره لمن لا هيئة لها من النساء لا المعجوز ولا الصبية شهود صلاة الكسوف مع الامام بل أحبها لمن وأحب إلى لدوات الهيئة أن يصلينها في بيوتهم قال وإن كفت وهلك رجل مع نساء فيهن ذوات محرم منه صلي بهن وإن لم يكن فيهن ذوات محرم منه كرهت ذلك له وإن صلي بهن فلا بأس قال فان صلي النساء فليس من شأنهن الخطية لكن لو ذكرن إحداهن كان حسنا هذا نصه بحرفه وتوجيهه عليه الاصحاب (الثانية) قال الثاني في الام ويختصر المزني ولا يجوز ترك صلاة الكسوف عندى

الحر وهي ثمان صلوات وروى بعض أصحابنا عن مالك مثل القول الاول وروى بعضهم عنه مثل القول الثالث وقوله في الكتاب عقيب خمس عشرة معلم للماء والميم والالف والزاى والواو لما حكينا من الاختلافات وجب ما ذكرناه في وظائف الوقت ولو فاتته فريضته من فرائض صلاة الايام قضاه في غير هذه الايام لم يكبر عقيبها لان التكبير شعار هذه الايام ولو فاتته في غير هذه الايام أو في هذه الايام وقضاها في هذه الايام مبه لان (أحدها) لا يكبر حلها لأنها غير مؤداة في قضاها (وأصحها) أنه يكبر لأنه شعار الوقت وعلي حديث القولين من الروايات (ومنها) صلاة العبد وكذا ذلك النوافل المطلقة ومهم من قطع به لا يكبر بعدها لأنها أبعد عن متانة الفرائض ومنهم من فرق بين المستروى في هذه الايام كالسراوات وصلاة العبد وبين ما يختص بها كالنوافل المطلقة وهي طائفة من الأئمة الاختلاف في هذه الأمور كلها على أن المعنى في التكبير عقيب وظائف الرقبت ساءوا وذكروا فيه علامة معان (أحدها) أنها فرائض مؤداة في وقتها من أيام التكبير (والثاني)

(قوله) عن عثمان أنه كان يكبر من ظهر يوم النحر إلى صبح اليوم الثالث من أيام التشريق الدار طننى به نحوه *

لمسافر ولا مقيم ولا لأحد جاز له أن يصلي بحال فيصلبها كل من وصفت بلام قدمه ومنفرداً
إن لم يجد إماماً وصلبها كما وصفت في صلاة الإمام ركعتين في كل ركعة ركوعان وكذلك خسوف
القمر قال وإن خطب الرجل الذي وصفت فذكرهم لم أكرهه هذا نصه في الام يجوزوه واقتصر
في مختصر المزني على قوله ولا يجوز تركها لمسافر ولا مقيم بلام ومنفرد هذا نصه وقد يستشكل
قوله لا يجوز ترك صلاة الكسوف ومعلوم أنها سنة بلا خلاف وجوابه أن مراده أنه يكره تركها
ثأ كلها لكثرة الأحاديث الصحيحة في الأمر بها كقوله صلى الله عليه وسلم «إن الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا
وتصدقوا» وفي رواية «فانزعوا إلى الصلاة» وفي رواية «فصلوا حتى يفرج عنكم» وفي رواية
«فصلوا حتى تنجلي» وكل هذه اللفاظ في الصحيحين فأراد الشافعي أنه يكره تركها فإن المكروه
قد يوصف بأنه غير جائز من حيث أن الحائز يطلق على مستوى الطرفين والمكروه ليس كذلك
وحملنا على هذا التأويل الأحاديث الصحيحة أنه لا واجب من الصلاة غير المكتوبات المحسوس
الشافعي على ذلك وفي كلامه هنا ما يدل عليه فإن قوله ولا لأحد جاز له أن يصلي بحال وهذه

آياتها صلوات مشروعة في أيام التكبير (والثالث) آياتها صلوات مفعولة في أيام التكبير ولا يخفى تخريج
الاختلافات عليها وإذا شئت عن مطلق ما يكبر خلفه من الصلوات قل فيه وجوه (أظهرها) أنه يكبر
عقيب كل صلاة مفعولة في هذه الأيام (والثاني) لا يكبر إلا عقيب الفرائض منها سواء كانت مؤداة
هذه الأيام أو فائتها أو فائتها غيرها (والثالث) لا يكبر إلا عقيب فرائض هذه الأيام قضاء كانت
أو أداء وهذه الوجوه هي المذكورة في الكتاب وتخرج مما سبق وجه رابع وهو أنه لا يكبر إلا عقيب
الفرائض أو السنن الرواتب (وقوله) في العبارة عن الوجه الأول عقيب كل صلاة يشمل صلاة
الحنازة أيضاً لكن قل في التهمة لا يكبر خلفها لأنها بيئت على التحفيف (وقوله) وإن كانت فلا معلم
بالميم والحاء والالاب لأن عندهم لا يكبر خلف الوافل قال امام الحرمين وجميع ما ذكرناه في التكبير
الذي يرفع به الصوت ويجعله شعاراً أما له استغرق عمره بالتكبير في نفسه فلا منع منه ولو سئ
التكبير خلف الصلاة ثم تذكر والفصل عريب كبر وإن فارق مصلواً وإن طال المصلي هكذا في أصح
الوجهين والمسبوق لا يكبر مع الإمام وإنما يكبر إذا أتته صلاة نفسه والله أعلم *

قال وله سبى التكبير ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
موات وقها ٦٠

(قوله) وعن ابن عمر وزيد بن ثابت أنها كانتا فعلان ذلك رواهما الدارقطني والبيهقي
وجاء عن ابن عمر خلاف ذلك رواه ابن أبي شيبة *

العبادة يدخل فيها العبد والمسافر والمرأة وغيرهم ممن لا تلزمهم الجمعة فكيف يظن أن الشافعي يوجب عليهم صلاة الكسوف وقد أوضح الشافعي هذا في البويطي فقال في الباب الأول من باب الكسوف يصلي صلاة الكسوف بعد الصبح وبعد العصر وفي كل حين لأنها ليسا نافلةين ولكنها واجبان وجوب سنة هذا نصه وهو صريح في كونها سنة وفي أنه أرادنا كيد الأمر بهما (وقوله) واجبان وجوب سنة ونحو الحديث الصحيح «غسل الجمعة واجب على كل محتلم» والله أعلم (الثالثة) قال الشافعي في الام إذا صلى الرجل وحده صلاة الكسوف ثم أدركها مع الإمام صلاها كما يصنع في المكتوبة قال وكذلك المرأة (الرابعة) للمسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع الأول من الركعة الأولى قد أدرك كلها وسلم مع الإمام كسائر الصلوات وإن أدركه في الركوع الأول من الركعة الثانية قد أدرك الركعة فإذا سلم الإمام قام ففعل ركعة أخرى بروكوعين وقيامين كما يأتي بها الإمام وهذا لا خلاف فيه ولو أدركه في الركوع الثاني من إحدى الركعتين فالمنهـب الصحيح الذي نص عليه الشافعي في البويطي واتفق الأصحاب على تصحيحه وقطع به كثيرون منهم أو أكثرهم أنه لا يكون منكرًا لشيء من الركعة كما لو أدرك الاعتدال في سائر الصلوات وحكي صاحب الترتيب وجماعة من الحراسانيين عنه قولاً آخر أنه يكون منكرًا لقومة الي قبله ففعل هذا إذا أدرك الركوع الثاني من الأولى قام بعد سلام الإمام وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم ولا يسجد لأن أدرك الركوع إذا حصل به القيام الذي قبله كان حصول السجود الذي بعده أولى وعلى المنهـب لو أدركه في القيام الثاني لا يكون منكرًا لشيء من الركعة أيضًا قال الشافعي في البويطي وإذا أدرك للمسبوق بعض صلاة الإمام وسلم الإمام قام وصلى بقيتها سواء تجل الكسوف أم دام قال فان لم يكن انجلت طولها كما طولها

لو نسي التكبيرات الزوائد في إحدى ركعتين ثم تذكر ففعل إن تذكرها في الركوع أو بعده مضى في صلاته ولم يكبر ولم يسجد لسهو كما لو ترك القعود أو السجدة ولو عاد إلى القيام ليكبر بطلت صلاته ولو تذكرها قبل الركوع وبعد القراءة وهذه مسألة الكتاب فقه قولان (الجديد) أنه لا يكبر لقرات وقته كما لو نسي دعاء الاستفتاح فتذكر بعد القراءة فلا يسجد (والقديم) أنه يكبر وبه قال أبو حنيفة فيها حكمه صاحب البيان لأن محله باق وهو القيام وعلى هذا القول لو تذكرها في أثناء الفاتحة قطع القراءة وكثر ثم يتأنف وإذا كبر صلها يستحب الاعتناء بتأنف ولا يجب وحكي وجه آخر أنه يجب ولو أدرك الإمام بعده أكثر من التكبيرات أو في حال قرأته ففعل الحمد لا يكبر ما دونه وعلى القدم يكبر به قال أبو حنيفة رحمه الله وإذا أدركه وهو راكع ركع معه ولا يكبر قولاً واحداً وقال أبو حنيفة رحمه الله يكبر تكبيرات العبد في حال الركوع ولو أدركه في الركعة الثانية كبر معه خمساً على الجديد فإذا قام للثانية كبر خمساً أيضاً لأن سنة الركعة الثانية خمس بلا زيادة *

الامام وان كانت انجلت خفتها عن صلاة الامام (الخامسة) قال الشافعي في الام ولو كسفت الشمس ثم حدث خوف علي الامام صلاة الخوف صلاة خوف كما يصلي المكتوبة صلاة خوف لا يختلف ذلك قال وكذلك يصلي صلاة الخسوف صلاة شدة الخوف ، بالاياء حيث توجه راكباً وماشيئاً فان أسكنته الخطبة والصلاة خطب والا فلا يضره قال وان كسفت الشمس في حضر فمضي أهل البلد عدو مضوا الى العدو فان امكنهم في صلاة الكسوف ما يمكنهم في المكتوبة صلوا صلاة الخوف وان لم يمكنهم ذلك صلوا صلاة شدة الخوف طالين ومطلوين هذا نفعه •

(فرع) في مذاهب العلماء في عدد ركوع الكسوف قد ذكرنا أن مذهبنا أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان وسجدتان وبه قال مالك وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود وغيرهم وحكاه الشيخ أبو حامد عن عثمان بن عفان وابن عباس وقال النخعي والثوري وأبو حنيفة هي ركعتان كالجمعة والصبح وحكى ابن المنذر عن حذيفة وابن عباس أنها ركعتان في كل ركعة ثلاثة ركعات وعن علي رضي الله عنه خمس ركعات في كل ركعة وعن إسحق أنها تجوز ركوعان في كل ركعة وثلاثة وأربعة لأنه ثبت هذا ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر منه وقال العلاء بن زياد لا يزال يركع ويقوم ويراقب الشمس حتى تتجلى فإذا انجلت سجدتم صلى ركعة أخرى واحتج لابي حنيفة وموافقه بحديث قبيصة الهلالي الصحابي قال «كفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فرعا بجر روبة وأنا معه ومثد بالمدينة فصرى ركعتين فاطال فيها القيام ثم انصرف وانجلت فقال انما هذه الآيات يخوف الله بها فإذا رأيتموها فصلوا كل حدث صلاة سليتموها من المكتوبة» رواه أبو داود باسناد صحيح والحاكم وقال حديث صحيح وعن النعمان بن بسير رضي الله عنها قال «كفت الشمس علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين

قال ﴿واذا قامت صلاة العيد زوال الشمس فقد قيل لا تقضي وقيل قضى﴾ (رم) أبداً وقيل لا
 قضى إلا في الحادى والثلاثين وقيل تقضى في شهر الصمد كله إذا شهد الشهود على الحلال قبل الزوال
 أظهروا وصلياً وإن شهدوا بعد الغروب يوم الثلاثاء لم يصح اليوم إذا كانت الصلاة تركت صلاة الصبح
 وإن شهدوا من الزوال والعبادة أقبلوا وإن شهدوا من الصلاة على الأصبغ ثم مضوا في صفة اليوم
 أولى أو في الحادى والثلاثين مع خلاف وإن شهدوا بها أو عدداً للمعاينة دون التعديل أو
 الشهادة مع خلاف ٤ •

فما يجب معرفته في هذا المصل أصل قدمناه وهو أن في قضاء التوافل المؤقتة قولين ومن جعلتها صلاة العيد وأصل آخر وهو أن صلاة الصبح تنزل منزلة صلاة الجمعة ويختبر فيها شرائطها ^{ثلاثة} إذا تكملت ذلك فنقول بر شهادتان يوم الثلاثاء ١٠ رمضان ١٢٩١ هـ رينا لللال الباسط ركان ذلك قبل الزوال وتد بقي من الوقت ما يمكن جمع الناس فيه إقامة الصلاة وأما وصلوا وكانت الصلاة أداء وإن شهدوا بعد غروب الشمس يوم الثلاثاء لم يقبل شهادتهم كالمو

وسأل عنها حتى انجملت، رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح أو حسن، واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيحين وغيرهما بمثل مذهبنا وأجابوا عن هذين الحديثين بجوابين (أحدهما) أن أحاديثنا أشهر وأصح وأكثر رواية (والثاني) أننا نحمل أحاديثنا على الاستحباب والحديثين علي بيان الجواز هكذا ذكر هذين الجوابين أبو إسحق المروزي والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وسائر الأصحاب ففيه تصريح منهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته لكسوف وكان تاركا للأفضل.

باب صلاة الاستسقاء

قال المصنف رحمه الله:

(وصلاة الاستسقاء سنة لما روى عباد بن نعيم عن عمه قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقي فقل ركعتين جبر بالقراءة فيها وحول رداءه ورفع يديه واستسقي» والسنة أن يكون في المصلى لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «شكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحوط المطر فأمر بمنبر فوضع له في المصلى» ولأن الجمع يكثر فكان المصلى أرفق بهم.)

(الشرح) حديث عباد عن عمه صحيح رواه أبو داود والترمذي ورواه البخاري ومسلم وليس في روايتهما ورفع يديه ولا في رواية مسلم المهر بالقراءة وهو ثابت في رواية البخاري وعمه عباد هو عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري للمار في سبقييا، في صفة الوضوء (وأما) حديث

شهدوا في اليوم الحادى والثلاثين لأن شوالا قد دخل بقياسا وصوم الثلاثين قد تم فلا فائدة في قبول شهادتهم إلا المنع من صلاة العيد فلا يصحى بها ويصلون من الغد وتكون صلاتهم اداء هكذا قله الأئمة وأطبقوا عليه وفي قوله لا فائدة إلا ترك صلاة العيد اشكل فإن لاستهلال الهلال فوائد أخر كوفوع الطلاق والمنق للملقين على استهلال شوال واحتساب العدة من انتضاء التاسع والعشرين ونحو ذلك فوح أن تقبل التهادة مثل هذه الفوائد ولعل مرادهم عدم الاصفاء فيها يرجع إلى صلاة العيد وجعلها فائتة لا عدم القبول على الاطلاق وان أطلقوا ذلك في عباراتهم والله أعلم وإن شهدوا بعد الزوال وقبل الغروب أو قبل الزوال بزمان يسير لا يمكن الصلاة فيه فالتهادة مقبولة لتعاني فائتة الافطار بها وهل تموت الصلاة حكي في التهاية قولنا انها لا تقوت ويصلونها غدا اداء لأن التردد في الهلال ما يكثر وصلاة العيد من شعائر الاسلام فيجب ان لا قام على النعت المعبود في كل سنة ماشه هذا غلط المحييج في الوقوف فانه يقام وقوفهم يوم العاشر مقام الوقوف يوم التاسع وظاهر للذهب ولم يذكر المهور سواء ان صلاة العيد فائتة لخروج وقتها ثم قضاؤها مبني على أن الوافل المؤقتة هل مضى ام لا إن قلنا لا قضى فلا كلام وان قلنا قضى

عائشة فصحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح وقال هو إمام جيد ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط البخاری ومسلم والاستسقاء طلب السقيا ويقال سقى واسقى لغتان بمعنى وقيل سقى ناوله ليشرب واسقته جعلت له سقيا وقحوط المطر - بضم اتماف والماء - امتناع وعدم نزوله ومراد الفقهاء بمسؤال الله تعالى أن يسق عبادہ عند حاجتهم قال في الام وأصحابنا والاستسقاء أنواع (أدناها) الدعاء بلا صلاة ولا خلف صلاة فرادی ومجتمعين لذلك في مسجد أو غيره وأحسنه ما كان من أهل الخير (النوع) الثاني وهو أوسطها الدعاء خلف صلاة الجمعة أو غيرها من الصلوات وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك قال الشافعي في الام وقد رأيت من يقيم مؤذنا فأمره بعد صلاة الصبح والمغرب أن يستقي ويخص الناس على الدعاء فما كرهت ما صمن من ذلك (النوع الثالث) أفضلها وهو الاستسقاء بصلاة ركعتين وخطين وتأهب لها قبل ذلك ويستوى في استيابه هذه الأنواع أهل القرى والامصار والبادي والمسافرون ويسن لهم جميعا الصلاة والخطين ويستحب ذلك المنفرد إلا الخطبة قال الشافعي في الام واصحابنا وإنما يشرع الاستسقاء اذا اجذبت الأرض واقطع الغيث أو النهر أو العيون المحتاج اليها وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة في استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة والدعاء قال اصحابنا ولو اقطعت المياه ولم يدع اليها حاجة في ذلك الوقت لم يستسقوا لعدم الحاجة ولو اقطعت المياه عن طائفة دون طائفة أو اجذبت طائفة واخصبت طائفة استحباب لاهل الحصب ان يستسقوا لاهل الحطب بالصلاة وغيرها وكان ينبغي للمصنف ان ينبه على سبب الاستسقاء كما نبه عليه الشافعي والمصنف في التنبيه وكذا غيره من الاصحاب قال الشافعي في الام ينبغي للامام ان يستقي بالناس عند الحاجة فان تخلف عنه فقد اساء بتركه السنة ولا قضاء عليه ولا كفارة وتقيم الرعية الاستسقاء لانفسهم *

فينى على أنها هل هي بمنابة الجمعة أم لا إن فنناهي بمنابها في الشرائط والاحكام لم قض والا فلم قضالها من القد وهو الصحيح وقد روى « أن ركبا جاؤا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشهدون انهم رأوا الهلال بالامس فأمرهم ان يظفروا واذا اصبحوا ان يضلوا الى مصلام » (١) وهل

(قوله) وعن ابن عباس مثل ذلك ورواه البيهقي وقال ان الرواية عنه مختلفة انتهى : وروى ابن ابي شيبة في المصنف عن ابن عمر وزيد بن ثابت أيضا خلافة *

(١) حديث « أن ركبا جاءوا الى النبي ﷺ يشهدون أنهم رأوا الهلال بالامس فأمرهم أن يظفروا واذا اصبحوا أن يبدوا الى مصلام احد واو داود والسائي وابن ماجه من حديث ابن ابي عمير بن انس عن عمومة له به وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم ورواه ابن حبان في صحيحه عن انس أن عمومة له وهو وم قوله او حاتم في المال وعانى الشافعي القول به على صحة الحديث فقال ابن عبد البر ابو عمير مجهول كذا قال وقد عرفه من صحيح له *

• قال المصنف رحمه الله •

«إذا أراد الامام الخروج للاستسقاء وعظ الناس وأمرهم بالخروج من المظالم والتوبة من المعاصي لان المظالم والمعاصي تمنع القطر والدليل عليه ما روى أبو وائل عن عبد الله قال «إذا غبس للمكيال حبس القطر» وقال مجاهد في قوله تعالى (ويلعنهم اللاعنون) قال حوالب الأرض تلعنهم يقولون بمنع القطر بخطايهم ويأمرهم بصوم ثلاثة أيام قبل الخروج ويخرج في اليوم الرابع وهم صيام قوله صلى الله عليه وسلم «دعوة الصائم لا ترد» ويأمرهم بالصدقة لانه أرجأ للجابة ويستسقى بالخيار من أقرباء رسول الله صلى الله عليه وسلم لان عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس وقال «اللهم انا كنا إذا قصطنا توسلنا إليك بنينا فقصتنا وإنا نتوسل بعم نيينا فاستقنا فيسقون» ويستسقى بأهل الصلاح لما روى أن معاوية استسقى يزيد بن الأسود قال «اللهم انا نستسقى بخيرنا وأفضلنا اللهم انا نستسقى يزيد بن الأسود يا يزيد ارفع يديك إلى الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس أيديهم فثارت سحابة من المغرب كأنها ترص وهب لها ريح فسقوا حني كاد الناس أن لا يلغوا منازلهم» ويستسقى

لهم أن يصلوا بقية اليوم وجان مبنيان على أن إقامتها في الحادى والثلاثين اداء ام قضاء ان قلنا اداء فلاوان قلنا قضاء وهو الصحيح فيجوز ثم هو اولى ام التأخير الى ضحوة الفد فيه وجان (احدهما) ان التأخير اولى لان اجتماع الناس فيها امكن والضحوة بالضحوة اشبه (وامهما) ان التقديم اولى مبادرة الى القضاء وتقريباً له من وقته وهذا اذا سهل جمع الناس بان كانوا في قرية او بلدة صغيرة اما اذا عسر ذلك فلاولى التأخير الى الفد كيلا يفوت الحضور على الناس واذا قلنا انهم يقيمونها في الحادى والثلاثين قضاء فهل يجوز تأخيرها عنه فيه قولان ومنهم من يقول وجان (امهما) نعم كالفرائض اذا فانت لا يتعين وقت قضائها (والثانى) لا لان الحادى والثلاثين يجوز ان يكون عيداً بان يخرج الشهر كاملاً بخلاف ما بعده من البيان ثم حكى امام الحرمين عن بعض الاصحاب انا اذا قلنا هضبي بعد الحادى والثلاثين فيستد الى شهر فان وقع بعد شهر فلي وجين قال ولله في شهر شوال نقص او كل وفي بقية ذى الحجة ولا اعتد بهن للذهب وجميع ما ذكرناه فيما اذا شهد عدلان مقبولان او مسنوران وعدلا في الاوقات للذكورة فلما اذا شهدا قبل الغروب وعدلا بعد الغروب قولان ويقال وجان (احدهما) ان العبوة بوقت الشهادة لان التعديل وان بان اخيراً فهو مستند الى الشهادة (وامهما) ان العبوة بوقت التعديل لانه وقت جواز الحكم بالشهادة فلي هذا يصلون من الفد بلا خلاف وتكون اداء وعلى الاول تعود الاختلافات للذكورة فهذا هو الذى اوردته معظم الاصحاب وايضاحه ونعده الى ما يتعلق بلفظ الكتاب (اما قوله) واذا فانت صلاة العيدين يزوال الشمس الى آخره فاعلم ان الاختلافات للذكورة عبر عنها في الوسيط

بالشيوخ والصبيان لقوله صلى الله عليه وسلم «لولا صبيان رضع وبهائم رنع وعباد لله ركع لصب عليهم العذاب حسبا» قال في الام ولا آمر بإخراج البهائم وقال أبو اسحق استحب إخراج البهائم لعن الله تعالى برحما لما روى أن سليمان صلى الله عليه وسلم «خرج ليستسقي فأرى غملا تستسقي فقال ارجعوا فإن الله تعالى سقاكم غيركم» ويكره إخراج الكفار للاستقاء لأنهم أعداء الله فلا يجوز أن يتوسل بهم إليه فان حضروا وتميزوا لم يعتصموا لأنهم جاءوا في طلب الرزق والمستحب أن يتنظف للاستقاء بفضل وسواك لأنها صلاة يسن لها الاجتماع والخطبة فشرع لها الفصل كصلاة الجمعة ولا يستحب أن تطيب لها لان الطيب للزينة وليس هذا وقت الزينة ويخرج متواضعا مبتذلا لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متواضعا مبتذلا متخشعا متصرعا» ولا يؤذن لها ولا يقام بها روى أبو هريرة رضي الله عنه قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقي فصلي بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا» والمستحب أن ينادي لها الصلاة جامعة لأنها صلاة يشرع لها الاجتماع والخطبة ولا يسن لها الأذان والإقامة فيسن لها الصلاة جامعة كصلاة الكسوف .

بلا أقوال وإيراده في السكتائين يقتضي طردها في فوات صلاة العيد لئلا يناس كلهم وفواتها في حق الأفراد وفيما إذا كان الفوات لأشبهه الحلال وغيره لكن المفهوم من كلام الأصحاب تخصيص الاختلاف المذكور بصورة اشتباه الحلال وفوات العيد علي جميع الناس فاما إذا اختص الفوات بالأفراد فلا يجري الا قولان منع القضاء وجوازه علي التأيد ولا يتجه التخصيص بالحادي والثلاثين لما ذكره امام الحرمين فقال هذا اليوم يجوز أن يفرض عيدا قاطعة شعار الصلاة فيه لا يبعد وفيما يصد من الأيام أقامه الشعار اليهود بما يستكره الناس الا خواصهم وتمليل الشعار أهون من ذلك ومعلوم أن هذا لا امتناع له في قضاء الأفراد واما المصير الي القضاء في شهر العيد كله فلم أر قلله للإمام ولم ينقله الي في اشتباه الحلال فأعرف ذلك ثم قوله لا تقضى مع بالالف لان عند احمد هي مقضية وقوله تقضى ابدا بالمع والحال فان عندهما لا تقضي والزاوي لا اختيار الزنى مثله (فان قيل) حيث قلنا بتخصيص القضاء بالحادي والثلاثين فلا شك أن ذلك في عيد الفطر فهل يختص بالحادي عشر اذا فرض ذلك في عيد الاضحي قلنا نعم لانه يجوز أن يفرض يوم عيد الا ان يقال ان الشهادة بعد دخول ذى الحجة غير مسموعة على قياس ما ذكره في الحادي والثلاثين والله اعلم (وقوله) واذا شهد الشهود علي الحلال قبل الزوال افطرا واصلينا المراد منه ما اذا سبقت الشهادة الزوال بقدر ما يسع الصلاة فان لم يسع فالحكم كانوا شهدوا بين الزوال والغروب (وقوله) ثم قضاؤها في بقية اليوم أولى او في الحادي والثلاثين فرض الخلاف في الاولوية جواب منه علي الأصح وهو أن قضاؤها في بقية اليوم جائز وفيه خلاف تقدم والله اعلم *

قال ﴿ وإذا كان العيد يوم الجمعة فلاهل السواد الرجوع قبل الجمعة وإن كان النداء يبلغهم على الصحيح لا يخبر ﴾ •

(الشرح) حديث «دعوة الصائم لا ترد» رواه الترمذي من رواية أبي هريرة وقال هو حديث حسن ولفظه «ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم» ورواه البيهقي وغيره أيضا من رواية أنس وقال «دعوة الصائم والوالد والمسافر» وحديث استسقاء عمر بالعباس رضى الله عنهما رواه البخارى من رواية أنس ان عمر كان يفعله وحديث استسقاء معاوية يزيد منتهور وحديث «لولا صبيان رضع» رواه البيهقي من رواية أبي هريرة وغيره وقال إسناده غير قوي ولفظه «ملاعن الله مولا فانه لولا شلب خشع وبهائم رضع وشيوخ ركع وأطفال رضع لعذب عليكم العذاب صبا» وأما حديث استسقاء النخلة فرواه الحاكم أبو عبد الله في المستدرک علي الصحيحين بمناه فذكره بإسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خرج نبي من الانبياء يستسقي فاذا هو بمنة رافعة بعض قوائمها الي السماء فقال ارجعوا فقد استجيب لكم من أجل شأن النخلة» قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد (وأما) حديث ابن عباس فصحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي هو حديث حسن صحيح (وقوله) وعظ الامام قال أهل القبة الوعظ التخويف والعظة الاسم منه وقال الحليل هو التذكير بالخبر فيما يرق له العلب وقال الجوهري هو النصيح والتذكير بالعواقب يقال وعظته وعظا وعظا فاعظ اي قبل الموعدة وقال الزبيدي الوعظ والموعظة والعظة سوا (قوله) الخروج من المظالم والتوبة من المعاصي راده بالمظالم حقوق المبادى والمعاصي حقوق الله تعالى (قوله) لما روى ابو واثل عن عبد الله فابو واثل هو شقيق بن سلمة الاسدي الكوفي وهو من فضلاء التابعين ادرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم

اذا وافق العيد يوم الجمعة وحضر أهل القرى الذين يلبسهم النداء لصلاة العيد وعلوا آههم لو انصرفوا لقاتتهم الجمعة فهل عليهم ان يصبروا ليصلوا الجمعة ام لهم أن ينصرفوا ويتركوها فيه وجها (أحدهما) عليهم الصبر كأهل للصر وكأثر الايام (واصحها) ان لهم أن ينصرفوا ويتركوها ويحكى هذا عن نسه قديما وجديدا لما روى «انه اجتمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم واحد فصلي العيدي في أول النهار وقال أيها الناس ان هذا يوم اجتمع لكم فيه عيدان فمن أحب منكم أن يشهد مما الجمعة فليفعل ومن أحب أن ينصرف فليفعل» (١) وأراد به أهل السواد وهذا هو الخبر الذى أبهم ذكره في الكتاب »

(١) حديث (اجتمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم واحد فصلي العيدي في أول النهار وقال أيها الناس ان هذا يوم قد اجتمع لكم فيه عيدان فمن أحب أن يشهد مما الجمعة فليفعل ومن أحب أن ينصرف فليفعل او داود والنسائي وابن ماجه وأبو داود والحاكم من حديث ابن ابراهيم رضي الله عنه صلى العيديم خص في الجمعة فقال من شاء أن يصلي فليصلي صححه علي بن المديني ورأى داود والنسائي والحاكم من حديث عطاء أن ابن الزبير فعل ذلك وأنه سال ابن عباس عنه فقال أصاب السنة

بره مائة تسع وتسعين وعبد الله هو ابن مسعود الصحابي رضي الله عنه (قوله) وقال مجاهد الى آخر هذا منقول عن مجاهد وعكرمة ورواه ابن ماجه في سننه في كتاب الفتن باسناده عن البراء ابن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم واسناده ضعيف وقيل في الآية قول ثان وهو ان اللاعتين كل شيء من حيوان وجماد الا الجن والانس وهو مروي عن ابن عباس والبراء بن عازب وقيل هم المؤمنون من الملائكة والانس والجن وعن قتادة أنهم للملائكة وقيل غيره (قوله) يقولون يمنع القطر كذا وقع في النسخ يقولون والاصل في الدواب قول لان الجمع بالواو والتون مختص بالذكر

قال ————— كتاب صلاة الكسوف —————

(وهي سنة مؤكدة ولا تركه الا في اوقات الكراهية واقبلها ركعتان في كل ركعة ركوعان (ح) وقيامان فلن تآدى الكسوف هل يجوز ركوع ثالث فيه وجهان وان اسرع الانجلاء هل يقتصر على واحدة فيه وجهان) *

قال الله سبحانه وتعالى (فلا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن) قال بعض المفسرين أراد به صلاة الخسوف والكسوف وقال ابو بكره * كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم

وقال ابن المنذر هذا الحديث لا يثبت وإليه بن أبي رمة راويه عن زيد مجهول ورواه ابو داود وابن ماجه والحاكم من حديث ابى صالح عن ابى هريرة انه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء اجزأه الحمة واذا جمعون وفي اسناده بقية رواه عن شعبة عن مثيرة الضبي عن عبد العزيز بن رفيع عن ابى صالح به وثابه زياد بن عبد الله البكائي عن عبد العزيز بن رفيع عن ابى صالح وصحح الدارقطني ارساله له رواية حماد عن عبد العزيز بن ابى صالح وكذا صحح ابن حنبل ارساله ورواه البيهقي من حديث سفيان بن عيينة عن عبد العزيز موصولا مقيدا بلعل البوالي واسناده ضعيف ووقع عند ابن ماجه عن ابى صالح عن ابن عباس بدل ابى هريرة وهو وهم به هو عليه ورواه ايضا من حديث ابن عمر واسناده ضعيف ورواه الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر ورواه البخاري من قول عثمان ورواه الحاكم من قول عمر بن الخطاب *

(قوله) عن جابر وابن عباس انهما يكبران ثلاثاً ثلاثاً رواهما الدارقطني بستدين ضعيفين وقال ابن عبد البر في الاستذكار صح عن عمر وعلى وابن مسعود انه يكبر ثلاثاً ثلاثاً الله أكبر الله أكبر الله أكبر *

(حديث) ابن عمر انه كان ذى التلظ في لبس الصبيان الحرير هذا لا يعرف والمعروف عنه الجواز رواه الثريائي في كتاب تحريم الذهب والحرير * (قوله) قيل في قوله تعالى فصل لربك وانحر أراد به صلاة الاحصى *

في كتاب صلاة الكسوف

العقلاء وكاتبها لما أنصف الأمن إليها كما يضاف إلى العقلاء حسن اجراء لفظهم عليها كقوله تعالى (الهم رجل يمشون بها) الآية وكذا قوله تعالى (وكل في ذلك يسبحون ورايتهم ليحاجدين) ونظائره (قوله) قطعنا هو - بضم القاف وكسر الهمزة - والقطع المجنوبة واحتباس المطر (وقوله) فسقينا بفتح التاء وضبطها لغتان كما سبق في أول الباب وكذا قوله قلقتنا بوصل الهمزة وقطعنا قوله كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم كذا هو في النسخ أن لا يبلغوا وهي لفظة قليلة والفصيح حذف أن عكس عسى فإن الفصيح فيها عسى زيد أن يقوم ويجوز عسى زيد يقوم (قوله) الصبيان بكسر الصاد وضبطها - لغتان حكاهما ابن جرير وغيره (افصحها واشهرها) الكسر ومثله قضبان ورضوان قوله شيوخ ركن قال القاضي حين في تعليقه قيل هو جمع راحك أي للعسل قال وقيل أراد به الشيوخ الذين أنعمت عليهم من الشيوخة (قوله) متبذلاً أي في ثياب البذل بكسر الباء وهي التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الإنسان في بيته والتخضع والتذلل والتضرع والمخضوع في الدعاء وإظهار الفقر (قوله) لأنها صلاة يسر لما الاجتماع والخلة فسر لما الفصل احتراز من الصلوات الحس (قوله) لأنها صلاة يسر لما الاجتماع والخلة لا يسر لما الاذان والاقامة

فانكسفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجر رداءه حتى دخل المسجد فدخلنا فصل بنا ركعتين حتى انجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد فاذا رأيتموها فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم « (١) صلاة الكسوف والخسوف سنة مؤكدة ولا فرق في استحبابها بين اوقات الكراهة وغيرها لان لها سبباً خلقاً لما لك وأبي حنيفة وتفصيل مذهبيها ما قدمناه في فصل الاوقات للمكروهة ثم الكلام في أقل هذه الصلاة وأكملها (أما) أقلها فهو أن يتحرر من صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع مرة أخرى ثم يرفع ويطمئن ثم يسجد وكذلك يفضل في الركعة الثانية فهي إذا ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان كما ذكر في الكتاب بقراءة الفاتحة في كل ركعة مرتين من حد الاقل أيضاً (وقوله) ركوعان وقيامان معلم بالماء والالف (أما) الماء فلأن أبا حنيفة يقول ركعتان كسائر الصلوات لكن يطول فيها القراءة (وأما) الالف فلان في رواية عن احمد يركع في كل ركعة ثلاث مرات والاظهر عنه مثل مذهبي « لنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «ركع أربع ركعات في ركعتين

(١) (حدثني) إني بكرة كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فانكسفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وسلم يجر رداءه حتى دخل المسجد فدخلنا فصل بنا ركعتين حتى انجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد فاذا رأيتموها فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم البخاري وابن حبان والمالك ولطفيها فاذا انكسف احدهما فاقفوا إلى المساجد وفيه فصل بهم ركعتين مثل صلاتكم ولاناسي مثل ما متصلون (تنبيه) وقع في الخلاصة وشرح للمذهب ما يوم انه من الشق عليه وليس كذلك بل لم يخرج مسلم عن إني بكرة في الكسوف شيئاً *

احترز بقوله يشرع لها الاجتماع عن السنن الاربعة (وقوله) والمطبة عن المكتوبات وقوله لا يسن لها الاذان والاقامة عن الجمعة (وقوله) كصلاة الكسوف إما قاس عليها دون العيد لأن الكسوف فيها أحاديث صحيحة وليس في العيد حديث ثابت * أما الأحكام فقال أصحابنا أقل هذا الصلاة ركعتان كسائر التوافل وأما الأكل فلها أبواب مستحبة وليست شرطاً (أحدها) إذا أراد الامام الاستسقاء خطب الناس وعظمهم وذكرهم وأمرهم بالخروج من المظالم والتوبة من المعاصي ومصالحة المتناحدين والصدقة والاقبال على الطاعات وصيام ثلاثة أيام ثم يخرج بهم في الرابع وكلهم صيام هكذا نص الشافعي في الام واتفق الاصحاب على أنهم يخرجون في الرابع صياماً وعن صرح به مع الشافعي الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي والقاضي أبو الطيب والماوردي وسليم الرازي والمصنف وابن الصبغ والبغوي والمتولي وصاحب العدة والشيخ نصر وخلائق لا يحصون وإنما ذكرت هؤلاء لاني رأيت من يسئرب النقل فيها لعدم أنه قال الاصحاب والفرق بينه وبين يوم عرفة فانه يستحب لواقف بما ترك صومه لتلايضعف عن الدعاء من وجوب (أحدها) أن صلاة الاستسقاء تكون أول النهار قبل ظهور اثر الصوم في الضعف بخلاف الوقوف بمرقات فانه آخر النهار (والثاني) ان الواقف بمرقات يجتمع عليه ميثاق السفر والتعش وقلة الترفه ومعالجة وعناء السفر فاذا انضم إلى ذلك الصوم اشتد ضعفه وضعف عن الدعاء بخلاف المستسقي فانه في وطنه لم ينه شي من ذلك (الادب الثاني) يستحب ان يستسقي بالخيار من أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأهل الصلاح من غيرهم بالشيخ والضعفاء والعبيان والمعاجز وغير ذوات الميئلت من النساء ودليهما ذكره المصنف وأيضاً في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « وهل تصرون

وأربع سجدة» وقد اشتهرت الرواية عن فضل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) ولو غادى الكسوف فهل يزيد ركوعاً ثالثاً فيه وجهان (أحدهما) نعم ويحكي عن ابن حزمه وإبي سليمان الخطابي وأبي بكر الصفي من أصحابنا وعلي هذا الوجه لا يختص الحواز بالثالث بل له أن يزيد رابعاً وخامساً حتى يتجلى الكسوف لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «صلى ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات» وروى «خ» ركوعات ولا يحمل له إلا حاله الهادي (٢) وأظهرها أنه لا يجوز الزيادة كسائر الصلوات لازاد علي أركانها ودرويات الركوعين أشهر وأصح فيؤخذ بها كذلك

(١) «حديث» ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ركع أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات : مسلم فقط أربع ركعات واتفقا عليه من حديث ابن عباس وطولاه بمصلا مينا *
(٢) (قوله) استخرج الزاوية عن ميل النبي صلى الله عليه وسلم على أن في كل ركعتين ، أربعين
اتخذ كذا رواه الأئمة عن عائشة وأسماء بنت أبي بكر وعبد الله بن عمرو بن النضر وابن عباس
وجابر وإبي موسى الأشعري وسمر بن جندب (قاعدة) تمسك الحنفية بنظام حديث أبي بكر

وترزقوا إلا بضعمائكم» قال القاضي حسين والروائي والرافعي وآخرون من أصحابنا ويستحب أن يذكر كل واحد من القوم في نفسه ما فعله من الطاعة الجليلة ويقشع به ويتوسل واستدلوا بحديث ابن عمر في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة أصحاب الفيل الثلاثة الذين أووا إلى غار فاطقت عليهم صخرة فتوسل كل واحد بصالح عمله فزال الله عنهم بؤس كل واحد ثلثا من الصخرة وخرجوا بمشون» قال الشافعي في الام ولوترك ساحة العيد العيد يخرجون للاستسقاء كان أحب الي ولا يزمهم ذلك قال والاماء مثل الحرائر أحب أن يأذن لجنائزهن ومن لاهية لما منهن يخرجن ولا أحب ذلك في ذوات الهية ولا يجب علي سادتهن الاذن في ذلك قال وأحب أن يخرج الصبيان وينظفوا للاستسقاء وكبار النساء ومن لاهية لمساكنهن هذا نصه وافقوا الاصحاب عليه (الثالث) قال الشافعي في الام ولا آمر بإخراج البهائم هذا نصه وللأصحاب ثلاثة أوجه (أحدها) لا يستحب ولا يكره وهو ظاهر هذا النص وبه جزم سليم الرازي والمائل وآخرون (والثاني) يكره إخراجها حكمه صاحب الحاوي عن جمهور أصحابنا (والثالث) يستحب إخراجها وتوقف معزولة عن الناس لما ذكره للمصنف وهذا الوجه قول أبي اسحق حكمه أيضا صاحب الحاوي عن ابن أبي هريرة وبه قطع بغوي وصححه الرافعي (الرابع) قال الشافعي في الام وإكره إخراج الكفار ونساءهم فيها إكره من هذا كرجلهم قال ولا إكره من خروج صبيانهم مع المسلمين ما إكره من خروج بالقيم وافق أصحابنا علي هذا قلوا وإنما خاف امر الصبيان لأن كفرهم ليس عنادا بخلاف الكبار هكذا قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما وقال القاضي حسين لأن ذنبهم أخف والعلماء يختلفون في حكمهم إذا ماتوا قبل بلوغهم وقال بغوي قال الشافعي

ذكره الأئمة ولو كان في القيام الاول فأنجلي الكسوف لم تبطل الصلاة ولعن هل يجوز أن يقتصر على قوم واحد ركوع واحد في كل ركعة (وجان) بنوها على جواز الزيادة عند المأدى إن جوزنا الزيادة جوزنا نقصان بحسب مدة الخسوف وإلا فلا ولو تحلل من صلاته والخسوف باق فهل له أن يستمتع صلاة الخسوف مرة أخرى فيه وجهان خرجوها علي جواز الزيادة في عدد الركوع والمذهب للمنع (وتوله) فهل تجوز الزيادة بأكثر من ركعة ثلاث وقيام ثلاث وكذا قوله فهل يقتصر على واحد وفي بعض النسخ ثلاثة وواحدة علي تأويل الركعة والقومة والله أعلم

السابق في قوله مثل صلاتكم وبحديث عبد الرحمن بن سمرة: أخرجه مسلم وفيه قرأ سورتين وصلى ركعتين وبحديث الثمان بن بشير وفيه قيل يصل ركعتين: أخرجه أبو داود ورواه النسائي فقط فصلوا كحدث صلاة صليتموها من المكتوبة ركعتين: وأخرجه أحمد والحاكم وصححه ابن عبد البر وأعله ابن أبي حاتم بلا قطع وبحديث قيسمة بن الحارث وفيه فعل ركعتين: أخرجه أبو داود والحاكم

في الكبير يعني الجلع الكبير لا أكره من اخراج صيائهم ما أكره من خروج كبارهم لان ذنوبهم أقل ولكن يكره لكفرهم وهذا كله يقتضي أن أفعال الكفار كفار وقد اختلف العلماء فيهم اذا ماتوا قبل بلوغهم (قال) الاكثرون هم في النار وقالت طائفة لا يحكم لهم بجنة ولا نار ولا تعلم حكمهم (وقال) المحققون هم في الجنة وهو الصحيح المختار وقد أوضحته بذلك (الجواب) عما يمارضها في كتاب الجنائز من شرح صحيح البخاري وسأذكره مختصراً في هذا الشرح ان شاء الله تعالى في آخر كتاب الجنائز أوفى كتاب الردة قال اصحابنا فخراج الكفار مع المسلمين للاستسقاء مكروه كما نص عليه الشافعي قال في الام وأمر بمنهم من الخروج قال فان خرجوا متميزين على حدة لم يمنهم قال اصحابنا وسواء خرجوا متميزين في يوم خروج للمسلمين اوفى غيره لا يمنون هكذا صرح به صاحب الشامل والبقوى وآخرون وحكي صاحب الحاوي وجهين (أصحهما) هذا (والثاني) يمنون من خروجهم في يوم خروج للمسلمين ولا يمنون في غيره (الخامس) يستحب ان ينتظف للاستسقاء بسل وسواك وقطع الرائحة الكريهة ويستحب ان لا ينطيب وان لا يخرج في زينة بل يخرج في ثياب بنية - بكسر الباء - وهي ثياب للمنة وان يخرج متواضعاً خاشعاً متذللاً متضرعاً ماشياً ولا يركب في شيء من طريق ذهابه الا لضرورة كرض ونحوه ودليل هذه المسائل في الكتاب (السادس) لا يؤذن لها ولا يقيم ويستحب أن يقال الصلاة جامعة (السابع) السنة أن يصلي في الصحراء بلا خلاف لان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في الصحراء ولانه يحضرها غالب الناس والعبيان والحبيص والبهائم وغيرهم فالصحراء أوسع لهم وادفق بهم *

(فرع) في مذاهب العلماء في خروج أهل القمة للاستسقاء * قد ذكرنا أن مذهبنا أنهم يمنون من الخروج مختلطين بالمسلمين ولا يمنون من الخروج متميزين وبه قال الزهري وابن المبارك وأبو حنيفة قال مكحول لا بأس باخراجهم وقال اسحق بن راهويه لا يؤمرون ولا ينعون واختاره ابن المنذر * قال المصنف رحمه الله *

قال (وأكلها أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة سورة البقرة وفي الثانية أكل عمران وفي الثالثة النساء وفي الرابعة المائدة أو مقدارها وكل ذلك بعد الفاتحة ويسبح في الركوع الاول بقدر مائة آية وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين ولا يطول السجدة ولا القعدة بينهما) *

لو اقتصر في كل قومة على قراءة الفاتحة وفي كل ركوع على قدر الطمأنينة جاز كما في سائر الصلوات ليكن المستحب أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة وسواها سورة البقرة أو مقدارها ان لم يحسنها وفي الثاني أكل عمران أو مقدارها وفي الثالثة النساء أو مقدارها وفي الرابعة المائدة

﴿وصلاته ركعتان كسلاة العبد ومن أصحابنا من قال يقرأ في الأولى بق وفي الثانية بسورة نوح صلى الله عليه وسلم لأن فيها ذكر الاستسقاء وللذهب انه يقرأ فيها ما يقرأ في العبد لما روى ان مروان ارسل الى ابن عباس يسأله عن سنة الاستسقاء فقال « سنة الاستسقاء الصلاة في العبدن الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلب رداءه فجعل يمينه يساره ويساره يمينه وصلى ركعتين كبر في الأولى سبع تكبيرات وقرأ بسم ربك الاعلى وقرأ في الثانية هل انك حديث الغاشية وكبر خمس تكبيرات » ﴿

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس ضعيف رواه الدارقطني بإسناده عن محمد بن عبد العزيز بن هر ابن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال ارسلني مروان فذكره ومحمد هذا ضعيف قال ابني حاتم في كتابه سألت ابني عنه فقال م ثلاثة اخوة محمد وعبد الله وعمران بنو عبد العزيز والثلاثة ضعفاء ليس لهم حديث مستقيم وقد يقال لا دلالة في الحديث لو صح فانه

أو مقدارها وكل ذلك بعد الفائدة هذا ما ذكره في الكتاب وعزاه الى رواية البوبلي قال المزني في المختصر يقرأ في القيام الاول البقرة أو مقدارها إن لم يحفظها وفي الثانية قدر مائتي آية من سورة البقرة وفي الثالثة قدر مائة وخمسين آية منها وفي الرابع قدر مائة آية منها وكل ذلك بعد الفائدة وهذه الرواية هي التي أوردتها الا كثرون وليستا على الاختلاف المتيقن بل الامر فيه على التقریب وهما متقاربان وقد روى الشافعي عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناده قال « خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى والناس معه قياماً طويلاً يقرأ فيها من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم انصرف » (١) وأما قدر مكشوف الركوع فينبغي أن يسبح في الركوع الاول بحد مائة آية من البقرة وفي الثاني بحد مائتين منها وفي الثالث بحد سبعين وفي الرابع بحد خمسين والامر فيه على التقریب والله قال كثير من الاصحاب يسبح في الركوع الثاني بحد مائتين آية الى تسعين وقال صاحب الافصح يسبح في الثالث بحد خمسين وسبعين آية ويقول في الاعتدال عن كل ركوع سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وهل يطول السجود في هذه الصلاة فيه قولان وقال وجهان (أظهرهما) وهو المذکور في الكتاب لا كما لا يزيد في التشهد ولا يطول التقدمة بين السجدين (والثاني) وبه قال ابن سريج نعم لانه

(١) حديث الشافعي بإسناده عن ابن عباس قال خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصل والناس معه قياماً طويلاً قرأ نحواً من سورة البقرة : الحديث هو كما قاله رواه الشافعي عن مالك وهو في الصحيحين •

ليس مطابقاً لما ادعاه المصنف فانه قال قرأ يسبح وهل اترك ودعوى المصنف انه قرأ قاف واقربت (وجوابه) ان صلاة العيد شرع فيها قاف واقربت وشرع ايضا يسبح وهل اترك وكلاهما سنة ثابتة في صحيح مسلم وسبق بيانه في صلاة العيد فذكر ابن عباس احد المشروعين في صلاة العيد ولم يذكر سورة نوح بخلاف ما ادعاه صاحب الوجه الآخر والله اعلم * اما حكم الساقط من الشافعي والاصحاب صفة هذه الصلاة ان ينوي صلاة الاستسقاء ويكبر ويصلها ركعتين مثل صلاة العيد فيأتي بعد تكبيرة الاحرام بدهاء الاستفتاح ثم يكبر سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات زائدة ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة ويذكر الله تعالى بين كل تكبيرتين من السبع والحسن الزوائد كما سبق في صلاة العيد ويرفع يديه حذو منكبيه مع كل تكبيرة ويجهر بالقراءة ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة سورة قاف وفي الثانية اقربت الساعة هكذا نص عليه الشافعي وقاله جمهور الاصحاب وحكي للمصنف وغيره وجها لبعض الاصحاب يستحب في الاولى قاف وفي الثانية انا أرسلنا نوحاً ونص الشافعي انه يقرأ فيها ما يقرأ في العيد قال وان قرأ انا أرسلنا نوحاً كان حسناً هذا نصه في الام وهو مشهور في كتب الاصحاب عن نصه قال الرافعي هذا يقتضي ان لا خلاف في المسألة وان كلا سائق قال ومنهم من قال في الافضل خلاف الاصح انه يقرأ ما يقرأ في العيد قلت اتفق

منقول في بعض الروايات مع تطويل الركوع أورده مسلم في الصحيح (١) ويحكي هذا القول عن رواية البيهقي وقوله أبو عيسى الترمذي في جامعه عن الشافعي رضي الله عنه أيضاً

قال (يستحب أن تؤدي بالجماعة وأن يخطب الامام بعدها خطبتين كما في العيد ولا يجبر (م) في صلاة الكسوف ويجهر في الخسوف) *

في الفصل ثلاث مسائل (أحداها) انه يستحب الجماعة في صلاة الخسوفين (أما) في خسوف الشمس فقد اشتهر اقامتها بالجماعة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان ينادي لها الصلاة جامعة (وأما) في خسوف القمر فلا روى عن الحسن البصري قال «خسف القمر وابن عباس رضي الله عنهما بالبصرة فصلي بنا ركعتين في كل ركعة ركوعان فلا فرغ ركب وخطبنا وقال صليت

(١) قوله تطويل السجود منقول في بعض الروايات مع تطويل الركوع : أورده مسلم في الصحيح: (قلت) والبخاري كلاهما عن ابي موسى وعبد الله بن عمرو وغيرهما ووقع لصاحب المذهب هنا وهم قاحتى فانه قال ان تطويل السجود لم يتقل في خبر ولم يذكره الشافعي وهو كما رى منقول في اخبار كثيرة في الصحيحين وغيرهما وقد ذكره الشافعي فيما حكاه الترمذي عنه وكذا هو في كتاب البيهقي : (قائدة) قال النووي في الروضة : وأما الجلسة بين السجدين فقطع الرافعي بانه لا يطولها ونقل النزالي الاتفاق عليه وقد صح التطويل في حديث عبد الله بن عمرو : (قلت) اخرجاه ابو داود والنسائي واستاده صحيح لانه من رواية شعبة عن عطاء بن السائب وقد سمع منه قبل الاختلاط *

اصحابنا المصنفون علي ان الافضل أن يقرأ ما يقرأ في العيد وأما قول صاحب الحاوي قال اصحابنا لو قرأ في الثانية إنا أرسلنا نوحا كل حنا فلا يخالف ما ذكرناه لانه بافظ نص الشافعي ومعنى قوله انه كل حنا انه مستحسن لا كراهة فيه وليس فيه انه افضل من اقربت الساعة قال صاحب الحاوي وغيره لو حذف التكريرات أو زاد فيهن أو قص منهن صحت صلاته ولا يسجد للسهو ولو ادركه مسبوق في اثناء التكريرات الزائدة أو بعد فراغها قبل يقضي المأموم التكريرات فيه

بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا (١) وأما قام الجماعة لها في المسجد دون الصحراء لما قلنا من حديث أبي بكرة رضى الله عنه (٢) ولأن هذه الصلاة بعرض الفوات بالانجلاء واعلم قوله ويستحب ان يؤدى بالجماعة بالماء والميم لان عند ابي حنيفة لا يؤدى صلاة خسوف القمر بالجماعة بل يؤدونها منفردين وعند مالك رحمه الله لا يصلون له أصلا والقفز يشل الصلايين جميعا ويجوز ان يعلم بالولو ايضا لان امام الحرمين قال ذكر شيخنا الصيدلاني من اتسأ من خرج في صلاة الخسوفين وجها ان الجماعة تشترط فيها كالجمعة ولم أجده في كتابه هكذا لكن قال خرج اصحابنا وجوب في أنها هل تعلي في كل مسجد أو لا تكون الا في جماعة واحدة كالقولين في العيد (الثانية) يستحب للامام ان يخطب بعد الصلاة خطبتين ياركانها وشرائطها المذكورة في صلاة الجمعة ولا فرق بين أن يقيموا الجماعة في مصر أو يقيمها للمسافرون في الصحراء وقال مالك وأبو حنيفة واحمد رحمهم الله لا خطبة

(١) قوله يستحب الجماعة في الكسوفين : أما كسوف الشمس فقد اشتهر اقامتها بالجماعة من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ينادي لها الصلاة جامعة : وأما خسوف القمر فقد روى عن الحسن البصري قال خسف القمر وابن عباس بالبصرة فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتان فلما فرغ خطبنا وقال صليت بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا انهي : أما الاول ففي الصحيحين عن جماعة انه صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس بالجماعة وأما النداء لها فقيها عن عائشة قالت خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعثت ناذيا ينادي الصلاة جامعة للحديث : وأما حديث الحسن فرواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الحسن هذكره وزاد وقال ان الشمس والقمر آياتان من آيات الله الحديث وابراهيم ضعيف وقول الحسن خطبنا لا يصح فان الحسن لم يكن بالبصرة لما كان ابن عباس بها وقيل ان هذا من تدليساته وان قوله خطبنا أى خطبنا اهل البصرة : وروى الدارقطني من حديث عائشة ان النبي ﷺ كان يصلي في كسوف الشمس والقمر اربع ركعات واربع مسجديات وذكر القمر فيه مستغرب : (قائدة) روى الدارقطني أيضا من طرق حبيب وعن طاووس عن ابن عباس ان النبي ﷺ صلى في كسوف الشمس والقمر عتاف ركعات في اربع مسجديات في استباهه ظهر وهو في مسلم بدون ذكر القمر *

(٢) «حديث» ابي بكرة في الصلاة في المسجد تقدم *

القولان السابقان في صلاة العيد (الصحيح الجديد) لا يقضى هكذا صرح به القاضي أبو الطيب وإمام الحرمين والأصحاب وقال الشيخ أبو حامد وغيره حكم التكبيرات هنا على ما سبق في تكبيرات صلاة العيد وقافا وخلافاً •

(فرع) في وقت صلاة الاستسقاء ثلاثة أوجه (أحدها) وقتها وقت صلاة العيد وبهذا قال الشيخ أبو حامد الأسفرائيني وصاحبه المحامي في كتبه الثلاثة المجموع والتجريد والمقنع وأبو علي السنجي والبقوي وقد يستدل له بمحدث ابن عباس السابق ولكنه ضعيف (والوجه الثاني) أول وقتها أول وقت صلاة العيد ويمتد إلى أن يصل العصر وهو القدي ذكره البندنجي والرويانى وآخرون والثالث وهو الصحيح بل الصواب أنها لا تختص بوقت بل تجوز ونصح في كل وقت من ليل ونهار إلا أوقات الكراهة على أحد الوجهين وهذا هو المنصوص للقاضي وبه قطع الجمهور وصححه المحققون من قطع به صاحب الحاوى والشامل وصاحب التتمة وآخرون وصححه الرافعي في المحرر وغيره وقطعه صاحب الشامل وصاحب جمع الجوامع في نصوص الشافعي عن نص الشافعي واستصوبه إمام الحرمين وقال لم أر التنخيص بوقت لغير الشيخ أبي علي السنجي واستدلوا له بأنها لا تختص

في هذا الباب أصلاً • لنا ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خفت الشمس صلى فوصف صلاتهم قالت فلما انجلت انصرف وخطب الناس وذكر الله تعالى جده وأبني عليه (١) وينبغي للإمام أن يبحث الناس في هذه الخطبة على الخير والتوبة عن المعاصي ومن صلى منفرداً لم يخطب فإن الغرض من الخطبة تذكير الغير (فإن قلت) قضية التنبيه في قوله كما في العيد أن يذكر في أول الخطبتين كما يفعل في خطبة العيد فهل هو كذلك أم لا (فالجواب) أن كتب الأصحاب ساكتة عن التصريح بذلك مع تعرضهم لذكرها المفروضة والمنسوبة على التفصيل وأعادها هنا ولو كان التكبير مشروعاً هنا لأعادوا ذكره سيما في المطولات فإذا المراد تشبيهها بخطبة العيد في تأخيرها عن الصلاة لا على الإطلاق والله أعلم (الثالثة) يستحب الجهر بالقراءة في صلاة خوف القمر والأسرار في خسوف الشمس وبه قال مالك وأبو حنيفة خلافاً لأحمد رحمهم الله حيث قال يجهر فيها أيضاً وبه قال أبو يوسف وفيما ذكره الصيدلاني أن مثله يروى عن أبي حنيفة • لنا ما روى

(١) حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خفت الشمس صلى فوصف صلاته ثم قالت فلما انجلت انصرف وخطب الناس وذكر الله وأبني عليه : متفق عليه : (قائدة) قال صاحب الهداية من الخطبة ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل فيمنع منه مع ثبوت ذلك في حديث عائشة هذا وفي حديث أمية بنت أبي بكر في الصحيحين : وأخرج أحمد من حديث سمرة بن جندب وهو في النسائي وابن حبان فقام فصعد المنبر فخطب فحمد الله وأثنى عليه الحديث •

يوم فلا تختص صلاة الاستخارة وركعتي الاحرام وغيرها وليس لتخصيصها وقت صلاة العيد وجه أصلاً فلا يترتب وجوده في الكتب التي اخفقت اليها فانه يخالف لدليل ونص الشافعي ولاكثر الأصحاب (فان قيل) فقد قال الشافعي في الام في آخر باب كيف صلاة الاستسقاء قبل الزوال يصلها بعد الظهر وقبل العصر هذا نصه وظاهره يخالف للاصح (والجواب) ان هذا صريح في انها لا تختص بوقت صلاة العيد ومراد الشافعي انه يصلها بعد الظهر ولا يصلها بعد العصر لانه وقت كراهة الصلاة وقد سبق ان صلاة الاستسقاء لا تصلى في وقت النهي علي الاصح فنصه موافق للصحيح وهو انها لا تختص بوقت أصلاً

• قال للمصنف رحمه الله •

(والسنة أن يخطب لها بعد الصلاة لحديث أبي هريرة والمستحب أن يدعو في الخطة الاولى فيقول اللهم « اسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً غيثاً طيباً مطبوعاً سحاً دائماً اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم انا بالباد والبلاد من الآواء والمجد والضنك ما لا نشكو الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء اللهم ارفع عنا الجلود والجوع والعري

ابن عباس رضي الله عنهما أنه حكى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في خسوف الشمس فقال «قرأ نحواً من سورة البقرة» (١) ولو جبر لكان لا يفسده وروى عنه انه قال «كنت الي جنب النبي صلى الله عليه وسلم فاسمعت منه حرقاً» (٢) وقوله في الكتاب ولا يجر في صلاة الكسوف ويحذف في صلاة الخسوف تخصيص لفظ الكسوف بالشمس والخسوف بال القمر وقد قيل بذلك لكن استعمال كل واحد من اللفظين فيهما صحيح سائق في اللغة ويجوز أن يعلم قوله ولا يجر بالواو مع الالف لان ابا سليمان الخطابي ذكر أن الذي يجيء علي مذهب الشافعي رضي الله عنه الجهر فيهما • واحتج له

- (١) (حديث) ابن عباس انه حكى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في خسوف صلاة الشمس فقال قرأ نحواً من سورة البقرة تقدم عن الشافعي •
- (٢) (حديث) ابن عباس كنت الي جنب النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف لما سمعت منه حرقاً احمد وأبو يعلى والبيهقي من حديث عكرمة عنه وزاد في آخره حرقاً من القرآن وفي السند ابن لهيعة وللطبراني من طريق موسى بن عبد البر بن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس ولقطه طبع الي جنب النبي صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم اسمع له قراءة وفي الباب عن سمرة رواه احمد وأصحاب السنن بلفظ صلى بنا في كسوف لا نسمع له صوتاً وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم وأعله ابن حزم بجملة ثلثة بن عباد راويه عن سمرة وقد قال ابن اللديني انه مجهول وقد ذكره ابن حبان في الثقات مع انه لا راويه إلا الاسود بن قيس وجمع بينه وبين حديث عائشة الا ان ابن سرة كان في أخريات الناس فلماذا لم يسمع صوته لكن قول ابن عباس كنت الي جنبه يدفع ذلك وإن صح التعداد زال الاشكال •

واكتف عنا ما لا يكشفه غيرك اللهم إنا نستغفرك انك كنت ضاراً فأرسل السماء علينا مدراراً
والمستجب أن يستقبل القبلة في أثناء الحيلة الثانية ويحول ماعلي اليمين إلى الأيسر وما علي
اليسر إلى اليمين لما روى عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « خرج إلى المصلي
يستسقي فاستقبل القبلة ودعا وحول رداءه وجعل اليمين على الأيسر والأيسر على اليمين » فإن
كان الرداء مرباعاً فجل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وإن كان مدوراً أقصر على التحويل لما روى
عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم « استسقي وعليه خيصره سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها

فما روى عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم في كسوف الشمس وجهر
بالقراءة » (١) والله أعلم •

قال « فروع للمسبوق إذا أدرك الركوع الثاني لم يدرك الركعة لأن الأصل هو الأول » •
عد في الوسيط للسائل من هذا الموضع إلى قريب من آخر الباب تلافياً لظهور هذا الفصل يشتمل
على أولها وغرض الكلام في المسبوق في هذه الصلاة فنقول إن أدرك الإمام في الركوع الأول من
الركعة الأولى قد أدرك الصلاة ولو أدركه في الركوع الأول من الركعة الثانية كان مدركاً للركعة فإذا
سلم الإمام قام وصلى ركعة بركعتين ولو أدركه في الركوع الثاني من إحدى الركعتين فالتقول عن نصه
في البويطي أنه لا يكون مدركاً لشيء من الركعة أصلاً وعن صاحب التريب حكاية قول آخر أنه
بإدراك الركوع الثاني يصير مدركاً للقومة التي قبلها فلي هذا لو أدرك الركوع الثاني من الركعة الأولى
قام عند سلام الإمام وقرأ وركع واعتدل وجلس وشهد ونحلى ولا يسجد لأن أدرك الركوع
إذا أثر في إدراك القيام الذي قبله كان السجود بعده محسوباً بالاعتقاد اتفاق الأصحاب على أن الصحيح
هو الأول ووجوه بأن الركوع الأول هو الأصل والثاني في حكم التابع له الأمر أن لا يصير بإدراكه

(١) حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم في كسوف الشمس وجهر
بالقراءة فيها : متفق عليه من حديث الزهري عن عروة عنها ورواه ابن حبان والحاكم وقال
البخاري حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة ورجح الشافعي رواية سمرة بأنها موافقة
لرواية ابن عباس المتقدمة ولو راجه أيضاً التي فيها قرأ بنحو من سورة البقرة ورواية عائشة
حزرت قراءته فربما أتت أنه قرأ سورة البقرة لأنها لو سمعته لم تقدره بيده والزهري ينفرد بالجهر
وهو وإن كان حافظاً فالله أولى بالحفظ من واحد قاله البيهقي وفيه نظر لأنه مثبت برواجه
متقدمة وجمع النووي بين رواية الجهر في القمر ورواية الأسرار في كسوف الشمس وهو مردود
ورواه ابن حبان من حديث عائشة بلفظ كسفت الشمس فصلي بهم أربع ركعات في ركعتين
وأربع سجعات وجهر بالقراءة : (قائمة) في حديث عائشة المذكور عدد الهارطاني والبيهقي
من طريق موسى بن أعين عن إسحاق بن راشد عن الزهري قرأ في الأولى بالسكوت وفي الثانية
بالروم أو لقمان •

فيجعله أعلاها فلما قُلت عليه قلبها علي عاتقه « ويستحب للناس أن يصلوا مثل ذلك لما روى في حديث عبد الله بن زيد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حول رداءه وقلبه ظهر لبطن وحول الناس منه » قال الترمذي وإذا حولوا أردبتهم تركوها محولة لينزعوها مع الثياب لانه لم يقل أن النبي صلى الله عليه وسلم غيرها بعد التحويل ويستحب أن يدعو في الخبطة الثانية سرأليجمع في الدعاء بين الجهر والاسرار ليكون ألغ ولهدا قال الله تعالى (اني أعلنت لهم وأسررت لهم أسراراً) ويستحب أن يرفع اليد في الدعاء لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان لا يرفع يده في شيء من الدعاء الا عند الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى نياض ابطيه » • ويستحب أن يكثر في الاستغفار من قوله تعالى (واستغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدراراً) لما روى الشعبي أن عمر رضي الله عنه « خرج يستقي فهدل للثر فقال « استغفروا ربكم انه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً أو بعدكم بأموال وبين ويحصل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً استغفروا ربكم انه كان غفاراً ثم نزل قيل يا أمير المؤمنين لو استسقيت قتال لقد طلبت بمجاديع السماء التي ينزل بها القطر » •

مدركا لجميع الركعة ولو صار مدركا بادره اكه لصار مدركا لجميع الركعة كالأدرك جزءاً من الركوع في سائر الصلوات وأيضاً فإن الأمر بقيام وركوع من غير سجود يخاف لنظم الصلوات كلها وعلى القول الصحيح لو أدرك القيام الثاني لا يكون مدركا لشيء من الركعة أيضاً اذا عرفت ذلك فهو في الكتاب لم يدرك الركعة ان أراد به انه غير مدرك لشيء من الركعة فينبغي أن يعلم بالواو وان أراد به أنه غير مدرك بجميعها فلا يجوز أعلاه لان القوانين متفقان عليه •

قال (وتفتت صلاة الكسوف بالانجلاء وغروب الشمس كاستغفوت خوف بالانجلاء ويطلوع قرص الشمس ولا يفتت بغروب القمر خاسفاً لان الليل كله سلطان القمر ولا يفتت بطلوع الصبح علي الجديد لبقاء الظلمة) •

الفرع الثاني فيما يفتت به هذه الصلاة (اما صلاة خسوف الشمس فتفتت بطريقين (أحدهما) الانجلاء فإذا لم يصل حتى انجلى لم يصل • واحتج له بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا رأيتم ذلك فصلوا حتى ينجلي » (١) دل أنه لا يصلي بعده ثم الاعتبار بالانجلاء الكل اما الانجلاء البعض فلا أثر له وله ان يشرع في الصلاة لباقي كلولم ينكشف الا ذلك القدر ولو حال سبحانه ولم يدركه انجلى ام لا فله ان يصلي لان الاصل بقاء الكسوف وعلي عكسه لو كانت تحت الغمام فظن الكسوف لم يصل حتى

(١) حديث (١) إذا رأيتم ذلك فصلوا حتى ينجلي : مسلم من حديث جابر وله عن عائشة فإذا رأيتم كسوفاً فاذكروا الله حتى ينجلي واتفقا عليه من حديثها بلفظ حتى يغرب عنكم ومن حديث المنيرة بلفظ فادعوا الله وصلوا حتى ينجلي وفي رواية حتى ينكشف •

(الشرح) حديث عبد الله بن زيد في صحيح البخاري ومسلم الى قوله وحول رداء. واما تمامه فرواه أبو داود بإسناد حسن وحديثه الآخر حديث الحميدة صحيح أو حسن رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بإسناد صحيحة أو حسنة قال الحاكم في الاستدراك هو صحيح على شرط مسلم وحديثه الآخر وقوله وحول الناس معه رواه الامام احمد بن حنبل في مسنده * وحديث انس رواه البخاري ومسلم وحديث الشعبي عن عمر رواه البيهقي (واما) قوله اللهم استقنا غيثا مغيثا الى آخره فذكره الشافعي في الامم ومختصر المزني عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا استسقى قاله الى آخره (وقوله) اللهم استقنا بمجوز وعمل الممطرة وقطعا كما سبق (وقوله) غيثا هو المطر (وقوله) مغيثا بضم الميم وكسر الغين - وهو الذي يغيث الخلق فيربوهم ويشبعهم قاله الازهرى وغيره وقال غيره مثقنا لنا بما استقمنا منه قال اهل اللغة يقال غاث غيثا الارض اى اصابها وغاث الله البلاد اى اصابها به يغيثها بفتح الياء غيثا وغيثت الارض قتلت غيثا فهي مغيثة ومغيرة هذا هو المشهور في كتب اللغة انه انما يقال غاث الله الناس والارض يغيثهم بفتح الياء ثلاثى لى انزل للمطر وثبت في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الاستسقاء « اللهم اغثنا » بالاف وباعى قال القاضي عياض قال بعضهم هذا المذكور في الحديث هو من الاغاثة بمعنى المعونة وليس من طلب الغيث انما يقال في طلب الغيث غثنا قال القاضي

يسئقن (والثاني) ان تقرب كاسفة فلا يصلي لان سلطان الشمس الثبار وقد ذهب وجل الانتفاع بضوءها نيرة كانت او منكسفة (واما) صلاة خسوف القمر فتقوت بطريقين ايضا (أحدهما) الانجلاء كاسبق (والثاني) طلوع الشمس فاذا طلعت والقمر بعد خاسف لم يصل لان سلطان القمر القيل وقد ذهب وبطلت منفعة طلوع الشمس ولو غاب القمر خاسفا لم يؤثر وجازت الصلاة لان سلطان القمر باق وهو الليل فغروبه كغيبوبته تحت سحب خاسفا ولو طلع الفجر وهو خاسف او خسف بعد طلوع الفجر قولان (القديم) انه ليس له أن يصلي للذهاب القيل بطلوع الفجر (والحديث) ان له ذلك لبقاء ظلمة القيل والانتفاع بضوء القمر في هذا الوقت وعلي هذا لو شرع في الصلاة بعد طلوع الفجر وطلعت الشمس في اثنتائها لم تبطل صلاته كما لو شرع قبل طلوع الفجر وكما لو اتفق الانجلاء في انما الصلاة وذكر القاضي ابن كعب ان هذا الانجلاء مخصوص بما اذا غاب القمر خاسفا بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس فاما اذا لم يصبوبي خاسفا فلا خلاف في ان الشروع في الصلاة جائزه

قال (ولو اجتمع عيدوكوف قدم العيدان خيف فواته) الا قولان في التقديم والتأخير ولو اجتمع كسوف وجمعة قدمت الجمعة عند خوف الفوات وإلا فقولان ولو اجتمع جنازة مع هذه الصلوات فهي مقدمة الا الجمعة فانها تقدم عند ضيق وقتها ويكفيه الكسوف والجمعة خطبة واحدقو كذا العيد والكسوف ولا يبعد اجتماع العيد والكسوف فان الله علي كل شيء قدير *

ويحتمل ان يكون من طلب الفيت اى هب لنا غيثا او ارضنا غيثا كما يقال سقاه الله واسقاه اى جعل له مقياعا لثة من فرق بينهما (قوله) حثينا هو الذى لا ضرر فيه ولا نصب وقيل هو الطيب الذى لا ينقص شي ، قوله مرثا هو موز هو المحمود والعاقبة حسنة الحيوان منبئ (قوله) مرثا ضلما فى المنهيب بفتح الميم وكسر الراء . وبعدها مشاة تحت ما كنة وهو من المراءعوهى المنصب قال الازهرى للمربع ذول المراءة وأمرعت الارض أخصبت وقيل المربع الذى يجرع الارض أى تثبت عليه وروى مرثا - بضم الليم وإسكان الراء وكسر الباء الموحدة - وروى مرثامنه لا أنه بالثاء للثناة فوقهما بمعنى الاول (قوله) غدا هو بفتح الدال قال الازهرى هو الكثير للماء والخير وقيل الذى قطره كبار (قوله) مجلا هو بكسر اللام قال الازهرى هو الذى يجمل البلاد والعباد فنه وينشأ من خيره وقال غيره بجمل الارض أى يسهلها كجمل الفرس (قوله) طبقا - بفتح الطاء والباء - قال الازهرى هو الذى يطبق البلاد مطره فيصير كالطبق عليها وفيه مبانة ووقع فى هذا الحديث فيما ذكره الشافعى والاصحاب والمصنف فى التنبيه عاما طبقا قالوا بدأ بالعام ثم أتبعه الطبق لانه صفة زيادة فى العام فقد يكون عاما وهو طل يسير (قوله) سحا هو شديد الوقع على الارض يقال سح الماء يسح - بضم السين فى المضارع اذا سال من فوق الى اسفل وصاح يسبح اذا جرى على وجه الارض والقنوط الياسر (اللاواء) بالهمز والممد شدة المجاعة قاله الازهرى المنهد بفتح الجيم - وقيل يجوز ضمها قلة الخير والمزل وسواء الحال وأرض جهاد أى لا تثبت شيئا (الضنك) الضيق مالا نشكو الا اليك بالتون وبركت السماء كثرة مطرها مع الريم والقاء وبركت الارض ما يخرج منها من زرع ومرعى ولم

(الفرع الثالث) فيها اذا اجتمعت صلاتان فى وقت واحد والاصل فيه تقديم ما يخاف فواته ويتعلق أيضا بالنظر الى الاوكد فالأوكد من الصلاة وفيه صور (أحدها) اذا اجتمع عيد وكوف نظر ان خيف فوات صلاة العيد لضيق وقتها قدمت صلاة العيد وان لم يخف قولان (أحدهما) وهو رواية البويطى يبدأ بصلاة العيد لأنها أوكد لمشايتها الفرائض بانضباط وقتها (وأحدهما) انه يبدأ بصلاة الكوف لانه يعرض الفوات بالانجلاء (الثانية) لو اجتمع كوف وجمعة نظر ان خيف فوات الجمعة فهي مقدمة وان لم يخف فواتها قولان (أحدهما) قدم الجمعة لافتراضها (وأحدهما) يقدم الكوف لخطر الفوات ولو اجتمع الكوف مع فريضة أخرى فالحكم كالأول اجتمع مع الجمعة ولو وجد الخوف فى وقت الوتر والترابيح قدم صلاة الخوف وان خيف فوات الوتر لان صلاة الخوف أكد ولأنها اذا فاتت لا تقضى (الثالثة) لو اجتمع عيد وجنابة او كوف وجنابة قدمت صلاة الجنابة لما يخشى من حدوث التغير فى الميت ثم لا يتبعها الامام اذا قدمها بل يشتغل بعلها غيرها من الصلوات ولو لم يحضر الجنابة بعد أو حضرت ولم يحضر الولى افرد الامام جماعة ينتظرونها واشتغل غيرها ثم بعد الجنابة يقدم العيد أو الكوف فيه الكلام الذى سبى ، ولو حضر وقت الجمعة جنازة ولم يضر وقت الجمعة قدمت الجنابة وان ضلقت قدمت

يذكر المصنف هنا بركت الأرض وذكره التثني والاصحاب وهو في الحديث المذكور (قوله) فأرسل السماء علينا مدراراً كذا وقع في المذهب وفي الحديث وفي التثني وسائر كتب الاصحاب فأرسل قال الأزهري والسماء هنا السحاب وجها سى وأسمية وقال الزمخشري في تفسيره يجوز أن يكون المراد بالسماء هنا المطر أو السحاب ويجوز أن يكون السماء المظلة لأن المطر ينزل منها إلى السحاب والمطر الكثير القدر والقطر قال الأزهري وقيل معناه غيثاً مغيثاً (قوله) فإن كان الرداء مربعا نكسه هو بتخفيف الكلف هذه اللفظة المشهورة ويجوز بتشديدها ومن الأول قوله تعالى (يا كساور وسهم) وقرأى قوله تعالى (نكسه في الخلق) بالتخفيف والتشديد والخمسة كساء أسود له طعان في طرفيه وهذا منقول عن أهل المجاز وغيرهم وقال أبو عبيد كساء مربع وقال الأصمعي كساء من صوف وخز وقيل كساء رقيق أصفر أو أحر أو أسود وهذاوافق مقتضى هذا الحديث فإن قوله خيمة سوداء يقتضي أنها قد تكون غير سوداء (وقوله) بمجاديع واحداً مجده - بكسر الميم واسكن الجيم وفتح الدال - وقال أبو عبيد يجوز كسر الميم وضما قال أهل اللغة المجدح كل يحمي كانت العرب تقول بمطر به فأخبر عمر رضوان الله عنه أن الاستغفار هو المجاديع الحقيقية التي يستعمل بها المطر لا الأنواء وإنما قصد التشبيه وقيل بمجاديعها مفتاحها وقد جاء في رواية بمفاتيح السماء (وقوله) كن لا يرفع يده في شيء من الدعاء إلا عند الاستسقاء وقد ثبتت أحاديث كثيرة في الصحيحين وفي أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «رفع يديه في الدعاء

الجمعة لا فراضها وقال في النهاية قطع شخني بتقديم صلاة الحنافة لأن الجمعة خلفا وهو الظاهر والشيء محذور وقرعه من البيت لو فرض لم يجزه شيء ولكن قوله في الكتاب إلا الجمعة فإنها تقدم معلما بالواو لهذا الوجه ونظم هذه الصورة فصلين (أحدهما) في الخطبة المأثري بها الصلاتين المجتمعين أما إذا اجتمع العيد والكسوف فيخطب لها بعد الصلاتين خطبتين ويذكر فيها شأن العيد والكسوف وأما إذا اجتمع الجمعة والكسوف فإن اقتضي الحال تقديم الجمعة خطب لها ثم صلى الجمعة ثم صلى الكسوف ثم خطب لها وإن اقتضي الحال تقديم صلاة الكسوف بدأ بها ثم خطب للجمعة وذكر فيها شأن الكسوف كما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى في خطبته للجمعة ثم صلى الجمعة (١) أو عرف في قوله ويكفيه للجمعة والكسوف خطبة واحدة شيتين (أحدهما) أن المراد من هذا الكلام أنه يكفيه من الخطبة ما كان يكفيه لو لم يصل إلا واحدة من الصلاتين وهو خطبتان ولا يحتاج إلى أربع خطب وليس المراد أنه تكفي خطبة فردة (وثانيها) أن كلام الاصحاب يتنازع في اللفظ الذي ذكره فاتهم قالوا لا يخطب للجمعة والكسوف لأن الخطبة فرض في الجمعة

(١) حديث «انه استسقى في خطبته للجمعة ثم صلى الجمعة : متفق على صحته من

وهي قريب من ثلاثين حديثاً سبق ذكر أكثرها في باب صفة الصلاة من هذا الشرح وحينئذ يتبين تأويل حديث أنس هذا وفيه تأويلان مشهوران (أحدهما) أن مراد أنس لم أراه يرفع وقد رآه غيره يرفع والزيادة من الثقة مقبولة والأثبت مقدم على النفي (والثاني) معناه لم يرفع كما يرفع في الاستسقاء فإنه صلى الله عليه وسلم رفع فيه رفعاً يليقاً وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم «أشار بظهور كفيه إلى السماء» والله أعلم «إما الأحكام قبل الشافعي والأصحاب رحمهم الله يستحب أن يخطب بعد صلاة الاستسقاء خطبتين أو كأنها وتروطها وهياً كما سبق في العيد وفي استحباب الجلوس إذا صعد المنبر الوجهان السابقان في العيد والصحيح للنصوص استحبابه لكن يخالفها في ثلاثة أشياء (أحدها) يستحب أن يدل التكريات للترس وعق أول خطبتي العيد بالاستغفار فيستغفر الله تعالى في افتتاح الأولى تسع مرات وفي الثانية تسبعا ولا يكر قال بعض أصحابنا بقوله استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وآوب إليه «ويحتم كلامه بالاستغفار ويكثر منه في الخطبة

ولا يجوز التشريك بين الفرض والنفل ولكن يخطب للجمعة ثم يذكّر فيها أمر الحسوف بخلاف العيد والحسوف يجوز أن يقصد بخطبته كليهما لأنهما سيان قلوا ولذا قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر في مسألة اجتماع العيد والحسوف ثم يخطب للعيد والحسوف وقال في مسألة اجتماع الجمعة والحسوف ثم يخطب للجمعة ويذكر فيها الحسوف فإذا للفظ مؤول والمعنى أنه لا يحتاج إلى خطبتين لكل صلاة (والفصل الثاني) أن طائفة اعترضت على تصور الشافعي رضي الله عنه اجتماع العيد والحسوف وقالت هذا محال لأن العيد أما الأول من التهر وأما العاشر والكسوف لا يقع إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين (١) وأجاب الأصحاب عنه بوجوه (أحدها) أن هذا قول أهل التنجيم وأما نحن فنحوز وقوع الكسوف في غير اليومين للذكورين فإن الله تعالى على كل شيء قدير وقد قل وقوع مثل ذلك إذ صح أن الشمس خفت يوم مات إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى الزبير بن بكار رضي الله عنه في كتاب الأنساب أنه توفي في العاشر من ربيع الأول (٢) وروى البيهقي مثله عن الواقدي بإسناده وكذلك اشتهر أن تكل الحسين ابن علي رضي الله عنهما كان يوم عاشوراء وروى البيهقي عن أبي قبيل أنه لما قتل الحسين رضي الله عنه كسفت

(١) (اعترض) على تصور الشافعي اجتماع العيد والكسوف لأن العيد أما الأول وأما العاشر والكسوف لا يقع إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين (وأجيب) بأن هذا قول المنجمين وليس قطعياً بل يجوز أن يقع في غير هذين اليومين كما صح أن الشمس كسفت يوم مات إبراهيم وكان موته في عاشر الشهر كما سيأتي *

(٢) (قوله) وعن الزبير بن بكار أنه قال في كتاب الأنساب إبراهيم بن رسول الله ﷺ توفي في العاشر من ربيع الأول وروى البيهقي مثله عن الواقدي هو كما قال *

ومن قوله تعالى (استغفروا ربكم إنه كان غفارا) الآية وذكر الحاشي في المجموع أنه يكبر في افتتاح الخطبة كما في خطبة العيد وحكمه عنه أيضاً صاحب البيان وغيره وهو ظاهر نص اشعري في الام فانه قال ويخطب الامام في الاستغفار خطبتين كما يخطب في صلاة العيدين يكبر الله فيها ويمجده ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر فيها الاستغفار حتي يكون اكثر كلامه هذا نصه ومقتضى اطلاق المصنف أنه لا يأتي بالاستغفار والمشهور استحباب الاستغفار تسعا في افتتاح الخطبة الاولى وسبعا في الثانية وقد ذكره المصنف في التنبيه والاصحاب في جميع طرقهم (الثاني) يستحب أن يدعو في الخطبة الاولى بهذا الدعاء المذكور في الكتاب وان عدل الي دعاء غيره جاز لكن هذا افضل ومن الدعاء المستحب ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم «اللهم استغفنا غيثا مغيثا نافعا غير ضار عاجلا غير آجل اللهم استغ عبادك وبهائمك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت اللهم انت الله لا اله الا انت الفنى ونحن الفقاء انزل علينا الغيث واجعل ما نزلت لنا قوة وبلاغا الي حين» (الثالث) يستحب أن يكون في الخطبة الاولى صدر الثانية مستقبل الناس مستدبر القبلة ثم مستقبل القبلة ويبلغ في الدعاء سرأ وجراً واذا أسر دعا الناس سرأ واذا جهر أنموا ورفعون كلهم ايدهم في الدعاء وميت في صحيح مسلم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم «استسقى فأشار بظهر كفيه الي السماء» قال الرازي وغيره قال العلماء السنة لكل من دعا لدفع بلاء ان يجعل ظهر كفيه الي السماء وان دعا لطلب شيء جعل بطن كفيه الي السماء قال الشافعي وليكن من دعائهم

الشمس كسفة بدت الكواكب نصف النهار حتى ظنتا آتاهما (١) (و(الثاني) هب أن الكسوف لا يقع الا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين لكن يجوز أن يوافق العيد اليوم الثامن والعشرين بان يشهد شاهدان علي قصاص رجب ويفرض مثل ذلك في شعبان ورمضان وكانت في الحقيقة كلمة فان اليوم الاول المحسوب من شعبان بناء علي شهادتهما يكون من رجب ويومان من أول رمضان يكونان من شعبان فيبقي سبعة وعشرون ويوافق العيد اليوم الثامن والعشرين (والثالث) هب أن ذلك لا يقع أصلا لكن الفقيه قد يصور ما لا يتوقع وقوعه تشجيذا لحالط وتحصيل الدربة في مجارى النظر واستخراج التفاريع الدقيقة والله أعلم •

قال (ولا يصلي صلاة الكسوف للزلازل وغيرها من الآيات) •
ما سوى كسوف النيرين من الآيات كالزلازل والصواعق والرياح الشديدة لا يصلي له بالجماعة

(١) (قوله) وروى البيهقي انه اشهر ان قتل الحسين كان يوم عاشوراء وان البيهقي روى عن ابن قبييل انه لما قتل الحسين كسفت الشمس كسفة بدت الكواكب بصف البهار حتى ظنتا انها هي هو كما قال : روى البيهقي عن ابن قبييل وغيره ان الشمس كسفت يوم قتل الحسين وكان قتله يوم عاشوراء وروى أيضاً عن ابن قبييل ما سله عنه : وروى البيهقي أيضاً عن قتادة ان قتل الحسين كان يوم عاشوراء يوم الجمعة سنة احدى وستين :

في هذه الحالة « اللهم انت امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما امرتنا فاجبتنا كما وعدتنا اللهم امنن علينا بمغفرة ما قاربنا واجابتك في سقينا وسعة رزقنا » فاذا فرغ من الدعاء اقبل بوجهه على الناس وحهم على طاعة الله تعالى وعلى علي النبي صلى الله عليه وسلم ودعا المؤمنين والمؤمنات وقرأ آية من القرآن أو آيتين ويقول استغفر الله لي ولكم هذا لفظ الشافعي قال الشافعي والاصحاب ويكثر من الاستغفار ومن قول (استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا) قال الشافعي ويكثر الاستغفار حتى يكون أكثر كلامه ثم روى عن عمر رضي الله عنه انه استغفر « فكان أكثر دعائه الاستغفار » قال الشافعي فيكون أكثر دعائه الاستغفار يبدأ به دعاءه وفصل به بين كلامه ويختم به ويكون هو أكثر كلامه حتى يقطع الكلام قلت ويكثر من دعاء الكرب الثابت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب « لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم » ويستحب ايضا (اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) للحديث الصحيحين فيه ويستحب للامام عند تحوله في صدر الخطبة الثانية الى القبلة ان يحول رداءه للاحاديث الصحيحة السابقة وهل يستحب ان ينكس مع التحويل قال المصنف والاصحاب ان كان مدورا وقال له القور والثلث لم يستحب بل يقتصر على التحويل بالافتاق وان كان مربعا ففيه قولان حكاهما الخراسانيون (الجديد الصحيح)

اذا لم يثبت ذلك عن رسول الله : لي الله عليه وآله وسلم (١) ولكن يستحب الدعاء والتضرع روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ما هبت ربيع قط الا جثا النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي ركبتي وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها رباحا ولا تجعلها ربعا » (٢) وكذلك يستحب لكل أحد ان يصلي منفردا ثلثا يكون على خفة ان حدثت حادثة فلذلك قال في الكتاب ولا يصلي صلاة الكسوف أى كما يصلي للكسوف ولم يقل ولا يصلي مطلقا وليكن قوله ولا يصلي

(١) (قوله) وما سوى كسوف النيرين من الآيات كالزلازل والصواعق والرياح الشديدة لا يصلي لها بالجماعة اذ لم يثبت ذلك عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم : قال الشافعي لا نظم ان رسول الله ﷺ أمر بالصلاة عند شيء من الآيات ولا احد من خلقه غير الكسوفين والحديث المذکور ان رسول الله ﷺ صلى يوم كسفت الشمس في يوم موت ابراهيم ابنه : متفق عليه من حديث اللقية بن شعبة وابي مسعود وغيرهما *

(٢) (حديث) ابن عباس ما هبت ربيع قط الا جثا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبتي وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها رباحا ولا تجعلها ربعا : الشافعي في الام اخبرني من لا أنهم عن الملا بن راشد عن عكرمة عنه به وانتم منه : واخرجه الطبراني وابو يعلى من طريق حسين بن قيس عن عكرمة *

وبه قطع للصنف وآخرون يستحب نكسه نص عليه في الام وغيره واقدّم لا يستحب ودليل الجميع يعرف مما سبق قال الاصحاب التحويل أن يجعل ماعلي عاتقه اليمين على عاتقه الايسر وبالعكس والتكس أن يجعل أعلاه اسفله ومثى جعل الطرف الاسفل الذي على شقة الايسر على عاتقه اليمين والطرف الاسفل الذي على شقة اليمين على عاتقه الايسر حصل التحويل والتكس جميعا قال الشافعي والاصحاب وفعل الناس بآديتهم كفعل الامام قالوا والحكمة في التحويل والتكس التعاؤل بتغير الحال الى الخصب والسعة قال الشافعي والاصحاب وينبغي كونها محولة حتى ينزعوا الثياب وقال جماعة ينبغي كونها محولة حتى يرجعوا الى منازلهم وليس هذا اختلافا بل

معلما بالالف لان عندنا حديثي جماعة في كل آية وبالأول لانه ذكر أن الشافعي رضى الله عنه روى أن عليا رضي الله عنه صلى في زلزلة جماعة (١) ثم قال ان صح قلت به فن الاصحاب من قال هذا قول آخر

(١) قوله عن الشافعي انه قال روى عن علي انه صلى في زلزلة جماعة: ثم قال ان صح قلت به: البيهقي في السنن والمعركة يستند الى الشافعي فما بلغه عن عباد عن عاصم الاحول عن قرعة عن علي انه صلى في زلزلة ست ركعات في اربع سجعات خمس ركعات وسجدين في ركعة وركعة وسجدين في ركعة قال الشافعي ولو ثبت هذا عن علي اقلت به وهم يثبتونه ولا يأخذون به: (قائدة) قال البيهقي قد صح عن ابن عباس ثم أخرجه من طريق عبد الله بن الحارث عنه انه صلى في زلزلة بالبصرة فطال فذكره الي ان قال فصارت صلاته ست ركعات واربع سجعات ثم قال هكذا صلاة الايات ورواه ابن ابي شيبة مختصراً من هذا الوجه ان ابن عباس صلى بهم في زلزلة كانت اربع سجعات ركع فيها ستاً . وروى أيضاً من طريق شهر بن حوشب ان للدينة زلزلة في عهد النبي ﷺ فقال ابن ربكم يستحبكم فاعتبه هذا مرسل ضعيف: وروى ابو داود عن ابن عباس مرفوعاً اذا رأيتم آية فاسجدوا *

« حديث » صلى في كل ركعة ثلاث ركعات . أخرجه مسلم من حديث ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير قال حدثني من أصدق قال حسبه يريد عائشة ان الشمس انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام قداماً شديداً يقوم قياماً ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ركعتين في ثلاث ركعات واربع سجعات ولا يبي داود في كل ركعة ثلاث ركعات ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن جابر قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم فقام النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس ست ركعات في اربع سجعات قال البيهقي عن الشافعي انه غلط *

« حديث » انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة اربع ركعات . مسلم من حديث ابن عباس انه صلى ﷺ صلى في كسوف قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم سجد والاخرى مثلها وصححه الترمذي وقال ابن حبان في صحيحه هذا الحديث ليس بصحيح لانه من رواية حبيب بن ابي ثابت عن طلوس ولم يسمه حبيب من طلوس وقال

يستحب تركها محولة حتى يرجعوا الى منازلهم وتبقي كذلك في منازلهم حتى ينزعوا ثيابهم تلك سواء نزعوها أول وصولهم للنازل أم بعده .

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ قال في الام فان صلوا ولم يسقوا عادوا من الند وصلوا واستسقوا وان سقوا قبل ان يصلوا صلوا شكراً وطلباً للزيادة ﴾ •

له في الزلزلة وحدها ومنهم من عمه في جميع الآيات ﴿

﴿ كتاب صلاة الاستسقاء ﴾

قال ﴿ وهي سنة عند انقطاع المياه ولو انقطع عن طائفة من المسلمين استحب لغيرهم أيضاً هذه الصلاة ولا بأس بتكريرها اذا تأخرت الاجابة وان سقينا قبل الصلاة خرجنا لشكر والدعاء والوعظ وهل تصلي لشكر فيه خلاف ﴾ •

للمراد من الاستسقاء في الباب مسألة الله تعالى سقيا عباده عند حاجتهم اليه وله أنواع (أدائها) الدعاء المجرد من غير صلاة ولا خلف صلاة افرادي أو مجتمعين لذلك (وأوسطها) الدعاء خلف الصلوات وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك (وأفضلها) الاستسقاء بركتين وخطبتين كل نصف (١) والاختبار

اليهقي حبيب وان كان قد كان يدلس ولم يبين سماعه فيه من طاوس وقد خالفه سليمان الاحول فوقه : وروى عن حذيفة نحوه قال اليهقي وأما ما رواه النسائي عن عتبة بن عبد الرحيم عن ابن عينة عن يحيى بن سويد عن حمزة عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف في صفة زمزم أربع ركعات في أربع سجعات أحجج به النسائي على انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف أكثر من مرة وفيه نظر لان الحفاظ روه عن يحيى بن سويد بدون قوله في صفة زمزم : كذا هو عند مسلم والنسائي أيضاً فهذه الزيادة شاذة والله أعلم •

﴿ حديث ﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بركتين في كل ركعة خمس ركوعات : احمد واللفظ له وابو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابى بن كعب : قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم فقرا سورة من من الطول ثم ركع خمس ركعات وسجدتين ثم قام الثانية فقراً سورة من الطول وركع خمس ركعات وسجدتين ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى انجلي كسوفها •

﴿ كتاب صلاة الاستسقاء ﴾

(١) قوله هي انواع ادائها الدعاء المجرد وأوسطها الدعاء خات الصلوات وأفضلها الاستسقاء بركتين وخطبتين والاختبار وردت بجميعه انتهى . اما الاول فورد في حديث ابى اللحم انه رأى

(الشرح) في هذا مسألتان (أحدهما) قال أصحابنا إذا استسقوا بالصلاة فسقوا لم يشرع صلاة ثانية وإن لم يسقوا استحباب أن يستسقوا ثانيا وثالثا وأكثر حتى يسقوا وهل يخرجون من الغد للاستسقاء أم يتأهبون بالصيام وغيره مرة أخرى فيه للشافعي نصان (أحدهما) نص عليه في مختصر المزني والبرقي يخرجون من الغد ويصلون ويستسقون وقال في القديم والام يأمرهم الامام بصيام ثلاثة أيام أخر ثم يخرج بهم إلى الاستسقاء ولفظه في الام واحب كلما أراد الامام العود إلى الاستسقاء أن يأمر الناس أن يصوموا قبل عودته ثلاثا هذا نص في الام ذكره في باب كيف ينتدئ الاستسقاء. وأما انتهت عليه لأن الأكثرين يضيفون هذا النص إلى القديم قطع هذا كلام الشافعي وللأصحاب فيه ثلاثة طرق (أحدها) قاله القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون عن أبي الحسين ابن القطان في المسألة قولان (أصحهما) وهو الحديدي يخرجون من الغد (والثاني) يتأهبون بالصيام ثلاثة أيام وغيره (والطريق الثاني) أن للمسألة علي حاليين فإن لم يشق على الناس الخروج من الغد ولم يتقطعوا عن معاشهم خرج من الغد والا أخره وتأهبوا وبهذا قطع الشيخ أبو حامد الاسفرايني والمحاملي والبنديجي وآخرون وقوله المرخص في الأمالي عن أصحاب مطلقا (والطريق الثالث)

وردت بجميع ذلك وأنكر أبو حنيفة رحمه الله استحباب النوع الثالث وقال المسنون في الاستسقاء هو الدعاء والخطة والصلاة لها بدعة «لنا ما روي عن عباد بن تميم عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «خرج بالناس يستسقي فصلى بهم ركعتين جهر بالقراءة فيها وحول رداءه ورفض يديه ودعا واستقبل القبلة» (١) وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «خرج إلى المصلي متبذلا متواضعا فصلى ركعتين كما يصلي العبد» (٢) ولا فرق

النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي عند أحجار الزيت : الحديث رواه أبو داود والترمذي وسيأتي في حديث ابن عباس : وروى أبو عوادة في صحيحه من زيادته عن عامر بن خارجة أن قوما شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحط المطر فقال اجتثوا على الركبتين فلو يارب يارب : الحديث (وأما الثاني) فتفق عليه من حديث أنس كما سيأتي (وأما الثالث) فهو في حديث عبد الله بن زيد الذي (١) «حديث» عباد بن تميم عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي بهم فصلى بهم ركعتين جهر فيها بالقراءة وحول رداءه ودعا واستسقى واستقبل القبلة أخرجه أبو داود هكذا وهو متفق عليه لكن المخرج من أفراد البخاري (نتيجه) عم عباد هو عبد الله ابن زيد بن عاصم المازني كما صرح به مسلم لكنه ليس أحبا له وإنما قيل له عمه لأنه كان زوج أمه وقيل كان تميم ابن عبد الله لأمه أمها أم عمارة نسبية

(٢) «حديث» ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلي متبذلا متواضعا فصلى ركعتين كما يصلي العبد : أحمد وأصحاب السنن وأبو عوادة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي كلهم من حديث هشام بن إسحاق بن كفاة عن أبيه عن ابن عباس به وأتم منه يزيد بن فضال عن بعض

قله القاضي أبو الطيب في تعليقه عن عامة الاصحاب أن المسألة على قول واحد قتل الزني المجرم الجواز القديم الاستحباب (واعلم) أن الشافعي وجمهور الاصحاب قطعوا باستحباب الاستسقاء ثاني يوم ليلة وأكثر حتى يسقوا لكن قال الشافعي والاصحاب الاستحباب في المرة الاولى اكلدوحي الرافعي وجها انهم لا يفعلون ذلك الا مرة وهذا الوجه غلط يخالف نص الشافعي والاصحاب والدليل (واعلم) أن ابن القطان قال ليس في باب الاستسقاء مسألة فيها قولان غير هذه وأكره عليه الاصحاب من وجوب (أحدهما) ما قاله الجمهور أن هذه المسألة ليست على قولين بل على حالين كما سبق (والثاني) أن للشافعي قولين في مسألة تحويل الرداء كما سبق والله أعلم (المسألة الثانية) إذا تابعوا للصلاة والاستسقاء فسقوا قبل ذلك استحباب لهم الخروج الى موضع الاستسقاء للوعظ والدعاء والشكر بلا خلاف (وأما) الصلاة فقد نص الشافعي والاصحاب كما ذكر المصنف أنهم يصلون شكرًا لله تعالى

في استحباب الاستسقاء بين أهل القرى والبادى والامصار ولا بين القيين والمساكين ويسن لهم جميعا الصلاة والخطةبة لستواء الكل في الحاجة (وقوله في) الكتاب وهي ستأخذ من الماء لرجوعه إلي ترجة الباب وهي صلاة الاستسقاء وقد حكينا عن أبي حنيفة ان الصلاة غير مسنونة وقوله عند انقطاع المياه بان السبب الداعي الي الاستسقاء وعم به ما اذا اقطع المطر وما اذا غارت العيون في ناحية او انبثقت الابرار ونحوها لحصول الضرر بجميع ذلك ولا بد من قبض قوله عند انقطاع المياه وهو أن نفس الحاجة اليها في ذلك الوقت والا فلا يستقون ثم في الفصل مسائل (أحدها) اذا اقطع المياه عن طائفة من المسلمين استحب لغيرهم أن يصلوا ويستقوا لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم روى انه صلى الله عليه وسلم قال «أرجى الدعاء دعا الاخ للاخ بظهر الغيب» (١) وقد أنفى الله تعالى جده علي الدعاء لآخرهم بقوله (ربنا اغفر لنا ولإخواننا) الثانية اذا استسقوا فاستقوا فذلك وان تأخرت الاجابة استقوا وصلوا ثانيا وثالثا حتى يذهبهم الله تعالى جده فان الله يحب للمسلمين في الدعاء (٢) لو حكى القاضي بن كعب وجه آخر أنهم لا يخطون ذلك الامرة اذ لم ينقل زيادة

(١) «حدث» أرجى الدعاء دعاء الاخ للراح بظهر الغيب: ابو داود من حديث ابى هريرة ان امرع الدعاء اجابة دعوة غائب لنا ب والترمذى وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو ومثله وسلم عن ام الدرداء حدثني سيدى ابو الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دعوة المرء المسلم لاخته بظهر الغيب مستجابة عند رأسه ملك موكل كلما دعا لاخته قال الملك الموكل به آمين ولك بمثل وله عن أم الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه فقيل هي الكبرى والاصح أنها الصغرى وروايتها اما هي عن أبي الدرداء .

(٢) «حديث» ان النبي يحب للمحبن في الدعاء: القليل وابن عدي والطبراني في الدعاء من حديث عائشة تقدر به يوسف بن السباعي لا وازاعي وهو متروك وكان يقيه زباً لدسه وفي الصحيحين عن ابن هرة مرفوعاً يستجاب لاحدكم ما يسجل الحديث .»

على هذه النعمة وطلباً للزيادة قال الشافعي في الام سواء سقوا قليلاً او كثيراً وتكون هذه الصلاة بصفة صلاة الاستسقاء وذكر امام الحرمين والغزالي في استحباب الصلاة وحسين (أصحها) الاستحباب (والثاني) لا قال الرافعي وأجرى الوجان فيما اذا لم تنقطع المياه وأرادوا صلاة للاستزادة والاصحاب الميزم بالصلاة كما نص عليه الشافعي والمصنف والاصحاب ولا تغتربوا وقم في كلامه من المتأخرين من ان الاشهر ترك الصلاة فانه غلط فاحش وسبق قلم او غباوة والا فكتب الاصحاب متظاهرة على استحباب الصلاة ومن ذكرها التافعي والشيخ ابو حامد والملاوي في كتابه والقاضي

عليها ثم على الاول الصحيح هل يودون من الفد ام يصومون ثلاثة ايام قبل يوم الخروج كما سياتي استحباب ذلك للخروج الاول قال في المختصر يودون من اخذ وحكي عن التقديم أنهم يقدمون صوم ثلاثة ايام واختلفوا بينهما على طريقين منهم من قال هـ (قولان) بوجه قال ابن القطن وزعم انه ليس في الاستسقاء مائة فيها قولان سوى هذه (والاول) منهما أظهر وقال الشيخ ابو حامد وغيره هـ منزلان على حالين ان لم يشق على الناس ولم يقطعوا عن مصالحهم عادوا غداً وبعد غد وإن اقتضي الحال التأخر اياماً استأنفوا للخروج صوم ثلاثة ايام (وقوله) في الكتاب ولا بأس بتكررها هذه الكلمة لا توجب الا نفي الخروج والكراهة لكن الذي قاله الجمهور ان التكرير مستحب نعم الاستحباب في المرة الاولى كذا (الثالثة) ان تأهبوا للخروج لصلاة الاستسقاء فموا قبل موعد الخروج خرجوا فوطئوا المعاء والشكر على اعطاء ما عزموا على سؤاله وهل يصلون شكر أحمي المصنف وامام الحرمين فيه وجبين (أحدهما) لان النبي صلى الله عليه وسلم «ما صلى هذه الصلاة إلا بعد الحاجة» (١) (وأصحها) وهو الذي ذكره الاكثر ووحكاها المعالي عن نبيه في الام أنهم يصلون لشكر كما يجتمعون ويدعون وأجرى الوجان فيما اذا لم تنقطع المياه وأرادوا أن يصلوا للاستزادة (وقوله) نخرجنا لشكر تبين أن صلاة الاستسقاء تقام في الصحراء بخلاف صلاة الخدوف لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يخرج للاستسقاء الى الصحراء» (٢) ولان الناس يكثرون فيه فلا يسهم المسجد غالباً •

(١) (قوله) ان رسول الله ﷺ لم يصل صلاة الاستسقاء إلا عند الحاجة لم أجده صريحاً لكن بالاستقراء يتبين صحة ذلك •

(٢) (حديث) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في صلاة الاستسقاء الى الصحراء هو بين في حديث عبد الله بن زيد وفي حديث ابن عباس: وروى ابو داود وابو عوانة وابن حبان والحاكم من حديث عائشة: قالت شكى الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحوط المطر فامر بمنبر فوضع له في المصلى فخرج حين بدا حاجب الشمس: الحديث بطوله ومجمله أيضاً أبو علي بن السكن •

ابو الطيب وسليم الرازي وصاحب العدة والبحوي والشيخ نصر القندوسي في كتبهم وخلافه لا يمحسون قال الشافعي في الام فلا كانوا يمحرون في الوقت الذي يرد الخروج بهم فيه استنق في المسجد او آخر ذلك الي اقطاع المطر * قال المصنف رحمه الله *

(و يجوز الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة لحديث عمر رضي الله عنه ويستحب لاهل الحصب أن يدعوا لاهل الجلب ويستحب إذا جاء المطر أن يقولوا اللهم صيا هنيئاً لاروت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا رأى المطر قال ذلك » ويستحب أن يتمطر لاول مطر لما روى أنس رضي الله عنه قال « أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال أنه حديث عهده به » ويستحب إذا سال الوادي أن يقتل فيه ويتوضأ منه لما روى أنه جرى الوادي قال النبي صلى الله عليه وسلم « أخرجوا بنا الي هذا الذي سماه الله ظهوراً حتى تتوضأ منه ونحمد الله عليه » ويستحب لمن سمع الرعد أن يسبح لما روى ابن عباس قال « كما مع عمر رضي الله عنه في سفر فاصابنا رعد ورنق وبرد فقال لنا كعب من قال حين يسمع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثلاثاً عوفى من ذلك قلنا عوفينا »)

(الشرح) حديث عمر سبق وحديث عائشة رواه البخاري وحديث أنس رواه مسلم وحديث الوادي رواه الشافعي في الام باسناد متقطع ضعيف مرصلاً والحصب - بكسر الحاء - والجلب - باسكان الدال للمهلة - وهو القشط (قوله) اللهم صيا - هو بفتح الصاد - وبمعناه - مشاة من تحت مكسورة ثم باء - وحققت هكذا صوابه وهكذا هو في صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث ووقع في المذهب اللهم صيا بذف المشاة وياء موحدة مشددة واسكل واحد منهما وجه فالصيب الذي في البخاري وغيره هو المطر قاله البخاري عن ابن عباس وقال الواحدي الصيب المطر الشديد من قولهم صاب يصوب اذا نزل من علو الى سفلى وقيل الصيب السحاب وأما الذي في المذهب فعنه اللهم صبه علينا صبا وجاء في رواية لابن ماجه اللهم صيا نافعا مرتين أو ثلاثاً ذكره في كتاب الدعاء والسيب - بفتح السين واسكان اليا - وهو العطاء (وقوله) يتطر يتغفلن للمطر ومعناه يتطلب ويتحرى نزول المطر عليه يبروزه عليه وقوله حسر - بفتح الحاء والسين المهملتين - والسين مخففة أي كشف وفيه محذوف أي حسر بعض بدنه (وقوله) صلى الله عليه وسلم حديث عهد

قال (والاحب أن يأمر الامام الناس قبل يوم الميعاد بصوم ثلاثة أيام بالخروج من المظالم ثم يخرج بهم في ثياب بنية وتخشع مع الصبيان والبهائم وأهل الذمة) *
الفصل يشتمل علي آداب هذه الصلاة (منها) أن يأمر الامام الناس صوم ثلاثة أيام قبل اليوم الذي هو ميعاد الخروج والخروج عن المظالم في الدم والعرض والمثل والتقرب الي الله تعالى

بره أى يتكبرن به أو تنزهه والحديث القريب وقوله وعد ويرق ويرد قالبرد هنا - بفتح الباء والراء - وهو معروف وإنما ذكرته ثلاثا يصف يرد بأسكن الراء * أما الأحكام فبينا ذكره مسائل أحداها يستحب الاستسقاء فى الدعاء من غير صلاة بالاتفاق وقد سبق فى أول الباب أن الاستسقاء ثلاثة أضرب هذا أحدها ودليل هذا حديث أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم « استسقى يوم الجمعة على المنبر بالدعاء من غير صلاة الاستسقاء » رواه البخارى ومسلم قال الشافعى وكذلك أمر بالدعاء لكل فلاة تغزل باحد من المسلمين (الثانية) يستحب لاهل الخصب أن يدعوا لاهل الجلب نص عليه الشافعى وافق عليه الاصحاب وهكذا عبارة الاصحاب يستحب لاهل الخصب أن يدعوا لاهل الجلب ولم يتعرضوا للصلاة وظاهر كلامهم أنه لا تشترع الصلاة وقال فى الأم يستسقى أهل الخصب لاهل الجلب (الثالثة) السنة أن يدعوا عند

جده بما يستطيعون من الخير ثم يخرجون فى اليوم الرابع صياما ولكل واحدة من هذه الامور أثر فى اجابة الدعاء على ماورد فى الاخبار (١) ومنها يخرجهم فى ثياب بنية وتخشع ولا يزينون ولا تطيبون لما قدمناه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما لكن ينتظفون بالماء والوسك وما يقطع الروائح الكريهة ويخالف العبد لان ذلك يوم زينة وهذا وقت مسألة واستكانة فالالتق به التواضع ولبس

(١) قوله) يامرهم الامام بصوم ثلاثة أيام قبل يوم الخروج وبخروج عن الظالم وبالتقرب بالخير ثم يخرجون فى الرابع صياما ولكل واحد منها أثر فى الاجابة على ماورد فى أخبار نقلت «فتها» حديث أبى هريرة ثلاثة لأرد دعوتهم: الصائم حتى يخطر والامام الباطل والمطلوم: رواه الترمذى وابن خزيمة وابن ماجه من طريق أبى مده عن أبى هريرة ولاحد وأبى داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث أبى جعفر عن أبى هريرة نحوه وأعله ابن القطان بابى جعفر المؤذن راويه عن أبى هريرة وأنه لا يعرف وزعم ابن حبان أنه أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن على فان صح قوله فهو منقطع لأنه لم يدرك أباهريرة: ثم وقع فى النسائي وغيره تصريحه بسماعه من أبى هريرة فثبت أنه آخر غير محمد بن على بن الحسين ووقع فى رواية الباغندي عن أبى جعفر محمد بن على فله كان اسمه محمد بن على وافق أبى جعفر محمد بن على بن الحسين فى كنيته واسم أبيه وقد جزم أبو محمد الدارمى فى مسنده بأنه غيره وهو الصحيح: (تنبيه) ليس فى حديث أبى جعفر ذكر الصائم والبيهقى من حديث حميد عن أنس بلفظ دعوة الوالد والصائم والمسافر (ومنها) حديث أبى هريرة أن الله طيب لا يقبل إلا طيبا: الحديث أخرجه مسلم: «وحدث» ابن عمر لم ينقص قوم المكيال والمزان إلا أخذوا بالستين وشدة الملة فوجروا بالسلفان عليهم ولم يسموا زكاة أموالهم لا منعوا النظر من السماء ولولا الهائم لم يطرروا: رواه ابن ماجه: «وحدث» برودة ما نفع قوم العهد إلا كان القتل فيهم ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم العطر رواه الحاكم والبيهقى واختلف فيه على عبد الله بن برية قيل عنه هكذا وقيل عنه عن ابن عباس: «وحدث» أبى هريرة تعرض الأعمال فى كل اثنين وخميس فيغفر الله لكل امرء لا يشرك بالله شيئا إلا امرأ كان بينه وبين أخيه شحناء فيقول أنركوا هذين حتى يصطططا: أخرجه مسلم بهذا اللفظ *

نزول المطر بما سبق في الحديث ويستحب أن يجمع بين روايتي البخاري وابن ماجه فيقول « اللهم صيبا هنيا وسيبا نافعا » ويكره الرابعة السنة أن يكشف بعض يده بصيه اول المطر للحديث السابق والمراد أول مطر يقع في السنة كذا نص عليه الشافعي وقوله الاصحاب قل سليم الرازي والشيخ نصر القسبي وصاحب العدة يستحب اذا جاء المطر في اول السنة أن يخرج الانسان اليه ويكشف ماعدا عورته ليصيه منه ولفظ الشافعي في اول مطرة وكذا لفظ الحاملي وصاحب الشامل والباقيين وذكر الشافعي في الام عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لعلاءه وقدمطرت السماء « اخرج فراشي ورحلي يصيه للطريقيل له لم تقل هذا قال لماقرأ كتاب الله وزلنا من السماء ماء مباركا فحب ان نصيب البركة فراشي ورحلي » (الخامسة) يستحب اذا سال الوادي ان يتوضأ منه ويغتسل فان لم يجعهما فليتوضأ (السادسة) يستحب لسامع الرعد ان يسبح لما روى مالك في الموطأ باسناده الصحيح عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال « سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته »

(فرع) في مسائل تتعلق بآيات الاستسقاء (احداها) ذكرنا انه بخطب للاستسقاء بعد الصلاة فلوخطب قبلها صحت خطبته وكان تاركا للاكل صرح به صاحب التتمة وغيره و اشار ابن المنذر الي استحباب تقديم الخطبة وحكاه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره وحكاه البدرى عن عبد الله ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز واليث بن سعد قال ومذهب العلماء كافة سوى هؤلاء تقديم الصلاة علي الخطبة ودليل جواز تقديم الخطبة حديث عبد الله بن زيد قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة ثم صلى ركعتين » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت « شكي الناس الي رسول الله صلى الله عليه وسلم قحوط المطر فامر بمنبر فوضع له بالمصلي ووعده الناس يوما يخرجون فيه فخرج رسول الله

بنلة الثيابدون جديدها(ومنها) يستحب اخراج الصبيان وللشايخ لان دعاءهم الي الاجابة اقرب (١) وكذلك اخراج من لا هيئة له من النساء وفي اخراج البهائم قصدا وجان ذكرهما صاحب النهاية وغيره (أحدهما) لا يستحب اذ ليس لما سؤال وأهلية طلب لكن لو أخرجت فلا بأس(وأصحهما)

(١) (قوله) وغرجون الشيوخ والصبيان لان دعاءهم الي الاجابة اقرب انتهى ويمكن أن يستدل له بما رواه البخاري عن مصعب بن سعد قال رأى سعد أن هفضلا على من دونه فقال صلى الله عليه وسلم هل رزقون وتتصرون إلا بصفا لكم وصورته مرسل ووصله اليقاه في مستخرجه والنسائي وابونعيم في الحلية وفي المستدرک من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس كان اخوان احدهما يحترف والآخري ياتي النبي صلى الله عليه وسلم فشكا المحترف أخاه فقال لملك ترزق به *

صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فقام على المنبر وذكر الخطبة والدعاء وأنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا يابض ابطنه ثم حول إلى الناس ظهره وقلب أو حول رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين «رواه أبو داود بإسناد صحيح قال الشيخ أبو حامد قال سمعنا تقديم الخطبة في هذه الأحاديث محمول على بيان الجواز في بعض الأوقات (الثانية) قال الشافعي والأصحاب إذا ترك الأوامر الاستسقاء لم يترك الناس قال الشافعي في الأم إذا كلن جذب أو قلة ماء في نهر أو عين أو بئر في حاضر أو باد من المسلمين لم يحب للأوامر التغلف عن الاستسقاء فان تغلف قد أساء في تخلفه وتركه السنة ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال في لام أيضاً إذا خلت الأمصار من الزلافة قدموا أديم الجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء كما قدم الناس أبابكر رضي الله عنه حين ذهب النبي صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن عوف وقدموا عبد الرحمن

أنه يستحب إخراجها لما روى أنها تسقى (١) وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قل «لولا رجال رقع وصبيان رضع وبهائم رقع لصعب عليكم العذاب صبا» (٢) وقوله في الكتاب والبهائم جواب علي

(قوله) ويتقرب إلى الله بما استطاع من الخير فإن له أرواً في الأجابة على ما ورد في الخير انتهى يمكن أن يستدل به بما ساقى قريباً من قصة الثلاثة أصحاب المار *

(١) حديث روى أن البهائم يسقى الدارقطنى والحامم من حديث أبي هريرة رفته قال خرج نبي من الأنبياء يسقى فإذا هو بمنلة رافعة بمض قوامها إلى السماء فقال أرجعوا فقد استجيب لكم من أجل شأن المنلة وفي لفظ لا يخرج سليمان عليه الصلاة والسلام يسقى: الحديث ورواه الطحاوى من طرق منها من حديث أبي العديق الناجي قال خرج سليمان عليه السلام فذكره وفي آخره أرجعوا فقد كفيتم بغيركم وفي ابن ماجه من حديث ابن عمر في أثناء حديث ولولا البهائم لم تمطروا وقد تقدم *

(٢) حديث روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لولا رجال رقع وصبيان رضع وبهائم رقع لصعب عليكم العذاب صبا: أبو يعلى والبرزار والبيهقي من حديث أبي هريرة وأوله: مهلا عن الله مهلاً فإنه لولا شباب خشع وبهائم رقع وأطفال رضع لصعب عليكم العذاب صبا وفي إسناده إبراهيم ابن خثيم بن عراك وقد ضيقوه: وأخرجه أبو نعيم في المعرفة في ترجمة مسافع الدبلى من طريق مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا عباد الله رقع وصبية رضع وبهائم رقع لصعب عليكم العذاب صبا: وأخرجه البيهقي وابن عدى ومالك قال أبو حاتم وابن مسعود مجهول وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدى أسس له فيه هذا الحديث وله شاهد مرسل: أخرجه أبو نعيم أيضاً في معرفة الصحابة من حديث مسعود بن صالح عن أبي الطاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم إلا وادى ساد مهلاً أبها الناس مهلاً فإن الله سطوات ولولا رجال خشع وصبيان رضع ودواب رقع لصعب عليكم العذاب صبا ثم رخصتم به رضا *

ابن عوف في غزوة تبوك حين تأخر النبي صلى الله عليه وسلم حاجته وكان ذلك في الصلاة المكتوبة، وهذا الحديثان في الصحيحين قال الشافعي فإذا جاز ذلك في المكتوبة فغيرها أولى (الثالثة) قال الشافعي في الام في باب للطير قبل الاستسقاء لو نذر الامام أن يستقي ثم سقى الناس وجب عليه أن يخرج فيؤتي نذره فان لم يفعل فعليه قضاءه قال وليس عليه أن يخرج بالناس لانه لا يملكهم ولا نذر فيها لا يملك ابن آدم وليس له أن يكرهم على الاستسقاء من غير جلد قال ولو نذر رجل أن يخرج ليستقي كان عليه أن يخرج بنفسه فان نذر أن يخرج بالناس كلن عليه أن يخرج بنفسه ولم يكن عليه أن يخرج بالناس قالوا أحب أن يخرج من أطاعهم من ولده وغيرهم قال فان كان في نذره أن يخطب فخطب بذكر الله تعالى وله أن يدعو جالساً لانه ليس في قيامه اذا لم يكن واليا ولا معه جماعة بالذكر طاعة قال وان نذر أن يخطب على منبر فله أن يخطب جالساً لو ليس عليه أن يخطب على منبر لانه لا طاعة في ركوب المنبر وإنما يؤمر بهذا الامام لو سمع الناس قال فان كلن اماماً معه فاس لم يحصل الوفاء بنذره الا بالخطبة قائماً لان الطاعة فيها اذا كلن معه فاس أن يخطب قائماً فاذا وقف على منبر أو جدار أو قائماً أجزأه عن نذره قال ولو نذر أن يخرج ويستقي أحببت له أن يستقي في المسجد ولو استقي في بيته أجزأه هذا آخر نصه وقال صاحب التهذيب في هذا الباب لو نذر الامام أن يستقي في لزمه أن يخرج بالناس ويصلي بهم قال ولو نذره واحد من الناس لزمه أن يصلي منفرداً وان نذر أن يستقي بالناس لم ينفذ نذره لانهم لا يطيعونه قال ولو نذر أن يخطب وهو من أهل لزمه وهل له ان يخطب قاعداً أم القعدة فيه خلاف . مبنى على أن النذر يملك به ماله جاز الشرح أمهات واجبه (الرابعة) قال الشافعي واصحاب واذا كثرت الامطار وتضرر الناس بها قالست أن يدعى برفعها اللهم حولنا ولا علينا قال الشافعي في الام واصحاب ولا يشرع لذلك صلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل لذلك ودليل هذه المسألة حديث أنس قال «دخل رجل المسجد يوم جمعة

هذا الوجه وادراج له في حد الأحب وليكن معاً بالواو الوجه الاول (واما) خروج أهل القمة فقد نص الشافعي رضي الله عنه على كراهته (١) والممنوع منه ان حضروا مستقي المسلمين لانهم ربما كانوا سبب القحط واحتباس القطر وان تميزوا ولم يخططوا بالمسلمين لم ينعوا لانهم مسترزقة وقد تمحل اجابة دعاء الكافر استدراجاً له (٢) لو حكى القاضي الروابي وجبا آخرتهم بعنوان وان امتازوا الا ان يخرجوا في غير يوم المسلمين وهذا يقتضي اعلام قوله وأهل القمة بالواو على أن ابراد

(١) قوله في تقليل كراهة خروج أهل القمة لانهم ربما كانوا سبباً للقحط وفي المذهب عن مجاهد في قوله ولعنهم اللاعنون قال دواب الارض انتهى وفي ابن ماجه من حديث الولاء بن عازب مرفوعاً عنه (٢) قوله وقد يسجل دعاء الكافر استدراجاً انتهى ويشهد له ما في الصحيحين عن أنس مرفوعاً إن الله لا يظلم الكافر حسنة يثاب الرزق عليها في الدنيا الحديث *

ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم بخطب قال يا رسول الله هلكت الاموال واقطعت السبل فادع الله بنتنا فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال « اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا » قال أنس والله وما ترى في السماء من سحب ولا قزعة ولا بيتنا وبين سلع يعني الجبل المعروف بقرب المدينة من بيت ولا دار فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما وسطت السماء انششرت ثم أمطرت فلا والله ما رأينا الشمس سبتاً ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم بخطب قال يا رسول الله هلكت الاموال واقطعت السبل فادع الله أن يعسكها عنا فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والطراب ويطون الأودية ومنابت الشجر فاقطعت وجرجنا نمشي في الشمس » رواه البخاري ومسلم وأما قول المصنف في التنبيه في أثناء دعاء الاستسقاء لطلب المطر اللهم حواليا ولا علينا فما أنكره عليه وإنما يقال هذا عند كثرة الامطار وحصول الضرر بها كما صرح به في الحديث ونص عليه الشافعي والأصحاب رحمهم الله (الخامسة) ثبت في الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بالمدينة علي أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أميغ من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا فنذلك كافر بي مؤمن بالكوكب » قال الشافعي في الام وأصحابنا وغيرهم من العلماء إنما قال النبي ﷺ هذا لأنه كان في بلاد الكفار الملحدين في دين الله تعالى فأخبر أن العباد قيمان قالوا فيس ان يقول في أثر المطر مطرنا بفضل الله ورحمته فان قال مطرنا بنوء كذا وأراد أن النوء هو المفاعل حقيقة وليس لله فيه صنع فهو كفر مرتد خارج من الملة وإن أراد أن النوء وقت بوقع الفعل لم يضر فيه من غير أثر لواء وإنما الفعل لله تعالى فليس بكافر كفر جحد بل هو لفظ مكروه وليس بحرام ويصح أن يطلق عليه كفر النعمة والله أعلم (السادسة) يستحب الدعاء عند نزول المطر نص عليه الشافعي في الام وروى فيه حديثنا ضعيفا مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « طلبوا استحابة الدعاء عند التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث » قال الشافعي وحفظت عن غير واحد طلب الاحابة عند نزول الغيث واقامة الصلاة * (السابعة) قال الشافعي في الام لم نزل

الكتاب يقتضى ادراج الخروج بهم في حد الاحب لكن الجمهور ساكتون عنه والتفصيل في أنهم يمنعون املا ومن الآداب أن يذكر كل واحد من القوم في نفسه ما فعل من خير فيجعله شافعا (١) ومن الآداب أن يستقي بالكبر وأهل الصلاح سيما من اقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) قوله ومن الآداب أن يذكر كل واحد من القوم في نفسه ما فعل من خير فيجعله شافعا انتهى ودليله حديث الثلاثة في الغار وهو في الصحيحين عن ابن عمر وغيره *

العرب نكره الاشارة الى البرق والمطر قال الشافعي أخبرني الثقة ان مجلهما كان يقول الرعد ملك والبرق اجنته يسكن السحاب قال الشافعي ما أشبه ما قال مجاهد بظاهر القرآن (الثامنة) يكره سب الريح قال الشافعي في الام ولا يبغي لاحد أن يسب الريح فلما خلق الله تعالى مطيع وجند من أجناده يجعله رجة وقمة اذا شاء • والسنة أن يقول عند هبوب الريح ماروت عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عصفت الريح قال اللهم اني اسألك خيرا وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به » رواه مسلم في صحيحه وعن ابي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الريح من روح الله تعالى تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا رأيتموها فلا تسبوها واسألوا الله خيرا واستعينوا بالله من شرها » رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن (قوله) صلى الله عليه وسلم من روح الله - يخرج الراء - قال العلماء معناه من رحمة الله بعباده وعن ابي بن كعب رضي الله عنه قال « قال رسول الله

« استسقي عمر بالعباس (١) ومعاوية يزيد بن الاسود (٢) رضي الله عنهم • قال (ويصلي بهم ركعتين كصلاة العيد ويقرأ في إحدى الركعتين انا أرسلنا نوحا) • قد روينا عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلى ركعتين كما يصلي العيد » وفي رواية صنع في الاستسقاء ما صنع في الفطرو الاضحى (٣) فينبغي أن ينادى لها الصلاة جامعة ويكبر في الاولى سبع تكبيرات زائدة وفي الثانية خمسا ويحمر فيها بالقراءة ويقرأ في الاولى سورة ق وفي الثانية اقربت وعن بعض الاصحاب أنه يقرأ في إحدى الركعتين (انا أرسلنا) حكمه الصيدلاني وغيره وهو المذكور في الكتاب ولكن تلك الركعة هي الثانية ويقرأ في الاولى ق رعاية لنظم السور وهكذا حكمه في التهذيب ثم روى المحلى عن لفظ الشافعي رضي الله عنه أنه يقرأ فيها ما يقرأ في العيدين وان قرأ (انا أرسلنا) كان حسنا وهذا يشعر بأنه لاخلاف في المسألة وان كلا

(١) حديث « عمر انه استسقى بالعباس: البخاري من حديث انس عن عمر واستدركه الحاكم فوهم: واخرجه من وجه آخر مطولا لا يسند ضعيف •

(٢) حديث « ان معاوية استسقى يزيد بن الاسود: أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند صحيح: ورواه أبو القاسم اللالكائي في السنة في كرامات الاولياء منه: وروى ابن بشكوال من طريق ضمرة عن ابن ابي حنبل: قال اساب الناس قحط بدمشق فخرج الضحاك بن قيس يستسقي فقال ابن يزيد بن الاسود فقام وعليه برنس ثم حمد الله وأثنى عليه ثم قال أي رب ان عبادك يقرؤوا بك فاسقمهم قال لما اضرغوا الا وهم يخوضون في الماء: وروى احمد في الزهد ان نحو ذلك لمعاوية مع أبي مسلم الخولاني •

(٣) « حديث » ابن عباس أن النبي ﷺ صلى ركعتين كما يصلي العيد وفي رواية صنع في الاستسقاء كما صنع في العيد تقدم واللفظ الاول في السنن والثاني في المستدرک •

صلى الله عليه وسلم لا نسبوا الريح فإذا رأيتم ما تكرهون قفوا اللهم انا نألك من خير هذه الريح وخير ما فيها وخير ما أمرت به ونعوذ بك من شر هذه الريح. بشر ما فيها وشر ما أمرت به. رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح قال وفى الباب عن عائشة وعثمان بن أبى العاصى وأبى هريرة وأنس وابن عباس وجابر وعن سلفة بن الأكوع رضى الله عنه قال «كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتدت الريح يقول اللهم قفها لا عقيم» رواه ابن السني بإسناد صحيح ومضى قفها حامل للواء كالقعدة من الأيل والعقيم التي لا ماء فيها كالعقيم من الحيوان لا ولد فيها وعن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا وقعت كبيرة أو هاجت ريح عظيمة فعليك بالتكبير فانه يحلى المباحج الأسود» رواه ابن السني وقال الشافعي فى الام اخبرني من لا انهم وذكر إسناده الى ابن عباس قال «ما عبت ريح الا جثا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبته وقال اللهم اجعلها ريحة ولا تجعلها عذبا اللهم اجعلها ريحا ولا تجعلها ريحا» قال ابن عباس فى كتاب الله تعالى (انا أرسلنا عليهم ريحا صرصرا وأرسلنا عليهم الريح العقيم) وقال تعالى (وأرسلنا الرياح لواقح وأرسلنا الرياح مبشرات » وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نصرت بالعصا

سائق ومنمن من اثبت خلافاً أن الاحب ماذا وقال (الاصح) أنه يقرأ فيها ما يقرأ فى العيد وعلى هذه الطريقة اعلم قوله (انا أرسلنا) بالوار وسبب تعيين هذه السورة انها لا تفسد بالحال لما فيها من ذكر الاستسقاء قال الله تعالى جده (قللت استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا) (واما) وقت اقامة هذه الصلاة فنه من قال فى صلاة العيد فى الوقت لان النبي صلى الله عليه وسلم «صلاها فى هذا الوقت» (١) وهذا ما ذكره صاحب التهذيب وحكاه الامام من الشيخ ابن علي واستغفبه وذكر الزياتي وآخرون ان وقتها يبقى بعد الزوال ما لم يصل العصر ولك ان تقول قدموا وجين ذكرها الاثمة فى أن صلاة الاستسقاء هل تكره فى أوقات الكراهية أم لا معلوم أن الاوقات المكروهة غير داخلة فى وقت صلاة العيد ولا فيه مع انضمام ما بين الزوال والعصر اليه فيلزم أن لا يكون وقت الاستسقاء منحصراً فى ذلك. وليس لحامل أن يحمل الوجين فى أوقات الكراهية على قضائها فان صلاة الاستسقاء لا تقضى وقد صرح صاحب التمهيد بان صلاة الاستسقاء لا تختص بوقت دون وقت بل أى وقت صلاحها من ليل أو نهار جاز وقوله يصلى ركعتين معلوم انهما لماسبق انه لا تستحب الصلاة وقوله صلاة العيد بالميم والالف لان عند مالك ليس فى هذه الصلاة تكبير زائد وبه قال أحمد فى رواية *

قال (ثم يخطب كخطبة العيدواكن يعلل التكبيرات بالاستغفار ثم يبالغ فى الدعاء فى الخطبة

(١) «حديث» روى انه صلى صلاة الاستسقاء وقت صلاة العيد: تقدم من حديث عائشة انه خرج حين بدا حاجب الشمس وهو ظاهراً: حديث ابن عباس فيه فصل كما يصلى فى العيد *

واعلكت عاد بالحدود « روى البخارى ومسلم (التاسعة) روى ابن السني باسناد ليس يثبت عن ابن مسعود قال « أمرنا أن لا نتبع أبصارنا السكوا كب اذا اقتض وأن نقول عند ذلك ماشاء الله لا قوة الا بالله » وروى الشافعي في الام باسناد ضعيف مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من ساعة من ليل ولا نهار الا والسماء تمطر فيها بصره الله حيث يشاء » وباسناد لمضعف عن كعب « أن السيول ستعظم في آخر الزمان » قال الشافعي اخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن المسيب عن أبيه عن جده قال « جاء مكة سيل طبق ما بين الجبلين » اسناد صحيح (العاشرة) قال صاحب الحاوي زعم بعضهم انه يكره ان يقال اللهم امطرنا لان الله تعالى لم يذكر الامطار في كتابه الا للعذاب قال الله تعالى « وأمطرنا عليهم مطرا فساد مطر اللذين » قال وهذا عندنا غير مكروه هذا كلام صاحب الحاوي والصواب أنه لا يكره كما اختاره فقد ثبت عن أنس ابن مالك رضى الله عنه في حديثه المتقدم في المألة الرابعة (قوله) ثم امطرت هكذا هو امطرت بالالف في صحيح مسلم وفي ثلاثة ابواب من صحيح البخارى في كتاب الاستسقاء (واما) قول المخالف انه لم يأت في كتاب الله تعالى أمطر الا في العذاب فليس كما زعم بل قد جاء في القرآن العزيز امطر في المطر الذى هو النيث وهو قوله عز وجل (قالوا هذا عارض ممطرنا) وهو من أمطر ومعلوم أنهم ارادوا النيث ولهذا رد الله تعالى قولهم قال تعالى (بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب ألم) •

الثانية ويستقبل القبلة فيهما ويجوز لداه مائلولا بتحويل المائل فيقلب الاعلى الى الاسفل واليمين الى اليسار والظاهر الى الباطن ويتركه كذلك الى ان ينزع ثيابه •

قوله ثم يخطب مرقوم بالالف لان عنده لاختبة الصلاة الاستسقاء ولكن يدعو الامام ويكثر في دعائه من الاستغفار وهو مخير بين أن يدعو قبل الصلاة أو بعدها وعندما يخطب له لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « صم في الاستسقاء كما صم في العيد » وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم « خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين وخطب » (١) إذا ثبت ذلك

(١) « حديث » أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب: احمد وابن ماجه وابوعوانة والبيهقي اتم من هنا : قال البيهقي تفرد به الحان بن راشد وقال في الخلاصات رواه ثقات : تنبيه اخطقت الروايات في ان الخطبة قبل الصلاة أو العكس ففي حديث عائشة بدأ بالخطبة وكذا لاني دلود عن ابن عباس وفي حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين خرج يستسفي فتوجه الى القبلة يدعو ثم صلى ركعتين : لفظ « بخارى لكن روى احمد من حديث عبد الله بن زيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ولان قنية في التريب من حديث انس نحوه •

(فرع) في مذاهب العلماء في صلاة الاستسقاء قد ذكرنا أن مذهبنا أنها سنة متأكدة وهذا قال الأئمة كافة إلا أبا حنيفة فإنه قال ليس في الاستسقاء صلاة قال القاضي أبو الطيب وغيره قال أصحاب أبي حنيفة مراده ليس فيه صلاة مستونة كما قال ليس سجود الشكر بشيء أى ليس مسنونا وكما قال دعا الناس ليلة عرفة بالأمصار وليس بشيء واحتج له بقوله تعالى (استغفروا ربكم إنه كان غفارا) ولم يذكر صلاة ولحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم «استسقى يوم الجمعة على المنبر» وبأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «استسقى بالعباس رضي الله عنه ولم يذكر صلاة» وبأقياس على الزلازل ونحوها «دللتنا الأحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيحين وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى في الاستسقاء ركعتين» منها حديث عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم «خرج إلى المصلي فاستسقى وصلى ركعتين» رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري «خرج النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فتوجه إلى القبلة يدعو وحول رداءه ثم صلى ركعتين جهرا بالقرءاءة» وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم «شكوا إليه فحوط للعار فذكرت الحديث إلى قولها فخطب ثم أقبل على الناس وزل فصلى ركعتين وذكر الحديث» رواه أبو داود بأسناد صحيح وعن ابن عباس قال «خرج النبي صلى الله عليه وسلم متواضعا متبذلا متخشعا متضرعا

فيبغى أن يخطب خطبتين وهما في الأركان والشرائط كما تقدم ويبدل التكبيرات للمشروعة في أول خطبتي العيد بالاستغفار فيقول «استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأوب إليه» ويقيم كلامه بالاستسقاء أيضا ويكثر منه في الخطبة ومن قول (استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا) ويجوز أن يعلم قوله يبدل التكبيرات بالاستغفار بالاول لأن صاحب البيان حكى عن المحاملي أنه يكبر في أول الخطبتين كما يكبر في أول خطبتي العيد وقوله لكن يبدل استدراك واستثناء عن تشبيه هذه الخطبة بخطبة العيد لكن اقترافها غير منحصري بل يقتربان في أمور آخر (منها) أنه يستقبل القبلة في الخطبة الثانية كما سذكر (ومنها) أن يدعو في الأول بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا استسقى قال اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غدا يجملنا سحبا طبقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والضنك ما لا نشكو إلا إليك اللهم ابنت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأبنت لنا من بركات الأرض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاد ما لا يكشفه غيرك اللهم أنا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا» (١) أو يكون في الخطبة الأولى ويصدر

(١) (حديث) أن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غدا يجملنا سحبا طبقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والضنك ما لا نشكو إلا إليك اللهم ابنت لنا الزرع وأدر لنا

فصلي ركعتين كما يصلي في العيد» رواه أبو داود والترمذي والنسائي بإسناد صحيحة قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة غيره (وعن) القياس أنه معنى من له الاجتماع والخطة فمن له الصلاة كالعيد والكسوف (والجواب) عن الآية من وجوه (أحدها) ليس فيها

الثانية مستبلا للناس مستبدا لليلة كما في الجملة والعيد ثم يستقبل القبلة ويأخذ في الدعاء سر أو جهرأ قال الله تعالى جده (ادعوا ربكم تضرعا وخفية) وإذا أسر دعا الناس سرأ ورفضوا أيديهم في الدعاء

الضريح واسقنا من بركات الأرض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فأقرسل السماء علينا مدرارا : هذا الحديث ذكره الشافعي في الام تليقا فقال يروى عن سالم عن أبيه فذكره وزاد بعد قولنا مجلا عاما وزاد بعد قوله والبلاد والبيائم والخلق والباقي مثله سواء ولم تقف له على اسناد ولا وصله البيهقي في مصنفاته بل رواه في للفرقة من طريق الشافعي قال يروى عن سالم به ثم قال وقد روي بعض هذه الالفاظ وبعض مانيها في حديث انس بن مالك وفي حديث جابر وفي حديث عبد الله بن حراء وفي حديث كعب بن مرة وفي حديث غريم ثم ساقها بإسناد : أما حديث انس فلقطه اللهم اغثنا وفي لفظه اللهم اغثنا وفي لفظه اللهم اسقنا وسيأتي : وأما حديث جابر فرواه أبو داود والحاكم من حديث جابر قال أنت النبي صلى الله عليه وسلم بواك ورواه أبو عوانة في صحيحه ولفظه أنت النبي صلى الله عليه وسلم هوأزن فقال قولوا اللهم اسقنا غيثا مغيثا : الحديث ورواه البيهقي بلفظ أنت النبي صلى الله عليه وسلم بواك هوأزن ووقع عند الخطابي في أول هذا الحديث رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بواك - بضم الباء والثلاثة تحت وآخره همزة - ثم قرأه فقال متاه يصاحل على يديه إذا رفعها وقد تقبى النووى في الخلاصة وقال هذا لم تأت به الرواية وليس هو واضح المعنى وصح بعضهم ما قال الخطابي وقد رواه البزار بلفظ بزيل الاشكال وهو عن جابر ان بواك أنت النبي صلى الله عليه وسلم وقد أعلاه الدارقطني في الملل بالارسال وقال رواية من قال عن زيد الفقير من غير ذكر جابر أشبه بالصواب وكذا قال احمد بن حنبل وجرى الووى في الاذكار على ظاهره فقال صحيح على شرط مسلم : وأما حديث كعب بن مرة ويقال مرة بن كعب فرواه الحاكم في المستدرک وأما حديث عبد الله بن جرأد فرواه البيهقي واسناده ضعيف جداً : وفي الباب عن ابن عباس رواه ابن ماجه وأبو عوانة : وعن عمر بن شبيب عن أبيه عن جده : رواه أبو داود ورواه مالك مرسلًا ورجحه أبو حاتم وعن محمد بن اسحاق حدثني الزهرى عن عائشة بنت سعدان أبأها حديثها أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل واديا مشا لأماء فيه فذكر الحديث وفيه انقاط غريبة كثيرة : اخرجه أبو عوانة بسند واه : وعن عامر بن حارثة بن سعد عن جده ان قوما شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحط المطر فقال اجثرا على الركب وقولوا يارب يارب قال فقلوا فسقوا حتى أحبوا أن يكشف عنهم رواه أبو عوانة وفي سنده اختلاف : وروى أيضاً عن الحسن عن سمرة انه كان اذا استسقى قال انزل على أرضنا زينا وسكنها واسناده ضعيف : روى أيضاً عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه عن جده قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الصلاة وإنما فيها الاستغفار ونحن قول بالاستغفار وبالصلاة بالأحاديث الصحيحة فلم يخالف الآية (الثاني) أن الآية اخبار عن شرع من قبلنا وللأصوليين من أصحابنا وغيرهم خلاف في الاحتجاج به إذا لم يرد شرعاً بما نقلته أما إذا ورد بخلافه فلا حجة فيه بالأحاديث وقد بحثت الأحاديث الصحيحة بالصلاة (والجواب) عن الحديث وفضل عمر رضي الله عنه أنه لييان الجواز وفضل لأحد أنواع الاستسقاء الثلاثة التي قدما يأتها وليس فيه نفي للصلاة في هذا بيان نوع وفيما ذكرناه يبين نوع آخر فلا تعارض وقد روى عن عمر أيضاً الصلاة (والجواب) عن قياسهم على الزلازل لأنها لم يس لها الاجتماع والحطبة بخلاف الاستسقاء فأنهم اجمعوا على أنه يس فيه الاجتماع والحطبة ولأن السنة ينفذ في الصلاة في الاستسقاء دون الزلازل فوجب اعتداعا دون اقتباس والله اعلم * (فرع) في مذهبهم في كيفية صلاة الاستسقاء * قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يكبر في افتتاح الركعة الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمساً كالعيد وحكمه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب وعمر بن

وقد روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «استسقى فاشار بظهر كفيه إلى السماء» (١) قال العلماء وهكذا استمن دعا لدفع البلاء جعل ظهر كفيه إلى السماء وإذا سأل الله تعالى شيئاً جعل يطن كفه إلى السماء. (٢) قال الشافعي رضي الله عنه وليكن من دعائهم في هذه الحالة اللهم أنت امرتنا بهذا فك و وعدتنا إجابته وقد دعوناك كما امرتنا فاجبتنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بغير قمار فإجابته في سقيا و استغفرنا وقوله في الكتاب ويستقبل القبلة فيها ربما أوم استحباب الاستقبال في جميعها وليس كذلك بل المراد أنه يستقبل القبلة في أثنائها ثم إذا فرغ من الدعاء مستقبلاً أقبل بوجهه على الناس وحضهم على طاعة ربهم ويصلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقرأ آية أو آيتين ويقول استغفر الله لي ولكم ثم ينزل هذا لفظ الشافعي رحمه الله ويستحب عند تحوله إلى القيام أن يحول رداءه وهل ينكسه مع التحويل فيه قولان (الجديد) نعم (والقديم) لا وبه قال مالك واحد وعند أبي حنيفة همهم الله لا يفعل واحداً معها والتحويل أن يجعل ما على عاتقه الأيمن

نستسقى فذكر الحديث فهذه الروايات عن عشرة من الصحابة غير ابن عمر يعطي مجموعها أكثر ما في حديثه وعند الطبراني من حديث أبي أمامة قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خشي فكير ثلاث تكبيرات ثم قال اللهم اسقنا ثلاثاً اللهم ارزقنا سما ولبناً وشجراً ولحماً : الحديث وسنده ضعيف والله أعلم *

(١) (حديث) أنس أن النبي ﷺ استسقى فاشار بظهر كفيه إلى السماء : مسلم بهذا * (٢) (قوله) السنة لمن دعا لدفع البلاء أن يجعل ظهر كفيه إلى السماء فإذا سأل الله شيئاً جعل يطن كفه إلى السماء أحمد من حديث خلاد بن السائب عن أبيه أن النبي ﷺ كان إذا سأل جعل يطن كفه إلى السماء وإذا استسقى جعل يطن ظهره إلى السماء وفيه ابن طيعة *

عبد العزيز وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وقال مالك وأحمد واسحق وأبو ثور لا يكبر وحكمه
العبدى عن المزني أيضا ومنهنا استحباب تحويل الرداء في الخطبة للإمام والمؤمنين كما سبق
وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور وداود * وقال أبو حنيفة لا يستحب وقال محمد بن الحسن يحول
الإمام دون المؤمنين وحكمه العبدى عن الطحاوى عن أبي يوسف قال وروى عن ابن السيب
وعروة والثوري ومنهنا استحباب خطبتين للاستسقاء بينهما جلسة وبه قال مالك وأبو يوسف

على عاقبه الأيسر وبالعكس والتكيس أن يحصل أعلاه أسفله وبالعكس أما التحول فهو منقول من
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وأما التكيس فقد قل أنه مبهمة لكن كان عليه خيصعة فقلت
عليه قلبها من الأعلى إلى الأسفل (٢) ورأى الشافعي رضي الله عنه في الجديد أتباعه فيما به لظهور
السبب الداعي إلى الترك ومتى جل الطرف الأسفل انتهى على شقه الأيسر على عاقبه الأيمن والطرف
الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاقبه الأيسر فقد حصل التحول والتكيس جميعا وهذا كله
في الرداء المربع فلما المقور ولثالث فليس فيه إلا التحويل والناس يفعلون بلوديتهم مثل ما فعل
الإمام والسبب في ذلك التفاؤل بتحويل الحال من الجدوبة إلى الخصب (٣) وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يحب التفاؤل (٤) وإذا حولوا الإرادية تركوها كذلك لي أن ينزعوا الثياب (وقوله) ويحول
رداءه مرقوم بالحاء الماذكرنا وقوله فيقلب مرقوم به أيضا وباليم واللام والواو لقول القديم الصائر
إلى أنه لا قلب الأعلى إلى الأسفل وهذا الكلام تفسير منه للتحويل والتكيس مندرج فيه قد

(١) (قوله) ثبت تحويل الرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم: متفق عليه من حديث عبد الله
ابن زيد والحاكم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى وحول رداءه ليحول القحط *
(٢) (حديث) أنه صلى الله عليه وسلم هم بالتكيس لكن كان عليه محبة فقلت عليه
قلها من الأعلى إلى الأسفل: أبو داود والنسائي وابن حبان وأبو عروبة والحاكم من حديث
عبد الله بن زيد ولعله استسقى وعليه محبة سوداء فراد أن يأخذ أسفله فيجعله أعلاها فلما
نقلت قلبها على عاقبه زاد أحمد في مستنده ويحول الناس منه. قال في الإمام استاده على شرط الشيخين
(٣) (قوله) والسبب في ذلك التفاؤل بتحويل الحال من الجدوبة إلى الخصب انتهى: وقد
روى الحاكم من حديث جابر ما يدل لذلك ولعله استسقى وحول رداءه ليحول القحط وذكره
اسحاق بن راهوية في مستنده من قول وكيع وفي الطوالت للطبراني من حديث أنس بلفظ وقلب
رداءه لكي يتقلب القحط إلى الخصب *

(٤) (حديث) أنه كان يحب التأمل: متفق عليه من حديث أنس بلفظ يسجبه وهو في
أثناء حديث ولهما عن أبي هريرة بلفظ لا طيرة وخيرها التأمل: وفي رواية لسلم وأحب التأمل: ورواه
ابن ماجه وابن حبان بلفظ كان يسجبه التأمل الحسن ويكره الطيرة: وفي المستدرک من طريق يوسف
ابن أبي بردة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً الطير يجرى بقدر وكان يسجبه التأمل الحسن *

ومحمد وحكي ابن المنذر عن عبد الرحمن بن مهدي أنها خطبة واحدة وعن أحمد أملا خطبة وأما يدعوا ويكثر الاستغفار ومنهبتا أنه يستحب الاستسقاء بالدعاء ولكن الأفضل الاستسقاء بالصلاة كما سبق وحكي ابن المنذر عن الثوري كراهة الاستسقاء بدعاء من غير صلاة *

كتاب الجنائز

﴿ بلب ما يفعل بالميت ﴾

الجنائز - بكسر الجيم وفتحها - لثنتان مشهورتان وقيل بالفتح للميت والكسر للتعش وعليه المبيت وقيل عكسه حكمه صاحب مطالب الانوار والجمع جناز - بفتح الجيم - لا غير وهو مشتق من جنز

أخذ في التفسير قلب الظاهر إلى الباطن وأما قوله في إمام الحرمين رحمه الله فإنه حكى عن الجديد أنه قلب أسفل الرءاء إلى الأعلى وقلب ماكن من جانب اليمين إلى اليسار وقلب ماكن باطنا إلى الثياب منه إلى الظاهر فتحصل التماثل من القلب (وأعلم) أن هذا الوجه الثالث لم يذكره الجمهور وليس في لفظ الشافعي رضي الله عنه تعرض له والوجه حذفه لأن الأمور الثلاثة لا يمكن اجتماعها إلا بوضع ماكن منسد لا على الرأس أولفه عليه ومعلوم أن هذه الهيئة غير مأمورها وليست هي من الارتداء في شيء وفيما عدا ذلك لا يجتمع من الأمور الثلاثة إلا اثنان أما قلب اليمين إلى اليسار مع قلب الظاهر إلى الباطن أو قلب اليمين إلى اليسار مع قلب الأعلى إلى الأسفل أو قلب الظاهر إلى الباطن مع قلب الأعلى إلى الأسفل فإن شككت فيه فخر به بزل شكك *

كتاب الجنائز

قال

﴿ المختصر يستقبل بالقبة فينقى على قفاه (ح) وإحصاء إلى القبة ويأقن كلمة الشهادة ويتلى عليه سورة يسن وليكن هو في نفسه حسن الظن بربه تعالى جده ﴾
يستحب لكل أحد ذكر الموت قال صلى الله عليه وسلم « أكثروا ذكر هاذم الذات » (١) يعني الموت

كتاب الجنائز

(١) حديث ﴿ أكثروا من ذكر هاذم الذات : أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وابن السكن وابن ظاهر كلهم من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن هريرة وأعله الدارقطني بالارسال : وفي الباب عن اسد عند البزار زيادة وصححه ابن السكن وقال أبو حاتم في العلل لأصل له : وعن عمر ذكره ابن طاهر في تخريج أحاديث الشهاب وفيه

بفتح الجيم - بمنزلة - بكسر النون - إذا استرقاه ابن فارس ولوث مغفرة الروح الجسد قد مات الإنسان يموت يموتاً - بفتح الياض مخففة في علم فهو ميت وميت - بشديد الياء وتخفيفها - وقوم هو في وأموات وميتون وميتون - بشديد الياء وتخفيفها - قال الجوهري ويستوى في ميت وميت للذكر والمؤنث قال الله تعالى (ليحيي به بلدة ميتا) ولم يقل ميتة وقال أيضاً ميتة كما قال تعالى (الارض الميتة) لم يقل أماته الله وموته • قال للمصنف رحمه الله •

(المستحب لكل أحد أن يذكر الموت لما روى عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه «استحيوا من الله حق الحياء قالوا أنا نتحي يا نبي الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحيى من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت واليالي ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء» وينبغي أن يستعد للموت بالخروج من المظالم والأقلاق عن المعاصي والأتقال على الطاعات لما روى البراء بن عازب «أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر جماعة يحفرون قبوراً فبكى حتى بل الثرى بدموعه وقال اخواني مثل هذا فاعذوا» •

(الشرح) حديث ابن مسعود رواه الترمذي بإسناد حسن في كتاب الزهد من جامعه وحديث البراء رواه ابن ماجه في كتاب الزهد من مسنده بإسناد حسن وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أكثرُوا من ذكر هادم الآفات يعني الموت» رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة كلها على شرط البخاري ومسلم ومعني فاعذوا أي تاهبوا وانحسروا له عذة وهي ما يعد للحوادث (وقوله) الخروج من المظالم والأقلاق عن المعاصي المراد بالاول المظالم التي للعباد عليه وبالثاني المعاصي التي بينه وبين الله تعالى • أما الأحكام فيستحب لكل أحد أن يذكر الموت قال الشيخ أبو حامد وغيره وحالة المرض أشد استحباباً لأنه إذا ذكر الموت رق قلبه وخاف

وينبغي أن يكون مستعداً له بالتوبة ورد المظالم فرعاً يأتيه فجأة وكل ذلك للمريض أكد ويستحب له الصبر على المرض والتداوى وترك الآتين ما أطلق ويستحب لغيره عيادته إن كان مسلماً وإن كان ذمياً جازت عيادته ولا يستحب الاقرباء أو جوار ونحوها ثم العائد إن رأى أمارات البرء دعا للمريض وأنصرف وإن رأى خلاف ذلك رغبه في التوبة والتوصية إذا عرفت ذلك فغرض الفصل

من لا يعرف وذكره البيهقي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه مرسلًا: (تنبيه) هادم ذكر السهيل في الرض أن الرأية فيه بالذال للمجمة ومعناه القاطع: وأما بالهملة فمعناه المزيل للشيء. وذلك مراداً هنا وفي هذا التقى نظر لا ينبغي (قائمة) استدل لتوجيه المحضر إلى القيلة بحديث عمير بن قنادة مرفوعاً: الكجائر تسع وفيه استحلال البيت الحرام قتلهم أحياء وأمواتاً: رواه أبو داود والنسائي والحالم ورواه التبري في الجدييات من حديث ابن عمر نحوه ومداره على أبواب

فيرجع عن المظالم والمعاصي ويقبل على الطاعات ويكثر منها قال الشيخ أبو حامد ويستحب الاكثار من ذكر حديث «استحيوا من الله حتى الحياء» ونجت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنكبي فقال كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» وكان ابن عمر يقول «إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صمتك لمرضك ومن حياتك لموتك» قال المصنف رحمه الله •

«ومن مرض استحب له أن يصبر لما روى أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ادع الله أن يشفيني فقال «ان شئت دعوت الله فشفاك وان شئت فاصبري ولا حساب عليك قالت اصبري ولا حساب علي» ويستحب أن يتداوى لما روى أبو الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى أنزل الدواء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تداؤوا بالحلم» ويكره أن يتنن الموت لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يتنن أحدكم الموت لضر نزل فان كن لا بد متمنيا قليلا اللهم أحيني مادامت الحياة خيرا لي وتوفي إذا كانت الوفاة خيرا لي» •

«الشرح» حديث المرأة التي طلبت رواء البغوى بلفظه من رواية أبي هريرة ورواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس «ان امرأة ساء داء أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني اصرع واني انكشفت فادع الله لي فقال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله ان يعافيك قالت اصبر» (وأما) حديث أنس فرواه البخاري ومسلم (وأما) حديث أبي الدرداء فرواه أبو داود وفي سننه في كتاب الطب باسناد فيه ضعف ولم يضعه أبو داود وقد قلنا ان ما لم يضعه فهو عنده صحيح أو حسن قال أصحابنا وغيرهم يستحب للمريض ومن به سقم وغيره من عوارض الابد أن يصبر وقد تظاهرت دلائل الكتاب والسنة على فضل الصبر وقد جمعت جملة من ذلك في باب الصبر في أول كتاب رياض الصالحين ويكنى في فضيلته قوله تعالى (انا يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب) ويستحب التداوى لما ذكره المصنف مع غيره من الاحاديث المشهورة في التداوى وان ترك التداوى تركا فهو فضيلة ويكره تنني الموت لضر في بدنه أو ضيق في دنياه ونحو ذلك للحديث المذكور ولا يكره لحوف

الكلام في آداب المختصر وقد ذكر منها أربعة (أحدها) أن يستقبل به القبلة وفي كنيته وجهاً (أحدها) انه يلقى علي قهوه وانخضاه إلى القبلة كالوضوء على المقتدر (والثاني) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله انه يضع على جنبه الايمن مستقبل القبلة كالوضوء في الحمد لانه أبلغ في الاستقبال

ابن عجة وهو ضعيف وقد اختلف عليه فيه واستدل له أيضاً بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة أن البراء بن مسروق أوصي ان يوجه للقبلة اذا احتضر فقال رسول الله ﷺ أصاب القطرة •

فتنة في دينه ذكره البغوي في شرح السنة وآخرون وهو ظاهر مفهوم من حديث أنس المذكور وقد جاء عن كثيرين من السلف معنى الموت للخوف على دينه *

(فروع) في حمله من الأحاديث الواردة في الداء والتداوى * عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء » رواه البخاري وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لكل داء دواء فإذا أصيب دواء اللداء برى بإذن الله عز وجل » رواه مسلم وعن أسامة بن شريك قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كاتما علي رؤوسهم الطير فسلمت ثم قدمت فجاء الأعراب من هنا وهنا فقالوا يا رسول الله تداوي قل تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الهرم » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بإسناد صحيح قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن أبي سعيد أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال « أن بطن أخي قد استطلق فقل استقل استقل فأتاه فقال قد سقيته فلم يزد إلا استطلاقا فقال استقل استقل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثالثة أو الرابعة صدق الله وكذب بطن أخيك استقل عسلا » رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « للشونيز عليكم بهذه الحبة السوداء فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام يريد بالموت » رواه البخاري ومسلم وعن سعيد بن زيد رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الحكمة من المن وماؤها شفاء للعين » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « التليينة حجة فؤاد المريض وتذهب بعض الحزن » رواه البخاري ومسلم التليينة حساء من دقيق ويقال له التلين أيضا لأنه يشبه بياض اللبن (وأما حديث عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تكثر هوا مرضا كم على الطعام والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم » (ضعيف) ضعفه البخاري والبيهقي وغيرهما وضعفه ظاهر وإدعي الترمذي أنه حسن وسنذكر في آخر باب الأمطعة إن شاء الله تعالى جملا تتعلق بالتداوى ونحوه *

والوجه الأول هو المذكور في الكتاب لكن الثاني أظهر عند الأكثرين ولم يذكر أصحابنا العراقيون سواء وحكي عن نص الشافعي رضي الله عنه « واحتجوا له بما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا نام أحدكم فليتوسد يمينه » (١) واستثنوا ما إذا نال المكن فلم يمكن وضعه على جنب أو كنه به علة تنع من ذلك فحينئذ يلقى على قفاه ويجعل مستقبلا وجهه ورجليه (والثاني) تلقين كلمة الشهادة

(١) (حديث) إذا نام أحدكم فليتوسد يمينه : ابن عدي في الكامل من حديث البراء بلفظ إذا أخذ أحدكم مضجعه فليتوسد يمينه وليقل عن يساره وليقل اللهم إني أسلمت نفسي إليك : الحديث أورده في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الباهلي ولم يضعفه ورواه البيهقي في الدعوات بسند حسن بلفظ إذا أويت إلى فراشك طاهرا فوسد يمينك ثم قل وأصل حديث البراء في الصحيحين بلفظ

• قاتل المصنف رحمه الله •

﴿ وَيُنْفِخُ أَنْ يَكُونَ حَسَنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى لِمَا رَوَى جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ بِحَسَنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى » ﴾ *

(الشرح) حديث جابر رواه مسلم وفيه زيادة في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل وفاته بثلاثة أيام ومعنى يحسن الظن بالله تعالى أن يظن أن الله تعالى يرحمه ويرجو ذلك ويتدبر الآيات والاحاديث الواردة في كرم الله سبحانه وتعالى وعفوه ورحمته وما وعد به أهل التوحيد وما ينشره من الرحمة لهم يوم القيامة قالوا سبحانه وتعالى في الحديث الصحيح «اتخذ علي بن أبي طالب هذا هو الصواب في معنى الحديث وهو الذي قاله جمهور العلماء وشذو الخوارجي قد كرم الله تأويل آخر أن معناه احسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنكم بربكم فمن حسن عمله حسن ظنه ومن ساء عمله ساء ظنه وهذا تأويل باطل نهى عليه ثلاثين مرة * واتفق اصحابنا وغيرهم على أنه يستحب للمريض ومن حضرته أسباب الموت ومعاناته أن يكون حسن الظن بالله تعالى بالمعنى الذي ذكرناه راجيا رحمته وأما في حال الصحة ففيه وجهان لاصحابنا حكاهما القاضي حسين وصاحبه المتولي وغيرهما (احدهما) يكون خوفه ورجاؤه سواء (والثاني) يكون خوفه أرجح قال القاضي هذا الثاني هو الصحيح هذا قول القاضي (والاظهر) أن الاول أصح ودليله ظواهر القرآن العزيز فان الغالب فيه ذكر الترغيب والترهيب مفرقين كقوله تعالى (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم فاما من أوتي كتابه بيمينه وأمان أوتي كتابه بشماله)

قال صلى الله عليه وآله وسلم «لقنوا موتاكم قول لا إله إلا الله» (١) وقال من كان آخر كلامه لا إله

إذا أتيت مضجرك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضبط على شفق الأيمن وقل اللهم أسلمت نفسي إليك وفي رواية للبخاري كان إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن والنسائي والترمذي من حديث البراء البراء أيضاً كان يوسد يمينه عند المنام ويقول رب قني عذابك يوم تبث عبادك ولاحمد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن زيد كان إذا نام وضع يده اليمنى تحت خده : وفي الباب عن ابن مسعود عند النسائي والترمذي وابن ماجه . وعن حفصة عند أبي داود . وعن سلمى أم ولد أبي رافع في مسند أحمد بلفظ إن قاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موتها استقبلت القبلة ثم توسدت يمينها . وعن حذيفة عند الترمذي . وعن أبي قتادة رواه الحاكم والبيهقي في الدلائل نلفظ كان إذا عرس وعليه ليل توسد يمينه وأصله في مسلم *

(١) (حديث) لقنوا موتاكم قول لا إله إلا الله : أبو داود وابن حبان من حديث أبي سعيد وهو في مسلم عنه . وعن أبي هريرة دون لفظ قول وعد ابن حبان عن أبي هريرة بمشبهه وزاد فانه من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة يوما من الدهر وإن أصابه ما أصابه قبل ذلك وغلط ابن الجوزي فمزاه للبحاري وليس هو فيه : وأما المحب الطبري فجهل من المتفق عليه وليس كذلك

ونظائر مشهورة وقال (فلا يأمن مكر الله الا القوم الخسرون) وقال (لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون) وقد تبعت الاحاديث الصحيحة الواردة في الخوف والرجاء وجمعها في كتاب رياض الصالحين فوجدت أحاديث الرجاء اضعاف الحروف مع ظهور الرجاء فيها وبالله التوفيق . ويستحب للمحاضر عند المحتضر أن يطمعه في رحمة الله تعالى ويمحبه على تحسين خلقه بربه سبحانه وتعالى وأن يذكر له الايات والاحاديث في الرجاء وينشط قلبه ودلائل ما ذكرته كثيرة في الاحاديث الصحيحة وقد ذكرت منها جملة في كتاب الجنائز من كتاب الاذكار وفصله ابن عباس لعمر بن الخطاب رضى الله عنهم عند احتضاره وبأسنة أيضا وفصله ابن عمرو بن العاص بآيه وكله في الصحيح * قال المصنف رحمه الله *

(وتستحب عيادة المريض لما روى البراء بن عازب رضى الله عنها قال أمرنا رسول الله

الا الله دخل الجنة) (١) والاحباب أن لا ينج للملقن عليه ولا يوجهه بأن يقول قل لا اله الا الله ولكن يذكر السكينة بين يديه ليتذكرها فيذكرها أو يقول ذكر الله تعالى مبارك فنذكر الله جميعا ويقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وإذا قال مرة لاتعاد عليه الا أن يكلم بعدها بكلام

وروى ابو القاسم القشيري في أماليه من طريق ابن سيرين عن ابي هريرة مرفوعا اذا تقلت مرضا كم فلا تلوم قول لا اله الا الله ولكن لقنوم فانه لم يحتم به لما قيل قط وقال غريب (قلت) فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك : وفي الباب عن عائشة رواه النسائي بلفظ المصنف لم يكن قال هل كما كرم موناكم : وعن عبد الله بن جعفر بلفظ لقنوا موناكم لا اله الا الله الحليم الكريم الحديث : وفيه عن جابر في الدعاء للطيراني والضعفاء للفضيل وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك : وعن عروة بن مسعود الثقفى رواه العقيلي بإسناد ضيف ثم قال روى في الباب أحاديث صحاح عن غير واحد من الصحابة ورواه ابن ابى الدنيا في كتاب المحتضرين من طريق عروة بن مسعود عن ابيه عن حذيفة بلفظ لقنوا موناكم لا اله الا الله فانها تهدم ما قبلها من الخطايا : وروى فيه أيضا عن عمر وعثمان وابن مسعود وأنس وغيرهم : وفي الباب عن ابن عباس وابن مسعود ورواهما الطيراني : وروى فيه أيضا من حديث عطاء بن السائب عن ابيه عن جده بلفظ من لقن عند الموت شهادة ان لا اله الا الله دخل الجنة *

(١) حديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة : احمد وابو داود والحاكم من حديث معاذ بن جبل وأعله ابن القطن بصالح بن ابي عريب وانه لا يرفى وتجب بانه روى عنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات (تنبيه) غلط ابن معين فزى هذا الحديث البخارى ومسلم : وليس هو فيها من حديث معاذ ثم عند مسلم من حديث عثمان من مات ويمن ان لا اله الا الله دخل الجنة وفي الباب عن ابي هريرة وابى سعيد اخرجه الطيراني في الاوسط من طريق ابي اسحاق عن الاغر عنها ولفظه من قال عند موته لا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله لاتطمعه النار أبدا وفيه جابر بن يحيى الحضرمي ونحوه عند النسائي عن ابي هريرة وحده : وعن ابي ذر قال أتيت

صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز وعبادة المريض، فإن رجاء دعا له والمستحب أن يقول أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من عاد مريضاً لم يحضره أجله» فقال عنده سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك عافاه الله من ذلك المرض» وإن رآه منزولاً به فاستحب أن يقنه قول لا اله الا الله لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله» وروى معاذ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من كان آخر كلامه لا اله الا الله وجبت له الجنة» ويستحب أن يقرأ عنده سورة يس لما روى معقل بن يسار رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «اقرأوا علي موتاكم يعني يس» ويستحب أن يضلج علي جنبه» الايمن مستقبل القبلة لما روت سلمي أم ولد رافع قالت «قالت قاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنها رضي فراشي هاهنا واستقبلي بي القبلة ثم قامت فاغتسلت كاحسن ما يقتل وليست ثياباً جدد» قالت فلعين اني مقبوضة الآن ثم استقبلت القبلة وتوسدت بعينها» *

(الشرح) حديث البراء رواه البخاري ومسلم وأما حديث أسأل الله العظيم فحديث صحيح رواه أبو داود والحاكم أبو عبد الله في كتاب الجنائز والترمذي في الطب والنسائي في اليوم والليلة وغيرهم من رواية ابن عباس قال الترمذي هو حديث حسن وقال الحاكم صحيح علي شرط البخاري وفي رواية أبي داود الترمذي والنسائي يزيد ابن عبد الرحمن بن خالد الدالاني وهو مختلف في الاحتجاج به ولم يروه البخاري وينكر علي الحاكم كونه قال في روايته عنه انه علي شرط البخاري ولكنه رواه من طريق آخر فيه عبد ربه بن سعيد بدل أبي خالد

والاحب أن يلقن غير الورثة فإن لم يحضر غيرهم لقن اشقهم عليه (والثالث) تلي عليه سورة يسن لما روى انه صلى الله عليه وسلم : قال «اقرأوا يس علي موتاكم» (١) واستحب بعض التابعين المتأخرين قراءة سورة الرعد عنده أيضاً (والرابع) ينبغي أن يكون حسن الظن بالله عز وجل لما روى جابر

النبي صلى الله عليه وسلم وهو قائم وعليه ثوب ايض ثم اعنه وقد استغفظ فقال ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة : الحديث رواه مسلم : وعن عثمان عن عمر مرفوعاً اني لا أعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً من قلبه فيموت على ذلك الا حرم على النار لا اله الا الله . رواه الحاكم . وفي الباب عن عبادة وطلحة وعمر وحي في الحلية . وعن ابن مسعود مثل حديث الباب . رواه الخطيب في تلخيص المتشابه وفيه عن حذيفة نحوه وفي اللؤلؤ للدارقطني عن جابر وابن عمر نحوه *

(١) حديث صحيح روى انه صلى الله عليه وسلم قال اقرأوا يس علي موتاكم . احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث سليمان التيمي عن أبي عمار وليس بالتهدي عن أبيه عن معقل بن يسار ولم يقل النسائي وابن ماجه عن أبيه وأعله ابن القطان بالاضطراب وبالوقف

الدالاني وعبد ربه علي شرط البخاري (وأما) حديث أبي سعيد فرواه مسلم من رواية أبي سعيد ورواه أيضا من رواية أبي هريرة (وأما) حديث معاذ فرواه أبو داود بإسناد حسن والحاكم في المستدرک وقال هو صحيح الإسناد ولفظها دخل الجنة بدل وجبت له الجنة (وأما) حديث معقل فرواه أبو داود وابن ماجه بإسناد فيه مجهولان ولم يضعفه أبو داود (وأما) حديث سلمى فقربلا ذكره في هذا الكتاب المعتمدة (وأما) لفظ الفصل فالبراء بن عازب عمود علي المشهور وحكي قصره وعازب محابي (وقوله) أمرنا أي أمرت بـ وهذا الحديث بعض حديث طويل مشهور في الصحيحين أمرنا بسبع وهننا عن سبع فذكر منها اتباع الجنائز وعبادة المريض (قوله) منزولا به أي قد حضره الموت (وقوله) سلمى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم أي من قرب موته وهو من باب تسمية الشيء بما يصير اليه ومنه (أنا) أراني أعصر خرا) ومقل - ينتح الميم واسكن العين الهبة - وأبو يسار - ياء ثم سين - ومقل من أهل يعة الرضوان كنيته أبو علي وقيل أبو عبدالله وأبو يسار وسلمى - ينتح السين - وقوله أم ولد رافع هكذا هو في نسخ المنصب وهو غلط وصوابه أم رافع أو أم ولدا بن رافع وهي سلمى مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل مولاة صفية بنت عبد المطلب والصحيح المشهور هو الأول وكانت سلمى قابلة لبني قاطمة وقابلة إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي امرأة أبي رافع مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم ولد (وقولها) ثيابا جددا - هو بضم الدال - جمع جديد هذا هو المشهور في كتب اللغة وغيرها ويجوز فتح الدال عند محقق العربية وحذاق أهل اللغة وكذلك الحكم في كل ما كان مشددا من هذا الوزن مما ثابته وقاله سواء الأجود ضم ثاني جمعه ويجوز فتحه كسور وذلك ونظائرهما وقد بسط القول في تحقيق هذا بشواهد من كلام أهل العربية واللفظ قتلهم فيه في تهذيب الاسماء والصفات * وأما الأحكام فيه مسائل (أحداها) عبادة المريض سنة متأكدة والأحاديث الصحيحة مشهورة في ذلك قال صاحب الحاوي وغيره ويستحب

رضي الله عنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاث لا يموتن أحدكم

وبجهالة حال أبي عثمان وإياه ونقل أبو بكر بن العربي عن الدارقطني أنه قال هذا حديث ضعيف الإسناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث . وقال أحمد في مسنده ثنا أبو الفتح ثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون إذا قرئت يعني يس عند الميت خفف عنه بها واستند صاحب الفردوس من طريق مروان بن سالم عن صفوان من عمرو عن شريح عن أبي اللرداء وابن ذر قال قال رسول الله ﷺ ما من ميت يموت فيقرأ شنده يس إلا هون الله عليه . وفي الباب عن أبي ذر وحده أخرجه أبو الشيخ في فضائل القرآن . (تنبيه) قال ابن حبان في صحيحه عقب حديث معقل (قوله) اقرأوا علي موتاكم يس أراد به من حضرته المنية لا أن الملت بقرأ عليه قال وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله ورد المحب الطبري في الأحكام وغيره في القراءة وسلم له في التهفين »

ان يوم عيادته الصديق والعدو ومن يعرفه ومن لا يعرفه لعموم الاحاديث وأما الذي قد أشار صاحب الشامل الى انه لا يستحب عيادته قال يستحب عيادة المريض ان كان مسلماً وذكر صاحب المستظهر قول صاحب الشامل ثم قال والصواب عندى ان عيادة الكافر جائزة والقرية فيها موقوفة على نوع حرمة يقترن بها من جوار أو قرية وهذا الذي قاله صاحب المستظهر متمين وقد جزم به الرافعي وفي صحيح البخارى عن انس قال « كان غلام يهودى يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فعند رأسه فقال له اسلم فنظر الى ابنه وهو عنده فقال له اطع ابا القسم فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي اقتنه من النار » قال صاحب الحاوى وغيره ينبغي ان تكون العيادة غيا لا يواصلها كل يوم الا ان يكون مغلوباً قلت هذا لا حاد الناس أما أقارب للمريض وأصدقائه ونحوهم ممن يأنس بهم أو يترك بهم أو يشق عليهم اذا لم يروه كل يوم فليواصلوها ما لم ينه أو يعلم كراهة للمريض لذلك قال صاحب الحاوى وغيره واذا عادته كره إطالة التمرد عنده لما فيه من اضجاره والتضييق عليه ومنعه من بعض تصرفاته ويستحب العيادة من وجع العين برمد أو غيره لحديث زيد بن أرقم قال « عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كل بعيني » رواه أبو داود باسناد صحيح والمالك وقال صحيح علي شرط البخارى ومسلم وعن صريح بالمسألة القاضي أبو الطيب رحمه الله (المسألة الثانية) يستحب لقائد اذا طلع في حياة المريض ان يدعو له سواء رجا حياته أو كانت محتملة وهذا العبارة أحسن من قول المصنف ان رجاه وجاء في الدعاء للمريض أحاديث صحيحة كثيرة جمعها في كتاب الاذكار (منها) الحديث المذكور في الكتاب وعن أبي سعيد الخدري « ان قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نزلوا علي حي من احياء العرب ففرغ سيدم فجعل بعض الصحابة يقرأ الفاتحة ويجمع بزاؤه ويشغل فبرأ الرجل » رواه البخارى ومسلم وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان

الاروه يحسن الظن بالله عز وجل » (١) ويستحب لمن عنده تحمين ظنه وتطبيع في راحة الله تعالى جده •

قال (ثم اذا مات تغمض عيناه ويشد لحياه بعصابة وتلين مفاصله ويستر بثوب خفيف ووضع علي بطنه سيف او مرآة) •

(١) حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته لا يموت احدكم الا وهو يحسن الظن بالله : مسلم بهذا من طريق ابن سفيان عن جابر ومن طريق أبي الزبير عنه وفي ابن ابى شيبة من طريق أبي صالح عن جابر وفي ثقات ابن حبان ان بعض السلف مثل عن مناه فقال مناه انه لا يحمسه والقبحار في دار واحدة وقال الخطابي مناه احسنوا اعمالكم حتى يحسن ظنكم بكم فمن احسن عمله حسن ظنه به ومن ساء عمله ساء ظنه . وفي الباب عن انس ورويناه

ينفث علي نفسه في المرض التي توفي فيه بالموذات وتوفي برواية قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس » رواه البخاري ومسلم وعن أنس أنه قال كتبت الأوقيك بريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بلي قال « اللهم رب الناس اذهب البأس اشف أنت الشافي لا شافي الا أنت شفاء لا يضاد سقيا » رواه البخاري وعن عثمان بن أبي العاصي أنه شكى الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعا يعمد في جسده فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « ضع يدك على الذي يألمن بك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات

هذا الفصل في الآداب المشروعة بعد الموت وقبل النسل (اولها) ان يفض عننا ملاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم « اغمض أبا سلمة » (١) لمادات ولأنه لو لم يفض عيناه مفتوحتين وقبح منظره (وثانيها) أن تشد لحياه بمصاصة عريضة تأخذ جميع لحياه ويربطها فوق رأسه لتلايق فمستحاضه المروم (وثالثها) ان تلين مفاصله بان يرد للمتهد ساعده الي عضده ثم يدها ويرد ساقيه الي تخديه وغذيه الي بطنه ثم يدها ويلين اصابعه ايضا ليكون النسل اسهل فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة ان اليت للفاصل في تلك الحالة لانت والام يمكن تليينها بعد ذلك (ورابعها) يسترجع يده بثوب خفيف لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « لما توفي سجي يرد حبرة » (٢) ولا يجمع

في الخليات بستد فيه نظر . وفي الصحيحين عن ابي هريرة مرفوعاً قال الله انا عند ظن عبدي بي وروى ابن ابي الدنيا في كتاب المحتضرين عن ابراهيم قال كانوا يستحيون أن يلقوا اليد بحاسن عمله عند موته لكي يحسن ظنه بربه . وعن سوار بن مسمر قال لي ابي حدثني بالرخص لعل التي الله واذا حسن الظن به *

(قوله) استحب بعض التابعين قراءة سورة الرعد اتحي ونلهم المذكور هو ابو الشعثاء جابر بن زيد صاحب ابن عباس . أخرجه ابو بكر المروزي في كتاب الجنائز له وزاد فان ذلك تخفيف عن الميت وفيه أيضاً عن الشعبي قال كانت الانصار يستحيون أن يقرأوا عند الميت سورة البقرة وأخرج المستفري في فضائل القرآن اثر أبي الشعثاء المذكور نحوه *

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم اغمض أبا سلمة ثلاث مرات . مسلم من رواية ام سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي سلمة وقد شق بصره فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبه البصر الحديث . (قائدة) روى ابن ماجه عن شاذان بن اوس مرفوعاً اذا حضرتم موتاكم فغمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيراً : وأخرجه أيضاً احمد والحاكم والطبراني في الاوسط والبيزار وفيه قزعة بن سويد *

(٢) « حديث » انه لما توفي رسول الله ﷺ سجي ببر حبرة : متفق عليه من حديث عائشة : (وفي الباب) حديث جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ضع يدك على الذي يألمن بك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات » وقد سجي بوجوب الحديث *

أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر» رواه مسلم وعن سعد بن أبي وقاص قال عاذني النبي صلى الله عليه وسلم فقال « اللهم أشف سعدا اللهم أشف سعدا اللهم أشف سعدا » رواه مسلم وعن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل علي من يهوده قال « لا بأس طهور إن شاء الله » رواه البخاري. وعن أبي سعيد الخدري أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال « يا محمد اشكيت قال نعم قال باسم الله أريقك من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك باسم الله أريقك » رواه مسلم (الثالثة) إذا رآه منزولا به قد أيس من حياته استحب أن

عليه الطباق الثياب حتى لا يتسارع اليه الفساد ويجهل اطراف الثوب السائر تحت رأسه ورجليه لئلا ينكشف (وخامسها) يوضع علي بطنه شيء ثقيل من سيف أو مرآة أو نحوها فإن لم يكن حديد قطعة طين رطب لئلا ينفتح ويصان المصحف عنه فهذه الحصة هي المذكورة في الكتاب ويتولي هذه الأمور ارفق عماره به بأسهل ما يقدر عليه (ومنها) ان يوضع علي شيء مرتفع من سرير ونحوه لئلا تصيبه نداوة الأرض فيتغير (ومنها) ان يستقبل به القبلة كافي المختصر (ومنها) ان ينزع عنه ثيابه التي مات فيها فإنه علي ما حكى يسرع اليه الفساد (ومنها) أن يبادر الي قضاء دينه وتنفيذ وصيته ان تيسر ذلك في الحال (ومنها) أن يستقبل به القبلة كافي المختصر (ومنها) أن ينزع عنه ثيابه التي مات فيها فأنها علي ما حكى تسرع اليه الفساد *

قال ﴿ ثم يشتمل بشفه واقفه لمرار الماء علي جميع اعضائه وفوجوب النية علي الفاسل وجهاً فإن أوجبنا لم تصح من الكفر وأعيد غسل الفريق ﴾ *

يستحب المبادرة إلي الفصل والتجهيز عند تحقق الموت وذلك بان يكون به علة وتظهر امارات الموت مثل أن تسترخي قدماء فلا ينصبأ أو يميل أنفه أو ينخف صدغاه أو تمتد جلته وجهه أو ينخلع كفه من ذراعه أو تقاص خصيته الي فوق مع تدلى الجلبة وعند الشك يتأني الي حصول اليقين وموضعه أن لا يكون به علة ويجوز ان يكون ما أصابه سكتة أو ظهرت امارة فزع واحتمل أنه عرض ماعرض فذلك فيتوقف الي حصول اليقين بتغير الرائحة وغيره اذا عرفت ذلك فنقول غسل الميت من فروض الكفايات وكذلك التكفين والصلاة عليه والدفن بالاجماع والنظر في الفضل في شيئين (أحدهما) في كنيته (والثاني) فين يغسل النظر الاول في كنيته والكلام في الاقل والاكمل (اما) الاقل فلا بد من استيعاب البدن بالفصل مرة بعد أن يزال ما عليه من التجاسة ان كانت عليه نجاسة وهل تشترط النية علي الفاسل فيوجهاً (أحدهما) نعم لأنه غسل واجب فافتقر الي النية كغسل الجنابة (والثاني) لالان المقصود من هذا الفصل النظافة وهي حاصلة توى أو لم ينو وانما تشترط في سائر الاعمال علي المتفصل والميت ليس من اهل النية وهذا أصح فيأذ كره القاضى الرواى وغيره ويترب علي الخلاف صورتان (أحدهما) لو غسل الكافر مسلماً هل يمضى ان فرغنا علي الوجه الاول فلا ولا لانهم (والثانية) لو غرق انسان ثم لفظه الماء وظفرنا به ان قلنا بالاول لم يكف ما سبق وجوب غسله وان قلنا بالثاني كفى ذلك

يحافظ على الصلوات واجتساب النجاسة وغيرها من وظائف الدين ولا يقبل قول من يحذله عن ذلك فإن هذا مما يتلى به وهذا المخلد هو الصديق الجاهل الصلوات الحق وأن يوصى أهله بالصبر عليه وبترك النوح عليه وكذا أكلوا البكاء وبوصيم بترك ما جرت العادة به من البدع في الجنائز ويتعاهد بالعداء له وبالله التوفيق *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فإذا مات فولي أقربهم به اغراض عينيه لما روت أم سلمة رضي الله عنها قالت «دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة فأغض بصره ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه انبصر ولأنها

من الفضلات وينبغي أن تكون المجررة والحالة هذه متقدمة قائمة بالطيب وللعين يصب عليه ماء كثيراً لئلا تظهر رائحة ما يخرج ثم يرد على هيئة الاستلقاء ويقل يساره وهي ملفوفة بأحدى الحرقتين دبره ومذاكره وعاتقه كما يستجي إلى ثم يلقى تلك الحرقه ويقل يده بماء واشنان أن تلوث (وقوله) في الكتاب ثم يتلوى بفسل سواتيه بعد لف خرقه كاليد يشعر بأنه يفسل السواتين مما بخرقة واحدة وكذلك ذكر الجمهور وسيحكى ما يفعله بالخرقة الثانية من الحرقتين للمعتدين وفي النهاية والوسيط أنه يفسل كل سواة بخرقة ولا شك أنه أبلغ في التنظيف (وقوله) ثم يمسح مواضع النجاسة من بدنه فيه اشكال لأنه إن كانت عليه نجاسة قازلتها قبل الفسل واجبة على ما تقدم في غسل الأحياء فلا ينبغي أن يدرج في حد الكل ولم يذكر صاحب النهاية لفظ النجاسة في هذا الموضع لكن قال إن كان يبدنه قدر اعتنى به ولف خرقه على يده وغسله (الرايع) إذا فرغ من غسل سواتيه لف الخرقه الأخرى على اليد وادخل أصبعه في فيه وأمرها على أسنانه بشيء من الماء ولا يقرقه وكذا يدخل طرف أصبعه في منخره بشيء من الماء ليزيل ما فيها من الأذى ثم يوضه كما يتوضأ الحية ثلاثاً ثلاثاً وبراعي المضمضة والاستنشاق خلافاً لابي حنيفة * لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لواني غسل ابنته أبدأن بمائها وموضع المضمضة والاستنشاق من مواضع الوضوء» (ثم لفظ) السكتات وكلام الأكثرين يقتضي أن يكون إدخال الإصبع في الفم وللآخرين غير المضمضة والاستنشاق وأنه في الفم بمنزلة السواك وغرضه التنظيف وفي الشامل وغيره ما يدل على أن المضمضة والاستنشاق ليسا وراء ذلك والظاهر الأول ثم يميل رأسه في المضمضة والاستنشاق حتى لا يصل الماء إلى باطنه وهل يكفي وصول الماء إلى مقادير الشعر وللآخرين أم يوصل الماء إلى الداخل حكى إمام الحرمين فيه تردد الخوف وصول الماء إلى جوفه وتأخير في تسارع الفساد إليه وقطع بأنه لو كانت أسنانه متراصة لم يكف فصح *

(١) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم قال لواني غسل ابنته أبدأن بمائها ومواضع الوضوء منها : متفق عليه من حديث أم عطية واسمها نسيبة *

اذالم تمض جيت مفتوحة فيفتح منظره ويشليه بمصابة عريضة تجمع جميع لحيتهم بشدا المصابة على رأسه لانه اذا لم يفعل ذلك استرخي لحيتوافتح فنه قبيح منظره وربما دخل الي فيه شيء من الموم وتلين مقاصله لانه أسهل في التسل ولا لها بقي جافية فلا يمكن تكثيفه وتغلغ ثيابه لان الثياب تحمي الجسم فيسر عليه التغير والفساد ويجعل علي سرر أولوح حتى لا تصيبه نداوة الارض فتغيره ويجعل علي بطنه حديدة لما روى أن مولي أنس مات فقال أنس رضي الله عنه «ضعوا علي بطنه حديدة» لانه يفتح فان لم يمكن حديدة جعل عليه طين وطب ويسجي ثوب لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجي ثوب حبرة» وسارع إلى قضاء دينه والتوصل إلى

قال (ثم يتعهد شعره بمشط واسع الاسنان ثم يضع علي جنبه الايسر ويصب الماء علي شقه الايمن ثم يضع علي شقه الايمن ويصب الماء علي الشق الايسر وذلك غسلة واحدة ثم يفعل ذلك ثلاثا فان حصل الاتقاء والاختمس أو صبح ثم بالغ في تشفيه صيانة للكفن ويستعمل قدر آمن الكلفور ليقع الموم ويستعمل السدر في بعض الفسلات ولا يسقط (ح) الفرض به)

(اذا فرغ من توضئه غسل رأسه ثم لحيت بالسد والحطمي وسرحهما بمشط واسم الاسنان ان تلبد شعرها ويرفق حتى لا يتفتش . وان انتفخ رداليه ليكن قوله بمشط مطا بالماء والا فبالن عند هلا يتعهد بالمشط لكن يفضل ويزيل الوسخ لناما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال افلوا بيتكم ما تضلون به وسك) (١) ومعلوم أن العروس يسرح شعرها ثم يضع علي جنبه الايسر فيصبل الماء علي شقه الايمن ثم يضع علي جنبه الايمن فيصبل الماء علي شقه الايسر هكذا ذكره صاحب الكتاب والامام في آخرين والاكثر ونزادوا في هذه الكيفية قصوا فقالوا يصل شقه الايمن القبيل من عنقه وصدرة وفخذه وساقه وقدمه ثم يصل شقه الايسر كذلك ثم يحرفه إلى جنبه الايسر فيقبل شقه الايمن مما يلي اتقاء والظهر من الكتف إلى القدم ثم يحرفه إلى جنبه الايمن فيقبل شقه الايسر كذلك وهذا ما ذكره

(١) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم قال افلوا بيتكم ما تضلون به وسك : هذا الحديث ذكره الفزاني في الوسيط بلقط افلوا بموتاكم ما تضلون باحياءكم وتقبه ابن الصلاح بقوله بحث عنه فلم أجده ثابا وقال ابو شامة في كتاب السواك هذا الحديث غير مرصود انتهى : وقد روى ابن أبي شيبة عن محمد بن أبي عدي عن حميد عن بكر هو ابن عبد الله المزني قال قدمت المدينة فسألت عن غسل الميت فقال بعضهم اصنع ببيتك كما تصنع به وسك غير أن لا تجلو : واخرجه ابو بكر المروزي في كتاب الجنائز له وزاد فيه فدلوني علي جي ريمة فما لهم فذكره وقال غير ان لا تنور واستاده صحيح لكن ظاهره الوقت وأصبح ماني ذلك من الصحيحين عن ام عطية لما غسلنا ابنة النبي صلى الله عليه وسلم مشطناها : وروى البيهقي عن عائشة تليقا أنها قالت علام تنصون ميتكم قال البيهقي أي تمرحون شعره وكلفتها كرهت ذلك اذا مرحه بمشط ضيق الاسنان كذا قال وقد وصله عبد الله زاذق وابو عبيد في غريب الحديث من طريق ابراهيم التيمي ان عائشة رأته امرأة تكدرت رأسها بمشط

أبرأته منه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى » ويأخذ الي تجهيزه لما روى علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ثلاث لا تؤخروهن الصلاة والمنازة والام إذا وجدت كفواً » فإن مات فجأة ترك حتى يقين موته » .

(الشرح) حديث أم سلمة رواه مسلم وحديث مولي أنس رواه البيهقي وحديث عائشة رواه البخاري ومسلم وحديث أبي هريرة رواه الترمذي وابن ماجه بإسناد صحيح أو حسن قال الترمذي هو حديث حسن وحديث علي رواه الترمذي في آخر كتاب الجنائز والبيهقي في كتاب النكاح وأشار الي تضعيفه وقال اغضض عينيه وغضضا - بتشديد الميم - وفي الروح لفتان التذكير والثأيت (وقوله) يسجي أى يسطى وقوله بثوب حبرة هو بإضافة ثوب الى حبرة وهى - بكسر الميم - وضع الباء - نوع من البرد (وقوله) صلى الله عليه وسلم « نفس المؤمن » قال الأزهري في تفسير هذا الحديث

الشافعي رضي الله عنه في المختصر وحكى أصحابنا المراقبون وغيرهم قولاً آخر أنه يفضل جنبه الأيمن من مقدمه وبحوله فيفضل جانب ظهره الأيمن ثم يقيه على ظهره فيفضل جانبه الأيسر من مقدمه ثم يحوله ويفضل جانب ظهره الأيسر قالوا وكل واحد من الطريقين سائغ والأول أولى وليس في هذين الطريقين اضجاع على الجانب الأيسر في أول الأمر بل هو مستلحق فيهما الي أن يفضل بفضه ثم يجرى الاضجاع فلا بأس لو أعلت قوله ثم يضم على جنبه الأيسر بالواو وإنما أمرناه بالابتداء باليمن لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر غسلات ابنته بان يبدأن بيمينها (١) ويجب الاحتراز عن كبه على الوجه وإذا عرفت ذلك فاعلم ان جميع ما ذكرناه غسلة واحدة وهذه الغسلة تكون للماء والسر والخطمي تنظيها وإتمامه ثم يصب عليه الماء القراح من فرقة الي قدميه ويستحب أن يفضله ثلاثاً فإن لم يحصل النقاء والتنظيف زاد حتى يحصل فإن حصل يشفع قائمته بان يزيد واحدة ويضم بالوتر روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لغسالات ابنته رضي الله عنها أضلناها ثلاثاً خمساً » (١) وهل يسقط الفرض بالغسلة التي فيها السر والخطمي ذكر في الكتاب فيه وجوب (أحدهما) نعم ونسب في الهاية الى أبي اسحق اللروزي لأن المقصود من غسل الميت التنظيف فلا استئانة بما يزيد في التلخيص مما لا يندفع (وأظهرهما) لأن التغير به قلحس سالب للطهوية فاشبه

فقال علام تصون ميتكم فكانها انكرت المبالغة في ذلك لا أصل للتسريح .

(١) « حديث » انه ﷺ قال لغسالات ابنته ابدأن بيمينها تخدم قريباً .

(٢) « حديث » أنه قال لغسالات ابنته اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو سبأاً متفق عليه من حديث

أم عطية لكن عندها بد قوله أو خمساً أو أكثر من ذلك الحديث عند البحارى في رواية أو سبأاً أو أكثر من ذلك . (تلييه) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه هي زينب كما في صحيح مسلم .

نفس الانسان لما ثلاثة معان (احدها) يده قال الله تعالى (النفس بالنفس) (الثاني) النعم في جسد الحيوان (الثالث) الروح الذي اذا فارق البدن لم يكن بعده حياة قال وهو المراد بالنفس في هذا الحديث قال كأن نفس المؤمن تنجب بما عليه من الدين حتى يودى هكذا قاله الأزهري والختار ان معناه ان نفسه مطالبة بما عليه ومحبوسة عن مقامها الكريم حتى يقضى لا انه ينجب لا سيما ان كان خلفه وفاة وأوصى به (وقوله) الايمى التي لازوج لما بكرأ كانت ام ثيبا (وقوله) جأفأى بقنة من غير مرض ولا نزاع ونحوه وفيها لغتان (افصحها وأشهرها) - بضم الفاء وضع الجيم والماء الثانية

مالو استعمله الحى فوضوه وغسله وعلي هذا فتلك النملة غير محسوبة من الفسلات الثلاث وحل تحسب النملة الواقعة بعدها فيه وجهان (أحدهما) نعم لأنها غسلة بما طهر لم يغسله، وهذا اصح عند القاضي الرويانى وأظهرهما عند الأكثرين ولم يذكر في التهذيب سواء أنها لا تنجب لان الماء اذا أصاب المحل اختلط بما عليه من السدر وتغير به فعلى هذا المحسوب ما يصب عليه من الماء القراح بعد زوال السدر ويستحب أن يجسل في كل ماء قراح كافورا وهو في النملة الأخيرة أكد للروى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا م علية وهي من غاسلات بنته رضى الله عنها واجبى في الأخيرة كافورا (١) والسبب فيه انذارته مطردة للبرام ولكن قليلا لا يتفاحش التغير به ولا يسلب الطهورية وقد يكون صلبا لا يقدح التغير به وان كان فاحشا على الصحيح لانه مجاور وبعيد تلين مفاصله بعد الفسل لأنها لانت بالماء فيتوخى بالتلين بقاء لينها كما ذكرنا في التلين عقيب الموت وتقل المزني إعادة التلين في أول وضعه على للفصل وانكره أكثر الأصحاب ثم ينشفه ويبالغ فيه كيلا يتبل اكفائه فيسرع اليه الفساد هذا تمام مسائل الفصل ثم أعرف أمورا (منها) أن صاحب السكتب في الوسيط والامام في النهاية أشلرا الى أن تصيد الشعر بالفسل والتسريح ليس من نفس الفسل بل هو من مقدماته كوضوء وغيره ولذلك قال يصب للماء على شقه الايمن مبتدئا من رأسه إلى قدمه والاكثرون لم يذكروا صب الماء على الرأس ولكن قالوا يصبه على صفحة العنق والصدر والفخذ والساق وهذا مصير منهم الي أن غسل الرأس وتصيد الشعر من جهة الفسل وكلام الشافعي رضى الله عنه في المختصر يوافق قول الأكثرين (ومنها) أن قوله وذلك غسلة واحدة ثم يفعل ذلك ثلاثا يقتضى استحباب ثلاث غسلات بعد تلك النملة وهو صحيح بناء على أن تلك النملة بالماء للتغير بالسدر والحطمي وأن المحسوب الفسل بالماء القراح فانه حينئذ يراعى ثلاث غسلات بعدها بالماء القراح (وقوله) بعدها أو يستعمل السدر في بعض الفسلات ذلك البعض هو النملة الأولى نصوا عليه كما قلنا

(١) «حديث» قال لام عطية اجلس في الاخرة كافورا . متفق عليه . وروى ابن أن شية والحاكم من طريق ابن وائل عن علي انه كان عنده مسك فأوصى ان يحط به وقال هو فضل حنوط لتبى صلى الله عليه وسلم •

قناة - بفتح الفاء واسكن الجيم - «أما الأحكام فقال الأصحاب يستحب إذا مات إن يمشى عيناه
وتشد لحياه بصصابة عريضة تحبسها ثم يربط فوق رأسه ويلين مفاصله فيمد ساعده إلى عضده
ثم يرد يده ويرد ساقه إلى فخذه وفخذه إلى بطنه ويردهما ويلين إمامه ويخلص يديه إلى ما تحتها بحيث
لا يرى بطنه ثم يستر جميع بطنه بثوب خفيف ولا يجمع عليه أطباق الثياب ويجعل طرف هذا
الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجليه لئلا ينكشف ويوضع على شيء مرتفع كسرير ولوح
ونحوها ويوضع على بطنه شيء تميل كيف أو مرآة أو غيرها من الحديد فإن عدم فطين وطب
ولا يجعل عليه مصحف ويستقبل به القبلة كلخضر ويتولى هذه الأمور أرفق محارمه بأهل ما يقدر
عليه قال صاحب المحاورى وغيره ويتولاها الرجل من الرجل والمرأة من المرأة فإن تولاه اجنبي
أو محرم من النساء أو تولاه اجنبيه أو محرم من الرجال جز ويارع إلى قضاء دينه والتوصل
إلى إبرائه منه هكذا نص عليه الشافعي والأصحاب وقال الشيخ أبو حامد إن كان الميت درام
أو دنائير قضى الدين منها وإن كان عقاراً أو غيره مما يباع سأل غراماً إن احتلوا عليه ليصبر

وأما أنهم ذكره المصنف وشيخه وربما أومأ إليه عند الفصلة التي فيها السدر من الثلاث وتخصيص
الخلاف بأن الفرض هل يسقط بها فيجب الاحتراز عن الوضوء ومعرفة أن إذا لم ينسقط الفرض
بها لانحسبها من الثلاث أيضاً يجوز أن يرقم لفظ الثلاث والحس والسبع بالميم لأن يروى عن مالك
أنه لا اعتبار بالسدر وإنما للعتبر الاقواء (وقوله) يستعمل قدرأ من الكفوف مرقوم بالماء. لأن
أبا حنيفة قال لا أعرف الكفوف وذكر في السدر أنه يغسل مرة بالماء القراح وأخرى بالسدر
وثالثة بالماء القراح *

(قال فإن خرجت نجاسة بعد الفسل أزيلت النجاسة ولم يعد الفسل على الصحيح وفي إعادة
الوضوء وجهان) *

يتعد الفاسل مسح بطن الميت في كل مرة يرفق مما قبلها ولو خرجت منه نجاسة في آخر
الفسلات أو بعدها ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) وبه قال ابن أبي هريرة يجب إعادة غسله ليكون خاتمة
أمره على كل الطهارة (والثاني) لا يجب ذلك لكن يجب إعادة الوضوء كل على يغسل ثم يحدث فإنه يتوضأ
ويحكي هذا عن أبي اسحق (وأصحهما) وبه قال مالك وأبو حنيفة والمزني رحمهم الله أنه لا يجب
شيء سوى إزالة النجاسة لسقوط الفرض بما وجد وحصول غرض التنظيف وربما بني الخلاف في
وجوب الفسل وعدمه على اختلاف قراءة لفظ التامضي رضي الله عنه فإنه قال في المسألة اتقاء بالمحرفة
وأعاد غسله ففهم من قرأ ضم الفين وأوجب إعادة الفسل ومنهم من قرأ بفتحها وحله على إزالته النجاسة
وربما سلوا أن لفظه الفسل وحمله على الاستجاب وإذا قلنا بالوجه الصحيح فلا فرق بين النجاسة
الخارجة من السيلين وغيرها وإن قلنا بوجوب الوضوء. فذلك في المسألة الخارجة من السيلين دون غيرها

الدين في ذمة وليه وتبرأ ذمة الميت هذا لفظ الشيخ أبي حامد ونحوه في المجموع والتجريد للمعامل
والعدة للطبري وغيرها من كتب اصحابنا وقال الشافعي في الام في آخر باب القول عند الدفن ان
كل الدين يمتأخر سأل غرماءه أن يخلوه ويمتثلوا به عليه وأرضاهم منه بأى وجه كان هذا
نعمه وهو نحو ما قاله أبو حامد ومتابعوه وفيه اشكال لأن ظاهره انه بمجرد تراضهم على تصديره
في ذمة الولي يبرأ الميت ومعلوم ان الحوالة لا تصح الا برضا المحيل والمحال وان كان ضمانا فكيف
يبرأ المضمون عنه ثم يطالب الضامن وفي حديث أبي قتادة لما ضمن الدين عن الميت ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال «الآن بردت جلدة» حين وقاه لاحين ضمنه ويحتمل ان الشافعي والاصحاب
رأوا هذه الحوالة جائزة بمربة للميت في الحال للحاجة وللصلحة والله اعلم * قال الاصحاب ويؤادر
أيضا بتنفيذ وسيته ويتجهزه قال الشافعي في الام احب المبادرة في جميع امور الجنائز فان ملت

وان قلنا بوجوب الفسل في إعادة الفسل لاثرائ النجاسات اختلف عند امام الحرمين قدس الله
روحه ولو لمس رجل امرأة ميتة بعد غسلها فان قلنا يجب إعادة الفسل أو الوضوء بخروج الخارج
فكذلك هنا هكذا أطلق صاحب التهذيب وذكر غيره أن هذا الجواب مبني على أن للموس
ينقض طهره وان قلنا لا يجب الا غسل المحل فلا يجب هنا شي ولو وطئت فعل الوجه الاول
والثاني في خروج النجاسة يجب هنا إعادة الفسل وعلى الثالث لا يجب شي * وأعلم أن في وجوب
الفسل أظهر من نفي وجوب الوضوء ولذلك أرسل صاحب الكتاب ذكر الخلاف في الوضوء
وبين الصحيح في الفسل والنجاسة واجبة الازالة بكل حال فلذلك جزم به وقوله ولم يعد الفسل
معلم بالاف لان عند احمد يعد غسله سبع مرات ولم يتعرض الجمهور للفرق بين أن يخرج النجاسة
قبل الادراج في الكفن أو بعده وأشار صاحب العدة الي تخصيص الخلاف في وجوب الوضوء
والفسل بما اذا خرجت قبل الادراج والله اعلم *

قال (وأما الفاسل فلا يغسل رجل امرأة الابزوجة (ح) أو محرمية أو ملك يمين فيفسل السيد
مستوفته وأمت (ح) وتفسل الزوجة زوجها ولا تفسل المستوفلة والامة سيدها على أحد الوجهين
لان الموت ينقل ملك الميمن ويقر ملك النكاح) *

ال نظر الثاني فيمن يتولي الفسل والامل أن يفسل الرجال الرجال والنساء النساء وأولى
الرجال بفسل الرجل وأولام فالصلاة عليه وسياقي ترتيبهم فيها والنساء أولى بغسل المرأة بكل حال
لان عورتها بالاضة اليهن أعز وليس للرجل غسل المرأة إلا باحد أسباب ثلاثة (أولها) الزوجية
«لزوج غسل زوجته خلافا لابي حنيفة وذكر صاحب الشامل أن عند احمد رواية مثل قول أبي حنيفة
والاصح عن مثل قوله لانا ما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة «لومت قبلي لفستك وكفتك» (١)

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لومت قبلي لفستك وكفتك: احمد والداري

فجاء لم يادر تجهيزه مثلا تكون به سكتة ولم يمت بل يترك حتى يتحقق موته وذكر الشافعي والاصحاب للموت علامات وهي أن تسترخي قدماء وينفصل زندها ويميل أفئه وتمتد بطلة وجهه زاد الاصحاب وان يتخفف صدغه وزاد جماعة منهم وتقلص خصيله مع تقلب الجلدة فإذا ظهر هذا علم موته فيادر حينئذ الي تجهيزه قال الشافعي فأما مات مصعوقاً أو غريقاً أو حرقاً أو خاف من حرب أو سبع أو تردى من جبل أو في بئر فمات فانه لا يادر به حتى يتحقق موته قال الشافعي فيترك اليوم واليومين والثلاثة حتى يخشى فسادة لثلا يكون مضي عليه أو انطبق حلقه أو غلب للراة عليه قال الشيخ أبو حامد هذا القى قاله الشافعي صحيح فإذا مات من هذه الاسباب

«و غسل علي فاطمة رضي الله عنهما» (١) وله ذلك وإن تزوج باختها أو باربع سواها في أصح الوجهين ولو كانت الزوجة ذمية فله أن يفسلها إن شاء (والثاني) المحرمة وسياق الكلام في الكتاب يقتضي تجوز الفسل للرجال المحارم مع وجود النساء لأن قوله لا يفسل رجل امرأة إلا بكذا وكذا مفروض في حال الاختيار والافتد الضرورة قد يجوز للأجانب غسلها أيضاً كما سيأتى لكن لم أر لامة الاصحاب تصريحاً بذلك وإنما يتكلمون في الترتيب ويقولون أن المحارم بعد النساء اولي (والثالث) ملك البهين فيجوز لسيده غسل أمته ومدبرته وأمه ولله خلافاً لابي حنيفة فيما رواه في الشامل هو احتج لنا بأنه يلزمه الاتفاق عليها بحكم الملك فكان له أن يفسلها للحقير يجوز له غسل المكتبة أيضاً لأن الكتابة ترفع بموتها وهذا كله إذا لم يكن مزوجات ولا معتدات فإن كن مزوجات أو معتدات لم يكن له غسلهن وكما يفسل الزوج فوجهه تفصل الزوجة زوجها خلافاً لاحد في رواية والاصح عنه موافقة الجمهور بأن طلقها طلقه رجعية ومات احدهما في مدة العدة فليس للأخر غسله لحرمة النظر والمس في الحياة واليهي تفصل للمرأة زوجها فيه ثلاثة أوجه (أحدها) ما لم تنقض عدتها فإن اعضت بوضع الحمل عقيب للموت لم تفصله وبه قال أبو حنيفة (والثاني) تفصله ما لم تنكح (والثالث) وهو الاصح ابداً وهو الذي ذكره في الكتاب في باب العدة وإذا غسل إحدى الزوجين لف خرقه علي يده ولم يمه فإن خاف قد قال القاضي يصح الفصل ولا يبي

وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي من حديثها وأوله رجيعاً وول الله صلى الله عليه وسلم من البقيع وأنا اجد صداعاً في راسي واقول وأراساه . فقال ساضرك لو مت قبل فميت عليك وغسلتك وكفنتك . الحديث واعله البيهقي ابن اسحاق ولم يفرده به بل قامة عليه صالح بن كيسان عند احمد والنسائي وأما ابن الجوزي فقال لم يقل غسلتك الا ابن اسحاق واصله عند البخاري بقسط ذلك لو كان وأما حتى فاستغفر لك وادعوك . (تنبيه) تبين ان قوله لغسلتك باللام نحرى والغنى الكتب المذكورة فغسلتك بالهاء وهو الصواب والفرق بينهما ان الاولى شرطية والثانية للتمنى *

(١) قوله) ان علياً غسل فاطمة ياتي آخر الباب *

أو أمثلها فلا يجوز أن يادر به ويجب تركه والتأني به اليوم واليومين والثلاثة لئلا يكون مغني عليه أو غيره مما قاله الشافعي ولا يجوز دفنه حتى يتحقق موت هذا آخر كلام أبي حامد في تعليقه قال غيره بتحقيق الموت يكون بشعر الرأحة وغيره والله أعلم *

(فرع) لم أر لأحدنا كلاماً فيها قال حال اغماض الميت ويستحسن ما رواه البيهقي بإسناد صحيح في السنن الكبير عن بكر بن عبد الله المزني التاجي الجليل رحمه الله قال إذا أغضت الميت قل بسم الله وعلى ملة رسول الله وإذا حمله قل بسم الله ثم تسبح مادمت تحمله *

(فرع) يستحب للناس أن يقولوا عند الميت خيراً وأن يدعوا له لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم علي أبي سلمة وقد شق بصره فأغضه ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر فضج ناس من أهله فقال لا تدعوا علي أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة يؤمنون علي ما قولون ثم قال اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهدين واخلفه في عقبه في

علي الخلاف في انتقاض طهر للموس والله أعلم * وهل يجوز لام الولد المدبرة والامة غسل السيد فيه وجان (أحدهما) وبه قال أحد نعم لاهن محلات له فاشبهن الزوجة (وأظهرها) وبه قال أبو حنيفة لأن الموت ينقل ملك البين أما في حق الامة فالي الورثة وأما في المدبرة وأم الولد فلاهما يستعان بموته فكان الملك في رقبتهما ينتقل اليهما بخلاف ملك التكاح لا تنقطع حقوقه بالموت ألا ترى انهما يتوارثان وليس للمكاتبه غسل السيد فانها محرمة عليه قبل الموت *

قال (فإن ماتت المرأة ولم يحضر الا اجني غسلها) (م) وغض البصر وقيل ييمم وكذا الخشني يفسله رجل أو امرأة استصحاباً بمحكه في الصغر * هـ

في الفصل مسألتان (أحدهما) لو ماتت امرأة وليس هناك الا رجل اجني ففيه وجان (أحدهما) أنها لا تغسل ولكن يمسح وتدفن ويحبل قد الغسل كفقد الماء وهذا قال مالك وأبو حنيفة (والثاني) أنه يغسلها في ثيابها ويلبس خرقة علي يده ويغض الطرف ما يمكنه فإن اضطر الى النظر عند الضرورة وعن أحمد روايتان كالوجهين فيجوز أن يغسلها بالماء والميم ثم إيراد الكتاب يقتضي ترجيح الوجه الثاني وهكذا ذكره الامام وحكاه عن القفال لكن الاظهر عند اصحابنا العراقيين والقاضي الروياني والاكثرين هو الاول والوجهان جاريان فيما لو ماتت رجل وليس هناك إلا امرأة اجنية (الثانية) الخشني للمشكك اذا مات وليس هناك محرم له من الرجال والنساء ينظر إن كان صغيراً بعد جاز للرجال والنساء غسله وكذا واضح الحال من الاطفال يجوز للرفيقين جميعاً غسله كما يجوز منه والنظر اليه وإن كان كبيراً فهل يغسل فيه وجان كالوجهين في المسألة السابقة لأنه يجوز أن يكون رجلاً فيمتنع منه على النساء أو امرأة فيمتنع منها على الرجال (أحدهما) أنه ييمم ويدفن وبه قال أبو حنيفة رحمه الله (والثاني) أنه يجوز غسله ومن الذي يفسله فيه وجوه (أحدها) أنه

الغابرين واغفر لنا وله يارب العالمين واقسح له في قبره ونوره فيه» رواه مسلم (قوله) شق بصره هو - بضم الشين - وبصره برفع الراء هكذا الرواية فيه باتفاق الحفاظ وأهل الضبط قال صاحب الاصل يقال شق بصر الميت وشق الميت بصره اذا شخص *

(فرع) فيما يقال عند الميت وما يقوله من مات له قريب أو صاحب عن ام سلمة قالت «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حضرتم المريض أو الميت قولوا خيرا فان الملائكة يؤمنون علي ما تقولون قالت فلما مات ابو سلمة أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان أباسله قد مات قال قولي اللهم اغفر لي وله واعقبني منه عقي حنة فقلت فاعقبني الله من هو لي خير منه محمد صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم هكذا المريض أو الميت علي الشك وهو في سنن أبي داود وغيره الميت من غير شك وعنها قالت «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد نصيه مصيبة فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لي خيرا منها الا أجره الله في مصيبتى واخلف له خيرا منها قالت فلما توفي ابو سلمة قلت كما أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخلف الله تعالى لي خيرا منه رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم وعن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «اذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة قبضتم ولد عبدي فيقولون نعم فيقول قبضتم ثمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول فاذا قال عبدي فيقولون حملك واسترجع فيقول الله تعالى ابنو العبدى ينثا في الجنة وسوءه بيت الحمد» رواه الترمذى وقال حديث حسن وعن ابن هرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «يقول الله تعالى مال عبدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا احسنه الى الجنة» رواه البخارى

(فرع) يجوز لاهل الميت وأصدقائه تقبيل وجهه ثبتت فيه الاحاديث وصرح به الدارمي في الاستذكار والسرخصي في الامالي *

يشترى من تركته جارية لنفسه فان لم يكن له تركه فيشترى من بيت المال قال الأئمة وهذا ضعيف لان اثبات الملك ابتداء للشخص بعد موته مستبعد وتقدير ثبوته قد ذكرنا ان الصحيح ان الامة لا تنقل سيدها والوجه الثاني انه في حق الرجال كل المرأة وفي حق النساء كالرجل أخذا بالأسواقى كل واحد من الطرفين (والثالث) وبه قال أبو زيد وهو الاظهر انه يجوز للرجال والنساء غسله جميعا لانه مست الحاجة الي النسل وكان يجوز في الصغر غسله للطائفتين فيستصحب ذلك الاصل (واعلم) انه ليس المراد من الكبير في هذا الفصل البلوغ ومن الصغر عدمه لكن المعنى بالصغير الذي لم يبلغ حدا يشتهي مثله وبالكبير الذي بلغه *

قال (فان ازدحم جمع كثير يصلحون للفعل علي امرأة فالبداء ببناء المحارم ثم بالاجنيات ثم بالزوج ثم بالرجال المحارم ثم ترتيب المحارم كترتيبهم في الصلاة وقيل يقدم الزوج علي النساء لانه ينظر مالا ينظرن اليه وقيل يقدم رجال المحارم علي الزوج لان النكاح انتهى بالموت) *

(فرع) قد ذكرنا فيما سبق انه يستحب للمريض الصبر قال اصحابنا ويكره له كثر الشكوى
فلو سأله طبيب أو قريب له أو صديق أو نحرهم عن حاله فأخبره بالشدّة التي هو فيها لا على صورة
الجزع فلا بأس قال المتولي ويكره له التأوه والالين وكذا قال القاضي ابو الطيب وصاحب الشامل
وغيرهما من اصحابنا انه يكره له الالين لان طأوسا رحمه الله كرهه وهذا الذي تأوه من الكراة
ضعيف أو باطل فان المكروه هو الذي ثبت فيه نهى مقصود ولم يثبت في هذا نهى بل في صحيح
البخارى عن القاسم قال «قالت عائشة وأرأساء قتال النبي صلى الله عليه وسلم بل أنا وأرأساء»
فالصواب انه لا كراة فيه ولكن الاشتغال بالتسبيح ونحوه أولى قلعلهم لو ادوا بالمكروه هذا

باب غسل الميت

• قال المصنف رحمه الله •

(وغسله فرض على الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم في القى سقط عن بعبه اغسلوه بما وسد) (الشرح)
هذا الحديث رواه البخارى ومسلم في رواية ابن عباس رضى الله عنهما وغسل
للميت فرض كفاية باجماع المسلمين ومعنى فرض الكفاية انه اذا ضله من فيه كفاية سقط المخرج
عن الباقي وان تركوه كلهم أموا كلهم واعلم ان غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وفروض
كفاية بلا خلاف • قال المصنف رحمه الله •

الصالحون لغسل الميت اذا ازدحوا لم يخل أما ان يكون الميت رجلا او امرأة فان كان رجلا
فيفسده قرايته على ان ترتب القى تذكره في الصلاة عليه وهل تقدم الزوجة عليهم فيوجهاً يظهر
وجبهما وان كان الميت امرأة فائساء يقدمن في غسلها وأولاهن نساء القراة منهن كل ذات
رحم محرم فان استوت اثنتان في المحرمية فالقوى هي في محل العسوبة أولى كالممة مع الحائلة والوأنى
للمحرمية لمن يقدم منهن الاقرب فالاقرب وبعد نساء القراة تقدم النساء الاجنبات ثم رجال
القراة وترتيبهم كما سيأتي في الصلاة وهل تقدم الزوج على نساء القراة فيه وجهاً (أظهرها) تقدم
نساء القراة ويحكى عن نص القاضي رضى الله عنه قلن الاثني بالاثالثين (والثاني) آهمن لا يقدمن بل
الزوج يقدم عليهن لانه ينظر إلى مالا ينظرون اليه وفي تقدم الزوج على الرجال الاقارب أيضا
وجهاً (أحدها) آهمن يقدمون عليه لان التكاح ينتهى للموت وسبب المحرمية بدوم وبيق (وأظهرها)
وهو اختيار القفال ان الزوج يقدم لانهم جميعا ذكور وهو ينظر إلى مالا ينظرون اليه فيقدم
وأحكام التكاح تبقى بعد الموت ولولاه لما جاز له غسل الزوجة وجميع ما ذكرناه من التقديم فهو
بشرط ان يكون المحكوم بتدينه مسلماً طر كان كافراً فهو كالمسلم وقدم من بعده حتى يقدم المسلم
الاجنبى على القريب للمشرك ويشترط أيضا ان لا يكون قاتلاً نعم لو كان قاتلاً بحق فينبى على الخلاص

﴿ قان كان لليت رجلا لا زوجة له قاوي الناس بفعله الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم ثم ابن العم لانهم احق بالصلاة عليه فكانوا احق بفعله قان كان له زوجة جاز لها غسله لما روت عائشة رضي الله عنها ان ابا بكر رضي الله عنه اوصى أسماء بنت عيسى لعنهما وهل يقدم على المصابتين وجهاً (أحدهما) أنها تقدم لأنها تنتظر منه الى ما ينتظر المصابتين وهو ما بين السرة والركبة (والثاني) يقدم المصابتين لانهم احق بالصلاة عليه ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة هذا ضعيف رواه البيهقي من رواية محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف باقناهم قال البيهقي ورواية الواقدي وان كان ضعيفاً فله شواهد مراسيل قلت ورواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أسماء بنت عيسى أنها غسلت أبا بكر حين توفي فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت أتى ساعة وان هذا يوم شديد البرد

في أنه هل يرث عنه ولو أن تقدم في أمر الفسل سلمه لمن بعده جاز له تطايبه ولكن بشرط اتحاد الجنس فليس للرجال كلهم التفويض الى النساء وبالعكس ذكره الشيخ أبو محمد وغيره وقد حكم المصنف في الوسيط بعد اطلاق الفسل المتأخروا شعر كلامه بوجوبه في اعتبار الشرط المذكور

قال (نفع): المحرم لا يقرب طيباً ولا يستر رأسه ليريق (م ح) اثر الاحرام وهل تصنع للعتة عن الطيب فيه وجهاً وغير المحرم هل يقل غفره ويحلق شعره الذي يستحب في الحياة حلقه فيه قولان

ذكرنا انه يطرح قدر من الكافور في الماء الذي يغسل به لليت وذلك في غير المحرم فاما المحرم فلا يقرب منه طيباً ابتداء لحكم الاحرام وكذلك لا يستر رأسه ان كان رجلاً ووجهه ان كان امرأة ولا يلبس الخيط ولا يؤخذ شعره وغفره وبه قال احمد خلافاً لابن حنيفة حيث قال حكمه حكم سائر الموتى وروى مثله عن مالك * لنا ما روى ان رجلاً كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوقعت ناقته وهو محرم فقات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنتوه في ثوبه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة طيباً (١) ولا بأس بالتجبير عند غسله كالا بأس بمجوس المحرم عند العطار واذا ماتت للعتة التي تمهل هل يجوز تطيبها فيه وجهاً (أحدهما) لا صيانة لها عما كان حراماً عليها في حياتها كالمحرم بهذا قل او اماحق

(١) «حديث» ان رجلاً كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فوقعت ناقته وهو محرم فقات فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنتوه في ثوبه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة طيباً . متفق على صحته من حديث ابن عباس وله طرق والمأخذ ورواه أيضاً النسائي وابن حبان وعندهما ولا تخمر واوجبه ولا رأسه وهو في رواية مسلم أيضاً وقال البيهقي ذكر الوجه غريب فيه ولله وم من بعض رواه *

فهل علي من غسل قالوا لا وهذا الاسناد منقطع وعيسى - بين مهلة مضمومة ثم ميم مفتوحة ثم
مشاة ثم تحت ما كتبه ثم سين مهلة - وكانت أسماء من السابقات الى الاسلام اسلمت قلبها بمكة
قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم دار الارقم قال أصحابنا الاصل في غسل الميت أن يغسل
الرجال الرجال والنساء النساء فإن كان الميت رجلا فاولي الناس به اولام بالصلاة عليه وزوجه
فان لم يكن زوجة فاولام الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم ثم ابن
العم ثم عم الاب ثم ابنة ثم عم الجد ثم ابنة ثم عم ابني الجد ثم ابنة وعلي هذا الترتيب وان كان له
زوجة جازما غسله بلا خلاف عندها وبه قالت الأئمة كلها الا رواية عن احمد وهل تقدم علي رجال
العصيات فيه الوجان اللذان ذكرهما المصنفوهما مشهوران (اصحها) عند الاكثرين لا تقدم
بل يقدم رجال العصيات ثم الرجال الاقرب ثم الاجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وبهذا قطع
المصنف في التنيب والمبرجاني في التحرير (والثاني) تقدم الزوجة عليهم وصحة البنديجي وفي المسألة
وجه ثالث ذكره السرخسي في الامالي وغيره من الاصحاب انه يقدم الرجال الاقرب ثم الزوجة ثم
الرجال الاجانب ثم النساء المحارم والى متى تفصل زوجاته ثلاثة أو جمعا كلها القاضى والبغوى والمتولي
وآخر (اصحها) تقسله أبدا وان انقضت عنها وضع الحمل في الحلال وتزوجت لانه حق ثبت لها
فلا يسقط بشئ من ذلك كالمرات وبهذا قطع القرظالي في كتاب الصلوة وغيره من الاصحاب

(واظهرها) نعم لأن التحريم كان احترازا عن الرجال ونجسا لفراق الزوج وقد زال المغنيان
بالموت بخلاف المحرم فإن التحريم في حقه لحق الله تعالى جده فلا يزول بالموت وهل تقلم الطفار
غير المحرم من اللوتي ويؤخذ شاربو وشعر إبله وعائته فيه قولان (القديم) لاوبه قال مالك وأبو
حنيفة والمزني رحمهم الله لأن مصيره الى البلي وصار كالخلف لا يجنن بعد مرتة (والجديد) وبه قال
احمد نعم كما ينظف الحلي بهذه الاشياء وقد روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «اصنعوا بموتاكم
ما تفعلون بعروسكم» والقولان في الكراهية ولا خلاف في ان هذه الامور لا تستحب كذلك ذكره
القاضى الروياني وقل تقريرا على الجديد انه يتخير القائل في شعر الأبط بين التنف والازالة
بالتوردة ويأخذ شعر العانة بالعلم او اللومي او التوردة وحكى عن بعض الاصحاب انه لا يزال الا
بالتوردة احتراز عن النظر الى الفرج وقوله في الكتاب الذي يستحب في الحياة حلقة في إشارة
الى انه لا يحلق شعر الرأس بحال فان ازاله غير مأمور بها الا في المتناكس ومنهم من طرد الخلاف في
شعر الرأس اذا كان من عادة الميت الحلق في حالة الحياة (واعلم) ان جميع ما ذكرناه في وظيفة النفس
مفروض في حق غير الشهيد فأما الشهيد فسيأتى حكمه في فصل الصلاة على الميت ولو احترق مسلم
ولو غسل لهرى لا يغسل بل يسم محافظة على جثته لتلفن بحالها ولو كان عليه قروح وخيف من
غسله تسارع اليه بعد الغفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده قال كل صائرون الى البلي

وهو مقتضي اطلاق المصنف والاكثرين وصحة الرافعي وغيره (والثاني) لما غسله ما لم تزوج وان اقتصت عنها لانها بالزواج صارت سالمة لفعل الثاني لو مات ولا يجوز أن تكون غسلة زوجين في وقت واحد (والثالث) لما غسله ما لم تنقض العدة لان باقضاء العدة تنقطع علائق النكاح ولو كان له زوجتان فأكثر وتزوجن في غسلة اقرب بينهما بلا خلاف وكذا لو مات له زوجات في وقت يهدم أو غرق أو غيره اقرب بينهما فمن خرجت فرضاها غسلا أولا ذكره صاحب التمهيد والعدة وغيرهما *

(فرع) لم يذكر للمصنف النساء المحارم وقد ذكرهن للمصنف في التنيه وسائر الاصحاب فقالوا يجوز لئلا المحارم غسله وهن مؤخرات عن الرجال الاقارب والاجانب والزوج لانهن في حقه كالرجال *

قال (القول في التكفين والمستحب في لونه البياض وفي جنسه القطن والكتان دون الحرير فانه يحرم للرجال ويكره للنساء وأما عدده فاقه ثوب واحد ساتر لجميع البدن والثاني والثالث حق الميت في التركة تنفذ وصية باسقاطها وليس للورثة المضايقة فيها وهل لغرماء اللعنة منها فيموجبان ومن لا مال له يكفن من بيت المال ويقتصر على ثوب واحد في أظهر الوجوه وفي وجوب الكفن على الزوج وجبان) *

يتضح الفصل برسم مسائل (أ-أدائها) أن المستحب في لون الكفن البياض لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «خير ثيابكم البياض» فأكسوها أحياءكم وكفنوا فيها موتاكم (١) وجنسه في حق كل ميت ما يجوز لبسه في حال الحياة فيجوز تكفين المرأة بالحرير لكنه يكره لانه سرف غير لائق بالرجال ويحرم تكفين الرجال به كلبسه في الحياة وذلك ان قول قوله ومن جنسه القطن والكتان اما ان يريد استحباب هذين النوعين على الخصوص أو يشير بهما الى جميع الأنواع اللبحة ويكون التقدير القطن والكتان وما في معناها أما الاول فقضيته قديم النوعين على سائر الأنواع للباحة فالصوف وغيره وهذا شيء لم نره في كلام الاصحاب وان أراد الثاني فظاهر اللفظ معمول به في حق النساء دون الرجال لما أنه معمول به في حق النساء فلان تكفينهن بنير هذه الأنواع وهو الحرير جائز وان كره فينتظم أن قول تكفينهن بهذه الأنواع مستحب واما انه غير معمول به في حق الرجال فلان استحباب شيء من هذه الأنواع انما يكون اذا جاز تكفينهم بنير هذه الأنواع وان تمتنع (الثانية) أقل

(١) حديث (خير ثيابكم البياض) فأكسوها أحياءكم وكفنوا فيها موتاكم : تقدم في الجملة ويحاربه حديث جابر عند أبي داود مرفوعاً اذا توفي أحدكم فوجد شيئاً فليكن في ثوب حبرة واستاده حسن *

(فرم) ذكر المصنف ان دليل غسل الزوجة زوجها قضية أساء و ذكرنا انه حديث ضعيف قال صواب الاحتجاج بالاجماع ضد قول ابن المنذر في كتابيه الانسراق وكتاب الاجماع ان الامة اجعت ان للمرأة غسل زوجها وكذا قول الاجماع غيره (وأما) الرواية التي نقلها صاحب الشامل وغيره عن أحد أمها ليس لما غسله فان ثبتت عنه فهو محجوج بالاجماع قبله •
• قال المصنف رحمه الله •

﴿ فان ماتت امرأة ولم يكن لها زوج غسلها النساء وأولاهن ذات رحم محرم ثم ذات رحم غير محرم ثم الاجنبية فان لم يكن نساء غسلها الاقرب فالاقرب من الرجال علي ما ذكرنا فان كان لها زوج جاز له غسلها لما روت عائشة قالت « رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من البقيع فوجدني

الكفن نوبوا واحدوا أحب فرجال ثلاثة أبواب روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أبواب يض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة » (١) ثم شرط صاحب الكتاب في الثوب الواحد الاقل أن يكون ساتراً لجميع البدن وهكذا ذكر الامام وكثير من الاصحاب وحكى آخرون من العراقيين وغيرهم أن الواجب قدما يستر العورة لان الميت ليس آكد حالاً من الحي والواجب في الحي ستر العورة لا غير علي هذا يختلف الحال باختلاف حال الميت في الكورة والأفونة لاختلاف مقدار العورة بالماتين وجمع القاضى الروايات وآخرون بين الثقلين وجعلوا للسألة علي وجبين (أحدهما) ان

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أبواب سحولية من كرسف يض ليس فيها قميص ولا عمامة متفق عليه من حديث عائشة وفي رواية ابى داود في ثلاثة أبواب يمانية يض وفي رواية للسائى فذكر لما نثتة قولهم في ثوبين وبرد حرة فقالت قداني بالبرد ولكنهم رددوه وسلم أما الحلة قائما شبه على الناس انها اشترت له ليكفن فيها فركت (بنيه) السحولية نسبة لسحول موضع باليمن وهو يفتح السين وضم الحاء المهملين وروى يضم أوله (قائدة) روى ابو داود عن ابن عباس انه كفن صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب قميصه الذي مات فيه وحلة نجرانية: تفرد به يزيد بن ابى زياد وقد تميز وهذا من ضعيف حديثه : وقد روى ابن عدى من طريق اخرى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كفن في قطيفة حمراء وفيه قميص بن الربيع وهو ضعيف وكانه اشقته عليه بمحدث جعل في قبره قطيفة حمراء فانه مروى بالاستاذ المذكور بيته : وروى البراز وابن عدى في الكامل من طريق جابر بن سمرة كفن صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب قميص وازار ولقافة تفرد به فاصح وهو ضعيف وروى ابن ابى شبة واحد والبراز عن علي كفن النبي صلى الله عليه وسلم في سبعة أبواب وهو من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي وابن عقيل ميه المعط يصلح حديثه للمساكات قلما اذا اهرد فبحسن وأما اذا حالف فلا يقبل وقد حالف هو رواية هسه مروى من جابر انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثوب بخره : قلت وردي الحاكم من حديث ابو... عن فاصح عن ابن عمر ما يصدق رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي فانه اعلم •

وأنا أجده صديقا وأقول ولأرأسه قتال بل أنا يا عائشة توارأسه ثم قال وما ضر لثومت قبلي لنفستك وكفتتك وصليت عليك ودفنتك وهل يقدم على النساء فيوجان (أحدها) يقدم لانه ينظر الي مالا ينظر النساء منها (والثاني) يقدم النساء على الترتيب الذي ذكرناه فان لم يكن نساء فأولى الاقرباء بالصلاة فان لم يكن قارن وان طلق زوجته طلاق رجعية ثم مات أحدها قبل الرجعة لم يكن للآخر غسله لأنها محرومة عليه محرم المبتوتة *

(الشرح) حديث عائشة رواه احمد بن حنبل والدارقطني والبيهقي وغيرهم باسناد ضعيف فيه محمد بن اسحق صاحب اللقائز عن يعقوب بن عتبة ومحمد بن اسحق مدلس وإذا قل للمدلس عن لا يمتنع به ووقع في المذهب «لومت قبلي لنفستك» باللام والتي رأيت في كتب الحديث «فنفسك» بالقاف وقال مت - بضم الميم وكسرها - لفتان

الواجب القدر السائر للعودة (والثاني) ان الواجب ثوب سايف وقد حكى عن نفسه في الام انه ان كان له ثوب واحد لا يغطي جميع البدن ستر به العورة لانه واجب وستر غيرها ليس واجبا وان كان يبدو رأسه أو رجلاه غطى به رأسه لما روى ان مصعب بن عمير قتل يوم أحد فلم يخلف الا ثوبه فكان إذا غطى بها رأسه بدت رجلاه وإذا غطى بها رجلاه بدا رأسه فقال صلى الله عليه وآله وسلم «غطوا بها رأسه واجعلوا على رجله من الاذخر» (١) وأعرف في قوله في الكتاب ما عدده فأقله ثوب واحد والآخر مشيئين (أحدها) ان هذا اللفظ يقتضي كون الواحد عددا لكن المسألة لا يفسلون الواحد عددا ويقولون العدد ما يتركب عن الواحد (والثاني) انا وان أوجبتا ثوبا ستر جميع البدن فنظف في حق غير المحرم أما المحرم فلا يسر رأسه ان كان رجلا ووجهه ان كان امرأة على ما سبق (الثالثة) الثوب الواحد على ما وصفناه حق الله تعالى جده لا تغذ وصية لليت باسقاطه والثاني والثالث حق الميت وهي بمثابة ثياب التجميل الحي فلو أوصى باسقاطها فغذ كما أوصى أبو بكر رضي الله عنه عنه بأن يكفن في ثوبه الخلق فنظف وصيته (٢) ولو لم يوص بتأزم الورثة في أكفائه وأراد بعضهم الاتصال على ثوب واحد قد حكى في النهاية فيه طريقتين (أحدها) ان فيه وجهين كما سنذكرهما في مضايقة الغرام فيه (والثاني) القطع بالتمتع قد يحتاجه للمالك ظاهر المذهب وهو المذكور في الكتاب انه ليس لهم المضايقة سواء اجتبتا الخلاف أم لا ولو اتفق الورثة جميعا على تكفينه في ثوب واحد

(١) حديث (أ) ان مصعب بن عمير قتل يوم أحد فلم يخلف إلا عرق فكان إذا غطى بها رأسه بدت رجلاه وإذا غطى بها رجلاه بدا رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها رأسه واجعلوا على رجله من الاذخر غنى عنه من حديث خباب بن الارت في حديث وفي رواية لمسلم ردة بدل مره وروى الحاكم عن أس في حق حرمته مثله *

(٢) حديث (ب) أوصى أبو بكر ان يكفن في ثوبه الخلق يأتي في آخر الباب *

مشهور أن والبقيع بالباء في أوله وهو يقع التفرقة من أهل المدينة . أما الأحكام في الفصل مسائل
(أحدها) إذا ماتت امرأة ليس لها زوج غسلها النساء ذوات الأرحام المحارم كالأم والبنات وبنات
الابن وبنات البنات والأخت والعمة والخالة وأشباههن ثم ذوات الأرحام غير المحارم كبنات العم
وفات العمة وبنات الخال وبنات الخالة يقدم أقربهن فأقربهن قال الشيخ أبو حامد وغيره وبعد
هؤلاء يقدم ذوات الولاء فإن لم يكن فلا جنينيات ويرد على المصنف أمهات ذوات الولاء قال البغوي
وغيره فإن اجتمع امرأتان كل واحدة ذات رحم محرم فأولاهما من هي في محل العسوية لو كانت
ذكرًا فتقدم العمة على الخالة فإن لم يكن نسأ أصلاً غسلها الأقرب فالأقرب من رجال المحارم على
ما سبق فيها إذا مات رجل فيقدم الأب ثم الجد ثم الابن على الترتيب السابق وفي كلام المصنف
اشكال فإنه يوم أنه يقدم في غسلها كل من يقدم في غسل الرجل من الرجال فيدخل في ذلك

قد قال في التهذيب يجوز وطرد صاحب التهمة الخلاف فيه ولو كان عليه دين مستغرق قال الفرما
لا نكفنه إلا في ثوب واحد فهل يجابون إليه فيه وجهاً (أحدهما) لا كل فلس الحبي ترك عليه ثياب
تجمله (وأظهرها) نعم فإن السرقة حصل وهو إلى إبراء ذمته أوجب منه الميزان للستر بخلاف الحبي
يحتاج إلى التجميل ويقلب بين الناس (الرابعة) عمل الكفن رأس مال التركة إن ترك الميت ما لا
يقدم على الديون والأوصياء والميراث نعم لا يباع للرهون في الكفن ولا العبد الجاني ولا المال
الذي فيه الزكاة فإنه كل رهون بها وإن لم يترك مالا فكفنه على من هو في نفقته فيجب على القريب
كفن القريب وعلى السيد كفن العبد وأم الولد وكذلك يجب كفن المكاتب عليه لأن الكتابة
تندسخ بالموت ولا فرق في الأولاد بين الصغار والكبار لأن نفقتهم ولجبة إذا كانوا عاجزين زمني
والميت عاجز ذكره في التمهول يجب على الزوج تكفين الزوجة ومؤونتها فيه وجهاً (أحدهما) وبه
قال ابن أبي هريرة لأن مؤنة الزوجة إنما يجب على الزوج في مقابلة التمكن من الاستمتاع فإذا مات
قد زال هذا المعنى وبهذا الوجه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله (وأصحها) أنه يجب ذلك على
الزوج لأنها في نفقته في الحياة فيلزمه مؤنتها بعد الموت كالابن مع الابن والسيد مع العبد فلي هذا
لو لم يكن للزوج مال فينفق عليه (أما) إذا لم يترك للميت مالا ولا كان له من ينفق عليه فتكفنه
ومؤنة دفنه من بيت المال كنفقته في الحياة وهل يقتصر على ثوب واحد أم بكل الثلاث فيه
وجهاً (أظهرها) يقتصر عليه ليتأدى الواجب به (والثاني) بكل الثلاث ولا يقتصر عليه كما لا يقتصر
في كسوة الحبي على ساتر العورة فلي الأول لو ترك ثوباً واحداً فلا نفي من بيت المال وعلى الثاني
هل يكتفى بما خلفه أم بكل الثلاث من بيت المال ذكر الإمام أن صاحب التقرير يحكي فيه وجهين
(أظهرها) الثاني وإذا لم يكن في بيت المال مال فعلي عامة المسلمين الكفن ومؤنة الدفن
(قالوا) زيادة على الثلاث إلى الخمس مستحب للنساء حائزاً لرجال غير مستحبوا زيادة على الخمس صرف

ابن العم ولا خلاف أنه لاحقه في غسلها فانه ليس محرما وإن كان له حق في الضالة فراده الاقرب
فالاقرب من الرجال المحارم ولقد أحسن صاحب العدة وصاحب البيان في مشكلات للذهب وغيرهما
فرتبه علي أن ابن العم لا يجوز له غسلها بل هو كالأجنبي وإن كان الأكثرون قد اهلوا بأنه والله
اعلم (الثانية) يجوز للزوج غسل زوجته بلا خلاف عندما ومنوضح دليله في فرع مذاهب العلماء ان
شاه الله تعالى وهل يقدم على النساء فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران (أحدهما)
عند الأصحاب أن النساء يقدمن عليه وقوله الرافعي (والثاني) يقدم عليهن وصححه البندنجي
ودليله في الكتاب وهل يقدم الزوج علي الرجال المحارم فيه وجهان مشهوران (أصحهما) بالاتفاق
يقدم الزوج عليهم صححه المحاملي والبندنجي والسرخسي والرافعي وآخرون وقوله صاحب المحاملي
عن أكثر أصحابنا وقطع المصنف في التثنية والشيخ أبو محمد الجويني وغيره من أصحاب القائل
بتقديم الزوج علي الرجال المحارم وتأخيره عن النساء فيحصل في المسألتين ثلاثة أوجه (أحدها)
يقدم الزوج علي الرجال والنساء (والثاني) يقدم النساء والمحارم من الرجال عليه (والثالث) وهو

علي الإطلاق ثم إن كفن في خمس فعملة وقبص وثلاث لفائف سواين وإن كفن في ثلاث ثلاث
لفائف من غير قبص ولا عمامة وإن كفنت المرأة في خمس فزاور وخمار وثلاث لفائف سواين وفي
قول تبدل لفافة قبص وإن كفنت في ثلاث ثلاث لفائف *

قد ذكرنا أن العدد للتعجب في كفن الرجال ثلاث أثواب فلوزيد عليه الي خمسة أثواب فهو جائز
وإن لم يكن مجبوا لأما المرأة فيستحب أن تكفن في خمسة أثواب رعاية لزيادة السرف في حقها وحكم الحنفى
في ذلك حكم للمرأة والزائدة علي الحسة مكروهة علي الإطلاق لما فيها من السرف وقد روى لنا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال «لا تتألوا في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا» (١) فإذا كانت للفاتة مكروهة
فزيادة العدد أولى أن تكون مكروهة ثم إن كفن الرجل أو المرأة في ثلاث فالجبوب ثلاث لفائف من غير
عمامة للرجل ولا قبص وعن أبي حنيفة إن الرجل يكفن في إزار ورواء وقبص «لنا» ما روى أن النبي صلى

(١) حديث لا تتألوا في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا : أبو داود ومن رواية الشعبي عن
علي وفي الاستاد عمرو بن هاشم الجنبى غنط فيه وفيه اهطاع بين الشعبي وعلي لان الدار قطنى
قال إنه لم يسمع منه سوى حديث واحد وفي مسلم عن جابر اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته
وروى الترمذى أن عثمانة الصفا لا المرقع (قائدة) روى أبو داود وابن حبان والحاكم من حديث
أبي سعيد انه لما حضره الموت دعا بنياب جدد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ان الميت يمت في ثيابه الذى مات فيه ورواه ابن حبان بدون القصة وقال اراد بذلك
أعماله لقوله تعالى ويا بك فطهر يرد وعملك فاصلحه قال ولاخبار الصحيحة صريحة ان الناس
يمشرون حفاة عراة اتخى والقصة التي في حديث أبي سعيد ترد ذلك وهو أعلم بالمراد ممن بعده
وحكى الخطابى في الجمع بينهما انه يمت في ثيابه ثم يعشر عريانا والله أعلم *

الاصح يقدم على الرجال ويؤخر عن النساء كما قطع به المصنف في التثنية وموافقوه (المسألة الثالثة)
إذا طلق زوجته بائناً أو رجماً أو فسخ تكلها ثم مات أحدهما في العدة لم يميز للآخر غسلها ذكره
للمصنف وإنما قاسه على البائن لأن أباحية خالف في الرجعة ووافق في البائن وواقته احد وعن
مالك روايتان كللتهمين وأتفقوا على انه لا يغسل البائن *
(فرع) له غسل زوجته مسلمة كانت أو كفاية *

(فرع) لو ماتت امرأته فتزوج أخها أو أربعا سواها جاز له غسلها على المذهب وهو مقتضى
الاطلاق للمصنف والمجهود وذكر الرافض في وجوب (أصحها) جوازه (والثاني) منه لأن أخها
أو الأربع لومتن في الحلال لقساين فلو جوزنا غسل هذه لزم منه جواز غسل امرأة وأختها في
وقت واحد بالزوجة *

الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أبواب بيض سحولة ليس فيها قميص ولا عمامة (١) وإن كفن الرجل
في خمسة أبواب فليكن في عمامة وقميص وثلاث لفائف وقميص العمامة والقميص تحتها ويستثنى
المحرم عن ذلك فلا يلبس الحيط على ما تقدم (٢) وإن كفنت المرأة في خمسة أبواب فتولان (أحدهما)
أزار وخمار وثلاث لفائف والأزار والخمار كالعمامة والرداء للرجل واللفائف كاللفائف (والثاني)
أزار وخمار ولفافتان وقميص للردى «أن أم عطية لما غسلت أم كلثوم رضي الله عنهما بنت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كلن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جالساً على الباب فتناولها الزار وأودعها وخاراً وتوأمين» (٣)
وينسب القول الاول الى الجديد (والثاني) الى القديم وذكر المزني أن الشافعي رضى الله عنه
ذكر القميص مرة ثم خط عليه ونقل عنه القول الاول وأيراد الكتاب يقتضى ترجيحه لكن

(١) (حديث) عائشة كفن في ثلاثة أبواب ليس فيها قميص ولا عمامة : تقدم وأعادناه هنا
للاحتجاج على الخنسية في نفي القميص وأجابهم بإحتمال ان يكون للمنى ثلاثة اثواب زيادة على
القميص والعمامة وهو خلاف صريح الخبر ويستدل للتكفين في القميص بحديث جابر في قصة
عبد الله بن ابي قحافة النسي صلى الله عليه وسلم ألقى ابنه القميص الذي كان على النبي صلى الله عليه
وسلم فكفنته فيه *

(٢) (قوله) ويستثنى المحرم من ذلك فلا يلبس الحيط يشير الى حديث ابن عباس في قصة
المحرم وقد تقدم وفيه كفتوه في ثوبه ولا تخمر ولأرأسه *

(٣) (حديث) أن أم عطية لما غسلت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً على الباب فتناولها إذا رأودعاً ومخاراً وتوأمين كذا وقع فيه
أم عطية وفيه نظر لما رواه أبو داود من حديث ليلي بنت قاف الثقفية قالت كنت فيمن غسل
أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم فكان اول ما أعطانا رسول ان صلى الله عليه وسلم الحقايم

(فرع) ظاهر كلام الترمذي وبمعظم أن الرجال المحارم لهم التسلسل مع وجود النسب قل الرافعي ولكن لم أر لامة الاصحاب تصريحاً بذلك وإنما يتكلمون في الترتيب ويقولون المحارم بعد النساء *

(فرع) قال اصحابنا للسيد غسل لثته ومديرته وام ولده ومكاتبته ولا خلاف في هذا لأنها مملوكة له فاشبهت الزوجة بل هذه أولى فانه يملك الرقبة والبضع جميعاً (فإن قيل فالمكاتب لا يملك بضعها قلنا) بل يملك البضع كما كان قبل الكتابة وأما من كانت من هؤلاء المذكورات مزوجة او معتدة او مستبرأة فلا يجوز له غسلها بالاتفاق لانه لا يستباح بضعها وهل يجوز للامة والمدير والمعتدة غسل السيدية وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف بعد هنا (اصحهما)

الاكثرين علي ترجيح القول الثاني ويجوز ان تعد المسألة من المسائل التي يجلب فيها على (القديم) ثم قال الشافعي رضي الله عنه يشد علي صدرها ثوب ثلثا يضطرب ثيابها عند الحل فتشتر الاكفان ويختلفوا في ذلك الثوب فقال أبو اسحق هو ثوب سادس ليس من جملة الاكفان ويحمل عنها اذا وضعت في القبر وقال ابن سريج يشد عليها ثوب من الحسة ويترك (والاول) اظهر عند الامة وكيف ترتيب الاثواب الحسة قال الحاملي وغيره علي قول أبي اسحق ان قلنا قمص فيشد عليها المنزلة او لائم الحمار ثم تلفخي ثوبين ثم يشد عليها الثالث وان قلنا لا قمص يشد عليها المنزلة ثم الحمار ثم تلفخي ثلثاً ثوباً ثم يشد عليها خرقة وعلي قول ابن سريج ان قلنا قمص يشد عليها المنزلة ثم الدرع ثم الحمار ثم تشد عليها الخرقة ثم تلفخي ثوب وان قلنا لا قمص يشد عليها المنزلة ثم الحمار ثم تلفخي ثوب ثم يشد

الدرع ثم الحمار ثم للمصنف ثم ادرجت بعد في الثوب الاخر ورسول الله صلى الله عليه وسلم جلس عند الباب يناولنا ثوباً ثوباً وهو عنده من رواية محمد بن اسحاق قال حدثني نوح بن حكيم عن داود رجل من بني عروة بن مسعود قد ولدته ام حبيبة عن ليلى بهذا وأعله ابن القطان بنوح وانه مجهول وان كان ابن اسحاق قد قال انه كان قارئاً للقرآن وداود حصل له فيه تردد هل هو داود ابن عاصم بن عروة بن مسعود او غيره فان يكن ابن عاصم فيمكن عليه ان ابن السكن وغيره قالوا ان ام حبيبة كانت زوجا لداود بن عروة بن مسعود فحينئذ لا يكون داود بن عاصم ام حبيبة عليه ولادة وما أعله به ابن القطان ليس بملة وقد جزم ابن حبان بان داود هو ابن عاصم ولادة ام حبيبة له تكون مجازية أن تعين ما قاله ابن السكن وقال بعض المتأخرين إنما هو ولدته - بتشديد اللام - أي قبلته: (تنبيه) الحق - بكسر الهمزة - وتخفيف القاف مقصور قبل هو لمة في الحق وهو الازار وقا تفسر بالنون ولم يظهر في الخبر حضور أم عطية ذلك لكن وقع في ابن ماجة عن أبي بكر عن عبد الوهاب عن ائوب عن محمد عن أم عطية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نسل ابنته ام كلثوم: الحديث ورواه مسلم فقال زينب ورواه اتقن واثبت *

لا يجوز لأنها بالمت صارت لغيره اوحرة (والثاني) جوازه ككحه وامالكتابة والمزوجة للمعتدة
وللمستبرأة فلا يجوز لمن غسله بخلاف ككحه صرح به البغوي وغيره *
(فرع) اذا غسل احد الزوجين الآخر فينبغي ان يلف على يده خرقة ليلا يمس بشرته فان لم
يلف قال القاضي حين ومتابعوه يصح الغسل بخلاف ولا يني على الخلاف في انتقاض طهر
الملموس لان الشرع اذن له مع مسيس الحاجة اليه (واما) اللامس قطع القاضي بانتقاضه وفيه وجه
ضعيف سبق في باب ما ينقض الوضوء *

عليها آخر ثم تلف في الخامس واذا وقع التمكن في الثنائ الثلاث فكيف تكون هي فيه وجهان (أحدهما)
ان تكون متلوثة فلا غسل يأخذها من سرته نور كتبوا الثاني ياخذ من عقمال كسبه الثالث يسترجع يده
(واظروها) انه ينبغي ان تكون متلوثة في الطول والعرض ياخذ كل واحد منها جميع يده واعلم انه
لا فرق في التمكن في الثلاث بين الرجل والمرأة وانما الفرق بينهما في الحس ففي حق الرجل
وعامة قبيص وثلاث لغائف وفي المرأة التولان للذكوران واذا كان كذلك فإفراد الفرض
في اقصر من لفظ الكتاب هيروا له اعلم *

قال (ثم يذر على كل لفافة حنوط ويوضع لليت عليه ويأخذ قدرا من القطن المالح ويدهس
في الاليتين وتشد الاليتان وتستوق وتلصق بجميع منافذ البدن من للتخرين والاذنين والعينين
قطنة عليها ككفور ثم يلف الكفن عليه بعد أن يسخر بالأسود ويشد عليه بشداد وينزع الشداد
عند الدفن) *

غرض الفصل الكلام في ادراج الليت في الكفن وتوابعه فتقول تبخير الكفن بالأسود
مستحب اذا لم يكن الليت محرما وذلك بان ينصب مشجب وتوضع الاكمان عليها ويجمر تحتها
ليصيبها دخان الود ثم تبسط أحسن اللغائف واوسعها ويذر عليها حنوط وتبسط الثانية فوقها
ويذر عليها حنوط وتبسط الثالثة التي على الليت فوقها ويذر عليها حنوط وككفور ثم يوضع الليت فوقها
مستقيا ويؤخذ قدر من القطن المالح ويجعل عليه حنوط وككفور ويدس في البية حتى تصل
بالحفلة ليرد شيئا عساه عند التحريك ينفصل منه ولا يدخله في باطنه وفيه وجه انه لا بأس به ثم
تشد البية وتستوق وذلك بان يأخذ خرقة ويشد رأسها ويجعل وسطها عند البية وعائه ويشدها
عليه فوق السرة بان يرد ما يلي ظهره الى سرته ويصف الثقبين الآخرين عليه ولو شد شفا من
كل رأس على هذا الفخذ ومثل ذلك على الفخذ الثاني جاز أيضا وقيل يشدها بالخيوط ولا يشق
طرفيها ثم يأخذ شيئا من القطن ويضع عليه قدرا من الككفور والحنوط ويجعل على منافذ البدن
من للتخرين والاذنين والجراحات النافذة ان كانت عليه دفا لهوام ويجعل الطيب على مساجده

(فرع) قال أصحابنا يشترط فيمن قدمه في النسل شرطان (أحدهما) كونه مسلما ان كان للمسلمون مسلما فلو كان المحكوم يتقدم درجته كقرا فهو كالمسلم وقدم من بعده حتى يقدم المسلم الاجنبي على القريب الكافر (الثاني) ان لا يكون قاتلا قال المتولي وآخرون اذا قتل قريبه فليس له حق في غسله ولا المصلاة عليه ولا في دفنه لانه غير وارث ولانه لم يدع حق القرابة بل بالغ في قطع الرحم هذا اذا قتله ظلما فان قتله بحق قال للمتولي وآخرون فيه وجهان بناء على ارثه ان ورثناه ثبت له حق النسل وغيره والا فلا *

(فرع) لو ترك المقيم في النسل حقه وسله لمن بعده فلهذا بعده تعاطيه بشرط اتحاد الجنس فليس للرجال ان يتركوه كلهم ويغضوه الى النساء اذا كان لليت رجلا وكذا ليس لمن توقيضه الى الرجال اذا كانت الميتة امرأة هكذا ذكره الشيخ ابو محمد الجويني وقته عنه امام الحرمين في النهاية وجزم به الرافعي وآخرون وقال امام الحرمين عندي في جواز توقيض المقيم الى غيره احوالان *

(فرع) قال الشيخ ابو حامد في تعليقه مذهبتنا ان المرأة اذا ماتت كان حكم نظر الزوج اليها بغير شهوة باقيا وزال حكم نظره بشهوة ثم قال بعده (ان قيل) قلتم فرقة الطلاق ينقطع بها حكم النظر ولا ينقطع بفرقة الموت فما الفرق (قلنا) من وجوب (أحدهما) ان فرقة الطلاق برضاها أو برضا مفرقة للموت بغير اختيارها (والثاني) ان زوال الملك بالموت يبق من اثاره ما لا يبقى اذا زال في الحياة

وهي المبهة والائف وباطن الكفن والركبتان والقدمان اكراما لها وذلك بان يحمل الطيب على قطع قطن وتوضع على هذه اللواضع وقيل يحمل عليها بلا قطن ثم يلف الكفن عليه بان يتي من الثوب الذي يليه صنته التي تلي شقه الايسر على شقه الايمن والتي تلي شقه الايمن على شقه الايسر كما يشتمل الى باجها ثم يلف الثاني والثالث كذلك وفيه قول آخر انه يبدأ بالشقة التي تلي شقه الايمن فيثنيها على شقه الايسر ويحمل التي تلي الايسر على الايمن ليكون ما على الايمن غالبا وامل هذا سبق الى الفهم مما رواه للزني في المختصر لكن الاول اصح عند الجمهور ومنهم من قطع به واذا لف الكفن عليه جمع لتفاصيل عند رأسه جمع العمامة ورد على وجهه وصدرة التي حيث يبلغ وما فضل عند رجله يحمل على القدمين والساقين وينتهي أن يوضع الميت على الاكفان او لا بحيث اذا القيت عليه كان الفضل عند رأسه اكثر كما ان الحى يجمع فضل ثيابه على رأسه وهو العمامة ثم تشد الاكفان عليه بشداد خيفة انتشارها عند الحمل فاذا وضع في القبر نزع وفي كون التحنيط واجبا أو مستحبا وجهان (أظهرهما) عند المصنف وامام الحرمين الثاني *

قال (ثم يحمل المنيظة ثلاثة رجال رجل سابق بين العمودين ورجلان في مؤخر المنيظة فان عجز السابق أعانه رجلان خارج العمودين فتكون المنيظة محمولة بين خمسة أو بين ثلاثة والمشى قدام المنيظة أفضل (ح) والاسراع بها أولى) *

ولهذا لو قال اذا يميت عبدي قد أوصيت به لفلان فباعه لم تصح الوصية ولو قال اذا مات
فبدي موسى به لفلان صحت الوصية ويؤيده ان فرقة الطلاق تمنع الارث بخلاف فرقة للموت
هذا آخر كلام أبي حامد وكأن حقيقة الفرق الاول أن الحليجة تدعو الي النظر بعد الموت
للفصل ونحوه ولا يحد واحد منها مقصراً في هذه الفرقة بخلاف الفرقة في الحياة *
* قال للمصنف رحمه الله *

(وان مات رجل وليس هناك الا امرأة أجنبية او ماتت امرأة وليس هناك الا رجل أجنبي
فيه وجهان) أحدهما: يتم والثاني يستر بثوب ويحصل الفاسد علي يده خرقه ثم يفعله وان مات
كافر فأقاربه الكفار أحق بنفسه من أقاربه للمسلمين لان للكافر عليه ولاية فان لم يكن له أقارب
من الكفار جاز لأقاربه من المسلمين غسله لان النبي صلى الله عليه وسلم « أمر علياً رضي الله
عنه ان يغسل أباه » وان ماتت ذمية ولها زوج مسلم كان له غسلها لان النكاح كالنسب
في الفصل وان مات الزوج قال في الام كرهت لها ان تغسله فان غسلته اجزأ لان
التقصيد منه التنظيف وذلك يحصل بغسلها وان ماتت ام ولد تكن لسيد غسلاً لا بهجوز له غسلها

ليس في حمل الجنائزة دناءة وسقوط مروءة بل هو بر واكرام الميت وقد قل ذلك عن فعل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) والصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين (٢) ولا يتولاها الا
الرجال ذكرنا كمن الميت أو أنثي ولا يجوز الحمل علي الهيات للزبرة ولا علي الميتة التي يخاف منها
السقوط اذا عرفت ذلك ففي الفصل ثلاث مسائل (أحدها) في كيفية الحمل وقد قل طريقان
(أحدهما) الحمل بين الصودين يروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « حمل جنازة سعد بن معاذ
رضي الله عنه بين الصودين » (٣) ومعناه أن يتقدم رجل فيضع الحثنتين الشاحصتين وهما العمودان علي
عاتقيه والحشبة المقترضة بينهما علي كفيه ويحمل مؤخر الجنائزة وجلان أحدهما من الجانب الايمن

(١) (قوله) ليس في حمل الجنائزة دناءة فقد قل ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الشافعي عن بعض اصحابه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حمل جنازة سعد بن معاذ بين الصودين
وقد رواه ابن سيد عن الواقدي عن ابن ابي حنينة عن شيوخ من بني عبد الاشهل : وقد
ذكره الرافعي بعد *

(٢) (قوله) وهل حمل الجنائزة أيضاً عن الصحابة والتابعين: الشافعي عن ابراهيم بن سعد ،
ايه عن جده قال رأيت سعد بن أبي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف قائماً بين الصودين
للقدميين وأضماً السرير علي كاهله . ورواه الشافعي أيضاً بإسناده من فعل عثمان وبن مبررة وابن الز
وابن عمر : اخرجهما كلها البيهقي ورواه البيهقي من فعل المطلب بن عبد الله بن حنطب وغيره :
وفي البحارى وحنط ابن عمر ابناً لسعيد بن زيد وحمله : وروى ابن سعد عن مروان وعثمان وعمر
وابن مبررة ذلك *

في حال الحياة فجاز له غسله بعد الموت كالزوجة وإن مات السيد فهل يجوز لها غسله فيه وجهان
قال أبو علي الطبري لا يجوز لأنها عتقت بموته فصارت أجنبية والثاني يجوز لأنه لا جازر له غسلها
جاز لها غسله كالزوجة •

(الشرح) فيه مسائل (أحدها) إذا مات رجل وليس هناك إلا امرأة أجنبية أو امرأة وار
هناك إلا رجل أجنبي ففيه ثلاثة أوجه (أصحها) عند الجمهور يمس ولا يغسل وبهذا قطع المصنف
في التنبيه والمحال في القنع والبغوى في شرح الستة وغيرهم وصححه الروياني والرقصي وآخرون
وقله الشيخ أبو حامد والمحال والتدنيجي وصاحب الطلعة وآخرون عن أكثر أصحابنا أصحاب
الرجوه وقله الدارمي عن نص الشافعي واختاره ابن النضر لأنه تنذر غسله شرعا بسبب اللبس
والنظر فيسم كما لو تنذر حسا (والثاني) يجب غسله من فوق ثوب ويلف الغسل علي يده خرقة
ويغسل طرفه ما أمكنه فإن اضطرر إلى النظر نظر قدر الضرورة صرح به البغوى والرافعي وغيرهما
كما يجوز النظر إلى عورتها للداواة وبهذا قال القفال وقله السرخسي عن أبي طاهر الزيداني من
أصحابنا وقله صاحب الخاوي عن نص الشافعي وصححه صاحب الخاوي والدارمي وإمام الحرمين

والثاني من الأيسر ولا يمكن أن يتوسط الحثيثين واحد من مؤخرها فإنه لا يرى موضع قدميه
والطريق بين يديه حيثن قدان لم يستقل المتقدم بالحل أعانه رجلان خارج المودين يضع كل واحد
منها واحدا منها علي عاتقه فتكون الجنائزة محمولة علي خسة (والثاني) التريع روى عن ابن مسعود
رضي الله عنه أنه قال «إذا تبع أحدكم جنازة فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ثم ليتطوع بملأ لينذر
فإنه السنة» (١) أو التريع أن يقدم رجلان فيضع أحدهما المود الأيمن علي عاتقه الأيسر والاخر المود
الأيسر علي عاتقه الأيمن وذلك يحمل المودين من مؤخرها أثنان فتكون الجنائزة علي هذه الهيئة
محمولة علي أربعة وقد قل عن نص الشافعي رضي الله عنه أن من أراد التبرك يحمل الجنائزتين
جوانبها الأربعة بدأ بالمود الأيسر من مؤخرها فغسله علي عاتقه الأيمن ثم يسلم الي غيره وأخذ

(١) حديث (١) ابن مسعود إذا تبع أحدكم الجنائزة فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ثم ليتطوع
ببد أو لينذر فاته من السنة : أبو داود الطيالسي وابن ماجه والبيهقي من رواية ابن عبيدة بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه قال من أتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها فاته من السنة ثم إن شاء
فليتطوع وإن شاء فليدع فقط : ابن ماجه وقال الدارقطني في الملل اختلف في إسناده علي منصور
ابن المنصور : وفي الباب عن أبي الهرداء : رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفي السال لابن الجوزي
مرغوعا عن ثوبان وأنس وإسنادهما ضعيفان : وحديث أنس أخرجه الطبراني في الأوسط مرغوعاً
بلفظ من حمل جوانب السرير الأربعة كفر الله عنه أو بين كبرية : وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق
من طريق علي الأزدي قال رأيت ابن عمر في جنازة ويعمل جوانب السرير الأربعة : وروى
عبد الرزاق من طريق أبي المهزم عن أبي هريرة من حمل الجنائزة بجوانب الأربعة فقد قضى الذي عليه •

والغزالي لان الفصل واجب وهو ممكن بما ذكرناه فلا يترك (والثالث) لا يغسل ولا يسم بل يلفن بحاله حكمه صاحب البيان وغيره وهو ضعيف جداً بل باطل (الثانية) لا يجب على المسلمين ولا غيرهم غسل الكافر بلا خلاف سواء كان ضيقاً أم غيره لانه ليس من اهل العبادة ولا من اهل التطهير ويجوز للمسلمين وغيرهم غسله واقارب الكفار احق به من اقارب المسلمين واما تكفينه ودفنه فان كان ضيقاً ففي وجوبهما على المسلمين اذا لم يكن له مال وجان حكمهما امام الحرميين ومتابعوه والبقوى وآخرون (اصحها) الوجوب بقاء بنمته كما يجب اطعامه وكسوته في حياته وهذا الوجه قول الشيخ

المود الابر من مؤخرها فيحمله على العائق الايمن أيضاً ثم يتقدم فيترض بين يديها لتلايكون ماشياً خلفها فيأخذ المود الايمن من مقدمها ويحمله على عاتقه الابر ثم يأخذ المود الايمن من مؤخرها ولا شك أن ذلك انما يتألف في الجنائزة بحملة ذي هيئة التربع فهذا شأن الطريقين وكل واحد منهما جائز وحكي القاضى الرويانى عن بعض الاصحاب ان الافضل الجسم بان يحمل تارة هكذا وتارة هكذا واذا أراد الاختصار على احدهما فالتبعها افضل (المشهور) في المنهين الحل بين المودين افضل وعن احمد ان التربع افضل وبه قال بعض اصحابنا وعن مالك انها سواء وأشار صاحب التثريب الى وجه يرافقه وقال ابو حنيفة الحل بين المودين بدعة (الثانية) للمشي امام الجنائزة افضل وبه قال مالك وروى مثله عن احمد وبروى عنه ان كان راكباً سار خلفها وان كان راجلاً قدماها وقال ابو حنيفة للمشي خلفها افضل لانا ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر رضى الله عنهما يشيرون امام الجنائزة (١) والافضل أن يكون قدماها قريباً منها بحيث لو انفتحت لآعها ولا يتقدمها الى النقرة ولو تقدم لم يكره ثم هو بالخيار ان شاء قام منتظراً لها وان شاء قعد لما روى عن علي رضى الله عنه قال «قام رسول الله

(١) (حديث) ابن عمر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يشيرون امام الجنائزة احمد واصحاب السنن والدارقطنى وابن حبان والبيهقى من حديث ابن عينة عن الزهرى عن سالم عن أبيه به قال احمد انما هو عن الزهرى مرسل وحديث سالم قبل ان عمر وحديث ابن عينة وهم: قال الترمذى أهل الحديث برون المرسل أصح قاله ابن المبارك قال وروى ممر وونس ومالك عن الزهرى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشيرون امام الجنائزة: قال الزهرى واخبرني سالم ان اباة كان يشيرون امام الجنائزة: قال الترمذى ورواه ابن جرير عن الزهرى مثل ابن عينة ثم روى عن ابن المبارك انه قال ارى ان جرير اخذه عن ابن عينة: وقال النسائي وصله خطأ والصواب مرسل وقال احمد ثنا حجاج قرأت على ابن جرير ثنا زياد بن سعد ان ابن شهاب اخبره حدثني سالم عن ابن عمر انه كان يشيرون بين بدى الجنائزة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر يشيرون امامها: قال عبد الله قال ابى امامنا ائمة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره هو الزهرى وحديث سالم صل ابن عمر: واخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق

أبي محمد الجويني واختاره القاضي حسين (والثاني) وهو القتي قته القاضي حسين عن الاصحاب لا يجبان بل يندبان وان كان حرياً او مرتداً لم يجب تكفيله بلا خلاف ولا يجب دفنه على المنهج وبه قطع الاكثرون بل يجوز اغراء الكلاب عليه هكذا صرح به البخري والرافعي وغيرهما لكن يجوز دفنه ثلاثاً يتأذى الناس برائحته وقيل في وجوه وجهان ولما قول المصنف فان لم يكن له اقارب من الكفار جاز لا قاربه من المسلمين غسله فيوم انه لا يجوز للمسلمين غسله مع وجود اقاربه الكفار وليس هذا مراده وإنما مراده ما صرح به الشيخ ابو حلد والمجلي في كتابه

صلى الله عليه وآله وسلم مع الجنائزة حتي وضع وقام الناس معهم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقعود (١) وقال ابو حنيفة واحد يكره الجلوس حتي توضع الجنائزة (الثالثة) سنة للمشي بالجنائزة الاسراع الا ان يخاف من الاسراع تغير افي للبت فيتأني بها والاسراع فوق المشي للمتعاد دون الحبيب روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن المشي بالجنائزة فقال دون الحبيب فان بك خيراً جعلتموه

شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن سالم أن عید الله بن عمر كان يمشي بين يديها وابا بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السنة فهذا أصبح من حديث ابن عينة وقد ذكر الدارقطني في السبل اختلافاً كثيراً فيه على الزهري. قال والصحيح قول من قال عن الزهري عن سالم عن ابيه انه كان يمشي قال وقد مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر واخار البيهقي زجيج الوصول لانه من رواية ابن عينة وهو ثقة حافظ. وعن علي بن الدني قال قلت لابن عينة يا أبا محمد خالفك الناس في هذا الحديث فقال استيقن الزهري حديثي مراراً لست احصيه بيده ويديه سمعته من فيه عن سالم عن ابيه (قلت) وهذا لا ينبغي عنه اليوم قانه ضابط لانه سمعه منه عن سالم عن ابيه والامر كذلك إلا أن فيه ادراجاً لعل الزهري يدعي أنه حدث به ابن عينة وفصله لغيره وقد اوضحته في المدرج بان من هذا ويجزم أيضاً بصحة ابن المنذر وابن حزم : وقد روى عن نونس عن الزهري عن انس مثله : أخرجه الترمذي وقال سألت عه البخاوي فقال هذا خطأ خطأ فيه محمد بن بكر

(١) (حديث) على قام النبي صلى الله عليه وسلم للجنائزة حتي توضع وقام الناس معه ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقعود: البيهقي من طرق وافق في بعضها هذا السياق ولمسلم من حديث علي قام النبي صلى الله عليه وسلم يمشي في الجنائزة ثم قد مختصر ورواه ابن حبان بلفظ كان يمشي بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس : وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه والبخاري والبيهقي من حديث عباد بن الصامت أن يهودياً قال هكذا تفعل يني في القيام للجنائزة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا خالقوم وأستاده ضعيف قال الترمذي غريب وبشر بن رافع ليس بالقوي وقال الزبير تفرد به بشر وهو لين : قال الشافعي حديث علي ناسخ لحديث عامر بن ربيعة وان سيد الخلدري وغيرهما واختار ابن عقيل الحنبل والنووي ان القعود انما هو لبيان الجواز والقيام باق على استحبابه والله أعلم : (تنبيه) المراد بالوضع الوضع على الارض ووقع في رواية

والبندنجي والقاضي حين وخلاق من الاصحاب ان الكفر اذا مات وتنازع في غشه اقلاره
الكفار واقاربه للسلمون فالكفار احق فان لم يكن له قرابة من الكفار أو كانوا وبركوا حشم
من غشه جاز قربه للسلم وتبصر قربه من المسلمين غشه وتكفيه ودفعه (وأما) الصلاة على الكافر
والنداء له بالمغفرة غرام بنص القرآن والاجماع وقد ذكر للمصنف مسألة الصلاة في آخر باب
الصلاة على الميت قال الشافعي في مختصر المزني والاصحاب يجوز للمسلم اتباع جنازة قربه الكافر
وأما زيارة قبره (فالصواب) جوازه وبه قطع الاكثرون وقال صاحب الحاوي لا يجوز وهذا غلط
لحديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذنتني أن أستغفر لامي فلم
يأذن لي واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي » رواه مسلم وزاد في رواية له فرووا القبور فانها
تذكر الموت (وأما) حديث علي المذكور في الكتاب في غشه ابيه فرواه ابو داود والبيهقي وغيرها
وهو ضعيف ضعفه البيهقي (المسألة الثالثة) اذا ماتت ذمية جاز لزوجها المسلم غسلها وكذا السيدها

اليه وان يك شرأ فبعد آ لاهل النار» (١) وان خيف عليه تغير وانفجار زيد في الاسراع
قال (القول في الصلاة والنظر في أربعة أطراف (الاول) فيمن يصلي عليه وهو كل ميت
مسلم ليس بشيعة احترزنا بالميت من عضو آدمي فانه لا يصلي عليه إلا اذا علم موت صاحبه فيصلي علي
صاحبه وان كان غائبا ومثل العضو ويورى بخرقة ويدفن) *
حصر حجة الاسلام رحمة الله عليه بقية الكلام في صلاة للميت في أربعة أطراف للحاجة الى
النظر فيمن يصلي عليه ومن يصلي في أركان هذه الصلاة وشرائطها (الاول) فيمن يصلي عليه ويصبر
فيه ثلاثة قيود أن يكون ميتا مسلما غير شيعة (ثانيا) قيد السلم فيتعلق به مسألتان يشتمل الفصل علي
أحدهما وهي ما اذا وجدنا بعض مسلم دون باقيه مثل ان اكله السبع فلا يجوز أمان أن يكون قد علم موت
صاحبه أولا يعلم فان لم يعلم فلا يصلي عليه وان علم موته صلى عليه قل للوجود أم كثر وبه قال
احمد خلا فلا في حنيفة حيث قال لا يصلي عليه الا ان يكون اكثر من النصف وبروي عن مالك منه

عبادة المذكور حتي توضع في اللحد و برده مافي حديث البراء الطويل الذي صححه ابو عوانة
وغیره كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة قاتنتينا الى القبر ولما لحد جلس فجلسنا حوله
ووقع في رواية سهل عن ابيه عن ابي هريرة اختلاف فقال الثوري عنه خفي بوضع بالارض
وقال أبو معاوية عنه حتى توضع باللحد حكاه ابو داود ومحمد واية ابي معاوية وكذلك قال الأثرم *
(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم سئل عن المشي بالجنازة فقال دون الخشب فان يك
خيرا عجلوه اليه وان يك شرأ فبعد الال لتار الجنازة متبوعة ولا تتبع ليس منها من تقدمها : ابو داود
والترمذي من حديث ابي ماجدة عن ابن مسعود قال سألتنا نبينا عن المشي خلف الجنازة قال مادون
الخشب فان كان خيرا عجلتموه وان كان شرأ فلا يسد إلا اهل البار الجنازة متبوعة ولا تتبع وليس
منها من تقدمها ورواه ابن ماجه مختصرا مقرر أعلى قوله الجنازة متبوعة وضمه البخاري وابن عدي

ان لم تكن مزروجة ولا معتدة ولا متبرأة فان مات زوجها للمسلم ففسلته فهو مكروه كما نص عليه الشافعي وفي صحت طرقتان (للذهب) والنصوص وبه قطع المصنف وجمهور الرايين صحت (والثاني) في صحت قولان (النصوص) جوازه وصحته (والخرج) بطلانه حكمه الخراسانيون بناء على اشتراط نية الفاسل قالوا نص الشافعي ان غسل الكافر للمسلم صحيح ولا يجب علي المسلمين اعادته ونص في الفریق أنه يجب اعادته غسله ولا يكفي اتصاله بالفرق وعن قل النص من العراقيين في الفرق صاحب الشامل فجعل الخراسانيون المسألة علي طريقتين (أحدهما) ان في الاكتفاء ينسل الكافر واتصال الفریق قولين بالنقل والتخریج (والثاني) وهو للذهب عندهم وبه قطع العراقيون يكفي غسل الكافر دون الترق والفرق انه لا بد في الفسل من فعل آدمي وقد وجد في الكافر دون الفرق هذ هو الفرق المتمد وبه فرق للماوردي والشافعي ابو الطيب وصاحب الشامل وسائر

لنا أن الصحابة رضي الله عنهم صلوا على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد رضي الله عنه اقامها طائفة بكفة في وقعة الجبل وعرفوا أنها بده غنائه (١) وهذا في غير الشعر والظفر ونحوها وفي هذه الاجزاء وجان (أقربها) الى اطلاق الاكثرين أنها كغيرها نعم قل في العدة أن لم يوجد الاشعرة واحدة فلا يصل عليها في ظاهر المذهب اذ لاحرمة لها ومتى شرعت الصلاة فلا بد من الفسل والموارة بخمرة (وأما) الففن فلا يختص بموت صاحب العضو بل ما ينصل من الحي من ظفر وشعر وغيرها (٢) يستحب له دفنها وكذلك يراى دم الفصد والحجامة والمعلقة والمضغة تلقبها للمرأة واذا وجد بفض ميت أوكله ولم يعلم أنه مسلم فان كن في دار الاسلام صلي عليه لان الغالب في دار الاسلام المسلمون (وقوله) الا اذا علم موت صاحبه بين انه لا صلاة فيها اذا علم حياة صاحبه وفيها اذا

والترمذي والنسائي والبيهقي وغيرهم : (تنبيه) أول الحديث في الصحيحين عن ابى هريرة بلقظ اسرعوا بالجنازة فان تلك حالمة تغير قهدها اليه وان يكن غير ذلك فشر تضمنونه عن رقابكم ولاي داود والنسائي والحاكم من حديث ابى بكرة لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لنكاد ان نرمل بها رملا ولاين ملجج وقاسم بن أصبغ من حديث ابى موسى عليكم بالقصد في حنائكم اذا مشيتم : وفي استاده ضعف : ورواه البيهقي ثم اخرج عن ابى موسى من قوله اذا انطلقتم بجنازتي فاسرعوا للمشي وقال هذا يدل على أن المراد كراهة شدة الاسراع •

(١) (قوله) روى أن الصحابة صلوا على يد عبد الرحمن بن عتاب ياتي آخر الباب •

(٢) (قوله) يصحب دفن ما ينصل من الحي من ظفر وشعر وغيرها انتهى : قال البيهقي وروى في ذلك أحاديث اسانيدھا ضاف ثم روى من طريق عبد الله بن عبد العزيز بن ابى داود عن ابيه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ادفنوا الاظفار والشعر والدم فاتها ميتة وضمف عبد الله عن ابن عدى وفي الباب عن ثعلبة بنت مسرح الاشعرة عن ابيها أنه علم اظفاره قد قتها ورفه الي النبي ﷺ : أخرجه البزار والطبراني والبيهقي في شب الامان واستاده ضيف •

الاصحاب (وأما قول المصنف لأن القصد منه التنظيف فضعيف لأنه يقتضى بالترق قال الدارمي قال الشافعي ولو مات رجل وهناك نساء مسلمات ورجال كفار أمرن الكفار بفسه واصلين عليه وهذا تفرغ على المذهب في صحة غسل الكافر (الراية) إذا ماتت أم الولد فليسدها غسلها بلا خلاف لما ذكره المصنف وسواء كانت مسلمة أو كافرة لكن بشرط أن لا تكون مزوجة ولا معتدة وقد سبق بيان هذا وهل لها غسل سيدها فيه وجهان ذكرهما المصنف وسبقا (أصحهما) لا يجوز وبه قال أبو علي الطبري وبه قطع صاحب الحاوي والدارمي وصححه الباقون والرافعي والأكثرون وفرقوا بينها وبين الزوجة بأنها بالموت صارت حرة (والثاني) يجوز وصححه القاضي أبو الطيب في تعليقه وأبو محمد الجويني ونصر المقدس وقطع به الجرجاني في التحرير والوجهان جاريان في غسل الامة القنة والمدرسة سيدها لكن الصحيح هنا عند جميع الاصحاب انه لا يجوز لما

لم يعلم موته ولا حياته فان كل واحدة من الحالتين تبقى في المستثنى منه (وقوله) يصلي على صاحبه معل بالعلم والميم وفيه اشارة إلى أن الصلاة ليست على نفس العضو وإنما على الميت ولا ينوي الا الصلاة على جلته وقد صرح بهذا القاضي الروياني وغيره وكلامهم قال يصلي على العضو محمول عليه (ان قلت) هذا حسن لكنه استثنى الحالة التي حكم فيها بأنه يصلي على صاحبه من قوله فإنه لا يصلي عليه وفي هذه الحالة لا يصلي على العضو أيضا فكيف ينتظم الاستثناء (الجواب) ان قوله لا يصلي عليه أي على صاحبه كما ان قول من قال يصلي على العضو محمول عليه حينئذ ينتظم الاستثناء (وقوله) وان كان غائبا يشير الى أن غيبة باقي الشخص لا تضر فالجوز الصلاة على الغائب كله فعلي الغائب بعضه أولى ولعل قال امام الحرمين حقيقة الخلاف بيننا وبين أبي حنيفة رحمه الله في العضو يستد الى أن الصلاة على الغائب صحيحة وهو لا يراها ويربط الصلاة بما شهد وحضر *

قال (وكذا السقط الذي لم يظهر فيه التخطيط لا يغسل ولا يصلي عليه فان ظهر التخطيط ففي الغسل قولان فان غسل في الصلاة قولان منشأها التردد في الحياة وعلي كل حال يورى بخرقة ويدفن فان اختلج بعد الانفصال فالصلاة عليه أولى (ح م) فان صرخ واستهل فهو الكبير *

للسألة الثانية في السقط وله حالتان (احدهما) ان يستهل أو يبكي فهو والكبير سواء لانائتينا حياته وموته بعد الحياة وقد روى انه صلى الله عليه وسلم قال « اذا استهل السقط صلى عليه » (١)

(١) حديث (اذا استهل السقط صلى عليه : للترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي من حديث جابر وزيادة وورث وفي استاده اسماعيل للمكي عن أبي الزبير عنه وهو ضعيف قال الترمذي رواه أشعث وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً كأنه موقوف أصح وبه جزم النسائي وقال الدارقطني في اللؤلؤ لا يصح رفعه : وقد روى عن شريك عن أبي الزبير مرفوعاً ولا يصح ورواه ابن ماجه من

غسله لأنها صارت للوارث وبه قطع أبو محمد الجوزي وصاحب الملوي وآخرون إلا انفصال فشدن
الاصحاب فقال في شرح التلخيص الصحيح عندى أن لها غسلة *

(فرع) إذا مات الحنثي للشكل فإن كان هناك محرم له من الرجال أو النساء غسله بالاتفاق
وان لم يكن له محرم منها فإن كان الحنثي صغيراً جاز للرجال والنساء جميعاً غسله بالاتفاق كما

(والثانية) أن لا يتيقن حياته باستئصال وغيره فلما أن يعرى عن أمارات الحياة كالاختلاج ونحوه
أو يوجد شيء من ذلك فإن عرى فينظر هل بلغ حداً يمكن نفخ الروح فيه وهو أربعة أشهر فصاعداً
أما فإن لم يبلغه فلا يصلي عليه وهل يغسل فيه طرقة (أحدهما) لا كما لا يصل عليه فإن حكم كل
واحد منها حكم من عرض له الموت وعروض للموت يستدسى بسبق الحياة (والثاني) فيه قولان
وسنذكر الفرق بين الفصل والصلاة وإن بلغ أربعة أشهر فصاعداً فهل يصلي عليه فيه قولان
(أحدهما) وينسب إلى القديم نعم إذ ورد في الخبر أن الولد إذا بقى في بطن أمه أربعة أشهر ينفخ
فيه الروح (١) ويحكى عن الإمام والبيهقي أنه لا يصل عليه وبوجه بالخبر الذي سبق فإن ظاهره يقتضى

طريق الربيع بن بدر عن أبي الزبير مرفوعاً والريبع ضعيف ورواه ابن أبي شيبة من طريق أشعث
ابن سوار عن أبي الزبير موقوفاً ورواه النسائي أيضاً وابن حبان في صحيحه والحاكم من طريق إسحاق
الأزرق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر وصححه الحاكم على شرط الشيخين وهم لأن
أبى الزبير ليس من شرط البخاري وقد عمن فهو حلة هذا الخبر أن كان محفوظاً عن سفيان الثوري ورواه
الحاكم أيضاً من طريق للمغيرة بن مسلم عن ابن الزبير مرفوعاً وقال لأعلم أحداً رضعه عن أبي الزبير
غير المغيرة وقد وثقه ابن جريج وغيره ورواه أيضاً من طريق بقية عن الأزاعي عن أبي الزبير
مرفوعاً: وفي الباب عن المغيرة بن شعبة رواه أحمد والترمذي وابن حبان وصححه الحاكم بإسقاط
السبق يصل عليه ويدعى لوالديه بالمأفية والرحمة قال الحاكم صحيح على شرط البخاري
لكن رواه الطبراني موقوفاً على المغيرة وقال لم يرضه سفيان ورجح الدارقطني في العمل للموقوف:
وفي الباب أيضاً عن علي أخرجه ابن عدي في ترجمة عمرو بن خالد وهو مقروك ومن حديث
ابن عباس أخرجه ابن عدي أيضاً من رواية شريك عن ابن إسحاق عن عطاء عنه وقواه
ابن طاهر في الذخيرة وقد ذكره البخاري من قول أنس بن مالك رضي الله عنه: وأخرج
ابن ماجه من رواية البخاري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً صلوا على أطفالكم فاتهم من
أفراطكم: استأذه ضعيف. (قائدة) روى البزار عن ابن عمر مرفوعاً استئصال الصبي الطلاس
واستأذه ضعيف *

(١) (قوله) ورد في الخبر أن الولد إذا بقى في بطن أمه أربعة أشهر تنفخ فيه الروح: متفق
عليه مجمع بين أهل الحديث على صحته من حديث زبدي بن وهب عن ابن مسعود حدثني الصادق المصدوق
أن خلقاً أحدهم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغته مثل ذلك
ثم يرسل الله إليه للنفث في الروح الحديث *

سند كره في الصغير الواضح وان كان كبيرا فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع صاحب الشامل والجمهور وصححه المتولي والشاشي وآخرون انه علي الوجين فيما اذا ملت رجل وليس عنده الامراة أجنبية (أحدهما) يسم قال صاحب الحاوي وهو قول ابن عبد الله الزيري (وأصحها) هنا باتفاق الأصحاب يغسل فوق ثوب (والطريق الثاني) وهو الذي اختاره الماوردي أنه يغسله اوقق من يحضره من الرجال أو النساء فاذا قلنا بالمذهب أنه يغسل فبين يغسله أو وجه (أصحها) وبه قال ابو زيد المروزي وغيره وصححه امام الحرمين والمتولي والبعوي والشاشي وآخرون وقطع به صاحب الشامل وآخرون أنه يجوز للرجال والنساء جميعا غله فوق ثوب ويحتاط الناس في غرض البصر والملس واستدلوا له بانه موضع ضرورة وبانه يستحب له حكم ما كان في الصغر (والثاني) انه في حق الرجال كالأمرأة وفي حق النساء كالرجال اخذا بالاحوط (والثالث) وهو مشهور يشترى من تركته جارية لنفسه فان لم يكن له تركه اشترت من بيت المال وانفقوا علي تضعيف هذا الوجه قالوا لان اثبات الملك ابتداء بعد الموت مستبعد قال ابو زيد هو باطل لأصل له ولو ثبت فالاصح أن الامة لا يجوز لها غسل سيدها فلا فائدة في شرائها قال الرافعي وغيره وليس المراد بالسكبر

اشتراط الاستهلال وأيضا بأنه لا يرث ولا يورث فلا يجب الصلاة عليه كما لو سقط لبون أربعة أشهر وفي النسل طريقان (أظهرهما) القطع بأنه يغسل (والثاني) فيه قولان والفرق أن الفسل أوسع بابا من الصلاة الا ترى ان الذي لا يصلي عليه ويغسل واما اذا اختلج بعد الانفصال وتحرك ففي الصلاة عليه قولان (أحدهما) لا يصلي عليه وبه قال مالك لعدم تيقن الحياة بخلاف الاستهلال (وأظهرهما) أنه يصلي عليه لظهور احتمال الحياة بسبب الامارة الهالة عليها ومنهم من قطع بأنه يصلي عليه وفي الفسل هذان الطريقان لكن القطع في الفسل أظهر منه في الصلاة ثم نعود الى ما يتعلق بلفظ الكتاب (أما) قوله السقط الذي يظهر فيه التخطيط (وقوله) ظهر فيه التخطيط فاعلم أن المراد منه ظهور خاتمة الآدمي وهذه العبارة حكها امام الحرمين عن الشيخ أبي علي وعبارة الجمهور التي قدمناها هي أن ينظر هل بلغ حد فسخ الروح ام لا قل الامام ويمكن ان يقال الاختلاف في محض العبارة ومهما بدأ التخليق فقد دخل أو ان فسخ الروح وان لم يبد لم يدخل وقد يظن تخلل زمان بين أوائل التحليق وبين جريان الروح فان كان هكذا اختلف الطريقان والله أعلم (وقوله) وان ظهر التخطيط اي لم يختلج ولا تحرك (أما) اذا اختلج فقد ذكره من بعد (وقوله) وان غسل ففي الصلاة قولان ترتيب الصلاة على الفسل ان قلنا لا يغسل فلا يصلي عليه وان قلنا يغسل ففي الصلاة قولان واذا جمعنا بينهما قلنا فيه ثلاثة اقوال ثالثا الفرق بين الفسل والصلاة وقوله منشأها التردد في الحياة اي في منشأ القولين فيها جميعا لا في الصلاة وحدها وإن كان مذكورا بعد ذكر قول الصلاة (وقوله) وعلي كل حال يوارى بحرقه ويدفن. المواراة قد تكون علي هيئة التكتفين على ماسبق بيأنها وقد

البالغ ولا بالصغير من دونه بل للراد بالصغير من لم يبلغ حدا يشتهي مثله وبالكبير من بلنه *
(فرع) قال للتولي وصاحب البيان وخلاتق من الاصحاب بل كلهم اذا مات صبي أو صبية
لم يبلغا حدا يشتهيان جاز للرجال والنساء جميعا غسله فان بلغت الصبية حدا يشتهي فيه لم يغسلها
الا النساء وكذا الغلام اذا بلغ حدا يجامع الحق بالرجال *

(فرع) في مذاهب العلماء في غسل أحد الزوجين صاحبه * قل ابن المنذر في كتابيه الاجماع
والاشراف والبدري وآخرون اجماع للمسلمين ان للمرأة غسل زوجها وقد قدمنا رواية عن احمد
بنعنه وأما غسله زوجته فجاز عندنا وعند جمهور العلماء حكمه ابن المنذر عن علقمة وجابر بن زيد
وعبد الرحمن بن الاسود وسليمان بن يسار وإبي سلمة بن عبد الرحمن وقتادة وحاد بن ابي سليمان

تكون علي غير تلك الهيئة فلم يظهر فيه خلقه الآدمي يكفي فيه الواراة كيف كانت وبعد
ظهور خلقه الآدمي حكم التكفين حكم الفصل (وقوله) عند الاختلاج قال الصلاة عليه اولي اى من
من الصلاة عند عدم الاختلاج وهو جواب علي طريقة طرد القولين والحالة هذه وقد حكينا فيها
قطع قاطعين بانه يصلي عليه فيجوز ان يعلم قوله فالصلاة عليه اولي بالواو اشارة اليه (قوله) فان
صرخ واستهل هو الحالة الاولى في ترتيب الشرح *

قال ﴿ واحوزنا بالمسلم عن الكفر فانه لا يصلي عليه ذمياً كلن أو حرياً لكن تكفين
الذى ودفعه من فروض الكفايات وقا، بذمة وقيل لازمة بعد الموت فهو كالمرق ولو
اخطأ، وفي المسلمين بالمشر كين غسلنا جميعهم وكفناهم تقصياً عن الواجب ثم عند الصلاة يميز
المسلمون بالنية ﴾ *

القيد الثاني كونه مسلماً فلا يجوز الصلاة علي الكفر حرياً كلن أو ذمياً قال الله تعالى (ولا تنصل
علي أحدكم مات أبداً) ولا يجب علي المسلمين غسله أيضاً ذمياً كلن أو حرياً لكن يجوز خلافاً لما
رحم الله ﴿ لنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر علياً رضي الله عنه بفصل أبيه أبي طالب ﴾ (١)
وأقاربه الكفار أولى بفصله من المسلمين (وأما) التكفين والدفن فينظر ان كلن الكفر ذمياً ففي
وجوبهما علي المسلمين وجهان (أظهرهما) يجب وفاة بذمة كما يجب أن يطعم ويكسى في حياته (والثاني)

(١) ﴿ حديث ﴾ روى أنه صلى الله عليه وسلم امر علياً بفصل أياه أبي طالب: احمد وابو داود
والنسائي وابن أبي شيبة وابو بلي والبخاري والبيهقي من حديث أبي اسحاق عن ناجية بن كعب
عن علي قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان عمك الشيخ الضال
قد مات فقال انطلق فواره ولا تحددني حدثاً حتى تأتيني فانطلقت فوارته فصرخ فغسلت فعدالي
ومدار كلام البيهقي علي أنه ضعيف ولا يقيين وجه ضعفه وقد قال الرازي انه حديث ثابت مشهور

وما لك والاوزاعي واحد واسحق وهو مذهب عطاء وداود وابن المنذر وقال ابو حنيفة والثوري ليس له غسلها وهو رواية عن الاوزاعي واحتج لهم بان الزوجية زالت فاشبهه المطلقة البائن وهو احتج

لا يجب فانما لم تلزم الا اللب عنه في حياته والقبعة قد انتهت بالموت وان كن حرياً في الكتاب إشعار بأنه لا يجب تكفينه ولا دفنه بلا خلاف لأنه ألحق الذي به في الوجه الثاني لكن صاحب التهذيب فرق بين الامرين فقال لا يجب تكفينه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالقاء قتلى بدر في القليب علي هياتهم (١) وفي وجوب مولانا وجهاً أحدهما يجب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالقاء قتلى بدر في القليب علي هياتهم (٢) (والثاني) لا يجب بل يجوز إغراء الكلاب عليه فان فعل فذاك ثلاثاً أذى الناس برأعته وكذلك حكم للزنا إذا عرفت ذلك فلو اختلط موت المسلمين بموت المشركين ولم يتميزوا بأن أهدم عليهم سقف مثلاً وجب غسل جميعهم والصلاة عليهم وبه قال مالك وأحمد ثم إن صلى عليهم دفنة جاز ويقصد المسلمين منهم بنيتهم وان صلى عليهم واحداً واحداً جاز أيضاً ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً ويقول اللهم اغفر له إن كان مسلماً وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يصلي عليهم الا أن يكون للمسلمون أكثر. لنا ان الصلاة علي المسلمين واجبة بالنصوص ولا سبيل الي إقامة الواجب هنا الا بهذا الطريق.

قال ذلك في أماليه . (تلييه) ليس في شيء من طرق هذا الحديث التصريح بانه غسله إلا أن يؤخذ ذلك من قوله قاسم بن قاسم قال اغتسلت قال الاغتسال شرح من غسل للميت ولم يشرع من دفنه ولم يستدل به البيهقي وغيره الا غتسل من غسل للميت وقد وقع عند أبي يعلى من وجه آخر في آخره وكان علي اذا غسل ميتاً اغتسل . (قلت) وقع عند ابن أبي شبة في مصنفه بلفظ فقلت ان حمل الشيخ الكافر قد مات فما ترى فيه . قال أرى أن تغسله وتجنه وقد ورد من وجه آخر انه غسله رواه ابن سعد عن الواقدي حدثني معاوية بن عبد الله بن عبيد الله بن ابي رافع عن أبيه عن جده عن علي قال لما أخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بموت ابي طالب بكى ثم قال لي اذهب فغسله وكفنه قال فغسلت ثم اتيت فقال لي اذهب فغسلت وكذلك رويته في التلخيصات واستدل بعضهم على ترك غسل المسلم للكافر بما رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال جاء ثابت بن قيس ابن شماس فقال يا رسول الله ان أمي توفيت وهي نصرانية وإني أحب أن أحضرها فقال له اركب دابك وسر أمامها فانك اذا كنت أمامها لم تكن معها : قال الدارقطني لا يثبت : (قلت) وهو مع ضعفه لا دلالة فيه على الامر بترك النسل ولا بفضله والله أعلم .

(١) حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالقاء قتلى بدر في القليب علي هياتهم : مسلم من حديث أنس ومن حديث أنس أيضاً عن عمر مطولاً ورواه البخاري عن أنس عن أبي طلحة : وروى ابن حبان والحاكم من حديث عائشة نحوه .

(٢) (قوله) روى اه رواه امر بمواراتهم : الحاكم من حديث يعلى بن مرة ساهرت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أصحابنا بحديث عائشة وهو ضعيف كما سبق وللعمد على القياس على غسلها له (فإن قيل) الفرق أن علاق النكاح فيها باقية وهي العدة بخلاف الزوج (قلنا) لا اعتبار بالعدة فأما اجتماعنا على أنه لم يلحقها طلاقاً باننا لم مات وهي في العدة لا يجوز لها غسله مع بقاء الصلوة هكذا فرق الشافعي في الام والاصحاب قال امام الحرمين في الاساليب قلتم بانها لا تنسل تبعاً للعدة لا يتحصل منه شيء لان هذه العدة واقعة بعد النكاح قلما فاعتبارها خطأ صريح

(فرع) في مذاهبهم في غسل الرجل أمه وبته وغيرها من محارمه * ذكرنا ان مذهبنا جوازها بشرطه السابق وبه قال ابو قلابة والاوزاعي ومالك ومنعه ابو حنيفة واحمد * دليلنا أنها كالرجل بالنسبة اليه في العورة والخلو *

(فرع) في مذاهبهم في الاجنبى لا يحضره الا اجنبية ولا اجنبية لا يحضرها الا اجنبى * قد ذكرنا ان الاصح عندنا أنه يسم وحكمه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن المسيب والنخعي وحاد ابن ابي سليمان ومالك وابو حنيفة وسائر اصحاب الرأي واحمد وروى فيه البيهقي حديثاً رسلاً مرفوعاً من رواية مكحول وعن الحسن البصري والزهري وقائدة واسحق ورواية عن النخعي

قال (و أما الشهيد فلا يفضل (ح) ولا يصلي عليه والشهيد من مات بسبب القتال مع الكفار في وقت قيام القتال فإن كان في قتال أهل البغي أو مات حتفاً منه في قتال الكفار أو قتله حربى اغتيالاً من غير قتال أو جرح في القتال ومات بعد انفصال القتال وكان بحيث يقطع بمرته في الكل قولان منشأهما التردد في ان هذه الاصاف هل هي مؤثرة أم لا (أما) القتل ظلماً من مسلم أو ذى أو باغ أو للبطون أو القريب يسلمون ويصلي عليهم *)

القيد الثالث لمن يصلي عليه أن لا يكون شيداً قال الشهيد لا يصلي عليه ولا يفضل ايضاً وبه قال مالك خلافاً لابي حنيفة في الصلاة وبه قال أحد فرواية واختاره للزنى * لنا ان جابراً وأنساً رضى الله عنهما روايا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى احدولم يصلهم * (١) ولا فرق بين الرجل والمرأة أو الحر والبدن والبالغ والصبي وعند ابي حنيفة كسائر المواق يفضل م ١٠ المعنى بقولنا لا يغسل ولا يصلي عليه معنى به انه لا يجبان أو بحرمان (وأما) الصلاة في النهاية والتهذيب ذكر وجوبها في جوازها (انظرها) أنها غير جائزة ولو جازت لوجب ك الصلاة على سائر الموتى (والثاني) انها جائزة وانما تترك لخصصة لمكان الاشتغال بالحرب وهذا ما صححه الشيخ ابو محمد فيما علق عليه وأما القتل فقد اطلق في التهذيب المنع منه وذكر الامام انه لا سبيل اليه وان جوزنا الصلاة إذا أدى غسله الى

غير مرة فما رأيت من مرجحة انسان الأمر بجواراته لا يسأل أم مسلم هو أم كافر *

(١) (حديث) جابر أن النبي ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في نوب واحد الحديث وفيه ولم يسلموا ولم يصل عليهم : البخارى بقطعه وذكره الرافضى مختصراً انه ﷺ لم يصل على قتلى

يضل في ثوب ويلف الغاسل خرقه وعن الازاعي تدفن كما هي بلا تيمم ولا غسل ورواه ابن المنذر عن ابن عمر ونافع *

(فرع) في مذاهمهم في غسل المرأة الصبي وغسل الرجل الصبية وقدر سنه * قال ابن المنذر اجمع العلماء على ان المرأة ان تغسل الصبي الصغير قال الحسن نفسه اذا كان قطياً أو فوقه بقليل وقال مالك واحد ابن سبع سنين وقال الازاعي ابن اربع او خمس وقال اسحق ثلاث الى خمس قال وضبطه أصحاب الرأي بالسلام فقالوا نفسه ما لم يتكلموا يغسلها ما لم تتكلم (قلت) ومنهنا يضلان ما لم يلفا احدا يشبهان كما سبق *

(فرع) منهنا ان الجنب والماتى اذا ماتا غسلوا واحدا وبه قال العلماء كافة الا الحسن البصري فقال يضلان غسايين قال ابن المنذر لم يقل به غيره *

إزالة دم الشهادة فان لم يكن عليه دم ففي غسله تردد كما في الصلاة إذا تكرر ذلك فلا بد من معرفة الشهيد (واعلم) ان اسم الشهيد يقتض في القته بن لا يضل ولا يصلي عليه وعلي هذا قوله والشهيد من مات بسبب القتال الي آخره يجري علي ظاهره وقد يسمي كل مقتول ظلماً شهيداً وهو اظهر الا ترى ان الشافعي رضي الله عنه يقول في المختصر والشهداء الذين عاشوا وأكلوا الطعام إلي ان قال كفبرم من الموتى اثبت اسم الشهادة مع الحكم بأنهم كسائر الموتى وعلي هذا قوله في الكتاب والشهيد من مات أى والشهيد الذي ذكرنا انه لا يضل ولا يصلي عليه وعلي هذا الاصطلاح قول الشهداء نوعان (احدهما) الذين لا يفسلون ولا يصلي عليهم وضبط في الكتاب وقال والشهيد من مات بسبب القتال مع الكفار في وقت قيام القتال وقد اثنى علي ثلاثه معان (الموت) بسبب القتال (وكونه) قتال الكفار (وكون) الموت في وقت قيام القتال ويدخل فيه ما اذا قتل مشرك وما إذا اصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سهم أو نردى في حمله في وهنة أو سقط عن فرسه أو دفنته دابة فمات وما إذا انكشف الحرب عن قتيل من المسلمين سواء كان عليه أثر أم لا لأن الظاهر موته بسبب من اسباب القتال وبمحتمل انه مات لمقطعة وغيرها فلم يظهر عليه أثر وعندي حنيفة وأحمد ان لم يكن عليه أثر غسل وصلى عليه ومعه قد احد المعاني التي يتركب عنها الضابط ففي ثبوت حكم الشهادة خلاف بينين ذلك بمسائل (احدها) المقتول من اهل الملل في معترك اهل البنى هل يضل ويصلي عليه فيقولان (احدها) لا وبه قال ابو حنيفة في النسل كالقتول في معترك الكفار ويروي

أحد ورواه الترمذي والنسائي وابن حبان وابن ماجه : (تنبيه) قوله لم يضل هو - بفتح اللام وعليه المعنى - قاله الا وروى ويجوز أن يكون بكسرهما ولا يفسد المعنى لكنه لا يقي فيه دليل على ترك الصلاة عليهم مطلقاً لانه لا يترجم من كونه لم يضل هو عليهم ان لا يامر غيره بالصلاة عليهم وسيأتي حديث أنس في المعنى *

(فرع) في غسل الكفر ذكرنا أن منحنياً أن للسل غشه ودفه وأتباع جنازته وقته ابن
التنذر عن أصحاب الرأي وأبي وور وقال مالك وأحمد ليس للسل غشه ولا دفه لكن قال مالك
له مواراة »

(فرع) ذكرنا أن منحنياً أن له غسل أمته وأم ولده وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يجوز والاصح عندنا أن أم الولد لا يجوز لها غسل سيدها وبه قال أبو حنيفة وجوز مالك وأحمد

إن علياً رضي الله عنه «لم يصل من قتل معاً أو صبي عمار رضي الله عنه أن لا يصل » (والثاني) وبه قال

(حديث) انس ان النبي ﷺ لم يصل على قتل أحد ولم يسلم : أحمد وأبو داود
والترمذي وطوله والحاكم وصححه وقد أعلاه البخاري وقال انه غلط فيه إمامة بن زيد فقال عن
الزهرى عن انس حكاه الترمذي ورجح رواية الليث عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب عن
جابر . (تنبيه) روى أبو داود في المراسيل والحاكم من حديث أنس أيضاً قال مر النبي ﷺ على
حزاة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره وهذا هو الذي أنكره البخاري على إمامة
ابن زيد وكذا أعلاه الدارقطني . (تنبيه) ورد ما يارض ما تقدم من نفي الصلاة على الشهداء في عدة
أحاديث (فمنها) حديث جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حزة حين جاء الناس من القتال
فقال رجل رأيته عند تلك الشجيرات فجاء نحوه فلما رآه ورأى ما مثل به شق وبكى فقام رجل من
من الانصار فرمى عليه جوب ثم جيء بحمزة فوصل عليه الحديث ورواه الحاكم وفي إسناده أبو حمزة
الحنفى وهو متروك : وعن شاذان بن الهاد رواه النسائي بلفظ ان رجلاً من الاعراب جاء الى النبي
صلى الله عليه وسلم فآمن به وآتاه وفي الحديث انه استشهد فعلى النبي صلى الله عليه وسلم
حفظ من دعائه له «اللهم ان هذا عبدك خرج مهاجراً في سبيلك فقتل في سبيلك » وحمل البيهقي هذا
على أنه لم يمت في المعركة : وعن عقبة بن عامر في البخاري وغيره انه صلى على قتل أحد بعد ثمان
سنتين وحمل على الدعاء لانها لو كان المراد بها صلاة الجنازة لا اخرها ويكره على هذا التأويل قوله
صلاته على الميت واجب بان التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه فالمراد في الدعاء فقط وقال
ابو نعم الاصفهاني يحتمل أن يكون هذا الحديث فاسخاً لحديث جابر في قوله ولم يصل عليهم فان
هذا الاخر من فعله أصح وفي رواية ابن حبان ثم دخل بيته فلم يخرج حتى قبضه الله وأطال
الشافي القول في الرد على من أثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليهم وقوله البيهقي في المرفقة وقال
ابن حزم هو باطل بلا شك يعني الصلاة عليهم وأجاب بعضهم بان ذلك من الخصائص بدليل أنه
آخر الصلاة عليهم هذه للذة الطويلة ثم ان الذين أجازوا الصلاة على الشهيد من الحنفية وغيرهم
لا يجوزون تأخها بعد ثلاثة أيام فلا حجة لهم : وفي الباب أيضاً حديثان بن عباس رواه ابن اسحاق
قال حدثني من لا أنهم عن مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بحمزة فسجى بيوتة ثم صلى عليه وكبر سبع تكبيرات ثم أنى بالقتل فيوضون الى حزة فيصلى
عليهم وعليه مهم حتى صلى عليه فنتين وسبعين صلاة قال السهيلي ان كان الذي يلبسه ابن اسحاق

• قال للصف رحه الله •

﴿ ينبغي أن يكون الفاسل أميناً لما روي عن ابن عمر أنه قال « لا يفضل موتاكم إلا المؤمنون » ولأنه إذا لم يكن أميناً لم تأمن أن لا يستوفى الفسل وربما ستر ما يظهر من جليل أو يظهر ما يرى من قبيح ويستحب أن يستر الميت من العيون لأنه قد يكون في بدنه عيب تكن يكتشه وربما اجتمع

مالك نعم لأنه قتل مسلم قاتله في غير القتال » واحتج لهذا القول بأن أسماء « غسلت ابنها ابن الزبير رضي الله عنهم ولم تنكر عليها منكر » (١) وعن أحمد وإسحاق قالوا لم يذكر قوم منهم صاحب العدة أن القول الأول أصح لكن الجمهور على ترجيح الثاني والقولان منصوبان في المختصر في كتاب قتال أهل البغي ولا خلاف عندنا في أن الباغي إذا قتل العادل يفضل ويصلي عليه وقال أبو حنيفة لا يصلي عليه عقوبة له ومن قتل القطاع من الرقة فمطر قلن (أحدهما) أن حكمه على القولين في العادل إذا قتل أهل البغي (والثاني) أنه ليس بشديد جزماً والفرق أن قتلهم مع أهل العدل على تأويل الدين بخلاف القطاع (الثانية) لومات في معترك الكفار لا بسبب من أسباب القتال ولكن مفاجأة أو لرض قد حكي الإمام عن شيخه فيه وجوب (أصحها) أنه ليس بشديد ولم يذكر في التهذيب سواء ووجهه أن الأصل وجوب الفسل والصلاة وخالفناه فيما إذا مات بسبب من أسباب القتال تعظيماً لأمره وحثاً للناس عليه (الثالثة) لو دخل العربي بلاد الإسلام قتل مسلماً اغتيلاً من غير قتال فقد ذكر الإمام أن الشيخ أباً علي حكي فيه وجوب والأصح المشهور أنه لا يثبت له حكم الشهادة (الرابعة) لو جرح في القتال لومات بعد انقضائه في ثبوت حكم الشهادة قولان (أحدهما) يثبت لأنه مات بجرح وجده في قاتله ما لومات قبل انقضائه (وأظهرهما) وبه قال أحمد فيما رواه صاحب الشامل وغيره أنه لا يثبت لأنه عاش بعد

هو الحسن بن عماره فهو ضعيف ولا فجهول لاحجة فيه انتهى : (قلت) والمخالف للسبيل على ذلك ما وقع في مقنعة مسلم عن شعبة أن الحسن بن عماره حدثه عن الحكم عن مقم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتل أحد فسألت الحكم فقال لم يصل عليهم انتهى لكن حديث ابن عباس روى من طرق أخرى منها ما أخرجه الحاكم وابن ماجه والطبراني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي زباد عن مقم عن ابن عباس مثله وأتم منه ويزيد فيه ضعف يسير : وفي الباب أيضاً عن أبي مالك الغفاري أخرجه أبو داود في المراسيل من طريقه وهو تابعي اسمه غزوان وقطعه أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قتل أحد عشرة عشرة في كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين حمزة ورجاله ثقات وقد أعله الشافعي بأنه متدافع لأن الشهداء كانوا سبعين قلداً أي بهم عشرة عشرة يكون قد صلى سبع صلوات فكيف يكون سبعين قال وإن أراد التكبير فيكون ثمانياً وعشرين تكبيرة لا سبعين (واجب) أن للراداه صلى على سبعين قساً وحمزة معهم فكاه صلى عليه سبعين صلاة •

(١) « حديث » على وعمار يأتي آخر الباب وكذلك أسماء •

في موضع من بدنه دم فيراه من لا يعرف ذلك فيظنه عقوبة وسوء عاقبة ويستحب أن لا يستمين بغيره ان كان فيه كفاية فان احتاج للميمين استعان بمن لا بد له منه ويستحب أن يكون قربه بحجرة حتى إن كانت له راحة لم تظهر والاولى أن يفصل في قبض لما روت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «غسلوه وعليه قميص يصبون عليه الماء ويد لكونه من فوقه» ولأن ذلك أسر فكان أولى والماء البارد أولى من للسخن لأن البارد يقويه والسخن يرخيه وإن كان به

اقتضاء الحرب كالومات بسبب آخر ولا فرق على القولين بين أن يطعم أو يشكلم أو يصلي وبين أن لا يفضل شيئا من ذلك ولا بين أن يمتد الزمان أولا يمتد وقال مالك أن امتد الوقت أو اكل غسل وصلي عليه والا فلا وقال أبو حنيفة إن طعم أو تكلم أو صلي فهو كسائر الموتى والقولين شرطان (أحدهما) قد تعرض له في الكتاب أن يقطع بموته من تلك المراحة فاما إذا توقع بقاؤه فأت بعد اقتضاء القتال فليس بشيد بلاخلاف (والثاني) أن تبقى فيه حياة مستمرة ثم يموت بعد اقتضاء القتال فاما إذا اقتضى القتال وليس به الا حركة للذبح فهو شيد بلاخلاف وهذه المسائل الأربع مبررها مذكرة في الكتاب وقد تبين بما ذكرناه ان الاظهر فيها جميعا انتفاء الشهادة واعتبار المعاني الثلاثة في الضابط وأعلم قوله في وقت قيام القتال بالماء والليم لأنها لا يعنبر ان قيام القتال وإنما منعهما ما قدمناه وقوله في السكل قولان فيه اثبات قولين في الصور الأربع وهما متصوران في الأولى وبالرابعة فاما الثانية والثالثة فلم نر للمعظم فيهما حكاية القولين وإنما ذكر من الخلاف وجهين ويجوز ان يعلم قوله قولان بالاول لأن في النهاية حكاية طريقة في الصورة الرابعة مفصلة وهي أنه ان مات قريبا فقيه قولان وإن بقي اياما ثم مات فليس بشيد قطعا والقى في الكتاب اثبات قولين على الاطلاق (وقوله) منشاها التردد في أن هذه الاوصاف مؤثرة أم لا يعني الاوصاف الثلاثة المذكورة في الضابط هل هي مؤثرة في موضع الاثبات أم لا وليس في هذا القدر من التوجيه كثير فائدة فان الفقيه لا يشك في أنا اذا قلنا حكما بأمور واختلفنا في بقاء ذلك الحكم مع فوات بعض الأمور فقد اختلفنا في تأثيره وإنما لهم النظر في أنه لم يعتبر أو يلقى (النوع الثاني) من الشهداء العارون عن الاوصاف المذكورة جميعا فهم كسائر الموتى يصلون وعليهم وان ورد لفظ الشهادة فيهم كالميتون والغريب والغريب والليت عشقوا لليت طلقا (١) وكذا الذي قتله ظلمنا مسلما أو أدى أو بلغ في غير القتال حكمه حكم سائر الموتى وبه حال مالك وهو رواية عن احمد خلافا لابي حنيفة حيث قال كل من قتل ظلما خلا يوجب القصاص فهو شيد وإن وجب به المال فلا فيخرج من ذلك ان المقتول بالقتل لس شهيد

(١) قوله هذه العارون من الاوصاف كسائر الموتى واروردهم الشهادة وهم كالميتون والغريب والغريب والليت عشقوا والليت طلقا انتهى سيأتي الكلام عليه في آخر الباب *

وسخ لا يزيله الا للمسخن أو البرد شديد ويخاف الفاسل من استعمال البارد غسله بالمسخن وهل يجب نية الفصل فيه وجهاز. (أحدها) لا يجب لان القصد منه التنظيف فلم يجب فيه النية كزالة النجاسة (والثاني) يجب لانه تعليل لا يتعلق بإزالة عين فوجب فيه النية كغسل الجنابة ولا يجوز لفاسل أن ينظر الى عورته قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه «لا تنظر الى فخذ حي ولا ميت» ويستحب أن لا ينظر الى سائر يده الا فيما لا بد له منه ولا يجوز أن يحس عورته لانه اذا لم يجوز

فيما نحن فيه ولم يعتبر في القتال ذلك بل اثبت حكم الشهادة سواء قتل بالمقتل أو بالحدود وقال احمد في رواية كل مقتول ظلما فهو شهيد لئلا نمر ابن الخطاب رضى الله عنه غسل وصلى عليه وكذلك عثمان رضى الله عنه وقد قتل ظلما بالحدود»

قال (وكذا القتل بالحق قصاصا او حداً ليس بشييد وتارك الصلاة يصلي عليه) (و) قاطع الطريق يقتل أولا ويصلى عليه ويفسل ويكفن ثم يصلب مكفنا على قول وعلى قول يقتل مصلوبا ثم ينزل ويفسل ويصلى عليه ويدفن ومن رأى انه يقتل مصلوبا ويقتل قد قال لا يصلى عليه ﴿

اذا تبين ان القتل ظلما ليس بشييد اذا لم يكن بالصفات للخدمة فالقتل حقا وولي ان لا يكون شهيداً وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم «رجم النامدية وصلى عليها» (١) وذكر في الكتاب ما يترفع على هذا الاصل صورتين وذكرها في غير هذا الموضع (أحدها) ان تارك الصلاة يصلى عليه ويفسل لانه مسلم مقتول حقا وعن صاحب التلخيص انه لا يصلى عليه لانه ترك الصلاة في حياته فترك الصلاة عليه قال ايضا لا يفسل ولا يكفن ويطمس قبره تغليطا عليه (الثانية) غل قاطع الطريق والصلاة عليه تبى على كيفية اقامة الحد عليه وفي قتله وصلبه اذا اقتضى الحال الجمع بينهما خلاف على ماسياتي شرحه وقصصه في موضعه ان شاء الله تعالى (وأظهر القولين أنه يقدم القتل على الصلب فيقتل ثم يفسل ويصلى عليه ثم يصلب مكفنا) (والقول الثاني) أنه يقدم الصلب ثم يقتل وبه قال ابو حنيفة رحمه الله وعلي القولين اذا صلب فهو ينزل بعد ثلاثة أيام او يبقى حتى يتهرى فيه وجان (فان قلنا) بالوجه الاول فترى على القول الثاني فيفصل بعد ما ينزل ويصلى عليه (وان قلنا) بالوجه الثاني فترى ما عليه فلا يفصل ويصلى عليه وهذا ما اشار اليه بقوله ومن رأى أنه يقتل ويقتل ويقتل قد قال لا يصلى عليه قال امام الحرمين وكان لا يتمتع ان يقتل مصلوبا وينزل فيفصل ويصلى عليه ثم يرد ولكن لم يذهب اليه أحد (وقوله) ويصلى عليه مرقوم بالحاء لانه يقول لا يصلى على قاطع الطريق عقوبة له كما ذكر في الباغي وحكي في النهاية طريقة أخرى غير مبنيه على كيفية عقوبة قاطع الطريق فقال بعض

(١) «حديث» ان النبي ﷺ رجم النامدية وصلى عليها : مسلم من حديث بريدة وقد تقدم وليس فيه أنه ﷺ بأمر الصلاة عليها وسيأتي في الحدود أيضاً *

النظر فإلى أولى وللمستحب أن لا يمس سائر بدنه لما روى أن علياً رضي الله عنه «غسل النبي صلى الله عليه وسلم ويديه خرقة يتقيح بها تحت القميص» *

(الشرح) الأثر المذكور عن ابن عمر رواه ابن ماجه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا يغسل مائة كالمؤمنون» إلا أن إسناده ضعيف وحديث عائشة رواه أبو داود بإسناد

الأصحاب لا يغسل ولا يصلي عليه استهانة به وتخفيف آثانه فيجوز أن يغسل قوله في الكتاب في موضعين من الفصل ويغسل ويصلي عليه بالواو إشارة إلى هذه الطريقة وليست هي بالوجه المذكور في قوله ومن رأى أنه يقتل مصلوباً إلى آخره لأنه مبنى على كيفية عقوبته *

قال «ثم الشهيد لا يغسل وإن كان جنباً وهل يزال أثر النجاسة التي ليست من أثر الشهادة فيه خلاف وتياه للطلحة بالدم تترك عليه مع كفته إلا أن ينزعها الوارث وينزع منه الفرع وتلب القتال» *

الفصل يشتمل على ثلاث صور (أحدها) استشهد جنب هل يغسل فيه وجهان (أصحهما) لا وهو المذكور في الكتاب وبه قال مالك لأن حنظلة بن الراهب رضي الله عنه «قتل يوم أحد وهو جنب فلم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال رأيت للملائكة تسلمه» (١) والثاني) وبه قال أحمد وابن سريج وابن أبي هريرة يغسل لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا القتل كان واجباً قبله والوجهان متفقان على أنه لا يغسل عليه وعند أبي حنيفة يغسل ويصلي عليه (الثانية) لو أصابته نجاسة لا بسبب الشهادة فهل تغسل تلك النجاسة عنه قال إمام الحرمين حاصل القول فيه أوجه استخرجها من كلام الأصحاب (أحدها) وهو الظاهر أنها تزال لأن الذي نقيهاً أثر العبادة وليست هذه النجاسة من أثر العبادة (والثاني) لا لأنها تمنع غسل الشهيد مطلقاً (والثالث) أنه إن أدى أزالها إلى إزالة أثر الشهادة فلا تزال والأقوال (الثالثة) الأولى أن يكفن في ثيابه للطلحة بالدم فإن لم يكن عليه سابقاً أم

(١) حديث أن حنظلة بن الراهب قتل يوم أحد وهو جنب فلم يغسله النبي ﷺ وقال رأيت للملائكة تسلمه : إن حيان في صحيحه والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن الزبير أن حنظلة لما قتله شداد بن الأسود قال النبي ﷺ إن صاحبكم تسلمه للملائكة فسلوا حاجته فقالت خرج وهو جنب لما سمع الحاقف : وهو من حديث ابن إسحاق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله ابن الزبير عن أبيه عن جده سمعت رسول الله ﷺ يقول وقد قتل حنظلة الحديث هذا سياق ابن حيان وظاهره أن الضمير في قوله عن جده يعود على عباد فيكون الحديث من مسند الزبير لأنه هو الذي يمكنه أن يسمع النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحال ورواه الحاكم في الأكليل من حديث أبي أيوب وفي أسناده ضعف ورواه ثابت السرقسطي في غريبه من طريق الزهري عن عروة مرسلًا ورواه الحاكم في المستدرک والطبرانی والبيهقي من حديث ابن عباس وفي أسناد

صحیح الا ان فيه محمد بن اسحق صاحب التازي قال حدثني يحيى عن عباد وقد اختلفوا في الاحتجاج به فتنهم من احتج به ومنهم من جرحه والذي يقتضيه كلام كثير منهم او اكثرهم ان حديثه حسن اذا قال حدثني وروى عن ثقة فحديثه هذا حسن والله اعلم (وأما حديث علي رضي الله عنه «لا تنظر الي فخذحي ولا ميت» فسبق في باب ستر العورة أن أبا داود وغيره مروا بضعيف (وأما حديثه الآخر فرواه الليثي والمجيرة - بكسر الميم الاولي - وقوله تطهير لا يتعلق بلزالة العين احتراز من ازالة النجاسة والفخذ - بفتح الفاء وكسر الخاء - ويجوز اسكن الخاء مع فتح الفاء وكسرها ويجوز كسرها جميعا فهذه أربعة أوجه في الفخذ وما كان علي وزنه مما

وان اراد الورقة نزع ما عليه من الثياب وتكفينه في غيرها لم يمتوا وقل أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز ابدلها بغيرها من الثياب واما الدرع والجلود والفراء والحفاف فتزنع منه خلافا لما ثبت قال لا ينزع منه فرو ولا خف لنا علي أبي حنيفة القياس علي سائر اللوث ويشارك الفسل والصلاة (أما الفسل فلان في تركه إبقاء لاثر الشهادة علي بدنه وأما الصلاة فلان في تركها تعظيما له واشطارا باستغنائه عن دعاء القوم وعلي ما لك لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أمر بقتلي أحد ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم وثيابهم» (١) وقوله في الكتاب وثيابهم للملطحة بالدم ترك عليه مع كفته ظاهره يقتضي كونها غير الكفن لكن الذي قاله الجمهور أنه يكفن بها فان لم تكف أمت والله اعلم *

قال (الطرف الثاني: فيمن يصلي والاولي بها ولا يقدم علي القراءة الا المذكور ولا يقدم الوالي (د) عليه ثم يبدأ بالاب ثم الجد ثم الابن ثم بالصبيان علي ترتيبهم في الولاية ثم الاخ ثم الاب والام مقدم علي الاخ من الاب في أصح الطرفين ثم ان لم يكن وارث فنزوا الارحام ويقدم عليهم المفق) * غرض الفصل الكلام فيمن هو أولي بالصلاة علي الميت وقد اختلف قول الشافعي رضي الله عنه في أن الولي أولي بها أم الوالي (قال في القديم الوالي أولي ثم أمام المسجد ثم الولي وبه قال

البيهقي ابو شيبة الواسطي وهو ضعيف جداً وفي اسناد الحاكم مطلي بن عبد الرحمن وهو متروك وفي اسناده الطبراني حجاج وهو مدلس رواه الثلاثة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس: (تنبيه) صاحبته هي زوجة جميلة بنت أبي اخت عبد الله بن أبي بن سؤل *

(١) (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم امر بقتلي أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم وثيابهم : ابو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس وفي أسنادهما ضعف لانه من رواه عطاء بن السائب عن سعد بن جبير عنه وهو مما حدث به عطاء بعد الاختلاط : وفي الباب عن جابر قال روى رجل منهم في صدره ثمان فادرج في ثيابه بما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخرجه ابو داود بإسناد علي بن زياد مسلم *

ثانيه وعائه حرف حلق • أما الاحكام فينبغي أن يكون الفصل امينا فان غسل الفاسق وقع للوقع ولا يجب اعادته ويستحب قهالى موضع خال وستره عن العيون وهذا لا خلاف فيه وهل يستحب غسله تحت الساء أم تحت سقف فيه وجان حكاهما صاحب الماوى وغيره (الصحيح) منها تحت سقف وليس للفصل تحت الساء معنى وان كان قد احتج له بالأحجية فيه وقطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضى أبو الطيب والجرجاني فى التحرر وصاحب العدة وغيرهم بان الأفضل

مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله كما فى سائر الصلوات وقد روى «أن حسيناً رضى الله عنه قدم سعيد بن العاص أمير المدينة فعلى على الحسن رضى الله عنه» (١) وقال فى الجديد وهو المذكور فى الكتاب الولى أولى لأنها من قضاء حق لليت فاشبهت الففن والتكفين ولاهما من الامور الخاصة بالقرب فالولى أولى بهما من الوالى كولاية التزويج وتنفارق سائر الصلوات لان معظم القرض هنا الدعاء للميت فمن يختص بزيادة الشفقة دعاؤه أقرب الى الاجابة ونفى بالولى القريب فلا يقدم غيره عليه الا ان يكون القريب أنى وتم أجنى ذكره هو أولى حتى يقدم الصبي المراهق على للزنا القريبة وهكذا الحكم فى سائر الصلوات الرجل أولى من المرأة لان اقتداء النساء بالرجال جائز بالعكس لا يجوز ثم فى اغتراد التسوية بهذه الصلاة كلام سيأتى من بعد ثم الاولى من الاقرب الاب ثم الجدا أو الاب وإن علام الابن ثم ابن الابن وان سفل وهما مؤخران عن الاب والجدا وان كانا مقدمين عليها فى عصوبة الميراث ومقدمان على سائر العصباء وان لم يثبت لهما ولاية التزويج اما تأخيرهما عن الاب والجدا فلان المقصود الدعاء والاب اشفق فيكون دعاؤه أقرب الى الاجابة واما تقديمها على سائر العصباء فمثل هذا المعنى أيضا بخلاف امر النكاح فان اعتداهم بحفظ النسب أشد ثم بعد الابن يقدم الاخ وفى تقديم الاخ من الابوين على الاخ من الاب طريقان (أحدهما) أن فيه قولين كما سيأتى ذكرهما فى ولاية النكاح وبه قال القاضى أبو حامد وأبو علي الطبرى (واصحهما) القلع بتقديمه لان قرابة النساء تأخيرها فى الباب على ما سيأتى فيصلح للرجوع وليس لما أتى فى ولاية التزويج بحال وعلى هذا قلقدم بعدهما ابن الاخ والاب والام ثم ابن الاخ والاب ثم الام ثم الام ثم الاب ثم ابن الام ثم الام ثم ابن الام ثم الام ثم عم الاب ثم عم الام ثم عم العصباء فى الميراث والولاية وان لم يكن أحد من عصباء النسب اصلا قدم المعتق قال فى النهاية ولعل الظاهر تقديمه على ذوى الارحام ولهم استحقاق فى هذا الباب للمعنى الذى تقدم بخلاف ما فى الميراث (وأما) ما يتعلق بلفظ الكتاب قوله ولا يقدم الوالى عليه مرقوم الميم والحاء والالف والواو لما قدمناه ولك أن تعلم قوله الاولى بها القريب بهذه العلامات أيضا وقد يبحث عن قوله ولا يقدم على القرابة إلا المذكورة

نحت سقف وهو المنصوص في الام قال أصحابنا ويستحب أن لا يحضره الا للتلعل ومن لا بدله من
معوته عند الفصل قال أصحابنا والولي ان يدخل وان لم يفضل ولم يمن ويستحب ان يكون عنده
مجرة فيها بخور تنوقد من حين يشرع في الفصل الى آخره قال صاحب البيان قال بعض أصحابنا
ويستحب أن يخنر عند الميت من حين يموت لأنه ربما ظهر منه شيء فيغلبه رائحة البخور ويستحب

فقول قضية هذا الكلام تقديم القريب على الاجنبي القى أوصى الإنسان بأن يصلي عليه فهل هو
كذلك ام يتبع وصيته (والجواب) ان الشيخ ابا محمد خرج للساعة علي وجهين كلوجين فيما إذا أوصى
في أمر أطفاله الي اجنبي وأبوه الذي على أمرهم شرعا حي (أصحابها) ولم يذكر الاكثر من سواء تقديم
القريب لان الصلاة حقه فلا تنفذ وصية فيه (والثاني) انه يتبع وصيته وهو مذهب أحد رحمه الله
وبه أفتى الامام محمد بن يحيى قدس الله روحه في جواب مسائل سأله عنها والذي رحمه الله عليها (وقوله)
ثم يبدأ بالاب ثم الجد مطع بالميم لان ما لكما يقدم الابن علي الاب وقوله ثم العصباء معلم بالميم
أيضا لأنه يجب تأخير الاخ عن الجدوعنده يقدم الاخ عليه (وقوله) ثم ان لم يكن وارث فنقوا
الارحام يقتضى تقديم الاخ للام علي ذوى الارحام كلهم قال صاحب التهذيب ان لم يكن أحد
من العصباء فان الام أولي ثم الاخ للام ثم الخال ثم العم للام فيقدم أبو الام وهو من ذوى
الارحام علي الاخ للام فالوجه ان يحمل قوله ان لم يكن وارث أى من العصباء وهم الذين سبق
ذكرهم هذا الكلام (وقوله) ويقدم عليهم للمعق كأنه مذكور ايضا ما وإلا فقد قدم في موضعين من
من لفظ الكتاب ما يفيد (أحدهما) حيث قال ثم العصباء علي ترتيبهم في الولاية وذلك يقتضي ان
أن على درجة للمعق درجة عصباء النسب كما في الولاية وذلك يقتضي ان لا يتخلل ذوو الارحام
(والثاني) حيث قال ثم ان لم يكن وارث فنقوا الارحام والمعق من الوارثين ثم لا بأس باعلام قوله
ويقدم عليهم للمعق بالواو لان في لفظ صاحب النهاية ما يقتضي إثبات خلاف فيه كما قدمناه وكذلك
لفظ المصنف في الوسيط •

قال (وإذا تعارض السن والفقاه فالفقاه اولي علي اظهر للمذهبين ولو كان فيهم عبد فقيه وحر
غير فقيه أو اخ رقيق وعم حر في المسألتين تردد وعند تساوى الخصال لا مرجع إلا القرعة
أو التراضي) •

إذا اجتمع اثنان في درجة واحدة كابنتين واخوين ونحوهما وتنازعا فقد قال في المختصر يقدم
الاسن وذكر في سائر الصلوات ان الافضه أولى واختلف الاصحاب علي طريقتين (أحدهما) وهي
التي ذكرها الجمهور ان للمسألتين علي ما نص عليهما والفرق بين سائر الصلوات وصلاة الجنائز ان
الفرض من صلاة الجنائز الدعاء والاستغفار للميت والاسن اشفق عليه ودعاؤه اقرب الي

أن يغسل في قبض يبلسه عند ارادة غسله هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به الاصحاب في كل طريقهم وحكي الرافعي وجها عن حكاية ابن كنج ان الأفضل أن يجرد ويغسل بلا قبض وهو مذهب أبي حنيفة والرواب الاول قال الشافعي والاصحاب وليكن القميص رقيقا سخيفا قال اصحابنا ويدخل القاميل يده في كفيه ويصب الماء من فوق القميص ويغسل من تحته قالوا فان لم تكن اكمام القميص واسعة فتدفع فوق الفخار يص موضعها وأدخل يده فيه وغسله قالوا فان

الاجابة لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ان الله لا يرد دعوة ذي النية المسلم » (١) (والثانية) حكمها الامام عن رواية العراقيين التصرف في النصين بالنقل والتخريج وليس للمصنف في تقديم السن الشية وبلوغ سن المشايخ ولكن يقدم الاكبر وان كانا شابين وانما يقدم الاسن بشرط أن يكون محمود الحال فأما القامق والبتدع فلا ويشترط مضي السن في الاسلام كما سبق في سائر الصلوات (وقوله) علي اظهر للذهنين جواب علي طرية اثبات الخلاف في المسألة اذ لا يمكن حل المنهين على الطريقتين فانه يقتضي اثبات طريق جازم بتقديم الفقيه وذلك مما لا سائر اليه في صلاة الجازة واذا عرفت ذلك فكلام للمصنف يخالف ما ذكره للعظم من وجوب (أحدهما) انهم رجحوا الطريقة المتأطمة بتقديم السن وهو اجاب باثبات الخلاف (والثاني) انهم جعلوا الاظهر تقديم السن وان قدر اثبات الخلاف هذه احدى مسائل الفصل (والثانية) لو استوى اثنان في الدرجة وأحدهما رقيق فظهر أولي وان كان أحدهما رقيقا فقيما والآخر حرا غير فقيه فقد حكي امام الحرمين فيه وجوب للشيخ ابي محمد تمارض المعين قال في الوسيط ولعل التسوية اولي (اثالثة) لو كان الاقرب رقيقا والابعد حرا كلاهما الرقيق مع العلم المر فليهما اولي فيه وجبان (أحدهما) الاخر أولي لان هذه الصلاة مبناهما علي الرفقة والشقة والاقرب اشفق ولهذا يقدم القريب للملوك على الاجنبي الحر (وأظهرهما) عند الاكثرين ان العلم أولي لاختصاصه بأهلية الولاية كما في ولاية النكاح وكما لو استويا في الدرجة قال في النهاية وأور في مثل هذه المسألة مصير بعض الاصحاب الي التسوية لتقابل الامر من

(١) « حديث » روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله لا يرد دعوة ذي النية المسلم : هذا الحديث ذكره الترمذي في الوسيط والامام في النهاية ولا أدري من خرجه وعند ابي داود ومن حديث أني موسى الاشعري ان من اجل الله لكرم ذي النية المسلم : واساده حسن وأورده ابن الجوزي في الموضوعات بهذا اللفظ من حديث انس وتعل عن ابن حبان انه لا أصل له ولم يصيبا جميعاً وله الاصل الاصيل من حديث ابي موسى والزم فيه علي ابن الجوزي اكثر لانه خرج علي الابواب وفي النسائي من حديث طلحة مرفوعاً ليس احد افضل عند الله من مؤمن يسمرف في الاسلام بكثير تكبيره وتسبيحه وتهليله وتحميده *

لم يكن القميص واسعا يمكن قلبه فيه نزع عنه وطرح عليه مئزر يغطي ما بين سرته وركبته وذكر جماعة انه اذا لم يكن قميص طرح عليه ثوب يستر جميع البدن فان لم يكن طرح عليه مايستر ما بين سرته وركبته واغلقوا على وجوب تطيق ما بين سرته وركبته (فان قيل) معتمد الشافعي والاصحاب في استحباب الفصل في قميص حديث عائشة للذ كور وهو مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم ودليله ان في سنن أبي داود في هذا قالوا نجرده كما نجرده موتانا فهذا اشارة الي ان عاتتهم نجرده موتام (عالمجواب) ما اجاب به الاصحاب ان ما ثبت كونه سنة في حق النبي صلى الله عليه وسلم فهو

(الزاجعة) اذا اجتمع قوم في درجوا واحدة واستوت خصالهم فان رضوا بتقديم واحد فذاك والا اقرع بينهم قطعا للزاجعة *

قال (ثم ليغ الامام وراء الجنائز عند صدر الميت ان كان ذكرا وعند (ح) عجيزة المرأة كانه يسترها عن القوم فلو تقدم على الجنائز لم يجز على الاصح لان ذلك يحتل في حق الغائب بسبب الحاجة)

غرض الفصل الكلام في موقف للصلي على الجنائز وفيه مسائل (أحدها) السنة للامام ان يقف عند عجيزة المرأة لما روى عن سمرة بن جندب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على امرأة ماتت في قفاسها قيام وسطها (١) وللمصنف فيه محاولة سترها عن أعين الناس وأما الرجل فابن يقف منه ذكر في الكتب انه يقف عند صدره وكذلك قاله في النهاية والذي ذكره معظم الاصحاب منهم العراقيون والصيدلاني انه يقف عند رأسه ونسبوا الاول الي ابي علي الطبري واحتجوا بما روى أن أنس رضي الله عنه صلى على جنازة رجل قيام عند رأسه ثم أتى بجنازة امرأة فصلي عليها وقام عند عجزتها فقيل له أهلكذا كان يصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم عند رأس الرجل وعند عجيزة للمرأة فقال نعم (٢) ورويت أبا علي قدحكي عن فضل أنس رضي الله عنه مثل قوله وهو الوقوف عند الصدر والله اعلم وذلك أن تباقره عند صدر الميت بالواو لا ذكرناه وان تعلمه وقوله عند عجيزة للمرأة كليهما بالميم لان عند مالك يقف عند وسط الرجل ومنكب المرأة وأن تعلم الكلمة الثانية بالحاء ايضا لأن عند أبي حنيفة رحمه الله يقف عند صدر الميت رجلا كان او امرأة وعند

(١) «حديث» سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة ماتت في قفاسها قيام وسطها : متفق على صحته وسهاها مسلم في روايته ام كس *

(٢) «حديث» انس انه قام في جنازة عند رأسه وفي جنازة امرأة عند عجزتها فقيل له هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عند رأس الرجل وعند عجيز المرأة فقال نعم: ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديثه نحو هذا وفيه انه كبير اربع تكبيرات *

سنة أيضاً في حق غيره حتى يثبت التخصيص والذي فعل به صلى الله عليه وسلم هو الأكل والله اعلم * قال اصحابنا وغله بلله البرد افضل من المسخن الا ان يحتاج الى المسخن لحرف الغسل من البرد أو الوسخ على البيت ونحوه أو ما شابه ذلك فيفضل للمسخن قال السرخسي وغيره ولا يبالغ فيه ثلاثا يسرع اليه الفساد قال الشافعي والاصحاب ويحضر الغاسل أو غيره قبل الشروع في الغسل ثلاثة آنية فيجعل للماء في اناء كبير ويعدّه عن المغسل بحيث لا يصيبه رشاش

احمد يقف عند صدر الرجل وعجيزة المرأة كلهما المذكور في الكتاب (الثاني) أن تقدم على الجنائزة الحاضرة وجعلها خلف ظهره قال في النهاية خرجة الاصحاب على القولين في تقديم المأموم على الامام ونزلوا الجنائزة منزلة الامام قال ولا يبعد أن يقال تجوز التقدم على الجنائزة أولى فانها ليست إماما متبوعا حتى يتعين تقدمه وانما الجنائزة وللصلون على صورة عجم يحضر ببلللك ومعه شفاء ولولا الاتباع لما كان يتجه قول تقديم الجنائزة وجوبا وهذا الذي ذكره إشارة الى ترتيب الخلاف والا قد اتفقوا على أن الاصح للتع (وقوله) في الكتاب لان ذلك يمتثل في حق الغائب بسبب الحاجة جواب عن كلام يحتاج به لجواز التقدم على الجنائزة وهو أن الغائب يصلي عليه كما سيأتي مع أنه قد يكون خلف ظهر المصلي فكذلك اذا كان حاضرا ففرق بينهما بذلك *

قال (واذا اجتمعت الجنائز فيجوز أن يصلي على كل جنازة وان يصلي على جميعهم صلاة واحدة ثم يوضع (و) بين يدي الامام بعضهم وراء بعض والكل في جهة القبلة ويفرّج بين الامام والرجل ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة ولا يقدم بالحرية وانما يقدم بمحضال دينية ترغّب في الصلاة عليه وعند التساوي لا يستحق القرب الا بالقرعة أو بالتراخي *

اذا حضرت جنازة جاز أن يصلي على كل واحدة صلاة وهو الاولى وجاز أن يصلي على الجميع صلاة واحدة لان معظم الفرض من هذه الصلاة الدعاء للميت ويمكن الجمع بين عدد من الموتى في الدعاء وقد يقتضي الحال الجمع وتعتبر افراد كل جنازة بصلاة ولا فرق في ذلك بين أن يتحضر الموتى ذكورا أو إناثا أو يجتمع الذوعان ثم ان اتحد النوع في كيفية وضع الجنائز وجهان وصاحب التهمة حكما قولين (أصحهما) وهو المذكور في الكتاب أنها توضع بين يدي الامام في جهة القبلة بعضها خلف بعض ليكون الامام في محاذة الكل (والثاني) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله يوضع الكل صفّا واحدا رأس كل ميت عند رجل الآخر ويجعل الامام جميعا على يمينه ويقف في محاذة الاخرة وان اختلف النوع فبنيّة وضعا ما ذكرنا في الوجه الاول ولا يبغي الوجه الثاني فان الرجل والمرأة لا يقفان صفّا واحدا في الجماعات فكذلك لا يصلح صفّا واحدا ويجوز أن يصلي قوله بعضهم وراء بعض بلوا لان القطة - حل حالى امجاد الموتى واحلاهم وقد ذكرنا في الحالة الاولى وجها آخر وهو كذلك مع العلم بالخاء م اذا كان ميتة وضعا ما بيننا في الوجه الاول فن

الماء عند غسل ويكون معه أنا أن آخران صغير ومتوسط يعرف بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يسهل بالمتوسط وفي وجوب نية الغسل وجهان مشهوران ذكر للمصنف دليلهما والمراد بها أنه هل يشترط في صحة غسله أن ينوي الغسل غسله واختلف في أصحهما فالأصح عند الأكثرين أنها لا تشترط ولا يجب وهو المنصوص للشافعي في آخر غسل القمية زوجها المسلم ومن صححه البندنجي والماوردي هنا والرويانى والسرخسى والرافعى وآخرون وصح جماعة الاشتراط منهم للماوردي والفوراني وللتولى ذكره في باب نية الوضوء وقطع به المحامي في المقنع والمصنف

الذى يلي الامام من الموتى لا يخلو المال أما أن تحضر الجنازة دفعة واحدة أو مرتبة قالوا الحالة الاولى وهي التي تكلم فيها في الكتاب فينظر ان اختلف النوع فإلي الامام الرجل ثم الصبي ثم الحنفى ثم المرأة لما روى أن سعيد بن العاص «صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وامه ام كلثوم بنت علي رضي الله عنهم فوضع الغلام بين يديه والمرأة خلفه وفي القوم نحو من ثمانين فسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فصوره وقولوا هذه السنة » وروى ان بن عمر رضي الله عنهما «صلى على تسع جناز فجعل الرجال يلونه والنساء يلين القبلة ولو حضر جناز جماعة من الحنفى وضمت صفا واحدا لثلاث تقدم امرأة علي رجل فان ائحد النوع فيقرب من الامام افضلهم المعتبر فيه الورع والحصل التي ترغب في الصلاة عليه ويطلب علي الظن كونه اقرب من رحمة الله تعالى جلده ولا يتقدم بالحربة بخلاف استحقات الامامة يقدم فيه الحر علي العبد قال في النهاية لان الامامة في الصلاة تصرف فيها والحر مقدم علي العبد في التصرفات واذا ماتا استويا في اتطاع التصرف فأقرب معتبر فيه ما ذكرنا فان استويا في جميع الحاصل وتنازع الاولياء في القرب دفع نزاعهم بالقرعة وان رضوا بتقريب واحد فذلك (الحالة الثانية) ان تحضر الجناز مرتبة فليسبق تأخير في الباب فلا تنحى الجنازة السابقة للاحق اخرى وان كان صاحبها افضل هذا عند اتحاد النوع ولو وضعت جنازة امرأة ثم حضرت جنازة رجل او صبي فتحتي جنازتها وتوضع جنازة الرجل او الصبي بين يدي الامام ولو وضعت جنازة صبي ثم حضرت جنازة رجل لم تنح جنازة الصبي بل يقال لولي له أما ان تجعل جنازتك خلف الصبي او تنقله الى موضع آخر والفرق ان الصبي قد يقف مع الرجل في الصف والمرأة تأخر وكل حالة كحذائك بدالموت وعن صاحب التتريب وجه انه تنحى جنازة الصبي كجنازة المرأة (فان قالت) ولي كل ميت اولي بالصلاة عليه فمن الذي يصل على الجنازة الحاضرة اذا اقتصروا علي صلاة واحدة (قلنا) كل من لم يرض بصلاة غيره صلى علي ميتة وان رضوا جميعا بصلاة واحدة فان حضرت الجناز مرتبة فولي السابقة اولي رجلا كان ميتها او امرأة وان حضرت معا أفرع ينعم والله أعلم •

في التنبيه والصحيح تصحيح الال قال الشيخ نصر القلمى وصاحب البيان صفة النية أن ينوى قلبه عند اخاضة الماء القراح أنه غسل واجب قال القاضي ابو العلي في كتابه المجد ينوى النسل الواجب او الفرض او غسل الميت *

(فرع) قال المصنف والاصحاب لا يجوز للفاضل او لغيره من شيء من ستر عورة للفصول ولا النظر اليها بل يلف على يده خرقة ويضل فرجه وسائر بدنه ويستحب ان لا ينظر الى غير العورة الا الى ما لا بدله منه في عكته من غسله وكذا يستحب ان لا يمسه يده فلو نظر اليه او مسه بلا شهوة

قال الطرف الثالث في كيفية الصلاة وأقلها تسعة ركعات في كل وقت ركعات الاربع والسلام والفاضة (م ح) بعد الاولى والصلاة على رسول الله عليه وآله وسلم بعد الثانية وفي الصلاة على الاك خلاف والهاء الميت بعد الثالثة وقبل يسكني الله المومنين والمؤمنات ولوزاد تكييرة خامسة لم تبطل الصلاة على الاظهر *

الكلام في كيفية هذه الصلاة في الاقل والا كل (اما) الاقل فمن ارادتها النية وقتها ما سبق في سائر الصلوات وكذا في اشراط التعرض لفرضية الخلاف المتقدم وهل يحتاج الى التعرض لكونها فرض كفاية أم تكفي نية مطلق الفرض حكم القاضي الرواني فيه وجوب (أصحها) الثاني ثم إن كان الميت واحدا نوى الصلاة عليه وإن حضر موتى نوى الصلاة عليهم ولا حاجة إلى تعيين الميت ومعرفة بل لو نوى الصلاة على من يصل عليه الامام جاز ولو عين الميت فاقطع لم تصح صلاته ويجب على المقتدى نية الاقتداء كما في سائر الصلوات (ومنها) التكييرات الاربع روى عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر على الميت اربعا وقرأ بام القرآن بعد التكييرة الاولى (١)

(١) «حديث» ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر على الميت اربعا وقرأ بام القرآن بعد التكييرة الاولى: الشافعي عن ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بهذا ورواه الحاكم من طريقه: وروى الطبراني في الاوسط من طريق ابن لهيعة عن ابى الزبير عن جابر مرفوعاً صلوا على موتاكم بالليل والنهار الصغير والكبير والمجنون والامير اربعا تقر به عمرو بن حاشم البيروني عن ابن لهيعة: وروى الترمذى وابن ماجه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنازة فاتحة الكتاب وفي استادهما ابراهيم بن عثمان وهو ابو شيبة ضعيف جداً: (قلت) وفي البخارى والسنائي والترمذى وابن حبان والحاكم عن ابن عباس انه قرأ على الجنازة فاتحة الكتاب وقال انها سنة فهذا يؤيد رواية ابى شيبة ورواه ابو يلى في مسنده من حديث ابن عباس وزاد وسورة قال البيهقي ذكر السورة غير محفوظ وقال النووي استاده صحيح وروى ابن ماجه من حديث شريك قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قرأ على الجنازة فاتحة الكتاب وفي استاده ضعف يسر واما التكيير فتقدم فيه حديث انس وفي الصحيحين عن ابن عباس بلفظ صلى على قبر وكبر اربعا وعن جابر في الصلاة على النجاشي انه كبر اربعا وعن ابى هريرة نحوه:

لم يحرم بل هو تارك للآلئ وقال بعض اصحابنا يكره له ذلك وامام غير الناسل من المعين وغيره فيكره لهم النظر الي ما سوى العورة الا لضرورة لانه لا يؤمن ان ينكشف من العورة في حال نظرة اورى في بدنه شيئاً كان يكرهه اورى سوادا او دما عمتما ونحو ذلك فيظن عتوقه بقال الشيخ ابو حامد لانه يستحب ان لا ينظر الي بدن الحي فإليت اولي هذا تلخيص احكام الفصل ودلائله تعرف ما ذكره المصنف مع ما اشترت اليه وبالله التوفيق *

فلو كبر خمساً لم يغل اما أن يكون ساهياً او عامداً فان كان ساهياً لم تبطل صلاته ولا مدخل السجود في هذه الصلاة وإن كان عامداً فبل تبطل صلاته فيه وجهان (أحدهما) نعم فلو زاد ركعة أو ركعتين في سائر الصلوات وهذا الوجه هو المذكور في التتة والوسيط (واصحهما) على ما ذكره هنا وبه قال الاكثر من أهلها لا تبطل لتبوت الزيادة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) إلا

وروى ابن ماجه من طريق سلمة بن كهثوم عن الاوزاعي اخبرني يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكيرار بما ثم اتى القبر من قبل راسه خلفاً فيه ثلاثاً قال ابن ابي داود ليس في الباب اصح منه وسلمة ثقة من كبار اصحاب الاوزاعي والاحاديث الصحاح وردت في الصلاة على القبر *

(١) قوله ثبت انه صلى الله عليه وسلم كبر على الجنازة اكثر من اربع مسلم من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كان زيد يكبر على جنازة اربما وانه كبر خمساً فسأله فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبرها ولاحد عن حذيفة أنه صلى على جنازة فكيرار بما وفيه انه رفعه : وروى ابن عبد البر من طريق عثمان بن ابي زرعة قال توفي اوسريجة النخاري فصل عليه زيد بن أرقم فكيرار بما : وروى البخاري في صحيحه عن علي أنه كبر على سهل بن حنيف زاد البرقاني في مستخرجهم ستاً وكذا ذكره البخاري في تاريخه وسيد بن منصور ورواه ابن ابي خيثمة من وجه آخر عن زيد بن ابي زيد عن عبد الله بن مسقل فقال خمساً وعنه أنه صلى على أبي قتادة فكيرار بما سيما رواه البيهقي وقال انه غلط لان ابا قتادة عاش بعد ذلك : (قلت) وهذه علة غير قاضية لانه قد قيل أن ابا قتادة مات في خلافة علي وهذا هو الرابع : وروى سيد بن منصور من طريق الحكم بن عتيبة انه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وستاً وسبعاً وذكره ابن ابي حاتم في الملل من حديث محمد بن مسلمة انه قال السنة على الجنازة ان يكبر لالامام ثم يقرأ أم القرآن في نفسه ثم يدعو ويخلص الدعاء لليت ثم يكبر ثلاثاً ثم يسلم ويصرف ويفعل من وراه ذلك قال سألت ابي عنه فقال هذا خطأ إنما هو حبيب بن مسلمة : (قلت) حديث حبيب في المسند من طريق الزهري عن أبي امامة بن سهل بن حنيف انه اخبره رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الخدانة أن يكبر الامام ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء والتكبيرات الثلاث ثم يسلم تسليم خفياً والهيئة أن يقف من وراه مثل ما فعل امامه قال ابرهري سمعت ابن الميمون

(فرع) قال ابن المنذر اختلفوا في تقطية وجه الميت يعني حال غسله فاشعب ابن سيرين وسليمان بن يسار وأيوب السخيتاني تقطيته بخرقة وقال مالك والثوري والشافعي يغسل فرجه ولم يذكر وجهه •

(فرع) في مذاهب العلماء في النسل في قبض • منهياً استحبابه وبه قال احمد وقال ابو حنيفة

أن الأربع أولى لاستقرار الامر عليها (٢) واختلف الاصحاب وقد حكي عن ابن مريح رضي الله عنه إن الاختلافات للتعقوة في تكبيرات صلاة الجنائزة من جملة الاختلاف للبإباح وإن كل ذلك سائغ ولو كان مأموماً فزاد إمامه على الأربع فإن قلنا الزيادة تبطل الصلاة فارقوه وإن قلنا لا تبطل لم يفارقه ولا يتابعه في الزيادة على الأصح من القولين وهل يسلم في الحال أو ينتظر ليسلم معه فيصوبان (أظهرهما) ثانيهما (واعلم) أن أركان هذه الصلاة قد عدّها في الكتاب تسعة والثنية والتكبيرات الأربع خمسة منها والسادس السلام وفي وجوب نية الخروج معه ما سبق في سائر الصلوات ويجوز أن يسلم بالخاء لما ذكرنا ثم وهل يكفي أن يقول السلام عليك حيّ الامام تردد الجواب فيمن الشيخ أبي علي والظاهر للنم والسابع قراءة فاتحة بعد التكبيرة الاولى وقال أبو حنيفة ومالك لا يقرأ فيها شيئاً من القرآن • لنا ما روى عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فيها

منه فلم ينكره قال وذكرته لمحمد بن سويد فقال واذا سمعت الضعفاك بن قيس يحدث عن حبيب ابن مسلمة في صلاة صلاحاً على نيت مثل الذي حدثنا ابو امامة •

(١) (قوله) والأربع أولى لاستقرار الامر عليها واتفاق الصحابة (اما) استقرار الامر فروى الحاكم من حديث انس كبرت للملائكة على آدم ارباً وكبر ابو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم ارباً وكبر عمر على ابي بكر ارباً وكبر صهيب على عمر ارباً وكبر الحسن بن علي على علي ارباً وكبر الحسين على الحسن ارباً (قلت) وفيه موضعان منكران أحدهما أن ابا بكر كبر على النبي وهو يشتران ابا بكر ام الناس في ذلك وللشهور انهم صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم افراداً كما سيأتي (والثاني) أن الحسين كبر على الحسن والمعروف أن الذي أم في الصلاة عليه سيد بن الناص كاسياً قال الحاكم وله شاهد من حديث ابن عباس واخرجه وفيه لفرات بن سلمان ولعله أخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز ارباً فذكره قال الحاكم ليس من شرط الكتاب ورأه اليه في من طريق عكرمة عن ابن عباس وقال تفرد به النضر بن عبد الرحمن وهو ضعيف : وروى هذا اللفظ من وجوه أخر كلها ضيقة : وقال الأثرم رواه محمد بن معاوية النيسابوري عن ابي المليح عن ميمون بن مهران عن ابن عباس وقد سألت احمد عنه فقال لمحمد هذا روى أحاديث موضوعة منها هذا واستعظمه ابو عبيد الله وقال كان ابو المليح اتقى الناس وأصح حديثاً من أن يروى مثل هذا وقال حرب عن احمد هذا الحديث انما رواه محمد بن زياد الطعان وكان يضع الحديث : وروى ابن الجوزي في السائغ والمنسوخ له من طريق ابن شاهين بسنده الي ابن عمرو وفيه زافر بن سليمان رواه عن ابي العلاء عن ميمون بن مهران عن ابن عمر كذا قال وخالفه غيره ولا يثبت فيه شيء : ورواه الحارث بن ابي اسامة عن جعفر ابن حمزة عن قرات

ومالك المستحب غسله مجرداً وقال دوداها سواء ومذهبنا استحباب غسله بالماء البارد الا لحاجة الي المسخن وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة للمسخن أفضل وليس عن مالك تفضيل • دليلاً ما ذكره المصنف • قال للمصنف رحمه الله •

﴿ والمستحب أن يجمعه اجلاساً رقيقاً ويمسح بطنه مسحاً بليفاً لما روى القاسم بن محمد قال توفي عبد الله بن عبد الرحمن فضله ابن عمر فغضه فغضاً شديداً وعصره عصرأ شديداً ثم غسله ﴾

بأن القرآن وقد قال ﴿ صلوا كما رأيتموني أصلي ﴾ (١) والسابق إلى الفهم من قولنا في الكتاب والفائحة بعد الاولى انه ينبغي أن يكون عقيهما متقدمة علي الثانية لكن القاضي الروابي وغيره حكوا عن نفسه انه لو أخر قرأها الي التكبيرة الثانية جاز والثامن الصلاة علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثانية خلافاً لابن حنيفة ومالك فان عندهما لا يجب ذلك كما ذكر في سائر الصلوات • لنا ما

ابن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر نحوه (وأما اتفاق الصحابة علي ذلك فقال علي بن الحجد ثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يقول ان عمر قال كل ذلك قد كان ارباً ومحمداً فاجتمعنا علي اربع رواه البيهقي ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن شعبة: وروى البيهقي أيضاً عن ابي والي قال كانوا يكبرون علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ارباً ومحمداً وسباً فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخير كل رجل منهم بما رأى فجمعهم عمر علي اربع تكبيرات ومن طريق ابراهيم التيمي اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ابن مسعود فاجمعو علي ان التكبير علي الجنازة اربع : وروى بسنده الي الشيباني علي بن عمر علي زيد بن عمرو امه ام كلثوم بنت علي فكبر ارباً وخلفه ابن عباس والحسين بن علي وابن الحنفية بن علي (قال) ومن روي عنه اربع ابن مسعود وابو هريرة وعقبة بن عامر والبلاء بن عازب وزيد بن ثابت وغيرهم : وروى ابن عبد البر في الاستذكار من طريق ابي بكر بن سليمان ابن ابي حنيفة عن ابيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر علي الجنازة ارباً ومحمداً وسباً ونحوها حتى جاء موت النجاشي فخرج الي المصلي وصف الناس وراه وكبر عليه ارباً ثم ثبت النبي صلى الله عليه وسلم علي اربع حتي نواه الله عز وجل : وروى ابن ابي شيبة والطحاوي والدارقطني من طريق عبد خير قال كان علي يكبر علي اهل بدر ستا وعلي الصحابة محسباً وعلي سائر المسلمين ارباً •

(١) (حديث) صلوا كما رأيتموني أصلي : متفق عليه من حديث مالك بن الحويرث وقد مضى حديث لا صلاة لمن لم يصل علي تقدم في كيفية الصلاة في صفة الصلاة وقال الشافعي اخبرني مطرف عن معمر عن الزهري قال اخبرني ابو امامة بن سهل انه اخبره رجل من الصحابة أن السنة في الصلاة علي الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بفاتحة الكتاب سراً في نفسه ثم يصلي علي النبي ﷺ ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات لا يقرأ في شيء ممن ثم يسلم سراً : واخرجه الحاكم وقد تقدم من وجه آخر وضفت رواية الشافعي بمطرف لكن قواها البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق عبيد الله بن ابي زياد الرصافي عن الزهري يعني رواية مطرف وقال اسماعيل القاضي في

ولأنه ربما كان في جوفه شيء فإذا لم يعصره قبل الفصل خرج بصله وربما خرج بعد ما كفن فيفسد الكفن وكلما أمر اليد على البطن صب عليه ماء كثيراً حتى أن خرج شيء لم تظهر رائحته ثم يبدأ بفصل أسافله كما يفعل المحي إذا أراد الفصل ثم يوضأ كما يوضأ المحي لما روت أم عطية قالت « لما غسلنا ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا ابدؤا بيمانها ومواضع الوضوء » ولأن المحي يوضأ إذا أراد الفصل ويدخل أصبعه في فيه ويسوك بها أسنانه ولا يفرقاه ويتبع ما تحت أظفاره إن لم يكن قد قلم أظفاره ويكون ذلك بعد حين لا يجرحه ثم يفضله ويكون كاللحدرد قليلاً حتى لا يجمع للماء تحته فيستمتع فيه ويضد بطنه ويضله ثلاثاً كما يفعل المحي في وضوئه وغسله فيبدأ برأسه وحلته كما يفعل المحي فإن كانت اللحية متبلبة سرحاً حتى يصل للماء إلى الجميع ويكون بمشط منفرج الإنسان ويمشطه برفق حتى لا يتفت شعره ثم يفضله شقه الأيمن حتى يتصل إلى رجله ثم شقه الأيسر حتى حتى يتصل إلى رجله ثم يجرعه على جنبه الأيسر فيغسل جانب ظهره كذلك لحديث أم عطية والمستحب أن تكون الفضة الأولى بالماء والسدر لما روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المهرم الذي خر من بعيره « اغسلوه بماء وسدر » ولأن السدر ينظف الجسم ثم يفضله بالماء القراح ويجعل في الفضة الأخيرة شيئاً من الكافور لما روت أم سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان في آخر غسلة من الثلاث أو غيرها فاجعل فيه شيئاً من الكافور » ولأن الكافور قويه وهل يحسب الفسل بالسدر من الثلاث أم لا فيه وجهان قال أبو اسحق يستد به لأنه غسل بما لم يتخالطه شيء ومن أصح ما بنى من قال لا يستد به لأنه ربما غلب عليه السدر فعلى هذا يفضله ثلاث مرات آخرها بالماء القراح والواجب منها مرة واحدة كما قلنا في الوضوء ويستحب أن يتعاهد أمرار اليد على البطن في كل مرة فإن غسل الثلاث ولم ينظف زاد حتى ينظف والسنة أن يجمله وترأخساً أو سبعا لما روت أم عطية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اغسلنها وترأخلاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن » والفرس مما ذكرناه التية وغسل مرة واحدة وإذا فرغ من غسله أعيد تلين أعضائه وينشف بثوب لده إذا كفن وهو رطب ابتل الكفن ونسد وإن غسل ثم خرج منه شيء ففيه ثلاثاً أو جرحاً (أحدها) يكفيه غسل للموضع كما لو غسل ثم أصابته نجاسة من غيره (والثاني) يجب منه الوضوء لأنه حدث فأوجب الوضوء كحدث المحي (والثالث) يجب الفصل منه لأنه خاتمة أمره فكان بطهارة كلمة وإن نضره غسله لعدم الماء أو غيره يعم لأنه تطهير لا يتعلق بإزالة عين فانتقل فيه عند العجز إلى التيمم كالوضوء وغسل الجنابة »

روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة لمن لم يصل علي » وهل نجيب الصلاة على الآل فيه قولان

كتاب الصلاة على النبي ﷺ له حدثنا محمد بن المنثري ثنا معمر بن الزهرى سمعت أبا امامة يحدث سعيد بن المسيب قال إن السنة في الصلاة على الجنابة أن يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلي

(الشرح) في مسائل (أحاديث) في صحيح البخاري ومسلم عن أم عطية الصمحية رضي الله عنها واسمها نسيبة - يقيم التون وقصده - قالت «دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نفضل ابنته فقلنا غسلها ثلاثاً أو خسا أو أكثر من ذلك لن رأيين ذلك يله وسدر واجلن في الآخرة ككفوراً أو شيئاً من ككفور فإذا فرغين فأذنى ظفاراً فرغنا أذناه فألقى إلينا حقوه وقال اشعرها إياه » وفي رواية لها «أبدأن يميلها ومواضع الوضوء منها » وفي رواية «فغفرنا شعرها ثلاثة ألاث قربها وناسيتها » وفي رواية لبخاري «فألقينا خلفا » وفي روايته «اغسلها ثلاثاً أو خسا أو سبعا أو أكثر من ذلك » وفي رواية لمسلم «إن اسم هذه البنت زينب رضي الله عنها » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قل « بينا رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم برفة إذ وقع من راحلته فأقصت أو قل فأقصت أو قل فأقصت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بما وسدر وكفونوه في نوبين ولا تخطوه ولا تخمروا رأسه فإن الله تعالى يبعث يوم القيامة ملياً » وفي روايه «ولا تمسوه طيباً فإن الله يبعث يوم القيامة ملبداً » رواه البخاري ومسلم (وأما) قول المصنف لما روت أم سليم إن النبي صلى الله عليه وسلم قال «فإذا كن في آخر غسلة من الثلاث أو غيرها فاجعلي فيه شيئاً من ككفور» فهكذا وقع في المذهب أم سليم والمشهور المعروف في الصحيحين وغيرها من كتب الحديث وغيرها إن هذا الحديث من رواية أم عطية كما سبق لا أم سليم وقد كررها المصنف علي الصواب إلا في هذا الموضع وقد بحث عنه فلم أجده عن أم سليم فلمه جاء في رواية غريبة عن أم سليم أيضاً وليس هذا بعيداً فإن أم سليم أشد قرباً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أم عطية ومعلوم أن أم عطية لم تنفرد بالفصل وما يوضح هذا قوله صلى الله عليه وسلم «واجعلن أن رأيين اعسانها» وابدأن وقولها فغفرنا وغير ذلك من ضيائر الجمع الموجودة في الصحيحين فلمل أم سليم كانت من الغاسلات فخطبها النبي صلى الله عليه وسلم نارة وخاطب أم عطية نارة (المسألة الثانية) في ألقاظ الفصل (قوله) لما روى القاسم بن محمد قال توفي عبد الله بن عبد الرحمن (أما) القاسم فهو أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم القرشي التيمي اللدني التابعي الجليل أحد قهواء المدينة السبعة أجمعوا علي جلالة (وأما) عبد الله بن عبد الرحمن فهو ابن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم فهو ابن عم القاسم بن محمد واقفوا علي وثيقته قال البخاري في تاريخه ورث عبد الله هذا عنه عائشة رضي الله عنها (قوله) قال لنا إيمانها كذا هو في نسخ المذهب أبداً إيمانها وكذا هو في بعض روايات البخاري وهو في روايات مسلم وبقي روايات البخاري

أو وجهان ذكرناهما في غير هذه الصلاة وهذا الصلاة أولى بأن لا يجب فيها إلا تهنيتة على الاختصار

النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للبيت حتى يفرغ ولا يقرأ إلا مرة واحدة ثم يسلم: وأخرج ابن الجارود

ابن أن خطايا لقنوة وهو ظاهر والاول مؤول عليه (قوله) ويسوك بها أسنانه - هو بفتح الياء وضم السين - قوله ويخل أسنانه في فيه ويسوك بها أسنانه معنى ادخلها فيه أن يجعلها بين شفتيه على أسنانه هكذا قاله الاصحاب وهو مفهوم من كلام المصنف (قوله) ولا يفترق له هو - بمثابة مفتوحة ثم قد ساكتة ثم غين معجبة مفتوحة - أى لا يفتحه ولا يرفع أسنانه بعضها عن بعض بل يعضضه فوقها المشط معروف - بضم الميم واسكن الشين - وبعضهما ويكسر الميم - واسكن الشين - وقال له بمشط - بكسر الميم الاولى - وعشقاء مقصور مهموز وغير مهموز وممدود ايضا ومكد وقيل ومرجل حكاه ابن عمر الزاهد في اول شرح القصيح (قوله) خر من جبره اى سقط (قوله) فاجعل فيه شيئا من كافور هكذا هو في المذهب فاجعل خطايا لا مصلية وحدها والمشهور في روايات الحديث واجعلن بالنون خطايا لقنوة والماء القراح - بفتح القاف وتخفيف الراء - وهو الخالص الذى لم يخاطم به ولا غيره (قوله) لانه تطير لا يعلق بازالة عين احتراز من ازالة التجاسة (للمسألة الثالثة) في صفة الفسل * قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يستحب ان يمد قبل الفسل خرقتين نظيفتين وأول ما يبدأ به اذا وضعه على المغسل ان يجلسه اجلاسا رفيقا بحيث يكون مائلا الى ورائه لا معتدلا قال الشافعي في الام والشيخ ابو حامد والحاملي والبندنجي والاصحاب ان احتاج الى دهن ليلين دهنه ثم يشرع في غسله قال اصحابنا وضم يده اليمنى على كتفه واهبانه في مرة فنادى للثلايل رأسه وسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يده اليسرى على بطنه امرارا بليغا ليخرج الفضلات ويكون عنده حجرة كما سبق ويصب عليه الميعين ماء كثيرا للثلايل يظهر راثقا يخرج ثم يردده الى هيئة الاستلقاء ويلقيه على ظهره ورجلاه الى القبلة ويكون الموضع منحدرا بحيث يكون رأسه اعلى لينحدر الماء عنه ولا يبق تحتة ثم يفسل يساره وهي ملفوفة بالحدى الحرتين دبره ومذاكيره وما حولها وينجيها كما يستنجي الحى ثم يلقى تلك الحفرة ويفسل يده بجمد واستنان هكذا قال الجمهور انه يفسل الفرجين بخمرة واحدة وفي النهاية والوسيط انه يفسل كل فرج بخمرة أخرى فتكون الحرق ثلاثا والمشهور خرقتان خرة للفرجين وخرة لباقي البدن وكذا نص عليه الشافعي في الاموم مختصر المزني والقديم وقال الشافعي في الجنائز الصغير يفسل باحدها اعلى بدنه ووجهه وصدره ثم يفسل بها مذاكيره وما بين رجليه ثم يأخذ الاخرى فيصنع بها مثل ذلك قال البندنجي والاصحاب طريقان (أحدهما) قاله ابو اسحق في المسألة قولان (أحدهما) يفسل بكل واحدة منها كل بدنه (والثاني) يفسل

والتاسع الدعاء بعد التكبيرة الثالثة الميت وعن أبي حنيفة أنه لا يجب * لنا ما روى أن النبي

في المنتقى عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن معمر بن وهب عن رجل هذا الاسناد عرج لحق في الصحيحين وقال الدارقطني وم فيه عبد الواجد بن زياد فرواه عن معمر عن الزهري عن سهل بن سعد *

بأحدهما فريجيو بالآخرى كل يذنه (والطريق الثاني) يضل بكل واحدة منهما كل يذنه قال وهذا هو
للذهب وليس كما ادعى بل للذهب ما قدمناه عن الأصحاب ومعظم نصوص الشافعي قال أصحابنا
ثم يمشد ما على يدينهم قدرو غيره فاذا فرغ ما ذكرناه لف الحفرة الأخرى على يده وادخل أصبعه في
فيه وأمرها على أسنانه بما ولا يفتح أسنانه باتفاق الأصحاب مع نص الشافعي في الأم بل يرمها فوق
الأسنان وينشفه بأن يدخل للماء في أنفه ولا يبالغ هذا منحنى وقال أبو حنيفة والثوري لا يعضض
الليث ولا يشق لأن المضمضة إدارة للماء في الفم والاستنشاق جذبه بالنفس ولا يتأني واحد منهما من
الليث واستناب أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «ومواضع الوضوء منها وهذا منها بالقياس على وضوء
الحى (واما) دليلهم فمنوع بل للمضمضة جعل الماء في فيه فقط وكذا الاستنشاق قال القاضي أبو الطيب
ولهذا لو غمض ثم يلع الماء جاز وحصلت للمضمضة وأما لإدارة من كل للمضمضة لا شرط لصحتها
وقد سبق بيان حقيقة المضمضة في صفه الوضوء قال أصحابنا ويدخل أصبعه بشئ من الماء في منخربيه
ليخرج ما فيها من أذى ثم وضه كوضوء الحى ثلاثا ثلاثا مع المضمضة والاستنشاق قال الرافعي
ولا يكفي ما سبق من ادخال الأصبعين عن المضمضة والاستنشاق بل ذاك كالسؤال هذا مقتضى
كلام الجمهور قال وفي الشامل وغيره ما يقتضي الاكتفاء والاول اصح قال ويعمل رأسه في المضمضة
والاستنشاق ثلاثا يصل الماء بطنه قال وهل يكفي وصول الماء إلى مقدم الثغر والمنخرن أم يوصله
الداخل حكى إمام الحرمين فيه خلافا لخوف الفساد وجزم بأن أسنانه لو كانت متراصلا لفتح قال المصنف
والأصحاب ويتبع ما تحت اغفاره أن لم يكن قلها ويكون ذلك بعد اثنى ثلاثا يجره وهكذا نص
عليه الشافعي في الأم والمختصر قال الشافعي والأصحاب ويتبع بهذا العود ما تحت اغفاره يديه ورجليه
وظاهر اذنيه وصاغيها فاذا فرغ من وضوءه جعله كالنحدر قليلا حتى لا يجمع الماء تحت
ويضل بلاماء كما يفعل الحى في طهارته فيبدأ بضم رأسه ثم لحية بالسدر والخطمي واتفق أصحابنا
على أنه يستحب تقديم الرأس في هذا على الحية وقال التنخى عكسه واحتج الأصحاب بأنه اذا غسل
الحية أولا ثم غسل الرأس نزل منه الماء والسدر إلى الحية فيحتاج إلى غسلها ثانيا فحكاه أرفق (واما)
قول المصنف ويبدأ برأسه ولحيته فصحيح ومراده تقديم الرأس ولو قال رأسه ثم لحية كما قال الأصحاب
لكن أحسن واين قال أصحابنا ومسرح رأسه ولحيته إن كانا متلدن بمشط واسع الأسنان أو قال
المصنف وجماعة متفرج الأسنان وهم بماء فالوا ويرقى في ذلك اثنا عشر شعرة فان انتصف رده
اليه ودفنه معه قال أصحابنا فاذا فرغ من هذا كله غسل شقه الأيمن ثم غسل من عقه وصعد فوضه

صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صليت على الميت فاطعموا الميت له (١) وفيه وجه لا يجب

(١) حديث صحيح إذا صليت على الميت فاطعموا الميت له (١) وفيه وجه لا يجب

وساقه وقدمه ثم يفصل شقه الایسر كذلك ثم يحوله الى جنبه الایسر فيفصل شقه الایمن
 ما على القفا والظهر من الكفين الى القدم ثم يحوله الى جنبه الایمن فيفصل شقه الایسر كذلك
 هذا نص الشافعي في المختصر وبه قال جمهور الاصحاب وحكي العراقيون وغيرهم قولاً آخر انه
 يفصل جانبه الایمن من مقدمه ثم يحوله فيفصل جانب ظهره الایمن ثم يلقيه على ظهره فيفصل جانبه
 الایسر من مقدمه ثم يحوله فيفصل جانب ظهره الایسر قال الاصحاب وكل واحد من هذين
 الطريقين سائغ والاول أفضل وقال امام الحرمين والفزالي وجماعة يضعون أولاً على جنبه الایسر
 فيصب للماء على شقه الایمن من رأسه الى قدمه ثم يضع على جنبه الایمن فيصبه على شقه الایسر
 والمذهب ما قدمناه وبه قطع الجمهور قال الجمهور ولا يعاد غسل الرأس بل يبدأ بصفحة العنق
 فأتحتها وقد حصل الرأس أولاً قال أصحابنا ولا يكب على وجهه قالوا وكل هذا الصفات المذكورة
 غسلة واحدة وهذه الغسلة يستحب أن تكون بالماء والسر والخطمي ونحوها ثم يصب عليها القراح
 من قرنه الى قدمه ويستحب أن يفصل ثلاثاً فإن لم يحصل النفاضة زاد حتى يحصل فإن حصلت وبتر
 فلا زيادة وإن حصلت بشفع استحب الايتار ودليل المسألة حديث أم علي السابقي (وقوله) لم يلى
 الله عليه وسلم أو أكثر من ذلك أن رأيتن معناه ان احتجن وهل يسقط الغرض بالنفلة المتغيرة
 بالسر والخطمي ونحوها فيه الوجهان للذكور ان في الكتاب (أصحابها) لا يستط هذا مختصر
 القول في النفلة للمتغيرة بالسر وقد اضطرب كلام الاصحاب فيها وقد أوضحها الشيخ أبو حامد
 في تعليقه فقال قال الشافعي ان كان عليه وسخ غسلة بالاشنان والسر فيطرح عليه الاشنان والسر
 فيدلكه به ثم يفصل السر عنه ثم يفصل بعد ذلك بالماء القراح فيكون هذا غسل واحد وما تقدمه
 تنظيف هذا لفظ الشافعي قال الشيخ أبو حامد وهذا صحيح لان الماء اذا صب على السر والاشنان
 كانا غاليين للماء فلا يمتد به غسلة حتى يفصل بالماء القراح هذا هو المذهب وقال أبو اسحق اذا
 غسل عنه السر والاشنان فهذا غسل واحد قال أبو حامد هذا غلط ومخالف لنص الشافعي هذا
 آخر كلام أبي حامد وهكذا قال القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ وآخرون لا يمتد بالغسل
 بالماء والسر من الثلاث بلا خلاف ، فإذا غسل بعد ذلك بالماء القراح وزال به أثر السر والخطمي
 ففي الاعتداد بهذه الغسلة وجهان (أحدهما) وهو قول أبي اسحق المروزي تحسب من الثلاث
 لأنها بناء قراح فاشبهت ما بعدها (والثاني) وهو الصحيح عند جمهور المصنفين لا يحسب منها لان
 الخاط السد فها كما قلنا وحده صاحب الحاوي والمحملي في كتابيه وصاحب البيان وغيرهم

تخصيص الميت بالدعاء ويكفي إرساله التوأمين والمؤمنات والميت يدرج فيهم وهذا الوجه مسمى

والبيهقي عن أبي هريرة وفيه ابن اسحاق وقد عمن : لكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى
 عنه مصرحاً بالمعاج *

بان هذه الفسلة تحسب بلا خلاف وان خلاف ابي اسحق انما هو في الفسلة الاولى بالماء والسدر
قال القاضي حسين والبغوي النسل بالماء مع السدر أو الخطي لا يحسب من الثلاث قالوا وكذا
الذي يزال به السدر وانما المحسوب ما يصب عليه من الماء القراح فيغسله بعد زوال السدر ثلاثا
قال البغوي واذا لم يتغير الماء بالسدر حسب من الثلاث قال ولو كان على يده نجاسة غسله بعد
زوالها ثلاثا واختصر الرافعي كلام الاصحاب في المسألة قال هل يسقط الفرض بالفسلة التي فيها
سدر فيه وجهان (أحدهما) وهو قول ابي اسحق يسقط لأن المقصود من غسل الميت التنظيف
فلاستئمان بما يزيد في النظافة لا يندح (وأصحها) لا يسقط لأن التغير به فاحش فسلب الطهوية
فعل في هذا في الاحتساب بالفسلة التي بعد هذه وجهان (أحدهما) عند الروائي تحسب لأنه غسله
بما لم يخاطه شيء (وأصحها) عند الجمهور وبه قطع البغوي لا تحسب لأن الماء اذا احاط بالمحل
اختلط بالسدر وتغير به فعلى هذا المحسوب ما يصب من الماء القراح هذا كلام الرافعي فحصل
للمسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) ان غسلة السدر والفسلة التي بعدها لا يحسبان من الثلاث (والثاني)
يحسبان (والثالث) تحسب الثانية دون الاولى هذا حكم للمسألة (وأما) عبارة المصنف ففيها نوع
أشكال لأنه قال وهل يحسب النسل بالسدر من الثلاث فيه وجهان (قال) ابو اسحق يعتد به لأنه
غسل بما لم يخاطه شيء ومن أصحابنا من قال لا يعتد به لأنه ربما غلب عليه السدر فعلى هذا يغسل
ثلاث مرات آخر بالماء القراح والواجب منها مرة هذا لفظ المصنف ووجه الاشكال أنه قال لأنه
غسل بما لم يخاطه شيء وهذا نوع تناقض لصورة المسألة وجوابه ان مراده ان الفسلة التي بعد
السدر هل تحسب فيه الوجهان (أحدهما) تحسب لأن الماء المصبوب قراح ولا أثر لما يصيبه
حال ترده على البدن (والثاني) لا يحسب لأنه قد يكثر السدر بحيث يغيره وهو مستغن عن هذا
للفقير والله اعلم وإذا قلنا لا تحسب غسله بعدها ثلاثا والواجب مرة واحدة والثانية والثالثة سنة
كما قلنا في الوضوء والنسل ولا خلاف هنا في استحباب الثانية والثالثة نص عليه الشافعي واتفق
عليه الاصحاب وغيرهم وفي غسل الجنابة وجه انه لا تستحب الثانية والثالثة وقد سبق ذكره في
باب غسل الجنابة عن صاحب الحلوى ووافق صاحب الحاوى هنا على استحباب الثلاث لأنه خاتمة
امر الميت مع قوله صلى الله عليه وسلم « اغسلها ثلاثا أو خمساً أو سبعا أو أكثر » والله اعلم قال
أصحابنا ويستحب ان يجعل في كل مرة من الفسلات كافورا في الماء القراح وهو في الفسلة الأخيرة
أكد للحديث السابق ولأنه يقوى البدن وليكن قليلا لا يتفاحش التغير به فان كان صلبا وتفاحش
التغير به ففيه قولان سبقا في أول كتاب الطهارة (أصحها) لا يؤثر في طهوريته في غير الميت (وأما)

في النهاية الى الشيخ أبي محمد رحمه الله وقد رد الاجب من الله ما ينطلق عليه الاسم اما الاحب
مباني والله اعلم (واعلم) أن اقيامه وواجبه هذه الصلاة عند القدرة على الاصح كما سبق فيتوجه

في غسل الميت قد نص الشافعي عليه والاصحاب وثبت فيه الحديث الصحيح قال القاضي ابو الطيب في كتابه المجرد (فان قيل) هلا قلّم ان الكفور اذا غير الماء سلب طهوريته (قلنا) قال الشافعي تغيير الكفور تغيير مجاورة لا مخالطة ولم يزد القاضي في الجواب على هذا وحاصله انه تفرع على الصحيح وأحسن من ذكر السؤال كلاما فيه السرخسي فقال في الامالي اختلف اصحابنا في الجواب فنهى من قال لا يحسب اذا تغير بالكفور وتأول الحديث وكلام الشافعي على كفور يسبر لا يفضح تغيره ومنهم من حمله على ما اذا جمل الكفور في البدن ثم صب الماء القراح عليه ومنهم من قال هو على اطلاقه في كفور يطرح في الماء وبغيره تغييرا كثيرا ولكن لا يحسب ذلك على الفسلة الواجبة ومنهم من قال هو على اطلاقه كاذكرنا وبحسب ذلك عن الفرض في غسل الميت خاصة لان مقصوده التنظيف هذا كلام السرخسي وهذا الذي ذكرناه اولاً من استحباب الكفور في كل غسلة هو المعروف في المذهب وقد صرح به القاضي ابو الطيب في المجرد والبقوى والرافعي وخلاتق من الاصحاب ونص عليه الشافعي في الام والمختصر قال في المختصر ويجعل في كل ماء قراح كفوراً وان لم يجعل إلا في الآخرة أجزاً ذلك هذا لفظه في مختصر للزنى وقال في الام في باب عدة غسل الميت اقل ما يجزى من غسل الميت الاقاء كما يكون ذلك اقل ما يجزى في غسل الجنابة قالوا قل ما احب ان يغسل ثلاثاً فان لم يتق فخمس فان لم يتق فربع قال ولا يفعله بشئ من الماء الا أنقى فيه كفوراً لئلا يفعله فان لم يفعل كرهته ورجوت ان يميزه قالوا لست أعرف ان يلقى في الماء ورق سدر ولا طيب غير كفور ولا غيره ولكن يترك الماء على وجهه ويلقى فيه الكفور هذا نصه بحروفه وهو جميع الباب المذكور (وأما قول المصنف ويجعل في الفسلة الآخرة شيئاً من الكفور ونخصه بالآخرة فريب في المذهب وان كان موافقاً لظاهر الحديث واغرب منه ما ذكره الجرجاني في التحرير قال يستحب غسلة ثلاثاً وان يكون في الاولى ماء من سدر وفي الثانية شئ من كفور والثالثة بالماء وهذا الذي قاله غلط متايد بالحديث الصحيح ولنصوص الشافعي والاصحاب قال المصنف والاصحاب والواجب ما ذكرناه غسل مرة واحدة وكذا التيقان اوجبناهما ولا يحسب الفصل حتى يظهر من نجاسة ان كانت هناك وقد سبق بيان هذا في غسل الجنابة والله اعلم *

(فرع) قال الشافعي والمصنف والاصحاب يستحب ان يتعاهد في كل مرة امرار يده على بطنه ومسحه يارفق مما قبلها هذا هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وقل صاحب الحاوى فيه وجهين (احدهما) هذا (والثاني) وهو الاصح عنده أنه لا يمر يده على البطن الا في ابتداء الفصل وتأول نص الشافعي بان المراد تعاهده هل خرج منه شيء أم لا وهذا ضعيف يخالف لنص ولا يصح هذا التأويل *

الحاقه بالاركان كما أنه مطبوع من الاركان في الوظائف الحسنة والله أعلم *

(فرع) قال الشافعي والمصنف والاصحاب اذا فرغ من غسله يستحب ان يعيد تليين مفاصله وأعضائه ليسهل تكفيته وهذا لا خلاف فيه وقيل للزني في المختصر استحباب إعادة التليين في أول وضه على المنقل قال به بعض الاصحاب وأنكره الجمهور قال القاضي ابو الطيب في المبرد قال اصحابنا هذا التليين ليس بمستحب ولا يعرف للشافعي شيء من كتبه وإنما يفيد تليين المفاصل عقب الموت لبقاء الحرارة فيها فأما عند الفصل فلا قاعدة فيه وقال الشيخ ابو حامد هذا النقل غلط من للزني علي الشافعي فلم يذكر الشافعي تليين الاعضاء في شيء من كتبه في هذا الموضع انما ذكره بعد فراغ غسله وقال صاحب الشامل قال اصحابنا هذا التليين هنا لا يعرف للشافعي ولا قاعدة فيه لأنها لا تنقي لينة الي هذا الوقت غالبا وقال صاحب الحاوي هذا التليين لا يوجد للشافعي في شيء من كتبه الا فيما حكاه للزني في مختصره دون جامعہ وترك ذلك أولي من فعله لتناسك أعضاؤه وإنما قال الشافعي اعاد تليين مفاصله عند موته لا عند غسله فلو اعاد تليينها عند غسله جاز هذا كلام صاحب الحاوي وجزم البغوي والسرخسي وغيرهما باستحباب إعادة تليينها عند الغسل محلا بظاهر قتل الزني •

(فرع) قال الشافعي والاصحاب فاذا فرغ من غسله استحباب ان ينشف بثوب تشيئا يليقا وهذا لا خلاف فيه قال الاصحاب والفرق بينه وبين غسل الجنابة والوضوء حيث قلنا المذهب استحباب ترك التشفيف ان هنا ضرورة او حجة الي التشفيف وهو ان لا يفسد الكفن •

(فرع) اذا خرج من أحد فرجى الميت بعد غسله وقبل تكفيته نجاسة وجب غسلها بلا خلاف وفي إعادة طهارته ثلاثة أوجه مشهورة (أصحها) لا يجب شيء لأنه خرج عن التكليف بنقض الطهارة وقياسا على ما لو اصابته نجاسة من غيره فانه يكفي غسلها بلا خلاف (والثاني) يجب ان يوضأ كما لو خرج من حي (والثالث) يجب إعادة الفصل لأنه ينقض الطهر وطهر الميت غسل جميعه هذه الملة المشهورة وعمله المصنف وصاحب الشامل بانه خاتمة امره ورجح المصنف في كتابه الخلاف وفي التذية وسليم الرازي في كتابه رؤس المسائل والقرظالي في الخلاصة والعبدي في الكفاية وجوب إعادة الفصل وهو قول ابى علي بن ابى هريرة وبه قطع سليم الرازي في الكفاية والشيخ ابو نصر الهذلي في الكافي وهو مذهب احمد بن حنبل وضعف الحاملي وآخرون هذا الوجه وقل صاحب البيان تضعيفه عن الشيخ ابى حامد وإيجاب الوضوء هو قول ابى اسحق المروزي والصحيح عند أكثر الاصحاب لا يجب غير غسل النجاسة صححه الحاملي في التجريد والرافعي وآخرون وهو قول للزني بغيره من مقتضى اصحابنا وهو مذهب ابى حنيفة والاك والتوري وسبب اختلاف الاصحاب ان الشافعي قال في مختصر للزني ان خرج منه شيء اقله وأعاد غسله فقال للزني والاكثر ون

قال (واما الاكل فان يرفع (م ح) اليدين في التكبيرات وفي دعاء الاستفتاح والتعوذ خلاف والاصح

اعادة الفسل مستحبة وقال ابن ابي هريرة واجبة وقال ابو اسحق المروزي يجب الوضوء اما اذا خرجت النجاسة من الفرج بعد ادراجه في الكفن فلا يجب وضوء ولا غسل بلا خلاف هكذا صرح به الحاملي في التجريد والقاضي ابو الطيب في المبرد والسرخسي في الامالي وصاحب اللمعة واحتج له السرخسي بانه لو أمر باعادة الفسل والوضوء لم يأمن مثله في المستقبل فيؤدي اليه المأثمات ولم يتعرض الجمهور لفرق بين ما قبل التكفين وبعده بل ارسلوا الخلاف ولكن اطلاقهم محمول على التفصيل الذي ذكره الحاملي وموافقوه اما اذا خرجت منه بعد الفسل نجاسة من غير الفرجين فيجب غسلها ولا يجب غيره بلا خلاف وقال امام الحرمين اذا أوجبت اعادة الفسل لنجاسة السيلين ففي غيرها احتمال وهذا ضعيف او ماثل ولا فرق بين هذه النجاسة وبنجاسة اجنية تقع عليه وقتا حقوا على انه يكفي غسلها ولو لمس اجنية ميتة بعد غسلها او اجنية ميتة بعد غسله (فان قلنا) خروج النجاسة من السيل لا يوجب غير غسل النجاسة لم يجب هنا شيء في حق الميت والميتة بلا خلاف اذ لا نجاسة وان أوجبتا هناك الوضوء او الفسل أوجبتا هنا ان قلنا يتقضى وضوء الملموس والا فلا هكذا قال القاضي حسين وللتولي وآخرون وأطلق البغوي وجوبهما ومراحه اذ قلنا يتقضى طهر الملموس كما صرح به شيخه القاضي حسين وللتولي وموافقهما ولو ملئت الميتة او الميت بعد الفسل فان قلنا باعادة الوضوء او الفسل وجب هنا العمل لانه مقتضى الوطء وان قلنا لا تجب الا ازالة النجاسة لم يجب هنا شيء هكذا اطلقه القاضي وصاحبه ومتابعوه والرافعي وغيرهم وينبغي أن يكون فيه خلاف مبني على نجاسة باطن الفرج والله اعلم اما اذا خرج منه منى بعد غسله فان قلنا في خروج

أن الاستنحاح لا يستحب لا يجهر بالقراءة لئلا كان أو نهاراً ويستحب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عند الدعاء للميت ولم يتعرض الشافعي رضي الله عنه في الادعية لذكر بين التكبيرات الاربعة (السلام) • لصلاة الخنازة وظائف مندوبة في واج الاركان (فمنها) رفع اليدين في التكبيرات الاربعة خلافاً لابن حنيفة ومالك حيث قال لا يرفع الا في التكبير الاول • لان عمرواً رضي الله عنهما كانا يرضان في جميع التكبيرات وعن عروة وابن المسيب رضي الله عنهما مثله ويجمع بينه وبينهما ويضعهما تحت صدره كما في سائر الصلوات (ومنها) في قراءة دعاء الاستفتاح عقب التكبير الاول وجهان (احدهما) انه يقرأ كما في سائر الصلوات وهذا اختيار القاضي أبي الطيب والفقهاء في حكمه القاضي الروياني (واصهما) انه لا يقرأ لان هذه الصلاة مبنية على التخفيف ولهذا لم يترع فيها الركوع والسجود وشبهه ذلك بقراءة السورة لكن صاحب التهذيب حكى في قراءة السورة بعد الفاتحة الوجهين أيضاً وهل يتعدى وجهان أيضاً لكن الاصح أنه يتعدى بخلاف دعاء الاستفتاح لان التوديع من سنن القراءة كالتأبين عند تمام الفاتحة ولانه لا يمضي الي مثل تطويل دعاء الاستفتاح وإذا جمعت بينهما قلت هل يستفتح ويتعدى فيه ثلاثاً أو وجه (أصحها) أنه لا يستفتح ويتعدى وقوله في الكتاب

التجاسة يجب غسلها لم يجب هنا شيء لأن المني طاهر وإن قلنا بالوجوب الآخرين واجب إعادة غسله والله اعلم *

(فرع) قال المصنف رحمه الله والاصحاب اذا تعذر غسل الميت لتقعد الماء او احترق بحيث لو غسل لتهرى لم يغسل بل يسم وهذا التيمم واجب لانه تطهير لا يتطرق بازالة نجاسة فوجب الاتصال فيه عند الصبر عن الماء الى التيمم كفعل الجاية ولو كان ملدوغا بحيث لو غسل لتهرى أو خيف على الفاسل يعم لما ذكرناه (وذكر) امام الحرمين والقرالى وآخرون من الخراسانيين أنه لو كان به قروح وخيف من غسله اسراع اليه بعد الدفن وجب غسله لان الجميع صاثرون الى البلى هذا تفصيل مذهبا وحكى ابن المنذر فيمن يخاف من غسله تهرى لحه ولم يقدروا على غسله عن الثورى ومالك يصب عليه الماء وعند أحمد واسحق يسم قال وبه أقول *

* قال المصنف رحمه الله *

(وفي قلم اغفار موصفاً به حلق عاتة قولان (أحدهما) يفعل ذلك لانه تنظيف فشرح في حقه كزالة الوسخ (والثاني) يكره وهو قول المزني لانه قطع جزء منه فهو كالختان (قال) الشافعي ولا يحلق شعر رأسه قال أبو اسحق ان لم يكن له حلق رأسه لانه تنظيف فهو كقطم الاغفار وللذهب الاول لان حلق الرأس يراد الزينة لا للتنظيف) *

(الشرح) في قم اغفار للميت وأخذ شعر شاربه وابله وعاتة قولان (الجديد) أنها فعل

والاصح أن الاستنحاح لا يستحب بعد ذكر الخلاف فيها شعر بأن الاصح في التعمد الاستحباب ولك أن تعلم قوله والتعمد بالاول لانه اثبت الخلاف فيما جميعا وفي كلام الشيخ أبى محمد طريقة أخرى قاطعة باستحباب التعمد (ومنها) ان السنة فيها الاسرار بالقراءة نهارا وبالليل وجبان (أصحها) وهو ظاهر المنصوص انه يبرأ أيضا لأنها قومة شرعت فيها الفاتحة دون السورة فاشبهت الثالثة من المغرب والثالثة والرابعة من العشاء والثاني وبه قال الداركي أنه يجبرها لأنها صلاة تفعل ليلا ونهاراً فيجبرها ليلا كصلاة الحروف وهذا هو الذي حكاه الامام عن السيد لاني والقاضي الروياني عن أبي حامد وقوله في الكتاب ليلا مع بالاول لهذا (ومنها) قل المزني في المختصر أن عقيب التكبيرة الثانية محمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعو للمؤمنين وللمؤمنات فهذه ثلاثة أشياء أوصلها الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحى من الاركن علي ما سبق ذكرها وأولها الحد ولا خلاف في أنه لا يجب وهل تستحب مثل المزني فيه وجوب (أحدهما) وهو قضية كلام الاكثرين وقالوا ليس في كتب الشافعي رضي الله عنه ما قل المزني (والثاني) نعم وهو الذي أورده صاحب التهذيب والتممة قال هؤلاء ولعل للمزني محتمة لفظا (والثالث) الدعاء للمؤمنين والمؤمنات

(والقديم) لا تغفل وللأصحاب طريقان (أحدهما) أن القولين في الاستعجاب والكراهة (أحدهما) يستحب (والثاني) يكره وهذه طريقة المصنف هنا وشيخه القاضي أبي الطيب في تاليفه وصاحب الحاوى والنزالي في الوسيط والخلاصة وصاحب التهذيب والرواقي في الحلية وآخرين من الأصحاب (قل) صاحب الحاوى القول الجديد أنه مستحب وتركه مكروه وقطع للمصنف في التنبيه والمبرجاني في التحرر باستحبابه (والطريق الثاني) أن القولين في الكراهة متوعلا (أحدهما) يكره (والثاني) لا يكره ولا يستحب قطعا وبهذا الطريق قال الشيخ أبو حامد والحاملي والبنديجي وابن الصباغ والشاشي وآخرون وهو ظاهر نص الشافعي في الأم فإنه قال من الناس من كره أخذهم منهم من رخص فيه (وأما) قول الراسي لا خلاف أن هذه الأمور لا تستحب وإنما القولان في الكراهة (فردود) بما تضمنته من اثبات الخلاف في الاستعجاب مع جزم من جزم وعجب قوله هنا مع شهرة هذه الكتب لاسيا الوسيط والمذهب والتنبيه وأما الأصح من القولين فصحح الحاملي أنه لا يكره وقطع به في كتابه المقنع وصحح غيره الكراهة وهو المختار وقه البنديجي عن نص الشافعي في عامة كتبه منها الأم ومختصر الجنائز والقديم وقد قل الشافعي في مختصر للزني من أصحابنا من رأى حلق الشعر وتقليم الأظفار ومنهم من لم يره قال الشافعي وتركه أعجب الي هذا نصه وهو صريح في ترجيح

وعامة الأصحاب على استحبابه غيب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أقرب الي الإجابة وفيه كلام آخر نذكره من بعد (ومنها) إذا كبر الثالثة فيستحب أن يكون في دعائه لليت « اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها ومجرب به وأجازه فهما الي غلظة القبر وما هو لقيه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً الي رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد حشاك راغبين اليك شغفا له اللهم ان كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان سيئاً فتجاوز عنه وقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وانفسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه وقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه الي جنتك يا أرحم الراحمين » هذا ما قلّه للزني في المختصر وورد في الباب عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال « صلى رسول الله ﷺ علي جنازة فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزوله ووسع مدخله واشله بالماء والتلج والبرد وقه من الخطايا كما تقبث الثوب الأبيض من الدنس وأمله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وروحاً خيراً من روجه وقه فتنة القبر وعذاب الله » حتى تمت أن أكون ذلك الميت » (بعضه من

(١) (حديث) عوف بن مالك صلى رسول الله ﷺ علي جنازة فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه الحديث بتمامه : مسلم وزاد فيه وأدخله الجنة ورواه الترمذي مختصراً

فوكه ولم يصرح الشافعي في شيء من كتبه باستحبابه جزماً أما حكى اختلاف شيوخه في استحبابه وتركه واختار هو تركه فذهب تركه وما سواه ليس منهيها له فيتمين ترجيح تركه ويؤيده أيضاً أن الشافعي قال في المختصر والام ويتبع اغسال ماتحت اغتافير الميت بهود حتى يخرج الوسخ قال القاضي أبو الطيب في تعليقه قال أصحابنا هذا قريح من الشافعي على أنه يترك اغتافيره وأما إذا قلنا نزال فلا حاجة إلى المود فحصل أن للذهب أو الصواب تركه هنا الشعور والاطفال لأن اجزاء الميت محترمة فلا تهنك بهذا ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه رضی الله عنهم في هذا شيء فكره فعله وإذا جمع الطريقان حصل ثلاثة أقوال (المختار) يكرهه (والثاني) لا يكرهه ولا يستحب (والثالث) يستحب ومن استحب سعيد بن المسيب وابن جبير والحسن البصري وأحمد بن حنبل وأسحق بن راهويه وعمر كرهه مالك وأبو حنيفة وأبو ثوري ولزني وابن المنذر والجمهور وقوله البدرى عن جمهور العلماء قال أصحابنا وإذا قلنا نزال هذه الشعور قلنا سئل أن يأخذ شعر الأبط

اتقاص رضي الله عنه دعاء آخر قال في الشامل وعليه أكثر أهل خراسان وهو ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على الجنائز قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وأمتنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا وإنا لله اللهم من أحببنا عنا فحبه على الإسلام ومن توفيت منا فتوفه على الإيمان (١) فإن كان الميت امرأة قال اللهم هذه أمك وبنت عبك ويؤث الكتاب وإن كان الميت طفلاً اقتصر على المروى عن أبي هريرة رضي الله عنه وبضيف إليه اللهم اجعله فرطاً لأبيه وسلماً وذخراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً وتقل به موازينها وافرغ الصبر على قلوبها ولا تقتنها بعده ولا تحرمها أجره (وقوله) في الكتاب ويستحب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عند الدعاء للميت أعلم بالوفاة لأنه حكى في الوسيط تردداً في ذلك ثم قال والأصح الاستحباب ولعلك تقول قوله عند الدعاء للميت يقتضي استحباب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد التكبيرة الثالثة مع الدعاء للميت والجمهور قالوا باستحبابه في الثانية كما سبق وذكرنا أنه يخلص في الثالثة الدعاء للميت فكيف سبيل الجمع والتردد الذي رواه في الوسيط ليس له ذكر في كلام أصحابنا فعل ما إذا ينزل (والجواب) أن إمام الحرمين حكى في استحبابه تردداً للثلاثة في التكبيرة الثانية ووجه استحبابه بأن الصلاة

(١) (حديث) أبي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا : الحديث أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم قال وله شاهد صحيح فرواه من حديث أبي سلمة عن عائشة بنحوه وأعله الترمذي بمكرمة ابن عمار وقال أنه هم في حديثه وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عن حديث يحيى : ابن كبر عن أبي سلمة عن أبي هريرة حال الحفاظ لا يذكر ابن أبي هريرة إنما هولون أنا سلمة عن النبي صلى الله

والعانة بالمقص أو للمومي أو التورة فان توره غل موضع التورة هذا هو للذهب وللتصوم في الام وبه قطع الجمهور وفيه وجهان يتعين التورة في العانة لثلاث ينظر الي عورته وبهذا قطع البندنجي والمحملي في المجموع ووجه ثالث انه يستحب التورة في العانة والابطح جيعا وبه حزم صاحب الحاوى وللذهب التخيير كما سبق لكن لا يمس ولا ينظر من العورة الا قدر الضرورة وأما الشارب فاتفق الاصحاب على أنه اذا قلنا يزال ازاله بالمقص كما يزيله في الحياة قال المحاملي وغيره يكره محض الشارب في حق الحي وللميت جيعا ولكن قصه بحيث لا يتكشف شفتاه وأما قول المصنف حشاه فمراده قصه لاحقة الحف كما قاله اصحابنا واذا قلنا يزيل هذه الشعور والاختلاف استحب اناتها قبل الفصل مرص به المحملي وابن الصباغ وغيرهم قال ابن الصباغ في أول باب غسل الميت يضطه قبل غسله قال وقد أخل المزني بالترتيب فذكره بعد الفصل وكان ينبغي أن يذكره قبله قلت وكذا عمل المصنف وجمهور

علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التمسك بالخير يستعقب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات فكذلك في هذه الصلاة فان أراد حجة الاسلام قدس الله روحه هذا التردد قالوا انه يقول كلمة عندو يقال أراد النظر في أنه هل يدعو للمؤمنين والمؤمنات في هذه الصلاة مع الدعاء للميت ويجوز أن يحمل ما ذكره علي الدعاء الذي ذكره ابن القاص فانه دعاء للمؤمنين والمؤمنات وما قبله يخص بالميت ولا يبعد أن يقدر فيه تردد فان قول من قال بخلص الدعاء للميت في الثالثة ينافي استحباب هذا الدعاء والله أعلم • (وقوله) ولم يتعرض الشافعي رضي الله عنه لذكر بين التكبيرة الرابعة والسلام أراد في المختصر وعلمه كنهه لا على الاطلاق فان البيهقي روى عنه أن يقول بينهما اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده هكذا قل الجمهور ونقل الصيدلاني عن روايته أن يقول «اللهم اغفر لحينا وميتنا» وحكي قوم مهم صاحب التهذيب الذي ذكر المنهون عن البيهقي نفسه فان كان كذلك امكن اجراء قوله ولم يتعرض الشافعي رضي الله عنه على الملاحه وكيف ما كان فالله في بينهما ليس بواجب والظاهر استحبابه وفي الكافي الرواية وجه آخر انه لا استحباب وانما هو بالخيار ليس أن يذكره أو يدعو بسلام عقيب التكبيرة وهكذا كان يضعه الامام محمد بن يحيى قدس الله روحه فيما حكمه الذي رحمه الله وفي كيفية السلام من صلاة الجنائز قولان (أصحهما) أن الاول أن يسلم تسليمين (أحدهما) عن يمينه (والاخرى) عن

عليه وسلم مرسل ولا يوصله بذكر أبي هريرة إلا غير متفق والصحيح انه مرسل: (قلت) روى عن أبي سلمة على اوجه ورواه احمد والسنائي والترمذي من حديث أبي ابراهيم الاشهل عن أبيه مرفوعاً مثل حديث أبي هريرة قال البخاري أصح هذه الروايات رواية أبي ابراهيم عن أبيه قلله عنه الترمذي قال مسأله عن اسمه لم يرفعه وقال ابن أبي حاتم عن أبيه أبو ابراهيم محمول وقد نوه بعض الناس أنه عيد الله بين أبي قتاده وهو غلط أبو ابراهيم من غنى عبد الاشهل وأبو قتادة

الاصحاب ذكروه بعد الفصل وكانهم تأسوا بالزنى رحمه الله ولا يلزم من هذا أنهم يخالفون في استحباب تقديمه وقد أشار المصنف إلى تقديمه بقوله قبل هذا ويتبع ما تحت أظفاره إن لم يكن قلبها وأما شعر الرأس فقال الشافعي رحمه الله لا يحلقه قل أصحابنا رحمه الله إن كل لا يعتاد حلق رأسه بأن كان ذا جمة وحى الشعر المسترسل الذى نزل إلى الكتفين لم يحلق بخلاف وإن كان عادته حلقه فليرقان للذهب وبه قطع الجمهور لا يحلق (والثاني) علي القولين في الاغتفار والشارب والابط والعانة وهذا التفصيل الذى ذكرته بين المعتاد وغيره هو المعروف في المذهب وكلام المصنف محمول عليه وأما ختان من مات قبل أن يحسن فيه ثلاث طرق (للذهب) وبه قطع المصنف

شاه علي ما ذكرنا في سائر الصلوات (والثاني) قال في الاملاء يقتصر على نسيئة واحدة. لأن مبني هذه الصلاة على التخفيف خوفا من التغيرات التي عاصها تحدث في البيت وعلي هذا فالنصوص أنه يبدأ بها ملتفتا إلى يمينه ويمتتها ملتفتا إلى يساره فيدير وجهه وهو فيها ومنهم من قال يأتي بها تلقاء وجهه من غير التفت قال امام الحرمين ولا شك أن هذا التردد يجرى في جميع الصلوات إذا رأينا الاختصار على نسيئة واحدة واختلفوا في أن القولين في الأولى نسيئة أو نسيئتان هما القولان المذكوران من قبل في سائر الصلوات أم لا (قال) تقوم هما (وقال) لا بل هما ترتيبان علي القولين في سائر الصلوات إن قلنا يقتصر فيها على نسيئة واحدة فهذا أولى وإن قلنا يسلم نسيئتين فهذا قولان وهذا أصح لأن قول الاختصار في سائر الصلوات لم ينقل إلا عن القديم وهو مقول ههنا عن الاملاء وأنه محسوب من الجليد ولأنهم وجوه بيناء هذه الصلاة على التخفيف وهذا لا يبيح في سائر الصلوات ويقتضي الترتيب. وقد صرح لفظ المختصر بتكرير السلام في سائر الصلوات وقال ههنا ثم يسلم عن يمينه وعن شماله. وهذا القدر يحتمل القولين جميعا وعلي قول الاختصار علي نسيئة واحدة هل يزيد روحه الله أم يقتصر على قوله السلام عليكم ذكر في النهاية أن الشيخ أبابا علي حكى ترددا فيه من طريق الأولى رعاية للاختصار *

قال (فرع) (للسبوق يكبر (ح) كما أدرك وإن كان الامام في أثناء القراءة ثم إن لم يتمكن من التكبيرة الثانية مع الامام صبر إلى التكبيرة الثالثة فيكبر التكبيرة الثانية عندها ثم إذا سلم الامام

من بني سلمة وقال البخاري أصبح حديث في هذا الباب حديث عوف بن مالك : (تنبه) الدعاء الذى ذكره الشافعي النقطه من عدة أحديث قاله البيهقي ثم أوردها وقال حض العلماء اختلاف الأحديث في ذلك محمد بن علي أنه كل يدعو على ميت بماء وعلى آخر بيرة والذى أمر به أصح السلام. روى محمد بن صريق بن ابرير عن جابر ما أتاح لنا دعاء المجازة رسول الله ولا أبو بكر ولا عمر وفسر أتاح بمعنى قدر والذى ونفست عليه بإحدى جهر قاله اعلم *

والجمهور لا يمتحن (والطريق الثاني) فيه قولان كالشعر والفطر حكاه للدارمي (والثالث) فيه ثلاثة أوجه حكاه صاحب البيان (الصحيح) لا يمتحن (والثاني) يمتحن (والثالث) يمتحن البالغ دون الصبي لانه وجب علي البالغ دون الصبي (والصحيح) المزمع بأنه لا يمتحن مطلقاً لانه جزء فلم يقطع كيد المستحقة في قطع سرقة أو قصاص قد أجمعوا أنها لا تقطع ويخالف الشعر والفطر قائمها يزالان في الحلية للزينة والليت بشرك الحى في ذلك والمختار فعل التكليف به وقد زال بالموت والله أعلم . (فرع) في الشعور للأخوذة من شارب وأبطله وعائه وأنفاره وما انتف من تسريح رأسه ولحيته وجلدة المختار اذا قلنا يمتحن وجان (أحدها) يستحب أن يصير كل ذلك مائة في كفته ويدفن وبهذا قطع العاصي حسين وصاحبه البغوى والنزالي في الوسيط والمخالصة وصاحب

تدارك ما بقى عليه ولو لم يكبر الثانية قصداً حتى كبر الامام الثالثة بطلت ملامه إذ لا قوة الا في التكريرات) .

الفرع يشتمل علي مستثنين (احدهما) لو لحق مسبوق في خلال صلاة الجنائزة كبر شارعا ولم ينتظر تكبيرة الامام المتبقية خلافاً لابي حنيفة رحمه الله حيث قال يصبر حتي يكبر معه فولحق بعد التكبيرة الرابعة تغمر الادراك عنده . وعن مالك وروايان للذهبيين كافي سائر الصلوات . لنا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا » (١) ولانه أدرك الامام في بعض صلاته فلا ينتظر ما بعده كافي سائر الصلوات ثم في السابعة فروع (أحدها) إذا كبر المسبوق اشتغل بقراءة الفاتحة وإن كان بعد التكبيرة الثانية والامام يصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم أو بعد الثالثة والامام يدعو بناء علي أن ما يدركه للمسبوق أول صلاته فبراعى ترتيب صلاة نفسه كذا ذكره وهو غير صاف عن الاشكل (الثاني) إذا لحق قبل التكبيرة الثانية وكبر نظر إن كبر الامام كما فرغ من تكبيره كبر معه الثانية وسقطت عنه القراءة كما إذا ركع الامام عقيب تكبيره في سائر الصلوات وإن قرأ الفاتحة ثم كبر الامام الثانية كبر معه وقد أدرك جميع الصلاة وإن كبر الامام قبل فراغه من القراءة فهل يقطع الفاتحة ويواقه أو يتم قراءته فيه وجهان ثا لو قرأ للمسبوق بعض الفاتحة ثم ركع الامام (أصحها) عند الاكثرين منهم ابن الصباغ والقاضي الرويانى أنه يقطع القراءة ويتابعه وعلي هذا هل يقرأ بعد الثانية لانه محل القراءة بخلاف الركوع أم يقال لما أدرك قراءة الامام صار محل قراءته منحصرأ فيما قبل الثانية وذكر في الشامل فيه أحيان ولعل اثناي أظهر . وصاحب الكتاب أجاب بالوجه الثاني وهو أنه يتم القراءة ولا يواقه في تكبيرة الثانية حيث قال : ثم ان لم يتمكن من التكبيرة الثانية

العدة والرافعي وغيرهم وأشار اليه المصنف في كتابه في الخلافة ، (والثاني) يستحب أن لا ينفق معه بل يروى في الأرض غير القبر وهذا اختيار صاحبه فإنه حكى عن الأوزاعي استحباب دفن معه ثم قالوا الاختيار عندنا أنها لا تغن عنه لأنه لم يرد فيه خبر ولا أثر والله أعلم .

• قال المصنف رحمه الله •

(وإن كانت للمرأة غسل كما ينسل الرجل فإن كان لها شعر جعل لها ثلاث فوائت ويلقى خلفها لما روت أم عطية رضي الله عنها في وصف غسل بتدس رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت « صفرنا ناصيتها وقرنتها ثلاثة قرون ثم اقتتلها خلفها ») •

(الشرح) حديث أم عطية رواه البخاري ومسلم والقوانين والضائر والغائر - يفتح الفين المصنف - متقاربة المعنى وهي خصل الشعر السكن الصغيرة لا تكون الا مضفورة وأصل الضفر القتل وهذا الحكم الذي ذكره متفق عليه نص عليه الشافعي والأصحاب وبمثل منعنا في استحباب تسريح شعرها وجهه ثلاثة صفات خلفها قال أحمد وداود وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله لا يضر شعرها ولا يسرح بل يترك مرسل من كثفها •

• قال المصنف رحمه الله •

مع الإمام أي لعدم إتمام الفاتحة صبر إلى التكبيرة الثالثة يعني يتبها ويؤخر تكبيرة الثانية إلى أن يكبر الإمام الثالثة وإلى هذا الوجه صنو إمام الحرمين . إذا عرفت ذلك فاعلم قوله صبر بالواو وأعرف أن ذلك الوجه المشار إليه أظهر (الثالث) إذا فات بعض التكبيرات تدارك بعد سلام الإمام وهل يقتصر على التكبيرات نفا أم يأتي بالدعاء والذكر بينها فيه قولان (أحدهما) يقتصر على التكبيرات فإن الجنائز ترفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت التطويل (وأصحها) أنه يدعي لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « وما فاتكم فاقضوا » وكما فات التكبيرات فإنه الدعاء والمستحب ألا ترفع الجنائز حتى يتم للمسبوقون ما عليهم وإن رقت لم تبطل صلاتهم وإن حولت عن قبلة القبلة بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يثبت فيه ذلك والجنائز حاضرة (المسألة الثانية) لو تخلف القندي فلم يكبر مع الإمام الثانية أو الثالثة حتى يكبر الإمام التكبيرة المستقبلية من غير عنذر سالت صلاته لأن القدوة في هذه الصلاة لا تظهر إلا في التكبيرات وهذا التخلف متناحش شيه بالتخلف بركة في سائر الصلوات حكى الإمام للمسألة وجوابها عن شيخه وقطع بما ذكره وتابعها

المصنف رحمه الله •

قال (الطرف الرابع في فرائط الصلاة وهي كسائر الصلاة ولا يشترط الجماعة فيها ولكن قيل لا يسقط الفرض إلا بأربعة يصلون جمعا أو أحاداً وقيل يسقط بثلاث وقيل يسقط بواحد وفي الاكتفاء يجنس النساء خلاف) •

« ويستحب لمن غسل ميتاً أن يشتمل لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من غسل ميتاً فليقتل » ولا يجب ذلك وقال في البيهقي إن صح الحديث قلت بوجوبه والاول أصح لأن الميت طاهر ومن غسل طاهراً لم يلزمه بفسه طهارة كالجنب وهل هو أكسد أو غسل الجمعة فيه قولان قال في القديم غسل الجمعة أكسد لأن الإخبار فيه أصح وقال في الجديد الفصل من غسل الميت أكسد وهو الأصح لأن غسل الجمعة غير واجب والفصل من غسل الميت متروك بين الوجوب وغيره »

« الشرح » حديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا رواه أبو داود وغيره وبسط البيهقي رحمه الله القول في ذكر طرقه وقال الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة قال قال الترمذي عن البخاري قال أن أحمد بن حنبل وعلي بن اللديني قال لا يصح في اليب شيء وكذا قال محمد بن يحيى الفهلي شيخ البخاري لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً ورواه البيهقي أيضاً من رواية حذيفة مرفوعاً قال واسناده ساقط (واما) حديث علي رضي الله عنه أنه غسل أباهما طالب فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يشتمل فرواه البيهقي من طرق وقال هو حديث باطل وأسانيده كلها ضعيفة وبعضها منكر وفي حديث عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يشتمل من الجنبات ويوم الجمعة ومن المجامع وغسل الميت » رواه أبو داود وغيره بإسناد ضعيف وهكذا الحديث في الوضوء من حمل الميت ضعيف وقد روى أبو داود والترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من غسل ميتاً فليقتل » ومن حمله فليتوضأ » قال الترمذي حديث حسن وقد ينكر عليه قوله أنه حسن بل هو ضعيف وقد بين البيهقي وغيره ضعفه قال البيهقي رحمه الله الروايات المرفوعة هذا عن أبي هريرة غير قوية بعضها لحالة روايتها وبعضها (١) قال والصحيح أنه موقوف عليه وضف المرفوع به أيضاً مع من قلما أيضاً السامي رحمه الله والله أعلم وقال الزني هذا الفصل ليس بمشروع وكذا الوضوء من مس الميت وحله لأنه لم يصح بيعا شيء قال في المختصر وقد اجمعا على أن من مس حريراً أو مينة ليس عليه وضوء ولا غسل فالمؤمن لولي هذا كلام الزني وهو قوي والله أعلم قال أصحابنا في الفصل من غسل الميت طريقان (الذهب) الصحيح الذي استأثره المصنف والجمهور أنه سنة سواء صح فيه حديث أم لا فلو صح حديث حمل علي الاستحباب (والثاني) فيه قولان الحديث أنه سنة والقديم أنه واجب إن صح الحديث والأقصة قال الخطابي رحمه الله لا أعلم أحداً وجب الفصل من غسل الميت قال ويتبعه أن يكون الحديث للاستحباب قال ابن المنذر في

(١) ياض
بالاصل فليحرق

الشرائط المرفوعة في سائر الصلوات كالطهارة وسر العورة والاستقبال وغيرها مرفوعة في هذه الصلاة أيضاً وأراد بقوله وهي كسائر الصلوات التسوية فيها دون الأركان والسنة ويجوز أن يعلم بالحاء لأن عند أبي حنيفة رحمه الله هذه الصلاة تملق غيرها في أمر الطهارة فيجوز التيمم لها

الاشرف رحمه الله قال ابن عمر وابن عباس والحسن البصري والنخعي والشافعي واحمد واسحق وابو ثور واصحاب الراى لا غسل عليه وعن علي وابي هريرة وابن المسيب وابن سيرين والزهري يقتل وعن النخعي واحمد واسحق يتوضأ قال ابن المنذر لا شيء عليه ليس فيه حديث يثبت قال اصحابنا رحمهم الله وغسل الجمعة والغسل من غسل الميت آكد من غيرهما من الاغسال للسنة وانهما آكد في القولان القدان ذكرهما المصنف (اصحهما) عنده ان الغسل من غسل الميت آكد (الثاني) وهو المختار ان غسل الجمعة آكد وقد سبق بيان هذا في باب صفة غسل الجنابة وسبق بيان فائدة هذا الخلاف والله اعلم • قال المصنف رحمه الله •

﴿ ويستحب للغسل اذا رأى من الميت ما يسجبه ان يتحدث به وان رأى مايكره لم يخزان يتحدث به لما روى أبو رافع رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من غسل ميتا وكنم عليه غفر الله له اربعين مرة » •

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي رافع رواه الحاكم في المستدرک وقال هو صحيح علي شرط مسلم وأبو رافع اسمه مسلم وقيل ابراهيم وقيل ثابت وقيل هرمرز توفي في خلافة علي رضى الله عنه وقيل غير ذلك وهذا الحكم الذي قاله المصنف قال جمهور الاصحاب وقال صاحب البيان رحمه الله لو كان الميت مبدعاً لم يرأى لبدعته ورأى الفاسل مايكره فالذي يقتضيه القياس ان يتحدث به في الناس

عند خوف الفوات مع وجود الماء ومعظم غرض هذا الطرف الكلام فيما وقع الخلاف في اشتراطه في هذه الصلاة . إمامين اصحابنا أوينا وبين غيرنا وفيه مسائل (منها) أن الستة ان قام جماعة كذلك « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقل (١) وعليه استمر الناس ولا يشترط فيها الجماعة كآثر الصلوات

(١) ﴿ حديث ﴾ انه كان يصلي على الجنائز جماعة لم أجدها هكذا لكنه معروف في الاحاديث كحديث صلته على من لا دين عليه وصلاته على النجاشي وغير ذلك •
 (قوله) وان كان الميت طفلاً اقتصر على المروى عن ابي هريرة ويضيف اليه اللهم احله سلقاً وفرطاً لا يوبه وذخراً وعطلة واعتباراً وشقيماً وقيل به موازينهما وافرح الصبر على قلوبهما ولا تقتنا بده ولا نخرمنا أجره انتهى : روى البيهقي من حديث ابي هريرة انه كان يصلي على النفوس اللهم احله لنا فرطاً ولسقاً واجراً وفي جامع سفيان عن الحسن في الصلاة على الصبي اللهم احله لنا سلقاً واجله لنا فرطاً واجله لنا اجراً : (قائدة) ذكر الراضي خلافاً في استحباب الذكر في الرامة ورجح الاستحباب ودليه ما رواه احمد عن عبد الله بن ابي اوفى انه مات له ابن فذكر أربما وقام بمد الرامة قدر ما بين التكبيرتين يدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا ورواه ابو بكر الشافعي في التيلانيات من هذا الوجه وزاد ثم سلم عن يمينه وشماله ثم قال لا يزيد على ما رأيت رسول الله ﷺ يصنع : وروى البيهقي عن عبد الله التميمي عن علي الجنائز كالسليم في الصلاة •

لأنجز عن بدعته وهذا الذي قاله صاحب البيان متعين لأعدول عنه والحديث وكلام الأصحاب خرجا على الغالب وقد جاءت نصوص في هذا وعكسه ونوضحها إن شاء الله في آخر باب التعزية والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) يجوز للجنب والمائض غسل الميت بلا حكره وكراهة الحسن وابن سيرين وكراهة مالك الجنب دليلنا أنهم طاهروا كثيرهما (الثانية) قد سبق في باب إزالة النجاسة أن الأذى هل ينجس بالموت قولان سواء للسلم والكفر (أصحهما) لا ينجس (والثاني) ينجس وأما غسله فإن قلنا لا ينجس بالموت فطاهرة وإن قلنا ينجس فاقبض أنها نجسة وقتل الدارمي عن أبي إسحق البروزي أن غسله طاهرة سواء قلنا بطهارة الأذى أم بنجاسته قال الدارمي في هذا نظر (الثالثة) ذكرنا أنه يستحب أن يغسل الميت ثلاثا فإن لم يحصل الاقناء بها زاد حتى يحصل الاقناء قال السرخسي قال القفال وإذا حصل الاقناء بالثلاث لا بأس أن يزيد عليها إذا بلغ به وترا آخر بخلاف طهارة الحي فإنه يمنع من الزيادة على ثلاث والفرق أن طهارة الحي محض تعبد وهنا المقصود التنظيف وإزالة الشئ (الرابعة) سبق أن ذهبنا استحباب المضمضة

وقد صلى الصحابة على الرسول صلى الله عليه وسلم أفرادا (١) وفيمن يقطع به فرض هذه الصلاة وجوه (أحداها) أنه لا بد من أربعة يصلون جماعة وأفرادا كالأربعة يصلون كذا ذكره

(١) (حديث) إن الصحابة صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا: ابن ماجه والبيهقي من حديث حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس يلقط ثم دخل الناس فصلوا عليه إرسالا لم يؤمهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد واسناده ضيف : وروى أحمد من حديث ابن عيسى أنه شهد الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كيف نصلي عليك قال ادخلوا إرسالا الحديث: ورواه الطبراني من حديث جابر وابن عباس وفي أسناده عبد المنعم بن إدريس وهو كذاب وقد قال الزائر أنه موضوع: ورواه الحاكم من حديث ابن مشعود بسند واه ورواه البيهقي من حديث نبط بن شريط وذكره مالك بلحاظ ابن عبد البر وصلاة الناس عليه أفرادا مجتمع عليه عند أهل السنن وجماعة أهل الثقل لا يحتجون فيه وتقبه ابن دحية بن ابن القصار حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه الصلاة للمهودة أو دعوا فقط وهل صلوا عليه أفرادا أو جماعة واحتجوا فيمن أم عليه بهم فعلى أبو بكر وروى بإسناد لا يصح فيه حرام وهو ضعيف جداً قال ابن دحية وهو باطل يقين لضيف رواه واقطاعه (قلت) وكلام ابن دحية هذا متعقب برواية الحاكم المتقدمة وإن كانت ضعيفة قال ابن دحية الصحيح أن المسلمين صلوا عليه أفرادا لا يؤمهم أحد وبه جزم الشافعي قال وذلك لعظم رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي هو وأبى وتناسهم في أن لا سولي الإمامة في الصلاة عليه واحده

في غسل الميت والاستنشاق به قال مالك واحد وداود وابن المنذر وقال أبو حنيفة لا يشرعان وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن جبير والنخعي والثوري «دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم» «وابدأن بمواضع الرضوء منها» ومذهبنا استحباب تسريح شعر الميت قال العبدري وقال أبو حنيفة وسائر الفقهاء لا يسرح «دليلنا حديث أم عطية السابق في أول الباب ومذهبنا استحباب الكفوف في القسلة الأخيرة وفي غيرها الخلاف السابق قال العبدري وبهذا قال عامة الفقهاء وقال أبو حنيفة لا يستحب دليلنا حديث أم عطية ومذهبنا استحباب غسل الميت ثلاثاً فإن لم يحصل الاتقاء زدنا حتى يحصل ويستحب بعده الايتار وبهذا قال جمهور العلماء وقال مالك لا تقدر للاستحباب» دليلنا حديث أم عطية رضي الله عنها *

— باب الكفن —

* قال المصنف رحمه الله *

«تكفين الميت فرض على الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم» «في المحرم الذي خر من صبره» كفونه في نوبه الذين مات فيهما» ويجب ذلك في ماله للخبر ويقدم على الدين كما تقدم كسوة للفلس على دين غير ماله فان قال بعض الورثة أنا كفنه من مالي وقال بعضهم بل يكفن من التركة كفن من التركة لان في تكفين بعض الورثة من ماله منة على الباقيين فلا يلزم قبولها وان كانت امرأة لها زوج ففيه وجان قال ابو اسحق يجب على الزوج لان من لزمه كونها في الحياة لزمه كفنها بعد الوفاة كالامة مع السيد وقال ابو علي ابن ابي هريرة يجب في مالها لانها بالموت صارت اجنية فم يلزمه كفنها والاول اصح لان هذا يطال بالامة فانها صارت بالموت اجنية فمن مولاها لم يجب عليه تكفينها فان لم يكن مال ولا زوج فالسكن على من يلزمه نفقته اعتباراً بالكسوة في الحياة *

«الشرح» حديث المحرم رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس وسبق في باب غسل الميت وليس في الصحيحين قوله الذين مات فيها واكثر رواياتهما في وفي بعضها نوبه والكسوة بكسر الكف وخمها - لغتان الكسر افصح وفي الفصل مسائل (احداها) تكفين الميت فرض كفاية بالنسب والاجماع والا يشترط وقوعه من مكاف حتى لو كفه صبي او عجنون حصل التكفين لوجود المقصود (الثانية) محل السكفن تركه الميت للحديث المذكور والاجماع فان كان عليه دين مستغرق قدم السكفن لما ذكره المصنف واستثنى اصحابنا صوراً يقدم فيها الدين على السكفن وضابطها ان يتعلق الدين بين التركة (فن) الصور للمستثناة مال تعلقت به زكاة لشاة بقيت من اربعين

الشيخ أبو علي وغيره قال الامام هذا التشبيه هفوة فان الحمل بين العسودين أفضل للحادين انه يحصل بثلاثة كما قدم (واثنى) انه يكفي بثلاثة واحتج له بقوله صلى الله عليه وسلم

والرهون والعبد الجاني والبيع اذا مات للشترى فملا وشبهها فيقدم صاحب الدين بلا خلاف
ومن صرح به من اصحابنا اخرجاني في فرائضه والنعوى في التهذيب والحريرى في الفرائض
والرافعى وغيرهم وكان ينبغي للمصنف ان ينبه عليه قال اصحابنا رحمهم الله وحوط للميت ومؤنة
تجهيزه كالفضل والحلل والدين وغيرها لمحكم الكفن فيما ذكرناه *

(فرع) تكفين الميت وسائر مؤنة تجهيزه بحسب من رأس ماله سواء كان موسرا او غيره
هذا منعهنا وبه قال الفقهاء كافة الا ما سأذكره قال ابن المنذر الكفن من رأس لئلا سواء كان
موسرا او غيره هذا منعهنا وبه قال الفقهاء كافة الا ما سأذكره عندا اكثر العلماء من قلنا بمن السبب وعطاء
ومجاهد والحسن وعمر بن دينار وعمر بن عبد العزيز وازهرى وقتادة ومالك والثوري والشافعي واحد
واسحق ومحمد بن الحسن وبه قول وقال خلاص بن عمرو بكسر الحاء من ثلث التركة قال طاووس بن
كان للمال قليلا فن الثلث والا قرن رأس المال دليلنا حديث المحرم قلنا النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل
هل أوصي ثالث أم لا (الثالثة) اذا طلب بعض الورثة تكفينه من ماله وآخر من التركة كفن
من التركة لما ذكره المصنف (الرابعة) اذا ماتت زوجة فهل يلزم الزوج كنفها فيموتها (أصحها)
عند جمهور الاصحاب يجب علي زوجها عن صححه المصنف هنا وفي التنية والمعاملي في كتابيه المجموع
والتجريد والرافعي وقطع به المعلى في القنم وصحح للواردى والشيخ ابو محمد البوبى في الفروق
والجرجاني في التحرير وجوبه في ماله قال ابو محمد هو قول اكثر اصحابنا وفي هذا الثقل نظر
لان الاكثرين انما نقلوه عن أبي علي ابن ابي هريرة ودليل الوجوه في الكتاب قال البندنجي
والبدرى وابن الصباغ وسائر الاصحاب وسواء كانت الزوجة موسرة أو مصرة فقها فيها الوجان
واما قيد الفرائض في الوسيط الوجوه بما اذا كانت مصرة فانكروه عليه ويجب عنه بانه ذكر
احدى الصورتين ولم يتكلم في الموصرة قال اصحابنا وحكم مؤنة غسلها ودقها وسائر مؤنة تجهيزها
حكم الكفن صرح به القاضي ابو الطيب في كتابيه التطبيق والمجرد والدارى والمعاملي في المجموع

« صلوا على من قال لا اله الا الله » (١) خاطب به الجمع وأقله ثلاثة وهذا أصح الوجوه عند الشيخ أبي
الفرج البزار (والثالث) أنه يسقط الفرض بواحد لأنه لا يشترط فيه الجماعة فكذلك العدد كالأثر
الصوات (والرابع) أوردته في التهذيب أنه لا بد من اثنين ويكتفى بهما بناء على أن أقل الجمع
اثنان وهذا الوجه لم يبلغ الامام قلا لكن قال هو محتمل جداً لأن الاجماع يحصل بذلك وهو
كقولناي مسألة الانقضاض على رأى يكتفى بقاء واحد مع الامام . وقيل جماعة من أعتا الزوجات الثاني
والثالث قولين منصوصين منهم صاحب الشامل ومنهم القاضي الرويانى وقال هو وغيره الظاهر

(١) حديث روى انه صلى الله عليه وسلم قال صلوا على من قال لا اله الا الله تقدم في
سلاة الجماعة *

والتجريد والمقنع وآخرون ولا خلاف فيه قال الحاملي في التجريد والمقنع وآخرون من الاصحاب إن قلنا يجب علي الزوج فلم يكن له مال وجب في مالها فان لم يكن لها مال فعلي من عليه فقطها فان لم يكن ففي بيت المال (وأما) قول المصنف في الامة أنها صارت اجنية بالموت فقد قال مشله الحاملي وغيره وانكره صاحب الشامل وقال نفقة الامة كانت لسبب الملك ولا تبطل احكامه بالموت ولهذا كان السيد اسحق بدغسه وتولى تجهيزها (الخامسة) اذا لم يكن للميت مال ولا زوج وجب كفنه وسائر مؤن تجهيزه على من تلزمه نفقته من والد وولد وسيد فيجب على السيد كفن عبده وأمه والقرن والدبر وأم الولد والمكاتب لان الكتابة افضحت بالموت وسواء في أولاده البالغ وغيره والصحيح واكثر من وكذا الوالدون لانهم بالموت صاروا عاجزين عن الكسب ونفقة العاجزين واجبة فان لم يكن له من تلزمه نفقته وجبت مونة تجهيزه في بيت المال كنفقته وهل يكفن من بيت المال بثوب أم بثلاثة في طريقان حكاهما امام الحرمين (أحدهما) يكفن بثوب واحد قال الامام وهذا قلم الأئمة (وأحدهما) وأشهرهما فيه وجهان ومن حكاهما صاحب التقريب والبغوى وآخرون (أحدهما) بثوب لانه يستغنى عما سواه وبيت المال للمحتاج فان قلنا بثوب فترك الميت ثوبا لم يزد عليه من بيت المال وان قلنا ثلاثة فهل يقتصر عليه أم بكل ثلاثة فيه وجهان (أحدهما) بكل لانه يستغنى في بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال وجب كفنه وسائر مؤن تجهيزه على عامة المسلمين كنفقته في مثل هذا الحال قال القاضي حسين والبغوى وغيرهما ولا يجب حينئذ إلا ثوب واحد يستر جميع بدنه لان أموال العامة أضيق من بيت المال فلا يؤخذ منها إلا الضرورة وهذا كله مشهور في كتب الاصحاب وهو مفهوم من قول المصنف الكفن على من تلزمه نفقته فان النفقة مرتبة هكذا وإذا كفن من مال قريبه الذي عليه نفقته فهل يكفن بثوب أم بثلاثة فيه وجهان كيبت للمال حكاهما القاضي حسين وغيره (أحدهما) بثوب •

الاكتفاء بواحد واذا اطرأ ويتفرع على هذه الوجوه ما لو تين حدث الامام او بعض المقتدين ان بقي العدد المكتسب به فالفرض ساقط به والا فلا. وهل العيبان للميزون بمثابة البالغين على اختلاف الوجوه فيه وجهان (أظهرهما) نعم. وفي النساء وجهان (أحدهما) أنهن كالرجال لصحة صلاتهن وجماعتهن (وأصحهما) ولم يذكر صاحب التهذيب وكثيرون سواء انه لا يكتفى بهن وان كثرن نظرا للميت فان دعاء الرجال أقرب الي الاجابة وأهليتهم الي العبادات ولان فيه استهانة بالميت وموضع الوجهين ما اذا كان هناك رجال فان لم يكن رجل صليين للضرورة منفردات وسقط الفرض قال في الصلة : وظاهر المذهب أنه لا يستحب لمن أن يصلين جماعة في جنازة الرجل والمرأة (وقيل) يستحب ذلك في جنازة المرأة •

قال في ولا يشترط حضور الجنازة بل يصل (مح) على الغائب (الا) اذا كن في البلد •

(فرع) قال البندنجي فان مات له أقارب دفنوا حلة بهم أو غرق أو غيرهما قسّم في التكفين وغيره من يخاف فسادهم استوا فيه قسّم الابنم الاقرب فالأقرب فان كانا آخرين قسّم أسنهما فان كانا زوجين اقرب بينهما اذا أمر به *

(فرع) في مناهب العلماء في كفن الزوجتة ذكرنا أن الأصح عندنا أنه على الزوج وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال الشعبي ومحمد بن الحسن وأحمد في مالهما وروى عن مالك *

(فرع) قال البندنجي وغيره لومت انسان ولم يوجد هناك ما يكفن به الأتوب مع مالك له غير محتاج اليه لزمه بذله بقيته كالطعام المضطر *

• قال المصنف رحمه الله •

(وأقل ما يجزى ما يستر المورة كالملى ومن أصحابنا من قال أنه ثوب يعم البدن لان مادونه لا يسمي كفنًا والاول أصح) *

(الشرح) هذان الوجهان مشهوران وانتلفوا في أصحهما وصحح المصنف هنا والمحال في المجموع وصاحب المستظهرى والبيان وآخرون من المراقين الا اكتماء بساتر المورة وقطع به كثيرون من المراقين أو أكثر ممن قطع به منهم الماوردى في الحاوى والقاضي أبو الطيب في كتابه التلطيح والمجرد وسليم الرازى في الكفاية والمحال في التجريد وصاحب الشامل وقطع به

يجوز الصلاة على الغائب بالنية سواء كن في جهة القبلة أو في غير جهتها والمصل مستقبل بكل حال وبه قال احمد خلافاً لمالك وأبي حنيفة ورحمهم الله • لنا ما روى • أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بموت النجاشى في اليوم الذي مات فيه فخرج الى المصلي وصعقهم وكبر أربع تكبيرات (١) وهذا إذا كانت الجنائزة في بلدة أو قرية ولا فرق بين أن يكون بين الموضعين مسافة القصر أو لا يكون فان كانت في تلك البلدة فهل يجوز أن يصلي عليها وهي غير موضوعة بين يديه فيه وجهان (أحدهما) نعم كالغائبة عن البلد (وأصحها) وهو المذكور في الكتاب لا تيسر الحضور وشبه هذا الخلاف بالخلاف في فؤد القضاء على من في البلد مع امكان الاحضار وإذا شرطنا حضور الجنائزة فينبغي ان لا يكون بين الامام وبينها أكثر من مائى ذراع أو ثلثا تقبل القريب حكاه المعلق عن الشيخ ابى محمد لا يشترط (م ح) ظهور الميت بل يجوز الصلاة على المدفون ولكن قديم الصلاة واجب فان لم تقدم فلا

(١) حديث • انه صلى الله عليه وسلم اخبر بموت النجاشى في اليوم الذي مات فيه فخرج بهم الى المصلي فصف بهم وكبر أربعاً : متفق عليه من حديث ابى هريرة وجابر ومسلم من حديث عمران بن حصين وله طرق *

من الخراسانيين للتولي وغيرهم وهو ظاهر نص الشافعي في الام فانه قال رحمه الله وما كفن فيه لليت اجزأه وانما قلنا ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم «كفن يوم أحد بعض القتل بنسرة» فدل ذلك على أنه ليس فيه حلا يقصر عنه وعلى أنه يحزى ما وارى العورة هذا لفظ نصه وقطع جمهور الخراسانيين بأنه يجب سائر جميع البدن عن قطع بئسهم امام الحرمين والغزالي والبغوي والسرخسي وغيرهم وصححه منهم القاضي حسين وغيره وحكي البندنجي في المسألة ثلاثة أوجه هذان الوجهان والثالث يجب ثلاثة أبواب وهذا شاذ مردود والاصح ما قلناه عن الاكثرين وعن ظاهر نصه وهو سائر العورة لحديث مصعب بن عمير الذي أشد اليه الشافعي في استدلاله وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم «كفنه يوم أحد بنسرة غطى بها رأسه ويدت رجله فامرهم أن يجلوا على رجله

تقوت بالدفن ثم قبل انه يصلي بعد الدفن الى ثلاثة ايام وقيل الى شهر وقيل الى اعماق الاجزاء وقيل من كل مبرز أعندموه يصلي عليه ومن لا فلا وقبل ويصلي عليه أبداً ومم هذا فلا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم»

إذا أقيمت جماعة صلاة الخنزة ثم حضر آخرون فلهم أن يصلوا عليها أفراداً او في جماعة اخرى وتكون صلاتهم فرضاً في حقهم كما أنها فرض في حق الاولين بخلاف من صلاها مرة لا تستحب له إعادتها فان المصادة تكون تطوعاً وهذه الصلاة لا يتطوع بها فان كان قد صلي مرة وأراد إعادتها في جماعة لم يستحب ايضاً في اظهر الوجهين. ولا فرق بين ان يكون حضور الآخرين قبل الدفن أو بعده ولا يشترط ظهور الميت وخالف ابو حنيفة في المالتين (اما) قبل الدفن فلان عنده لا يصلي على الخنزرة قمرتين واما بعده فلان عنده لا يصلي على القبر الا اذا دفن ولم يصل عليه الولي فله ان يصلي على القبر وكذا له ان يصلي عليه قبل الدفن إذا كان غائباً وصلى عليه غيره وساعد ابا حنيفة مالك في الفصلين والخلاف جاء فيما إذا دفن ميت قبل ان يصلي عليه فتدنا يصلي على قبره ولا ينس الصلاة ولكن يأتم الدافنون بما فعلوا فان تقديم الصلاة على الدفن واجب وعندها لا يصلي على القبر «لنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما» أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبر دفن ليلا فقال متي دفن هذا قالوا البارحة قال أفلا أذنتوني قالوا دنا في ظلمة الليل فكرهنا أن نوقظك فقام وصفتنا خلفه قال ابن عباس رضي الله عنهما وانا فيهم فصلي عليه (١) ورواه

(١) حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقبر دفن ليلا فقال متي دفن هذا قالوا البارحة قال أفلا أذنتوني قالوا دنا في ظلمة الليل فكرهنا أن نوقظك فقام فصفا خلقه قال ابن عباس وأما فيهم فصلي عليه : متفق عليه وفي رواية للبحاري البارحة وفي رواية للدافطني بعد ما دفن جلات وفي أخرى للطبراني بليتين : وفي الباب عن أبي هريرة متفق عليه :

الآخر» ورواه البخاري ومسلم (فإن قيل له لم يكن سوى الثمرة (الجلوباب) من وجهين (احدهما) أنه يعد من خرج لقتال أن لا يكون معه غيرها من سلاح وغيره مما يشتري به كفن (والثاني) لو ثبت أنه لم يكن له غيرها والسائر غيرها لوجب تنسيه من بيت المال فإن قد فعل المسلمون والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب أن يكفن الرجل في ثلاثة أبواب أزار ولثاقتين يرض لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب سحرية ليس فيها قميص ولا عمامة» فإن كفن في خمسة أبواب لم يكره لأن ابن عمر رضي الله عنهما كلن يكفن الله في خمسة أبواب فيها قميص وعمامة ولأن كل ثياب المني خمسة قميصان وسراويل وعمامة ورداء ويكره الزيادة على ذلك لأنه سرف وإن قال بعض الورثة يكفن بتوب وقال بعضهم بثلاثة ففيه وجان (احدهما) يكفن بثوب لأنه يعم ويسر (والثاني) يكفن بثلاثة لأنه الكفن المعروف للمسنون والأفضل أن لا يكون فيها قميص ولا عمامة لحديث عائشة رضي الله عنها فإن جعل فيها قميص وعمامة لم يكره لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى ابن عبد الله بن أبي بن سلول قميصا ليجهه في كفن أبيه وإن كان في الكفن قميص وعمامة جعل ذلك تحت الثياب لأن اظهاره زينة وليس الحال حال زينة *.

(الشرح) حديث عائشة رواه البخاري ومسلم وحديث ابن عمر كفن الله في خمسة أبواب ذكره البيهقي قال دروينا عن نافع أن ابنا لعبد الله بن عمر مات فكفنه ابن عمر في خمسة أبواب قميص وعمامة وثلاث لفائف وأما حديث عبد الله بن أبي فرواه البخاري ومسلم من رواية عبد الله بن عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله واسم ابن عبد الله هذا عبد الله أيضا وهو عبد الله بن عبد الله ابن أبي بن سلول فأبى بضم الهمزة وفتح الباء وتثنية اليا، وسلول يفتح السين المهملة ويلايين الأولى مضومة وهو اسم امرأة فلا يتصرف فبذل الله الميت هو ابن أبي وهو ابن سلول أيضا فأبى أبوه وسلول أمه وسلول زوجة أبي قال العلماء والصواب في كتابه وقرأه أن نون أبي ويكتب

تعلم قولهم في الكتاب فلا تقوت بالدفن بالواو لأن أباعبد الله الحنظلي حكى عن أبي إسحق المروزي أن فرض الصلاة لا يسقط بالصلاة على القبر وإنما يصلي على القبر من لم يدرك الصلاة وإلى متى تجوز الصلاة على القبر

وعن أنس نحوه وفي الزيار وفي الموطأ عن ابن شهاب عن ابن أبي أمامة بن سهل نحو حديث أبي هريرة وعند أحمد والنسائي من حديث زيد بن ثابت نحوه وعن أبي سعيد عند ابن ماجه وفيه ابن هبيرة وعن عتبة بن عامر عند البخاري وعن عمران بن حصين عند الطبراني في الاوسط وعنده أيضا عن ابن عمر وعن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده : وعن عبد الله بن عامر ابن ربيعة عند النسائي وعمار بن ربيعة وعبادة وأبي قتادة وبريدة بن الحبيب ذكرها حرب الكرماني *

ابن سلول بالالف في ابن ولهذا نظائر كقولهم محمد بن علي بن الحنفية واسماعيل بن ابراهيم بن علي
وأخرون وقد أفرسهم في جزء. وأشرت اليهم في ترجمة محمد بن علي في تهذيب الاسماء والقنات
وكان عبد الله الميت درس للمناقين كثير اسادة الادب والكلام التيسيح وأما ابنه عبد الله الذي
اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم القميص فكان مسلما صالحا فاضلا رضي الله عنه والقميص الذي
اعطاه إياه هو قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اعطاه إياه ليطيب قلب ابنه وقيل لان
الميت المتناق كان كسا الله بالبرضي الله عنه عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأخيه اسروم بذر فاعطاه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبا بدله لثلا يبقى لكفر عنه يد والاول اظهر ولهذا صلى عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن ينهي عن الصلاة على المناقين ثبت ذلك في الصحيحين في هذا
الحديث (ق) قيل ليس في هذا الحديث دليل لما قاله المصنف انه استدلل على القميص والعمامة وليس
لعمامة ذكر فيه (جوابه) انه إذا ثبت احدهما ثبت الآخر اذ لافرق (وقولها) سحولي قروي بضم السين
وفتحها والفتح رواية الاكثرين قال الازهرى هي بالفتح مدينة في ناحية البين منها ثياب يقال لها
سحولية قال وأما السحولية بالضم فهي الثياب البيض وقال غير الازهرى هي بالفتح نسبة الى قرية
بالبين والضم ثياب القطن وقيل بالضم ثياب قبة من القطن خاصة (قوله) ولان كل ثياب الحى
وقع في بعض النسخ أ كل بالكفوفى بعضها أجل الجيم وهما صحيحان والكلف أكثر وأحسن
(قوله) لانه سرف قال الازهرى وغيره السرف ما جاوز الحد المعروف لثوبه «أما الاحكام فقال الشافعى
والاصحاب للمستحب أن يكفن الرجل في ثلاثة أبواب ازار ولغافتين والمراد بالازار المنزر الذي
يشد في الوسط وسواء في هذا البالغ والصبي فيستحب تكفين الصبي في ثلاثة كالبالغ
وقال أبو حنيفة يكفن الصبي في خرقتين * دليلنا انه ذكر فأشبه البالغ وان كفن
الرجل في أربعة أو خمسة لم يكره ولم يستحب وان كفن في زيادة على خمسة قال المصنف
والاصحاب يكره لانه سرف ولم يقولوا ان الزيادة حرام مع انها اضاعة مال غير مأذون فيه ولو
قال به قائل لم يعمد والافضل ان لا يكن في الكفن قميص ولا عمامة فان كانا لم يكره لكنه خلاف
الاولى لما ذكره المصنف هذا هو الصواب المعروف في المذهب وبه قطع الاصحاب وقال المصنف
في كتابه عيون المسائل في الخلاف يكره التكفين في القميص خلافا لابى حنيفة وهذا الذى قاله
مع انه شاذ في المذهب ضعيف بل باطل من جهة الدليل لان للكره ما ثبت فيه نهي مقصود ولم
يثبت في هذا شيء والصواب الاول قال أصحابنا فان كان قميص وعمامة استحب جماعها تحت
الثياب لما ذكره المصنف وان قال بعض الورثة يكفن في ثوب وقال بعضهم في ثلثة ثوبان مشهوران

فيه خمسة أوجه (احدهما) إلى ثلاثة أيام ولا تزداد لانها اول حد السكنة وآخر حد القلة ويروى
هذا عن اصحاب ابي حنيفة رحمه الله حيث جئوا لولي الصلاة على القبر (والثاني) وبه قال احمد

ذكر المصنف دليلها واتفق الاصحاب على أن الاربع هنا تكفيته في ثلاثة وفي المسألة طريق آخر ذكره الامام في النهاية وهو القطع بثلاثة قلته عن معظم الاصحاب ولو قال بعض الورثة ثوب يستر جميع البدن أو ثلاثة وقال بعضهم بل سائر العورة فقط وقلنا يجوزاه قلالي عليه الاصحاب أنه يكفن في ثوب أو ثلاثة وحكي صاحب البيان وجها أنه يكفن بسائر العورة وهو غلط صريح ولو اتفقت الورثة على ثوب واحد فطريقان قطع البصوى بأنه يكفن في ثوب وطريقا للتولي فيه الوجين وهو الاقيس ولو كان عليه دين مستغرق فقلت الورثة تكفته في ثلاثة أبواب وقال الفرما في ثوب فوجيان مشهوران (أصحهما) عند الاصحاب تكفيته بثوب لأن تحليص ذمته من الدين انفع له من اجل الكفن (والثاني) يكفن بثلاثة كلفلس فإنه يترك له الثياب اللائقة به ومن قال بالاول فرق بان ذمة المفلس عامرة فهو بصدد الوفاء بخلاف الميت ولو قالت الفرما يكفن بسائر العورة وقالت الورثة بثوب سائر جميع البدن قل صاحب الحاروي وغيره الاختلاف على سائر جميع البدن ولو اتفقت الورثة والفرما على ثلاثة أبواب جاز بلافلاف صرح به القاضي حدين وآخرون وإنما ذكره وإن كان ظاهرا لأنه ربما تشكك فيه إنسان من حيث إن ذمته تبقى مرهنة بالبدن قال امام الحرمين قال صاحب التريب لو أوصي الميت بأن يكفن في ثوب لا غير كفي ثوب سابق لبدن لان الكفن حق وقدره باسقاط حقه من الزيادة قال ولو قال رضى بسائر العورة لم تصح وصيته ويجب تكفيته في سائر جميع بدنه قال الامام وهذا الذي ذكره في نهاية الحسن وكذا جزم به الغزالي وغيره قال اصحابنا الثوب الواحد حق لله تعالى لا تنفذ وصية الميت في اسقاطه والثاني والثالث حق للميت تنفذ وصيته باسقاطها قال القاضي أبو العلي في المبرد وإذا اختلفوا في جنس الكفن قال اصحابنا ان كان الميت موسرا كفن باعلي الاجناس وان كان متوسطا فبالاوسط وبالادون إن كان فقيرا *

(فرع) إن قيل ذكرتم أن المستحب تكفين الرجل في ثلاثة أبواب وهذا يخالف حديث الحرم الذي سقط عن سيرة فإنه كفن في ثوبين وجوابه ما أجاب به القاضي أبو العلي وغيره أنه لم يكن له مال غيرها وإنما يستحب الثلاثة لتمكن منها *

قال المصنف رحمه الله *

« والمستحب أن يكون الكفن بيضا لحديث عائشة رضي الله عنها والمستحب أن يكون حنا لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا كفن أحدكم أخاه فليحس كفته » وتكره المغالاة فيه لما روى علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تغالوا في الكفن فإنه يلب

رحمه الله أنه يصلى عليه إلى تهر ولا يزداد وهذا ما ذكره ابن القاص في المتأخر قال القفال محتمل أنه خرج ذلك من صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم علي السجاني فإنه كان بهمه برة شهر ومعلوم أنه لا الوحي لما

مرصعا والمستحب ان يختر الكفن لما روى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا جرت الميت فجهروه ثلاثا »

(الشرح) حديث عائشة رضى الله عنها سبق بيانه اتفق الصحيحين وحديث علي رضى الله عنه رواه ابو داود باسناد حسن ولم يصفه وحديث جابر الاول رواه مسلم وحديثه الاخر رواه احمد ابن حنبل في مسنده والحاكم في المستدرک والبيهقي واسناده صحيح قال الحاكم هو صحيح علي شرط مسلم ولكن روى البيهقي باسناد عن يحيى بن معين انه قال لم يرعه الا يحيى بن آدم قال يحيى بن معين ولا اظنه الا غلط قلت كان يحيى بن معين فرعه على قاعدة اكثر الحديثين ان الحديث اذا روي مرفوعا وموقوفًا حكم بالوقف والصحيح الذي قاله الفقهاء واصحاب الاصول ومحققوا الحديثين انه يحكم بالرفع لان زيادة ثقة ولفظ رواية الحاكم والبيهقي اذا اجرتم الميت فادبروا قال البيهقي وروى جبروا كفن الميت ثلاثا ولفظ رواية احمد اذا اجرتم الميت فاجبروه ثلاثا (وقوله) يكون الكفن يضاء أى ثيابا يضاء والاجاز التخيير وقوله صلى الله عليه وسلم فليحسن كنفه هو بفتح الفاء - كذا ضبطه الجمهور وحكى القاضى عياض عن بعض الدواة اسكان الفاء أى فعل التكفين من الاشباع والصوم والاول هو الصحيح اى يكون الكفن حسنا وسأذكر ان شاء الله تعالى قريبا معنى تحسينه اما الاحكام فيها مسائل (احداها) يستحب ان يكون

علوا بوجهه الا بعد شهر ومنهم من وجهه بما روى « صلى الله عليه وسلم انه صلى على البراء بن معرور بعد شهر » (١) ولم تنقل الزيادة عليه (الثالث) انه صلى عليه مادام يبق منه شيء في القبر فان انقضت الاجزاء كلها فلا اذ لم يبق ما يصل عليه وعلي هذا فلا تردد في انقطاع الاجزاء فلامام الحرمين رحمه الله فيه احتمالان (أحدهما) ان يقال الصلاة تستدعي يقين البقاء في القبر (والثاني) أن يقال الاصل بقاءه فيجوز وهذا الثاني أوفق لرواية الصيدلاني وآخرين وأصل الوجه فانهم قالوا انه صلى عليه ما لم يعلم بلاء (والوجه الرابع) انه صلى عليه من كل من أهل فرض الصلاة يوم الملت ولا يصل عليه غيره هكذا روى الشيخ أبو محمد والصيدلاني وغيرهما عن الشيخ أبي زيد وأشار اليه صاحب

(١) حديث انه صلى على قبر البراء بن معرور بعد شهر : البيهقي من حديث معبد بن ابي قتادة قال وروى عن يحيى بن عبد الله بن ابي قتادة عن أبيه عن جده موصولا دون التأقيت ثم روى من حديث ابن عباس انه صلى على قبر بعد شهر : وروى الترمذى من حديث ابن المسيب ان أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر ورواه البيهقي واسناده مرسل صحيح : ثم أخرجه من طريق عكرمة عن ابن عباس في حديث وفي اسناده سويد بن سعيد *

الكفن ايضاً حديث عائشة للذكور والمحدثين السابقين في باب حية الجملة (الثانية) يستحب تحسين الكفن قال أصحابنا والمراد بتحسينه يداؤه ونظافته وسوغه وكثافته لا كونه ثميناً لحديث النعمي عن الغلاة وتركه للغلاة فيه لحديث قال القاضي حسين والبغوي الثوب القليل أفضل من الجديد ودليله حديث عائشة قالت نظر أبو بكر رضي الله عنه الي ثوب كان يمرض فيه فقال «اضلوا هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفونوا فيها قلت ان هذا خلق قال الحي أحق بالجديد من الميت أنا هو للملة» رواه البخاري والملة بضم الميم وكسرها وقصها - هي دم الميت وصديده ونحوه قال أصحابنا رحمهم الله ويجوز تكفين كل إنسان بما يجوز له لبسه في الحياة فيجوز من القطن والصوف والكتان والشعر والوبر وغيرها وأما الحرير فيحرم تكفين الرجل فيه وأما المرأة فالمشهور القطع بجواز تكفينها فيه لأنه يجوز لها لبسه في الحياة لكن يكره تكفينها فيه لأن فيه سرقة ويشبه اضاعه المال بخلاف اللبس في الحياة فإنه يجمل للزوج وحكي صاحب البيان في زيادات المذهب وجها أنه لا يجوز وأما المعصر والزعر فلا يحرم تكفينها فيه بلا خلاف ولكن يكره علي المذهب بوجه قطع الاكثرون وحكي صاحب العدة والبيان وجوب ثمانية لا يكره قالوا وهو مذهب أبي حنيفة قال أصحابنا ويعتبر في الكفن اللباس حال الميت فإن كان مكثرأ من المال فمن جيد الثياب وإن كان متوسطاً فأوسطها وإن كان مقللاً فخشنها هذه عبارة الشيخ أبي حامد والبندنجي وغيرها (الثالثة) يستحب تبخير الكفن الا في حق المحرم والمحرمة قال أصحابنا صفة ذلك أن يجمل الكفن علي عود وغيره ثم يبخر كما يبخر ثياب الحي حتى تصبغ بها رائحة الطيب قال أصحابنا ويستحب أن يكون الطيب عود او كوز العود غير مطيب بالمسك فإن كان مطيباً بمجاز ويستحب تطيبه ثلاثاً للحديث قال المصنف رحمه الله

﴿ ويستحب أن يسطأ أحسنها وأوسعها ثم الثاني الذي يلي الميت اعتباراً بالحي فإنه يجمل أحسن ثيابه وأوسعها فوق الثياب وكما فرش ثوبا نثره الخنوط ثم يجمل للميت الي الأكفان مستورا ويترك علي الكفن مستلقياً علي ظهره ويؤخذ قطن مزروع الحب فيجمل فيه الخنوط

الافصح ووجهه بان من كان من أهل الفرض يومئذ كان الخطأ متوجها عليه ففي أدى كان مؤدياً لفرضه وغيره لو صلى كان متطوعاً وهذه الصلاة لا يتطوع بها وروى الحاملي وطائفة هذا الوجه بعبارة أخرى فقالوا من كان من أهل الصلاة يصلي عليه يوم موته ومن لا قضاة في العبارتين معان لم يولد عند اللوت أو لم يكن مميزاً لم يكن له أن يصلي علي القبر ومن كان مميزاً حينئذ هل يصلي اما العبارة الاولى فلا لانه لم يكن من أهل فرضية الصلاة وأما علي الثانية فنعمة لانه كان من أهل الصلاة والعبارة الاولى أشهر والثانية أصح عند القاضي الروياني وهي التي واقعها لفظ الكتاب فإنه قال وقيل من كان مميزاً عند موته يصلي فلا يعتبر إلا التيسير الذي يحيط أهلية الصلاة دون

والكفور ويجعل بين اليه ويشد عليه كما يشد الثبان ويستحب أن يؤخذ القطن ويجعل عليه الخنوط والكفور ويترك على القدم والمنخرين والعينين والأذنين وعلى خراج نافذ إن كان عليه لينغني ما يظهر من راحته ويجعل الخنوط والكفور على قطن ويترك على مواضع السجود لما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال يتبع بالطيب مساجده ولأنه مفضلواضع شرفت بالسجود فخصت بالطيب قال وأحب أن يطيب جميع بدنه بالكفور لأن ذلك يقوى البدن ويشده ويستحب أن يحنط رأسه ولحيته بالكفور كما يفضل الحنط إذا تطيب قال في البوطي فإن حنط بالمسك فلا بأس لما روى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «المسك من أطيب الطيب» وهل يجب الخنوط والكفور أم لا فيه قولان وقيل فيه وجهان أحدهما يجب لانه جرت به العادة في الميت فكلن واجبا كاللكن والثاني أنه لا يجب كالألبان يجب الطيب في حق المفلن وإن وجبت الكسوة»

أهلية الاقراض (والوجه الخامس) أنه يصلي عليه أبدا لأن القصد بهذه الصلاة الدعاء وهو جائز في الاوقات كلها وأظهر الوجوه هو الرابع ثم هنا كله في قبر غير النبي صلى الله عليه وسلم (أما) الصلاة على قبره فتبني على الوجوه المذكورة في حق غيره فعلى الوجوه الارسة الاولى لا يصلي عليه اليوم أما على غير الثالث فظاهر وأما الثالث فليس الامتناع لانه يبلى اذ الارض لا تأكل أجساد الانبياء ولكن لانه روى في الخبر أنه صلى الله عليه وسلم قال «أنا أكرم علي ربي من أن يتركني في قبري بعد ثلاث» (١) وعلى الوجه الخامس هل يصلي عليه فيه وجهان (أظهرهما) لا لما روى أنه صلى

(١) حديث (١) روى أنه صلى الله عليه وسلم قال أنا أكرم علي ربي من أن يتركني في قبري بعد ثلاث وكذا أورده امام الحرمين في نهايته ثم قال وروى أكثر من يومين لم أجده هكذا لكن روى الثوري في جامعه عن شيخ عن سعيد بن المسيب قال ما مكثت في قبره أكثر من أربعين ليلة حتى يرجع ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن أبي المقدام عن سعيد بن المسيب أنه رأى قوما يسلون على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما مكثت في الارض أكثر من أربعين يوما وهذا ضعيف : وقد روى عبد الرزاق عنه حديث أنس مرفوعا مررت بمومي ليلة أسري بي وهو قائم يصلي في قبره وأراد بذلك رد ما روى عن ابن المسيب وثما يقدح في هذه الاحاديث حديث أنس بن أوس صلاتكم مرفوعة على الحديث وحديث أبي هريرة أنا أول من تنشق عنه الارض والله اعلم : وروى الطبراني وابن حبان في المصنوع وابن الجوزي في الموضوعات من حديث أنس مرفوعا نحو الاول قال ابن حبان هذا باطل موضوع وقد أورد البيهقي جزأ في حياة الانبياء في قبورهم وأورد فيه عدة احاديث تؤيد هذا برأيه منه وقال في دلائل النبوة الانبياء احياء عند ربهم كالشهداء وقال في كتاب الاعتقاد والانبياء بعد ما قصصا وردت اليهم أرواحهم وهم احياء عند ربهم كالشهداء : (نبيه) وقع للرب في كتاب كسب علوم الاخرة

(الشرح) حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الملك الطيب الطيب» رواه مسلم في صحيحه هكذا ووقع في للذهب من الطيب الطيب بزيادة من والأثر للذكور عن ابن مسعود يقع الطيب مساجده رواه البيهقي والحنوط - يفتح الحاء وضم النون - هذا هو المشهور ويقال الحنط بكسر وهو أنواع من الطيب يخلط لليت خاصة لا يقال في غير طيب لليت حنوط قال الأزهرى يدخل في الحنوط الكافور وخزيرة القصب والصندل الأحمر والأبيض (وقوله) كما يستدل الثبان هو بضم اللام فوق وتشديد الموحدة وهو سراويل قصيرة صغيرة بلاكتة (قوله) وعلى خراج نافذ هو بضم الحاء للصعدة وتخفيف الراء وهو القرحة في الجسد وأما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب يستحب أن يبسط أوسع الغافق وأحدتها وينذر عليها خنوط ثم يبسط الثانية عليها وينذر عليها جنوط وكما هو وإن كفن الرجل أو المرأة في ثفاقة مائة أو رابطة كانت كالثانية في أنها دون التي قبلها وفي ذكر الحنوط والكافور وافق الشافعي والأصحاب على استحباب الحنوط كما ذكرنا قال صاحب الملوى رحمه الله هذا شيء لم يذكره غير الشافعي من الفقهاء وإنما اختاره الشافعي ليلابس على الأكفان وليقيها من بلل يعيبها قال المصنف والأصحاب رحمهم الله يحمل

الله عليه وسلم قال: «لن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد» (١) (والثاني) نعم كما في حق غيره ولكن فرادى لا جماعة كما فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومحكي هذا عن أبي الوليد النابورى . إذا عرفت ذلك أعلمت قوله فلا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالواو ويجوز أن يعلم ما سوى الثاني من الوجوه بالالف لأن مذهب الثاني كما قدمناه (قائدة) قوله في أول هذا الطرف : وهي كسائر الصلوات أراد به في الشرائط كما قدمناه ثم الفرض بيان أن شرائط سائر الصلوات مرعية بها لأن شرائط هذه الصلاة منحصر فيها لأنه يشترط فيها قدم غسل لليت حتى لو مات في شر أو معدن أنه دما عليه وتعد إخراجهم وغسلهم يصل عليه ذكره صاحب التمهيد ويشترط فيها أيضاً عدم التقدم على المنارة الحاضرة بين يديه وعلى القبر إن كان يصلي عليه على الصحيح . قال (القول في الدين) وأما هذه حفرة تحرس لليت عن السباع وتكتم راحتموها كله قبر على قائمة

هنا أمر بطول مه التعجب فاته أورد الحديث بلفظ امام الحرمين ثم قال وكان الثلاث عشرات لأن الحسين قتل على رأس الستين فنضب على أهل الأرض فرج به إلى السماء وهذا غلط ظاهر . (١) (حديث) «لن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد» متفق على صحته عن عائشة وابن عباس ورواه مسلم من حديث جندب قال سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بخمس وهو يقول ألا اتخذوا القبور مساجد أنى أنها كم عن ذلك (قائدة) دليل الصلاة على المنارة في المسجـ رواه مسلم من حديث عائشة وهو في النواحي وقد ثبت أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد وصلى على عمر في المسجد وهو في الموطأ وغيره .

لبيت مستورا فيوضع فوقها مستليا واحتجوا البيط احسن القناف و اوسعها اولاً باقياس علي الحى فانه يجعل اجل نيا به فوقها ثم يؤخذ قطن منزوع الحب فيجعل عليه حنوط وكافور ويدس بين اليه حتى يتصل بحلقه القبر فيسدها ليرد شيئا يتعرض للخروج قال اصحابنا ولا يدخله الي داخل الحلقة هذا هو الصحيح الذى قطع به جماهير الاصحاب في الطريقين وذكر النوى وجهين (أحدهما) يكره الادخال (والثاني) يدخل لانه اذا لم يدخل لا يمنع الخروج قال واتما فعل ذلك للمصلحة وقال القاضي حسين في تليفه قال القفال رأيت للشافعى رحمه الله في الجامع الكبير ادخاله وهنا قتل غريب وحكم ضعيف والصواب ما سبق وسبب الخلاف ان للزنى قتل في المختصر عن الشافعى أنه قال يأخذ شيئا من قطن منزوع الحب فيجعل فيه الحنوط والكافور ثم يدخل بين اليه احتلا بليفا ويكثر منه ليرد شيئا ان جاء منه عند تحريكه ويشد عليه خرقة مشقوقة الطرف يأخذ اليه وعائنه ثم يشد عليه كما يشد الثياب الواسع قال للزنى لا احب ما قال من ابلع الخشو ولكن يجعل كلوزة من القطن بين اليه ويجعل من تحتها قطن يضم الى بين اليه والشداد من فوق ذلك كالثياب يشد عليه قل جاء منه شيء بعد ذلك منه ذلك ان يظهر فهذا اسن في كرامته من انتهاك حرمة هذا آخر كلام للزنى قال اصحابنا يوم للزنى من كلام الشافعى هذا انه اراد

الرجل والحد افضل من الشق ولكن الحد في جانب القبلة ثم توضع الخنازعة على راس القبر بحيث يكون راس الميت عند مؤخر القبلة من جهة رأسه ولا يضع الميت في قبره إلا الرجل فان كانت امرأة فيتولي ذلك زوجها ومخارمها فان لم يكن فصيدها فان لم يكن فخصيان فان لم يكن فارحام فان لم يكن فالاجانب لانهم يضمنون عن مباشرتها الا انهم ان لم يستقل واحد بوضعه فليكن عند الواضعين وترا) دفن الميت من فروض الكفايات كفسه والصلاة عليه والدفن في القبورة اولى لينال الميت دعاء المارين والزائرين «وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدفن اصحابه في المقابر» (١) ويجوز الدفن في غير المقابر لانهم «دفنوا النبي صلى الله عليه وسلم في حجرة عائشة رضي الله عنها» (٢) فلو تنازع الورثة فقال بعضهم ندفنه في ملكه وقال آخرون بل في المقبر فليسبلة دفن في المقبر فليسبلة لان ملكه قد انتقل إلى الورثة وبعض الشركا غير راض بدفنه فيه ولو بادر بعضهم ودفنه فيه كان للباقيين قته إلى القبورة والاوولي ان لا يفعلوا لا فيه من المنك ولو اراد بعضهم دفنه في خالص ملكه لم يلزم الباقيين قبوله ولو بادر اليه قال ابن الصباغ لم يذكره الاصحاب وعندى انه لا ينتقل فانه هناك

- (١) «حديث» أنه عليه السلام كان يدفن اصحابه في المقابر لم اجد هكذا لكن في الصحيح انه اتى للقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وفي هذا الباب عدة احاديث *
- (٢) «حديث» انه عليه السلام دفن في حجرة عائشة بالبحارى عن عائشة في حديث قبضه الله بين سحرى ومحرى ودفن في بيتى وفي الباب عدة احاديث *

ادخل القطن في القبر قالوا واخطأ في توجهه وإنما أراد الشافعي أن يبالغ في حشو القطن بين اليه حتى يبلغ القبر من غير أن يدخله وقد بين ذلك في الام قال حتى يبلغ الحلقة قال بعض اصحابنا وما يدل علي وم للزني قول الشافعي رد شي. ان خرج ولو تكن مراده انه يدخل الي داخل القبر لقال يمنع من خروج شي. والله اعلم قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله ثم يشد اليه ويستوفى ذلك بان يأخذ خرقة ويشق رأسها ويجعل وسطها عند اليه وعاتته ويشد فوق السرة بان يرحمها على ظهره الي سرته ويغطف الشقان الآخرين عليه ولو شد شق من كل رأس علي هذا الغضو ومثله علي الغضد الآخر جاز وقيل يشد عليه بحيث ولا يشق طرفها والله اعلم قال الشافعي والمصنف والاصحاب ثم يأخذ شيئاً من القطن ويضع عليه شيئاً من الخنوط والكفور ويجعل علي منافذ البدن من الاذنين والعينين والمخارج والفتحات الثلاثة دفعا للهوام ويجعل علي قطن وكفور وركب علي مواضع

وليس في ابقائه ابطال حق القبر ولو توافقوا علي دفن الميت في ملكه ثم باعوه لم يسكن للمبتاع قله وله الخيار إن كان جاهلاً به ثم لو اتفق قله او يلي كان للوضع قبائين او لا شترى فيه وجهان سيأتي في البيع نظرهما. اذا عرفت ذلك ففي الفصل مسائل (احداها) لا يجوز الاقتصار في الدفن علي ادنى احتفاء بل اقل ما في الباب حفرة تكفي رائحة الميت وتحرص من السباع لسر نبش مثلاً عليها غالباً وهذان اللتان كتمان الرائحة والحراسة عن السباع قد ذكرهما إمام الحرمين في حد واجب الدفن وتابيه للمصنف فان كان متلازمين ففي وجدت احدي الصيغتين في الحفرة توجد الاخرى والفرض من ذكرهما بيان الفائدة المطلوبة بالدفن وان لم يكونا متلازمين فبان أنه يجب رعايتهما ولا يكتفي بأحدهما مقصوداً أيضاً (واما الاكل) فيستحب توسيع القبر وتصميغه روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : «احفروا ووسموا وعمقوا» (١) وللقول عن لفظ الشافعي رضي الله عنه أنه يعمق قدر بسطة قال المحامي وغيره وإنما أراد بسطة بعد القيام علي ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال «عمقوا إلى قدر قامتي وبسطة» (٢) وقدره بثلاثة أذرع ونصف هو قدر ما يقوم الرجل ويسط

(١) «حديث» احفروا ووسموا وعمقوا: احمدوا صاحب السنن الاربعة من حديث هشام بن عامر ان النبي ﷺ قال لم يوم أحد ذلك صححه الترمذي واختلف فيه علي حميد بن حلال الراوي عن هشام فمنهم من ادخل بيته وبين ابنة سعد بن هشام ومنهم من ادخل بينهما أبا الدهماء ومنهم من لم يذكر بينهما أحداً: ورواه احمد واوداود والبيهقي من حديث عاصم ابن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فראيت النبي ﷺ علي القبر يوصي الحافر اوسع من قبل رجليه اوسع من قبل رأسه اسناده صحيح: (تنبيه) كذا وقع فيه يوصي بالواد والصاد وذكر ابن اللواتق ان الصواب يرى بالراء واليم واطال في ذلك والله اعلم

(٢) (قوله) قال عمر اعمقوه لي قدر قامتي وبسطة: اخرجته ابن ابي شيبة وابن المنذر

السجود وهي الجيبة والائف ويطن الكفين والركبتان والقسمان هكذا قال المصنف والمجهر ونص عليه الشافعي في المختصر وفيه وجه حكاية (١) والرافعي انه يجعل المخطوط والكفوف علي نفس هذه المساجد بلا قطن وهو ضعيف غريب قال المصنف وغيره قال الشافعي في المختصر واستحب أن يطيب يده بالكفوف لانه يتوهم ويشده قال الشافعي في المختصر والمصنف والاصحاب ويستحب ان يحنط رأسه وليته بالكفوف كما يفعل الحي اذا طيب قال الشافعي في البويطي وقوله للمصنف والاصحاب ولو حنط بالمسك فلا بأس لحديث ابي سعيد السابق وروى البيهقي بإسناد حسن عن علي رضي الله عنه انه كان عنده مسك قومي ان يحنط وقال هو من فضل حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى في ذلك عن ابن عمر وانس رضي الله عنهم قال للمصنف وهل يجب المخطوط والكفوف ام لا فيه قولان وقيل وجهان (أحدهما) يجب لجران العادة به فوجب كالكفن (والثاني) يستحب ولا يجب كما لا يجب الطيب للمفلس وان وجبت كسوته (وقوله) قولان وقيل وجهان هذا من ورعه وأتقائه واعتناؤه فلم يجزم قولين ولا وجوبين وسبب تردد المصنف رحمه الله في ذلك ان المعالي قال في المجموع ظاهر ما ذكره الشافعي في الام والمختصر انه واجب وقال في موضع آخر انه مستحب فالمسألة علي قولين قال اصحابنا يحكون فيا وجوبين وقال البندنجي قال الشافعي في الام والتقديم كفن الميت وحنوطه ومؤنة تجهيزه من رأس ماله ليس لفرائمه ولا لورثته منع ذلك ثم قال الشافعي بعد هذا بغير ن ولو لم يكن حنوط ولا كفوف رجوت ان يجزى قال البندنجي رحمه الله عليه واختلف اصحابنا في الطيب والحنوط علي وجهين قالوا فالظاهر انها قولان هذا كلامه والاصح انه لا يجب صححه الفزالي وغيره قال امام الحرمين رحمه الله ويجب القطع

(ياض
لقليرحور

يده مرفوعة غالبا والاعتبار بالاربعة من الرجال وفيعلق عن الشيخ أبي محمد أن السنة من التعميق بقدر قامة وهو ثلاثة أذرع وذكر في النهاية ما وافقه فقل لفظ البسطة وفسرها بقامة رجل وسط فيشبه أن يكون وجها آخر وهو الذي يوافقه لفظ الكتاب والمشهور في المذهب هو الاول (وقوله) في الكتاب : وأقلوا كله . الكناية فيهما يجوز أن ترجع إلى غير مذكور المعنى وأقل المدفون فيه ويجوز أن ترجع إلى المذكور وهو المدفن وحينئذ يحتاج الكلام إلى إضمار مضامو أقل المدفن المدفن في حفرة والاول أولى لان واجب المدفن لا ينحصر في المدفن في حفرة صفها ما ذكر بل يجب مع ذلك وضع الميت مستقبل القبلة علي ما سياتي وأعلم قوله فقدرة قامة الرجل بالمهم لان المعنى عن مالك أنه لا حلق تعميق القبر (المسألة الثانية) الحد والشق كل واحد منهما جائز والحد أن يحفر حائط القبر مائلا عن استوائه من الاسفل قبل ما يوضع الميت فيه وليجعل ذلك من جهة القبلة والشق أن يحفر حفرة كالنهر أو ينقأ جانبها بالبن أو غيره ويجعل بينهما شق يوضع الميت فيه ويسقف وأيهما اولي ان كانت الأرض صلبة لا لحطوان كانت رخوة فالشق وعندنا في حنيفة الشق اولي بكل حال هكذا روى جماعة من اصحابنا وفي مختصر

بهذا وقطع التولي بأن الكفور لا يجب وإنما الوجهان في الخنوط ومن خص الوجهين بالخنوط الحاملي والمأوردى والفزالي ومن وافق المصنف في قتل الوجهين في الخنوط والكفور جميعاً صاحباً للمستظهرى والبيان وسبقهم به البندنجى كما ذكرناه *
* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يلف في الكفن ويجعل ما يلي الرأس أكثر كلبي ما على رأسه أكثر قال الشافعي رحمه الله وتفي صفة الثوب الذي يلي الميت فيبدأ باليسر على الأيمن وبالأيسر على الأيسر وقال في موضع يبدأ بالأيمن على الأيسر ثم الأيسر على الأيمن فمن أصحنا من جعلها قولين أحدهما يبدأ باليسر على الأيمن والثاني يبدأ بالأيمن على الأيسر ومنهم من قال هي على قول واحد أنه نفي صفة الثوب الأيسر على جانبه الأيمن وصفة الثوب الأيمن على جانبه الأيسر كما يفضل الحلي بالساج يعنى الطيلسان وهذا هو الأصح لأن في الطيلسان ما على الجانب الأيسر هو الظاهر ثم يفضل ذلك في بقية الأكفان وما يفضل من عند الرأس شيء على وجهه ومدره فإن احتيج إلى شد الأكفان شئت ثم يعمل عنه عند الدفن لأنه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود فإن لم يكن له إلا ثوب واحد قصير لا يعم البدن غطي رأسه وترك الرجل لما روى أن مصعب بن عمير رضي الله عنه قتل يوم أحد ولم يكن له إلا ثوبه فكان إذا غطي بها رأسه بدت رجلاه وإذا غطي بها رجلاه بدا رأسه فقال النبي ﷺ «غطوا بها رأسه واجعلوا على رجله شيأ من الأذخر» *

(الشرح) حديث مصعب رواه البخارى ومسلم من رواية خباب بن الارت وقوله

السكرخي وغيره من كتب أصحابه أنه يلحد ولا يشق كفنهما ووجه تقديم الأحد ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما «إن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأحد لنا والشق لغيرنا» (١) يوروى أنه

(١) «حديث» ابن عباس الأحد لنا والشق لغيرنا: أحمد وإسحاق السني هذا وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وصحبه بن السكن وقد روى من غير حديث ابن عباس رواه ابن ماجه واحد والبزار والطبراني من حديث جرير وفيه عثان بن عمير وهو ضعيف لكن رواه أحمد والطبراني من طرق زاد أحمد في رواية يمد قوله لغيرنا أهل الكتاب : وروى مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرضه الذي مات فيه الحدوا لي لحدا وانصبوا على اللبن نصيباً كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم : وفي الباب عن بن عمر وجابر وابن مسعود وبريدة حديث ابن عمر عند أحمد وفيه عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم الحد الحد له ولا ينكر ولا ينكر من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم الحد له ولا ينكر ولا ينكر من طريق جابر عند ابن شاذان في الماسخ بلفظ حديث الباب وحديث برودة في كامل ابن عدى *

ثنى صنيعة هو يفتح أول ثني والصنيعة - بفتح الصاد للمهمة وكسر النون - وبعد النون ياء والمشهور في كتب اللغة صنيعة بلاياء قال الأزهرى في زاوية الثوب وكل ثوب مربع له أربع صنفات قال بوقيل صنفته طرفه والساج - بين مهملة وجيم مخففة - وجعة سيجان قال الأزهرى هو الطيلسان المقور نسيج كذلك والأذخر - بكسر الهمزة والخاء - حشيش معروف ومصعب بن حنبل من فضلاء الصحابة والسابقين إلى الإسلام ويوم أحد كان يوم السبت لاثني عشر خلت من شوال سنة ثلاث من الهجرة والفجرة - بفتح النون وكسر الميم - وهي ضرب من الأكسية وقيل شملة مخططة من صوف وقيل فيها أمثال الأكلة * أما الأحكام في الكيفية للمستحبة في لف الأكفان الطريقتان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران (أصحهما) عند الأكثرين يبدأ فيثي الثوب الذي على بدن الميت شقه الأيسر على شق الميت الأيمن ثم الأيمن على الأيسر كما يفعل الحلي بالقباء ثم يلف الثوب الثاني والثالث كذلك والطريق الثاني على قولين (أحدهما) هذا (والثاني) يثي أولاً الشق الأيمن ثم الأيسر قال الشافعي في المختصر والمصنف والأصحاب رحمهم الله وإذا لف الكفن عليه جمع الفاضل عند رأسه جمع العمامة وردة على وجهه وصدره إلى حيث ينتهي وما فضل عند رجله يجعل على القدمين والسابقين قال أصحابنا ويستحب أن يوضع الميت على الأكفان بحيث إذا لف عليه كان الفاضل عند رأسه أكثر لحديث مصعب رضي الله عنه وإن لم يكن الأنبوب لا يعم كل البدن ستر وترك الرجلان وجعل عليهما حشيش ونحوه لحديث مصعب قال الشافعي في المختصر والأصحاب فإن خيف انتشار الأكفان عند الحل شدد بشداد يقعد عليها فإذا ادخلوه القبر حلوه هذا لفظ الشافعي والأصحاب قال المصنف وجاعة لأنه يكره أن يكون في القبر شيء * * *
* قال المصنف رحمه الله *

كان بالمدينة رجلان أحدهما يلحد والآخري يشق فيعث الصحابة رضي الله عنهم في طلبها وقالوا أجهما جاء أولاً عمل عمله لرسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء الذي يلحد فلحد لرسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالثة) توضع الجنازة على شفير القبر بحيث يكون رأس الميت عند رجل القبر ثم يسلم

(١) «حديث» روى أنه كان بالمدينة رجلان أحدهما يلحد والآخري يشق فيعث الصحابة في طلبها وقالوا أيها جاء أولاً عمل عمله لرسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء الذي يلحد فلحد لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أحمد وابن ماجه من حديث انس واسناده حسن ورواه أحمد والترمذي من حديث ابن عباس وبين أن الذي كان يضرح هو أبو عبيدة وإن الذي كان يلحد هو أبو طلحة وفي أسناده ضعف ورواه ابن ماجه من حديث عائشة نحو حديث انس واسناده ضيف وله طريق أخرى عن همام عن أبيه عنها رواه أبو حاتم في الموطأ عن ابن الوليد عن حماد عن هشام وقال أبو حنيفة والصواب المحفوظ * بل وكذا رجح الدارقطني للمرسل والله أعلم *

﴿ وأما المرأة فأنها تكفن في خمسة أثواب ازار وخمار وثلاثة أثواب وهل يكون أحد الثلاثة درعا فيه قولان (أحدهما) أن أحدها درع لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تناول أم عطية رضي الله عنها في كفنها أم كلثوم أزارا ودرعا وخمارا وثوبين ملاء (والثاني) أنه لا يكون فيها درع لأن القميص إنما يحتاج إليه المرأة لتستر به في تصرفها والميت لا يتصرف فلن قلنا لا درع فيها أزررت بازار وخمرت بخمار وتدرج في ثلاثة أثواب وإذا قلنا فيها درع أزررت بزار وتلبس الدرع ونحمر بخمار وتدرج في ثوبين قال الشافعي رحمه الله ويشد على صدرها ثوب ليضم ثيابها فلا تنشر وهل يحمل عنها الثوب عند الغفن فيه وجهان قال أبو العباس يدخل معها وعليه يدل كلام الشافعي فإنه ذكر أنه يشد ولم يذكر أنه يحمل وقال أبو اسحق ينعى عنها في القبر وهو الأصح لأنه ليس من جملة الكفن ﴾

﴿ الشرح ﴾ الحديث المذكور رواه أبو داود بإسناده عن ليلى بنت قافس بناتون المسكورة وبعدها فاء - الثغية الصحابية رضي الله عنها قالت «كنت فيمن غسل بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلن أول ما أعطانا رسول الله ﷺ الخاقم الدرع ثم الخمار ثم اللحمة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند الباب معه كفنها يناولنا ثوبا ثوبا أسناده حسن الأرجل لا نحقق حاله وقد رواه أبو داود فلم يضمنه وقوله ثوبين ملاء - أضمر الميم وبالد ونخفيف اللام والحقا - بكسر الحاء ونخفيف القاف - قاله الحق والحق بكسر الحاء وقصها والحقا والإزار والمزور (وأما قوله) لللحمة والثوبان أدرجت فيه فعلم المراد بقوله ثوبين ملاء أي غير ملفقين بل كل واحد منهما قطعة واحدة واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يستحب تكفين المرأة في خمسة أثواب وإن الرجل يكفن في ثلاثة ولا يستحب الزيادة ويجوز إلى خمسة بلا كراهة ويكره مجاوزة خمسة في الرجل والمرأة والخنثى كل امرأة ذكره جماعة من أصحابنا قال إمام الحرمين قال الشيخ أبو علي رحمه الله وليس استحباب خمسة في حقها متأكدا كذا كذا الثلاثة في حق الرجل قال الإمام وهذا متفق عليه هذا حكم كفنها للمستحب (وأما الواجب ففيه الوجهان السابقان في أول الباب (أحدهما) ثوب ساتر لجميع البدن (وأصحها) ساتر العورة وهي جميع بدن الحرة الواجبا وكفنها وهذا قطع لما ورد في كفنها المرأة قال أصحابنا وإذا كفن الرجل والمرأة في ثلاثة فعلى لفائف وإن كفن الرجل في خمسة ثلاث لفائف وقيص وعمامة ويجعلان تحت اللفائف وقصمق بيان هذا وإن كفنت في خمسة قولان (أحدهما) ازار وخمار وثلاث لفائف (والثاني) ازار وخمار ودرع وهو القميص ولفافتان وهذا القولان مشهوران وقد ذكرها المزني في المختصر فقال أحب أن يكون أحدا خمسة درعا لما ثبت فيه من فعل العلماء وقد قال الشافعي مرة ثم خط عليه هذا كلام المزني

في القبر من قبل رأسه سلا رفيقا وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة يوضع الحنافة بين القبر والقبراء ويدخل

رحمه الله فاشار الى القولين وسماها جماعة من الخراسانيين قديماً وجديداً فجلسوا التقديم واستحبوا التقديم
والجديد عنده قالوا التقديم هنا هو الاصح وعي من المسائل التي يفتي فيها علي التقديم وقال الشيخ ابو حامد
في تعليقه والمحملي في التجريد المعروف للشافعي في عامة كتبهم ان فيها ادعاء وهو القبيص قالوا وذكر المزي
ان الشافعي رحمه الله كان يذهب الى التقديم ثم خط عليه قال المحاملي ولا تعرف هذه الرواية باليمن للمزي
فالسألة على قولين (أحدهما) ان فيها درعاً هذا كلام المحاملي وافق الاصحاب على انه يستحب فيها الدرع
وقطع به جماعة وامان قال ان هذا بما يفتي به علي التقديم فغير مقبول لان هذا التقديم يوافق
معظم الجديد كما ذكره الشيخ ابو حامد والمحملي وغيرهما ومن قال لادرج يحتاج الى جواب عن
الحديث ولله بحسبه علي بيان الجواز ويكون اجاده على القياس على الرجل فانه لا يستحب فيه
القبيص بخلاف اذا كان ثلاثة والحصة في المرأة كالثلاثة في الرجل واذا كثر الرجل والمرأة في
ثلاث لفائف فوجان (أحدهما) يستحب كونها متفاوتة فالسفي تأخذ سرته وركبته وما بينهما
(والثانية) من عنقه الى كعبه (والثالثة) تسرجع البدن (والثاني) وهو الصحيح وقطع به امام الحرمين
والقرافي وجماعة تكون متساوية في الطول والعرض يستوعب كل واحدة منها جميع البدن قالوا ولا فرق

القبر عرضاً * لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما «ان النبي صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه
سلاً» (١) وقوله في الكتاب ثم وضع الجنائزة على رأس القبر لم يسن برأس القبر ضد رجله ومؤخره
وإنما أراد طرفه الا تراه يقول عتيه بحيث يكون رأس الميت عند مؤخر القبر (الرابعة) لا يدخل
الجنائزة في القبر الا الرجال ما وجدوا سواء كان للميت رجلاً او امرأة لانه يحتاج الي بطش وقوة
والناس يضعون عن مثل ذلك غالباً ويختص من مباترهم لذلك أهتلك الميتة وانكشافهم ثم أولي
الرجال بالدفن أولاً بالصلاة نعم الزوج أحق بدفن الزوجة من غيره ثم بعده المحارم ويقدم منهم
الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم فان لم يكن منهم أحد فصيبتها
وعم أولي من بن العم لانهم كلهم في جواز النظر ونحوه علي الصحيح وفيه خلاف سيأتي في

(١) حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه سلاً لم أجده عن
ابن عمر وإنما هو عن ابن عباس ولله من طيمان القلم فقد رواه الشافعي عن الثقة عن عمرو بن
عطاء عن عكرمة عنه بهذا وقيل أن الثقة هنا هو مسلم بن خالد قال وعن ابن جريج عن عمران
ابن موسى مراً مثله وعن بعض الصحابة عن ابن الزناد وربيعة وإبي النضر كذلك قال لا يختلفون
في ذلك وكذا أبو بكر وعمر ثم وجدت عن شرح الهداية لابي البركات بن يمية ان أبا بكر المجاهد
رواه من حديث ابن عمر : وروى ابن ماجه عن ابي رافع قال سل رسول الله صلى الله عليه
وسلم سعد بن معاذ سلاً ورش على قبره الماء : وروى ابو داود عن طريق ابي اسحاق السبيعي
ان عبد الله بن يزيد الخطمي ادخل الميت القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة *

في التكفين في ثلاثة أبواب بين الرجل والمرأة وإنما يسترقان في الحصة كما سبق وإذا كفت المرأة في خمسة قال الشافعي يشد علي صدرها ثوب ليضم أكفانها فلا تنتشر واتفق الأصحاب عليها واختلافوا في المراد به فقال أبو اسحق المروزي هو ثوب سادس ويمل عنها إذا وضعت في القبر قال والمراد بالثوب خرقة تربط لتجميع الأكفان وقال أبو العباس بن سريج هو أحد الأبواب الحصة وترك عليها في القبر كباقي الحصة واتفق الأصحاب علي أن قول أبي اسحق هو الصحيح هكذا ذكروا صورة الوجين وخلاف أبي العباس وأبي اسحق ومن ذكره هكذا شيخ الأصحاب أبو حامد والبندنجي والماوردي وأبو الطيب والمعاللي وابن الصباغ وإمام الحرمين والباقر بن عباد المصنف ليست صريحة في هذا فتأول عليه قال أصحابنا رحمهم الله ولما ترتيب الحصة فإن قلنا بقول أبي اسحق وقلنا بالقميص وهو الدرع شد عليها للترز ثم القميص ثم الحمار ثم تلف في لفافتين ثم يشد الثوب السادس وينحى في القبر وإن قلنا لا قميص أشرت ثم خورت ثم تلف في لفافتين الثلاث ثم يشد الثوب السادس ولما علي قول ابن سريج فإن قلنا بالقميص شد للترز ثم الدرع ثم الحمار ثم شد عليها الشداد ثم تلف في لفافة سابعة وهي الثوب الخامس فيكون الشداد مستورا وإن قلنا لا قميص شد للترز ثم الحمار ثم تلف في لفافة سابعة ثم يشد الشداد ثم تلف في الخامس وهو أسبغا وهذا الترتيب هكذا علي التفصيل الذي ذكرناه مستحب باتفاق الأصحاب فلا خلاف اجزاء وفات الفضيلة والحديث الذي ذكرناه ظاهر في استحبابه ولو قال المصنف أشرت ثم قصمت ثم خورت ثم لففت في لفافتين بحرف ثم لكان أحسن كاجاء في الحديث وذكره الأصحاب قال أصحابنا وإذا قلنا بقول أبي العباس ترك الثوب الذي هو الشداد في القبر ولكنه يمل لانه لا يترك في القبر شيء معقود وقد نص الشافعي في الام في باب الدفن علي حل عقد الثياب والله أعلم

• قال المصنف رحمه الله •

إذا مات عزم لم يقرب الطيب ولم يلبس ولم يخر رأسه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعمرة اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبه

موضعه فإن ألحقناهم بالأجانب فلا يتوجه تقديمهم وأبدي امام الحرمين فيهم الاحتمال من جهة أخرى وهي أن ملكها يتقطع عنهم بالموت وشبهه بالتردد في غسل الامة مولاهما فإن لم يكن لما عيّد فالحصيان أولى لضعف شهورهم قال الامام وفيه احتمال بين سند ذكره في أحكام النظر فإن لم يكونوا فنزوا الارحام الذين لا محرمية لهم فإن لم يكونوا أهل الصلاح من الأجانب قال الامام وما أرى تقديم ذوي الارحام محتوماً بخلاف تقديم المحارم لأن الذين لا محرمية لهم من ذوي الارحام كالأجانب في وجوب الاجتناب عنهم في الحياة وقدم في العلة صاحبها نساء القرابة على الرجال الأجانب وهو خلاف النص والمذهب المشهور إذا عرفت ما ذكرنا فلا يخفى عليك أن قولنا في الكتاب

الذين مات فيها ولا قروء طيا فانه يبعث يوم القيامة مليا» وإن ماتت معتدة عن وفاة ففیه وجهان (احدهما) لا تقرب الطيب لأنها ماتت والطيب يحرم عليها فلم يسقط تحريره بالموت كالخمر (والثاني) تقرب الطيب لانه حرم عليها في العدة حتى لا يدعوا ذلك الي تنكها وقد زال هذا المعنى بالموت *
 (الشرح) حديث ابن عباس رواء البخاري ومسلم ورحمهما الله وسبق بيانه في اول الباب قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله اذا مات المحرم والمحرمة حرم تطييبه وأخذ شيء من شعره او غفره وحرم ستر رأس الرجل والباسه محيطا وعقد اكفانه وحرم ستروجه الحرمة وكل هذا لاخلاف فيه ويجوز الباس للمرأة التقيص والمحيط كما في الحياة ولو قل للمصنف يجب تجنبه ما يجب عليه اجتنابه في حياته لكن أحسن بل هو الصواب القبي لا بد منه قال الشافعي رحمه الله في الام ولا يقعد علي الرجل ثوب ولا يلبس قبيصا ولما قال الشيخ ابو حامد والمحاملي والجرجاني والاصحاب لا يقعد عليه ثوب كما لا يلبس قبيصا في الحياة وهذا لاخلاف فيه وهو جار على القاءه قال سنذكرها ان شاء الله تعالى في باب الاحرام أنه يحرم عليه عقد الرداء ولا يحرم عقد الازار وهذا القبي ذكرناه من تحریم الطيب سواء في الرجل والمرأة كما ذكرنا وسواء الطيب في يده واكفانه وللأذى الذي يفضله وهو الكنفور فكله حرام وقل القاضي ابو العلي في كتابه المجرد ان الشافعي نص في الجامع الكبير

زوجها ومخارمها ليس للجمع ولا للتخيير وإنما الامر فيه على الترتيب وان قوله فبيدها يجوز أن يعلم بالواو وكذا قوله فخصيان (وقوله) فأرحام أي ذورا أرحام (وقوله) لأنهن يضعفن عن مباشرة هذا الامر تحليل لاول الكلام وهو قوله : ولا يضع الميت في قبره الا الرجال ويجوز أن يعلم قوله فان لم يكن فالاجانب بالواو أيضا لما ذكرنا في العدة (الحاسة) ان استقل واحد بوضع الميت في القبر فان كان طفلا فذلك وإلا فالسحب أن يكون عدد الدافنين وثلاثة أو خمسة علي قدر الحاجة وكذلك عدد الناسلين وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم دفنه علي والعباس وأسامة رضي الله عنهم (١) ويستحب أن يستمر القبر عند الدفن يشوبه رجلا كان الميت أو امرأة لكن

(١) حديث (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم دفنه علي والعباس وأسامة وابوداود من رواية الشعبي قال غسل النبي صلى الله عليه وسلم علي والعباس وأسامة وهم ادخلوه قبره قال وحدثنى مرحب أنهم ادخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف قال كان أنظر اليهم اربعة : وروى البيهقي عن علي قال لي دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة علي والعباس والفضل وصالح وروى ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس قال دخل قبر النبي صلى الله عليه وسلم علي والعباس وعلى والفضل وسوى لحد رجل من الانصار وهو الذي سوى لحد الانصار يوم بدر : وروى ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس قال كان الذين نزلوا في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم علي والفضل وقم وشقران ونزل معهم خولى قال البيهقي وشقران هو صالح *

انه لا يطرح الكفور في مائه واتفق الاصحاب عليه واما التجبير وهو التبخير عند غسله فلا بأس به كما لا يمنع المحرم من الجلوس عند السطار قال اصحابنا فان طليه انسان لوالده جميعاً لمعني الفاعل ولا فدية عليه كما لو قطع طرفاً من اطراف الميت عصى ولا غرم عليه (واما) اذا ماتت معتدة بمدة فهل يحرم تطليقها فيه وجهان ذكر المصنف دليلهما (احدهما) وهو قول ابى اسحق المروزي يحرم (والثاني) وهو الصحيح باتفاق الاصحاب لا يحرم قال للتولي هو قول عامة اصحابنا الا ابا اسحق المروزي قال الماوردي والمحاملي في التجريد وليست مسألة المعتدة منصوصة لثنا في رحمة الله وقول المصنف معتدة عن وفاة يمتنزه به عن معتدة رجعية وغيرها ممن لاحد ادعياها واما البائن فان قلنا بالضعيف من القولين ان عليها الاحد اداد فهي كالتوفي عنها فيكون فيها الوجهان ولو قال المصنف معتدة حادة او معتدة كما ذكرناه وقاله غيره لكن احسن واعم لتدخل البائن علي اقول الضعيف وكأنه ترك هذا القول لضعفه فلم يمتنزه عنه *

ستر المرأة أكد وعند أبي حنيفة رحمه الله يخص الاستحباب بالمرأة وروى مثله عن أحد واختاره أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا * لنا ما روى « ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دفن سعد بن معاذ رضي الله عنه ستر قبره ثوب » (١) والمعنى فيه انه ربما ينكشف عند الاضجاع وحل النداء ويستحب لمن يدخه القبر أن يقول بسم الله وعلى ملة رسول الله روى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) ثم يقول اللهم أسأله اليك الاشخاص من ولده وأهله وقرباته وإخوانه

(١) « حديث » روى انه عليه السلام لما دفن سعد بن معاذ ستر قبره ثوب: البيهقي من حديث ابن عباس قال جل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر سعد ثوبه قال البيهقي لأخطه إلا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي الميزار وهو ضعيف اتبعي : وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الشعبي عن رجل أن سعد بن مالك قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فستر على القبر حتى دفن سعد بن معاذ فيه فكنت ممن أمسك الثوب : ثم روى البيهقي بإسناد صحيح الى ابى اسحاق السبيعي انه حضر جنازة الحارث الاعور فأمر عبد الله بن زيد أن يسطوا عليه ثوباً لكن روى الطبراني من طريق ابى اسحاق أيضاً أن عبد الله بن زيد صلى على الحارث الاعور ثم تقدم الى القبر فدعا بالسرير فوضع عند رجل القبر ثم أمر به فسل سلا ثم لم يدعم يدون ثوباً على القبر وقال هكذا الستة فيحرق هذا قلل الحديث كان فيه وامر ان لا يسطوا فسقطت لا او كان فيه ثوباً فاقبل فقام وقد رواه ابن ابى شيبة من طريق الثوري عن ابى اسحاق شهدت جنازة الحارث فدوا على قبره ثوباً فحذه عبد الله بن زيد وقال انما هو رجل فهذا هو الصحيح : وروى يوسف القاضي بإسناد له عن رجل عن علي انه اتاهم ونحن ندفن قيساً وقد بسط الثوب على قبره فحذه وقال انما يصنع هذا بالنساء *

(٢) (قوله) ويستحب لمن يدخل القبر ان يقول بسم الله وعلى ملة رسول الله: روى ذلك

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه هل يبطل صوم الانسان بالموت كما تبطل صلاته به أم لا يبطل كما لا يبطل حجه بل يبق حكمه ويصح يوم القيامة لمبليا فيه وجان لامحانا والاصح بطلانه وهو ظاهر كلام الاصحاب *

(فرع) في مذاهب العلماء في غسل المهرم تكفينه قد ذكرنا ان مذهبنا تحريم تطيبه والباسه خيطا وستر رأسه وبه قال عثان بن عفان وعلي بن أبي طالب وابن عباس وعطاء والثوري واحمد واسحق وداود وابن المنذر وقالت عائشة وابن عمرو وطاوس والاوزاعي وأبو حنيفة ومالك يطيب ويلبس الخيط كستر اللقمة دليلنا الحديث المذكور *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) إذا نبش القبر وأخذ الكفن قال صاحب التتمة يجب تكفينه ثانيا سواء كفن من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لأن العلة في المرة الأولى الحاجة وهي موجودة وقال صاحب الحاوي إذا كفن من ماله ثم أقسم الورثة بالتركة ثم نبش وسرق الكفن وترك عريانا استحب العودة أن يكفونه ثانيا ولا يلزمهم ذلك لأنه لو لزمهم ثانيا لزمهم إلى ما لا يقاها ولو كفن ثم أكله سبع واستغنى عن كفنه فلن يكون الكفن فيه تفصيل وخلاف

وفارق من كل يجب قربه وخرج من سمة الدنيا والحياة إلى ظلمة القبر وضيقه ونزل بك وأنت

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : أبو داود وفيه اصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديثه انه صلى الله عليه وسلم كان إذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله وورد الامر به من حديثه مرفوعاً عند النسائي والحاكم وغيرهما وأعل بالوقف وتقدم برفعه همام عن قتادة عن أبي العدي عن ابن عمر ووقفه سعيد وهشام فرجع الدارقطني وقيل للنسائي الوقف ورجح غيرهما برفعه وقد رواه ابن حبان من طريق سعيد عن قتادة مرفوعاً : وروى البزار والطبراني من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وقالوا تقدم به سعيد بن عامر ويؤيده مرواه ابن ماجه من طريق سعيد بن المسيب عن ابن عمر مرفوعاً لكن في اسناده حماد بن عبد الرحمن الكلابي وهو مجهول واستكره ابو حاتم من هذا الوجه : وفي الباب عن عبد الرحمن بن البلاد بن الجراح عن أبيه قال قال لي الجراح يا بني اذا مت فاحدني فاذا وضعتني في الحدى فقل بسم الله وعلى ملة رسول الله ثم سنأثم اقرأ عند رأسي يا فتاة البقرة وخاتمتها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك رواه الطبراني : وعن أبي حازم مولى التفاريين حدثني اللياضي رحمه الميت إذا وضع في قبره فليقل الذين يضمونه حين يوضع في اللحد بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله : رواه الحاكم : وعن أبي امامة رواه الحاكم أيضاً والبيهقي وسنده ضعيف ولعله لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منها خلقنا ثم فيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله الحديث *

يأتي أن شاء الله في باب السرقه حيث ذكره المصنف (الثانيه) قال الصيرى وغيره لا يستحب أن يمد الإنسان لنفسه كفناً ثلاثاً بحسب عليه وهذا الذي قاله صحيح إلا إذا كان من حمة يقطع بجلها أو من أثر بعض أهل الخير من العلماء أو العباد ونحو ذلك قال ادخاره حيث شذ حسن وقد ثبت في صحيح البخارى عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عليه بردة فطلبها رجل منه فأعطاه إياها فقال له الصحابة ما أحسنت سأته وعلت أنه لا يرد قال أتى والله ما سأته لا لبسه إنما سأته ليكون كفى قال سهل فكانت كفته» (الثالثة) ذكرنا أن مذهبنا استحباب تكفين البالغ والصبي في ثلاثة أثواب وبه قال جمهور العلماء قال ابن المنذر وكان سويد بن عقبة يكفن في ثوبين قال وقال أبو حنيفة الثمان يكفن في ثوبين وكان ابن عمر يكفن في خمسة (وأما) الصبي فقال ابن المنذر قال ابن المسيب يكفن في ثوب وقال أحمد واسحق في خرقة فإن كفن في ثلاثة فلا بأس وعن الحسن وأصحاب الرأي في ثوبين واختار ابن المنذر ثلاثة (وأما) المرأة فذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب تكفينها في خمسة أثواب قال ابن المنذر وبه قال أكثر العلماء منهم الشعبي وابن سيرين والنخعي والأوزاعي وأحمد واسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال عطاء ثلاثة أثواب درع وثوب قمحه ولفافة فوقها وقال سليمان بن موسى درع وخمار ولفافة *

﴿ باب الصلاة على الميت ﴾

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ الصلاة على الميت فرض على الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم «صلا خلف من قال لا اله إلا الله وعلي من قال لا اله إلا الله» وفي أدنى ما يكفي قولان (أحدهما) ثلاثة لأن قوله صلى الله عليه وسلم صلا خطاب جمع وأقل الجمع ثلاثة (والثاني) يكفي واحد لأنها صلاة ليس من شرطها الجماعة فلم يكن من شرطها العدد كسائر الصلوات ويجوز فعلها في جميع الاوقات لأنها صلاة لما سبب جواز فعلها في كل وقت ويجوز فعلها في المسجد وغيره لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى على سبيل بن يضاء في المسجد» والسنة أن يعلى في جماعة لما روى مالك بن هبيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا وجب» وتجوز فرادى لأن النبي صلى الله عليه وسلم «مات فصلى عليه الناس فوجاً فوجاً» وإن اجتمع نساء لا رجل معين صلين عليه فرادى فإن النساء لا يسن لمن الجماعة في الصلاة على الميت وإن صلين جماعة فلا بأس •

خير منزل به إن عاقبه فبذنيه وإن عفوت فأهل العفو أنت . أنت غني عن عذابه وهو فقير إلى رحمتك اللهم اشكر حسنته واغفر سيئته وأعذه من عذاب القبر واجعله برحمتك إلا من

(الشرح) حديث «صلاوا خلف من قال لا إله إلا الله على من قال لا إله إلا الله» ضعيف رواه الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وإسناده ضعيف رواه الدارقطني كذلك بإسناد ضعيف وقال لا يثبت منها شيء، ووقف أحاديث كثيرة في الصحيح كقوله صلى الله عليه وسلم «صلاوا على صاحبكم» وهذا أمر وهو لوجوب وقد قلوا الإجماع على وجوب الصلاة على الميت إلا ما حكى عن بعض المالكية أنه جعلها سنة وهذا متروك عليه لا يلتفت إليه (وأما) حديث عائشة فرواه مسلم في صحيحه (وأما) حديث مالك بن هيرة فحديث حسن رواه أبو داود والترمذي قال الترمذي حديث حسن وقال الحاكم هو صحيح على شرط مسلم (وأما) حديث صلاتهم على النبي صلى الله عليه وسلم أفواجا فرواه البيهقي بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «لما صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل الرجال فصلاوا عليه بغير إمام أرسالا حتى فرغوا ثم ادخل النساء وصلين عليه ثم ادخل الصبيان فصلاوا عليه ثم ادخل العبيد فصلاوا عليه أرسالا لم يؤمهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال الشافعي في الامم ورواه عنه أيضا البيهقي وذلك لعظم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي وتنافسهم فيمن يتولى الصلاة عليه وصلوا عليه مرة بعد مرة (وقوله) أرسالا - بفتح الهمزة أي متتابعين (وقوله) أفواجا أي يدخل فوج يصلون فرادى ثم فوج كذلك (قوله) ليس من شرطها الجماعة احتراز من الجملة (قوله) سيل بن يضاء هي أمه واسمها دعد والبيضاء لقب واسم أبيه وهب بن ربيعة وكان سيول من السابقين إلى الإسلام وهاجر إلى الحبشة والمدينة وشهد بدرا وما بعدها ووفى سنة تسع من الهجرة وكان هو وأبو بكر الصديق رضي الله عنهما أسن الصحابة رضي الله عنهم ومالك بن هيرة صحابي، مشهور كندى سكنى مصرى كان أميرا لمعاوية على الحيرة (وقوله) الا واجب كذا هو في المذهب والذي في كتب الحديث أوجب بالالف وهو في رواية الحاكم والبيهقي الا غفر له وهو معنى أوجب وان صح الذي في المذهب كان معناه وجبه الجنة (وقوله) كان النساء لا يسن لمن الجماعة في الصلاة على الميت هذا مما ينكر فيقال هذا تحليل بنفس الحكم الذي ادعاه اما الاحكام فيه مسائل (احداها) الصلاة على الميت فرض كفاية بلا خلاف عندنا وهو إجماع والمروى عن بعض المالكية مردود كما سبق وفي أقل ما يسقط به الفرض قولان لقتضي وجها للاصحاب أحد القولين ثلاثة وهو نصه في الامم وبه قطع الشيخ أبو حامد والمحاملي في المجموع والتجريد وصاحب الحاوي (والثاني) ينكر واحد حكاه القاضي أبو الطيب والقاضي حسين وابن الصباغ والمتولي عن نص الشافعي في الجامع الكبير (وأحد الوحيين) يشترط اثنان (والثاني) يشترط أربعة حكاهما القاضي حسين والبيهقي وآخرون من الخراسانيين وقاسوا الأربعة على حمل الجنائز وضعف امام الحرمين هذا بأن الافضل

من عذابك واكف كل هول دون الجنة اللهم فخذله في ركعتي القابرين وارفعه في عليين وعد عليه بفضل رحمتك يا أرحم الراحمين هذا دعاء. منقول عن لفظ الشافعي رضي الله عنه في المختصر *

في حمل الجنائز الجل بين العبودين وذلك يحصل بثلاثة ولأنه إذا قلنا بحمل الجنائز أربعة لا يقال أنه واجب وكلامنا هنا في الواجب والاصح من الخلاف الأكفاء واحد لأنه يصدق عليه أنه صلى على الميت ممن صحبه الجرجاني والروائي والرافعي وغيرهم وصحح البندنجي والسرخسي اشتراط الثلاثة فإن قلنا يشترط اثنان أو ثلاثة أو أربعة سقط الفرض بفعلهم جماعة أو فرادى بلا خلاف لكن الجماعة أفضل وتكثرها أفضل وهل يسقط هذا الفرض بصلاة النساء مع وجود الرجال في وجهاً (أصحها) لا يسقط وبه قطع النووي والبيهقي وآخرون (والثاني) يسقط وبه قطع المتولي والحنفي كالأثر في هذا (وأما) إذا لم يحضره إلا النساء فإنه يجب عليهن الصلاة عليه بلا خلاف ويسقط الفرض بفعلهن حينئذ بلا خلاف ويصلين فرادى فإن صلين جماعة فلا بأس بهذه عبارة الشافعي والاصحاب وسواء كن الميت رجلاً أو امرأة وحكى الرافعي عن حكاية أبي الحكم صاحب العدة وجهاً ضعيفاً أنه يستحب لمن الجماعة في جنازة المرافقه شاذ (وأما) إذا حضر النساء مع الرجال فلا خلاف أنه لا يتوجه الفرض اليهن ولا يستلزم فيه صريح به الشيخ أبو حامد والاصحاب ولو لم يحضر إلا الرجل ونسوة قلنا لا يسقط الفرض بواحد وجب عليهن التسميم (وأما) العيين المميزون فمعلوم أنه لا يتوجه اليهم هذا الفرض وهل يسقط بصلاتهم فيه وجهان حكاهما البيهقي والمتولي وآخرون (أصحها) يسقط قال البيهقي ونص عليه الشافعي لأنه تصح أمامته فأشبهه البالغ ولو صلى الإمام بجماعة على جنازة فبان حدث الإمام أو بعض المأمومين قلن بقي على الطهارة العدد المشروط أو واحد إن اكتملنا به سقط الفرض وإلا فلا نص عليه الشافعي وافق عليه الاصحاب قال أصحابنا رحمه الله وإذا صلى على الجنائز عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفايه وكذا لو صلت طائفة بعد طائفة فصلاة الجميع فرض كفايه وسيأتي فيه زيادة تشرح وتفرع في الفصل العاشر من هذا الباب إن شاء الله تعالى (المسألة الثانية) تجوز صلاة الجنازة في كل الاوقات ولا تكره في أوقات النهي لأنها ذات سبب قال أصحابنا لكن يكره أن يتحرى صلاتها في هذه الاوقات بخلاف ما إذا حصل ذلك اتفاقاً وقد سبقت المسألة بأدلتها في باب الساعات (الثالث) الصلاة على الميت في المسجد صحيحة جائزة لا كراهة فيها بل هي منسوبة صريحاً باستجابها في المسجد الشيخ أبو حامد الاسفرايني شيخ الاحباب والبندنجي وصاحب الحاوي والجرجاني وآخرون هذا مذهباً وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر وهو مذهب عائشة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وأحمد واسحق وابن المنذر وغيرهم من الفقهاء وبعض اصحاب مالك وقال مالك وأبو حنيفة وابن أبي ذئب يكره

قال (ثم يضع الميت على جنبه الايمن في اللحد بحيث لا ينكب ولا يستلقي ويفضي وجهه الى تراب أو لبنة ثم ينفذ الابن على فتح اللحد وتسد الفرج بما يمنع التراب ثم يحشي عليه كل من دنا ثلاث

تكره الصلاة عليه في المسجد واحتجوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء» رواه أبو داود وغيره واحتج أصحابنا بحديث عائشة المذكور في الكتاب وهو في صحيح مسلم كما ذكرناه (وأما حديث أبي هريرة هذا فجوابه) من أوجه (أحدها) أنه ضعيف باتفاق الحفاظ ومن نص على ضعفه الإمام أحمد بن حنبل وأبو بكر بن المنذر والبيهقي وآخرون قال أحمد هذا الحديث ما انفرد به صالح مولي التوءمة وهو مختلف في عدالة لكن معظم ما عابوا عليه الاختلاط قالوا وسامع ابن أبي ذئب ونحوه منه قبل الاختلاط وهذا الحديث من رواية ابن أبي ذئب عنه والله أعلم (الوجه الثاني) أن الذي ذكره أبو داود في روايته في جميع نسخ كتابه للمتقدمة فلا شيء عليه على هذا لا دلالة فيه لإصحاح (وأما روايته فلا شيء) لعنه مع ضعفه غريبة ولو محتمل لوجب حملها على فلا شيء عليه لجميع بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله تعالى (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها) أي ضليها (الثالث) إيجاب به الخطأ في مسائر أصحابنا في كتب المذهب أنه لو ثبت لكن محمولا على قصص الأجر لأن المصلي عليها في المسجد ينصرف غالبا إلى أهله ومن صلى عليها في الصحراء حضر دفنها غالبا فقص أجر الأول ويكون التقدير فلا أجر كامل له كقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة بمحضرة الطعام» أي لا صلاة كاملة (فان قيل) لا حجة في حديث عائشة لاحتمال أنه عليه السلام فأصلي عليه في المسجد لعن مطر وغيره أو أنه وضعه خارج المسجد وصلى عليه هو في المسجد أو أن المراد بالمسجد مصلي الجنائز (فالجواب) أن هذه الاحتمالات كلها باطلة لأن لفظ الحديث في صحيح مسلم عن عباد بن عبد الله بن الزبير «أن عائشة رضي الله عنها أمرت أن تمر بجنازة سعد بن أبي وقاص في المسجد فتصلي عليه فانكر الناس ذلك عليها فقالت ما أسرع ما نسي الناس ما صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم علي سبيل بن البيضاء الأقي للمسجد» وفي رواية لمسلم عن عائشة أنها قالت «لما توفي سعد بن أبي وقاص أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يروا بجنازته في المسجد فيصلين عليه ففعلوا فوقف به علي حبرهن فيصلين عليه أخرجه من باب الجنائز الذي كان إلى المقاعد قبلهن أن الناس عابوا ذلك فقالت عائشة رضي الله عنها ما أسرع الناس أن يسيروا مالا علم لهم به عابوا علينا أن نمر بجنازة في المسجد وما صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم علي سبيل بن البيضاء الأقي جوف المسجد» وفي رواية لمسلم أيضا قالت عائشة رضي الله عنها «قد صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم علي أبي بيضاء في المسجد وسبيل وأخيه» (الرابعة) تجوز صلاة الجنائز فرادى بلا خلاف والسنة أن يصلي جماعة للحديث المذكور في الكتاب مع الأحاديث المتوهدة في الصحيح في ذلك مع إجماع المسلمين وكما أكثر الجمع كان أفضل لحديث مالك بن حبره للذكر في الكتاب وحديث عائشة وأنس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قالت «ممن ميت يصلي عليه إمامة من المسلمين يلبغون

مائة كلهم يشتمون به إلا شفعوا فيه» رواه مسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل مسلم عوت فقوم على جنازة تاربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفعهم الله فيه» رواه مسلم ويستحب أن تكون صفوفهم ثلاثة فصاعدا للحدث مالك بن حيرة وفي تمام حديثه وكان مالك إذا استقل أهل الجنازة جزأهم ثلاثة صفوف (وأما) النساء فإن مع الرجال صليين مقتديات بإمام الرجال وإن عمتن قل الشافعي والمصنف والأصحاب استحباب أن يصليين منفردات كل واحدة وحدها فإن صلت بهن أحدهما من جاز وكان خلاف الأفضل وفي هذا نظر ويبقى أن نسن لمن الجماعة كجبا عتصن في غيرها وقد قال جماعة من السلف منهم الحسن بن صالح وسفيان الثوري وأحمد وأصحاب أبي حنيفة وغيرهم وقال مالك فرادى *

* قال للمصنف رحمه الله *

(ويكره) نسي الميت للناس والنداء عليه للصلاة للروى عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال «إذا مات فلا تؤذوا في أحد أني أخاف أن يكون نيا» وقال عبدالله «الأيذان بالميت من نهي الجماعة» (الشرح) النبي - فتح التون وكسر العين وتشديد الياء - ويقال بأسكن العين وتخفيف الياء لفتان والتشديد أشهر والنداء - بكسر التون وضما - لفتان الكسر أفصح وروى الترمذي بأسناده عن حذيفة رضي الله عنه قال إذا مات فلا تؤذوا في أحد أني أخاف أن يكون نيا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم «ينهي عن النبي» قال الترمذي حديث حسن «أما حكم المصنف المصنف والبغوي وجماعته من إيجابنا يكره في الميت والنداء عليه للصلاة وفيها وذكر الصيدلاني وجهاً أنه لا يكره وقال صاحب الحاوي اختلف إيجابنا هل يستحب الأيذان بالميت وإشاعة موته في الناس بالنداء عليه والإعلام فاستحب بعضهم لكثرة الصليين والداعين

إذا دخل الميت القبر أضحج في القدر على جنبه الأيمن مستقبل القبلة كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك كان يضعه (١) ولكن الأضجاع بحيث لا ينكب ولا يستلقي وذلك بأن يدن من جدار القدر فيسند إليه وجهه ورجلاه ويجعل في باقي بدنه بعض النجاسات فتكون هيته قريبة من هيئة الرَّاكعين ويستند ظهره إلى لبته ونحوها فهذا بمنه من الاستلقاء وذلك من الانكباب

(١) (قوله) إذا أدخل الميت القبر أضحج في القدر على جنبه الأيمن مستقبل القبلة كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك كان يفعل: ابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من قبل القبلة وأسنده إلى القبلة واستند به الضعيف: وروى المقليل من حديث بريدة أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة الخدلة ونصب عليه اللبن نعباً وفي أسناده عمرو بن بريد الحميري وقد ضعفوه: (وأما) قوله أنه صلى الله عليه وسلم كذلك كان يفعل فينظر *

لهو قال بعضهم لا يستحب ذلك وقال بعضهم يستحب ذلك لقريب إذا لم يؤذن به لاصطحاب الناس وقال صاحب التسمية يكره ثم قلت يذكركم بأئمة وخصائمه وافعاله ولكن الأولي الاستغفار له وقال غيره يكره فيه النداء عليه الصلاة (فاما) تعريف الله واصدقا لم يمتعه فلا بأس به وقال ابن الصباغ في آخر كتاب الجنائز قال اصحابنا يكره النداء عليه ولا بأس ان يعرف اصداؤه وبه قال احمد بن حنبل وقال ابو حنيفة لا بأس به وقل البدرى عن مالك وابي حنيفة وداود انه لا بأس بالنهي هذا ما ذكره الاصحاب فقد ثبت في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهي النجاشي لاصحابه في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى المصلي وصلى بهم عليه» وانه صلى الله عليه وسلم «نهي جعفر بن ابي طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة رضى الله عنهم وانه صلى الله عليه وسلم قال في انسان كان يقيم المسجد اى يكسبه فقلت فلنخلع ليل افلا كنتم اذ تصومون به» وفي رواية «ما منكم ان تعلموني» فنهى النصوص في الاباحة وجاء في السكراة حديث حذيفة الذي ذكرناه قال البيهقي وبروى ذلك يعنى النخعي عن ابن مسعود وابن عمر وابي سعيد ثم علقمة وابن السيب والريبع بن خنيم وابراهيم النخعي رضى الله عنهم ولما قال بالكراة ان يجب عن نهي النجاشي وغيره ممن سبق انهم يكن نيا وإما كان مجرد اخبار بعمته فسي نيا لشبهه به في كونه إعلاما (والجواب) لمن قال بالاباحة أن النخعي إنما هو عن نهي الجاهلية الذي اشار اليه صاحب التسمية ولا يرد عليه قول حذيفة لانه لم يقل ان الاعلام بمجرد نهي وإنما قال أخاف أن يكون نيا وكأنه خشي أن يتوله من الاعلام زيادة مؤدية الى نهي الجاهلية (والصحيح) الذي يقتضيه الاحاديث الصحيحة التي ذكرناها وغيرها أن الاعلام بموته لمن لم يعلم ليس بمكروه بل ان قصد به الاخبار لكثرة المصلين فهو مستحب وانما يكره ذكر المأثر والمفاخر والتطواف بين الناس يذكره بهذه الاشياء وهذا نهي الجاهلية المنهي عنه فقد صحت الاحاديث بالاعلام فلا يجوز التلوها وبهذا الجواب أجاب بعض أئمة الفقه والحديث المحدثين والله اعلم قال المصنف رحمه الله .

﴿ وأولي الناس بالصلاة عليه الأب ثم الجد ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم العم
ثم ابن العم علي ترتيب المصبات لان القصد من الصلاة القطع للميت ودعاء هؤلاء ارجاء للاجابة
فأنهم أغبح بالميت من غيرهم فكأثرا بالتقديم احق فان اجتمع اخ من أب وام واخ من اب
فالمنصوص ان الاخ من الاب والام أولى ومن اصحابنا من قال فيه قولان (أحدهما) هذا (والثاني)

واعلم بأن وضعه مستقبل القبلة واجب علي ما حكاه الجمهور حتى لو دفن مستديرا أو مستلقيا فإنه ينشأ وجهه الي القبلة ما لم يخير فإن تغير فقد قال في التهذيب وغيره لا ينشأ بعد ذلك وحكي عن القاضي أبي الطيب أنه قل في المجرى والتوجيه الي القبلة سنة فإذا ترك فيستحب أن ينشأ وجهه ولا يجب ولو ماتت ذمية في بطنها جنين مسلم ميت فيجوز ظهورها الي القبلة توجيهها للجنين المسلم

انما سواء لان الام لا مدخل لها في التقديم في الصلاة على الميت فكأن في الترتيب بها قولان كما تقول في ولاية النكاح ومنهم من قال الاخ من الاب والام أولى قولاً واحداً لان الام وإن لم يكن لها مدخل في التقديم إلا ان لها مدخل في الصلاة على الميت فترجى بها قولاً واحداً كما تقول في الميراث يقدم بها الاخ من الاب والام على الاخ من الاب حين كان لها مدخل في الميراث وإن لم يكن لها مدخل في التصيب قال الشافعي رحمه الله وإن اجتمع وليان في درجة قدم الاسن لان دعاؤه ارجى اجابة فان لم يوجد الاسن قدم الاقرب لانه افضل وصلاته اكل فان استويا اقرع بينهما لانها تساوي في التقديم فاقرع بينهما وإن اجتمع حر وعبد هو اقرب اليه من الحر فلهذا أولى لان الحر من أهل الولاية والعبد ليس من أهل الولاية وإن اجتمع الوالي والولي للناسب ففيه قولان قال في التقديم الوالي أولى لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يؤم الرجل في سلطانه» وقال في الجديد الوالي أولى لانه ولاية ترتب فيها العصبات قدم الوالي على الوالي كولاية النكاح»

(الشرح) قوله قوله صلى الله عليه وسلم «لا يؤم الرجل في سلطانه» دله مسلم وسبق بيانه في باب صفة الامامة وقوله قال الشافعي رحمه الله فان لم يجد الاسن هو ياء مضبوطة ثم جاء بهمة ساكنة ثم ميم مفتوحة أى لم يكن محمود الطريقة بان يكون فاسقا أو مندعا هكذا فسر الامام زاد المحاملى في التجريد أو جاهلا زاد المحاملى أيضا في المجموع أو يهوديا أسلم وفي هذا إشارة الى ما ذكره غيره أنه إنما يقدم بالنسب في الاسلام كآثار الصلوات لكن في تسمية هذا غير محمود المحاملى نظر (وقوله) لانها ولاية ترتب فيها العصبات قدم فيه الوالي على الوالي كولاية النكاح احتراز من اقامة حدود الله تعالى «اما احكام الفصل فيه مسائل (احداها) اذا اجتمع الوالي للناسب والوالي فقولان مشهوران (التقديم) أن الوالي أولى ثم امام المسجد ثم الوالي (الجديد) الصحيح أن الوالي مقدم على الوالي وامام المسجد ومن صرح بتقديم امام المسجد على الوالي فترها على التقديم صاحب التذريب والرافعي واحتجوا بتقديم محدث لا يؤم الرجل في سلطانه ولحديث بانها ولاية ترتب فيها العصبات قدم الوالي على الوالي كولاية النكاح حلوا الحديث على غير صلاة الجنائز ومن قال بتقديم الوالي علقمة والاسود والحسن البصرى وسويد بن غفلة وملك وأبو حنيفة واحمد واسحق قال بن المنذر هو قول أكثر أهل العلم قال وه يقول قال وروى عن علي ولا يثبت عنه وعن قال بتقديم الوالي انصحاك وأبو يوسف (الثانية) قال أحما نا القريب الذى يقدم الذكر فلا يقدم غير الوالي القريب عليه إلا أن

الواقعة فان وجه الجنين فيما ذكر الى ظهر الام وأن تدفن هذه قبل من مقابر المسلمين والكفار وقيل في مقابر المسلمين ونزل في منزلة صندوق لولده وروى أن عمر رضى الله عنه أمر بذلك (١)

(١) (حديث) عمر أنه أمر بدفن ذمية يثى في آخر الباب *

يكون الترتيب أني فيقدم الرجل الاجنبي عليها ادلا امامة لها حتى يقدم الصبي للمعز الاجنبي علي المرأة القرية وكذا الرجل أولي بامامة النساء من المرأة في سائر الصلوات لان امامت اكل (الثالثة) أولي الاقارب الاب ثم الجد أب الاب وان علام الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاخ للاوين وللأبوهل يقدم الاخ من الابوين علي الاخ من الاب فيه طريقان حكهما المصنف والا كثرون (أصحها) وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون وهو للذهب وللنصوص تقديمه كما في الميراث لان الام لها مدخل في صلاة الجنازة قال الشيخ أبو حامد نص الشافعي في التقديم والجديد علي تقديم الاخ من الابوين (والطريق الثاني فيه قولان (أحدهما) يستوبان (والثاني) تقديمه كالتولين في ولاية النكاح لان الام لادخل لها في الامامة فعل للذهب للقدم بعدها ابن الاخ للاوين ثم الأب ثم العم للاوين ثم للأب ثم ابن العم للاوين ثم للأب ثم عم الأب ثم عم الجد ثم بنوه علي ترتيب الارث قال اصحابنا ولو اجتمع عمان أو ابنا عم أحدهما لاوين والاخر لأب فيه الطريقان قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والتولي وغيرهم ولو اجتمع ابنا عم أحدهما أخ لام فيه الطريقان (الذهب) تقديمه فان لم يكن عصة من النسب قدم المفق ثم عصبته هكذا جزم به الشيخ أبو حامد والقاضي حسين وابن الصباغ والتولي وآخرون وهو ظاهر ومفهوم من كلام المصنف معلوم من قوله علي ترتيب العصبات والمولي من العصبات وله حكمهم في ولاية النكاح والارث وغير ذلك ثم بعد العتق وعصباته قدم ذوو الارحام فيقدم أب الام ثم الاخ لام ثم الحال ثم العم للام قال القاضي حسين وغيره ولو اجتمع جد مملوك وأخ لام حرا فيأبى أولي فيه وجهان ولم يرجح واحدا منهما والاصح ترجيح الحر (الرابعة) اذا اجتمع اثنان في درجة كابنين أو أخوين أو عمين أو ابني أخ ونحو ذلك وتنازعا في الامامة فقد نص في المختصر أن الاسن أولي لان دعاءه أرجى اجابة وقال في سائر الصلوات الاقراء اولي من الاسن فقال للمصنف والجمهور المسألان علي ما صنف عليه وهذا هو للذهب وفرقوا بأن المقصود هنا الدعاء ودعاء الاسن اقربه الي الاجابة لانه أخشع غالبا واحضر قلبا للرداد في سائر الصلوات ما يطرأ فيها مما يحتاج الي قه ومراعاة أقوالها واضلها وقيل فيها قولان بالنقل والتحريج (أحدهما) يقدم الاسن فيها (والثاني) يقدم الاقراء والاقراء فيها هكذا قاله امام الحرمين والفزالي في البسيط قال امام الحرمين وهذا الذي ذكرناه من طرد القولين في المسألين ذكره العراقيون ولم يذكره للراوذة بل جزموا بتقديم الاقراء والاقراء في غير الصلاة علي الميت وذكروا في صلاة للميت الطريقين وآيه علي هذا النقل عن العراقيين الفزالي في البسيط والوسيط وهذا الذي قلناه عن العراقيين ليس في كتبهم المشهورة بل جمهورهم

وحكي في العدة وحيا آخر أنها تدفن في مقابر المشركين (وأما) الاضجاع علي اليمن فليس بواجب بل لو وضع علي الجنب الايسر مستقبلا كره ولم يفتس كذلك ذكر في التمه ويجعل تحت رأس

قرروا النص وطائفة يسيرة منهم ذكروا الطريقين في صلاة الجنائزة مع ترجيحهم القول للنصوص فيها وهو تقديم وجزموا بتقديم الآفة والاقراء في غير الجنائزة ومن قطع بتقرير النص منهم الشيخ أبو حامد شيخهم وامامهم واصحابه الثلاثة القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الحاوي والحاملي في التجرّد والقنع والجرجاني وآخرون ومن ذكر الطريقين في الجنائزة منهم وجزموا بتقديم الآفة والاقراء في غيرها الحاملي في المجموع وابن الصباغ ونصر القاسمي والثاني فيؤلا. أمة العراقيين ولم يذكر احد منهم التخيير إلى غير صلاة الجنائزة كما قلناه عنهم امام الحرمين والله أعلم قال أصحابنا وإنما يقدم بالنسبة إلى معنى في الاسلام فلا يقدم شيئا من معنى معظّم حره في الكفر واسلم من قريب على شاب نشأ في الاسلام كما سبق بيانه في باب صفة الأئمة قال أصحابنا رحمهم الله ولا يشترط في هذا السن الشيخة بل يقدم أكبر الشايين على أصغرهما قال أصحابنا وإذا قلنا بالذهب هو تقديم الاسن فاستويا في السن قدم الآفة ثم الاقراء كما في سائر الصلوات وسبق هناك وجه بتقديم الاودع ووجه بتقديم الاقراء وكل ذلك يحكى هنا إذا استوفى في السن قال الشافعي والمصنف والاصحاب فان كان هناك أسن ولكته غير محمود الحال كما سبق شرحه قدم الآفة والاقراء وصار هذا كالمعلوم قلنا استويا من كل وجه اقرع بينهما لانه لا مزنة لاحدهما تقدم بالقرعة (الخامسة) اذا استوى اثنان في درجة واحدهما حر والاخر رقيق فالحر أولى بالاخلاف ولو اجتمع رقيق فقيه وحر غير فقيه فوجهان مشهوران (أصحهما) يقدم الحر (والثاني) الرقيق قال امام الحرمين والفزاري ولعل النسوة بينهما أولى لتعارض الفضيلتين ولو اجتمع حر بعيد وعبد قريب كأخ هو عبد وعم حر فتلافة الوجه (أصحها) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والمتولي وغيره من الحراسانيين الحر أولى لأنها ولاية والحر أهلها دون العبد (والثاني) العبد أولى لقربه حكمه الفوراني وامام الحرمين والفزاري والبغوي وآخرون من الحراسانيين (والثالث) هما سواء وأشار الى اختياره امام الحرمين والفزاري قال أصحابنا والمسكاتب والعبد القريبان أولى من الحر الاجنبي والرجل الاجنبي وإن كان عبداً أولى من المرأة القريبة والصبيان أولى من النساء قال امام الحرمين رحمه الله والذي ذكر تسريحها وتوليها أن الحال وكل متسكك بقربا بغير مقدم على الاجانب وإن كان الحال عبداً مفضولاً ولو اجتمع عبداً لنصوصي حر قال عبد أولى بالاخلاف صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي وغيرهم قالوا لأن العبد مكانة فهو احر من علي تكبيل الصلاة ولأن الصلاة خلف العبد محرم على جوازها واختلف العلماء في جوازها خلف الصبي.

الميت لبنة أو حجراً وفضي عنه الايمن اله أو الى التراب فذلك أبلغ في الاستكالة ولا يوضع تحت رأسه نخدة ولا يفرض تحته فراش حكى الرازيون كراهة ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه لأنه لم يقل عن احد من الالف وفيه تصحيح للال وقال في التهذيب لا بأس به اذ روى عن ابن

(فرع) اذا اجتمع وابان في درجة أحدهما أفضل كان أولي كما سبق فان أراد ان يستيب
أحياناً ففي تمكنه منه وجهان حكمهما صاحب العدة (الاييس) انه لا يمكن إلا برضا الآخر قال ولوغاب
الولي الاقرب و وكل من يصلي فائيه أحق من البعيد الحاضر خلافاً لابي حنيفة *

(فرع) قال أصحابنا لا حق للزوج في الأمانة في حلة الجنائز هكذا صرح به الشيخ أبو حامد
شيخ الأصحاب والشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان وآخرون وشذ عنهم صاحب العدة فقال
الزوج أولي بالأمانة عليها من للولي للمعتق خلافاً لابي حنيفة في روايته دليلنا انه أشد شفقة وأتم
أدباً وهذا الذي قاله صاحب العدة شاذ مخالف لما قاله الأصحاب *

(فرع) لو أوصي الميت أن يصلي عليه أجنبي فهل يقدم للوصي له على أقارب الميت فيه طرقتان
(أصحهما) وبه قطع جمهور الأصحاب لا يقدم ولا تصح هذه الوصية لان الصلاة عليه
حق للقريب وولاته فلا تنفذ وصيته بإسقاطها كما لو أوصي الى أجنبي بتزويج بنته ولها عصبية
فانه لا تصح وصيته (والطريق) الثاني فيه حكمه الرافعي عن الشيخ أبي محمد الجويني انه خرجه
على الوجهين فيمن أوصي أجنبياً في أمور أولاده ولم يجد (الصحيح) لا يصح (والثاني) يصح
فلي هنا تصح وصيته الى من يصلي عليه ويقدم على القريب قال الرافعي وبهذا أفق محمد بن يحيى
صاحب الفرائد والمتبرور في المذهب بطلان هذه الوصية هنا مذهبا قال صاحب الحاوي ويقدم
الوصي على القريب يحكي عن عائشة وأم سلمة وأنس بن مالك وابن مسيرين وأحمد قال وهو قياس
قول مالك قال وقال الشافعي وسائر الفقهاء الاولياء أولي من الموصي له قال وهو نظير مسألة الوصية
بتزويج بنته وحكى ابن المنذر تقديم الوصي عن سعيد بن زيد وأنس وزيد بن أرقم وأبي هريرة وأم
سلمة وابن سيرين وأحمد وإسحق واحتج لهم بأن ابا بكر الصديق وصى ان يصلي عليه عمر فعلى

عباس رضي الله عنهما «انه جعل في قبر النبي صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء» (١) ويكره ان يجعل في تابوت

(١) (حديث) ابن عباس انه جعل في قبر النبي صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء . مسلم
والنسائي وابن حبان من حديثه . وروى ابن أبي شيبة وابو داود في المراسيل عن الحسن نحوه
وزاد لان المدينة ارض سبعة وذكر ابن عبد البر ان تلك القطيفة استخرجت قبل أن يهال التراب.
(تنبيه) قوله جعل هو - يضم الجيم - مبنى للمفعول والفاعل لذلك هو شقران مولى رسول الله صلى
الله عليه وسلم . وروى الترمذي من طريقه قال انا والله طرحت القطيفة تحت رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقال حسن غريب: وروى ابن اسحاق في المغازي والحاكم في الاثبات من طريقه
والبهقي عنه من طريق ابن عباس قال كان شقران حين وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
حفرته أخذ قطيفة قد ثاب يلبسها ويفرشها هدهدها معه في القبر وقال والله لا يلبسها احد بعدك
فدسب منه . وروى الوادي عن علي بن حسين امهم اخبروها وبذلك جرم ابن عبيد البر *

ووصى عمر أن يصلي عليه صهيب فصلي ووصت عائشة أن يصلي عليها أبو هريرة فصلي وكذلك غيره
رضي الله عنهم واحتج أصحابنا بأن الصلاة حق للقراب فلا تنفذ الوصية بإسقاطه كالأثر وغيره
والجواب عن وصايا الصحابة رضي الله عنهم أن أولياءهم أجازوا الوصية والله أعلم *

(فرع) إذا لم يحضر الميت عصبة له ولا قوو رحم ولا معتق بل حضره أجنب قدم الحر على
العبد في الصلاة عليه ويقدم البالغ وإن كان عبداً على الصبي وإن كان كاسين فإن اجتمع رجال
أحرار قدم أحقهم بالأمة في سائر الصلوات على ما سبق تفصيله في بابها فإن استوا وتنازعا
أقرع بينهم وإن لم يحضر إلا عبد قدم من قدم في سائر الصلوات فإن استوا وتنازعا أقرع
به للتولي وغيره *

(فرع) قد ذكرنا أن أحق الأقارب بالصلاة عليه أبوه ثم جده ثم ابنه ثم ابن ابنه وإن سفل
ثم الأخ على الترتيب السابق وأشار إمام الحرمين إلى وجه يبعد غريب أن الأخ مقدم على الابن
مأخوذ من ولاية التكاح المشهور التي نص عليها الشافعي واتفق عليها الأصحاب في كل طريقهم يقدم
الابن وبني علي الأخ وقد قل القاضي أبو الطيب في تعليقه الإجماع على تقديم الابن على الأخ وقال
مالك رحمه الله الابن أولى من الأب والأخ وابن الأخ أولى من الجد «دليلاً القياس على ولاية
التكاح والله أعلم *

(فرع) إذا ماتت امرأة ولها ابن وزوج فحق الصلاة عليها الابن دون الزوج وبه قال مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة رحمه الله زوجها أولى من ابنها منه فإن كان ابنها من غيره فهو أحق من زوجها قال
وابن العم أحق من الزوج وقال الشعبي الولي أحق من الزوج وقال ابن أبي ليلى الزوج أحق «دليلاً
على أبي حنيفة أن الابن عصبة وأكل شقيقة تقدم واحتجوا بأن الابن يلزمه طاعة أبيه فلا يتقدم
عليه والجواب أن هذا ينقض بالجتماع الأب فإن الابن مقدم عليه مع أنه يأمه طائفة *

* قال المصنف رحمه الله *

إلا إذا كانت الأرض رخوة أو ندية ولا تنفذ الوصية به إلا في مثل هذه الحالة ثم يكون التابوت
من رأس المال ثم إذا وقع الفراغ من وضع الميت نصب الابن على فتح الأحد روى عن سعد بن أبي
وقاص رضي الله عنه أنه قال «اصنعوا بي كما صنعت برسول الله صلى الله عليه وسلم انصبوا علي القبر
واهبلوا على التراب» (١) ونسب فرج ابن بكسر البين مع الطين أو بالأخضر ونحوه ثم يحنى كل من

(١) حديث سعد اصنعوا بي كما صنعت برسول الله صلى الله عليه وسلم انصبوا علي القبر
واهبلوا على التراب : الشافعي قال يعني أنه قيل لسعد بن أبي وقاص ألا ننخذ لك شيئاً كاهه الصندوق
من الخشب فقال بل اصنعوا فذكره وهو عند مسلم موصولاً عنه دون قوله اهبلوا على التراب وقد
«عدم : وفي الباب عن عائشة في ابن حبان وعن علي في المستدرک *

ومن شرط صحة صلاة الجنائزة الطهارة وستر العورة لأنها صلاة فشرط فيها الطهارة وستر العورة كسائر الصلوات ومن شرطها القيام واستقبال القبلة لأنها صلاة مفروضة فوجب فيها القيام واستقبال القبلة مع القدرة كسائر الفرائض *

(الشرح) اتفقت نصوص الشافعي والاهلب على أنه يشترط لصحة صلاة الجنائزة طهارة المحدث وطهارة النجس في البدن والثوب والمكان وستر العورة واستقبال القبلة إلا في شدة الخوف وأما القيام (قال صحيح) المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور أنه ركن لا تصح إلا به إلا في شدة الخوف وفيه وجهان آخران للخراسانيين (أحدهما) أنه يجوز التعمد فيها مع القدرة على القيام كالنوافل لأنها ليست من فرائض الاعيان خرجوه من بالحقناظر بيمين واحد (والثاني) أن تعينت عليه لم يصح الاقائما والا صحت قاعدا وقد سبق بيان المسألة مبسولة في باب التيمم قال أصحابنا ويشترط لصحتها تقديم غسل الميت وهذا لا خلاف فيه قال المتولي وغيره حتى لو مات في بحر أو أنهدم عليه معدن ونفذ أخراجه وغسله لم يصل عليه وتصح الصلاة بعد غسله قبل تكفينه ويكره صرح به البغوي وآخرون *

دنا ثلاث حيات من التراب يديه ثم يمال بالساحي وي ان النبي صلى الله عليه وسلم «حتى على الميت ثلاث حيات يديه جميعا» (١) قال في التتمة ويستحب ان يقول مع الاول (منها خلقناكم) ومع

(١) (حدثت) روى أنه صلى الله عليه وسلم حنا على الميت ثلاث حيات يديه جميعا البراز والدارقطني عن عامر بن ربيعة قال رأيت النبي ﷺ حين دفن عثمان بن مظعون صلى الله عليه وسلم وكبر عليه أربعا وحنا على يديه ثلاث حيات من التراب وهو قائم عند رأسه وزاد البراز فامر فرش الماء عليه قال البيهقي وله شاهد من حديث جعفر بن محمد عن أبيه مرسل (قلت) رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن جعفر ورواه أبو داود في المراسيل من طريق أبي المنذر أن النبي ﷺ حنا في قبر ثلاثا قال أبو حاتم في اللال أبو المنذر مجهول وروى البيهقي من طريق محمد بن زياد عن أبي أمامة قال توفي رجل فلم يصب له حسنة إلا ثلاث حيات حناها في قبر فغفرت له ذنوبه وروى أبو الشيخ في مكارم الاخلاق عن أبي هريرة مرفوعا من حنا على مسلم احتسابا كتب الله له بكل نواة حسنة اسناده ضعيف : وروى ابن ماجه من حديث أبي هريرة ان رسول الله ﷺ حنا من قبل الرأس ثلاثا وقال أبو حاتم في اللال هذا حديث باطل : (قلت) اسناده ظاهره الصحة قال ابن ماجه حدثنا الباس بن الوليد نا يحيى بن صالح نا سلمة ابن كثلوم قنا الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ صلى على جارية ثم أتى قبر الميت فحنا عليه من قبل رأسه ثلاثا ليس لسلمة بن كثلوم في سنن ابن ماجه وغيرها إلا هذا الحديث الواحد ورجاله نكاهت وقد رواه ابن أبي داود في كتاب الفرد له من هذا الوجه ورواه في المن أنه

(فرع) قول المصنف ومن شرطها القيام قد ينكر عليه تسميته شرطاً والعوالب أنه يكره فرض
كما قال المصنف والأصحاب في سائر الصلوات وكأنه مباح شرطاً بجواز الاشتراك الركن والشرط
في الصلاة لاتصح إلا بهما وقد سمي أبو حامد قراءة الفاتحة هنا شرطاً وهو مجاز تأذركم (وقوله)
لأنها صلاة مفروضة احتراز من نافلة السفر (وقوله) مع القدرة احتراز من فريضة شدة الخوف *

(فرع) ذكرنا أن منحنياً إن صلاة الجنائز لاتصح إلا بطهارة ومناة إن تمكن من الوضوء
لم تصح إلا به وإن عجز تيمم ولا يصح التيمم مع إمكان الماء وإن خلف فوت الوقت وبه قال مالك
واحد وأبو ثور وابن المنذر وقال أبو حنيفة يجوز التيمم للمنع وجود الماء إذا خاف فوتها إن اشتغل
بالوضوء وحكمه ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهري وعكرمة والنخعي وسعد بن إبراهيم ومجي
الانصاري وريصة واليث والثوري والاوزاعي واسحق وأصحاب الرأي وهي رواية عن أحمد
وقال الشعبي ومحمد بن جرير الطبري والشيعة يجوز صلاة الجنائز بغير طهارة مع إمكان الوضوء والتيمم
لأنها دعاء قال صاحب الحاوي وغيره هذا الذي قاله الشعبي قول خرق به الإجماع فلا يلتفت
إليه دليلنا على اشتراط الطهارة قول الله عز وجل (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً) فهذه صلاة
وفي الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم «صلى الله عليه وسلم» وقوله صلى الله عليه وسلم «صلى الله عليه وسلم» من صلى على
جنازة وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة في تسميتها صلاة وقد قال الله عز وجل (إذا قمتم إلى
الصلاة فاقبلوا وجوهكم وأيديكم) الآية وفي الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم «لا يقبل الله صلاة
بغير طهور» ولأنها لما افتقرت إلى شروط الصلاة دل على أنها صلاة وكون معظم مقصودها الدعاء
لا يخرجها عن كونها صلاة ودليلنا على أبي حنيفة ومواقبه قوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم) إلى قوله تعالى (فلم يجلوا ماء فغسلوا) وهذا عام في صلاة الجنائز وغيرها حتى يثبت
تخصيص وقد سبق في باب التيمم وبالله التوفيق *

الثانية (وفيها تعيدكم) ومع الثالثة (ومنها تخرجكم نارة أخرى) وقوله في الكتاب ثم ينضد القبر
من التضييد وهكذا ذكر امام الحرمين ولفظ الشافعي رضي الله عنه عامة الأصحاب رحمة الله عليهم
ينصب وهما جميعاً مؤيدان للفرض *

قال (ولا يرفع نعش القبر إلا بقدر شبر ولا يمحض ولا يطين ولا بأش بالحدى ووضع الحجر
على رأس القبر للعلامة ثم التسليم أفضل من التسليح بخافة لشغل الروافض) *

كره عليه أرباباً وقال بعده ليس بروى في حديث صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كبر على جنازة
أرباباً إلا هذا فهذا حكم منه بالصحة على هذا الحديث لكن أبو حاتم إمام لم يحكم عليه بالطلاق
إلا بعد أن تبين له وأظن العلة فيه عتنة الأوزاعي وعتنة شيخه وهذا كله إن كان يحيى بن صالح
هو الواحلي شيخ البخاري والله أعلم *

• قال المصنف رحمه الله •

« والسنة أن يقف الامام فيها عند رأس الرجل وعند عجيذة للمرأة وقال ابو علي الطبري السنة أن يقف عند صدر الرجل وعند عجيذة للمرأة لما روى أن أنسا رضي الله عنه «صلى على رجل قدام عند رأسه وعلى امرأة قدام عند عجيذتها» فقال له العلاء بن زياد هكذا كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم «صلى على امرأة عند عجيذتها وعلى الرجل عند رأسه قال نعم» فان اجتمع جنازتان قدم الى الامام أفضلهم فان كان رجل وصبي وامرأة قدم الرجل إلى الامام ثم الصبي ثم الحتي ثم المرأة لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما «أنه صلى على تسع جنازات رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة» وروى عمار بن أبي عمار أن زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهم مائتا فصي عليهم سعيد بن العاص فجعل زيداً مما يليه وأمه مما يلي القبلة وفي القوم الحسن والحسين وابو هريرة وابن عمر ونحو من ثمانين من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم والافضل أن يفرد كل واحد منهم بصلاة فان صلى عليهم صلاة واحدة جاز لان القصد من الصلاة عليهم العمل وذلك يحصل بالجمع في صلاة واحدة» •

«الشرح» حديث أنس رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وآخرون قال الترمذي هو حديث حسن وهذا الذي ذكره المصنف أنه وقف عند رأس الرجل هو الصواب الموجود في كتب الحديث وغيرها (وأما قول السيد لاني في هذا الرجل وقف عند صدره فغلط صريح وفي رواية أبي داود أن هذه المرأة كانت أنصارية وفي رواية الترمذي أنها قرشية وذكر البيهقي الروايتين فلعلمها كانت من إحدى الطائفتين ولما خلف من الاخرى أوزوجها من الاخرى (وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه صلى على تسع جنازات فرواه البيهقي بإسناد حسن وأما حديث عمار بن أبي عمار فرواه البيهقي كما هو في المذهب ورواه أبو داود والنسائي مختصراً ولنظهما قال عمار شهدت جنازة أم كلثوم وابنتها فجعل الفلام مما يلي الامام فانكرت ذلك وفي القوم ابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو قتادة وابو هريرة قالوا هذه السنة واسناده صحيح وعمار هذا تابعي مولاي لابي هاشم واقفوا على توثيقه وعجيذة المرأة اليها - بنتع العين وكسر الجيم - • أما الاحكام ففيه مسائل (أحداها)

المستحب أن لا يزداد في القبر على ترابه الذي خرج منه حتى لا يعظم شخصه عن الارض ولا يرفع نعشه إلا قدر شبر لما روى عن جابر رضي الله عنه «أنه لحد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصب عليه اللبن نصبا ورفع قبره عن الارض قدر شبر» (١) وعن القاسم بن محمد قال «دخلت على

(١) «حديث» جابر أنه لحد رسول الله ﷺ لحداً ونصب عليه اللبن نصباً ورفع قبره عن الارض قدر شبر: ابن حبان والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عنه ورواه البيهقي من وجه آخر مرسل لا ليس فيه جابر وهو عند سعيد بن منصور عن القراوردي عن جعفر •

السنة أن يقف الامام عند عجيزة المرأة بلا خلاف الحديث ولأنه أبلغ في حياتها عن الباقين وفي الرجل وجهان (الصحيح) بإتفاق للصنفين وقطع به كثيرون وهو قول جمهور أصحابنا المتقدمين أنه يقف عند رأسه (والثاني) قاله أبو علي الطبري عند صدره وهذا اختيار امام الحرمين والقرطبي وقطع به السرخسي قال الصيدلاني وهو اختيار آتينا وقال للآوردى قال أصحابنا البصريون عند رأسه والبغداديون عند رأسه (والصواب) ما قدمته عن الجمهور وهو عند رأسه وقوله الماضي حين عن الأصحاب قال أصحابنا وليس قشاشي في هذه المسألة نص عن قال هذا الحطلي في المجموع والتجريد وصاحب الخاوي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم وقد ذكر البغوي في كتابه شرح السنة عن الشافعي وأحمد واسحق أنه يقف عند رأسه والحشي كلأمة يقف عند عجيزته فلو خالف هذا فوقف عند عجيزة الرجل أو غيرها أو رأس المرأة والحشي أو غيره صحت صلاته لسكته خلافاً لسنة هذا تفصيل من هذا وقال أبو حنيفة يقف عند صدر الرجل والمرأة جميعاً وقال أبو يوسف وأحمد في رواية عند عجيزة المرأة وصدر الرجل وعن أحمد راية عند رأس الرجل ولم يذكر ابن المنذر وغيره عنه غيرها وبه قال إسحق وحكاه الترمذي عن أحمد واسحق وقتل البصري عن مالك عند وسط الرجل ومنكي المرأة قال ابن المنذر وقال الحسن البصري يقف حيث شاء منهما دليلنا على الجمع حديث أنس المذكور في الكتاب وعن سيرة رضي الله عنه قال «صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأت ماتت في فاسها فقام عليها وسطها» ورواه البخاري ومسلم (للسأله الثانية) إذا حضرت جناز جاز أن يصلي عليهم دفعة صلاة واحدة وجاز أن يصلي على كل واحد وحده ودليه في الكتاب واتفقوا على أن الأفضل أن يردد كل واحد بصلاته إلا صاحب

عائشة رضي الله عنها فقلت بأمانا اكتشفي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة بطحاء العرصة الحمراء (١) وإنما يرفع نض القبر

(١) حديث عن القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة فقلت يالها اكتشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت لي عن ثلاث قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة بطحاء العرصة الحمراء: أبو داود والحاكم من هذا الوجه زاد الحاكم ورأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدماً وأبو بكر رأسه بين كفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم : وروى البخاري من حديث سفيان الثوري أنه رأى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنناً ورواه ابن أبي شيبة من طريقه وزاد وقبر أبي بكر وقبر عمر كذلك : وروى أبو داود في المراسيل عن صالح بن أبي صالح قال رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم شبراً أو نحو شبر قال البيهقي يمكن الجمع بينهما بأنه كان أولاً مسطحاً كما قال القاسم ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنناً قال وحديث القاسم أولي وأصح والله أعلم *

التسعة فجزم بأن الأفضل أن يصلي عليهم دفعة واحدة لأن فيه تعجيل الدفن وهو مأثور به والمذهب الأول لأنه أكثر عملاً وأرجح لقبول وليس هو تأخيراً كثيراً وسواء فيما ذكرناه كانوا ذكوراً أو أنثى كان كانوا نوعاً واحداً وأراد أن يصلي عليهم صلاة واحدة فني كيفية وضعهم طريقان (أصحهما) بوجه قطع المصنف وسائر العراقيين وكثيرون من الخراسانيين وقوله امام الحرمين عن معظم الأئمة أنه وضع الجميع بين يدي الامام بعضها خلف بعض ليحاذي الامام الجميع (والطريق الثاني) حكاية أكثر الخراسانيين فيه وجهان وبعضهم يقول قولان (أصحهما) هذا (والثاني) بوجه قال أبو حنيفة يضع الجميع صفواً واحداً رأس كل واحد عند رجل الآخر ويجعل الامام جميعهم عن يمينه ويقف في محاذة الآخر منهم فإن كن نساء فند عجزتها وإن كانوا رجالاً فند رأسه أو صدره على الوجه الآخر وإن كانوا رجالاً ونساء تين الطريق الأول بلا خلاف وإذا وضعوا كذلك فمن قدم الى الامام ينظر ان جاءوا دفعة واحدة فنظر ان اختلف النوع قدم الرجل أو الرجال ثم الصبي أو الصبيان ثم الحنثاء ثم النساء كما في صلاتهم وراء الامام وإن حضرت جماعة حنثاء قال القاضي حسين والبغوي والمتولي وغيرهم يضعون صفواً واحداً رأس كل واحد عند رجل الآخر حتى لا تقدم امرأة على رجل وإن اختلف النوع قدم الى الامام افضلهم قال امام الحرمين وغيره والمعتبر في الفضيلة هنا الورع والتقوى وسائر الخصال المرعية في الصلاة عليه والغلبة على الظن كونه أقرب

ليعرف فيزاد ويحترم واستثنى في التسعة ما إذا مات مسلم في بلاد الكفر قال لا يرفع قبره ويغشى كيلاً يتعرض له الكفار إذا خرج المسلمون منها ويكره تخصيص القبر والكتابة والبناء عليه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن تخصيص القبر وأن يبنى عليه وأن يكتب وأن يوطأ » (١) ولولبي عليه عدم إن كانت القبرة مسيلة وإن كان القبر في ملكه فلا (وأما قوله) فلا يطين

(١) حدثني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخصص القبر ويبنى عليه وإن يكتب عليه وإن يوطأ : الترمذى واللفظه وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر وصرح بعضهم بإسقاط الزيد من جابر وهو في مسلم بدون الكتابة بقوله الحاكم الكتابة على شرط مسلم وهي صحيحة غريبة والسمل من أئمة المسلمين من المشرق الى المغرب على خلاف ذلك وفي رواية لابن داود أبو زياد عليه وبوب عليه البيهقي لا يزاد في القبر أكثر من ترابه لئلا يرتفع وذكر صاحب مسند الفردوس عن الحاكم أنه روى من طريق ابن مسعود مرفوعاً لا يزال الميت يسمع الاذان ما لم يطين قبره واسناده باطل فإنه من رواية محمد بن القاسم الطائفي وقد رموه بالوضع قال الترمذى وقد رخص بعض اهل العلم في طين القبور منهم الحسن البصري والشافعي : وقد روى أبو بكر النجاد من طريق جعفر بن محمد عن ابيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع قبره من الارض شيراً وطين بطين آخر من الرصة •

من رحمة الله تعالى قال الامام رحمه الله ولا يليق بهذا اليلب التقديم بنير ما ذكرناه قلا ولا يقدم بمجرد الحرية فلا يقدم حر علي عبد لمجرد الحرية بخلاف الامامة وغيرها من الولايات فان الحر مقدم فيها لانها تصرف والحر أدخل في التصرفات من العبد ومطلق التصرف في كل شيء وإذا مات الحر والعبد استويا في اقطاع تصرفها وحيثما ظفوع أقرب ما يتبر فان استويا في كل الحاصل ورضى الورثة بتقديم بعضهم قدم وان تنازعوا أقرع بينهم صرح به امام الحرمين والاصحاب هذا كله اذا جاءت الجنائز دفعة واحدة فان جاءت متعاقبة قدم الى الامام أسبقها وان كان منضولا هذا ان اتحد النوع (أما) اذا اختلف فيقدم بالأكورة فلو حضرت امرأة أولا ثم حضر رجل أو صبي قدم عليها الى الامام لان مرتبة الرجل التقدم فان كانت قد وضعت يقرب نحت وقدم اليه الرجل والصبي (وأما) اذا سبق الصبي فوجان (الصحيح) الذي نص عليه الشافعي وقطع به معظم الاصحاب ان الصبي يقدم الى الامام ويكون الرجل وراءه بخلاف للمرأة لان الصبي له موقف في الصيف بخلاف المرأة (والوجه الثاني) حكمه امام الحرمين وغيره وبه قطع المحامي في المجموع ان الرجل يقدم فينحي الصبي وقدم الرجل كما في المرأة وللذهب الاول والختي مؤخر عن الصبي مقدم على المرأة وان كانت جنازته سابعة (للساعة الثالثة) فيمن يصلي عليهم اذا صلى عليهم دفعة فان كئ الامام فظاهر وان كن بعض الاولياء فان رضوا بصلاة واحدة قدم ولى السابقة رجلا كان ميه أو امرأة وان حضرت الجنائز دفعة أقرع بينهم وان لم يرضوا بصلاة واحدة صلى كل واحد على ميه قال الشافعي في الام والبنديجي واليفوى وغيرها من الاصحاب لو افتتح الامام الصلاة على الجنائز ثم حضرت أخرى وم في الصلاة تركت حتى يفرغ من صلاته على الاولى ثم يصلى على الثانية قال الشافعي رحمه الله ولا يستد بالتكبير الذي كان قبل حضوره لانه لم ينو هذا الثانية واه أعلم

(فرع) لو قدم المصلي على الجنائز عليها وهي حاضرة أو صلى على القبر وتقدم عليه ففيه وجهان

فليس له ذكر في أكثر كتب الاصحاب وإنما ذكره المصنف وامام الحرمين كأنها ألحقا التطين بالتجصيص لكن لا يبعد الفرق بينهما فان التجصيص زينة دون التطين أو الزينة في التجصيص أكثر وذلك لينااسب حال الميت وقد روى أبو عيسى الترمذى في جامعه عن الشافعي رضي الله عنه انه لا بأس بالتطين وروى مثله من أحد فلك أن تطم قوله ولا يطين بالواو والالف ويستحب أن يرش للاء على القبر ووضع عليه الحصى روى ذلك «عن فضل النبي صلى الله عليه وسلم قبر انه ابراهيم» (١)

(١) حديث في روى عنه صلى الله عليه وسلم انه رش قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه الحصى الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه مرسل: ورى أبو داود في المراسيل والبيهقي من طريق الدراوردي عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن ابيه نحوهم زادوا انه أول قبر رش عليه وقال بعد فراغه سلام عليهم ولا أعلمه الا قال حنا عليه يديه رجلاه تهاث مع ارساله

مشهوران (أما حمداً) بطلان صلاته وقيل الرافضى الاتفاق على تصحيحه وقال للتولي وجماعة أن جوزنا تقدم للمأموم على الإمام جاز هذا وإلا فلا على الصحيح ولو صلى للمأموم قدام الإمام وقدم الجنائزة فإن أبطلنا صلاة المنفرد إذا قدم على الجنائزة فهذا أولى وإلا ففيه القولان للمشهوران في تقدم المأموم على الإمام (الصحيح) بطلانها فحصل من هذا كله أنه متى قدم على الجنائزة أو القبر أو الإمام فالصحيح بطلان صلاته *

(فرع) في مذاهب العلماء في كيفية وضع الجنائز إذا صلى عليها دفنة * فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يقدم إلى الإمام الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا قال ابن المنذر وعن قال يقدم الرجال ما يلي الإمام والنساء وراءهم عئان بن عفان وعلي بن عمر وابن عباس والحسن والحسين وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وأبو قتادة وسعيد بن المسيب والشعبى وعطاء والنخعي والزهري ويحيى الانصاري ومالك والثوري وأصحاب الرأي وأحمد واسحق قال وبه أقول قال وقال الحسن والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله يجعل النساء ما يلي الإمام والرجال ما يلي القبلة وعن أحمد رواية أن المرأة تقدم إلى الإمام على الصبي والله أعلم *

(فرع) قول المصنف فإن صلى عليهم صلاة واحدة جاز * هكذا مكرر لا حاجة إليه فإنه سبق في قوله فإن اجتمع جنازات قدم إلى الإمام أفضلهم وكانت أعاده ليذكر دليبه من حيث المعنى وإن

«ورش بلال رضي الله عنه على قبر النبي صلى الله عليه وسلم» (١) ويستحب أن يوضع عند رأسه صخرة أو خشبة ونحوها * وضع النبي صلى الله عليه وسلم صخرة على رأس قبر عئان بن مطعون وقال أعلم بها قبر أخي وادفن إليه من ملئت من أهلي» (٢) وقوله في الكتاب بولأس بالحصى ووضع حجر لا يقتضي

(١) حديث * بلال أنه رش على قبر النبي صلى الله عليه وسلم : البيهقي من حديث جابر قال رش على قبر النبي صلى الله عليه وسلم الماء رشا وكان القدي رش على قبره بلال بن رباح بدأ من قبل رأسه من شقه الأيمن حتى انتهى إلى رجله وفي أسناده الواقدي : وروى سعيد بن منصور والبيهقي من حديث حنبل بن محمد عن أبيه مرسلًا بللق رش على قبره الماء ووضع عليه حصان من الحصى ورفق قبره قدر شبر ولم يسم القدي رش : وروى أيضا من هذا الوجه أن الرش على القبر كان على عهد صلى الله عليه وسلم *

(٢) حديث (أنه صلى الله عليه وسلم وضع صخرة على قبر عئان بن مطعون وقال أعلم بها قبر أخي وادفن إليه من مات من أهلي : أبو داود من حديث المطلب بن عبد الله بن حنبل وليس صحابيا قال لما مات عئان بن مطعون أخرج بجنازته فدفن قافر النبي صلى الله عليه وسلم رجلا أن يأتي بحجر فلم يستطع حمله فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحصر عن ذراعيه قال المطلب قال الذي يخبرني كافي أنظر إلى يداي ذراعي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حصر

كان قد سبق دليله من حيث الرواية • قال المصنف رحمه الله •

﴿ إذا أراد الصلاة نوى الصلاة على الميت وذلك فرض لانها صلاة فوجب لها النية كذاثر الصلوات ثم يكبر اربعاً لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كبر على الميت اربعاً وقرأ بعد التكبيرة الاولى بأم القرآن» والتكبيرات الاربع واجبة والدليل عليه لما إذا قامت ثم قضاؤها ولو لم تكن واجبة لم يجب قضاؤها كتكبيرات العبد والسنة أن يرفع يديه مع كل تكبيرة لما روى ان عمر رضي الله عنه كان يرفع يديه على الخنزاة في كل تكبيرة وعن عبد الله بن عمر والحسن بن علي رضي الله عنهما مثله وعن زيد بن ثابت وقد رأى رجلاً قتل ذلك قتال أصاب السنة ولانها تكبيرة لا تتصل بسجود ولا قعود فمن لما رفع اليد كتكبيرة الاحرام في سائر الصلوات •

(١) يابض

بلاصل فيحور

﴿الشرح﴾ أما حديث جابر فرواه هكذا الشافعي في الام وغضض للزني عن ابراهيم بن محمد شيخ الشافعي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر ورواه الحاكم والبيهقي عن الشافعي بهذا الاسناد وابراهيم هذا ضعيف عند أهل الحديث لا يصح الاحتجاج بحديثه لكن قدر الحاجة منه في هذه المسألة صحيح ففي صحيح البخاري ومسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلى على النجاشي وكبر عليه اربعاً» وفي الصحيحين ايضاً عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى على النجاشي فكبر عليه اربعاً» وروى التكميل اربعاً عن ابن عباس وغيره في الصحيح (وأما الاثر المذكور عن عمر فرواه (١) والآخر عن ابن عمر رواه البيهقي بإسناد (وقول) للمصنف لا تكبيرة لا تتصل بسجود ولا قعود اختز عن تكبيرات السجود والرفع منه ومن القنيد الاول فلان المتصور في المذهب انه لا يرفع في شيء من ذلك وفي كله خلاف سبق في موضعه • وأما الاحكام فغير مسائل (احداها) لا تصح صلاة الخنزاة إلا بالنية لمحدث «إنما الاعمال بالنيات» وقياساً على غيرها قال أصحابنا وصفة النية ان ينوي مع التكبير اداء الصلاة على هذا الميت أو هؤلاء للموتى ان كانوا جماعة ما عرفت

الانفي الحرمه والكرامة وهما مع ذلك مستحبان نص عليه الأئمة كما بيناه فعرف ذلك ثم الأفضل في شكل القبر التسطيع أو التسميم ظاهر للمذهب أن التسطيع أفضل وقال مالك وإحدى رحمهم الله

عنها ثم حلها فوضع عند رأسه فذكره واستاء حسن ليس فيه الا كثير بنز بدلوليه عن المطلب وهو صدوق وقد بين المطلب أن غيرها أخوه به ولم يسمه ولا يضر إيهام الصحابي ورواه ابن ماجه وابن عدي مختصراً من طريق كثير بنز يد أيضاً عن زينب بنت نبط عن انس قال ابو زرعة هذا خطأ وأشار الي ان الصواب رواية من رواه عن كثير عن المطلب ورواه الطبراني في الاوسط من حديث انس بإسناد آخر فيه ضعف ورواه الحاكم في المستدرک في ترجمة عثمان بن مطعون بإسناد آخر فيه الواقدي من حديث ابي رافع فذكر مثله •

عديم أم لا ويجب نية الاعتداء إن كان مأموماً وهل ينتقل الي نية الفريضة فيه الوجهان السابقان في سائر الصلوات ذكره الصيلائي والروائي والرافعي وآخرون وهل يشترط التعرض لكونها فرض كفارة أم يكفي مطلق نية الفرض فيه وجهان حكهما الروائي والرافعي (الصحيح) لاكتفاء بطلان نية الفرض ولا ينتقل الي تعيين الميت وأنه زيد أو عمرو أو امرأة أم رجل بل يكفي نية الصلاة على هذا الميت وإن كان مأموماً ونوى الصلاة على من يصلي عليه الإمام كفاه صرح به البغوي وغيره ولو عين الميت وأخطأ بأن نوى زيدا فكان عمرأ أو الرجل فكانت امرأة أو عكسه لم تصح صلاته بالاتفاق لأنه نوى غير الميت وإن نوى الصلاة على هذا زيد فكان عمرأ فوجهان لتعارض الاشارة والنية وقد سبق بينهما في أوائل باب صلاة الجماعة (أصحها) الصحة قال البغوي وغيره ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم فإذا نوى الصلاة على حاضر والمأموم على غائب وعكسه أو نوى غالباً ونوى للمأموم آخر صحت صلاتهما كما لو صلى الظهر خلف مصلي العصر (الثانية) التكبيرات الأربع أو كلن لا تصح هذه الصلاة إلا بين وهذا يجمع عليه وقد كلن لبعض الصحابة وغيرهم خلاف في أن التكبير للمشروع خمس أم أربع أم غير ذلك ثم اقترض ذلك الخلاف وأجعت الامة الآن على أنه أربع تكبيرات بلا زيادة ولا نقص قال أصحابنا قلن كبر خمساً قلن كان ناسياً لم تبطل صلاته لأنه ليس بأكثر من كلام الآدمي ناسياً ولا يسجد فسبو كما لو كبر أو سبح في غير موضعه وإن كلن عدداً فوجهان مشهوران (أحدهما) تبطل صلاته بقطع القفال في شرحه التلخيص وصاحبه القاضي وصاحبه للتولي لأنه زاد ركناً فاشبهه من زاد ركوعاً (والثاني) لا تبطل وهو الصحيح وبه قطع الاكثرون وصححه البغوي والثالثي وصاحب البيان وآخرون وقله الرافعي عن الاكثرين بل زاد ابن سريج فقال صحت الاحاديث بأربع تكبيرات وخمس وهو من الاختلاف للمباح والجميع جائز وقد ثبت في صحيح مسلم من رواية زيد بن أرقم رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يكبر خمساً» ولأنه ليس بخلل بصورة الصلاة فلم تبطل به تكلو زاد تكبيراً في غير هاتين الصلوات ولو كلن مأموماً فكبر امامه خمساً قلن بقول ابن سريج إن الجميع جائز بآتيه وإن قلنا الخامسة تبطل فافرقه قلن بآتيه بعد ذلك بطلت صلاته وإن قلنا بالذهب إنها لا تشرع ولا تبطل بها الصلاة لم يفرقوه لم يأت به في طريقان (للمذهب) لا يأت به ويقطع كثيرون أو الاكثرون (والثاني) فيه وجهان وبعضهم يقول قولان (أصحها) لا يأت به (والثاني) يأت به لتأكد المتابعة ومن حكى هذا

السنيتم أفضل * انما أن النبي ﷺ «سطح قبر ابنه ابراهيم» (١) وعن القاسم بن محمد قال رأيت قبر النبي

(١) حديث في روى أنه عليه الصلاة والسلام سطح قبر ابنه ابراهيم تقدم قريبا أنه وضع عليه حصياً قال الشافعي والحصياء لا تبيت الا على مسطح *

الطريق امام الحرمين وآخرون قال قلنا لا يتابعه قبل يسلم في الحال أم ينتظره ليسلم معه فهو جبان حكمهما صاحب الحاوي وإمام الحرمين وغيرهما (أحدهما) يفارقه كما لو قام الامام الى خاتمة (وأحدهما) ينتظره وبه قطع صاحب الشامل وغيره لتأكيد متابعتها وبخلاف القيام الى خاتمة لانه يجب متابعتها في الافضل ولا يمكن في الخامسة ولا يلزم متابعتها في الاربعة كما اني ليست محسوبة للعاموم (للسنة الثانية) السنة أن يرفع يديه في كل تكبيرة من هذه الاربعة حذف من كفيه وصفة الرفع وتعاريفه كما سقت في باب صفة الصلاة قال اصحابنا ويجمع يديه عقب كل تكبيرة من الاربعة ويجعلها تحت صدره وانما النبي علي اليسرى كما في سائر الصلوات وهذا لا خلاف فيه وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلى على جنازة فوضع يده اليمنى على اليسرى» ورواه الترمذي بإسناد ضعيف وقال غريب *

(فرع) في مذاهب العلماء في عدد التكبير «قال ابن المنذر رحمه الله ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كبر اربعاً» رواية قال عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت والحسن بن علي وابن أبي أوفى والبراء بن عازب وأبو هريرة وابن عمر وعبد بن الحنفية وعطاء والثوري والاوزاعي واحمد واسحق واصحاب الرأي وقال ابن مسعود وزيد بن ارقم يكبر خمسا وقال ابن عباس وانس بن مالك وجابر بن زيد يكبر ثلاثا وعن ابن سيرين نحوه وقال بكر بن عبد الله المزني لا ينقص من ثلاث تكبيرات ولا يزداد علي سبع وقال احمد لا ينقص من اربع ولا يزداد علي سبع وعن ابن مسعود يكبر ما يكبر الامام وقال علي رضي الله عنه يكبر ستا قالوا لو كبر الامام خمسا اختلفوا قالون يارب قال الثوري ومالك وابو حنيفة لا يتابعوه قال احمد واسحق يتابعوه قال ابن المنذر بالاربعة اقول هذا قل ابن المنذر وقال البدرى ممن قال بخمس تكبيرات زيد بن ارقم وحذيفة بن اليمان والشيخون علي رضي الله عنه أنه كبر علي اهل بدر ستا وعلي غيرهم من الصحابة خمسا وعلي سائر الناس اربعا وروى انه كبر علي ابي قتادة سبعاً وكان بدر بن داود وقال داود رحمه الله ان شاء خمسا وان شاء اربعا وعن احمد رواية انه لا يتابع الامام في زيادة علي الاربعة وفي رواية يتابعه الي خمس وللشهور عنه يكبر اربعا قالن زاد امامه يتابعه الي سبع والله اعلم *

ويعلم أن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مسطحة (١) وقال ابن أبي هريرة إن الفضل الآن المدلول من التسطیح

(١) حديث «القاسم بن محمد رايت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر أبي بكر وقبر عمر مسطحة تقدم أيضا وكذلك ما يارضه مما ذكره البخاري عن سفیان الثمار : (تنبيه) أحجج الشافعي علي ان القبور تسطح بحديث علي لا تدع تمثالا الا طمسته ولا قوما مشرقا الاسويج : وعن فضالة بن عبيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بقصوتها *

تعلوا أنها سنة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرواها البيهقي بإسناد عن غير ابن عباس من الصحابة فرواها عن عبادة بن الصامت وعن رجال من الصحابة رضى الله عنهم وعن أبي أمامة بن سهل رضى الله عنهما قال السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأمر القرآن مخافة ثم يكبر ثلاثاً والتسليم عند الآخرة «رواهنا في إسناده على شرط الصحيحين وأبو أمامة هذا محابي» (وقول) المصنف لأصل الصلاة يجب فيها القيام احتراز من الطواف والسجود الثلاث والشكر (وقوله) كل صلاة قرأ فيها الفاتحة احتراز من الطواف والسجود أيضاً (وقوله) المداركي هو بفتح الراء - واسمه عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثقة علي أبي اسحق اللوزي وثقه عليه الشيخ أبو حامد الأسفرائيني وعامة شيوخ بغداد وغيرهم قال الشيخ أبو حامد ما رأيت أحداً من المداركي توفي ليلة الجمعة ثلاث عشرة من شوال سنة خمس وسبعين وثلاثمائة وهو ابن نيف وسبعين سنة «اما الأحكام قراءة الفاتحة فرض في صلاة الجنائز بخلاف عندنا والافضل أن يقرأها بعد التكبيرة الأولى فإن قرأها بعد تكبيرة أخرى غير الأولى جاز صرح به جماعة من أصحابنا وقوله القاضي أبو الطيب والروائي عنهم قال القاضي أبو الطيب في كتابه المبرد والروائي وغيرهما قال الشافعي في الام وأحب إذا كبر على الجنائز أن يقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى وروى اللزني في الجمع قال وأحب أن يقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على أن قراءة أم القرآن مستحبة إلا أن أصحابنا قالوا هي واجبة لا تصح صلاة إلا بها قال فيجب على هذا أن يكون معنى قول الشافعي وأحب أن يكون في الأولى وأما أصل قراءتها فواجبة فرج الاستحباب لموضعها هذا كلام القاضي أبي الطيب ومواقفه وقد نص الشافعي في الام على المسألة في موضعين قال في الأولى منها في أوائل كتاب الجنائز كما قلناه القاضي وغيره عنه وقال في آخر كتاب الجنائز وقرأ فاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى وقال في مختصر اللزني يكبر وقرأ فاتحة الكتاب ثم يكبر الثانية فهذا النص مع النص الثاني في الام محتزلان لا شرطهما في الأولى ومحتزلان أن الافضل كونها في الأولى لكن يتعين أن المراد أن الافضل كونها في الأولى فجمع بينهما نصه الأولى في الام فقلنا القاضي ومواقفه وأعلم أن عبارة المصنف هنا وفي التنبيه عبارة أكثر الأصحاب أن يقرأ الفاتحة عقب التكبيرة الأولى وظلهم اشتراط كونها في الأولى لكن مجمل ما ذكره القاضي ومواقفه أن أصل الفاتحة واجب وكونها في الأولى أفضل ونجوز في الثانية مع إخلال الأولى منها وقد ينهم هذا من قول المصنف في التنبيه والواجب من ذلك التنية والتكبيرات وقراءة الفاتحة ولم يقل وقراءتها في الأولى ولو كان يرى ذلك شرطاً لقوله الله أعلم «وافق الأصحاب على استحباب التأمين عقب بالبدعة ومثله ما حكى عنه أن الجبر بالتسمية إذا صار في موضع شعاراً لهم فالمستحب الاسرار بها

الفائقة هنا كما في سائر الصلوات ومن قتل الاختلاق عليه القاضي أبو الطيب في تعليقه وفي قراءة السورة وجهان ذكر المصنف دليلهما وذكرهما مع المصنف جماعات من العراقيين والخراسانيين واتفقوا على أن الأصح أنه لا يستحب وبه قطع جمهور المصنفين وقل امام الحرمين بإجماع العلماء عليه وقوله القاضي أبو الطيب في المجرّد وآخرون من اصحابنا عن الاصحاب مطلقاً (والثاني) يستحب سورة قصيرة ويستل له سوى ما ذكره للمصنف بما رواه ابو بصير للموصلي في كتابه نحو كرامة من مسند ابن عباس عن طلحة بن عبد الله بن عون قل «صليت خلف ابن عباس على جنازة قراً فاتحة الكتاب وسورة قهجر فيها حتى سمعنا فلما انصرف اخذت ثوبه فأتته عن ذلك فقال ستفوح حق» اسناده صحيح والله اعلم (وأما) دعاء الاستفتاح فيه الوجهان المذكوران في الكتاب وذكرهما طائفة يسيرة مع المصنف واتفقوا على أن الأصح أنه لا يأتي به ومنه أن المستحب تركه وهذا قطع جمهور المصنفين وهو للمقول عن متقدمي الاصحاب كما قاله المصنف وغيره (وأما) التعمد فيه وجهان مشهوران (أصحهما) عند المصنف وأكثر العراقيين إنه لا يستحب (وأصحهما) عند الخراسانيين وجماعات من العراقيين استحبابه وقطع به من العراقيين صاحب الحاوي ومحمد امام الحرمين والقرائي والبقوي والرافضي وآخرون من الخراسانيين وقطع به الروائي في الحلية وهو الصحيح لقول الله عز وجل (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وبالقياص علي غيرها مع أنه مختصر لا تطويل فيه فهو يشبه التأمين (وأما) الجهر والاسرار فاتفق الاصحاب علي أنه يسر بقراءة من الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء واتفقوا علي أنه يجهر بالتكبيرات والسلام واتفقوا أيضاً علي أنه يسر بالقراءة تلهوا وفي الليل وجهان ذكر للمصنف دليلهما (أصحهما) عند جمهور الاصحاب وبه قطع جماعات منهم أنه يسر أيضاً كالدعاء (والثاني) يستحب الجهر قاله الداركي وصرح به صاحبه الشيخ ابو حامد الاسفرايني وصاحبه المحامي وسليم الرازي في الكفاية والبندينجي ونصر المقدسي في كتابيه التهذيب والكافي والعيدلاني ومحمد القاضي حين واستحسنه السرخسي وللذهب الاول ولا يفتر بكثرة القائمين بالجهر فهم قليلون جداً بالنسبة إلى الآخرين وظاهر نص الشافعي في المختصر الاسرار لأنه قال ومعنى القراءة والدعاء ويجهر بالتسليم هذا نصه ولم يفرق بين الليل والنهار ولو كانا يفتقران لذكره ويحتج به من السنة بحديث أبي امامة بن سهل

خالفه لهم واحتج به بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقوم اذا بدت جنازة فأخبر أن اليهود فعل ذلك فترك القيام بعد ذلك مخالفة لهم » (١) وهذا الوجه هو الذي أجاب به في الكتاب

(١) حديث ﴿ روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم اذا بدت جنازة فأخبر أن اليهود فعل ذلك فترك القيام بعد ذلك مخالفة لهم : أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت وقد تقدم في أثناء الباب »

الذي ذكرناه والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *
 (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التكبيرة الثانية لما ذكرناه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وهو فرض من فروضها لايتها صلاة فوجب فيها الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كسائر الصلوات) *

(الشرح) قال المصنف وجاهير الاصحاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض فيها لا تصح الا به وشرطها أن تكون عقب التكبيرة الثانية صرح به السرخسي في الامالي وهذا الذي ذكرناه من كون الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبة فيها هو المشهور الذي قطع به الاصحاب في جميع طرقهم الا السرخسي فإنه قل في الامالي عن الروزي من أصحابنا أنها سنة فيها والصواب الاول * قال أصحابنا رحمهم الله أقلها اللهم صلى على محمد ولا تنجب على الأكبر علي المذهب وبه قطع الجمهور وفيوجه أنها تنجب حكمه الفراء وغيره وقيل للزني في المختصر عن الشافعي أنه يكره الثانية ثم يمدد الله ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات هذا نصه (فأما الدعاء للمؤمنين فاتفق الاصحاب على استحبابه الا ما انفرد به إمام الحرمين من حكاية تردد في استحبابه ولم يقل أحد بإيجابه) (وأما الحمد لله فاتفقوا على أنه لا يجب وفي استحبابه ثلاث طرق (أحدها) بوجه قطع الجمهور لا يستحب قالوا لانه ليس موضعه والثاني يستحب وهو ظاهر النص وبه قطع التفاضل حسين والفوراني والبقوي والمتولي وغيرهم والثالث في وجهان (أحدهما) يستحب (والثاني) لا يستحب ومن حكمي هذا الطريق للماوردي والرويانى والثالثى وآخرون وقال بالطريق الاول أنكروا قل الزني وقالوا هذا التحديد في هذا للموضع لا يعرف لشافعي بل غلط للزني في قوله قال إمام الحرمين اتفق أئمتنا على أن ما قبله الزني هنا غير مديد ومن قال بالاستحباب قالوا لم ينقل للزني عن الشافعي من كتاب بل معها ممسعا ولا يضر كونه لا يوجد في كتب التفاضل فان الزني حقه ورواية الثقة مقبولة فهذه طرق الاصحاب (والاصح) استحباب التحديد كما قبله الزني قال الاصحاب فاذا قلنا بالاستحباب بدأ بالتحديد ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات فان قدم بعضها على بعض جاز وكان تاركها الافضل والله أعلم *

(فرع) استدلل المصنف بحديث ابن عباس وسبق بيانه وان ذكر الصلاة فيه غريب وروى التفاضل في الام عن مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري حديثا فيه التصريح بالصلاة لكنه أيضا ضعف قال ابن أبي حاتم قال ابن معين رحمه الله عليه مطرف بن مازن كذاب *

ومال اليه الشيخ أبو محمد رحمه الله وناسه القاضى الرويانى . لحن الجمهور على أن المذهب الاول قالوا ولو تركنا ما ثبت في السنة لأطبق بعض المبتدعة عليه لحرمانه ذلك الي ترك سنن كثيرة واذا

« قال للصنف رحمه الله »

(و يدعرو لليت في التكيره الثالثة لما روى أبو قتاده قال « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعت يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذو كونا واتانا » وفي بعضها اللهم من أحيتنا مناقيه على الاسلام ومن توفيتنا منا قوته على الاسلام والايان » وهو فرض من فروضها لان القصد من هذه الصلاة الدعاء لليت فلا يجوز الاخلال بالمقصود وأدني الدعاء ما يقع عليه الاسم والسنة أن يقول مارواه أبو قتاده وذكره الشافعي رحمه الله قال يقول « اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسمتها وعصوبها واحاؤه فيها الى ظلة القبر وما هو لاقية كلن يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وانت اعلم به اللهم نزل بك وانت خير منزل به واصبح فقيرا الى رحمتك وانت غني عن عذابه وقد جئتاك راغبين اليك شغفا له اللهم ان كلن محمدا فزد في احسانه وان كلن سينا فتجاوز عنه وقله برحمتك الا من من عذابك حتى تبعه الى جنتك يا ارحم الراحمين » وبأى تنى دعا جاز لانه قد قل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعية مختلفة فدل على ان الجميع جائز »

(الشرح) اعققت نصوس الشافعي والاصحاب على ان الدعاء فرض في صلاة الجنائز وقد ذكر من اركانها واقه ما يقع عليه اسم الدعاء وهل يشترط تخصيص لليت بالدعاء فيه وجان حكاها امام الحرمين وآخرون (احدهما) لا يشترط بل يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويدخل فيه لليت ضمن حكاها امام الحرمين عن والده الشيخ أبى محمد الجويني (والثاني) وهو الصحيح به قطع للصنف والجمهور وقوله امام الحرمين عن ظاهر كلام الائمة انه يجب تخصيص لليت بالدعاء ولا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات فيقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ونحو ذلك واستدلوا بحديث أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء » رواه أبو داود وابن ماجه وعمل هذا الدعاء التكيره الثالثة وهو واجب فيها لا يجرى في غيرها بلا خلاف وليس لتخصيصها دليل واضح واعتقوا على أنه لا يتعين لها دعاء (وأما) الافضل فجاءت فيه أحاديث (منها) حديث عوف بن مالك قال « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظت من دعائه وهو يقول اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وقه من الحطايا كما تقبث الثوب الايض من الدنس وابله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه وأدخله الجنة وأعظمه من عذاب القبر ومن عذاب النار قال حتى تمت أن أكون أنا ذلك الميت لدعاء رسول الله » رواه

أطرود جرينا على التنى خرج عن أن يعد شعرا للبتعة »

قال (ثم) الافضل لمشيح الجنة أن يمكت الى مولاة الميت »

مسلم في صحيحه زاد مسلم في رواية له «وَقَدْ قُتِلَ الْقَبْرُ وَعَذَابُ الْقَبْرِ» وذكر تعلمونها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة قتال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأقربنا وشعبنا وغائبنا اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ومن توفيته منا خذوه على الإيمان» رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وغيرهم قال الحاكم هو صحيح على شرط البخاري ومسلم وهذا لفظ رواية أكثرهم وفي رواية أبي داود «فأحيه على الإيمان وخذوه على الإسلام» عكس رواية الجمهور ووقع في المتن «فأحيه على الإسلام وخذوه على الإسلام» بلفظ الإسلام فيها وهذا تحريف ورواه الترمذي أيضاً من رواية أبي إبراهيم الأشجعي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولأبيه صحبة ورواه أحمد بن حنبل والبيهقي وغيرهما من رواية أبي قتادة كأرواه أبو هريرة وهذه هي الرواية المذكورة في الكتاب واسنادها ضعيف قال الترمذي

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من صلى على الجنازة ورجع فله قبر اطوم من صلي عليها ولم يرجع حتى تدفن فله قبر اطان أصغرهما وروى أحدهما مثل أحد» (١) قال الأصحاب وللانصراف من الجنازة

(١) (حديث) * من صلى على الجنازة ورجع فله قبر اطوم ومن صلي عليها ولم يرجع فله قبر اطان أصغرهما وروى أحدهما مثل أحد: متفق على صحته من حديث أبي هريرة واللفظ لمسلم وله في رواية أبي حازم قلت يأبأ هريرة وما القبراط قال مثل أحد وهو البخاري أيضاً ولا بن أبين باسناد للصحيح قلت يارسول الله وما القبراطان والبخاري من بيع جنازة مسلم اباناً واحسباً وكان معه حتى يصلي عليها ويخرج من دفنها فانه يرجع من الاجر بقبراطين كل قبراط مثل أحد ومن صلي عليها ثم رجع قبل ان يدفن فانه يرجع بقبراط وعندنا تصديق عائشة لابن هريرة وقول ابن عمر فوطنا في قراريط كثيرة ورواه الترمذي بلفظ من صلي على جنازة فله قبراط ومن تبها حتى يقضي دفنها فله قبراطان أحدهما أو أصغرهما مثل أحد ورواه الحاكم في المستدرک بالقصة التي لابن عمر وعائشة مع أبي هريرة وهم في استدراكها الا انه زاد فيه فقال ابن عمر يأبأ هريرة كنت الزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم واعطنا بحديثه وفيه من الزيادة أيضاً عنده فله من القبراط اعظم من أحد وانكرها النووي على صاحب المتن قوم والفرار من طريق ممدى ابن سليمان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ من اتى جنازة في أهلها فله قبراط فان تبها فله قبراط فان صلي عليها فله قبراط فان انتظرها حتى تدفن فله قبراط وممدى فيه مقال : وفي الباب عن ثوبان عند مسلم : وعن أبي بن كعب عند أحمد وعن أبي سعيد أخرجه الترمذي : (تنبيه) نقل الرافعي عن الإمام ان حصول القبراط الثانی لمن رجع قبل اهالة التراب وقد يصحح له رواية مسلم ومن اتبها حتى توضع في القبر قال النووي والصحيح لا يحصل الا بالتراب من الدفن لقوله حتى يخرج من دفنها ورواية حتى توضع محمولة عليها وقد مر ذلك ابن دقيق العيد بحثاً في شرح السمعة *

سمعت البخاري رحمه الله يقول أصبح روايات اللهم اغفر لحينا وميتنا رواية الاشعري عن أبيه قال وقال البخاري، أصبح شيء في الباب حديث عوف بن مالك وذكره مختصراً وحكى البيهقي عن الترمذي عن البخاري رحمه الله أنه قال حديث أبي هريرة وعائشة وأبي قتادة في هذا الباب غير محفوظ وأصح الباب حديث عوف بن مالك (ومنها) حديث وأبى بن الاسقع رضي الله عنه قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي رجل من المسلمين فأسمعه يقول اللهم إني فلان بن فلان في ذمتك وحل جوارك فقه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفا والمحمد فاغفر له وارحمه إناك الغفور الرحيم» رواه أبو داود وابن ماجه (ومنها) حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنائز «اللهم أنت تدبها وأنت خلقتها وأنت تهديها للإسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرّها وعلايتها جنتا شفاء فاغفر له» رواه أبو داود فهذه قطعة من الأحاديث الواردة فيه قال البيهقي والتولي وآخرون من الأصحاب التقط الشافعي من مجموع الأحاديث الواردة دعاء ورتبه واستحبه وهو الذي ذكره في مختصر المزي وفي ذكره المصنف هنا وفي التنبيه وسائر الأصحاب قال يقول اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعته ومحبوبها وأحبابه فيها إلي ظلمة القبر وما هو لاقية كل يشهد أن لا إله إلا أنت وإن عمداً بميلك ورسولك وأنت أعلم به اللهم نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح قبراً إلي رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتكم راغبين اليك شفاء له اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان سيئاً فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك إلامن من عذابك حتى تبعثه إلى جنتك يا أرحم الراحمين قال أبو عبد الله الأزهري من تنقضى أصحابنا في كتابه الكافي وغيره من أصحابنا فإن كانت امرأة قال اللهم هذه أمك ثم ينسق الكلام ولو ذكرها علي إرادته الشخص جاز قال أصحابنا فإن كان الميت صبياً أو صبياً اقتصر علي حديث اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره وضم إليه اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وعقلاً واعتباراً وشفيماً وقملاً به موازينها وافرح الصبر علي قلوبها ولا تقتنها بسده ولا تحرمها أجره والله أعلم *

(فرع) في الفاظ الفصل (قوله) خرج من روح الدنيا هو يمتنع الرأى قال أهل اللغة هو نسيم الريح (قوله) إلي ظلمة القبر وما هو لاقية قال القاضي حسين في تعليقه معنى وما هو لاقية هو المكان الذي يخلل عليه وما منكر ونكير (قوله) كل يشهد أن لا إله إلا أنت قال صاحب البيان رحمه الله معناه إنما دعوناك لأنه كان يتهد (قوله) وقد جئتكم راغبين اليك شفاء له قال الأزهري رحمه الله أصل التنفع الزيادة قال فكأنهم طلبوا أن يزداد بدعائهم من رحمة الله إلي ما له بتوحيده وعمله

أربع درجات (أحداها) أن ينصرف عقب الصلاة فله من الأجر قبراً (والثانية) أن يتبعها حتى توارى ويرجع قبل أهال القبر (والثالثة) أن يقف بالبراقع من القبر وينصرف من غير دعا (والرابعة)

والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ قال في الام يكبر الرابعة وسلم وقال في البويطي يقول اللهم لانحرمتنا أجره ولا تقنا بعده التسليم كالتسليم في سائر الصلوات لما روى عن عبد الله رضي الله عنه قال أرى ثلاث خلال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغلظن تركها الناس (أحداها) التسليم على الجنازة مثل التسليم في الصلاة والتسليم واجب لأنها صلاة يجب لها الاحرام فوجب الخروج منها بالسلام كسائر الصلوات وهل يسلم تسليمة واحدة أم تسليمتين علي ما ذكرناه في سائر الصلوات ﴾ *

(الشرح) حديث عبد الله هو ابن مسعود رواه البيهقي باسناد جيد (وقوله) لانحرمتنا أجره هو - يفتح التاء وضما - لثان الفتح أفصح قال حرمة وأحرمة فصيحتان (وقوله) لأنها صلاة يجب لها الاحرام فوجب الخروج منها بالسلام كسائر الصلوات وهل يسلم تسليمة أم تسليمتين احتراز من الطواف فإنه صلاته لا ينظر الى تكبيرة أحرامها أما الاحكام فيه مسألتان (أحداها) للشافعي هذان النصفان للذكران في الذكر عقب التكبيرة الرابعة واتفق الاصحاب على أنه لا يجب فيها ذكر وقطع الجمهور في جميع طرقهم باستحباب الذكر فيها وحكي الرافعي في استحباب طريقتين (الذهب) الاستحباب (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) الاستحباب (والثاني) أنه يخير إن شاء الله وإن شاء تركه والصواب الاستحباب قال صاحب البيان قال أصحابنا هذان النصفان للشافعي ليسا قولين ولا علي اختلاف سائتين بل ذكر الاستحباب في موضع وأغفله في موضع وكذا قاله القاضي ابو الطيب وابن الصباغ وآخرون وإذا قلنا بالاستحباب لم يتعين له دعاء ولكن يستحب هذا الذي نقله البويطي اللهم لانحرمتنا أجره ولا تقنا بعده هكذا هو في البويطي وكذا ذكره الجمهور وزاد المحامي في التجرید والمصنف في التنبية والشاشي وغيرهم واغفلنا وله وقال صاحب الحاوي حكى ابو علي بن ابي هريرة ان المؤمنين كانوا يقولون في الرابعة اللهم آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقننا برحمتك عذاب النار قال وليس ذلك عن الشافعي فان قاله كان حسنا ودليل استحبابه أن عبد الله بن أبي اوفى رضي الله عنهما يكبر على جنازة بنت له فقام بعد التكبيرة الرابعة فقرأ ما بين التكبيرتين يستغفر لها ويدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا وفي رواية كبر اربعاً فكث ساعة حتى ظننا انه سيكبر خمسا ثم سلم عن يمينه وعن شماله فلما انصرف قلنا له فقال لا ازيدكم علي ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع او هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم في المستدرك والبيهقي قال الحاكم حديث صحيح (المسألة الثانية) السلام كن في صلاة الجنازة لا تصح الا به بلا خلاف عندنا لما ذكره المصنف ولحديث ابن ابي اوفى الذي ذكرناه في المسألة الاولى مم قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما أوتيتوني أصلي » (واما) صفة السلام ففيه نصان للشافعي هنا للجمهور

ان يقف علي القبر ويستغفر الله تعالى جلده ليستوهذه أقصى الدرجات في الغيبة روى ان النبي صلى

أنه يستحب تسليمتان قال القوداني وهو نصه في الجامع الكبير وقال في الام تسليمة واحدة يبدأ بها الي يمينه ويحتملها ملتفتاً إلي يساره فيدير وجهه وهو فيها نصه وقيل يأتي بها تقديسه وهو اشهر قال اما الحرمين ولا شك ان هذا الخلاف في صفة الالتفات يجري في سائر الصلوات اذا قلنا يقتصر على تسليمة فهذان نصان لشافعي وللأصحاب طرقتان (أحدهما) طريقة المصنف والعراقيين وبعض الخراسانيين ان التسليم هنا كالتسليم في سائر الصلوات فيكون فيه ثلاثة اقوال (أصحها) يستحب تسليمتان (والثاني) تسليمة (والثالث) ان قل الجمع او صغر للسجدة تسليمتهما ولا فتسليمتان (والطريق الثاني) حكمه امام الحرمين وجعلت من الخراسانيين ان هذا مرتب علي سائر الصلوات ان قلنا هناك تسليمة فهنا اولي والا فقولان (أصحها) تسليمتان وهذا الطريق اصح لان الاقتصار علي تسليمة واحدة هناك قول قديم وهنا هو نصه في الاملاء وهو من الكتب الحديثة واذا قلنا تسليمة فوجهان حكمها الشيخ ابو علي السنجي وامام الحرمين وبه قطع الجمهور السلام عليكم ورحمة الله كغيرها من الصلوات (والثاني) يستحب الاقتصار علي السلام لانها مبنية علي التخفيف ولو قال السلام عليكم من غيرهم ضيق الجمع فالذهب انه لا يجرئه وبهذا قطع الجمهور كسائر الصلوات وحكي امام الحرمين في اجزائه تردداً وللذهب من هذا كله أنه يتسرع في السلام هنا ما يتسرع في سائر الصلوات والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

(اذا ادرك الامام وقد سبقه بعض الصلاة كبر ودخل معه في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم « ما ادركتم فصلوا » وقراً ما يقتضيه ترتيب صلاته لا ما يقرأ الامام لانه يمكنه ان يأتي بما يقتضيه ترتيب صلاته مع لقائه فاذا سلم الامام أتى بما بقي من التكبيرات نسفاً من غير دعاء في احد القولين لان المنازعة ترفع قبل ان يفرغ فلا معنى للدعاء بعد عية الميت ويدعو للميت بمكبّر ويسلم في القول الثاني لان غيبة الميت لا تمنع فعل الصلاة) *

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم وصبق ياء في باب صلاة الجماعة (وقوله) استقامت مع السين - اي متاهات غير ذكر بينهن (وقوله) كبر ودخل معه في الحال ولا ينتظر تكبيرته الاخرى فيكبر معه خلافاً لابي حنيفة وموافقه في قولهم ينتظر قال اصحابنا اذا وحده المسبوق الامام في صلاة الجماعة كبر في الحال وصار في الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام للمستقبله للحديث المذكور

الله عليه وسلم « كن اذا مرغ من قبر الرجل وقص عليه وقال استغفروا الله واسألوا الله تعالى له التثبيت فانه الآن يسأل » (١) بحجزة التغير الطائفي تحصل لصاحب الدرر جثاثة وهل تحصل لصاحب الثانية

(١) (حديث) « انه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاهليكم واسألوا الله التثبيت فانه الآن يسأل: ابو داود والحاكم والبراء عن عثمان قال البراء لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من هذا الوجه *

وقياسا على سائر الصلوات . قال أصحابنا فإذا كبر شرع في قراءة الفاتحة ثم راعي في باقي التكبيرات ترتيب نفسه لا ما يقوله الامام لا ذكره المصنف فلو كبر الامام الثانية عقب فراغ المسبوق من الاول كبر معه الثانية وسقطت عنه القراءة كالو كبر الامام في سائر الصلوات عقب احرام للمسبوق فانه يركع معه قال أصحابنا ويكون مدوكا لتكبيرتين جميعا بلا خلاف كما يدرك المسبوق الركعة بالركوع ولو كبر الامام الثانية والمسبوق في أثناء الفاتحة فهل يقطع القراءة ويتابعه في التكبيرة الثانية وتكون التكبيرتان حاصلتين له أم يتم القراءة فيه طرقتان (أصحهما) وبه قال الاكثر من فقه من صرح به القرافي والبنديجي وابن الصباغ والمتولي وصاحب المدة وصاحب المستزى والبيان والرافعي وآخرون فيه الوجهان المعروفان في سائر الصلوات (أحدهما) يتابعه بقطع الترتيب في الوجيز وهو شاذ مردود لم يوافق عليه (وأصحهما) يقطع القراءة ويتابعه ونحصل له التكبيرتان معذرا (والطريق الثاني) يقطعها ويتابعه وهذا قطع للآوردى والقاضي حسين والسرخسي وغيرهم فاذا قلنا بالمنع انه يقطع القراءة كبر الثانية مع الامام وحصل له التكبيرتان كما ذكرنا وهل يقتصر عقب التكبيرة الثانية على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وما يتعلق بالتكبيرة الثانية أم يضم اليه تنسيم الفاتحة فيه احتمالان ذكرهما صاحب التلعل (أصحهما) وهو مقتضى كلام الجمهور أنه يقتصر وقد سقطت بقية الفاتحة كما سقطت في باقي الصلوات والله أعلم . (أما) اذا سلم الامام وقد بقي على بعض المأمومين من التكبيرات فانه يأتي بها بسد سلام الامام ولا تصح صلواته الا بتداركها بلا خلاف وهل يقتصر على التكبيرات نقصا من غير ذكر ينهن أم يأتي بالاذكار والدعاء المشروع في حق الامام والمفترد والمأموم الموافق على ترتيب الاذكار فيه القولان اهذان ذكرهما المصنف (أصحهما) أنه يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والدعاء على ما سبق يانه وترتيبه من صرح بتصحيحه البغوي والمتولي والرويان في الحلية والرافعي في كتابيه الشرح والمرد وغيرهما وجزم به النازي في الاستدكار وجزم المصنف في تنبيهه بالتكبيرات نسقا وقد أشار الشافعي رحمه الله إلى ترجيح هذا القول في البويطي فانه قال وليقتض مافاته من التكبير نسقا متابعا ثم يسلم وقد قيل يدعو بينها لميت هذا نصه ومن البويطي قلته وكذا قاله القاضي أبو اسطيس بن نصه في البويطي قال أبو الطيب في كتابه المرد قل أصحابنا يكبر باقي التكبيرات متواليا قال ورأيت في البويطي يقول وليقتض مافاته من التكبيرات نسقا متابعا ثم يسلم قال وقد قيل يدعو بينها لميت قال القاضي قال الظاهر من هذا أن المسألة على قولين هذا كلام القاضي واعلم أن القولين في وجوب الذكر (أحدهما) يجب ولا تصح الصلاة إلا به (والثاني) لا يجب

حكي الامام فيه ترددا واختار الحصول واذا وقفت على ما ذكرنا عرفت انه لس القرض من قوله في الكتاب ثم الافضل لمشييع المنازة الخ اه الافضل على الاطلاق بل فوqe ماهو افضل منه وانما المراد

صرح به صاحب البيان قال أصحابنا رحمهم الله ويستحب أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوقون ما عليهم فإن دعت لم تبطل صلاتهم بإخلاف بل يتمونها وإن حولت الجنازة عن القبلة بخلاف ابتداء الصلاة فإنه لا يحصل فيه ذلك والجنازة حاضرة والفرق أنه يحصل في الدوام ما لا يحصل في الاجتماع والله أعلم •

(فرع) لو تخلف لقتدى فلم يكبر التكبيرة الثانية أو الثالثة حتى يكبر الامام التكبيرة التي بعدها بقبر عند بطلت صلاته صرح به الشيخ أبو محمد الجويني وإمام الحرمين والقرظي وآخرون من الحراسيين قالوا لان القدوة في هذه الصلاة لا تظهر إلا بالموافقة في التكبيرات وكأنه تخلف بركة (فرع) في مذاهب العلماء في كيفية صلاة الجنازة ذكرنا اختلافهم في عدد التكبيرات واختلافهم في رفع الايدي فيها واختلاف أصحابنا في دعاء الافتتاح والتعوذ والسورة وذكرنا أن مذهبنا وجوب قراءة الفاتحة وبه قال احمد واسحق وداود رحمهم الله وحكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وعبيد بن عمير وحكي عن ابن المسيب وطاوس وعطاء وابن سيرين وابن جبير والشامي ومجاهد وحماد ومالك والثوري وأبي حنيفة وأصحاب الرأي أنها لا تجب قال يروى ذلك عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم قال وروينا عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه قال قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ثلاث مرات قال وروينا هذا عن ابن سيرين وشعيب حوشب قال الحسن البصري رضي الله عنه إقرأ الفاتحة في كل تكبيرة قال وروينا عن المسورين مخرمة أنه قرأ في التكبيرة الاولى فاتحة الكتاب وسورة ورفع صوته قال ابن المنذر رحمه الله عندي يقرأ الفاتحة بعد التكبيرة الاولى هذه مذهبهم • ودلنا على جهم حديث ابن عباس السابق وهو في صحيح البخاري رحمه الله أما المسبوق الذي فات به بعض التكبيرات فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه تدارك

أنه أفضل من الانصراف عقب الصلاة ويستحب أن يلقن الميت بعد الفسخ فيقال يا عبد الله ابن أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وانتك رضى بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن أماما وبالكمعة قبلة وبالمؤمنين اخوانا ورد الخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) •

(١) • قوله • ويستحب أن يلقن الميت بعد الفسخ فيقال يا عبد الله ابن أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وانتك رضى بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن أماما وبالكمعة قبلة وبالمؤمنين اخوانا ورد به الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الطبراني عن أبي أمامة إذا مات قاصصوا بني كاسمنا رسول الله صلى

بقي التكبيرات بعد سلام الامام وحكاه ابن المنذر عن ابن المسيب وعطاء وابن سيرين والنخعي
والزهري وقتادما مالك والثوري وأبي حنيفة وأحمد واسحق قال ابن المنذر وبه أقول قال زورنا
عن ابن عمر أنه لا يقضيه وبه قال الحسن البصري وأيوب والاوزاعي وحكاه العبدري عن ربيعة
قال وهو أصح الرايتين عن أحمد رحمهم الله (وأما) للمسبوق الذي أدرك بعض صلاة الامام فقد ذكرنا
أن منعنا أنه يكبر في الحال ولا ينتظر تكبيرة الامام للمستقبلة وبه قال الاوزاعي وأبو سفيان وهو
الصحيح عن أحمد ورواية عن مالك وبه قال ابن المنذر وقال أبو حنيفة ينتظر مخي يكبر للمستقبلة
فيكبرها معه وحكاه ابن المنذر عن الحارث بن يزيد ومالك والثوري وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن
واسحق (وأما) السلام فقد ذكرنا أن الصحيح في منعنا تسليمنا وبه قال أبو حنيفة وقال أكثر العلماء

قال (فرعان) (الاول) لا يدفن قبر واحد ميتان الا الحاجة ثم يقدم الفضل الى جدار اللحد

الله عليه وسلم أن يصنع بموتانا امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا مات أحد من
أخوانكم فسيتم القرب على قبره يطعم أحدهم على رأس قبره ثم ليقل يفلان ابن فلانة فانه يسمعه
ولا يجيب ثم يقول يفلان ابن فلانة فانه يستوى قاعدا ثم يقول يفلان بن فلانة فانه يقول
ارشدنا برحمك الله ولكن لا نشرون قليل اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله
وان محمدا عبده ورسوله والله رضىت بالله ربا وبلاسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما فان
منكرا ونكيرا يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه ويقول اطلق بنا ما قصدنا عند من قد لقن
حجته قال فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف الله قال ينسبه الى امه حواء يفلان ابن حواء
واستاده صالح وقد قرأه الضياء في احكامه له واخرجه عبد العزيز في الشافي والراوى عن ابى
امامة سيد الأزدى يرض له ابن أبى حاتم ولكن له شواهد منها ما رواه سيد ابن منصور من
طريق راشد بن سعد وضربة بن خبيب وغيرهما قالوا اذا سوى على الميت قبره وانصرف الناس
عنه كانوا يستحيون أن يقال للميت عند قبره يفلان قل لا اله الا الله قل اشهد ان لا اله الا الله ثلاث
مرات قل ربى الله ودينى الاسلام وبه محمد ثم ينصرف : وروى الطبراني من حديث الحكم بن
الحارث السلمي أنه قال لم ادا دفنتموني ورشتم على قبري الماء فقوموا على قبري واستقبلوا القبلة
وادعوا لى : وروى ابن ماجه من طريق سيد بن المسيب عن ابن عمر في حديث سبق مضه
وفيه سوى الذين عليها قام الى جانب القبر ثم قال اللهم جاف الارض عن حنيتها وسد روحها
ولقمها منك رضوانا وفيه امه رضىه : ورواه الطبراني وفي صحيح مسلم عن عمرو بن الحارث أنه قال لم
في حديث هدمونه اذا دفنتموني اقيموا حول قبري قدر ما يصغر جرور ويقسم لحما حتى استأس
بكم وأعلم ومذا أراجع رسل ربى وقد تقدم حديث واسألوا له التثبيت فانه الا سأل وقال
الانزم قلت لاحد هذا الذي يصنعونه اذا دفن الميت يقف الرجل ويقول يفلان بن فلانة قال
ما رأيت أحدا يصنع الا اهل الشام حين مات ابو المعبره بروى فيه عن أبى بكر بن أبى مرزم عن
أشياخهم أنهم كانوا يصلونهم وكان اسماعيل بن عياش يرويه بشر الى حديث ابى امامة •

تسليمه واحدة حكمه ابن المنذر عن علي ابن ابي طالب وابن عمر وابن عباس وجابر ابن عبد الله
وانس ابن مالك وواتة ابن الاسقع وابي هريرة وعبد الله ابن ابي اوفى وابي امامة ابن سهل ابن
حنيف والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبير والثوري وابن عينة وابن المبارك وعيسى
ابن يونس ووكيم وعبد الرحمن بن مهدي واحمد واسحق رضي الله عنهم *

• قال للمصنف رحمه الله •

﴿ إذا صلى على الميت بوجده بدفته ولا ينتظر حضور من يصلي عليه إلا الولي فإنه ينتظر إذا لم
يخش على الميت التغيير فإن خيف عليه التغيير لم ينتظر وإن حضر من لم يصلي عليه صلى عليه وإن
حضر من صلى مرة قبل يصيد الصلاة مع من يصلي فيه وجهاً (أحدهما) يستحب كما يستحب في
سائر الصلوات أن يصيها مع من يصلي جماعة (والثاني) لا يصيها لأنه يصليها نافلة صلاة الجنائز
لا يقتل بمثلها وإن حضر من لم يصلي بعد الدفن صلى على القبر لما روى أن مسكينة ماتت ليل دفنوها
ولم يوقفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم «فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من القدر على قبرها»
وإلى أي وقت تجوز الصلاة على القبر فيه أوجه (أحدها) إلى شهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم
«صلى على أم سعد بن عبادة رضي الله عنها بعد ما دفنت بشهر» (والثاني) يصلي عليه ما لم يدل لأنه
إذا لم يبق ما يصلي عليه (والثالث) يصلي عليه من كان من أهل الفرض عند موته لأنه كان
من أهل الخطاب بالصلاة عليه وأما من ولد بعد موته أو بلغ بعد موته فلا يصلي عليه لأنه لم
يكن من أهل الخطاب بالصلاة عليه (والرابع) يصلي عليه ابتداءً لأن القصد من الصلاة على الميت
الدعاء والدعاء يجوز كل وقت ﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث للمسكينة صحيح رواه النسائي والبيهقي وغيرها بإسناد صحيح. من رواية
أبي امامة أسعد بن سهل بن حنيف وهو صحابي وفي رواية البيهقي عن أبي امامة رضي الله عنه أن
بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبر به وهو صحيح فإن الصحابة كلهم عدول وهدى للمسكينة
يقال لها أم عجين - بكسر الميم - (وأما) حديث أم سعد فرواه الترمذي والبيهقي بإسنادها عن ابن
السيبر رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «صلى على أم سعد بعد موتها بشهر» قال
البيهقي وهذا مرسل صحيح قال وروى عن ابن عباس موصولاً قال «صلى عليها بعد شهر» وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم غائباً حين موتها قال والمرسل أصح ورسول ابن السيبر كما سبق يأنه
في أول الشرح وهل هو حجة لجرده أم إذا اعتضد بالحدود الأربعة السابقة فيه وجهاً سبقاً
هناك • أما أحكام الفصل فيه • سائل (أحدها) إذا صلى عليه قالته أن يادر بدفته ولا ينتظر به

ولا يجتمع بين الرجال والنساء الاستدانة الحاجة ثم يجعل بينها حاجز من التراب •

حضور احد الاولى فانه يتظر ما لم يخش عليه التحير فان خيف تفسيره لم يتظر لان مراعاة صيانة الميت اهم من حضور الولي ثم انه اتما يتظر الولي اذا كان بينه وبينه مسافة قريبة (الثانية) اذا حضر بعد الصلاة عليه انسان لم يكن صلى عليه او جماعة صلوا عليه وكانت صلاتهم فرض كفاية بلا خلاف عندنا وقال ابو حنيفة لا تصل عليه طائفة ثانية لانه لا يقبل بصلاة الجنازة فلا يصلها طائفة بعد طائفة واحتج اصحابنا بمحدث للسكينة وهو صحيح بكسبي ومحدث ابى هريرة عن امرؤ القيس او رجلا كان يقيم المسجد «فقده النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عنه فقالوا مات فقال افلا آذنتني بدلوني علي قبره فدلوه ففعلوا عليه» ورواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى علي قبر منبوذ رواه البخاري ومسلم وفي الباب احاديث كثيرة صحيحة معلوم ان هؤلاء مادفونوا الا بعد صلاة طائفة عليهم بحيث سقط المخرج بصلاتهم والا فلا يجوز ان يقضى دفنهم قبل الصلاة والجواب عن احتجاجهم بان صلاة الثانية نافعة من وجوب (احدهما) منه بل هي عندنا فرض كفاية كما سبق وسنذكر دليله واضحا في المسألة الثالثة ان شاء الله تعالى (والثاني) انه يتنقض بصلاة النساء مع الرجال على الجنازة فانها نافعة حتى لا ينخلن في القرض اذا حضر الرجال وانقصر صاحب المأوى علي هذا الجواب الثاني (فان) قيل كيف قمع صلاة الطائفة الثانية فراضا ولو تركوها لم يأتموا وليس هذا شأن الفروض (الجواب) ان مقتضى كون ابتداء التيمم ليس فرضا فاذا دخل فيه صار فرضا كما اذا دخل في سجع التطوع وكما في الواجب علي التحير كحصول الكعة ولو ان الطائفة الاولى لو كانت الفأوالوفا وقت صلاتهم جميعهم فرضا بالاتفاق ومعلوم ان الفرض كان يسقط ببعضهم ولا يقول احد ان الفرض سقط براءة منهم على الایهام والباقيون مستثقلون (فان) قيل قد وقع في كلام كثير من الاصحاب ان فرض الكفاية اذا فصله من تحصل به الـ كفاية سقط الفرض عن الباقيين واذا سقط عنهم كيف قلتم قمع صلاة الطائفة فرضا (الجواب) ان عبارة المحققين سقط المخرج عن الباقيين اي لا مخرج عليهم في ترك هذا الفعل فلو فعلوه وقم فراضا كالفصول

المستحب في حال الاختيار أن يدفن كل ميت في قبر كذلك «صل النبي صلى الله عليه وسلم وأمر به» (١) فإن كثرت الموتى وقتل وغيره وعسر أفراد كل ميت بقبر دفن الاثنان والثلاثة في قبر واحد لما روي «أنه صلى الله عليه وسلم قال للاصناف يوم أحد احفروا واوسعوا وعقوا واجعلوا الاثني والثلاثة في القبر الواحد وقعدوا أكثرهم قرأناه» (٢) ليقدم الاصل الى جدار الحائط مما يلي القبلة

(١) (قوله) الاختيار أن يدين كل ميت في قبره ذلك فعل **مستعمل** أو معكدة الكنه مع وف بالاستفراء
(قوله) وأمر بذلك لأصله من أمره أمامه فقد فعل ذلك وأمر لأجل الضرورة بخلاف ذلك كما ساقى
(٢) (حديث) أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تنصرون يوم أحد احفرن وأواسوا واعقروا واجلوا
الاثنتين والثلاثين في القبر الواحد وقد موا أكثرهم أخذ القرآن: احمد بن حديث هشام بن عامر وقد تقدم

مع الاولين دفعة واحدة (واما) عبارة من يقول سقط الفرض عن الباقيين فمعناها سقط حرج الفرض وأما والله أعلم (الثالثة) اذا صلى على الجنائزة جماعة او واحد ثم صلت عليها طائفة اخرى فاراد من صلى اولاً أن يصلي ثانياً مع الطائفة الثانية فيه اربعة اوجه (اصحها) بقاء اتفاق الاصحاب لا يستحب له الاعادة بل للمستحب تركها (والثاني) يستحب الاعادة وهذا ان الوجهان ذكرهما للمصنف يدل عليهما وذكرهما هكذا ايضا اكثر الاصحاب (والثالث) يكره الاعادة وبه قطع الفوراني وصاحب المدة وغيرهما (والرابع) حكاه النووي إن صلى او لا منفرداً أعاد وان صلى جماعة فلا (والصحيح) الاول صحة الاصحاب في جميع الطرق وقطع به صاحب الحاوى والقاضي حسين وامام الحرمين والفريزي وغيرهم وادعى امام الحرمين في النهاية اتفاق الاصحاب عليه صلى هذا لو صلى ثانياً صحت صلاته وان كانت غير مستحبة هذا هو المشهور في كتب الاصحاب وقال امام الحرمين ظاهر كلام الاصحاب أنها مهيضة قال وعندي في بطلانها احتمال والمذهب معها صلى هذا قال للمصنف والجمهور وقع ففلا وقال القاضي حسين اذا صلى قم صلاته الثانية يفرض كذا يقول لا تكون ففلا كما لو صلت جماعة بعد جماعة فصلاة الجيم قم فرضاً قال صاحب التتمة تنوى الطائفة بصلاتهم الفرض لأن فعل غيرهم استقطعتهم الحرج لا الفرض وبسط امام الحرمين رحمه الله

ويقدم الاب علي الابن وان كلن الابن افضل لحمة الابوة وكذلك تقدم الام علي البنات ولا يجمع بين الرجال والنساء إلا عند شدة الحاجة وانتهائها الي الضرورة ويجعل بينهما حاجز من التراب ويقدم الرجل وان كان ابناً والمرأة امه فان اجتمع رجل وامرأة وخش وخشي قدم الرجل ثم المصبي ثم الخشي ثم المرأة والسابق الي الفهم من لفظ الكتاب واشارة جمع من الاصحاب أنه لا حاجة الي الحاجزين الرجلين وبين المرأتين وأما الحاجز عند اختلاف النوع وذكر العراقيون أنه يجعل بين الرجلين حاجز أيضاً وكذا بين المرأتين والله أعلم *

قال (الثاني) القبر يحترم فيصان عن الجلوس والتمني والاتكاء عليه بل يقرب الاسان منه كما يقرب في زيورته لو كان حياً ولا ينس القبر الا إذا تعمق أثر الميت بطول الزمان أو دفن من غير غسل أو في ارض مفضوبة أو في كفن مفضوب ولو دفن قبل التكفين لم ينس علي أظهر الوجوه واكتفى بالتراب سائراً *

أصل الفزع أن القبر محترم توقيراً للثابت ويبقى عليه مسائل (احداها) انه يكره الجلوس عليه والاتكاء وكذلك طؤه الا الحاجة بان لا يصل الي قبر ميتة الا بوطء وعن مالك أنه لا يكره شيء من ذلك * لنا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولان مجلس أحدكم علي جرة فتحرق ثيابه متحاص الي جلده خير له من أن يجلس علي قبر (١) (الثانية) يستحب زيارة القبور لرجال الماروي

(١) حديث * لا تجلس أحدكم علي جرة فتحرق ثيابه فتصل الي جلد خدره من أن أن جلس علي قبر : أخرجه مسلم عن أبي هريرة : دا وقد تقدم لفظ آخره

هذا بسطا حسنا قال اذا صلى على الميت جمع بين الاكتفاء ببعضهم قالى ذهب اليه الأئمة ان صلاة كل واحد تقع فريضة وليس بعضهم بأولي برصه بالقيام بالفرض من بعضهم فوجب الحكم بالفريضة للجميع قال ويحتمل أن يقال هو كإيصال للتوضي . لئلا ياتي جميع رأسه دفعة وقد اختلفوا في أن الجميع فرض أم الفرض ما يقع عليه الاسم فقط قال ولكن قد يتخيل الفطن فرقا ويقول مرتبة الفريضة فوق مرتبة السنة وكل مصل في الجمع الكبير ينبغي أن لا يحرم رتبة الفريضة وقد قام بما أمر به وهذا لطيف لا يقع مثله قال ثم قال الآية إذا صلت طائفة ثانية كانت كصلاتهم مع الاولين في جماعت واحدة (وأما قول المصنف وصلاة الجنائز لا يقتل بمثلهاء لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر فإنه يصلي مثل صورتها ابتداء بلا سبب ولكن هذا الذي قاله ينقض بصلاة النساء على الجنائز فأنه اذا صلي على الجنائز مع الرجال وقمت صلاتهن نافلة وهي صحيحة وقد سبق هذا في المسألة الثانية والله اعلم (الرابطة) إذا حضر من لم يصل عليه بعد دفنه وأراد الصلاة عليه في القبر أو أراد الصلاة عليه في بلد آخر جاز بلا خلاف للأحاديث السابقة في المسألة الثانية وإلى متى تجوز الصلاة على المدفون فيه ستة أوجه (أحدها) إذا حضر من لم يصل عليه بعد ولا يصلي بعدها حكاه الحراسانيون وهو المشهور عندهم (والثاني) إلى شهر (والثالث) ما لم ييل جسده (والرابع) يصلي عليه من كل من اهل فرض الصلاة عليه يوم موته (والخامس) يصلي من كل من اهل الصلاة عليه يوم موته وإن لم يكن من اهل الفرض فيدخل العصي للميز ومن حكي هذا الوجه للمصنف في التنيب وصححه البندنجي (والسادس) يصلي عليه ابدأ فلي هذا تجوز الصلاة على قبور الصحابة رضي الله عنهم ومن قبلهم اليوم وافق الاصحاب على تضعيف هذا السادس ومن صرح بتضمينه للمؤددي والمعلمي والفوراني وامام الحرمين والبعثي والغزالي في البسيط وآخرون وان كان في كلام صاحب التنيب اشارة الى ترجيحه فهو مردود مخالف للاصحاب وللدليل واختلفوا

أنه صلى الله عليه وسلم قال « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكركم الآخرة » (١)

(١) حديث (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكركم الآخرة. مسلم وابو داود والترمذي وابن حبان والحاكم من حديث بريدة : وفي الباب عن ابي هريرة رواه مسلم بلفظ استاذنت ربي ان أزور قبر أبي فاذن لي فزوروا القبور فانها تذكركم للوت ورواه الحاكم وابن ماجه مختصرا . وعن ابن مسعود رواه ابن ماجه والحاكم وفيما يوب بن حاتم يختلف فيه : وعن ابي سعيد رواه الشافعي واحمد والحاكم ولفظه فانها عمرة . وعن انس رواه الحاكم من وجهين ولفظه كنت نهيتكم عن زيارة القبور ثم بدا لي انه يرق القلب ويدمعي العين ويذكر الآخرة فزوروها ولا تقولوا هجرا . وعن ابي ذر واما الحاكم ايضا لكن سنده ضعيف : وعن علي ابن ابي طالب رواه احمد : وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في زيارة القبور ورواه ابن ماجه .

في الاصحح من الالوجه (تصحح) للوروى وامام الحرمين والجراني الثالث وصحح الجمهور أنه يصلي عليهم من كل من اهل فرض الصلاة عليه من صرح بتصحيحه الشيخ ابو حامد والقبوري والبقوي والرافعي وآخرون قالوا وهو قول ابى زيد للروزي فلي هذا الوجه لو كان يوم للموت كافراً ثم اسلم قال امام الحرمين الذي اوله انه يصلي لانه كان متمكناً من الصلاة بأن يسلم فهو كالمحدث قال والمرأة اذا كانت حائضاً يوم للموت ثم طهرت فالحيض ينافى وجوب الصلاة وصحتها ولكن هي في الجملة مخاطبة قالى اوله أنها تصلي هذا كلام الامام وكذا قطع الغزالي في البسيط بأن الكفر والحائض يوم للموت اذا اسلم وطهرت حلياً وهذا الذي قتلاه مخالف لظاهر كلام الاصحاب فان الكفر والحائض ليسا من اهل الصلاة وقد قالوا لا يصلي من لم يكن من اهل فرض الصلاة أو من لم يكن من اهل الصلاة حال الموت وقد صرح المتولي بأنها لا يصلان وقال الشيخ ابو حامد في حكاية هذا الوجه يصلي عليه من كان مخاطباً بالصلاة عليه يوم موته وجوباً أو ندباً من رجل وامرأة وعبد (فأما) من بلغ بعده فلا واحتج للمتولي لهذا الوجه بأن حكم الخطاب يتعلق بكل من هو من اهل الصلاة وفصل غيرهم لم يسقط الفرض في حقهم وإنما أسقط المخرج واذا قلنا يصلي عليه ما لم يزل جسده قال الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه الفروق والسرخصي وغيرهما من اصحابنا المراد الم يبق من بدنه شيء لالحم ولا عظم فبقى عظم سلي قال اصحابنا رحمهم الله ويختلف هنا باختلاف البقاء فلو شككنا في اتمام اجزائه صلى لان الاصل بقاؤه هكذا صرح به كثيرون وهو مقتضى عبارة الباقرين فان الشيخ أبى حامد في تعليقه والمحلي في التجريد والصيدلاني والقاضي حسين وآخرون قالوا يصلي عليه ما لم يعلم أنه بلي وذبحت اجزاؤه وقال امام الحرمين والغزالي في البسيط فيه احتمالان (أحدهما) هذا (والثاني) لا يصلي لان صحة الصلاة على هذا

واما النساء فهل يكره لمن الزيلة فيه وحدها (أحدهما) ولم يذكر الاكثرون سواء نعم لثقة صبرهن وكثرة جزعهن وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم «لمن زوارات القبور» (١) (والثاني) لا قال الروابي

(١) * (حديث) انه صلى الله عليه وسلم لمن زوارات القبور احد والتزمذى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث عمر بن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة . وفي الباب عن حسان رواه احمد وابن ماجه والحاكم . وعن ابن عباس رواه احمد واصحاب السنن والبرابر وابن حبان والحاكم من رواية ابى صالح عنه والجمهور على ان أبى صالح هو مولى ام هاني . وهو ضيف واغرب ابن حبان فقال ابو صالح راوى هذا الحديث اسمه ميزان وليس هو مولى ام هاني . : (فاحدة) مما يدل للجواز بالنسبة الى النساء ما رواه مسلم عن عائشة قالت كيف اقول يا رسول الله تمنى اذا زرت القبور قال قلبي السلام على اهل القبر من المؤمنين والحاكم من حديث علي بن الحسين عن علي ان عائشة بنت النبي ﷺ كانت تزور قبرها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده .

الوجه متوقفة على العلم ببقاء شيء منه وعبرة الحامل في المجموع توافق هذا فانه قل يصلي مادام يعلم أن في القبر منه شيء وللذهب الاول قال أصحابنا رحمه الله وإذا قلنا بالوجه الضيف أنه يصلي أبداً فهل يجوز الصلاة على قبر نبيتنا وغيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فيه وجهان مشهوران على هذا الوجه (أصحهما) عند الحراسيين ولما روى أنه لا يجوز الصلاة قال امام الحرمين وهو قول جماهير الاصحاب بهذا قطع البندنجي وآخرون (والثاني) وهو قول أبي الوليد النيسابوري من متقدمي أصحابنا أنه يصلي فرادى لاجتماعه قال والنهي الوارد في الاحاديث الصحيحة إنما هو عن الصلاة عليه جماعة وكان أبو الوليد يقول انا أصلي اليوم على قبور الانبياء والصالحين وبهذا الوجه الذي قاله أبو الوليد قطع القاضي ابو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد والحاملي في التجريد ورجحه الشيخ ابو حامد في تعليقه والاول اصح والله اعلم *

(فرع) اذا دفن من غير صلاة قال أصحابنا يأثم الدافنون وكل من توجه عليه فرض هذه الصلاة من أهل ملك الناحية لان تقديم الصلاة على الدفن واجب وإن كانت الصلاة على القبر تسقط الفرض الا أنهم يأثمون صرح به امام الحرمين والاصحاب ولا خلاف فيه قال أصحابنا لكن لا ينشئ بل يصلى على القبر لان نيتك له والصلاة على القبر تجزئه هكذا قاله الاصحاب وحكى الرافعي وجهاً أنه لا يسقط الفرض بالصلاة على القبر وهو ضعيف أو غلط *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن قاته الصلاة على الميت * ذكرنا ان مذهبنا انه يصلي على القبر وقوله عن علي وغيره من الصحابة رضى الله عنهم قال ابن المنذر رحمه الله وهو قول ابن عمر وأبي موسى وعائشة وابن مسيرين والاوزاعي وأحمد وقال النخعي ومالك وابو حنيفة لا يصلي على الميت الا مرة واحدة ولا يصلي على القبر

في البحر وهذا اصح عندي اذا امن الاقتان والسنة ان يقول الزائر سلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله عن قريب بكم لاحقون اللهم لاتعزنا أجرهم ولا تقنا بعدهم (١) وينبغي أن يدنو الزائر من القبر المزور بقدر ما يدنو من صاحبه لو كان حياً وزاره وسئل القاضي ابو الطيب عن ختم القرآن في المقابر قال الثواب للقاري ويكون الميت كالمخضرين يرجى له الرحمة والبركة فيستحب قراءة القرآن في المقابر لهذا المعنى وأيضاً قال دعاء غيب القراءة أقرب الي الاجابة والدعاء ينفع الميت (الثالثة) لا يجوز نيش القبر الا في مواضع (منها) ان يبلي الميت ويصير تراباً فيجوز نيشه ودفن غيره فيه

(١) قوله (والسنة ان يقول الزائر سلام عليكم دار قوم مؤمنين الحديث: مسلم من حديث ابن هريرة ان النبي ﷺ خرج الى المدينة فقال ذلك: ورواه من حديث عائشة بلفظ آخر كما تقدم ومن حديث بريرة بلفظ آخر وهو السلام عليكم اهل البدار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسأل الله لنا ولكم العافية *

الا ان يدفن بلا ملاء الا أن يكون الولي غائبا فصلي غيره عليه ودفن فلولا أن يصل على القبر وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يصلي على القبر بعد ثلاثة أيام من دفنه وقال أحمد رحمه الله الي شهر واسحق الى شهر لقائب وثلاثة أيام للحاضر « دليلنا في الصلاة على القبر وان صلى عليه الاحاديث السابقة في المسألة الثانية » قال المصنف رحمه الله »

(تجوز الصلاة على الميت لقائب لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي النجاشي لأصحابه وهو بالمدينة وصلى عليه وصلوا خلفه وان كل الميت معه في البلد لم يجوز

ويرجع في ذلك الى اهل الخبرة ومختلف باختلاف أهوية البلاد وأرضها واذا لم يمت لم يجوز حارة القبر ونسوية التراب عليه في القابر المسببة لتلايص صور القبور الجديدة فيدفن فيه من شاء ميتة (ومنها) أن يدفن الي غير القبلة وقد سبق (ومنها) أن يدفن من يجب غسله من غير غسل فظاهر المذهب وهو المذكور في الكتاب انه يجب التبنين تداركا لواجب الغسل وعن صاحب التتريب حكاية قول أنه لا يجب ذلك بل يكره لما فيه من هتك الميت وعلي الاول متى يخرج للغسل فيه وجبان مذكوران في العدة (أظهرها) وهو للذكور في النهاية والتهذيب ما لم يتغير الميت (والثاني) مادام يبقى جزء منه من عظم وغيره وعند ابى حنيفة لو أهبل عليه التراب لم ينش والا ينش ليصل فلذلك اعلم قوله أو دفن من غير غسل بالماء مع الوالو (ومنها) لو دفن في ارض مقصوبة فالاولى لصاحبها أن يتركه فان ابى وطلب اخراجه كان له ذلك قال في النهاية وأشار الأئمة الى انه يخرج وان تغير وكان في اخراجه هتك حرمت لان حرمة الحى اولى بالرعاية ويجوز ان يظن ظان تركه فانه سبيل عن قريب وقد تنزل حرمة الميت منزلة الحى فيها هذا سيده (ومنها) لو كفن في ثوب مقصوب او مسروق ودفن فهل ينش أو رد فيه ثلاثة اوجه (أظهرها) وهو للذكور في الكتاب نعم كما ينس رد الارض المقصوبة (والثاني) وهو الذى ذكره صاحب التامل لا يجوز نبشه لانه مشرف علي الملاك بالتكفين بخلاف الارض فيعطى حكم المالك وينقل حكم المالك الي القيمقولا ان هتك الحرمة في نزع السكفن أكثر (والثالث) إن تغير الميت وكان في التبنين ورد الثوب هتك لم ينش والا ينش ورد (ومنها) لو دفن في ثوب حرير هل ينش فيه هذا الخلاف ولو دفن من غير كفن فهل ينش ليكفن فيه وجبان (أحدهما) نعم كالودفن من غير غسل فان كل واحد منهما واجب (وأظهرها) لان القاصود من التكفين ستره واحرامه وقد ستره التراب فلاكتفاء به اولى من هتك حرمت بالتبنين (ومنها) لو وقع في القبر خاتم او متاع آخر ينش ويردولو ابتلع في حياته مالا من مات وطلب صاحبه الرد شق جوفه ورد قال في العدة الا ان يضمن الورثة مثله او قيمته فلا يخرج ولا رد في أصح الوجهين وفيه وجه آخر وهو اختيار القاضي أبى الطيب أنه لا يخرج أصلا ويجب التفرم من تركه علي الورثة ولو ابتلع شيئا من مال نفسه ومات فخل يخرج فيه وجبان لانه كالمستهلك للمال

أن يصل عليه حتى يحضر عنده لأنه يمكنه الحضور من غير متعة) *
 (الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه
 من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ورواه مسلم من رواية عمران بن حصين والنجاشي رضي
 الله عنه - يفتح التون وتشديد الياء - واصله اصعدته بهمة مفتوحة صادسا كثة ثم جاء مفتوحة

نفسه بالابتلاع قال ابو العباس الجرجاني في التاني : والاصح الاخراج ايضا اذا عرفت ذلك
 حيث قلنا يشق جوفه ويخرج فلودفن قبل الشق يئس لذلك ايضا واذا تأملت ما ذكرناه عرفت
 ان قوله لا ينش القبر الا اذا انمحق الى آخره وان كان ظاهره يقتضي حصر الاستثناء في الصورة
 المذكورة لكنه ليس كذلك *

(فرع) لومات انسان في السفينة قلن كلن أهلها بقرب الساحل او قرب جزيرة انتظروا به
 لينفثوه في البر والا شدوه بين لوحين ثلثا ينفثخ والقوه في البحر ليقيه البحر بالساحل فلعله يقع
 الي قوم يدفنونه فان كان أهل الساحل كفلا قتل بشي. يرسب *

- على القول في التعزية والبيكاه علي للميت -

قال (التعزية سنة في ثلاث أيام وهو الحل على الصبر وبعد الاجر والدعاء للميت والمصاب ويعزى
 المسلم بقرينه الكافر والدعاء لحي ويعزى الكافر بقرينه المسلم والدعاء للميت ويستحب
 تبينة طعام لاهل الميت والبيكاه جائز من غير ندب ولا نهي ومن غير جرم وضرب خد
 وشق ثوب وكل ذلك حرام ولا يعذب الميت بنباح أهله الا اذا اوصي به فلا تزد واذرة
 وزر اخرى) *

في الفصل ثلاث مسائل (احدها) التعزية سنة روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « من عزى
 مصابا فله مثل اجره » (١) وينبغي ان يعزى جميع اهل الميت الكبير والصغير والرجل والمرأة نعم

(١) (حديث) * روى انه عليه السلام قال من عزى مصابا فله مثل اجره: الترمذي وابن ماجه
 والحاكم عن ابن مسعود والمشهور أنه من رواية علي بن عاصم وقد ضعف بسببه قال الترمذي
 غريب لا مسرفه الا من حديث علي بن عاصم قال وه. د. روى موقوفا قال ويقال أكثر
 ما اجل به علي بن عاصم هذا الحديث فهو عليه قال البيهقي مرد به علي بن عاصم
 وهو احد ما انكر عليه وقال ابن عدي قد رواه مع علي بن عاصم محمد بن الفضل بن عطية
 وعبد الرحمن بن مالك بن مولى : وروى عن اسرائيل وبيس بن الربيع والثوري وغيرهم
 وروى ابن الجوزي في الموضوعات من طريق صهر بن حماد عن شعبة نحوه وقال الخطيب رواه
 عبد الحكم بن منصور والحاثل بن عمران الجعفي وجماعة مع علي بن عاصم وليس شيء منها
 ناجيا ويحك عن ابني داود أنه قال عاصم بن يحيى بن سعيد القطان علي بن عاصم في وصل هذا الحديث

مهلين هكذا جاء في الصحيح وقيل صحة وقيل غيره والتجاشى اسم لكل من ملك الحبشة
فأسمى كل خليفة المسلمين أمير المؤمنين ومن ملك الروم قيصر والترك خاقان والفرس كسرى
والقبط فرعون ومصر العزيز والله أعلم * ومنهنا جواز الصلاة على الميت الغائب عن البلد سواء

الثابة لا يعزى إلا محارمها ويكره الجلوس لها ولا فرق فيما بين ما قبل الصلاة وبعدها وما قبل
الدفن وبعده فيما يرجع إلى أصل الشرعة لكن تأخيرها إلى ما بعد الدفن حسن لاشتغال أهل
الميت قبله بتجهيزه ولاستعداد حزنهم حينئذ بسبب الفارقة وعن أبي حنيفة إن التعزية قبل الدفن
فما بعده فلا وإلى متى تشرع التعزية فيه وجهاً (أظهرها) وهو المذكور في الكتاب إلى ثلاثة
أيام فلا يعزى بعد ذلك إلا أن يكون المعزى أو المعزى غائباً وهذا لأن الغرض من التعزية تسكين
قلب المصاب والغالب سكون قلبه في هذه المدة فلا يجد عليه الحزن قال الشيخ أبو محمد فيما علق
عنه : وهذه المدة على التقريب دون التحديد (والثاني) حكمة في النهاية مع الأول أنه لا امد
تقطع عندها التعزية فإن الغرض الأعظم منها الدعاء ومعنى التعزية الأمر بالصبر والحمل عليه بوعده
الأجر والتعذير عن الوزر بالجزم والدعاء للميت بالمغفرة والمصاب بحجر المصيبة فيقول في تعزية
المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وغفر لبيك وفي تعزية المسلم بالكافر : أعظم الله أجرك
وأخلف عليك أو جبر الله مصيبتك وأهلك الصبر وما أشبه ذلك وفي تعزية الكافر بالمسلم :
غفر الله لبيك وأحسن عزاك ويحجز للمسلم أن يعزى الذي يعزى الكافر فيقول : أخلف الله
عليك ولا قص عدحك وهذا أكثر الجزية للمسلمين (الثانية) يستحب لجيران الميت والأبدين
من قرائته هيئة طعام لأهل البيت يشبعهم في يومهم وليتهم فأنهم لا يفرغون له ولو اشتغلوا به
لمبروا روى (١) أنه لما جاء نبي جعفر رضى الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا لآل

وأما هو عديم منقطع وقال له إن أصحابك الذين سمعوه منك لا يستدونه فإني إن رجعت - قلت
ورواية الثوري مدارها على حماد بن الوليد وهو ضعيف جداً وكل التائبين لئلي ابن عاصم أضعف
منه بكثير وليس فيها رواية يمكن التعلق بها إلا طريق أسرايل فقد ذكرها صاحب الكمال من
طريق وكيع عنه ولم أقف على إسنادها بعد وله شاهد أضعف منه من طريق محمد بن عبيد الله المزني
عن أبي الزبير عن جابر سألني ابن الجوزي أيضاً في الموضوعات ومن شواهد حديث أبي برزة
مرفوعاً عن عزي تكلى كسى ربما في الجنة قال الترمذي غريب : وعن عبد الله بن أبي بكر بن محمد
ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مرفوعاً ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز
وجل من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه *

(١) حديث محمد روى أنه لما جاء نبي جعفر بن أبي طالب قال النبي صلى الله عليه وسلم اصنوا
لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم امر يشعلهم : الشامي واحمد وابوداود والترمذي وابن ماجه والدارقطني

كان في جهة القبلة أم في غيرها ولكن للصلي يستقبل القبلة ولا فرق بين أن تكون المسافة بين البلدين قرية أو بعيدة ولا خلاف في هذا كله عندنا (أما) إذا كان الميت في البلد فطريقان (الذهب) وبه قطع المصنف والمجهور لا يجوز أن يصلي عليه حتى يحضر عنده لأن النبي صلى الله عليه وسلم «لم يصل علي حاضر في البلد إلا بحضرة» ولأنه لا مشقة فيه بخلاف الغائب عن البلد (والطريق الثاني) حكمه الخراسانيون أو أكثرهم فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) يجوز كالتائب فإن قلنا لا يجوز قال الرازي ينبغي أن لا يكون بين الإمام والميت أكثر من مائتي ذراع أو ثلاثمائة قريبا قل وحي هذا عن الشيخ أبي محمد الجويني *

(فرع) في مذاهبهم في الصلاة على التائب عن البلدة ذكرنا أن مذهبنا جوازه ومنه أبو حنيفة دليلنا حديث النجاشي وهو صحيح لا مطعن فيه وليس لهم عنه جواب صحيح بل ذكرناه فيه خيالات أجاب عنها أصحابنا بأجوبة مشهورة (منها) قولهم إنه طويت الأرض فصار بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم (وجوابه) أنه لو فتح هذا الباب لم يبق و فوق بشي من ظواهر الشرع لاحتمال انحراف العادة في تلك القضية مع ما هو كل شيء من ذلك لتوفرت الدواعي بتقته (وأما) حديث العلاء بن رزبل ويقال بن زيد عن أنس أنهم كانوا في تبوك فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بموت معاوية ابن معاوية في ذلك اليوم وأنه قد نزل عليه سبعون ألف ملك يصلون عليه فطويت الأرض فبني صلى الله عليه وسلم حتى ذهب فصلي عليه ثم رجع فهو حديث ضعيف ضعفه الحفاظ منهم البخاري في تاريخه والبيهقي واتفقوا على ضعف العلاء هذا وأنه منكر الحديث *

قال المصنف رحمه الله *

(وإن وجد بعض الميت غسل وصلي عليه لأن عمر رضي الله عنه صلى على عظام بالشام وصلي أبو عبيدة على رؤس وصلت الصحابة رضي الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ألقاها طائر بمكة من وقعة الجمل) *

(الشرح) أبو عبيدة رضي الله عنه هذا هو أحد العشرة للتهود لهم بالجنة واسمه عامر ابن عبد الله بن الجراح وعتاب بن العيينة المهمة وأسيد بفتح الهمزة هو هذه الحكاية عن يد عبد الرحمن رويها في كتاب الأنساب للزبير بن بكر قال ولكن الطائر نرسأ وكانت وقعة الجمل في جمادى سنة ست وثلاثين واتفقت نصوص التساقف بالله والأصحاب علي أنه إذا وجد بعض من

جعفر طامنا قد جاءهم أمر يشغلهم ويستحب إلحاقهم على الكل ولو اجتمع نسا دينحن لم يجوز أن يتخذ

والحاكم من حديث عبد الله بن جعفر ومحمدة ابن السكن ورواه أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث أسماء بنت عميس وهي والددة عبد الله بن جعفر *

تبقنا موته غسل وصلي عليه وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يصلي عليه إلا إذا وجد
أكثر من نصفه وعندنا لا فرق بين القليل والكثير قال أصحابنا رحمهم الله وإنما نصلي عليه إذا
تبقنا موته (فأما) إذا قطع عضو من حي كيد مارق وجان وغير ذلك فلا يصلي عليه وكذا لو شككنا
في العضو هل هو منفصل من حي أو ميت لم نصلي عليه هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الأصحاب
في كل الطرق إلا صاحب الحاوي ومن أخذ عنه فإنه ذكر في العضو المقطوع من الحي وجوبه في
وجوب غسله والصلاة عليه (أحدهما) يغسل ويصلي عليه كعضو الميت (وأصحهما) لا يغسل ولا يصلي
عليه وقل للمتولي رحمه الله الاتفاق على أنه لا يغسل ولا يصلي عليه قال لا خلاف أن اليد المقطوعة
في السرقة والقصاص لا تغسل ولا يصلي عليها ولكن تلف في خرقه وتدفن وكذا الاظفار المقطوعة
والشعر للأخوذ من الأحياء لا يصلي على شيء منها لكن يستحب دفنها قال وكذا إذا شككنا
في موت صاحب العضو فلا يغسل ولا يصلي عليه وهذا الذي سبق في الصلاة على بعض الذي
تبقنا موته هو في العضو (أما) إذا وجدنا شعر الميت أو ظفره أو نحوهما فوجبهان مشهور حكاهما
القاضي أبو الطيب في تليقه والبندنجي وصاحب التامل والثمة وصاحب البيان وآخرون وأشار
إليهما المصنف في تليقه في الخلاف (أحدهما) هو الذي يرجحه البندنجي رحمه الله لا يغسل ولا يصلي
عليه بل يدفن (وأصحهما) وبه قال الأكثرون يغسل ويصلي عليه كالعضو لانه جزء قال الرافعي
رحمه الله هذا الثاني أقرب إلي كلام الأكثرين قال لكن قال صاحب العدة رحمه الله إن لم يوجد
الاشرة واحدة لم يغسل عليها في ظاهر المذهب قال القاضي أبو الطيب رحمه الله ولو قطعت أذنه فألصقها
موضعها في حرارة الدم لم يقرر مسيح ووجدناه أنه لم يغسل عليها لأن انفصالها كان في الحياة هذا كلام القاضي
رحمه الله ويحيى فيها الوجه السابق عن الحاوي قال أصحابنا رحمهم الله لا يغسل في هذه الصور فلا بد من
تقديم غسله ثم يورى بخرقه ويصلي عليه ويدفن قال أصحابنا رحمهم الله لا يغسل بعض من علم موته
بل كل ما يتفصل من الحي من عضو وشعر وظفر وغيرها من الأجزاء يستحب دفنه وكذلك
تورى المعلقة والمصفة تليقها للمرأة وكذا يورى دم الفصد والحجامة قال أصحابنا رحمهم الله ولو
وجد بعض الميت أو كله ولم تعلم أنه مسلم أم كافر طن كان في دار الاسلام غسل وصلي عليه لأن
الغالب فيها للمسلمون كما حكنا باسلام القبط فيها وعن صرح بالمسألة التيج أبو حامد والمجاهلي
في التحرير في آخر باب التبيد وابن الصباغ والمتولي وآخرون قال أصحابنا رحمهم الله ومتي صلي
على عضو الميت نوى الصلاة على جملة الميت لا على العضو وحده هذا هو المشهور وعن صرح به
الرواني والرافعي وذكر صاحب الحاوي وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) يصلي على العضو خاصة قال

لمن طعام فإنه إغاة على المعصية (الثالثة) الكاء على الميت جائز قل دهن الروح ودمه وقبل

والوجان فيها إذا لم يعلم جلته صلى عليها فإن علم ذلك صلى على العضو وحده وسجاً واحداً وهذا الذي قاله شاذ شفيق والله أعلم *

(نزع) في مذاهب العلماء فيها إذا وجد بعض الميت قد ذكرنا أن منحنياً أنه يصلي عليه سواء قل البعض أم كثر وبه قال أحمد رحمه الله وقال داود لا يصلي عليه مطلقاً وقال أبو حنيفة رحمه الله إن وجد أكثر من نصفه غسل وصلي عليه وإن وجد النصف فلا غسل ولا صلاة قال مالك رحمه الله بل يصلي على اليسير منه * قال المصنف رحمه الله *

(إذا استهل السقط أو تحرك ثم مات غسل وصلي عليه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال * إذا استهل السقط غسل وصلي عليه وورث وورث * ولا يقدح في حكم الدنيا في الاسلام واليراث والدية فغسل وصلي عليه كغيره وإن لم يستهل ولم يتحرك فإن لم يكن له أرملة أشهر كفن بخرقة ودفن وإن تم له أرملة أشهر ففيه قولان قال في القديم يصلي عليه لأنه فسخ فيه الروح فصار كمن استهل (وقال في الام لا يصلي عليه وهو الاصح لأنه لم يثبت له حكم الدنيا في الارث وغيره فلم يصل عليه فإن قلنا يصلي عليه غسل كغير السقط وإن قلنا لا يصل عليه ففي غسله قولان قال في البويطي لا يغسل لأنه لا يصلي عليه فلا يغسل كالثريد وقال في الام يغسل لأن الصل قد يفرد عن الصلاة كما قول في الكفر) *

(الشرح) حديث ابن عباس من رواية ابن عباس غريب وإنما هو معروف من رواية جابر رواه من رواية جابر الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي واستلذه ضعيف وفي بعض رواياته موقوف علي جابر قال الترمذي رحمه الله كأن للوقوف أصح وقال النسائي الموقوف أولي بالاصواب رواه الترمذي في الجناز والنسائي في الفرائض وابن ماجه في رواية البيهقي صلى عليه وورث وورث ورواية المنهب ورث - بفتح الواو وكسر الزاء - (وقوله) استهل أي صرخ وأصل الاهلال رفع الصوت وفي السقط ثلاث لغات كسر السين وضها وفتحها * أما حكم المسألة فلننظر أحوال (أحدها) أن يستهل فيجب غسله والصلاة عليه بلا خلاف عندنا لما ذكره المصنف ويكون كفته ككفن البالغ ثلاثة أبواب (الثاني) أن يتحرك حركة تدل علي الحياة ولا يستهل أو يختلج فيه طريهان (المنهب) وبه قطع المصنف والعراقيون يستل ويصلي عليه قولاً واحداً (والثاني) حكمه

الزهور أولي روى أنه صلى الله عليه وسلم قال * فإذا وجب فلا تبكين باكية (١) وجعل رسول الله

(١) حديث * إذا وجب فلا تبكين باكية: مالك والشافعي عنه وأحمد وإبى داود والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث جابر بن عتيك وفيه قصة وفيه قالوا وما الوجوب قال الموت وفي رواية لا أحد أن بعض روايته قال الوجوب إذا دخل قبره والاول اصح : وروى ابن ماجه من حديث ابن عمر في قصة البكاء على حمزة وفي آخره ولا يبكين على حاله بعد اليوم *

الخراسانيون فيه قولان وبعضهم يقول وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) حكمة الخراسانيون لا يصلي عليه وعلى هذا هل يصل فيه طريقان عندهم (للذهب) يصل (والثاني) على قولين (أحدهما) يصل (والثاني) لا يصل (الثالث) أن لا تكون فيه حركة ولا اختلاج ولا غيرها من أمارات الحياة فله حالان (أحدهما) أن لا يبلغ أربعة أشهر فلا يصل عليه بلا خلاف وفي غسلة طريقان (للذهب) وبه قطع للصف والجمهور لا يصل (والثاني) حكمة بعض الخراسانيين كالقاضي حسين والرافعي وآخرين فيه قولان وذكرهما الحاملي في التجريد لكن قل يشترط أن يكون ظهر فيمخلقة آدمي (والحال الثاني) أن يبلغ أربعة أشهر ففيه ثلاثة أقوال ذكرها للصف والاصحاب (الصحيح) للنصوص في الام ومعظم كتب الشافعي يجب غسله ولا تغيب الصلاة عليه ولا تميز أيضاً لأن باب النسل أوسع ولهذا يصل آدمي ولا يصل عليه (والثاني) نص عليه في البويطي من الكتب الجديدة لا يصل عليه ولا يصل (والثالث) حكمة للصف والجمهور عن نصه في القديم أنه يصل ويصلي عليه وقال الشيخ أبو حامد للمتوسل الشافعي رحمه الله في جميع كتبه أنه لا يصل عليه قال وحكي أصحابنا عن القديم أنه يصل عليه وقال صاحب الحاوي (الصحيح) الذي نص عليه الشافعي في القديم والجديد أنه لا يصل عليه قال (والثاني) حكمة ابن أبي هريرة يخرجنا عن الشافعي رحمه الله في القديم أنه يصل عليه وقال البندنجي رحمه الله حكى أصحابنا عن القديم أنه يصل عليه وقد قرأت القديم كله فلم أجده قد اتفق هؤلاء على إنكار كونه في القديم قال امام الحرمين والغزالي في البسيط إن أوجبنا في هذه الأحوال الصلاة فالكفن التام واجب كما سبق يعني يكفن كفن البالغ في ثلاثة أثواب وإن لم نوجب الصلاة وجب دفنه بالاتفاق والحركة التي توليه وهي لفافة قالا والمفن واجب حينئذ

صلى الله عليه وسلم (١) ابنه إبراهيم في حجره وهو يجود بنفسه فدفرت عين رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) • (حديث) • أنه صلى الله عليه وسلم جعل ابنه إبراهيم في حجره وهو يجود بنفسه فدفرت عينه فقيل له في ذلك فقال اتها رحمة وأنا يرحم الله من عباده الرحماء ثم قال الذين تسمع والقلب يحزن ولا تقول إلا ما يرضي ربنا : متفق عليه من حديث ثابت عن أنس بهذا وإتم منه لكن قوله بعد قوله واتها رحمة وأنا يرحم الله من عباده الرحماء قاله في حديث أسامة بن زيد في حق ابن ابنته لاقى هذا أوفى هذا إن السائل له في ذلك عبد الرحمن بن عوف ورواه الترمذي والبيهقي من حديث عطاء عن جابر نحوه : وفي الباب في مطلق البكاء على الميت عن جابر في الصحيحين : وعن ابن عباس في مسند أحمد : وعن عائشة في قصة سعد بن معاذ وفي قبعة عثمان بن مظعون عند أبي داود والترمذي : وعن أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه وابن حبان يلقظ مر على النبي صلى الله عليه وسلم بجنازة قاتلهم عمر فقال دعهم يا ابن الخطاب فإن النفس مصابة والعين دامة والهد قريب : وعن بريدة عند مسلم في زيارته قبر أمه صلى الله عليه وسلم •

قولا واحداً قلنا ثم تمام السكفن يتبع وجوب الصلاة قالوا وإذا أقيمت الصلاة لم يثبت بها حكم الاحتياط وجوب الترة ولا غسل ولا تكفين ولا صلاة ولا يجب الغفران والاولي ان توارى هذا كلامها وكذا قال البيهقي اذا أقيمت صلاة أو مضى لم يظهر فيها شيء من خلق آدمي فليس لها غسل ولا تكفين وتوارى كما توارى دم الرجل اذا اقتصد أو احتجم (وأما) الرافعي رحمه الله قال ما يظهر فيه خلق آدمي يكفي فيه المواراة كيف كانت فبعد ظهور خلقه لا يمتنع حكم التكفين حكم الفصل فجعله تأييداً للفصل وجهه الامام والقزالي تأييداً للصلاة وما ذكره الرافعي رحمه الله أنسب (وأما) الهاملي فذكر مسألة السقط في التجريد خلاف الاصحاب وخلاف ما ذكره هو ايضا في كتابه المجموع فقال إن سقط بعد نفخ الروح ولم يستهل بأن سقط فوق اربعة اشهر قولان قال في القديم والجديد لا يصلي عليه وفي البويطي يصلي عليه قال ولا خلاف علي القولين انه بفصل ويكفن ويدفن وان سقط قبل اربعة اشهر فلا خلاف أنه لا يصلي عليه نص عليه في جميع كتبهم إن لم يكن فيه خلق آدمي كظفر وغيره فلا حكم له فلا يفصل ولا يكفن وان كان قد خلق كفن ودفن وفي غسلة قولان هذا آخر كلامه وفي البيان عن الشيخ أبي حامد نحوه ولم أر في تطبيق أبي حامد لكن نسخ التطبيق خلف والله اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة على الطفل والسقط * أما المصنف فذهبنا ومذهب جمهور السلف والخلف وجوب الصلاة عليه وتقل ابن التندر رحمه الله الاجماع فيه وحكي أمهاتنا عن سعيد بن جبير أنه قال لا يصلي عليه ما لم يبلغ وخالف العلماء كافة وحكي البهري عن بعض العلماء أنه قال إن كان قد صلي عليه والأفلا وهذا أيضاً شاذ مردود * واحتج له برواية من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «لم يصل علي ابنه ابراهيم» رضي الله عنه ولأن المقصود من الصلاة الاستغفار لليت وهذا لا ذنب له * واحتج أمهاتنا بمسوم النصوص الواردة بالامر بالصلاة على المسلمين وهذا داخل في عموم المسلمين وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «قال الراكب خلف الجنابة والمشي حيث شاء منها والطفل يصلي عليه» رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وأجاب الاصحاب عن احتجاج سعيد بأن الرواية اختلفت في صلاته صلى الله عليه وسلم علي ابراهيم فأتبعها كثيرون من الرواة قال البيهقي وروايتهم أولي قال أصحابنا رحمهم الله فهي أولي لوجه (أحدها) أنها أصح من رواية النقي (الثاني) أنها مثبتة بقولهم قد بعثنا علي النافية كآقرد (الثالث) يجمع بينهما فن قال علي أراد أمر بالصلاة عليه واشتغل عليه السلام هو صلاة الكسوف ومن قال لم يصل أي لم يصل بنفسه (وأما) الخواب عن قوله المقصود النفرة فباطل

فقيل في ذلك فقال أنها رحمة وإنما يرحم الله من عباده الرجاء ثم قل البين تدمع والقلب يحزن

بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلي الجنون اتى بلغ مجنوناً واستمر حتى مات وعلي من كان كافراً فاسلم ثم مات متصلاً به من غير إحداث ذنب فإن الصلاة نامة في هذه المواضع بالاجماع ولا ذنب له بلا شك والله اعلم (واما) السقط فقد ذكرنا تفصيل مذهبتنا فيه وقال مالك لا يصلي عليه الا ان يختلج وتحرك وطول ذلك عليه وحكى ابن المنذر عن جابر بن زيد التابعي والحكم وخادم ومالك والاوزاعي واصحاب الرأي انه اذا لم يستهل لا يصلي عليه وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه يصلي عليه وإن لم يستهل وبه قال ابن سيرين وابن السيب واحمد واسحاق وقال البدرى إن كان له دون اربعة اشهر لم يصل عليه بخلاف يعنى بالاجماع وإن كان له اربعة اشهر ولم يتحرك لم يصل عليه عند جمهور العلماء وقال احمد وداود رحمهما الله يصلي عليه *

قال المصنف رحمه الله *

(وإن مات كافر لم يصل عليه قوله تعالى) ولا تصل على احد منهم مات ابداً (ولان الصلاة لطلب المغفرة والكفر لا يضر له ويجوز غشه وتكفينه لان النبي صلى الله عليه وسلم امر علياً أن يغسل ابيه واعطى قميصه ليكفن به عبد الله بن أبي بن سلول) فان اختلط المسلمون بالكفار ولم يتميزوا صلى على المسلمين بالنية لان الصلاة تنصرف الى الميت بالنية والاختلاط لا يؤثر في النية) *

(الشرح) حديث علي رضي الله عنه ضعيف وحديث ابن أبي رواء البخارى ومسلم وقد سبق بيان حديث علي رضي الله عنه في باب غسل الميت وحديث ابن أبي في باب الكفن واجمعا علي تحريم الصلاة على الكافر ويجوز غشه وتكفينه ودفعه (واما) وجوب التكفين ففيه خلاف وتفصيل سبق واضحا في باب غسل الميت وقدم هناك زيادة قبوه والعماء لهواتباع جنازته وغير ذلك مما يتعلق به (اما) إذا اختلط مسلمون بكفار ولم يتميزوا فقال اصحابنا يجب غسل جميعهم وتكفينهم والصلاة عليهم ودفعهم ولا خلاف في شيء من هذا لان هذه الامور واجبة في المسلمين وهؤلاء فيهم مسلمون ولا يتوصل الى اداء الواجب الا باستيعاب الجميع فوجب ذلك ولا فرق عندنا ان يكون عدد المسلمين اكثر او اقل حتى لو اختلط مسلم بمائة كافر وجب غسل الجميع وتكفينهم والصلاة عليهم ودفعهم واما القبرة التي يدفنون فيها فسيأتي بيانها في باب حمل الجنازة إن شاء الله تعالى قال اصحابنا رحمه الله وهو بخير في كيفية الصلاة فان شاء افرد كل واحد من الجميع بصلاته ودنوى الصلاة عليه إن كان مسلماً قال القاضي حسين والبخارى وغيرهما يقول في العماء اللهم اغفر له ان كان مسلماً قال اصحابنا ومنه في تردد النية لفرضه كمن نسي صلاة من الخمس يصلين ويصلى في ترددانية وإن

ولا قول الا ما رضى ربنا * والندب حرام وهو ان يد نائل الميت فيقلوا كنهه واجبلوا ونحو

شاه على على الجميع صلاة واحدة ونوى الصلاة على المسلمين من هؤلاء وهذه الكيفية الثانية أولى لأنه ليس فيها صلاة على كفر حقيقة واتفق الأصحاب على أنه غير بين الكيفيتين ومن صرح بذلك القاضي حسين والبغوي وصاحب البيان والرافعي وآخرون وقطع الحاملي في كتبه وللمارودي والمصنف في التنبية وآخرون بالكيفية الأولى وقطع البندنجي والقاضي أبو الطيب في المجرى وابن الصباغ وآخرون بالكيفية الثانية وقلنا ابن المنذر عن الشافعي وليس هذا اختلافاً بالاختلاف بل منهم من صرح بالمباشرين ومنهم من أقصر على أحدهما ولم ينف الآخر قال القاضي أبو الطيب في المجرى قال أصحابنا وكذا لو اختلط التبدية بغيره غسل الجميع وصل عليهم ونوى بالصلاة بغير الشهيد قال القاضي ولومات نصرانية وفي بطنها ولد مسلم وقد تحقق ذلك فإن قلنا بتقديم إن السقط الذي لم يستل يصلي عليه صلى عليها ونوى بالصلاة الوالد الذي في جوفها والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا جواز الصلاة على كل واحد من المختلطين مفرداً وهذا تعليق لثانية احتملاهما للحاجة ويجوز التعليق أيضاً إلى الزكاة والصوم والحج في بعض الصور فنصرت في الزكاة أن يقول نويت هذا عن زكاة مالي الغائب إن كان غائباً والأفضل المحاضر وفي الصوم إن ينوى ليلة الثلاثاء من رمضان صوم غد إن كان من رمضان وفي الحج أن ينوى إحراماً كإحرام زيد *

(فرع) في مذاهب العلماء في اختلاط المسلمين بالكفار الموتى إذا لم يتبرأوا ذكرنا أن مذهبنا وجوب غسل الجميع والصلاة عليهم سواء كان عدد المسلمين أقل أو أكثر وهو مذهب مالك وأحمد وداود وابن المنذر وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن إن كان عدد المسلمين أكثر صلى على الجميع وإن كان عدد الكفار أكثر أو استوي العددان لم يصل لأنه اختلط من حرم الصلاة عليه بغيره فطلب التحريم كما لو اختلطت أخته باجبية حرم نكحها واحتج أصحابنا بأن الصلاة على المسلمين واجبة ولا يمكن إلا بالصلاة على الجميع فوجب ذلك لأن ما لا يتم الواجب إلا به هو واجب وقياساً على ما إذا كان عدد المسلمين أكثر وقولهم اختلط الحرام بغيره ينتقض بما إذا زاد عدد المسلمين وقياسهم على اختلاط أخته باجبية ينتقض باختلاطها بعدد غير محصور فإنه يتزوج واحدة من غير اجتihad والله أعلم *

(فرع) ذكر التولي في أول كتاب الصيام أنه لو مات ذى شهيد عدل بأنه أسلم قبل موته ولم يشهد غيره لم يحكم بتهادته في وريث قريته المسلم منه ولا حرم من قريته الكفر بإحلافه وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه فيه وحان بناء على القولين في تبوت هلال رمضان قول عدل واحد *

قال المصنف رحمه الله *

ذلك وكذا الباحة والخزع يعرب الحد وشق الثوب وشتر التمر كل ذلك حرام لما روى أن

(ومن مات من المسلمين في جهاد الكفار بسبب من أسباب قتالهم قبل انقضاء الحرب فهو شهيد لا يفسل ولا يصلى عليه للمروى جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «أمر في قتلي أحد يندفخهم بنمائهم ولم يصل عليهم ولم يسلوا» وان جرح في الحرب ومات بعد انقضاء الحرب غل وصلى عليه لأنه مات بعد انقضاء الحرب ومن قتل في الحرب وهو جنب فقيه وجهاً قال أبو العباس ابن سريج وأبو علي بن أبي هريرة يفسل للمروى أن حنظلة بن الراهب قتل قتال النبي صلى الله عليه وسلم «ما شأن حنظلة فاني رأيت للملائكة تسله فقالوا لجمع فسمع الميعه فخرج إلى القتال» فلم يجب غسله لما غسله للملائكة وقال أكثر أصحابنا لا يفسل لأنه طهارة عن حدث فقط حكمها بالشهادة كغسل الميت ومن قتل من أهل البغي في قتال أهل العدل غل وصلى عليه لأنه مسلم قتل بحق فلم يسقط غسله والصلاة عليه كمن قتل في الزنا واقصاص ومن قتل من أهل العدل في حرب أهل البغي فقيه قولان (أحدهما) يفسل ويصلى عليه لأنه مسلم قتل في غير حرب الكفار فهو كمن قتله العصور (والثاني) أنه لا يفسل ولا يصلى عليه لأنه قتل في حرب هو فيه علي الحق وقائه علي الباطل فاشبهه المقتول في معركة الكفار ومن قتله قطاع الطريق من أهل القافة فقيه وجهاً (أحدهما) أنه يفسل ويصلى عليه (والثاني) لا يفسل ولا يصلى عليه لما ذكرناه في أهل العدل) *

(الشرح) حديث جابر رواه البخاري رحمه الله وأما حديث حنظلة بن الراهب وأن للملائكة غسله لما كان جنباً واستشهد فرواه البيهقي باسناد جيد من رواية عبد الله بن الزبير متصلاً ورواه مرسلان من رواية عباد بن الزبير ورواية عبد الله بن الزبير لهذا يكون مرسل صحابي رضى الله عنه فانه قد قبل ستين فقط وهذه القضية كانت باحد ومرسل الصحابي حجة علي الصحيح والله أعلم (وأما الشهيد فسمي بذلك لا وجسم سبق بإنهاق باب السوال (وقوله) في حديث جابر رضى الله عنه لم يصل عليهم هو - بفتح اللام - (قوله) سمع هيمة - بفتح الهاء وإسكان الياء - وهي الصوت الذي يفرع منه (قوله) طهارة عن حدث فقط حكمها بالتهاة احتراز من طهارة النجس فانه يجب ازالتها على المذهب كما سنوضحه ان شاء الله تعالى (قوله) لأنه مسلم قتل بحق فلم يسقط غسله فيه احتراز من قتله الكفار فهو شهيد (قوله) قتله العصور هو - بضم اللام - جمع لمن يكسرها كحمل وحول - اما حكم الفصل فقيه مسائل (أحدهما) التبيد لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه وقال للز في رحمه الله يصلى عليه وحكي امام الحرمين والبعوى وغيرها وجهاً أنه تجوز الصلاة عليه ولا تجب ولا يفسل وقال الرافضى رحمه الله الفصل إن

البي صلى الله عليه وسلم قال «لن الله النائحة والمسنمة» (١) وروى أنه قال «ليس منام ضرب الخنود

(١) حديث (لن الله النائحة وللمسنمة وفي نسخة لن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد من حديث أبي سعيد باللفظ الثاني واستفكره أبو حاتم في العلل ورواه الطبراني والبيهقي من حديث عطاء عن ابن عمر ورواه ابن عدى من حديث الحسن عن أبي هريرة ولها ضعيفة *

أدى إلى إزالة اللحم حرام بلا خلاف والاعتراف على النهب وقيل في تحريمه الخلاف الذي في الصلاة والنهب ماسبق من الجزم بتحريم الصلوات والغسل جميعا وادله حديث جابر مع ما سنذكره في فرج مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى (الثانية) يثبت حكم الشهادة فيما ذكرناه للرجل والمرأة والعبد والصبي والصالح والفاسق (الثالثة) الشهيد الذي لا يغسل ولا يصلي عليه هو من مات بسبب قتال الكفار حال قيام القتال سواء قتل كافر أو أصابه سلاح من خطأ أو عاد إليه سلاح نفسه أو قطع عن فرسه أو رمخته دابة فوات أو وطنه دواب المسلمين أو غيرهم أو أصابه سهم لا يعرف هل رمى به مسلم أم كافر أو وجد قتيلاً عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته سواء كان عليه أثر دم أم لا وسواء مات في الحال أم بقي زماناً مات بذلك السبب قبل انقضاء الحرب وسواء أكل وشرب ووصي أم لم يفعل شيئاً من ذلك وهذا كله متفق عليه عندنا نص عليه الشافعي والأصحاب ولا خلاف فيه إلا وجهاً شاذاً مردوداً بحكمه الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق أن من دبح إليه سلاحه أو وطنه دابة بمسلم أو مشرك أو تردى في بحر حال القتال ونحوه ليس بشهيد بل يغسل ويصلي عليه (والصواب) الأول (أما) إذا مات في معترك الكفار لا بسبب قتالهم بل نجاة أو بمرض فطر يقان (للهب) أنه ليس بشهيد وبه قطع للوردى والقاضي حسين والبخاري وآخرون (والثاني) فيه وجهان (أحدهما) شهيد (وأصحهما) ليس بشهيد حكمه امام الحرمين وآخرون قال القاضي حسين والبخاري رحمهم الله وكذا لو قتل مسلم عمداً أو رمى إلى صيد فأصابه في حال القتال ومات بعد انقضائه فإن قطع بجوته من تلك الجراحة وبقي فيه بعد انقضاء الحرب حياة مستقرة فقولان مشهوران (أصحهما) ليس بشهيد سواء في جريان القوانين أو كل وشرب وصلى وتكلم أم لا وسواء طال الزمان أم لا هذا هو المشهور وقيل إن مات عن قرب قولان وإن طال الزمان فليس بشهيد قطعاً أما إذا انقضت الحرب وليس فيه إلا حركة، مذبح فهو شهيد بلا خلاف لانه في حكم الميت وإن انقضت وهو متوقع الحياة فليس بشهيد بلا خلاف (الرابعة) إذا قتل أهل العدل انساناً من أهل البغي في حال القتال غسل وصلي عليه بلا خلاف وإن قتل أهل البغي عادلاً قولان مشهوران (أصحهما) يغسل ويصلي عليه كحكمه قال الشيخ أبو حامد والحاكمي في كتابيه وابن الصباغ هذا هو المنصوص عن التساقي في القديم والجديد (والثاني) نص عليه في قتال أهل البغي لا يغسل ولا يصلي عليه لانه مقتول في حرب مبطلين فأشبه الكفار (الخامسة) من قتل قطاع الطريق فيه طريقتان حكاهما امام الحرمين وآخرون (أحدهما) ليس بشهيد قطعاً وبه قطع جماعة (وأصحهما) وبه قطع المصنف والاكثرون فيه وجهان وشق الجيوب (١) ولو قتل أهل الميت شيئاً من ذلك لم يعذب الميت به قال الله تعالى (ولا تزر وازرة

(١) حديث ﴿ ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب: مضق على محنته من حديث

ابن مسعود بزياده ودعا بدعوى الحاطليه »

(أصحهما) باتفاقهم ليس بشيد (والثاني) شيد أمان قتله المعصوم فيه طريقان (أصحهما) وبه قتل المصنف وللأوردى وآخرون ليس بشيد قطعاً (والثاني) أنه كن كنه قطع الطريق فيكون فيه الطريقان ولودخل حرى دار الإسلام قتل مسلماً اغتيالاً فوجبان حكمهما أمام الحرمين وغيره (الصحيح) باتفاقهم ليس بشيد ولو أسر الكفار مسلماً قتلوه صبراً ففي كونه شيداً في ترك النقل والصلاة عليه وجبان حكمهما صاحب الحاوى وغيره (أصحهما) ليس بشيد (السادسة) للرجوم في الزنا والمتنول قصاصاً والصائل وولد الزنا والفال من التنية إذا لم يحضر القتال ونحوم ينسلون ويسلي عليهم بلا خلاف عندنا وفي بعضهم خلاف لسلف سنذكره في فروع مذاهب العلماء إن

وزر أخرى (وماروى من أن النبي ﷺ قال «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه» (١) وفي رواية

(١) حديث (١) أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه: متفق عليه من حديث ابن عمر بهذا ولما من حديث عمر للميت يعذب في قبره بما نبح عليه وفي رواية عنه أن الميت يعذب ببكاء الحمى وسلم عن أنس أن عمر قال لحفصة ما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للموت عليه يعذب في قبره زاد ابن حبان قالت بل: (تليه) قال الخطابي الصواب في هذه اللفظة أن يقال بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الواو من أعول يقول إذا رفع صوته بالبكاء وهو المويل ومن شده خطأ انتهى وجوز بعضهم التشديد ورواه الشيخان من حديث الثوري بلفظ من نبح عليه فإنه يعذب بما نبح عليه يوم القيامة فلفظ مسلم: وروى البزار من طريق عائشة قالت لما مات عبدالله بن أبي بكر خرج أبو بكر فقال إني اعتذر إليكم من شأن أولادنا حديث عهد بجاهلية أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للميت ينضح عليه الخيم يبكاء الحمى عليها انتهى وفي إسناده محمد بن الحسن وهو المعروف بابن زبالة قال البزار لين الحديث وكذبه غيره ولقد أتى في هذه الرواية بطامة لأن المشهور أن عائشة كانت تترك هذا الإطلاق كما سيأتي: وروى أحمد من طريق موسى بن أبي موسى الأشعري عن أبيه مرفوعاً للميت يعذب ببكاء الحمى إذا قالت الجماعة وأعضداه وأصراه وأكسياه جند الميت وقيل له أنت كذلك ولابن ماجه نحوه ورواه الترمذي بلفظ ما من ميت يموت فيقوموا بهم فيقولوا واجبلوه واستداه ونحوه إلا ويلزمه ملكان بهمازهما هكذا أنت: ورواه الحاكم وصححه وشاهده في الصحيح عن الثوري بن بش قال أغمى على عبد الله بن رواحة فجلت أخته تبكي وتقول واجبلوه واكذا واكذا فلما أفاق قال ما قلت شيئاً إلا قيل لي أنت كذا فلما مات لم تبك عليه. وروى ابن عبد البر من طريق ابن سيرين قال ذكروا عند عمران بن حصين الميت يعذب ببكاء الحمى فقالوا كيف يعذب ببكاء الحمى فقال عمران قد قاله رسول الله ﷺ (قائدة) اختلف الناس في تأويل هذا الحديث كما سيأتي في حديث عائشة واختار الطبري في تهذيبه أن المراد بالبكاء ما كان من النياحة المنهي عنها وإن المراد بالذباب الذي يعذب به الميت ما ياله من الأذى بمصية أهله لله وأخار هذا جماعة من آخرم الشيخ رضي الدين ابن تيمية والله أعلم *

شأ الله تعالى (الساجدة) واستشهد جنس فوجها (أصحابها) باتفاق للصنفين بحر غسله وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين لأنها طمارة حدث فلم يحز كفصل للموت (والثاني) وبه قال ابن سريج وابن أبي هريرة يجب غسله بسبب شهادة الجنابة والخلاف إنما هو في غسله عن الجنابة ولا خلاف أنه لا يغسل بنية فصل للموت قال القاضي أبو الطيب والمطلى والملاوردي والمصدري والرازي وخلائق من الأصحاب لا خلاف أنه لا يغسل عليه وإن غسلناه قلت وقد سبق وجه شاذ أنه يغسل على كل شهيد فيجوز هنا إذا استشهدت مقطعة الحيز قبل اغتسالها فهي كالجنب وإن استشهدت في أثناء الحيز فإن قلنا الجنب لا يغسل فهي أولى وإلا فوجها حكمها صاحب البحر بناء على أن غسل الحائض يجب برؤية الدم أم بالقطاعة أم بها وفيه أوجه سبقت في باب ما يوجب الغسل فإن قلنا برؤيته فهي كالجنب ولا فلا تغسل قطعا وهو الأصح وقد أشار القاضي أبو الطيب والشيخ نصر القمي إلى الجزم بأنها لا تغسل بالاتفاق وجعله إلزاما لابن سريج *

(فرع) لو أصابت الشهيد نجاسة لأبسط الشهادة قتلاؤه أوجه حكمها الخراسانيون وبعض العراقيين (أصحابها) باتفاقهم وبه قطع الملاوردي والقاضي حسين والمجرجاني والبخاري وآخرون يجب غسلها لأنها ليست من آثار الشهادة (والثاني) لا يجوز (والثالث) أن أدى غسلها إلى إزالة دم الشهادة لم تغسل ولا اغسلت ومن ذكر هذا الثالث أمام الحرمين والقرافي والرازي *

(فرع) ذكر المصنف حديث حفظه بن راهب وغسل للملائكة له حين استشهد جنبا وذكرنا أنه حديث ضعيف قال أصحابنا رحمهم الله ولو ثبت فالجواب عنه أن الغسل لو كان واجبا لما سقط بفعل للملائكة ولامرئ النبي صلى الله عليه وسلم بغسله ولهذا احتج القاضي حسين والبخاري بهذا الحديث وترك الغسل وهذا الجواب مشهور في كتب الأصحاب قال القاضي أبو الطيب قال ابن سريج رداً لهذا الجواب فينبغي أن يجب تكفينه لو كفت الملائكة بالسندس قال القاضي والجواب أنا لو شاهدنا تكفينه مقرر عورته لم نزد على ذلك لأن المقصود مقرر وقد حصل (وأما الغسل فالمطلوب منه تعبد آدمي به وذكر الشيخ نصر القمي نحو هذا وأما المصنف فقال في كتابه لوصلت عليه للملائكة أو كفت في السندس لم يكف به والله أعلم * (الثامن) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله ينفذ عن الشهيد ما ليس من غالب لباس الناس كالجلود والفراء والحفاف والدرع والبيضة والجلبة المحشوة وما أشبهها وأما باقي الثياب للعتاد ليسا التي قتل فيها فويله بالخيل إن شاء نزعه وكفته بغيرها وإن شاء تركها عليه ودفعه فيها ولا كراهة في واحد من هذين الأمرين قالوا والفقن فيها أفضل والثياب المطلقة بدم الشهادة أفضل فإن لم يكن ما عليه كفيها فكيفن الواجب وجب إتمامه ودليل هذه المسألة حديث جابر السابق وهو في صحيح البخاري رحمه الله وعن ابن عباس رضي

«إن الله تعالى يزيد الكافر عذابا على عذابه يكاه أهله عليه» فقد أولوه من وجوه (منها) قال المزني

الله عنها قال « امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل أحد أن يزرع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم ويثابهم » رواه أبو داود بإسناد فيه عطاء ابن السائب وقد ضعفه الاكثرون ولم يضعف أبو داود هذا الحديث وعن جابر رضي الله عنه قال « رمى رجل بسهم في صدره اوفى حلقه فأت قاذرج في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود بإسناد صحيح علي شرط مسلم وفي صحيح البخاري رحمه الله ان مصعب بن عمير رضي الله عنه قتل يوم أحد فلم يوجد ما يكفن فيه إلا بردة قتل حمزة رضي الله عنه فلم يوجد ما يكفن فيه إلا بردة (التاسعة) الشهداء الذين لم يموتوا بسبب حرب الكفار كالبطون والبطون والفرق وصاحب الهدم والغريب والمية في الطلق ومن قتله مسلم أو ذمي أو مات في غير حال القتال وشبههم هؤلاء يسلمون ويصلي عليهم بخلاف قال أصحابنا رحمهم الله ولفظ الشهادة الوارد فيهم المراد به أنهم شهداء في ثواب الآخرة لا في ترك الفسل والصلاة واعلم أن الشهداء ثلاثة أقسام (أحدها) شيد في حكم الدنيا وهو ترك الفسل والصلاة وفي حكم الآخرة يعني أن له ثوابا خاصا وهم أحياء عند ربهم يرزقون وهذا هو الذي مات بسبب من أسباب قتل الكفار قبل اقضاء الحرب وسبق تفصيله (والثاني) شيد في الآخرة دون الدنيا وهو البطون والبطون والفرق وأشباههم (والثالث) شيد في الدنيا دون الآخرة وهو المقتول في حرب الكفار وقد غل من الغنية أو قتل مدبراً أو قاتل رياء وفجور فله حكم الشهداء في الدنيا دون الآخرة والدليل لقسم الثاني أن عمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم غلوا وصلي عليهم بالاتفاق واتفقوا على أنهم شهداء والله أعلم (العاشرة) في حكمة ترك غسل الشهيد والصلاة عليه قال الشافعي في الام لعل ترك الفسل والصلاة لأن يلقوا الله بكلهم لما جاء ان ربح دمهم ربح للملك واستغنوا باكرام لهم عن الصلاة عليهم مع التخفيف على من بقي من المسلمين لما يكون في من قال في الزحف من المراحات وخوف عودة العدو ورجاء طلبهم وهم بأهلهم وهم أهلهم بهم والله أعلم

(فرع) في مذاهب العلماء في غسل الشهيد والصلاة عليه قد ذكرنا من مذهبنا تحريمها وبه قال جمهور العلماء وهو قول عطاء والنخعي وسالين بن موسى ويحيى الانصاري والماكم وحساد واليث ومالك ونابوه من اهل المدينة واحمد واسحق وأبو زر وابن المنذر وقال سعيد بن المسبب والحن البصري يغسل ويصلي عليه وقال ابو حنيفة والثوري والمزني يصلي عليه ولا يغسل هو احتج لابي حنيفة باحاديت أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلي على قتلى أحد وصلي على حمزة صلوات » (ومنها) رواية أبي مالك الغفاري رضي الله عنه أن النبي

بأخي أنهم كانوا يوصون بالثدب والنيابة وذلك حمل منهم على المعصية وهو ذنب فزبدوا عذابا بذلك اذا عمل أهلهم بوصيتهم ولك ان تقول ذنب الميت الحل على الحرام والامر به فوجب ان لا

صلى الله عليه وسلم «صلى على قتي أحد عشرة عشرة في كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعون صلاة» رواه أبو داود في المراسيل وعن شدادين الماد أن رجلا من الأعراب جاء إلي النبي صلى الله عليه وسلم فآمن به واتبعه وذكر الحديث بطوله وفيه أنه استشهد فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «خرج فصلى على قتي أحد صلته على الميت» رواه البخارى ومسلم وفي رواية البخارى صلى عليهم بعد ثمان سنين كالمودع الاحياء والاموات واحتج اصحابنا بحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتي أحد بدفنهم بدمائهم ولم يصل عليهم ولم يسلوا «رواه البخارى وعن جابر أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «في قتي أحد لا تسلموه فان كل جرح أو كل دم يفرح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم» رواه الامام أحمد وعن انس أن شهداء أحد لم يسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم رواه أبو داود باسناد حسن أو صحيح (وأما الاحاديث التي احتج بها القائلون في الصلاة فاتفق أهل الحديث على ضعفها كلها الاحديث عقبة بن عامر والضعف فيها بين قال البيهقي وغيره وأقرب ما روى حديث ابن مالك وهو مرسل وكذا حديث شداد مرسل أيضا فانها باهتان وأما حديث عقبة فلعلب أمهاتنا وغيرهم بأن المراد من الصلاة هنا الدعاء (وقوله) صلته على الميت أى دعا لهم كدعاء صلاة الميت وهذا التأويل لا بد منه وليس المراد صلاة الجنائز للعروقة بالاجماع لانه صلى الله عليه وسلم بما فعله عند موته بعد دفنهم ثمان سنين ولو كان صلاة الجنائز للعروقة لما أخرها ثمان سنين ودليل آخر وهو أنه لا يجوز أن يكون المراد صلاة الجنائز بالاجماع لان عندنا لا يصلى على الشهيد وعند أبي حنيفة رحمه الله يصلى على القبر بعد ثلاثة أيام فوجب تأويل الحديث ولان أبا حنيفة لا يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى وهذا منها والله اعلم (فان قيل) ماذا كرموه من حديث جابر لا يخرج به لانه نفي وشهادة النفي مردودة مع ما عارضها من رواية الاثبات (فاجاب) أمهاتنا بان شهادة النفي إنما ترد إذا لم يحط بها علم الشاهد ولم تكن محصورة (أما) ما أحاط به علمه وكان محصورا فيقبل بالاتفاق وهذه قصة ممثلة أحاط بها جابر وغيره علما وأما رواية الاثبات فضعيفة فوجودها كالمعدم الاحديث عقبة وقد اجبتنا عنه واشتد انكار الشافعي في الام وتشيبه علي من يقول يصلى على الشهيد محتجا برواية الشعبي وغيره أن حمزة رضى الله عنه صلى عليه سبعون صلاة وكان يؤتى بدعة من القتي وحمزة عاشرهم فيصلى عليهم ثم يرضون وحمزة مكانه ثم يؤتى بدعة آخرين فيصلى عليهم وعلى حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة قال الشافعي رحمه الله وشهداء أحد اثنان وسبعون شهيدا فإذا صلى عليهم عشرة عشرة فالصواب أن لا يكون أكثر من سبع صلوات أو ثمان على أنه صلى على كل تسعة مع حمزة صلاة فهذه سبع فن أين جاءت سبعون صلاة وإن عني أنه كبر سبعين تكبيرة فحسن وم

يختلف عداده بالامثال وعلمه فان كان لا متالم أثر فلا شك بالمال (وهنا) قال بعضهم المراد منه

يقول التكرير أربع فعي ست وثلاثون تكبيرة قال الشافعي رحمه الله ينبغي لمن روى هذا الحديث أن يستحي علي نفسه وقد كان ينبغي له أن يعارض به الأحاديث قد جاءت من وجوه متواترة أن النبي صلى الله عليه وسلم «لم يصل عليهم» هذا آخر كلام الشافعي رحمه الله وقال امام الحرمين في الاساليب مستدنا في المسألة الأحاديث الصحيحة أنه لم يصل عليهم ولم يسئلوا (واما ما ذكره من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على شهداء احد خطأ لم يصححه إلا أنه لا لهم رويوا أنه كان يؤتي بمشرة عشرة وحرمة لحدم فضلي على حرمة سبعين صلاة وهذا غلط ظاهر لان الشهداء سبعون وانما يخص حرمة سبعين صلاة لو كانوا سبعائة ثم عد ابى حنيفه رحمه الله إذا صلى على الميت لم يصل عليه مرة أخرى وبالاتفاق منا ومنه فان من صلى مرة لا يصل هو ثانية ولان القيل لا يجوز عندنا وعندهم وهو شرط في الصلاة على غير الشهداء فوجب أن لا يجوز الصلاة على الشهيد بلا غسل (فان قالوا) سبب ترك القيل بقاء اثر الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم «زملوم بكلومهم» فظهر سبب ترك القيل وبقيت الصلاة مشروعة كما كانت (على جواب) أنه لو كان للمعتبر بقاء الدم لوجب أن يضل من قتل في المعتكف خنقا أو بمقتل ولم يظهر دم ولأنه لو كان المراد بقاء الدم ليم قالوا ليس معنى الحديث ترك القيل بسبب وإنما المراد نفي نوم من يظن ان القيل متعين لازالة الاذى فقال صلى الله عليه وسلم «زملوم» وأذنوم بدمائهم ولا يهتموا بأزالتها عنهم فانهم يعيشون يوم القيامة وعليهم الدعاء «قال والقي وضع هذا أنا قطع بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أن الدعاء الى يدفنون بها تبقى إلى يوم القيامة ثبت بما ذكرناه بطلان قولهم إن ترك القيل لعدم فيجب أن يقال الشهادة تطهير للمقتول عن الذنوب فيغنى عن التطهير بالما. وهذا يقتضي ترك الصلاة أيضا فانها شرعت لتطهيره بشقاعة المصلين (فان قيل) الصبي طاهر ويصلى عليه (قلنا) الشهادة أمر طارى يقتضي رتبة عظيمة وتعميضا فلا يبعد ان يقال إنه مفعول عن القيل والصلاة والصبي وإن لم يكن مكافئا ليطرأ عليه ما يقتضي مرتبة والطريقة السديدة عندنا في ترك القيل أنه غير محل لانا أبطلنا عليهم وما ذكرنا من التطهير ربما لا يستقيم على السير كما ينبغي فتقول إذا امتنع القيل وبطله فهو كمن لم يجد ماء ولا نرابا فانه لا يصلي الفرض عندم والله أعلم *

(فرع) في مذاهبهم في الصبي إذا استشهد «منعنا انه لا يصل ولا يصلى عليه وبه قال الجمهور وحكاه العبدري عن أكثر الفقهاء منهم مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وحكاه ابن المنذر عن ابى ثور واختاره وقال أبو حنيفة يضل ويصلى عليه» دليلنا أنه مسلم قتل في معترك للمشركين بسبب قتالهم فاشبه البالغ والمرأة واحتج بأنه لا ذنب له قلنا يصل ويصلى عليه في غير المعتكف وإن لم يكن من أهل الذنب *

أن يقال للبت إذا ندبوه اكننت كما يقولونه ولك ان تقول لاشك ان هذا الكلام تويخ له

(فرع) اذا رفته دابة في حرب للمشركين أو عاد عليه سلاحه أو ترحى من جبل أو في بئر في حال معارضة فقد ذكرنا ان مذهبتنا أنه لا يسل ولا يصلي عليه وكذا لو وجد ميتا ولا أثر عليه وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد يسل ويصلي عليه دليلنا ما سبق في الفرع قبله *

(فرع) في مذاهبهم في كفن الشهيد «مذهبتنا أنه يزال ما عليه من حديد وجلود وجبة محشوة وكل ما ليس من عام لباس الناس ثم يليه بالخيار إنشاء كفته بما بقي عليه مما هو من عام لباس الناس وإن شاء نزع» وكفته بغير مواركه أفضل كما سبق وقال مالك وأحمد لا ينزع عنه فرو ولا خف ولا محشو ولا يخبر وليه في نزع شيء ولا صاحب داود خلاف كاللذهيين وأجمع العلماء على أن الحديد والجلود ينزع عنه وسبق دليلنا والأحاديث الواردة في ذلك *

(فرع) للمقتول ظنا في البلد بمحيد أو غيره يسل ويصلي عليه عندنا وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة ومراحله اذا تمثل بمحيدة صلي عليه ولم يسل «دليلا القياس على القتل بمقتل ضد أجمعنا أنه يسل ويصلي عليه وقال ابن سريج وابن أبي هريرة يسل ولا يصلي عليه وسبق دليل الجميع *

(فرع) اذا انكشف الحرب عن قتيل مسلم لم يسل ولم يسل عليه عندنا سواء كان به أثر أم لا وبه قال مالك وقال أبو حنيفة وأحمد ان لم يكن به أثر غسل وحمل عليه *

(فرع) مذهبنا الصلاة على المقتول من البغاة وبه قال أحمد وداود وقال أبو حنيفة لا يسلون ولا يصلي عليهم وقال مالك لا يصلي عليهم الإمام وأهل الفضل *

(فرع) اذا قتل البغاة رجلا من أهل العدل قالوا صح عندنا أنه يجب غسله والصلاة عليه وبه قال مالك وقال أبو حنيفة لا يسل ولا يصلي عليه وعن أحمد روايتان كاللذهيين *

(فرع) القتل بحق في حد زنا أو قصاص يسل ويصلي عليه عندنا وذلك واجب وحكمه ابن المنذر عن علي ابن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعطاء والنخعي والأوزاعي وإسحق وأبي ثور وأصحاب الرأي وقال الزهري يصلي على المقتول قصاصا دون المرجوم وقال مالك رحمه الله لا يصلي الإمام على واحد منهما وتصل عليه الرعية *

(فرع) من قتل نفسه أو غل في القنينة يسل ويصلي عليه عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وداود وقال أحمد لا يصلي عليها الإمام وتصل بقية الناس *

(فرع) مذهبنا وجوب غسل ولد الزنا والصلاة عليه وبه قال جمهور العلماء وحكمه ابن المنذر عن أكثر العلماء قال وبه قال النخعي والزهري ومالك وأحمد وإسحق وقال قتادة لا يصلي عليه

وتخوف وهو ضرب من التعذيب ليس في هذا الكلام سوى بيان نوع التعذيب فلم يعتدب

(فرع) في الإشارة الى دلائل المسائل السابقة بحث في صحيح مسلم رحمه الله من رواية حمران ابن حصين وبريدة ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلى على المرحومة في الزنا» وثبت في البخاري من رواية جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم «صلى على ما عز بعد ان رجعه» وفي غير البخاري «انه لم يصل عليه» وفي مسلم عن جابر ابن سمرة ان رجلا قتل نفسه فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وروى احمد وقطيب والبيهقي باسنادهما الصحيح عن مكحول عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا علي كل بر وفاجر واجاهدوا مع كل بر وفاجر» قالوا هذا منقطع فلم يدرك مكحول أبا هريرة رضي الله عنه قال البيهقي قد روى في الصلاة علي كل بر وفاجر وعلى من قال لا إله الا الله أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف قال وأصح ما فيه هذا المرسَل والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (إحداها) اذا قتلنا قارك الصلاة غسل وكفن وصلي عليه ودفن في مقابر المسلمين ودفن قبره كغيره كما فعل بسائر أصحاب الكبر هذا هو للذهب به قطع الجمهور وفيه حكمة الخراسانيون عن أبي العباس بن القاسم صاحب التلخيص انه لا يفضل ولا يكن ولا يصلي عليه ويطمس قبره تغليظا عليه وتحذيرا من حاله وهذا ضعيف والله اعلم وأما قاطع الطريق فينبى أمره علي سمة قتله وصله وفيه قولان مشهوران في باب حد قاطع الطريق (الصحيح) أنه يقتل ثم يشل ويصلي عليه ثم يصلب مكفنا (والثاني) يصلب حيا ثم يقتل وهل ينزل بعد ثلاثة أيام أم يبقى حتي تهري فيه وجهان ان قلنا بالاول أنزل فصل وصلى عليه وإن قلنا بالثاني لم يغسل ولم يصل عليه قال امام الحرمين وكان لا يمتنع أن يقتل مصلوبا وينزل ويفسل ويصلي عليه ثم يرد واكن لم يذهب اليه أحد وقال بعض أصحابنا لا يغسل ولا يصلي عليه علي كل قول (الثانية) قال صاحب البحر رحمه الله لوصلي علي الاموات الذين ماتوا في يومه وغسلوا في البلد الفلاني ولا يعرف عددهم جاز قلت لاحاجة الى التخصيص ببلد معين بل لوصلي علي أموات المسلمين في أقطار الارض الذين ماتوا في يومه ممن تمجوز الصلاة عليهم جاز ولكن حسنا مستحبا لان الصلاة علي الغائب صحيحة عندنا ومعرفة أعيان الموتى وأعدادهم ليست شرطا والله أعلم (الثالثة) تكره الصلاة علي الجبارة في القبرة بين القبرين هذا مذهبتنا وبه قال جمهور العلماء وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وعطاء وابن سيرين وأحمد واسحق وأبي ثور قال وبه أقول ولم يكرها أبو هريرة وعمر بن عبد العزيز وعن مالك روايتان كالتدخين *

بما يفعلون (ومنها) قيل أنهم كانوا ينوحون علي الميت ويعدون جرائمه وهم يظنونها تحصيل محمودة كافتكك والتصعلك وشن الغارات فأراد انه ينبغي بما يكرهه عليه (ومنها) أن قوله يبكاه أهله

﴿ باب حل الجنائز والدفن ﴾

• قال للمصنف رحمه الله •

(يجوز حل الجنائز بين المودين وهو أن يحصل الحامل رأسه بين عمودى مقدمة النمش ويجعلها على كاهله ويجوز الحل من الجوانب الأربعة فيبدأ بإسرة للقدم فيضع العمود على عاتقه الأيمن ثم يمشى إلى يسرة المؤخرة فيضع العمود على عاتقه الأيمن ثم يأخذ يامنه للقدم فيضع العمود على عاتقه الأيسر ثم يمشى إلى يامنه للمؤخرة فيضع العمود على عاتقه الأيسر والحمل بين المودين أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم حل سعد بن معاذ رضي الله عنه بين المودين ولأنه روى ذلك عن عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وابن الزبير رضي الله عنهم) •

(الشرح) حديث حل سعد بن معاذ رضي الله عنه ذكره الشافعى فى المختصر والبيهقى فى المعركة وأشار إلى تضعيفه والآثار المذكورة عن الصحابة رضي الله عنهم روىها الشافعى والبيهقى بأسانيد ضعيفة إلا الأثر عن سعد بن أبي وقاص فصحيح والله أعلم ولقد تمت بفتح الله كسر هـ والكسر أفصح واليامنة واليسرة - بكسر الليم والسين - والكاهل ما بين الكتفين قال أصحابنا رحمهم الله لحل الجنائز كيفيتان (أحدهما) بين المودين وهو أن يتقدم رجل يضع الحشبتين الداخلتين وهما المودان على عاتقيه والحشبة المعترضة بينهما على كاهله ويجعل مؤخر النمش رجلان أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر ولا يتوسط الحشبتين الشاخصتين للمؤخرتين وأحد لانه لو توسط لمر ما بين قلمييه بخلاف المقدمتين قال أصحابنا فإن لم يستقل المتقدم بالحمل أعانه آخران خارج المودين يضع كل واحد منهما واحداً منها على عاتقه فتكون الجنائز محمولة بخمس (والكيفية) الثانية التريم وهو أن يتقدم رجلان يضع أحدهما المودين الأيمن على عاتقه الأيسر وبمع الآخر العمود الأيسر على عاتقه الأيمن وكذلك يحمل المودين الذين في آخرها رجلان فتكون الجنائز محمولة بأربعة قال الشافعى رحمه الله والأصحاب رحمهم الله من أراد التبرك بحمل الجنائز من جوانبها الأربعة بدأ بالعمود الأيسر من مقدمها فحمله على عاتقه الأيمن ثم يسله إلى غيره ويأخذ العمود الأيسر من مؤخرها فيحمله على عاتقه الأيمن أيضاً ثم يتقدم أيضاً فيمر بين يسيها ولا يمشى من ورائها لتلايكون ماشياً من خلفها فيأخذ العمود الأيمن من مقدمها على عاتقه الأيسر ثم يأخذ العمود الأيمن من مؤخرها على عاتقه الأيسر أيضاً ولا يمكنه هذا إلا إذا حملت الخنزرة على هيئة التريم قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله وكل واحدة من كيفية التريم والحمل بين المودين جائزة بلا خلاف وأيهما أفضل فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) الذى قطع به المصنف والجور الحل بين المودين

أى عند بكاء أهله وإنما يعذب بذنبه قال القاضى الحسين يجوز أن يكون الله تعالى قدر العفر عنه

افضل (والثاني) الترييع افضل حكمه إمام الحرمين وقال هو ضعيف لا اصل له وهو مذهب ابي حنيفة (والثالث) هما سواء في الفضيلة حكمه الرافعي رحمه الله. هذا اذا اراد الاقتصار على احدهما فاما الافضل مطلقا فهو الجمع بين الكيفيتين نص عليه الشافعي في الامم ورأيت نصه في الامم قوله الشيخ أبو حامد أيضا وغيره وصرح به أبو حامد والبندنجي والحاملي في كتبه الثلاثة والمصنف في التنبيه والجرجاني في التحرير والشيخ نصر المقدسي وصاحب العدة والشافعي وآخرون ثم صفة الجمع بين الكيفيتين ما اشار اليه صاحب الحاشي في قوله السنة ان يحمل الجنابة خمسة اربعة من جوانبها وواحد بين العمودين وكذا صرح به غيره وقال الرافعي وغيره صفة الجمع بينهما أن يحمل فارة كذا وثارة كذا فالجواب ان الكيفيتين جائزتان والجمع بينهما افضل من الاقتصار على إحداها فان اقتصر فالحل بين العمودين افضل من الترييع على الصحيح وفي الوجهان الآخران وكلام المصنف في التنبيه صريح في بيان المسألة على ما ذكرناه وكلامه هنا يتأول على ذلك قوله الحل بين العمودين افضل يعني ان اقتصر ولم يذكر حكم الافضل مطلقا ثم انه لم يوضح صورة الترييع على وجهها وغلط صفة الترييع بمسألة من أراد التبرك بحملها من الجوانب كلها وصواب المسألة ما اوضحناه او لا قال القاضي أبو الطيب في تعليقته وحل النسخ على رأسه لم يكن حاملا بين العمودين وهو يقال وهذا الذي قدمناه من ان صفة الحل بين العمودين ان يحملها ثلاثة اثنان من مؤخرها وواحد من مقدمها هو الصحيح المعروف التي قطع به الاصحاب في جميع الطرق وصرحوا بأنه لا يكون إلا بثلاثة الا للدارمي ومن واقفه فانه حكى في الاستذكار عن أبي اسحق اللوزي رحمه الله أنه يحصل باثنين وهذا شاذ مردود والله اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في كيفية حمل الجنابة * قد ذكرنا أن الحل بين العمودين افضل من الترييع عندما وبه قال أبو ثور وابن المنذر والشافعي والداودى وقال الحسن البصري والنخعي والثوري وأبو حنيفة واحمد واسحق الترييع افضل وقال مالك وداود هما سواء في الفضيلة *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله حمل الجنابة فرض كفاية ولا خلاف فيه قال الشافعي والاصحاب وليس في حملها دناءة وسقوط طهارة بل هو رطل اعتواكرام لليت وفضلها الصحابة والتابعون ومن يقدم من أهل الفضل والعلم والله اعلم *

(فرع) قال الشافعي في الامم والاصحاب لا يحمل الجنابة الا الرجال سواء كن الميت ذكرأ او أنثى ولا خلاف في هذا لان النساء يصفن عن الحل وربما انكشف منهن شيء لو حملن *

(فرع) قال اصحابنا رحمهم الله يحرم حمل الجنابة على هيئة مزرية كحمله في قفة وغرارة ونحو ذلك ويحرم حمله على هيئة يخاف منها سقوطه. قال الشافعي في الامم والقاضي أبو الطيب

ان لم يكن عليه واما حمله اذا جازعوا عوقب بذنبه وقد روى عن عائشة رضي الله عنها

والاصحاب ويحمل علي سرير اولوح او يحمل قالوا نرى شيء حمل عليه اجزاء قال القاضي والبندنجي وغيرها فان خيف تغيره وانفجاره قبل ان يها له ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل علي الايدي والرقاب حتى يوصل الي القبر •

(فرع) قال اصحابنا يستحب أن يتخذ للمرأة نمش قال الشيخ نصر القنصبي والنمش هو للكبكة التي توضع فوق المرأة علي السرير وتغطي ثوب لتستر عن أعين الناس وكذا قاله صاحب الحاوي يختار للمرأة إصلاح النمش كالقبة علي السرير لما فيه من العناية وسيله صاحب البيان رحمه الله خيمة فقال إن كانت امرأة اتخذت لها خيمة تسترها واستدلوا له بقضية جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله عنها قيل روى اول من حمل علي هذا النمش من المسلمات وقد روى البيهقي رحمه الله أن قاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه فان صح هذا فهي قبل زينب بسنين كثيرة (وأما) ما حكاه البندنجي أن أول ما اتخذ ذلك في جنازة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك فباطل غير معروف ثبت عليه ثلاثين • • قال للمصنف رحمه الله •

« ويستحب الاسراع بالجنازة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اسرعوا بالجنازة فان تكن سالمة فخير أقدموها اليه وإن تكن سوى ذلك فسرأ تضعونه عن رقابكم » ولا يبلغ به الحجب لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السير بالجنازة فقال دون الحجب فان يكن خيراً يسجل اليه وإن يكن شرأ فبعداً لاصحاب النار » •

(الشرح) هذا الحديث لفظه في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اسرعوا بالجنازة فان تكن سالمة فخير أقدموها وإن تكن سوى ذلك فسرأ تضعونه عن رقابكم » رواه البخاري بهذا لفظه وسلم أيضاً وعنده فخير أقدموها عليه وفي رواية له « قربتموها الي الخير » وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه فرواه أبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم واقتوا علي تضعونه قتل الترمذي تضعونه عن البخاري وضعه أيضاً الترمذي والبيهقي وآخرون والضعف عليه بين وافق العلماء علي استحباب الاسراع بالجنازة لأن يخاف من الاسراع انفجار الميت أو تغيره ونحوه فيتأني قال الشافعي والاصحاب المراد بالاسراع فوق للنش للعتاد ودون الحجب قال اصحابنا فان خيف عليه تغير أو انفجار أو اتفاح زيد في الاسراع قال الشافعي في الام وبشيء بالجنازة علي اسرع سجة مشي الاسراع الذي يثق علي من يتبعها الا ان يخاف تغيرها أو انفجارها فيمجلوا بها ماقدروا قال الشافعي ولا أحب لاحد من أهل الجنازة الابطال في

انها قالت « رحم الله عمر والله ما كذب ولكنه أخطأ او نسي انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم

شيء من حالاتها من غسل ووقوف عند القبر والله أعلم * وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في جنازة ميمونة رضي الله عنها إذا رُفِعَ نَشْأَها فلا ترفعوه ولا تزلزله وهذا محمول على خوف مفسدة من الأسرار عن ابن بكرة رضي الله عنه قال لقد رأيتنا ونحن نرمل رملا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بالجنازة رواه أبو داود والنسائي بأمانيد صحيحة وهو محمول

على يهودية ومم يكون عليها فقال انهم يكونون لها لتعذب في قبرها (١) فلهذا الرواية مجرأة على

(١) حديث عائشة رضي الله عنها ما كذب ولكنه أخطأ ونسي أنما مر رسول الله ﷺ على يهودية ومم يكون عليها فقال انهم يكونون لها لتعذب في قبرها انتهى وهذا القتل الذي أورده إنما قاله عائشة في الرد على ابن عمر . وأما الرد على عمر فقالت رحم الله عمر والله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله يذب المؤمنين ببيكاه ولكن قال إن الله يذب الكافر عذاباً ببيكاه أهل عليه . وقد أنكر النووي على الزاوي ما أورده وقال أنه ينع فيه النزاع وهو غلط . وقد روى عبد المحسن البغدادي من طريق حبيب بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة بطلها أن ابن عمر يحدث عن أبيه أن الميت يذب ببيكاه أهل عليه فقالت رحم الله عمر وابن عمر والله ما هما بكاذبين ولكنهما ومما لمسلم من طريق ابن أبي مليكة ما بلغنا قول ابن عمر انكم تصعدون عن غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطيء *

(قوله) ورد فقط للشهادة على المبطلون والنريق والنسريب والميت عشقا والميتة طلعا أما المبطلون والنريق فليس من أي مرة مرفوعا من مات بالبطن فهو شهيد والفريق شهيد وفي الصحيحين عنه مرفوعاً الشهداء خمسة المطعون والمبطون والنريق وصاحب الدم وفي سبيل الله ولما لك والترمذي وابن حبان نحوه والقتل في سبيل الله ورواه النسائي من حديث عقبة بن عامر ولابن داود من حديث أم حرام المأخذ في البحر الذي يصبه القى له اجر شهيد والنريق له اجر شهيد ولابن داود والنسائي وابن حبان إناكم من حديث جابر بن عتيك مرفوعاً الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله المطعون والنريق وصاحب ذات الجنب والمبطون وصاحب الخريق والذي يموت تحت الهدم والمرأة يموت بجمع : وأما النريب فرأه ابن ماجه من حديث عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً موت النريب شهادة واستاده ضعيف لأنه أخرجه من طريق لهنذيل ابن الحكم عن عبد العزيز بن أبي داود عن عكرمة والهنذيل منكر الحديث قاله البخاري وذكر الدارقطني في اللال الخلاف فيه على الهذيل هذا وصح قول من قال عن الهذيل عن عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر واغتر عبد الحق هذا وادعي أن الدارقطني صححه من حديث ابن عمر وتعبه ابن القطان فليدور رواه الدارقطني في الأفراد والبراز من وجه آخر عن عكرمة واستاده ضعيف أيضاً فترده إبراهيم بن الشيباني عن عمر بن ذر عن عكرمة قال ابن عدى كان إبراهيم هذا يسرق الحديث وأشار إلى أنه سرقة من الهذيل ورواه الثعلبي وقال روى عن طاوس ومرسلاً وهو أولى ورواه الطبراني من طريق أخرى عن ابن عباس وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك ورواه

علي الحاجة إلي زيادة الاسراع في بعض الاحوال كما سبق •

ظاهرها ومبينة أن المراد من قوله يكلم أهل ماسبق وكأنه قال : هي مذنبه فما ينفضها بكلام عليها

القليل من حديث أبي هريرة وفيه أبو رجاه الخراساني وهو منكر الحديث وقال ابن الجوزي في الملل هذا الحديث لا يصح قال أحمد بن حنبل هو حديث منكر ورواه أبو موسى في الذيل في ترجمة عترة جسد عبد الملك بن هرون بن عترة في حديث وهو في الطوائف ولا يصح أيضا : لما الميت عشقا فاشتهر من رواية سويد بن سعيد الحديث عن علي بن مسهر عن أبي يحيى التتات عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشق غف وكتم ثم مات مات شهيدا وقد انكره علي سويد الأئمة قاله ابن عدى في كامله وكذا انكره البيهقي وابن طاهر وقال ابن حبان من روى مثل هذا عن علي بن مسهر يجب عناية روايته وسويد بن سعيد هذا وإن كان مسلم أخرجه في صحيحه فقد اعتذر مسلم عن ذلك وقال أنه لم يأخذ عنه إلا ما كان عالما وتوبع عليه ولاجل هذا اعرض عن مثل هذا الحديث وقال أبو حاتم الرازي صدوق وأكثر ما عيب عليه التلبس والسعي وقال الدارقطني كان لما كبر يقرأ عليه حديث فيه بعض التنكارة ليحييه وقال يحيى بن معين لا يلقه انه روى احاديث منكورة لفتها بعد عمه فلقن لو كان في فارس ورمح لكنك اغزو وسويد بن سعيد وقال الحاكم بدان رواه من حديث محمد بن داود بن علي الظاهري عن ابيه عن سويد انا اتعجب من هذا الحديث فإنه لم يحدث به غير سويد وهو وداود وابنه فقامت انتهى : وقد روى من غير حديث داود وانه أخرجه ابن الجوزي من طريق محمد بن الزربان عن أبي بكر الازرق عن سويد : وروى من غير حديث سويد فرواه ابن الجوزي في الملل من طريق يعقوب بن عيسى عن ابن أبي نجيع عن مجاهد نحوه ويعقوب ضعفه أحمد بن حنبل ورواه الخطيب من طريق الزبير بن بكار عن عبد الملك بن الماجشون عن عبد العزيز بن أبي حازم عن ابن أبي نجيع به وهذه الطريق غلط فيها بعض الرواة قد دخل استنادا في استاده وقد قوى بعضهم هذا المرح حتى يقال أن أبا الوليد الباغي نظم في ذلك •

انما مات المحب جوى وعشما • فلك شهادة يا صاح حقا

رواه انا فقامت عن فقامت • الى الحو ابن عباس تركا

وأما الميتة طلقا فرواه البزار من حديث عبادة بن الصامت في ذكر الشهداء قال والثغناء شهيد واستاده ليس بالقوى : وروى أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث جابر بن عبد الله الشهادة سبع فذكره وفيه المرأة توت بجمع : (بنه) جمع بضم الجيم واسكان الميم مدحاهملة هي المرأة توت وفي بطنها ولد وقيل هي البكر خاصة وذكر الدارقطني في الملل من رواية ابن المبارك عن قيس بن الربيع عن أبي حاتم عن سعيد بن جبير عن ابن عمر مرفوعا أن للمرأة في حملها الى وضعها الى فصلها من الاجر كاللرابط في سبيل الله فان هلك فتباين ذلك فلها أجر شهيد : حديث • أن عليا غسل غلظة : الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن عمارة هو ابن المهاجر عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب عن جدتها أمية بنت عيسى أن غلظة أوصت

• قال للمصنف رحمه الله •

(ويستحب اتباع الجنيزة لما روى البراء بن عازب رضي الله عنه قال « أمرنا رسول الله

والله أعلم •

أن تسلمها هي وعلى تسلاها ورواه الفاروقاني من طريق عبد الله بن رافع عن محمد بن موسى عن عون بن محمد عن أمه عن أساء وقال أبو نعيم في الحلية في ترجمة قاطمة حدثنا إبراهيم ثنا أبو العباس المصباح ثنا قتيبة ثنا محمد بن موسى ثنا الخزومي موسى أم عون أم جعفر بنت محمد بن جعفر ورواه البيهقي من وجه آخر عن أساء بنت عميس واسمها حسن ورواه من وجهين آخرين ثم تقيبه بأن هذا فيه نظر لأن أساء بنت عميس في هذا الوقت كانت عند أبي بكر الصديق وقد ثبت أن أبا بكر لم يعلم بوقاة قاطمة لما في الصحيح من حديث عائشة أن علياً دفنها ليلاً ولم يعلم أبا بكر فكيف يمكن أن تسلمها زوجته ولا يعلم هو ويمكن أن يحجب بأنه علم بذلك وظن أن علياً سيدعوه لحضور دفنها وظن على أنه يحضر من غير استدعاء منه فهذا لا يسره وأوجب في الخلافات بأنه يحتمل أن أبا بكر علم بذلك وأحب أن لا يرد غرض على في كتمانته منه وقد أحجج بهذا الحديث أحمد وابن المنذر وفي جزئهما بذلك دليل على صحته عندهما : (تنبيه) هذا أن صح يعطل ما روى أنها غسلت نفسها وأوصت أن لا يباد غسلها فقل على ذلك وهو خير ورواه أحمد من طريق أسلمي زوج أبي رافع كذا في للسند والمصواب سلمي أم رافع وهو حديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات وفي البطل المتناهية والخش القول في ابن اسحاق راويه وغيره وقد تولى رد ذلك عليه ابن عبد الهادي في التفتيح •

(حديث) أن أبا بكر أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق ففقدت وصيته : البخاري من طريق هشام عن عروة عن عائشة أن أبا بكر قال لها في كم كفنتم النبي ﷺ قالت في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة فنظر إلي ثوب كان يرض فيه به درع من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين قلت أن هذا خلق قال إن الحلي أولى بالجديد من الميت إنما هو للمهلة الحديث : (تنبيه) المهلة مثله لليم حديد للميت وقد رواه الحاكم من طريق عبد الله البهي عن عائشة قالت لما احتضروا بكروا كرقصتها فأنظر وأثوب حذنين فأغسلوهما ثم كفنوني فبهما فأن الحلي أحوج إلى الجديد منهما وكذلك رواه عبد الرزاق عن ميمر عن الزهري عن عروة عن عائشة في الثوبين (حديث) أن الصحابة صلوا على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد القاه طائر بمكة في وقعة الجمل وعرفوا أنها يده بخاتمه ذكره الأثير بن بكار في الانساب وزاد أن الطائر كان تسرا وذكره الشافعي بلاغاً وذكر أبو موسى في القليل أن الطائر القاه بالمدينة وذكر ابن عبد البر أن الطائر القاه بالمامة وحكي بعضهم أنما القاه بالطائف : (قاعدة) الرافعي ذكر ذلك في مشروعية الصلاة على بعض الأعضاء وقد قال الشافعي أنا بعض أصحابنا عن ثور عن خالد بن مدان أن أبا عبيدة صلى على رؤوس ووصله ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن ثور لكن لم يسم خالد بن مدان ثم رواه عن عمر بن هرون عن ثور عن خالد بن مدان عن أبي عبيدة : وروى الحاكم

صلى الله عليه وسلم بآتيام الجنائز وعيادة المريض وتشميت العاطس وإجابة الداعي ونصر المظلوم

عن الشعبي قال بعت عبد الملك بن مروان برأس ابن الزبير إلى عبد الله بن خازم بخمران فكفنه عبد الله بن خازم وصلى عليه وقال الشعبي أول رأس صلى عليه رأس عبد الله بن الزبير رواه ابن عدي في الكامل وضمه بصاعد بن مسلم وهو واهي كما تقدم : وقد روى ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن رجل أن أبا أيوب صلى على رجل *

﴿ حديث ﴾ أن علياً لم يسل من قتل منه : قال ابن عبد البر جاء من طرق صحاح أن زيد ابن صوحان قال لا تنزعوا عنى ثوباً ولا تسالوا عنى دماً ادفنوني في ثيابي وقتل يوم الجمل : وروى البيهقي من طريق البزار بن حريث قال قال زيد بن صوحان نحوه *

﴿ حديث ﴾ أن عمار بن ياسر أوصى أن لا يسل : البيهقي من حديث قيس ابن حازم عنه وصححه ابن السكن *

﴿ حديث ﴾ أن أسماء بنت أبي بكر غسلت ابنها عبد الله بن الزبير ولم يشكر عليها أحد البيهقي من حديث أيوب عن ابن أبي مليكة قال وجاء كتاب عبد الملك أن يدفع عبد الله بعد قتله إلى أهله فأنتيت به أسماء بنت أبي بكر فضله وكفته وحنطته ودفنته ثم ماتت بعد ثلاثة أيام استأذنه صحيح وروى ابن عبد البر في الاستيعاب من حديث أبي عامر عن ابن أبي مليكة كنت لا أذن لمن بشر أسماء بنت أبي بكر بنزول ابنها عبد الله من الحشبة فدعت بمركن وشب باني وأمرني بشله *

﴿ حديث ﴾ أن عمر غسل وصلى عليه وقد قتل ظلماً بالحدود : مالك في الموطأ والشافعي عنه ررواه البيهقي ورواه الحاكم من طريق معاوية بن عمرو عن زائدة عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال عاش عمر ثلاثاً بعد أن طعن ثم مات فسل وكفن *

﴿ حديث ﴾ أن عثمان غسل وصلى عليه وقد قتل ظلماً بالحدود : وروى أبو نعيم في المسرفة من طريق عبد الملك بن الماجشون عن مالك قال أقام عثمان مطروحا على كناسة بني فلان ثلاثاً فأتاه اثنا عشر رجلاً منهم جدى مالك بن أبي عامر وهو يطب بن عبد الحمزى وحكيم بن حزام وابن الزبير وعائشة بنت عثمان ومعهم مصباح فحملوه على باب وإن رأسه تقول على الباب طق طق حق. أتوا به البقيع فصلوا عليه ثم أرادوا دفنه فذكر الحديث في دفنه بمش كوكب ورواه من طريق هشام بن عروة عن أبيه نحوه مختصراً ولم يذكر الصلاة عليه : وروى أبو نعيم أيضاً من طريق إبراهيم بن عبد الله بن فروخ عن أبيه قال شهدت عثمان دفن في ثيابه بدمائه ورواه البغوي في معجمه فزاد ولم يسل وكذا في زيادات المسند لبد الله بن أحمد : وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال صلى الزبير على عثمان ودفنته وكان قد أوصى إليه : (تنبه) اتفقت الروايات كلها على أنه لم يسل واختلف في الصلاة فزد على إطلاق المصنف *

﴿ حديث ﴾ أن حسين بن علي قدم سيد بن الناص أمير المدينة فقبل على الحسن : البزار والطبراني والبيهقي من طريق ابن عينة عن سالم بن أبي حفصة قال سمعت أبا حازم يقول أني لشاهد يوم مات الحسن ابن علي فرايت الحسين بن علي يقول لسيد بن الناص ويطعن في عقبه تقدم : فلو أنها سنة ما قدمت وسالم ضيف لكن رواه النسائي وابن ماجه من وجه آخر عن أبي حازم نحوه وقال ابن المنذر في الأوسط

والمنسحب ان لا ينصرف من يقبض الجنازة حتى تدفن لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من تبسح جنازة فصولي عليها فله قبر ابط وإن شهد دفنها فله قبر اطلان القبراط اعظم من احد »

(الشرح) هذان الحديثان رواهما البخارى ومسلم وعازب والله البراء صحابي رضي الله عنها والتشيت يقال بالشين المعجمة والمهملتان سبقا ياتهما في باب هيئة الجمعة ووقع في اللذب القبراط اعظم من احد والذي في صحيح البخارى ومسلم القبراط مثل احد وفي رواية لها

ليس في الباب اهل منه لان جنازة الحسن حضرها جماعة كثيرة من الصحابة وغيرهم : ورواه البيهقي من طريق اخرى فيها مبهم لم يسم

(حديث) : أن سيد بن الداس صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وأمه ام كلثوم بنت علي فوضع التلام بين يديه وثلاثة خلفه وفي القوم نحو من ثمانين مصحبا رسول الله ﷺ فقصوه وقالوا هذه السنة : ابو داود والنسائي من حديث عمار بن ابى عمار أنه شهد جنازة ام كلثوم وابنها جمل التلام مما على الامام فذكرت ذلك وفي القوم ابن عباس وابو سعيد وابو قتادة وابو هريرة فقالوا هذه السنة : ورواه البيهقي فقال وفي القوم الحسن والحسين وابن عمر وابو هريرة ونحو من ثمانين مصحبا من اصحاب النبي ﷺ : (تبيينه) أبهلا امام في هذه الرواية وفي رواية البيهقي انه ابن عمر وقد تقدمت وفي رواية لدارقطني والبيهقي من رواية نافع عن ابن عمر أنه صلى على سبع جناز جميعا رجال ونساء فجعل الرجال مما على الامام وجعل النساء مما على القبلة وصغهم صفحا واحدا ووضعت جنازة ام كلثوم بنت علي امرأة عمر وابن لها يقال له زيد قال والامام يومئذ سيد بن الداس وفي الداس يومئذ ابن عباس وابو هريرة وابو سعيد وابو قتادة فوضع التلام مما على الامام فقلت ما هذا فقالوا السنة وكذلك رواه ابن الجارود في المتقى واستاده صحيح فيحمل على ان ابن عمر امهم حليفة باذن سيد بن الداس ويحمل قوله ان الامام كان سيد بن الداس بنى الامير جمعا بين الروايتين

(حديث) : ان ابن عمر صلى على جنازة جمل الرجال يلونه والنساء يلين القبلة تقدم قبله (حديث) : ابن عمر انه كان يرفع يديه في جميع تكبيرات الجنازة البيهقي بسند صحيح وعلقه البخارى ووصله في جزء رفع اليدين وقال ابن ابى شبة ثنا ابن فضيل عن يحيى عن نافع به ورواه الطبراني في الاوسط في ترجمة موسى بن عيسى مرفوعا وقال لم يروه عن ماضى الاعبد الله بن عمر ثوردد به عباد بن صيب : قلت وهما ضيفان ويرد على اطلاقه ما رواه الدارقطني من طريق يزيد ابن هرون عن يحيى بن سيد عن نافع به مرفوعا لكن قال في الملل ثوردد برفعه عمر بن شبة عن يزيد بن هرون ورواه الجماعة عن يزيد موهوبا وهو الصواب

(حديث) : اس مثل ذلك الشافى عن من سمع سلمة بن وردان يذكر عن أنس انه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة

(قوله) عن عروة وابن السبب مثله الشافى بلما عن عروة وابن السبب مثل ذلك وعلى ذلك أدركنا أهل العلم ببلدا (تبيينه) روى الدارقطني من حديث ابن عباس وابى هريرة ان النبي

القبور اطلان مثل الجبلين العظيمين وفي رواية لمسلم اصغرهما مثل احد قال القاضي حسين وغيره من اصحابنا وغيرهم القبور اطلان من الثواب يقع على القليل والكثير فيين في هذا الحديث مثل احد واعلم ان القراطين بالدفن ايتاها لمن صلى عليها فيحصل له بالدفن والصلاة جميعا قبر اطلان وبالصلاة على افرادها قبر اطلان وقد جاءت روايت الحديث في الصحيح بيان هذا وله نظائر في القرآن والسنة وقد اوضحت كل هذا في هذا الموضع من شرح صحيح مسلم واما الاحكام فنها مسائلان (احداها) قال القاضي والاصحاب يستحب لرجال اتباع الجنزة حتي تدفن وهذا مجمع عليه للاحاديث الصحيحة فيه واما النساء فيكره لهن اتباعها ولا يحرم هذا هو الصواب وهو الذي قاله اصحابنا واما قول الشيخ نصر للقدس رحمه الله لا يجوز للنساء اتباع الجنزة فاحول علي كراهة التعزبه فان اراد به التحريم فهو مردود بخالف قول الاصحاب بل للحديث الصحيح قالت ام عطية رضي الله عنها «نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا» رواه البخاري ومسلم وهذا الحديث مرفوع فهذا الصيغة معناها رخصه الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقترع في كتب الحديث والاصول وقولها لم يعزم علينا معناها نهينا بشديدا غير محتم ومناه كراهة تعزبه ليس بمرام واما الحديث المروي عن علي رضي الله عنه قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نساء جلوس قال ما نجا من قن تنتظر الجنزة قل هل تقبلن قن لا قال هل نعملن قن لا قال هل تدلين فبين يدي قن لا قال فارجمن ما زوروات غير ما جورات» رواه ابن ماجه باسناد ضعيف من رواية اسماعيل بن سليمان الازرق وقيل ابن ابي حاتم تضعيفه عن اعلام هذا الفن (واما) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لنأطمة رضي الله عنها ما خرجت من بيتك قالت آتيت اهل هذا البيت فرحمت اليهم ميتهم قال لك بلغت معهم السكدي قالت معاذ الله ان اكون بلغتاه وقد سمعتك

﴿ باب تأرك الصلاة ﴾

ﷺ كان اذا صلى على الجنزة رفع يديه في اول تكبيرة ثم لا يسود واستادها صميغان ولا يصح فيه شيء وقد صح عن ابن عباس انه كان يرفع يديه في تكبيرات الجنائز رواه سعيد بن منصور * (حديث *) روى عن عمر انه امر اللذمية اذا ماتت وفي بطنها جنين مسلم أن يدفن في مقابر المسلمين المارقطين من حديث سفيان عن عمرو بن دينار ان امرأة نصرانية ماتت وفي بطنها ولد مسلم فامر عمر أن تدفن مع المسلمين من أجل ولدها ورواه البيهقي من حديث ابن جرير عن عمرو بن شعيب عن شيخ من اهل الشام عن عمر نحوه * (حديث *) جابر ان النبي ﷺ قرأ بها يوم القرآن تقدم من رواية الشامي وفيه بنية طرفة *

﴿ باب تأرك الصلاة ﴾

تذكر في ذلك ما تذكر فقال لو بلغها مهم ما رأيت الجنة حتى يراها جداً بك «فرواه أحد بن حنبل وأبو داود والنسائي بإسناد ضعيف هذا الذي ذكرناه من كراهة اتباع النساء الجنائز هو منهننا ومنهجه جواهر العلماء حكاه ابن اللند عن ابن مسعود وابن عمر وأبي أمامة وعائشة ومسروق والحسن والتخمي والأوزاعي وأحمد وإسحق وبه قال الثوري وعن أبي الدرداء والزهري وربيعة أنهم لم ينكروا ذلك ولم يكرهه مالك إلا للشابة وحكي البصري عن مالك أنه يكره إلا أن يكون الميت ولها أو والدها أو زوجها وكانت ممن يخرج مثلاً لثله «دليلنا حديث شام عطية رضي الله عنها (المسألة الثانية) أجمعت الأمة على استحباب اتباع الجنائز وحضور دفنها وقد سبق أنه يحصل بالصلاة عليها قبراً وقبراً بالدفن قبراً آخر وقبراً يحصل به قبراً بالدفن وجان حكاهما صاحب الحاوي (أحدها) إذا ووري في لحده (والثاني) إذا فرغ من قبره قال وهذا أصح وقال امام الحرمين أن نضد الابن ولم يهل التراب أو لم يستكمل فقد تردد فيه بعض الأصحاب قال الامام والوجهان يقال إذا ووري حصل وقد يمتنع لهذا برواية في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من صلى على جنازة فله قبراً ومن تبعها حتى توضع في القبر قبراً طين» وفي رواية «حتى توضع في القبر» وذكر السرخسي في الامالي فيما يحصل به القبر الثاني ثلاثة أوجه (أحدها) قال وهو أضيقها إذا وضع في القبر (والثاني) إذا نصب عليه الابن قاله القفال (والثالث) إذا فرغ من الدفن قلت والصحيح أن لا يحصل الا بالفراغ من الدفن لرواية البخاري ومسلم في هذا الحديث ومن تبعها حتى فرغ من دفنها فله قبراً طين وفي رواية لمسلم جي فرغ منها أو تأول ودوا حتى توضع في القبر أن المراد وضعها مع الفراغ وتكون إشارة الى انه ينبغي أن لا يرجع قبل وصولها القبر فالجواب ان الانصراف عن الجنائز مراتب (أحدها) ينصرف عقب الصلاة (الثانية) ينصرف عقب وضعا في القبر وسترها بالابن قبل إهالة التراب (الثالثة) ينصرف بعد إهالة التراب وفراغ القبر (الرابعة) يمكث عقب الفراغ ويستغفر الميت ويدعو له ويسأل له التثبيت فالرابعة أكل المراتب والثلاثة تحصل القبراطين ولا تحصل الثانية على الأصح ويحصل بالاولى قبراً بلا خلاف • قال للمصنف رحمه الله •

« والسنة أن لا يركب لان النبي صلى الله عليه وسلم «ماركب في عيد ولا جنازة» فان ركب في الانصراف لم يكن به بأس لما روي جابر بن سمرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلى على جنازة فلما انصرف أتى فرس ممرور فركبه» والسنة أن يمشي أمام الجنائز لما روي ابن عمر رضي الله عنهما «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمضي بين يديه وأبو بكر وعمر وعثمان» ولانه شيع الميت والتفجع يتقدم على المسفوح له وللمستحب ان يمضي أمامها قريباً منها لانه اذا بعد لا يمكن معها •

وال من رمل صلاة واحدة عدداً ولمسح عن يدها حتى خرج وقت الرقاية والضرورة

(الشرح) حديث ما ركب في عيد ولا جنازة غريب وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم بلفظه وحديث ابن عمر رواه الشافعي في الام وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم واستاده صحيح الا أنه ليس في رواية أكثرهم ذكر عثمان وهو في بعض روايات الشافعي والنسائي والبيهقي وروى هكذا موصولا عن الزهري عن سالم عن ابن عمر وروى مرسل عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر والقنصله سفيان بن عيينة وهو امام ولم يذكر ابو داود وابن ماجه الا رواية الوصل وذكره الترمذي والنسائي والبيهقي الراويين قال الترمذي أهل الحديث كأنهم يرون المرسل أصح ثم روى عن ابن المبارك أنه قال المرسل في ذلك أصح وقال النسائي وصلة خطأ بل الصواب مرسل (وأما) الاحاديث التي جاءت بالمشي خلفها فليست ثابتة قال البيهقي رحمه الله الآثار في المشي أمامها أصح وأكثر (وقوله) فرس معروى هو - بهضم اللام واسكان العين - وضع الراي، الاولى وقطع الثانية منونة هكذا وقع في المذهب وكذا هو في صحيح مسلم وغيره من كتب الحديث وفي رواية لمسلم فرس عري وكلاهما صحيح من حيث اللغة ومن حيث الرواية وهذه الجنازة التي ركب في الانصراف منها جنازة أبي السداح وقال ابن الدحداح وفي رواية الترمذي عن جابر بن سمرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « تبع جنازة ابن الدحداح رضى الله عنه ماشياً ورجع على فرس » قال الترمذي حديث حسن (وقوله) ولأنه اذا بعد لم يكن معها مثناه ان الفضيلة لمن هو معها لا من سبقها الي القبرة فان ذلك لا يكون له ثواب متبعها لانه ليس معها وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره « من تبع جنازة كل من معاه حتى يغرب عن دقهارج يقرطه » أما الاحكام قال أصحابنا رحمهم الله يكره الركوب في القهلب مع الجنازة الا أن يكون له عذر كمرض أو ضعف ونحوها فلا بأس بالركوب واعتقوا على انه لا بأس بالركوب في الرجوع قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله والافضل أن يمشي قدامها وأن يكون قريباً منها وكل ما قرب منها فهو افضل وسواء كان راكباً أم ماشياً فالافضل قدامها ولو تقدم عليها كثيراً فان كان بحيث ينسب اليها بأن يكون التابعون كثيرين حصل له فضيلة اتباعها وان كان بحيث لا ينسب اليها لكثرة بعده وانقطاعه عن تابعيها لم تحصل له فضيلة للتامة ولو مشى خلفها حصل له فضيلة اصل المتابعة ولكن فانه كلما *

(فرع) في مذاهب العلماء « قد ذكرنا أن مذهبي ان السير امامها افضل سواء الراكب والماسي وبه قال جماهير العلماء منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر والحسن بن علي وأبي قتادة وأبي هريرة وابن الزبير والقاسم بن محمد وسالم وترجيح وابن أبي ليلى والزهري ومالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة خلفها افضل وبه قال الاوزاعي واسحق وقال النوري يسير الراكب خلفها وللشي حيث

قتل (ح) بالسيف ودفن كما يدفن سائر المؤمنين ويصلى عليه ولا يطمس قبره وقيل لا يقتل الا اذا صار

شأن منها • قال المصنف رحمه الله •

«وإن سبق الي القبرة فهو بالخيار إن شاء قام حتي توضع الجنائزة وإن شاء قعد لما روى علي رضي الله عنه قال «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الجنائز حتي وضع وقام الناس معه ثم قعد بعد ذلك وأمرم بالعود» •

«الشرح» حديث علي رضي الله عنه صحيح رواه مسلم في صحيحه بمعناه قال «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الجنائز حتي قعد» وفي رواية لمسلم أيضاً «قام قعدنا وقعد قعدنا ودروا ما يليق من طرق كثيرة في بعضها كما رواه مسلم وفي بعضها كما وقع في الحديث بمروفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «قام مع الجنائز حتي توضع وقام الناس معه ثم قعد وأمرم بالعود» وفي رواية أن علياً رضي الله عنه «رأى ناساً قداماً ينتظرون الجنائزة أن توضع فأشار إليهم بكرة معه أو سوطاً أن اجلسوا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلس بعدما كان يقوم» وعن عباد بن الصامت رضي الله عنه في سبب القعود قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم في الجنائزة حتي توضع في القبر فر حبر من اليهود فقال هكذا فعل فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اجلسوا خالفوهم رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي واستاده ضعيف» أما حكم المسألة فقد ثبتت بالإحاديث الصحيحة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أمر بالقيام لمن مرت به جنازة حتي تم لفه أو توضع وأمر من تبها أن لا يقعد عند القبر حتي توضع» ثم اختلف العلماء في نسخه فقال الشافعي وجهور أصحابنا هذان القيامان منسوخان فلا يؤمر أحد بالقيام اليوم سواء مرت به أم تبها الي القبر ثم قال المصنف وجماعة هو مخير بين القيام والقعود وقال آخرون من أصحابنا يكره القيام لها إذا لم يرد المشي معها ممن صرح بكرهه سالم الرازي في الكفاية والهاملي وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي قال الهاملي في المجموع القيام للجنائز مكروه عندنا وعند الفقهاء كلهم قال وحكي عن أبي مسعود البدرى رضي الله عنه أنه كان يقوم لها وخالف صاحب التمهة الجماعة فقال يستحب لمن مرت به جنازة أن يقوم لها وإذا كان معها لا يقعد حتي توضع وهذا الذي قاله صاحب التمهة هو المختار فقد حجت بالإحاديث بالأمر بالقيام ولم يثبت في القعود شيء إلا حديث علي رضي الله عنه وهو ليس صريحاً في النسخ بل ليس فيه نسخ لأنه محتمل القعود لبيان الجواز والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك • قد ذكرنا منحنياً في ذلك وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يكره له القعود حتي توضع الجنائزة وبه قال الشعبي والنخعي وداود •

• قال المصنف رحمه الله •

«ولا يكره للمسلم اتباع جنازة أقاربه من الكفار لما روى عن علي رضي الله عنه

الترك عادة له وقيل إذا ترك ثلاث صلوات لله أعلم •

قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إن علك الضال قد مات قتال اذهب فواره »
ولا تتبع الجنائز بنار ولا نائحة لما روى عن عمرو بن العاص قال إذا ألمت فلا تصحبني نار
ولا نائحة وعن أبي موسى رضي الله عنه انه وصى لا تتبعوني بصارخة ولا بمجمر ولا بمحطوا يني
وبين الارض شيئا »

(الشرح) حديث علي رضي الله عنه رواه ابو داود وغيره وإسناده ضعيف وحديث عمرو
ابن العاص رضي الله عنه رواه مسلم في صحيحه في جملة حديث طويل فيه فوائد كثيرة ذكره
في كتاب الايمان وحديث أبي موسى رواه البيهقي وقال مت - بضم الميم وكسر ها - لفتان
فصيحان » أما الاحكام فثبها سألتان (احدهما) قال المصنف والاصحاب لا يكره للمسلم اتباع
جنازة قريه الكافر ونص عليه الشافعي في مختصر للزني وسبق للمصنف في باب غسل الميت
(الثانية) قال الشافعي في الام وأصحابنا يكره أن تتبع الجنائز بنار قال ابن الصباغ وغيره لئلا
انه يكره البخور في الجبرة بين يديها الي القبر ولا خلاف في كراهته كما نص عليه الشافعي والاصحاب
وقال ابن المنذر اجماع العلماء على كراهته قال يوعن قتل عنه ذلك عمر وأبو هريرة وعبد الله ابن منفل
ومقل بن يسار وأبو سعيد الخدري وعائشة وذكر البيهقي عن عبادة بن الصامت وعائشة وأسما
وغيرهم انهم أوصوا أن لا يبعوا بنار قال اصحابنا وانما كرهه لنص ولانه تقابل بملك فأل السوء
وهذا الذي ذكرناه من كراهة الاتباع هو نص الشافعي والمجهر وقال الشيخ نضر لا يجوز أن يحمل مع
الجنائز المجلع والنار فان أراد بقوله لا يجوز كراهة التنزيه فهو كما قاله الشافعي والاصحاب وإن
أراد التحريم فثنا مردود قال المحملي وغيره وكذا يكره ان يكون عند القبر حجرة حال الدفن
(وأما) اتباع الجنائز بنائحة فحرام فان النوح حرام مطلقا وسنوضحه في باب التعزية حيث ذكره
المصنف ان شاء الله تعالى »

(فرع) قال البندنجي رحمه الله يستحب لمن مرت به جنازة ان يدعو لها ويستحب النساء
عليها ان كانت أهلا لذلك ويستحب أن يقول من رآها سبحان الله الذي لا يموت أو سبحان
الملك القدوس » قال المصنف رحمه الله »

(دفع الميت فرض علي الكفاية لان في تركه علي وجه الارض حتا لحرمته ويتأذى الناس
من رائحته والدفن في القبرة أفضل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدفن الموت باليقع ولا يكره
الدعاء له بمن يزوره . ويجوز الدفن في البيت لان النبي صلى الله عليه وسلم دفن في حجرة عائشة
رضي الله عنها فان قال بعض الورثة يدفن في القابر وقال بعضهم في البيت دفن في القبرة لان له
حقا في البيت فلا يجوز اسقاطه ويستحب ان يدفن في أفضل مقبرة لان عمر رضي الله عنه

آخر حجة الاسلام رحمه الله هذا الباب الى هذا الموضع وهو في ترتيب المرفي وجمهور الاصحاب

استأذن عائشة رضي الله عنها أن يدفن مع صاحبه ويستحب أن يجمع الاقارب في موضع واحد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «ترك عند رأس عثمان بن مظعون صخرة وقال نعم علي قبر أخني لا تدفن اليه من مات» وإن شاح اثنتان في مقبرة مسبلة قدم السابق لقوله في مني مناخ من سبق فان استويا في السبق أقرع بينهما .

(الشرح) حديث الدفن بالقبع صحيح متواتر معروف والقبع بالياء الموحدة مدفن أهل المدينة وحديث دفن النبي صلى الله عليه وسلم في حجرة عائشة صحيح متواتر وحديث استئذان عمر أن يدفن مع صاحبه صحيح رواه البخاري وغيره وصاحبهما النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه وحديث مني مناخ من سبق رواه أبو محمد الهاربي وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد جيدة من رواية عائشة قال الترمذي هو حديث حسن ومنه للموضع المعروف ينون ولا ينون والمتاخ بضم الميم وحديث عثمان بن مظعون رضي الله عنه رواه أبو داود والبيهقي بأسانيدهما عن المطلب بن عبد الله بن حنطب - بفتح الحاء المهملة واسكان التون وفتح الطاء - وهو من التابعين عن أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى النبي ﷺ حين أخذ الحجر وجعله عند رأس عثمان بن مظعون فهو مسند لا مرسل لانه رواه عن صحابي والصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول لا ينصر الجهاة بأعيانهم ورواه ابن ماجه رحمه الله عن انس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم قبر عثمان بن مظعون بصخرة (وقوله) عثمان بن مظعون بالطاء المصحمة والعين المهملة (وقوله) وقال نعم علي قبر أخيه هو - بضم التون واسكان العين من الاعلام الذي هو فعل العلامة وقوله لا تدفن اليه من مات كذا وقع في المذهب والذي في كتب الحديث لا تدفن اليه من مات من أهلي (أما) الأحكام ففيه مسائل (أحدها) دفن الميت فرض كفاية بالإجماع وقد علم أن فرض الكفاية إذا تعطل أتم به كل من دخل في ذلك الفرض دون غيرهم قال صاحب الحاوي رحمه الله في أول باب غسل الميت قال الشافعي رحمه الله لو أن رقعة في سفر مات أحدهم فلم يدفنه فظن أن كل ذلك في طريق أهل مخترقه المارة أو بقرب قرية للمسلمين فقد أسأوا ترك الدفن وعلى من قبره دفنه قالون تركوه في موضع لا يمر به أحد أثموا وعصوا الله تعالى وعلي السلطان أن يعاقبهم على ذلك إلا أن يكونوا في مخافة من عدو يخافون أن اشتغلوا بالميت اصططلوا فالتى يختار أن يواروه ما أمكنهم فان تركوه لم يأثموا لا بموضع ضرره ولا كالشافعي رحمه الله ولو أن مجتازين مروا على ميت بصحراء لم يمتهم القيام به رجلا كل أوامر أثموا فان تركوه أثموا فظن أن كل ثيابا به ليس عليه أثر غسل ولا كفن لم يمتهم غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه بحسب الامكان وإن كان عليه أثر غسل وحسن طو كفن دفنوه فان اختاروا الصلاة عليه صلوا بصدقه لان الظاهر أنه صلى عليه هذا آخر كلام صاحب الحاوي رحمه الله (الثانية) يجوز الدفن في البيت

مقدم علي كتاب الجنائز ولله البق ومقصوده الكلام في عقوبة ترك الصلاة فتقول تارك الصلاة

وفي المقبرة وللقبرة أفضل بالاتفاق ودليلهما في الكتاب وفي معنى البيت البستان وغيره من المواضع
 اني ليست فيها مقابر (فان قيل) كيف ظم الففن في المقبرة أفضل والتي صلى الله عليه وسلم انما دفن في
 البيت (الجواب) من ثلاثة اوجاه (أشهرها) وهو جواب جمهور أصحابنا أن النبي صلى الله عليه وسلم دفن
 أصحابه في المقبرة فكل من الاقداء بمنه أولى . وانما دفن هو صلى الله عليه وسلم في الحجر ملائهم
 اختلفوا في مدفنه فقال أبو بكر رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قبض
 الله نبيا الا في الموضع الذي يجب أن يدفن فيه فادفنيه في موضع فراشه ولانهم خصوه بالحجرة
 لكثرة زائريه وقاصديه ليخف عليهم قبره (الثاني) أجاب به المتولي أنهم من دفنه صلى الله
 عليه وسلم في بعض المقابر التازع والتنافس فيه فيطلبه كل قبيلة ليدفن عندهم (الثالث) ذكره
 المتولي أيضا وهو أنهم فعلوه صيانة لقبره لئلا يزحم الناس عليه ويتهكوه وهذا الجواب ضعيف
 لان الازدحام في المسجد أكثر والله أعلم (الثالثة) لو قال بعض الورثة يدفن في ملك الميت وقال
 بعضهم بل في المقبرة للمسئلة دفن في المقبرة بلا خلاف لما ذكره المصنف فلو بدر أحدم ودفنه
 في بيت الميت قال أصحابنا كل الباقيين قتله لكن يكره ذلك لهم فلو قال بعضهم يدفن في
 ملكي لم يلزم الباقيين قبوله لان عليهم منة فلو بدر أحد منهم فدفنه في ملك نفسه أو كفته
 من مال نفسه قال ابن الصباغ لم يذكره الاصحاب قال وعندى أنه لا ينقل ولا ينزع
 كفته بعد دفنه لانه ليس في تبعيته اسقاط حق أحد وفي قتله هناك حرمة وهذا الذي اختاره
 صاحب الشامل جزم به صاحب التتمة ولو اتفقوا علي دفنه في ملك الميت ثم باعه الورثة لم يكن
 للمشترى قتله وله الخيار في فسخ البيع ان كان جاهلا بدفنه ثم اذا علم أو اتفق قتله فهل يكون
 المدفون لباقيين أم للمشترى فيه وجهان حكاهما القاضي حسين وغيره سيأتي فظاهرهما في البيع ان
 شاء الله تعالى (منها) لو باع شجرة أو بستانا ولستني منه شجرة بعينها ثم قلها فهل يبقى الفرس علي
 ملك البائت أم يكون للمشترى فيه وجهان يصبر عنهما بأنه هل تتبع الشجرة (أصحهما) لا تتبعها
 (الرابعة) قال التافهي والمصنف وأصحابنا رحمهم الله يستحب أن يجمع الاقارب في موضع من
 المقبرة لما ذكره المصنف قال البندنجي ويستحب ان يقدم الاب الي القبة ثم الاسن فالاسن .
 (الخامسة) لو سبق اخوان الي مقبرة مسجلة ونشاحا فيمكن قدم السابق فان استويا في السابق
 قدم بالقرعة (السادسة) قال التافهي في الام والتقديم وجميع الاصحاب يستحب الففن في أفضل
 مقبرة في البلد لما ذكره المصنف ولانه اقرب الي الرحمة قالوا ومن ذلك المقابر المذكورة بالحبر
 ودفن الصالحين فيها . قال المصنف رحمة الله .

(ولا يدفن ميت في موضع ميت الا ان يعلم انه قد بلى ولم يبق منه شيء . ويرجع فيه الي اهل الحبرة

ضربان (أحدهما) أن ينظر كما جاحدا لوجوبها فهذا أمر تدعى على أحكام الملتزمين إلا ان يكون قريب

بذلك الأرض ولا يدفن في قبر واحد اثنان لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدفن في كل قبر الا واحداً فان دعت الى ذلك ضرورة جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع الاثنين من قتلي احد في ثوب واحد ثم يقول «ايهما كن أكثر اخذاً ههنا» فإذا اشير الي احدهما قلته الي العدة وان دعت ضرورة ان يدفن مع امرأتين رجل جعل بينهما حائل من التراب وجعل الرجل اعلمها اعتباراً بحال الحية»

(١) ياض

بلاصل فليحذر

(الشرح) قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدفن في كل قبر الا واحداً هذا صحيح معروف في الاحاديث الصحيحة والمراد به في حال الاختيار (واما) قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الاثنين من قتلي احد الى آخره فرواه البخاري رحمه الله من رواية جابر بن عبد الله رضى الله عنه «اما الأحكام فيه مسائلان (إحداهما) لا يجوز ان يدفن ميت في موضع ميت حتى يلي الاول بحيث لا يبق منه شيء لالحلم ولا عظم وهذا القى ذكرناه من المنع من دفن ميت على ميت هو منع محرم صرح به اصحابنا عن صرح به (١)

(واما) قول الرازي رحمه الله المستحب في حال الاختيار ان يدفن كل انسان في قبر فتأول على مواقة الاصحاب قال اصحابنا رحمه الله ويستدام المنع مما يقى من الميت شيء من لحم او عظم وقد صرح المصنف بهذا في قوله ولم يبق منه شيء . فأما اذا يلي ولم يبق عظم بل انمحق جسده وعظمه وصار تراباً فيجوز بعد ذلك الدفن في موضعه بلا خلاف قال القاضي حسين والبنوي والمتولي وصائر الاصحاب رحمه الله ولا يجوز بعد البلي ان يسوى عليه التراب ويعمر عمارة قبر جديد إن كان في مقبرة مسبة لأنه يوم الناس انة جديد فيمتنعون من الدفن فيه بل يجب تركه خراباً لا يدفن فيه من اراد الدفن قال المصنف والاصحاب رحمه الله والرجوع في مدة البلي الى اهل الخبرة تلك الناحية والمقبرة قلوا فلو حفرة فوجد فيه عظام الميت اعاد القبر ولم يتم حفرة قال اصحابنا الا ان الناسى رحمه الله قال ولو فرغ من القبر وظهر فيه شيء من العظام لم ينتنع ان يجعل في جنب القبر ويدفن الثاني معه وكذا لو دعت الحاجة الى دفن الثاني مع العظام دفن معها (المسألة الثانية) لا يجوز ان يدفن رجلان ولا امرأتان في قبر واحد من غير ضرورة وهكذا صرح السرخسي بأنه لا يجوز وعبرة الأكبرين لا يدفن اثنان في قبر كعبارة المصنف وصرح جماعة بأنه يستحب ان لا يدفن اثنان في قبر . اما إذا حصلت ضرورة بأن كثر القتلى او الموقى في وباء او هدم وغرق او غير ذلك وعسر دفن كل واحد في قبر فيجوز دفن الاثنين والثلاثة واكثر في قبر بحسب الصرورة للحديث المذكور قال اصحابنا وحينئذ يقدم في القبر افضلهم الي القبلة فلو اجتمع رجل وصبي وامرأة قدم الي القبلة الرجل ثم الصبي ثم المرأة قال

عبد الاسلام يجوز ان يحنى عليه ذلك وهذا لا يختص بالصلاة بل يجري في جحود كل حكم يجمع عليه

اصحابنا وقدم الاب علي الابن وان كان الابن أفضل لحمة الابوة وقدم الام علي البنت ولا يجوز الخلع بين المرأة والرجل في قبر الا عندنا كذا الضرورة يجعل حيفتدينها تراب ليحجز بينهما بلا خلاص وقدم الي القبة الرجل وان كان ابنا، واذا دفن رجلان وامرأتان في قبر لضرورة فهل يجعل بينهما تراب فيه وجهان (أصحهما) وبه قطع جمهور العراقيين ونص عليه الشافعي في الام بجعل (والثاني) لا يجعل وبهذا قطع جماعة من الاصحاب والله أعلم قال الشافعي والاصحاب ولولمات جماعة من اهل وامكنه دفنهم واحداً واحداً فان خشي تغير أحدهم بدأ به ثم بمن يخشى تغيره بدموان لم يخش تغير احد بدأ بأبيه ثم أمه ثم الاقرب فالأقرب فان كانوا اخوين قدم اكبرهما فان استويا او كانتا زوجتين أقرع والله أعلم قال المصنف رحمه الله

(ولا يدفن كافر في مقبرة للمسلمين ولا مسلم في مقبرة الكفار) *

(الشرح) اتفق اصحابنا رحمهم الله علي انه لا يدفن مسلم في مقبرة كفار ولا كافر في مقبرة مسلمين ولو ماتت ذمية حامل بمسلم وماتت جنيته في جوفها فقيه اوجه (الصحيح) انها تدفن بين مقابر المسلمين والكفار ويكون ظهرها الي القبة لان وجه الجنين إلى ظهر أمه هكذا قطع به ابن الصباغ والشافعي وصاحب البيان وغيرهم وهو المشهور وقال صاحب الحاوي حكى عن الشافعي انها تدفن الي أهل دينها ليتولوا غسلها ودفنها قال وحكى عن اصحابنا انها تدفن بين مقابر المسلمين والمشركون وكذا اذا اختلط موت المسلمين والمشركون قال وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن نصرانية ماتت وفي جوفها مسلم فأمر بدفنها في مقابر المسلمين وهذا الاثر الذي حكاه عن عمر رضي الله عنه رواه البيهقي بأسناد ضعيف وروى البيهقي عن والدة بن الاسقع رضى الله عنه انه دفن نصرانية في بطنها مسلم في مقبرة ليست مقبرة العاصري ولا للمسلمين وذكر القاضي حسين في تعليقه ان الصحيح انها تدفن في مقابر المسلمين وكأنها صنوق للجنين . وحكى الرافعي وجهاً انها تدفن في مقابر المسلمين وقطع صاحب التمه بأنها تدفن علي طرف مقابر المسلمين وهذا حسن والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(ومن مات في البحر ولم يكن قرب ساحل فلاولى ان يجعل بين لوحين ويلقى في البحر لانه يعالوق في ساحل فيدفن فان كان اهل الساحل كفاراً لقي في البحر) *

(الشرح) قال اصحابنا رحمهم الله اذا مات مسلم في البحر ومعه رضة فان كان قرب الساحل وامكنهم الخروج به الي الساحل وجب عليهم الخروج به وغسله وتكفئته والصلاة عليه ودفنه قالوا فان لم يمكنهم لبعدهم من الساحل او لخوف عدو اوسع او غير ذلك لم يجب الدفن في الساحل بل

(والثاني) ان يتركها غير جاحد وهو ضربان (احدهما) أن يترك بعذر من يوم أو نسيان فقلبه التضاء

يجب غسله وتكفيته والصلاة عليه ثم يحمل بين لوحين ويلقى في البحر ليقبى الى الساحل فقلعه
يصادفه من يافته قال الشافعي في الام فان لم يحصلوه بين لوحين ويقوه الى الساحل بل القوه
في البحر رجوت ان يسمهم هذا لقوله وقل الشيخ ابو حامد وصاحب الشامل ان الشافعي رحمه الله
قال لم يأثموا ان شاء الله تعالى وهو معنى قوله رجوت ان يسمهم فان كان اهل الساحل كفاراً
قال الشافعي في الام جعل بين لوحين والقي في البحر وقال المزني رحمه الله يتقل بشيء ينزل الى
اسفل البحر اثلاً يأخذه الكفار فيغفروا سنة للمسلمين فيه قال المزني اما قال الشافعي انه يلقي الى
الساحل اذا كان اهل الجزائر مسلمين اما اذا كانوا كفاراً فيقتل بشيء حتى ينزل الى القار قال اصحابنا
والذي نص عليه الشافعي من الاقاء الى الساحل اولي لانه يحتمل ان يجمده مسلم فيدفنه الى القابلة
واما على قول المزني فيقتل ترك منه بل يقبى لهيتان هذا الذي ذكرناه هو المشهور في كتب
الاصحاب قال الشيخ ابو حامد وابن الصباغ ان للمزني ذكر مذهب هذا في جامعه الكبير وانكر
القاضي ابو الطيب في تعليقه على الاصحاب تعلهم هذا عن المزني وقال طلبت هذه المسألة في الجامع
الكبير فوجدتها على ما قاله الشافعي في الام وذكر صاحب المستظري كما ذكرها المصنف فكانما
اختارا مذهب المزني قال اصحابنا رحمهم الله والصحيح ما قاله الشافعي والله اعلم وروى البيهقي
باستاد صحيح عن انس ان ابا طلحة رضي الله عنهما ركب البحر فأتى نخل يحدوا له جزيرة إلا بعد
سبعة ايام فدفنوه فيها ولم يتغير * قال المصنف رحمه الله *

« المستحب ان يصق القبر قدر قامة وبسطة للاروى أن عمر رضي الله عنه أوصى أن يصق قامة وبسطة
ويستحب ان يوسع من قبل رجليه ورأسه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تحافوا وسع
من قبل رأسه واوسع من قبل رجليه » فان كانت الارض سلبة ألد لقوله النبي صلى الله عليه وسلم
« الحمد لنا والشق لغيرنا » وان كانت رخوة شق الوسط » *

« الشرح » حديث « اوسع من قبل رأسه واوسع من قبل رجليه » رواه ابو داود في كتاب البيوع
من سننه والبيهقي في الجنايز وغيرهما من رواية عاصم بن كليب بن شهاب عن أبيه وهو تابعي عن رجل
من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم واستاده صحيح . ورواه ابو داود والترمذي والنسائي من
رواية هشام بن عامر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم يوم أحد « احفروا واوسعوا
واعفوا » قال الترمذي هو حديث حسن صحيح (واما) حديث « الحمد لنا والشق لغيرنا » فرواه ابو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم من رواية ابن عباس واستاده ضعيف لان مداره
على عبد الاعلى بن عامر وهو ضعيف عند أهل الحديث ورواه الامام احمد بن حنبل وابن ماجه
ايضاً من رواية جرير بن عبد الله البجلي واستاده ايضاً ضعيف وفي رواية لاحد في حديث جرير

لا غير * ووقت القصاص موسع (والثاني) أن يترك من غير عذر بل كلا أو نهائياً بفعلها

«والشق لاهل الكتاب» وبقى عنه حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أنه قال في مرضه الذي مات فيه «الحدو الى الحد أو انصب اعلى الابن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم في صحيحه قال أهل اللغة يقال لحدت الميت والحديث له لغتان وفي الحد لغتان فتح اللام وضما - وهو ان يحفر في حائط من أسفل الى ناحية القبلة قدر ما يوضع الميت فيه ثم يستره بالثياب - فتح الشين - ان يحفر الى أسفل كالنهر وقوله يصب هو بالعين للمهمة وقوله يرخوق بكسر الراء وتشديد الكسر أفصح وأشهر أما الاحكام ففيه مسائل (إحداها) يستحب ان يصبق القبر لحديث هشام بن عامر الذي ذكرناه ويستحب أن يكون عمقه قلعة وبسطة لما ذكره المصنف هذا هو المشهور الذي قطع به الاصحاب في كل طريقهم إلا وجهاً حكمه الرافعي وغيره أنه قلعة بلا بسطة وهذا شاذ ضعيف ومعنى القامة والبسطة أن يقف فيه رجل مثل القامة ويرفع يديه الى فوق رأسه ما أمكنه وقدر أصحابنا القامة والبسطة بلريم أذرع ونصف هذا هو المشهور في قدرها ويقطع الجهور في مصفاتهم وقوله صاحب البيان عن الاصحاب وقطع الحاملي في المجموع بانها ثلاث أذرع ونصف وبهذا جزم الرافعي وهو شاذ مردود وعجب من جزم الرافعي به واعراضه عما جزم به الجمهور وهو أربعة أذرع ونصف وعن جزم بلريم أذرع ونصف البندنجي وصاحب الشامل والباقرن وقسبى أن صاحب البيان نقله عن الاصحاب وذكر الشافعي والشيخ أبو حامد والاصحاب لاستحباب تعميقه ثلاث فواتد ان لا ينبشه سبع ولا تظهر راحته وأن يتخذ او يتصر نيشه على من يريد سرقة كفته وإما أقل ما يجزى من الدفن فقال امام الحرمين والفزالي والرافعي وغيرهم رحمهم الله أنه خفة تكتم راحة الميت ويستر على السباع غالباً نيشه والوصول إلى الميت (الثانية) يستحب ان يوسع القبر من قبل رجله ورأسه (الثالثة) أجمع العلماء ان الدفن في الحد وفي الشق جائزان لكن إن كانت الأرض صلبة لا ينهار ترابها فالحد أفضل لما سبق من الأدلة وإن كانت رخوة تنهار فالشق أفضل . قال الشافعي في الام وأصحابنا فان اختار الشق حفر حفيرة كالنهر وبني جانبها بالابن أو غيره وجعل بينها شقا وضع فيه الميت ويسقف عليه بالابن أو الخشب أو غيرها ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت ويجعل في شقوقه قطع الابن قال الشافعي في الام وروايتهم عندنا ينفى في كنه شرفها الله يضعون على السقف الاذخر ثم يضعون عليه التراب وهذا الذي ذكره من صفة الشق والحد نص عليه الشافعي في الام واتفق عليه الاصحاب *

(فرع) قال المصنف في الفصل الثاني لما بعد هذا وسائر الاصحاب يكره أن يدفن الميت في تابوت إلا إذا كانت رخوة أو ندية قالوا ولا تنفذ وصيته به إلا في مثل هذا الحال قلتوا ويكون التابوت من رأس المال صرح به البغوي وغيره وهذا الذي ذكرناه من كراهة التابوت مذمونا ومذهب

فلا يحكم بكفره خلافا لحدوده قال شرفة من أصحابنا حكمه الحناطى وصاحب المذهب وغيره

العلماء كافة وأقله إجماعاً قال العبدى رحمه الله لأعلم فيه خلافاً يعنى لاختلاف فيه بين المسلمين كافة والله أعلم *

(فرج) فى مذاهب العلماء فى تصديق القبر * قد ذكرنا أن مذهبنا انتحاب تسميته قاموساً وحكامه ابن التندى عن عمر ابن الخطاب وعن عمر ابن عبد العزيز والنخعي أنها قالا يصدق إلى السرة قال واستحب مالك رحمه الله أنه لا يصدق جداً ولا يقرب من أعلاه والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

(الاولى أن يتولى الدفن الرجال لانه يحتاج إلى بطش وقوة وكان الرجال أحق وأولام بذلك أولام بالصلاة عليهم لأنهم أرفع به وإن كانت امرأة فزوجها أحق بدفنها لأنها أحق بفلسها فان لم يكن زوج فالأب ثم الجد ثم الابن ثم الأخ ثم العم فان لم يكن لها ذو رحم محرم ولها مملوك كان المملوك أولى من ابن العم لأنه كالحر والمملوك أولى من الفحل وإن لم يكن مملوك فابن العم ثم أهل الدين من المسلمين والمستحب أن يكون عدد القى يدفن وترأ لان النبي صلى الله عليه وسلم دفنه علي والعباس واسامة رضى الله عنهم والمستحب أن يسجي القبر بثوب عند الدفن لان النبي صلى الله عليه وسلم سرج قبر سعد بن معاذ رضى الله عنه بثوب لما دفنه *

(الشرح) قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم دفنه علي والعباس واسامة رضى الله عنهم هذا الحديث رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما وأسانيده مختلفة فيها ضعف وليس فى رواية أبي داود ذكر العباس وإنما فيها علي والفضل واسامة وإن عبد الرحمن بن عوف دخل معهم وصاروا أربعة وفى بعض روايات البيهقي عن علي رضى الله عنه قال ولي دفن النبي صلى الله عليه وسلم أربعة علي والعباس والفضل وصالح مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية عن ابن عباس كانوا أربعة علي والفضل وقم ابن العباس وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية عن ابن عباس كانوا أربعة علي والفضل وقم - بضم السين المعجمة واسكان القاف هو صالح مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقبه شقران (وأما) حدث - سرج سعد ابن معاذ فرواه البيهقي من رواية ابن العباس رضى الله عنهم بإسناد ضعيف * أما الأحكام فيها مسائل (أحداها) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله الاول أن يتولى الدفن الرجال سواء كن الميت رجلاً أو امرأة وهذا لاختلاف فيه وعلموه بطنين (أحداها) التى ذكرها المصنف أن الرجال أقوى وأشد بطشاً (والثانية) أن المرأة لو تولت ذلك أدى إلى انكشاف بعض بدنهما قال صاحب البيان قال الصيدلاني ويتولى النساء حمل المرأة من المتفلس إلى الجنائزة وإسليمها إلى من فى القبر لأنهن يحدن علي ذلك قال وكذلك يتولى النساء حمل ثيابها فى القبر

لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال * خمس صلوات كتبهن الله عليكم فى اليوم واليلة فن

قال صاحب البيان ولم أر هذا لغير الصيدلاني وهذا الذي قاله صاحب البيان عجيب وليس قول الصيدلاني منكراً بل هو الحق والصواب وقد نص عليه الشافعي في الام في باب الدفن فقال وستر المرأة إذا دخلت قبرها أكد من ستر الرجل وتسل كما يسر الرجل قل وإن ولي آخرهما من مقتلها وحل عقد ثياب إن كانت عليها وتعاهدا النساء لحسن وإن وليه الرجال فلا بأس هذا نصه وقد جزم البندنجي وغيره وحكوا استحبابه عن نص الشافعي رحمه الله وما يحتاج به من الأحاديث في كون الرجال هم الذين يتولون الدفن وإن كان الميت امرأة حديث انس رضي الله عنه قال «شهدنا بنت النبي صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس على القبر فقال منكم رجل لم يقارف البلية فقال أبوطالحة رضي الله عنه أنا قال فانزل فنزل في قبرها » رواه البخاري رحمه الله قيل معناه لم يقارفه اهل اى لم يجامم وقيل لم يقارف ذنباً ذكره البخاري عن ابن المبارك عن فليح والاول ارجح ويؤيده حديث انس ان رقية لما ماتت قال النبي صلى الله عليه وسلم «لا يدخل القبر رجل قارف البلية اهل فلم يدخل عثمان بن عفان القبر» رواه الامام احمد بن حنبل في مسنده ومعلوم ان ابوطالحة رضي الله عنه اجنبي من بنات النبي صلى الله عليه وسلم ولكن كان من صالحي المخاضرين ولم يكن لما هناك رجل محرم إلا النبي صلى الله عليه وسلم فلمع كل له عذر في نزول

جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهدان شاء عذبه وان شاء أدخله الجنة» (١) ويشعر القتل في هذا القسم حداً وبه قال مالك خلافاً

(١) «حديث» خمس صلوات كتبهن الله عليكم في اليوم واليلة : الحديث مالك في الموطأ واحمد واصحاب المعنى وابن حبان وابن السكن من طريق ابن عمير أن رجلاً من بني كنانة يدعي الخديجي اخبره انه سمع رجلاً بالشام يكنى ابا محمد يقول ان الوتر واجب قال الخديجي فرحت الي عبادة واخبرته فقال كذب ابو محمد سمعت رسول الله ﷺ يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد : الحديث قال ابن عبد البر هو صحيح ثابت لم يختلف عن مالك فيه ثم قال والخديجي مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث قال الشيخ تقي الدين القشيري في الامام انظر الى تصحيحه لحديثه مع حكمة به مجهول وقيل ان اسمه رفيع وليس الخديجي بسبب وانما هو لقب قاله مالك اخبره وذكره ابن حبان على قاعدته في الثقات فقال ابو رفيع الخديجي من بني كنانة واما ابو محمد فقال ابن عبد البر يقال ان اسمه مسعود بن اوس ويقال سعيد بن اوس ويقال انه بدرى وقال ابن حبان في الصحابة مسعود بن زيد بن سبيع الانصاري من بني دينار ان تجارله صحبة سكن الشام وقول عبادة بن الصامت كذب ابو محمد اراد أخطأ وهذه لفظة مستعملة لاهل الحجاز اذا أخطأ احدهم يقال له كذب ويدل عليه ان ذلك كان في التنوي ولا يقال لمن أخطأ في ضواء كذب انما يقال له أخطأ ووافق الخطابي ابن حبان على تسميته وتسميته ابن الجوزي وله شاهد من حديث ابن قتادة رواه ابن ماجه وآخر من حديث كعب بن عجرة رواه احمد »

قبرها وكذا زوجها ومعلوم أنها كانت اختها فاطمة وغيرها من محارمها وغيرهن هناك فدل على أنه لا مدخل للنساء في ادخال القبر والدفن (للسألة الثانية) قال اصحابنا اولي الرجال بالدفن لولا ما بالصلاة على الميت من حيث الدرجة والقرب لامن حيث الصفات لان الترجيح بالصفات في الصلاة على الميت يخالف للترجيح بها في الدفن لان الاسن مقدم على الاقربة في الصلاة والاقله مقدم على الاسن في الدفن هكذا قاله الاصحاب واقتوا عليه وهذا للسألة ما أنكر على المصنف وعلمنا صاحب البيان في مشكلات المذهب من حيث ان المصنف اطلق ان من قدم في الصلاة قدم في الدفن والاسن مقدم في الصلاة على الاقربة وهو في الدفن وعكسه والخيار أنها لا تصلح لشككة ولا عتب على المصنف لان مراده الترتيب في الدرجات لا بيان الصفات فيقدم الاب ثم الجد ثم اب الاب ثم آباؤه ثم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاخ ثم ابنه ثم العم وهل يقدم من يدلى بأبوين على مدلى بالاب فيه الخلاف السابق في الصلاة على الميت فان استوى اثنان في درجة قدم أقربهما وان كان غيره أسن نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب قال صاحب الحاوي وغيره المراد بالاقله هنا أعلمهم بادخال الميت القبر لا أعلمهم بأحكام الشرع جملة قال الشيخ أبو حامد والمجمل وآخرون لو كان له قريبان أحدهما أقرب وليس بقيقه والآخر بعيد وهو قيقه قدم القيقه لانه يحتاج الى القيقه وهذا متفق عليه أما اذا كان الميت امرأته زوج صالح فدفن فهو مقدم على الاب والابن وسائر الاقارب نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وذكر صاحب الحاوي فيه وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) ان الاب يقدم عليه كالوجهين في غلبها وتعليل المصنف ومن وافقه في التعليل يشير الى موافقة صاحب الحاوي في جريان وجه في للسألة وكلام المصنف في التبيين مصرح او كالمصرح بذلك في قوله في الدفن والاولي ان يتولي ذلك من يتولي غسله لكن عليه انكسر في املاحة لانه يقتضي دخول النساء في دفن المرأة فانهم احق بغسلها وقد سبق انه لا خلاف انهم لاحق لمن في الدفن والله اعلم قال اصحابنا رحمهم الله فان لم يكن هناك محرم لها من العصبات تولي دفنها محارمها من ذوى الارحام كأبي الام والحال والعصم للام فان لم يكن أحد منهم فصدعها هذا اذا قلنا بالاصح المنصوص ان العبد كالحر في جواز النظر وإن قلنا بالضعيف أنه كالأجنبي فظاهر كلام المصنف وتعليله وتعليل الاصحاب أنه كالأجنبي فان لم يكن لها عبد فالحيثان الأجانب أولي لضعف شهوتهم فان قدنوا فدنوا الارحام الذين ليسوا بمحارم كابن العم فان قدنوا فاهل الصلاح من الاجانب قال امام الحرمين رحمه الله وما رأى تقديم ذوى الارحام محتوما بخلاف المحارم لانهم كالأجانب في وجوب الاحتجاب عنهم ومنهم من النظر وشئنا صاحب العدة أبوالمسلم قدم نساء القراة على الرجال الاجانب وهذا شاذ مردود بخلاف لنص الشافعي

لابي حنيفة حيث قال في رواية لا يتعرض لتارك الصلاة في أمانة بينه وبين الله تعالى وحده

ولما قطع به الاصحاب بل يخالف لحديث أبي طلحة المذكور في المسألة الاولى والله أعلم (للمسألة الثالثة) يستحب كون الدافين وتراً لأن حصلت الكفاية بواحد والاخلاص والإلحاح فإن امكن واحتج اليه وهذا متفق عليه (للمسألة الرابعة) يستحب أن يحشي القبر ثوب عند الدفن سواء كان الميت رجلاً أو امرأة هذا هو المشهور الذي قطع به الاصحاب قالوا والمرأ أكد وحكي الزايفي وجها ان الاستحباب يخص المرأة واختاره ابو الفضل بن عبدان من أصحابنا وهو مذهب أبي حنيفة واحتجوا للذهب بالحديث لكن تضعيف ولأنه استر فرعا ظهر ما يستحب اخفاؤه والله اعلم

• قال المصنف رحمه الله •

(ويستحب ان يضم رأس الميت عند رجل القبر ثم يسلم فيه سلا لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه سلا ولأن ذلك أسهل ويستحب ان يقول عند إدخاله القبر بسم الله وعلي مائة رسول الله لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوله إذا أدخل الميت القبر ويستحب ان يضعف في القبر على جنبه الايمن لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا نام أحدكم فليتوسد يمينه» ولأنه يستقبل القبلة وكان اولي وبوسد رأسه بلبنة أو حجر كالحلى إذا نام ويجعل خلفه شيئا يستند به من لبن أو غيره حتى لا يستلقي على قفاه ويكره ان يجعل تحتة مضربة أو مخدة أو في ثوب لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال «إذا انزلتموني في البطحاء فوضوا بطني إلى الأرض» وعن أبي موسى رضي الله عنه «لا تمسكوا بيدي وبيد الأرض شيئا» وينصب اللبن نصباً لما روى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه انه قال «امنعوا كامن برسول الله ﷺ انصبوا على القبر وهيلوا على التراب» ويستحب لمن علي شفير القبر ان يحث في ثوب ثلاث حثيات من تراب لأن النبي صلى الله عليه وسلم حث في قبر ثلاث حثيات . ويستحب ان يمكث على القبر بعد الدفن لما روى عثمان رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الرجل وقف عليه وقال استغفروا لانيكم واسألوا الله له التثبيت فإنه الآن يسأل» •

(الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه الشافعي في الام والبيهقي باسناد صحيح إلا أن الشافعي رحمه الله قال فيه أخبرنا الثقة وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بقول الراوي أخبرنا الثقة واختار بعض أصحابنا المحققين الاحتجاج ان كل القائل بمن رواه في المذهب والجرح والتعديل فعلي هذا يصح احتجاج أصحابنا بهذا الحديث . واما حديث ابن عمر فرواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية للترمذي ستة بدل مائة (واما) حديث اذا نام أحدكم فليتوسد يمينه فغريب بهذا اللفظ وهو صحيح بمعناه عن البراء بن عازب قال «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أنيت مضجعت فوضوا كف الصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن وقل اللهم اسلمت نفسي اليك الي آخره •

والامر فيها موكل الى الله تعالى وقال في رواية إنه يحبس ويؤدب حتى يصلي وبه قال للزنى • لنا

رواه البخاري ومسلم (وأما) حديث سعد بن أبي وقاص فرواه مسلم بلفظه إلا قوله وهبوا علي التراب (وأما) حديث حن في القبر ثلاث حثيات فرواه البيهقي من رواية عامر بن ربيعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم حتى بيده ثلاث حثيات من التراب وهو قائم علي قبر عثمان بن مظعون قال البيهقي رحمه الله اسناده ضعيف إلا أن له شاهداً رواه ابن ماجه بإسناده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم حثي من قبل رأسه فيكون الحثي من قبل رأسه مستحسناً فإن الحديث جيد الإسناد كما ذكرنا (وأما) حديث عثمان فرواه ابوداود والبيهقي بإسناد جيد (وقوله) هبوا علي التراب بكسر الهمزة علي وزن يعوا يقال هاله يهله وفي الأمره ومعناه اتروا وصبوا وقال حن يمحى وحثيت حثيا وحثي محو وحثوت حثوا بالثاء والواو لغتان مشهورتان حكاهما ابن السكيت وعن أبي عبيدة وآخرين وشفي القبر طرفه (وقوله) في الحديث وأسألوا الله له التثبيت وقع في بعض نسخ المذهب التثبيت وفي بعضها التثبيت بخفف الياء مع تشديد الباء للموحدة وكلاهما روى في كتب الحديث وهما صحيحان أما الأحكام فبه مسائل (إحداها) يستحب أن يوضع رأس الميت عن رجل القبر وهو طرفه الذي يكون فيه رجل الميت ثم يسدل من قبل رأسه سلا رفيقا (الثانية) يستحب أن يقول الذي يدخل القبر عند ادخاله القبر بسم الله وعلي ملة رسول الله أو علي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشافعي في المختصر ثم يقول اللهم أسلمه اليه الأشقاء من ولده وأهله وقربائه وإخوانه وقلوب من كان يحب قربه وخرج من سعة الدنيا والحياة إلى ظلمة القبر وضيقه ونزل بك وأنت خير من نزل به إن عاقبت فبذنب وإن عفوت فأهل العفو أنت غني عن عذابه وهو فقير إلي برحمتك اللهم أشكر حسنة واغفر سيئة واعنه من عذاب القبر واجمع له برحمتك الأمن عذابك وإكفه كل هول دون الجنة اللهم اخلقه في تركته في القافرين وارفضه في عليين وعذابه برحمتك يا أرحم الراحمين هذا كلام الشافعي رحمه الله قال الأصحاب يستحب أن يدعو بهذا فإن لم يفعل فغيره وافقوا علي

ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « من ترك الصلاة فقد برئت منه الذمة » (١) ولأنها ركن من

(١) (حديث) « روى أنه صلى الله عليه وسلم قال من ترك الصلاة فقد برئت منه الذمة : ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم أن لا تشرك بالله شيئا وإن قطعت وحرقت وإن لا تترك صلاة مكتوبة متمداً فمن تركها فقد برئت منه الذمة ولا تشرب الخمر قطرها مفتاح كل شر وفي اسناده ضعف : ورواه الحاكم في المستدرک من طريق جبير بن نفير عن ليممة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا إذ دخل عليه رجل فقال اني اريد الرجوع الى أهلي فأوصني فذكر نحوه مطولا ورواه احمد والبيهقي من حديث مكحول عن أم ايمن وفيه انقطاع وفي مسند عبد بن حميد ان الموصي بذلك ثوبان : ورواه الطبراني من حديث عباد بن الصامت ومن حديث معاذ بن جبل واسنادهما ضعيفان »

استحباب الدعاء هنا (الثالثة) يجب وضع الميت في القبر مستقبل القبلة هذا هو للذهب وبه قطع الجمهور وقد ذكره المصنف بعد هذا في الفصل الاخير في مسألة من دفن بغير غسل او الي غير القبلة بنش وقال القاضي ابو الطيب في كتابه المجدد استقبال القبلة به مستحب ليس واجب والصحيح الاول واتفقوا علي انه يستحب ان يضع علي جنبه الايمن فلو اضجع علي جنبه الايسر مستقبل القبلة جاز وكان خلاف الافضل للمسابق في المعلي مضطجعا والله اعلم (الرابعة) يستحب ان يوسد رأسه لبنة او حبرا ونحوها ويغضي بجمده الايمن الي البنة ونحوها او الي التراب وقد صرح المصنف في التنييه والاصحاب بالانضاء بجمده الي التراب ومعناه أن ينحى الكفن عن خلفه ويوضع علي التراب ويستحب ان يحمل خلفه شيئا من لبن او غيره يستند ويمتصه من ان يقع علي قنائه (الخامسة) يكره ان يحمل تحته مخدة او مضربة او ثوب او يحمل في تابوت اذا لم تكن الارض ندية واتفق اصحابنا علي كراهة هذه الاشياء والكرامة في التابوت مختصة بما إذا لم يتضر اجتماعه في غيره فان تضرر أخذ التابوت كما صرح به الشيخ فصر وغيره وقد سبق قبل هذا الفصل تليل ان التابوت مكروه إلا أن تكون الارض رخوة او نديتوانه لا تنفذ وصيته فيه إلا في هذا الحال وانه من رأس المال ثم هذا الذي ذكرناه من كراهة المخدة والمضربة وشبهها هكذا نص عليه اصحابنا في جميع الطرق ونص عليه الشافعي ايضا وخالفهم صاحب التهذيب فقال لا بأس أن يسطح تحت جنبه شيء لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال جعل في قبر النبي صلى الله عليه وسلم طيقة حراء رواه مسلم وهذا الذي ذكره مشنوذ ومخالف لما قاله الشافعي والاصحاب وغيرهم من العلماء وأجابوا عن حديث ابن عباس بأنه لم يكن ذلك الفعل صادرا من جملة الصحابة ولا برضاهم ولا بعلمهم وإنما فعله شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال كرهت ان يلبسها احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى البيهقي عن ابن عباس أنه كره ان يحمل تحت الميت ثوب في قبره والله اعلم . (السادسة) اذا وضعه في القبر علي الصفة السابقة فالتسنة ان ينصب اللبن علي المنفتح من القبر بحيث يسد جميع المنفتح ويسد الفرج يقطع اللبن ونحوه ويسد الفرج الطواف بحشيش او نحوه وقال جماعة من أصحابنا اوطيين والله اعلم (السابعة) يستحب لكل من علي القبر ان يحني عليه ثلاث حثيات تراب يديه جميعا بعد الفراغ من سد القبر وهذا الذي ذكرته من الحني باليدين جميعا نص عليه الشافعي في الام واتفق الاصحاب عليه وعن صرح به شيخ الاصحاب الشيخ أبو حامد والمواردي والقاضي أبو الطيب وسليم الرازي والبغوي وصاحب العنة وآخرون قال القاضي حين والمتولي وآخرون يستحب أن يقول في الحثية الاولى (منها خلقناكم) وفي الثانية (وفيها نعيدكم) وفي الثالثة (ومننا نخرجكم تارة أخرى) وقد يستدل له بحديث أبي أمامة رضي الله عنه قال لما وضعت أم كاثوم

الحية لا يدخلها النياية يدن ولا مال يقتل تاركة كاثمادنين . إذ عرف ذلك فرغ عليه مسائل

بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى» رواه الامام أحمد من رواية عبيد الله بن زحر عن علي بن زيد ابن جلعان عن القاسم وثلاثهم ضعفاء لكن يستأنس بأحد أئمة الفضائل وإن كانت ضعيفة الاسناد ويعمل بها في الترهيب والترهيب وهذا منها والله أعلم قال أصحابنا ثم جهل عليه التراب بالمساحي وهو معنى ما سنذكره في الثامنة في حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه (الثامنة) يستحب أن يمكث على القبر بعد الفتن ساعة يدعو لليت ويستغفر له نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب قالوا ويستحب أن يقرأ عنده شيء من القرآن وإن ختموا القرآن كن أفضل وقال جماعة من أصحابنا يستحب أن يلقن بما سنذكره في المسائل الازائمة بعد فراغ الباب إن شاء الله تعالى ويستدل لهذا المكث والدعاء والاستغفار بحديث عثمان المذکور في الكتاب وبحديث عمرو بن العاص أنه قال حين حضرته الوفاة «إذا دفنتموني فسنوا علي التراب سنًا ثم أقيموا حول قبري قدر ما تنحر جزور ويقسم لهما حتى استأنس بكم واعلم ما ذا أراجع رسل ربّي» رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان وهو بعض حديث طويل مشتمل على جل من الفوائد والقواعد (قوله) سنوا علي التراب روى بالسين الهللة وبالجملة وكلاهما صحيح ومضاهما متقارب وروى البيهقي بإسناده أن ابن عمر رضي الله عنهما استحب قراءة أول البقرة وآخرها عند القبر والله أعلم •

(فرع) في مذهب العلماء في كيفية إدخال الميت القبر • قد ذكرنا أن مذهبنا أن السنة أن يوضع رأسه عند رجل القبر ثم يسلم سلا وقال أبو حنيفة يوضع عرضاً من ناحية القبلة ثم يدخل القبر معترضاً وحكي ابن المنذر عن ابن عمر وأنس بن مالك وعبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي والتيمي والنخعي مثل مذهبنا وهو مذهب أحمد واختاره ابن المنذر وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابنه محمد وإسحق بن راهويه كذهب أبي حنيفة وقال مالك رحمه الله كلاهما سواء وعنه رواية كذهبنا واحتج لابي حنيفة بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل من جهة القبلة ولأن جهة القبلة أفضل • واحتج الشافعي والأصحاب بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «سلم من قبل رأسه» وقد قدمنا أنه يحتاج به وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الانصاري الصحابي أنه صلى علي جنازة ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة رواه أبو داود والبيهقي وقال فيه هذا اسناد صحيح . وقول الصحابي من السنة كذا مرموع ولأن سلمه من قبل رأسه هو المعروف عن جمهور الصحابة وهو عمل المهاجرين والانصار بمكة والمدينة كذلك رواه الشافعي في الام وغيره من العلماء عن اهل مكة والمدينة من الصحابة ومن بعدهم وهم بامور رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من غيرهم (واما) ما احتج به

(احداها) في عدد الصلاة المنسحق بركة التمل وظاهر المذهب استحقات التمل بترك صلاة واحدة

الحنفية من حديث ابن مسعود وابن عباس وبريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم ادخل من قبل القبلة فكلها روايات ضعيفة رواها البيهقي وبين ضعفها ولا يقبل قول الترمذي في حديث ابن عباس أنه حسن لأنه رواه هو وغيره من رواية المجاج بن اوطاة وهو ضعيف باتفاق المحدثين وهذا الجواب إنما يحتاج إليه لتصور ادخاله صلى الله عليه وسلم من جهة القبلة وقد قال الشافعي في الام والاصحاب ان هذا غير ممكن واوجب الشافعي في الام في الشناعة علي من يقول ذلك ونسبه الى الجاهلية ومكبرة الحس وانكار العين قال القاضي حسين وامام الحرمين وآخرون هذا هذا الذي قلوه من اوجب القتل لان شق قبره صلى الله عليه وسلم لاصق بالجدار ولعله تحت الجدار وليس هناك موضع يضع فيه هذا كلام القاضي ومواقفه ورأيت انافي الام مثله وزيادة قال الشافعي الجدار الذي اهدت تحته مثله والهدت تحت الجدار فكيف يدخل متعرضا والهد لاصق بالجدار لا يقف عليه شيء ولا يمكن الا ان يسلا أو يدخل من غير القبلة قال وأمور الموتى وإدخالهم القبر من الامور المشهورة عندنا لكثرة الموت وحضور الأئمة وأهل الثقة وهو من الامور العامة التي يستغنى فيها عن الحديث فيكون الحديث فيها كالتكليف لاشتراك الناس في معرفته ورسول الله صلى الله عليه وسلم والمهاجرون والانصار بين أظهرنا ينقل العامة من العامة لا يختلفون في ذلك ان الميت يسلم سلام جاءه آت من غير بلدنا يعلنا كيف لميت ثم لم يرض حتى روى عن حماد عن ابراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل متعرضا هذا آخر كلام الشافعي ورواية ابراهيم مرسلة ضعيفة قال أصحابنا ولان ما قلناه أسهل فكلن أولي (وما) ادعوه من استقبال القبلة (غوابه) ان استقبال القبلة إنما يستحب بشرطين ان يمكن ولا يتأذى سنة وهذا ليس ممكنا ومنا هذا السنة •

(فرع) في مذاهمهم في ستر الميت عند ادخاله القبر بثوب • قد ذكرنا ان مذهبنا استحبابه في الرجل والمرأة وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يستحب في قبر الميت دون الرجل وحكي ابن المذعن عن عبد الله بن بريد وشريح يكرهان ذلك في قبر الرجل • قال المصنف رحمه الله • (ولا يزداد في التراب الذي أخرج من القبر فان زادوا فلا بأس به • ويشخص القبر من الارض قدر شبر لما روى القاسم ابن محمد قال «دخلت علي عائشة فقالت اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه فتكفت عن تلاصقه قبورا لامرقة ولا لائقة • ويصطح القبر ويضم عليه الحصى لان النبي صلى الله عليه وسلم صطح قبر ابنه ابراهيم رضي الله عنه ووضع عليه حصبا • من حصبا الرصوفة قال أبو علي الطبري رحمه الله الاول في زماننا ان يسلم لاذ التسطيح من شعار الرافضة وهذا لا يصح لان السنة قد محت فيه فلا يضرب موافقة الرافضة فيه ويرش عليه للماء لما روى جابر ان النبي صلى

فاذا تضيق وقتها طالبتاه بفعلها وقتنا له إن أخرتها عن وقتها قتلناك فاذا أخرها قتلناستوجب القتل

الله عليه وسلم رش على قبر ابنه ابراهيم المأه ولانه اذا لم يرش عليه المأه زال أثره فلا يعرف ويستحب ان يجعل عند راسه علامة من حجر أو غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم دفن بمكان بن مظلون ووضع عند رأسه حجرا ولانه يعرف به فيزاد ويكره ان يخصص القبر وأن يبنى عليه وأن يكتب عليه ما روى جابر قل « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص القبر وأن يبنى عليه أو يقد أو يكتب عليه ولان ذلك من الزينة »

(الشرح) حديث القاسم صحيح رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح ورواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقوله لامسقة أى مرتفعة لارتفاعها كثيرا وقوله ولا لاطئة هو يميز آخره أى ولا لاصقة بالأرض يقال لطيء ولطأ بكسر الطاء وقصها وآخره مهموز فيها اذا لصق (واما) حديث قبر ابراهيم ورش المأه عليه ووضع المصعب عليه فرواه الشافعي في الام والبيهقي باسناد ضعيف (واما) حديث عيان بن مظلون ووضع الحجر عند رأسه فسبق بيانه في الفصل الاول من المدفن (واما) حديث جابر الاخير فرواه مسلم وأبو داود والترمذي وغيرهما لكن لفظ روايتهم « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وأن يبنى عليه وأن يقد عليه » وليس فيه ذكر يكتب ووقع في الترمذي بزيادة « يكتب عليه وأن يوطأ » وقال حديث حسن ووقع في سنن أبي داود زيادة وأن زاد عليه وإسنادها صحيح ووقع في أكثر النسخ المتقدمة من المذهب وان يقد عليه بتقديم العين على القاف وهو تصحيف فلان الروايات المشهورة في صحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي وسائر كتب الحديث المشهورة يقد بتقديم القاف على العين من القعود الذي هو الجلوس والمصعب بالماء وبالبا. الموحدة وهي الحصا الصغار والعرصة باسكان الزاء قال ابن فارس كل جوة منفقة ليس فيها بناء فهي عرصة والشمار بكسر الشين السلامة والرافضة الطائفة المنتدعة سموا بذلك لرفضهم زيد بن علي رضي الله عنهما فليزم هذا الاسم كل من غلبه في مذهبه وأفقه علم اما الاحكام ففيه مسائل (إحداها) قال الشافعي في المختصر يستحب ان لا يزاد القبر على الراب الذي أخرج منه قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله انما قلنا يستحب ان لا يزاد ثلثا يرتفع القبر ارتفاعا كبيرا قال الشافعي فان زاد فلا بأس قال أصحابنا مضاه انه ليس بمكروه لكن المستحب تركه ويستدل لمنع الزيادة برواية أبي داود المذكورة قريبا وهي قوله « أن يزاد عليه » (الثانية) يستحب أن يرفع القبر عن الأرض قدر شبر هكذا نص عليه الشافعي والاصحاب وانفقوا عليه إلا أن صاحب التهمة استثنى فقال إلا أن يكون دفنه في دار الحرب فيخفى قبره بحيث لا يظهر مخافة ان يتعرض له الكفار بعد خروج المسلمين (فان قيل) هذا الذي ذكرتموه مخالف لحديث علي رضي الله عنه قال « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ندع قبراً مشرفاً لاسويته » (الجواب) بما أجاب به أصحابنا

ولا يعتبر بضيق وقت الثانية وبهذا قال مالك « واحتج به بقوله صلى الله عليه وسلم « من ترك صلاة

قالوا لم يرد التسوية بالأرض وإنما أراد تسطيحه جما بين الاحاديث (الثالثة) تسطيح القبر وتسميته
وايضا أفضل فيه وجهاً (الصحيح) التسطيح أفضل وهو نص الشافعي في الام ويختصر للزنى وبه قطع
جمهور اصحابنا المتقدمين وجماعات من المتأخرين منهم لما ورد في القبر والفرق والفرق وخلاتو ومعه
جمهور الباقيين كما صححه المصنف وصرحوا بتضعيف التسميم كما صرح به المصنف (والثاني) التسميم
أفضل حكمه المصنف عن ابي علي الطبري والمشهور في كتب اصحابنا العراقيين والحراسانيين أنه
قول علي بن أبي هريرة وعن حكمه عنه القاضي ابو الطيب وابن الصباغ والشافعي وخلاتو من
الاصحاب وعن رجح التسميم من الحراسانيين الشيخ ابو محمد الجويني والفرق والفرق والفرق والفرق
وادعى القاضي حسين اتحاق الاصحاب وليس كما قال بل اكثر الاصحاب على تفضيل التسطيح وهو
نص الشافعي كما سبق وهو مذهب مالك وداود وقال ابو حنيفة واشوري واحمد رحمهم الله التسميم
أفضل ودليل المذهبين في الكتاب ورد الجمهور علي ابن ابي هريرة في دعواه أن التسميم أفضل لكون
التسطيح شعار الرافضة فلا يضر موافقة الرافضة لثاني ذلك ولو كانت موافقتهم لتاسيا لترك ما وافقوا
فيه لتركنا واجبات وسننا كثيرة (فان قيل) صححتم التسطيح وقد ثبت في صحيح البخاري رحمه الله
عن سفيان البار قال « رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسحا (فلجواب) ما أجلب به البيهقي رحمه الله

متعمدا فقد كفر أي - استوجب ما يستوجب الكفر (١) وهذا قدر ترك صلاة ويحكي عن أبي اسحق

(١) حديث **ع** من ترك صلاة متعمدا فقد كفر: البزار من حديث ابي الفرداء هذا القبط
سأفه من الوجه الذي أخرجه منه ابن ماجه بالقبط السابق وله شاهد من حديث الربيع بن أنس
عن أنس عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر جهارا مثل المدارق في العلل
عنه فقال رواه أبو النضر عن ابي جعفر عن الربيع موصولا وخالفه على بن الجعد فرواه عن ابي
جعفر عن الربيع مرسل وهو أشبه بالصواب : وفي الباب عن ابي هريرة رواه ابن حبان في
الضعفاء في ترجمة أحمد بن موسى عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عنه رغبه ترك الصلاة كفر
واستكره ورواه ابو نعيم من طريق اسماعيل بن يحيى عن مسعر عن عطية عن ابي سعيد مثل
حديث أنس وعطية ضيف واسماعيل أضعف منه وأصح ما فيه حديث جابر بقبط بين البدينين
الكفر ترك الصلاة رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن حبان ورواه ابن حبان والحاكم من حديث
بريدة ابن الحبيب نحوه : وروى الترمذي من طريق شقيق بن عبد الله القيلي قال كان أصحاب
رسول الله **صلى الله عليه وسلم** لا يرون من الاعمال شيئا تركه كفرا الا الصلاة ورواه الحاكم من هذا الوجه
فقال عن عبد الله بن شقيق عن ابي هريرة ومعه على شرطهما : (قائدة) أول ابن حبان
الاحاديث المذكورة فقال اذا اعتاد المرء ترك الصلاة ارتقى الى غيرها من القرائض واذا اعتاد
ترك القرائض اذاع ذلك الى الحمد قال فاطن اسم النهاية الى هي آخر شغب الكفر على البداية
التي هي أولها •

قال صحت رواية القاسم بن محمد السابقة المذكورة في الكتاب وصحت هذه الرواية فتقول القبر غير
 مما كان فشكل أول الأمر مسطوحاً كما قال القاسم ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك وقيل
 في زمن عمر بن عبد العزيز أصلح فجعل مسطوحاً قال البيهقي وحديث القاسم أصح وأولي أن يكون
 محفوظاً والله أعلم (الرابعة) يستحب أن يوضع على القبر حصياء وهو الحصا الصغير لما سبق وأن يرش
 عليه الماء لما ذكره المصنف قال المتولي وآخرون يكره أن يرش عليه ماء الورد وأن يطلى بالخلاف
 لأنه إضاعة مال (الخامسة) السنة أن يجعل عند رأسه علامة شاخصة من حجر أو خشبة أو غيرها
 هكذا قاله الشافعي والمصنف وسائر الأصحاب إلا صاحب الحاوي قال يستحب علامتان (أحدهما)
 عند رأسه (والأخرى) عند رجله قال لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل حجراً عند رأسه وقبره
 ابن مظنون كذا قال والمعروف في رواية حديث علي بن حجر واحد والله أعلم (السادسة) قال
 الشافعي والأصحاب يكره أن يخصص القبر وإن يكتب عليه اسم صاحبه أو غير ذلك وإن يبنى
 عليه وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال مالك وأحمد وداود وجاهل العلماء وقال أبو حنيفة لا يكره
 دليلنا الحديث السابق قال أصحابنا رحمهم الله ولا فرق في البناء بين أن يبنى قبة أو بيتاً أو غيرها
 ثم ينظر فإن كانت مقبرة مسببة حرم عليه ذلك قال أصحابنا ويهدم هذا البناء لا خلاف قال الشافعي
 في الام ورأيت من الولاة من يهدم ما بني فيها قال ولم أر المتقيا يسيرون عليه ذلك ولأن في ذلك
 تضييقاً على الناس قال أصحابنا وإن كان القبر في ملكه جاز بناء منشاء مع الكراهة ولا يهدم
 عليه قال أصحابنا وسواء كان المكتوب على القبر في لوح عند رأسه كاجرت عادة بعض الناس
 أم في غيره فشكله مكروه لصوم الحديث قال أصحابنا وسواء في كراهة التخصيص للقبر في ملكه
 أو المقبرة للمسببة وأما تطيين القبر فقال إمام الحرمين والفرازي يكره ونقل أبو عيسى الترمذي في جامعه
 المشهور أن الشافعي قال لا بأس بتطيين القبر ولم يتعرض جمهور الأصحاب لما صحح أنه لا كراهة
 فيه كما نص عليه ولم يرد فيه نهي *

(فرع) قال بغوى وغيره يكره أن يضرب على القبر مظلة لأن عمر رضي الله عنه رأى مظلة
 على قبر فامر برفعها وقال دعوه يظله عمله * قال المصنف رحمه الله *

(أ) إذا دفن الميت قبل الصلاة صلى على القبر لأن الصلاة تصل إليه في القبر وإن دفن من غير
 غسل أو إلى غير القبلة ولم يمش عليه الفساد في نبشه ونيش وغسل ووجه إلى القبلة لأنه واجب
 مقدور على فعله فوجب فعله وإن خشى عليه الفساد لم يمش لأنه تعذر فعله فسقط كما يسقط وضوء الحى
 واستقبال القبلة في الصلاة إذا تعذر *

(الشرح) قال أصحابنا يحرم الدفن قبل الصلاة عليه فإن ارتكبوا الحرام ودفنوه أو لم يحضره

أنه أنما يستوجب القتل إذا ضاق وقت الثانية وامتنع من أدائها وعن الأصمطخري أنه لا يقتل

من تزمه الصلاة ودفن لم يميز نبشه للصلاة بل تحجب الصلاة عليه في القبر لان الصلاة علي الغائب جائزة وعلي القبور للاحاديث الصحيحة السابقة في الصلاة علي القبر والغائب وقد سبقت هذه المسئلة في فصل الصلاة علي القبر هذا إذا دفن وهيل عليه التراب قما إذا أدخل العهد ولم يهل التراب فيخرج ويصلى عليه منه الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق عن نص الشافعي قال والفروق بين الحائتين من وجوبين (أحدهما) قلة للشقة وكثرتها (والثاني) أن إخراجيه بعد إهالة التراب نبش على الحقيقة وهو ممنوع وقبل أن يهل ليس ينبش قال أبو محمد رحمه الله وقال بعض أصحابنا إذا أراد الصلاة عليه وهو في الحد قبل أن يهل التراب رفضت لينة ما يقابل وجهه لينظر بعينه قال أبو محمد وهذا خلاف نص الشافعي والصحيح مانص عليه هذا كلام أبي محمد (قلت) وهذا النص نص عليه في عيون المسائل عن الربيع عن الشافعي رحمه الله أما إذا دفن بلا غسل فيأمنون بلا خلاف إن تمكنوا من غسله وكان ممن يجب غسله فالصحيح أنه إن تغير وخشي فساد لو نبش لم يميز نبشه لانه من انهاك حرمة وإن لم يتغير وجب نبشه وغسله ثم الصلاة عليه لانه واجب مقدر عليه فوجب فعله وبهذا التفصيل قطع المصنف وبهاير الاصحاب في الطريقتين وحكي امام الحرمين وغيره عن صاحب الترميز أنه حكى قولاً للشافعي أنه لا يجب التنبش للقل وإن لم يتغير بل يكره نبشه ولا يحرم وحكي صاحب الحاوي وآخرون وجهاً أنه يجب نبشه للقل وإن تغير وقد قال الرافعي مادام منه جزء من عظم وغيره واتفق القين حكوا هذا الوجه علي ضعفه وفساده أما إذا دفن الي غير القبلة فقال المصنف وجمهور الاصحاب الدفن الي القبلة واجب كما سبق قالوا فيجب نبشه وتوجيه الي القبلة إن لم يتغير وإن تغير مقط فلا ينبش لما ذكره المصنف هذه طريقة الاصحاب من الرافعين والخراسانيين إلا القاضي أبو الطيب قال في كتابه المبرد لا يجب التوجيه الي القبلة بل هو سنة فاذا ترك استحسب نبشه ولا يجب وهذا شاذ ضعيف وسبقت المسئلة بمسئلة في هذا الباب (أما) إذا دفن بلا تكمين فوجهاً مشهوراً (أحدهما) ينبش كما ينبش للقل (وأصحهما) لا ينبش وبه قطع الحاملي في المقنع والسرخسي في الامالي وآخرون لا ينبش لان المقصود ستره وقد حصل ولا نفي نبشه هناك لحرمة والله أعلم ولو دفن في أرض مفصولة استحسب اصحابها تركه فان أبيه إخراجيه وإن تغير وتفتت وكان فيه هناك لحرمة إذ لا حرمة للفاصل وليس لعرق ظالم حق واتفق أصحابنا علي هذا ولو دفن في ثوب مفصوب أو مسروق فتلاوة أوجه شهورة حكها امام الحرمين وآخرون (أصحها) ينبس كما لو دفن في أرض مفصولة وبهذا قطع البخري وآخرون وصححه الفراء في المتوالي والرافعي وقلة السرخسي عن نص الشافعي (وإثباتي) لا يبور نبشه بل يصلي صاحب الثوب قيمته لان الثوب صار كالكلام بخلاف الارض ولان خلق الثوب أغنى في هناك حرمة من رد

حتى ينزل ثلاث ملوات ويصلى وقت الصلاة سبع من أمانه هذه هي الرواية المشهورة عنه

الارض وبهذا قطع القاضي أبو الطيب في تعلقه وابن الصباغ والبدرى وهو قول الداركي وأبو حامد وقه الشيخ أبو حامد والحاملي في كتابيه عن الاصحاب مطلقا (والثالث) إن تغير الميت وكل في نبشه عتك لحرمته لم ينش وإنش وصحبه صاحب العدة والشيخ تضر القلبي واختاره الشيخ أبو حامد والحاملي لأنفسهما بعد حكايتهما عن الاصحاب ما قمته واختاره أيضا الداركي ولو كفن الرجل في ثوب حرير قل الرافعي في نبشه هذه الارجح ولم أر هذا لغيره وفيه نظر وينبغي أن يقطع بأنه لا ينش بخلاف للتصويب قل نبشه لحق مالك والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن مذهبا أنه إذا دفن من غير غسل أو في غير القبلة يجب نبشه ليغسل ويوجه القبلة ما لم يتغير وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة لا يجب ذلك بعد أهالة التراب عليه *

* قال المصنف رحمه الله *

(وإن وقع في القبر مال لا أدى فطالب به صاحبه نبش القبر لما روى أن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه طرح خاتمه في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خاتمي ففتح موضع فيه فآخذه وكان يقول أنا أقربكم عهداً برسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه يمكن رد المال إلى صاحبه من غير ضرر فوجب رده عليه وإن بلغ الميت جوهرة أغيرة وطالب بها صاحبها شق جوفه وردت الجوهرة وإن كانت الجوهرة لغيره وجان (أحدهما) يشق لأنها صارت للورثة فهي كجوهرة الأجنبي (والثاني) لا يجب لأنه استهلكها في حياته فلم يتعلق بها حق الورثة) *

(الشرح) حديث المغيرة ضعيف غريب قال الحاكم أبو أحمد وهو شيخ الحاكم أبي عبد الله لا يصح هذا الحديث وقال خاتم - بفتح التاء وكسر ها - وخاتم وقوله يلعب بكسر اللام يقال يلعب يلعب كشر ب يشر ب قال أصحابنا إذا وقع في القبر مال نبش وأخرج سواء كل خاتما أو غيره قليلا أو كثيرا هكذا أطلقه أصحابنا وقيد المصنف ما إذا طلبه صاحبه ولم يوافقوه على التقييد وهذا الذي ذكرناه من النبش هو المذهب وبه قطع الاصحاب في كل طرقهم وانفرد صاحب العدة بحكاية وجهه أنه لا ينش قال وهو مذهب أبي حنيفة وهذا الوجه غلط ما إذا بلغ جوهرة أغيرة أو غيرها فطريقان (الصحيح) منها وبه قطع المصنف والاصحاب في معظم الطرق أنه إذا طلبها صاحبها شق جوفه وردت إلى صاحبها (والطريق الثاني) فيه وجهان ممن حكاه المتولي والبقوي والثالث (أصحها) هذا (والثاني) لا يشق بل يجب قيمتها في تركته لحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كسر عظم الميت ككسر حياء رواه أبو داود بإسناد صحيح إلا رجلا واحداً هو سعد بن سعيد الأنصاري أخو يحيى بن سعيد الأنصاري فضعهما أحد بن حنبل ووثقه الآخر لا كثره وروى له مسلم في صحيحه وهو كافي الاحتجاج به ولم يصنفه أبو داود مع قاعدته التي قلعنا بابها قالوا ووجه الدلالة من هذا الحديث أن كسر العظم وشق الجوف في الحياة لا يجوز

وفي النهاية روايتان أخرتان عن الاصطاحري (أحدهما) أنه إنما يستوجب القتل إذا ترك أربع

لاستخراج جوهره وغيرها فكذلك بعد الموت وحكي الرافعي عن ابى المكارم صاحب المدة وهو غير صاحب المدة ابى عبدالله الحسين بن على الطبرى الامام المشهور الذى ينقل عنه صاحبى البيان والحقه اننى هذا الشرح انه قال يشق جوفه الا أن يضمن الورقة قيمته أو مثله فلا يشق فى أصح الوجوه وهذا الثقل غريب والمشهور للاصحاب اطلاق الشق من غير تفصيل أما إذا بلغ جوهره لنفسه فوجان مشهوران ذكر المصنف ليلها قل من بين الاصح منها مع شهرتها فصحيح الجرجاني فى الشافعي والبيدرى فى الكفاية الشق وقطع الحاملي فى المقنع بأنه لا يشق ومحمده القاضي أبو الطيب فى كتابه المجرى قال الشيخ أبو حامد فى التلخيص قول الاول أنها صارت للوارث غلط لأنها إنما تصير للوارث إذا كانت موجودة تاماً للاستهلكة فلا وهى مستهلكة وأجاب الاول عن هذا بأنها لو كانت مستهلكة لما شق جوفه بجوهرة الاجنبى وحيث قلنا يشق جوفه ونخرج فلو دفن قبل الشق نبش لذلك والله أعلم . هذا تفصيل مذهبنا وقال أبو حنيفة وسحنون المالكي يشق مطلقاً وقال أحمد وابن حبيب المالكي لا يشق .

قال المصنف رحمه الله .

(وإن ماتت امرأة فى جوفها جنين حي شق جوفها لأنه استبقاء حي بانلاف جزء من الميت فأشبه إذا اضطر الي أكل جزء من الميت) .

(الشرح) هذه المسألة مشهورة فى كتب الاصحاب وذكر صاحب الحاوى أنه ليس للشافعي فيها نص قال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والملاوردى والحاملي وابن الصباغ وخلائق من الاصحاب قال ابن سريج إذا ماتت امرأة فى جوفها جنين حي شق جوفها وأخرج فأطلق ابن سريج للمسألة قال أبو حامد والملاوردى والحاملي وابن الصباغ وقال بعض أصحابنا ليس هو فأطلقها ابن سريج بل يمرض على التوالى فإن قلنا هذا الولد إذا أخرج يبرجى حياته وهو ان يكون له ستة أشهر فصاعداً شق جوفها وأخرج وإن قلنا لا يبرجى إن يكون له دون ستة أشهر لم يشق لأنه لا معنى لانهلاك حرمها فيما لا فائدة فيه قال الملاوردى وقول ابن سريج هو قول أبى حنيفة وأكثر الفقهاء . (قلت) وقطع به القاضي أبو الطيب فى تعليقه والبيدرى فى الكفاية وذكر القاضي حسين والفوراني والمتولى والبنوى وغيرهم فى التلخيص لبرجى حياته وجوه (أحدها) ينشق (والثاني) لا يشق قال البنوى وهو الأصح قال جمهور الاصحاب فإذا قلنا لا ينشق لم يمتدح حتى تسكن حركة الجنين ويعلم أنه قد مات هكذا صرح به الاصحاب فى جميع الطرق ونقل اتفاق الاصحاب عليه القاضي حسين وآخرون وهو موجود كذلك فى كتبهم إلا ما انفرد به الحاملي فى المقتنع والقاضي حسين فى موضع آخر من تعليقه قبل باب الشهيد بنحو ورقيين والمصنف فى التنبية

صلوات وامتنع عن التمسأ (والثانية) أنه لا تخصيص بعدد ولكن إذا ترك من الصلوات قدر ما يظهر

قالوا ترك عليه شيء قيل حتى يموت ثم تدفن المرأة وهذا غلط فاحش وقد انكره الاصحاب
أشد انكار وكيف يؤمر بقتل حي معصوم وان كان ميؤوساً من حياته بغير سبب منه يقتضي القتل
وختصر للسألة ان رجى حياته الجنين وجبشق جوفها واخراجها والاخلاء اوجه (أهمها) الاشتق
ولا تدفن حتى يموت (والثاني) تشق ويخرج (والثالث) يتقل بطنها بشيء ليموت وهو غلط وإذا
قلنا يشق جوفها شق في الوقت الذي يقال إنه أمكن له هكذا قال الشيخ أبو حامد وقال البندنجي
ينبغي أن تشق في القبر فإنه أستر لها

(فرع) في مسائل تتعلق بالياب (أحداها) قال اصحابنا لا يكره الدفن بالليل لكن المستحب
دفنه نهاراً قالوا هو مذهب العلماء كافة الا الحسن البصري فإنه كرهه واحتج له بحديث جابر رضي
الله عنه قال « زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقر الرجل بالليل حتى يصلي عليه الا أن يضطر
انسان الى ذلك » رواه مسلم دليلنا الاحاديث الصحيحة المشهورة (منها) حديث ابن عباس رضي الله
عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « مر بقر دفن ليلا فقال متى دفن هذا فقالوا البارحة قال أفلا أذكركم في
قالوا دفناه في ظلة الليل فكرهنا أن نؤقتك فصلي عليه » رواه البخاري وعن جابر ابن عبد الله رضي
الله عنهما قال « رأى ناس نارا في المقبرة فاتواها فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر وإذا هو
يقول ما لولتي صاحبكم وإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر » رواه أبو داود بإسناد علي شرط
البخاري ومسلم واحتج به أبو داود في المسألة وعن عائشة رضي الله عنها « ان أبا بكر الصديق
رضي الله عنه لم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ودفن قبل أن يصبح رواه البخاري رحمه
الله فإنه الاحاديث المتصلة في المسألة (وأما) حديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي
صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلاً فاسرج له سراج » الى آخره فهو حديث ضعيف
(ظن قيل) قد قال فيه الترمذي حديث حسن قلنا لا يقبل قول الترمذي في هذا
لأنه من رواية الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف عند المحدثين ويحتمل أنه اعتضد عند الترمذي بغيره
فصار حسناً قال اصحابنا رحمه الله ودفنت عائشة وفاطمة وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم ليلاً
فلم ينكر ذلك أحد من الصحابة (والجواب) عن حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دفنه قبل
الصلاة عليه والله أعلم (الثانية) الدفن في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها اذا لم يتحرره ليس بمكروه
عندنا نص عليه التسامح في الام في باب القيام للجنازة وافق عليه الاصحاب وقول الشيخ أبو حامد
في اول باب الصلاة على الميت من مطلقه والمالوردي والشيخ نصر المقدسي وغيرهم اجماع العلماء
عليه وثبت في صحيح مسلم رحمه الله عن عائشة بن عامر رضي الله عنه قال « ثلاث ساعات نها رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وان قبر فيها » وأما وذكر وقت طلوع الشمس واستوائها

اذا ما عباها وتركوها لونه بأمر الصلاة فحينئذ يقتل وقد نقل صاحب الانصاح هذا وجه بعض

وغروبها » وأجاب الشيخ أبو حامد والماوردي ونصر القسسي وغيرهم بأن الإجماع دل على ترك
ظاهره في الفن وأجاب القاضي أبو الطيب والمتولي وغيرهما بأن النهي عن عمري هذه الاوقات
لدفن وقصد ذلك قالوا وهذا مكروه فلما اذا لم يتحره فلا كراهة ولا هو مراد الحديث وهذا
الجواب أحسن من الأول (الثالثة) في قل الميت من بلد إلى بلد قبل دفنه قال صاحب الحاوي قال
الشافعي رحمه الله تعالى لا أحبه إلا أن يكون يقرب مكة أو للمدينة أو بيت المقدس فيختار أن ينقل
إليها لفصل الدفن فيها وقال البغوي والشيخ أبو نصر البندنجي من العراقيين يكره نقله وقال
القاضي حسين والداري والمتولي يحرم نقله قال القاضي حسين والمتولي ولو أوصى بنقله لم تنفذ وصيته
وهذا هو الأصح لأن الشرع أمر بتعميل دفنه وفي نقله تأخير وفيه أيضا انتهاك من وجوه
وتعرضه للتغير وغير ذلك وقد صح عن جابر رضي الله عنه قال « كنا حملنا القتل يوم أحد لننقلهم
فجاء منادى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تدفنوا القتلى
في مضاجعهم فرددناهم » رواه أبو داود والترمذي والنسائي بإسناد صحيح قال الترمذي حديث
حسن صحيح (وأما) نبش القبر فلا يجوز لغیر حیب شرعی باطلاق الاصحاب ويجوز بالاسباب الشرعية
كنحو ماسبق ومختصره أنه يجوز نبش القبر إذا لم يبق الميت وحار ترابا وحفظت بجوز دفن غيره
فيه ويجوز زرع تلك الأرض وبنائها وسائر وجوه الاستفاد والتصرف فيها باطلاق الاصحاب وإن
كانت عارية رجع فيها المير وهذا كله إذا لم يبق للميت أثر من عظم وغيره قال أصحابنا رحمهم
الله ويختلف ذلك باختلاف البلاد والأرض ويعتمد فيه قول أهل الحيرة بها ويجوز نبش الميت إذا
دفن لغیر القبلة أو بلا غسل على الصحيح فيها أو بلا كفن أو في كفن مفعوب أو حرير أو أرض
مفعوبة أو ابتلع جوهرة أو وقع في القبر مال على ماسبق في كل ذلك من التفصيل والخلاف قال
للماوردي في الأحكام السلطانية إذا لحق القبر سيل أو ندوة قال أبو عبد الله الزيري يجوز نقله
ومنعه غيره قلت قول الزيري أصح فقد ثبت في صحيح البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما
« أنه دفن أيامه أحد مع رجل آخر في قبر قال ثم لم تغلب نفسي إن أترك مع آخر فاستخرجته بعد
سنة أشهر فإذا هو كيوم وضعته هيئة غير أذنه » وفي رواية للبخاري أيضا « أخرجه فجعلته في قبر
علي حدة وذكر ابن قتيبة في المعارف وغيره أن طلحة بن عبد الله أحد المشركين رضي الله عنهم دفن
فراثة بنته عائشة بعد دفنه ثلاثين سنة في المنام فشكا إليها أن دفنت به فاستخرج طريا فدفن
في داره بالبصرة قال غيره قال الرازي كافي انظر إلى الكفور في عينيه لم يتغير إلا عقيصته فالت
عن موضعها وأخضر شقه الذي على النزع (الراجعة) قال جماعت من أصحابنا يستحب تلقين
الميت عقب دفنه فيجلس عند رأسه إن كان ويقول يا فلان ابن فلان يا عبد الله ابن أمه الله ذكر العهد

الاصحاب وإن لم ينص على قائه والمذهب الأول والاعتبار بإخراج الصلاة عن وقت العذر

التي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن
الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور
وأنك رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن إماما وبالكعبة
قبة وبالمؤمنين إخواناً زاد الشيخ نصر ربي الله لا إله الا هو عليه وكلمات وهو رب العرش العظيم
فهذا التلقين عندهم مستحب من نص علي استجابه القاضي حسين والمتولي والشيخ نصر القديسي والرافعي
وغيرهم وقته القاضي حسين عن أصحابنا مطلقا وسئل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله عنه
قتال التلقين هو الذي اختاره ونسب له قال وروى في حديثنا من حديث أبي امامة ليس بإسناده باقائهم لكن
اعتضد بشواهد وبصل أهل الشام قديما هذا كلام أبي عمرو قلت حديث أبي امامة رواه أبو القاسم
الطبراني في معجمه بإسناد ضيف ولفظه عن سعيد بن عبد الله الأزدي قال «شهدت أبا امامة
رضي الله عنه وهو في النزع فقال إذا مت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا
مات أحد من اخوانكم فسيوّم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم يقل يا فلان ابن فلانة
فانه يسمعه ولا يجيب ثم يقول يا فلان ابن فلانة فانه يستوى قاعداً ثم يقول يا فلان ابن فلانة
فانه يقول ارشدنا ورحمك ولكن لا تشعرون فليقل اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله
الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وانك رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبيا وبالقرآن اماماً فان
منكر أو نكيراً يأخذ كل واحد منهما يد صاحبه ويقول نطق بنا ما تعدد عنك لقن حجة قال رجل يا رسول
الله فان لم تعرف أمه قال فينسبها الى امه حواء يا فلان ابن حواء قلت فهذا الحديث وإن كان ضعيفا
فيستأنس به وقد اتفق علماء المحدثين وغيرهم على المسامحة في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب وقد
اعتضد بشواهد من الأحاديث كحديث «واسألوا له التثبيت» ووصية عمرو بن العاص وهاهنا
سبق بيانها قريبا ولم يزل أهل الشام على العمل بهذا في زمن من يقتدى به والي الآن وهذا
التلقين إنما هو في حق المكلف الميت أما الصبي فلا يلحق والله اعلم (الخامسة) ذكر لما ورد في غيره
أنه يكره إيقاد النار عند القبر وسبقت المسألة وسيأتي في باب التعمية كراهية الميت في المقبرة وكراهية
الجلوس على قبر ودوسه والاستناد اليه والابتكاء عليه

﴿باب التعمية والبيكاء على الميت﴾

البيكاء يمد ويقصر لثان المد أفصح والعزاء بالمد التعمية وهما الصبر علي ما به من مكروه وعزاء
أي صبره وحته علي الصبر قال الأزهري رحمه الله أصلها التعمير لأن أصيب بمن يعز عليه
• قال المصنف رحمه الله •

﴿تعزية أهل الميت سنة لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه

والضرورة فإذا ترك الظهور لم يقتل حتى تقرب الشمس وإذا ترك المغرب لم يقتل حتى يطلع الفجر

وسلم من عزي مصابا فله مثل أجره» ويستحب أن يعزي تعزية الحضر عليه السلام أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أن يقول إن في الله سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فتقوا وإياه فارجوا فإن للصليب من حرم الثواب» ويستحب أن يدعو الميت فيقول أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وغفر لميتك وإن عزي مسلما بكفر قال أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وإن عزي كافرا بسم الله قال أحسن الله عزاك وغفر لميتك وإن عزي كافرا بكفر قال أخلف الله عليك ولا تقص عددك ويكره الجلوس للتعزية لأن ذلك محدث والمحدث بدعة ﴿

(الشرح) حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه الترمذي وغيره بأسناد ضعيف وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عزي تكلي كسي يردأ في الجنة» رواه الترمذي وضعفه (واما) قصة تعزية الحضر عليه السلام فرواها الشافعي في الام بأسناد ضعيف إلا أنه لم يقل الحضر عليه السلام بل سمعوا قائلوا يقول قد ذكر هذه التعزية ولم يذكر الشافعي الحضر عليه السلام وإنما ذكره أصحابنا وغيرهم وفيه دليل منهم لاختيارهم ما هو المختار وترجيح ما هو الصواب وهو أن الحضر عليه السلام حي باق وهذا قول أكثر العلماء وقيل بعض المحدثين ليس هو حيا واختلفوا في حاله فقال كثيرون كان نبيا لا رسولا وقال آخرون كان نبيا رسولا وقال آخرون كان وليا وقيل كان ملكا من الملائكة وهذا غلط وقد أوضحت اسمه وحاله والاختلاف وما يتعلق به في تهذيب الاسماء والقلائد (وقوله) خلفا من كل هالك هو بفتح اللام أي بدلا والذكر الحق (قوله) لا تقص عددك هو بنصب القال ورفعا (وقوله) أخلف الله عليك أي رد عليك مثل ماذهب منك قال جماعة من أهل الامة يقال أخلف الله عليك إذا كان الميت بمن يتصور مثله كلابن والزوجة والأخ لمن والده حي ومناه رد الله عليك مثله قالوا ويقال خلف الله عليك إذا لم يتصور حصول مثله كالوالدين أي كان الله خليفة من قد دعه عليك * أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب وجههم الله التعزية مستحب فقال الشافعي والأصحاب يستحب أن يعزي جميع أقارب الميت أهل الكفار والعنصر الرجال والنساء إلا أن تكون المرأة شابة فلا يعزبها إلا محارمها قالوا وتعزية الصلحاء والضعفاء عن احتمال المصيبة والمبنيان أكد ويستحب التعزية بما ذكره المصنف من تعزية الحضر وغيرهما فيه تسليوة ونصير ومن أحسن مما ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال أرسلت إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم إليه تدعوه ويخبره أن مبيالها أو أن يلقى الموت فقال الرسول أرجع اليها فلنخبرها إن الله ما أخذ وله ما أعطي وكل شيء عنده بأجل مسمى فرها فتصير وتحتسب وذكر تمام الحديث وهو من أعظم قواعد الاسلام للشبهة على هيات من الأصول والفروع

حكمه الصيلائي وتابعه الائمة عليه (الثانية) علي اختلاف الوجوه لابد من الاستئابة قبل القتل

والاداب وقد أشرت الى بعضها في الاذكار وفي شرح صحيح مسلم (وأما) وقت التعزية يقال أحبابنا هو من حين الموت الى حين الدفن وبعد الدفن الى ثلاثة أيام قال الشيخ أبو محمد الجويني وهذه المدة للتقريب لا للتحديد قال أحبابنا وتكره التعزية بعد الثلاثة لأن المقصود منها تسكين قلب المصاب والقاب سكونه بعد الثلاثة فلا يجحد له الحزن هذا هو الصحيح المعروف وجزم السرخسي في الامالي بأنه يعزى قبل الدفن وبعده في رجوعه الى منزله ولا يعزى بعد وصوله منزله وحكى امام الحرمين وجهاً أنه لا ملة للتعزية بل يبقى بعد ثلاثة أيام وإن طال الزمان لأن القرض الدعاء والحل على الصبر والتعني عن الجزع وذلك يحصل مع طول الزمان وبهذا الوجه قطع أبو العباس ابن القاسم في التلخيص وإنكره عليه القفال في شرحه وغيره من الاصحاب والمنهيب أنه يعزى ولا يعزى بعد ثلاثة وبه قطع الجمهور قال المتولي وغيره الا اذا كان أحداً غائباً فلم يحضر الا بعد الثلاثة فإنه يعزى قال اصحابنا ونجوز التعزية قبل الدفن وبعده لكن بعد الدفن أحسن وأفضل لأن أهله قبل الدفن مشغولون بشيئهم ولأن وحشتهم بعد دفنه لفراقه أكثر فكل ذلك الوقت أولى بالتعزية قال اصحابنا الا أن يظهر فيهم جزع ونحوه فيسجل التعزية ليذهب جزعهم أو يخفف (وأما) قول المصنف رحمه الله في تعزية المسلم كذا وفي تعزية الكافر كذا فهكذا قاله أحبابنا وحاصله الجمع بين الدعاء لليت والمعزى به والمشهور قديم الدعاء للمعزى كما ذكره المصنف أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وغفر لمتك وحكى السرخسي فيه ثلاثة أوجه (أحدها) هذا قال وهو قول أبي اسحق المروزي قال لأنه المخطب فبدى به (والثاني) يقدم الدعاء لليت فيقول غفر الله لمتك وأعظم الله أجرك وأحسن عزاك لأن الميت أخرج الى الدعاء (والثالث) يتخير فيقدم من شاء قال اصحابنا رحمهم الله وقوله في الكافر ولا تقص عليك تكرار الجزية للأخوة منهم ممن صرح بهذا الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والحاملي وأبو علي البندنجي والسرخسي والبغوي وصاحب العدة والبيان والرافعي وآخرون وهو مشكل لأنه دعاء يبقاء الكافر ودوام كفره فاختار تركه والله اعلم (وأما) الجلوس للتعزية فنص الشافعي والمصنف وسائر الاصحاب على كراهته وقوله الشيخ أبو حامد في التحليق وآخرون عن نص الشافعي قالوا يعني بالجلوس لها ان يجتمع اهل الميت في بيت فيقدم من اراد التعزية قالوا بل ينبغي ان ينصرفوا في حوائجهم فن صادفهم عزاءهم لافرق بين الرجال والنساء في كراهة الجلوس لها صرح به الحاملي ونقله عن نص الشافعي رحمه الله وهو موجود في الام قال الشافعي في الامواكره للمأموهي الجماعة وان لم يكن لهم بكاء فان ذلك يجحد الحزن ويكلف للؤنة مع ماضى فيه من الاثر هذا لفظه في الام وآياه الاصحاب عليه واستدل به المصنف وغيره بدليل آخر وهو انه محدث وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها قالت لا لمجاة النبي صلى الله

فانه ليس بأشد حالاً من المرتد والمتردد يستتاب وهل تكفي الاستتابة في الحال أم يجهل ثلاثاً فيه

عليه وسلم قتل ابن حارثة وجعفر وابن رواحة رضي الله عنهم جلس يعرف فيه الحزن وأنا أنظر من شق الباب قاله رجل فقال ان نساء جعفر وذكر بكائهن فامرهن ان يباهن «رواه البخاري ومسلم»
(فرع) في مذاهب العلماء * ذكرنا ان مذهبنا استحباب التعزية قبل الدفن وبعدة بثلاثة ايام وبه قال احمد وقال الثوري وابو حنيفة يعزى قبل الدفن لاجلهم *
* قال للمصنف رحمه الله *

﴿ ويجوز البكاء على الميت من غير ندب ولا نياحة لما روى جابر رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابراهيم انما اتقى عنك من الله شيئاً ثم خرفت عيناه فقال عبد الرحمن ابن عوف يا رسول الله اتبكي اولم ته عن البكاء قال لا ولكن نهيت عن النوح» ولا يجوز لعلم الخلود ولا شق الجيوب لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «ليس منا من لعلم الخلود وشق الجيوب ودعي بدعوى الجاهلية» ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن مسعود رواه البخاري ومسلم وحديث جابر رواه الترمذي هكذا وقال هو حديث حسن ومناه في الصحيحين من رواية غير جابر ومعنى لاتتقى عنك شيئاً اي لا تدفع ولا تكف (وقوله) خرفت عيناه بفتح الهمزة المعجمة والراء - أي سال دمعا والجاهلية من الجهل قال الواحدى رحمه الله هو اسم لما كان قبل الاسلام في الفترة لكثرة جهلهم والندب تعديد محاسن الميت مع البكاء كقولها واجباله واسناده واكرمها ونحوها والنياحة رفع الصوت بالندب قل الشافعي والاصحاب البكاء على الميت جائز قبل الموت وبعدة ولكن قبله أولى لحديث جابر بن عتيك رضي الله عنه «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح النسوة ويكبن فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فاذا وجب فلا تبكين يا كية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت» حديث صحيح رواه مالك في الموطأ والشافعي وأحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم بإسناد صحيحة ولفظ الشافعي في الام وأرخس في البكاء قبل الموت فاذا مات اسكن وقال صاحب الشامل وطلاقة يكره البكاء بعد الموت لظاهر الحديث في التحي ولم يقل الجمهور ويكره وإنما قالوا الاولى تركه قالوا وهو مراد الحديث ولفظ الشافعي محتمل هذا كله في البكاء بلا ندب ولا نياحة أما الندب والنياحة والعلم الحد وشق الجيوب وخمس الوجه ونشر الشعر والبقاء بالويل والتبور فكلاهما محرمة باتفاق الاصحاب وصرح الجمهور بالتحريم ووقع في كلام بعضهم لفظ الكراهة وكذا وضع لفظ الكراهة في نص الشافعي في الام وحملها الاصحاب على كراهة التحريم وقد نقل جماعة الاجماع في ذلك قال امام الحرمين رحمه الله ورفعه الصوت بافراط في معنى شق الجيوب قال غيره هذا إذا كان مختاراً فلو كان مغلوباً لم يؤاخذ به لأنه

قولان كما سيأتي ذكرهما في استنباه المرتد واختر المربي للشافعي رضي الله عنه أنه لا يجهل وذكر في

غير مكلف وأما قول الشافعي رحمه الله في الام واكره للآثم وهي الجماعة وإن لم يكن لهم بكاء فراده
الجلوس للتعزية وقد سبق بيانه

(فرع) في الاحاديث الواردة في أن الميت يصنب بما ينج عليه وبالكاء عليه وبيان تأويلها
ومذاهب العلماء فيها عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « قال الميت يصنب في قبره
بما ينج عليه » رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الميت يصنب بكاء أهله عليه « قال وعن ابن عباس قال « رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الميت يصنب
بعض بكاء أهله عليه » قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة قالت « رحم الله عمر والله
ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يصنب للمؤمن بكاء أهله عليه ولكن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال إن الله يزيد الكافر عذابا يكاء أهله وقالت حسبكم القرآن ولا تزر ولا تزر
وزر أخرى فلما قال ابن عمر شيئا رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها « أنها قيل لها
ان ابن عمر قول الميت يصنب بكاء أهله الحلي قالت يضفر الله لابي عبد الرحمن اما أنه لم يكذب ولكنه
نسى أو أخطأ انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها فقال لهم ليكون عليها
وأما تصنب في قبرها رواه البخاري ومسلم وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال « اغني علي
عبد الله بن رواحة فبعت أخته بكي واجلأوا كذا وكذا تصد عليه قال حين افاق ما قلت شيئا الا قيل لي
انت كذا فلما مات لم تبك عليه » رواه البخاري رحمه الله عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما من ميت يموت فيقوم باكيهم فيقول واجلأوا سناداه أو نحو
ذلك إلا وكل به ملكان يلزمانه اهكذا انت « رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختان في الناس هما بهم كفر الطمن في النسب
والنباذة علي الميت « رواه مسلم فهذه الاحاديث وشبهها في التحريم وتعذيب الميت وجاء في الاباحة
ما قد يشابه هذا وليس هو منه وهو حديث أنس رضي الله عنه قال « لما قتل النبي صلى الله عليه
وسلم جعل ينفشاه السكر فقالت فاطمة رضي الله عنها واكر ب أبنائه فقال ليس علي أيك كرب بعد
اليوم فلما مات قالت يا أبنائه اجاب ربا دعاه يا أبنائه جنة الفردوس مأواه يا أبنائه إلي جبريل نعهده
له دفن قالت فاطمة رضي الله عنها أطابت أفضكم أن تحنوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم التراب »
رواه البخاري رحمه الله واختلف العلماء في أحاديث تعذيب الميت بالكاء فتأولها المزني وأصحابنا
وجهور العلماء علي من رمي أن يبكي عليه ويناح بعده وتغذت وصيته فهذا يصنب بكاء أهله
عليه ونوحهم لانه بسببه ومنسوب اليه قالوا فلما من يبكي عليه أهله وناحوا من غير وصيته فلا يصنب
ببكاؤهم ونوحهم لقوله تعالى (ولا تزر ولا تزر أخرى) قالوا ولكن من عادة العرب الوصية بذلك

المدة أنه المذهب والقولان في الوجوب أو في الامتناع حكى المعلق عن الشيخ أبي محمد في طريقين

ومنه قول طرقة بن العبد *

إذا مت فأنصني يا أبا أهلك وشقي علي الجيب يا بنة معبد
قالوا أخرج الحديث مطلقاً حلالاً علي ما كلن معتاداً لهم وقالت طائفة هو محمول علي من أوصى
بالبكاء والنوح ولم يوص بتركها فن أوصي بها أو أهل الوصية بتركها يذهب بها لتفريطه بها
الوصية بتركها قلما من أوصي بتركها فلا يذهب بها إذ لا صنع له فيها ولا تفريط وحاصل هذا
القول إيجاب الوصية بتركها فن أهلها عذب بها ولة طائفة معنى الاحاديث أنهم كانوا ينوحون
علي الميت ويندبون به بتعديده شأنه ومحاسنه في زعمهم وتلك الشائيل قبائح في الشرع فيعذب
بها كما كانوا يقولون يا مرملة النسوان ومؤتم الولدان وغرب العمران ومفرق الاختدان ونحو ذلك
عما يروونه شجاعة وغرأ وهو حرام شرعاً وقالت طائفة معناه أنه يعذب بسبائه بكاء أهله ويرق
لهم والى هذا ذهب محمد بن جرير وغيره قال اقماني عياض وهو اولي الاقوال « واحتجوا بحديث
فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم » زجر امرأة عن البكاء علي ابيها وقال ان أحدكم اذا بكى استمبر
له صريحه فيا عباد الله لا تمذبوا اخوانكم » وقالت عائشة رضي الله عنها معنى الحديث ان
الكاثر وغيره من اصحاب الذنوب يذهب في حال بكاء أهله عليه بذنب لا ييكأهم والصحيح من هذه
الاقوال ما قدمناه عن الجمهور واجمعوا كلهم علي اختلاف مذاهبهم ان المراد بالبكاء بصوت وبياحة
لا بمجرد دمع العين والله اعلم * قال للمصنف رحمه الله *

(ويستحب للرجال زيارة القبور لما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال « زار رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبراً مه فبكي وابكى من حوله ثم قال اني استأذنت ربي عز وجل ان استغفر لها فلم يأذن
لي واستأذنته في ان ازور قبرها فاذن لي فزوروا القبور فانها تذكركم الموت » وللمستحب ان يقول
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويدعو لهم لما روت عائشة رضي الله
عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم « كن يخرج الي البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا
ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل جميع الفرقة ولا يجوز للنساء زيارة القبور لما روى ابو هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لعن الله زوارات القبور ») *

(الشرح) حديث أبي هريرة الاول رواه مسلم في صحيحه ولم يقع هذا الحديث في رواية
عبد الغافر القاسمي الصحيح . مسلم وهو وجود لغيره من الرواة عن اجلودي وأخرجه البيهقي
في السنن وعزاه الي صحيح مسلم (وأما) حديث عائشة فرواه مسلم في صحيحه (وأما) حديث
أبي هريرة الاخير فرواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وكذلك رواه غيره ودواه أبو داود
في سننه من رواية ابن عباس رضي الله عنهما والبقيع بالباء الموحدة والفرقة شجر معروف قل

(أحبها) أنها في الاستحباب (الثالثة) الظاهر أنه يقتل صبراً بالسيف كغيره وهو الذي ذكره

المروى هو من المضاء وهي كل شجرة له شوك وقال غيره هو العوسج قالوا وسمي بقسيم الفرقد لشجرات غرقد كانت به قديما ويقع الفرقد هو مدفن أهل المدينة (وقوله) السلام عليكم دار غدار منصوب قال صاحب المطالع هو منصوب على الاختصاص أو على النداء المضاف والاول انصح قال ويصح الجر على البدل من الكلف والميم في عليكم والمراد بالدار على هذا الوجه الاخير الجماعة أو أهل الدار وعلى الاول مثله أو المنزل وقوله صلى الله عليه وسلم إنا ان شاء الله بكم لاحقون فيه أقوال (أحدها) انه ليس على وجه الاستثناء الذي يدخل الكلام لشك وارتياب بل على عادة التكلم لتحسين الكلام حكمه الخطابي رحمه الله (الثاني) هو استثناء على بابه وهو راجع الى التخوف في هذا الممكن والصحيح انه تبرك واستأثله تعالى (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذاك غدا إلا ان يشاء الله) وقيل فيه أقوال أخر تركها لضعفها ومن أضعفها قول من قال انه صلى الله عليه وسلم «دخل القبر فومعه مؤمنون حقيقون آخرون يظنون بهم النفاق» وكان الاستثناء منصرفا اليهم وهذا غلط لان الحديث في صحيح مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم «خرج في آخر الليل الى البقيع وحده ورجع في وقته ولم يكن معه أحد الا عائشة رضي الله عنها كانت تنتظره من بعيد ولا يعلم انها تنتظره» فهذا تصريح باطل هذا القول وإن كان قد حكمه الخطابي وغيره وإنما نهيت عليه لئلا يفتر به وقيل ان الاستثناء راجع الى استصحاب الايمان وهذا غلط قاحش وكيف يصح هذا وهو صلى الله عليه وسلم قطع بدوام ايمانه ويستحيل بالادلة العقلية القهرة وقوع الكفر بهذا القول وان حكمه الخطابي وغيره باطل نهينا عليه لئلا يفتر به وكذا أقوال أخر قيلت هي قاسدة ظاهرة الخطأ لا حاجة الي ارتكابها ولا ضرورة بحمد الله في الكلام الى حله على تأويل بعيد بل الصحيح منه ما قدمت والله أعلم (أما) الاحكام فانفتحت نصوص التافعي والاعشاب على انه يستحب للرجال زيارة القبور وهو قول العلماء كافة قل العبدى فيه اجماع للعلمين ودليلهم مع الاجماع الاحاديث الصحيحة المشهورة كانت زيارتها منياعها ولا ثم نسج ثبت في صحيح مسلم رحمه الله عن بريرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله ﷺ نيتكم عن زيارة القبور فزوروها» وزاد أحمد بن حنبل والنسائي في روايتها فزوروها ولا تقولوا هجرنا والمهجر الكلام الباطل وكان النهي أولا لقرب عهدهم من الجاهلية فربما كانوا يتكلمون بكلام الجاهلية الباطل فلما استقرت قواعد الاسلام وتمهدت احكامه واستشهرت معالمة ابيح لهم الزيارة واحتاط صلى الله عليه وسلم بقوله ولا تقولوا هجرنا قال أصحابنا رحمه الله ويستحب للزائر ان يدنو من قبر المزور بقدر ما كان يدنو من صاحبه لو كان حيا وزاره وأما النساء فقال المصنف وصاحب البيان لا يجوز لمن الزيارة وهو ظاهر هذا الحديث ولكنه شاذ في المذهب الذي قطع الجمهور انه لمكر وهملن كراهة تنزيه يود ذكر الروابي في البحر وجهين (أحدهما) بكرة كقوله الجمهور (والثاني) لا يكره قال وهو الاصح

في الكتاب وعن صاحب التلخيص انه يمتنع فيه حديثه وقال قم فصل فان قام ترك وإلا يزيد

عندى إذا آمن الإنسان وقال صاحب الاستطاري وعندي أن كانت زيارته لتجديد الحزن والتعبد
والبكاء والنوح على ما جرت به عادته من حرم قال وعليه يحمل الحديث «لن الله زوارات القبور»
وان كانت زيارته للاعتبار من غير تعبد ولا نياحة كره إلا إن تكون عبوراً لا تشهي
فلا يكره كحضور الجماعة في المساجد وهذا الذي قاله حسن ومع هذا فلا حيل للعبور ترك
الزيارة لظاهر الحديث واختلف العلماء رحمهم الله في دخول النساء في قوله صلى الله عليه وسلم
«نيتكم عن زيارة القبور فزوروها» والمختار عند أصحابنا أنهم لا يدخلن في ضمن الرجال وما يدل
أن زيارته ليست حراماً حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «مر بامرأة تبكي
عند قبر فقال اتق الله واصبري هرواه البخاري ومسلم وموضع الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم
لم ينهها عن الزيارة وعن عائشة رضي الله عنها قالت «كيف أقول يا رسول الله يعني إذا زرت القبور»
قال قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وبرحم الله المستغنين منا والمستأخرين
وإنما إن شاء الله بكم للاحتقون» رواه مسلم قال أصحابنا رحمهم الله ويستحب للزائر أن يسلم
على المقابر ويدعو لمن يزوره ولجميع أهل القبرة والأفضل أن يكون السلام والدعاء بما ثبت في
الحديث ويستحب أن يقرأ من القرآن ما تيسر ويدعو لهم عقبها نص عليه الشافعي واتفق عليه
الأصحاب قال الحافظ أبو موسى الأصفهاني رحمه الله في كتابه آداب زيارة القبور الزائر بالخيار
إن شاء زار قائماً وإن شاء قعد كما يزور الرجل أخاه في الحياة فربما جلس عنده وربما زاره قائماً
أو ماراً (قال) وروى القيام عند القبر من حديث أبي أمامة والحكم بن الحارث وابن عمر وأنس
وعن جماعة من السلف رضي الله عنهم قال أبو موسى وقال الإمام أبو الحسن محمد بن مرزوق
الزعفراني وكان من الفقهاء المحققين في كتابه في الجنائز ولا يستلم القبر بيده ولا يقبله قال وعلي
هذا مضت السنة قال أبو الحسن واستلام القبور وتقبيلها الذي يفعله العوام الآن من المبتدعات
المنكرة شرعاً ينبغي تجنب فعله ونهي فاعله قال فمن قصد السلام على ميت سلم عليه من قبل
وجهه وإذا أراد الدعاء تحول عن موضعه واستقبل القبلة قال أبو موسى وقال الفقهاء للتحرون
المحرامانيون المستحب في زيارة القبور أن يقف مستدبر القبلة مستقبلاً وجه الميت يسلم ولا يمسح
القبر ولا يقبله ولا يمسح لأن ذلك عادة النصارى (يقال) وما ذكروا صحيح لأنه قد صح النهي
عن تعظيم القبور ولأنه إذا لم يستحب استلام الركنتين الشاميين من أركان الكعبة لكونه لم يس
مع استحباب استلام الركنتين الآخرين فلا ن لا يستحب مس القبور أولى والله أعلم

في التخنس حتى يصل أو يموت لأن المقصود حمله على الصلاة فإن فعل فذلك وإلا عوقب كما ساقب
للمتبع من سائر الحقوق ويقال ويروى مثل هذا عن ابن سريج ويروى عنه أن يضرب بالحشب

• قال المصنف رحمه الله •

(ولا يجوز الجلوس على القبر لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يجلس أحدكم على جرة فحرق ثيابه حتى تخلص إلى جلد خيره » من أن يجلس على قبر » ولا بدوسه من غير حاجة لأن الدوس كالجوس فإذا لم يميز الجوس لم يميز الدوس فإن لم يكن طريق إلى قبر من يزوره إلا بالدوس جاز له لأنه موضع عذر ويكره المبيت في المقبرة لما فيها من الوحشة) •

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه مسلم واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على النهي عن الجلوس على القبر للحديث المذكور لكن عبارة الشافعي في الام وجمهور الأصحاب في الطرق كلها أنه يكره الجلوس ولو أرادوا به كراهة التنزيه كجمهور المشهور في استعمال الفقهاء وصرح به كثير من منهم وقال المصنف والمحاملي في القنع لا يجوز فيحمل أنها أراد التبريم كما هو الظاهر من استعمال الفقهاء قولهم لا يجوز ويحتمل أنها أرادت كراهة التنزيه لأن المكروه غير جائز عند الأصوليين وقد سبق في المنهيب مواضع مثل هذا كقوله في الاستطابة لا يجوز الاستنجاء باليمين وقد بينها في مواضعها قال المصنف والأصحاب رحمهم الله ووطؤه كالجوس عليه قال أصحابنا وهكذا يكره الائتلاء عليه قال للماوردي والخرجاني وغيرهما يكره أيضا الاستناد إليه وأما المبيت في المقبرة فمكروه من غير ضرورة نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب لما ذكره المصنف والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في كراهة الجلوس على القبر والائتلاء عليه والاستناد إليه • قد ذكرنا أن ذلك مكروه عندنا وبه قال جمهور العلماء منهم النخعي والليث وأبو حنيفة وأحمد وداود وقال مالك لا يكره •

(فرع) للمشهور في مذهبتنا أنه لا يكره للمشي في المقابر بالثقلين والخفين ونحوهما مما صرح بذلك من أصحابنا الحطائي والبيهقي وآخرون وقوله البيهقي عن مذهبنا ومذهب أكثر العلماء قال أحمد بن حنبل رحمه الله يكره وقال صاحب الحاوي يمنع نعليه لحديث شير بن معاذ الصحابي المعروف بابن الحصاصية قال « بينما أنا أمشي رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر فإذا رجل يمشي في القبور عليه ملان فقال ما صاحب السنتين ويحك القى سبتيك فنظر الرجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلعهما » رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن • واحتج أصحابنا بحديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « البعد إذا وضع في قبره وتولي وذهب أصحابه حتى إنه يسرع قرع فنامم أنه » لم يكن فاقصده إلى آخر الحديث • رواه البخاري ومسلم (وأجابوا) عن الحديث الأول بجوابين (أحدهما) وبه أجاب الحطائي أنه يشبه أنه كرههم للمشي فيه لأن النعال السنية يكسر

حتى يصلي أو يموت (الرابعة) إذا قتل غل وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين ولا يطمس قبره

السين - هي للبدوة بالقرط وهي لباس أهل الزكاة والتشمع فهي عنهما لما فيها من الجيلة فاحب
صلى الله عليه وسلم أن يكون دخوله المقابر على زي التواضع ولباس أهل الخشوع (والثاني)
له كان فيها نجاسة قالوا وحلنا على تأويله الجمع بين الحديثين *

كسائر أصحاب الكبار إذا حدثوا وقد حكينا من قبل عن صاحب التلخيص أنه لا يصلي عليه
ولا ينسل وإذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر وإن أراد الامام للعاقبة
على ترك الصلاة قتال صليت في بيتي صدق وإذا عرفت ما ذكرنا أعلمت قوله في الكتاب قتل
بالخاء والزاى (وقوله) بالسيف بالواو (وقوله) كما يدفن سائر المسلمين بالواو وكذا قوله
ويصلى عليه ولا يمس ذلك أن تعلم (قوله) كما يدفن (وقوله) ويصلى عليه بالالف لما حكيناه من أحد روجه
الله وأنه يكفر بترك الصلاة (فرعان) (أحدهما) قل حجة الاسلام في الفتاوى لو اتسع
عن صلاة الجمعة من غير عذر وقتل أصابها ظهراً لم يقتل لأن الموم لم يلحق بالصلاة في هذا الحكم
فالجمعة مع أن لها بدلاً واعتادها أكثر أولى ألا تلحق (الثاني) حكى القاضي الروباني في تارك الوضوء
وجين (أصحها) أنه يقتل لأن الامتناع منه امتناع من الصلاة والله أعلم *

كتاب الزكاة

وفيه ستة أنواع

قال ((النوع الاول) زكاة النعم والنظر في وجوبها وأدائها أما الوجوب فله ثلاثة
أركان (الاول) قدر الواجب وسيأتي بيانه (الثاني) ما يجب فيه وهو المال وله ستة شرائط
أن يكون نهياً - نصيباً - مملوكاً - مهيئاً للكمال التصرف - سائمة - باقية حول (الشرط الاول)
أن يكون نهياً فلا زكاة إلا في الابل والبقر والغنم ولا يجب في غيرها ولا في الخيل (ح) ولا
في المتولة بين العبياء والغنم وإن كانت الامهات (ح) من الغنم *
قال الله تعالى : (وآتوا الزكاة) وقال تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له
الدين حنفاً وقيموا الصلاة وادؤوا الزكاة) وقال صلى الله عليه وسلم « مانع الزكاة في النار » (١)

حديث في النوم عن الصلاة في الوادى تقدم الصلاة *

كتاب الزكاة

(١) حديث في مانع الزكاة في النار : قال ابن الصلاح لم اجده أصلاً وهو عجيب منه
قد رواه الطبراني في الصغير في من اسمه محمد فقال لما محمد بن احمد بن ابي يوسف الخلال

« قال للمصنف رحمه الله » .

(ويكره ابن تيمية علي القبر مسجداً لما روى أبو هريرة القنوي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « يعلى إليه » و « قال لا تتخذوا قبوراً فاما هك بنوا اسرائيل لانهم اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد » قال الشافعي رحمه الله وأكره ان يعظم مخلوق حتي يجعل قبره مسجداً تخالفاً للفتنة عليه وعلي من بعده من الناس) .

الزكاة أحد أركان الاسلام فمن منعها جاحداً كفر الا أن يكون حديث عهد بالاسلام لا يعرف وجوبها فيعرف ومن منعها وهو يعتقد وجوبها أخذت منه قهراً فان لم يكن في قبضة الامام وامتنع القوم قائلهم الامام علي منها كما فعل الصديق رضي الله عنه قال الاصحاب : الزكاة نوعان (زكاة الابدان) وهي الفطرة ولا تعلق لما يمالأ بما يراعى فيها بإمكان الاداء (وزكاة الاموال) وهي ضربان (زكاة تتعلق بالقيمة والمالية) وهي زكاة التجارة (وزكاة تتعلق بالعين) والاعيان التي تعلق بها الزكاة ثلاث . حيوان . و جوهر . و نبات . وتختص من الحيوان بالنعيم ومن الحواهر بالتقدين ومن النبات بما يقتات علي ما سقتل جميعه وصاحب الكتب ترك الترتيب والتقسيم واقصر علي المقاصد فقال : الزكاة ستة أنواع وهي زكاة النعم والمكسرات والتقدين والتجارة والمعادن وزكاة الفطر ثم تكلم في زكاة النعم في طرفين الوجوب والاداء . و ان قال : ان قول كلن الاحسن في الترتيب أن يقول أولاً النظر في الزكاة في طرفين الوجوب والاداء وتكلم في الأنواع الستة في طرف الوجوب ثم يعود إلى طرف الاداء لان الكلام في الاداء لا اختصاص له بزكاة النعم بل يعم سائر الأنواع ثم جعل الوجوب ثلاثة أركان (قدر الواجب) و (ما يجب فيه) و (من يجب عليه) وفي أن يقول من يجب عليه زكاة النعم هو الذي يجب عليه زكاة المكسرات وغيرها فلا تفصيل فيه بين الأنواع وإنما التفصيل في الركنين الباقيين فكلن الاولى أن يقول : النظر في الزكاة في الوجوب والاداء . وللوجوب أركان (أحدها) من يجب عليه ونفرض منهم نذكر

المصري تما بحر بن نصر تما أشبه عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن انس بهذا او زاد يوم القيامة ورويناه في مشيخة الرازي في ترجمة أبي اسحق الحياتل من هذا الوجه وزاد مع الليث بن لهيعة والمحموط بهذا الاستاد حديث للبخدي في الصدقة كما أنها : رواه الترمذي وحسنه فان كان هذا محفوظاً فهو حسن ويؤيده حديث ابن مبررة الطويل مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفائح من نار فحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه : الحديث متفق عليه (قائدة) قال البيهقي فقد اصحابنا في تأليفهم بإيراد حديث ليس في المال حق سوى الزكاة ولست احفظ له اسناد اتفق : وقد اخرج ابن ماجه من حديث قاطمة بنت قيس بهذا اللفظ وسيأتي قوله ان انا نكر قاتل ماني الزكاة هو حديث متفق عليه من طريق أبي هريرة .

(الشرح) حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تهلوسوا على القبور ولا تصلوا إليها» وعجت منه جماعة من الصحابة فمن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «قاتل الله اليهود فغفروا قبور أنبيائهم مساجد» رواه البخاري ومسلم رحمهما الله وعن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما قال لا تزل برسول الله صلى الله عليه وسلم تلقى بطرح خبيصة له على وجهه فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه قال وهو كذلك لعنة الله على اليهود والنصارى

الركنين الآخرين وتدرج فيهما تفصيل الأنواع وما يختلف فيه ثم قدر الواجب من الأركان الثلاثة يتبين في خلال بيان النصب فلذلك أحاله على ما بعده وأما ما يجب فيه وهو المال فقد قاله ستة شروط (أحدها) كونه نكاحاً (والثاني) كونه نصيباً (والثالث) الحول (والرابع) جوامد الملك فيه مدة الحول (والخامس) السوم (والسادس) كمال الملك وهما كلامان (أحدهما) أن من هذه الشروط ما لا يختص بركة النعم كالحول وكل الملك وما يعتبر في هذا النوع وغيره لا يحسن تخصيص هذا النوع بذكره بل الأحسن إيراد يستوى نسبتها إليه (والثاني) أن قوله ما يجب فيه هو المال لا شك أن المراد منه ما يجب فيه زكاة النعم فإن الكلام فيها ولا معنى لزكاة النعم سوى الزكاة الواجبة في النعم فكانه قال بشرط أن الزكاة الواجبة في النعم أن يكون الواجب فيه نكاحاً وهذا يكسب الكلام أن لم يكن كذلك فهو أوضح من أن يحتاج إلى ذكر موقفه الفصل أنه لا يجب الزكاة في غير الأبل والبقر والغنم من الحيوان كالحيل والرقى إلا أن يكون فتجارة وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كانت الحيل ذكوراً وإناثاً أو إناثاً فصاحبها بالخيار إن شاء أعطي من كل فرس ديناراً وإن شاء قومه وأعطى من كل ما نهي درهم خمسة دراهم وإن كانت ذكوراً منفردة فلا شيء فيها لئلا يروى أنه صلى الله عليه وسلم قال «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة» (١) ولا يجب الزكاة فيما يتولد من الأطباء والغنم سواء كانت الغنم غنولاً أو أمهات خلافاً لأحد رحمه الله حيث قال : يجب في الحائتين . ولأبي حنيفة ومالك حيث فلا يجب إن كانت الأمهات من الغنم . لنا أنه لم يتولد من أصلين يجب الزكاة في جنبهما فلا يجب في الزكاة كما إذا كانت الفحول والأمهات غنماً . وأيضاً التامضي رضي الله عنه للمسألة بأن البغل لم يسهم لهم الفرس وإن كان أحد أصله فرساً ووضع الصلاة في الصورتين من لفظ الكتاب واضح وإنما ذكرهما ليتبين إلي الخلاف فيها وإلا ففي قوله فلا زكاة إلا في الأبل والبقر والغنم ما يفيد في الوجوب في الصورتين بل في قولنا يشترط كونه نكاحاً ما يفيد في الوجوب في غير

(١) «حديث» ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة : متفق عليه من حديث أبي هريرة وفي لفظ مسلم والدارقطني ليس في البعير صدقة إلا صدقة البعير ولا صاحب السن عن علي مرفوعاً قد عوت لكم عن صدقة الحيل والرقى فيها أو صدقة الرقة (فائدة) روى الدارقطني من حديث جابر مرفوعاً في الحيل السائمة في كل فرس ديناراً وأده صبيح جده

أغذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا رواه البخاري ومسلم وأبو مرثد بن شريح والترمذي
واسمه كنانة - يفتح الكاف وتشديد النون - وآخره زاي ابن حصين وقال ابن الحصين الضوي
- يفتح التين للمعجمة والنون - توفي بالشام سنة ثمان عشرة وقيل سنة إحدى وهو ابن ست وستين
سنة وحضر هو وابنه مرثد بدرا واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على كراهة بناء مسجد على
القبر سواء كان الميت مشهورا بالصالح أو غيره لمعوم الأحاديث قال الشافعي والأصحاب وتكره
الصلاة إلى القبور سواء كان الميت صالحا أو غيره قال الحافظ أبو موسى قال الامام أبو الحسن

الابن والبقير والقم لآل اسم النعم لهذه الحيوانات الثلاثة عند العرب وقلبك قال الله تعالى
(والانعام خلقها لكم فيها دفر ومناخ ومنها تأكلون) ثم قال (والخيل والبغال والحمير) فصل الخيل عن
الانعام وإنما صرح بقوله فلا زكاة إلا في الابل والبقير والقم أيضا وفيه إشارة إلى اختصاص
اسم النعم بالأنواع الثلاثة وأما قوله بعد ذلك ولا تجب في غيرها فلا قائمة فيه :-
قال (الشرط الثاني أن تكون النعم نصبا أما الابل في أربع وعشرين من الابل فادونها النعم في كل
خمس شاة فإذا بلغت عشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أي فان لم يكن في ماله
بنت مخاض فإن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت
ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت
ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وسبعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان فإذا
صارت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون فإذا صارت مائة وثلاثين فقد استقر الحساب في
كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون (ح) كل ذلك لفظ أبي بكر رضي الله عنه في كتاب
الصدقة وبنت المخاض لها سنة وبنت اللبون لها سنتان ولحقة ثلاث ولجذعة أربع)

الاصل المرجوع إليه في نصاب الابل ما روى الشافعي رضي الله عنه بإسناده عن أنس بن مالك
رضي الله عنه أنه قال (١) هذه الصدقة بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول
الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله بها فمن سئلها على وجه فليعطها ومن سئلها فوق
حقه فلا يعطه في أربع وعشرين من الابل إذا دونها النعم وذكر مثل ما أورده في الكتاب لفظا

(١) «حديث» الشافعي بإسناده إلى أنس بن مالك أنه قال هذه الصدقة بسم الله الرحمن
الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ التي أمر الله بها فمن سئلها على وجهها
من المؤمنين فليعطها : الحديث بطوله : أخرجه الشافعي عن القاسم بن عبد الله بن عمر عن الثني
بن أنس أو ابن فلان بن أنس عن أنس قال وأخبرني عدد من كلفهم عن حماد بن سلمة عن ثمامة
ابن أنس عن أنس مثل معنى هذا لا يخالفه إلا أني لم أحفظ فيه أن لا يعطى شاتين أو عشرين
درهما أحفظ فيه أن استيسر عليه قال واحسب في حديث حماد بن سلمة أن أنسا قال دفع لي أبو بكر الصدقة

الزعراني رحمه الله ولا يصلي إلي قبر ولا عنده قبر كما به واعظا له للأحاديث والله أعلم *
قال المصنف رحمه الله *

(ويستحب لأقرباء الميت وجيرانه أن يصلحوا لاهل الميت طعاما لا يروى أنه لما قتل جعفر

بلغت إلى قوله في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة إلا أنه قال في ست وأربعين فنيا حقة طروقة الجبل وفي إحدى وتسعين حقتان طروقتا الجبل (قوله) هذه الصدقة ترجمة الكتاب وعنوانه كما يقال هذا مختصر كذا وكتاب كذا ثم افتتح الكتاب وقوله هذه فريضة الصدقة أي بيان الصدقة التي أمر الله بها وأجل ذكرها قوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) وقوله التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيدلاني يعني قدرها وقال للمعدي يعني أوجبها وصاحب الشامل أورد ما علي سبيل الاحتمال وقوله من سئلها فوق حقة فلا يسلط فيه وجهان لاسمائها (منهم) من قال لا يسلط شيئا (ومنهم) من قال لا يسلط إلا ما زاد وهو الأصح باتفاق الشارحين : إذا قرر ذلك فنقول لا زكاة في الأبل حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت خمسا فنيا شاقولا يزيد بزيادتها شيء حتى تبلغ عشرة غنينا شائنا ولا يزيد بزيادتها شيء حتى تبلغ خمس عشرة غنينا ثلاث شياه

كتاب الصدقة عن رسول الله ﷺ وهو كما حسب الشافعي فقد رواه اسحاق بن راهوية عن النضر بن شميل عن حماد بن سلمة قال أخذنا هذا الكتاب من ثمانية عشر عن انس عن رسول الله ﷺ لكن في قوله في الاسداء ثمانية نظر فقدروا ما يسهي من طريق يونس بن محمد بن المؤدب عن حماد بن سلمة قال أخذت هذا الكتاب من ثمانية عن انس ان أبا بكر كتب له وكذا رواه ابو داود والسنائي من حديث حماد بن سلمة قال أخذت من ثمانية كتابا زعم ان أبا بكر كتب لانس ومن طريق حماد عن ثمانية عن انس : وأخرجه الحاكم في المستدرک من هذا الوجه وقال لم نخرجه البخاري هكذا بهذا التام وبه الدارقطني على ان ثمانية لم يسمه من انس وإن عبد الله بن الثني لم يسمه من ثمانية كذلك قال في التتبع والاستدراك ثم روى عن علي بن اللديني عن عبد الصمد حدثني عبد الله بن الثني قال دفع الي ثمانية هذا الكتاب قال وثنا عفان ثنا حماد قال أخذت من ثمانية كتابا عن انس وقال حماد بن زيد عن أيوب أعطاني ثمانية كتابا له : قال البيهقي قصر بعض الرواة فيه فذكر سياق أبي داود ثم رجع رواية يونس بن محمد المؤدب ومثابة النضر بن شميل له وعمل عن الدارقطني انه صححه : وقال ابن حزم هذا حديث في نهاية الصحة عمل به الصدوق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد اتهمي : وقد رواه البخاري في مواضع من صحيحه في كتاب الزكاة وغيره مطولا ومختصرا بسند واحد قال حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري حدثني أبي حدثني ثمانية ابن عبد الله ان أنسأ حدثه ان أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين : بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين الحديث بطوله وصححه ابن حبان أيضاً وغيره *

ابن أبي طالب رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم «استمعوا لآل جعفر طاماً فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم عنه» *

(الشرح) الحديث المذكور رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم من رواية عبد الله بن جعفر قال الترمذي حديث حسن ورواه أحمد بن حنبل وابن ماجه أيضاً من رواية

ولا يزيد بزيادتها شيء حتى تبلغ عشرين فينثني فيها أربع شياو ثم لا يزيد شيء حتى تبلغ خمسا وعشرين فينثني فيها بنت مخاض ثم لا شيء حتى تبلغ سنا وثلاثين فيها بنت لبون ثم لا شيء حتى تبلغ ستا وأربعين فيها حقة ثم لا شيء حتى تبلغ إحدى وستين فيها جذعة ثم لا شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فيها بتالبون ثم لا شيء حتى تبلغ إحدى وتسعين فيها حقتان ثم لا يزيد شيء بزيادتها حتى تجاوز مائة وعشرين فإن زادت واحدة وجبت ثلاث بنات لبون وإن زاد شخص من واحدة فهل هو كزيادة الواحدة حتى يجب ثلاث بنات لبون أم لا فيوجهان (أحدهما) وبه قال الاصطخري نعم لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم «فإن زادت على عشرين ومائة» وزيادتها على هذا للبلغ كالمحصل واحدة تحصل بما دونها (وأصحها) لا ولا يجب الاحتقان لأن الزيادة مفسرة بالواحدة في رواية ابن عمر رضي الله عنهما (١) ولأن الزكاة مبنية على تغيير واجبي بالاشخاص دون الاشخاص وإذا زادت واحدة وأوجبت ثلاث بنات لبون فهل للواحدة قسط من الواجب أم لا فيه وجهان قال الاصطخري لا لأنه صلى الله عليه وسلم قال «ففي كل أربعين بنت لبون» ولو قدرنا أن لها قسطاً من الواجب لكانت كل بنت لبون في أربعين وثلاث وقال الأكثرون (نعم) لأن تغيير الواجب بالواحدة فيتعلى الواجب بها كالمأثر قول الحاشية والمعتبرين وغيرها وما ذكر من الظاهر يعارضه ما روي في بعض الروايات أنه صلى الله عليه وسلم قال «فاذا زادت واحدة على المائة والعشرين فيها ثلاث بنات لبون» (٢) فخطي

(١) قوله (١) لأن الزيادة على المائة وعشرين وردت مفسرة بالواحدة في رواية ابن عمر : (قلت) هو في رواية سليمان بن أرقم عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر كما سيأتي *

(٢) قوله (٢) في حصى الروايات أنه عليه السلام قال «فاذا زادت واحدة على المائة وعشرين فيها ثلاث بنات لبون انتهى» وهو في رواية الدارقطني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن عبد العزيز حين استخلف أرسل إلى المدينة يلتمس عهد النبي عليه السلام في الصدقات وجد عد آل عمرو بن حزم كساب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات ووجد عد آل عمر كسابه إلى عماله على ذلك فكان مهيماً في صدقة الأبل فذكر فيه «فاذا زادت على العشرين ومائة واحدة فيها ثلاث بنات لبون» : وروى أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة فلم يعرجه إلى عماله حتى قبض فقره بسبعه فعمل به أبو بكر حتى

اسماء بنت عيسى (وقوله) صلى الله عليه وسلم يشغلهم بفتح الياء سوحي ضبا وهو شاذ ضعيف وقد وقع في المذهب يشغلهم عنه والذي في كتب الحديث يشغلهم بحذف عته وكان قتل جسنو رضي الله عنه في جمادى سنة ثمان من الهجرة في غزوة مؤتة وهي موضع معروف بالشام عند السرك واقعت نصوص الشافعي في الامم والمختصر والاصحاب على أنه يستحب لاقرباء الميت وجيرانه ان يسألوا طعاما لاهل الميت ويكون بحيث يشبههم في يومهم وليتهم قال الشافعي في المختصر واحب قرابة الميت وجيرانه ان يسألوا لاهل الميت في يومهم وليتهم طعاما يشبههم قاته سنة وفصل اهل الخير قل اصحابنا وبلغ عليهم في الاكل ولو كان للميت في بلد آخر

هذا لو بلغت الواحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط من الواجب جزء من مائة واحد وعشرين جزءاً وعلى قول الاصطخري لا يسقط شيء ثم الامر يستقر بعد بلوغ الابل مائة واحد وعشرين فيجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وإجماع يتغير الواجب بزيادة عشر عشر واذا وجب عدد من بنات البون ثم زادت عشر فصيرت ثلاثين اربعين أبدلت بنت لبون بحقة فان زادت عشرة أخرى أبدلت بأخرى وهكذا حتى يصير الكل حقا فاذا زادت عشر بعد ذلك أبدلت الحقائق كلها بنات البون وزيدت واحدة (مثاله) في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون كما عرفت فاذا صارت مائة وثلاثين ففيها بنتا لبون وحقة فاذا صارت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحققتان فاذا صارت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقائق فاذا صارت مائة وستين ففيها أربع بنات لبون ثم في مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحققتان وعلى هذا القياس هذا مذهبا والحجة عليه الخبر الذي تقدم وساعدنا أبو حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله على ما ذكرنا الى مائة وعشرين ففيها حققتان بالافتقار ثم عند أبي حنيفة يستأنف الحساب في كل خمس يزيد شاقع الحقتين فاذا بلغت مائة وحسبوا اربعين ففيها بنت خاضع مع الحقتين فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقائق ثم يستأنف الحساب فيجب في كل خمس يزيد شاقع الحقائق الثلاث الى أن تبلغ مائة وخمسا وسبعين

قبض ثم عمل به عمر حتى قبض فكان فيه في خمس من الابل شاة الحديث بطوله وفيه هذا وغيره ويقال تفرد رحمه سفيان بن حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصلونه رواه أبو داود والدارقطني والحاكم عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتبه في الصدقة وهي عند آل عمر قال ابن شهاب اقرأها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي اتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر فذكر الحديث وقال البيهقي تابع سفيان بن حسين على رحمه سليمان بن كثير (قلت) وأخرجه ابن عدي من طريقه وهو لين في الزهري أيضا ورواه الدارقطني من طريق سليمان بن أرهم عن الزهري وهو ضعيف

يستحب لخيران اهل ان يصلوا لهم طعاما ولو قال للصنف ويستحب لاقرباء الميت وجيران اهل
لكن احسن لمخول هذه الصورة قال اصحابنا رحمهم الله ولو كان النساء ينعن لم يحز اتخاذ
طعام لمن لانه اعانة علي التصية قال صاحب الشمل وغيره وأما اصلاح اهل الميت طعاما
وجمع الناس عليه فلم يقل فيه شيء وهو بدعة غير مستحبة هذا كلام صاحب الشامل ويستدل
لهذا بحديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال «كنا نعد الاجماع إلى اهل الميت وصنعة الطعام
بعد دفنهم النجاسة» ورواه احمد بن حنبل وابن ماجه باستناد صحيح وليس في رواية ابن ماجه
بعد دفنه (واما) الذبيح والقر عند القبر فمعمول حديث انس رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا قر في الاسلام» ورواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وفي رواية
ابي داود قال عبد الرزاق كانوا يسقون عند القبر بكرة أوشيا *

فحينئذ فهانت خاض وثلاث حقائق وفي مائة وست وعشرين بنت لبون وثلاث حقائق وفي مائة وست
وتسعين أربع حقائق وبعنايل وفي مائتين أربع حقائق لان الاربع عفوا لا يخفف الواجب وجودها وعدمها
ثم بعد المائتين يتألف الحجاب وعلي رأس كل خمسين يحمل أربع عفوا علي ما ذكرنا وعند مالك
اذا زاد علي عشرين ومائة أقل من عشر لم يتغير الواجب فاذا بلغت مائة وثلاثين فحينئذ فيها
بنتا لبون وحقنوقد استمر المسلسل في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وغنرواية أخرى
مثل مذهبنا ورواية ثالثة أنه إذا زادت واحدة علي المائة والعشرين غير الفرض ويتغير الساعي
بين المحتين وبين ثلاث بنات لبون وعن احمد روايتان كالروايتين الاوئتين عن مالك والاصح
عنه مثل مذهبنا . اذا عرفت هذه المذاهب رقت قوله في الكتاب فاذا زادت علي عشرين ومائة
ففي كل أربعين بنت لبون (بالهاء والميم والالف) وقد أعلم بالواو أيضا لان امام الحرمين قال حكى
العراقيون أن ابن خيران من شيوخنا كان يغير وراء المائة والعشرين بين مذهب الشافعي رضي الله
عنومذهب أبي حنيفة رحمه الله فجعل ذلك وجها لكن لم أحقق الكتب المشهورة للعراقيين وتعليقاتهم
نسبة هذا للمذهب الي ابن خيران وإنما حكوه عن ابن جرير الطبري وربما وقع تفسير في بعض النسخ
لتقارب الاسمين ونفرد ابن جرير لا يبعد وحسبنا للمذهب وان كان معدودا من طبقة أصحابنا الشافعي
رضي الله عنه ثم في الفصل أمور لا بد من معرفتها (أحدها) أن قوله في الكتاب قلن لم يكن في ماله
نت مخاض قان لبون ذكر إنما ذكره حريا علي لفظ الخبر ونظامه وأما قوله وتعرضه فهو مذكور
من بعد وماذا قيد ابن اللبون بالذكر وبنت المخاض قبل ذلك بالأنثي ذكروا فيه قولين (أحدهما)
أنه وقع تأكيذا في الكلام كما يقال رأيت بيمى وسمعت بإذني وكما قال صلى الله عليه وسلم «ما بقيت
الفرائض فلا ولي رجل ذكر» (١) (والثاني) أن الفرض من ان لا يؤخذ الحس فان في خلقته تنسبها

(١) حديث * الحقوا الفرائض بإهلها ما هي هو لا ولي رجل ذكر متفق عليه من
حديث ابن عباس وسياقي في الفرائض *

(فرع) في مسائل تتعلق بكتيب الجنائز (إحداها) قال الشافعي في الام وأصحابنا يستحب مسح رأس اليتيم ودعته واكرامه ولا يجهر ولا ينهر (الثانية) المستحب خفض الصوت في السير بالجنائز ومهما فلا يشتغلوا بشيء غير الفكر فيها ولا قية وصائرة اليه وفي حاصل الحياة وإن هذا آخرها ولا بد منه وقد أنشد ابن المنذر في الاشراف واليهيقي في السنن الكبير بابا في هذه المسألة قال ابن المنذر دوتنا عن قيس بن عباد - بضم العين وتخفيف الياء - قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عند ثلاث عند القتال وعند الجنائز وعند الذكر » قال وذكر الحسن البصري عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم يستحبون خفض الصوت عند الجنائز وعند قراءة القرآن وعند القتال قال ذكره الحسن وسعيد ابن جبير والنخعي واسحق قول القاتل خلف الجنائز استغفر الله وقال عطاء بن محمد قال الاوزاعي قال ابن المنذر ونحن نكره من ذلك ما كرهوا (الثالثة) عن عبيد ابن خالد الصحابي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « موت النجاة أخذه أسف » وروى مرفوعا هكذا وموقوفا علي عبيد ابن خالد رواه ابو داود هكذا بالوجهين باسناد صحيح قال الخطابي رحمه الله في تفسير هذا الحديث الاسف التضرع ومنه قوله تعالى (فلا أسفون) وذكر اللطائي أن ابراهيم الخليل وجماعة من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ماتوا نجاة قال وهو موت الصالحين وهو تخفيف علي المؤمن ويحتمل أن يقال أنه لطف ورفق بأهل الاستعداد للموت للتيقظين وأما غيرهم ممن له تعلقات يحتاج إلى الابهاء والتوبة واستحلال من بينه وبينه معلقة أو مصاحبة ونحو ذلك فالنجاة في حقه أخذه أسف وروى البيهقي عن ابن مسعود عاشر رضي الله عنها قالا في موت النجاة هو را حاكم ومن وأخذ أسف الفاجر ورواه مرفوعا عن رواية عائشة رضي الله عنها (الرابعة) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه لما حضره الموت دعا نتياب حدد قلبها ثم قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها » رواه ابو داود باسناد صحيح الا رجلا مختلفا في وثيقته وقد روى له البخاري في صحيحه قال المالك هو صحيح قال الخطابي رحمه الله استعمل ابو سعيد رضي الله عنه الحديث علي ظاهره قال وقد روى في تحصيل الكف احاديث قال وتأوله بعض العلماء علي أن المراد بالثياب الصل فيعت علي مامات عليه من عمل صالح أو مبيء

وعيا والصحيح لجزاء الخنى علي ما سيأتي ثم في لفظ الابن والبنت ما يضي عنه (الثاني) ربما نجد في بعض السمع عند قوله فاذا زادت علي عشرين ومائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل

والعرب يقول فلان طاهر الثياب إذا وصفوه بطهارة النفس والبراءة من الصيوب وبدنس الثياب إذا كان بخلاف ذلك قالوا استدلل هذا القائل بقوله صلى الله عليه وسلم «يمشعر الناس حفاة عراة» فدل على أنه ليس المراد بالثياب التي هي الكفن قال وتأوله بعضهم على أن البعث غير المشرف فيجوز أن يكون البعث مع الثياب والمشعر مع العري والحفاة (الحامسة) ثبت في الصحيحين عن عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه قال «سمعت رسول صلى الله عليه وسلم يقول في الطاعون إذا سمعتم به بأرض فلا تدعوا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه» (السادسة) يستحب للمريض أن يتعاهد نفسه بتقليم أظفار وأخذ شعر شاربه وإبطوا عاتقوا استدللوا به حديث خبيب بن عدى - بضم الخاء المعجمة - رضي الله عنه «أنه لما أرادت كفار قريش قتله استعاروا موسى يستحبها» ورواه البخارى رحمه الله (السابعة) عن البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا قعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فذلك قوله يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة» ورواه البخارى ومسلم رحمه الله وفي رواية لمسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت قال نزلت في عذاب القبر» وعن أنس رضي الله عنه قال «قال لي الله صلى الله عليه وسلم أن العبد إذا وضع في قبره ونولي عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا فإني به ملكن فيقصدانه فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل فاما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال له أنظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعداً في الجنة فيراهما جميعاً قلحاة وذكر لنا أنه يفسح له في قبره سبعون ذراعاً وعلى عليه خضرا إلى يوم يبعثون (وأما) المنافق أو الكافر فيقول لأندى كنت أقول ما يقول الناس فيه فيقال لأنديت ولا بليت ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه فيصبح صبيحة يسميها من بليها إلا التلين» ورواه البخارى ومسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبر الميت أو قال أحدكم - أنا ملكن أسودان أزرقان قال لاحدهما للآخر وللآخر للتبكر فيقولان ما كنت أقول في هذا الرجل فيقول ما كن يقول هو عبد الله وسوله أشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً عبده ورسوله فيقولان قد كنا نعلم أنك تقول هذا فيفسح له في قبره سبعين في سبعين ثم ينور لغيره وذكر نحو ما سبق فيه» وفي المتفق ورواه الترمذى وقال حديث حسن

خسين حقة زيادة وهي فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة فهي ثلاث بنت لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وهذه الزيادة صحيحة لكن الكلام مستقيم دونها والظاهر أنها ملحقة بغير

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أن أحدكم إذا مات عرض عليه متعبه بالنفاق الوشي أن كان من أهل الجنة أو من أهل النار فمن أهل النار يقال هنا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة » ورواه أحمد بن حنبل والنسائي والترمذي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح (الثامنة) ثبتت الأحاديث الصحيحة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعود من عذاب القبر وأنه أمر بالنعوذ « وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد علي صلاة النعوذ من عذاب القبر » وقدمت بيان جهة من هذا في الدعاء في آخر الصلاة قبل السلام ومنهجه أهل الحق أثبات عذاب القبر للكفار ولم يشاء الله من العصاة وشيبهه بالآثم الذي تراه ساكنا غير حاس بشيء وهو في نعيم أو عذاب ونكد وعن انس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لولا أن لا ندفنوا لدعوت الله أن يسعكم من عذاب القبر » ورواه مسلم وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما غربت الشمس فسمع صوتا يقول يهود تعذب في قبورها » ورواه البخاري ومسلم (الثامنة) عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم أني أحتلت نفسي وأراها لو تكلمت تصدقت أيمينها أن تصدقت عنها قال نعم » ورواه البخاري ومسلم والأحاديث بهذا المعنى كثيرة في الصحيح مشهورة واجمع للمسلسون علي أن الصدقة عن البيت تنفعه وتصله وينسب الكلام فيها أن شاء الله تعالى في آخر كتاب الوصية حيث ذكر المصنف والتأني والاصحاب المسألة وأما تصدق التبييه هنا علي أصل المسألة (العامة) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ لمن سلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة لا لقاه الله في القبر » ورواه الترمذي وضعفه (الحادية عشرة) في موت الأطفال عن انس رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم » ورواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد قسمه النار إلا نعمة القسم » ورواه البخاري ومسلم ونحوه القسم قوله عز وجل (وانتمكم إلا ولادها) والمختار أن المراد به المرور علي الصراط وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا ساء

مذكور من جهة المصنف لأمرين (أحدهما) إجماع يذكروها في الوسيط (والثاني) أنه قال أحراكل ذلك لعظم أبي بكر رضي الله عنه في كتاب الصدقة وليس فيما قل من لعظم أبي بكر رضي الله عنه زيادة

ما تمكن من امرأة تقدم ثلاثة من الولد الا كانوا لها حجاب من النار فقالت امرأة واثنين فقال رسول
صلى الله عليه وسلم واثنين « رواه البخارى ومسلم وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال «انت امرأة
التي صلى الله عليه وسلم يصحبها فقالت يا رسول الله ادعوا الله له فلقد دفنت ثلاثة فقال دفنت
ثلاثة قالت نعم قال لقد احتظرت بمحظار شديد من النار» رواه مسلم وعن ابى حسان قال «قلت
لابى هريرة مات لى ابنا فأتى بمعدني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تطيب اغسنا عن
موتنا قال قال نعم صغارهم دعاميس الجنة يتلقى احدهم أباه - وقال ابوهم فيأخذ بثوبه - وقال يدمع
فلا يتهاهل - أو قال يتتبع حتى يدخله الله واباه الجنة» رواه مسلم قال أهل الغرب الدعاميس جمع
دعوص كبرغوث وبرغوث قالوا وهو الدخال في الامور ومعناه أنهم سياحون في الجنة دخالون
في منازلهم لا يمنعون من موضع منها كما ان الصبيان في الدنيا لا يمنعون الدخول على الحرم وجاءت
في الباب احاديث كثيرة غير مذكورة ومنها ان موت الواحد من الاولاد حجاب من النار وكذا
السقط والله اعلم بالصواب وله الحمد والنصبة وبه التوفيق والعصمة * (١)

* (كتاب الزكاة)

قال الامام ابو الحسن الواحدى الزكاة تطهير المال واصلاح له وتمييز وانماء كل ذلك فتدقيق
قال والاظهر ان اصلها من الزيادة يقال زكا الزرع يزكو زكاه مملود وكل شيء ازداد فقد زكا
قال والزكاة أيضا الصلاح واصلها من زيادة الخير قال رجل زكى اى زائد الخير من قوم ازكياه

(١) وانما نسبته الى ابى بكر لا يرضى الله عنه هو الذى كتب لانسروا الكرضى الله عنه كتاب الصدقة لارجه
الى البحرين (٢) (الثالث) بيان الاستئذان الذى جرى ذكرها في الفصل * اعلم ان الناقه اول ما ولدت يسمى

- (١) قوله) هذه النقطة لم ترد في كتاب أبى بكر صحيح ليست فيه من الوجهين *
(٢) قوله) وانما نسب الى أبى بكر لانه هو الذى كتبه لانس لا وجهه الى البحرين
صحيح ذكره هكذا البخارى في كتاب الجهاد *

(١) (طبع) بوحد الاصل ما مع *

قال مصنفه يحيى بن شرف الترمذى رحمه الله ورغب به نحوه يوم عاشوراء - كتاب وسعي
و- هاء - آسر - الال - من رح الله - ر - الح - رحمه الله -

وزكي القاضى الشهود اذا بين زيادتهم في الغير وسعي ما يخرج من المال للساكنين بايجاب الشرع
زكاة لانها تزيد في المال الذى أخرجت منه ونوفره في المصق وقية الآفات هذا كلام الواحدي
(وأما) الزكاة في الشرع قل صاحب الماوى وآخرون هو اسم لاخذ شيء مخصوص من مال
مخصوص علي أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة (وأصل) ان الزكاة لفظة عربية معروفة قبل ورود
الشرع مستعملة في اشعارهم وذلك اكثر من ان يستدل له قال صاحب الحلوى وقال داود
الظاهرى لأصل لهذا الاسم في اللغة وانما عرف بالشرع قل صاحب الماوى وهذا القول وان كان
قاسدا فليس الخلاف فيه مؤثرا في أحكام الزكاة *

• قال المصنف رحمه الله •

(الزكاة ركن من اركان الاسلام وفرض من فروضه والاصل فيه قوله عز وجل (وأقيموا الصلاة
وآتوا الزكاة) وروى أبو هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم جالسا فأتاه رجل
فقال يا رسول الله ما الاسلام قال الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة المكتوبة
وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم شهر رمضان ثم ادبر الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ردوا علي الرجل فلم يروا شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبريل جاء ليعلم
الناس دينهم •)

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم وتقدم بيان الغنا في جبريل في واقعة الصلاة فوله
عز وجل (وأقيموا الصلاة) قال العلماء اقامتها ادا تمتوا المحافظة عليها بمحدودها يقال قام بالامر وأقامه اذا
أتى به موفيا حقه قال أبو علي الفارسي أشبه من أن تفسر يتمونها والمراد جنس الصلاة الواجب توذكر
أصحابنا في كتب الأصول والفروع خلافا في فهمهم هي جملة ما لا تقالوا قال أبو اسحق الروزى وغيره من
أصحابنا هي جملة قال البندنجي هذا هو المذهب لان الزكاة لا تجب الا في مال مخصوص اذا بلغ قدره مخصوصا
ويجب قدر مخصوص وليس في الآية بيان تنبيه من هذا في جملة بينها السنة لا أنها تقتضي أصل الوجوب
وقال بعض أصحابنا ليست جملة بل هي عامة بل كل ما تناوله اسم الزكاة فلا يمتنع وجوبه والزيادة
عليه تعرف بالسنة قال القاضى ابو الطيب في تعليقه وآخرون من أصحابنا فائدة الخلاف أنا اذا قلنا جملة
فهي حصة في أصل وجوب الزكاة ولا يحتاج بها في مسائل الخلاف وان قلنا ليست جملة كانت حجة في
صل وجوب الزكاة وفي مسائل الخلاف تملقا بعمومها والله أعلم (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم (وتقيم

ولها الذكر ما والاى رمة ثم قال له تبسم وتبسم ثم فصل الي تمام سنة فاذا أتته السوط من

الصلاة للكتابة وتؤدى الزكاة لفروضة» يخالف بين الفظين لقول الله تعالى (ان الصلاة كانت على المؤمنين) وثبت في أحاديث كثيرة وصف الصلاة بالكتابة لحديث «خس صلوات كتبهن الله» وحديث «أفضل الصلاة صلاة للمرء في بيته إلا للكتابة» وسمي الزكاة مفروضة لأنها مفترقة لولا أنها محتاج إلى تقدير المراجب ولهذا سمي ما يخرج في الزكاة فرائض وفي الصحيحين «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر» وفي صحيح البخارى في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه فريضة الصدقة وقيل غابر بين الفظين ثلاثا يتكرر اللفظ والفصاحة والبلاغة تمنع تكريره والله أعلم. (وأما) قول المصنف الزكاة ركن وفرض فتوكيد ويان اسكونه يصح تسمية الزكاة ركنًا وفرضًا وقد استعمل للمصنف مثل هذه العبارة في الصوم والحج والله أعلم. • وأما حكم السائلة فالزكاة فرض وركن بإجماع المسلمين وتظاهرت دلائل الكتاب والسنة واجماع الامة على ذلك والله أعلم. •

• قال للمصنف رحمه الله •

﴿ولا تجب الزكاة إلا على حر مسلم فاما للمكاتب والعبد إذا ملكه المولى مالا ملازكاة عليه لأنه لا يملك في قوله الحديد وملك في قوله تقديم إلا أنه ملك ضعيف لا يحتمل للمواستات ولهذا لا تجب عليه نفقة الاقرب ولا يعتق أبوه إذا اشتراه فلم تجب عليه الزكاة وفيمن نصه محرر ونصفه عبد وجهان (أحدهما) لا تجب عليه الزكاة لأنه ناقص بالرق فهو كالعبد القن (والثاني) أنها تجب فيما ملكه بنصفه الحر لأنه يملك بنصفه الحر ملكًا تامًا فوجب عليه الزكاة كلحر •

﴿الترشح﴾ قوله ولا تجب الزكاة إلا على حر مسلم ولم يقل تام الملك كما قاله في التبيه وهذا الذى قاله هنا حسن لان مقصوده في هذا الفصل بيان صفة الشخص الذى تجب عليه الزكاة وكونه تام الملك صفة لمال فأخره ثم ذكر في أول الذى يلي هذا في فصل صفات المال وهذا ترتيب حسن (أما) وجوب الزكاة على الحر للمسلم فظاهر لعموم الكتاب والسنة والاجماع فيمن سوى الصبي والمجنون ومنهنا وجوبها في مال الصبي والمجنون وسنوضحه قريبًا إن شاء الله تعالى (وأما) للمكاتب فلا زكاة عليه لاني عتق زرعه ولا في ماشيته وسائر أمواله ولا خلاف في من هذا عندنا ولا يجب عليه زكاة الفطر أيضا وفيها وجه ضعيف ذكره المصنف في باب زكاة الفطر والمذهب أنها لا تجب عليه ودليل الجميع ضعف ملكه قال أصحابنا فان عتق للمكاتب والمال في يده استأنف له الحول من حين العتق وإن عجز فصار للمال السيد ابتداء الحول من حينئذ (وأما) العبد القن والمذبر والمستولدة

في البانيه سمي إبر مجاز ان كل ذكر أو مت عاض ان كانت اشي وذلك لان الباقه مد عام من

إذا ملككم الولي مالا فإن قلنا بالجديد الصحيح أنه لا يملك بالتسليك وجب على السيد زكاة ما ملك
ولا أثر للتسليك لأنه باطل وإن قلنا بالتقديم أنه يملك لم يلزم العبد زكاة لأنه لا يملك له السيد
زكاة هذا المال فيمطره (الصحيح) منها وهو للشهود به قطع كثيرون لا يلزمه لأنه لا يملكه (والطريق
الثاني) حمله للوردى وإمام الحرمين والغزالي في البسيط وآخرون فيه وجهان (أصحهما) لا يلزمه
(والثاني) يلزمه لأن فائدة الملك القدرة على التصرف فيه وذلك حاصل بخلاف ملك المكاتب قال
الوردى هذا الوجه غلط لأن لو ألد أن يرجع فيها وجهه لو أنه ومع هذا يلزمه زكاة (قلت) أما الفرق
فظاهر لأن ملك الولد تام ويجب فيه الزكاة بخلاف العبد والله أعلم (وأما) من بضمه حر وبعضه رقيق
فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما واختلفوا في أصحهما قال العراقيون (الصحيح) أنه لا يجب
الزكاة وبهذا قطع أكثر العراقيين أو كثير منهم وجماعة من الحراسيين ممن قطع به القاضي أبو الطيب
في تعليقه والمحامي في المجموع وابن الصباغ وغيرهم من العراقيين وقوله إمام الحرمين في النهاية عن
العراقيين وقطع به من الحراسيين للتولى وصحح أكثر الحراسيين الودوب ممن
صححه منهم إمام الحرمين والبقوي وقطع به الغزالي في كتبه واستعد إمام الحرمين قول العراقيين واحتج
بأن الشافعي رضي الله عنه نص على أن من بضمه حر وبعضه رقيق يكفر كفارة الحر للمسرقة ولو إذا
وجبت كفارة الأحرار فزكاة أولى لأن للمتعد فيها الإسلام والملك التام وقد وجد وجهه العراقيين
أنه في أكثر الأحكام لمحكم العبد فلا قبل شهادته ولا ولاية له على ولده الحر ولا على مال ولده
ولا جمة عليه ولا تعتد به ولا حج عليه ولذا هو كالرقيق في نكاحه وطلاقه وعدها بالحدود على
قاذفه ولا يرث ولا يورث لها إذا عتق بعضها تحت عبد ولا قصاص على الحر من هو مثله على الأصح
ولا يكون قاضيا ولا قاضيا ولا مقوما وغير ذلك من الأحكام فوجب أن تلحق الزكاة بذلك (فان قيل)
جزموا بوجوب زكاة الفطر عليه فما الفرق فالجواب ما أجاب به صاحب الشامل أن زكاة الفطر
تبعض فيجب عليه نصف صاع وعلى سيده نصفه وزكاة الأموال لا تبعض وإنما تجب على تامر الله أعلم

• قال المصنف رحمه الله •

(وأما) الكافر فإن كان أصليا لم يجب عليه الزكاة لأنه حق لم يلزمه فلا يلزمه كفارة لثلاثات
وإن كان مرتدًا لم تسقط عنه كما وجب في حال الإسلام لأنه تمت وجوبه فلم يسقط بردة كفرامة
الثلاث (وأما) في حال الردة فإنه ينسب على ملكه وفي ملكه ثلاثة أقوال (أحدها) يزول بالردة

من ولادتها تحبل مرة أخرى فتصير من الخاض وهي الموامل فيكون الولد ولد ناقة هي الخاض
ونسي بذلك وإن لم تحبل بعد نظرنا إلى الوقت ثم إذا تمت فولد سننان وطعن في الثالثة سمي الذكر

فلا تجب عليه الزكاة (والثاني) لا يزول فتجب عليه الزكاة لأنه حق العزيمه بالاسلام فلم يسقط
باردة لحقوق الآدميين (والثالث) أنه موقوف فان رجع الي الاسلام حكماً بأنه قد زال ملكه
فلا تجب عليه الزكاة) .

(الشرح) قوله في الكفر الاصلي لا تجب عليه ليس مخالفاً لقول جمهور أصحابنا وغيرهم
في الاصول ان الكفار يخاطبون بفروع الشرع وقد سبق في أول كتاب الصلاة بيان ذلك
واضحاً مع فوائد تتعلق بالحكم الكفاري (وأما) قوله لانه حق لم يلزمه فلا يلزمه كفراة للتلفات
تقد ينكر عليه ويقال هذا دليل ناقص عن العمى لان مراد المصنف أن الزكاة لا تجب على
الكافر سواء كان حرياً أو ذمياً وهذا لاخلاف فيه فدليل المصنف ناقص لانه دليل لعدم
الوجوب في حق الحربي دون النقي فان النقي يلزمه غرامة للتلفات (والجواب) أنه أراد أن الزكاة
حق لم يلزمه الحربي ولا النقي فلا يلزم واحد منهما كالانجب غرامة للتلفات علي من لم يلزمها
وهو الحربي وهذا جواب حسن وافق أصحابنا مع نصوص الشافعي رحمه الله علي أنه لا تجب
الزكاة علي الكافر الاصلي حرياً كان أو ذمياً فلا يطالب بها في كفره وإن أسلم لم يطالب بها في مدة
الكفر . وأما المرتد فان وجب عليه زكاة قبل رده لم تسقط عنه باردة عندنا باقتنا الاصحاب
وقال أبو حنيفة تسقط بناء علي أصله أن للرتد يصير كالكافر الاصلي «دليلنا ما ذكره للمصنف (وأما)
زمن الردة فهل تجب عليه فيه زكاة فيه طريقان حكاهما إمام الحرمين والرافعي وغيرهما (أحدهما)
أقطع بوجوب الزكاة وبه قال ابن سريج كالتفقات والفرامات (والطريق الثاني) وهو المشهور وبه
قطع الجمهور فيه ثلاثة أقوال بناء علي بقاء ملكه وزواله (أحدها) يزول ملكه فلا زكاة (والثاني) يبقى فتجب
(وأصحها) أنه موقوف ان عاد الي الاسلام تيناً بقاءه فتجب الا فلا . وتصور المسألة اذا بقي مرتداً
حولاً ولم نعلم ثم علمنا أو علمنا ولم تقدر علي قتله أو ارتد وقد بقي من الحول ساعة فلم يقتل أو لم
يسلم الا بعد الحول والله أعلم » قال أصحابنا وإن قلنا لا تجب الزكاة فارتد في أثناء الحول أقطع
الحول فاذا أسلم استأنف وإن قلنا تجب لم يقطع قال أصحابنا واذا أوجبنها فأخرج في حال
الردة أجزاءها كما لو ألهم عن الكفارة بخلاف الصوم لا يصح منه لانه عمل بدني فلا يصح الا من
يكتب له هكذا صرح به البغوي والجمهور وقال إمام الحرمين قال صاحب التفرير لو قلت اذا
ارتد لم يخرج الزكاة مادام مرتداً لم يكن بعيداً لان الزكاة قرينة محضة معتبرة الي النية ولا تجب
علي الكافر الاصلي فتعذر أدائها من للرتد قال صاحب التفرير علي هذا اذا حكنا بأن ملكه

ابن ايون والانتى بنت لبون لان الام قد ولدت وصارت لبوناً ثم اذا استوفى الولد ثلاث سنين

لا يزول ومضى حول في الردة لم يخرج الزكاة أيضاً لما ذكرنا فإن أسلم لزمه إخراج ما وجب في إسلامه وردته ولو قتل مرتداً وقد تنذر أداء الزكاة علي هذا الاحتمال فتسقط في حكم الدنيا ولا تسقط للعاقبة بها في الآخرة قال إمام الحرمين مما قطع به الأصحاب إخراج الزكاة لقتل المسلما كين عاجلاً ولكن يحتمل أن يقال إذا أسلم لم يلزمه إعادة الزكاة فيه وجان كالمستمتع من أداء الزكاة إذا أخذها الإمام منه قهراً ولم ينو للمستمع هذا آخر كلام الإمام وللذهب أنها تجزئ، لما قلناه أولاً عن الجمهور والله اعلم • قال المصنف رحمه الله •

(وتجيب في مال الصبي والمجنون لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اجتفوا في مال اليتامي لأنا كلها الزكاة» ولأن الزكاة تراد لثواب الزكي ومواساة الفقير والصبي والمجنون من أهل الثواب ومن أهل المواساة ولهذا يجب عليهما نفقة الأقارب ويقتضي عليهما الأبا إذا ملكه فوجب الزكاة في مالهما) •

(الشرح) هذا الحديث ضعيف وداه الترمذي والبيهقي من رواية الثوري بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم والثوري بن الصباح ضعيف وداه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن يوسف بن ماهك عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلان يوسف تابعي وماهك بفتح الهاء أعجمي لا ينصرف وقد أكد الشافعي رحمه الله هذا المرسل بمصوم الحديث الصحيح في إيجاب الزكاة مطلقاً وبما رواه عن الصحابة في ذلك ورواه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً عليه (وقال) إسناده صحيح ورواه أيضاً عن علي بن مطرف وروى بإسناد صحيح في مال اليتيم عن ابن عمر والحسن بن علي وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال البيهقي وأما ما روى عن إيث بن أبي سليم عن مجاهد عن عبد الله بن مسعود من ولي مال يتيم فليحص عليه الستين فإذا دفع إليه ماله أخبره بما عليه من الزكاة فإن شأه ذكره وإن شاء ترك • قد ضعفه الشافعي من وجوه (أحدها) أنه منقطع لأن مجاهداً لم يذكر ابن مسعود (والثاني) أن إيث بن أبي سليم ضعيف قال البيهقي ضعف أهل العلم إيثاً (قال) وقد روى أيضاً عن ابن عباس إلا أنه انفرد به ابن لهيعة وهو ضعيف لا ينجح به (وأما) رواية من روى هذا الحديث لأنا كلها الصدقة لم يقل الزكاة فالمراد بالصدقة الزكاة كما جاء في هذه الرواية (فان قيل) فكأن الزكاة لأن كل المال لو أنما أكل ما زاد على النصاب (فالجواب) أن المراد تأكل معظم الزكاة مع النفقة واستدل أصحابنا أيضاً من جهة التقياس بأن كل من وجب الشر في زرعه وجبت الزكاة في سائر أمواله كالبالغ العاقل فإن أبا حنيفة رحمه الله وأختنا علياً بإيجاب الشر في مال الصبي والمجنون وإيجاب زكاة الفطر في مالهما وخالفنا في غير

وطعن في الراجحة سمي الذكر حقاً والاشي حقة ولم يسمي بذلك اختافوا فيه منهم من قال لاستحقاقه الحل عليه وروكبه ومنهم من قال لأن الذكر استحق أن يزو والاشي استحققت أن يزوي عليهما

ذلك (واما) استلال الحنفية بقول الله تعالى (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) والصبي والمجنون ليسا من اهل التطهير اذ لا ذنب لهما (فالجواب) أن الغالب انها تطهير وليس ذلك شرطا قانا اتفقنا على وجوب الفطر والشر في مالها وان كان تطهيرا في اصله (واما) قوله صلى الله عليه وسلم « ردم القلم عن ثلاثة » فلراد رفع الامم والوجوب ونحن نقول لا اثم عليهما ولا يجب الزكاة عليهما بل يجب في مالها ويطلب باخراجها وليها كما يجب في مالها قيمة ما اتفاه ويجب على الولي دفعها (واما) قياسهم على الحج (فاجاب) امام الحرمين رحمه الله في الاساليب والاصحاب عنه ليس ركنا فيه وانما يتطرق اليه المال توصلا بخلاف الزكاة قال الامام للتعبد ان مقصود الزكاة سدنة القبر من مال الاغنياء شكرا لله تعالى وتطهيرا للمال ومال الصبي قابل لاداء النفقات والقرامات اذا ثبت هذا فانزكاة عندنا واجبة في مال الصبي والمجنون بلا خلاف ويجب على الولي اخراجها من مالها كما يخرج من مالها غرامة للنفقات ونفقة الاقارب وغير ذلك من حقوق للتوجه اليها فان لم يخرج الولي الزكاة وجب على الصبي والمجنون بدالبلوغ والافاقه اخراج زكاة ماضى باتفاق الاصحاب لان الحق توجه الى مالها لكن الولي عمى بالتأخير فلا يسقط ما توجه اليها واما المال المنسوب الى الجنين بالارث أو غيره فاذا انفصل حيا هل يجب فيه الزكاة فيه طريقتان (المنهبة) انها لا تجب وبه قطع الجمهور لان الجنين لا يتيقن حياته ولا وثوق بها فلا يحصل تمام للملك واستقراره فعلى هذا يتبدى حولا من حين ينفصل (والطريق الثاني) حكاية الماوردي في باب نية الزكاة والمتولي والشاخي وآخرون فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) تجب كالصبي قال امام الحرمين تردد فيه شيخي قال وجزم الأئمة بانها لا تجب والله أعلم قول المصنف الزكاة تراد بثواب الزكي ومواساة القبر ههنا لا بد منها فبقوله نواب للزكي يخرج الكافر وبقوله مواساة القبر يخرج للمسكاتب والله اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في زكاة مال المسكاتب « قد ذكرنا أن مذهبنا انه لا زكاة في مال المسكاتب سواء الزرع وغيره وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف قال ابن النضر وهو قول العلماء كافة إلا آثار فوجبها على المسكاتب في كل شيء كالحر وحكمه البصري وغيره عن داود وقل أبو حنيفة يجب العشر في زرع ولا تجب الزكاة في باقي أمواله » واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم « فيما سقت السماء العشر » وهو حديث صحيح « واحتج داود بقوله تعالى (وأقيموا الصلوات وآتوا الزكاة) والمسكاتب والعبد يدخلان في الخطاب على الاصح عند الأصوليين « دليلنا ضعف ملكه بخلاف الحر ولائها للمواساة وليس هو من أهلها وعلي أبي حنيفة أيضا بالقياس على غير العشر والآية والحديث محمولان على الاحرار »

وبحسب هذين القولين اختلفوا في قوله طروقة الجمل على ما سبق في الخبر فن قال بالاول قرأ

(فرع) في مذاهبهم في مال الصبد * ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يمك على الصحيح وان ملك على الضعيف فلا زكاة به قال جمهور العلماء به قال ابن عمر وجابر والزهري وقادة ومالك وأبو حنيفة وسائر العلماء إلا ما حمله ابن المنذر عن عطاء وأبي ثور أيهما أوجبها على الصبد قال وروى أيضاً عن عمر وحكمه الصبدى عن داود *

(فرع) في مذاهبهم في مال الصبي والمجنون * ذكرنا أن مذهبنا وجوبها في المملوك به قال الجمهور وحكي ابن المنذر وجوبها في مال الصبي عن عمر بن الخطاب وعلي وابن عمر وجابر والحسن بن علي وعائشة وطلوس وعطاء وجابر وابن زيد ومجاهد وابن سيرين وربيعة ومالك والزهري والحسن بن صالح وابن عينة وعبيد الله بن الحسن وأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وسليمان بن حرب رضى الله عنهم وقال أبو وائل وسعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي لا زكاة في مال الصبي وقال سعيد ابن السيب لا يزكي حتى يصلى ويصوم رمضان وقال الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز في ماله الزكاة لكن لا يفرجها الولي بل يحبسها فإذا بلغ الصبي أعله فيزكي عن نفسه وقال ابن أبي ليلى فيما ملكه زكاة لكن أن أداها الوصي ضمن وقال ابن شبرمة لا زكاة في ذهبه فضته ونجب في ابله وبقره وغنمه وما ظهر من ماله زكاته وما غاب غني فلا وقال ابن حنيفة لا زكاة في ماله إلا عشر المشرات وسبق بيان دليلنا عن الجميع والجواب عما عارضه *

* قال المصنف رحمه الله *

(ومن وجبت عليه الزكاة وقد عطل آخر أجزائها لم يجز له تأخيرها لا تحقق بحسب صرفه إلى الآدى توجب المطالبة بالرفع إليه فلم يجز له التأخير كالوديعة إذا طالب بها صاحبها فإن أخرها وهو قادر على أدائها ضمنها لأنه أخر ما يجب عليه مع إمكان الأداء فضمه كالوديعة ومن وجبت عليه الزكاة وامتنع من أدائها نظرت فإن كان جاحداً لوجوبها فقد كفر وقتل بكفره كما يقتل المرتد لأن وجوب الزكاة معلوم من دين الله تعالى ضرورة من جحد وجوبها فقد كذب الله وكذب رسوله صلى الله عليه وسلم بحكم بكفره وإن منها بخلافها أخذت منه وعزروا في تقديم تؤخذ الزكاة وشطر ماله عقوبة لما روي بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ومن منها فاما أخذها وشطر ماله عزمت من عزما توبنا ليس لآل محمد فيها شيء» والصحيح هو الأول قوله

طروقة الحمل - بالماء - أى استحققت الحمل عليه ومن قال بالثاني فإطروقه الحمل بالحلم لأنها استحققت أن يطرقها الحمل ذكر ذلك كله للمهدي وللمتهور الصحيح هو الحمل ويدل عليه ما روى في بعض الروايات طروقه الفحل (١) ثم إذا استوفى الولد أربع سنين وضعن في الخامسة تسمى الذكر جذعا والاشي

صلى الله عليه وسلم ليس في المال حق سوى الزكاة ، ولأنها عبادة فلا يجب بالامتناع منها أخذ
شطر ماله كسائر العبادات وحديث هز بن حكيم منسوخ فإن ذلك حين كانت العقوبات في
الاموال ثم نسخت وان امتنع بجمعة قاتله الامام لان أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل
مانعي الزكاة *
(الشرح) حديث هز رواه ابوداود والسنائي وغيرهما وفي رواية السنائي شطر الله ورواية

أبي داود شطر ماله كما في المذهب واسناده الى هز بن حكيم صحيح على شرط البخاري ومسلم
(وأما) هز فاختلافوا فيه فقال يحيى بن معين ثقة ورسئل أيضاً عنه عن أبيه عن جده فقال اسناد صحيح
إذا كان دونة ثقة وقال علي بن الحسين ثقة وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابو زرعة
صالح وقال الحاكم ثقة وروى البيهقي عن الشافعي رحمه الله أنه قال هذا الحديث لا يشته أهل العلم
بالحديث ولو ثبت قلنا به هذا تصريح من الشافعي بأن أهل الحديث ضحوا هذا الحديث والله أعلم
(وأما) حديث ليس في المال حق سوى الزكاة فضعيف جداً لا يعرف قال البيهقي في السنن الكبيرة
والذي يرويه أصحابنا في العالقي ليس في المال حق سوى الزكاة لأحفظ فيه اسناداً رواه ابن ماجه
لكن بسند ضعيف . (قلت) وقد روى الترمذي والبيهقي عن قاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال «ان في المال حقاً سوى الزكاة» لكنه ضعيفه الترمذي والبيهقي وغيرهما
والضعف ظاهر في اسناده واحتج البيهقي وغيره من المحققين في المسألة بحديث أبي هريرة في قصة
الاعرابي الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم «دلى على عمل إذا علمته أدخل الجنة قال تعبد الله لا تشرك
به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤدى الزكاة وتصوم رمضان قال والذي بئسك بالحق لا أزيد على هذا فلما
أدبر قال من أراد ان ينظر الى رجل من أهل الجنة فينظر الى هذا» رواه البخاري . ولم يوف معاه
احاديث صحيحة مشهورة (وأما) حديث قتال ابى بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة فرواه البخاري
ومسلم من رواية ابى هريرة رضي الله عنه (وقوله) حق يجب صرفه الى الأدنى احتراز من الحج
(وقوله) وجهت المطالبة به احتراز من الدين المؤجل (وقوله) جاحداً قال أهل الله المحمود هو الانكار
بعد الاعراف (وقوله) هز بن حكيم عن أبيه عن جده هو يزن . بفتح الباء . الموحلق بالزاي . بن حكيم
ابن معاوية بن حنيفة . بفتح الحاء المهملة . الضريوي . جده الراوي هو معاوية (وقوله) صلى الله عليه وسلم
عزمت باسكان الزاي من عزومات ريند بفتحها ومعناه حق لا بد منه وفي بعض روايات البيهقي عزمة
- بكسر الزاي - وزيادة ياء . والمشهور عزمة وقوله في اول الحديث ومن منها هكذا هو بالواو
ومن مطوف علي اول الحديث قلنا اوله في كل اربعين من الابل سائمة ابنة لبون من اعطاهموا تجرا
فله اجر ومن منها قاتلاً أخذها وشطر ماله . وقد ذكر المصنف اوله في الفصل الرابع من الباب (قوله) امتنع

جذعة لانه يجرد مقدم اسناده أى يسقطه وهذه غاية اسنان الزكاة

بمنحة - هو بفتح النون - علي المشهور عند أهل اللغة وحكي جواز إسكانها وللمنحة بالفتح الجماعة
 للممنون ككتاب وكتبة وكفر وكفرة ونظارته ومن سكن فضاء بقوة امتناع وقيل أبي بكر
 رضي الله عنه مانع الزكاة كان في أول خلافته سنة إحدى عشرة من الهجرة أما الأحكام فيها
 مسائل (أحدها) أن الزكاة عندنا يجب إخراجها علي الفور فإذا وجبت وعكس من إخراجها لم
 يجوز تأخيرها وإن لم يتمكن منه التأخير إلي التمكن فإن أخرب عبد التمكن عصى وصار ضامناً فلو تلف
 المال كله بعد ذلك لزمته الزكاة سواء تلف بعد مطالبة الساعي أو الفقراء أم قبل ذلك وهذا لا خلاف
 فيه وإن تلف المال بعد الحول وقبل التمكن فلا يتم ولا ضمان عليه بلا خلاف وإن ألقاه للمالك لزمه
 الضمان وإن ألقاه اجنبي بني علي القولين في أن التمكن شرط في الوجوب أم في الضمان وسيأتي
 إيضاحها بتفريغها في آخر الباب الثاني حيث ذكرها للمصنف إن شاء الله تعالى إن قلنا شرط في
 الوجوب فلا زكاة وإن قلنا شرط في الضمان وقلنا الزكاة تتعلق بالقيمة فلا زكاة وإن قلنا تتعلق بالعين
 انتقل حق الفقراء إلي القيمة كما إذا قتل العبد أو الموهون فإنه ينتقل حق الجني عليه وللمرهن إلي
 القيمة قال أصحابنا وليس المراد بإمكان الاداء مجرد إمكان الإخراج بل يشترط معه وجوب
 الإخراج بثلاثة شروط (أحدها) حضور المال عنده فإن غلب عنه لم يجب الإخراج من موضع
 آخر بالاتفاق وإن جوزنا نقل الزكاة (والثاني) أن يجد المصروف اليه وسيأتي في قسم الصدقات
 أن الأموال بالغة وظاهرة قابضة يجوز صرف زكاتها بنفسه وبوكيله وبالسلطان والساعي فيكون
 واجداً للمصروف اليه سواء وجد أهل البيت أو لا - اطلاق أو نائبه (وأما) الظاهرة فكذلك إن ظاهراً لا مباح
 أنه له صرفها بنفسه - والأفلاما كان حتى يجد السلطان أو نائبه ولو وجد من يجوز الصرف اليه
 فأخر فطالب الانفصال بأن وجد - اطلاق أو نائبه فأخر ليفرق بنفسه حيث جعلناه أصل أو أحد
 لا انتظار قريب أو جوار أو من هم أحوج من غيره أو الأخير وجهان - به - إن (أصحهما) به أنه فإن
 لم نجد التأخير ماخر آثم وضمن وإن - زكاة تلفت للمال قبله من به وجهان - به - إن (أصحهما)
 يكون ضامناً لوجود التمكن (والثاني) لآلانه مأذون له في التأخير هل أمام الحرمين للوجوب سلطان
 (أحدهما) أن يظهر استحقاق الحاضرين فإن تنكك في استحقاقهم فأخر ليتروى جاز لا خلاف
 (والثاني) أن لا يستفحل ضرر الحاضرين وفاقهم فإن تضرروا بالخوف ونحوه لم يجوز التأخير
 لقريب وشبهه لا خلاف قال الراعي في هذا الشرط اثنا عشر لأن إشباههم لا يتعين علي هذا
 الشخص ولا من هذا المال ولا من مال الزكاة وهذا الذي قاله الراعي باطل والصواب ما ذكره
 أمام الحرمين لأنه وإن لم يتعين هذا المال لمؤلاء المحتاجين فرفع ضرورهم فرض كفاية فلا يجوز
 أهله لا انتظار فضيلة لو لم يارضها شيء (الشرط الثالث) لا يمكن الاداء شغلهم من أمرديته لودياه

قال (وأما البقر ففي ثلاثين منه يتبع وهو الذي له سنة وفي أربعين سنة وهي التي لها سنتان

كصلاة وأكل ونحوها ذكره البغوي وغيره والله اعلم (للسألت الثانية) إذا امتنع من اداء الزكاة منكراً
لوجوبها فان كان من يخفى عليه ذلك لسكوته قريب عهد بالاسلام أو نشأ يداية بعيدة أو نحو ذلك
لم يحكم بكفره بل يعرف وجوبها وتؤخذ منه فان جحد بها بعد ذلك حكم بكفره (فان قيل) كيف
احمل للمصنف التنبيه على انما يكفي اذا نشأ مسلماً بين المسلمين (فالجواب) انه لم يجهل بل نبه عليه
بقوله جاحداً لوجوبها قال اهل اللغة الجحد انكار ما اعترف به المنكر قال ابن فارس في الجمل لا يكون
الجحد إلا مع علم الجاحد به والله اعلم وان كان من لا يخفى كسلم مختلط بالمسلمين صار بجحدها
كافراً وجرت عليه احكام المرتدين من الاستتابة والقتل وغيرها ودليله ما ذكره المصنف وقد
سبق في اول كتاب الصلاة بيان ما يكفر بجحد وغير ذلك مما يتعلق بهذا (الثالثة) اذا منم
الزكاة بخلافها واخفاها مع اعترافه بوجوبها لم يكفر بخلاف ولا يجبي فيه الوجه السابق في
الكتاب في الامتناع من الصلاة مع اعتقاد بوجوبها انه يكفر والفرق ان هناك احاديث تقتضي
الكفر بخلاف هذا ولكن يعزى وتؤخذ منه قهراً كما اذا امتنع من دين آدمي قال الشافعي رحمه
الله في المختصر والاصحاب كلهم انما يميز غفياً ومانها اذا لم يكن له عذر في اخفاها ومنها بأن
كان الامام عادلاً يصرفها في وجوبها بعد اخفاها على وجهها قالت كل عذر بأن
كان الامام جائراً بأن يأخذ فوق الواجب او يضمنها في غير مواضعها فانها تؤخذ منه ولا يعزى لانه
معذور واذا منما حيث لا عذر اخذت منه قهراً كما ذكرناه وهل يؤخذ منها نصف ماله عقوبة له
فيه طريقان (احدهما) اطلع أنه لا يؤخذ وعن صرح بهذا الطريق القاسمي ابو الطيب في تطبيقه
ولما وردى والمحدثي في كتبه الثلاثة والمصنف في التنبيه وآخرون وحكوا الاخذ عن مالك قيل وليس
هو مذهبه ايضا (والطريق الثاني) وهو المشهور وبه قطع المصنف هنا الاكثر وفي قولنا (المجدي)
لا يؤخذ (والقديم) يؤخذ وذكر المصنف دليلها واتفق الاصحاب على ان الصحيح انه لا يؤخذ
ولما جابوا هم والشافعي والبيهقي في معرفة السنن والآثار عن حديث يبرز بن حكيم بأنه منسوخ وان كان
حين كانت العقوبة بالمال كما ذكره المصنف وهذا الحواب ضعيف لوجهين (احدهما) انما ادعوه من
كون العقوبة كانت بالاموال في اول الاسلام ليس بثابت ولا معروف (والثاني) ان النسخ انما
يصار اليه اذا علم التاريخ وليس هنا علم بذلك (والجواب) الصحيح تضعيف الحديث كما سبق عن
الشافعي رضي الله عنه وابي حاتم والله اعلم (الرابعة) اذا منع واحد أوجع الزكاة وامتنعوا باقتال
وجب على الامام قتالهم لما ذكره المصنف وثبت في الصحيحين من رواية ابي هريرة ان الصحابة
رضي الله عنهم احتلفوا اولاً في قتال اسي الزكاة ورأى ابو بكر رضي الله عنه قتالهم واستدل
عليهم فلما ظهرت لهم الفلائل واتوه فصار قتالهم مجماً عليه وقد مل المصنف في كتابه وغيره

من الأصوليين الاتفاق على أن الصباة إذا اختلفوا ثم اجمعوا على أحد القولين قبل أن يستقر الخلاف كان ذلك اجماعاً ومثله بقصة خلافهم لأبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم اجماعهم والله أعلم.

(فرع) في مذاهب العلماء في تأخير الزكاة قد ذكرنا أن مذهبنا أنها إذا وجبت الزكاة يمكن من إخراجها وجب الإخراج على الفور فإن أخرها أثم وبه قال مالك وأحمد وجمهور العلماء قاله البدرى عن أكثرهم وقل أصحابنا عن أبي حنيفة أنها على التراخي وله التأخير قال البدرى اختلف أصحاب أبي حنيفة فيها قال الكرخي على الفور وقال أبو بكر الرازي على التراخي «دليلنا قوله تعالى (وَأَوْ زَكَاةً) والامر عندم على الفور وكذا عند بعض أصحابنا واحتجوا بأنه لم يطالب فاشبهه غير المتسكن قال الأصحاب يجب الفرق بين المتسكن وعدمه كما في الصوم والمصلاة»

(فرع) إذا وجبت الزكاة يمكن من إخراجها ثم مات لم تسقط بغير معتد بآل يجب إخراجها من ماله عندنا

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر معاذ حين بعثه إلى اليمن أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً ومن أربعين مسنة (١) «لا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع ثم لا شيء»

(١) «حديث» معاذ بن جبل بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاصداً أن يأخذ من كل أربعين مسنة ومن كل ثلاثين تبيعاً: أبو داود والنسائي من رواية أبي وأبي عن معاذ أثنى منه ورواه النسائي وباقي أصحاب السنن وابن حبان والدارقطني والحاكم من رواية أبي وأبي عن مسروق عنه ورجح الترمذي والدارقطني في اللؤلؤ الرواية للرسالة ويقال إن مسروقاً أيضاً لم يسمع من معاذ وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك وقال ابن القطان هو على الاحتياط ويبني أن يحكم لحديثه بالاتصال على رأى الجمهور وقال ابن عبد البر في التمهيد أسنده متصل صحيح ثابت وروى حيد الحق فقل عنه أنه قال مسروق لم يلق معاذاً ومقبه ابن القطان بأن أبا عمر إنما قال ذلك في رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ : وقد قال الشافعي طاوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه لكثرة من يهيه بمن أدرك معاذ وهذا مما لا أعلم من أحد فيه خلافاً سوى وقد رواه الدارقطني من طريق للسودى عن الحكم عن طاوس عن ابن عباس قال لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً وهذا موصول لكن للسودى اختلط وتفرد بوضعه عن هبة بن الوليد وقد رواه نطس بن عمارة عن الحكم أيضاً لكن الحسن ضيف ويدل على ضعفه قوله فيه أن معاذاً قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فسأله ومآذ لما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد مات : ورواه مالك في اللؤلؤ من حديث طاوس عن معاذ أنه أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً ومن أربعين بقرة مسنة وأتى بما دون ذلك قال أن يأخذ منه شيئاً وقال لم يسمع فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً حتى ألقاه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل قال ابن عبد البر ورواه قوم عن طاوس عن ابن عباس عن معاذ إلا أن الذين أرسلوه أثبت من الذين

وهو مذهب عطاء والحسن البصري والزهرى وكثادة واحد واسحق وأبي ثور وابن المنذر وداود وحكي ابن المنذر عن ابن سيرين والشعي والشعي وحاد بن أبي سليمان وداود بن أبي هند وحيد الطويل وعثمان البتي وسفيان الثوري إن أوصي بها أخرجت من ماله كسائر الوصايا وإن لم يصح لم يلزم الورثة إخراجها وحكي عن أبيه والأوزاعي أنها تخرج من ماله قبل الوصايا بحيث لا يتجاوز الثلث وقال أبو حنيفة وسائر أهل الرأي تسقط بموته ولا يلزم الورثة إخراجها وإن أخرجوها فصدقة تطوع إلا أن يوصي بها فتخرج وتكون من الثلث فإن وصي بها بوصايا وضاق الثلث عنها مع الوصايا قل أبو حنيفة هي والوصايا سواء * دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم «فدين الله أحق أن يقضى» وهو ثابت في الصحيحين * احتجوا بأنها عبادة محضه شرطها التيقظ قطت بالموت كالصلاة وأجاب أصحابنا بأنها لا تصح الوصية بالصلاة ولا تدخل النيابة بخلاف الزكاة (فرع) فيمن أخفى ماله ومنع الزكاة ثم ظهر عليه * فقد كرهنا أن نذهبنا أنه تؤخذ منه الزكاة

في زيلتها حتى تبلغ أربعين فيها سنة ثم لا شيء حتى تبلغ ستين فيها تبيعان وقد استقر الحساب في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين سنة وتغير الواجب بزيادة عشر عشر في سبعين تبيع وسنة وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاث أئمة وفي مائة سنة وتبيعان وعلى هذا القياس وهو لنا قال أحد مالكو عن أبي حنيفة ثلاث روايات (أ) ماها مثل قولنا (وأظهرها) إن فيها زاد على الأربعين يجب بحساب ذلك في كل بقرة ربع عشر سنة إلى أن يبلغ ستين (والثالثة) أنه لا شيء في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ خمسين فيجب فيها سنة وربع سنة وإذا بلغت ستين وجب تبيعان على الروايات كلها واستقر الحساب كما ذكرنا والتبعية هو الذي له سنة ووطن في الثانية معي بذلك لأنه يتبع الامو قيل لأن قرنه يتبع اذنه ويكاد يساويها والائنة تبعة والمستعني التي تمت لها ستان ودخلت في الثالثة والذكر من هذا هو المشهور في تفسيرها ويجوز أن يعلم قوله وهو الذي له سنة وقوله وهي التي لها

استدوه : (قلت) ورواه البزار والدارقطني من طريق ابن عباس بلقط لا بحت التي صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو ببيعة جذعاً أو جذعة الحديث لكنه من طريق بقية عن السدي وهو ضعيف كما تقدم وقال البيهقي طائوس وإن لم يلق ماذا إلا أنه يأنى وسيرة ماذا بينهم مشهورة وقال عبد الحق ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته يعني في النصب وقال ابن جرير الطبري صبح الامع للتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه إن في كل خمسين بقرة بقرة فوجب الاخذ بهذا وما دون ذلك فيختلف ولا نص في إيجابه وتعبه صاحب الامم بحديث عمرو بن حزم الطويل في البليات وغيرها فإن فيه في كل ثلاثين باقورة تبيع جذع أو جذعة وفي كل أربعين باقورة قررة وقال ابن عبد البر في الاستذكار لا خلاف بين العلماء إن السنة في زكاة البقر على ماني حديث ما ذ هذا وأنه النصاب المجمع عليه فيها *

ولا يؤخذ شطر ماله وبه قال مالك وأبو حنيفة قال البدرى وبه قال أكثر العلماء وقال أحمد
تؤخذ منه الزكاة ونصف ماله عقوبة له وهو قول قديم لنا كما سبق *

(فرع) إذا مضت عليه سنون ولم يؤد زكاتها لزمه اخراج الزكاة عن جميعها سواء علم وجوب
الزكاة أم لا وسواء كان في دار الاسلام أم دار الحرب هذا مذهبنا قال ابن التتير لو غلب أهل
البيعة على بلد ولم يؤد أهل ذلك البلد الزكاة أعواماً ثم ظفر بهم الامام أخذ منهم زكاة الماضي في
قول مالك والشافعي وأبي ثور قال وقال أصحاب الرأي لا زكاة عليهم لما مضى وقال أصحاب الرأي
لو أسلم قوم في دار الحرب وأقاموا سنين ثم خرجوا الى دار الاسلام لا زكاة عليهم لما مضى
والله أعلم *

(فرع) قال أبو عاصم البدرى في كتابه الزيادات لو استقرت عليه زكاة ثم مرض ولا مال
فيبيعي أن ينوي أنه يؤدى الزكاة إن قدر ولا يقترض وقال شاذان بن ابراهيم يقترض لأن
دين الله أحق بالقضاء قال فان اقترض ودفع الزكاة ونوى الوفاء اذا تمكن فهو مذكور بالاتفاق *

﴿ باب صدقة المداوي ﴾

* قال للمصنف رحمه الله *

﴿ تجب زكاة السوم في الابل والبقر والغنم لأن الأخبار وردت بإيجاب الزكاة فيها ونحن
نذكرها في مسائلنا ان شاء الله تعالى ولأن الابل والبقر والغنم تكثر منافعها ويطلب نماؤها بالكبر
والنسل فاحتمل المرواة في الزكاة ولا تجب فيها سوى ذلك من المرواسي كالخيل والبقال والحبر
لما روي أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يس على المسلم في عبده ولا
فرس صدقة ولأن هذه تنقي الزينة والاستعمال لا لتمام لم يحتمل الزكاة كالنقار والائبات ولا

سنتان بالوالو لأن صاحب المدة وغيره حكوا وجبا ان المستقام لها سنة والتبيع ماله ستة أشهر وقد
أشار في النهاية الى هذا الوجه قال ورد في بعض احاديث اخذ مكن التبيع (١) واخذ من البقر كالحذع
من الضأن وفي سن الحذع من الضأن تردد سياتى وهو يجري في التبيع قال والمسألة في البقر بمثابة
التبعية في الغنم *

قال ﴿ وأما الغنم في أربعين شاة شاة وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وواحد
ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه وما بينهما أوقاص لا يعتد بها استقر الحساب في كل مائة
شاة والشاة الواجب في الغنم إما الحذع من الضأن وهي التي لها سنة أو التبيعة من المعز وهي التي لها سنتان ﴾ *

(١) قوله ورد في الاخبار الحذع مكان التبيع تقدم قريبا وهو في رواية النسائي من

طريق أبي وايل عن معاذ *

تجيب فيها تولد بين الغنم والظباء ولا فيها تولد بين بقر الابل وبقر الوحش لأنه لا يدخل في اطلاق اسم البقر والغنم فلا تجب فيه زكاة الغنم والبقر ﴿

الشرح ﴾ حديث أبي هريرة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم والفرس تقع على الذكور والأنثى والأناث - بفتح الهمزة وثاء مثثة مكررة - وهو متاع البيت واحدة أمانة قال ابن فارس ويقال لا واحد له من لفظه وأجمع للمسلمون على وجوب الزكاة في الابل والبقر والغنم (وأما)

عن أنس أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له «فريضة الصدقة التي أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين واحدة إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإن زادت على ثلثمائة تقضى كل مائة شاة» (١) ليس في الغنم ركعة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت مائة ففيها شاة ثم لا يزيد بزيادتها شيء حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين ففيها شاتان ثم لا يزيد شيء حتى تبلغ مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه ثم لا يزيد شيء حتى تبلغ أربع مائة ففيها أربع شياه وقد استقر الحساب في كل مائة شاة وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والشافعية فيها الجذعة من الضأن أو الثنية من المعزوبة قال أحمد خلافا لما لا حيث قنع فيها بالجذعة ولا في حنيفة حيث أوجب فيها الثنية وروى عنه مثل مذهبنا أيضا لما روى سويد بن غفلة قال سمعت مصدق النبي صلى الله عليه وسلم يقول «أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالجذعة من الضأن والثنية من المعز» (٢) ولا نعلم ساعدا

(١) ﴿حديث﴾ أنس أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله تعالى رسوله وفي صدقة الغنم في سائمتها : الحديث البخارى وقد تقدم لكن الرافضى أورده عن النزاع في التفسير الزيادة بالواحدة وليس هو فيه وإنما هو من رواية ابن عمر عند ابن داود كما تقدم *

(٢) ﴿حديث﴾ سويد بن غفلة سمعت مصدق النبي صلى الله عليه وسلم يقول أمرنا رسول الله ﷺ بالجذعة من الضأن والثنية من المعز وفي رواية أن للمصدق قال إنما حقنا في الجذعة من الضأن والثنية من المعز : أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي من حديث سويد بن غفلة قال أنا ما صدق رسول الله ﷺ فجلست إلى جنبه فسمعت يقول إن في عهدى أن لا آخذ من راضع لبن شاة وأتاه رجل بناقعة كرماء فقال خذ هذه فإنى إن يقبلها ولم يذكر واحد منهم مقصود للباب ثم هو في حديث آخر رواه أحمد وأبو داود والنسائي من حديث سمر الدبلى وفيه قصة وفيه أن رجلا أتاه من عند النبي ﷺ لآخذ الصدقة فقلت ما تأخذان قال عناقا جذعة أو ثنية ورواه الطبراني بإسناد يقطع قلت ما تريد قال أريد صدقة غنمك قال فبشاة ملخص حين ولدت فلما نظر إليها قال ليس حقنا في هذه قلت فقيم حنك قال في الثنية والجذعة الحديث (قلت) فكان الرافضى دخل عليه حديث في حديث *

الحبل والبغال والحبر والتولد بين الغنم والظباء فلا زكاة فيها كلها عندنا بلا خلاف وسواء كانت الحبل اناثاً أو ذكراً أو ذكراً وأناثاً وسواء في التولد بين كانت الاناث ظباء أو غنماً فلا زكاة في الجميع مطلقاً وهذا اذا لم تكن للتجارة فان كانت لموجبت زكاتها *
(فرع) في مذاهب العلماء فزكاة الحبل «مذهبنا أنه لا زكاة فيها مطلقاً» وحكمه ابن اللند
عن علي بن أبي طالب وابن عمر والشعبي والنخعي وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز
والحاكم والثوري وأبي يوسف ومحمد بن الحسن واحمد واسحاق وأبي ثور وأبي خزيمة وأبي بكر
ابن شعبة وحكمه غيره عن عمر بن الخطاب والاوزاعي ومالك واليث وداود وقال حماد بن أبي
سليان وأبو حنيفة يفرق فنجب الزكاة فيها ان كانت ذكراً وأناثاً فان كانت اناثاً متحصنة
وجبت ايضاً علي للشهور وعنه رواية شاذة بالوجوب ويعتبر فيها الحول دون النصاب قال ومالكها
بالخيار ان شاء أعطي من كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأخرج ربع عشر قيمتها واحتج بما
روى ابو يوسف عن عورك الحضرمي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال في الحبل السائمة في كل فرس ديناراً «واحتج اهلنا بحديث ابي هريرة المذكور هنا
وهو في الصحيح كما سبق وفي المسألة احاديث اخر (الجواب) عن حديث جابر أنه ضعيف باخلاق
المحدثين قال الدارقطني فردد به عورك وهو ضعيف جداً واتفقوا على تضعيف عورك
وهو مجبول *

(فرع) في مذاهبهم في التولد بين الغنم والظباء «ذكرنا ان مذهبنا لا زكاة فيه مطلقاً وبه قال
داود وقال احمد نجيب سواء كانت الاناث ظباء أو غنماً وقال ابو حنيفة ومالك ان كانت الاناث
غنماً وجبت فيها الزكاة وإن كانت ظباء فلا» دليلنا انها لم تنحص غنماً وانما وجبها التسريح في الابل
والبقر والغنم ولا يجرى هذا الحيوان في الاضحية فكذلك هنا وانما يجب الجزاء علي الحرم بقتله
لتعديده وتغليبا لتحرره والاحرام مبني علي التغليب واما الزكاة فعلي التخفيف ولهذا لو يمتد
بعض الحول سقطت الزكاة وغير ذلك من التخفيفات *

* قال للمصنف رحمه الله *

(ولا تجب فيما لا يملكه ملكاً تاماً كالماشية التي في يد ماله لانه لا يملك التصرف فيه
فهو كال اجنبي واما الماشية للوقوف عليه فانه ينشئ علي ان الملك في الموقوف الي من يتنقل
بالوقف فيه قولان (احدهما) ينتقل الي الله تعالى فلا تجب زكاته (والثاني) ينتقل الي الموقوف عليه
وقد كانه وجان (احدهما) تجب لانه يملكه مملوكه سترافاً شبه غير الوقوف (والثاني) لا تجب لانه ملك

في الاضحية علي ذلك «واحتج الاصحاب علي مالك في اخذته من المعز بان هذا سن لا يجوز اضحية
فلا يجوز في صدقة الغنم قياساً علي ما دونها وعلي أبي حنيفة في اخذته من الصائغ انها من يجوز اضحية

ضعيف بدليل أنه لا يمكن التصرف في رقبته فلم يجب الزكاة فيه كالسكائب وما في يده *
 (الشرح) قال أصحابنا إذا كانت الماشية موقوفة على جهة عامة كالقراء أو للساجد أو الفزاة أو اليتامى وشبه ذلك فلا زكاة فيها بلا خلاف لأنه ليس لها مالك معين وإن كانت موقوفة على معين سواء كان واحداً أو جماعة فإن قلنا بالأصح أن الملك في رقبة الموقوف لله تعالى فلا زكاة بلا خلاف كالوقف على جهة عامة وإن قلنا بالضعيف أن الملك في الرقبة للموقوف عليه ففي وجوبها عليه الوجهان المذكوران في الكتاب بدليلهما (أصحهما) لا يجب فإن قلنا يجب فأخرجنا من موضع آخر أجزاءه فإن أراد إخراجها من نفس الموقوفة فوجهان حكهما صاحب البيان وغيره (أصحهما) لا يجوز وبه قطع صاحب العدة لأنه لا يمكن التصرف فيها بركة الملك (والثاني) يجوز لأننا جعلناه كالملك في وجوب الزكاة على هذا الوجه قال صاحب البيان ومقتضى المذهب أن قلنا تتعلق الزكاة بالعين جاز الإخراج منه والإفلا والله أعلم *

(فرع) الأشجار للموقوفة من نخل وعنب قال أصحابنا إن كانت موقوفة على جهة عامة كالساجد والربط والمدارس والتمائل والقراء والمساكين ونحو ذلك فلا عشر في ثمارها وإن كانت على معينين وجب العشر في ثمارها إذا بلغت نصاباً بلا خلاف ويجوزها من نفس الثمرة إن شاء لأنه ملك الثمرة ملكاً مطلقاً هكذا ذكر أصحابنا للمسائل في جميع لمزهم وحكى ابن المنذر في الأشراف عن الشافعي ومالك رضي الله عنهما إيجاب العشر في ثمار الموقوفة في سبيل أو على قوم بأعيانهم وعن ملاوس ومكحول لازكاة وعن أبي عبيد وأحمد إن كانت على جهة لم يجب وإن كانت على معين وجبت قال ابن المنذر وبه أقول قال صاحب البيان في باب الزكاة الزرع قال الشيخ أبو نصر هذا الذي نقله ابن المنذر عن الشافعي ليس بمعروف عنه عند أصحابنا والله أعلم * قال أصحابنا وهكذا حكم الفلحة الحاصلة في أرض موقوفة إن كانت على معينين وجبت زكاتها بلا خلاف وإن كانت على جهة عامة لم يجب على المذهب وعلى رواية ابن المنذر يجب وفي المسألة زيادة سنعيدها إن شاء الله تعالى في المسائل الزائدة بعد باب زكاة الزرع والله أعلم *

• قال المصنف رحمه الله •

(وَأَمَّا الْمَالُ الْمَنْصُوبُ وَالضَّالُّ فَلَا تَزْرَعُ مِنْ كَرَاهٍ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ وَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ نَعَا فِيهِ قَوْلَانِ (فِي الْقَدِيمِ) لَا تَجِبُ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ يَدِهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ كَالْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ

فَيَجُوزُ فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ كَالثَنِيَّةِ وَخَالَفُوا فِي تَفْسِيرِهَا عَلَى أَوْجَهِ (أظهرها) وهو المذكور في الكتاب أن الجذعة استوفت سنة ودخلت في الثانية والثنية استوفت سنتين سميت الجذعة بقطب علانها تجمع الدن كأذكر في الأبل (والثاني) أن الجذعة المأسة أشهر وأتية المأسة فهو الذي ذكره في الثانية (والثالث) أن الجذعة هي التي لها ثمانية أشهر والثنية هي التي لها سنة وهو احتيار القاضي الروياني في الحلية

مكتبه وقال (في الجديد) نجب لأنه مال يملك للمطالبة به ويجبر على التسليم إليه فوجب فيه الزكاة كلال الذي في يد وكيله فإن رجع إليه مع النماء فيه طريقان قال أبو العباس تلزمه زكاته قولاً واحداً لأن الزكاة إنما سقطت في أحد القولين لعدم النماء وقد حصل للنماء فوجب أن نجب (والصحيح) أنه على القولين لأن الزكاة لم تسقط لعدم النماء لأن الذكور من الماشية لأعمالها وتجب فيها الزكاة وإنما سقطت لتقصان المالك بالخروج عن يده وتصرفه وبالرجوع لم يعد مافات من اليد والتصرف وإن أسرب رب المال وأحيل بينه وبين المال فيه طريقان (من أصحابنا) من قال هو كله منصوب لأن الحيولة موجودة بينه وبين المال فيه قولان (ومنهم) من قال نجب الزكاة قولاً واحداً لأنه يملك ببعضه شاء فكان كالودع وإن وقع الضال يملكه وعرفه حولا كملأ ولم يغير المالك وقتنا لا يملك حتى يغير المالك على الصحيح من المذهب فيه طريقان (من أصحابنا) من قال هو كالمودع يد للتقطيع يكون على قولين (ومنهم) من قال لا نجب الزكاة قولاً واحداً لأن ملكه غير مستقر بعد التبريد لأن المقتطع يملك باختیار المالك فصار كلال الذي بيد المالك)

(الشرح) في الفصل مسائل (أحداها) إذا ضل ماله أو نصب أو سرق أو سخر أو انتزاعه أو أودعه في جحر أو وقع في بحر في وجب الزكاة أربعة طرق (أصحها وأشهرها) فيقولان (أصحها) هو المديد وجهه هو التنديم لا نجب (والطريق الثاني) المظن بالرجوع وهو شبه (والثالث) أن كان ماله بئانه وجبت والافلا (والرابع) أن كان بئانه وجبت والاضية القولان ودليل الميسع مفهوم من كلام المصنف ولو عاد بعض النماء في كماله لم يعد شيء منه ومعنى المودع بلائع أن يملكه المصنف ونعذر نفسه فاما أن يرمي أو ينفق في يده شيء كان تلف في يد المالك أيضا فهو كمودع النماء بعينه بالانفاق مخرج امام الحرمين وآخرون ومن مطع بالوجوب أو عدمه تناول النص الآخر قال أصحابنا والخلاف إنما هو في وجوب إخراج الزكاة عند عود المال إلى يد المالك هل يخرج عن المدة الماضية أم لا ولا خلاف أنه لا يجب الإخراج قبل عود المال إلى يده وقد اتفق الأصحاب على التصريح بأنه لا خلاف فيه قال أصحابنا فلما لم يرد المال بعد أحواله قبل عوده سقطت الزكاة على قول الوجوب لأنه لم يتمكن والتلف قبل أن يمكن يسقطها (واعلم) أن الخلاف في الماشية المنصوبة هو فما إذا كانت سائمة في يد المالك والغاصب جميعا فإن علفت في يد أحدهما ففيه خلاف سنذكره إن شاء الله تعالى قريبا في أول أسامة الغاصب وعلفه هل يؤثر أن قال أصحابنا قلنا بالتقديم انقطع الحول بالغصب

ويقال إذا بلغ الضأن سبعة أشهر وكل من بين شاتين فهو جذع لأن له زوا وضرايا وإن كل من بين هرمين فلا يسمى جذعة حتى تستكمل ثمانية أشهر (وقوله) في أثناء الكلام وما بينهما أوقاص هي جمع ومن وهو ما بين الفريصتين فمنهم من يقول أن أوقاص محركة وهو الذي ذكره في الصحاح قالوا ولو كانت ساكنة لجاء الجمع على أفضل كفلس وأفلس وكلب وأكلب ومنهم من يسكن أوقاص ويقول

والضلال ونحوه فإذا عاد للمال استأنف الحول وإن قلنا بالجديد لم ينقطع قال أصحابنا فلو كان له أربعون شاة ففصبت واحدة أو ضلت ثم عادت إلى يده فإن قلنا لا زكاة في المنصوب استأنف الحول من حين عادت سواء عادت قبل عام الحول أم بعده وإن قلنا تجب في المنصوب بئى أن وجدها قبل انقضاء الحول وإن وجدها بعده زكى الأربعين قال أصحابنا وإذا أوجبنا الزكاة في الأحوال للماضية فشرطه أن لا ينقص المال عن النصاب بما يجب للزكاة بأن يكون في الماشية وقص أو كان له مال آخر يعني بقدر الزكاة (أما) إذا كان المال نصيباً فقط ومضت أحوال فقال الجمهور لا تجب زكاة ما زاد على الحول الأول لأن قول الوجوب هو الجديد والجديد يقول بطلق الزكاة بالعين فينقص النصاب من السنة الثانية فلا يجب شيء إلا أن تناوله بحيث لا ينقص النصاب هذا قول الجمهور ومنهم من أشار إلى خلاف وهو يخرج من الطريقة الجازمة بوجوب الزكاة في المنصوب والله أعلم قال أصحابنا رحمهم الله ولودفن ماله في موضع ثم نسيه ثم تذكره بعد أحوال أو حول فهو كالوصول فيكون على الخلاف السابق هذا هو المشهور وفيه طريق آخر جازمة بالوجوب ولا يكون النسيان عذراً لأنه مفترط حكمه الرأسي ولا فرق عندنا بين دفنه في داره وحرزه وغير ذلك والله أعلم (المسألة الثانية) إذا أسر رب المال وحيل بين يمينه مائتين فطريقان ذكر للمصنف دليلهما وهما مشهوران (أصحهما) عند الأصحاب القطع بوجوب الزكاة لتفوذ تصرفه (والثاني) أنه على الخلاف في المنصوب قال الماوردى والمحاملى وغيرهما هذا الطريق غلط قال أصحابنا وسواء كان أسيراً عند كفار أو مسلمين (الثالثة) القطة في السنة الأولى باقية على ملك مالكها فلا زكاة فيها على الملتقط وفي وجوبها على المالك الخلاف السابق في المنصوب والصال ثم إن لم يعرفها حولا فهكذا الحكم في جميع السنين وإن عرفها سنة بنى حكم الزكاة على أن الملتقط هل يملك القطة بمعنى سنة التعريف أم باختيار المالك أم بالتصرف وفيه خلاف معروف في بابه فإن قلنا يملك باقتضاها فلا زكاة على المالك وفي وجوبها على الملتقط وجهان وإن قلنا يملك باختيار المالك وهو المذهب نظر إن لم يملكها فهي باقية على ملك المالك وفي وجوب الزكاة عليه طريقان (أصحهما) عند الأصحاب أنه على القولين كالأولى (والثاني) لا زكاة قطعا تسلط الملتقط على مالكها (وأما) إذا تملكها الملتقط فلا تجب زكاتها على المالك لخروجها عن ملكه ولكنه يستحق قيمتها في مدة الملتقط ففي وجوب زكاة القيمة عليه خلاف من وجهين (أصحهما) كونها ديناً (والأما) كونها مالا ضامناً ثم الملتقط مدون القيمة فإن

هو مثل حول وأحوال وحول وأحوال واليس بمعنى الوضوء منهم من قال الوضوء في البرق والضم خاصة والنسق في الأبل خاصة (وقوله) لا يملكها يجوز أنه يريد بآبائها لا يترقب زيادة الواجب ويجوز أن يريد به أن الواجب لا ينسقط عنها ليعي عمو وهو الصحيح وفيه خلاف - ذكر كوفي الكتاب من بعده (وقوله) أما الحداء من الصغار وهي التي لها - ليس المسمى الحداء من الصغار بخصوصها

لم يملك غيرها ففي وجوب الزكاة عليه الخلاف الذي سنذكره ان شاء الله تعالى ان الدين هل يمنع وجوب الزكاة أم لا وان ملك غيرها شيئا ففي الزكاة فوجها مشهوران (الصحيح) باتفاق الأصحاب وجوب الزكاة اذا مضى عليه حول من حين ملك القطعة لانه ملك مضى عليه حول في يد مالكه (والثاني) لا يجب لضعفه لتوقع مجيء المالك قال اصحابنا هما مبنيان على أن المالك اذا غفر بالقطعة بعد أن تملكها للملحق هل له الرجوع في عينها أم ليس له إلا القيمة فيه وجها مشهوران قلنا يرجع في عينها فذلك للتمسك بضعف لعدم استقراره فلازكاة والاوجب أن اذا قلنا لا يملك الملحق إلا بالتصرف فلم يتصرف فهو كما اذا لم يملك وقلنا لا يملك إلا به والله أعلم *

(فرع) لو اشترى مالا زكوا فلم يقبضه حتى مضى حول في يد البائع قلنا ذهب وجوب الزكاة على المشتري وبه قطع الجمهور أمام الملك وقبل لا يجب قطعا لضعفه وتعرضه للانقضاء ومنع تصرفه وقبل فيه الخلاف في المنصوب *

(فرع) لو رهن ماشية أو غيرها من أموال الزكاة وحال الحول فخلع المذهب وبه قطع الجمهور وجوب الزكاة تمام الملك وقبل فيه الخلاف في المنصوب لامتناع التصرف والذي قاله الجمهور تفرع على المذهب وهو ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة وفيه الخلاف للذكر في الفصل بضموا اذا وجبت الزكاة في الموهون فمن أن يخرجها فيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب زكاة الذهب والفضة *

قال المصنف رحمه الله *

(فان كان ماشية أو غيرها من أموال الزكاة وعليه دين يستغرقه أو ينقص للمال عن النصاب ففيه قولان (قال في القديم) لا يجب الزكاة فيه لان ملكه غير مستقر لانه ربما أخذه الحاكم لحق الترماء (وقال في الحديث) تجب الزكاة فيه لان الزكاة تتعلق بالعين والدين يتعلق بالقيمة فلا يمنع أحدهما الآخر كالدين وارش الحناية وان حجب عليه في المال ففيه ثلاث طرق (أحدها) إن كان للمال ماشية وجبت فيه الزكاة لانه قد حصل له نماؤه وان كان غيرها فقبل قولين كالمنصوب (والثاني) تجب الزكاة فيه قولاً واحداً لان الحجب لا يمنع وجوب الزكاة كالحجر على السفينة والمجنون (والثالث) وهو الصحيح أنه علي قولين كالمنصوب لانه حبل بينه وبينه فهو كالمنصوب (وأما) قول الاول المنحصر له التمام من الماشية فلا يصح لانه وان حصل التمام إلا أنه ممنوع من التصرف فيه وبحول دونه وقول الثاني لا يصح لان حجر السفينة والمجنون لا يمنع التصرف لان وليها ينوب عنها في التصرف

بل الجذع من الغنم هي التي لها سنة على الوجه الاظهر سواء كانت من الضأن أو المعز وكذلك الثنية من الغنم هي التي لها سنتان سواء كانت من الضأن أو من المعز ثم الواجبة من هذه الحذقة ومن تلك الثنية والله أعلم *

قال (ثم يتصدى النظر في زكاة الابل في خمسة مواضع (الاول) في اخراج شاة عن الابل وهي

وحجر الفليس بمنع التصرف فافترقا *

(الشرح) الدين هل يمنع وجوب الزكاة فيه ثلاثة أقوال (أصحها) عند الأصحاب وهو نص الشافعي رضي الله عنه في معظم كتبه الجديدة (والثاني) لا يجب وهو نصه في القديم وفي اختلاف العراقيين من كتبه الجديدة وذكر المصنف دلائل القولين (والثالث) حكمه الحراسانيون ان الدين يمنع وجوب الزكاة في الاموال الباطنية وهي الذهب والفضة وعروض التجارة ولا يمنعها في الظاهرة وهي الزروع والثمار والمواشي والمعادن والفرق أن الظاهرة نامة بنفسها وبهذا القول قال مالك قال أصحابنا وسواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً وسواء كان من جنس المال أو من غيره هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقال جماعة من الحراسانيين القولان إذا كان ماله من جنس الدين فإن خالفه وجبت قطعاً وليس بشيء. فالخلاص أن المذهب وجوب الزكاة سواء كان للمال باطناً أو ظاهراً أم من جنس الدين أم غيره قال أصحابنا سواء دين ألامى ودين الله عز وجل كالزكاة الساقية والكفارة والتندر وغيرها (وأما) مسألة الحجج التي ذكرها المصنف قال أصحابنا إذا قلنا الدين يمنع وجوب الزكاة فحاطت برجل ديون وحجر عليه القاضي فله ثلاثة أحوال (أحدها) بحجر ويفرق ماله بين الفرق الغرماء فبزيارته ولازكاة (والثاني) ان يعين لكل غريم شيئاً من ملكه ويمكنهم من أخذه فحال الحلول قبل أخذه فالمذهب أنه لا زكاة أيضاً وبه قطع الجمهور لضعف ما سلكه وحكي الشيخ أبو محمد الحويني وآخرون من الحراسانيين وجهاً أن وجوب الزكاة فيه يخرج على الخلاف في المقصوب لأنه حيل بينه وبينه وقال القائل يخرج على الخلاف في القفلة في السنة الثانية لانهم تسلطوا على إزالة ملكه تسلط المتقط في السنة الثانية بخلاف المقصوب والصحيح ما سبق عن الجمهور والفرق ان تسلط الغرماء أقوى من تسلط المتقط لانهم أصحاب حق على المالك ولانهم مسيطرون بحكم حاكم فكيف تسليطهم مسند ثبوت المال في ذمة المالك وهو أقوى بدليل أنهم إذا قبضوه لم يرجع فيه للفليس وجه ما بخلاف المتقط قال المالك إذا رجع ان يرجع في عين القفلة على أحد الوجين (الحال الثاني) ان لا يفرق ماله ولا يعين لاحد شيئاً وبحول الحلول في دوام المحر وهذه هي الصورة التي أرادها المصنف وفي وجوب الزكاة هنا ثلاثة طرق ذكرها المصنف بدلائلها (أصحها) أنه على

جنعة من الضمان أو ثمة من الميزر والعبارة في تعيين الضمان أو الميزر بقال غم البلد وقيل أنه يخرج ماشاء ويؤخذ منه لان الاسم يطلق عليه ولو أخرج ذكر أفضل هذين الوجين ولو أخرج صيرار عن خمس أو عن عشر اخذ وان قعقت قيسم عن قيمة شاة *

لك ان قول النظر الثالث والخامس لا اختصاص لها بزكاة الابل على ما سئله من بعدوانا كان يحسن قوله في زكاة الابل في حصة مواضع إذا كانت للواضع كلها مختصة بالابل إذا تقرر ذلك فالنظر الاول في كيفية اخراج الشاة من الابل وقد ذكرنا أن الواجب في الابل قبل بلوغها خمساً

الخلاف في المنسوب (والثاني) القطع بالوجوب (والثالث) القطع بالوجوب في الماشية وفي الباقي الخلاف كالمنسوب والله أعلم * إذا ثبت هذا فقد قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر ولو قضى عليه بالدين وجعل لهم ماله حيث وجدوه قبل الحول ثم جاء الحول قبل أن يقبضه الغرماء لم يكن عليه زكاة لأنه صار لهم دونه قبل الحول فمن الأصحاب من حمله على الحالة الأولى ومنهم من حمله على الثانية وقال الشافعي في الحالة الثانية والغرماء أن يأخذوا الأعيان التي عندها لهم الحاكم حيث وجدوها فاعترض الكرخي عليه وقال أباح الشافعي لهم نهب ماله فاجنب أصحابنا عنه فقالوا هذا الذي نوه الكرخي خطأ منه لأن الحاكم إذا عين لكل واحد عيناً جاز له أخذها حيث وجدها لأنه يأخذها بحق والله أعلم *

(فرع) قال صاحب الحاوي وآخرون من الأصحاب إذا أقر قبل الحجر بوجوب الزكاة عليه فإن صدقه الغرماء ثبت وإن كذبه فاقول قوله مع يمينه لأنه أمين وحينه هل تقدم الزكاة أم الدين يستويان فيه الأقوال الثلاثة للشهرة في اجتماع حق الله تعالى بدين الآدمي وإن أقر بالزكاة بعد الحجر ففيه القولان للجمهور إن في المنسوب عليه إذا أقر بدين بعد الحجر هل قبل في الحال وبزحمته به الغرماء أم يثبت في ذمته ولا يثبت مزاحمة *

(فرع) إذا قلنا الدين يمنع الزكاة فقد ذكرنا أنه يستوي دين الله تعالى بدين الآدمي قال أصحابنا فلو ملك نصيباً من الدرهم أو الماشية أو غيرها فأنذر التصديق بهذا المال ولو بكنّا من هذا المال فحضى الحول قبل التصديق فليرقان (أصحهما) اتعلم بمنع الزكاة لتعلق النذر بيمين المال (والثاني) أنه على الخلاف في الدين ولو قال جعلت هذا المال صدقة أو هذه الأغنام ضحياً أو هذه علي إن أضحي بهما لاشاة وقائ: يمين التضحية بهذه الصيغة فالذهب أنه لا زكاة قطعا وطرد أمام الحرمين وبعضهم فيه الخلاف قال الإمام والظاهر أنه لا زكاة لأن ما جعل صدقة لا يبقى فيه حقيقة ملك بخلاف الصورة السابقة فانه لم يتصدق وأما الزعم بالتصدق ولو نذر التصديق بيمين شاة أو بمائى درهم ولم يضيف الي دراهمه وشياه فهذا دين نذر فإن قلنا دين الآدمي لا يمنع فهذا أولى والأفوجان (أصحهما) عند أمام الحرمين لا يمنع لأن هذا الدين لا مطالبة به في الحال فهو أضغف ولأن النذر ينشئ التبرعات فإن التاذر غير في ابتداء نذره فالوجوب به أضغف ولو وجب عليه الحج وبم الحول علي تصديق ملكه قال أمام الحرمين والقرائي فيه الخلاف للذكر في مسألة النذر قبله والله أعلم *

وعشرين الشياهاً فأنجب الحذقة من الضأن والثنية من المعز كما ذكرنا في التاة الواجبة في الغنم لما روى أن * صدق النبي صلى الله عليه وسلم قال «أما حقنا في الحذقة من الضأن والثنية من المعز» وروى أنه قال «أمرنا بأخذها» وخلاف أبي حنيفة في أن الواجب منها التيقوما لك: في أن الحذقة منها تجزئ. عائد هنا أيضاً في الفصل مثل (إحداها) هل يعين أحد النوعين

(فرع) إذا قلنا الدين يمنع الزكاة ففي علته وجهان (أصحهما) وأشهرهما وبه قطع كثيرون أو
الاكترون ضعف للملك لتسلط المستحق (والثاني) أن مستحق الدين تزمه الزكاة فهو أوجبنا على
للدون أيضاً لزم منه تنية الزكاة في المال الواحد وفرع أصحنا الحراسانيون على العيتين مسائل
(أحدهما) لو كان مستحق الدين ممن لا زكاة عليه كالقلمي والمكاتب فعلي الوجه الاول لا تجب

من الضأن والمزحكي في الكتاب فيه وجهين (أحدهما) أنه يتعين غالب غنم البلد إن
كل الغالب الضأن وجب الضأن وإن كان الغالب للمزحكي وجب للمزحكي لا تعال وجب في القمبال شرع فاعتبر
فيه عرف البلد كالسكنانة هذا ما ذكره صاحب المذهب وقال إن استويا يغير بينهما (والثاني)
أنه يخرج ماشاء من النوعين ولا يتعين الغالب في البلد لأنه صلى الله عليه وسلم قال « في خمس من
الابل شاة » واسم الشاة يقع عليهما جميعاً فصار كما في الاضحية لا يتعين فيها غنم البلد وفي النهاية
والوسيط حكاية وجه آخر وهو أنه يتعين نوع غنمه إن كان يملك غنماً كما إذا كان يركب عن الغنم
وكان يابل العاقلة على رأي يرموز أن يملأ قوله في الكتاب غنم البلد وكذا قوله يخرج ماشاء بالوار
لمكان هذا الوجه الثالث والثاني معلوم بالميم أيضاً لأن الحكاية عن مالك أنه يصعب غالب غنم البلد وقوله يخرج
ماشاء ويؤخذ منه لا ضرورة إلى الجمع بين هذين المذهبين وللقصود حاصل بأحدهما ثم أعلم أن
إيراد الكتب يقتضي ترجيح الوجه الاول وحكمه إمام الحرمين عن العراقيين وذكر أن صاحب
التقريب قلّه عن نص الشافعي رضي الله عنه ونقل نصوصاً آخر تقتضي التخيير ورجحها
وساعده الامام عليه واليهصار الاكترون ووبالم يذكرها سواء فإذا أوجه الثاني أصح في المذهب
والشبهة داخلة في حكاية الامام عن العراقيين من وجهين (أحدهما) أن الشيخ أبا حامد وشيخته
نصوا على أنه لا يعتبر غالب غنم البلد إنما يعتبر غنم البلد فحسب (والثاني) أنه يشبه أنهم أرادوا
بما ذكرنا تعيين ضأن البلد ومعز ذلك لا ينافي التخيير بين الضأن والمزحكي بل عليه أن صاحب
الشامل خير بين الضأن والمزحكي ومع ذلك قال يخرج من غنم البلد كذلك خير في التمهيد بين النوعين ثم حكى
وجهين في أن الضأن المخرج أيضاً متلاهل يجب أن تكون من نوع ضأن البلد أم لا ومن قال يتعين
غنم البلد قل لو أخرج غيرها وهي خير من غنم البلد بالقيمة أجزأته وكذلك لو كانت مثلها
إنما للمستحق أن يخرجها وهي دونها (الثانية) لو أخرج جنساً من الضأن أو تبا من للمزحكي
يجزئه فيه وجهان (أحدهما) لا كالشاة المخرجة من الاربعين من الغنم وكاستان الابل للمؤداة في
زكاتها وهذا لأن في الأمل شرف الجبر والنسل فينبغي أمر الزكاة على اشتراط الاثبات في المؤداة فيها
(وأظهرها) وبه قال أبو إسحاق نعم : لشمول الاسم كما في الاضحية . ثم ذكر في التمهيديين

وعلى الثاني نجيب لزوال العلة الثانية ولو أنبت أرضه نصاباً من الحنطة وعليه مثله سلاً أو كان الدين حيواناً بأن ملك أربعين شاة سائمة وعليه أربعون سلاً فلي الأول لا تجب وعلى الثاني نجيب (الثالثة) لو ملك نصاباً والدين الذى عليه دون نصاب فلي الأول لا تجب وعلى الثاني نجيب (قال) الرافعي كذا أطلقوه ومرادهم إذا لم يملك صاحب الدين غيره من دين أو عين فلو

(اشهرهما) ان الوجين مطردان فيما إذا كانت الابل ذكورا كلها وفيما إذا كانت أنثى أو مختلطة وهذا هو الموافق لا إطلاق الكتاب ولذا كور في التهذيب (والثاني) لأنها إذا كانت أنثى أو كان بعضها أنثى لم يميز اخراج الذكر والوجهان مخصوصان بما إذا كانت ذكورا كلها والوجهان مبنيان على أصل مستذكر وهو ان الشاة المخرجة عن الابل أصل بنفسها لم يبدل عن الابل ان قلنا يبدل جاز اخراج الذكر كالمخرج عنها بغيره ذكرها يميزه وان قلنا أصل لم يميز جرياً على الأصل للمعتبر في الزكوات وهو كون المخرج أثنى وقوله في الكتاب فلي عذيق الوجين أشار به الى تقارب مأخذ الخلاف في هذه المسألة والتي قبلها (الثالثة) لو ملك خمسة من الابل وزمته شاة فأخرج بغيراً فظاهر للذهب أنه يميزه وان كانت قيمته أقل من قيمة شاة خلافاً لماك وأحد حيث قال لا يميز، إلا أن الشاة لئان البعير يميز، عن خمس وعشرين والحسن داخلة فيها وأولى أن يميز، عنها من فردت في المسألة وجهان آخران (أحدهما) أن البعير إنما يميز، إذا بلغت قيمته قيمة شاة أما إذا اقتضت فلا لما فيه من الاجفاف بالقرآن حكى هذا عن القفال والشيخ أبى محمد (والثاني) أنه ان كانت الابل مراضاً أو قليلة القيمة لم يميز بها فأخرج بغيراً منها جاز وان كانت قيمته أقل من قيمة الشاة أما إذا كانت صحاحاً سليمة لم يميز أن يخرج عنها بغيراً قليل القيمة والفرق أنه في المرض لا يمتد باداء البعير تطوعاً وفي الصحاح يمتد التطوع وأقل ما في التطوع ان لا ينقص عن الواجب وهذا الوجه هو الذى أورده الصيدلاني وحكي المنع فيها إذا كانت الابل صحاحاً وغيره عن نص الشافعي رضي الله عنه وفي كلام الشيخ أبى محمد حمل ذلك النص على الاستحباب وإذا قلنا بظاهر للذهب فأخرج بغيراً عن خمس من الابل فهل يكون كله فرضاً أو يكون خمسة فرضاً والباقي تطوعاً فيه وجهان شبههما الآتية بالوجين في التسع إذا ذبح بدنة بدل الشاة هل تكون كلها فرضاً أو الفرض سبعة وفيمن مسح جميع الرأس هل يقع الكل فرضاً أم لا وجعلوا للصيرى أن الكل ليس بفرض وفي مسألتي الاستهاداد أوجه لأن الاقتضاء على سبع بدنه في الهدايا وعلى نصف الرأس في المسحجاء ولا يميز، فيها أحاج خمس عشر الألف والالف على الأمام من قبله من مقدار الخمس عشر على تسعة البعير بالابق إليه لم يمسح المتعصم ودكمه من صاحب التهذيب ان الوجهين مبنيان على أصل وهو ان الشاة أجنبية عن الابل أصل بمشاهام هي بدل عن الابل فيه وجهان (أحدهما) أنها أصل جرياً على ظاهر النص (والثاني) بدل لأن

ملك ما يتخرجه النضاب لونه الزكاة باعتبار هذا المال هكذا وثبت هذه الصور جماعة من الأصحاب وقيل الأكثرون فيها بما يقتضيه الأول ولو ملك مالا لزكاة فيه كقطر وغيره وجبت الزكاة في النضاب الزكوي على هذا القول أيضاً وعلى المذهب وبه قطع كثيرون وفي وجه أنها لا تجب بناء على غلة الثنية حكم الإمام الحرمين وغيره مولود المال الزكوي على الدين نظراً إن كان الفاضل نصيباً وجبت فيه الزكاة

الأصل وجوب جنس المال إلا أن إيجابه يترقب قبل كثرة الأبل بحيث يربط المال وإيجابه شقص بعينه ما يشق للمقيمين نقصان القيمة وعسر الانتفاع فعند الشارع إلى الشاة ترفيقاً وإرفاقاً فإن قلنا الأصل هو الشاة فإذا أخرج كان كله فرضاً كالشاة وإن قلنا الأصل هو الأبل فإذا أخرج بغيره كان الواجب خمسة لانه يجوز عن خمس وعشرين وحصة كل خمس حينئذ خسروا أخرج بغيره من العشرين من الأبل أو عن خمس عشرة أو عشرين هل يجوز فيه فيموجان بنوعهما على الخلاف الذي تقدم قلنا إذا أخرج من الخمس وقع الكل فرضاً وقام مقام شاة فلا يكفي في العشر بغير واحد بل لابد من بعيرين أو بعير وشاة وفي الخمس عشرة من ثلاثة أبعرة أو بعيرين وشاة أو شاتين وبعير أو ثلاث شياه وفي العشرين من أربعة وإن قلنا الفرض قدر خمسة فيجزئ ويكون تبرعاً في العشر ثلاثة أخماسه وفي الخمس عشرة بخصه وفي العشرين بخمسه ولم يرض الإمام هذا البناء ومن وجوه الاشكال فيه أنه يقال لم يلزم من كون كله فرضاً إذا أسرحه عن خمس ألا يكتفى به عن العشرين بل يجوز أن يكون كله فرضاً إذا أخرج عن هذا وفرضاً إذا أخرج عن ذلك لأنزى أنه وقع فرضاً فيكتفى به عن الخمس والعشرين مع الحكم بأن كله فرض إذا أخرج عن الخمس وكذا البدنة ضجة واحدة إذا ضحى بها وهي بعينها ضجة صبيح إذا اشترى كوا فيها وسواء كان البناء المذكور مرضياً أم لا فظاهر المذهب إجزاءها عما دون الخمس والعشرين كلحزائها عن الخمس والعشرين وهو المذكور في الكتاب والوجهان للذكوران ههنا مبنيان على السعي حتى إجزاء البعير عن الخمس مطلقاً والوجهان الآخران ثم يعودان ههنا أيضاً وتعتبر نفرياً عليهما أن لا تنقص قيمته في الضر عن قيمة شاتين وفي الخمس عشرة عن قيمة ثلاث شياه وفي العشرين عن قيمة أربع وإذا عرفت جميع ما ذكرنا رقت قوله في الكتاب أخذ بالميم والألف والواو وقوله وإن قصص قيمته (بإلوا) أيضاً الوجه للسبب إلى القتل وإني محمد رحمهما الله (واعلم) أن الشاة الواجبة في الأبل يجب أن تكون صحيحة وإن كانت الأبل مريضة لأنها في القيمة ثم فيها وجهان (أحدهما) وهو الذي أوردته كثيرون أنه يؤخذ من المراض صحيحة تليق بها (ثالثه) خمس من الأبل مراض قيمتها خمسون ولو كانت صحاحا لكانت قيمتها مائة وقيمة الشاة المخرجة عنها ستة دراهم يؤمر بأخراج شاة صحيحة تساوي ثلاثة دراهم فإن لم توجد بهذه القيمة شاة صحيحة قل في النامل فرق الدرام (والثاني) أنه يجب فيها ما يجب في الأبل الصالح بالفرق فإلى المذهب وهذا ظاهر المذهب ونسب الأول إلى أبي علي بن حبران

وفي الباقي القولان وان كل دون نصاب لم يجب علي هذا القول لا في قدر الدين ولا في الفاضل *
(فرع) إذا ملك اربعين شاة فاستأجر من رعاها غنمًا حوله فأن استأجره بشاتين من الاربعين غنمًا
بباقيها وجبت شاة علي الراعي منها جزء من اربعين جزءاً والباقى علي المستأجر وان كانت منفردت فلا
زكاة علي واحد منها وان استأجره بشاة في القيمة فان كان للمستأجر مال آخر غير هلو وجبت الزكاة
في الاربعين والا فلي القولين في أن الدين هل يمنع وجوبها *

(فرع) ملك فصاين زكويين كنصاب بقر ونصاب غنم وعليه دين قلن لم يكن الدين من
جنس ما يملكه قال البخري يوزع عليها فان خص كل واحد ما يتقص به عن النصاب فلا زكاة
في واحد منها علي قولنا الدين يمنع الزكاة (وقال) أبو القاسم الكرخي بالخاء للصيغة وابن الصبان

قال (النظر الثاني في المدلول الي ابن الجبون فمن وجب عليه بنت مخاض ولم تكن في ماله أخذ
ابن الجبون وإن لم يكن في ماله جاز له شراء ابن الجبون ولو كان في ماله بنت مخاض ممية فهي
كالمدومة ولو كانت كريمة لزمه علي الاقبيس شراء بنت مخاض لانها موجودة في ماله وإنما ترك
نظراً له ويؤخذ الحق من بنات الجبون بدلا عن بنت مخاض عند فقدها ويؤخذ الحق بدلا عن
بنت لبون عند فقدها كما يؤخذ ابن لبون بدلا عن بنت مخاض *)

إذا ملك حملاً وعشرين من الابل وجبت عليه بنت مخاض فان وجدها لم يبدل إلى ابن
الجبون وإن لم يجدها وكان معه ابن لبون جاز أخذه منه سواء قدر علي تحصيل بنت المخاض أم لا
وسواء كانت قيمته أقل من قيمة بنت المخاض أو لم يكن لما دونها في الخبر ولا جبران بل فضل السن
عبر فضل الاثونة ثم فيه مسائل (أحدها) لو لم يكن في ماله بنت المخاض ولا ابن الجبون فهو جبان
(أظهرها) وهو المذكور في الكتاب أنه يتبرى ماشاء معها ويخرجها أما بنت المخاض فلا لها الا ممل
وأما ابن الجبون فلا أن شرط اجرائه موجود وهو فقد بنت المخاض عنده ولأنه لا يمنع من شراء
ابن الجبون وإذا اشتراه كان في ماله ابن لبون وهو فاقد لبنت المخاض (والثاني) وبه قال مالك
واحد وصاحب القريب ينعين عليه شراء بنت المخاض لانها لو استويا في الوجود لم يخرج ابن
الجبون فكذلك إذا استويا في القدر وقدر علي تحصيلها (الثانية) لو كانت معه بنت مخاض معية
فهي كالمدومة لانها غير محترمة ولو كانت كريمة وابله مهبزيل فلا يسكف اخراجها لما روى أنه
صلى الله عليه وسلم قال «ايك» وكرائم أموالهم * (١) فان طلوع بها فقد أحسن (٢) وان أراد اخراج ابن
لبون فيه وجبان (أظهرها) عند صاحب الكتاب وشيخه أنه لا يجوز لان شرط المدلول الي ابن

(١) «حديث» ايك وكرائم أموالهم : متفق عليه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما يث معاذاً الي يمن قال له ذلك : وفي رواية لمسلم عن ابن عباس عن معاذ قد كرمه في حديثه *
(٢) (موله) ان طلوع بها فقد أحسن فيه حديث : أخرجه ابو داود من طريق عمارة بن عمرو
ابن حرم عن أبي بن كعب فيه قصة ومصحح الحاكم *

براعي الاغبط للسالكين كما أنه لملك ما لا آخر غير زكوى صرفنا الدين البرعاية للفقراء، وحكي
عن ابن سريج مثله وهو الأصح وإن كان الدين من جنس أحد المالين فإن قلنا الدين يمنع الزكاة
فيا هو من غير جنسه فالحكم قالو لم يكن من جنس أحدهما وإن قلنا لا يؤثر في غير الجنس
اختص بالجنس *

اللبون أن لا يكون في ماله بنت مخاض وهي موجودة ههنا بصفة الاجزاء الا أنها تركت نظراً له
ورعاية لجانبه وهذا ما أجاب به الشيخ أبو حامد وأكثر شيعة ورجحه الأكثرون (والثاني) يجوز
لأنها لم تكن موجودة في ماله كانت كالمقدمة ويحكي هذا عن نفسه والي ترجيحه يميل كلام
صاحب المذهب والتهذيب قوله في الكتاب لزمه علي الأقيس شراء بنت مخاض لا يخفى أنه ليس
الفرض منه عين الشراء بل المقصود تحصيله بأي طريق كان واخرجه عن الزكاة وكذا حيث قلنا
في هذه للسائل يجوز الشراء أولاً يجوز وقوله في أول الفصل أخذ منه ابن لبون ليس علي معنى
أنه يلزم بذلك إذ لو حصل بنت مخاض واخرجهما جاز ولكن للمعنى أنه يقع به (الثالثة) لو لم يكن
في ماله بنت مخاض فأخرج خنثى من أولاد اللبون هل يجوز فيه وجهان (أحدهما) لا تشبه الحلقة
بنقصان الخنثى فأشبهه سائر العيوب (وأصحهما) وهو للذكور في الكتاب نعم فإنه اما ذكر وابن
اللبون مأخوذ بدلا عن بنت المخاض أو أنثى وهي أولي بالجواز لزيادة السن مع بقاء الأنوثة ثم
لا جبر إن لمالك لجواز أن يكون المخرج ذكراً بخلاف ما إذا لم يكن في ماله بنت مخاض وكانت عنده
بنت لبون فأخرجها له الجبر إن ولو وجد ابن اللبون وبنت اللبون فلا بد اخراج بنت اللبون وأخذ
الجبر إن لم يكن له ذلك في أصح الوجهين فإنه في العدة ولو لم يمت بنت مخاض وهي موجودة في ماله
فلا بد أن يخرج خنثى من أولاد اللبون بدلا لم يجوز لجواز أن يكون ذكراً وابن اللبون مأخوذ بدلا
عن بنت المخاض مع وجودها بخلاف ما لو أخرج بنت لبون وقوله في الكتاب وتؤخذ الخنثى من
بنات اللبون لو قال من أولاد اللبون لكن أحسن فإن الخنثى تمنع من معرفة كونه ابناً أو بنتاً
وكذلك هو في بعض النسخ (الرابعة) لو أخرج حقاً بدلا عن بنت مخاض عند قدحها فلا شك في
جوازه لأن اخراج ابن اللبون جائز فالحق يجوز ولو لم يمت بنت لبون لزمته فوجهان
(أحدهما) يجوز لا اختيار فيه الأنوثة بزيادة السن كما يجوز اخراج ابن اللبون بدلا عن بنت المخاض
(والثاني) لا يجوز لأن النص ورد ثم وهذا ليس في ماله لأن ماوت السن في بنت المخاض وابن
اللبون ماوت موجب اختصاصه موة وود الما والتحرر والامتناع من صغار البيع والتعاوت
بين ست اللبون والحق لا يوجب اختصاص الحق بهذه العدة ل في مودة معها حملاً فلا يلزم
من كون ملك الريادة حارة لمصلحة الأنوثة كون هذه الريادة جارية لها والمذكور في الكتاب
من هذين الوجهين هو الأول كن للمذهب الثاني بل الجمهور لم يدركوا سواء ولم يتعرض للخلاف

(فرع) لئلا الغائب إن لم يقدر عليه لاقطاع الطريق أو اقطاع خبره فكل فنصوب وقيل
تجب الزكاة قطعا ولا يجب الاخراج بالاتفاق حتى يصل اليه وإن كان مقدورا عليه وجب إخراج
زكاته في الحال ويخرجها في بلد المال وإن أخرجا في غيره فيه خلاف قل الزكاة للذكورة في قسم
الصدقات هذا إذا كان للمال مستورا في بلد فإن كان سائرا لا يخرج زكاته حرمه فإذا وصله
زكي ما مضى بالاتفاق وقد ذكر المصنف للسألة في باب زكاة الذهب والفضة وسنعيدها هنا إن
شاء الله تعالى .

(فرع) إذا باع مالا زكوا ما قبل تمام الحول بشرط الخيار قسم في مدة الخيار أو اصطفا في
مدة خيار المجلس قسم فيها الحول بى علي أن ملك المبيع في مدة الخيار لمن كان قلنا قبائع فضله
زكاته وإن قلنا المشتري فلا زكاة على البائع ويتدى للمشتري حولا من وقت الشراء وإن قلنا
موقوف فإن تم البيع كان للمشتري والا فلبائع وحكم الحالين ما سبق هكذا ذكره الأصحاب ولم

الا لاقلون منهم المختلئ .

قال (النظر الثالث إذا ملك مائتين من الأبل فإن كان في ماله أحد السنين أخذ منه للوجود
وإن لم يكن فاني ماله اشترى (و) ماشاء من الحقائق او بنات البون وإن وجد جميعا وجب اخراج الاغبط
للمساكين وقيل الخبره اليه وقيل يعين الحقائق فلو أخذ الساعي غير الاغبط قصدا على قولنا
يجب الاغبط لم يقم للوقع وإن أخذ بلجنأه قليل لا يقع للوقع وقيل يقع للوقع وليس عليه
جبر التناوت وقيل عليه جبر التناوت يذلل الفرام وقيل يجب جبره بأن يشتري بقدر التناوت
شقصا إن وجده امامن جنس الاغبط على رأى أو من جنس المخرج على رأى) .

مقصود هذا النظر الكلام فيا إذا بلغت ماشيته حدا يخرج فرضه بمحاسبين كالأداء ملك مأثبن
من الأبل فهي اربع خمسينات وخمس اربعينات وقد روي في الخبر أنه صلى الله عليه وسلم قال (في
كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) (١) إذا الواجب فيها نص في الحديد على ان الواجب أربع
حقاق او خمس بنات لبون وفي القديم على أنه يجب اربع حقاق واختلفوا على طريقتين (أحدهما)
ان المسألة على قولين (أصحهما) ان الواجب أحد الصنفين لما ذكرنا ان المائتين اربع خمسينات وخمس
اربعينات فيتمتع بها أحد الفرضين (والثاني) ان الواجب الحقائق لان الاعتبار في زكاة الأبل بزيادة
السن ما وجد اليها سبيل الا ترى ان الترفع وفي نصيبها الى متتهى الكمال في الانسان ثم عدل
بعد ذلك إلى زيادة العدد فاشعر ذلك بزيادة الرغبة في السن (والطريق الثاني) لقطع بما ذكره في
الحديد وحل القديم على ما اذا لم يوجد الا الحقائق فإن أثبتنا القديم وقرعنا عليه نظر إن وجدت
الحقائق بصفة الاجزاء لم يميز غيرها والأول منها الي بنات البون او معد الي الجذاع مع الجبر وإن

(١) «حديث» في كل اربعين بنت لبون: تقدم حديث في كل خمسين حقة: تقدم أيضاً .

يعرضوا لبناء للذكور (قال) إمام الحرمين الا صاحب التريب فانه قال وجوب الزكاة على
للمشتري يخرج علي القولين في المنسوب بل أولي لنظم استقرار الملك وهذا إذا كان الخيار لها
أما إذا كان للمشتري وحده وقتنا الملك له فملكه ملك زكاة زكاة بلا خلاف لكمال ملكه
وعلي قياس هذه الطريقة يجرى الخلاف في جانب البائع أيضا إذا قلنا الملك له وكان الخيار للمشتري
وقد حكى البنديعي طريقة صاحب التريب عن بعض الاصحاب قال اصحابنا قلنا كانت
الزكاة علي البائع فآخرجا من موضع آخر استقر البيع ولا خيار للمشتري وان آخرجا من عين المبيع
بطل البيع في قدرها وفي الباقي خلاف فتريق الصفة وإن لم ينطه فقامتري الخيار في فسخ البيع
والله أعلم *

فرعنا علي الجديد الصحيح فللمسألة أحوال ذكرنا ثلاثا منها في الكتاب فشرحنا ثم نذكر غيرها
علي الاختصار (أحدى الاحوال الثلاث) أن يوجد في المال التقدر الواجب من احد الصنفين بكامله
دون الآخر فيؤخذ ولا يكلف تحصيل الصنف الثاني وان كان أنفع للساكن ولا يجوز النزول
والصعود عنه مع المبران ولا فرق بين ان لا يوجد الصنف الآخر اصلا وبين ان
يوجد بعضه والنقص كالمعدم ولا يجوز ان يؤخذ للوجود من النقص ويعدل بالباقي الي
الصعود والنزول مع المبران اذ لا ضرورة اليه ولو وجد الصنفان لكن أحدهما ميب
فهو كالمعدم (والحالة الثانية) ان لا يوجد في ماله شيء من الصنفين وفي مئناه ان يوجد اوها
معين فان اراد تحصيل أحدهما بشراء وغيره فوجها (أحدهما) يجب تحصيل الاغبط كما يجب علي
الظاهر اخراج الاغبط اذا وجد علي ماساقي (واصحها) وهو المذكور في الكتابات يحصل ماشاء
من الحقائق او بنت اللبون فانه اذا اشترى أحد الصنفين صار واجداً له دون الآخر فيجوز ثبوته والوجها
كالوجين فيها اذا ملك خمساً وعشرين وليس فيها بنت مخاض ولا ابن لبون هل يجب تحصيل بنت
المخاض ام لا ويجوز في هذه المسألة أن لا يحصل الحقائق ولا بنت اللبون ولكن ينزل او يصعد مع
المبران وحينئذ ان شاء جعل بنت اللبون اصلا ونزل منها الي خمس بنت مخاض فآخرجا مع خمس
جبرانات وان شاء جعل الحقائق اصلا وصعد منها الي اربع جذاع فآخرجا وأخذ اربع جبرانات
ولا يجوز ان يجعل الحقائق اصلا وينزل منها الي اربع بنت مخاض مع ثمان جبرانات ولا ان يجعل
بنت اللبون أصلا ويصعد منها الي خمس جذاع ويأخذ عشر جبرانات لا يمكن قليل المبران يجعل
الجذاع بدل الحقائق وبنت المخاض بدل بنت اللبون وحكي الشيخ ابو محمد في الفرق وجها آخر
وهو انه يجوز النزول والصعود فيهما كما لو ارتمته حقة فلم يجدها ولا بنت لبون في ماله فنزل الي بنت
المخاض فآخرجا مع جبرانين او ارتمته بنت لبون فلم يجدها ولا حقتي ماله فيصعد الي الجذع فيخرجها
ويأخذ جبرانين ويجوز والظاهر الاول والفرق ان في صورتي الاستشهاد لا يتخطى واجب ماله وفيها

(فرع) إذا أحرز القامون التهمة فينبغي للإمام تعجيل قسمتها ويكره له تأخيرها من غيره ولو قد ذكر المصنف هذا في نسخ التهمة (قال) أصحنا : فإذا قسم فشكل من أصابه مال زكوى وهو نصاب أو بلغ مع غيره من ملكه نصاباً ابتدأ حوله من حينئذ ولو تأخرت القسمة بعذر أو بلا عذر حتى مضى حول فهل يجب الزكاة ينظر إن لم يختاروا التملك فلا زكاة لائسها غير مملوكة فملكها في نهاية من الضعف يسقط بالأعراض وللإمام في قسمتها أن يخص بعضهم بعض الأواع أو بعض الأعيان إن اتحد النوع ولا يجوز هذا في مائر القسم إلا بالتراضي وإن اختاروا التملك ومضى حول من حين وقت الاختيار نظر إن كانت التهمة أصنافاً فلا زكاة سواء كانت مما يجب الزكاة في جميعها أو بعضها لأن كل واحد لا يدري ما يصيبه وكما نصيبه وإن لم تكن إلا صنف زكوى وإن نصيب كل واحد نصاباً فليهم الزكاة وإن بلغ مجموع أنصبتهم نصاباً وقسم نصيب كل واحد عن نصاب وكانت ماشية وجبت الزكاة وهم خطأ وكذا لو كانت غير ماشية وأثبتنا الخلطة فيه . فإن كانت أنصبتهم ناقصة عن النصاب ولا تبلي نصاباً إلا بالחס فلا زكاة عليهم لأن الخلطة مع أهل الحس لا تمت لأنه لا زكاة فيه بحال لكونه ليسر معين فأشبهه مال بيت المال والمساجد والربط . هذا حكم التهمة على ما ذكره الجمهور من المراقبين والخراسانيين وهو المذهب

نحن فيه يتخطى في الصعود والتزول أحد واجبي ماله (والحالة الثالثة) أن يوجد الصنفان معاً بصفة الاجزا فقد قال الشافعي رضى الله عنه نصاً يأخذ الساعي ماله الاغبط منها لأهل السهمين لأن كل واحد من الصنفين فرض نصابه لو انفرد فإذا احتما روعي الأصلح للمحتاجين واحتج له بظاهر قوله تعالى ولا يسمو الخيول منه تنقون وعن ابن سريج أن للملك بالخيار يعطي ماشاء منها كما أنه بالخيار في الصعود والتزول عند مقد الفرض وأجاب الأصحاب أن للمالك ثم بيل من ترك الصعود والتزول مما أن يحصل الفرض وانما سر ذلك تخفيفاً للأمر عاقبوا إليه وهنا خلافه (التفريع) إن خبرنا للمعلى علي رأى ابن سريج فيستحب له مع ذلك أن يعطي الاغبط إلا أن يكون ولي يتم فبراعى حله وإن فرغنا على النص وهو ظاهر المذهب فلو أخذ الساعي غير الاغبط نظر إن وجد تقصير منه بأن أخذه مع العلم بحاله أو أخذه من غير اجتهد ونظر في أن الاغبط ماذا أوجد تقصير من المالك بأن دلس وأخى الاغبط يقع للأخذ من حقه الزكاة وإن لم يوجد تقصير من واحد منهما وقع عن حقه الزكاة هذا ما اعتمدته الأكثرون منهم صاحب المذهب وهو الظاهر وزاد في التهذيب شيئاً آخر وهو أن لا يكون بقيا بينه في يد الساعي فإن كان باقياً يقع عن الزكاة وإن لم يقصر واحد منهما وهذا حكمه الشيعى والفضل ابن عبدان عن ابن جبران ورواه ما قلنا من الظاهر وجوه أخر (أحدها) أنه يقع عن الزكاة بكل حال وإن أخذ من غير اجتهد حكمه ابن كجب وغيره لأنه يجوزى عند الأفراد فكذلك عند الاجتماع وهذا رجوع إلى رأى ابن

وفيه وجه قطع به البغوى أنه لازمة قبل أفراز الحس بمحاول ووجه أنه يجب الزكاة في حال عدم اختيار الملك وما شاذان مردودان . (قال) امام الحرمين والقزالي إن قلنا الغنية لا تملك قبل القسمة فلا زكاة وإن قلنا تملك ثلاثة أوجه (أحدها) لازمة لضعف الملك (والثاني) يجب لوجود الملك (والثالث) إن كان فيها ما ليس ذكرها فلا زكاة والأوجب المنهيب ما قلنا عن الجمهور والله أعلم • قال المصنف رحمه الله •

سريع (والثاني) لا يقع عن الزكاة بحال لأنه ظهر أن المأخوذ غير المأمور به (والثالث) إن فرقه علي المستحقين ثم ظهر الحال حسب عن الزكاة بكل حال والا لم يحسب والفرق عسر الاسترجاع (والرابع) عن أبي الحسين بن القطان عن بعض الأصحاب أنه إن دفع الملك مع العلم بأنه الأدنى لم يجزه وإن كلن الساعي هو الذى أخذ جاز ويقرب من هذا عد صاحب التهذيب مجرد علم الملك بحاله قصيرا مانعا من الاجزاء وإن لم يوجد اخفاء وتدليس وفي كلام الصيدلاني وغيره ما ينافى فيه إذا أخذ الساعي بالاحكام فهذا يبين الاختلافات في هذا اللوض (التفرع) حيث قلنا لا يقع للمأخوذ عن الزكاة فليخرج اخراج الزكاة وعلي الساعي رد ما أخذه إن كان باقيا وقيمته إن كان نالها وحيث قلنا يقع فهل يجب اخراج قدر التفاوت فيه وجهان (أحدهما) أنه يستحب ولا يجب لان المخرج محسوب عن الزكاة فيغني عن غيره كما إذا أدى اجتهاد الامام الي أخذ القيمة وأخذها لا يجب شيء آخر (وأصحهما) أنه يجب نقصان حق أهل السهمين قل الأئمة وأما يعرف قدر التفاوت بالنظر الي القيمة فإذا كانت قيمة الحقائق أربعة مائة وقيمة نات البيون أربعة مائة وخمسون وقد أخذ الحقائق قدر التفاوت خمسون (التفرع) إن كان قدر التفاوت يسيرا لا يؤخذ به شقص من ناة دفع الدرهم للضرورة وحكي امام الحرمين رحمه الله عن صاحب التفرع اشارة الي أنه يتوقف الي أن يجد شقصا واستمدها وإن كان قدرا يؤخذ به شقص فهل يجب شراؤه أم يجوز دفع الدرهم فيه وجهان (أحدهما) يجب لان الواجب الابل والمذلول الي غير حنس الواجب في الزكاة تمتع علي أصلا (وأصحهما) أنه يجوز دفع الدرهم لما في اخراج النقص من ضرر المشاركة وقد يعدل الي غير حنس الواجب للضرورة معرض ألا ترى أنه لو وجب شاة عليه في خمس من الابل ولم يجد جنس الشاة يخرج قيمتها ولو لم تكن بنت مخاض فلم يحددها ولا بين ليون لاني ماله ولا يضمن يعدل الي القيمة علي أن القرض ههنا جبران الواجب فاشهدرام الحبر (التفرع) إن قلنا يجوز دفع الدرهم فلما أخرجها شقصا فافظا هر جوازه قال في النهاية وفيه أدني نظر لما فيه من العسر علي المساكين وإن قلنا يجب اخراج شقص فيبغني أن يكون ذلك الشقص من الأغبط أو من المخرج فيه وجهان (أحدهما) من المخرج كيلا يفرق الصدقة (وأظفرها) عند الصيدلاني وغيره من الأغبط فانه الواجب في الاصل ففي المال الهى سبق ذكره يخرج علي الوجه الاول نصف حقلان قيمة كل حقة مائة وقدر التفاوت

(ولا نجيب الزكاة الا في السائمة من الابل والبقر والغنم لما روى أن ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب كتاب الصدقة وفيه في صدقة الغنم في سائمة اذا كانت اربعين فيها صدقة وروى بن جرير عن ابيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الابل السائمة في كل اربعين بنت لبون ولان العوامل والمطوعة لا تحتسب اليها فلم نجيب فيها الزكاة ككتاب البدن وأما

خسون وعلي الوجه الثاني يخرج خمسة آساع بنت لبون لان قيمة كل بنت لبون تسعون ما اذا أخرج الشخص لزم صرفه الى الساعي على قولنا يجب الصرف الى الامام في الاموال الظاهرة واذا أخرج الدرهم فوجبان (احدهما) لا يجب الصرف اليه لانها من الاموال الباطنة (والثاني) يجب لانهما جبران المال الظاهر هذا تمام الكلام في الاحوال المذكورة في الكتاب . ومن أحوال المسألة أن يوجد بعض كل واحد من الصنفين كما اذا وجد ثلاث حقاو اربع بنات لبون فهو بالخيار أن يجعل الحقاك أصلا فيعطى مع بنت لبون وجبران وبين أن يجعل بنات لبون أصلا فيعطى مع حقة ويأخذ جبرانا وهل يجوز أن يعطى حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات فيه وجهان لبقاء بعض الفرض عنه وكثرة الجبران مع الاستثناء عنه ويجرى الوجهان فيها اذا لم يجد الاربع بنات لبون وحقة فاعطى الحقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات وسأثره قل صاحب التهذيب ويجوز في الصورة الاولى أن يعطى الحقاك مع الجذعة ويأخذ جبرانا وأن يعطى بنات لبون و بنت مخاض مع جبران (وهن أحوال للمسألة) أن يوجد بعض أحد للصنفين ولا يوجد من الآخر نبي . كما إذا لم يجد الإختين فله أن يجعلها أصلا ويخرجها مع جذعتين ويأخذ جبرائين وله أن يجعل بنات لبون أصلا فيخرج بدلها خمس بنات مخاض مع خمس جبرانات ولم يجد إلا ثلاث بنات لبون فله أن يخرجها مع بنتي مخاض وجبرائين وله أن يجعل الحقاك أصلا فيخرج أربع جذع . بدلها ويأخذ أربع جبرانات هكذا ذكر المصنفين في التهذيب ولم يحك خلافا أصلا وقياس الوجين المذكورين في الحالة السابقة على هذه يقتضي طرد الخلاف في جعل بنات لبون أصلا في الصورة الاولى وجعل الحقاك أصلا في الصورة الثانية لبقاء بعض الفروض عنه وكثرة جبران فان كان هذا جوابا على الظاهر فالظاهر ثم أيضا الجواب (واعلم) أنه إذا بلغت البقر مائة وعشرين كل حكمها حكم بلوغ الابل مائتين فانها ثلاث أربعيات وأربع ثلاثيات والواجب فيها ثلاث مسنات أو أربع اربعة وعود وفي الخلاف والتفاريق التي ذكرناها ولهذا قلنا إن الكلام في الطرائق لا يخص زكاة الابل وأعود مدها الي ما سبق لمط الكتاب وطه (أما قوله) إذا ملك مائتين من الابل فان كان في مائة أحد الهين منه هديره اذا ملك مائتين من الابل فله اربعة حقاك او خمس فان كان في مائة هذا او مائتين (وهله) وحده الابل لم يكن له الا مائة في هذا الموضع لا يمس أحد الاصل المائة - حقة ل اهل " حركه ك ا ك ا كين " مترا ١ - ر

الدار وإن كان عنده سائمة فصلها نظرت فإن كان قدرا يبقى الحيوان دونه لم يؤثر لأن وجوده كملكه وإن كان قدرا لا يبقى الحيوان دونه سقطت الزكاة لأنه لم يوجد تكامل البناء بالسوم وإن كان عنده نصاب من السائمة فنصبه نصابا وعلفه فليس له (أحدهما) أنه كالفصوب الذي لم يعلقه الناصب فيكون علي قولين لأن قفل الناصب لا حكم له بدليل أنه لو كان له ذهب فصاعه الناصب حلياً لم تسقط الزكاة عنه (والثاني) أنه تسقط الزكاة قولاً واحداً وهو الصحيح لأنه لم يوجد شرط الزكاة وهو السوم في جميع الأحوال فصار كما لو ذبح الناصب شيئاً من النصاب ومخالف الصياغة فإن صياغة الناصب محرمة فلم يكن لها حكم وعلفه غير محرم ثبت حكمه كحكم المالك وإن كان عنده نصاب من المملوكة فسامه الناصب فيه طريقان (أحدهما) أنها كالسائمة المفصولة وفيها قولان لأن السوم قد وجد في حول كامل ولم يفتقد الاقصاء للمالك وقصده غير معتبر بدليل أنه لو كان له طعام

الاصناف فيسبق اللسان إلى ذكرهم (وقوله) وقيل الخيرة إليه هو الوجه المنسوب إلى ابن سريج (وقوله) وقيل تبين الحقائق هو القول المتقول عن القديم لكن إيراد في الموضوع للذكر في الكتاب يقتضي اختصاصه بما إذا وجد الصنفان جميعاً ماله وهكذا زعم القاضى بن كنج لكن الشيخ أبو حامد وعامة من قبل ذلك القول انهم عند بلوغ الأبل مائتين على الإطلاق ونفره ما تقدمناه (وقوله) فيما إذا أخذ غير الأغبط قصداً لم يقع الموقع معلماً بالوإلا لأنه لم يحك الخلاف إلا فيما أخذه بالاجتهاد وقد حكمنا وجهاً أنه يقع الموقع وإن أخذه من غير الاجتهاد (وقوله) قيل لا يقع الموقع وقيل يقع الموقع ليس المراد منه السكلام في كونه مجزئاً إذ لو كان كذلك لما انتظم التفريع على وجه وقوع الموقع بأنه هل يلزم جبر التفاوت أم لا وإنما المراد من وقوعه الموقع كونه متعسباً عن الزكاة (وقوله) وقيل عليه جبر التفاوت ينفذ الدرهم يشبه أن لا تكون الدرهم في كلام الاصحاب معنية في هذا الفصل بعين بل المعتبر قد البلد وهذه العبارة هي التي أوردها الشيخ إبراهيم الروضى فيما علق عنه (وقوله) أما من جنس الأغبط علي رأى لو من جنس المخرج على رأى يجوز أن يعلم بالوإلا لأن إمام الحرمين حكى عن إشارة بعض المصنفين وجهاً ثالثاً ومال إليه وهو أنه يتخير بين الصنفين بعد حصول الجبران ولا تبين هذا ولا ذاك *

قال (فرع) لو أخرج حقتين وبنى لبون ونصفاً لم يجز للتشقيص ولو ملك أربعاً فخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون جاز على الأصح ٤ *

مالك المائتين من الأبل لو أخرج حقتين وبنى لبون ونصفاً لم يجز لأن التشقيص قصاص وعيب ولو ملك أربعاً من الأبل فضاه ثمان حقائق وأربع بنات لبون لا ثماناً ثماناً بنات وعشر أربع بنات وبعدها فيها جميع مائة المائتين من الخلاف والتفريع ولو أخرج عنها أربع حقائق وخمس بنات لبون ففي جوازها وجهان فالأصطخري لا يجوز لأنه تفريق القرينة لكل المائتين ونسبها بنصف المختصر

فزرعه الناصب وجب فيه العشر وإن لم يقصد للمالك إلى زراعته (والثاني) لا تجب فيه الزكاة قبل واحد لأنه لم يقصد إلى إسامته فلم تجب فيه الزكاة كما لو زرعته للماشية لنفسها وبخلاف الطعام فإنه لا يعتبر في زراعته التقصد ولهذا لم تبدله طعام فثبت وجب فيه العشر والسوم يعتبر فيه التقصد ولهذا لو زرعته للماشية لنفسها لم تجب فيها الزكاة.

(الشرح) حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه رواه البخاري وهو حديث طويل يشمل على معظم أحكام زكاة المواشي ونظروا رواية البخاري «وصدة الفم في سائتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة» وفي رواية لابي داود «وفي سائمة الفم إذا كانت أربعين قيمها شاة» وقد فرق المصنف هذا الحديث في الكتاب فذكر في كل موطن قطعة منه وكذا فرقه البخاري في صحيحه وقد سبق في مقدمتنا الشرح أن مثل هذا التفریق جائز على المذهب الصحيح وهذا المفهوم الذي في التشديد بالسائمة حجة عندنا . والسائمة هي التي ترعى وليست معلوقة والسوم الرعي وقال سامت الماشية تسوم سوما وأسمتها أي أخرجتها إلى الرعي ولفظ السائمة يقع على الشاة الواحدة وعلى الشياه الكثيرة وحديث يهزبن حكيم تقدم بيانه في آخر الباب الذي قبل هذا وكان المصنف أراد بذلك حديث يهز بعد حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه بيان أن سائمة الإبل ورد فيها نص لأن الأول ليس فيه ذكر السوم في الإبل ثم أن البئر ملحقة بالفم والإبل إذا لافرق والله أعلم (أما) أحكام الفصل فيه مسائل (إحداها) لا تجب الزكاة عندنا في الماشية إلا بشرط كونها سائمة فإن عافت في معظم الحول ليلا ونهاراً فلا زكاة بلا خلاف وإن علفت قدراً يسيراً بحيث لا يتناول فيه خمسة أوجه الأربعة الأولى حكمها امام الحرمين وغيره (أصحها) يوجب قطع المصنف والصيداني وكثيرون من الأصحاب أن علفت قدراً تعين بدونه وجبت الزكاة وإن كان قدراً لا يقيق الحيوان دونه لم تجب . قالوا والماشية نصير اليومين ولا نصير الثلاث هكذا ضبط صاحب التامل وآخرون قال امام الحرمين : ولا يبعد أن يلحق الضرر بين يلهلاك على هذا الوجه (والوجه الثاني) من الخمسة إن علفت قدراً يمد مؤنة بالاضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن كان حقيراً بالنسبة إليه وجبت وقيل

ولا يعرف الفريضة (والاصح) وبه قال الجمهور يجوز فإن كل مائتين أصل على الأنفراد فيجوز إخراج فرض من إحداها وفرض من الأخرى كما يجوز في إحدى الكفتين إلا طعام وفي الأخرى الكسوة وكما يجوز في أحد الخيلتين النسياء وفي الآخر الدراهم بخلاف ما إذا لم يملك المائتين فإن التفریق فيها كالفرق في الجيران إلى أحد الكفتين أو واحدة على أنه ليس للمائتين من المائتين مجزئاً للتفریق الأنزى أنه لو أخرج حقتين وثلاث بنات لبون يجوز قائله صاحب التهذيب وكذا لو أخرج أربع بنات لبون وحقة بدل بنت لبون يجوز وإنما المائتين التثنية ولا تنقص هنا (وقوله) ولا يفرق الفريضة منهم من لم يبيت ما بيننا من جواز التفریق وقال الثابت رواية الزبيدي ولا تفرق الفريضة

أن هذا الوجه رجع إليه أبو إسحق للروى بعد أن كان يعتبر الأغلب : قل الرافعي يفسر الرقيق
بدرها ونسلها واصوافها وأوبلها قل ويجوز أن يقال : المراد رفق أسانها (والوجه الثالث) لا يؤثر
الطف وتسقط به الزكاة إلا إذا زاد على نصف السنة وهو محكى عن أبي علي بن أبي هريرة فترجى
من أحد القولين في المسقى بماء السماء والنضح على قول اعتبار الغالب وهذا مذهب أحمد وقول
إمام الحرمين على هذا لو استويا ففيه تردد والظاهر السقوط وللشهور الجزم بالسقوط على هذا الوجه
إذا تساوى (والرابع) كل متبول من الطف وإن قل يسقط الزكاة فإن أسيت بعده استأنف الحول
(والخامس) حكمه البندنجي وصاحب الشامل أنه يثبت حكم العلف بأن ينوى علفها ويعلمها ولو مرة
واحدة : قل الرافعي لعل الأقرب تخصيص هذا الوجه بما إذا لم يقصد بلفه شيئا فإن قصد به قطع
السوم اقتطع الحول لا محالة كذا ذكره صاحب المدة أبو مالك وم غيره ولا أثر لجدنية العلف ولو أسيت
في كلاً بملوك فهل هي سائمة أو مطوقة فيه وجهان حكمها صاحب البيان (أصحهما) (١) (السائلة الثانية)
السائمة إذا كانت عاملة كالابل التي يحمل عليها أركان نواضح والبقرة التي يحرث عليها
ففيها وجهان (الصحيح) وبه قطع المصنف والجمهور لازمة فيها لما ذكره المصنف
(والثاني) تجب فيها الزكاة حكمه جماعات من الخراسانيين وقلم به الشيخ أبو محمد في كتابه مختصر
المختصر لغير العوامل لوجود السوم وكونها عاملة زيادة انتفاع لا يمنع الزكاة لى أولى بالوجوب
والذهب الأولى والله أعلم (السألة الثالثة) هل يتبر القصد في العلف والسوم فيه وجهان مشهوران في
كتب الخراسانيين وذكرهما جماعة من العراقيين يختلف الرابع منها باختلاف الصور المفردة عليها
(منها) أنها لو اعتلفت السائمة بنفسها القدر للزوم في اقتطاع الحول وجهان (أصحهما) وبه قطع المصنف
والآخرون لا اقتطاع فوات شروط السوم فاشبهت فوات شروط الزكاة فإنه لا فرق بين فوتها قصداً
أو اتفاقاً ولو سامت بنفسها فطر يقان (أصحهما) على الوجوب لازمة (والثاني) تجب (والطريق الثاني)
لا تجب قطعاً وبه قطع المصنف وآخرون أمد الفعل ولو أسامها بلانية فالصحيح وجوب الزكاة
لظواهر الأحاديث وحصول الفرق مع فعله ولو علفها لا امتناع الرابع بالتابع وقصدها إلى الإساءة

(١) ياض
صل فيجوز

إذا وجد الساعي في المال أحد الصنفين دون الآخر لم يجز أن يفارق الموجود وبكافه تخصيص
للمقود ومن أوجبته حله على تفريق التمتع في صورة للمائتين أو التفريق مع الخبر أن من غير ضرورة
مثل أن يأخذ أربع بنات لبون وحقه وعلى الخبر أن وحى واجد خمس بنات لبون ويجزى الوجهان
من بلغ المال أربع بنات وخمس بنات بحيث يخرج منها ست البنون والحق بلا تسقيص وإليك قول
ذكرتم أن الساعي يأخذ الأعباء ولم من ذلك أن كمن أنبط الصنفين هو المخرج فكيف يخرج
المعص من هذا والمعص من ذلك فاعلم أن ابن الصلاح أجاب عن هذا مال أما ابن سراج فلا يراه
هذا إذا لم يأخذ إلا على قوا التامى حتى الله عنه فيكون أن يكون لم حظ

عند الامكن فوجهان (اصحهما) يقطع الحول لقوات الشرط (والثاني) لا كما لو ليس وب تجارة
بشيرة التينة فانه لا تسقط فيه الزكاة بالامتناع (الرابعة) لو غصب مائة فطعها قلنا لا زكاة في
المغصوب فهنا أولي والاقتلاعة أوجه (الصحيح) عند المصنف والمجهول لا زكاة لقوات الشرط
(والثاني) تجب على المالك لأن فعله كالمعلم (والثالث) إن غلبها بلف من ماله وجبت وإلا فلا
ولو غصب معلوقه وأسأما فطريقان حكمها للمصنف والاصحاب (اصحهما) عند الاصحاب لا زكاة
قولوا واحدا لعدم فعله فصار كما لو رمت بنفسها (والثاني) أنه علي القولين في المغصوبة كما لو غصب
خطوبيندها يجب المشر فيها تثبت باختلاف قلنا أوجبناها فهل تجب على الغاصب لأنها مؤنة
وجبت بفعله أم علي المالك لأن دفع خفة المؤنة عائد اليه فيه وجهان حكمها بالشوى وغيره قلنا
قلنا على المالك ففي رجوعه بها على الغاصب طريقان (احدهما) القطع بالرجوع وبه قطع التولى وغيره
لأن وجوبها كان بفعله (واشهرهما) علي وجوبه (اصحهما) الرجوع (والثاني) علمه قلنا يرجع فهل
يرجع قبل اخراج الزكاة أم بعده فيه وجهان (اصحهما) بعده واستبعد الزافي إيجاب الزكاة
علي الغاصب ابتداء لكونه غير مالك قال والمجاري علي قياس الذهب ان الزكاة إن
أوجبت كانت علي المالك ثم يجرم له الغاصب والله أعلم *

* قال للمصنف رحمه الله *

(ولا تجب إلا في نصاب لأن الاخبار وردت في إيجاب الزكاة في النصب علي ما ذكرها في
موضعها ان شاء الله تعالى فدل علي أنها لا تجب فيما دونها ولأن مادون النصاب لا يحتمل للموساة
فلم تجب فيه الزكاة وان كان عنده نصاب فذلك منها واحد أو بانه انقطع الحول فان نتج له واحد
أورجع اليه ما به استأنف الحول وان نتجت واحدة ثم هلكت واحدة لم يقطع الحول لأن الحول
لم يخل من نصاب وان خرج بعض الحل من خوف ثم هلك واحد من النصاب قبل انفصال الباقي
انقطع الحول لأن ما يخرج الحية لاحكمه فيصير كما لو هلك واحد ثم نتج واحد) *

وهو أن جهة القبلة غير منحصرة في زيادة
القيمة لكن اذا تكن التفاوت لامن جهة القيمة تضمنت اخراج الفضل وقدرة التفاوت *

قال : (النظر الرابع في الخبران وجيران كل مرتبة في السن عند تعدد السن الواجب يشاين
أو بشرين درهما قلنا رقي الي الأكبر أخذ الخبران وان نزل أعطى والخيرة في تعيين الدرهم والشاة (و)
الي المعطى والخيرة في الانخفاض والارتفاع الي المالك الا اذا كان اهما متساويين وطلب الخبران
لمجرب لأنه ربما يكون خيرا مما أخرجه) *

في حديث أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : «ومن بلغت صدقته

﴿الشرح﴾ قوله تنج - ضم التون وكسر التاء - ومعناه ولد وأتفق الأصحاب وغيرهم من العلماء على أن الزكاة في المواشي لا تجب فيا دون نصاب وقيل ابن المنذر وغيره الإجماع فيه ودليه مع الإجماع ما ذكره المصنف . وإن قص من النصاب واحد قبل الحول فزال ملكه عنه بيوم أو به أو موت أو غير ذلك انقطع لما ذكره المصنف فإن تنج له واحد أو عدا ملكه فيا زال عنه في الحال استأنف الحول بلا خلاف وإن تنج ثم هلكت أخرى لم ينقطع الحول لما ذكره المصنف ولو ولدت واحدة وهلكت أخرى من النصاب في حالة واحدة لم ينقطع الحول بالاتفاق لأنه لم يخل من نصاب ولو شك هل كل التلف والولادة في حالة واحدة أم سبق التلف لم ينقطع الحول لأن الأصل بقاء الملك وبقاء الحول صرح به صاحب البيان وغيره وكان يحتمل أن يخرج فيه خلاف من تعارض الأصلين فإن الأصل أيضا براءته من الزكاة ولو اختلف الساعي والمالك قال المالك هذا التاج بعد الحول وقال الساعي قبله أو قال حصل من نفس النصاب وقال المالك بل بسبب . مثل فاقول قول المالك لأن الأصل براءته فإن اتهمه الساعي حلفه وهل يمين مستحبة أم واجبة فيه الخلاف ذكر المصنف نظائره في قسم الصدقات وسنوضحه هناك إن شاء الله تعالى . قال اصحابنا رحمهم الله تعالى : والاعتبار في التاج بالانفصال فلو خرج بعض الجنين وتم الحول قبل انفصاله فلا حكم له لما ذكره المصنف .

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ولانجب الزكاة فيه حتى يحول عليه الحول لأنه روى ذلك عن أبي بكر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وهو منجب عنها المدينة وعطاء الامصار ولأنه لا يتكلم بمأواه قبل الحول فلا تجب فيه الزكاة فإن باع النصاب في اتنا الحول أو بادل به نصابا آخر انقطع الحول فيا باع وإن مات في اتنا الحول ففيه قولان (أحدهما) ينقطع الحول لأنه زال ملكه عنه فصار كالرباعه (والثاني) لا ينقطع بل يبقى الوارث على حواه لأن ملك الوارث . بنى على ملك المورث ولهذا لو ابتاع شيئا ميبا لم يرد حتى مات قام وادته . فقله في الرد بالصيب •

جذعة وليست عنده وعنده حقة فاتها قبل منه ويعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهما (١) وروى مثل ذلك في بنت الحماض وبنت الابن من وجبت عليه بنت محاض وليست عنده جاز أن يخرج بنت لبون ويأخذ من الساعي شاتين أو عشرين درهما وإن وجبت عليه بنت لبون وليست عنده جاز أن يخرج حقة ويأخذ ما ذكرنا وإن وجبت عليه حقة وليست عنده جاز أن يخرج جذعة ويأخذ ما ذكرنا وهذه صور الارتقاء عن الواجب ولو وجبت عليه جذعة وليست عنده جاز أن يخرج حقة مع شاتين أو عشرين درهما ولو وجبت عليه حقة وليست عنده جاز أن

(١) «حديث» من بلغت صدقته جذعة فقدم

(الشرح) هذا المذكور عن أبي بكر وعثمان وعلى رضي الله عنهم جميع منهم رواه البيهقي وغيره وقد روى عن علي وعائش رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » وانما لم يبيح للمصنف بالحديث لانه حديث ضعيف قاصر على الآثار للفسرة قال البيهقي الاعتماد في اشتراط الحول على الآثار الصحيحة فيه عن أبي بكر الصديق وعثمان وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم قال العبدري أموال الزكاة ضربان (أحدهما) ما هو ماعون في نفسه كالطيب والبارضها نجب الزكاة فيه لوجوده (والثاني) ما هو مرفقاً كالدرهم والدينار وعروض التجارة والماشية فهذا يستبر فيه الحول فلا زكاة في نصابه حتى يحول عليه الحول وبه قال الفقهاء كقصة قال ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما نجب الزكاة فيه يوم ملك النصاب قال فإذا حال الحول وجبت زكاة ثانية والله أعلم وأما قول للمصنف وان يباع النصاب في أثناء الحول أو يبادل به أقطع الحول فيما يباع هكذا هو في كل النسخ أقطع الحول فيما يباع وهو ناقص ومراده أقطع الحول فيما يباع وفيما يبادل به ولا فرق بينهما بلا خلاف من أصحابنا . واعتقت نصوم الشافعي والأصحاب على أن بقاء الماشية في ملكه حولاً كمالاً شرط الزكاة فلا زال الملك في لحظة من الحول ثم عاد أقطع الحول واستأنف الحول من حين يجدد الملك ولو يبادل بماشية ماشية من جنسها استأنف كل واحد منها الحول على ما أخذ من حين المبادلة وكذا لو يبادل الذهب بالذهب والنقصة بالنقصة استأنف الحول أن لم يكن صيرفياً يسلما للتجارة وكذا أن كان صيرفياً على الأصح وقد ذكر المصنف المسألة في باركة التجارة وسنوضحها هناك إن شاء الله تعالى هذه كله في المبادلة الصحيحة اما الفاسدة فلا ينقطع الحول سواء اتصل بالقبض ام لا لان الملك باق فلو كانت سائمة وعلفها المشتري قال البغوي هو كلف الفاسد وفي قطع الحول الوجهان (الأصح)

يخرج بنت لبون مع ماذكرنا ولو وجبت عليه بنت لبون وليست عنده جاز أن يخرج بنت مخاض مع ماذكرنا وهذه صور النزول وجملة ذلك تفصيل قوله في الكتاب وجبران كل مرتبة في السن الى قوله اعطى وصفة شاة الجبران ماذكرنا في الشاة المخرجة عما دون خمس من الابل في اشتراط الاقوية اذا كان المعطى هو المالك الوجهان المذكوران في تلك الشاة والدرهم التي يخرجها هي البقرة قال في النهاية وكذلك دراهم الشرعية حيث وردت فاذا احتاج الامام والي اعطاء الجبران ولم يكن في بيت المال درهم يباع شيئاً من مال الساكين وصرفه الى الجبران واليمن تكون الخيرة في تعيين الشاة او الدرهم نص في المختصر على ان الخيرة الى المعطى سواء كان هو الساعي او للمالك وعن الاملاء قول آخر ان الخيرة للساعي يأخذ الاغبط منها الساكين والاصحاب فيعطون قان مذكوران في النهاية (أحدهما) ان المسألة على قولين (أصحها) ان الخيرة للمعطى لقوله صلى الله عليه وسلم « وأخرج معها شاتين او عشرين درهماً » وهذا تغيير للمخرج فان كان الساعي هو المعطى راعى

يقطع . قال ابن كج وغندى أنه يقطع قولاً واحداً لأنه مأذون له فهو ككليل بخلاف الفاسب ولو باع معلوقه يما فامداً فاسبها المشتري فهو كسامة الفاسب (أما إذا باع النصاب أو بادل به قبل تمام الحول ووجد المشتري به عيباً قديماً فينظر إن لم يمس عليه حول من حين الشراء فله الرد بالعيب فإذا رد استأنف للحدود عليه الحول من حين الرد سواء رد قبل القبض أم بعده وإن مضى حول من حين الشراء ووجبت فيه الزكاة نظر إن لم يخرجها بعد فليس له الرد سواء قلنا الزكاة تتعلق بالعين أو بالقيمة لأن الساعي أن يأخذ الزكاة من عينها لو تعدد أخذها من المشتري وهذا عيب حادث يمنع الرد ولا يطل حق الرد بالتأخير إلى أداء الزكاة لأنه غير متضمن منه قبله وإنما يطل الرد بالتأخير مع التمكن من الرد . قال أصحابنا ولا فرق في ذلك بين عروض التجارة والمالشية التي تجب زكاتها من غير جنسها وهي الأبل ما لم تبلغ خمسة وعشرين وبين سائر الأموال وفي كلام ابن الحداد تجوز الرد قبل إخراج الزكاة وغلطوه فيه قال الرافعي . وثبتت لأصحاب وجهاً وإن أخرج الزكاة نظر إن أخرجهما موضع آخر بني جواز الرد على أن الزكاة تتعلق بالعين أم بالقيمة فإن قلنا بالقيمة والمال مرهون به فله الرد كما لو رهن ما اشتراه ثم أفك الرهن ووجد به عيباً . وإن قلنا إن الزكاة تتعلق بالعين والمساكين شركاء فعل له الرد فيه طريقان (أحدهما) وهو الصحيح عند الشيخ أبي علي السنجي وقطع به كثير من الحراسانيين له الرد (والثاني) وبه قطع العراقيون والسيدلاني وغيره من الحراسانيين أنه علي وجوب (أصحهما) له الرد وهما كما لو اشترى شيئاً وبعه وهو جاهل بعيه ثم اشتراه أو ورثه هل له رده وسيأتي فيه خلاف في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . وحكي الرافعي وجهاً أنه ليس له الرد على غير قول الشركة أيضاً لأن ما أخرجه من الزكاة قد يظهر مستحقاً فيأخذ الساعي من نفس النصاب . قال ومنهم من خص الوجه بقدر الزكاة وجعل الزائد على قولي تفريق الصفقة وهذا الوجه شاذ ضعيف . وإن أخرج

• مملحة المساكين (والثاني) أن الخيار إلى الساعي كالخيار في المأتين بين الحقائق وبنات اللبون علي الظاهر (والطريقة الثانية) وبها قال الأكثرون إن الخيار إلى المعطي بلا خلاف وما ذكرناه في الكتاب يجوز أن يكون جواباً على هذا الطريق يجوز أن يكون جواباً على الصحيح مع تسليم الخلاف وهو الذي ذكره في الوسيط وإذا قد السن الواجبة وأمكن الصعود والنزول قالي من الخيار في ما فيه وجهاً (أحدهما) إلى الساعي كجلى تخيره بين الحقائق وبين بنات اللبون في المائتين من الأبل (وأصحهما) وهو المذكور في الكتاب إلى المالك لأن الصعود والنزول شرعاً تخفيفاً عليه فيفوز الأمر إلى خيرته وموضع الوجوب ما إذا طالب المالك خلاف لا أعطى للمساكين فإن كان لا يعطى ما يطلبه فلا خلاف وعلي الساعي مساعدته وهذا عند الصحة والسلامة فلما إذا كان الواجب مريضاً أو معيلاً لكون إبله مرضاً أو معية فلما رد الصعود وطالب الجبر أن مثل أن يجب بفت مخاض معية فارتقى إلى بنت لبون معية

الزكاة من نفس المال فان كان الواجب من جنس المال أو من غير جنسه فيلغ منه بقدر الزكاة فعل له الرد . فيه ثلاثة أقوال (أحدها) وهو للتصويع في الزكاة ليس له الرد وهذا إذا لم يجوز تفريق الصقعة وعلى هذا هل يرجع بالأرض فيه وجان (أحدهما) لا يرجع ان كان المخرج في يد الساكنين لأنه قد يعود الي ملكه فيرد الجميع وإن كان قاتنا رجح به (والثاني) يرجع مطلقا وهو الأصح وظاهر النص لان قصصه كعيب حدث ولو حدث عيب وجع بالأرض ولم ينتظر زوال العيب (والقول الثاني) يرد الباقي بحصته من الثمن وهذا إذا جوزنا تفريق الصقعة (والقول الثالث) يرد الباقي وقيمة المخرج في الزكاة ويسترد كل الثمن ليحصل به غرض الرد ولا تبعض الصقعة . ولو اختلفا في قيمة المخرج على هذا القول فقال البائع ديناران وقال المشتري دينار قولان وقيل وجان (أحدهما) القول قول المشتري لأنه غلوم (والثاني) قول البائع لان ملكه ثابت على الثمن ولا يسترد منه إلا ما أقر به وحكم الاتفاق حكم الرد بالعيب في جميع ما ذكرناه (أما) إذا باع التصلب في أثناء المول بشرط الخيار ففسخ البيع فان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف بنى على حوله وإن قلنا للمشتري استأنف البائع المول بعد الفسخ والله أعلم .

(فرع) إذا مات في أثناء المول وانتقل المال الي وارثه هل ينشئ على المول فيه القولان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران (أصحهما) باتباعهم لا ينشئ بل يتأق حولا من حين انتقال اليه للملك وهذا نصه في الجديد (والثاني) وهو التقديم أنه ينشئ على حول الميت لأنه يقوم مقامه في الرد بالعيب وغيره واحتجوا الجديد بأنه زال ملكه فصار كالمول باعه وفرقوا بينه وبين الرد بالعيب بأن الرد حق للمال فانتقل الي صاحب المال . والزكاة حق في المال وحكي (١) والإراضي طريقا آخر قلنا بأنه لا ينشئ وأنكروا التقديم وللنصب أنه لا ينشئ فعلي هذا إن كان للموروث مال تجارة لم ينشئ المول عليه حتى يتصرف الموروث بنية التجارة . وإن كان سائمة ولم يعلم المورث الحال حتى حال المول فهل يلزمه الزكاة أم يتسدى المول من وقت علمه فيه وجان بناء على أن قصد السوم هل يشترط وقد سبق بيانه .

وطلب الجبران فينبئ ذلك على الوجهين ان قلنا الخيار الي الساعي فو رأى الساعي القبطه فيمجاز وان فرغنا على الصحيح وهو نفوض الخيار الى المالك فينبغي في هذه الحالة ان لا نفوض الخيار اليه وعلة جماعة منهم صاحب الكتاب بان الجبران للأخذ قد يزيد على العيب المدفوع ومقصود الزكاة افادة الساكنين لا الاستمادة منهم واحسن منه ما أشار اليه العراقيون قالوا لو صرف الي الجبران اما ان يصرف اليه الجبران للتسروع بين الصحيحين او غيره (والاول) منعم لان قدر التفاوت بين الصحيحين فوق قدر التفاوت بين المريضين لما يدفع اليه لا لي التفاوتين كيف يدفع لادناه

(١) يياض
بالاصل فليجوز

(فرع) لو ارثت في أثناء المول ان قلنا يزول ملكه بالردة اقطع المول فان أسلم استأنف وفيه وجه أنه لا ينقطع بل يرضى كما ينبغي الوارث على قول حكم (١)
والرافعي وان قلنا لا يزول المول مستر وعليه الزكاة عند عامه . وان قلنا موقوف فان هلك على الردة تبينا الاقطاع من وقت الردة وان أسلم تبينا استمرار الملك
(فرع) قال أصحابنا لافرق في اقطاع المول بالمباذلة والبيع في أثناء المول بين من يملكه محتاجا اليه وبين من قصد الفرار من الزكاة ففي الصورتين ينقطع المول بلا خلاف ولو كان يكره الفرار كراهة تنزيهه وقيل حرام وليس بشيء . وسنوضح المسألة إن شاء الله تعالى في باب ذكر كاتاليز حيث ذكرها المصنف . قال المصنف رحمه الله .

(١) ياض
بالاصل فليحذر

(وان كان عنده نصاب من الماشية ثم استعاد شيئا آخر من جنسه يبيع أو هبة فان لم يكن المستعاد نصابا في نفسه ولا كل به النصاب الثاني لم يكن له حكم لانه لا يمكن أن يحصل تابعا للنصاب الثاني فيحصل له قسط من فرضه لانه لم يوجد النصاب الثاني بعد ولا يمكن أن يحصل من النصاب الذي عنده لان ذلك انفرد بالحق ووجب فيه الفرض قبل أن يعضى المول على الاستعاد فلا يمكن أن يجعل له قسط من فرضه فقط حكمه وان كان يكمل به النصاب الثاني بأن يكون عنده ثلاثون من البقر ثم اشترى في أثناء المول عشرة وجاء المول على النصاب وجب فيه تبعا وإذا جاء المول على المستعاد وجب فيه ربع سنة لانه تم به نصاب السنة ولم يمكن الإيجاب المستلان الثلاثين لم تثبت فيها الخلطة مع العشرة في حول كمل فانفردت بحكمها ووجب فيها فرضها والعشرة تمت لها حكم الخلطة في حول كمل فوجب فيها بقسطها ربع سنة وان كان المستعاد نصابا ولا يبلغ النصاب الثاني وذلك يكون في صدقة الفهم بأن يكون عنده أربعون شاة ثم يشتري في أثناء المول أربعين فان الأربعين الاولى يجب فيها شاة لحولها ومع الأربعين الثانية ثلاثة أوجه (أحدها) يجب فيها لحولها شاة لانه نصاب منفرد بالمول فوجب فيه فرضه كالأربعين الاولى (والثاني) يجب فيها نصف شاة لانها لم تنفك عن خالة الأربعين الاولى في حول كمل فوجب فيها قسطها من الفرض وهو نصف شاة (والثالث) لا يجب شيء . وهو الصحيح لانه انفرد الاول عنه بالمول ولم يبلغ الثاني فحصل وقصا بين نصابين فلم يتعلق به فرض .

(والثاني) تمتع لانه لا نظر الي القيمة في الزكوات عندنا ولم يرد نص فتنبه ولو أراد أن ينزل من السن المريضة أو الحية الي سن خاصة دونها وينزل الجبران فهذا لا منع منه لانه تبرع بزيادة لان ما عليه من الجبران هو الجبران للشروع بين الصحيحين .

قال: (ولو أخرج بدل الجذعة ثنية لم يكن له جبران على أظهر الوجهين لانه تجاوز استان الزكاة ولو كان عليه بنت لبون فلم يجدوا في ماله حقة وجذعة فرق الي الجذعة لم يجز على أظهر الوجهين

(الشرح) قال أصحابنا رحمه الله لئلا يستفاد في أثناء الحول بشراء أو هبة أو وقف أو نحوها مما يستفاد لا من نفس المال لا يجمع إلى ما عده في الحول بلا خلاف وضم اليق النصاب على المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وفيه وجه أنه لا يضم إليه حكمه أصحابنا عن ابن سريج كما لا يضم في الحول والصحيح الأول وسأقي دليلاً والفرق بين الضم إلى الحول والضم إلى النصاب في أول الفرع الآتي لابن الحسن السلي المنشي إن شاء الله تعالى. هذه جملة مسائل الفصل (وأما) تفصيلها فقال أصحابنا إن كان للاستفاد دون نصاب ولا يبلغ النصاب الثاني فلا حكم له ولا يتعلق به فرض بلا خلاف ولا يجبي. فيه القولان في الرقص ودليله ما ذكره المصنف. وإن كان دون نصاب ويبلغ النصاب الثاني بأن ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشرة فضليه عند تمام حول الثلاثين ببيع وعند تمام حول العشرة ربع مسنة فإذا جاء حول ثلثين ثلاثين لزمه لها ثلاثة أرباع مسنة وإذا تم حول ثلث العشرة لزمه ربع مسنة وهكذا أبداً هذا هو المذهب وعلي قول ابن سريج لا ينعقد حول العشرة حتى يتم حول الثلاثين ثم يستأق حول الجميع. ودليل المذهب ما ذكره المصنف ولو ملك عشرين بغير ستة أشهر ثم اشترى عشرة لزمه عند تمام حول العشرين أربع شياه وعند تمام حول العشرة ثلث بنت مخاض فإذا جاء حول ثلثين على العشرين ففيها ثلث بنت مخاض وإذا تم حول ثلثين على العشرة ففيها ثلث بنت مخاض وهكذا يزكي أبداً وعند ابن سريج عليه أربع شياه عند تمام حول العشرين ولا يقول هنا لا ينعقد الحول على العشرة حتى ينفض حول العشرين لأن العشرين من الأدل نصاب بخلاف العشرين من البقر ولو كانت للسائلة بالمال واشترى خمسا فإذا تم حول العشرين فضليه أربع شياه فإذا تم حول الخمس فضليه خمس بنت مخاض وإذا تم الحول الثاني على الأصل فاربعة أخماس بنت مخاض وعلى هذا القياس وعند ابن سريج في العشرين أربع شياه أبداً عند تمام حولها وفي الخمس شاة أبداً وحكي جماعة من أصحابنا وجها أن الخمس لا تجزى في الحول حتى يتم حول الأصل ثم ينعقد الحول على جميع المال وهذا الوجه طردوه في الصورة السابقة في العشرين وأما) إذا كان للاستفاد نصاباً ولا يبلغ النصاب الثاني ولا يتصور ذلك ألا في الضم بأن بلغت عنده أربعون شاة ثم ملك في أثناء الحول أربعين بشراً أو غيره فقد ذكر المصنف أنه يجب في الأربعين الأولى شاة وفي الثانية الوجه (أصحها) عنده لاسي. فيه (والثاني) فيها شاة (والثالث) نصفها وذكر أدلتهم قال المصنف في أواخر هذا الفصل إذا ملك أربعين في أول الحرم

لأنه كثر الجيران مع الاستثناء عنه ولو أخرج عن جيران واحد شاة وعشرة دراهم لم يجوزوا أخرجه عن جيران اثنين وثلاثين وعشرين دوها جاز.

في الفصل مسائل (أحدها) لو وجب عليه جذعة فأخرج مكالها تمية ولم يطلب جيراناً جاز وقد زاد خيراً ولو طلب الجيران موجدان (أحدهما) يجوز لزايدتها في السن كما في سائر المراتب وإلى هذا

وأربعين في أول صفر وأربعين في أول شهر ربيع ففيه قولان (قال في القديم) يجب في الجميع شاة في كل أربعين ثلثها (وقال في الجديد) يجب في الأولى شاة عند تمام حولها وفي الثانية وجبان (أحدها) يجب فيها شاة عند تمام حولها (والثاني) نصف شاة : وفي الثالثة وجبان (أحدها) يجب فيها (والثاني) ثلث شاة هذا كلام المصنف وهو مشكل من وجوب (أحدها) كونه جل حكم لما أنه مختلفا وليس هو يختلف عند الأصحاب (والثاني) كونه حكمي في المسألة الأولى وجبان أنه لا يجب في الأربعين المستفادة شيء وأدعى أنه الأصح وهذا الوجه غير معروف في كتب الأصحاب فضلا عن كونه الأصح وإنما الصواب في المسألتين على ما قاله أصحابنا في طريقي العراقيين والخراسانيين أن المسألة الأولى وهي إذا ملك أربعين ثم ملك في أثناء الحول أربعين فيها القولان القديم والجديد وهما المعروفان في باب الخلطة أن الخلطة في بعض الحول هل تؤثر قال في القديم تؤثر وفي الجديد لا تؤثر فعلى القديم يجب في كل أربعين نصف شاة وفي الجديد يلزمه للأربعين الأولى شاة في الحول الأول وفي الأربعين الثانية على الجديد وجبان (أصحاها) نصف شاة (والثاني) شاة. والوجه الثالث الذي ادعى المصنف صحة أن لا شيء فيها غريب غير معروف * (وأما) للمسألة الثانية وهي إذا ملك في أول الحرم أربعين ثم في صفر أربعين ثم في شهر ربيع أربعين (فعلى القديم) يجب في الجميع شاة في كل أربعين ثلثها عند تمام حولها (وفي الجديد) يجب في الأربعين الأولى شاة عند تمام حولها وفي الأربعين الثانية وجبان (أصحاها) يجب فيها عند تمام حولها نصف شاة (والثاني) شاة : وفي الأربعين الثالثة وجبان (أصحاها) ثلث شاة (والثاني) شاة. هذا كلام الأصحاب في المسألتين (وأما) كلام المصنف فقد قال صاحب البيان في مشكلات المذهب (إن قيل ما الفرق بين المسألتين وهلا كان في المسألة الأولى قولان كالثانية وهلا كان في الأربعين الثانية والثالثة في المسألة الثانية ثلاثة أوجه كالأولى (فالجواب) أنه ذكر الأولى فربما على الجديد الأصح (وأما) الأربعون الثانية في المسألة الثانية فلا يتبع أن يكون فيها أربعة أوجه (أحدها) يجب فيها ثلث شاة (والثاني) نصفها وهذان الوجهان اللذان ذكرهما المصنف (والثالث) شاة ذكرهما الشيخ أبو حامد وابن الصياغ وغيرها (والرابع) لا شيء فيها وهو الوجه الذي صححه المصنف في الأربعين الثانية في المسألة الأولى لأن المعنى الذي اعتمده في دليل هذا الوجه في المسألة الأولى موجود هنا وكذا يكون في الأربعين الثالثة في المسألة الثانية ثلاثة أوجه (أحدها) شاة (والثاني) ثلثها (والثالث) لا شيء. هذا كلا صاحب البيان وهذا الذي قاله هو الظاهر *

يجب كلام العراقيين وهو ظاهر العمر (وأظهرها) عند المصنف وصاحب التهذيب المنع لأن المؤدى ليس من أسنان الزكاة فاتبه ما لو أخرج فضيلا لم يبلغ أسنان الزكاة مع الجبران لا يجوز (الثانية) لا يجوز الصعود والنزول بدابة واحدة يجوز دروس من أن يعطى مكان بنت البون جذعة عند

(فرع) صنف الامام أبو الحسن علي بن محمد بن الفتح بن علي السلي الغمشتي من متأخري أصحابنا جزءا في مسألة سئل عنها وهي رجل ملك في أول الحرم بصيرا وفي اليوم الثاني منه بصيرا وفي الثالث بصيرا وهكذا الى أن تكمل له ثلثا فترستون بصيرا في ثلثائة وستون يوما وأسماء كلها من حين ملك واحد منها قال وهذه المسألة تبني على أصول الشافعي رضي الله عنه (منها) أن المستفاد من جنس المال في أثناء الحول يضم الي ما عنده في النصاب ولا يضم في الحول لان الضم في الحول إما لانه متولد من ماله فيقبه في الحول لانه ملك بملك الاصل وقوله منه فيقبه كالحال المستوفى في أثناء الحول واما لانه متفرع منه كبيع مال التجارة والمستفاد بملك جديد ليس مملوكا بما ملك به ما عنده ولا تفرع عنه فلم يضم اليه في الحول بخلاف الضم في النصاب لان مقصود النصاب أن يبلغ المال حداً يحتمل للوفاق هو بكثرة المال بخلاف الحول فان مقصوده ارفاق المالك (الاصل الثاني) أن الخلطة في بعض الحول هل تؤثر فيقولان (القديم) تؤثر (الجديد) لا (الثالث) إذا ثبت لبعض المال حكم الافراد في بعض الحول ولبعضه حكم الخلطة في جميعه فلي القديم يقبل حكم الخلطة في الجميع وعلي الجديد يفرد كل مال بحكمه فيجب في الاول ذكاة افراد ثم خلطة وحكي وجه أنه لا يثبت حكم الخلطة لواحد من المالين لان الاول لم يرق بخلطة الثاني فلا يرتقى الثاني بالاول (الرابع) أن للمستفاد في أثناء الحول إذا كان عند الاستفاد نصاب ثلثائة أشرب (أحدها) أن يكون للمستفاد دون نصاب ولا يبلغ النصاب الثاني فلا ذكاة فيه (الثاني) أن يكون دون نصاب ويتم به نصاب بأن كان له ثلاثون بقرة فاستفاد عشرا فإذا تم حول الثلاثين وجب فيها تبيع وإذا تم حول العترو وجب فيها ربع مسنة (الثالث) أن يكون نصابا ولا يبلغ النصاب الثاني كمن عنده أربعون شاة ثم ملك أربعين قد سبق حكمها والخلاف فيها قريبا عدنا الي مسألة فلما ملك الابرة الاربعة لم ينقد الحول فلما ملك الخامس انقصد وكلما ملك بصيرا بعده ضم الي ما قبله في النصاب لا الحول وينقد حوله حين ملكه فإذا جاء اليوم الخامس من

قدعها وقد الحقة وأخذ جيرانين أو يعطى بدل الحقة فنت مخاض عد قتلهم جيرانين وكذلك ثلاث درجات مثل أن يعطى مكن الحذقة عند قدعها وقد الحقة وبنت الابن بنت مخاض مع ثلاث جيران أو يعطى مكن بنت المخاض عند قدعها وقد بنت الابن والحقبة وذعة وأخذ ثلاث جيرانات وهل يجوز الصعود والنزول بدرجتين مع القدرة على اللوحة القربي كما إذا لزمته بنت لبون فلم يجدها في ماله ووجد حقة وذعة ففرق الى الحذقة فيه وجيران (أحدها) يجوز قالو لم يجد الحقة فلانها ليست واجب ماله فوجدوها وعلمها بمائة واحدة وهذا ما ذكره القاضي ابن كعب ونسب الامام الي الفحل رحمه الله (وأصحها) عند الأكثرين للمنع للاستفاد عن أخذ الجيرانين يذل الحقة وموضع الوجين ما إذا رى الى الحذقة وطالب جيرانين اما لو رضى بجيران واحد فلا

المهرم الآتي كل حول الخمس وقد ثبت لها حكم الانفراد في بعض المحول فليقديم تغلب الخلطة فيجب في الخمس ثمن بنت لبون لأنها مخالطة لثلاثة وخمس وخمسين وواجبها تسع بنات لبون في كل أربعين بنت لبون ففي الخمس ثمنها وعلي الجديد يجب فيها شاة تغليبا للانفراد وأما الزيادة علي الخمس ففي اليوم السادس من المهرم الآتي كل حول البعير السادس وفي السابع السابع وفي الثامن الثامن وفي التاسع التاسع والأربع وقص بين نصاين فظاهر المذهب أنه لا زكاة فيها لأنها زيادة علي نصاب ولم تبلغ النصاب الثاني وهي دون نصاب ولا يمكن ضمها إلي النصاب الأول لأنها ملكت بعده ولا يعني ذلك علي القولين في أن الوقص غنو أم يتعلق به الوجوب لان الوجوب يتعلق بالحقبة قبل حول الوقص فلا تجب فيه زكاة قبل حوله ولان علي أحد القولين ييسط واجب النصاب عليه وعلي الوقص ولا يجب فرض آخر قطعا فلا معنى لبناء هنا وبجيء علي التقديم احتمال الوجوب في الوقص هنا علي ما سنده ثم في اليوم العاشر ويتم بالنصاب الثاني فليقديم يجب فيه ثمن بنت لبون كما سبق وعلي الجديد شاة ولا أثر لخلطتها بما قبلها لان واجب كل خمس شاة مع وجود الخلطة وعندها ثم لا شيء في الزيادة حتى يكمل حول البعير الخامس عشر فيجب حينئذ في الحقبة علي التقديم ثمن بنت لبون وعلي الجديد شاة وكذلك الي كل العشرين فيجب في الحقبة الزايدة علي التقديم ثمن بنت لبون وعلي الجديد خمس بنت مخاض لأنها لم تنفك عن مخالطة العشرين التي قبلها في جميع الحول وعلي الوجه السابق في الأصل الثالث لا يثبت الخمسة حكم الخلطة فيجب فيها شاة ثم الوقص من خمسة وعشرين الي خمسة وثلاثين لازكاة فيه فإذا كل حول السادس والثلاثين فقد وجد نصاب بنت لبون وقد زكي خمسة وعشرين وبقي أحد عشر لم يزكها فليقديم تجب زكاة الخلطة لكل المال فيجب في الواحد عشر أحد عشر جزءا من أربعين جزءا من بنت لبون وهو ربع بنت لبون وربع عشرها وعلي الجديد وسجان (أحدهما) يجب أحد عشر جزءا من ستة وثلاثين جزءا من بنت لبون (والثاني) يجب شاتان في العشرة الزائدة والصواب الأول ثم لا يجب شيء حتى يكمل حول البعير السادس والأربعين فليقديم يجب في العشر التي فوق ستة وثلاثين ربع بنت لبون علي مقتضي خلطة جملة المال وعلي الجديد عشرة أجزاء من ستة وأربعين جزءا من حقة ولا تقرب علي الوجه الثاني من

خلاف في الجواز ويجري الخلاف في النزول من الحقبة الي بنت المخاض مع وجود بنت البون ولو زمت بنت البون فلم يجدها في ماله ولا حقة ووجد حقة وبنت مخاض فهل يجوز أن يترك النزول الي بنت المخاض ويرقي الي الجذعة فيه وسجان مرتبان وأولي بلجواز به أجاب الصيدلاني لان بنت المخاض وان كانت أقرب إلا أنها ليست في الجهة للمسدول اليها (الثالثة) لو أخرج للمالك

الجديد ثم لاشيء فيها زاد حتى يكمل حول البعير الحادى والستين وبينهما خمسة عشر بعيرا فعلى القديم يجب فيها ثلاثة أثمان بنت لبون وعلى الجديد خمسة عشر جزءا من أحد وستين جزءا من جنة ثم لاشيء في الزيادة حتى يكمل حول البعير السادس والسبعين وبينهما خمسة عشر بعيرا فعلى القديم يجب فيها ثلاثة أثمان بنت لبون وعلى الجديد خمسة عشر جزءا من ستة وسبعين جزءا من بنتى البون ثم لاشيء حتى يكمل حول البعير الحادى والتسعين وبينهما خمسة عشر بعيرا فعلى القديم يجب فيها ثلاثة أثمان بنت لبون وعلى الجديد خمسة عشر جزءا من إحدى وتسعين جزءا من حقتين ثم لاشيء حتى يكمل حول الحادى والعشرين بعد المائة وبينهما ثلاثون فعلى القديم يجب ثلاثة أرباع بنت لبون وعلى الجديد ثلاثون جزءا من مائة وأحدى وعشرين جزءا من ثلاث بنات لبون فإذا زادت على مائة وأحدى وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة والثمانمائة في مائة وأحدى وعشرين ومائة وثلاثين لاشيء فيها فإذا كل حول مائة وثلاثين فواجبها حقة وبنتا لبون فعلى القديم يجب في التسعة من بنت لبون وعشرها وعلى الجديد التسعة من العلف لائة وأحدى وعشرين في حول كامل فيجب في التسعة تسعة أجزاء من مائة وثلاثين جزءا من حقة وبنتى لبون ثم كلما

عن جبرائيل شابين وعشرين درهما جاز كما يجوز اطماع عشرة قساكين في كفارة يمين وكسوة عشرة في أخرى ولو أخرج عن جبران واحد شاة وعشرة دراهم لم يجوز لأن الجبر يقتضي التخير بين شاتين وعشرين درهما فلا تثبت خيرة مائة كما أن في الكفارة الواحدة لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة ولو كان المالك هو الآخذ ورضي بالتفريق جاز فإنه حقه وله اسقاطه أصلا ورأسا •
(فرع) لو زعمته بنت لبون فلم يجدها في ماله ووجد ابن لبون وحقة فاراد أن يعطي ابن البون مع الجبران هل يجوز فيه وجهاً قطعاً أم لا؟ الجواب: كج وغيره وجه الجواز أن النسخ يزيل منزلة بنت المحاضر حيث أقامه مقامها في خمس وعشرين قل في العملة : والاصح المنع (وأعلم) أن الجبران لا يدخل له في زكاة البقر والغنم لأن السنة لا ترد له إلا في الأبل وليس هو بموضع القياس والله أعلم •

قال عز النظر الخامس في صفة المخرج في السكك والنقصان والنقصان حصة (الاول للرض فان كان كل المال مرافاً أخف لم) منه ربيعة وان كان فيها صحيح يؤخذ إلا صحيحة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله إذا كان ماله أربعين شاة •

هذا النظر لا يختص بزكاة الال ومقصوده السكك في صفة المخرج في السكك والنقصان ومن الصفات ما يند في هذا الباب معناه وهو كل في عمره كذكر لان الأنثى في مئة الدر والنسل فهي أرفق بالعقراء ثم جعل أسباب انقصان حصة (أحد لها) للرض فان كانت مائتيه كلها مرافاً لم يكفها الساعى إخراج صحيحة وعن مالاب انه يكافه ذلك • لنا ان ماله ردى فلا يلزمه

كل حول عشرة وجب بحساب ذلك القدر فلي القديم ربع بنت لبون في كل عشرة الى آخر
 الابل وعلى الجديد تقسم العشرة الى ما قبلها ويجب في العشرة حصتها من فرض الجميع فاذا كل
 حول مائة وأربعين ففي العشرة على القديم ربع بنت لبون وعلى الجديد واجب للمائة والاربعين
 حقتان وبنت لبون في العشرة سبع حقة ونصف سبع بنت لبون فاذا كل حول عشرة أخرى ففي
 القديم فيها ربع بنت لبون وفي الجديد خمس حقة فاذا كل حول مائة وسبعين ففي العشرة
 على القديم ربع بنت لبون وفي الجديد كذلك فافترق القولان فاذا كل حول مائة وسبعين ففي العشرة
 الزائدة على القديم ربع بنت لبون وعلى الجديد جزء من سبعة عشر جزءا من حقة وثلاث بنات
 لبون فاذا كل حول مائة وعشرين ففي العشرة الزائدة على القديم ربع بنت لبون وعلى الجديد تسع
 حقة وتسع بنت لبون فاذا كل حول مائة وتسعين ففي العشرة على القديم ربع بنت لبون وعلى
 الجديد جزء من تسعة عشر جزءا من ثلاث حقات وبنت لبون فاذا كل حول مائتين ففيها أربع
 حقات أو خمس بنت لبون فلي للذهب يختار السلي الاغبط للمساكين وقيل قولان (أماها)
 تمنع الحقات فلي القديم واجب العشرة ربع بنت لبون وعلى الجديد إن قلنا نجب الحقات أو كانت
 الاغبط وجب خمس حقة والا فربع بنت لبون وحينئذ يتفق القولان وكلما حال حول عشرة فلي
 قيس ما ذكرناه والله أعلم • قال للمصنف رحمه الله •

(وأما اذا كان عنده نصاب من الماشية فتوالفت في أثناء الحول حتى يبلغ النصاب الثاني ضمت
 الى الامهات في الحول وعدت معها إذا تم حول الامهات وأخرج عنها وعن الامهات زكاة للال
 الواحد لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال «أعتد عليهم بالسخنة التي يروح بها الراعي على
 يديه» وعن علي رضي الله عنه أنه قال «عد الصغار مع الكبار» ولأنه من غاء النصاب فوائده فلم يفرّد
 بالحول وإن تماوت الامهات وبقيت الاولاد وهي نصاب لم ينقطع الحول فيها فاذا تم حول الامهات
 وجبت الزكاة فيها وقال أبو القاسم بن يسار الامامي إذا لم يبق نصاب من الامهات اقتطع الحول

إخراج الحيد كما في المبوب ثم المأخوذ من الراض الوسط جمعاً بين الحظين ولواقتسمت الماشية
 الى صحاح ومراض فاما أن يكون الصحيح منها قدر الواجب فصاعداً لو كان دونه فإن كان قدر
 الواجب فصاعداً لم يجز إخراج المريضة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : «لا تؤخذ في الزكاة
 حرمة ولا ذات عول» (١) فإن كانت المريضة ذات عول فالنصاب من ماضها ولا نفى مبيدة عليها وقضية
 ذلك ان لا تؤخذ المريضة أصلاً. خالفنا فيما اذا كانت ماشية كلها مراضاً فيبقى على قضية الدليل
 هذا اذا وجب حيوان واحد قلن وجب اثنان ونصف ماشية مراض. كبتى لبون في ست وسبعين
 وشاتين في مائتين من الشياه فلي يجوز أن يخرج صحيحة ومريضة فيه وجهان حكاهما في التهذيب

(١) حديث لا يؤخذ في الزكاة حرمة ولا ذات عول تقدم بلفظ في الصدقة وهو المراد

لان السخا لم تجرى في حول الامهات بشرط ان تكون الامهات نساء او قد زال هذا الشرط فوجب ان ينقطع
الحول والمذهب الاول لانها جارية في الحول ملك بعضها ولم ينقص الباقي عن النصاب فلم ينقطع
الحول كما لو بقي نصاب من الامهات وما قاله أبو القاسم ينكسر برؤ أم الولد فإنه ثبت له حق
الحرية بثبوته للأُم ثم يسقط حق الأم بالموت ولا يسقط من حق الولد . وإن ملك رجل
في أول أول الحرم أربعين شاة وفي أول صفر أربعين وفي أول شهر ربيع الاول أربعين
وحال الحول على الجميع فقيه قولان (قال في القديم) نجب في الجميع شاة في كل أربعين ثلثا لان كل
واحدة من الاربعينات مخالطة لثانين في حال الوجوب فكان حصنها ثلث شاة وقال في الجديد
نجب في الاولى شاة لانه ثبت لها حكم الانفراد في شهر وفي الثانية وجهان (أحدهما) يجب فيها
شاة لان الاولى لم ترقق بمخلطتها فلم ترقق هي (والثاني) انه نجب فيها نصف شاة لأنها خلطة
الاربعين من حين ملكها وفي الثالثة وجهان (أحدهما) انه نجب فيها شاة لان الاولى والثانية لم
ترققا بمخلطتها فلم ترقق هي (والثاني) نجب فيها ثلث شاة لأنها خلطة الثمانين من حين ملكها
فكان حصنها ثلث شاة»

(أظهرها) عنده نعم (وأقربها) إلي كلام الأكثرين لا وإن كان الصحيح منها دون قدر الواجب
كما اذا وجب شاتان في مائتي شاة وليس فيها إلا صحيحة فوجهان (أحدهما) وبمحكي عن التبيخ
أبي محمد أنه يجب عليه صحيحتان ولا يجوز له صحيحة ومريضة لان المخرجتين كما يزكيان ماله يزكي
كل واحد منهما الاخرى فيلزم ان يزكي المريضة الصحيحة وهو ممتنع (وأصحها) ولم يذكر العراقيون
والصيداني وغيره أنه يجوز له صحيحة ومريضة لان امتناع اخراج للمراض مقدّر بقدر وجود الصالح
الا ترى ان ماشيته لو كانت مراضا بأسرها جاز له اخراج محض المراد المطلوب أن لا يخرج مريضة
وستبقى صحيحة كيلا يكون متبعا بخيشت ماله لينفق منه وادا أخرج صحيحة من المال المنقسم
إلى الصالح والمراض فلا يجب أن تكون من صحاح ماله ولا ما يساويها في القيمة ولكن يؤخذ
صحيحة لاثمة بماله (مثاله) أربعون شاة نصفها صحاح وقيمة كل صحيحة ديناران وقيمة كل مريضة
دينار يخرج صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة وذلك دينار ونصف ولو كان الصالح
منها ثلاثين والقيمة ما ذكرناه أخرج صحيحة بقيمة ثلاثة أرباع صحيحة وربع مريضة هو دينار ونصف
ورع ولو لم يكن فيها الا صحيحة أخرج صحيحة بقيمة تسعة وثلاثين جزءا من أربعين من مريضة
وجزء من أربعين من صحيحة وذلك دينار وربع عسر دينار وجميع ذلك ربع عسر المال على
ما قال في الكتاب قرب قيمتها من ربع عسر ماله اذا كان ماله أربعين شاة واعرف في هذا القسط
تبيين (أحدهما) ان قوله قرب قيمتها يتعر بان الامر في ذلك على التمرص وهذا لم أره في كلام
بر ولا يصح أن، سابع المقتضى والمحسن (والثاني) ان الذي ذكرناه من طرق التقييد هو ما أورده

(الشرح) هذا الأمر عن عمر رضي الله عنه روله مالك في الموطأ والشافعي باستادها الصحيح (وأما) قوله الامهات فهي لغة قليلة والنصيح في غير الاميات الامات بحذف الهاء وفي الامديات الامهات ويجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر وقد أوضحته بدلالة في التهذيب (وقوله) عدد الصغار عليهم هو - ينتج المال وكسر ها وضمها - وكذا ما أشبهه ما هو مضعف مضموم الاول كشد ومد وقد الجبل (وقوله) ينكسر بولد أم الولد قال أهل الجبل الكسر قريب من الغض فاذا استدل للمستدل علي حكم بلة فوجدت تلك العلة في موضع آخر ولم يوجد معها ذلك الحكم قبل

أكثر الاصحاب وهو يتضمن النظر الي آحاد الماشية ولا يستر الانيا اذا استوت قيم الصحاح وقيم المراض وقد تكون مختلفة القيمة ولفظ الكتاب يعني عن النظر الي الآحاد ورأيت القاضي ابن كعب رواه عن أبي اسحق في قوم جلة النصاب وكانت الصحيحة المخرجة ربع عشر القيمة كفي ثم لا يخفى أن هذا في الشاة مع الاربعين فان ملك مائة واحدى وعشرين شاة فينبغي أن تكون قيمة اثنتين قدر جزء من مائة واحدى وعشرين من قيمة الجملة وان ملك خمسا وعشرين من الابل فينبغي أن تكون الثالثة للأخوذة بالقيمة جزءا من خمسة وعشرين جزءا من قيمة الكل وقس على هذا سائر النصب وواجباتها (ومن الأمثلة) في الباب لو ملك ثلاثين من الابل نصفها صحاح ونصفها مراض وقيمة كل صحيحة أربعة دنانير وقيمة كل مريضة ديناران يجب عليه صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة وهو ثلاثة دنانير أو رده صاحب التهذيب وغيره ذلك أن يقول هلا كن هذا ملكتنا علي أن الزكاة هل تبسط على الوقص ام لا فان انبسطت فذاك والا قسط المأخوذ على الحس والعشرين *

قال (الثاني العيب) فان كان كل المال معيا أخذ منه معية وان كان فيها سليمة طلبنا سليمة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله وان كان الكل معيا وبعضه اردأ أخذ الوسط ما عنده *

الكلام في العيب كالكلام في المرض سواء تحضت الماشية معية او انقسمت الى سليمة ومعية (وأعلم) قوله أخرج الوسط ما عنده بالواو وليس هذا الاعلام للخلاف الذي هو نظم الوسط ولكنه يصح لغيره (أما) أنه ليس لما هو نظم الوسط (فلان) لا خلاف في ذلك الوجه ولا عبرة بإيهامه بيانه أنه قال في الوسيط قال الشافعي رضي الله عنه يخرج أجود ماعده وقال الاصحاب يأخذ الوسط بين الفرجتين وهو الاصح قاوم أن في المألة خلافا وأراد بما فيه عن الشافعي رضي الله عنه ما روله للزني في المختصر حيث قال ويأخذ خير العيب لكن الاصحاب منعقون على أنه مأول منهم من قال أراد بالخير الوسط ومنهم من قال غير ذلك ولم يثبتوا خلافا بحال (وأما) أنه صح لغير ذلك (فلان) امام الحرمين حكى وجها فيها اذا ملك خمسة وعشرين من الال معية ومنها ما يتاحض احدها من أجود المال من الال - والاخرى دونها (احدها) أنه يأخذ الى

لستدل هذه العلة مستفظة بكذا فان لم توجد تلك العلة ولكن معناها في موضع آخر قيل له هذه العلة منكسرة بكذا (مثالها) رجل له ابنان وابن ابن وهب لاحت ابنيه شيئا ثقيل له لم وهبت له فقال لانه ابني ثقيل له ينقض عليك بابنك الآخر وينكسر بابنك (وأما) الأناطلي - يتبع الحمزة - منسوب الى الأناط وهي جمع غلط وهو نوع من النمط والأناطلي هذا هو أبو القاسم عثمان بن سعيد بن يسار ثقفه علي للزني وثقه عليه ابن سريج ونسبه للمصنف الي جده : (قوله) اعتد عليهم بالسفلة وهو - يتبع الغالب علي الامر وهو خطاب من عمر لعلمه سفيان بن عبد الله بن أبي ربيعة الثقفي الطائفي أبي عمرو وكان عامل عمر علي الطائف وهو صاحبني والسفلة اسم يقع علي الذكر والأنثي من أولاد الغنم ساعة ما تضعه الشاة ضائما كانت أو معزا والجمل سفال (وقوله) شهر ربيع الأول هو ثلثون ربيع بالاضافة وقال شهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر وشهر رمضان ولا يقال في غير هذا الثلاثة شهر كذا وإنما يقال الحرم وصغرو جعادي ورجب وشعبان وكذا الباقية (أما) أحكام الفصل (فقال) أصحابنا يضم الناج الى الأناث في الحول وتركب لحملها ويحمل كأنه موجود معها في جميع الحول بشرطين (أحدهما) أن يحدث قبل تمام الحول سوا - كثرت البنية من الحمل أم هلت له حدث بعد الحول وبعد التمكن من الأداء لم يضم اليها في الحول الأول بلا خلاف والآخر - في الثاني وإن حدث بعد الحول وقبل التمكن لم يضم في الحول الماضي بل للذهب به - معناه الجمهور وقيل في صحته قولان (أصحهما) لا يضم وهذا الطريق ذكره المصنف في الفصل الثاني بعد هذا وقطع به للوردى والبندنجي وآخرون (الشرط الثاني) أن يحدث الناج بعد لوح الامات نصابا فلو ملك دون نصاب فتوالفت وبلغه ابتداء الحول من حين بلغه وهذا لا خلاف فيه وإذا وجد الشرطان فأتت بعض الامات وقى نصاب الناج يحول الامات فلا خلاف وإن ماتت الامات كلها أو بعضها وفي منها دون نصاب فتلازمة أوجه (الصحيح) الذي قطع به الجمهور من المصنفين وقال جمهور المتقنين : يزكي الناج يحول الامات فإذا بلغ هو نصاب أو مع ما في من الامات زكاه (والثاني) يزكيه يحول الامات بشرط بقاء نبي منها ولو واحدة فان لم يبق منها شيء فلا زكاته بل يبتدأ حوله من حين وجوده (والثالث) يزكيه يحول الامات بشرط أن يبقى منها نصاب ولو جنى دونه فلا زكاة في الجميع بل يبتدأ حول الجميع من حين بلغ نصابها وهذا

في أجود (وأصحها) أنه يأخذ الوسط وذكر ان من قال بالأول قبله السأله باخذ الاعظم من الاتفاق وبنات البيوت اذا اجتمع الصنفان في المالين ثم العيب للرعي في الرب ماذا فيه وجهان (أصحهم) ما ثبت الرد به في البيع (والثاني) هذا مع ما يمنع الاجراء في الضمائم

قال في هذا التذكير فان كان في ماله انبي وولاه في المال من هذا لا الأثر من ذلك
الاناب وان كان في كونه لم يوجد له رأيا في الأمر الذي يظهر من

الوجه حكاه غير المصنف عن الأعمشى ودليل الجيم مفهوم من الكتاب . قال أصحابنا وقائده
ضم النتائج الى الامات انما تظهر إذا بلغت به نصابا آخر بأن ملك مائة شاة فولدت إحدى وعشرين
تضم ويجب شاتان فلو تولد عشرون سقط لم يكن فيه قائمة والله أعلم . هذا ما يتعلق بمسألة النتائج
(وأما) قوله وإن ملك رجل في أول الحرم أربعين شاة وفي أول صفر أربعين الى آخره فسبق بيانه
قريباً والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء رحمهم الله في السخال المستفادة في أثناء الحول . قد ذكرنا أن
مذهبنا أنها تضم الى اماتها في الحول بشرط كونها متولدة من نصاب في ملكه قبل الحول . وحكى
العكبري عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي أنها قال لا تضم السخال الى الامات بحال بل حولها
من الولادة وقال أبو حنيفة تضم السخال الى النصاب سواء كانت متولدة منه أم اشتراها ونزكي
بحوله وقال مالك إذا كان عنده عشرون من الغنم فولدت في أثناء الحول وبلغت نصاباً زكى الجيم
من حين ملك الامات وإن استفاد السخال من غير الامات لم يضم وعن أحمد رواية كالك
ورواية كذهبنا وقال الشعبي ودارد لازكاة في السخال تابعة ولا مستقلة ولا ينقسم عليها حول
لان اسم الشاة لا يتم عليها غالباً كننا قلوا عنها الاستدلال أى بالاثم . واحتج أصحابنا (١) *
قال المصنف رحمه الله *

(إذا ملك النصاب وحال عليه الحول ولم يمكنه الاداء فيه قولان) (قال في القديم) لا تجب الزكاة
قبل امكان الاداء فعلي هذا تجب الزكاة بثلاثة شروط الحول والنصاب وامكان الاداء
والدليل عليه أنه لو هلك للمال لم يضمن زكاته فلم تكن الزكاة واجبة فيه كاقبل الحول (وقال في
الاملاء) تجب وهو الصحيح فعلي هذا تجب الزكاة بشرطين الحول والنصاب وامكان الاداء
شرط في الضمان لا في الوجوب والدليل عليه أنه لو كانت الزكاة غير واجبة لما ضمننا بالاتلاف
كاقبل الحول فلما ضمن الزكاة بالاتلاف دل على أنها واجبة على من كان له خمس من الابل هلك منها واحدة
بعد الحول وقبل امكان الاداء (فإن قلنا) امكان الاداء شرط في الوجوب سقطت الزكاة لانه قص للمال
عن النصاب قبل الوجوب فصار كما لو هلك قبل الحول وإن قلنا أنه ليس بشرط في الوجوب وإنما
هو شرط في الضمان سقط من الفرض خمسة ووجب أربعة أخماسه . وإن كان عنده نصاب فتولدت
بعد الحول وقبل امكان الاداء ففيه طرغان (أحدهما) أنه يبي على القولين فإن قلنا إمكان الاداء

غرض الفصل يوضح تشييع ألباس العم اما لا بل فان محصت انانا او اسمت الى اناتود كور
فلا يجوز فيها ارجاع الذكر الا في خمس وعشرين فانه محزى فيها ابن ابون عند عدمت المتاحض
وان كانت كلها انانا وذلك في المستنى والمستنى منه مأخوذ من النص علي ما تقدم وإن تمحضت
دكود آهل يجوز أخذ الذكر فيه وهما (أحدهما) وه قال ابن سلة وأبو اسحق لا

شرط في الوجوب ضم الاولاد الى الامهات فاذا أمكنه الاداء زكي الجميع وان قلنا شرط في الضمان لم يضم لانه حصل الاولاد بعد الوجوب فن أصحابنا من قال في المسألة قولان من غير بناء على القولين (أحدهما) ضم الاولاد الي ما عنده قول عمر رضي الله عنه « أعتد عليهم بالسعة التي يروح بها الراعي علي يديه » والسعة التي يروح بها الراعي علي يديه لا تكون الا بعد الحول وأما ما ورد قبل الحول فانه بعد الحول يعني بنفسه (والثاني) وهو الصحيح لا يضم الي ما عنده (الشرح) حديث عمر سق يانه قريبا وأنه صحيح وسبق بيان حقيقة السعة . قال أصحابنا إذا حال الحول على النصاب قلنا لا يمكن الاداء شرط في الضمان بلا خلاف وهل هو شرط في الوجوب فيه قولان مشهوران (أحدهما) باتفاق الاصحاب أنه ليس بشرط في الوجوب وإنما هو شرط في الضمان نص عليه في الاملاء من كتبه الجديدة (والثاني) أنه شرط نص عليه في الام والقديم وهو مذهب مالك ودليها في الكتاب « واحتجوا أيضا بتقديم قياس علي الصلات والصوم والمخج فان التمكن فيها شرط لوجوبها » واحتجوا للاصح أيضا بأنه لو تأخر الامكان مدة بعد اقتضاء الحول فان ابتداء الحول الثاني يحسب من تمام الاول لا من الامكان . قال أصحابنا وهذا لا خلاف فيه وقد سبق في أواخر الباب الاول بيان كيفية إمكان الاداء وما يتعلق به ويفترع عليه قال أصحابنا وقولنا إمكان الاداء شرط في الضمان معناه يضمن من الزكاة بقدر ما بقي من النصاب فلو هلك النصاب كله بعد الحول وقبل إمكان الاداء فلا شيء علي التلك بلا خلاف كما ذكر للمصنف لاما إن قلنا لا يمكن شرط في الوجوب فلم يصادف وقت الوجوب مالا وان قلنا شرط في الضمان فلم يبق شيء يضمن قطه فلو حال الحول علي خمس من الابل فلف واحد قبل الامكان فلا زكاة علي التالف ولا خلاف وأما الاربعة فان قلنا لا يمكن شرط في الوجوب فلا شيء فيها وإن قلنا شرط في الضمان فلو حبا أربعة أخماس شاة ولو تلف أربعة قبل الاول لا شيء وعلي الثاني يجب خمس شاة ولو ملك ثلاثين بقرة فلف خمس منها بعد الحول وقبل الامكان فعلي الاول لا شيء عليه وعلي الثاني يجب خمس أسدان يبيع ولو تم الحول علي تسع من الابل فلف أربعة قبل الامكان فان قلنا التمكن شرط في الوجوب فلو حبا شاة وان قلنا شرط في الضمان والوقص عوف فكذلك وإن قلنا يتعلق الفرض بالجميع فالصحيح الذي قطع به الجمهور يجب خمس اشاع شاة وقال أبو اسحاق يجب شاة كاملة وسيأتي بيان وجه أبي اسحاق هنا ودليله في أوائل الباب الذي بعده في مسألة الاولاد من

وبروي هذا عن مالك لان النص ورد بالامان من بنت المحاض وبنت البون وغيرهما فلا عدول عنها وعلي هذا فلا يؤخذ منها أني كانت تؤخذ لو جمعت الله أمنا بل قوم ماشيته لو كانت أمنا وتقوم الاثني المأخوذة منها ويعرف نسبتها من الحلقة ثم تقوم ماشيته المذكور ويؤخذ منها أني قيمتها ما تقتضيه السبة وكذلك الاثني المأخوذة من الأثني والدكور تكون دون الاثني للمأخوذة من محض

هل هي غفو أم لان إن شاء الله تعالى . ولو كانت للثقة بطلما خلف خمس فان قلنا الامكن شرط الوجوب فلا شيء عليه وان قلنا شرط في الضمان والرقص غفو وجب أربعة أخماس شاقوان قلنا ليس بغفو فأربعة اتساع شاة ولا يبيح وجه أبي اسحاق . ولو ملك غائبين شاة خلف بعد الحول وقبل الامكان لأربعون فان قلنا التمكن شرط في الوجوب أو الضمان والرقص غفو فقبله شاة وان قلنا يتعلق بالجميع فنصف شاة وعلي وجه أبي اسحاق شاة كاملة ولو ملك خمسا وعشرين بغير آ خلف بعد الحول وقبل الامكان خمس فان قلنا الامكن شرط في الوجوب لزمه أربع شياه والا فأربعة أخماس بنت مخاض وأما إذا كان عنده نصاب فتوالفت بعد الحول وقبل الامكن ففيها طريقان ذكرهما للصف بدليلها وفيها طريق ثالث أنه لا يجب شيء في التولد قولاً واحداً وقد سبق بيان هذا كله في الفصل الذي قبل هذا وللذهب أنه لا يضم النتاج الى الالمات في هذا الحول بل يبدأ حوله من حين ولادتها والله أعلم هو أم اتول للمصنف لو كانت الزكاة غير واجبة لما ضمنها بالانلاف فعناه أن رب لئال لو أنفك المال بعد الحول وقبل امكن الاداء لم تسقط عنه الزكاة بلا خلاف لتقصيره بالانلاف بخلاف ما إذا أنفك باقية فانه لا يضمن لانه لا تفسير (وأما) إذا أنفكه غير المالك فان قلنا التمكن شرط في الوجوب لم تجب الزكاة وان قلنا شرط في الضمان وقلنا الزكاة تتعلق بالثقة فلا زكاة أيضا وان قلنا تتعلق بالعين انتقل حق القراء الى القيمة كما لو قتل المروهن أو الجاني (وأما) قوله التصريح فيها إذا هلك بعض النصاب قبل التمكن سقطت الزكاة فضناه لم تجب وليس هو سقوطا حقيقيا وهذا كثير يستعمله الاصحاب نحو هذا الاستعمال ووجهه أنه لما كان سبب الوجوب موجودا ثم عرض مانع الوجوب صار كسقوط ما وجب فسمى سقوطا مجازا والله أعلم

الآلات وطريق التسييط ما ذكرناه في المراض (وأظهرها) وبه قال ابن خيران ويروى عن نفسه في الام أنه يجوز أخذ الدكور منها كما يجوز أخذ للريضة من المراض والمشي فيه أن في تكليفه الشراء حرجا وتشديدا وأمر الزكاة مبنى على الرفق ولهذا شرع الحبران ومنهم من فصل فقال إن أدى أخذ الدكور الى التسوية بين نصابين لم يؤخذ وإلا فيؤخذ (بيانه) يؤخذ ابن مخاض من خمس وعشرين وحق من ست وأربعين وجذع من إحدى وستين وكذا يؤخذ الذكر إذا زادت الابل واختلف الفرض بزادة العدد ولا يؤخذ ابن لبون من ست وثلاثين لأن ابن البون مأخوذ من خمس وعشرين عند تقدير بنت المخاض فيلزم التسوية بينهما ومن قال بلوجه الثاني قال لا تسوية لافي كيفية الاخذ ولا في المأخوذ (أما) في كيفية الاخذ (فلان) أخذ ابن البون من ست وثلاثين مشروط بعدم بنت البون لا بعدم بنت المخاض وأخذه من خمس وعشرين مشروط بعدم بنت المخاض لا بعدم بنت البون (وأما) في المأخوذ (فلان) عند يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون فوق ابن البون المأخوذ من خمس وعشرين ويعرف ذلك بالتعوم والنسبة (وأما) البقر فالبيع مأخوذ منها في مواضع وجوبه وجب واحد منه أو عدد

(فرع) في مذاهب العلماء في إمكان الاداء * قد ذكرنا أن منعه أنه شرط في الضمان على الأصح فإن تلف للمال بعده ضمن الزكاة وإن تلف قبله فلا وقال أحد يضمن في المالمين والتسكن عنده ليس بشرط في الوجوب ولا في الضمان وقال أبو حنيفة إذا تلف بعد التمكن لم يضمن إلا أن يطالبه الإمام أو الساعي فيمنعه * ومن أصحابنا من قال لا يضمن وإن طوبى وقال مالك إذا ميز الزكاة عن ملكه وأخذها ليلها إلى الفقراء فلتفت في يده بلا تفریط لم يضمن وسقطت عنه وقال داود إن تلفت بلا تعد سقطت الزكاة وإن منها كان ضامناً بالتلف وإن تلف بعض المال سقط من الزكاة بقسطه * دللنا القياس على دين الآدمي *
 * قال المصنف رحمه الله *

(وهل تجب الزكاة في العين أو في النعمة : فيه قولان (قال في القديم) تجب في النعمة والعين * رتبة بها ووجه أنها لو كانت واجبة في العين لم يميز أن يعطى حق الفقراء من غيرها كحق المضارب والشريك (وقال في الجديد) تجب في العين وعو الصحيح لأنه حق يتعلق بالمال يسقط بهلاكه فتعلق بعينه كحق المضارب * (فإن قلنا) أنها تجب في العين وعنده نصاب وجبت فيه الزكاة فلم يؤد حتى حال عليه حول آخر لم يجب في الحول الثاني زكاة لأن الفقراء ملكوا من النصاب قدر الفرض فلم يجب في الحول الثاني زكاة لأن الباقي دون النصاب * (وإن قلنا) تجب في النعمة وجبت في الحول الثاني وفي كل حول لأن النصاب بقى على ملكه) *

(الشرح) قوله هل تجب الزكاة في النعمة أو في العين فيه قولان (الجديد) الصحيح في العين (والقديم) في النعمة * هكذا ذكر المسألة أصحابنا العراقيون وواقعهم جمهور الحراسانيين على أن الصحيح تعميها بالعين وذكر امام الحرمين والفرازي وطائفة من الحراسانيين ترتيباً آخر في كيفية نقل المسألة قالوا هل تتعلق الزكاة بالعين أو بالنعمة فيه قولان (فإن قلنا) بالعين قولان (أحدها) أن الفقراء يصيرون شركاء لرب المال في قدر الزكاة لانت الواجب يتبع المال في العفة فتؤخذ الصحيحة من الصحاح والمريض من المراض ولو امتنع من اخراج الزكاة أخذها الإمام من عين للمال قهراً (والثاني) أنها تتعلق بالمال خلق استيثاق لانه لو كن مشتركاً لما جاز الاخراج من موضع آخر كالمشترك بين رجلين وعلى هذا القول في كيفية الاستيثاق قولان (أحدها) تتعلق به تلقى الدين بالرهن (والثاني) تلقى الارض برقة العبد الجاني لأن الزكاة تسقط بتلف المال قبل التسكن

لنص الذي روينا ولا فرق بين أن تمحض أمناً أو ذكورا أو تنقسم إلى النوعين وحيث تجب للمستنة فهل يؤخذ للسن منها أن تمحضت أمناً أو اقتسمت إلى ذكور وإناث فلا وإن تمحضت ذكورا فوجهان كما في الادل وأما الفهم فإن تمحضت أمناً أو كانت ذكورا وإناثاً لم يميز فيها الذكر خلافاً لابي حنيفة حيث قال يؤخذ الذكر منها مكلن الآنئ وسلم في الابل أنه لا يؤخذ الاعلى طريق

فلو قلنا تعلقا تعلق للرهن لما سقطت وحكى إمام الحرمين وغيره عن ابن سريج أنه قال لا خلاف في تعلقها بالعين تعلق شركة (والثاني) تعلق الرهن (والثالث) تعلق ارش الجناية (والرابع) تعلق بالنسبة قال صاحب النسخة وإذا قلنا تعلق بالقيمة فهل للمال خلو أو هو رهن بهما فيه وجهان * قال أصحابنا فإن قلنا تعلق بالعين تعلق الرهن أو الارش فهل تعلق بالجميع أم بقدرها فقط فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أصحهما) بقدرها قال الإمام التخصيص بقدر الزكاة هو الحق الذي قاله الجمهور وما عداه هفوة وتظهر فائدة الخلاف في بيع مال الزكاة هذا كله إذا كان الواجب من جنس المال

اعتبار القيمة على أصله في دفع القيمة لنا قياس القم على الأبل وإيضاً قد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا يخرج في الصدقة حرمة ولا ذات عور ولا تيس» (١) وإن تمحضت ذكورا فطرقت (أصحهما) القطع بأنه يؤخذ الذكر منها (والثاني) طرد الوجهين المذكورين في الأبل والأول هو ما أورده الأكثرون وفرقوا بأن أخذ الذكر منها لا يؤدي إلى التسوية بين نصابين فإن الفرض فيها يتغير بالعدد وفي الأبل يؤدي إلى التسوية بين القليل والكثير لأن الفرض فيها يتغير بالسن أولاً كما سبق وعد بعد هذا إلى لفظ الكتاب واعلم قوله لم يؤخذ إلا الأنثى بلقاء فإن عند أبي حنيفة رحمه الله يؤخذ الذكر على ما بيناه ولفظ الكتاب وإن كان مطلقاً ولكن لا بد من استثناء أخذ التبيع في مواضع وجوبه عنه وكذلك أخذ ابن البون بدلاء عن بنت غناض وذكرها وجهين فيما إذا أخرج عن أربعين من البقر أو خمسين تبيعين (أظهرها) عند الأكثرين الجواز لأن إخراجها عن ستين جائز فما دونها يجوز فعلى هذا تستثنى هذه الصورة أيضاً (وقوله) لم يؤخذ الذكر أيضاً يجوز أن يعلم بالالف لأن ظاهر كلام أحمد فيها رواه أصحابه أنه يجوز أخذ موقوله على أحد الوجهين بالواو لأن اللفظ يشمل القم وغيره وفي القم طريقة أخرى قاطعة بالجواز *

قال (الرابع) الصفر فإن كان في المال كبيرة لم يأخذ الصغيرة فإن كان الكل صفراً كالسخل والنصلان أخذنا الصغيرة وقيل لا تؤخذ في الأبل لأنه في الأبل يؤدي إلى التسوية بين القليل والكثير وقيل يؤخذ في غير الأبل وفي الأبل فيما جاوز إحدى وستين ولا يؤخذ فيما دونه كيلا يؤدي إلى التسوية *

للماشية أما أن تكون كلها أو بعضها في سن الفرض أو لا يكون شيء منها في تلك السن وحينئذ إما أن تكون في سن فوقها أو دونها فهذه ثلاث أحوال (الحالة الأولى) أن تكون كلها أو بعضها في سن الفرض فيؤخذ لو اجبها ما في سن الفرض ولا يؤخذ مادونه ولا يكلف بما فوقه (إما) الأول فلتصوص التفتية لوجوب الاستان المقدرة (وإما) الثاني (فلا) فيه من الاجحاف والاضرار بالمالك وقد روى

(١) قوله لا يؤخذ في الصدقة حرمة ولا تيس أيضاً *

فإن كان من غيره كالشاة الواجبة في خمس من الابل فطريقان حكمهما صاحب التهمة وغيره (أحدهما) قطعها عنها بالتهمة لتوافق الجنس (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع الجمهور أنه على الخلاف كما لو أئتمد الجنس فعلى قول الاستيناف لا يختلف وعلى قول الشركة تجبت الشركة بقدر قيمة الشاة والله أعلم *

(فزع) وأما قول المصنف في توجيه التقديم لأن الزكاة لو وجبت في العين لم يجوز أن يعطى حق الفقراء من غيرها كحق المضارب والشريك فالمضارب - بكسر الراء ويجوز قسما - وهو عامل القراض وهذا الذي قاله من جواز اخراج الزكاة من غير عين المال متفق عليه (واجاب) الاصحاب

أن عمر رضى الله عنه قال لساعيه سفيان بن عبد الله الثقفي رحمه الله اعتد عليهم بالسخنة يروح بها الراعي على يده ولا تأخذها ولا تأخذ الاكول والربيء والمأخض ولا تغل الغنم وتخذ البعوضة الثانية فلذلك عدل بين غداء المال وخياره (١) الاكولة هي السنة للاكل في قول ابي عبيدة وقال شمس اكلة غنم الرجل الخصى والهرمة والعاقر والربيء هي الشاة الحديثة الصبد بالتاج ويقال هي قد بانها كايقال المرافة في نفاسها والجمع رباب بالغنم والمأخض الحامل وغل الغنم الذكر المعد للضراب والنفاء السخال الصغار جمع غنم وهذه التي فسرناها لو تبرع بها المالك اخذت الاغل الغنم فيه ماذكرنا في أخذ الزكاة (الحالة الثانية) أن تكون كلها في سن فوق سن الغرض فلا يكلف باخراج شيء منها بل يحصل السن الواجبة ويجزها وله الصعود والنزول في الابل كما سبق (والحالة الثالثة) أن يكون الكل في سن دونها وقد يستبعد تصور هذه الحالة يادى الرأى فيقال لاشك ان المراد من الصغره الانحطاط عن السن المجزئة ومعلوم ان احده شرط الزكاة الحول واذا حال الحول قد بلغت الماشية حد الاجزاء والاصحاب صورها فيها اذا حدثت من الماشية في أتماء الحول فصلان او عجل او سخال ثم مات

(١) «حديث» عمر انه قال لساعيه سفيان بن عبد الله الثقفي اعتد عليهم بالسخنة التي يروح بها الراعي على يده ولا تأخذها ولا تأخذ الاكول والربيء والمأخض وفعل الغنم وتخذ البعوضة الثانية فلذلك عدل بين غنم غنم الابل وخياره : الشافعي من طريق بن بشر بن عاصم عن ابيه أن عمر استعمل سفيان بن عبد الله على الطائف فذكره في حديث ورواه مالك في اللوطا والشافعي عنه من وجه آخر عن سفيان بن عبد الله ان عمر بعث مصدقا ورواه ابن حزم من طريق ابيوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان بن عوف وضيفه بكرمة بن خالد وأخطأ في ذلك لانه ظنه الضعيف ولم يرو الضعيف هذا اما هو عكرمة بن خالد التهمة الثبت واغرب ابن ابي شيبة فرواه مرفوعا قال نسا ابو أسامة عن الهام بن قهم عن الحسن بن مسلم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سفيان ابن عبد الله على الصدقة : الحديث : وروى ابو عبيد في الاموال من طريق الاوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي ان عمر بعث مصدقا فامره أن يأخذ الحذعة والثنية ووقع في الكفاية لابن ارضه ان اسم هذا للصدوق سيد بن رستم ولم يذكر مسنده *

للقول الجديد الصحيح عن هذا بان الزكاة مبنية على المساعة والارفاق فيحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها (وقوله) في توجيه الجديد حق تعلق بالمال فقط بهلاكه احتراز من الزهن (فرع) اذا ملك أربعين شاة فخل عليها حول ولم يخرج زكاتها حتى حال عليها حول آخر فان حدث منها في كل حول نسخة فصاعدا فلي لكل حول شاة بلا خلاف وان لم يحدث قط شاة عن الحول الاول (وأما) الثاني فان قلنا نجب الزكاة في القدمة وكان يملك سوى الغنم ما في بشاة وجب شاة للحول الثاني فان لم يملك غير النصاب انبى على الدين هل يمنع وجوب الزكاة أم لا (إن قلنا) يمنع لم يجب للحول الثاني شيء (وإن قلنا) لا يمنع وجبت الشاة للحول الثاني (وإن قلنا)

الامهات كلها وتم حولها وهي صفار بعد وهذا مبني على ظاهر المذهب في ان الحول لا ينقطع بموت الامهات بل نجب الزكاة في النتائج اذا كان نصابا عند تمام حول الاصل وبه قال مالك وذهب ابو القاسم الانماطي من أصحابنا إلى أن الامهات معها تقتصت عن النصاب انقطع حول النتائج فضلا من ان لا يلقى منها شيء فعلي قوله لا تتصور هذه الحالة الثالثة من هذا الطريق وكذلك لا يتصور عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه شرط بقاء شيء من الامهات ولو واحدة وان لم يشترط بقاء النصاب وعن احمد رحمه الله روايتان (أصحهما) كذهبنا (والاخرى) كذهب أبي حنيفة رحمه الله وسيأتي هذا الاصل بشرحه في شرط الحول ان شاء الله تعالى ويمكن ان تصور هذه الحالة في صورة أخرى وهي ان يملك نصابا من صفار المزبوع على حول فتجب فيها الزكاة وان لم تبلغ سن الاجزاء فان الثانية من المزبوع على أظهر الارجح التي سبقت هي التي لها سنتان وهذه الصورة لا تستمر على مذهب أبي حنيفة رحمه الله أيضا لان عنده لا يتعقد الحول على الصفار من المواشي وانما يتعقد الحول من وقت زوال الصفار إذا عرف التصور فبها يؤخذ وجهان وقال صاحب التهذيب وغيره قولان (القديم) أنه لا يؤخذ الا كبيرة لان الاخبار الواردة في الباب تقتضي إيجاب الاسنان للمقدرة من غير فرق بين ان تكون للماشية صفاراً او كباراً وعلي هذا تؤخذ كبيرة هي دون الكبيرة المأخوذة من الكيل في القية وكذا اذا قسم ماله الى صفار وكبار يأخذ الكبيرة باسقط على ماسبق في نظرته فان لم توجد كبيرة بما يقتضيه التقييد يؤخذ منه القيمة للضرورة ذكره المسعودي في الانصاح (والجديد) أنه لا يشترط كونها كبيرة بل يجوز أخذ الصغيرة من الصفار كما يجوز أخذ المريضة من المراض وعلي هذا فتؤخذ مطلقاً أم كيف المال قطع المحور بأخذ الصغيرة من الصفار في الغنم وذكروا في البقر والابل ثلاثة أوجه (أحدها) وبه قال أبو العباس وأبو اسحق أنه لا يؤخذ منها الصفار لانا لو أخذنا لسوينا بين ثلاثين من البقر وأربعين في أخذ عجل وبين خمس وعشرين من الابل واحدى وستين وما بينهما من النصابين في أخذ فصل ولا سليل الي التسوية بين القليل والكثير بخلاف ما في الغنم فان الاعتناء بها بالعدد فلا يؤدي أخذ الصفار الي التسوية وعلي هذا

تعلق بالعين تعلق الشركة لم يجب لحول الثاني شيء لان الفقراء ملكوا شاة فنقص النصاب ولا تجب زكاة الخلطة لان جهة الفقراء لازمة فيها فحاصلهم لا يؤثر كخالطة للكتاب والذي (وإن قلنا) تعلق بالعين تعلق الارش أو الرهن قال إمام الحرمين وغيره من المحققين هو كالتفريع على قول النعمة وقال الصيدلاني هو كقول الشركة (والصحيح) قول الامام ومواقبه قال الرافعي لكن يجوز أن يقدر خلاف في وجوب الزكاة من جهة تسلط العاصي على المال بقدر الزكاة (وإن قلنا) الدين لا يجزم الزكاة قال وعلى هذا التقدير يجري الخلاف على قول النعمة أيضا ولو ملك خمسا وعشرين عميرا حولين ولا نتاج قلنا علقنا الزكاة بالنعمة وقلنا الدين لا يمنعها او كلفه مال آخرى بها فعليه بنتا مخاض (وإن قلنا) بالشركة فعليه لحول الاول بنت مخاض والثاني اربع شياه وتفرغ قول الرهن والارش على قياس ما سبق • ولو ملك خمسا من الابل حولين بلا نتاج فالحكم كما في الصورتين السابقتين لكن سبق حكاية وجه ان قول الشركة لا يجزى • إذا كان الواجب من غير الجنس فعلى هذا يكون الحكم في هذا على الاحوال كلها كالحكم في الاولتين فربما على قول النعمة والله اعلم •

(فرغ) في يوم مال الزكاة فرعه المصنف على تعلق الزكاة بالعين او بالنعمة ولكن حقه ان يذكره هنا لكن المصنف ذكره في باب زكاة الجار فآخره الى هناك •

﴿ باب صدقة الابل ﴾

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ أول نصاب الابل خمس وفرسه شاة وفي عشرين شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي لها ستان ودخلت في الثالثة وفي ست وأربعين بنت لبون وفي اربع سنين ودخلت في الرابعة وفي إحدى وستين جذعة وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وفي سبعين بنتا لبون وفي إحدى وستين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والاصل فيه ما روى أس رضي الله عنه ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب

فتؤخذ كبيرة بالقسط على ما سبق في نظائره ولا يكاف كبيرة تؤخذ من الكبار (والوجه الثاني) انه لا يؤخذ الفصيل من احدى وستين فما دونها لان الواجب فيها واحد واختلافه السن فلا أخذنا فصلا لسوينا بين القليل والكثير اما اذا جاوز ذلك فالاعتبار بالعدد فاتبه الغنم وكذلك البقر (والثالث) أنه يؤخذ الصغار منهما مطلقا اعتبارا بجنس المال كما يؤخذ من الغنم لكن يجتهد الساعي ويكثر من الامة أو من - - وثلاثين فصلا وهو النهي بل المرد من غنم و - - نريدون

له هذا الكتاب لما وجه الى البحرين « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض الله عز وجل على المسلمين التي أمر الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم فن سألها علي وجها فليعطها ومن سأل فوقها فلا يعطني أربع وعشرين من الابل فادونها من الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فإن لم يكن فيها بنت مخاض فإن لبون ذكر وليس معه شيء فإذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الفحل فإذا بلغت إحدى وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين الى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين الى مائة ففي كل أربعين حقة »

« فإن زاد علي عشرين ومائة أقل من واحد لم يتغير الفرض وقال أبو سعيد الاصطخري يتغير فيجب ثلاث بنات لبون لقوله فإذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون ولم يفرق والمتنصوص هو الاول لما روى الزهري قال « أقرأت في نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه فإذا كان إحدى وتسعين ففيها حقتان حتى تبلغ عشرين ومائة فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ولأنه وقص محدود في الشرع فلم يتغير الفرض بعده بأقل من واحدة كسائر الاوقاص »

« الشرح » مدار نصب زكاة للماشية علي حديثي أنس وابن عمر رضي الله عنهم قالوجه قدديها لي حال ما يأتي عليها (فاما) حديث أنس فرواه أنس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجه الى البحرين « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم علي المسلمين والتي أمر الله بها رسوله فمن سألها من المسلمين علي وجها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطني في أربع وعشرين من الابل فادونها من الغنم في كل خمس شاة اذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فإذا بلغت ستة وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستة وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الفحل فإذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستة وسبعين الى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الحل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة الا أن يتار بها فإذا بلغت خمسان الابل ففيها شاة وفي صدقة الغنم في سائتها إذا كانت أربعين الى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة الي مائتين ففيها شاتان فإذا رادت علي مائتين الي ثلاثمائة ففيها ثلاث

ست وأربعين فصلا في المأخوذ من ست وثلاثين وعلي هذا الصاس والله اعلم ولبيان ما في الكتاب من هذه الاختلافات والاطمئنان اليها (قوله) أحدا المير - هو الوجه الاخير المحور لاحد الصغار

شيء فإذا زادت على ثلاثمائة بقي كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل تلصق من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الآن بشار بها وفي الرقير العشر فإن لم يكن الاتمين وما يتغليس فيها شيء الآن بشار بها وفي هذا الكتاب ومن بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنده وعند بنت لبون فأنها تقبل منه ويصطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعند ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء ومن بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعند صدقة قائمها قبل منه الحقنوي يجعل معها شاتين استيسر ثلثه أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقنوي وليست عنده الحقنة وعند الجذعة قائمها قبل منه الجذعة ويصطيه للمصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقنوي وليست عنده الأبل بنت لبون فأنها قبل منه بنت لبون ويصطيه شاتين أو عشرين درهما ومن بلغت صدقة بنت لبون وعند حقنواها قبل منه الحقنوي يصطيه للمصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت صدقة بنت لبون وليست عنده وعند بنت مخاض فأنها قبل منه بنت مخاض ويصطيه معها عشرين درهما أو شاتين ولا يخرج في الصدقة همة ولا ذات عوار ولا تيسر إلا ما شاء للمصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمعات الصدقة وما كان من خليطين فإنها يتراجعان بينهما التسوية »
رواه البخاري في صحيحه مرفقا في كتاب الزكاة جمعه بمرثونه (وأما) حديث ابن عمر فرواه سفيان ابن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى قبض قمره بسيفه فلما قبض عمل به أبو بكر حتى قبض وعمر حتى قبض وكان فيه « في خمس من الأبل شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشر ثلاث شياء وفي عشرين أربع شياء وفي خمس وعشرين بنت مخاض إلى خمس وثلاثين فإذا زادت فجذعة إلى خمس وسبعين فإذا زادت

من الغنم وغير الغنم وإبراده يشعر بترجيحه وكذلك ذكر صاحب التهذيب وآخرون أنه الأصح ولا يمكن قوله أخذنا من علم بالميم وأما (أما) بالميم (فلان) عنده لا تؤخذ إلا الكبيرة (وأما) بالهاء (فلان) عنده لا تؤخذ الصغيرة ولا الكبيرة ولا زكاة في الصغار كما سبق بيانه (وقوله) وقيل لا يؤخذ هو المحكي عن التقديم الصائر إلى المنع مطلقا وأراد قوله لأنه في الأبل يؤدي إلى التسوية أما لو أخذنا الصغيرة لا أخذنا من الأبل أيضا كالرخصة والمصيبة تحت تؤخذ تؤخذ في غير الأبل من جميع النعم ولو أخذنا من الأبل لزم التسوية بين القليل والكثير فامتنع الأخذ أصلا وأما وقوله وقيل يؤخذ في غير الأبل إلى آخره هو الوجه الثاني من الوجوه التي ينهاها علي شديد وزيفه الأئمة من وجهين (أحدهما) أن التسوية التي نلزم في إحدى وستين فادونها ثلثه في ست وسبعين واحدة وتسعين إضافة الواجب في ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان فإذا أخذنا فصيلين من هذا ومن ذلك قد سويتا بينهما لا فرق إلا أن المتأخوذ قبل مجاوزة إحدى وستين واحد وبعد مجاوزتها اثنتان فإن وجب الاحتراز عن تلك التسوية فكذلك عن هذه (والثاني) أن هذه التسوية تلزم في البقر بين

ففيها ابتالون الي تسعين فاذا زادت فيها حقتان الي عشرين ومائة فاذا زادت علي عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وفي الشياه في كل اربعين شاة فاشاة الي عشرين ومائة فاذا زادت فحقتان الي مائتين فاذا زادت ثلاث شياه الي ثلثمائة فاذا زادت علي ثلثمائة ففي كل مائة شاة فاشاة ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ مائة ولا يجمع بين مفروق ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة وما كان من من خليطين فالهما يتراجعان بينهما بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة مقر متولا ذات عيب وقال الزهري اذا جاء المصدق قسم الشياه اثلاثا ثلث خيار وثلث أو ساط وثلث شرار وأخذ المصدق من الوسط »
رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ الترمذي وهكذا وقع في رواية الترمذي وأكثر روايات أبو داود وغيره الي عشرين ومائة فاذا زادت علي عشرين ومائة وفي رواية لابن داود فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وليس اسناد هذه الرواية متصلا (وأما) أسنان الابل فهو من المهمات التي ينبغي تقديمها فالابل - بكسر الباء ويجوز اسكانها - وهو اسم جنس يقع علي الذكور والاناث لا واحده من لفظه والابل مؤنثة يقال

الثلثين والاربعين وعبر قوم من الاصطحاب عن هذا الوجه بصيغة أخرى تدفع هذين الالتزامين وهي ان الصغيرة تؤخذ حيث لا يؤدي أخذها الي التسوية بين القليل والكثير ولا تؤخذ حيث يؤدي أخذها الي التسوية وهكذا ذكر المصنف في الوسيط والامام في النهاية (وقوله) لا يؤخذ فيها دونه يجوز ان يعلم بالولو لان صاحب التهذيب خص وجه اللع بالست والثلاثين والست والاربعين فما فوقهما وجوز اخراج فصيل من خمس وعشرين اذ ليس في تجوزيه وحده تسوية وفي كلام الصيدلاني مثل ذلك »

قال (الخامس رداء النوع فان كل الكل معزا أخذ المعز وإن اختلف قولان (أحدهما) أنه ينظر الي الاغلب وعند التساوي يراعى الاغبط للمساكين (والثاني) أنه يأخذ من كل جنس بقسطه) »

نوع الجنس الذي يملكه من الماشية ان اشهد أخذنا الفرض منها كما اذا كانت إله أرحية كلها أخذنا الفرض منها وان كانت مهيمة أخذ الفرض منها وان كانت غنمة ضأننا أخذ الضأن وان كانت معزا أخذ المعز وذكر في التهذيب في ذلك وجهين في أنه هل يجوز أن يؤخذ ثنية من المعز باعتبار القيمة عن اربعين ضأننا او جذعة من الضأن عن اربعين معزا (أحدهما) لا يكالا يجوز البقر عن الغنم (وامحها) نعم لا اتفاق الجنس كالمهيمة مع الارحية » وحكي عن القاضي حسين أنه يحتمل ان لا يؤخذ المعز من الضأن ويؤخذ الضأن من المعز لان المعز دون الضأن كما تؤخذ للمهيمة عن المهيمة ولا تؤخذ المهيمة عن المهيمة وكلام امام الحرمين رحمه الله يقرب من هذا التفصيل فانه قال الضأن اشرف من المعز فلو ملك اربعين من الضأن الوسط فاخرج ثنية من المعز الشريفة وهي تساوي جذعة من الضأن الذي يملكه فذا محتمل

أبل سائمة وكذلك البقر والغنم قال أهل اللغة يقال لولد الناقة اذا وضعت ربيع - بضم الراء - وفتح
الباء - والانثورية تمهيج وجهه بضم الهاء وفتح الباء الموحدة فاذا فصل عن أمه فهو فصيل والجمع
فصيلان والفصيل الغنم وهو في جميع السقوار - بضم السين - فاذا استكمل السنو دخل في الثانية فهو
ابن مخاض والانثى بنت مخاض سمي بذلك لان أمه لحقت بالمخاض وهي الحوامل ثم زمه هذا الاسم
وان لم يحصل أمه ولا يزال ابن مخاض حتى يدخل في السنة الثالثة فاذا دخل فيها فهو ابن لبون
والانثى بنت لبون هكذا يستعمل مضافا الي النكرة هذا هو الاكثر ، قد استعملوه قليلا مضافا
الي المعرفة قال الشاعر وابن اللبون اذا ماله في قون - قالوا سمي بذلك لان أمه وضعت غيره
وصارت ذا لب ولا يزال ابن لبون حتى يدخل في السنة الرابعة فاذا دخل فيها فهو حق والانثى
حقه لانه استحق أن يحصل عليه ويركب وأن يطرقها الفحل متعبل منه ولهذا صح في الحديث
طروقه الفحل وطروقه الحمل وطروقه بمعنى مطروقة كملوكة وركوبة بمعنى محلوكة ومر كوبة ولا
يزال حق حتى يدخل في السنة الخامسة فاذا دخل فيها فهو جذع - بفتح الجاء - والانثى جذعة وهي
آخر الاسنان المصوم عليها في الزكاة ولا يزال جذعا حتى يدخل في السادسة فاذا دخل فيها فهو
تبي والانثى تبيته هو اول الاسنان المحزنة من الابل في الاضحية ولا يزال تبيها حتى يدخل في السابعة فاذا
دخل فيها فهو رابع - بفتح الراء - ويقال رباعي - بخفيف ياء - الاول أشهر والاسم رباعي - بتخفيف
الاء - ولا يزال رابعا ورباعيا حتى يدخل في السنة الثامنة فاذا دخل فيها فهو سدس - بفتح السين - والذال
ويقال أيضا سدس بزيادة ياء - والذكر والانثى فيه بلفظ واحد ولا يزال سدسا حتى يدخل في السنة
التاسعة فاذا دخل فيها فهو بازل - بالباء الموحدة وكسر الزاي وباللام - لانه بزل نابه أي طلع والانثى
بازل أيضا بلا هاء ولا يزال باذلا حتى يدخل في السنة العاشرة فاذا دخل فيها فهو مختلف بضم الميم -
واسكن الحاء المعجمة وكسر اللام - والانثى مختلفة أيضا بضمها في قول الكسائي ومختلفة بالهاء في

والظاهر - زافا وان اختلف نوع الجنس الذي يما كمن للماشية كالبرية والارحية من الال والعراب
والحواميس من البقر والضأن والماعز من الغنم فيضيه البعض إلى البعض لأنواع الجنس وفي كيفية أخذ الزكاة
منها قولان - مهوران (احدهما) انها تؤخذ من الأغلب لا بالنظر إلى كل نوع بماء في جميع الاقل الاكثر ولو
استوى النوعان والافوا في المقدار فتؤخذ في النهاية تمزيه علي هذا مولا معتدلا بمتابها ما اجتمع في
الماثين من الابل الخناق وتلبون مظاهر المذهب ان الساعي أخذ الاعبط للساكن وهو
المشهور والمذكور في الكتاب ومن قوله الحرة لي المالك وكذلك يقول ما فيجوز ان
يرقم لهذا قوله وعند الساسي يراعي الاغبط لو اوا والذل (ثاني) وهو الاظهر انه يؤخذ من كل نوع
بالمسطر رعاية العايبين ليس معناه ان يؤخذ شفع من هذا وشفع من ذلك فانه لا يجرى
الاتفاق ولكن المراد ان الخراف في الاصناف اعتبارا فية على ما سنبينه في الامثلة واذا اعتبرت

قول أبي زيد النحوي حكمه منها أن قتيبة وغيره ووافقهما غيرهما ثم ليس له بعد ذلك اسم مخصوص ولكن يقال بأزل عام وبأزل عامين ومختلف عام ومختلف عامين وكذلك ما زاد فإذا كبر فهو عود - بفتح العين واسكن الواو - والآن في عودة فاذلعم فهو قحهم - بفتح القاف وكسر الحاء المهملة والآن في ناب وشلاف وهذا الذي ذكرته إلي هنا قول امامنا الشافعي رضي الله عنه في رواية حرمله عن قوله أبو داود السجستاني في كتابه السنن عن الرباعي وأبي حاتم السجستاني والضر بن شمير وأبي عبيد وقته أيضا ابن قتيبة والأزهري وخلف موام لكن في الذي ذكرته زيادة لفظ يسيرة لبعضهم علي بعض وفي سنن أبي داود ويقال خلف عام ومختلف عامين ومختلف ثلاثة أعوام إلى خمس سنين ولم يقيد الجمهور بضمير والله أعلم • (وأما) القاطن الحديث فإنه بسم الله الرحمن الرحيم قال للماوردي صاحب الخازن يستدل به علي اثبات البسمة في ابتداء الكتب خلاف ما كان عليه المجاهلية من قولهم : بسمك اللهم قل ودل أيضا علي أن الابتداء بحمد الله ليس بواجب ولا شرط وإن معنى الحديث كل امرئ بال لا يبدأ فيه بال الحمد فهو أجزم أي لم يبدأ فيه بحمد الله أو مناه ونحوه . من ذكر الله تعالى (وقوله) هذه فريضة الصدقة قال للماوردي بدأ بأشوا قال ثابت لانه عطف علي موثا قال وقوله فريضة الصدقة أي نستخفريه الصدقة فحذف لفظ نسخة وهو من حذف المضاف وإقامة اليم مقامه قال أهل الفتوى غيرهم ونسي المذنبون الحقون بنت البيون وبنت الخاض للمأخوذات في الزكاة فرائض والواحدة فريضة وهي فصلة بمعنى مفعولة وقوله فريضة الصدقة دليل علي أن اسم الصدقة يقع علي الزكاة خلافا لأبي حنيفة (وقوله) التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم علي المسلمين قيل فيه ثلاثة مذاهب (أحدها) أنه من الفرض الذي هو الإيجاب والالزام

القيمة والتعويض فن أي نوع كان للمأخوذ جاز هكذا قال الجمهور وقال ابن الصباغ ينبغي أن يكون للمأخوذ من أعلي الاتواع كما لو اقتسمت ماشيته إلي صحاح ومراض يأخذ بالمصطنع الصالح وذلك أن قول ورد النعي عن للريضة والمصية فذلك لأن أخذها ما قدرنا علي صحبة وما نحن فيه بخلافه وفي المسألة قول ثالث يحكي عن الام وهو أنه اذا اختلفت الأنواع يؤخذ الفرض من الوسط كافي الثمار ولا ينبغي . هذا القول فيما اذا لم يكن الا نوعين ولا فيما اذا كانت أنواعا مساوية في الحدود والزيادة وحكي القاضي ابن كعب وجها وهو أنه يؤخذ من الاجود أخذنا من نفعه في اجتماع الحقائق وبنات البيون ويجوز أن يعلم قوله في الكتاب قولان بالواو لأن القاضي أبا القاسم بن كعب حكى عن أبي اسحق أن موضع القولين ما اذا لم يحتل الأبل أخذ واجب كل نوع لو كان وحده منه فإن احتل أخذ كذلك بلا خلاف مثل ان يملك مائتين من الإبل مائة مهيبة ومائة أرحية فيؤخذ حقتان من هذه وحقتان من هذه والمنشور طرد الخلاف علي ما يقتضيه لفظ الكتاب وتوضيح القولين بتأويل (أحدها) له خمس وعشرون من الإبل عشرة مهيبة وعشرة أرحية وخمسة مجيدة فعلى

(والثاني) معنى فرض سن (والثالث) معناه قدر وبهذا جزم صاحب الماوي وغيره ففعل الأول معناه ان الله تعالى اوجبها ثم بلغها اليها النبي صلى الله عليه وسلم فسمي امره صلى الله عليه وسلم وتبليغه فرضا وعلى الثاني معناه شرعا بأمر الله تعالى . وعلى الثالث قول الله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) اذ يكون معناه قدرها من قولهم فرض اقمضي الامقة اى قدرها (وأما) قوله علي المسلمين فيه دليل لمن يقول ليس الكافر مخاطبا بالزكاة وسائر الفروع والصحيح انه مخاطب بكل ذلك ومعني على المسلمين اى تؤخذ منهم في الدنيا والكافر لا تؤخذ منه في الدنيا ولكنه يمتدب عليها في الآخرة (وقوله) والى أمر الله تعالى بها هكذا هو في رواية البخارى وغيره من كتب الحديث المشهورة وفي رواية الشافعى رضي الله عنه وأبي داود في سننه التي بنبروا وكلاهما صحيح (فاما) رواية البخارى والجمهور ثابتة الواضحة على قوله التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى ان فريضة الصدقة اجتمع فيها تقدير رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر الله تعالى وإيجابه (وأما) على رواية الشافعى رضي الله عنه فتكون الجملة الثانية بدلا من الاولى ووقع في المذهب هذه فريضة الصدقة التي فرض الله تعالى على المسلمين والى في صحيح البخارى وكتب الحديث المشهورة التي فرض

القول الاول يؤخذ بنت مخاض أرحية او مهربة بقيمة نصف أرحيه ومهربة لان هذين النوعين اغلب ولا نظر الي الميضية وعلى الثاني يؤخذ بنت مخاض من اى الأنواع أعلى بقيمة خمس مهربة وخمس أرحية وخمس مجيضية فاذا كانت قيمة بنت مخاض مهربة عشرة وقيمة بنت مخاض مجيضية ديناران ونصف فيأخذ بنت مخاض من أحد أنواعها قيمتها ستة ونصف وهي خمسة عشرة وخمسا وخمس دينارين ونصف وصور بعضهم قيمة الميضية أكثر وذلك فرض في ابل الشخص على الخصوص والا فالميضية اردأ الأنواع الثلاثة وغرض التشيل لا يختلف (والثاني) له ثلاثون ماعزة وعشر من الضأن ففعل القول الاول يؤخذ ثنية من للمعز قال في النهاية ويكتفى بماعزة كما يأخذها لو كانت غنمه كلها معزا وعلى عكسه لو كانت ثلاثون منها ضأنا أخذنا جذعة من الضأن كنا نأخذها لو تمحضت غنمه ضأنا وعلى القول الثاني يخرج ضأنه أو ماعزه بقيمة ثلاثة ارباع ماعزه وربع ضأنه في الصورة الاولى وقيمة ثلاثة ارباع ضأنه ماعزه في الصورة الثانية ولا يجزى قول اعتبار الوسط ههنا وعلى الوجه الذى رواه ابن كج يؤخذ من الاسرف فلا يخفى قياسا في المثال الاول *

قال (هذا بيان النصاب ولا زكاة فيما دونه الا اذا تم بمخلطة نصابا) *

« حديث » انتهى عن المريضة والمليحة : ابو داود من حديث عبد الله بن معاوية الباضرى مرهوعاً ثلاث من صلين بعد طم طم الايمان من عبد الله وحده وشهد أن لا إله إلا هو وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه كل عام ولم يسط المريضة ولا الهرمة ولا السرط المثيمة الحديث ورواه الطبرانى وحده اذ اده وسماه اسم مداوده *

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقع في المنهب التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم وليست لفظة بها في البخاري ووقع في المنهب فمن سألها على وجهها فليعطها ومن سأل فوقها فلا يعطه - يفتح الطاء - فيها والذي في صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث المعتبرة فمن سئلها على وجهها فليعطها ومن سئل - بضم السين - في الموضعين على ما لم يسم فاعله وبكر الطاء (قوله) فمن سئلها على وجهها أي على حسب ما شرعت له (قوله) صلى الله عليه وسلم « ومن سئل فوقها فلا يعطه » اختلف أصحابنا في الضمير في لا يعطه على وجهين مشهورين في كتب المذاهب (أصحهما) عند أصحابنا أن معناه لا يعطى الزائد بل يعطى أصل الواجب على وجهه كذا صححه أصحابنا في كتبهم وقل الرافعي الاتفاق على تصحيحه (والوجه الثاني) معناه لا يعطى فرض الزكاة ولا شيء منه لهذا الساعي بل يخرج الواجب بنفسه أو يدفعه إلى ساع آخر قالوا لانه يطلبه الزائد على الواجب يكون معتديا فاسقا وشرط الساعي أن يكون آمنا : وهذا اذا طلب الزائد بغير تأويل كمن طلب شاتين عن شاة فأما من طلب زيادة بتأويل بان كل مال كذا يرى أخذ الكبيرة عن الصغار فانه الواجب بلا خلاف ولا يعطى الزائد لانه لا يسق ولا يعصى والحالة هذه قال صاحب الحاوي وغيره واذا قلنا بالوجه الثاني أنه لا يعطى فلا يجوز أن يعطى فجعله حراما وهو مقتضى النعي ومقتضى قولهم أنه فسق بطلب الزيادة فانزل فلا يجوز الدفع اليه كإثر الاجانب (وقوله) صلى الله عليه وسلم « في أربع وعشرين من الابل فلا يؤخذ منها الغنم » هذه جملة من مبتدأ وخبر فالغنم مبتدأ وفي أربع وعشرين خبر مقدم قال بعض العلماء : الحكمة هنا في تقديم الخبر أن المقصود بيان النسب والزكاة انما تجب بعد وجود النصاب فكان تقديمه أحسن ثم ذكر الواجب وكذا استعمل هذا المعنى في كل النصب فقال صلى الله عليه وسلم « فيها بنت غناض فيها بنت لبون فيها حقة » إلى آخره وقوله صلى الله عليه

﴿ باب صدقة الخلطاء ﴾

وفيه خمسة فصول

(الاول) في حكم الخلطة وشرطها وحكم الخلطة تنزيل الاثنين منزلة مال واحد فلو خلط اربعين بأربعين لغيره ففي الكل شاة واحدة (ح) ولو خلط عشرين بعشرين لغيره ففي كل واحد نصف (م) شاة *

النظر في المواضع الخمسة كان معترضا في شرط النصاب فلما فرغ منها عاد إلى القول في النصاب ولما كانت الزكاة قد تجب على من لا يملك نصابا بسبب الخلطة وجب استثناءها على اشتراط النصاب فاستثنى ووصل به باب صدقة الخلطاء وهو من أصول أبواب الزكاة وادرج مقصوده في خمسة فصول (اولها) في حكم الخلطة وشرطها . أعلم أن الخلطة بان يملكه اثنان أو ثلاثة أو أربعة وقد عبر

وسلم « في أربع وعشرين من الابل فاحونها الغنم » محل ثم فسره بأن في كل خمس شاة (وقوله) صلى الله عليه وسلم « بنت مخاض أنثى، وبنت لبون أنثى » قيل احتراز من الحنثي وقيل غيره والصحيح أنه تأكيد لشدة الاعتناء وكقولهم رأيت بعيني وصحمت بأذني (وقوله) صلى الله عليه وسلم « ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار » والعوار - بنت العين وضمها - والفتح أفصح وأشهر وهو العيب (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم « ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الاماشاء للصدق » وفي روايات أبي داود « إلا أن يشاء المصدق » وفي رواية له « ولا تيس الغنم » أي غنمها للعد لضربها واختلف في معناه قال كثيرون أو الا كثرون : المصدق هنا - بتشديد الصاد - وهو رب المال قالوا والاستثناء عائد الى التيس خاصة ومعناه لا يخرج هرمة ولا ذات عيب أبداً ولا يؤخذ التيس الا برضاء المالك قالوا ولا يد من هذا التأويل لان الهرمة وذات العيب لا يجوز للمالك إخراجها ولا عامل الرضا بهما لانه لا يجوز له التبرع بالكلية (وأما) التيس فالتيس من اخذ مطلق المالك وهو كونه غل الغنم للمد لضرابها فإذا تبرع به للمالك جاز وصورة اذا كانت الغنم كلها ذكور ايان ماتت الاناث وبقيت الذكور فيجب فيها ذكور فيؤخذ من وسطها ولا يجوز أخذ تيس الغنم الا برضاء المالك . هذا أحد التأويلين (والثاني) وهو الصحيح المختار ما أشار اليه الشافعي رضي الله عنه في البويطي فانه قل ولا يؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا هرمة الا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للمساكين فيأخذه على النظر هذا نص الشافعي رضي الله عنه بحروفة وأراد بالمصدق الساعي وهو - بتخفيف الصاد - هذا هو الظاهر ويسود الاستثناء الى الجميع وهو أيضاً المعروف من مذهب الشافعي رضي الله عنه أن الاستثناء اذا نصب جلا عاد الى جميعها والله تعالى اعلم * (وقوله) في أول الحديث لما وجهه الى البحرين هوامس لبلاد معروفة واقليم مشهور مشتمل على مدن قاعدتها هجر قالوا وهكذا ينطق به البحرين بلفظ التثنية ونسب اليه بحراني والله تعالى أعلم

(فصل) أما أحكام الفصل قاول نصلب الابل خمس باجماع الامة قل الاجماع فيه خلاص فلا يجب فيها دون خمس شيء بالاجماع وأجمعوا أيضاً على أن الواجب في أربع وعشرين فاحونها الغنم كما ثبت في الحديث فيجب في خمس من الابل شاة ثم لا يزيد الواجب بزيادة الابل حتى تبلغ عشراً وفي عشر شاتان ثم لا زيادة حتى تبلغ خمس عشرة ففيها ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض ولا زيادة حتى تبلغ ستاً وثلاثين ففي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين

عن الاولى بخلطة الاعيان والثاني بخلطة الاوصاف والمراد من النوع الاول ان لا يتميز نصيب احد الرجلين او الرجال عن نصيب غيره ككشية ورثها اثنان او قوم او ابتاعوها بما فعي شاة بينهم ومن النوع الثاني ان يكون مال كل واحد معيناً مشيراً عن مال غيره ولو سكن تجاورا تجاور للمال الواحد سلباً ما نصفه واسكان الحظين أثر في الزكاة ويجعلان مال الاثنين او الخماس

حقة وفي إحدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتدين حقتان ولا يجب
بعلها شيء حتى تجاوز مائة وعشرين فإذا زادت على مائة وعشرين واحدة وجب ثلاث بات
لبون وإن زادت بعض واحدة فوجبان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (الصحيح) المنصوص
وقول الجمهور من أصحابنا لا يجب الاحتقان (وقال) أبو سعيد الاصطخري يجب ثلاث بات لبون
واحتج الاصطخري بقوله في رواية أنس والصحيح من رواية ابن عمر فإذا زادت على عشرين
ومائة ففي كل أربعين بنت لبون والزيادة تقع على البعير وعلى بضعه واحتج الجمهور بقوله في رواية
ابن عمر « فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة » لكن سبق أنها ليست متصلة الاسناد فتحتج
بان المفهوم من الزيادة بعير كمل وتصور للسألة بان يملك مائة وعشرين بعير أو بعض بعير مشترك
بينه وبين من لا تصح خطه وقول المصنف في الاحتجاج على الاصطخري لانه وقص محدود في
الشرع فلم يتغير الفرض بعده باقل من واحد ككثير الاوقاص قال القلي . قوله محدود في الشرع
خبرنا بما فوق نصاب العشر اتواذهب والفضلان الشرع لم يجد فيه بعد النصاب حد معين فيه الزكاة قال
اصحابنا وإذا زادت واحدة بعد مائة وعشرين فالواجب ثلاث بات لبون كما سبق وهل فلو احدث قطن
الواجب في وجبان (قال) الاصطخري لا (وقال) الجمهور نعم وهو الصحيح فعلى هذا لو تلفت واحدة بعد الاول
وقبل التمسك سقط من الواجب جزء من مائة أو إحدى وعشرين جزءا وعلى قول الاصطخري لا يسقط ثم بعد
مائة وأحدى وعشرين يستقر الامر فيجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فيجب في مائة
وغلاتين بنتا لبون وحقة فيتغير الفرض هنا بقعة ثم يتغير بضرورة عشرة أبدا ففي مائة وأربعين
حقتان وبنت لبون ومائة وخمسين ثلاث حقات ومائة وستين أربع بات لبون ومائة وسبعين ثلاث
بات لبون وحقة ومائة وثمانين حقتان وبنتا لبون ومائة وتسعين ثلاث حقات وبنت لبون وفي
مائتين أربع حقات أو خمس بات لبون وإيها يأخذ فيه خلاف ذكره المصنف بعد هذا وفي مائتين
وعشر أربع بات لبون وحقة ومائتين وعشرين حقتان وثلاث بات لبون ومائتين وثلاثين ثلاث
حقات وبنتا لبون وعلى هذا أبدا وقد سبق ان بنت مخاض لها مائة وبنت لبون ستان والحقة
ثلاث والجنعة أربع والله تعالى اعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وفي الاوقاص التي ينصب قولان) (قال) في التقديم والجديد يتعلق الفرض بالصبي وما ينحسب
من الاوقاص فعولا نفوس قبل النصاب فلم يتعلق به حق كالاربعة الاولى (وقال) في البويطي يتعلق
الفرض بالجميع لحديث أنس في أربع وعشرين من الابل فما دونها الفقم في كل خمس شاة فإذا

منزلة مال الشخص الواحد في الزكاة ثم قد تكثر الزكاة كما لو كان جملة المال أربعين من الفقم يجب
فيها شاة ولو انفرد كل بصيه لما وجب شيء وقد نقل كما لو كان بينهما ثمانون محتاطة يجب
فيها شاة ولو انفرد كل واحد بأربعين لوجب لي هذا شاة وعلي هذا شاة وكذا الحديث وجها

بلغت خمسا وعشرين الي خمس وثلاثين فتيها بنت مخاض فجعل الفرض في النصاب وما زاد ولاته زيادة علي نصاب فلم يكن عفاوا كزيادة علي نصاب القطع في السرة (فان قلنا) بالاول فذلك تسامح الابل فذلك بعد الحول وقبل امكان الاداء اربعة لم يسقط من الفرض شئ وان قلنا بالثاني سقط اربعة اتساعه

(الشرح) حديث انس سبق بيانه وللشافعي رضي الله عنه قولان في الاوقاص التي بين النصب (أصحها) عند الاصحاب أنها عفو ويختص الفرض بتملك النصاب وهذا فيه في التقديم وأكثر كتبه الجديدة (وقال) في البويطي من كتبه الجديدة يتعلق بالجميع وذكر المصنف رحمه الله دليلها قوله كل معه تسع من الابل فلتف منها أربعة بعد الحول وقبل التمكن (فان قلنا) التمكن شرط في الوجوب وجبت شاة بلا خلاف وإن قلنا شرط في الضمان وقلنا الوقص عفو وجبت شاة أيضا وإن قلنا يتعلق به الفرض وجب خمسة اتساع شاة هكذا قال أصحابنا في الطريقتين ولم يذكر للمصنف التفريع علي أنه شرط في الوجوب بل أراد الاقتصار علي التفريع علي الصحيح أن التمكن شرط في الضمان ولا بد من تأويل كلامه علي ما ذكرته وهذا الذي ذكرناه من وجوب خمسة اتساع شاة علي قولنا لا يمكن شرط في الضمان وإن الفرض يتعلق بالجميع هو للذهب وبه قطع الجمهور وحكي القاضي أبو الطيب

غريبا ان خلطة الجوار لا اثر لها وانما تؤثر خلطة الشيوخ وعند أبي حنيفة رحمه الله لاحكم للخلطة أصلا وكل واحد يزكي زكاة الانفراد إذا بلغ نصيبه نصابا وعند مالك لاحكم للخلطة الا اذا كان نصيب كل واحد منها نصابا فذلك اعلم قوله في الكتاب الا اذا تم بخلطة نصابا بالخاء والميم وكذلك قوله في كل واحد نصف شاة وقوله في الكل شاة واحدة بالخاء وحده ومذهب احمد رحمه الله كذهبن والدليل عليه ما روى في حديث انس وابن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فانها يتراجمان بينهما السوية » (١) قال العلماء هذا نهي للساعي والملاك عن الجمع والتفريق الذين يقصد بهما الساعي تكثير الصدقة والملاك تقليلا لجمع الساعي ان يكون زيدا عشرون من القنم ولعمرو عشرون وهي مفترقة متباعدة فاراد الساعي الجمع بينهما لأخذ منها شاة وتفريقه أن يكون بينهما ما تون مختلطة فاراد أن يفرق يأخذ شاتين (وأما) جمع للملاك مثل أن يكون زيدا بعون من القنم ولعمرو اربعون مفترقة فاراد الجمع لثلا يأخذ الساعي منها الا واحدة وتفريقهم مثل ان يكون لهما اربعون مختلطة فاراد التفريق لثلا يأخذ منها شيئا ولولا ان الخلطة مؤثرة لما كان لهذا الجمع والتفريق معنى

﴿ باب صدقة الخلطاء ﴾

(١) « حديث » انس وابن عمر وغيرهما لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق قدما وقوله وغيرهما اراد به حديث عمرو بن حزم وهو في حديثه الطويل وحديث سعد الآتي ان صح *

ومتابعوه عن أبي أسحاق للروزي أن عليه شاة كاملة مع التفرغ علي هذين الاصلين ووجهه ابن الصباغ بان الزيادة ليست شرطا في الوجوب فلا يؤثر تلفها وان تعلق بها الواجب كما لو شهد خمسة بزنا محسن فرجهم ثم رجح واحد وزعم انه غلط فلا ضمان علي واحد منهم ولو رجح اثنان وجب الضمان وقد سبق بيان هذا التفرغ مع فروع كثيرة مفرعة علي هذا الاصل في آخر الباب الذي قبل هذا .

(فروع الوقص - بفتح القاف واسكانها - لثان (أشهرها) عند أهل اللغة - الفتح - والمستعمل منها عند الفقهاء الاسكان واقتصر الجوهري وغيره من أصحاب الكتب المشهورة في اللغة علي الفتح وصنف الامام ابن بري للتأخر جزاء في حق الفقهاء لم يصب في كثير منه فذكر من لهم قولهم وقص بالاسكان وليس كما قال وذكر القاضي أبو الطيب الطبري في تعليقه في آخر باب زكاة البقر وصاحب الشامل في باب زكاة البقر أيضا وآخرون من أصحابنا أن أكثر أهل اللغة قالوا الوقص بالاسكان كذا قال صاحب الشامل أكثر أهل اللغة وقال القاضي الصحيح في اللغة الاول وقد بعض أهل اللغة هو بالفتح فالاول ليس هو بصحيح واحتج مانع الاسكان بان فعلا الساكن للمعتل الفاء لا يجمع علي افعال وهذا غلط فاحتج قد جاء قطب واقطاب ووعد واوعاد ووعر واوعار وغير ذلك فحصل في الوقص لثان قال أهل اللغة والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما من أصحابنا الشق - بفتح الشين المعجمة والنون - هو أيضا ما بين الفريضتين قال القاضي أكثر أهل اللغة يقولون الوقص والشق سواء لا فرق بينهما وقال الاصمعي الشق يختص باوقاص الابل والوقص يختص بالبقر والغنم واستعمل الشافعي رضي الله عنه في البيهقي الشق في اوقاص الابل والبقر والغنم جميعا ويقال أيضا وقص بالسين للمهمل قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر المزني الوقص ما لم يبلغ الفريضة كذا هو في المختصر بالسين وكذا رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار بإسناده عن الزبيد عن الشافعي رضي الله عنه قال البيهقي كذا في رواية الزبيد الوقص

قال (وسرط الخلطة اتحاد السرح والمرعى والمراح والمشروع وكون الحليط اهلا لا زكاة ولا كذا في المكناب وفي اشتراك الراعي والفحل والحلب ووجود الاختلاط في اول السنة وحرمان الاختلاط بالقصد واتفاق اوائل الاحوال خلاف .)

نوعا الخلطة يشتركان في اعتبار شروط وتخص خلطة المجاورة بشروط زائدة فن الشروط المشتركة أن يكون المجموع نصبا وفي لفظ الكتاب ما يدل علي اعتباره حيث قال الا اذا تم خلطه نصبا ولو ملك زيد عشرين شاة وعرومها فخلطها تسع عشرة بتسع عشرة وتركها شاتين منفردتين فلا أثر لخلطتها ولا زكاة أصلا (ومنا) أن يكون المخلط من أهل وجوب الزكاة ولو كان أحدهما ذميا او مكنيا فلا أثر للخلطة بل ان كان نصيب امرء المسلم نصبا زكاة الافراد

بالسين وهو في رواية البويطي بالصاد وذكر ابن الاثير في شرح مسند الشافعي ما ذكره الشافعي رضي الله عنه ثم قال والقى رأيته ورويته أنا في المسند الذي يرويه الربيع أما هو بالصاد وهو المشهور وروى البيهقي في السنن بإسناده عن المسعودي حديث معاذ رضي الله عنه في الاوقاص أنه قال : الاوقاص بالسين فلا تجعلها صاداً هذا ما يتعلق بلفظ الوقص (وأما) معناه فيقع على ما بين الفريضتين واستعمله الشافعي رضي الله عنه والمصنف والبندنجي وآخرون فيما دون النصاب الاول أيضاً فاستعمل المصنف في قوله لانه وقص قبل نصاب فلم يتعلق به حق كلالامة الاولى (وأما) الشافعي رضي الله عنه (فقال) في البويطي ليس في الشق من الابل والبقر والغنم شيء قال والشق ما بين السنين من العدد قال وليس في الاوقاص شيء قال والاوقاص ما لم تبلغ ما يجب فيه الزكاة هذا نصه في البويطي بحروقه وقال الشافعي في مختصر الزني الوقص ما لم يبلغ الفريضة وروى البيهقي عن المسعودي قال الاوقاص ما دون الثلاثين يعني من البقر وما بين الاربعين والستين فصل من هذه الجملة أنه يقال وقص ووقص - بفتح القاف واسكنها - وشتق وقص - بالسين المهملة - انه يطلق علي ما لا زكاة فيه سواء كان بين نصابين او دون النصاب الاول لكن أكثر استعماله فيما بين النصابين والله تعالى أعلم * وقول للمصنف كلالامة الاولى قد تكرره استعماله في الاوقاص في لفظة ضعيفة والفصيحة المشهورة الاولى والله تعالى أعلم

(فروع) في مذاهب العلماء في الاوقاص * قد ذكرنا ان الاصح من مذهبتنا ان الفرض لا يتعلق بها وحسكه البدرى عن ابي حنيفة ومحمد وداود وهو الصحيح في مذهب مالك وعن مالك في رواية أنه يتعلق بالجميع وقال ابن المنذر قال أكثر العلماء لا شيء في الاوقاص *

والا فلا شيء عليه لان من ليس أهلاً لوجوب الزكاة عليه لا يجوز ان يصير ماله سبباً لتبذير ما كسبه (ومنها) ادوام الخلطة في جميع السنة على ما سأل في شرحه (وأما) الشروط التي تخص خلطة الجوار باعتبارها (فتنها) اتحاد المرعي والمرح والمراح وللشرع هذا لفظ الكتاب والمراد من اتحاد المرعي ان تسقى غنمها من ماء واحد من نهر او عين او بئر او حوض أو مياه متعددة ولا تخص غنم أحدهما بالسقي من موضع وغنم الآخر بالسقي من غيره والمراد بالمراح ماؤها لئلا لو كان يختص غنم أحدهما بمراح وغنم الآخر بمراح آخر لم تثبت الخلطة وإن كانا يخلطانها نهلاً (وأما) للمرعي والمرح (فلفظ) الكتاب يقتضي تغايرهما وكلام كثير من الأئمة يوافقهم من يقتصر على ذكر المرعي ويغتر به والمرعي ولفظ المختصر قريب منه وليس في الحقيقة اختلاف لكن للامثلة اذا سرحت عن اما كنهها فجيء قطعة قطعة وحقت في موضع فاذا اجتمعت امتدت الى المرعي وكان بعضهم أطلق اسم المرعي على ذلك الموضع وعلى المرتع نفسه لان الابل مسرحة اليها ومنهم من خص اسم المرعي بذلك الموضع

(فرج) أكثر ما يتصور من الاوقاص في الابل تسعة وعشرين وفي البقر تسع عشرة وفي
الغنم مائة وعثمان وتسعون في الابل مائة واحد وتسعين ومائة واحد وعشرين وفي البقر ما
بين اربعين وستين وفي الغنم مائة مائتين وواحدة واربعائة *

وانما شرط اتحاد المائتين في هذه الامور ليجتمع اجماع ملك المالك الواحد على الاعياد وقد روى
عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول « لا يجمع بين
متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشيعة الصدقة والمخيلان ما اذا اجتمعا في الحوض والفحل والراعي » (١)
فنص علي اعتبار الاجماع في الحوض والرعي من الامور الاربعة وقيس عليها الباقي ومنها اشترك
للمائتين في الراعي حكى المصنف وشيخه وجيه (أظهرها) أنه يشترط كالاشترك في المراح للمسرح
وأيضاً قد روى في بعض الروايات عن سعد بن أبي وقاص (والثاني) أنه ليس بشرط لان الاقتران
فيه لا يرجع الي نفس المال فلا يضر بعد الاجماع في المراح وسائر ما ذكرنا ولا شك في أنه لا بأس
بتعدد الرعاة والخلاف في أنه هل يشترط أن لا يخص غنم أحدها براع أم لا ويجوز أن يعلم قوله
في الكتاب في اشترك الراعي بالواو لان كثيراً من الاصحاب نفوا الخلاف في اشتراطه (ومنها)
الاشترك في الفحل فيه وجهان تأتي الراعي (أحدها) أنه لا يمتنع ولا يقدح في الخلطة اختصاص كل
واحد منها بمنزله فخل علي ماشيته وهذا اصح عند السعدي لكن يشترط كون الازراء علي

(١) « حديث » سعد بن أبي وقاص لا يجمع بين مفرق ولا يفرق بين مجتمع خشيعة الصدقة
والمخيلان ما اجتمعا في الحوض والفحل والراعي وفي رواية الراعي بدل الراعي: المارقاتني والبيهي
من رواية ابن لهيعة عن يحيى بن سعيد عن السائب بن يزيد سمعت سعد بن أبي وقاص وسمعت
ذات يوم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرق فذكره قال البيهقي أجمع أصحاب الحديث
علي ضعف ابن لهيعة وترك الاحتجاج بما ينفرد به وقال ابن أبي حاتم في العلل سألت ابي عنه فقال
هذا حديث باطل ولا أعلم احداً رواه غير ابن لهيعة : (قلت) وقد بين الخطيب في المندرج سبب
وعم ابن لهيعة فيه فذكر عن ابي عبيد القاسم بن سلام عن ابي الاسود الثوري بن عبد الجبار قال
لم يسمع ابن لهيعة من يحيى بن سعيد شيئاً أما كان يرويه من كتابه : وروى عن سعيد بن أبي مريم
أيضاً انه قال لم يسمع ابن لهيعة من يحيى شيئاً ولكن كتب اليه فكلن كتب اليه يحيى هذا الحديث
يعني حديث السائب بن يزيد سمعت سعد بن أبي وقاص كذا كذا سنة فم اسمع يحدث عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا حديثاً واحداً وكتب يحيى بن سعيد بعده لا يفرق بين مجتمع
ولا يجمع بين متفرق فطن ابن لهيعة انه من حديث سعد وانما هذا كلام مبتدأ من المسائل التي
كتب بها اليه وقال ان معنى هذا الحديث باطل وانما هو من قول يحيى بن سعيد هكذا حدث به
اليث بن سعد عن يحيى بن سعيد من قوله *

• قال المصنف رحمه الله تعالى •

(من ملك من الابل دون الخمس والعشرين فالواجب في صدقته الفتم وهو خير من أن يخرج الفتم وبين أن يخرج بغيره فإذا أخرج الفتم جاز لأنه الفرض للتصوم عليه وإن أخرج البعير جاز لأن الأصل في صدقة الحيوان أن يخرج من جنس الفرض وإنما عدل إلى الفتم ههنا وقارب المسأل فإذا اختار أصل الفرض قبل منه كن ترك المسح على الخف وغسل الرجل وإن امتنع من إخراج إزكاة لم يطالب إلا بالفتم لأنه هو الفرض للتصوم عليه وإن اختار إخراج البعير قبل منه أى بغير كان ولو أخرج بغيراً قيمته أقل من قيمة الشاة اجزأه لأنه أفضل من الشاة لأنه يجرى عن خمس وعشرين فلان يجرى عما دونها أولى وهل يكون الجميع فرضه أو بعضه فيه وجهان (أحدهما) أن الجميع فرضه لانا خبرناه بين الفرضين فايهما فضل كان هو الفرض كمن خير بين غسل الرجل والمسح على الخف (والثاني) أن الفرض بعضه لأن البعير يجرى عن الخمس والعشرين عدل على أن كل خمس من الابل يقابل خمس بعير وإن اختار إخراج الفتم لم يقبل دون الخنزير والثى في السن لما روى سويد بن غفلة قال «أنا ناصد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهينا عن الأحد من راضع لبن وإنما حقا في الحذقة والثنية» وهل يجرى فيه الله كره فيه وجهان (من أصحابنا) من قال لا يجرى فيه الخنزير ولاه أصل في صدقة الابل فلم يجر فيها الله كره كالفرض من جنسه (وقال) أبو اسحق يجرى لأنه حق لله تعالى لا يعتبر فيه صفاته لما فيه الله كره والالتى كالأضحية وتجب عليه من غنم البلدان كان ضاها من الضأن وإن كان معزاً من المعز وإن كان منهمافن الثال وإن كانا سواء جاز من أحدهما شاء لأن كل مال وجب في القيمة بالشرع اعتبر فيه عرف البلد كالطعام في الكفولة وإن كانت الابل مرأى شاتها وجهان (أحدهما) لا تجب فيه إلا ما تجب في الصحاح وهو ظاهر المذهب لأنه لا يعتبر فيه صفات المال فلم يختلف بصحة المال ومرضه كالأضحية وقال أبو علي بن خيران تجب عليه شاة بالقسط فتقوم الابل الصحاح والشاة التي تجب فيها ثم تقوم الابل المراض فيجب فيها شاة بالقسط لأنها لو كان الواجب من جنسه فرق بين الصحاح والمراض فكذلك إذا كان من غير جنسه وجهان يفرق بين الصحاح والمراض) • (الشرح) قال الشافعي رضى الله عنه والاسحاب إذا ملك من الابل دون خمس وعشرين فواجبها الشاة كما سبق قلن أخرج بغير اجزأه هذا مذهنا وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف هو عن مالك واحد وأبو داود لا يجرى. كلوا أخرج بغيراً عن بقرة ودليلاً أن البعير يجرى.

موضع واحد على ما سنذكره في الخلاف (وأظهرها) ولم يذكر الجمهور سواه أنه يعتبر لما ذكرنا في خبر سعد وعلي هذا فالمراد أن تكون الفحولة مرسلة بين ماتيتها ولا ينحصر واحد منها مائيه بهل سواه كانت الفحولة متتركة بينهما أو مملوكة لأحدهما أو مستمارة وحكي الشرح أبو محمد وغيره

عن خمس وعشرين فما دونها أولى لأن الأصل أن يجب من خمس المال وإنما صل عنه رخصاً بالمائة
 فإذا تكلف الأصل اجزأه فإذا أخرج البعير عن خمس أو عشر أو خمس عشرة أو عشرين اجزأه سواء
 كانت قيمته كقيمة شاة أو دونها هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والمجهور ونص عليه الشافعي
 رضي الله عنه: وفيه وجه أنه لا يجزئه البعير الناقص عن قيمة شاة عن خمس من الإبل ولا الناقص
 عن شاتين عن عشر ولا الناقص عن ثلاث شياه أو أربع عن خمس عشرة أو عشرين قاله القفال
 وصاحبه الشيخ أبو محمد ووجه ثالث إن كانت الإبل مراضاً أو قليلة القيمة لم يبأ اجزأ البعير
 الناقص عن قيمة الشاة وإن كانت صحاحاً لم يجزئه الناقص (ووجه رابع) لأن سائرنايين أنه يجب
 في الخمس من الإبل حيوان إما بغير وإما شاة وفي العشر حيوانات شاتان أو بعيران أو شاة وبعير
 وفي الخمس عشرة ثلاث حيوانات وفي العشرين أربع شياه أو أربعة بعرة أو ثلاثة أو اثنتان من الإبل
 والباقي من الفتم والصحيح ما قدمناه عن الشافعي والمجهور أنه يجزى البعير المخرج عن عشرين وإن كانت
 قيمته دون قيمة شاة وشرط البعير المخرج عن عشرين فادونها أن يكون بنت خاض فافوقها بحيث
 يجزى عن خمس وعشرين نص عليه الشافعي وافق الأصحاب عليه قال أصحابنا: ولو كانت الإبل
 المشروب فادونها مراضاً فخرج منها مريضاً اجزأه وإن كان أدونها نص عليه الشافعي وافق عليه
 الأصحاب ووجه ماسبق قال أصحابنا . وإذا أخرج البعير عن خمس من الإبل فهل يقع كله فرضا
 أم خمسة فقط فيه وجهان مشهوران ذكرهما للمصنف والأصحاب (أصحهما) باتفاق الأصحاب
 الجميع يقع فرضا لأنه غير بين البعير والشاة قابعا أخرج وقم واجبا كن ليس الحف يتخير بين
 المسح والفسل وأيهما فعل وقم واجبا قال أصحابنا ولأنه لو كان الواجب الخمس فقط لجاز إخراج خمس
 بعير وقد اتفق الأصحاب على أنه لا يجزى. (والثاني) أن خمس البعير قيم فرضا وباقيه تطوعاً لأن
 البعير يجزى عن خمس وعشرين فهل على أن كل خمس منه عن خمسة أمرة . قال أصحابنا . وهذا
 الوجهان كالوجوه في التسع إذا وجب عليه شاة فنحر بدنة أو نذر شاة فنحر بدنة وفيمن مسح كل
 رأسه أو طول الركوع والسجود زيادة على المجرى فهل قيم الجميع فرضا أم سبع البدنة وأقل جزء من

وجها آخر أنه يجب أن تكون مشتركة بينهما وضغفه ولك أن تعلم لفظ الفعل بالواو مثل ما ذكرنا
 في الراعي (وهي) حكى في الكتاب في الاشتراك في المحلب خلافاً وشرحه أن للزني روى في المختصر
 في شرائط الخلطة أنه يعتبر أن يحلبا معا وحكي مثله عن حرمة ورواية الزعفراني وليس له ذكر في
 الام فاختلفا منهم من أثبت قولين (أحدهما) اعتباره كما في السقي والراعي (والثاني) المنع فانه ارتفاق
 وانتفاع فلا يعتبر الاجتماع فيه كما في الركوب ومنهم من قطع بنى الاعتبار حكى الطريقتين اتقاضي
 ابن كعب والظاهر الذي أوردته الأكثرون وفروا عليه إما هو الاعتبار ثم هنا أشياء موضع محلب
 فيه وإما يتقاطر فيه اللبن وهو المحلب وشخص محارب . فمبادا يعتبر الاشتراك أما للموضع فلا

الرأس وأثر كوح والسجود فيه وجان . قال أصحابنا : لكن الأصح في البدنة والمسح أن الفرض هو البعض وفي البعير في الزكاة كله والفرق أن الاختصار على سبع بدنة وبعض الرأس يجزى . ولا يجزى . هنا خمس بعير بالاتفاق ولهذا قال إمام الحرمين : من يقول البعض هو الفرض يقول هو بشرط التبرع بالباقى * قال صاحب التهذيب وغيره : الوجان مبنيان على أن الشاة الواجبة في الأبل أصل بنفسها أم بدل عن الأبل فيه . وجان (فان قلنا) أصل بالبعير كله فرض كالشاة والأبل فالحس وتظهر قائمة الخلاف فيما لو جعل بعيراً عن خمس من الأبل ثم تمت للرجوع لملاك النصاب أو لاستغناء الفقير أو غير ذلك من أسباب الرجوع فان قلنا للجميع رجوع في جميعه والافنى الحس قطلان التطوع لا رجوع فيه *

(فرع) قال أصحابنا : الشاة الواجبة من الأبل هي الجذعة من الضأن أو الثانية من المعزوفى سنّها ثلاثة أوجه لا صاحبنا مشهورة وقد ذكر المصنف للساق في باب زكاة الغنم (أصحابنا) عند جمهور الأصحاب الجذعة ما استكملت سنة ودخلت في الثانية والثنية ما استكملت سنتين ودخلت في السنة الثالثة سواء كان من الضأن أو المعز وهذا هو الأصح عند المصنف في المذهب (والثاني) أن الجذعة ستة أشهر ولثنية سنة وبه قطع المصنف في التنبيه واختاره الرويانى في الحلية (والثالث) وقد الضأن من شاتين صار جذعا لسبعة أشهر وإن كان لهرمين فلثانية أشهر *

(فرع) الشاة الواجبة هي جذعة الضأن أو ثنية للمعز كما سبق فان أخرج الانبي أجزاء بلا خلاف فهو أفضل من الذكروان أخرج الذكروان فقيهم وجان مشهوران ذكرهما للمصنف والأصحاب (أصحابنا) عند الأصحاب يجزى . وهو قول أبي اسحاق الروزى وهو النصوص للشافعي رضى الله عنه كما يجزى . في الأضحية (والثاني) لا يجزئته لحديث سفیان بن عبد الله الثقفى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال «عند عليهم السحلة يحملها الراعى ولا تأخذها ولا تأخذ الا كوة ولا الربا ولا الماخض ولا تحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غنائه المال وخياره » صحيح رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح وسواء كانت الأبل ذكورا أو أنثى أو ذكورا وأنثى فيها الوجان هكذا صرح به الأصحاب وشذ للتوابع وغيره فحكوا فيه طريقتين (أصحابنا) هذا (والثاني) أن الوجمين إذا كانت كلها ذكورا والأفلا يجزى . الذكرو والمذهب الاول . قال أصحابنا

من الاشتراك فيه كالمرح والمرعى فلو حلب هذا ماشيته في أهله وذاك ماشيته في أهلهم ثبت حكم الحلطة وأما الخلاف فيه وجان (أحدهما) أنه يعتبر الاشتراك فيه أيضا على معنى أنه لا يجوز أن يفرد أحدهما بحال بمن عن حلب ماشية لآخر وهذا ما ذكره الصيدلانى (وأظنهما) وهما إباحة الاشتراك لا يعتبر ذلك فى الجار وفى الاشتراك فى الحلب وجان أيضا (أحدهما) لا يعتبر الاشتراك فيه

والوجهان مجريان في شاة الجبران كما ستوضحه ان شاء الله تعالى *

(فرع) قال للمصنف في المذهب وتجب عليه الشاة من غنم البلدان كلن ضانا فن الضانوان
كان مزا فن للمز وان كلن منها فن الغالب فان استويا جاز من أيها شاء . هذا كلامه وبه قطع
البندنجي من العراقيين وهو قول غريب ووجه ضعيف في طريقة الخراسانيين (وأما) المذهب
المشهور الذي قطع به أصحابنا العراقيون وصححه جمهور الخراسانيين وقوله صاحب البيان في كتابه
مشكلات المذهب عن جميع الاصحاب سوى صاحب المذهب أنه يجب من غنم البلد ان كان
بمكة فشاة مكية أو بغداد فبغدادية ولا يتعين غالب غنم البلد بل له أن يخرج من أي النوعين
شاء . قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر . ولا نظرا لي الاغلب في البلد لان الذي عليه شاة من
غنم بلده يجوز في الاضحية . هذا نصه . قال أصحابنا العراقيون وغيرهم أراد الشافعي رضي الله
عنه في النوعين الضان والمز وأراد أنه يتخير بينهما وأنه لا يتعين النوع الغالب بينهما بل له أن يخرج
من القليل منهما لان الواجب شاة وهذه تسمى شاة وقد قل إمام الحرمين عن العراقيين أنهم
قالوا يتعين غالب غنم البلد كما ذكره صاحب المذهب وقيل عن صاحب التريب أنه قلعه عن
فص الشافعي وأنه قل نصوما آخر يقتضي التخير ورجحها وساعده الامام علي ترجيحها وقال
الرافعي : قال الاكثرون بترجيح التخير وربما لم يذكره سواه وأنكر علي امام الحرمين قلعه
عن العراقيين أنهم اعتبروا غالب غنم البلد في الضان والمز وهذا الذي أنكره الرافعي انكسر
صحيحه ولاشهور في كتب جماهير العراقيين القطع بالتخير وذكر إمام الحرمين والغزالي وغيرها
وجها غريبا أنه يتعين غنم نفسه ان كان بملك غنم لا يجوز . غنم البلد كما إذا ذكر غنم نفسه وحكي
صاحب التهمة وجها وزعم أنه للمذهب أنه يجوز من غير غنم البلد وهذا أقوى في الدليل لان
الواجب شاة وهذه تسمى شاة لكن غريب شاذ في المذهب فحصل في المسألة أربعة اوجه (الصحيح)
للمنصوص الذي عليه الجمهور أنه تجب شاة من غنم البلد (والثاني) يتعين غنم نفسه (والثالث)
يتعين غالب غنم البلد (والرابع) يجوز من غير غنم البلد قل أصحابنا : وإذا وجب غنم فأخرج
غيرها من الضم خيرا منها أو مثلها أجزأه لانه يسمى شاة وانما امتنع أن يخرج دونها والله
تعالى اعلم *

(فرع) قال أصحابنا الشاة الواجبة في الابل يشترط كونها صحيحة بلا خلاف سواء كانت
الابل صالحة او مراضا لانها واجبة في القيمة وما وجب في القيمة كان صحيحا سليما لكن ان

كما لا يعتبر الاشتراك في آلات الحز فان كل واحد منهما نوع انتفاع (والثاني) يعتبر به قال ابواسحق
هنا ومعناه أنه لا يجوز أن يفرغ أحدهما بحلب أو بحالب ممنوعة عن الثاني وعلي هذا فهل يشترط
خالف الابن او يحوز أن يحلب أحدهما في الابل او يرمعه ثم يحلب الآخر فيه وجهان (أخيرها) أنه

كانت الايل صحاحا وجب شاة صحيحة كاملة بلا خلاف وان كانت الايل مراضا قل ان يخرج منها بعيرا مريضا وله إخراج شاة فان اخرج شاة فوجان مشهوران حكمهما للمصنف والاصحاب (اصحهما) عند المصنف وغيره يجب شاة كاملة كما تجب في الصراح لانه لا يعتبر فيه صفة ماله فلم يختلف بصحة المال ومرضه كالاضحية (والثاني) وهو قول ابى علي بن خيران تجب شاة بالقيس فبقال خمس من الايل قيمتها مراضا خمسمائة وصحاحا الف وشاة الصراح تساوي عشرة فتجب شاة صحيحة تساوي خمسة فان لم يوجد بهذه القيمة شاة صحيحة قال صاحب الشامل فرق الدرهم علي الاصناف للضرورة وهذا كما ذكره الاصحاب في اجتماع الحقائق وبنات اللبون في مائتين إذا أخذ الساعي غير الاغبط ووجب أخذ التناوت ولم يمكن شراء جزء من بصره فانه يفرقه دراهم والله تعالى أعلم

(فرع) في شرح الفاظ الكتاب (قوله) لما روى سويد بن غفلة قال «أنا ما مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيانا عن الاخذ من راضع لبن وإنما حقنا في الجذعة والثنية» هذا الحديث رواه أبو داود والنسائي وغيرهما مختصرا قال «فاذا كلن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأخذ من راضع لبن» ولم يذكر الجذعة والثنية واستاده حسن لكن ليس فيه دليل للجذعة والثنية الذي هو مقصود المصنف والمراد براضع لبن السخلة ومعناه لا يجرىء دون جذعة وثنية أى جذعتان وثنية مع هذا هو الصحيح المختار في تفسيره وهو معنى كلام جماعة من أصحابنا وقال الخطابي للراد براضع لبن هذا ذات الدر قال والنهي عنها يحمل على وجوب (أحدهما) أن لا يأخذها الساعي لانهما من خيار المال ويكون تقديره ولا يأخذ راضع لبن وتكون لفظة من زائلة كما يقال لا تأكل من الحرام أى الحرام (والوجه الثاني) أن لا تمد ذات الدر المتخلفة فلا زكاة فيها : هذا كلام الخطابي وهو ضعيف جدا أو باطل لان الوجه الثاني يخالف لما أطبق عليه الفقهاء أن الزكاة تجب في الجميع فان حملت ذات الدر على مملوكة فليس له اختصاص بذات الدر (وأما) الوجه الاول فبعيد وتكلف لاحاجة اليه وإنما نهى علي ضعف كلامه لئلا يفتقر به كما اعتر به ابن الاثير في كتابه نهاية الغريب والله أعلم • وسويد بن غفلة يفيين معجبة ثم قام مفتوحين وسويد جعفي كوفي تابعي مخضرم كنيته أبو أمية أدرك الجاهلية ثم أسلم وقال أذا أصغر من النبي صلى الله عليه وسلم بستين وعمر كثيرا قبل مات سنة إحدى وعثمانين وقيل بلغ مائة وإحدى وثلاثين سنة قول المصنف

لا يشترط ذلك فان لبن أحدهما قد يكون أكثر فاذا اخلطت امتعت القصة (والثاني) يشترط ثم يتسامحون في القصة كما يخلط المسافرون ازوادهم ثم يأكلون وفيهم الزهيد والريغب ومنهاية الخلطة وفي اشتراطها وحان (أحدهما) انها تشترط لانها تغير امر الزكاة إما بالتكثير وإما بالتقليل ولا ينبغي أن يكثر من غير قصد ورضاه ولا أن يقل إذا لم يقصد محافظة علي حق الفقراء (وأظهرها) أنها

ولانه أصل في صدقة الابل فلم يميز فيه الله كمال فرض من جنسه قال القلي : قوله أصل احتراز من ابن لبون في خمس وعشرين عند عدم بنت مخاض (وقوله) في صدقة الابل احتراز من التيسع في ثلاثين من البقر (وقوله) لانه حق الله تعالى لا يستبر فيه صفة ماله فجاز فيه الذكر والانثى كالاضحية (وقوله) حق الله تعالى احتراز من القرض والسلم في الانثى (وقوله) لا يستبر فيه صفة ماله احتراز من التصاب الذي يجب فيه من جنسه ماعدا ثلاثين من البقر (وقوله) لان كل مال وجب في القيمة بالشرع اعتبر فيه عرف البلد احتراز من المسلم فيه والقرض والنذر (قوله) لانه لا يستبر فيه صفة لمال فلم يختلف بصحة للمال فيه احتراز عما اذا كانت الزكاة من جنس المال المزكي فانه يؤخذ من المراض مريضة

(فرع) في مذاهب العلماء في نصب الابل : أجمعوا على أن في أربع وعشرين فما دونها الغنم كما سبق وأجمعوا على أن في خمس وعشرين بنت مخاض الا ماروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه أنه قال « فيها خمس شياه فاذا صارت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض » واحتج له بحديث جاء عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم « في خمس وعشرين من الابل خمس شياه فاذا بلغت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض » ودليلنا حديث أنس السابق في أول الباب (وأما) حديث عاصم بن ضمرة فتفق على ضعفه وهائه وقل ابن المنذر : أجمعوا على أن في خمس وعشرين بنت مخاض ولا يصح عن علي ماروى عنه فيقال وأجمعوا على أن مقدار الواجب فيها إلى مائة وعشرين على ما في حديث أنس فاذا زادت على مائة وعشرين فذهب الشافعي رضي الله عنه والاوزاعي واحد واسحق وأبي ثور ودواد أن في مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كما سبق أيضا وحكى ابن المنذر عن محمد بن إسحق صاحب المغازي وأبي عبيدوراية عن مالك واحد لا شيء ، فيها حتى تبلغ مائة وثلاثين وعن مالك رواية كذهبن اوراية ثالثة أن الساعي يتخير في مائة وأحدى وعشرين بين ثلاث بنات لبون وحنتين وقال ابراهيم النخعي والثوري وأبو حنيفة اذا زادت على عشرين ومائة يستأنف الفريضة فيجب في خمس شاة وفي عشرين شاة وفي ثلاث شياه وفي مائة وأربعين شاة وفي مائة وثلاثين حقتان واثنتان وفي مائة وخمس ولاتين حقتان وثلاث شياه وفي مائة وأربعين حقتان وأربع شياه وفي مائة وخمس وأربعين حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث ثم يستأنف الفريضة بعد ذلك وعلي هذا القياس أبدا وحكى أصحابنا عن محمد بن جرير الطبري أنه قال ،

لا تتعطل فان الخلطة إنما تؤثر من جهة حقة للمؤنة باتحاد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد وعدمه وهذا الوجهان كوجوب يأتيان في قصد الاساءة واللفظ ويجريان غالبيا لو اختلفت الماشية في شيء ما يعتبر الاجتماع فيه بنفسها او فرقها الراعي ولم يشعر للمالك إلا بعد طول الزمان هل تقطع

يتخير بين مقتضى مذهب الشافعي ومذهب أبي حنيفة وحكامه الفزالي في الوسيط عن ابن خيران فأوم أنه قول أبي علي بن خيران من أصحابنا وأنه وجمن مذهبنا وليس كذلك بل اتفق أصحابنا على تغليب الفزالي في هذا القل وتقليط شيخه في النهاية في قله مثله وليس هو قول ابن خيران وإنما هو قول محمد بن جرير الطبري وحكي ابن اللند عن حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة أنه قال . في خمس وعشرين ومائة حقتان وبنت مخاض وجاءت آثار ضعيفة . ملك بها كل من ذهب من هؤلاء الأئمة : ومذهبنا والصواب ما ذهب إليه الشافعي ومواقفه وعندهم حديث أنس السابق في أول الباب وهو صحيح صريح وما خالفه ضعيف أو دونه والله تعالى أعلم .

• قال المصنف رحمه الله تعالى •

(ومن وجبت عليه بنت مخاض فإن كانت في ما يلزمه إخراجها وإن لم تكن في ما لو عنده ابن لبون قبل منه ولا يرد معه شيء ما روى أنس رضي الله عنه في الكتاب الذي كتبه أبو الصديق رضي الله عنه فلم تكن عنده بنت مخاض وعنده ابن لبون ذكرناه قبل منه وليس معه شيء . وإن في بنت مخاض فضيلة بالأنونة وفي ابن لبون فضيلة بالسنة فاستويا وإن لم تكن عنده بنت مخاض ولا ابن لبون فله أن يشتري بنت مخاض ويخرج لانه أصل فرضه وله أن يشتري ابن لبون ويخرج لانه ليس في ملكه بنت مخاض وإن كانت ابنة مهزلة وفيها بنت مخاض ممية لم يلزمه إخراجها قال أراد إخراج ابن لبون فالمنصوص أنه يجوز لانه لا يلزمه إخراج ما عنده فكل وجوده كعدمه كما لو كانت ابنة ممانا وعنده بنت مخاض مهزولة ومن أصحابنا من قال لا يجوز لأن عنده بنت مخاض تعجز . ومن وجب عليه بنت لبون وليست عنده وعنده حق لم يؤخفته لأن بنت اللبون تساوي الحق في ورود الملاء والشجر وتفضل عليه بالأنونة) •

(الشرح) حديث أنس صحيح سبق بيانه في أول الباب وفي الفصل مسائل (أحدها) قال الشافعي رضي الله عنه والأصحاب إذا وجب عليه بنت مخاض فإن كانت عنده من غير قامة ولا عيب لم يجز العدول إلى ابن لبون بخلاف وإن لم تكن عنده وعنده ابن لبون فإراد دفعها عنها وجب قبوله ولا يكون معه شيء . لأن المالك ولأن الساعي وهذا لا خلاف فيه لحديث أنس قال أصحابنا وسواء كانت قيمة ابن لبون كقيمة بنت مخاض أو أقل منها وسواء قدر علي تحصيله أم لا لصوم الحديث (الثانية) إذا وجب عليه بنت مخاض ولم يكن عنده بنت مخاض ولا ابن لبون فوجها (أصحها) له أن يشتري أيها شاء ويجزئه لصوم الحديث وبهذا الوجه قطع المصنف وجمهور الأصحاب (والثاني) حكاه جماعات من الحراسانيين عن صاحب التقريب وغيره أنه يجزئ عليه شراء بنت

الحلطة أم لا ولو فرقاها أو أحدهما قصدا في شيء من ذلك أقطع حكم الحلطة وإن كان يسيرا والفرق اليسير من غير قصد لا يؤثر لكن لو أطلما عليه فأقراها علي فترقبها ارتقت الحلطة ومعهما

مخاض وهو من مذهب مالك واحملانها لو استويا في الوجود لم يميز ابن لبون فكذا اذا علما ويمكن من شرانها (الثالثة) اذا كانت عنده بنت مخاض ممية فهي كالمدمومة فيجزئه ابن لبون بلا خلاف لمصوم الحديث وقد صرح للمصنف بهذا في قوله كلاً وكانت إليه مائة وعنده بنت مخاض مهزولة ولو كانت إليه مهزولة وفيها بنت مخاض فممية لم يلزمه إخراجها فان تطوع بها فقد أحسن وإن أراد إخراج ابن لبون فوجان (أحدهما) لا يميز لانه وأجد بنت مخاض مجزئة (والثاني) يميز لانه لا يلزمه إخراجها فهي كالمدمومة وتورجح للمصنف الاجزاء وقوله عن النضر واقعه على رجليه البغوي . ورجح الشيخ أبو حامد وأكثر الأصحاب علم الاجزاء وقوله القاضي أبو الطيب في المبرد قال الرافعي . رجحه الشيخ أبو حامد وأكثر شيعته وإمام الحرمين والنزالي (الرابعة) لو قد بنت مخاض فأخرج خنثى مشكلاً من أولاد لبون فوجان مشهوران في كتب الخراسانيين (أحدهما) يميز لانه ابن لبون أو بنت لبون وكلاهما مجزئ . (والثاني) لا يميز لانه مشوه الخلق كالمليح ولو أخرج خنثى من أولاد المخاض لم يميزه بالاتفاق لاحتمال أنه ذكر ولو وجد بنت مخاض فأخرج خنثى مشكلاً من أولاد لبون لم يميزه بخلاف لاحتمال أنه ذكر ولا يميز . الذكر مع وجود بنت مخاض (الخامسة) لو وجبت بنت مخاض فقدها ووجد بنت لبون وابن لبون فان أخرج ابن لبون جاز وإن أخرج بنت لبون متبرعاً جاز وإن أراد إخراجها مع أخذ الجبران لم يكن له ذلك في أصح الوجهين لانه مستغن عن الجبران وإنما يصار الى الجبران عند الضرورة والوجهين مشهوران في الطريقتين (السادسة) اذا لزمه بنت مخاض فقدها فأخرج حقا اجزأه وقد زاد خبراً لانه أولى من ابن لبون هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي صاحب الحاوي وجها آخر انه لا يميز . لانه لا يخلل له في الزكوات . ولو لزمه بنت لبون فأخرج عنها عند علمها حقا فطريقان (المذهب) لا يميزه لما ذكره المصنف وبهذا قطع للمصنف الجمهور وحكي صاحب الحاوي وجماعة في اجزائه وجهين وقطع النزالي في الوجهين بلجواز وهو شاذ مردود .

(فرع) اذا لزمه بنت مخاض فقدها وقد ابن لبون أيضاً في كيفية مطالبة الساعي له بالواجب وجهان حكاهما صاحب الحاوي (أحدهما) يميزه بين بنت مخاض وابن لبون لانه مخير في الإخراج (والثاني) يطالبه بين بنت مخاض لأنها الأصل فان دفع ابن لبون قبل منه . (فرع) لو لزمه بنت مخاض فلم تكن في يده في الحال لكن يملك بنت مخاض مضمومة او مرهونة فله إخراج ابن لبون لانه غير متضمن منها فهي كالمدمومة ذكره الدارمي وغيره والله تعالى اعلم

اردفت الخلطة فلي من كل نصيبه نصيباً بركة الأفراد إذا تم الحول من يوم الملك لا من يوم ارتفاعها وأما قوله ووجود الاختلاط في أول السنة وقوله واتفاق أوائل الأحوال فعلى المسألتان اللتان يشتمل

• قال المصنف رحمه الله •

ومن وجبت عليه جذعة أو حقة أو بنت لبون وليس عنده الا ما هو أسفل منه بسنة أخذ منه مائة شاتين أو عشرين درهما وإن وجب عليه بنت مخاض أو بنت لبون أو حقة وليس عنده الا ما هو أعلي منه بسنة أخذ منه ودفع اليه المصدق شاتين وعشرين درهما لما روى أنس رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له ما وجهه الي البحر كتابا وفيه ومن بلغت صدقة من الابل الجذعة وليست عنده وعنده حقة فأنها قبل منه الحقة ويجعل معها شاتين أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس عنده الا بنت لبون فأنها تقبل منه بنت لبون ويعطي معها شاتين أو عشرين درهما ومن بلغت صدقة بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فأنها قبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنده وعنده بنت لبون فأنها قبل منه بنت لبون ويعطي المصدق عشرين درهما أو شاتين قاما اذا وجبت عليه جذعة وليست عنده وعنده ثبة فإن أعطاها ولم يطلب جبرانا قبلت لاتها أعلي من الفرض بسنة وإن طلب الجبران فالنصوص انه يدفع اليه لاتها أعلي من الفرض بسنة فهي كالجذعة مع الحقة ومن أصحابنا من قال لا يدفع الجبران لان الجذعة تساوي الثبة في القوة والمنفعة فلا معنى لدفع الجبران وإن وجبت عليه بنت مخاض وليس عنده الا فصيل وأراد أن يعطي ويعطي معه الجبران لم يجز لان الفصيل ليس بفرض مقدّر وإن كان معه نعاب مراض ولم يكن عنده الفرض فلراد أن يصعد الي فرض مريض ويأخذ معه الجبران لم يجز لان الشاتين أو العشرين درهما جعل جبرانا لما بين الصحيحين فإذا كان مريضين كان الجبران أقل من الشاتين والعشرين الدرهم فإن أراد ان ينزل الي فرض دونه ويعطي معه شاتين أو عشرين درهما جاز لانه متطوع بالزيادة ومن وجبت عليه الشاة أو العشرون درهما كان الخيار اليه لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخيار فيه الي من يعطي في حديث انس فان اختار ان يعطي ثاة وعشرة دراهم لم يجز لان النبي صلى الله عليه وسلم خير بين شيتين فلوجوزنا ان يعطي ثاة وعشرة دراهم خيرناه بين ثلاثة اشياء ومن وجب عليه فرس ووجد فوقه فريضا واسفل منه فرسا فالخيار في الصعود والنزول الي رب المال لانه هو الذي يعطي فكان الخيار له كالخيار في الشاتين والعشرين الدرهم ومن أصحابنا من قال الخيار الي المصدق وهو النصوص لانه يلزمه ان يختار ما هو أنفع للساكين ولهذا اذا اجتمع الصحاح والمراض لم يأخذ المراض فلوجعلنا الخيار الي رب المال اعلى ما ليس بتافع وبخالف الخيار في الشاتين والعشرين الدرهم فان ذلك جعل جبرانا علي سبيل التخفيف فكان ذلك الي من يعطي

عليها الفصل الثالث ونشرهما إذا اتفقتا اليه والخلاف التي ابهم ذكره في جميع الصور وجهان إلا في وجود الاختلاف في اول السنة فهو في هذه المسألة قولان سترفعها ولك ان تعلم قوله وشرط

وهذا تخيير في الفرض فكلن الي المصدق ومن وجب عليه فرض ولم يجد الا ما هو اعلي منه
 يستثنى اخذته واعطى لربع شياء أو اربعين درهما وان لم يجد الا ما هو اسفل منه يستثنى اخذته لربع
 شياء أو اربعين درهما لان النبي صلى الله عليه وسلم قد ما بين السنين بنشأتين أو عشرين درهما
 فدل على ان كل ملز في السنة زاد في الجبر ان بقدرها فان اراد من وجب عليه أربعون درهما أو أربع
 شياء ان يسلي شاتين عن أحد الجيران اثنين وعشرين درهما عن الجيران الا يخرجوا لهما جيرانا ان يخرجوا
 بخيار في أحدهما شيئا في الآخر غيره ككفار في يمينين يجوز ان يخرج في أحدهما الطعام وفي
 الاخرى الكسوة وان وجب عليه الفرض ووجد سنا أعلى منه بسنة وسنا أعلى منه بستين قترك
 الاقرب وانتقل الي الابد ففيه وجهان (أحدهما) انه يجوز لانه قد عرف ما بينهما من الجيران
 (والثاني) لا يجوز وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم أقام الاقرب مقام الفرض ثم لو وجد
 الفرض لم ينتقل الي الاقرب فكذلك اذا وجد الاقرب لم ينتقل الي الابد *

الخلطة اتحاد المرعى والمسرح الي آخره بللم لان ابن الصباغ حكى عن أصحاب مالك اخذوا
 في الامور التي شرطت لها في الخلطة فمنهم من شرط اجتماع المالكين في امرين منها ومنهم من اعتبر الرعي
 والراعي ومنهم من اعتبر الرعي وامر آخر إما كلن *

قال (وفي تأثير الخلطة في الجار والزرع ثلاثة أقوال فلي الثالث تؤثر خلطة الشيوخ دون الجوار
 ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة وفي الشيوخ قولان) *

لا خلاف عندنا في تأثير الخلطة في اللواتي وهل تؤثر في غير اللواتي من الجار والزرع والنفدين
 وأموال التجارة أما خلطة لشار كقضيها قولان (القديم) بوجه قال مالك وكذلك احد في أصح الروايتين
 أنها لا تثبت بخلاف اللواتي فان فيها أوقاصا للخلطة تنفع المالك نارة والمسكين أخرى ولا وقص في
 المعشرات فلو أثبتنا الخلطة فيها لتمحضت ضرراً في حق للمساكين لأنها تضر فيما إذا كان ملك
 كل واحد منها دون النصاب ولا يثبت فعم بأزائه واحتج لما يضا يظاهر قوله صلى الله عليه وسلم
 «والخيلطان ما اجتماع في الحوض والفحل والرعي» فانه يقتضي حصر الخليطين في المجتمعين في هذه
 الامور وذلك لا يفرض الا في اللواتي (والجديد) أنها تثبت لانها كما يرتقان بالخلطة في اللواتي
 لجنة للثقة باتحاد المرافق كذلك يرتقان في غيرها باتحاد الجبرن والاطور والدكان والحارس
 وللمشهد وكراء البيت وغيرها واحتج به باطلاق قوله صلى الله عليه وسلم «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق
 بين مجتمع خشية الصدقة» (واما) خلطة الجاورة فان لم تثبت خلطة للتجارة فلهذا أولى وإن أثبتنا
 تلك ففي هذه قولان ومنهم من يقول وجهان وذلك بأن يكون لكل واحد صف نخيل او زرع
 في حائط واحد او كيس دراهم في صندوق واحد أو مئة تجارة في خزانة واحدة (أصحها)
 عندنا الراعيين وصاحب التهديب الاكثرين أنها تثبت أيضا بخلاف اللواتي وهذا الحصول حصول الارفاق

(الشرح) قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب رحمهم الله تعالى إذا وجب عليه جذعة وليست عنده جاز أن يخرج حقة مع جبران والمبران شتان أو عشرون درهما ولو وجبت حقة وليست عنده فله إخراج بنت ليون ويأخذ الساعي جبرانا ولو وجبت بنت ليون وليست عنده فله إخراج حقة ويأخذ جبرانا ولو وجبت حقة وليست عنده فله إخراج جذعة ويأخذ جبرانا قال أصحابنا : وصفة شاة المبران هذه صفة الشاة المخرجة فيا دون خمس وعشرين من الابل وقد سبق بيانها وفي اشتراط الاثوة إذا كان للمالك هو دافع المبران الوجان للذكوران في تلك الشاة (أصحها) لا يشترط بل يجزئ. الذكر فان كان الدافع الشاة هو الساعي ولم يرض رب المال بالذكر ففيه الوجان وإن رضي به جاز بلا خلاف صرح به للتولي وغيره قال إمام الحرمين وغيره ولا خلاف أن الدرهم التي يخرجها هي النقرة الخاصة قال إمام الحرمين وكذا درهم الشرعية حيث أطلقت فإن احتاج الإمام إلى درهم لينفخها في المبران ولم يكن في بيت المال شيء باع شيئا من مال الزكاة وصرفه في المبران هكذا صرح به الفوراني وصاحب العدة والبخوي وصاحب البيان والرافعي وآخرون (وأما) تعيين الشاتين أو الدرهم للحجرة فيه لدفعه سواء كان الساعي أو رب المال هكذا نص عليه الشافعي رضي الله عنه وقطع به الجمهور وذكر إمام الحرمين والسرحدسي وغيرهما في إذا كان الدافع هو رب المال طريقين (أصحها) هذا (والثاني) أن الحجرة ناساعي والمذهب الأول لظاهر حديث أنس السابق في أول الباب قال أصحابنا فان كان الدافع هو الساعي لزمه دفع ما دفعه أصليح المساكين وإن كان رب المال استحب له دفع الأصلح للمساكين

بأنحاء الناطور والعمل والنهر الذي منه تسقى وبأنحاء الحارث ومكان الحفظ وغيرها (والثاني) أنها لا تثبت لأن كل نخلة متميزة بمكانها الذي تشرب منه فاتبه اقتراق الماشي في الشرب نسبوا القاضي ابن كج هذا إلى اختيار أبي إسحق والاول إلى اختيار ابن أبي هريرة ولا فرق في جميع ما ذكرنا بين النار أو الزروع وبين التقدين وأموال التجارة على المشهور وعن القفال طريقة أخرى وهي أن الخلاف في النار والزروع في الخلطين جميعا وفي التقدين وأموال التجارة في خلطة الماشية وحدها وفي خلطة الحوار تقطع بأنها لا تثبت فيها وهذه الطريقة هي التي أوردتها الشيخان الصيدلاني وأبو محمود ذكرها صاحب الكتاب فقال ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة وفي الشيوع قولان فاعلم قوله ولا تؤثر بالواو وقوله تؤثر خلطة الشيوع بالميم والالف لما قدمناه واعرف أنا حيث أثبتنا الخلاف وركنا الترتيب حصلت ثلاثة أقوال كما ذكر في الكتاب (أحدها) تأثير الخلطين (والثاني) المنع (والثالث) تأثير خلطة الشيوع دون الأخرى وفرعوا على الصحيح وهو تأثير الخلطين فروعا (منها) نخيل موقوفة على جماعة معينين في حائط واحد أمثرت خمسة أوسق لزمهم الزكاة وساعدنا ما لك في هذه الصورة وعمله لو وقف أربعين شاة على جماعة معينين هل تمه عليهم الزكاة يعني ذلك علي أن الملك في

ويجوز له دفع الآخر (أما) الحبرة في الصعود والنزول إذا قد السن الواجبة ووجد أعلى منها وأزل
ففيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب واختلفوا في أصحها فأشار للمصنف الي أن
الاصح أن الحبرة للمالك وهو الذي صحه امام الحرمين والبقوى والتولي والرافعي ومجهور
الخراسانيين وقطع به الجرجاني من العراقيين في كتابه التحرير وصحح أكثر العراقيين أن
الحبرة للساعي وهو المنصوص في الام ثم ان الاصحاب أطلقوا الوجهين كما ذكرنا الا صاحب الحاوي
قال : ان طلب الساعي النزول والمالك الصعود فان عدم الساعي الجبران فالحبرة له والا فنيه
الوجهان قل أصحابنا فان خيرا الساعي لزمه اختيار الأصلح للمساكين قال امام الحرمين وغيره
الوجهان فيها إذا أراد المالك دفع غير الأنفع للمساكين فان أراد دفع الأنفع لزم الساعي قبوله
بلا خلاف لانه مأمور بالمصلحة وهذا مصلحة قال الامام وان استوى ما يريد هذا وذلك في النقطة
فلاظهر اتباع المالك هنا كله إذا كانت الأبل سليمة فان كانت معيبة أو مريضة فإراد أن يصعد
الي سن مريض ويأخذ معه الجبران لم يميز هكذا قطع به للمصنف والاصحاب في طريقى العراق
وخراسان واتفقوا عليه وقوله امام الحرمين عن الاصحاب مطلقا ثم قال والذي يتجه عندي أنا
ان قلنا الحبرة للمالك في الصعود والنزول فالامر علي ما ذكره الاصحاب وان قلنا الحبرة
للساعي فرأه غبطة للمساكين فالوجه القطع بجوازه قال وهذا واضح وهو مراد الاصحاب
قطعا وان قلنا الحبرة للمساكين لم يميز لانه انما يستحق الجبران المسمى بدلا عما بين السنين السليمتين
ومعلوم أن الذي بين العيين دون ذلك وهذه الصورة مستثناة من اطلاق الوجهين فيمن له الحبرة
ولو أراد النزول وهي معيبة وينزل الجبران قبل منه لانه متبرع بزيادة هكذا ذكره المصنف
والاصحاب واتفقوا عليه . قال أصحابنا : وانما يحىء الصعود والنزول إذا عدم السن الواجبة أو
وجدتها وهي معيبة أو نقيصة فأما ان وجدتها وهي سليمة معتلة وأراد النزول أو الصعود مع
جبران فليس له ذلك بلا خلاف ولا يجوز ذلك للساعي أيضا بلا خلاف فان وجدها وهي معيبة

الوقف هل ينتقل اليهم (إن قلنا لا فلا زكاة عليهم) وإن قلنا نعم فوجهان (أصحها) لازكاة لنقصان
ملكهم كافي ملك المكاتب (ومنها) لو استأجر أجبر أيتهم نخله علي ثمرة نخلة بعينها بعد خروج ثمارها
وقبل بدو الصلاح وشرط القطع لكن لم يفتق القطع حتي بد الصلاح وكن مبالغ في الحائط نصابا وجب
علي الاجير عشر ثمرة تلك النخلة وإن قلت .

قال (الفصل الثاني في التراج) والسلي ان يأخذ من عرض المال ما يتفق ثم يرجع للأخذ منه قيمة حصه
خليطه فلو خلط اربعين من البقر بثلاثين لغيره لم يجب علي الساعي اخذ المستمن الاربعين والتبيع
من الثلاثين بل يأخذ كيف اتفق فان اخذ كذلك فيرجع باذل السنة ثلاثة اسباعا علي خليطه وبازل
التبيع ياربعة اسباعه علي خليطه لان كل واحد من السنين واجب في الجميع علي الشروع كأن

فكل المدعومة وإن وجدها وهي قضية بأن تكون حاملها ذات لبن أو أكرم إلهي يلزمه إخراجها ولا يجوز للساعي أحداً بغير رضا المالك قلن لم يسمح بالمالك فهي كالمدة وتمثلت إلى من اعطى أو اسفل بلا خلاف صرح به الماوردي والبغوي وغيرها ولم يذكروا فيه الوجه السابق فيها إذا لم يمتد بنت مخاض وأبها مهزولة ولم يمتد بنت مخاض إلا قضية أنها لا تكون كالمدة . قال أصحابنا وحيث قلنا ينزل قزل ودفع الجبران أجزاءه سواء كان السن الذي نزل اليه الجبران يبلغ قيمة السن الذي نزل عنه أم لا ولا نظر إلى التفاوت لأن هذا جائز بالنسب (وأما) إذا وجب عليه جنة وليست عنده وعنده ثمة فإن دفعها ولم يطلب جبرانا قبلت منه وقدرنا خيراً وإن طلب جبرانا فوجبان (أحدهما) تجزئته لأنها اعطى منه بثمنه فهي كالبجنة مع الحقة (والثاني) لا لأن الجبران علي خلاف الدليل ولا يتجاوز به استثنائنا الزكاة التي ورد فيها الحديث ولأن الجنة تساوي الثنية في القوة والمنفعة فلا يحتمل معها الجبران وقتل المصنف والأصحاب عن نص الشافعي رضي الله عنه الأجزاء وهو الأصح عند جمهور الأصحاب وصحح الفزاري والمتولي والبغوي المنع والمنع الأول (أما) إذا لم يمتد بنت مخاض وليست عنده وليس عنده إلا فصيل أبي له دون سنة فلا تجزئته مع الجبران بلا خلاف لأنه ليس مما يجزئ في الزكاة قال أصحابنا : ويجوز الصعود والنزول بدرجتين وبثلاث ويكون مع الدرجتين جبرائتان ومع الثلاث ثلاث (مثال ذلك) وجبت بنت مخاض فقدها وقد بنت لبون وحقة ووجد جنة دفعها وأخذ ثلاث جبرائات وإن وجد حقة دفعها وأخذ جبرائتين وإن وجبت جنة فقدها وقد بنت الحقة وبنت لبون دفع بنت مخاض مع ثلاث جبرائات فإن وجد بنت لبون دفعها مع جبرائتين وهل يجوز الصعود والنزول بدرجتين مع التمكن من درجة أو ثلاث مع التمكن من درجتين فيما وجبان (الصحيح) عند الأصحاب في الطريقتين لا يجوز به قلم الفوراني وصاحب العدة والبغوي وآخرون وصححه

المال ملك واحد *

روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «وما كانا من خليطين فأنهما يتراجعان بينهما بالسوية» أخذ الزكاة من مال الخليطين يقتضي رجوع أحدهما على صاحبه دون رجوع الآخر عليه وقد يقتضي التراجع بينهما وهو الذي تعرض له الخبر وقوله بالسوية حمله الأئمة على الحصص فإذا ملكا ماديون خمس وعشرين من الأبل بينهما نصفين وأخذ الساعي واجباً من أحدهما رجع بنصف قيمة المأخوذ على صاحبه ولو كانت بينهما اثنتان أو أربعة أجزأ رجوع الحساب ثم الرجوع والتراجع يكثران في خلطة الجوار وإنما رسم الفصل في الكتاب التراجع في هذه الخلطة وقد يتقنان قليلاً في خلطة للشاركة أيضاً على ما سذكروه آخره وحكي المحملي فيما يحمل عليه الخبر من الخليطين قولين (الجديد) أن مطلق الخلطة ينصرف إلى خلطة للتشارك (والقديم) أنه ينصرف إلى خلطة الجاورة

الباقون (مثاله) وجبت بنت لبون فقدها ووجد حقة وجذعة فان أخرج الحقة وطلب جيرانا جاز وان أخرج الحذعة ورضي بجبران واحد جاز وقد زاد خيرا وان طلب جيرانين فوجهان (الصحيح) لا يجوز لانه متكن من قليل الجبران ومستغن عن الجبران الثاني فلا يجوز كما لو وجد الاصل ولو وجبت حقة فقدها ووجد بنت لبون وبنت مخاض فأراد النزول الى بنت مخاض ودفع جيرانين فبهِ الوجهان (الصحيح) لا يجوز ولو لزمه بنت لبون فقدها وقدا الحق ووجد جذعة وبنت مخاض فان أخرج بنت مخاض مع جبران اجزأه وان اراد اخراج الحذعة مع جيرانين فوجهان (اصحها) الجواز وبه قطع الصيدلاني لان بنت المخاض وان كانت اقرب اليها ليست في الجهة المدلول عنها بخلاف ما لو وجد حقة وجذعة فصعد الى الحذعة وهذا الذي ذكرناه من ثبوت الجيرانين والثلاثة هو نص الشافعي رضي الله عنه وجميع اصحابنا في كل الطرق إلا ابن المنذر فانه قل عن الشافعي رضي الله عنه فهاذا اختار لنفسه انه لا يجوز زيادة علي جبران واحد كما ثبت في الحديث والصواب الاول (اما) اذا لزمه حقة فأخرج بنت لبون بلا جبران أو لزمه جذعة فأخرج بنت لبون او حقتين بلا جبران فوجهان حكمها القاضي حسين والاولي وصاحب المستظهر وغيرهم (اصحها) يحزله لانهما يجوزان عما قول إليه فنهأ اولي (والثاني) لا لان في الواجب معني ليس هو في الحرج (اما) اذا لزمه بنت لبون فأخرج ابن لبون ليقوم مقام بنت مخاض ويعطي معه جيرانا فوجهان حكمها صاحب الحاوي وغيره (احدها) يجوز لان ابن اللبون في حكم بنت المخاض عند علمها فصار كعطي بنت مخاض مع جبران (والثاني) لا يجوز لان ابن اللبون أقم مقام بنت

وعليها حمل المعظم الخبر إذا عرفت هذه المقدمة فتكلم في مقصود الفصل أولاً وقول: إذا اختلط المالان خلطة جواربترأطها ووجبت الزكاة نظر هل يمكن أخذ ما يخص مال كل واحد منهما وانفرد من ماله ام لا فان لم يمكن فليسأل أن يأخذ العرض من أيها شاء فان لم يجد من الفرض بصفة الاحزاء إلا في مال أحدهما أخذه منه (مثاله) بينهما أربعون من الفهم بالسوية لا يمكن التقسيم فيأخذ شلة من ايها اتفق ولو وجبت بنت لبون في إلهما ولم يجدها إلا في مال أحدهما أخذهما منه ولو كانت ماشية أحدهما مراضاً أو مبيعة أخذ الفرض من الآخر وان امكن أخذهما يخص مال كل واحد منهما لو انفرد منه فوجهان (أحدهما) وبه قال ابو اسحق يأخذ كل واحد منهما يخص ماله ولا يجوز غير ذلك اغناء لها عن التراجع (وأصحها) وبه قال ابن أبي هريرة المعظم وهو الذي كور في الكتاب أن له ان يأخذ من عرض المال ما يفتق ولا حصر عليه بل وإن أخذ كما ذكر صاحب الوجه الاول يبقى التراجع بينهما وذلك لان المالين عند الخلطة يترلان منزلة المال الواحد ألا ترى ان الواجب بقل نارة ويكثر أخرى كما لو كان الكل الواحد وإذا كان كذلك فكل المأخوذ شائع في جميع المال وليس شيء منه يعينه عن شيء من المال أميينه والباقي عن الباقي (مثال) هذه الحالة التي فيها

مخاض اذا كانت هي الفرض وليست هي هنا الفرض أما اذا كان مع إحدى وستون بنت مخاض فخرج منها بنت مخاض فلذهب أم لا تجزئ الأم ثلاث جيرانات وهذا قطع جمهور الاصحاب وكذا صاحب الحاوي وجين (أحدما) هذا (والثاني) تكفيه وحدها ولا يلزمه زيادة عليها ولا جيران ثلاث بحيث به والله تعالى أعلم *

(فرع) اتفق الاصحاب على انه لا يجوز لرب المال إذا توجه عليه جيران أن يعضه في دفع شاة وعشرة دراهم وان كان دافع الجيران هو الساعي فان لم يرض رب المال بالتبعض لم يجبر عليه وان رضي به جاز تبعضه هكذا صرح به امام الحرمين والمتولي والبنوي وآخرون ولا خلاف فيه لان الحق في الامتناع من التبعض لرب المال فإذا رضي به جاز كما لو قنع بشاة أو عشرة دراهم . (وأما) ما قاله صاحب الحاوي والمهمل والشيخ أبو محمد الجويني وآخرون لو أراد رب المال أو الساعي دفع شاة وعشرة دراهم لم يجز (فرداهم) اذا لم يرض رب المال بأخذ البعض ولو توجه جيران على المالك أو الساعي جاز ان يفرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر على قبوله وكذا لو توجه ثلاثة جيران فخرج عن أحدهما شاتين وعن الآخر أربعين درهما أو عكسه جاز بلا خلاف لان كل جيران مستقل بنفسه فلم يتبعض واجب واحد بخلاف الجيران الواحد وشبهه الاصحاب بكفارة اليمين لا يجوز تبعض كفارة واحدة فيقطع خمسة ويكسو خمسة ولو وجب كفارتان جاز أن يطعم عشرة ويكسو عشرة *

(فرع) قال أصحابنا لا يدخل الجيران في زكاة البقر والغنم لانه ثبت في الابل على خلاف القياس فلا يتجاوز

(فرع) قال الامام أبو سليمان الخطابي يشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمجمل الشاتين أو عشرين درهما تقديرا في جيران الزيادة والقصان ولم يكل الامر في ذلك الي اجتهاد الساعي وغيره لان الساعي إنما يأخذ منهم الزكاة عند المياه غالبا وليس هناك حاكم ولا مقوم يفضل بينهما اذا اختلفا فضبطت بقيمة نزعية كالصاع في المصرة أو الفرة في الحنين ومائة من الابل في قتل الفرس قطعا لا تنازع *

(فرع) في الفاظ الكتاب حديث أنس في كتاب الصدقة سبق يانه في أول الباب (وقوله) ومن بلغت عنده من الابل صدقة المذعة لفظ صدقة مرفوع غير منون بل مضاف الي المذعة والمذعة مجرور بالاضافة وكذا قوله بعده صدقة الحق (وأما) للمصدق المذكور في الفصل (فهو) الساعي وهو تخفيف الصاد (وأما) المالك المشهور فيه المصدق - فقد يدل الصاد وكسر الدال على المشهور وقيل يقال بتخفيف الصاد وقال الخطابي هو متجع الدال *

الوجهان ان تجب شاتان في الغنم المخلوطة وأمكن أخذ أحدهما من هذا والثانية من ذلك وكذلك

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن وجب عليهم وقدهاء قد ذكرنا أن مذهبا أنه يخرج أعلى منها بنة يأخذ جبرانا أو أسفل بنة ويلغ جبرانا وهو شانان أو عشرون درهما بقل إبراهيم النخعي واحد وأبو ثور وداود واسحق بن راهويقي رواية عنه وحكي ابن المنذر عن علي والثوري وإبي عبيد واسحاق في رواية عنه أن الجبران شانان أو عشرة دراهم وعن مكحول والأوزاعي أنه يجب قيمة السن الواجب وعن مالك أنه يلزم رب المال شراء ذلك السن وعن حماد بن أبي سليمان الساعي يأخذ السن الموجود عنده ويجب ما بين قيمتهما واحتج أصحابنا بحديث أنس السابق في أول الباب واحتج لعل رضي الله عنه ومواقبه بحديث ضعيف والله تعالى أعلم .

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ وإن اتفق في نصاب فرضان كالثنتين في نصاب خمس بنات لبون ونصاب أربع حقائق (قد قدال في الجديد) نجب أربع حقائق أو خمس بنات لبون (وقال في القديم) نجب أربع حقائق فن أصحابنا من قال يجب أحد الفرضين قولاً واحداً ومنهم من قال فيه قولان (أحدهما) نجب الحقائق لأنه إذا أمكن تغير الفرض بالنسب لم يغير بالعدد كما قلنا فيما قبل المائتين (والثاني) يجب أحد الفرضين لما روى سالم في نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون » فعلى هذا أن وجد أحدهما تعين إخراجها لأن التحريم في الشئتين إذا تضمن عليه أحدهما تعين عليه الآخر كالمكفر عن اليمين إذا تضمن عليه العتق والكسوة تعين عليه الإطعام وإن وجدها اختار المصدق أنفسهما للساكنين وقال أبو العباس يختار صاحب المال ما شاء منها وقد مضى دليل المذهبين في الصعود والنزول فإن اختار المصدق الأدنى نظرت فإن كان ذلك بتغريط من رب المال بأن لم يظهر أحد الفرضين أو من الساعي بأن لم يجتهد وجب رد المأخوذ أو بدله إن كان تالفاً فإن لم يفرط واحد منها أخرج رب المال الفضل وهو ما بين قيمة الصنفين وهل يجب ذلك أم لا فيه وجهان (أحدهما) يستحب لأن المخرج يجزي عن الفرض فكان الفضل مستحباً (والثاني) أنه واجب وهو ظاهر انص لا أنه لم يؤد الفرض بكامله فزمه إخراج الفضل فإن كان الفضل سيرا لا يمكن أن يشترى به جزء من الفرض تصدق به وإن كان يمكن ففيه وجهان (أحدهما) يجب لأنه يمكن الوصول إلى جزء من الفرض فلم تجز فيه القيمة (والثاني) لا يجب لأنه يتعذر ذلك في العادة فإن عدم الفرضان في المال نزل إلى بنات مخاض أو صعد إلى الجذامع مع الجبران وإن وجد أحد الفرضين وبعض الآخر أخذ الموجود فإن أراد أن يأخذ بعض الآخر مع الجبران لم يجز لأن أحد الفرضين كامل فلم يجز التدول إلى الجبران وإن وجد من كل واحد منها بضعة بأن كان في المال ثلاث حقائق وأربع بنات لبون فأعطى الثلاث الحقائق وبنات لبون مع الجبران جاز وإن أعطى

لو كان بينهما سبعون من البقر أربعون لأحدهما وثلاثون للآخر وأمكن أخذ السنة من الأربعين

أربع بنات لبون وحنة وأخذ الجيران جاز وإن أعطى حقة وثلاث بنات لبون مع كل بنت لبون جيران فيه وجيران (أحدهما) يجوز كما يجوز في ثلاث حقائق وبنت لبون (والثاني) لا يجوز لأنه يمكنه أن يعطي ثلاث حقائق وبنت لبون وجيرانا واحداً فلا يجوز ثلاث جيرانات ولا يباذأ أعطى ثلاث بنات لبون مع الجيران ترك بعض الفرض وعدل إلى الجيران فلم يجوز كما لا يجوز أخذ الجيران إذا وجد أحدهما كلياً وإن وجد الفرضين معينين لم يأخذ بل يقال له إما أن تشتري الفرض الصحيح وإما أن تصد مع الجيران أو تنزل مع الجيران وإن كانت الابل أربعمائة قلنا إن الواجب أحد الفرضين جاز أن يأخذ عشر بنات لبون أو ثمانى حقائق فإن أراد أن يأخذ عن مائتين أربع حقائق وعن مائتين خمس بنات لبون جاز وقال أبو سعيد الأصمغرى لا يجوز كما لا يجوز ذلك في المائتين والمذهب الأول لاتهما فريضة جاز أن يأخذ في أحدهما جنساً وفي الآخر جنساً آخر كما لو كان عليه كفاراً يمين فأخرج في إحداهما الكسوة وفي الأخرى الطعام •

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله تعالى إذا بلغت الماشية حداً يخرج فرضه بحسب ما بين كالمائتين من الابل فهل الواجب خمس بنات لبون أم أربع حقائق فيه نعان (قال في القديم) الحقائق (وقال في الجديد) أحدهما وللأصحاب طريقتان (أحدهما) القطع بالجديد وتأولوا القديم على أنه أراد أن الحقائق أنفع للسالكين لأنها نجب مطلقاً (وأصحها) وأشهرها فيه قولان (أصحها) باتفاقهم الفرض أحدهما (والثاني) الفرض الحقائق حتماً فإن قال بهذا أو وجد الحقائق بصفة الاجزاء من غير نفاسة تعين إخراجها وإلا نزل إلى بنات البون أو صد إلى الجذاع مع الجيران كما سبق وإن شاء اشترى الحقائق ولم يذكر المصنف تفريع هذا القول لضعفه وإن قلنا بالمذهب أن الواجب أحدهما قللنا خمسة أحوال (أحدها) أن يوجد فيه القدر الواجب من أحد الصنفين بكاه دون الآخر ولا يكاف تحصيل الصنف الآخر بلا خلاف لما ذكره للمصنف . قال أصحابنا : وسواء كان الصنف الآخر أنفع للسالكين أم لا ونقل المأوردى وغيره الاتفاق على هذا قال أصحابنا ولا يجوز والحال هذه الصود ولا النزول مع الجيران لأنه لا ضرورة إليه قالوا وسواء عدم كل الصنف الآخر أم بعضه وكذا لو وجد الصنفان وأحدهما معيب فهو كالمعلوم (الحال الثاني) أن لا يوجد في ماله شيء من الصنفين أو يوجد هما معيان فإذا أراد تحصيل أحدهما بشراء أو غيره فله أن يحصل أيهما شاء فإذا حصل أحدهما ملأ واحداً له ووجب قبوله منه وإن كان الآخر أنفع للسالكين هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور في الطريقتين وفيه وجه حكمه إمام الحرمين وغيره أنه يتعين شراء الأجود للسالكين وهو الوجه الضعيف الذى قدمناه عن الخراسانيين أنه إذا لزمه بنت محاض ولم يجدها ولا وجد ابن لبون أنه يتعين عليه شراء بنت محاض ولا يجوز له ابن لبون والمذهب

والتييم من الثلاثين وكذلك لو كان بينهما مائة وثمانون من الابل مائة لأحدهما وثمانون للآخر

القطع بجواز ابن ليون وكذا هنا للذهب جواز شراء الفضول لأنه إذا اشتراه صار موجوداً
عنده قال المصنف والاصحاب وله أن لا يحصل الحلق ولا ينبت البون بل ينزل أو يصعد مع
الميران والاصحاب على هذا لكن قالوا ينزل من نبات لبون إلى خمس بنات مخاض ويدفع خمس
جبرانات أو يصعد من الحلق إلى أربع جذاع ويأخذ أربع جبرانات قال أصحابنا ولا يجوز أن يصعد
من خمس بنات لبون إلى خمس جذاع ويأخذ عشر جبرانات ولا أن ينزل من أربع حقائق
إلى أربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات هذا هو المذهب وبه قطع الجاهل في الطريقتين لأن
الميران خلاف الأصل وإنما جاز للضرورة في موضعه ولا ضرورة هنا إلى النزول أو الصعود
بسبب وحكي الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق وصاحب الشامل وغيرها وجب أنه يجوز النزول
والصعود بسببين كالوزن حقيقة فلهذا لا يفت مخاض فإنها تكفي مع جبرانات أو لزمه بنت مخاض
فلم يجد الاحتج فذهبها وطلب جبرانين فإنه يقبل قال أبو محمد والفرق على المذهب أن في صوري
الاستشهاد لا يتخطى واجب ماله وبما نحن فيه يتخطى قال أصحابنا ولو عدم الفرضين وما ينزل إليه
وما يصعد إليه فله أن يشتري ما شاء أن شاء أحد الفرضين وإن شاء أعلا منها أو أسفل مع الميران
كما سبق قال الميرجاني وغيره وشراء الفرض أفضل والله تعالى أعلم (الحال الثالث) أن يوجد
الصنفان بصفة الأجزاء من غير نفاسة فالذهب أنه يجب الإعطى المساكين وهذا هو المصوص
لشافعي رضى الله عنه وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين وقطع به جماعات من المصنفين وصححه
الباقون وقال ابن سريج المالك بالخيار لكن يستحب له إخراج الإعطى للمساكين إلا أن يكون
ولي محجور عليه فيراعى حظه فإذا قلنا بالذهب فأخذ الساعي غير الإعطى ففيه ستة أوجه (أحدها)
وبه قطع المصنف وكثيرون ومحمه الباقر أنه إن كان ذلك بتقصير من المالك بأن أخفى الإعطى
أو من الساعي بأن علم أنه غير الإعطى أو ظنه بغير اجتهاد وتأمل أو بهما لم يقع للمأخوذ عن الزكاة
وإن لم يقصر واحد منهما وقع عن الزكاة (والوجه الثاني) إن كان للمأخوذ باقياً في يد الساعي لم يقع
عن الزكاة وإن لم يقصره والا وقع عنها قاله أبو علي بن حيران وقطع به البغوي (والثالث) أن فرقه
على المستحقين من أهل الزكاة وظهر الحال حسب عن الزكاة بكل حال ولا فلا (والرابع) أن دفعه
المالك مع علمه بأنه لا ديني لم يجزئه وإن كان جاهلاً بأخذه ولا ينظر إلى الساعي (والخامس) لا يجزئه
بكل حال (والسادس) يجزئه بكل حال حكاه القاضي أبو الطيب والمأوردى وابن الصباغ وآخرون
وحيث قلنا لا يقع عن الزكاة لزمه إخراجها مرة أخرى وعلى الساعي رد ما أخذه إن كان باقياً وقبته إن كان
نائماً وحيث قلنا يقع عنها يؤمر بإخراج قدر التعاوت وهل هو مستحب أم واجب فيه وجهان مشهوران
ذكرهما المصنف والاصحاب (أحدهما) مستحب وجوه القيس بما إذا أدى اجتهاد الإمام إلى أخذ القيمة

وأمكن أخذ حنتين من المائة ونسي لون من الثمانين ولا يحى نطاظه إذا قرر ذلك فليبين كيفية

عن الزكاة واخذها لا يجب شيئا آخر (واصحها) انه واجب صححه اصحابنا قال للمصنف وغيره هو ظاهر النص لانه لم يدفع الفرض بكافه فوجب جبر قصه قال التولي وغيره واذا قلنا قطع عن الزكاة ولكن باقيا يستحب استرداده ودفع الاغطى للخروج من الخلاف ولفرق بالمساكين قال اصحابنا : ويعرف التفاوت بالنظر الي القيمة فاذا كانت قيمة المعلق اربع مائة وقيمة بنات الليون اربع مائة وخمسين وقد اخذ المعلق وجب خمسون وإن كانت اربع مائة وعشرة وجب عشرة فان كان التفاوت يسيرا لا يحصل به شقص من ناقة دفع دراهم للضرورة هكذا قاله المصنف والاصحاب في جمع طرقهم إلا صاحب التريب فانه أشار الى انه يتوقف فيه وهو شاذ بليل. وإن حصل به شقص فوجبان مشهوران حكاهما للمصنف والاصحاب (أحدهما) يجب شراؤه لانه يمكن الوصول الي جزء من الفرض ولا تجزئ. فيه القيمة (وأصحها) لا يجب بل يجوز دفع الدرهم بنفسها اتفقوا على تصحيحه فن صرح بتصحيحه صاحب التامل والمستظهرى والرافعي وآخرون ووجهه بانه يتعذر في العادة أو يشق قالوا ولانه يعدل في الزكاة الي غير الجنس الواجب للضرورة كمن وجب عليه شاة في حرس من الابل فتقتل الشاة ولم يمكنه تحصيلها فانه يخرج قيمتها دراهم ويجزئه ولكن لزمه بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون لاقى ماله ولا يابن فانه يعدل الي القيمة. قال اصحابنا فان جوزنا الدرهم فخرج مفعلاً جاز باتفاقهم قال امام الحرمين : وفيه أدنى نظر لما فيه من العسر على المساكين . وان أوجبنا شراء شقص فيه أربعة أوجه (أصحها) يجب أن يشتريه من جنس الاغطى لانه الاصل (والثاني) يجب من جنس المخرج لثلا ينبض المخرج (والثالث) يتخير بينهما واختاره امام الحرمين (والرابع) يجب مقص من بغير أو شاة ولا تجزئ. بقرة لأنها لا تدخل في زكاة الابل وبهذا قطع صاحب الحاوى . وحيث قلنا يخرج مفعلاً وجب تسليمه الي الساعي ان أوجبنا صرف زكاة الاموال الطاهرة الي الامام أو الساعي . وان أخرج الدرهم وقلنا يجب تسليم الطاهرة الي الامام أو الساعي فهنا وجهان حكاهما البغوى وآخرون (أصحها) يجب صرفها الي الساعي لانه جيران المال الظاهر (والثاني) يجوز للمالك ان يصرفها بنفسه على الاصناف لان الدرهم من الاموال الباطلة . هذا كله اذا قلنا دفع التفاوت واجب فان قلنا مستحب فله ان يعرفه كيف شاء ولا يتعين لاستجابته الشقص بالاتفاق . ثم ان الاصحاب اطلقوا عباراتهم باخراج التفاوت دراهم وقال الماوردى والقاضي أبو الطيب في المبرد وامام الحرمين وغيرهم دراهم أو دنانير مراد الجميع فتدللوا ان كان دراهم فدراهم وان كان دنانير فدنانير وقد صرح بهذا القاضي حسين في تعليقه الشيخ ابراهيم المروزي وآخرون والله اعلم (الحال الرابع) ان يوجد بعض كل واحد من المعنيين بان يجد ثلاث حقاق واربع بنات لبون هو بالخيارين ان يجعل الحقاق اصلاً في دفعها مع بنت لبون وجبرانوين ان يجعل بنات الليون

الرجوع والرابع عند أحد ل زكاة علي الوجه المخرج الي أحدهما علي حسب الخلاف القى حكياء

أصلاً فيدفعها مع حقة ويأخذ جبرانا قال البغوي وغيره ويجوز دفع بنات البون مع بنات مخاض وجبران ويجوز دفع الحقائق مع جذعة ويأخذ جبرانا وهل يجوز أن يدفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات فيه وجبران مشهور أن ذكرهما للمصنف والاصحاب (أصحها) الجواز محض إمام الحرمين والفزالي وغيرهما حتى قال إمام الحرمين الوجه القائل بالمتعريف لا أصل له ووجه الجواز أن التصرع أقام بنت البون مع الجبران مقام حقة ووجه الإجزاء أنه لا يصار إلى الجبران إذا أمكن الاستثناء عنه ومجمع البندنجي هذا ولو لم يجد إلا أربع بنات لبون وحقة فدفع الحقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات ففيه الوجبان ويجريان في نظائرها والاصح في الجميع الجواز (الحال الخامس) أن يوجد بعض أحد الصنفين ولا يوجد من الآخر شيء بأن لم يجد الا حقتين فله إخراجها مع جذعتين ويأخذ جبرائين وله أن يجعل بنات البون أصلاً فيخرج خمس بنات مخاض مع خمس جبرانات ولو لم يجد إلا ثلاث بنات لبون فله إخراجهن مع بنتي مخاض وجبرائين وله أن يجعل الحقائق أصلاً فيخرج أربع جذعات بدلها ويأخذ أربع جبرانات هكذا ذكر البغوي الصورتين ولم يذكر فيها خلافاً قال الرافعي ويبنى أن يكون فيهما الوجبان السابقان في الحال الرابع قال ولله فرعه علي الاصح والله اعلم *

(فروع) إذا بلغت البقر مائة وعشرين ففيها أربعة أئمة أو ثلاث مسنات وحكمها بلوغ الأبل مائتين في جميع ما ذكرناه من الخلاف ولتفريع وقاها وخلافاً *

(فروع) قال أصحابنا: لو أخرج صاحب الأبل حقتين وبنتي لبون ونصفاً لم يجر بالاتفاق لأن الواجب أربع حقائق أو خمس بنات لبون ولم يخرج واحداً منها ولو ملك أربعاً فله فطية ثمان حقائق أو عشر بنات لبون ويعود فيها من الخلاف والتفريع جميع ما سبق في المائتين ولو أخرج عنها خمس بنات لبون وأربع حقائق جاز علي الصحيح الذي قاله الجمهور وصححه المصنف وسائر المصنفين ومنه الاصطخري لتفريق الواجب كما لو فرقه في المائتين وأجاب الجمهور بأن كل مائتين أصل منفرد فصار ككفارتين يمينين وأنه يجوز أن يطعم في أحدهما ويكسوفي الأخرى بلا خلاف وأما المائتان فالتفريق فيها كتفريق كفارة واحدة وأجابوا بجواب آخر وهو أن منم التفريق في المائتين ليس هو لمجرد التفريق بل للمانع تشقيص. ولهذا لو أخرج حقتين وثلاث بنات لبون أو أربع بنات لبون وحقة جاز بالاتفاق وقد زاد خيراً لأن ذلك يجزئ عما فوق مائتين فمن مائتين أولي ويجزئ خلاف الاصطخري متى بلغ المال ما يخرج منه بنات البون والحقاق فلا تشقيص والمذهب الجواز ويجزئ مثله في البقر إذا بلغت مائتين وأربعين (فان قيل) ذكرتم أن الساعي يأخذ الاغبط ويلزم من هذا أن يكون أغبط الصنفين هو المخرج وكف يجوز البعض

فقول: إذا أخذ ثمانية من أحد الخليطين عن أربعين من النعم عشرون منها لهذا وعشرون الآخر

من هنا والبعض من ذلك . قال الرافعي (الجواب) ما أجاب به ابن الصباغ قال : يجوز أن يكون لهم حظ ومصلحة في اجتماع التوحيين قال وفي هذا تصريح من ابن الصباغ بأن القبة غير منحصرة في زيادة القيمة لكن إذا كان التفاوت لا من جهة القيمة يتعذر إخراج قدر التفاوت . هنا كلام الرافعي . ويحاج عن اعتراضه علي ابن الصباغ بأن التفاوت في معطم الاحوال يكون في القيمة وقد يكون في غير القيمة وقد قال ابن الصباغ وللتولي ان الساعي لا يفعل التبعيض الا علي قدر المصلحة اذا قلنا بالمذهب والنصوص وهو وجوب الاغبط للساكين (فأما) علي قول ابن سريج ان الخيار للمالك فصوره الله تعالى في قوله تعالى اعلم .

(فرع) في ألفاظ الكتاب (قوله) لما روى سالم في نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقا أو خمس بنات لبون » هذا الحديث رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما في بعض طرق حديث ابن عمر السابق في أول الباب ولغطة في الابل « فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقا أو خمس بنات لبون اي السنين وجدت اخلفت » وسالم هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وروى هذا الحديث عن ابيه ولكن هذه الزيادة المذكورة لم يذكر سالم سماعه لها من ابيه لكن قرأها من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) اختار للمصدق انفسها للساكين قد سبق ان المصدق بتخفيف الصاد هو الساعي وهو للمراد هنا واما لفظ الساكين فيستعمله المصنف والاصحاب في هذا للموضع ونظائره ويريدون به اصحاب السهمان كلهم وهم الاصناف الثمانية ولا يريدون به الساكين الذين هم احد الاصناف . وكذلك يطلقون الفقراء في مثل هذا ويريدون به جميع الاصناف وذلك ليكون الفقراء وللساكين اشهر الاصناف واحمهم والله تعالى اعلم .

• قال للمصنف رحمه الله تعالى •

باب زكاة البقر

(أول نصاب البقر ثلاثون وفرضه تبيع وهو الذي له سنة وفي اربعين سنة وهي التي لها ستان وعلى هذا ابدأ في كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين سنة . والدليل عليه ما روى معاذ رضي الله عنه قال « بشئ رسول الله صلى الله عليه وسلم الي اليمن وأمرني ان آخذ من كل اربعين بقرة بقرة ومن كل ثلاثين تيعا او تبيعة » وان كان فرضه التبيع فلم يجد لم يصعد الى المستنقع الجبران وان كان فرضه لسنة فلم يجد لم ينزل الي التبيع مع الجبران فان ذلك غير منصوص عليه والعدل الي غير المنصوص عليه في الزكاة لا يجوز .

رجع المأخوذة منه بنصف قيمة الشاة للمأخوذة على الآخر ولا يرجع بنصف شاة لان الشاة ليست بشاة

(الشرح) حديث معاذ مشهور رواه مالك في الموطأ وابو داود والترمذي والنسائي وآخرون قال الترمذي هو حديث حسن قال وروى مرسل وهو اصح وقد رواه الترمذي وغيره من حديث عبد الله بن مسعود ايضا إلا ان اسناد حديث ابن مسعود ضعيف وروى ايضا من حديث علي رضي الله عنه مرفوعا قال البيهقي : واما الاثر الذي يرويه مصرع الزهري عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال : في خمس من البقر شاة وفي عشر شاة وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه قال الزهري وإذا كانت خمس وعشرين ففيها بقرة في خمس وسبعين ففيها بقرتان في عشرين ومائة فإذا زادت ففي كل أربعين بقرة قال الزهري وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في كل ثلاثين بقرة تبيع وفي كل أربعين بقرة ان ذلك كان تحفيها لاهل اليمن ثم كان هذا بعد ذلك قال البيهقي فهذا حديث موقوف منقطع . والبقر اسم جنس واحده بقرة وبقرة وقرة البقرة علي الذكر والانثى هذا هو المشهور وقيل غيره وهو مشتق من بقرت التي اذا شققت لها بنتا شق الارض بالحراثة وسمى التبع تبعيا لانه يتبع أمه وقيل لان قرنيه يتبعان أذنيه وهو ضعيف والانثى تبعة ويقال لها جنح وجذعة والمسته زيادة منها ويقال لها ثنية . قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب : أول نصاب البقر ثلاثون وفيها تبيع ثم لاثني فيأخذ حتى تبلغ أربعين ففيها ستة ثم لاثني فيها حتى تبلغ ستين ففيها تيمان ثم يستمر المسلب في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة ويخير الفرض عشرة عشرة ففي سبعين تبيع ومسنة وثمانين مسنتان وتسعين ثلاثة أتبعه مائة تيمان ومسنة ومائة عشرة مسنتان وتبيع ومائة وعشرون ثلاث مسنتان أو أربعة أبعه وحكه كما سبق فيها اذا بلغت الابل مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنت لبون وقد سبق مستوفى وفي مائة وثلاثين ثلاثة أتبعه ومسنة ومائة وأربعين مسنتان وتيمان ومائة وخمسين خمسة أبعه وهكذا أبدا وان اختصرت قلت : أول نصاب البقر ثلاثون وفي كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة : قال اصحابنا : وإذا وجب تبيع فأخرج تبعة أو مسنة أو مساقيل منه لانه اكمل من الواجب ولو وجب مسنة فأخرج تبعين قبل منه وان أخرج مساقيل لم يقبل هكذا قاله الاصحاب وقطعوا به في الطريقتين وقاله صاحب التهذيب ثم قال عندي انه لا يجوز تيمان عن مسنة لان الشرع اوجب في أربعين مسنا أبدا فلا يجوز قصان السن لزيادة العدد كما لو أخرج عن ست وثلاثين بنتي مخاض لا يجوز هذا كلام صاحب التهذيب وقد حكى الرازي هذا الذي اختاره صاحب التهذيب لنفسه وجها وهو غلط مخالف للذهب والدليل . والفرق بين هذه المسألة وما قلنا عليه ظاهر لان التبعين يجوزان عن ستين فمن أربعين اولي بخلاف بنتي مخاض فانها ليست فرضا صاحب . قال المصنف والاصحاب التبيع ما استكمل مسنة ودخل في الثانية والمسنة ما استكلت ستين ودخلت في الثالثة : هذا هو الصواب

ولو كانت ثلاثون لاحدهما وعشرة للآخر فان أخذ الشاة من صاحب الثلاثين رجع بربعها على الآخر

المعروف للشافعي والاصحاب وشذ الحرجاني قال في كتابه التحرير : التبع ماله دون سنة وقيل ماله سنة وللمسنة ماله سنة وقيل سنتان * وكذا قول صاحب الابانة التبع ما استكمل سنة وقيل الذي يتبع امه وان كان له دون سنة وقال الرافعي وحكي جملة ان التبع له سنة اشهر وللمسنة لها سنة وهذا كله غلط ليس بمدودا من الذهب والله تعالى أعلم * قال اصحابنا واذا وجب تبع او مسنة فقد لم يميز الصعود او النزول مع الجبران بلا خلاف لما ذكره المصنف وسبقت المسألة في زكاة الابل والله سبحانه وتعالى أعلم *
قال للمصنف رحمه الله تعالى *

﴿ باب زكاة الغنم ﴾

﴿ اول نصاب الغنم اربعون وقرنه شاة الى مائة واحدة وعشرين فيجب شأنان الى مائتين وواحدة فيجب ثلاث شياه ثم يجب في كل مائة شاة للروى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم * كتب كتاب الصدقة وفيه وفي الغنم في كل اربعين شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت واحدة ففيها شأنان فاذا زادت على المائتين شاة ففيها ثلاث شياه الى ثلاثمائة فان كانت الغنم أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة * والشاة الواحدة في الغنم الحذقة من الضأن والثنية من المعز والجنزة هي التي لها سنة وقيل ستة أشهر والثنية التي لها ستان ﴾

﴿ التشرح ﴾ حديث ابن عمر مشهور رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم قال الترمذي في كتاب الجامع المشهور هو حديث حسن وقال هو في كتاب العلل سألت البخاري عنه فقال أرجوا أن يكون محفوظا وهذا الحديث يرويه سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن ابيه وسفيان ابن حسين قلة : وقد تكلم جماعة من أئمة الحديث في رواية سفيان ابن حسين عن الزهري وذكر الترمذي في الجامع ان هذا الحديث رواه يونس بن يزيد وغير واحد عن اصحاب الزهري عن الزهري عن سالم ولم يرفعه وانما رافعه سفيان وذكر البيهقي عن الحافظ أبي احمد عبد الله بن عدى انه قال : قد وافق سفيان بن حسين علي هذه الرواية عن سالم عن أبيه سليمان بن كثير والله تعالى أعلم * ولو احتج المصنف بحديث أس للذكر في صحيح البخاري الذي قدمناه في أول باب زكاة الابل لكان أحسن لأن فيه ما في حديث ابن عمر وقد جاء في رواية من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ذكرها البيهقي وغيره * فاذا كانت مائتين وشاة ففيها ثلاث شياه حتى تبلغ ثلاثمائة فاذا زادت على ثلاثمائة فليس فيها الا ثلاث شياه حتى تبلغ اربعة شياه فاذا بلغت اربعة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة فلهذا زيادة ترد ما حكي عن النخعي والحسن بن صالح في قوله اذا زادت على ثلاثمائة واحدة وجب اربع شياه الى اربعة شياه فاذا زادت واحدة فمئتين شياه ومذهبا ولا يرجع بنصف شاة وإن أخذها من الآخر ورحم ثلاثة ارباعها علي صاحب الثلاثين ولو كان

ومنع الملاء كافة غيرها أنه لا شيء فيها بعد مائتين وواحدة حتى تبلغ أربعمائة فيجب أربع شياه قال أصحابنا . أول نصاب الفهم أربعون بالاجماع وفيه شاة بالاجماع أيضا ثم لا شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين ففيها شأنان ثم لا شيء حتى تبلغ مائتين وواحدة ثلاث شياه ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعمائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ويتغير الفرض بعد هذا بمائة مائة . وأكثر وقص الفهم مائتان الا شاتين وهو ما بين مائتين وواحدة وأربعمائة والله تعالى أعلم * قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب : الشاة الواجبة هنا جذعة ضأن أو ثنية معز وسبق بيان سنهما ولا خلاف فيه في زكاة الابل والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

(إذا كانت الماشية صحاحا لم يؤخذ في فرضها مريضة لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا يؤخذ في الصدقة حرمة ولأن ذات عوار - وروى لذات عيب » وان كانت مراضاً أخذت مريضة ولا يجر إخراج صحيحة لأن في ذلك اضراً الرب المال وان كان بعضها صحاحا وبعضها مراضاً أخذت بعضها صحيحة وبعض قيمته فرض صحيح وبعض قيمته فرض مريض لأننا أخذنا مريضة لثيمتنا الخبيث وقد قال الله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون) وان كانت الماشية كبار الاسنان كالثنايا والبهز في الابل لم يؤخذ غير الفرض المنصوص عليه لأننا أخذنا كبار الاسنان أخذنا عن خمس وعشرين جذعة ثم تأخذها في إحدى وستين فيؤدي إلى التسوية بين القليل والكثير وان كانت الماشية صفراء نظرت فان كانت من الفهم أخذ منها صغيرة لقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه « لو منعوني عناقاً ما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائلهم عليه » ولأننا أوجبنا فيها كبيرة أضرمنا رب المال وان كانت من الابل والبقرفيه وجهاً (قال أبو اسحق) تؤخذ الفرائض المنصوص عليها بالقسط فيقوم النصاب من الكبار ثم يقوم فرضه ثم يقوم النصاب من الصغار ويؤخذ كبيرة بالقسط (ومن) أصحابنا من قال ان كل المال مما يتغير الفرض فيه بالنسب لم يجر لأنه يؤدي إلى ان يؤخذ من القليل ما يؤخذ من الكثير وان كان مما يتغير الفرض فيه بالعدد أخذ صغيرة لأنه لا يؤدي إلى ان يؤخذ من القليل ما يؤخذ من الكثير فأخذ الصغير من الصغار كالنعم والصحيح هو الاول لأن هذا يؤدي إلى ان يؤخذ من ست وسبعين فصيلان ومن إحدى وتعين فصيلان وان كانت الماشية أنثى أو ذكر أو أناظر تفتن كانت من الابل والفهم لم يؤخذ في فرضها الا أنثى لأن النص ورد فيها بالأنثى على ما مضى ولأن في اخذ الذكر من الأنثى تيمم الخبيث وقد قال الله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون) وان كانت من البقر نظرت فان كانت في فرض الاربعين لم يجر الا الأنثى لما ذكرناه وان كانت في فرض الثلاثين جاز فيه الذكر والأنثى لحديث معاذ في كل ثلاثين فيبيع أو يبيعه وان

بينها مائة وخمسون شاة لاحدهما مائة والاخر خمسون فأخذ الساعي الشاتين الواجبتين فيما من

كانت كلها ذكرنا نظرت فان كانت من من الفهم اخذ واحد منها وان كانت من الابل او من الاربعين من البقر فموجبان (قال) أبو اسحق لا يجوز الا الاثني فيقوم النصاب من الاثنا والعرض الذي فيها ثم يقوم النصاب من الدكر ويؤخذ أثني بالقسط حتى لا يؤدي الى التسوية بين الدكر والاثنا والدليل عليه انه لا يؤخذ الا الاثني لان الفرائض كلها اثنا الا في موضع الضرورة ولا ضرورة هنا فوجب الاثني وقال أبو علي بن خيران يجوز فيه الدكر وهو المنصوص في الام والدليل عليه ان الزكاة وضعت على الرفق والملاسة فلما وجبنا الاثنا من الدكر أجبنا برب المال قال أبو اسحق الا انه يؤخذ من ست وتلاثين ابن لبون اكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين حتى لا يؤدي الى التسوية بين القليل والكثير في الفرض وان كانت للماشية صنفا واحدا أخذ الفرض منه وان كانت أنواعا كالضأن والعز والجواميس والبقر والبقا والعراب فيه قولان (أحدها) انه يؤخذ الفرض من الغالب منها وان كانوا سواء أخذ الساعي أضع النوعين للمساكين لاننا ألزمناه الفرض من كل نوع شق فاعتبر الغالب (واقول الثاني) انه يؤخذ من كل نوع بقسطه لانها أنواع من جنس واحد فأنخذ من كل نوع بقسطه كالنار فلي هذا اذا كان عشرون من الضأن وعشرون من المعز قوم النصاب من الضأن فيقال قيمته مثلا مائة ثم يقوم فرضه فيقال قيمته عشرة ويقوم نصاب المعز فيقال قيمته خمسون ثم يقوم فرضه فيقال قيمته خمسة قتال له اشترشة من أن النوعين شئت بسبعة ونصف وأخرج *

(النسح) هذا الحديث صحيح رواه البخاري من رواية أس وهو حديث طويل سبق بيانه في أول باب زكاة الابل وسبق هناك أن العوار - فتح العين وضما - هو العيب وهذا الفصل ومسايله ليس للفهم خاصة بل للماشية كلها وكان ينبغي للمصنف أن يفرد عياب ولا يدخله في باب زكاة الفهم ومع هذا فذكره هناك وجه * وحاصل الفصل بيان صفة المخرج في زكاة الماشية * قال أصحابنا رحمهم الله تعالى * ان كانت الماشية كلمة أخرج الواجب منها وان كانت ناقصة فاسباب النقص خمسة (أحدها) المرض فان كانت للماشية كلها مراضا أخفت منها مريضة متوسطة لثلاث تضرر المالك ولا المساكين وان كان بعضها صحيحا وبعضها مراضا فان كل الصحيح قدر الواجب فاكثر لم تجز المريضة ان تكن الواجب حيوانا واحدا وان تكن اثنين ونصف ماشية صحاح ونصهم مراض كبتى لبون في ست وسبعين وكتاتين في مائتين فطريقان (أصحهما) وبه قطع العراقيون وجهور الحراسيين يجب بمحبتان بالقسط كما سنوضحه ان شاء الله تعالى لصوم قوله تعالى (ولا تيسوا الحيت منه تفقون) (والطريق الثاني) حكمة صاحب التهذيب فيه وجهان (أحدهما) هذا (وأصحهما) عند مجزئه بمحبة ومريضه المذهب الاول فان كل الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كشتاتين

صاحب المنة رجع على الآخر بقيمة ثلث كل شاة ولا قول قيمة ثلثي شاة لان قيمة الشاتين تختلف

في مائتين ليس فيها إلا صحيحة واحدة فطريقان (الصحيح) وبه قطع الراقيون والصيداني وجمهور
 الخراسانيين يجهزونه مريضة وصحيحة بالقسط (والطريق الثاني) فيه وجهان حكاهما جماعة من
 الخراسانيين (أصحها) هذا (والثاني) وبه قال أبو محمد الجويني يجب صحيحان بالقسط ولا يجهزونه
 صحيحة ومريضة لأن المخرجين يزكيان أخضا والمال فكل واحدة تزكي الأخرى فيأزم منه أن
 تزكي مريضة صحيحة * قال أصحابنا وإذا أقسم المال إلى صحاح ومراض وأوجبتنا صحيحة بكلف
 أن يخرجها من نفس ماله ولا يكلف صحيحة كلمة مساوية لصحيحة ماله في القيمة بل يجب صحيحة
 لا تعد بماله (مثاله) أربعون شاة نصفها صحاح ونصفها مراض قيمة كل صحيحة منها ديناران وقيمة
 كل مريضة دينار فعليه صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة وذلك دينار ونصف * ولو
 كانت الصحاح في المثال المذكور ثلاثين فعليه صحيحة بثلاثة أرباع قيمة صحيحة وربع قيمة مريضة
 وهو دينار وربع عشر دينار والمجموع ربع عشر للمال ومضى قوم جلة النصاب وكانت الصحيحة
 المخرجة ربع عشر قيمة الجلة كغناه فلو ملك مائة وأحدى وعشرين شاة فلتكن قيمة لثلاثين المأخوذتين
 جزئين من مائة وأحدى وعشرين جزءاً من قيمة الجلة : وإن ملك خمسا وعشرين من
 الأبل فلتكن قيمة بنت الحاض للأخوة جزءاً من خمسة وعشرين جزءاً من قيمة
 الجلة وقس علي هذا سائر النصب وواجباً فلو ملك ثلاثين من الأبل نصفها صحاح ونصفها
 مراض وقيمة كل صحيحة أربعة دنانير وكل مريضة ديناران وجب صحيحة بنصف قيمة صحيحة
 ونصف قيمة مريضة وهو ثلاثة دنانير ذكره البقوي وغيره * قال الرافعي ولك أن تقول هلا كان
 مبنياً علي أن الوقس يتعلق به الفرض أم لا وإن علقناه به فالسك كذا ذكره وإلا فيقسط الواجب
 علي الخمس والعشرين (قلت) وهذا الاعتراض ضعيف لأن الواجب بنت مخاض موزعة بالقيمة نصفين
 فلا اعتبار بالوقس ولو ملك مائتي بصير فيها أربع حقائق صحاح وباقيا مراض لزمه أربع حقائق
 صحاح قيمتهن خمس عشر قيمة الخمس وإن لم يكن فيها صحيح إلا ثلاث حقائق أو ثنتان أو
 واحدة أخذ صحيح بقدر الصحاح بالقسط وأخذ الباقي مراضاً وفيه الوجه الضعيف السابق
 عن البقوي والوجه السابق عن أبي محمد * (النقص الثاني) الصيب وحكمه حكم للمرضي سواء
 تمحضت للماشية معية أو انقسمت معية وصحيحة والمراد بالصيب هنا ما ثبت الردي
 البيع هذا هو الصحيح المشهور وفيه وجه أنه هذا مع ما يمنع الأجزاء في الأضحية
 حكمه الرافعي . ولو ملك خمسا وعشرين بعيراً معية وفيها بنتا مخاض إحداها من أجود
 المال مع غيرها والأخرى دونها قبل يأخذ الأجود كما يأخذ الأغني في بنات اللبون والمخاق أم الوسط

وإن أخذها من صاحب الحسين رجع علي الآخر بقيمة ثلثي شاة ولو أخذ من كل واحد
 شاة رجع صاحب المائة علي صاحب الخمسين قيمة ثلث شاة وصاحب الخمسين علي صاحب المائة

فيه وجهان حكما (١) والرافعي وغيرهم (الصحيح) الوسط لئلا يجهض برب المال. قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر: وتأخذ خير المغيب قال جمهور الاصحاب: ليس هذا علي ظاهره بل هو مؤول ومراد الشافعي رضي الله عنه أن يأخذ من وسطه لا أعلاه ولا أدناه وقيل الرافعي رحمه الله تعالى اتفق الاصحاب علي هذا التأويل وأن ظاهر النص غير مراد وكذا قال السرخسي في الامالي: لا يختلف اصحابنا في أنه لا يؤخذ الا الوسط ولكن فيما يستر فيه الوسط وجهان (للتذهب) أنه يستر فيه المغيب فلا يؤخذ اقلها عيا ولا اكثرها عيا ولكن يؤخذ الوسط في المغيب (والثاني) تعتبر القيمة فلا يؤخذ اقلها قيمة ولا اكثرها قيمة بل أوسطها. وحل الاصحاب كلام الشافعي علي أنه إنما أراد فرضهما اثنين من الابل إذا كانت مائة فيؤخذ الجنس الذي هو خير من الحفاق أوبنات البون ولكن من أوسطها عيا. هذا كلام السرخسي. وقال صاحب الحاوي: يختلف اصحابنا في مراد الشافعي فمنهم من أجرى كلامه علي ظاهره وأوجب أخذ المغيب من جميع ماله قال وهذا غلط لانه لا يطرد علي أصل الشافعي قال ومنهم من قال أراد بذلك أخذ خير الفرضين من الحفاق وبنات البون ولم يرد خير جميع المال قال وهو الصحيح وبه قال أبو علي بن خيران وقيل أراد خير المغيب أوسطه وعلي هذا في اعتبار الاوسط وجهان (أحدهما) أوسطها عيا (مثاله) أن يكون بعضها عيب واحد وبعضها عيان وبعضها ثلاثة عيوب فيأخذ ما به عيان (والثاني) أوسطها في القيمة (مثاله) أن يكون قيمة بعضها مئيتين وقيمة بعضها مائة وقيمة بعضها مئيتين وخمسين فيأخذ منها قيمة مائة قال فحصل للاصحاب في المسألة أربعة أوجه (اصحابا) ما قاله ابن خيران أنه يأخذ خير الفرضين لا غير وقد نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الامال يأخذ خير المغيب من السن التي وجبت عليه (والثاني) وهو اشد غلطا يأخذ خير المال كله (والثالث) يأخذ أوسطها عيا (والرابع) أوسطها قيمة هذا كلام صاحب الحاوي وفيه إثبات خلاف بخلاف ما نقله الرافعي والله تعالى اعلم (النقص الثالث) المذكورة فإذا تمحضت الابل انما اراقت ذكورا وانما لم يجر فيها الذكر إلا في خمس وعشرين فانه يجرى فيها ابن لبون عند قد بنت مخاض وهذا الذي ذكرناه من تعيين (٢) متفق عليه في الخمس والعشرين وإن تمحضت ذكورا ثلاثة أوجه (اصحابا) وهو للنصوص جوازه وهو قول أبي اسحق وإبي الطيب بن سلفة كالريضة من المراض وعلي هذا يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون اكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين (والثاني) للتمسك هكنا صححه الجمهور وقوله للصف والاصحاب عن نصه في الام وعن أبي علي ابن خيران رحمه الله فلي هذا تتعين الاتي ولكن يؤخذ شيء كان يؤخذ لو تمحضت

(١) (٧) ياض
يا أصل فليحور

بقية على شانه ولو كان نصف الشيء لهذا ونصفها للآخر فكل واحد منهما يرجع علي الآخر بقية نصف شانهان تداوت التيمينان خرج علي أقوال النفاص عند تساوي الدين قدر أوجسا

أنا بل قوم ماشية لو كانت أنا و قوم الاثنى للأخوة منها ويعرف نسبتها من الجملة و قوم ماشية
 الذكور و يؤخذ أنني قيمتها ما تقتضيه النسبة وكذلك الاثنى للأخوة من الأثاث والذكور تكون
 دون للأخوة من محض الأثاث وفوق للأخوة من محض الذكور بطريق التقييد السابق في المراض
 وحكي صاحب البيان في كتاب مشكلات المهذب وجها أنه يجوز على هذا الوجه أن تكون قيمتها
 سواء وهو شاذ مرفود (والوجه الثالث) إن أدى أخذ الذكر إلى التسوية بين نصابين لم يؤخذ
 والا أخذ (مثاله) يؤخذ ابن غاضر من خمس وعشرين وحق من ست وأربعين وجذع من إحدى
 وستين وكذلك يؤخذ الذكر إذا زادت الأبل واختلف الفرض بزيادة العدد ولا يؤخذ ابن لبون من ست
 وثلاثين لأنما يؤخذ من خمس وعشرين (وأما) البقر فالتبيع ما خوذ منها في مواضع وجوه وهو في كل ثلاثين
 وحيث وجبت المسنة تصينت أن تمحض أنا أو اقتسمت كما سبق في الأبل وإن تمحضت ذكر أو أنفاه الوجهان
 الأولان في الأبل (الاصح) عند الاصحاب وقوله المصنف والاصحاب عن نصه في الأم جواز الذكر ولو كانت
 البقر أربعين أو خمسين فآخر جهات يتعين اجزأه على المهذب وبه قطع الجمهور وسبق في باب ذكر البقر فيه
 خلاف ضعيف (وأما) الغنم فإن تمحضت أنا أو اقتسمت ذكر أو أنا تصينت الاتي بلا خلاف
 وإن تمحضت ذكر أو فطرشان (للمهذب) وبه قطع المصنف والجمهور يجوز الذكر لأن واجبا
 شاة والشاة تقع على الاثنى والذكر بخلاف الأبل والأربعين من البقر فانه مصوص فيها على اثنى
 (والطريق الثاني) فيه الوجهان الأولان في الأبل حكمه الراضي وهو شاذ ضعيف والله اعلم (وأما)
 قول المصنف في الكتاب أن تمحضت ذكر أو كانت من الأبل أو في أربعين من البقر ففيه وجهان
 (قال) أبو اسحق لا يجوز الا الاثنى (وقال) أبو علي بن خيران : يجوز فيه الذكر وهو المنصوص
 في الأم . قال أبو اسحق : الا أنه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن
 لبون يؤخذ في خمس وعشرين . فهذا الذي فرعه أبو اسحق في ابن لبون مثق عليه وليس
 أبو اسحق منفردا به بل اتفق الاصحاب عليه فريضا على المنصوص وقد تستشكل حكاية
 المصنف عن أبي اسحق هذا الفرع لأن أبا اسحق يقول لا يخرج الذكر فكيف
 يفرع عليه وإنما هو قول ابن خيران (وجواب) هذا الاشكال أن قول ابن خيران هو للمنصوص كذا
 ذكره المصنف والاصحاب فذكر أبو اسحق فريضا عليه ما ذكره من قوم ابن لبون واختار وجها
 آخر مخالفا للنص خرج به وهو أنه تعين الاثنى ولا معارضة بين كلاميه ومثل هذا موجود لأبي
 اسحق في مواضع وقد سبق في باب ما يفسد الماء من التنجاسات لهذا نظير ونهت عليه في هذا
 الترح هذا هو الجواب للمعتد وذكر صاحب البيان في كتابه مشكلات المهذب هذا السؤال ثم
 قال الجواب عنه أن سائر أصحابنا ذكروا هذا الفرع لابن خيران ولعل ذلك وقع في المهذب من

ولو كان بهما مسعون من البقر أربعين لاحتماؤا ثلاثين الآخر فالتبيع والمسوق اجبان عاياه على صاحب

ذلك التاسع وهذا جواب قاسد والصواب ما سبق ولا مناقاة بين قتل المصنف وغيره قد اتفق أبو اسحق وابن خيران على التفرع وإن اختلفا في التخريج والله أعلم (النقص الرابع) الصغر والماشية فيه ثلاثة أحوال (أحدها) أن تكون كلها أو بعضها أو قدر الفرض منها في سن الفرض فيجب من الفرض المنصوص عليه ولا يكلف فوقه ولا يقع بدونه وإن كل أكثرها كبراً أو صفراً وهذا لا خلاف فيه (الثاني) أن تكون كلها فوق سن الفرض فلا يكلف الاخراج منها بل يحصل السن الواجبة ويخرجها وله الصعود والتزول مع الجبران في الابل كما سبق (الثالث) أن يكون الجميع دون سن الفرض وقد يستبعد تصور هذا لأن أحد شروط الزكاة الحول وإذا حال الحول فقد بلغت الماشية حد الاجزاء وذكر الاصحاب له صوراً (منها) أن تحدث للماشية في أثناء الحول فصلان أو عجول أو سخال ثم يموت الامهات ويتم حولها والتناج صغار بعد وهذا تفرع على أن حول التناج ينشئ على حول الامهات (وأما) على قول الأعملي أنه ينقطع الحول بموت الامهات بل يقتصرها عن النصاب فلا تجبي هذه الصورة بهذا الطريق (ومنها) أن يملك نصاباً من صغار المزر ويخصى عليه حول فتجب الزكاة ولم تبلغ سن الاجزاء لأن واجباً تقياً وقد سبق أن الاصحاب اتفقت استكملت ستين إذا ثبت هذا فإن كانت الماشية غنماً فبها يؤخذ من الصغار المتمسكة طريقان (اصحهما) وبه قطع للمصنف والعراقيون وطائفة من غيرهم تؤخذ الصغيرة لقول أبي بكر رضي الله عنه «والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها» رواه البخاري فقال هذا للصحابة كلهم ولم ينكر عليه أحد بل وافقوه فحصلت منه دلائل ثلث (أحداها) روايتان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ العناق (والثانية) إجماع الصحابة ولو نالوا أوجبت كبرة اجبنا به (والطريق الثاني) حكمه الخراسانيون فيه وجهان وحكمها الفوراني والسرخسي والبقوي وغيرهم قولين (القديم) لا يؤخذ الا كبرة لكن دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة قالوا وكذا إذا اقصم المال إلى صغار وكبار فتؤخذ كبرة بالقسط كما سبق في نظائره قال المسعودي في كتابه الايضاح والرافعي من تعذرت كبرة بالقسط اخذت العينة للضرورة (والقول الثاني) وهو الصحيح الحليد لا تعين الكبيرة بل تجزئ الصغيرة كالريضة من المراض وإن كانت للمائة ابلا أو بقرأ ثلاثة أو حمتهورة في كتب العراقيين والخراسانيين ذكر المصنف منها اثنين وحذف ثالثها وهو الاصح ومن ذكرها من العراقيين الشيخ أبو حامد والمواردي والقاضي أبو الطيب والمحاملي في التجريد وخلاتق منهم (وأما) الخراسانيون فالأوجه في كتبهم أشهر منها في كتب العراقيين (اصحابها) عند الأكثرين يجوز أخذ الصغار مطلقاً كالغنم ثلثاً يصحب برب المال ولكن يجتهد الساعي ويجتزئ عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ من ست وتلاثين فصيلاً فوق الفصيل المأخوذ في خمس

الاربعين أربعة أسابيع ما على صاحب الثلاثين ثلاثة أسابيع ما على أخذها الساعي من صاحب الاربعين رجب

وعشرين وفي ست وأربعين فصيلا فوق للأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس وهذا الوجه هو ظاهر نص الشافعي رضي الله عنه في مختصر اللزني ومن صححه البغوي والرافعي وآخرون (والوجه الثاني) لا تجز الصغيرة ثلاثا يؤدي إلى التسوية بين القليل والكثير لكن تؤخذ كبيرة بالوسط كما سبق في نظائره وهذا هو الاصح عند المصنف وشيخه القاضي ابن الطيب في المبرد والشافعي وهو قول ابن سريج وأبي اسحق اللروزي (والثالث) لا يؤخذ فصل من إحدى وستين فما دونها ويؤخذ مما فوقها وكذا من البقر قال اللارودي وغيره هذا الوجه غلط لثبوت (أحدهما) التسوية التي تلزم في إحدى وستين فما دونها تلزم في إحدى وتسعين فإن الواجب في ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان فإذا أخذنا تفصيلين في هذا وفي ذلك سويتا فإن واجب الاحتراز عن التسوية فليحذر عن هذه الصورة (الثاني) إن هذا التسوية تلزم في البقر في ثلاثين وأربعين وقد عير امام الحرمين والقزالي وجامعنا من الاصحاب عن هذا الوجه بجملة تدفع هذين الشيتين قتالا تؤخذ الصغيرة حيث لا يؤدي إلى التسوية ومنهم من خص المنع على هذا الوجه بست وثلاثين فما فوقها وجوز فصيلا عن خمس وعشرين إذا تسوية في تجز موزوحده (النقص الخامس) رداءة قال النسفي قال المصنف والاصحاب إن أعمدت نوع الماشية وصفتها أخذ الساعي من إيهاشه إذا لا تفاوت وإن اختلفت صفتها مع أنها نوع واحد ولا عيب فيها ولا صغر ولا غيرها من أسباب النقص السابقة فوجبان حكمها صاحب البيان (أحدهما) قال وهو قول عامة أصحابنا يختار الساعي خبرهما كما سبق في الحقائق وبنات اللبون (والثاني) وهو قول أبي اسحاق يأخذ من وسط ذلك ثلاثا يجهف برب المال وإن كانت الأبل كلها أرحية فتصح الماء المهمة وكسر الباء للوحدة أو مهربة أو كانت كلها ضانا أو معزا أخذ الفرض منها . وذكري البغوي والرافعي ثلاثة أوجه في أنه هل يجوز أخذ ثنية من المزم باعتبار القيمة عن أربعين ضانا أو جذعة من الضأن عن أربعين معزا (أصحا) الجواز لاتفاق الجنس كالمهرية مع الأرحية (والثاني) المنع كالنقر عن الفم (الثالث) لا يجوز المزم عن الضأن ويجوز المكس كما يؤخذ في الأبل المهرية عن المجيدية ولا عكس فإن المهرية خير من المجيدية . وكلام امام الحرمين قريب من هذا الثالث فإن قال لو ملك أربعين من الضأن الوسط فأخرج ثنية من المزم الشريعة تساوى جذعة من الضأن التي يملكها فهذا محتمل والظاهر اجزأوها وليس كما لو أخر جمعية قيمتها قيمة سليمة فأنها لا قبل والفرق انقلو كان في ماله سليمة وغالبه معجب لم يجزئه معيبة ولو كان ضانا ومعزا أخذنا ماعزة كما قسروا (وأما) إذا كانت الماشية نوعين أو أنواعا بأن اقسمت الأبل إلى بنياني وعراب وإلى أرحية ومعربية ومجيدية أو اقسمت البقر إلى جواميس وعراب أو جواميس وعراب وذرية أو اقسمت الغنم إلى ضأن ومزم فيضم بعضها إلى بعض في أكل التصلب بلا خلاف لأنحد الجنس وفي كيفية أخذ الزكاة

بقيمة ثلاثة أسباع على الآخرو لو أخذها من الآخرو رجع بقيمة أربعة أسباع على صاحب الأربعين ولو أخذ

منها قولان مشهوران (أحدهما) يؤخذ من الاغلب قلن استويا كاجتماع الحقائق وبنات البيون في مائتين فيؤخذ الاغلب للسالكين علي المذهب صرح به الاصحاب وقيل إمام الحرمين اتفاق الاصحاب عليه . ويمكن المراد النظر إلي لأنواع باعتبار القيمة فإذا اعتبرت القيمة وانقيطت فمن أي نوع كان المأخوذ جاز هكذا قطع به المصنف وجاهل الاصحاب وقيل الراضي عن الجمهور قال وقال صاحب الشامل ينبغي أن يكون للمأخوذ من اعلا الأنواع كما لو انقسمت إلى صاحب ومراض قال الراضي : يجب عما قال بانه ورد النهي عن المريضة والمعية فلم نأخذها مني وجدنا صحيحة بخلاف ما نحن فيه . وحكي صاحب الشامل وآخرون في المسألة قولاً ثالثاً نص عليه الشافعي رضي عنه الله عنه في الام أنه إذا اختلفت الأنواع أخذ من الوسط كما في الملبس . قالوا وهذا القول لا يجي . فيما إذا كانا نوعين فقط ولا في ثلاثة متساوية . وحكي القاضي أبو القاسم بن كنج وجهاً أنه يؤخذ من الاجود مطلقاً مخرباً من نص الشافعي في اجتماع الحقائق وبنات البيون في مائتين وحكي ابن كنج عن أبي اسحاق المروزي أن موضع القولين إذا لم يحتمل أخذ واجب كل نوع لو كان وحده منه فإن احتمل أخذ كذلك قولاً واحداً بأن ملك مائة أرحبية ومائة مبرية فيؤخذ حقتان من هذه حقتان من هذه وهذا الذي حكي عن أبي اسحاق شاذ ومشهور في المذهب طرد القولين مطلقاً ووضح القولين الاولين بمائتين (أحدهما) له خمس وعشرين من الابل عشر مبرية وعشر أرحبية وخمس مجيدة فعلي القول الاول تؤخذ بنت مخاض مبرية وأرحبية بقيمة نصف أرحبيتها ونصف مبرية لان هذين النوعين أغلب . وعلي الثاني يؤخذ بنت مخاض من أي الأنواع أعلى بقيمة خمسي مبرية وخمسي أرحبية وخمس مجيدة وإذا كانت قيمة بنت مخاض مبرية عشرة وأرحبية خمسة ومجيدة دينارين ونصفاً أخذ بنت مخاض من أي الأنواع كل قيمتها سنة ونصف ولا يجي . هنا قول الوسيط ويجي . وجهان كنج (المثال الثاني) له ثلاثون من المعز وعشر من الضأن فعلي القول الاول يأخذ ثمانية من المعز كما لو كانت كلها معزاً ولو كانت الثلاثون ضأناً أخذنا جذعة ضأن وعلي الثاني يؤخذ ضائفة أو عنز بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع ضائفة في الصورة الاولى . وبقيمة ثلاثة أرباع ضائفة وربع عنز في الصورة الثانية ولا يجي . قول اعتبار الوسط وعلي وجه اعتبار الاشراف يجب أشرافها والله تعالى أعلم *

(فرع) في ألفاظ الكتاب (أما) حديث لا يؤخذ في الصلقة هرة (نصحيح) رواه البخاري سبق يانه (قوله) ببعض قيمة فرض صحيح وبعض قيمة فرض مريض (هو) ثمنين فرض (قوله) كاستنابا والبزل هو - بضم الباء واسكان الزاي - جمع بلزا - سبق يانه في أول باب ذكره الابل (قوله) لقول أبي بكر رضي الله عنه د لو منعتني عناقا كانوا يؤدونها إلي رسول الله

التيع من صاحب الاربعين ولا تمنع من صاحب الثلاثين ورجع صاحب الاربعين بقيمة ثلاثة أسابيع التبع على

صلى الله عليه وسلم قاتلتهم علي منها » رواه البخارى هكذا وأصل الحديث في الصحيحين لكن في رواية مسلم قال . والصائق - بفتح العين - الاثني من أولاد اللعز إذا قويت ما لم تستكمل سنة وجمعها أثنى وعنوق (قوله) كالضأن وللعز (أما) الضأن فهو مزيج من اللعز ويحوز تخفيفه بالاسكان كلفظ اللعز . وهو جمع واحد ضأن بهمة قبل النون كراكب وركب ويقال في الجمع أيضا ضأن - بفتح الهمة - كحارس وحرس وجمع ضوان وللعز - بفتح العين واسكنها - هو اسم جنس الواحد ضائلة بهمة بعد الالف ثم نون وجمعها ضوان وللعز - بفتح العين واسكنها - هو اسم جنس الواحد منه ماعز والاثني ماعزة وللعز وللعز - بفتح اللام - والمعوز - بضم المعز - بمعنى المعز وقد مذكر الابل والبق في أول بابيهما والجواميس معروف قال الجواليقي : هو عجمي مصرب . والبخاني بتشديد الباء وتخفيفها وكذا ما أشبهه من الجمع التي واحدتها مشدد يجوز في الجمع انتشيد والتخفيف كالفرارى والسرارى والعوارى والاثني وأشباها (وأما) قول المصنف والجواميس والبق فكذا قاله في اللهب في باب الربا وكذا في التبييه وهو ما ينكر عليه لان حاصله انه جعل البقر نوعا يفر والجواميس وهذا غير مستقيم ولا منتظم والصواب ما قدمناه ان البقر جنس ونوعه الجواميس والعرب وهي اللس المعروفة الجرد الحسان الالوان كذا قاله اصحابنا في هذا الموضع وكذا قاله الازهرى وغيره من اهل اللغة والله اعلم .

• قال المصنف رحمه الله •

(ولا يؤخذ في القرض الربوي الى ولدت ومعا ولدها ولا الماخض وهي الحامل ولا ما طرقتها الفحل لان البيضة لا يكاد يطرقها الفحل الا وهي تجل ولا الاكولة وهي الحينة التي أخذت للاكل ولا غفل الغنم الذي أعد للضراب ولا حرزات اللال وهي خيارها التي تحزرها العين لحسنها للاروى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي ﷺ « بث معاذاً الى اليمن فقال له اياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم » وعن عمر رضي الله عنه انه قال لعامة سفيان « قل قومك انا ندع لكم الربى والماخض وذات اللحم وغفل الغنم وناخذ المذبح والتى وذلك وسط بيننا وبينكم في اللال » ولان الزكاة تجب علي وجه الفرق فلا أخذنا خيار اللال خرجنا عن حد الفرق فان رضي رب اللال باخراج ذلك قبل منه لما روى ابي كعب رضي الله عنه قال « بثني رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداً فررت برجل فلما جمع لي ماله لم أجديه إلا بنت مخاض قتلت له أدبت مخاضاً فانها صدقتك فقال ذلك ملا بن فيه ولا ظهر وما كنت لا قرض الله تعالى من مالى مالا بس فيه ولا ظهر ولكن هذه ناقة قيسية فخذها قلت له ما تأبأ أخذ ما لم أؤمر به وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم منك قريب فان أحببت أن تعرض عليه ما عرضت علي فاقبل فان قبله منك قبله فخرج معي وخرج بالناقة حتى قلعتنا علي رسول الله

الآخر ورجم الآخر عليه بقيمة أربعة أسباع المستنقوا أخذنا لسنن من صاحب الاربعين والتبسم من الآخر

عليه السلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الذي عليك فان تطوعت بغير أجر ك الله فيه وقبلناه منك فقال فها هي ذه فحنها فامر رسول الله بقبضها ودعا له بالبركة ولان للنع من أخذ الحيار لحق رب المال فاذا رضي قبل منه *

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم والآثر عن عمر رضي الله عنه صحيح رواه مالك في الموطأ بمعناه عن صفيان بن عبد الله التقي الصنعاني ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمشه مصدقا وكان يمد عليهم السخل فقالوا تمد علينا السخل ولا تأخذ منها شيئا فلما قدم علي عمر رضي رضي الله عنه ذكر ذلك له قال عمر رضي الله عنه « نعم تمد عليهم السخل بمحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الا كوة ولا الربى ولا للمخض ولا غل القنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداة للمال وخياره وهذا عن عمر رضي الله عنه صحيح وقوله غداة للمال - بين معجزة مكرورة وبالمد وهي جمع غدي - بتشديد الياء - هو الرديء (وأما) الربى فبضم الراء وتشديد الباء مقصورة وجمعها رباب - بضم الراء - والمصدر رباب - بكسر هاء - قال الجوهري قال الاموي الربى من ولايتها الى شهرين قال أبو زيد الانصاري : الربى من المزع وقال غيره من المزع والضمان وربما جاءت في الابل والاكولة - بفتح الميم - فحزرات بتقدم الزاى على الراء وحكي عكسه والاول أصح وأشهر (أما) حديث أبي بن كعب رضي الله عنه (فرواه) احمد بن حنبل وأبو داود بإسناد صحيح أو حسن وزاد ابن أحمد في مسند أبيه احمد بن حنبل : قال الراوى عن أبي بن كعب وهو عمارة بن عمرو بن حزم وقد وليت الصدقات في زمن معاوية فاخلفت من ذلك الرجل ثلثين حقة لآلف وخمسة عشر وقوله أفة قبة هي - بالفاء - المفتوحة ثم مشاة من فوق ثم من تحت - وهي اناقة الشابة القوية (وقوله) تعرض عليه - بفتح التاء وكسر الراء - (أما) حكم الفصل (فهو) كما قاله للمصنف فلا يجوز أخذ الربى ولا الاكولة ولا الحمل ولا التي طرقها الفحل ولا حزرات المال ولا غل الماشية حيث يجوز أخذ الذكر ولا غير ذلك من التماس إلا أن يرضى المالك بذلك فيجوز ويكون أفضل له ولا فرق بين الربى وغيرها هذا هو الصحيح وبه قطع للمصنف والجمهور وقال امام الحرمين وذكر العراقيون أنه لو تبرع بالربى قبلت منه وان كانت قرية عهد بالولادة جريا على القياس قال وحكوا وجها بعيدا لبعض الاصحاب أنها لا تقبل منه لأنها تكون مهزولة تقرب ولادتها والمزال عيب قال الامام وهذا ساقط قد لا تكون كذلك وقد تكون غير الربى مهزولة والمزال الذي هو عيب هو المزال الظاهر اليين وهذا الوجه الذي حمله قد حمله الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين واتفقوا على تليط قائله قال الامام : ولو بذل الحمل قبلت منه عند الائمة كالسكرة في نوعها أو صفتها قال وتقل الائمة عن داود أنه منع قبولها قل لان

رجع صاحب الاربعين بقيمة ثلاثة أسابيع على الآخر ورجع الآخر عليه بقيمة أربعة أسابيع التبيح وهذه الحالة الرابعة المذكورة في الكتاب ولك أن تعلم قوله من عرض المال ما يتفق بلوار

الحل عيب قال الامام وهذا ساقط لانه ليس عيبا في البهائم وانما هو عيب في الآدميات قال الامام
قال صاحب التريب : لا يعتمد الساعي أخذ كرامة ماله فلو تبرع المالك باخراجا قبلت وأجزأت علي
للمذهب قال ومن أنتما من قال لا تقبل للنهي عن أخذ الكرائم قال الامام وهذا من مبالأصل له
لان المراد بالنهي نهى السعاة عن الاجحاف باصحاب الاموال وحشم علي الانصاف ولا يفهم منه
الفقيه غير هذا . قال الامام ولو كانت الماشية كلها حوامل قال صاحب التريب لا يطلب منه حاملا
وهذه الصفة معفو عنها كما يعني عن الوقص : قال الامام وهذا الذي ذكره صاحب التريب حسن
لطيف وفيه نظر دقيق وهو أن الحامل قد تحمل حيوانين الام والجنين وانما في الاربعين شاة
فلا وجه لتكليفه حاملا وقد يرد علي هذا إيجاب الخلفات في الدية ولكن الدية اتباعية لا مجال للنظر
في مقدارها وصفتها ومن يتحملها فلا وجه لمخالفة صاحب التريب قال اما لو كانت ماشيته سمينة
للمرعى فيطالبه بسمينة ويجعل ذلك كشرف النوع *

(فرع) قد ذكرنا أنه لو تبرع المالك بالحامل قبلت منه وقته البدرى عن العلماء كافة غير داود
وحكي اصحابنا عن داود الظاهري أنه قال : لا تجزى. الحامل لان الحل عيب في الحيوان بدليل
أنه لو اشترى جارية فوجدها حاملا فله ردها بسبب الحل وقال الحامل لا تجزى. في الاضحية وأجاب
القاضي أبو الطيب في تعليقه وسائر الاصحاب بأن الحل قص في الآدميات لما يخاف عليهم من الولادة
بخلاف البهائم ثم قال : الحل فضيلة فيها قالوا ولهذا قلنا لو اشترى جارية فوجدها حاملا فله ردها
بذلك ولو اشترى بهيمة فوجدها حاملا لم يكن له ردها به ولم يكن الحل عيبا فيها بل هو فضيلة ولهذا
أوجب صاحب الشرع في الدية المغلطة أربعين خلفه في بطونها اولادها وأجاب الاصحاب عن
الاضحية فقالوا : انما لا تجزى. الحامل في الاضحية لان المقصود من الاضحية اللحم والحل بهزما
ويقل سببه لمخالفة لا تجزى. والمقصود في الزكاة كثر القيمة والدر والنسل وذلك في الحامل فكانت اولي
بالجواز والله تعالى اعلم * قال المصنف رحمه الله *

(ولا يجوز أخذ القيمة في شيء من الزكاة لان الحق لله تعالى وقد علقه علي ما نص عليه
فلا يجوز نقل ذلك إلي غيره كالاضحية لما علقها علي الاسام لم يجز نقلها إلي غيرها فان أخرج عن
المنصوص عليه سنأ. أعلي منه مثل أن يخرج عن بنت مخاض بنت لبون أجزأه لأنها تجزى. عن
ست وثلاثين فلان تجزى. عن خمس وعشرين اولي كالبذنة لما أجزأت عن سبعة في الاضحية فلان
تجزى. عن واحد اولي وكذلك لو وجبت عليه مسنة فأخرج تبيعين اجزأه لانه إذا اجزأه ذلك عن
ستين فلان تجزى. عن اربعين اولي) *

(الشرح) اتفقت نصوص الشافعي رضي الله عنه أنه لا يجوز اخراج القيمة في الزكاة وبه

وكذا موله لم يجب علي الساعي اخذ لالة وقوله بل يأخذ كيف اتفق وقوله ف يرجع باذل المسنة

قطع المصنف وجهه من القيمة تجزئ. حكاه وهو شاذ بليل ودليل المذهب ما ذكره للمصنف (وأما) اذا اخرج منا اعلى من الواجب كنت ليون عن بنت مخاض ونظائره فتجزئه بلا خلاف لحديث ابى السابق ولما ذكره للمصنف (وأما) اذا اخرج يتبعين عن مسنة فقد قطع المصنف بجوازه وهو للمذهب وبه قطع الجماهير وفيه وجه سبق في باب زكاة البقر والله تعالى اعلم •

(فرم) قد ذكرنا أن مذهبنا انه لا يجوز اخراج القيمة في شيء من الزكوات بوجه قال مالك وأحمد وداود الا ان مالكا جوز الترام عن الثناير وعكسه وقال ابو حنيفة يجوز فاذا لزمه شاة فأخرج عنها دراهم قيمتها او اخرج عنها مال القيمة عند كالكسب والياب وهو حاصل مذهبنا ان كل ما جازت الصدقة به جاز اخراجه في الزكاة سواء كان من الجنس القبي وجبت فيه الزكاة ام من غيره الا في مسألتي (احدهما) يجب عليه الزكاة فيخرج قيمتها منفعة عين بأن يسلم الى الفقراء داراً يسكنونها بقيمة الزكاة (والثانية) ان يخرج نصف صاع جيد عن نصف صاع وسط لزمه فانه لا يجوز له ووافق على انه لا تجزئ القيمة في الاضحية وكذا لو لزمه عتق رقبة في كفارة لا تجزئ قيمتها وقال ابو يوسف وأبو حنيفة اذا ادى عن خمسة جراد خمسة دونها في الجودة اجزأه وقال محمد يؤدي فضل ما بينهما وقال زفر عليه ان يتصدق بغيرها ولا تجزئه الاول كذا حكاه ابو بكر الرازي وقال سفيان الثوري تجزئ اخراج العروض عن الزكاة اذا كانت بقيتها وهو الظاهر من مذهب البخاري في صحيحه وهو وجه لنا كما سبق واحتج المجوزون للقيمة بأن ما ذأ رضى الله عنه قال لاهل اليمن حيث عث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخذ زكاتهم وغيرها «اثموني بعرض ثياب خبيص او ليس في الصدقة مكلن النمبر والقرة اهون عليكم وخير لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة» ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً بصيغة جرم بالحديث الصحيح «في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن فابن ليون» قالوا وهذا نص على دفع القيمة قالوا ولانه مال زكوى فجازت قيمته كعروض التجارة ولان القيمة مال فأتبعت المنصوص عليه ولانه لما جاز العدول عن العين الى الجنس بالاجماع بأن يخرج زكاة غنمه عن غم غيرها جاز العدول من جنس الى جنس واستدل اصحابنا بأن الشرع نص على بنت مخاض وست ليون وحقه وجذعة وبيع ومسنة وشاة وضيأه وغير ذلك من الواجبات فلا يجوز العدول كالا يجوز في الاضحية ولا في المنفعة ولا في الكفارة وغيرها من الاصول التي وافقوا عليها ولا في حقوق الاعميين واستدل صاحب الحاوى بقوله صلى الله عليه وسلم «في صدقة الفطر صاع من تمر صاع من شعير الى آخره ولم يذكر القيمة ولو جازت لبيها فقد تدعو الحاجة ليهأولاه صلى الله عليه وسلم قال «في خمس وعشرين من الابل بنت مخاض

لا وجه للسبب الى ابى اسحق فان كل ذلك • • • • • بل انك الوجه بان لا يمكن اخذ ما يخص

فلن لم تكن بنت مخاض فابن لبون * ولو جازت القيمة لينها ولانه صلى الله عليه وسلم قال « فيمن وجب عليه جذعة فان لم تكن عنده دفع حقة وشاتين او عشرين درهما » وكذا غيرها من الجبران علي ما سبق بيانه في حديث انس في اول باب زكاة الابل فقد رد البدل بعشرين درهما ولو كانت القيمة مجزئة لم يقدر بل اوجب تفاوت بحسب القيمة * وقال امام الحرمين في الاساليب للعمد في الدليل لامحابتنا ان الزكاة قرينة لله تعالى وكل ما كان كذلك فسيبيله ان يتبع فيه امر الله تعالى ولو قال انسان لو كره اشترى ثوبا وعلم الوكيل ان غرضه التجارة ولو وجد سلعة هي انفع لموكله لم يكن له مخالفتها وإن رداه انفع فما يجب لله تعالى بامره اولى بالاتباع (فان قالوا) هذا يناقض قولكم في زكاة الصبي ان مقصوده هاسد الحلة وهذا يقتضي ان المقصود سد الحاجة فلا تتبع الاعيان المنصوص عليها (قلنا) لا ننكر ان المقصود الظاهر سد الحاجة ولكن الزكاة مع ذلك قرينة فاذا كان المرء يخرج الزكاة بنفسه تعينت عليه النية فلا يمتد بما أخرجه لممكنه من الجمع بين الفرضين * ولو امتنع من أداء الزكاة والثنية والاستنابة أخذها السلطان عملا بالفرض الاكبر ولهذا إذا أخرج باختياره لم يستد به كالمخرج الزكاة بلا نية * ولو امتنع من ادائها ولم يجد الامام له شيئا من جنسها أخذ ما يجد ثم إذا اضطر الى صرف ما أخذ الى المالكين اجزأه ذلك وان لم يكن من جنس الزكاة فقد خرجت للمساكين علي طريقة واحدة والعبادة تقتضي النية والاتباع ومبنى الزكاة علي سد الحاجة فلا اختيار بوجوب النية والاتباع لما نص عليه جنسا وقدرًا فان عسرت النية او تمدد اخراج المنصوص عليه غلب مقصود الزكاة وهو سد الحاجة فهذا يختصر من اطراف ادلة المسألة (والجواب) عن حديث معاذ ان المراد به أخذ البدل عن الجزية لا عن الزكاة فان النبي صلى الله عليه وسلم « أمره ان يأخذ في الزكاة عن الحب حيا وعقبه بالجزية » قال « خذ من كل حال ديناراً أو عدله مغافرا » (فان قيل) ففي حديث معاذ أخذته منك مكان القدرة والشعر وذلك غير واجب في الجزية * قال صاحب الحاوي (الجواب) أنه يمتثل أن معاذاً عقد معهم الجزية علي أخذ شيء من زروعهم قال أصحابنا وما يدل علي أنه في الجزية لا في الزكاة أن منذهب معاذ انه لا ينقل وقد اشتهر عنه انه قال « أما رجل اتقل من مخلاف عشيرته الي مخلاف آخر ففسره وصدقته في مخلاف عشيرته » فدل علي انه في الجزية التي يجوز قتلها بالاتفاق (والجواب) عن ابن اللبون انه منصوص عليه لا للقيمة ولهذا لو كانت قيمته أقل من بنت مخاض أخذناه ولانه أيضاً إنما يؤخذ عند عدم بنت المخاض ولو كان قيمة علي ما يقولون لجاز دفعه مع وجوده (والجواب) عن القياس علي عرض التجارة ان الزكاة نجب في قيمته والمخرج ليس بدلا عن الواجب بل هو الواجب كما أن الشاة المخرجة عن خمس من الابل هي واجبة لانها قيمة (وأما) قياسهم علي المنصوص عليه فابطله أصحابنا باخراج كل واحد منهما لو انفرد به علي ما سبق وقوله بثلاثة اسباعها اي بقيمتها وكذا قوله بأربعة اسباعه

نصف صاع جيد عن نصف صاع وسط وشاة عن شاتين قيمتهما ثم المتشد في الأصل انه منصوب عليه فلهذا جاز اخراجه بخلاف القيمة (وأما) قولهم لما جاز العسل الى آخره فهذا قياس فلا يلزمنا مع ان الواجب انما هو اخراج الزكاة من جنس ماله لا من عينه فلم يكن ذلك عدولا عن الواجب الي القيمة والله تعالى أعلم •

(فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز عندنا اخراج القيمة في الزكاة • قال اصحابنا هذا اذا لم تكن ضرورة وقتل الرافض في مسألة اجماع الحقائق وبنات القبول في مائتين عن الاصحاب أنهم قالوا يسل في الزكاة الى غير الجنس الواجب للضرورة كن وجب عليه شاة في خمس من الابل فقدد الشاة ولم يمكنه تحصيلها فانه يخرج قيمتها دراهم ويجزئه كن لزمه بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون لاقى ماله ولا بالثمن فانه يسل الى القيمة وسبق هناك أنه اذا وجب أخذ الاغيط وأخذ الساعي غيره وأوجبنا التفاوت يجوز اخراجه دراهم إن لم يمكن تحصيل شقص به وكذا إن امكن علي الاصحاب وذكرنا هناك فظايره وذكر امام الحرمين في باب النية في الزكاة هذين الوجهين في التفاوت عند إمكان الشقص ثم قال فليخرج من هذا الخلاف انه متى أدى الحساب في زكاة الماشية الي تشقيص في مسائل الخلطة ففي جواز القيمة عن الشقص هذان الوجهان • قال ولو لزمه شاة عن اربعين ثم تلف المال كله بعد إمكان الاداء وعسر تحصيل شاة ومست حاجة المساكين فالظاهر عندي أنه يفرض القيمة للضرورة ولا سبيل الي تأخير حق المساكين ثم ذكر الامام أن من توجهت عليه زكاة وامتنع باخذ الامام أى شيء وجده إذا لم يجد للمصوص كما يلخذ الزكاة من مال الممتنع وإن لم ينو من عليه الزكاة فان كان من عليه الزكاة قادراً علي المنصوص عليه ففي اجزائه تردد كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في الممتنع من النية اذا اخذها الامام فهذا كلام الامام في النهاية وقد سبق في الفرع الذي قبل هذا عن كلامه في الاساليب نحو هذا • ومن مواضع الضرورة التي تجزئ فيها القيمة ما اذا أزمهم السلطان بالقيمة واخذها منهم فانها تجزئهم وقد ذكر المصنف المسألة في آخر باب الخلطة فيما اذا أخذ الساعي من احد الخليطين قيمة الفرض قتال (الصحيح) أنه يرجع على خليفه لانه اخذه باجتهاده فاشبه اذا اخذ الكبيرة عن السخايل وهكذا قطع جماهير الاصحاب في هذا الموضع باجزاء القيمة التي اخذها الساعي وقوله اصحابنا المراقبون كالشيخ ابن حامد والقاضي ابي الطيب في الجرود الحاملي في كتابيه وصاحب الحاوي وغيرهم في باب الخلطة عن نص الشافعي رضي الله عنه في الام قالوا نص الشافعي في الام انه تجزئه القيمة وانه يرجع علي خليفه بمحضته من القيمة لان ذلك حكم من الساعي فيما يبيع فيه الاجتهاد فوجب امضاؤه قالوا وهذا هو الصحيح وبه قال ابن ابي هريرة قالوا وقال ابو اسحاق

ولو ظلم الساعي فأخذه من احد الخليطين والواجب شاة شاتين او أخذ شاة حبل يربي او ما خاضر جمع المأخوذ

المرزوي لا يميزه القيمة التي ياخذها الساعي ولا يرجع بها على خيلته لانه غير الواجب وهذا الوجه غلط ظاهر بخلاف لنص الشافعي رضي الله عنه وللأصحاب رحمهم الله تعالى وللدليل والله تعالى اعلم • قال للمصنف رحمه الله تعالى •

﴿ باب الخلطة ﴾

﴿ للخلطة تأثير في إيجاب الزكاة وهو أن يجعل مال الرجلين أو الجماعة كمال الرجل الواحد فيجب فيه ما يجب في مال الرجل الواحد فإذا كان بين قسيتين وهما من أهل الزكاة نصاب مشاع من المال في حول كامل وجب عليهما زكاة الرجل الواحد وكذلك إذا كان لكل واحد مال منفرد ولم ينفرد أحدهما عن الآخر بالمحول مثل أن يكون لكل واحد منهما عشرون من القمح فخلطاهما أو لكل واحد أربعون ملكهما معا فخلطاهما صار كمال الرجل الواحد في إيجاب الزكاة بشروط (أحدها) أن يكون الشريكتان من أهل الزكاة (والثاني) أن يكون للمال المختلط نصيبا (والثالث) أن يعضى عليهما حول كامل (والرابع) أن لا يميز أحدهما عن الآخر في المراح (والخامس) أن لا يميز أحدهما عن الآخر في السرح (والسادس) أن لا يميز أحدهما عن الآخر في المشرب (والسابع) أن لا يميز أحدهما عن الآخر في الزاعي (والثامن) أن لا يميز أحدهما عن الآخر في الفحل (والتاسع) أن لا يميز أحدهما عن الآخر في الحلب والأصل فيه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كسب كتاب الصدقة قرنه بسيفه فعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وكان فيه لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق مخافة الصدقة وما كان من خيلتين فأنهما يتراجمان بينهما بالسوية » ولأن للمالين صارا كمال الواحد في المؤن فوجب أن تكون زكاته زكاة المال الواحد •

(الشرح) هذا الحديث حديث حسن رواه أبو داود والترمذي وغيرها وسبق بيانه بطوله في أول باب زكاة الأبل وسبق هناك أن البخاري رواه في صحيحه من رواية أنس رضي الله عنه والخلطة بضم الخاء والمراح بضم الميم وهو موضع مبيتها والحلب بكسر الميم الأناء الذي يحلب فيه وبفتحها موضع الحلب سنوضح للراية إن شاء الله تعالى قال أصحابنا : الخلطة ضربان (أحدهما) أن يكون المال مشتركاً مشاعاً بينهما (والثاني) أن يكون لكل واحد منهما ماشية متميزة ولا اشتراك بينهما لكنهما متعاوران مختلطتان في المراح والمسرح والمرعي وسائر الشروط ولتذكرة وتسمي الأولى خلطة شيوخ وخلطة اشتراك وخلطة أعيان والثانية خلطة أوصاف وخلطة أجوار وكل واحدة من الخلطتين تؤثر في الزكاة ويصير مال الشخصين أو الأشخاص كمال الواحد ثم قد يكون أثرهما

منه على الآخر بنصف قيمة الواجب لا قيمة المأخوذ فإن الساعي ظله بالزيادة والمطلوب يرجع على

وجوب أصل الزكاة وقد يكون في تكثرها وقد يكون في قليلها (مثال الإيجاب) رجلان لكل واحد عشرون شاة يجب بالخطئة شاة ولو انفردا لم يجب شيء (ومثال التكثر) خلط مائة وشاة بمثلها يجب علي كل واحد شاة ونصف ولو انفردا وجب علي كل واحد شاة قطع أو خلط خمسا وخمسين بقرة بمثلها يجب علي كل واحد مسنة ونصف يتبع ولو انفردا لزمه مسنة قطع أو خلط مائة وعشرين من الابل بمثلها يجب علي كل واحد ثلاث بنات لبون ولو انفردا لزمه مئتان (ومثال التقليل) ثلاثة رجال لكل واحد أربعون خلطوها يجب علي كل واحد شاة ولو انفرد لزمه شاة كاملة وقل الرافعي عن الخنطلي انه حكى وجهاً غريباً أن خلطة الجوار لا أثر لها قال وليس بشيء وهذا الوجه غلط صريح وقد نقل الشيخ أبو حامد في تعليقه إجماع المسلمين علي انه لا فرق بين الخلطين في الإيجاب وإنما اختلفوا في الأخذ وبذهبنا في تأخير الخلطين قال عطاء ابن أبي رباح والاوزاعي واليث واحد واسحق وداود وقال أبو حنيفة لا تأخير للخلطين مطلقاً ويبقى المال على حكم الانفرد وقال مالك والثوري وأبو ثور وابن المنذر ان كان مال كل واحد نصيباً فصاعداً أثرت الخلطة والا فلا دليل على الأحاديث الصحيحة المطلقة في الخلطة والله اعلم (وأي) قوله صلى الله عليه وسلم «لا يفرق بين مجتمع ولا جميع بين مفرق خشية للصدقة» فهو نهي للساعي وللمالك عن التفرق وعن الجمع فنهي للمالك عن التفرق وعن الجمع خشية وجوب الصدقة أو خشية كثرتها ونهى الساعي عنهما خشية سقوطها أو قلها (مثال التفرق) من جهة الملاك ان يكون لرجلين أو رجال أربعون شاة مختلطة فواجبهم شاة مقسمة عليهم فليس لهم تفرق المشاة بعد الحول عند قدوم الساعي لتسقط الزكاة في الظاهر (ومثاله) من جهة الساعي ان يكون لكل رجل من الثلاثة أربعون شاة مختلطة فليس للساعي تفرقها ليأخذ من كل واحد شاة وإنما على كل واحد ثلث شاة (ومثال الجمع من جهة الملاك ان يكونوا ثلاثة لكل واحد أربعون شاة متفرقة فجمعوها عند قدوم الساعي بعد الحول فليس لهم ذلك بل علي كل واحد شاة (ومثاله) من جهة الساعي ان يكون لاحد الرجلين عشرون شاة متفرقة ولا آخر عشرون متفرقة فليس للساعي ان يجمعها ليأخذ شاة بل يتركها متفرقتين ولا زكاة أو يكون لاحدهما مائة شاة ولا آخر مثلاً فليس للساعي جمعها ليأخذ ثلاث شياه بل يتركها متفرقتين وعلي كل واحد شاة قطع والله أعلم •

• قال المصنف رحمه الله تعالى •

(فأما إذا لم يكن أحدهما من أهل الزكاة بان كل واحد كافر أو مكاتب فلا يضم ماله إلى مال الآخر المسلم في إيجاب الزكاة لان مال الكافر والمكاتب ليس بركاوي فلا يتم به التصاب كالمملوك فلا يتم بها

الظالم دون غيره فان كان المأخوذ باقي في يد الساعي استرده وإلا استرد الفضل والفرض ساقط ولو أخذ القيمة في الزكاة أو أخذ من السخايل كبيرة فهل يرجع علي خليفه فيه وجان (أحدهما) •

نصاب السائمة إن كان مشتركا بينهما دون النصاب بأن كان لكل واحد عشرون من النسم فخالط صاحبه بقسم عشرة وتركتا شاتين منفردتين لم تجب الزكاة لا المجتمع دون النصاب فلم تجب فيه الزكاة وإن عيّر أحدهما عن الآخر في المراح أو المشرح أو للشرب أو الراعي أو الفحل أو الحلب لم يضم مال أحدهما إلى الآخر لما روى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «والخيلتان ما اجتماع علي الفحل والرعي والحوض» فنص على هذه الثلاثة بوجوبها على ما سواها ولأنه إذا عيّر كل واحد شي بمذكوره لم يصح لكل الواحد في المؤن وفي الاشتراك في الحلب وجهان (أحدهما) أن من شرطه أن يحلب لبن أحدهما فوق لبن الآخر ثم يقسم كما يخلط المسافرون أزوادهم يأكلون وقال أبو إسحاق لا يجوز شرط حلب أحدهما فوق الآخر لأن لبن أحدهما قد يكون أكثر من لبن الآخر فإذا اقتسما بالسوية كان ذلك وبأن القسمة بيع وهل تشترط نية الخلطة فيه وجهان (أحدهما) أنها شرط لأنه يتقرر به الفرض فلا بد فيه من النية (والثاني) أنها ليست بشرط لأن الخلطة إنما أثرت في الزكاة للاقتصار على مؤنة واحدة وذلك يحصل من غير نية»

(الشرح) حديث سعد رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف من رواية ابن أبي عمير ووقع في أكثر نسخ المذهب فيه الفحل والرعي وفي بعضها والرعي يحدف الألف وإسكان العين وكلاهما مروي في الحديث والاول أكثر وقوله لأن مال الكافر والمكاتب ليس بزكاة في الصواب عند أهل الغزوة ليس بزكاة كروى وبه وسبق أن للراح مأواها ليلا (وأما) للمشرح فقال جماعة من أصحابنا هو للمرتع الذي ترعى فيه وقال جماعة هو طريقها إلى المرعى وقال آخرون هو الموضع الذي تجتمع فيه لتسرح والجميع شرط كما سنوضحه إن شاء الله تعالى والحلب - بكسر الليم - الإماء الذي يحلب فيه والحلب - بالفتح - الموضع الذي يحلب فيه ومراد المصنف الأول (وأما) قوله وفي الحلب وجهان فهو بفتح اللام على المشهور وحكي إسكانها وهو غريب ضعيف (وأما) أحكام الفصل (فقال) أصحابنا نوعا الخلطة يشتركان في اشتراط أمور وتختص خلطة الجوار بشروط فن المشترك كون المختلط نصابا فلو ملائزيد عشرين شاقو عمرو عشرين فخلط تسع عشرة بقسم عشرة وترك شاتين منفردتين فلا أثر لخلطتهما ولا يجب على كل واحد منهما زكاة بلا خلاف لما ذكره المصنف ولو خالطا تسع عشرة بقسم عشرة وشاة بشاة وجبت زكاة الأربعين بالاتفاق لأنهما مختلطتان بأربعين (ومنها) كون الخالطين ممن تجب عليهما الزكاة فلو كان أحدهما كافرا أو مكاتبيا فلا أثر للخلطة بلا خلاف بل إن كان نصيب الحر المسلم نصابا زكاة زكاة الانفراد وإلا فلا شيء عليه وهذا أيضا لا خلاف فيما ذكره المصنف (ومنها) دوام الخلطة سنة على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى (وأما) الشروط المختصة بخلطة الجوار فجميعها عشرة (منها) متفق عليه (ومنها) يختلف فيه (أحدها)

قال أبو إسحاق في أخذ القيمة أنه لا يرجع (وأصحها) وبه قال ابن أبي هريرة يرجع لأهم من مسائل

اتحاد المراح (الثاني) اتحاد للشرب بأن تسقى غنهما من ماء واحد نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة بحيث لا يختص غنم أحدهما بالشرب من موضع وغم الآخر من غيره (الثالث) اتحاد للسرح وهو الموضع التي تجتمع فيه ثم تساق إلي المرعى (الرابع) اتحاد للمرعى وهو للمرعى التي ترعى فيه فئمة الأريسة متفق عليها (الخامس) اتحاد الراعي وفيه طريقان (أحدهما) ويقطع المصنف والأكثر أن شرط (والثاني) حكمه جماعات من الخراسانيين فيه وجهان (أصحهما) شرط (والثاني) ليس بشرط فلا يضر انفراد أحدهما عن الآخر براع قال أصحابنا ومعنى اتحاد الراعي أن لا يختص أحدهما براع فاما إذا كان للشيئين راعيان أو رعاة لا يختص واحد منهما بواحد منهم فالحلطة صحيحة (السادس) اتحاد الفحل وفيه طريقان (أصحهما) وبه قطع للمصنف والجمهور أنه شرط (والثاني) حكمه جملة من الخراسانيين فيه وجهان (أصحهما) شرط (والثاني) لا يشترط اتحادهما لكن يشترط كون الاتراء في مكان واحد قال أصحابنا والمراد باتحاده أن تكون الفحول مرسلة في ماشيتها لا يختص أحدهما بفحل سواء كانت الفحول مشتركة أو لا أحدهما أو مستأجرة أو غيرها وسواء كان واحداً أو جمعا وحكي الخراسانيون وجهان أنه يشترط كون الفحول مشتركة أو متفق على ضعفه هذا الذي ذكرناه من اشتراط اتحاد الفحل هو فيما إذا أمكن ذلك بأن كانت ماشيتهما أو عاواحد أو كل مال أحدهما ذكراً أو ماله الآخر مراً أو خلطاهما وكل واحد فحل بطرق ماشيته فالحلطة صحيحة بلا خلاف إذا لا يمكن اختلاطهما في الفحل وصار كالأول كل مال أحدهما ذكر أو ماله الآخر أنثى من جنسه فإن الخلطة صحيحة بلا خلاف والله تعالى أعلم • (السابع) اتحاد للموضع الذي يجلب فيه مالها شرط كاتحاد المراح فلو حلب هذا ماشية في أهله وذلك في موضع آخر فلا خلطة (الثامن) اتحاد المالح وهو الشخص الذي يجلب فيه وجهان (أصحهما) ليس بشرط (والثاني) يشترط بمعنى أنه لا ينفرد أحدهما بمالح يمنع عن حلب ماشية الآخر (التاسم) اتحاد الأمان الذي يجلب فيه وهو المالح بكسر الميم وفيه وجهان (أصحهما) ليس بشرط كالأبشرط اتحاد آلة الجز بلا خلاف (والثاني) يشترط فعلي هذا ليس معناه أن يكون لها إماء واحد فرد بل معناه أن تكون المالح فوضي بينهم فلا ينفرد أحدهما بمحلب أو محالب ممنوعة من الآخر . وعلى هذا هل يشترط خلط الإبل فيه الوجهان المذكوران في الكتاب (أصحهما) عند الأصحاب لا يشترط بل لا يجوز لانه يؤدي إلى الربا فإنه يأخذ أحدهما غالباً أكثر من حقه فعلي هذا يجلب أحدهما في الأمان ويفرغه في وعائه ثم يجلب الآخر فيه (والثاني) يشترط وبه قال أبو اسحق المروزي فيحلب لبن أحدهما فوق لبن الآخر

الاجتهاد فاقبلة مأخوذة عند أبي حنيفة ومالك والواجب في السخال كبيرة عند مالك ومنهم من خص الوجوه بمسألة القيمة وقطع في اخذ الكبيرة بالرجوع هذا تمام ما ذكره من خلطة الجوار (اما) خلطة الشيوخ فإن كان الواجب من جنس المال واخذ الساعي منه فلا يرجع فإن المأخوذ شاع بينهما

ولا يضر جهالة قدرهما . قال الاصحاب ولا يضر جهالة مقداره ويتسامحون به كما في خلط المسافرين
ازوادهم فإنه جائز باتفاق الاصحاب وإن كان فيه للمنفى الذي في خلط اللبن ولهم أن يأكلوا جميعاً
وإن كان بعضهم يأكل أكثر من بعض قطعاً لكونه أكلوا . وأجاب الاصحاب عن هذا الوجه
الاصح وفرقوا بين اللبن والازواد بأن المسافرين يدعوا بعضهم بعضاً إلى طعامه فهو إباحة لاحتالة
بختلاف خلط اللبن فإنه ليس فيه إباحة واحتج بعض الاصحاب للاصح أيضاً بأن اللبن نماء فلا يشترط
الاختلاط فيه كالصوف هذا مختصر الكلام في الحالب والملب وخلط اللبن قال اصحابنا: وسبب
الخلاف في اشتراط خلط اللبن أن الشافعي رضي الله عنه قال في المختصر وفي رواية يحرمله والزعفراني
في شروط الخلطة وأن يحلبا معاً ولم يذكر الشافعي ذلك في الام ذكر ذلك كله القاضي أبو الطيب
والاصحاب قال القاضي أبو الطيب لا خلاف بين اصحابنا أن اتحاد الحالب شرط لكن اختلفوا
في المراد به فظاهر ماقوله للزني وعليه عامة اصحابنا أن معناه اتحاد الاءاء وخلط اللبن لأنه يفضي
إلى الربا وهذا الذي ذكره القاضي علي الاثقال في اشتراط اتحاد الحالب هو المذهب وبه قطع الجمهور
وقال ابن كعب في المسألة طريقتان (أحدهما) لا يشترط قولاً واحداً (والثاني) علي قولين وهذا غريب
ضعيف وذكر صاحب البيان في المسألة ثلاثة أوجه (أصحها) قول أبي اسحق المروزي واختافوا
في حكاية قتل الشيخ أبو حامد عنه أنه قال مراد الشافعي أن يكون موضع الملب واحداً وقل
الحاملي وصاحب الفروع عنه أنه قال مراد الشافعي الاءاء الذي يحلب فيه وقل صاحب التامل
عنه أنه قال مراد الشافعي أن يكون الحالب واحداً فإنه ثلاثة أوجه في حكاية مذهب أبي اسحق
وهو الصحيح عند الاصحاب (والوجه الثاني) يشترط أن يحلبا معاً ويخلط اللبن ثم يمتصان (والثالث)
يشترط اتحاد الحالب والاءاء وخلط اللبن واختصر الرافعي حكم المسألة فقال يشترط للموضع الذي
يحلب فيه والاصح أنه لا يشترط اتحاد الحالب ولا اتحاد الاءاء ولا خلط اللبن والله تعالى أعلم (العاشرة)
نية الخلط فيها وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الاصحاب لا يشترط قال
اصحابنا وبجري الوجهان فيها لو اتفقت الماشية في شيء مما يشترط الاجتماع فيه بنفسها أو فرقا
الراعي ولم يعلم المالكن الا بمد طول الزمان هل تنقطع الخلطة أم لا (أما) إذا فرقاها معاً واحداً
في شيء من ذلك قصداً فتقطع الخلطة وإن كان ذلك يسيراً بلا خلاف فقد اشترط (وأما) التفريق
اليسير بشيء قصد فلا يؤثر بالاتفاق لكن لو اطعمنا عليه فأقراها علي ففرقا انقطعت الخلطة قال
اصحابنا ومثي ارتفعت الخلطة وجب علي من بلغ نصيبه نصيباً بركة الانفراد إذا تم حوله من يوم
لذلك لا من يوم ارتفعها والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله *

وإن كان الواجب من غير جنس المال كالشاة فيما دون خمس وعشرين من الابل فإذا أخفاد لدايعي
شاة من احد الحليطين عن خمس من الابل بينهما رجع المأخوذ منه علي الآخر بنصف قيمتها ولو كان

﴿ قما إذا ثبت لكل واحد من الخليطين حكم الانفراد بالحول مثل أن يكون لكل واحد منها نصاب من الفم مضي عليه بعض الحول ثم خلطاه نظرت فإن كان حولها متقنا بأن ملك كل واحد منها نصابه في الحرم ثم خلطاه في صفر فبني قولان (قال في القديم) يبني حول الخلطة على حول الانفراد فإذا حال الحول على مالها لزمها شاة واحدة لأن الاعتبار في قدر الزكاة بآخر الحول بدليل أنه لو كان معه مائة وأحدى وعشرون شاة ثم تلفت واحدة منها قبل الحول يوم لم يجب الاشاة ولو كانت مائة وعشرون ثم تلفت واحدة قبل الحول يوم وجبت شاتان وقد وجدت الخلطة هنا في آخر الحول فوجب زكاة الخلطة (وقال في الجديد) لا يبني على حول الانفراد فيجب على كل واحد منها شاة لأنه قد انفرد كل واحد منهما في بعض الحول فكان زكاتها زكاة الانفراد كالأفراد كانت الخلطة قبل الحول يوم أو يومين وهذا بخلاف ما ذكره فإن هناك لو وجدت زيادة شاة أو هلاك شاة قبل الحول يوم أو يومين تغيرت الزكاة ولو وجدت الخلطة قبل الحول يوم أو يومين لم يزكا زكاة الخلطة وأما في السنة الثانية وما بعدها فانها يزكيان زكاة الخلطة وإن كان حولها مختلفا بأن ملك أحدهما في أول الحرم الآخر في أول صفر ثم خلطاه في أول ربيع الأول فانه يجب في قوله القديم على كل واحد منهما عند تمام حوله نصف شاة وعلى قوله الجديد يجب على كل واحد منهما شاة وأما في السنة الثانية وما بعدها فانه يجب عليها زكاة الخلطة وقال أبو العباس يزكيان أبدا زكاة الانفراد لانها مختلفتان في الحول فزكا زكاة الانفراد كالسنة الأولى والأول هو المذهب لانها ارتقتا بالخلطة في حول كامل فصار كلوا اتفاق حولها وإن ثبت لمال أحدهما حكم الانفراد دون الآخر وذلك مثل أن يشتري أحدهما في أول الحرم أربعين شاة واشترى آخر أربعين شاة وخلطاه بغيره ثم باعها في أول صفر من رجل آخر فإن الثاني ملك الأربعين مختلفا فلم يثبت لها حكم الانفراد الأول قد ثبت لغنه حكم الانفراد فإن قلنا بقوله القديم وجب على المالك في أول الحرم نصف شاة وإن قلنا بقوله الجديد وجب عليه شاة وفي المشتري في صفر وجبان (أحدهما) يجب عليه شاة لأن المالك في الحرم لم يرتفق بالخلطة فلا يرتفق للمالك في صفر (والثاني) تجب عليه نصف شاة لأن غنمه لم تنفك عن الخلطة في جميع السنة بخلاف المشتري في الحرم وإن ملك رجل أربعين شاة ومضى عليها نصف الحول ثم باع نصفها مشاعا فإذا تم حول البائع وجب عليه نصف شاة على المنصوص وقال أبو يعلى بن خيران للسئلة علي قولين إن قلنا بقوله الجديد إن حول الخلطة لا يبني على حول الانفراد اقتطع حول البائع فيما لم يبع وإن قلنا بقوله القديم إن حول الخلطة يبني على حول الانفراد لا يقطع حوله وهذا خطأ لأن الانتقال من الانفراد إلى الخلطة لا يقطع الحول وإنما القولان في قصان الزكاة وزايتها دون قطع الحول وأما للمتباع فأننا إن قلنا إن الزكاة تتعلق بالقمة وجب على

بينهما عشر فأخذ من كل واحد منهما شاة ثبت التراجع فإن تساوت القيمتان خرج على أقوال

المتاع الزكاة وان قلنا انها تجب في العين لم يجب عليها زكاة لأنه يحول الحول زال ملكه عن قدر الزكاة فيقتص التصاب وقال أبو اسحق فيه قول آخر ان الزكاة تجب فيه ووجهه أنه اذا اخرجها من غيرها تبين أن الزكاة لم تتعلق بالعين ولهذا قال في أحد القولين أنه إذا باع ما وجبت فيه الزكاة وأخرج الزكاة من غيره صح البيع والصحيح هو الاول لأن الملك قد زال وإنما يعود بالأخراج من غيره وأما إذا باع عشرين منها بعينها نظرت فإن أفردتها وسلمها أقطع الحول فإن سلمها وهي مختلفة بما لم يبيع بأن ساق الجميع حتى حصل في قبض المشتري لم يقطع الحول وحكمه حكم ما لو باع نصفها مشاعاً ومن أصحنا من قال يقطع الحول لأنه لا أفردتها بالبيع صار كالأفردتها عن الذي لم يبيع والاول هو الصحيح لأنه لم يزل الاختلاط فلم يزل حكمه فان كان بين رجلين أربعون شاة لكل واحد منها عشرون ولاحدها أربعون منفردة وتم الحول ففيه أربعة أوجه (أحدها) وهو المنصوص أنه تجب شاة ربها على صاحب العشرين والباقي على صاحب الستين لأن مال الرجل الواحد يضم بعضه إلى بعض بحكم الملك فيضم الأربعون المنفردة إلى العشرين المختلطة فإذا انضمت إلى العشرين المختلطة انضمت أيضاً إلى العشرين إلى الخليطة فيصير الجميع كأنها في مكان واحد فوجب فيه ما ذكرناه (والثاني) أنه يجب على صاحب الستين ثلاثة أرباع شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة لأن الأربعين المنفردة تضم إلى العشرين بحكم الملك فتصير ستين فيصير مخالطاً بجميعها صاحب العشرين فيجب عليه ثلاثة أرباع شاة وصاحب العشرين مخالطاً بالعشرين التي لصاحبه فوجب عليه نصف شاة فاما الأربعون المنفردة فلا خلطة لهما فلم يرتفق بها في زكاته (والثالث) أنه يجب على صاحب الستين شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة لأن صاحب العشرين مخالط بعشرين فزده نصف شاة وصاحب الستين له مال منفرد ومال مختلط وزكاة المنفرد أقوى فقلب حكمها (والرابع) أنه يجب على صاحب الستين شاة إلا نصف سدس شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة لأن لصاحب الستين أربعون منفردة فتزكي زكاة الأفراد فكأنه منفرد بستين شاة فيجب عليه فيها شاة يخص الأربعين منها ثلثاً شاة ولعشرون مختلطة فتزكي زكاة الخلطة فكأن جميع الثمانين مختلطة فيخص العشرين منها ربع شاة فتجب عليه شاة إلا نصف سدس شاة ثلثاً في الأربعين المنفردة وربع شاة في العشرين المختلطة وأقل عدد يخرج منه ربع وثلثان اثنا عشر الثلثان منها ثمانية والربع منها ثلاثة فذلك أحد عشر سهماً فيجب عليه أحد عشر سهماً من اثني عشر سهماً من شاة ويجب على صاحب العشرين نصف شاة لأن الخلطة تثبت في حقها في الأربعين الحاضرة) *

التقاص ومتى ثبت الرجوع وتلازما في قيمة المأخوذ قال قول قول للمأخوذ منه لأنه غلام •
قال (الفصل الثالث في إيجاب الخلطة للأفراد في حول واحد فإذا ملك رجلان كل واحد أربعين غرة الحرم وخلطاً غرة صفر فلي الجدي يجب على كل واحد في آخر الحول الاول شاة وفيما بعده من

(فرع) وإن كان لرجل ستون شاة فخالط بكل عشرين رجلا له عشرون شاة ففيه ثلاثة أوجه على منصوص الشافعي رحمه الله في المسألة قبلها يجعل يضم النظم بعضها إلى بعض وهل كان جميعا مختلطة فيجب فيها شاة على صاحب الستين نصفها وعلى الشركاء نصفها على كل واحد سدس شاة ومن قال في المسألة قبلها أن على صاحب الستين شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة يجب هنا على صاحب الستين شاة لأن غنمه يضم بعضها إلى بعض ويجعل كلها منفردة فتجب فيها شاة ويجب على كل واحد من الثلاثة نصف شاة لأن الخلطة في حق كل واحد منهم ثابتة في العشرين التي له وفي العشرين التي لخليطه ومن قال في المسألة قبلها أنه يجب على صاحب الستين ثلاثة أرباع شاة وعلى صاحب العشرين نصف شاة يجب هنا على صاحب الستين ثلاثة أرباع شاة وعلى كل واحد من الشركاء نصف شاة لأنه لا يمكن ضم الأملاك الثلاثة بعضها إلى بعض لأنها متباعدة في شروط الخلطة (وأما) الستون فإنه يضم بعضها إلى بعض بحكم للملك ولا يمكن ضم كل عشرين منها إلى واحد من الثلاثة فيقال لصاحب الستين قد انضم غنمك بعضها إلى بعض فضم الستين إلى غنم من شئت منهم فتصير ثمانين فتجب فيها شاة ثلاثة أرباعها على صاحب الستين وعلى كل واحد من الثلاثة نصف شاة لأن الخلطة ثابتة في حق كل واحد منهم في الأربعين •

(فصل) فاما أخذ الزكاة من مال الخلطة ففيه وجهان • قال أبو اسحق إذا وجد ما يجب على كل واحد منهما في ماله لم يأخذه من مال الآخر وإن لم يجد الفرض إلا في مال أحدهما أو كان بينهما نصاب والواجب شاة جاز أن يأخذ من أي النصبين شاء • وقال أبو علي بن أبي هريرة يجوز أن يأخذ من أي المالين شاء سواء وجد الفرض في نصيبها أو في نصيب أحدهما لاما جعلنا المالين كلال الواحد فوجب أن يجوز الأخذ منهما فإن أخذ الفرض من نصيب أحدهما رجع على خليطه بالقيمة فإن اختلفا في قيمة الفرض فاقول قول المرجوع عليه لأنه غارم فكان القول قوله كالقاصب وإن أخذ للصدق أكثر من الفرض بغير تأويل لم يرجع بالزيادة لأنه ظلم فلا يرجع به على غير الظالم وإن أخذ أكثر من الحق بتأويل بأن أخذ الكبيرة من السخال على قول مالك فإنه يرجع عليه بنصف ما أخذ منه لأنه سلطان فلا ينقض عليه ما فاضل بجتهاده وإن أخذ منه قيمة الفرض ففيه وجهان (من) أصحابنا من قال لا يرجع عليه بشيء لأن القيمة لا تجزئ في الزكاة بخلاف الكبيرة فإنها تجزئ عن الصغار ولهذا لو طلوع بالكبيرة قبلت منه (والثاني) يرجع وهو الصحيح لأنه أخذه بجتهاده فأنشبه إذا أخذ الكبيرة عن السخال •

الأحوال نصف شاة تقليدا للفراد وعلى التقديم يجب أبدا نصف شاة فإن ملك الثاني غرة صفر وخطا غرة ربيع الأول فاقولان جاريان وخرج ابن سريج قولنا أن الخلطة لا تثبت أبدا لتماثل

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله تعالى * إذا لم يكن للخليطين حالة انفرد بان ورثا ملشية أو ملكها بسبب آخر كالشراء وغيره دفعة واحدة شائعة أو مخلوطة وأدوما الخلطة سنة كاملة زكيا زكاة الخلطة بلا خلاف وكذا لو ملك كل واحد دون النصاب وبلغ بالخلط نصيبا زكيا زكاة الخلطة قطعاً (فاما) إذا انعقد الحول على الانفرد ثم طرأت الخلطة فقد يتفق ذلك في حول الخليطين جميعاً وقد يقع في حق أحدهما فإن اتفق في حقهما قلته يتفق حولهما وتارة يختلفان فإن اتفقا بأن ملك كل واحد أربعين شاة أول الحرم ثم خلطاهما في أول صفر فزكاة أولان مشهوران (القديم) يموت الخلطة فيجب في الحرم علي كل واحد نصف شاة * واحتج له المصنف والأصحاب بأن الاعتبار في قدر الزكاة بآخر الحول ولهذا لو كان له مائة واحد وعشرون شاة قلقت واحدة منها قبل انقضاء الحول بساعة لم يجب إلا شاة * ولو كان مائة وعشرون فولدت واحدة قبل انقضاء الحول بساعة وجب شاتان (والثاني) وهو الجديد الصحيح لاثبت الخلطة في السنة الأولى بل يزكيان فيها زكاة الانفرد فيجب علي كل واحد شاة عند انقضاء الحول * واحتج له المصنف والأصحاب بأنه انفرد في بعض الحول وخالف في بعضه فلم تثبت الخلطة كما لو كانت قبل الحول يوم أو يومين قائماً لا تثبت حينئذ بلا خلاف قال المصنف والأصحاب والجواب عن حجة القديم أن هناك لو وجدت زيادة الشاة أو علفها قبل الحول يوم أو يومين تغيرت الزكاة ولو وجدت الخلطة قبل الحول بيوم أو يومين لم تثبت بلا خلاف هكذا قاله المصنف والأصحاب ولم يضبط الجمهور الزمن الذي يعتبر من الحول للجريان القولين وقد ذكره صاحب البيان في كتابه مشكلات المذهب فقال يجري القولان متى خلط قبل انقضاء الحول بزمن لو علفت للماشية فيه صارت معلوفة وسقط حكم السوم قال وذلك ثلاثة أيام وهذا اختياره وفيه خلاف سبق في موضعه قال وإن خلط قبل انقضاء الحول بدون ثلاثة أيام لم تثبت الخلطة قولاً واحداً وقد صرح المصنف والأصحاب بالاتفاق علي أنه إذا لم يبق الا يوم لم تثبت الخلطة وأجاب القاضي أبو الطيب وآخرون عن حجة القديم بأن الاعتبار بحال الوجوب إنما هو إذا كانت الفاندق الفناء من عين المال كالسحل المتولدة فاما حصل من غير المال كسحل اشتراها في أثناء الحول قائماً لا تنضم وهذا هو نظير الخلطة في أثناء الحول قائماً غير ماليه وليس هو من نفسه قال المصنف والأصحاب (وأما) في السنة الثالثة فما بعدها فيزكيان زكاة الخلطة بلا خلاف علي القديم والجديد وعند ابن مريج جميع الأصحاب ولا يجزي فيه خلاف ابن مريج الذي سنده كره أن شاء الله تعالى فيما إذا اختلف حولهما والفرق أن هنا اتفق الحول والله تعالى أعلم (أما) إذا اختلف حولهما بأن ملك أحدهما في

أو آخر الأحوال *

اجتماع الخلطة والانفرد في حول واحد إما أن يكون بطرو الخلطة على الانفرد أو بطرو

أول الحرم والآخِر في أول صفر وخطا في أول شهر ربيع فهو مبني على القولين السابقين عند اتفاق الحول (فان قلنا) بالجديد لزم الأول عند أول الحرم شاة وزم الثاني في أول صفر شاة أيضا (وان قلنا) بالقديم لزم كل واحد عند تمام حوله نصف شاة وأما بعد السنة الأولى فيتنق القولان على ثبوت حكم الخلطة فيكون على الأول نصف شاة في أول كل حرم وعلى الآخر نصف شاة في أول كل صفر وفيه وجه ضعيف أنه لا تثبت الخلطة في جميع الأحوال فيزكيان أبدا زكاة الأفراد لاختلاف حولها أبدا وهذا الوجه حكاه المصنف والمجهور عن ابن سريج وهو أنه خرج من القول الجديد في السنة الأولى وقال המחامي ليس هو لابن سريج بل هو لقبيره وأتفق الأصحاب على ضعفه لأنهما ارتفقا بالخلطة في سنة كاملة فصار كما لو اتفق حولها (أما) إذا اتفق لئلا أحدهما حكم الأفراد دون الآخر بأن ملك أربعين في أول الحرم وملك الآخر أربعين في أول صفر وخططها حين ملكها أو خطط الأول أربعين في أول صفر بأربعين لغيره ثم باع الثاني أربعين لثالث فقد ثبت للأول حكم الأفراد شهرا ولم يتفرّد الثاني أصلا تبنى على المسألة قبلها فإذا جاء الحرم لزم الأول شاة في الجديد ونصفها في القديم وإذا جاء صفر لزم الثاني نصف شاة في القديم وعلى الجديد وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (أصحهما) يلزمه نصف شاة لأن غنمه لم تنفك عما بعد الحول الأول تثبت الخلطة في جميع الأحوال على القولين (وعلى الوجه الضعيف) المنسوب إلى ابن سريج لا تثبت أبدا وأجاب الأصحاب عن حجة الوجه الثاني في المشتري في صفر أنه يلزمه شاة لكون المالك في الحرم لم يرتفق بمخلطته فلا يرتفق هو بأن هذا ليس بلازم لأنه قد يرتفق أحدهما دون الآخر كما في هذه المسألة إذا حال الحول الثاني على المالك في الحرم فإنه يزكي زكاة الخلطة على المذهب خلافا لابن سريج ثم لو تفاصلا وتفرقا قيل تمام الحول الثاني لزم الثاني شاة عند تمام حوله فقد ارتفق بالخلطة الأول دون الثاني والله تعالى اعلم *

(فرع) في صور بنائها الأصحاب على هذه الاختلافات (منها) لو ملك أربعين شاة أول الحرم ثم أربعين أول صفر فعلى الجديد إذا جاء الحرم لزمه للأربعين الأولى شاة وإذا جاء صفر لزمه للأربعين الثانية نصف شاة على أصح الوجوه وعلى الثاني شاة . وعلى القديم يلزمه نصف شاة لكل أربعين عند تمام حولهما ثم يتفق القولان في سائر الأحوال . وعلى قول ابن سريج يجب في الأربعين الأولى عند تمام حولها شاة وفي الثانية شاة عند تمام حولها وهكذا أبدا ما لم ينقص النصاب والمقصود أنه كما تمتع الخلطة في حق الشخصين عند اختلاف التاريخ تختلف في

الأفراد على الخلطة وهذا الفصل الثالث مرسوم لقسم الأول فنيية وقول لا خلاف في أنه لو لم تكن لها حالة أفراد بان ورثا ماشية أو ابتاعها دفعة واحدة شائعة أو غير شائعة لكن بخلوط أو أداما الخلطة أنها يزكيان زكاة الخلطة وكذا لو كان ملك كل واحد منهما دون النصاب وبلغ بالخلطة

ملكه الشخص الواحد (ومنها) لو ملك أربعين في أول الحرم ثم أربعين في أول صفر ثم أربعين في أول شهر ربيع فليقديم يجب في كل أربعين ثلث شاة عند تمام حولها وعلي الجديد في الأولي لتمام حولها شاة وفيها يجب في الثانية لتمام حولها وجهان (أصحهما) ثلث شاة (والثاني) شاة ثم يتفق القولان في سائر الأحوال وعلي وجه ابن سريج يجب في كل أربعين لتمام حولها شاة كاملة وقد سبقت هذه المسألة في باب زكاة الأبل (ومنها) لو ملك أربعين أول الحرم وملك آخر عشرين أول صفر وخطأ عند ملك الثاني فإذا جاء الحرم لزم الأول شاة علي الجديد وثلثاه علي القديم وإذا جاء صفر لزم الثاني ثلث شاة علي القولين لأنه خالف في جيم حوله . وعلي قياس ابن سريج يلزم الأول شاة أبداً في كل حول ولا شيء على صاحب العشرين أبداً لا اختلاف التاريخ ولو ملك مسلم وذو ثمانين شاة أول الحرم ثم أسلم الذبي أول صفر كان المسلم كمن انفرد بماله شهر ثم خالف . (فرع) جميع ما سبق هو في طرآن خلطة الجوار فلو طرأت خلطة التبرع بان ملك أربعين شاة ستة أشهر ثم باع نصفها مشاعاً في اطماع حول البائع طرقتان حكاهما المصنف والاصحاب (أحدهما) قاله ابو علي بن خير ان أنه علي القولين فيما إذا انفرد حولها علي الافراد ثم خلطاً ان قلنا يزكيان زكاة الخلطة لم ينقطع حوله وإن قلنا زكاة الافراد قطع لقصان النصاب (والطريق الثاني) وبه قال جماهير الاصحاب وقوله الربيع والمزني عن نفسه وصححه الاصحاب أن الحول لا ينقطع لاستمرار النصاب بصفة الافراد ثم بصفة الاختلاط فلم يتبعض النصاب في وقت قال للمصنف والاصحاب وهذا الذي قاله ابن خير ان خطأ لأن الانتقال من الافراد إلى الخلطة لا يقطع الحول وإنما القولان في زيادة قدر الزكاة وقصه لا في قطع الحول فعلي المذهب إذا مضت ستة أشهر من يوم الشراء لزم البائع نصف شاة لأنه تم حوله وأما المشتري فينظر إن أخرج البائع واجبه وهو نصف شاة من المشترك فلا شيء عليه لقصان المجموع عن النصاب قبل تمام حوله وإن أخرج من غيره قال للمصنف والاصحاب ينبغي علي أن الزكاة تعلق بالعين أو بالثمة (فان قلنا) بالثمة لزمه نصف شاة عند تمام حوله (وإن قلنا) بالعين فطرقتان (أصحهما) عند المصنف وكثيرين الجزم باقطاع حول للمشتري فلا يلزمه شيء . لأنه بمجرد دخول الحول زال ملك البائع عن نصف شاة من نفس النصاب فنقص (والطريق الثاني) حكاه المصنف عن أبي اسحق المروزي وهو مشهور في كتب الاصحاب فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) لا ينقطع حول للمشتري بل يلزمه نصف شاة عند تمام حوله واستدل له المصنف وغيره بأنه إذا أخرج الزكاة من غير النصاب تبين ان الزكاة تعلق بالعين ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه في أحد القولين : إذا باع ما وجبت فيه الزكاة وأخرج الزكاة من غيره صح البيع

نصاباً زكاة الخلطة لأن الحول لم ينقطع علي ماله كله عند الافراد فما إذا انفرد الحول علي الافراد ثم طرأت الخلطة فلا يخلو إما يتفق ذلك في حق الخليطين جميعاً او في حق أحدهما (الحالة)

وضعت المصنف والاصحاب هذا الطريق بان الملك قد زال وانما يعود بالاخراج من غيره وما أخذ الخلاف ان اخراج الزكاة من موضع هل يمنع زوال الملك عن قدر الزكاة أم لا يمنعه وانما يفيد عوده بعد الزوال وفيه خلاف (وأما) اذا باع من الاربعين عشرين بعينها (فان) أفرد هاهنا البيع أو بعهده وسلمها الي المشتري منفردة زالت الخلطة ان كثر زمن التفريق فان خلطها بعد ذلك استأنفا الحول وان كان زمن التفريق يسيراً ففي انقطاع حول البائع وجهاً (أصحهما) الانقطاع قال الرافعي وهو الاوفق لكلام الاكثرين وان لم يفرد هاهنا بل ترك الاربعين مختلطة وباعه العشرين للميت وسلم اليه جميع الاربعين لتصير العشرين مقبوضة فطريقان حكاهما المصنف والاصحاب (للذهب) عند المصنف والاصحاب أنه كالبيع النصف مشاعاً فلا يقطع حول البائع في العشرين الباقية علي المذهب (والطريق الثاني) ينقطع الانفراد بالبيع وضعفه المصنف والاصحاب بأن الاختلاط لم يزل فلهما نزل حكمه وهذه الصورة هي من خلطة الجواروا نماذج كرتها لتعلقها بما قبلها ولولم تكن ثمانين شاة فباع نصفها مشاعاً في أثناء الحول لم ينقطع حول البائع في النصف الباقي وفي واجبه عند تمام حوله وجهاً (أصحهما) نصف شاة (والثاني) شاة وقد سبق توجيهها ولو كان لهذا أربعون ولهذا أربعون فباع أحدهما جميع غنمه بنصف صاحبه في أثناء الحول اقطع حولها واستأنفا من وقت المباشرة لانقطاع الملك الاول ولو باع أحدهما نصف غنمه شاة بنصف غنم صاحبه شاة في أثناء الحول والاربعين ان متميزتان فحكم الحول فيما بقي لكل واحد منهما من أربعين كما اذا كان لواحد أربعون فباع نصفها شاة والمذهب أنه لا ينقطع الحول فاذا تم حول ما بقي لكل واحد منهما فهذا مال ثبت له حكم الانفراد ثم طرأت الخلطة فيه القولان السابقان (القديم) أنه يجب علي كل واحد ربع شاة (والجديد) علي كل واحد نصف شاة واذا مضى حول من حين التباعد لزم كل واحد للقسمة الذي اشتراه ربع شاة علي القديم وفي الجديد وجهاً (أصحهما) ربع شاة (والثاني) نصفها والله أعلم .

(فرع) إذا طرأ الانفراد علي الخلطة اضطلعت فبزكي كل واحد حصته إن بلغ نصاباً زكاة الانفراد من حين الملك ولو كانت بينهما أربعون مختلطة فمخالطتهما ثلثت بعشرين في أثناء حولها ثم ميز أحد الاولين ماله قبل تمام الحول فلا شيء عليه عند مضي الحول لتقصان النصاب ويجب علي الثاني نصف شاة عند تمام حوله وعلي الثالث أيضاً نصف شاة عند تمام حوله وفيه وجه ابن مريج . ولو كان بينهما ثمانون مشتركة فقسماها بعد ستة أشهر (فان قلنا) القسمة انراز حق لزم كل واحد عند تمام حوله شاة (وإن قلنا) بيع لزم كل واحد عند تمام باقي الحول وهو مضى ستة أشهر

الاولى) أن ينقطع الحول علي الانفراد في حقهما جميعاً ثم تطرأ الخلطة فاما أن يتفق حولهما أو يختلف فان اتفق كما لو ملك كل واحد أربعين شاة غرة المحرم ثم خلطتا غرة صفر فيه قولان (الجديد) وبه

نصف شاة ثم اذا مضى حول من وقت القسمة لزم كل واحد نصف شاة لما ملكه وهكذا ابدا في كل ستة أشهر يلزمه عند مضى كل ستة أشهر نصف شاة والله تعالى أعلم *

(فصل) اذا اجتمع في ملكه ماشية مختلطة وغير مختلطة من جنسها بأن ملك ستين شاة خالط بعشرين منها عشرين لغيره خلط جوار أو شيوخ وانفرد بالأربعين الباقية فكيف يزكّن فيه قولان متهوران عند الخراسانيين وغيرهم (أصحهما) وعليه فرع الشافعي في المختصر ولم يذكّر للمصنف عن النص غيره واختاره ابن سريج وأبو اسحاق المروزي والجمهور أن الخلطة ملك ومضاه أنه يثبت حكم الخلطة في الباقين وتصير كأنها كلها مختلطة لأن مال الواحد يضم بعضه الي بعض وان فرق وتعدت بلدانه والخلطة تحمل المالين كل واحد فعلي هذا بصير صاحب الستين مختالطا بجميع الستين لصاحب العشرين وواجب الباقين شاة علي صاحب العشرين ربع شاة وعلي صاحب الستين ثلاثة أرباعها (والقول الثاني) أنها خلطة عين ومضاه أنه يقصر حكمها على عين المختلط لانه المختلط حقيقة فعلي هذا يجب علي صاحب العشرين نصف شاة بلا خلاف لانه خليط عشرين وفي صاحب الستين خمسة أوجه (أصحها) وهو للنصوص وبه قال ابن أبي هريرة يلزمه شاة لأن له مالين مختلطا ومنفردا وللنفرد أقوى فطلب حكمه فصار كمن لستون شاة منفردة (والثاني) يلزمه ثلاثة أرباع شاة لأن ماله يضم بعضه إلي بعض وقد ثبت لبعضه حكم الخلطة فكانه خلط ستين بعشرين (والثالث) يلزمه خمسة أسداس شاة ونصف سدس يخص الأربعين ثلثا شاة وكأنه انفرد بجميع الستين ويخص العشرين ربع شاة كأنه خالط بالجيم وهذا اختيار أبي زيد المروزي والمصري (والرابع) يلزمه شاة وسدس شاة يخص الأربعين ثلثان والعشرين ونصف مائة خلطها يحكمه عن ابن سريج (والخامس) يلزمه شاة ونصف شاة كأنه انفرد بأربعين وخالط بعشرين حكمه الخراسانيون وقالوا هو ضعيف أو غلط (أما) إذا خلط عشرين بعشرين لغيره ولكل واحد منهما أربعون منفردة ففي واجبهما القولان ان قلنا خلطة ملك فليهما شاة علي كل واحد نصفها لأن الجيم مائة وعشرون وان قلنا خلطة عين ففيه سبعة أوجه فرقا لا محاب وجهها الراسي (أصحها) علي كل واحد شاة تقريبا للانفراد (والثاني) علي كل واحد ثلاثة أرباع شاة لأن له ستين مختلطة العشرين (والثالث) علي كل واحد نصف شاة وكان الجميع مختلط (والرابع) علي كل واحد خمسة أسداس ونصف سدس حصة الأربعين منها ثلثان كأنه انفرد بكل ماله وحصة العشرين ربع كأنه خالط الستين بالعشرين (والخامس) علي كل واحد خمسة أسداس فقط حصة العشرين منها سدس كأنه خلطها بالجميع (والسادس) علي كل واحد شاة وسدس ثلثان عن الأربعين ونصف عن العشرين (والسابع)

قال احمد ان حكم الخلطة لا يثبت في السنة الاولى لان الاصل الانفراد والمخلط عارض فيغلب حكم الحول المتعدي علي الانفراد فلي هذا إذا جاز المحرم وحب علي كل واحد منهما شاة (والقديم)

على كل واحد شاة ونصف ولا فرق في هاتين المسألتين بين أن تكون الأربعون للمنفردة في بلد الملك المختلط أم في بلد آخر ويهجرى القولان سواء اتفق حول صاحب الستين وحول الآخر أم اختلفا لكن ان اختلفا زاد النظر في التفاصيل المذكورة في الفصل السابق وقال ابن كعب الخلاف فيها إذا اختلف حولاهما فإن اتفقا فليهما شاة بلا خلاف ربهما علي صاحب العشرين وباقيها على صاحب الستين وهذا شاذ ضعيف والمذهب أنه لا فرق كما سبق والله تعالى أعلم

(فصل) فيها إذا خالط بعض ماله واحد وبعضه آخر ولم يخالط أحد خليطه الآخر فإذا ملك أربعين شاة فخلط عشرين بعشرين لمن لا يملك غيرها والعشرين الأخرى بعشرين لا آخر لا يملك غيرها (فإن قلنا) الخلطة خلطة ملك وهو الصحيح فعلي صاحب الأربعين نصف شاة وأما الآخرين فال كل واحد مضموم إلى الأربعين وهل يضم إلى العشرين التي خلطت خليطه فيه وجهان (أصحهما) يضم به قطع للمصنف وسائر العراقيين فعلي كل واحد ربع شاة (والثاني) لا فليبه ثلث شاة (وإن قلنا) الخلطة خلطة عين فعلي كل واحد من صاحبي العشرينين نصف شاة وأما صاحب الأربعين ففيه الأوجه السابقة في الفصل قبله لكن الذي يجمع منها هنا ثلاثة (أصحها) هنا نصف شاة (والثاني) شاة (والثالث) ثلثا شاة ولو ملك ستين خلط كل عشرين بعشرين لرجل فإن قلنا بخلطة الملك فعلي صاحب الستين نصف شاة وفي أصحاب العشرينات وجهان ان ضمنا إلى خليط خليطه وهو الأصح فعلي كل واحد منهم سدس شاة والأربعين وان قلنا بخلطة العين فعلي كل واحد من أصحاب العشرينات نصف شاة وفي صاحب الستين أوجه (أحدها) يلزمه شاة (والثاني) نصفها (والثالث) ثلاثة أرباعها (والرابع) شاة ونصف عن كل عشرين نصف وقد سبق هذه الأوجه في نظيره ما سبق بيان مأخذها والأصح منها ولو ملك خمسا وعشرين بعيرا فخالط بكل خمس خمسا لآخر فإن قلنا بخلطة الملك فعلي صاحب الخمس والعشرين نصف حقة وفي واجب كل واحد من خطاته وجهان (أصحهما) عشر حقة (والثاني) سدس بنت مخاض وإن قلنا بخلطة العين فعلي كل واحد من خطاته شاة وفي صاحب الخمس والعشرين الأوجه الأربعة (علي الأول) بنت مخاض (وعلي الثاني) نصف حقة (وعلي الثالث) حقة أسداس بنت مخاض (وعلي الرابع) خمس شياه . ولو ملك عشرة أبعة فخلط خمسا بخمس عشرة لغيره وخمسا بخمس عشرة لآخر (فإن قلنا) بخلطة الملك فعلي صاحب العشر ربع بنت لبون وفي صاحبيه وجهان ان ضمنا إلى خليط قطع فليبه ثلاثة أخماس بنت مخاض وإن ضمنا إلى خليط خليطه أيضاً وهو الأصح لزمه ثلاثة أثمان بنت لبون (وإن قلنا) بخلطة

وبه قال مالك أنه يثبت حكم الخلطة نظراً إلى آخر الحول والعبدة في قدر الزكاة بآخر الحول ألا ترى أنه لو ملك مائة وإحدى وعشرين شاة فباعت منها شاة أو شاتين في آخر الحول لا يجزئها

العين فلي كل واحد من صاحبيه ثلاث شياه وفي صاحب العشر الاوجه الاربعه (علي الاول) يلزمه شتان
(وعلي الثاني) ربع بنت لبون (وعلي الثالث) خمس بنت مخاض (وعلي الرابع) شتان كلوجه الاول
ولو ملك عشرين بغير اخلط كل خمس بخمس وأربعين لرجل فان قلنا بمخاطة الملك لزمه الاغبط
من نصف بنت لبون وخمسة حقة علي المذهب بناء علي ما سبق أن المائتين من الابل واجبها الاغبط
من خمس بنات لبون وأربع حقات وجهه الاصول هنا مائتان وفيما يجب علي كل واحد من الخلطاء
وجان ابن ضمنناه إلي خيط خيطه وهو الاصح لزمه بنت لبون ومنها وتسعة أشعار حقة وإن
ضمنناه إلي خيطه فقط لزمه تسعة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من جذعة (وإن قلنا) بمخاطة العين
لزم كل واحد من الخلطاء تسعة أشعار حقة وفي صاحب الضررين الاوجه (علي الاول)
أربع شياه (وعلي الثاني) الاغبط من نصف بنت لبون وخمسة حقة (وعلي
الثالث) أربعة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من جذعة (وعلي الرابع) أربع شياه كالأول .
وكل هذه المسائل مفروضة فيما إذا اتفقت أوائل الاحوال فان اختلفت انقسم إلي
هذه الاختلافات ما سبق من الخلاف عند اختلاف الحول (مثاله) في الصورة الاخيرة اختلف
الحول فيكون في السنة الاولى زكاة الانفراد كل واحد بحوله وفي باقي السنين يركون زكاة الخلطة
هذا هو المذهب وعلي التقديم يركون في السنة الاولى أيضا بالخلطة وعلي وجه ابن سريج لا تثبت
لهم الخلطة أبداً ولو خلط خمس عشرة شاة بمثلها فبيعه ولا حدهما خسون منفردة (فان قلنا) بمخاطة العين
فلا شيء علي صاحب الخمس عشرة لان المختلط دون نصاب وعلي الآخر شاة عن الخمس والستين
كن خالط ذمياً (وإن قلنا) بمخاطة الملك فوجان (أحدهما) لا أثر لهذه الخلطة لتقصان المختلط عن
النصاب (وأصحهما) تثبت الخلطة وتضم الخمسون إلي الثلاثين فتجب شاة علي صاحب الخمس
عشرة فقط عن شاة ونصف عن الباقي علي الآخر .

(١) سبق طبع
للقن واعاده
فانطبق للاصل

قال المصنف رحمه الله .

(١) (قلنا) أخذ الزكاة من مال الخلطة فبني وجبان * قال ابو اسحق اذا وجد ما يجب علي
كل واحد منها في ماله لم يأخذه من مال الآخر وان لم يجد الفرض إلا في مال أحدهما أو كان
بينهما نصاب والواجب شاة جاز أن يأخذ من أي الصبيين شاء . وقال ابو علي بن ابي هريرة
يجوز أن يأخذ من أي المائتين شاء سواء وجد الفرض في نصيبها أو في نصيب أحدهما لانا جعلنا
للمائتين كلال الواحد فوجب أن يجوز الاخذ منها فان أخذ الفرض من نصيب أحدهما رجع علي
خيطه بالقيمة فان اختلفا في قيمة الفرض فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم فكلن القول قوله

إلا شاة فعلي هذا إذا جاء المحرم فعلي كل واحد منهما نصف شاة وعلي القولين جميعاً في الحول
الثاني وما بعده يركيان زكاة الخلطة لوجودها في جميع السنة (فاذا قلنا) بالحديد فوجود الخلطة في جميع

كالقاصب وإن أخذ المصدق أكثر من الفرض بغير تأويل لم يرجع بالزيادة لأنه ظله فلا يرجع به على غير الظالم وإن أخذ أكثر من الحق بتأويل بأن أخذ الكبيرة من السخال على قول مالك فإنه يرجع عليه بنصف ما أخذ منه لأنه سلطان فلا يقض عليه ما فاته بجتهاده وإن أخذ منه قيمة للفرض ففيه وجهان (من) أصحابنا من قال لا يرجع عليه بشيء لأن القيمة لا تجزئ في الزكاة بخلاف الكبيرة فإنها تجزئ عن الصغار ولهذا لو تلعوس بالكبيرة قبلت منه (والثاني) يرجع وهو الصحيح لأنه أخذه بجتهاده فاشبه إذا أخذ الكبير من السخال

(الشرح) قال أصحابنا أخذ الزكاة من مال الخليلين قد يقتضي التراجع بينهما فيرجع كل واحد على صاحبه وقد يقتضي رجوع أحدهما على صاحبه دون الآخر ثم الرجوع والتراجع يكتران في خلطة الجوار وقد يتفقان في خلطة الشيوخ كما سنوضحه إن شاء الله تعالى (فأما) خلطة الجوار فتارة يمكن الساعي أن يأخذ من نصيب كل واحد منهما ما ينصفه وتارة لا يمكنه فإن لم يمكنه فله أن يأخذ فرض الجميع من نصيب أهما شاء وإن لم يجد السن للفروض إلا في نصيب أحدهما أخذه (مثاله) أربعون شاة لكل واحد عشرون يأخذ الشاة من أهما شاء ولو وجبت بنت لبون فلم يجدها إلا في أحدهما أخذها منه وإن وجدها في كل منهما أخذها من أهما شاء وإن كانت ماشية أحدهما مراضاً أو معيبة أخذ الفرض من الآخر وهذا كله لا خلاف فيه (أما) إذا أمكنه أخذ الفرض الذي على كل واحد من ماله ففيه وجهان (أحدهما) وقوله المصنف والأصحاب عن أبي إسحق يلزمه أن يأخذ من مال كل واحد ما ينصفه ولا يجوز غير ذلك ليعنيها عن التراجع (وأصحابها) يوجبون لكل واحد من هريرة وجهود أصحابنا المتقدمين وصحبه المصنف يأخذ من جنب المال ما اتفق ولا حرج عليه وله تمسك الأخذ من نصيب أحدهما مع تمكنه من أخذ حصة كل واحد من ماله وسواء الأخذ من له أقل الجلة أو أكثرها بل لو أخذ كما قال أبو إسحق ثبت التراجع أيضاً هكذا قاله الرافعي وسواء آتي من كلام الشافعي ما يخالفه عند النقل عن صاحب جمع الجوامع كما سنوضحه إن شاء الله تعالى لأن المالين كمال واحد (مثال الامكان) لكل واحد من الخليلين أو الخطاء مائة شاة يمكن أخذ شاة من مال كل واحد وكذا لو كان لأحدهما أربعون بقرة وللآخر ثلاثون وأمكن أخذ مسنة من الأول وتبيع من الثاني (أما كيفية الرجوع) (فاذا) خلط عشرين من الغنم بعشرين فأخذ الساعي شاة من نصيب أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لأنها ليست مثلية ولا يقال أيضاً يرجع بقيمة نصف الشاة لأن نصف القيمة أكثر من قيمة النصف فإن الشاة قد تكون جلستها تساوي عشرين ولا يرغب أحد في نصفها بأكثر من ثمانية لضرر البعض فنصف القيمة عشرة وقيمة النصف

السنة شرط في ثبوت حكم الخلطة فلذلك أدرج حجة الاسلام قدس الله روحه هذه المأثرة في جملة الشرائط التي حكى الخلاف فيها على ما سبق وإن اختلف حولها كما لو ملك هذا غرة المحرم وهذا غرة

ثمانية وأما قلنا يرجع بنصف القيمة لقيمة النصف لأن الشاة للأخوة اخذت عن جملة المال فوجب أن تكون قيمة جلستها موزعة على جملة المال ولو قلنا قيمة النصف لأجفتنا بالأخوة منه الشاة فاحسد ما نهت عليه ولا تقتر بقول بعضهم قيمة النصف فانه مؤول على ما ذكره المحققون كما اوضحته ولو كان له ثلاثون شاة ولا آخر عشرة فأخذ الساعي الشاة من صاحب الثلاثين رجع على صاحبه بربع قيمتها وإن اخذها من الآخر رجع بثلاثة ارباع القيمة على صاحب الثلاثين . ولو كانت له مائة شاة وللآخر خمسون فأخذ الساعي الشاتين الواجبين من صاحب المائة رجع على صاحبه بثلاث قيمة الشاتين ولا نقول بقيمة ثلثي شاة وإن أخذ من صاحب الخمسين رجع بثلثي قيمتها ولو كان نصف الشياه لهذا ونصفها لهذا رجع كل واحد بنصف قيمة شاة فإن تساوت القيمتان ففيه أقوال القاص الاربعة المشهورة وقد ذكرها المصنف والاصحاب في كتب الكتابة (أصحا) يسقط أحد الدينين بالآخر من غير توقف على رضاها ولارضاء أحدهما (والثاني) يشترط رضا أحدهما (والثالث) يشترط رضاها (والرابع) لا يسقط وإن رضا واحد محل الاقوال اذا استوى الدينان جنسا وقدرًا وكذا لو كان أحدهما أكثر جرت الاقوال فيما اتفقا فيه . ولو كان لأحدهما ثلاثون بقرة وللآخر اربعون فواجبها تتبع ومسنة على صاحب الاربعين أربعة أسباعها وعلى الآخر ثلاثة أسباعها فإن أخضعها الساعي من صاحب الاربعين رجع على الآخر بثلاثة أسباع قيمة للأخوة وإن اخضعها من الآخر رجع بأربعة أسباع قيمتها وإن أخذ التبع من صاحب الاربعين والمسنة من صاحب الثلاثين رجع صاحب المسنة بأربعة أسباعها وصاحب التبع بثلاثة أسباعه وإن أخذ المسنة من صاحب الاربعين والتبع من صاحب الثلاثين فقد قال امام الحرمين وآخرون يرجع صاحب المسنة بثلاثة أسباع قيمتها وصاحب التبع بأربعة أسباع قيمتها وذكر هذا على امام الحرمين وموافقيه لأن الشافعي رضي الله عنه نص على خلافه قال صاحب جمع الجوامع في منصوصات الشافعي : قال الشافعي رضي الله عنه لو كانت غنمهما سواء وواجبها شاتان فأخذ من غنم كل واحد شاة وكانت قيمة الشاتين للأخوة بين مختلفتين لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء لانه لم يأخذ منه الا ما عليه في غنمه لو كانت منفردة هذا نصه بحر وفه وفيه تصريح بمخالفة ما ذكره وأنه يقتضى أنه اذا أخذ من صاحب الثلاثين تبعها ومن صاحب الاربعين مسنة فلا تراجع وكذلك لو كان لكل واحد مائة شاة فأخذ من كل واحد شاة فلا تراجع وذكر امام الحرمين ومتابعوه انه يرجع كل واحد بنصف قيمة شاة على صاحبه وهو خلاف النص

صفر وخطا غرة شهر ربيع الاول فينبغي على القولين عند اتفاق الحول (فعلى الجديد) إذا جاء الحرم فعلى الاول شاة وإذا جاء صفر فعلى الثاني شاة (وعلى القديم) إذا جاء الحرم فعلى الاول نصف شاة وإذا جاء صفر فعلى الثاني نصف شاة ثم في سائر الاحوال يتفق القولان على ثبوت حكم الخلطة فيكون على الاول عند غرة كل محرم

الذي ذكرناه وخلاف مقتضى كلام أصحابنا العراقيين وخلاف الرجح دليله الاصح مانص عليه الشافعي رضى الله عنه لاتراجع اذا اخذ من مال كل واحد قدر فرضه في الابل والبقر والغنم *

(فرع) لو ظلم الساعي فاخذ من أحدهما شاتين وواجبهما شاة واحدة أو أخذ نفيسة كالمخض والربي وحزرات المال رجع المأخوذ منه علي خيلطه بنصف قيمة الواجب لقيمة المأخوذ لان الساعي ظلمه ولا يطالب غير ظالمه وله مطالبة الساعي فان كان المأخوذ بقيا لستره أو أعطاه الواجب والاسترد الفضل والفرض ساقط عنه وهذا كله متفق عليه ولو أخذ زيادة تأويل بأن أخذ كبيرة عن السخال علي مذهب مالك فطريقان (أصحهما) وه قطع المصنف وسائر العراقيين وجعاعة من غيرهم يرجع بنصف قيمة ما أخذته لأنه مجتهد فيه (والطريق الثاني) حكمه الخراسانيون فيه وجهان كما سنذكره في التيقان شاء الله تعالى (أصحهما) يرجع بالزيادة (والثاني) لا يرجع بها ولو أخذ الساعي من أحدهما قيمة الواجب عليهما فوجهان مشهوران (أصحهما) عند المصنف والأصحاب يحزته ويرجع علي خيلطه بنصف المأخوذ لأنه مجتهد فيه وهذا هو الصحيح للنصوص في الام اتفاق الاصحاب علي تصحيحه وقوله الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في المجرى والبنديجي وصاحب الحاوى والمحامي وآخرون عن نصه في الام قالوا وهو الصحيح وقول ان أبي هريرة (والوجه الثاني) لا يجوزته دفع القيمة ولا يرجع علي خيلطه بشئ - لأنه لم يدفع الواجب وقتل هؤلاء المذكورون هذا الوجه عن أبي اسحق المروزي وافقوا علي تضييفه *

(فرع) * حيث ثبت لاحدهما الرجوع علي الآخر بقسطه من المأخوذ ونازعه في القيمة ولا بينة وتمسك معرفته فالقول قول المرحوع عايه لأنه غارم هكذا قاله المصنف والأصحاب ولا خلاف فيه *

(فرع) هذا الذي ذكرناه كله في خلطة الجوار (اما) خلطة الاشتراك (فان) كان الواجب من جنس المال فآخذه الساعي من نفس المال فلا تراجع وان كان من غير جنسه كالشاة فبادون خمس وعشرين من الابل رجع المأخوذ منه علي شريكه بنصف قيمته ان كانت شركتهماء ناصفة أو بالثلث أو الربع علي حسب الشريك فثان كان بينهما عشرة ابعرة ناصفة فاخذ من كل واحد شاة فعلي قول امام الحرمين ومناجيه يرجع ان اختلفت القيمة فان تساوت ففيه افعال التقاص وعلي الاصح المنصوص لاتراجع كما سبق والله اعلم * قال الننديجي : ولا يتصور الرجوع في خلطة الاشتراك إلا في صورتين (أحدهما) اذا كان الواجب من غير جنس المال كالشاة في خمس من الابل (والثانية) إذا كان من جنسه لكن لم يكن فيه نفس المفروض كخمس وعشرين بعيرا ليس فيها بنت مخاض

نصف شاة وعلي انافي عند غرة كل صفر نه ف شاة وذهب بعض الاصحاب إلي أن حكم الخلطة لا يثبت في سائر الاحوال أيضا وكذا كان أبدا زكاة الافراد اتفق حلة للذهب علي صنف هذا الوجه وقالوا بان الخلطة

واربعين شاة ليس فيها جذعة ولا ثنية فاخذوا الفرض من احدهما رجع علي شريكه بقسطه والله تعالى اعلم *
 * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ واما الخلطة في غير اللواشي وهي الأمان والحبوب والبار فنها قولان (قال في القديم) لا تأخير للخلطة فيزكاتها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « والخيلطان ما اجتماعا على الحوض والفحل والزعى » ولان الخلطة انما تصح في اللواشي لان فيها منفعة بازاء الضرر وفي غيرها لا يتصور غير الضرر لانه لا وقص فيها بعد النصاب (وقال في الجديد) تؤخر الخلطة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يجمع بين مفرق ولا يفرق بين مجتمع » ولا فصل يجب فيه الزكاة فاثرت الخلطة في زكاته كالماشية ولان المالين كمال الواحد في المؤن فهي كالمواشي ﴾ *

(الشرح) قال اصحابنا هل تؤخر الخلطة في غير الماشية وهي البار والزرع والتقدان وعروض التجارة (أما خلطة الاشر الك (فيها) قولان الاذان ذكرهما للمصنف بدليلهما (القديم) لا تثبت (والجديد) الصحيح تثبت (وأما خلطة الحوار فنها طرق قال للمصنف وآخرون فيها القولان وقال آخرون لا تثبت في القديم وفي ثبوتها في الجديد قولان قال : ضمهم وجهان وقال القفال والصيدلاني والشيخ أبو محمد الجويني لا تثبت خلطة الجوار في التقد والتجارة وفي ثبوتها في الزرع والبار القولان والجمهور علي ترجيح ثبوتها وصحح الماوردي عدم ثبوتها وإذا اختصرت قلت في الخيلطين أربعة أقوال (الجديد) ثبوتها وهو الاظهر (والثاني) لا يثبتان (والثالث) تثبت خلطة الشركتدون الجوار (والرابع) تثبت الخلطتان في الزرع والبار وكذا خلطة التقد والتجارة إن كانت خلطة شركة وإلا فلا والاصح ثبوتها جميعا في الجميع لعموم الحديث « لا يفرق بين مجتمع إلي آخره » وهو صحيح كما سبق في أول باب زكاة الابل (وأما الحديث الذي احتج به القديم قد سبق بيان ضعه قال اصحابنا : ولان الخلطة انما تثبت في الماشية للارتفاق والارتفاق هنا موجود بانماذج الجرين والبيدر والماء والحراش ووجدنا ان الخل والباطور والحارث والدكن والميزان والكيل والوزان والجمال والمتهد وغير ذلك قال اصحابنا وصورة الخلطة في هذه الانبياء ان يكون لكل واحد منهما صف نخيل أو زرع في حائط واحد ويكون العامل عليه واحداً وكذلك الملقح والقناط وإن كان في دكن ونحوه وأن يكون لكل واحد كيس دراهم في صندوق واحد أو أشمة تجارة في حانوت واحد أو خزانة واحدة وميزان واحد والله تعالى أعلم *

(فرع) على اثبات الخلطتين . قال اصحابنا : لو كان نخيل موقوفة علي جماعة معينين في حائط واحد فأمر خمسة أوسق وجبت فيها الزكاة ولو استأجر أجيراً ليهد نخيله أو جعل أحرته ثمرة نخلة

في سائر الاحوال حاصلة في جميع الحول فيثبت حكمها كالأول ولا شك في بعد هذا الوجه لو سلم صاحبه ثبوت القول القديم في الحول الاول وامتنع من طرد في سائر الاحوال لكسبه لو طرد

بينها بعد خروج ثمرتها وقبل بدو الصلاح وشرط القطع فلم يتفق الله طلع حتى بد الصلاح وبلغ مجموع الثمرتين نصاباً لزمه العشر * قال للمصنف رحمه الله *

﴿ باب زكاة البهار ﴾

﴿ ونحب الزكاة في تمر النخل والكرم للاروى عتاب بن أسيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « في الكرم إنها تخمرص كما يخمرص النخل فتؤدى زكاة زبيبا كأتودى زكاة النخل تمرأ » ولأن تمر النخل والكرم معطمان متفعتما لأنهما من الاقوات والاموال المدخرة للقتاة فعلى كالاتمام في المواضع ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بأسانيدهم عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد وهو مرسل لأن عتاباً توفي سنة ثلاث عشرة وسعيد بن المسيب له بعد ذلك بستين وقيل بأربع سنين وقد سبق في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح أن من أصحابنا من قال يحتاج براسيل ابن المسيب مطلقاً والاصح أنه إنما يحتاج به إذا اعتضد بأحد أربعة أمور أن يسندوا يرسل من جهة أخرى أو يقول به بعض الصحابة أو أكثر العلماء وقد وجد ذلك هنا فقد أجمع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على وجوب الزكاة في التمر والزبيب (فان قيل) ما الحكمة في قوله صلى الله عليه وسلم في الكرم « يخمرص كأتودى زكاة زبيبا كأتودى زكاة النخل تمرأ » فجعل النخل أصلاً فالجواب من وجهين (أحسهما) ما ذكره صاحب البيان في هوى مشكلات للهند أن خير فتحت أول سنة سيم من الهجرة وبث النبي صلى الله عليه وسلم اليهم عبد الله بن ربيعة رضي الله عنه يخمرص النخل فكان خمرص النخل معروفاً عندهم فلما فتح صلى الله عليه وسلم الطائف وبها العنب الكثير أمر بخمرصه كخمرص النخل المعروف عندهم (والثاني) أن النخل كانت عندهم أكثر وأشهر فصارت أصلاً لطلبها (فان قيل) كيف سمي العنب كرمًا وقد ثبت النبي عنه فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسوا العنب الكرم فان الكرم للمسلم » رواه البخاري وسلم وفي رواية « فانما الكرم قلب المؤمن » وعن وائل ابن حجر رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقولوا الكرم ولكن قولوا العنب المحبلة »

القولين في سائر الاحوال وكان ما ذكر من عدم ثبوت الخلطة تقريباً على الجديد لم يكن صيداً أو يجوز أن يوجه بان حول الثاني غير تام عند تمام حول الاول وحكم الافراد مستمر عليه فلم يفقد الحول الثاني للاول على حكم الافراد وإذا انفصل الحول على الافراد يستمر حكمه كالحول الاول ثم إذا تم حول الثاني فاصحبه حكم الافراد فينقد حوله الثاني على الافراد أيضاً وهكذا ابداً وسواء قوى هذا اضعف فمن صار اليه جبل اتفق اوائل الاحوال من شرائط ثبوت الخلطة ولذلك

رواه مسلم والبخاري بفتح الحاء وفتح الباء وإسكانها - (فالجواب) ان هذا نهى نزيه وليس في الحديث تصريح بأن النبي ﷺ مرع بتسميتها كرواوا عنهم من كلام الراوى فاعلم ببلغه النهي او خاطب به من لا يعرفه بغيره فاقوضها واستعملها بما الجواز قال العلماء سمى العرب العنب كرما والخمر كرما (أما) العنب فالكرم ثمرة وكثرة حبه ونظله لقطع وسهولة تناوله بلاشوك ولا مشقة ويؤكل طيبا غضا طريا وزينا ويدخر قوتا ويتخذ منه العصير والمخل والديس وغير ذلك وأصل الكرم الكثرة وجمع الخمر وسعى الرجل كرما لكثرة خبره ونخلة كريمة لكثرة حملها وشاة كريمة كثيرة الدر والنسل (وأما) الخمر قليل سميت كرما لأنها كانت تمشم على الكرم والجود وتطرد الموم ففى الشرع عن تسمية العنب كرما لتضمنه مدحا لئلا تشوق اليها النفوس وكان اسم الكرم بالؤمن وقبله اليق واعلى لكثرة خبره ونفعه وإجماع الاخلاق والصفات الجميلة وعتاب الراوى بتشديد التاء للشتاق فوق وابواسيد - بفتح الميم - قال المصنف رحمه الله •

« ولا يجب فيها سوى ذلك من الثمار كالزيتون والتمر والمان لانه ليس من الثمرات ولا من الاموال المدخرة المقتاتة لا يجب في طلع الفحل لانه لا يجيىء منه الثمار واختلف قوله في الزيتون (قال في القديم) يجب فيه الزكاة لما روى عن عمر رضى الله عنه « أنه جعل في الزيت العشر » وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال « في الزيتون الزكاة » وعلى هذا القول اذا أخرج الزيت عنه جاز لقول عمر رضى الله عنه ولان الزيت أنفع من الزيتون فكان أولى بالجواز » (وقال في الجديد) لا زكاة فيه لانه ليس بقوت فلا يجب فيه زكاة كالحضرات • واختلف قوله في الورس (قال في القديم) يجب فيه الزكاة لما روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كتب الي بى خناش « أن أدوا زكاة القرة والورس » (وقال في الجديد) لا زكاة فيه لانه نبت لا يقتات به فاشبه الحضرات • قال الشافعي رضى الله عنه من قال لا عشر في الورس لم يوجب في الزعفران ومن قال يجب في الورس فيحتل أن يوجب في الزعفران لانهما طيبان ويحتل أن لا يوجب في الزعفران ويفرق بينهما أن الورس شجر له ساق والزعفران نبات • واختلف قوله في العسل (قال في القديم) يحتل أن يجب فيه ووجه ما روى أن بى شبابة - بطن من فهم - كانوا يؤدون الي رسول الله صلى الله عليه وسلم من نخل كلن عندم العشر من عشر قرب قرية • (وقال في الجديد) لا يجب لانه ليس بقوت فلا يجب فيه العشر كالبيض • واختلف قوله في القرمط وهو حب الصفر (قال في

ادرج حجة الاسلام هذه المسألة في الشرائط المختلف فيها ونسب المعظم هذا الوجه إلى تحرير ابن سريج وعلي ذلك جرى في الكتاب فقال وخرج ابن سريج أن الحاطلة لا تثبت أبدا ولم يصح ذلك علي ابن سريج الهاملي وذكر أن أبا اسحق حكى في الشرح عن ابن سريج مثل هذا المذهب وأضاف الوجه المذكور إلي غيره من الاصحاب فان كان المراد أنه غير ثابت فوجه أن

القديم) يجب ان صح فيه حديث ابى بكر رضي الله عنه (وقال في الجديد) لا تصبلاته ليس بقوت فاشبه الخضر وات) *

(الشرح) الأمر المذكور عن عمر رضي الله عنه ضعيف رواه البيهقي وقال اسناده منقطع وروايه ليس بقوى * قال وأصح ما روى في الزيتون قول الزهري « مضت السنة في زكاة الزيتون أن يؤخذ فن عصر زيتونه حين يعصره فيما سقت السماء او كان بملا العشر وقياسه برش الناضج نصف العشر » وهذا موقوف لا يعلم اشتهاه ولا يحتاج به على الصحيح * قال البيهقي وحديث معاذ ابن جبل وأبي موسى الاشعري رضي الله عنهما أعلى وأولي أن يؤخذ به يعني روايتهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما لما بشما الي الين « لاتأخذا في اسدقة إلا من هذه الاصناف الاربعة الشعير والمنطة والتمر والزبيب » (وأما) المذكور عن ابن عباس فضيف أيضا والأمر المذكور عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه ضعيف أيضا ذكره الشافعي وضعفه هو وغيره واتفق الحفاظ على ضعفه واتفق اصحابنا في كتب المذهب على ضعفه * قال البيهقي ولم يثبت في هذا اسناد تقوم به حجة قال والاصل عدم الوجوب فلا زكاة فيما لم يرد فيه حديث صحيح أو كان في معنى ماورد به حديث صحيح (وأما) حديث بني شيبانة في الصل فرواه أبو داود والبيهقي وغيرهما من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باسناد ضعيف قال الترمذي في جامعه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا كبير شيء قال البيهقي قال الترمذي في كتاب العلال قال البخاري ليس في زكاة الصل شيء يصح فالجواب ان جميع الآثار والاحاديث التي في هذا الفصل ضيقة (أما) أفاظ الفصل فينو خفاش - بخاء معجزة مضمومة ثم فاء مشددة - هذا هو الصواب وضبطه بعض الناس - بكسر الفاء وتخفيف الشين - وهو غلط وبوشاية - بتين معجزة مفتوحة ثم باء موحدة مخففة ثم الف ثم موحدة أخرى (وقوله) بطن أى بطن من فهم - بفتح الفاء وإسكان الهاء - قال الجوهري في الصحاح بني شيبانة يكونون في الطائف (أما) احكام الفصل فختصرها انها كما قال الله نصف (وأما) بسطها فاتفقت نصوص الشافعي والاصحاب أنه لازمة في الثين والتماح والسرجل والزمان

يعلم قوله وخرج ابن سريج بالواو ويجوز أن يقال خرج به ولم يذهب اليه جمعا بين الروايتين ويجوز اعلام قوله لا تثبت أبدا بالميم والالف لان عندهما ثبت الخلطة في سائر الاحوال وإنما يختلفان في الحول الاول باختلاف القديم والجديد ولا يخفى موضع رقعتهما في الصورة الاولى (والحالة الثانية) أن يعتقد الحول على الانفراد في حق أحدهما دون الآخر كما لو ملك أحدهما أربعين غرة الحرم وملك الثاني أربعين غرة صفر وكما ملك خلطاً أو خلط الاول اربعينه غرة صفر باربعين لغيره ثم باع الثاني اربعينه من ثالث فان الاول يثبت له حكم الانفراد شهراً والثاني لم يثبت له حكم الانفراد أدلاً فيبني الحكم هنا على الحكم في الحالة الاولى فاذا جاء الحرم فبقي الاول شاقاً في الجديد ونصف

وطلم فخال النخل والخوخ والجوز واللوز واللوز وأشباهها وسائر البهار سوى الرطب والعنب ولا خلاف في شيء منها إلا الزيتون ففيه القولان كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ووجه أن الأصل عدم الوجوب حتى يثبت دليله (وأما) الزيتون ففيه القولان اللذان ذكرهما للمصنف بدليهما وهما مشهوران وافقوا لأصحاب علي أن الأصح أنه لا زكاة فيه وهو نصه في الجديد قل أصحابنا والصحيح في هذه المسائل كلها هو القول الجديد لأنه ليس بقول القديم حقيقة (فإن قلنا) بالقديم إن الزكاة تجب في الزيتون قال أصحابنا وقت وجوبه بدو صلاحه وهو نضجه واسوداده ويشترط بلوغه نضاباً هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب في جميع الطرق إلا ما حكاه الرافعي عن ابن القطن أنه خرج اعتبار النصاب فيعفى سائر ما اختص القديم بالجب الزكاة فيه علي قولين ويستبر النصاب زيتونا لا زيتاً هذا هو المذهب وبه قطع القاضي حسين والجمهور وقتل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه وذكر صاحب الحاوي فيه وجهين إذا كان مما يجبي منه الزيت (أحدهما) هذا (والثاني) يعتبر زيتاً فيؤخذ عشرة زيتاً وهذا شاذ مردود قال أصحابنا ثم إن كان زيتونا لا يجبي منه زيت أخذت الزكاة منه زيتونا بالاتفاق إن كان يجبي منه زيت كالأصلي قال الشافعي رضي الله عنه في القديم إن أخرج زيتونا جاز لأنه حالة الإدخال قال وأحب أن أخرج عشرة زيتاً لأنه نهاية إدخاره وقتل الأصحاب عن ابن المزياني من أصحابنا أنه حكى في جواز إخراج الزيتون وجهين قال الشيخ أبو حامد وسائر الأصحاب هذا غلط من ابن المزياني والصواب ما نص عليه في القديم وهو أنه يجوز أن يخرج زيتاً أو زيتوناً أيهما شاء وقتل إمام الحرمين وجهاً أنه يتعين إخراج الزيتون دون الزيت قال لأن الاعتبار به بالاتفاق فحصل ثلاثة أوجه حكاه إمام الحرمين وغيره (أصحها) عند الأصحاب وهو نصه في القديم أنه يخرج إن شاء أخرج زيتاً وإن شاء أخرج زيتوناً والزيت أولي كما نص عليه (والثاني) يتعين الزيت (والثالث) يتعين الزيتون قال صاحب التتمة وغيره فإذا قلنا بالمذهب وخبرناه بين

شاة في القديم (وأما) الثاني فإذا جاء صفر فعليه نصف شاة في القديم وفي الجديد وجهان (أحدهما) شاة لأن الأول لم يرتفع بخلطه فلا يرتفع هو بخلطة الأول أيضاً (وأظهرهما) نصف شاة لأنه كان خليطاً في جميع الأحوال وأما في سائر الأحوال فيثبت حكم الخلطة على الظاهر وعلي الوجه المنسوب إلى ابن سريج لا يثبت وفرعوا على هذه الاختلافات صوراً (منها) لو ملك الرجل أربعين غرة المحرم ثم أربعين غرة صفر فإذا جاء المحرم فعلى الجديد يلزمه للاربعةين الأولى شاة وإذا جاء صفر يلزمه للاربعةين الثانية نصف شاة أو شاة فيه وجهان (أصحها) أولهما (وعلى القديم) إذا جاء المحرم لزمه للاربعةين الأولى نصف شاة لأنه كان خليطاً للملك في آخر الحول فإذا جاء صفر لزمه للاربعةين الثانية نصف شاة في سائر الأحوال بنفق القولان وعلي الوجه المنسوب إلى ابن سريج يجب في الأربعين

الخراج الزيتون والزيت فالفرق بينه وبين التمر انه يتعين ولا يجوز أن يخرج عنه ديس التمر ولا خل التمر لأن التمر قوت والحل والدبس ليسا بقوت ولكنهما أمان (وأما) الزيتون فليس بقوت بل هو ادم والزيت اصلح لادمن الزيتون فلا يفت الفرض قال اصحابنا ولا يفرص الزيتون بلا خلاف لمعينين ذكرهما القاضي ابو الطيب في تمليقه وغيره (أحدهما) وهو الذي اعتمد الجمهور ان الورق يخفيم مع صغر الحب وتفرقه في الاعصان ولا ينضبط بخلاف الرطب والعنب (والثاني) ان الفرض من خرص النخل والعنب تسجيل الانتفاع بشرتهما قبل الجفاف وهذا للمعنى لا يوجد في الزيتون قال امام الحرمين اذا أخرج العشر زينا فالكسب الذي يحصل من عصر الزيت لا تمل فيه عندى قال ولعل الظاهر أنه يجب تسليم نصيب الفقراء منه إليهم وليس كالتصلي والتبن الذي يتخلف عن الحبوب لان الزكاة تجب في الزيتون نفسه ثم على المالك مؤنة تمييز الزيت كعليه مؤنة تخفيف الرطب ولا يجب العشر في الزروع الا في الحب دون التبن قال وفي المسألة احتمال والله تعالى أعلم (وأما) الورس فالصحيح الجديد لا زكاة فيه وأوجها القديم وصبق دليلهما فان أوجبنا لم نشترط فيه النصاب على المنهب وبه قطع الجماهير في الطريقتين بل تجب في قليله وكثيره ولا خلاف فيه الا ما سبق عن ابن القطن أنه طرد قولين في اعتبار النصاب فيه وفي سائر ما اختص القديم بليجاب زكاته وقرق الاصحاب بينه وبين الزيتون علي المنهب فيما يفرق (أحدهما) أن النص الوارد في الزيتون مقيد بالنصاب ومطلق في الورس فصل به في كل منهما على حسب وروده (والثاني) أن الغالب أنه لا يجتمع لآسان واحد من الورس نصاب بخلاف الزيتون واعلم أن الورس شجر شجر يكون باليمن اصفر يصيب به وهو معروف يباع في الاسواق في كل البلاد هكذا ذكره المحققون وقال البغوي والرافعي هو شجر يخرج شيتا كالزعفران وهو محمول على ما ذكره المحققون (وأما) الزعفران فالاشهر أنه كالورس فلا زكاة فيه على الصحيح الجديد وتجب في القديم وقيل لا تجب قطعا وحكم النصاب كما سبق في الورس (وأما) العسل ففيه طريقتان (أشهرها) وبه قال المصنف والاكثر في القولان (الصحيح) الجديد لا زكاة (والقديم) وجها (والثاني) القطع بأن لا زكاة فيه وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون ومن الاصحاب من قال لا تجب في الجديد وفي القديم قولان وللذهب لا تجب لعدم الدليل علي الوجوب قال اصحابنا والحديث المذكور ضعيف كما سبق قالوا وله صح لكان متأولاً ثم اختلفوا في تأويله قليل يحمل علي تطوعهم

الاولي شاة عند تمام حولها وفي الثانية شاة عند تمام حولها وهكذا ايذا ما لم ينقص النصاب وكما يمتنع حكم الخلطة في ملك الشخصين عند اختلاف التاريخ كذلك يمتنع في ملكي الواحد (ومنها) لو ملك الرجل اربعين غرة الحرم ثم اربعين غرة صغر ثم اربعين غرة شهر ربيع الاول (فصل القديم) يجب في كل اربعين عند تمام حولها ثلث شاة (وعلي الجديد) يجب في الاولي عند تمام حولها شاة وفيما يجب في الثانية عند

به وقيل انما دفعوه مقابلة لما حصل لهم من الاختصاص بالمحى ولهذا امتنعوا من دفعه الى هر رضى الله عنه حين طال بهم بتخلى احدى لساثر الناس وهذا الجواب هو الذى ذكره القاضى أبو الطيب فى تعليقه والحاملي فى المجموع فان اوجبتها فى اعتبار النصاب خلاف (المذهب) اعتبارا وقال ابن القطن قولان كما سبق فى الزيتون . قال امام الحرمين وسواء كان التخيل مملوكا له او أحذه من المراضح المباحة والله تعالى أعلم (وأما) القرطم فيكسر اقاف والطاء وبضمها اثنان (والجديد) الصحيح أنه لازم كاتفه (والقديم) وجوبها ويستبر النصاب على المذهب وقال ابن القطن قولان (وأما) المصفر فنه قال الرافعي قيل هو كالقرطم وقيل لا يجب قطعا قال ويمكن تشبيهه بالورس والزعفران (وأما) الترس فى الجديد لازم كاتفه وفى القديم يجب فيه (وأما) الفجل فالجديد لازم كاتفه . قال الرافعي وحكي ابن كح وجوبها فيه على القديم قال ولم أره لغيره .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى هذه المذكورات * مذهبنا أنه لازم كاة فى غير النخل والعنب من الاشجار ولا فى شئ من الحبوب الا فيما يقتات ويلخر ولازم كاة فى الخضروات وبهذا كله قال مالك وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة وزفر يجب العشر فى كل ما أخرجه الارض الا المخطب والقصب الفارسي والحشيش الذى ينبت بنفسه قال العبدى وقال الثورى وابن أبى ليلى ليس فى شئ من الزروع زكاة الا التمر والزبيب والمخطة والشعير وقال احمد يجب العشر فى كل مايكامل ويلخر من الزرع والجار (فاما) ما لا يكمل كالثقلاء والبصل والخيار والبطيخ والياحيس وجميع البقول فليس فيها زكاة وأوجب أبو يوسف الزكاة فى الحناء * وقال محمد لازم كاة وقال داود ما أنبتته الارض ضربان (موسق) و (غيره) فما كان موسقا وجبت الزكاة فيما يبلغ منه خمسة أوسق ولا زكاة فيما دونها وما كان غير موسق ففي قلبه وكثيره الزكاة (وأما) الزيتون فقد ذكرنا ان الصحيح عندنا أنه لازم كاة فيه وه قال الحسن بن صالح وابن أبى ليلى وأبو عبيد * وقال الزهرى والاوزاعي والليث ومالك والثورى وأبو حنيفة وأبو ثور فيه الزكاة قال الزهرى والليث والاوزاعي يخرص تؤخذ زكاة زيتا وقال مالك لا يخرص بل يؤخذ العشر بعد عصره وبلوغه خمسة أوسق (وأما) العسل فالصحيح عندنا لازم كاة فيه مطلقا وبه قال مالك والثورى والحسن بن صالح وابن أبى ليلى وابن المنذر وروينا هذا عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز * وقال أبو حنيفة والاوزاعي ان وجد فى غير أرض الخراج ففيه العشر * وقال احمد واسحاق يجب فيه العشر سواء كان فى أرض الخراج أو غيرها * وقوله ابن المنذر عن مكحول وسليمان بن موسى والاوزاعي واحمد واسحاق وشروط أبو يوسف ومحمد فى وجوب زكاته أن يبلغ خمسة أوسق وأوجبها أبو حنيفة فى قابله

تمام حولها وجهان (احدهما) نساء لان الاربعين الاولى لم ياتها تخفيف بالثانية فلا يلحق الثانية تخفيف بها (واصحبها) نصف شاة لانها كانت خليطة اربعين فى جميع حولها وفى الاربعين الثالثة

وكثيره قال ابن المنذر ليس في زكاته حديث صحيح ولا إجماع فلا زكاة فيه والله تعالى أعلم *
* قال للمصنف رحمه الله تعالى *

« ولا تجب الزكاة في ثمر النخل والكرم إلا أن يكون نصاباً ونصابه خمسة أوسق لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « فيأدون خمسة أوسق صدقة » والخمسة أوسق ثمانمائة صاع وهي ألف وستمائة رطل بالهندادى وهل ذلك تحديد أو قريباً فيه وجهان (أحدهما) أنه قريب فلو قصص منه شيء يسير لم تسقط الزكاة والدليل عليه أن الوسق حمل البعير قال النابغة ابن الشظاطان وابن المربيه * وابن سق الناقة للطبيعة وحمل البعير يزيد وينقص (والثاني) أنه تحديد فإن قصص منه شيء يسير لم تجب الزكاة لما روى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الوسق ستون صاعاً » ولا تجب حتى يكون يابسه خمسة أوسق لحديث أبي سعيد ليس فيأدون خمسة أوسق من التمر صدقة وإن كان رطباً لا يجبي منه تمر أو عنبا لا يجبي منه زبيب فيه وجهان (أحدهما) يعتبر نصابه بنفسه وهو أن يبلغ يابسه خمسة أوسق لأن الزكاة تجب فيه فاعتبر النصاب من يابسه (والثاني) يعتبر بغيره لأنه لا يمكن اعتباره بنفسه فاعتبر بغيره كالخيل التي ليس لها أرض مقدر في الحر فانه يعتبر بالعبد *

(الشرح) حديث أبي سعيد رضي الله عنه الأول صحيح رواه البخاري ومسلم وحديثه الثاني « الوسق ستون صاعاً » ضعيف رواه أبو داود وغيره باسناد ضعيف قال أبو داود وغيره اسناده مقطوع ولكن الحكم الذي فيه جزم عليه قل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن الوسق ستون صاعاً وفي الوسق لغتان (أشهرهما) وافصهما فتح الواو - (والثانية) - كسرهما - وجهه أوسق في القلة ووسوق في الكثرة وأوساق وسبقت اللغات في بغداد وفي الرطل في مسألة اللغتين (والشظاطان) - بكسر الشين - العودان اللذان يجمع بهما عروناً العدين علي البعير (وللمربيه) بكسر الميم وإسكان الزاء وفتح الباء الموحدة - وهي عصي قصيرة يقبض الرجلان بطرفيها كل واحد في يده طرف ويسكان العدل على أيديهما مع العصا ويرفأه إلى ظهر البعير (وقوله) الناقة للطبيعة هـ - بضم الميم وفتح الطاء المهملة والباء الموحدة - وهي الثقلة بالحل قاله ابن فارس وغيره وهذا النابغة الشاعر محابي وهو أبو ليلى النابغة الجعدي والنابغة قب له واسمه قيس بن عبد الله وقيل عبد الله بن قيس وقيل جبان بن قيس قالوا وإنما قيل له النابغة لأنه قال الشعر في الجاهلية ثم تركه نحو ثلاثين سنة ثم نبغ فيه قتاله وطال عمره في الجاهلية والإسلام وهو أسن من النابغة الدياني

عند تمام حولها وجهان أيضاً (أصحهما) ثلث شاة لكونها خليطة ثمانين (والثاني) شاة وفي سائر الأحوال يتفق القولان وعلى الوجه المنسوب إلى ابن سريج يجب في كل أربعين عند راس حولها شاة اداً (ومنها) لو ملك رجل أربعين غرة المهر مائة ثم تركه أربعين غرة صفر وكلامك خطأ فإذا

ومات الذي ياني قبله وعاش الجعدي بعد الذي ياني طويلا قيل عاش مائتين سنة وقال ابن قتيبة عاش مائتين
واربعين سنة وبسطة احواله في التهذيب (أما الاحكام فقيه مسائل (احداها) لا تجب الزكاة
في الرطب والعنب إلا ان يبلغ بابسه نصابا وهو خمسة أوسق هذا مذهباويه قال العلماء كافة إلا
أبا حنيفة وزفر فقالا نجب في كل كثير وقليل حتى لو كان حبة وجب عشرين * دليلنا حديث
ابن عبيد اللذ كور وأحاديث غيره بمناه والقياس على اللواشي والتقدين (الثانية) الوسق ستون صاعا
بالاجماع قل الاجماع فيه ابن النذر وغيره وهو الف وسائة رطل بالبغدادى وسبق تحقيق
الرطل ومقداره في مسألة القلتين وبجبي: برطل حشوق ثلثمائة وأثنان واربعون رطلا ونصف
رطل وثلاث رطل وسبع أوقية فربما على الاصح أن رطل بغداد مائة وعشرون درهما
وأربعة أسباع درهم وللمتد في تقدير الأوسق هذا الاجماع والافلحديث ضعيف تلمس سبق والاصح
من الوجهين أن هذا التقدير تحديد صحه أصحابنا . ومن صحه الحاملي والماوردي وللتولى
والاكثرون قال الرافعي صحه الاكثرون وقطع الصيدلاني بأنه تقرب وقال الحاملي وغيره: إذا قلنا هو
تقريب فلا يمنع من وجوب الزكاة قص خمسة أطل. وتقل إمام الحرمين عن العراقيين ثم أنكروه عليهم
وقال في تقديره كلاما طويلا حاصه الأوسق هي الأوقار والورق المتقصد مائة وستون مثاقيل رطلان
فكل قدر لو وزع على الأوسق الخمسة لم تعد منحلة عن الاعتدال بسببه لا يضر قصه وان عدت
منحلة ضر وان أشكل ذلك فلا يظهر على قوة بالتقريب أنه لا يضر بقاء اسم الأوسق قال ولا
يعد أن يميل الناظر الى نفي الوجوب استصحابا لقلة الي أن يتيقن الكثرة وذكر إمام الحرمين
في أثناء هذه المسألة ما عقه الشارع بالصاع والمد فالاعتبار فيه بمقدار موزون يضاف إلى المد
والصاع لا بما يحويه المد من البر ونحوه وذكر الرافعي كلام إمام الحرمين هذا ثم قال . وقال
الرويانى وغيره الاعتبار بالكيل لا بالوزن قال وهذا هو الصحيح واستثنى أبو العباسي الحراني
العسل فقال الاعتبار في نصابه بالوزن إذا أوجبت فيه الزكاة قال ووسط صاحب العدة فقال هو
على التحديد في السكيل وعلى التقريب في الوزن وأما قدره العلماء بالوزن استظهاراً (قلت) هذا
الذي صحه الرافعي من الاعتبار بالكيل هو الصحيح وبه قطع أبو الفرج الدارمي من أصحابنا
وصنف في هذه المسألة تصنيفا وسأزيد للمدالة ايضا في باب زكاة الفطر ان شاء الله تعالى (للمدالة
الثالثة) إذا كان له رطب لا يجبي منه تمر أو عنب لا يجبي منه زبيب فقد ذكر المصنف وأكثر

جاء المحرم وجب على الاول شاة في الجديد وثلاث شاة في القديم تقليدا للحطلة وإذا جاء صفر وجب
على الثاني ثلث شاة على القولين جميعا لأنه كان مخالفا في جميع حوله وعلى الوجه المنسوب إلى
بن سريج يجب على صاحب الاربعين شاة أبدأ ولا شيء على صاحب العشرين ولا تثبت الحطلة لاختلاف
التاريخ (واعلم) أن الاختلاط ممن لا زكاة عليه كالانفراد حتى لو كان بين مسلم وذمي غافون شاة ملكلها

العراقيين فيه وجوب (أحدهما) يعتبر بنفسه (والثاني) بغيره مما يحفف والوجهان متفقان على أنه يعتبر تمرا لا رطباً في وجه يشترط لوجوب زكاته أن يبلغ يابسه بنفسه لو يس خمسة أوسق وفي وجه يشترط بلوغه بغيره يقال: لو كان هذا مما يحفف بلوغه نصاباً في حال رطوبته فإن بلغ الرطب خمسة أوسق وجبت. وإن كان لو قلتر تمراً لا يبلغها وإن لم يبلغها الرطب فلا زكاة وهذا هو الأصح عند أمام الحرمين والغزالي والرافعي وآخرين لأنه ليس له حالة جفاف وادخار فوجب اعتباره في حال كاله (والوجه الثاني) يعتبر النصاب من التمر والزبيب للحديث ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر مدة « فلي هذا هل يعتبر بنفسه أم بغيره فيه الوجهان الاثنان ذكرهما للمصنف أو أكثر العراقيين فحاصل المذهب ثلاثة أوجه (أصحهما) يعتبر رطباً فإن بلغ الرطب خمسة أوسق وجبت الزكاة والا فلا (والثاني) يعتبر تمراً بنفسه لو يس (والثالث) يعتبر تمراً من غيره. قال أصحابنا فلي هذا الثالث يعتبر أقرب أنواع الرطب إليه وعلى الأوجه يجب إخراج واجبه في الحال رطباً ولا يؤخر لأنه ليس له جفاف ينتظر قال الرافعي وغيره: هذا الخلاف هو فيما لا يغيره تحفيفه ولو جفف جاء منه تمر رديء حشف (وأما) إذا كان لو جفف فد بالكية لم يحفي. فيه الاعتبار بنفسه قال أصحابنا ويضم ما لا يحفف إلى ما يحفف في الكل النصاب بلا خلاف لأنه كله جنس واحد. قال الحاملي (فإن قيل) إذا كان الرطب والعنب لا يحفف ولا يدخر فهو في معنى الخضروات (قلنا) الخضروات لا يحفف جنسها ولا يدخر (وأما) الرطب والعنب فيجفف جنسه وهذا النوع منه نادر فوجب الحاقه بالهلب والله تعالى أعلم.

• قال المصنف رحمه الله تعالى •

﴿ وتضم ثمر العام الواحد بعضها إلى بعض في الكل النصاب وإن اختلفت أوقاته بأن كان له نخيل بتهامة ونخيل بنجد فأدرك ثمر التي بتهامة فجندتها وحملت التي بنجد وأطلمت التي بتهامة وأدركت قبل أن تجذ التي بنجد لم يضم أحدهما إلى الآخر لأن ذلك ثمرة عام آخر وإن حملت نخل حملاً فجند ثم حملت حملاً آخر لم يضم ذلك إلى الأول لأن النخل لا يحمل في عام مرتين ﴾.

﴿ الترح ﴾ هذه المسألة ذكرها المصنف مختصرة جداً وهي في كلام الأصحاب مبسطة بسطاً شافياً وقد جمع الرافعي رحمه الله تعالى معظم كلام الأصحاب واختصره ولخصه فقال لا خلاف أن ثمرة العام الثاني لا تضم إلى الأول في كل النصاب سواء أطلمت ثمره العام الثاني قبل جذاذ

أول المحرم ثم أسلم الدمي غرة صفر كان المسلم يثاب بها إذا أفرد بها لتهتم برطأت الخلطة وجميع ما ذكرنا في الحائتين مفروض فيما إذا طرأت خلطة الجوار أما إذا طرأت خلطة النجوع كما إذا ملك أربعين شاة وأقامت في يده ستة أشهر ثم باع نصفها شاعاً فهل ينقطع حول البائع في الباقي جعله ابن خيران على قولين مبنيين على القولين فيما إذا انعقد حولها على الأفراد ثم حلطاً إن قلنا بزيان زكاة

الاولى أو بعده ولو كان له نخيل أو عنب يحمل في العام الواحد مرتين لم يضم الثاني بلا خلاف لان كل حمل كثيرة عام قال الاصحاب هذا لا يكاد يتصور في النخل والعنب فانهما لا يحملان في السنة حملين وانما يتصور في التين وغيره مالا ذكره فيه . قالوا : وانما ذكر الشافعي رضى الله عنه مسألة يانا لحكمها لو تصور . ثم القاضي ابن كعب فصل فقال : ان أطلعت النخلة الحمل الثاني بعد جذاذ الاولى فلا ضم وان أطلعت قبل جذاذه وبعد بدو الصلاح ففيه الخلاف الذى ستركه ابن شاء الله تعالى في حمل نخيلين قال الرافعى : وهذا الذى قاله ابن كعب لا يخالف اطلاق الجمهور في عدم الضم لان السابق الى الفهم من الحمل الثاني هو الحادث بعد جذاذ الاول (أما إذا كان نخيل أو أعناب يختلف أدراك ثمارها في العام الواحد لاختلاف أنواعها أو لاختلاف بلادها حرارة وبرودة أو غير ذلك نظر ان أطلع للتأخر قبل بدو صلاح الاول فوجبان (أحدهما) وبه قال ابن كعب وأصحاب الفقهاء لا ضم لان الثاني حدث بعد انصرام الاول فاشبه ثمرة العام الثاني وهو الاصح عند المالوردي (والثاني) وبه قطع أصحاب الشيخ ابى حامد يضم وهو ظاهر نص الشافعي رضى الله عنه لأنها ثمرة عام واحد (قلت) هذا الثاني هو الصحيح وصححه الرافعى في المحرر : وان أطلع للتأخر بعد بدو صلاح الاول وقبل جذاذه (فان قلنا) فيا بعد الجذاذ يضم (فبنا) اولي والا فوجبان (أصحهما) عند المالوردي واليغوى وبه قال ابو اسحاق وابن ابى هريرة لا يضم لحديث الثاني بعد وجوب الزكاة في الاول (والثاني) يضم لاجتماعهما على رؤس النخل كلواطلع قبل بدو صلاح الاول . (فان قلنا) بقول أصحاب الفقهاء هل يقوم وقت الجذاذ مقام الجذاذ فيه وجبان (أصحهما) يقوم بقطع الصيد لاني لا نها بعد دخول وقت الجذاذ كالمجنودة ولهذا لو أطلعت النخلة للعام الثاني وعليها بعض ثمرة الاول لم يثبت الضم بلا خلاف فلي هذا قال امام الحرمين . لجذاذ النار أول وقت ونهاية يكون ترك النار اليها أولى وتلك النهاية هي المعتبرة (واعلم) أن من مواضع اختلاف ادراك النار مجدا ونهاية فتهامة حارة يسرع ادراك الثمرة بها بخلاف مجد . فاذا كانت لرجل نخيل هامة ونخيل نجدية فاطلعت التهامية ثم التجديدة لذلك العام واقتضي الحال ضم التجديدة الي التهامية علي ماسبق يسانه فضمنا ثم أطلعت التهامية مرة أخرى فلا تضم التهامية الثانية الي التجديدة وان أطلعت قبل بدو صلاحها لانا لو ضمناها الي التجديدة لزم ضمها الي التهامية الاولى وذلك لا يجوز بالاتفاق هكذا قاله الاصحاب : قال الصيدلاني وامام الحرمين ولو لم تكن التجديدة مضمومة الي التهامية الاولى بان أطلعت بعد جذاذها ضمننا التهامية الثانية الي التجديدة لانه لا يلزم المحذور الذى ذكرناه . قال

الخططة لم يقطع الحول هونا وان قلنا ان كان ثمرة كاة الانفراد ولا يبي حول الخلطة على حول الانفراد اذا قطع الحول لنقصان النصاب والذى قطع به الجمهور ودواه المزني والريبع عن نصه أن الحول لا ينقطع لانهم اصاب اما نصة الانفراد أو نصة الانفراد كى هذا إذا مر استأشرون بمال سرا

الراضي وهذا قد لا يسلمه سائر الاصحاب لأنهم حكوا بضم ثمرة العام الواحد بمضاهي بعض ويانه
لا تنضم ثمرة عام الي ثمرة عام آخر والتهامية الثانية حمل عام آخر هذا آخر ما ذكره الرافعي قال الدارمي
والماوردي والبندنجي وغيرهم : اذا كان علي النخلة بلح ويسر ورطب ضم بعضه الي بعض بلا
خلاف لانه حمل واحد والله تعالى أعلم • قالوا ولو كان بعض نخلة أو عنبه يحمل حلين وبمضاهي
فان ذات الحمل يضم الي ما يواضعه في الزمان من الحلين قال البندنجي : فان أشكلا فلم يضم مع
أيها كان ضم الي أقرب الحلين اليه والله سبحانه وتعالى أعلم •
• قال المصنف رحمه الله تعالى •

﴿ وزكاته العشر فيما سقى بغير مؤنة هبة كماء السماء والأنهار وما شرب بالعروق ونصف
العشر فيما سقى بمؤنة هبة كالتواضع والاوليب وما أشبهها لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم « فرض فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا وروى عن
العشر وفيما سقى بالتضع نصف العشر » والبعل الذي شرب بعروقه والعنرى الشجر الذي يشرب
من الماء الذي يجتمع في موضع فيجرى كالساقية ولان المؤنة في أحدهما تخف وفي الاخرى
تثقل ففرق بينهما في الزكاة . ولو كان يبقى نصفه بالتواضع ونصفه بالسيح ففيه فلا تفرق بين العشر
اعتبارا بالسقيتين وان سقي باحدهما أكثر ففيه قولان (أحدهما) يعتبر فيه الغالب فان كان
الغالب السقي بماء السماء أو السيح وجب العشر وان كان الغالب السقي بالتواضع وجب نصف
العشر لانه اجتمع الامران ولا حدهما قوة بالغلبة فكلن الحكم له كالماء اذا خالطه مائه (والقول
الثاني) يقسط علي عدد السقيات لان ماوجب فيعازر كاة بالقسط عند التماثل وجب فيه بالقسط عند
التفاضل كزكاة الفطر في العبد للمشتري فان جهل القدر الذي سقي بكل واحد منهما جملا
نصفين لانه ليس أحدهما بأولي من الآخر فوجب التسوية بينهما كالتدار في يد اثنين ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر رضي الله عنهما صحيح رواه ابوداود باسناد صحيح علي شرط
مسلم بلغظه في المذهب ورواه البخاري بمعناه قال : عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
« فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وما سقي بالتضع نصف العشر » ورواه مسلم في
صحيحه بمعناه من رواية جابر ورواه البيهقي أيضا من رواية معاذ بن جبل وأبي هريرة قال البيهقي
وهو قول العامة لم يختلفوا فيه وكذا أشار الشافعي رضي الله عنه في المختصر الي انه مجمع عليه وهذا
الذي ذكره المصنف في تفسير البعل كذا قاله أهل اللغة وغيرهم وأما العنرى فبعضهم يهملونه ومثلثة

فصلي البائع نصف شاة لتمام حوله وأما للمشتري فينظر إن أخرج البائع واجبه وهو نصف شاة
من المال المشترك ملاسي . عليه لفصان المجموع عن النصاب قبل تمام حوله وإن أخرج من غيره فينبى
علي أن الزكاة تتعلق بالعين أو بالذمة (إن قلنا) تتعلق بالذمة فعليه أيضا نصف شاة عند تمام حوله

مفتوحين ثم ياء مشددة - ويقال باسكان التاء والصحيح المشهور فتحها وانكر القلمي علي المصنف
تفسيره العنري وقال : انما هو ماسقت السيل لاختلاف بين أهل اللغة فيه وهذا الذي قاله القلمي
ليس كما قاله وليس قوله عن جميع أهل اللغة صحيحا وانما هو قول قليل منهم . وذكر ابن فارس
في المجمل فيه قولين لاهل اللغة قال : العنري ماسقى من التخل ميعا والسيح الماء الجاري قال ويقال
هو العنري والعنري الزرع الذي لا يمتيه الاماء للطول لم يذكر الجوهرى في صحاحه الا هذا القول الثاني
والاصح ما قاله الازهرى وغيره من أهل اللغة أن العنري مخصوص بماسقى من ماء السيل فيجعل عاثورا وشبه
ساقيته بغير مجرى فيه الماء الى اصوله ومعنى عاثور الا انه يتعثر به الماء الذي لا يشعر به وهذا هو راد المصنف وان
كانت عبارة تحتاج الى تقييد (وأما) النواضح فجمع ناضح وهو ما يسقى عليه نضحا من بيرة وبقرة وغيرهما
قال أهل اللغة النضج السقى من ماء بئر أو نهر بساقية والساقية والناضح اسم للبيير والبقرة الذي
يسقى عليه من البئر او النهر والآنني ناضحة والدواليب جمع دولاب - فتح الدال - قال الجوهرى
وغيره هو فارس مغرب (وأما) الاحكام فقال السافعي رضى الله عنه والاصحاب يجب فيها سقى
بماء السماء من الثار والزرع العشر وكذا البعل وهو ما يشرب بعروقه وكذا ما يشرب من ماء
ينصب اليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة ففي هذا كله العشر وأما ما سقى بالنضج او الدلاء
أو الدواليب وهي التي تدبرها البقر أو بالناعورة وهي التي يدبرها الماء بنفسه ففي جميعه نصف العشر
وهذا كله لاختلاف فيه بين المسلمين وقد سبق قل البيهقي الاجماع فيه (وأما) القنوات والسواقي
المحفورة من نهر عظيم التي تكثر مؤنتها فيها العشر كاملا هذا هو الصحيح المشهور المقطوع به
في كتب العراقيين والحراسانيين وقل إمام الحرمين اتفاق الأئمة عليه وعلة الاصحاب بان مؤنة
القنوات إنما تشق لاصلاح الضيعة وكذا الأنهار إنما تشق لحياء الارض وإذا نسيأت وصل الماء
إلى الزرع بنفسه مرة بعد أخرى بخلاف النواضح ونحوها فان للمؤنة في نفس الزرع وتقل الراضى
عن الشيخ أبي عاصم أنه نقل أن الشيخ أبا سهل الصعلوكي من أصحابنا أفتى أن ماسقى بماء القناة
وجب فيه نصف العشر وقال صاحب التهذيب إن كانت القناة أو العين كثيرة للمؤنة لا تزال تبار
وتحتاج إلي احداث حفر وجب نصف العشر وإن لم يكن لها مؤنة أكثر من مؤنة الحفر الاول
وكسحا في بعض الاوقات وجب العشر . قال الراضى والمذهب ما تقدمه عن الجمهور قال الراضى
قال ابن كجب ولو اشترى ماء وسقى به وجب نصف العشر قال وكذا لو سقاها بماء مفضوب لان
عليه ضمانه قال الراضى وهذا حسن جار على كل مأخذ فانه لا يتعلق بصلاح الضيعة بخلاف القناة .

(وإن قلنا) تملأ بالعين ففي انقطاع حول المشتري قولان (أصحهما) عند العراقيين الاقطاع وما أخذ
القولين أن احراج الواجب من موضع آخر يبيع زوال الملك عن قدر الزكاة أو يفد عوده بعد الزوال
ولولاك ثمانين شاة يباع نصفها بما عاقى أما الحول لم يقطع حوالا اليهم عن الله تعالى فبما وما يبيع

ثم حكى الرافي عن ابن كنج عن ابن القطان وجوه فيما لو وهب له الماء ورجع الحاقه بالمصوب لوجود المنة العظيمة وكما لو علف ماشيته بطف موهوب (قلت) وهذان الوجهان تفريع علي قولنا لا تقتضي المنة ثوابا (فان قلنا) تقتضيه فنصف العشر بلا خلاف صرح بذلك كله الدارمي في الاستدلال والله تعالى أعلم •

(فصل) اذا اجتمع في الشجر الواحد أو الزرع الواحد السقي بماء السماء والنواضح فله حالان (أحدهما) أن يزرع عازما علي السقي بها فينظر ان كان نصف السقي بهذا ونصفه بذلك فطرقتان (أصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور من الطريقين يجب ثلاثة أرباع العشر (والثاني) حكمه امام الحرمين وغيره أنه يجب العشر بكاله علي قولنا فيها اذا قاضلا أنه يعتبر الاغلب وعلوه بأنه أرفق للمساكين والمنصب الاول ودليه في الكتاب قلن سقي بأحدهما أكثر قولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) عند الاصحاب ورجحه الشافعي رضي الله عنه أيضا في المختصر بقط الواجب عليهما (والثاني) يعتبر الاغلب. فان قلنا بالتقسيط وكن ثلثا السقي بماء السماء وثلث بالنضح وجب خمسة أسداس العشر وان استويا فتلاثة أرباع العشر وان قلنا بالاغلب فزاد السقي بماء السماء أدنى زيادة وجب العشر وان زاد الآخر أدنى زيادة وجب نصف العشر فان استويا فقد ذكرنا أن المذهب وجوب ثلاثة أرباع العشر وفي وجه شاذ يجب كل العشر قال أصحابنا وسواء قسطنا أم اعتبرنا الاغلب فهل النظر الى عدد السقيات أم غيرها فيه وجهان مشهوران في كتب الحراسانيين وفي كتب جماعة من العراقيين (أحدهما) يقسط علي عدد السقيات وبهذا قطع المصنف والمالودي لان المؤنة تختلف بعدد السقيات والمراد السقيات للقيدة (والوجه الثاني) وهو الاصح وبه قطع الشيخ أبو حامد وهو ظاهر نص الشافعي رضي الله عنه وصححه المحققون ورجحه الرافي في كتابيه أن الاعتبار بعيش الزرع والثمرة ونعائه . قال امام الحرمين وآخرون وعبر بعضهم عن هذا الثاني بالنظر الى النفع قالوا وقد تكون سقية أنفع من سقيات كثيرة. قال امام الحرمين: والبيان أن متقاربتان الا ان صاحب الثانية لا ينظر الي المدة بل يعتبر النفع الذي يحكم به أهل الخبر قوله صاحب العبارة الاولى يعتبر المدة : قال الرافي رحمه الله واعتبار المدة هو الذي ذكره الاكثرون فترى ما علي هذا الوجه قالوا ذكرنا في المثال أنه لو كانت للمدة من يوم الزرع الي يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمان الشتاء والربيع الي سقيتين فسقي فيهما بماء السماء واحتاج في الصيف في الشهرين الباقيين الي ثلاث سقيات فسقيتين بالنضح . فان اعتبرنا عدد السقيات فعلي قول التقسيط يجب خمسا العشر وثلاثة

عليه عند تمام حوله وجهان (أحدهما) شاة لانه كان منفردا بتصاب في بعض الحول فطلب حكم الافراد (وأصحهما) عند صاحب التهذيب نصف شاة لان الحول انعقد علي ثمانين والنصف الذي بقي له آخر أكان مختلطاً بأربعين في جميع الحول ولو ملك أربعين وباع نصفها معيناً نظر ان معزها قبل البيع أو بعده وأقربها

أخاض نصف العشر وعلي اعتبار الاغلب يجب نصف العشر وان اعتبرنا للمدة فعل قول التقسيط يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلي قول اعتبار الاغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول ولوسقى بماء السماء والنضج جيماً وجعل المقدار من كل واحد منها أو علم أن أحدهما أكثر وجعل أيهما هو وجب ثلاثة أرباع العشر هذا هو المذهب وبه قطع للمصنف وجمهور الاصحاب وقوله عن ابن سريج وألقوا عليه الا ابن كج والداري غشياً وجها أنه يجب نصف العشر لان الاصل البراءة لمزاد أو الا صاحب الحاروي قتال : ان سقى بأحدهما أكثر وجعلت عينه فان اعتبرنا الاغلب وجب نصف العشر لانه اليقين وان قلنا بالتوسط فالواجب ينقص عن العشر وينقص عن نصفه فيأخذ اليقين ويقف عن الباقي حتى يتبين قال وان شككتا هل استويا أو زاد أحدهما (فان قلنا) بالغا لوجب نصف العشر لانه اليقين وان قسطننا فوجهان (أحدهما) يجب ثلاثة أرباع العشر (والثاني) يجب زيادة علي نصف العشر بشيء وان قل هذا كلام صاحب الحاروي والمذهب ما قدمناه (الحال الثاني) يزرع ناويا السقي بأحدهما ثم يقع الآخر فهل يستصحب حكم ما تواتر أم لا أم يصير الحكم فيه وجهان حكمهما المراسانيون والداري وآخرون (أصحهما) وأشهرهما يعتبر الحكم ومحمه الراضي وغيره وهو مقتضى اطلاق العراقيين . قالوا وعلي هذا في كيفية اعتبارهما الخلاف السابق والله تعالى أعلم *

(فرع) قال أصحابنا قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في المختصر ولو اختلف المالك والساعي في أنه بماذا سقى قاقول قول للمالك فيما يمكن لأن الاصل عدم وجوب الزكاة فان أهمه الساعي حلفوه هذه اليمين مستحبة بالاتفاق صرح به الهاربي والبنديجي والماوردي وغيرهم لانه لا يخالف الظاهر والله تعالى أعلم *

(فرع) لو كن لسائطان من النخل والنبأ أو قسطنان من الزرع سقي أحدهما بماء السماء والآخر بماء الضح ولم يبلغوا أحدهما نصاباً وجب ضم أحدهما إلى الآخر في إكمال النصاب وأخرج من السقي بماء السماء العشر ومن الآخر نصفه والله تعالى أعلم * قال للمصنف رحمه الله تعالى *

{ وإن زادت الثمرة علي خمسة أوسق وجب الفرض فيه بحسابه لأنه يتحرأ من غير ضرر فوجب فيه بحسابه كزكاة الأثمان } *

{ الشرح } قوله يتحرأ من غير ضرر احتراز من الماشية ونجب فيما زاد علي النصاب

قد زالت الخلطة ان كثر زمان التمريق فاذا خلطاً يستأنف الحول وان كان زمان التمريق يسيراً فنفى اقطاع الحول وجهان (أو قهما) لكلام الاكثرين الاقطاع ولو لم يميز لكن أقبض البائع المشتري جميع الاربعين لتصير العشر من مقبوضة قال حكم كما لو باع النصف مشاعاً فلا ينقطع حول الباقي علي الصحيح وفيه وجه أنه ينقطع الاثر اذ بالبيع والطارى . في صورة بيع النصف علي تعيين خلطة الجوار وان أوردناه

بمصابه بإجماع المسلمين قتل الاجماع فيه صاحب الحاروى وآخرون ودليسه من السنة قوله صلى الله عليه وسلم « فبما سقت المماء العشر » الحديث والله تعالى أعلم »
قال المصنف رحمه الله تعالى »

« ولا يجب العشر حتى يبدو الصلاح في الثمار وبدو الصلاح أن يحمر البسر أو يصفر ويتموه العنب لأنه قبل بدو الصلاح لا يقصد أكله فهو كالرطبة ويقتات ويؤكل فهو كالمحبوب »

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب رضي الله عنهم وقت وجوب زكاة النخل والعنب بدو الصلاح ووقت الوجوب في الحبوب اشتدادها هذا هو الصحيح المعروف من نصوص الشافعي رضي الله عنه القديعة والجديدة وبه قطع جماهير الاصحاب في كل الطرق وذكر صاحب التامل أن الشيخ أباه حامد حكى أن الشافعي رضي الله عنه أوماً في القديم إلى أن الزكاة لا تجب الا عند فعل الحصاد قالوا ليس بشئ وذكر امام الحرمين عن صاحب التتريب أنه حكى قولاً غريباً ان وقت الزكاة هو الجفاف في الثمار والتصفية في الحبوب ولا يتقدم الوجوب على الامر بالأداء وهذا ان شاذان والمذهب ما سبق قال اصحابنا وبدو الصلاح في بعضه كبذره في التجميم كما في البيع فإذا بدا الصلاح في أقل شيء منه وجبت الزكاة وكذا اشتداد بعض الحب كاشتداد كله في وجوب الزكاة كما انه مثله في البيع قال اصحابنا وحقيقة بدو الصلاح هنا كله ومقدر في كتاب البيع ومختصر معاقلة الشافعي والاصحاب أن يحمر البسر ويتموه العنب قال الشافعي رضي الله عنه قلن كلن منبأ أسود فحق يسود أو أبيض فحق يتموه . قيل أراد بالتموه ان يدور فيه الماء الحلو وقيل ان تبدو فيه الصفرة »

(فرع) قال اصحابنا لو اشترى نخيلاً مثمرة أو ورثها قبل بدو الصلاح ثم بدا فعليه الزكاة لوجود وقت الوجوب في ملكه ولو باع المسلم نخيلاً للمثمرة قبل بدو الصلاح لمكتاتب أو ذمي فبدا الصلاح في ملكه فلا زكاة على واحد فلو عاد الى ملك البائع المسلم بعد بدو الصلاح يبيع مستأنف أو هبة

في هذا الموضع ولو أن رجلين لهذا أربعون ولهذا أربعون فباع أحدهما جميعها بجميع ماله صاحبه في خلال الحول أقطع حولهما واستأنفا من يوم المبايعة ولو باع أحدهما النصف الشائع من أغنامه بالنصف الشائع من أغنام صاحبه والاربعينان متميزان فحكم الحول فيها بقي لكل واحد منهما من أربعينته كللحكم فيها اذا كل للرجل أربعون فباع نصفها شائعاً والصحيح أنه لا يقطع فإذا تم تحول ما بقي لكل واحد منهما فهذا مال ثبت له الافراد أولاً والحلقة في آخر الماول ففيه الفولان الساجقان (القديم) أنه يجب على كل واحد ربع شاة لانه خليط ثمانين حال الوجوب وحصاة العشرين ربع (والجديد) أنه يجب على كل واحد منهما نصف شاة لانه كلن منفرداً بأربعينه وحصاة العشرين

أو إقالة أو رد بميب أو غير ذلك فلا زكاة لانه لم يكن مال كاله حال الوجوب ولو اشترى بشرط الخيار قبل الصلاح في مدة الخيار كان قلنا للبايع عليه الزكاة وان تم البيع (وان قلنا) للمشتري عليه الزكاة وان فسخ وان قلنا موقوف فالزكاة موقوفة فمن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه ولو باع فخيلا قبل بدو الصلاح فبدا في ملك للمشتري ثم وجد بها عيبا فليس له الرد الا برضا البائع لتعلق الزكاة بها وهو كعيب حدث في يده فان أخرج المشتري الزكاة من نفس الثمرة أو من غيرها فحكه ما سذكه قريبا ان شاء الله تعالى هذا كله اذا باع النخل والتمر جميعا فلو باع الثمرة وحدها قبل بدو الصلاح فشرطه أن يباع بشرط التقاع فلم يقطع حتى بدا وقد وجبت الزكاة ثم ان رضيا باقائها الى الجذاذ جاز والمشرع على المشتري قال الرافعي وحكي قول ان البيع ينفسخ كما لو اتفقا عند البيع على الابقاء وهذا غريب ضعيف وان لم يرضيا بالابقاء لم يقطع الثمرة لان فيه اضرارا بافقراء ثم فيه قولان (أحدهما) ينفسخ البيع لتضر امضاه (وأصحهما) لا ينفسخ لكن ان لم يرض البائع بالابقاء يفسخ وان رضي به وامتنع المشتري وطلب القسط فوجبان (أحدهما) يفسخ (وأصحهما) لا يفسخ ولو رضي البائع ثم رجع كل له ذلك لان رضاه اعارة وحيث قلنا يفسخ البيع ففسخ فعلي من يجب الزكاة فيه قولان (أحدهما) على البائع لان الملك استقر له (وأصحهما) على المشتري كما لو فسخ بميب فعلي هذا لو أخذ الساعي من نفس الثمرة رجع البائع على المشتري *

(فرع) اذا قلنا بالذهب ان وقت الوجوب هو بدو الصلاح واشتداد الحب * قال الشافعي والاصحاب لا يجب الاخراج في ذلك الوقت بلا خلاف لكن ينسقد سببا لوجوب الاخراج اذا صار تمراً أو زبيباً أو حبا مصفى ويصير للفقراء في الحال حتى يجب دفعه اليهم بعد مصيره تمراً أو حبا فلو اخرج الرطب والعنب في الحال لم يجرئه بلا خلاف ولو اخذه الساعي غرمه بلا خلاف لانه قبضه بغير حق وكيف يفرمه فيه وجهان مشهوران وذكرهما للصنف آخر الباب (الصحيح) الذي قطع به الجمهور ونص عليه الشافعي رضي الله عنه انه يلزمه قيمته (والثاني) يلزمه مثله وهما مبنيان على ان الرطب والعنب مثليان ام لا (والصحيح) للمشهور انهما ليسا مثليين * ولو جف

منها النصف واذا مضى حول من وقت التبايع فعلي كل واحد منهما للقدر الذي اجتاعه ربح شاة على التقديم وفي الجدي وجهان (أصحهما) ربح شاة أيضا لانه كان مختلطاً من حين ملك الي آخر الحول (والثاني) نصف شاة لانه لم يرقق الباقي لكل واحد منهما بالحادث لم يرقق الحادث بباقي أيضا (القسم الثاني) أن يطرأ الانفراد على الخلطة فيركن من بلغ ماله نصيباً زكاة الانفراد من وقت الملك كما سبق ولو كان بينهما أو بعون مختلطة فالحالهما رجل بعشرين في أثنائه حولهما ثم ميز أحد الاولين ماله قبل تمام الحول فلا شيء عليه عند تمامه ويجب على الآخر نصف شاة وكذا على الثالث عند تمام حوله نصف شاة والوجه المنسوب الي ابن سريج ينازع فيه ولو كان بينهما ثمانون مشتركة فاقدما

عند السامي فان كان قدر الزكاة أجراً والإرد التناوت او اخذه كذا قاله الصراقيون وغيرهم •
وحكي ابن كج وجها أنه لا يجرى بحال فساد القبض • قال الرازي وهذا الوجه أولي . والمختار
ما سبق وهذا كله في الرطب والعنب اللذين يجي . منها عروزيب (فاما) المالايجي . منه فسند كره
إن شاء الله تعالى • قال احمادنا ومؤنة . تخفيف الثمر وجذاذه وحصاد الحب وحمله ودياسه
وتصنيته وحفظه وغير ذلك من مؤنة تكون كلها من خالص مال المالك لا يحسب منها شيء من
مال الزكاة بلا خلاف ولا نخرج من نفس مال الزكاة فان اخرجت منه لزم المالك زكاة ما أخرجه
من خالص ماله ولا خلاف في هذا عندنا وحكي صاحب الحاوي عن عطاء بن ابي رباح أنه قال
تكون المؤنة من وسط المال لا يختص بتحملها للمالك دون الفقراء لأن المال للجميع فوزعت للمؤنة
عليه قال صاحب الحاوي وهذا غلط لأن تأخير الاداء عن وقت الحصاد انما كان لتكامل النفع
وذلك واجب علي المالك والله تعالى اعلم • قل ولا يجوز اخذ شيء من الجيوب للزكاة إلا بعد
خروجها من قشورها إلا العسل فان الشافعي رضى الله عنه قال ما لم يغير إن شاء أخرجه في قشره
فيخرج من كل عشرة واسق وسقا لأن بقاءه في قشره اصون وان شاء صفاه من القشور قال ولا يجوز
اخراج الخلطة في سبيلها وان كان ذلك اصون لمالائه يتصدق كلها والله تعالى اعلم •

• قال للصنبر رحمه الله تعالى •

(فان اراد ان يبيع الثمرة قبل بدو الصلاح نظرت قلت كان لحاجة لم يكره وان
كان يبيع لفرار من الزكاة كره لأنه فرار من القرية ومواساة للساكنين وان باع صح البيع لانه
باع ولا حق لاحد فيه) •

(الشرح) قال الشافعي رضى الله عنه في المختصر والاصحاب اذا باع مال الزكاة قبل وقت
وجوبها كالتمر قبل بدو صلاحه والحب قبل اشتداده وللأشياء والنقد وغيره قبل الحول أو نوى بال
التجارة القنية أو اشترى به شيئاً لقنية قبل الحول فان كان ذلك لحاجة اليه لم يكره بلا خلاف لانه
معذور لا ينسب اليه تعصير ولا يوصف بفرار . وان لم يكن به حاجة وأما باعه بمجرد الفرار فاليبيع

بعد ستة أشهر فان قلنا القسمة إفراز فعلي كل واحد عند تمام الحول شاة كما لم يميزا في خلطة الجوار
وان قلنا بيع فيجب علي كل واحد عند تمام باقي الحول نصف شاة ثم اذا مضى حول من وقت
القسمة فعل كل واحد منها نصف شاة لما تجدد ملكه عليه وهكذا في كل ستة أشهر كما لو كان
بينها أربعون شاة فاشترى أحدها نصف الآخر بثلثي ستة أشهر يجب عليه عند مضى كل
سته أشهر نصف شاة والله أعلم •

قال (الفصل الرابع في اجتماع المختلط والمفرد في ملك واحد فلو خلط عشرين بعشرين لغيره وهو ملك
أربعين ببلدة أخرى فتولان (أحدهما) أن الخلطة خلطة ملك فكأنه خلط الستين بالعشرين (والثاني)

صحيح بلا خلاف لما ذكره المصنف ولكنه مكره كراهة تنزيه هذا هو المنصوص به وقطع الجمهور وشذ الدارمي وصاحب الابانة قتالا هو حرام وتايها التزالي في الوسيط وهذا غلط عند الاصحاب وقد صرح القاضي أبو الطيب في المبرد والاصحاب بأنه لا إثم على البائتم فرار اقل الشافعي والاصحاب وإذا باع فرارا قبل اقبضه الحول فلا زكاة عنده وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وداود وغيرهم وقال مالك وأحمد واسحاق إذا تلف بعض النصاب قبل الحول أو باعه فرارا لزمته الزكاة دليلنا أنه لم يشرط وجوب الزكاة وهو الحول فلا فرق بين أن يكون علي وجه يعذفيه أو لا يعذر والله تعالى أعلم (فان قيل) فما الفرق بين الفرار هنا والفرار بطلاق المرأة بائنا فعرض الموت قاتها ترمه على قول (فالفرق) من وجهين (أحدهما) أن الحق في الارث لمعين فاحتيط له له بخلاف الزكاة (والثاني) أن الزكاة مبنية على الفرق والمساهلة وتسقط بأشياء كثيرة لفرق كالطلف في بعض الحول والعمل عليها وغير ذلك بخلاف الارث والله تعالى أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وإن باع بعد بدو الصلاح في البيع في قدر الفرض قولان (أحدهما) أنه باطل لأن في أحد القولين يجب الزكاة في العين وقد فرض للمساكين فلا يجوز بيعه بغير إذنهم وفي الآخر يجب في القصة والعين مرفوعة به وبيع الموهون لا يجوز من غير إذن المرتين (والثاني) أنه يصح لانا ان قلنا الزكاة تتعلق بالعين الا أن احكام الملك كلها ثابتة والبيع من احكام الملك وان قلنا أنها يجب في القصة والعين مرفوعة به الا أنه رهن يثبت بغير اختياره فلم يمنع البيع كالجناية فدقة العبد (فان قلنا) يصح في قدر الفرض (فنيا) سواء أولى (وان قلنا) لا يصح في قدر الفرض فنيا سواء قولان بناء على تفريق الصفة) *

(الشرح) إذا باع مال الزكاة بعد وجوبها فيه سواء كان عرا أو حبا أو مائنة أو قددا أو غيره قيل اخرجه فان باع جميع المال فهل يصح في قدر الزكاة فينبى على الخلاف السابق في باب زكاته لو اشى أن الزكاة هل تتعلق بالعين أو بالقصة وقد سبق خلاف مختصره أربعة أقوال (أصحها) تتعلق بالعين تعلق الشركة (والثاني) تتماق بالعين تعلق أرض الجناية (والثالث) تعلق الموهون

أنه خلطة عين فلا يمدى حكمها الي غير المخلوط فان قلنا بخلطة العين فعلى صاحب العشرين نصف شاة وان قلنا بخلطة الملك فعليه ربع شاة وكأنه خلط الستين وأما صاحب الستين فتدقيل يلزمه شاة تغليا للانفراد وقيل ثلاثة أرباع شاة تغليا للخلطة وقيل خمسة أسداس ونصف سدس جمعا بين الاعتبارين فيقدر في الأربعين كأنه منفرد بجميع الستين فينص الاربعين ثلثا شاة وقدر في العشرين كأنه مختلط بجميع العشرين ربع شاة والمجموع ما ذكرنا من خلطه عشرين بعشرين لغيره ولكل واحد أربعون بنفرتها فالوجه الثلاثة جارية في حق كل واحد *

(والرايع) لا تعلق بالعين بل بالقيمة فقط وتكون العين خلوا من التعلق فان الزكاة تعلق بالقيمة وتكون العين خلوا منها يصح البيع قطعا وان قلنا تعلق بها تعلق للمرهون قولان أشار المصنف الى دليلهما (أصحهما) عند الرايين وغيرهم الصحة أيضا لان هذه العلة ثبتت بغير اختيار للمالك وليست ملين فموضح بها بالاسماع به للمرهون وان قلنا تعلق الشر كقطر قان (أصحهما) لا تقطع بالاطلاق لانه باع مالا يملكه (وأصحهما) وأشهرهما وبه قطع كثر الرايين في محنة قولان (أصحهما) باتفاق الاصحاب البطلان وبه قطع ثنيرون (والثاني) الصحة لانه يجوز أن يدفع الزكاة من غيره وان قلنا تعلق الارش ففي صحته خلافاً لمبي على صحة بيع الجاني فان صحته صحت هذا والا فلا فان صحته صار بالبيع ملزماً للعداء فحصل من جهة هذه الاختلافات أن الاصح بطلان البيع في قدر الزكاة قال اصحابنا فحيث صحنا في قدر الزكاة في الباقي أولى وحيث أبطلنا فيه ففي الباقي قولاً ففريق الصفة هكذا أطلق المصنف وسائر الرايين وقال الخراسانيون اذا قلنا بالبطلان في قدر الزكاة فهل يطل في الباقي ان قلنا تعلق الشركة قولاً ففريق الصفة وان قلنا تعلق الرهن وقلنا الاستيثاق في الجميع يطل في الجميع وإن قلنا بالاستيثاق في قدر الزكاة قطع في الزائد قولاً ففريق الصفة والاصح في طريق الصفة الصحة وحيث منعتنا البيع وكان للمال ثمرة فالمراد قبل الخرص وأما بعده فلا منع إن قلنا الخرص تضمنين وهو الاصح وإن قلنا غيره ففيه كلام يأتي قريباً في فصل الخرص إن شاء الله تعالى (والحاصل) من هذا الخلاف كله ثلاثة أقوال (أصحها) يطل البيع في قدر الزكاة ويصح في الباقي (والثاني) يطل في الجميع (والثالث) يصح في الجميع فان صحنا في الجميع نظر ان أدى البائع الزكاة من موضع آخر فذاك والا فليسعي أن يأخذ من عين المال من يد المشتري قدر الزكاة على جميع الاقوال بلا خلاف فان أخذ انفسخ البيع في المأخوذ وهل ينفسخ في الباقي فيه الخلاف المتصور في انفساخ البيع بتفريق الصفة في الدوام والمذهب لا ينفسخ فان قلنا ينفسخ استرد الثمن والا فله الخيار ان كان حالاً فان فسخ فذاك وان أجاز في الباقي قبل يأخذ بقسطه من الثمن أم بالباقي فيه طريقان مشهوران في كتاب البيع (المذهب) انه بقسطه ولو لم يأخذ الساعي منه الواجب ولم يؤد البائع الزكاة من موضع آخر فهل للمشتري الخيار إذا علم فيه وجان (أصحهما) له الخيار (والثاني) لانه في الحال مالك للجميع وقد يؤدي البائع الزكاة من موضع آخر فان قلنا بالاصح ان له الخيار فأدى

هذا الفصل والذي بعده ذوا غور لا تناف ما فيها من الاختلافات فتشعر لهنهم * واعلم أنه إذا اجتمع في ملك الواحد ماشية مختلطة وماشية منفردة من جنسها كالواحدة عشرة من شاة بعشرين لغيره خلطة جوار أو خلطة شركة وله أربعون منفرد بها فكيف يؤديان الزكاة فيه قولان أصلهما أن الخلطة خلطة ملك أو خلطة عين وفيه قولان (أصحهما) وعليه فرع المختصر وهو اختيار ابن سريج وأبي اسحق والأكثري أن الخلطة خلطة ملك أي كل ما في ماله يثبت فيه حكم الخلطة ووجهه ان الخلطة

البائع الزكاة من موضع آخر فهل يسقط خيلوه فيه وجهان (الصحيح) يسقط لزوال العيب كآلو
اشترى مبيعاً فزال عيبه قبل الرد فانه يسقط (والثاني) لا يسقط لاحتمال أن يخرج ما دفعه الى
الساعي مستحقاً فيرجع الساعي الى عين المال ويجري الوجهان فيها لو باع السيد العبد الجاني ثم فداه
هل يبقى للشترى خياره اما اذا أبطنا البيع في قدر الزكاة ومحمنا في الباقي فللمشترى الخيار في
فسخ البيع في الباقي وإجازته ولا يسقط خياره بأداء البائع الزكاة من موضع آخر لأن الخيار هنا
لتبعض الصفقة واذا أجاز فهل يجوز بفسطه أم بجميع الثمن فيه القولان السابقان وقطع بعض
الاصحاب بأنه يجوز للجميع في الماضي والمذهب الاول والله تعالى اعلم * هذا كله في بيع جميع المال فان
باع بعضه نظر فان لم يبق قدر الزكاة هو كآلو باع الجميع وإن بقي قدر الزكاة بنية صرفه إلى الزكاة
او بغير نية فان قلنا بالشركة ففي صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ (أقبحها) البطلان وهما مبنيان
علي كيفية ثبوت الشركة وفيها وجهان (أحدهما) ان الزكاة شائعة في الجميع متعلقة بكل واحد من
الشيء وغيرها باقسط (والثاني) ان محل الاستحقاق هو قدر الواجب فقط ويتعين بالخراج وان
فرعنا على قول الزكاة فقط فصلي الاول لا يصح وعلي الثاني يصح وان فرعنا على تعلق الارش
فان محمنا يسم الجاني صح هذا والا فالتفريع كالتفريع على قول الرهن وجميع ما ذكرنا هو في
بيع ما فحب الزكاة في عينه (فأما) بيع مال التجارة بعد وجوب الزكاة فسيأتي بيانه في بابها إن
شاء الله تعالى *

(فرع) لو رهن المال الذي وجبت فيه الزكاة فهو كبيع فيعود فيه جميع ما سبق فان محمنا
في قدر الزكاة ففي الزائد أولى وان أبطنا في قدر الزكاة فالباقي يرتب على البيع فان صححنا
البيع فالرهن أولى والا فتولان كتنزير الصفقة في الرهن اذا صحب حلالاً وحراماً فان صححنا
الرهن في الجميع فلم يؤد الزكاة من موضع آخر فللساعي اخذها منه فاذا أخذ افسخ الرهن فيها
وفي الباقي الخلاف السابق في نظيره في البيع وان أبطنا في الجميع أو في قدر الزكاة فقط وكان
الرهن مشروطاً في بيع ففي فساد البيع قولان فان لم يفسد فللمشترى الخيار ولا يسقط خياره بدفع

تجمل مال الاثنين لكل الواحد مال الواحد يضم بعضه إلى بعض وإن كان في مواضع منفردة فعل هذا في
الصورة المذكورة تجمل كأن صاحب الستين خلط جميع ستينيه بسترين لصاحبه فيلزمها شاة ثلاثة
أرباء اعلى صاحب الستين وربيعاً على صاحب الستين (والثاني) أن الخلطة خلطة عين أي يقتصر
حكمها على قدر الخلوط ووجهه ان علة ثبوت الخلطة خفة المؤنة في المرافق لاجتماع الماشية في المكان
الواحد وهذا المعنى لا يوجد إلا في القدر المختلط واستفيد هذا القول من نصه في رواية الربيع أن
الرجل إذا كان له ثمانون من النعم ببلدن أربعون كل واحد منها فيباع نصف أحدها
شائعاً من رجل فاذا تم حول البائع فعليه شاة وإذا تم حول المشتري فعليه نصف شاة قل أبو بكر

الزكاة من موضع آخر (وأما) إذا رهن قبل تمام الحول فم في وجوب الزكاة الخلاف السابق في باب زكاة السواشي والرهن لا يكون الا بدين وفي كون الدين مانعا لوجوب الزكاة قولان سبقا هناك (الاصح) الجليد لا يمنع فان قلنا الرهن لا يمنع الزكاة وقلنا الدين لا يمنعها أو يمنعها وكان له مال آخر بقي بالدين وجبت الزكاة والا فلا ثم ان لم يملك الراهن مالا آخر أخذت الزكاة من نفس للرهن علي اصح الوجهين لانها متعلقة بالعين فأشبهت أرض الجنابة (وعلي الثاني) لا يؤخذ منه لان حق للرهن سابق علي وجوب الزكاة والزكاة حق لله تعالى مبنية علي الساحة بخلاف أرض الجنابة ولان أرض الجنابة لو لم يأخذ يموت لا إلى بدل بخلاف الزكاة فعلي الاصح لو كانت الزكاة من غير جنس للمال كالشاة من الابل يباع جزء من المال في الزكاة وقيل الخلاف فيما إذا كان الواجب من غير جنس للمال فان كان من جنسه أخذ من المرهون بخلاف ثم إذا أخذت الزكاة من نفس للمرهن فأيسر الراهن بعد ذلك فهل يؤخذ منه قدر الزكاة ليكون رهنا عند المرتهن فيه طريقان ان علقناه بالقمة اخذ وان علقناها بالعين لم يؤخذ علي اصح الوجهين كما لو تلف بعض المرهون وقيل يؤخذ كما لو تلف المالك فان قلنا يؤخذ فان كان النصاب مثلاً اخذ للثلث وان كان متقوما اخذ القيمة علي قاعدة القرامات (اما) اذا ملك مالا آخر فالذهب والقدى قطع به الجمهور ان الزكاة تؤخذ من باقي امواله ولا تؤخذ من نفس للمرهن سواء قلنا نجيب الزكاة في النسيئة والدين وقال جماعة يؤخذ من نفس للمرهن ان قلنا تتعلق بالعين وهذا هو القياس كما لا يجب علي السيد فداء للمرهن إذا جنى والله تعالى اعلم قال المصنف رحمه الله تعالى *

(فان أكل شيئاً من الثمار او اسنهلكه وهو عالم عزز وغرم وإن كان جاهلاً غرم ولم يعزر) *
(الشرح) لا يجوز للمالك أن يتصرف في الثمار قبل الحرق لا يبيع ولا أكل ولا إتلاف حتى يعزر فلو تصرف قبل الحرق وبعد وجوب الزكاة غرمها تصرفه بخلاف فان كان عالماً تحريره عزز وان كان جاهلاً لم يعزر لانه مغفور . قال البغوي ولا يجوز قبل الحرق ان يأكل منه شيئاً ولا يتصرف في شيء . قال فان لم يبعث الخا كم خارصاً أو لم يكن حاكماً كما في عدلين يخرسان

الفارسي : لولا أنه لم يحكم بالخلطة إلا في الفدر المختلط لكن علي صاحب الستين ثلاثة أرباع شاة وعلي صاحب العشرين ربعها عند تمام حولها وهكذا يكون الجواب إذا قرعنا علي أن الخلطة خلطة ملك وإذا قلنا بالقول الثاني في الصورة المذكورة اولاً يجب علي صاحب العشرين نصف شاة بخلاف لان جميع ماله خليط عشرين وفي أربعين شاة فخصه العشرين نصفها وما الذي يجب علي صاحب الستين فيه خمسة أوجه ذكر الثلاثة الاولى منها في الكتاب (اصحها) وهو اختيار الاودني والتمال أنه يارمه شاة لأنه اجتمع في ماله الاختلاط والافراد في طلب حكم الافراد كما افرد بالمال في بعض الحول ثم خلط وإذا غلبنا حكم الافراد صار كأنه منفرد بجميع الستين وفيها شاة وهذا الوجه هو

عليه ثم اذا غرم ما تصرف فيه ينظر ان اتلفه رطباً فوجان (أحدهما) يضمن بقيته لأنه ليس مثلياً فأشبهه مالاً أتلفه أجنبي (والثاني) يضمنه بمثله رطباً لأنه رب للمال اذا أتلف مال الزكاة ضمنه بنفسه فان لم يكن مثلياً كما لو ملك أربعين شاة أو ثلاثين بقرة قاتلها بعد استقرار الزكاة فانه يلزمه شاة أو بقرة ثم ان كانت الأنواع قليلة ضمن كل نوع حصته من القيمة أو الرطب على اختلاف الأنواع وان كانت الأنواع كثيرة ضمن الوسط قيمة أو رطباً •

• قال للمصنف رحمه الله •

﴿فان أصاب النخل عتش بعد بدو الصلاح وخاف أن يهلك جاز ان يقطع الثمار لان الزكاة تجب على سبيل اللواصة فلو الزمان تركها لحق للمساكين كل ذلك سبباً لهلاك ماله فيخرج عن حد اللواصة ولان حفظ النخيل أنفع للمساكين في مستقبل الاحوال ولا يجوز ان يقطع الابحضة المصدق لان الثمرة مشتركة بينه وبين المساكين فلا يجوز قطعها الا بمحض من التائب عنهم ولا يقطع الاماندعو الحاجة اليه فان قطع من غير حضور المصدق وهو عالم عزره ان رأى ذلك ولا يفر مما قص لأنه لو حضر لوجب عليه ان يأخذ له في قطعه وان قصت به الثمرة •﴾

﴿الشرح﴾ قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب رحمهم الله اذا أصاب النخل عتش بعد بدو الصلاح وخاف هلاكها او هلاك الثمرة او هلاك بعضها ان لم يقطع الثمرة او خاف ضرر النخل او الثمرة جاز قطع ما يندفع به الضرر اما بعضها او كلها فان لم يندفع الا بقطع الجميع قطع الجميع وان اندفع بقطع البعض لم تجز الزيادة لان حق المساكين انما هو في القرى باساً واءاجوزاً القطع للحاجة فلا يجوز زيادة عليها ثم ان اراد القلع فيبقى للمالك ان يستأذن العامل فان استأذنه وجب عليه ان يأخذ له ثلثيه من المصلحة ودفع للفسدة عن المالك والمساكين كما ذكره للمصنف فان لم يستأذن العامل بل استقل المالك بقطعها فوجان (أصحهما) وبه قطع المصنف وسائر المراقبين والسرخسي وغيره من الخراسانيين وقوله القاضي ابو الطيب في المجرد عن اصحابنا ان الاستئذان واجب فيأثم بتركه وان كان عالماً بحرمة الاستقلال عزره ودليله ما ذكره للمصنف والثاني ان الاستئذان مستحب

الذي نص عليه في السألة التي حكيتها عن رواية الريم (والثاني) ذكره ابن ابي هريرة وأبو علي الطبري فيما حكاه صاحب الشامل أنه يلزمه ثلاثة أرباع شاة لان جسيم ماله ستون وبعضه مختلط حقيقة فلا بد من اثبات حكم الخلطة فيه واذا اثبتنا حكم الخلطة فيه وجب اثباته في الباقي لان ملك الواحد لا يتبعض حكمه فيجمل كأنه خلط جميع الستين بالعشرين وواجبها شاة حصص الستين منها ثلاثة ارباع وهذا معنى قوله في الكتاب تغليبا للخلطة وهذا الوجه يشهد بالقول القديم في تغليب الخلطة اذا انفرد في بعض الحلول ثم خلط وهو الاول متفقان على أنه لا يمكن ان يحكم لابي صاحب الستين بمحكنتين مختلفتين الخلطة والانفراد ثم صاحب الوجه الاول يقول تغليب الانفراد اولى

فلا يأثم تركه ولا يعزّر وبهذا قال الصيدلاني والغبوي وطائفة وسواء قلنا يجب الاستئذان أم يستحب
لا يقرم المالك ما قص بالقطع لما ذكره المصنف: وإذا علم المالك الساعي قبل القطع وأراد القسمة
بأن يخرص الثمار ويبين حق الساكنين في نخلة أو نخلات بأعيانها قولان متعصمان للشافعي رضي
الله تعالى عنه. قال الأصحاب: هما مبنيان على أن القسمة بيع أم افراز حق فإن قلنا افراز وهو
الاصح جاز ثم للساعي بيع نصيب الساكن للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل من
ذلك ما فيه مصلحتهم وإن قلنا إنها بيع لم يميز ولو لم يميز لفقره شيئاً بل قطعت الثمار مشتركة قال
الأصحاب نفي جواز القسمة خلاف مبني على أنها بيع أو افراز إن قلنا افراز وهو الاصح جازت
للقاسمة كيلاً ووزناً هكذا صرح به المصنف في آخر الباب والأصحاب وإن قلنا بيع ففي جوازها
خلاف مبني على جواز بيع الرطب الذي لا يتميز بثمنه وفيه قولان للشافعي رضي الله عنه مذكوران
في باب الرما (أصحها) لا يجوز فإن جوزناه جازت القسمة بالكيل والإفوجان (أحدهما) يجوز

وصاحب الثاني يقول الخلطة ولي وأما أصحاب الوجوه الآتية فيجوزون الحكم في ماله للمالك الواحد
بمحكين مختلفين ويحتجون عليه بما لو ملك زرعين سقي أحدهما بالنضح وسقي الثاني بماء السماء
فانه يجب في هذا العشر وفي ذلك نصف العشر ويضم البعض إلى البعض في استكمال النصاب
(والوجه الثالث) وهو اختيار أبي زيد والخضرى أن عليه خمسة أسداس شاة ونصف سدس
جما بين اعتبار الخلطة والانفراد وذلك لأن جميع ماله ستون بعضه مختلط وبعضه منفرد ولا بد
من ضم أحدهما إلى الآخر وإن حكنا لما بمحكين مختلفين فنوجب في الأربعين المنفردة حصتها
من الواجب لو انفرد بالكل وذلك شاة حصاة الأربعين منها ثلثا شاة ونوجب في العشرين
المختلطة حصتها من الواجب لو خلط الكل وهي ربع شاة لاث الكل ثمانون وواجب
ثمانين شاة خمسة عشرين منها ربع والثلثان والربع خمسة أسداس ونصف سدس (والوجه الرابع)
ويحكي عن ابن سريج واختيار صاحب التقريب أن عليه شاة وسدس شاة من ذلك نصف شاة في العشرين
المختلطة كأنها واجب خليطه في عشرينه المختلطة فلا يتعدى حكم الخلطة عن الأربعين وثلثا شاة في الأربعين
للمنفردة فانه حصاة الأربعين لو انفرد بجميع ماله (والوجه الخامس) أن عليه شاة ونصف شاة في الأربعين
المنفردة ونصف شاة في العشرين المختلطة كما لو كان المالكان لا لكن وهذا أضعف الوجوه لأن فيه أفراد
ملك الواحد بعضه عن بعض مع اتحاد الجنس وإيجاب شاة ونصف شاة في الستين ولو خلط عشرين
بششرين لغيره ولكل واحد منها أربعون منفرد بها فقد اجتمع في ملك كل واحد منها المختلط
والمنفرد فيها يجب عليها القولان إن قلنا الخلطة خلطة ملك فليحبا شاة على كل واحد نصفها لأن
جميع المال مائة وعشرون وفيها شاة وإن قلنا الخلطة خلطة عين فليحبا على كل واحد منها الأوجه
الحصة لكن قد يختلف القدر في بعض الوجوه (أصحها) أن على كل واحد منها شاة تقليباً

مقاسمة الساعي لأنها ليست معاوضة فلا يكلف فيه تبدلات الربا ولأن الحاجة داعية إليها وهذا الوجه
 حكمة المصنف في آخر الباب والأصحاب عن أبي إسحق وأبي علي بن أبي هريرة لكن قال
 المصنف إنما يجوز أن البيع كيلا ووزنا وقل غيره كيلا فقط وهو الأقوى (وأصحها) عند المصنف
 والاكثرين وبه قطع جماعة فقهاء علي هذا الرأي لا يجوز فلي هذا له في الأخذ مسلكتان
 (أحدهما) يأخذ قيمة عشر الرطب للقطوع (والثاني) يسلم عشرة مثاقيل إلى الساعي ليتعين حق
 السالكين وطريقه في تسليم عشرة أن يسلمه كله فإذا تأمله الساعي برى المالك من العشر وصار
 مقبوضا للسالكين يقبض ثأنيهم ثم الساعي بعد قبضه يبيع نصيب السالكين للمالك أو لغيره
 أو يبيع هو والمالك الجميع وقسمان الثمن وهذا للمالك جائز بلا خلاف (وأما) المالك الأول فحكي
 إمام الحرمين وغيره وجهها في جوازها للضرورة كما سبق في آخر الباب الذي قبل هذا بيان جواز
 أخذ القيمة في مواضع الضرورة والصحيح الذي عليه الأكثرون منه . وحكى الإمام وغيره

للافراد (ومأنيها) أن علي كل واحد ثلاثة أرباع شاة لأن كل واحد منها يملك ستين منها ما هو
 خليط عشرين فيغلب حكم الخلطة في الكل فيكون لكل ثمانون حصاة ستين منها ثلاثة أرباع
 هكذا ذكر في التهذيب ولفظ الكتاب يوافقه حيث قال فالوجه الثلاثة جارية في حق كل واحد
 لكن الشيخ أبى علي وإمام الحرمين قالا إذا غلبنا حكم الخلطة يجب على كل واحد منها في هذه
 الصورة نصف شاة بخلاف الصورة الأولى وجب فيها على صاحب الستين ثلاثة أرباع لأن ثم
 إذا قدرنا الاختلاط في جميع المالين يكون المبلغ ثمانين والستون ثلاثة أرباعها وهما إذا غلبنا الخلطة
 وأثبتناها في الكل يكون المبلغ مائة وعشرين فواجبها شاة حصاة كل واحد نصفها ولين قال بالأول
 أن يقول إنما ثبت حكم المختلط في المنفرد برابطة اتحاد المالك وذلك يقتضي أن يدخل في الحساب
 علي كل واحد منها ما يتفرد به كل واحد واحد ثم علي ما ذكره الشيخ يكون الواجب عليهما
 جميعا شاة واحدة وجملة المال مائة وعشرون والواجب عليهما في الصورة الأولى شاة وربع مع أن
 جملة المال ثمانون فكيف يزداد المال ويتقص الواجب مع وجود الخلطة في الحالتين (ومأنيها) أن علي
 كل واحد منها خمسة أسداس شاة ونصف سدس جمعا بين اعتبار الخلطة والافراد فيقدر كل
 واحد منهما منفردا بالستين ولو كان كذلك لكان فيها شاة حصاة الأربعين فيها ثلثا شاة ثم قدر
 أنه خلط جميع الستين بالعشرين وذلك ثمانون وفيها شاة حصاة العشرين منها ربع شاة فالجميع خمسة
 أسداس ونصف سدس هكذا ذكر الشيخ أبو علي والإمام وهو الموافق للفظ الكتاب وأورد
 في التهذيب أن علي كل واحد منها علي هذا الوجه خمسة أسداس شاة بلا زيادة توجب في
 العشرين بحساب مالوكلن جميع المالين مختلطا وذلك مائة وعشرون وواجبها شاة حصاة العشرين
 سدس شاة ويجب في الأربعين ثلثا شاة كما سبق فليبلغ خمسة أسداس (وأعل) أن هذا التوجيه مثل

وجها آخر أن الساعي يتخير بين أخلا القيمة والقسمة قال لأن كل واحد منهما خلاف القاعدة واحتمل
 الحاجة فيفضل ما هو أصح للسالكين والصحيح تعيين المسألة الثاني قال الاصحاب : ثم ما ذكرناه
 هنا من الخلاف والتفصيل في كيفية إخراج الواجب يجري بعينه في إخراج الواجب عن الربط
 الذي لا يتم والعصب الذي لا يترتب وفي المسألتين استدراك حسن لآمام الحرمين قال إنما يتصور
 الاشكال علي قولنا للسالكين شركاء في النصاب بقدر الزكاة وحينئذ ينتظم الترجيح علي القولين
 في القسمة فأما إذا لم نجعلهم شركاء فليس تسليم حق الساعي قسمة حتى يأتي فيه القولان في القسمة
 بل هو توفية حق إلي مستحق هذا كلام الامام واستحسنه الرافعي والله تعالى أعلم . هذا كله
 إذا كانت الفترة باقية فان قطعها المالك وأتلفها أو تلفت عنده فعليه قيمة عشرها ربعا حين أتلفها
 قال صاحب الحاوي وغيره (فان قيل) لو أتلفها ربعا من غير عطل لزمه عشرها ثمراً فهل لزمه

ما ذكره الشيخ والامام في الوجه الثاني وما ذكرناه في هذا الوجه مثل ما ذكره في التهذيب في الوجه
 الثاني ولم يستمر واحد من السالكين علي طريقة متحلة والله أعلم (ورأيها) أن علي كل واحد
 منها شاة وسدس شاة نصف شاة في العشرين المختلطة قصر الحكم الخلطة علي الاربعين وثلاثا
 شاة في الاربعين للتفرقة علي ماسبق (وخامسها) أن علي كل واحد منهما شاة ونصف شاة لاربعين
 للتفرقة ونصف شاة العشرين المختلطة هذا شرح للمسألتين المذكورتين في الكتاب ثم نود الي
 ما يتعلق بلفظ الكتاب (أما قوله) فلو خلط عشرين بعشرين لغيره وهو يملك أربعين ببلدة أخرى
 قد يخطر ببالك في هذا الموضع بحثان (أحدهما) أنه لم قال ببلدة أخرى وما الحكم لو كان بتلك
 البلدة فاعلم أن ابا نصر صاحب الشامل رحمه الله صرح بنفي الفرق بين أن يكون الاربعون للتفرقة
 في بلد المال المختلطة او في بلد أخرى ولا شبهة في أن الامر علي ما ذكره وكان تعرض الاصحاب
 لكون الاربعين في بلدة أخرى اتباع لفظ الشافعي رضي الله عنه فنهكذا صور للمسألة في المختصر لكن
 من يورد القولين لا يخلص منه ذكره في صورة للمسألة حسنه في المختصر لانه أجاب فيه علي أن
 الخلطة خلطة ملك فالفرض فيها إذا كان ماله للتفرقة في بلدة أخرى فيبذل فرض المبالغة لانه إذا
 اتحد الحكم وبعض المال في بلدة أخرى فلا ينشأ السكل في بلدة واحدة كن اولى (والثاني)
 ان التصور فيها إذا اتفق حول صاحب الستين وصاحب العشرين ام فيها إذا اختلف حولاهما لم لا فرق
 (والجواب) أنه لا فرق في إثبات القولين ثم ان اختلف الحولان زاد النظر في التفاصيل المذكورة في
 الفصل قبل هذا وذكر القاضي ابن كعب ان الخلاف فيها إذا اختلف حولاهما فإذا اتفقا فلا خلاف
 في ان عليهما شاة ربعا علي صاحب العشرين والباقي علي صاحب الستين وهذا يرخس في اعلام
 قوله في الكتاب قولان بالواو والمشهور الاول (وقوله) فان قلنا بخلطة العين الي آخره في نظم
 الكتاب خلط في تفرغ أحد القولين بالآخر ولم ينص علي ما يجب علي صاحب الستين علي قولنا

إتلافها للعش عشرها ثمراً (قلنا) الفرق انه إذا لم يخف العطش ولا ضرراً في تركها لزمه تركها ودفع الثمر بعد الجفاف فإذا قطع فهو مفرط متعدد فلزمه ذلك فإذا خاف العطش لم يكن عليه إتلافها ولا الثمر له بل القطع ودفع الرب لم يلزمه غيره والله تعالى أعلم . واعلم أن الشافعي رضى الله عنه قال في المختصر وان أصابها عطش كلن له قطع الثمرة ويؤخذ منه ثمن عشرها أو عشرها مقطوعة . كذا قاله المزني في المختصر وقل الربيع في الأم انه يؤخذ عشرها مقطوعة واختلاف الاصحاب في هذين التصيين فذكر العراقيون والخراسانيون فيه تأويلين يتخرجان بما سبق (أحدهما) انه يبيع الثمرة بعد قبضها من المالك أو لغيره . يأخذ ثمن العشر ان كانت مصاحبة للمساكين في بيعها والا فعشرها وتنزل رواية للمزني على هذا وتحمل رواية الربيع على انه رأى المصلحة في عشر الثمرة لأن ثمن عشرها (التأويل الثاني) ان كانت الثمرة باقية أخذها وان تلفت قيمتها وعبر عن القيمة بالثمن وقد استعمل الشافعي مثل هذا في مواضع وسبق بسطه في باب التيسر فنزل رواية للمزني على هذا وتحمل رواية الربيع على أن الثمرة كانت باقية والله تعالى أعلم *

المخلطة خلطة ملك (وقوله) عقيب التفريع على هذا القول وأما صاحب الستين يرجع الى اول الكلام وهو التفريع على خلطة العين فاعرف ذلك وكان الاحسن به ان يقول فان قلنا بمخلطة الملك فعلى صاحب العشرين ربع شاة وان قلنا بمخلطة العين فعليه نصف شاة وأما صاحب الستين إلى آخره حتى لا يدخل الكلام من قول في قول ويجوز ان يعلم قوله يلزمه شاة بالواو . وكذا الحكم للمذكور في الوجين بعده اشعاراً بأن في المسألة وراء هذه الوجوه خلافاً آخر (وقوله) في الصورة الثانية فالأوجه الثلاثة جارية أى على قول خلطة العين وأما على قول خلطة الملك فالحكم ما قدمناه . فكأن تعلم قوله جارية بالواو لما حكينا من الاضطراب في الوجه الثاني والثالث والله أعلم *

قال ﴿ الفصل الخامس في تعدد الخليط فإذا ملك أربعين غلط عشرون بعشرين لرجل وعشرين بعشرين لا آخر فان قلنا بمخلطة الملك فعلى صاحب الأربعين نصف شاة قلن الكل تعاون وصاحب العشرين يضم ماله إلى خليطه وهل يضم إلى خليط خليطه وجهان فان ضم فواجه ربع شاة وإلا فواجه ثلث شاة لان المجموع ستون وإن قلنا بمخلطة العين فعلى صاحب العشرين نصف شاة وفي صاحب الأربعين الأوجه الثلاث وهو شاة بتغليب الانفراد أو نصفها بتغليب الاختلاط أو ثلثا شاة بالجمع بين الاعتبارين ﴾ *

كلام هذا الفصل مبني على قول خلطة الملك والعين أيضاً وخاصيته ان الواحد خالط ببعض ماله واحداً وبعضه آخر ولم يخالط أحد خليطه الآخر وما ترجم الفصل به لا يفصح عن هذه الخاصية لكنها هي المفسودة اذا عرفت ذلك فقول إذا كان للرجل أربعون من القسم فخالط عشرون منها بعشرين لرجل لا يملك سواها والعشرين الباقية بعشرين لا آخر لا يملك سواها فان قلنا بالمخلطة خلطة

قال المصنف رحمه الله تعالى *

ولاستحب اذا بدا الصلاح في النخل والكرم ان يمت الامام من يحرص لحديث عتاب بن اسيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الكرم يحرص كما يحرص النخل ويؤدى زكاته زيباً كما يؤدى زكاة النخل نيراً ولان في الحرص احتياطاً لرب المال والمساكين فان ذب المال ملك التصرف بالحرص ويعرف المصدق حق المساكين فيطالب به وهل يجوز خلص واحد أم لا فيه قولان (أحدهما) يجوز وهو الصحيح كما يجوز حاكم واحد (والثاني) لا يجوز أقل من خالصين كما لا يجوز أقل من مقومين فان كانت أنواعاً مختلفة حرص عليه نخلة نخلة وان كانت نوعاً واحداً فهو بالخيار بين أن يحرص نخلة نخلة وبين أن يحرص الجيم دفعة فإذا عرف مبلغ الجميع ضمن رب المال حق الفقراء فان ضمن حقهم جاز له أن يتصرف فيه باليتم والاكل وغير ذلك فان ادعى رب المال بصد الحرص هلاك الشرة فان كل ذلك لجأمة ظاهرة لم يقبل حتى يقيم البيئة فإذا أقام البيئة أخذ بما قال وان لم يصدقه حلفه وهل البين مستحبة أو واجبة فيه وجهان (أحدهما) أنها واجبة فان حلف

للك فعلي صاحب الاربعين نصف شاة لانه خليط لما ومبلغ الاموال ثمانون وواجبها شاة فصحة الاربعين نصفها وأما كل واحد من صاحبي العشرين فإله مضموم إلي جميع مال صاحب الاربعين وهل يضم الي مال الآخر أيضاً فيه وجهان (أحدهما) نعم لينضم الكل في حقهما كما انضم في حق صاحب الاربعين (والثاني) لالان كل واحد منهما لم يخاطب به الآخر أصلاً بخلاف صاحب الاربعين فانه خاطب كل واحد منهما ببعض ماله فلذلك ضم الكل في حقه وهذا أصح عند الشيخ أبي علي والاول اختيار صاحب التريب وبه أجاب أصحابنا المراقبون هو ان قلنا بالوجه الثاني فعلي كل واحد منها ثلث شاة لان مبلغ ماله ومال خليطه ستون وواجبها شاة حصصة العشرين منها ثلث وإن قلنا بالاول فعلي كل واحد منهما ربع شاة لان المجموع ثمانون حصصة العشرين منها ربع وان قلنا الخلطة خلطت بين فعلي كل واحد من صاحبي العشرين نصف شاة لان مبلغ ماله ومخالط ماله اربعون وله نصفها وأما صاحب الاربعين فيجوز فيه الوجوه المذكورة في الفصل الاول في حق صاحب الستين (أحدهما) ان عليه شاة تقليداً للانفراد هذا لفظ صاحب الكتاب والامة ولم يردوا به حقيقة الانفراد فانه غير منفرد بشيء من ماله لكن قالوا ما لم يخاطب به زيداً فهو منفرد عنه ولا فرق بالاضافة اليه بين أن يكون مخلوطاً به وبين أن لا يكون مخلوطاً أصلاً وإذا كان كذلك فعلي له حكم الانفراد ويطلب حتى يصير كل منفرد بالباقي أيضاً وكذا بالاضافة الي الخليط الثاني وكأنه لم يخاطب أحداً وعلي الوجه الثاني يلزمه نصف شاة تقليداً للخلطة فانه لا بد من اثبات حكمها فيما وجدت ولا بد من ضم ملكية احدهما الي الآخر للاجتماع في الملك وكل المال تعاون وكانه خلط أربعين بأربعين قال في النهاية وهذا الوجه أصح ههنا وعلي الوجه الثالث يلزمه ثلثا شاة جمعاً بين اعتبار الخلطة

سقطت الزكاة وإن نكل لأنه الزكاة (والثاني) أنها مستحبة فإن حلف سقطت الزكاة وإن نكل سقطت الزكاة وإن ادعى الهلاك بسبب ينفى كالسرقة وغيرها فالقول قوله مع يمينه وهل يمين واجبة أو مستحبة على الوجهين فإن تصرف رب المال في البذر وادعى أن الخارص قد أخطأ في الحرص نظرت فإن كان في قدر لا يجوز أن يخطئ فيه كالربع والثلث لم يقبل قوله وإن كان في قدر يجوز أن يخطئ فيه قبل قوله مع يمينه وهل يجب اليمين أو تستحب على الوجهين ﴿

الشرح﴾ فيه مسائل (أحداها) خرم الرطب والعنب الذين نجب فيها الزكاة سنة هذا هو نص الشافعي رضي الله عنه في جميع كتبه وقطعه به الأصحاب في طرقهم وحكى الصيرى وصاحب البيان عن حكايته وجهاً أن الحرص واجب وهذا شاذ ضعيف قل أصحابنا ولا منخل للحرص في الزرع بلا خلاف لعدم التوقيف فيه ولعدم الإحاطة كالأحاطة بالخل والعنب وعن قل الاتفاق عليه بإمام الحرمين قل أصحابنا ووقت خرم الثمرة بدو صلاح وصفته أن يطوف بالنخلة ويرى جميع عناقيدها ويقول خرصها كذا وكذا ثم يفعل بالنخلة الأخرى كذلك ثم باقى الحديقة

والأفراد وذلك بأن قول لو كان جميع ماله مضموماً إلى ملك زيد لكان المبلغ ستين وواجبها شاة حصاة العشرين منها الثلث وهكذا نفرض في حق الثاني فيجتمع عليه ثلثان وعلي الوجه الرابع وهو أن ثمة يجب شاة وصدس ههنا يجب شاة مثل ما ذكرنا في الوجه الأول لا أن واجب العشرين المختلطة بمال زيد نصف شاة وكذا في العشرين المختلطة بمال عمرو فيجتمع عليه شاة وهكذا يكون قياس الوجه الخامس ههنا فالخاص في المسألة ثلاثة أوجه على ما ذكر في الكتاب لاغيره ونفهم الباب بذكر صور أخرى ما يفرع على القولين (أحداها) ملك ستين من النعم وخالط بكل عشرين منها عشرين لرجل فإن قلنا بمخلطة الملك فعلي صاحب الستين نصف شاة وفي أصحاب العشرينات وجهان إن ضمنا مال بعضهم إلى بعض كما نضم مال صاحب الستين إلى مال كل واحد منهم فعلي كل واحد منهم سدس شاة والأفعلي ربع شاة وإن قلنا بمخلطة العين فعلي كل واحد من أصحاب العشرينات نصف شاة وفي صاحب الستين الوجه: علي الأول يلزمه شاة وعلي (الثاني) نصف شاة وعلي (الثالث) ثلاثة أرباع شاة لأن كل ماله لو كان مع زيد كان المبلغ ثمانين حصاة المختلطة منها ربع وهكذا يقدر بالإضافة إلى عمرو ويكر فيجتمع ثلاثة أرباع وعلي (الرابع) شاة ونصف في كل عشرين نصف شاة كما يجب ذلك علي كل خليط (الثانية) ملك خمساً وعشرين من الإبل فخالط بكل خمس منها خمساً لرجل إن قلنا بمخلطة الملك فعلي صاحب الخمس والعشرين نصف حقة لأن السكل خمسون وفيها علي كل واحد من خلطائه وجهان (أحداها) عتر حقة (والثاني) سدس بنت مخاض كانه خلط خمساً بخمس وعشرين لاغير: وإن قلنا بمخلطة العين فعلي كل واحد من خلطائه شاة وفي صاحب الخمس والعشرين الوجه: علي الأول عليه بنت مخاض وعلي الثاني

ولا يجوز الاتصاف علي رؤية البعض وقياس الباقي به لأنها تتفاوت وإنما يخرص ربنا ثم يقدر
 ثم لأن الارطاب تتفاوت فإن اختلف نوع الثمر وجب خرص شجرة شجرة وان اختلف جاز كذلك
 وهو الاخرط وجاز أن يطوف بالجميع ثم يخرص الجميع دفعة واحدة ولبنا ثم يقدر ثمراً هذا الذي
 ذكرناه هو الصحيح المشهور في المذهب وقال صاحب الحاوي اختلف أصحابنا في قول الشافعي
 بطيف بكل نخلة قليل هو شرط لا يصح الخرص الا به لانه اجتهاد فوجب بذل المجهود فيه وقيل
 هو مستحب واحتياط وليس بشرط لان فيه مشقة (والثالث) قال وهو الاصح ان كانت الثمار علي
 السعف ظاهرة كهادة العراق فستحب وان امتدت به كهادة الحجاز فشرط (للسألة الثانية)
 المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به للصف والاكثرون أنه يخرص جميع النخل والمنب وفيه
 قول للشافعي أنه يترك للمالك نخلة أو نخلات يأكلها أهلها ويختلف ذلك باختلاف حال الرجل في
 قلة عياله وكثرتهم وهذا القول نص عليه في القديم وفي البويطي وقوله البيهقي عن نعمه في البويطي
 والبيوع والقديم . وحكاه صاحب التريب والمأورد في وإمام الحرمين وآخرون لكن في حكاية
 للمأورد أنه يترك الربع أو الثلث ويحتج له بمحدث عبد الرحمن بن مسعود بن يان عن سهل بن
 حشمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول « إذا خرصتم فنحنوا ودعوا الثلث فإن لم
 تدعوا الثلث فدعوا الربع » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأسناده صحيح الا عبد الرحمن
 فلم يتكلموا فيه يبرح ولا تعديل ولا هو مشهور ولم يضعه أبو داود والله تعالى أعلم
 (الثالثة) هل يكفي خالص واحد أم يشترط اثنان فيه طريقان (أحدهما) القطع بخارص كما يجوز

نصف حقة وعلي الثالث خمسة أصداس بنت مخاض لان جميع ماله لو كان مختلطاً بالحس التي هي
 تزيد مثلاً كن المبلغ ثلاثين وفيها بنت مخاض حصة الحس سلسها وهكذا تقدر في حق سائر
 الخلطاء فيجتمع ما ذكرنا وعلي الرابع خمس شياه في كل خمس شاة كما في حق خلطائه (الثالثة)
 له عشر من الأبل خلط خمساً منها بخمس عشرة لرجل وخمساً بخمس عشرة لآخر إن قلنا بخطة
 الملك فعل صاحب العشر ربع بنت لبون لان الكل أربعون وفيها علي صاحبه وجهاً إن ضمنا
 مال (أحدهما) مع مال صاحب العشر إلي الآخر فعلي كل واحد ثلاثة أثمان بنت لبون لان خمسة
 عشر ثلاثة أثمان أربعين وإن لم نضمه الا الي مال صاحب العشرة فعلي كل واحد ثلاثة أثمان
 بنت مخاض لان الكل خمس وعشرون وإن قلنا بخطة العين فعلي كل واحد من الخليطين ثلاث
 شياه لانه خالص خمس عشرة بخمس وحكم الخلطة لا يمتد إلى الخلط علي هذا القول : وفيها يلزم
 صاحب العشر الوجوه : علي الاول يلزمه شأنان كأنه منفرد بالعشر وعلي الثاني ربع بنت لبون كأنه
 خالص عشرًا ثلاثين وعلي الثالث خمس بنت مخاض اذ لو خلط كل العشر بمال زيد لكان فيها بنت
 مخاض وحصة الحس خمس بنت مخاض وهكذا تقدر في حق الآخر فيجتمع ما ذكرنا وعلي الرابع

حاكم واحد وبهذا الطريق قال ابن سريج والاصطخري وقطع به جماعة من المصنفين (وأصهما)
وأشهرهما وبه قطع المصنف والاكترون فيه قولان قال للوردى : وبهذا الطريق قال أبو اسحاق
وابن أبي هريرة وجمهور أصحابنا للتقدمين (أصهما) باتفاقهم خالص (والثاني) بشرط اثنتان كما
يشترط في التقويم اثنتان وحكى وجه ان خرس علي صبي أو مجنون أو سفیه أو غاطط اشترط اثنتان
والاكتفى واحد وهذا الوجه مشهور في طريقة العراقيين حكمه أبو علي في الافصاح والماوردى والقاضي
أبو الطيب في المبرد والدارمي وآخرون من العراقيين وذكر امام الحرمين أن صاحب التقريب
حكمه قولاً للشافعي ونوم هذا القائل من فرق الشافعي بينهما في الام وأحق الاصحاب على أن
هذا الوجه غلط قال للماوردى وغيره وإنما فرق الشافعي بينهما في الام في جواز تضمين الكبير
ثمارة بالخرص دون الصغير فاشتبه ذلك علي صاحب هذا الوجه قال أصحابنا وسواء شرطنا العدد
أم لا فشرط الخارص كونه مسلماً عدلاً عالماً بالخرص (وأما) الذكورة والحرية فذكر الشافعي
في اشتراطهما وجهين مطلقاً (والاصح) اشتراطهما ومحمه الرافعي في المهر وقال أبو المسكوك
في الفسلة ان قلنا يكفي خارص كلنا كم شترطت الذكورة والحرية وإلا فوجهان (أحدهما)
الجواز كما يجوز كونه كيلاً ووزناً (والثاني) لانه يحتاج إلى اجتهاد كلنا كم بخلاف الكيل والوزن
قال الرافعي بعد أن ذكر كلام أبي المسكوك لك أن تقول ان اكتفينا واحد فهو كالما كم فيشرطان
وإن شرطنا اثنين فسيهله سبيل الشهادة فينبغي أن نشترط الحرية وأن نشترط الذكورة في أحدهما
ويقام امرأتان مقام الآخر فحصل من هذا كله أن للذهب اشتراط الحرية والذكورة دون العدد

لزمه شأنان كما ذكرنا في الوجه الاول كما لو كانت الحسنان لشخصين فتعود الأوجه الي ثلاثة في
هذه الصورة وهذه الصورة من مولدات ابن الحداد وجوابه فيها أن علي صاحب العشر ربح بنت
لبون وعلى كل واحد من خليطيه ثلاث شياه وغلطه أبو زيد والحضري وغيرهما فقالوا إيجاب ربح
بنت لبون علي صاحب العشر جواب علي قول خاطئة للملك وإيجاب الشياه عليها جواب علي قول خاطئة العين
ولا يصح أن يرفع الجواب في حق البعض علي قول وفي حق البعض علي قول آخر وصوبه القول وقال كلاهما
صحيح فترصا علي قول خاطئة العين أما إيجاب الشاة عليها فظاهر وأما إيجاب ربح بنت لبون فهو جرى
منه علي الوجه الثاني من الوجوه للذكورة علي هذا القول وعليه بنى مسائل في المولدات ولعل تغليط الشيخين
أبي زيد والحضري مبنى علي أنهما يذهبان الي الوجه الثالث كما سبق وتابع الشيخ أبو علي القول
في التصويب (الرابعة) أن أردت أن تفرع صوره علي هذه الاختلافات من عند نفسك فتقدر أن لك عشرين
من الابل خلطت كل خمس منها بخمس وأربعين لرجل واعرف أنا ان قلنا بخاطئة الملك فملكك
الاغبط من نصف بنت لبون أو خمس حقة علي الصحيح وذلك لانا قد قدمنا أن الابل اذا بلغت مائتين
قال صحيح أن واجبها الاغبط من خمس بنات لبون أو أربع حقائق وجملة أموال خلطائك مع مالك

فلو اختلف الخلافان في القدر قال الدارمي توقفتا حتي يتبين للقدر منهما او من غيرهما وحكي
السرخصي فيه وجهين (أحدهما) يؤخذ بالأقل لانه اليقين (والثاني) يخبره ثالث ويؤخذ بمن هو
أقرب إلي خبره منهما وهذا الثاني هو الذي جزم به الدارمي وهو الاصح والله تعالى اعلم (الرابعة)
الحرص هل هو عبء ام تضمين فيه قولان مشهوران في طريقة الخراسانيين (أحدهما) تضمين ومعناه
ينقطع حق الساكنين من عين الثروة وينقل الي ذمة المالك (والثاني) عبء ومعناه انه مجرد اعتبار
لقدرة ولا ينقطع حق الساكنين من عين الثروة وبالأول قطع للمصنف والعراقيون: ومن فوائد الخلاف
انه هل يجوز التصرف في كل الثأر بعد الحرص إن قلنا تضمين جاز وإلا ففيه خلاف سيأتي قريباً
ان شاء الله تعالى (ومنها) انه لو أنفك المالك الثأر أخذت منه الزكاة تصيب ما حرص ولولا الحرص
لكان القول قوله في ذلك فان قلنا الحرص عبء فضمن الساعي المالك حق الساكنين تضميناً صريحاً
وقبله المالك كان الثأر ويبقى حقهم علي ما كان وان قلنا تضمين فهل نفس الحرص تضمين أم لا بد
من تصريح بالخارص بذلك فيه طرقتان (أحدهما) علي وجهين (أحدهما) نفسه تضمين (والثاني) لا بد
من التصريح قال امام الحرمين وعلي هذا قال في آراءه انه يكفي تضمين الخارص ولا ينظر الي قبول

ماتين فان كان الاغيط خمس بنات لبون فحصة عشرين منها نصف بنت لبون وان كان الاغيط
أربع حقائق فحصة العشرين منها خمسة وفيما يجب علي خطائك وجهان ان ضمنا مالك الي مال
كل واحد منهم مع ضم مال بعضهم الي بعض فعلي كل واحد منهم تسعة أعشار لبون وهي بنت لبون ومن
أو تسعة أعشار حقوان لم يضم مال كل واحد منهم الا مالك فعلي كل واحد منهم تسعة أجزاء من ثلاثة عشر
جزءاً من جذعة لان حصة المال خمس وستون وواجبها جذعة فحصة خمس وأربعين منها مائة وثمانون وان قلنا
مخلطة العين فعلي كل واحد من خطائك تسعة أعشار حصة لان المبلغ خمسون وفيما يلزمك الوجود:
علي الاول يلزمك أربع أشياء كأنك منفرد بالعشرين وعلي الثاني يلزمك الاغيط من نصف بنت
لبون أو خمس حصة كأنك خلطت العشرين بمائة وثمانين وعلي الثالث يلزمك أربعة أجزاء من ثلاثة
عشر جزءاً من جذعة اذ لو خلطت جميع مالك الي مال زيد من خطائك لمبلغ المجموع خمساً وستين
وفيها جذعة حصة خمس منها جزء من ثلاثة عشر جزءاً من جذعة وهكذا قدر في حق الثلاثة
الباقين فيجتمع مائة وثمانون وعلي الرابع يلزمك أربع أشياء كما في الوجه الاول كما كانت كل خمسين لرجل
وهذه المسائل كلها مفروضة فيما اذا اتفقت اوائل الاحوال فان اختلفت انضم الي هذه الاختلافات
ما سبق من الخلاف عند اختلاف الحلول (مثاله) في الصورة الأخيرة لو اختلف حول خطائك وحولك
فتركز وم في السنة الاولى زكاة الانفراد وهي الشياء كل عند تمام حوله وفي سائر السنين كل يؤدي
زكاة الخلطة هذا هو الصحيح وفي التقديم الواجب في السنة الاولى أيضاً زكاة الخلطة وعلي الوجه
النسوب الي ابن سريج لا تثبت الخلطة أصلاً

للمالك (والطريق الثاني) وهو المذهب وعليه العمل وبه قطع الجمهور أنه لا بد من التصريح بالتضييع
وقبول المال كإن لم يضمه أو ضمه فلم يقبله للمالك بقي حق للمساكين كما كان وهل يقوم وقت
الحرص مقام الحرص أن قلنا لا بد من التصريح لم يقم والا فوجبان أصحها لا يقوم والله تعالى
اعلم (الخامسة) إذا أسابت النار أمة مملوكة أو سرق من الشجرة لو من الجرين قبل الجفاف نظر
أن تلفت كلها فلا شيء على المالك باقتناء الاصطحاب لغوات الامكن كما لو تلفت للماشية قبل
التمكن من الاداء وللمراد إذا لم يقصر للمالك فأما إذا أمكن الدفع وآخر وضعها في غير حوز فانه

(فرع) لو خلط خمس عشرة من النعم بخمس عشرة لغيره ولا حدها خمسون يتفرد بها فان قلنا
الحلطة خلطة عين فلا شيء على صاحب الخمس عشرة لأن المبلغ ناقص عن النصاب وعلي الآخر
زكاة خمس وستين وهي شاة وهو كمن خلط ذميا أو مكاتبا حكمه حكم المتفرد وإن قلنا الحلطة
خلطة ملك ففيه وجبان (أحدهما) أنه لا حكم لهذه الحلطة أيضا لأن المختلط يجب أن يكون نصابا
ليثبت حكم الحلطة فيه ثم يستتبع غيره (والثاني) وهو الأصح ثبت حكم الحلطة ويجعل كأن الحنين
مضمومة الي الثلاثين المختلطة والمجموع ثمانون وواجبها شاة فيجب على صاحب الخمس
والستين ستة ثمان شاة ونصف ممن وعلي الآخر ممن ونصف ولا يخفى نظائره على للموفق *

قال (الشرط الثالث في الحول فلا زكاة في النعم حتى يحول عليها الحول الاستعمال الخاصة في وسط
الحول من نفس النصاب الذي انقعد الحول عليه فان الزكاة تجب فيها يحول الامهات معها أسيمت في بقية
السنة فلو ماتت الامهات وهي نصاب لم تقطع التبعيض ولو لم يملك ما ثمة وعشرين فتنتج في آخر الحول
سحلة وجبت شأن أن لحولها في وسط الحول *

ذكر في أول كتاب الزكاة للمال لواجب فيه ستة شروط (أحدها) كونه نعمة (والثاني) كونه
نصابا وقد تم الكلام فيها (والثالث الحول) فيشترط في وجوب الزكاة في النعم حولان الحول عملا
باطلاق ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» (١) ويستثنى عنه التاج

➤ الشرط الثالث الحول ➤

(١) «حديث» لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول أبو داود واحمد والبيهقي من رواية
الحارث وعاصم بن ضمرة عن علي والدارقطني من حديث أنس وفيه حسان بن سيابة وهو ضعيف
وقد تقدم به عن ثابت وابن ماجة والدارقطني والبيهقي والقبيل في الضعفاء من حديث عائشة
وفيه حارثة بن أبي الجبال وهو ضعيف ورواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر وفيه اسماعيل
ابن عياش وحديثه عن غير أهل الشام ضعيف وقد رواه ابن خزيمة ومنهم من غيرهما عن شيخه فيه
وهو عبيد الله بن عمر الراوى له عن قاض فوقه * وصحح الدارقطني في الليل الموقوف وله طريق
أخرى تذكر بعد *

يضمن قطعاً لتفرطه ولو تلف بعض الثمار فإن كان الباقي نصيباً زكاه وإن كان دونه نبي علي
أن الامكن شرط الوجوب أو الضمان فإن قلنا بالاول فلا شيء وإن قلنا بالثاني زكي الباقي بمحضه
هنا هو المذهب وبه قطع الجمهور وذكره صاحب الحاوي ثم قال ومن أصحابنا من قال يلزمه زكاة

فيضم الي الامهات في الحول لما روينا من قبل عن عمر رضي الله عنه ان قال لساعيه : اعتد عليهم بالسخلة
وعن علي رضي الله عنه أنه قال اعتد عليهم بالكبار والصغار وإنما يضم بثلاث مشروط (أحدها) أن يحدث
قبل تمام الحول سواء كثر الباقي من الحول أو قل فاما إذا حدث بعد تمام الحول فينظر ان حدث بعد امكن
الاداء فلا تضم الي الامهات في الحول الا ولا استقرار واجبه ولكن يضم الي الباقي الحول الثاني وإن كان قبل
إممكن الاداء فطريقان (أحدهما) بوجه قال القاضي أبو حامد أنه ينبغي علي القولين وسنذكرهما في أن الامكن
شرط الوجوب أو شرط الضمان ان قلنا شرط الوجوب فنضم الي الامهات كالنتاج قبل الحول
وإن قلنا شرط الضمان فلا (واحتج) للاول بان عمر رضي الله عنه قال : اعتد عليهم بالسخلة (١) بروح
بها الراعي علي يديه ومعلوم أنه لا يروح بها إلا وقد ولدت في ذلك اليوم ولا تمد المواشي إلا بعد الحول
وذكر في البيان أن من الاصحاب من يجعل المسألة على قولين غير مبينين علي شرط (وأظهرهما)
وهو المذكور في الوسيط أنه لا يضم أصلاً لان الحول الثاني ناجز فالضم اليه أولى من الضم الي
النتفي (والشرط الثاني) أن يحدث من نفس ماله اما لاستفاد بالشراء أو الارث أو الهبة فلا يضم
الي ما عنده في الحول وبه قال أحمد خلافاً لابن حنيفة ولما لك أيضاً فيما رواه القاضي ابن كعب وغيره
لنا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول » (٢) وأيضاً

(١) (حديث) عمر اعتد عليهم بالسخلة وعن علي اعتد عليهم بالكبار والصغار : لما قول
عمر فقدم (وأما) قول علي فلم أره وقد روى الخطابي في غريبه من طريق عطية عن ابن عمر أن
علياً بست الي عثمان بمصحفة فيها لا تأخذوا من الزخوة ولا النخلة شيئاً قال الخطابي الزخوة أولاد
النعم والنخلة أولاد الابل : قلت وهذا ممرض لما ذكر عن علي لكن اسناده ضعيف *

(٢) (حديث) روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول
عليه الحول : الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن
ابن عمر مثله ولفظ الترمذي من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول وعبد الرحمن
ضعيف قال الترمذي والصحيح عن ابن عمر موقوف وكذا قال البيهقي وابن الجوزي وغيرهما :
وروى الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسحاق بن ابراهيم الحنيني عن مالك عن نافع عن
ابن عمر نحوه قال الدارقطني الحنيني ضعيف والصحيح عن مالك موقوف : وروى البيهقي عن
ابي بكر وعائشة موقوفة عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال والاعهاد في هذا وفي الذي قبله
على الآثار عن ابي بكر وغيره : (قلت) حديث علي لا بأس بسناده والا تار تضعده فيصالح للحجة
والله اعلم *

ما بقي قولاً واحداً وهذا شاذ ضعيف (أما) إذا أتلف للمالك الثمرة أو أكلها فإن كان قبل بدو
 الصلاح فقد سبق أنه لا زكاة عليه لكن يكره أن قصد الفرار من الزكاة وإن قصد الاكل
 أو التخفيف عن الشجرة أو غرضاً آخر فلا كراهة وإن كان بعد بدو الصلاح ضمن للمساكين
 ثم له حالان (أحدهما) أن يكون ذلك بعد الحرق فإن قلنا الحرق تضمن ضمن لهم عشر الثمر
 لأنه تمت في ذمته بالحرق وإن قلنا عبءه فهل يضمن عشر الرطب أم قيمة عشرة فيه وجهان بناء
 على أنه مثلي أم لا (والصحيح) الذي قطع به الجمهور عشر القيمة وقد سبقت المسألة قريباً (الحال
 الثاني) أن يكون الائتلاف قبل الحرق فيعزى والواجب ضمان الرطب إن قلنا لو جرى الحرق
 لسكان عبء (فإن قلنا) لو جرى لسكان تضمننا (فوجهان) (أحدهما) يضمن الرطب (والثاني)
 ضمان الثمر وحكي الرافعي وجهاً أنه يضمن أكثر الأمرين من عشر الثمر وقيمة عشر الرطب *
 والمالان مفروضان في رطب يجبي منه ثمر وعنب يجبي منه زبيب فإن لم يكن كذلك فالواجب في
 المالين ضمان الرطب بلا خلاف (السادسة) تصرف للمالك فيما خرص عليه بالبيع والاكل وغيرها
 مبنى على أقوال تضمنين والعبء إن قلنا بالتضمنين تصرف في الجميع وإن قلنا بالعبء فنفوذ تصرفه
 في قدر الزكاة يعني على أن الزكاة تتعلق بالعين أم بالقيمة وسبق بيانه وأما ما زاد على قدر الزكاة
 فنقل إمام الحرمين والغزالي اتفاق الأصحاب على نفوذه . قال الرافعي : ولكن الموجود في
 كتب العراقيين أنه لا يجوز البيع ولا سائر التصرفات في شيء من الثمار إذا لم يصير الثمر في ذمته
 بالحرق فإن أرادوا نفي الإباحة دون فساد البيع فذاك والا فدعوى الإمام الاتفاق غير مسلمة

فإنه مستفاد هو أصل بنفسه تجب الزكاة في عينه فينفرد بالحول كالاستفاد من غير الحول وأيضاً
 فإن أبا حنيفة رحمه الله سلم أنه لو كان له دراهم فخرج زكاتها ثم اشترى بها ماشية لاتصم إلى ماعده
 في الحول فقيس غيره عليه ثم عندنا المستفادات وإن لم تصم إلى ماعده في الحول نصم إلى ماعده
 على ظاهر المذهب وبيانه بصور (أحداها) ملك ثلاثين من البقر ستة أشهر ثم اشترى عشرة أخرى
 فعليه عند تمام حول الأصل تبيع ثم إذا تم حول العشرة فعليه ربع منه فإذا حال حول ثلث على
 الأصل فعليه ثلاثة أرباع بستة فإذا حال حول ثلث على العشرة فعليه ربع مسته وهكذا أبداً وهذا
 كما ذكرنا في طرو الحلطة على الأفراد يجب في السنة الأولى زكاة الأفراد بعدها زكاة الحلطة:
 وعن ابن سريج أن المستفاد لا يضم إلى الأصل في النصاب كما لا يضم إليه في الحول فصلى هذا
 لا ينقصد الحول على العشرة حتى يتم حول الثلاثين ثم يستأنف الحول على الشكل (الثانية) ملك
 عشرين من الابل ستة أشهر ثم اشترى عشراً فعليه عند تمام حول العشرين أربع شياه وعند تمام
 حول العشرة ثلث بنت مخاض لأنها خالطت العشرين في جميع حولها وأحب الثلاثين بنت مخاض
 حصه العشرة ثلثها فإذا حال حول ثلث على العشرين فعليه ثلث بنت مخاض وإذا حال ثلث ثلث على

وكيف كان فالذهب جواز التصرف في الاشارة للثقة سواء انفردت بالتصرف أم تصرف في الجميع لانا وان قلنا بالفساد في قدر الزكاة فلا صديده الي الباقي علي المذهب وقد سبق تحريم الاكل والتصرف قبل الحرص وانه إذا لم يجد خالصاً متولياً حكم عدلين والله تعالى أعلم (السابعة) إذا ادعى للمالك هلاك الفجرة المحروصة عليه أو بعضها نظر إن أضاف المالك الي سبب يكذبه المحس بأن قال هلكت بحريق وقع في الجرين في الوقت الغلاني وعلينا كذبه لم يلتفت إلى كلامه بخلاف وصرح به صاحب الحاوي وإمام الحرمين وغيرها وإن أضافه الي سبب خفي كالسرقة ونحوها لم يكلف بينة بل القول قوله يمينه وهذه اليين مستحبة أم واجبة فيه وجهان متهودان ذكرهما المصنف والاصحاب (أصحهما) مستحبة فلا زكاة عليه فيما يدعي هلاكه سواء حلف أم لا (والثاني) واجبة فإن حلف سقطت الزكاة وإن نكل أخفت منه بالوجوب السابق لا بالسكول لأن الزكاة وجبت وادعي سقوطها ولم يثبت المسقط فيجب الوجوب وإن أضاف المالك الي سبب ظاهر كالخريق والنهب والجراد ونزول السكر ونحو ذلك فإن عرف وقوع ذلك السبب وعموم أثره صدق بلايين وإن أنهم في هلاك غماره به حلف وهل اليين مستحبة أم واجبة فيه وجهان وإن لم يعرف وقوع السبب فثلاثة أوجه (الصحيح) الذي قطع به المصنف والجمهور يطالب بالينة على وجود أصل السبب لا مكنها ثم القول قوله في الهلاك به (والثاني) يقبل قوله يمينه حكمه امام الحرمين عن والده (والثالث) يقبل قوله بلايين إذا كان ثقة حكمه الرافعي : وحيث حلفاه فهي مستحبة على الاصح وقيل واجبة (أما) إذا اقتصر على دعوى الهلاك من غير تعرض لسبب (قال)

السيرة فلهي ثلث بنت محاض وهكذا يزكي أندأ : وعلي ما حكى عن ابن سريج عليه أربع شياء عند تمام الحول علي العشرين وشأنان عند تمام الحول على السيرة ولا قولهما بصدع انعقاد الحول على المشرة حتى يستفتح حول العشرين لأن الصرقة من الابل نصاب بخلاف المشرة من البقر في العمورة الاولى ولو كانت المسألة بمالها واشترى خساً فاذا تم حول العشرين فلهي أربع شياء وإذا تم حول المحس فلهي خمس بنت محاض وإذا تم الحول الثاني علي الاصل فلهي أربعة أشخاص بنت محاض وعلي هذا القياس وعلي ما حكى عن ابن سريج في العشرين أربع شياء أبدا عند تمام حولها وفي المحس شاة أندأ ورأيت في بعض النسخ حكاية وجه آخر أن الحصة لا تخبر في الحول حتى يتم حول الاصل ثم يعقد الحول علي جميع المال وهذا يطرد في العترة في الصورة السابقة لا شاة (الثالثة) ملك أربعين من الغنم غرة المحرم ثم اشترى أربعين غرة صفر ثم أربعين غرة شهر ربيع الاول فقد ذكرناها وما يناظرها في الفصل الثالث من الخلطة قال الصيدلاني وغيره وجيم ذلك إذا قلنا الزكاة في القيمة وأداها من غير المال فإن قلنا أنها تتعلق بالعين أو قلنا هي في القيمة أداها من المال في القيمة من السعداء بالقسط وكذلك في الاصل عند تمام الحول الثاني (والدرط الثالث)

الراضي : المفهوم من كلام الاصحاب قبوله يمينه وهو كما قال الرافعي (الثامنة) اذا ادعى المالك
إيجافاً في الخوص قلن زعم أن الخاوص تصد ذلك لم يلتفت اليه بلا خلاف كما لو ادعى ميل
المالك أو كذب الشاهد ولا يقبل إلا بينة وإن ادعى أنه أخطأ وغلط قلن لم يمين القدر لم نسمع
دعواه بلا خلاف صرح به الماوردي وآخرون وإن ينعوكلن يحتمل الطلطي مثله كخسة أو سق
في مائة قبل قوله وحط عنهما ادعاء قلن أنهم حلفوا في اليمين الوجهان السابقان (أصحهما) مستحبة
هذا اذا كان المدعي فوق ما قيم بين السكيلين (أما) اذا ادعى بعد السكيل غلطا يسيراً في الخوص
بقدر ما قيم بين السكيلين كصاع من مائة قبل يحط فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين عن حكاية
العراقيين والصيدلاني قال (أصحهما) لا يقبل لانا لم نتحقق النقص لاحتمال أنه وقع في السكيل
ولو كيل ثانياً لوفى (والثاني) يقبل ويحط عنه لان السكيل تعيين والخوص تخصيص فلا حاجة عليه
أولي (قلت) وهذا الثاني أقوى . قال الامام : وصورة المسألة أن يقول الخروص عليه حصل
النقص لزال قليل في الخوص ويقول الخاوص بل لزال في السكيل ويكون بعد فوات عين الخروص
(أما) اذا ادعى قصاً فاحشاً لا يجهز أهل الخبرة وقوع مثله غلطا فلا يقبل قوله في حط جميعه بلا
خلاف وهل يقبل في حط للمكّن فيه وجهان (أصحهما) يقبل وبه قطع امام الحرمين ونقله عن
الائمة قال وهو كما لو ادعت معتدة بالاقراء انقضائها قبل زمن الامكّن وكذبناها وأمرت علي
الدعوى حتى جاء زمن الامكّن قانا فحكم باقضائها لاول زمن الامكّن ولا يكون تكذيبها في غير
المحتل موجبا لتكذيبها في المحتل والله تعالى أعلم (التاسعة) اذا خرص عليه قافر للمالك بأن
الفر زاد علي الخروص قال أصحابنا : أخفت الزكاة منه لزيادة سواء كان ضمن أم لا لان عليه
زكاة جميع الفرة (العاشرة) اذا خرص عليه خالف بعض الخروص تلفاً يسقط الزكاة وأكل بعضه
وبقي بعضه ولم يعرف الساعي ما تلف . فان عرف للمالك ما أكل زكاه مع الباقي وإن أهمه الساعي
حلفه استحباباً علي الاصح وجوباً علي الوجه الآخر كما سبق وإن قل لأعرف قدر ما أكلته

أن يكون حدوث الفروع بعد بلوغ الامهات نصاباً فلو ملك عدداً من الماشية ثم توالدت فبلغ التناج
مع الاصل نصاباً فالحول يبتدىء من وقت كمال النصاب خلافاً للمالك حيث اعتبر الحول من حين
ملك الاصول وبه قال احمد في إحدى الروايتين والاصح عنه مثل مذهبه لما مطلق الخبر «لا زكاة
في مال حتى يحول عليه الحول» ولأنها زيادة بها يتم النصاب فيبتدىء الحول من وقت التمام
كالاستناد بالتسراء وإذا اجتمعت الشرائط الثلاث ثم ماتت الامهات جميعاً أو بعضها والفروع نصاب
لم ينقطع حول الامهات بل تجب الزكاة فيها عند تمام حول الامهات لان الولد اذا اتبع الام في الحكم
لم ينقطع الحكم بموت الام كالأضحية وغيرها هذا ظاهر المذهب وفيه وجهان آخران (أحدهما)
ويستبر بالانطاعلي أنه يتنزل بقاء نصاب من الامهات ولو قصفت عن النصاب اضطلمت

ولما خلف قال الدارمي قلنا له ان ذكرت خذوا الزمناك به فان ائمنناك حلقتك وان ذكرت مجملنا أخذنا الزكاة بخرصنا (الحادية عشرة) اذا اختلف الساعى والمالك فى جنس اشترى أو نوعه بعد ثلثه تلقا مضنا قال الماوردى والدارمى القول قول للمالك قال أقام الساعى شاهدين أو شاهداً وامرأتين قضى له وان أقام شاهداً فللأول لأنه لا يخلف منه (الثانية عشرة) قال امام الحرمين اذا كان بين رجلين رطب مشترك على النخل فخرص أحدهما على الآخر وألزم ذمته له ثمراً جافاً قال صاحب الترتيب يتصرف المحروس عليه فى الجميع ويلزم لصاحبه الثمر ان قلنا فخرص تضمنين كما يتصرف فى نصيب للمساكين بالخرص وان قلنا فخرص عبث فلا أثر له فى حق الشركة قال الامام وهذا الذى ذكره بعيد فى حق الشركة وما يجرى فى حق للمساكين لا يقاس به تصرف الشركة فى أملاكهم المحقة وان ثبت ما قاله صاحب الترتيب فستند فخرص عبد الله بن ربيعة رضى الله عنه على اليهود فانه الزمهم الثمر وكان ذلك الالتزام فى حق للملاك والفقيرين . قال الامام :والذى لا يضمن من مذهب صاحب الترتيب أن فخرص فى حق للمساكين يكفى فيه الزام المحارص ولا يشترط رضى المحروس عليه وأما فى حق الشركة فلا بد من رضى الشركة لا بمقالة .

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ولا تؤخذ زكاة الثمار الا بعد أن تجفف لحديث عتب بن أسيد «فى السكم يخرص بخرص النخل ثم تؤدى زكاته زيباً كما تؤدى زكاة النخل ثمراً» قال أخذ الرطب وجب رده وان فات

التبعة وكان حول الفروع من يوم حصلت لأنها خرجت عن أن نجب فيها الزكاة ولو انفردت فلا تستجيب غيرها (والثاني) قلته القاضي ابن كعب عن رواية أبى حامد أنه لا يشترط بقا نصاب منها ولكن لا بد من بقاء شيء منها ولو واحدة وبه قال أبو حنيفة وقد سبق ذلك فى فصل صفات النصاب وقد ذكرنا مذهب مالك واحداً أيضاً ثم «وأما ما يتعلق بلفظ الكتاب (فقوله) إلا فى السخا ليس الحكم مقصوراً على السخا بل العجول والفصالان معناها (وقوله) فى وسط الحول إشارة إلى الشرط الاول ويجوز أن يعلم بالعلم لان القاضي ابن كعب حكى عن مالك أنها تضم الى الامهات وان تألفت بعد الحول ولو حصلت بعد الحول وقبل الامكان وجعلناها مضمومة الى الامهات كما سبق فلا يكون المحصول فى وسط الحول شرطاً فيجوز اعلامه بالواو أيضاً قلنا (وقوله) من نفس النصاب فيه إشارة الى الشرطين الآخرين (وقوله) الذى اتفق عليه الحول جار مجرى التأكيد ولا يباح (وقوله) معها أسيمت فى بقية السنة كاستغنى عنه فى هذا المقام لانه ليس فيه الا تعرض لشرط السوم ونحن اذا تكلمنا فى شرط لاحتاج الى التعرض لسائر الشروط فى آتائه (وقوله) لم تنقطع التبعة مع الماء والالف والواو لما قدمناه (وقوله) فى آخر الفصل لحديثها فى وسط الحول كذا هو فى بعض النسخ باللام وفى بعضها كحديثها بالكاف (والاول) أقرب الى سياق كلامه فى الوسيط فانه ذكر هذه الآية بعد ذكر

وجب رد قيمته . ومن أصحابنا من قال : يجب رد مثله . والمذهب الاول لا تلا مثل له لانه يتفاوت ولهذا لا يجوز . ييم بعضه بعض فان كانت الثمار نوعا واحدا أخذ الواجب منه قوله عز وجل « (انفقوا من طيات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض) » وان كانت أنواعا أخذ من كل نوع بقسطه فان كانت أنواعا كثيرة أخرج من أوسطها لامن النوع الجيد ولا من النوع الردي . لان أخفها من كل صنف يشق فأخذ الوسط .

(الشرح) حديث عتاب سبق في أول الباب وقد سبق في فصل وقت وجوب العشر انه لا يجب الاخراج الا بعد الجفاف في الثمار وبعد التصفية في الحبوب وان مؤونة ذلك كله تكون علي رب المال لا تحسب من جملة مال الزكاة بل يجب من خالص مال المالك وسبق هناك انه اذا اخذ الرطب وجب رده فان قات غرمه قيمته علي المذهب وبه قال الجمهور وقيل بمثله وسبق هناك ان الخلاف مبني علي ان الرطب مثلي أم لا وهو المذهب . قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله فان كان الذي يملك من الثمار والحبوب نوعا واحدا اخذت منه الزكاة فان أخرج اعلا منه من جنسه اجزأه وقد زاد خبراً وان أخرج دونه لم يجزئه لقوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) وان اختلفت انواعه ولم يسر اخراج الواجب من كل نوع بالحصة بأن كانت نوعين أو ثلاثة أخذ من كل نوع بالحصة هكذا قاله الاصحاب ونص عليه الشافعي رضي الله عنه في الام وقيل القاضي ابو الطيب في المبرد اتفاق الاصحاب عليه واحتج له ابو علي الطبري في الافصاح والقاضي وسائر الاصحاب بأنه لا يشق ذلك سم انه الاصل فوجب العمل به بخلاف نظيره في المواشي علي قول لان التشقيص محدود في الحيوان دون الثمار وذكر القاضي ابو القاسم بن كج في الثمار قولين كالمواشي (أحدهما) الاخذ من الاغلب (واصحها) الاخذ من كل نوع بقسطه والمذهب القطع بالاخذ باقسط من الثمار (واما) اذا عسر الاخذ من كل نوع بأن كثرت وقيل نحرها (ففيه) طريقان حكاهما القاضي ابو الطيب في المبرد وآخرون (اصحها) القطع بأنه يأخذ الوسط لا الجيد ولا الردي . رعاية

ما لو ملك تسعاً وعشرين فحدث سخله يستفتح الحول من حينئذ وين تقاربها بان هناك لم يكن الاصل نصاباً ولم يتعد الحول عليه وهما ماسبق جار في الحول هذا لفظه : وهو معني قوله ههنا لحدونها في وسط الحول أي في أثناء الحول للمعتقد علي الاصل وان قرب من الاقصاء . ومن قرأ كحدونها في وسط الحول لا يمكنه حمل وسط الحول علي ماهو المراد منه عند قوله الا في السخل الحاصلة في وسطه فان المراد ثم ما قبل التام ولا شك ان المراد من آخر الحول ههنا حاله اقرب من التام وهي قبل التام فلا يغير حتى يشبه أحداهما بالآخر فله يحمل الوسط علي حقيقته المشهورة وليس ذلك بالجيد . واعلم أن قائمة الضم انما تظهر اذا بلغت للماتية بالتتابع نصاباً فانها كالمائة مائة شاة فحدث إحدى وعشرون سخله فاما اذا لم يحدث الا عشرون فلا تظهر قائمته والاعتبار بالانفصال فلو خرج

للبازين وبهذا قطع المصنف والمجهود وهو المنصوص في المختصر وقيل امام الحرمين اتفاق الاصحاب عليه (والثاني) فيه ثلاثة أوجه حكها أبو علي الطبري في الافصاح والقاضي أبو الطيب في المبرد والسرخسي في الامالي وآخرون (أصحابها) يخرج من الوسط (والثاني) يؤخذ من كل نوع بقسطه لانه الاصل (والثالث) من الاغلب وحكمه صاحب الحاوي وغيره أيضا فإذا قلنا بالمذهب وهو اخراج الوسط فكيف المثلثة وأخرج من كل نوع بقسطه جازو لم الساعي قوله وهذا لا خلاف فيه قول البندنجي وغيره وهو أفضل والله تعالى أعلم *

بعض السخلة وتم الحول قبل انفصالها فلا حكم لما ولفظ الحصول في قوله الحاصلة في وسط الحول قد يرم خلافة فلا يفظ وإذا اختلف الساعي والمالك فقال المالك حصل هذا التناج بعد الحول وقال الساعي بل قبله أو قال حصل بسبب مستقل وقال الساعي بل من نفس النصاب فاقول قول المالك فان أهمه الساعي حلفه *

قال (الشرط الرابع) أن لا يزول الملك عن عين النصاب في الزكاة العينية فان زال بالابدال بتمه ولو في آخر السنة اقطع الحول فلو عاد بفسخ أو برد يعيب استئناف الحول ولم يبين وكذلك إذا اقطع ملكه بالزدة ثم أسلم وكذا لا يبين إذا مات حول وارثه علي حوله ومن قصد بيع ماله في آخر الحول دفع الزكاة صح يسه (م) وأتم *

قد سبق أن الزكاة ضربان زكاة تتعلق بالقيمة وهي زكاة التجارة فلا يقدر فيها ابدال عين بعين وزكاة تتعلق بالعين والاعيان التي تجب فيها الزكاة ويشترط في وجوبها الحول لو زال الملك عنها في خلافة لا يقطع الحول سواء بادل بجنسه كلاب بالابل أو بغير جنسه كلاب بالبقرة وإذا تبادل بكل واحد منهما بستانف الحول وكذا الحول الحكم في النقدين إذا بادل الذهب بالذهب أو بالورق ولم يكن صيرفيا يقصد به التجارة وان كان صيرفيا اعتد التصرف في النقدين منجرأ فیه وجهان في رواية ابن كعب والحناطي وصاحب المذهب وغيرهم وقولان في رواية الشيخ أبي محمد وصاحب التهذيب وآخرين (أحدهما) لا ينقطع الحول كما في العروض لو بادل بعضها ببعض علي قصد التجارة (وأصحها) وهو الجديد علي رواية قولين أنه ينقطع لان التجارة فيها ضمنية نادرة والزكاة الواجبة فيها زكاة عين والي هذا ذهب ابن مريج ويحيى عنه أنه قال : بشروا الصيرفة بأن لازكاة عليهم وبني الصيدلاني وطائفة المسألة علي أصل وهو أن زكاة التجارة وزكاة الصين إذا اجتمعتا في مال أيتها تقدم وفيه خلاف مذكور في الكتاب في موضعه ان غلبنا زكاة التجارة لم ينقطع الحول وان غلبنا زكاة العين فيحتث فيه وجهان وجه عدم الاقطاع ان دوام الملك حولا شرط في زكاة العين وقد قد فيصار الي زكاة التجارة كالمو لم يبلغ ماله نصاب زكاة الصين وبلغت قيمته نصاب زكاة التجارة تجب زكاة التجارة وإزالة الملك عن بعض المال والباقي دون النصاب كازالة النصف جميع النصاب هذا

(فرج) * ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب الزكاة من كتابه الفروق أن تمر المدينة مائة وعشرون نوعاً . ستون أحمر وستون أسود *
* قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وإن كانت الثمرة رطباً لا يجي منه الثمر كالحلث والسكر أو عنباً لا يجي منه الزبيب وأصاب النخل عطش تخاف عليها من ترك الثمار في القسمة قولان أن قلنا أن القسمة فروع النصيبين جازت القسمة فيجعل العشر في ثلثات ثم المصدق ينظر فإن رأى أن يفرق عليهم فعل وإن رأى

تفصيل مذهبا وساعداً أبو حنيفة في المواشي وقال في مباداة النقد بالنقد أن الحول لا ينقطع سواء بادل الجنس بالجنس أو بغير الجنس وقال في مباداة بعض النصاب بالجنس لا ينقطع الحول سواء فيه المواشي وغيرها بناء على أصلين أحدهما أن قصان النصاب أثناء الحول لا يقطع الحول عند المواتي الثاني أن المستفاد بالشراء ونحوه يضم إلى الأصل في الحول فقال مالك إذا بادل نصيباً بمجنسه بنى على الحول سواء فيه المواشي وغيرها وفي مباداة الحيوان بالنقد وعكسه ينقطع وفي مباداة جنس من الحيوان بجنس آخر عنه روايتان وقال أحمد في مباداة النقد بالنقد يقول أبي حنيفة رحمه الله وفي مباداة الجنس بالجنس من المواشي يقول مالك وفي مباداة الجنس بغير الجنس من المواشي قل ينقطع * لئلا يروى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا زكاة في مال حي يحول عليه الحول » ولأن أصل نجب الزكاة في عينه فلا ينبغي حوله على حول غيره كالجنيين وكل ما ذكرنا في المباداة الصحيحة أما الفاسدة فلا قطع الحول لئلا يأنزل الملك خلافاً لابي حنيفة فيما إذا اتصل القبض بها * ثم لو كانت ساعة وعطفا المشتري قد قل في التهذيب هو كلف الفاسد لقطع الحول وفيه وجهان وقال القاضي ابن كعب عندي تسقط الزكاة وينقطع الحول لأنه مأخوذ من جهة المالك في التصرف فاشبهه عطفاً على الوكيل بخلاف الفاسد . ولو باع مملوقة قاسداً فأصابها المشتري فهو كالأصل الفاسد وسيأتي ذلك * إذا عرفت هذا الأصل فيتعلم به مسائل (أحدها) لو باع المالك الزكوى أو بادل قبل تمام الحول ثم وجد المشتري به عيباً قديماً نظر أن لم يمس عليه حول من يوم الشراء فله الرد بالعيب والردود عليه يستأنف الحول سواء رده بعد القبض أو قبله وقال أبو حنيفة رحمه الله : إن رده قبل القبض أو بعده لكن بقضاء القاضي يبنى على الحول الأول وإن رده بعد القبض بالرضا يستأنف . وإن مضى عليه حول من يوم الشراء ووجب عليه الزكاة فينظر أن لم يخرج الزكاة بعد فليس له الرد سواء قلنا الزكاة تعلق بالعين أو بالقيمة لأن الساعي أخذ الزكاة من عينها لو قصد أخذها من المشتري فلا يتقاعد وجوب الزكاة فيه عن عيب حادث ولا يعطل حتى الرد بالتأخير إلى أن يؤدي الزكاة لأنه غير متمكن من الرد قبله وإنما يعطل الحق بالتأخير مع التمكن ولا فرق في ذلك بين عروض التجارة وبين الماشية التي يجب زكاتها من جنسها وبين الأبل التي يجب فيها القنم وبين سائر الأموال . وفي كلام ابن الحداد

البيع وقسة الثمن فصل وأن قلنا أن القسة بيع لم يجز لأن يكون بيع رطب برطب وذلك رباطي
هذا يقبض للمصدق عشرين مشاعا بالتخيلة بينه وبينها ويستقر عليه ملك للمساكين ثم يبيعه ويأخذ
عنه ويفرق عليهم وإن قطعت الثمار قلنا أن القسة تميز الحقيقين تماشوا كيلا أو وزنا وإن قلنا
أنها يسم لم يميز القاسمة بل يسم العشر إلى المصدق ثم يبيعه ويفرق عنه وقال أبو إسحق وأبو علي بن
أبي هريرة القاسمة كيلا ووزنا على الأرض لأنه يمكنه أن يخلص حقوق المساكين بالكيل والوزن
ولا يمكن ذلك في النخل والصحيح أنه لا فرق بين أن تكون على الشجر وبين أن تكون على الأرض
لأنه يسم رطب برطب على هذا القول *

تجزئ الرد قبل إخراج الزكاة ولم يثبتوه وجها وإن أخرج الزكاة نظر إن أخرجهما من مال آخر
فينبغي جواز الرد على أن الزكاة تتعلق بالعين أو تنجب في القيمة وفيه خلاف يأتي من بعد إن قلنا
تنجب في القيمة للمال مرهون به فله الرد كما لو رهن ما اشترى ثم انفك ووجد به عيبا وإن قلنا يتعلق
بالعين تتعلق الأرض بالعبد الجاني فكذلك الجواب وإن قلنا للمسكين سريك فهل له الرد حكى
الشيخ أبو علي فيه طريقين (أحدهما) أن فيه وجهين كما لو اشترى شيئا وباعه وهو غير عالم بعيبه
ثم اشتراه أو ورثه هل يرد فيه خلاف وهذا ما ذكره العراقيون والصيقلاني وغيرهم (والثاني) اقتطع
بأن له الرد إذ ليس للمسكين شركة محققة في هذا المال ألا ترى أن له أن يؤدي الزكاة من مال
آخر بخلاف ما لو باعه فانه زال للمالك لا محالة ولأنه بالبيع قد استردك الظلامة التي لحقت به بالتسراء
من حيث أنه روج كما روج عليه وبإخراج الزكاة لم يستردك الظلامة قال الشيخ وهذا الطريق على
الصحيح وبه أجاب كثير من أئمتنا ولم يذكروا سواء رأيت للقاضي ابن كج رواية وجه غريب
أنه ليس له الرد على غير قول الشرع أيضا لأن ما أداه عن الزكاة قد يخرج مستحقا فيتم الساعي
عين النصاب وإمام الحرمين أشار إلى هذا الوجه لكن خصه بقدر الزكاة وقال فيها وراه قولنا فريق
الصفقة وإن أخرج الزكاة من عين المال فإن كان الواجب من جنس للمال أو كان من غير جنسه فباع
منه بقدر الزكاة فهل له رد الباقي فيه قولان (أحدهما) وهو المنصوص عليه في الزكاة أنه ليس له ذلك
وهذا إذا لم ينجز فريق الصفقة وعلى هذا هل يرجع بالأرض منهم من قال لا يرجع إن كان المخرج
باقيا في يد المسكين فانه ربما يعود إلى ملكه فيتمكن من أداء الجميع فإن كان نالفا رجع ومنهم من
قال يرجع مطلقا وهو ظاهر نص لأن قصده عنده كعيب حادث ولو حدث عيب وامتنع الرد يرجع
بالأرض ولا ينتظر زوال العيب الحادث (والقول الثاني) أنه يرد الباقي بحصة من الثمن وهذا إذا
جوزنا فريق الصفقة وسيأتي القولان في وضوعها إن شاء الله تعالى وفيه قول ثالث أنه يرد الباقي
وقيمة المخرج في الزكاة ويسترد جميع الثمن ليحصل غرض الرد ولا تبعض الصفقة ولو اختلفا
في قيمة المخرج على هذا القول فقال البايع دينار وقال المشتري بل دينار فاقول قول من فيه قولان

(الشرح) هذه المسألة فروعها سبق بيئها واضحا في هذا الباب والمليات يكسر الهاء
واسكن اللام وبعدها ياء مشاة تحت وآخره ناء مثله والسكر يضم السين علي لفظ السكر المعروف
وهما نوعان من التمر معروفان والله اعلم بالصواب وله الحمد وللمنة •
• قال للمصنف رحمه الله تعالى •

﴿ باب زكاة الزرع ﴾

(وتجب الزكاة في كل ما نخرجه الارض بما يقتات ويدخر وينتهد الآدميون كالخنطة والشعير
والفخن والقدرة والجاورس والارز وما شيه ذلك لما روى معاذ بن جبل رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال « فياسقت السماء والبعل والسييل والبئر والعين العشر وفوا سقى بالضح نصف العشر
يكون ذلك في التمر والخنطة والمحبوب » (قاما) القناه والبطيخ والارمان والقهضب والخضر فعنونا

(أحدهما) قول البائع لان الاصل استمرار ملكه في الثمن فلا يسند منه الا بما يقر به (والثاني)
قول للمشتري لانه غارم لما أخرجه (للمسألة الثانية) حكم الاقالة حكم الرد بالعيب في جميع ما ذكرنا
ولو باع للمال الزكوى في خلال الحول بشرط الخيار وفتح البيع قلنا قلنا الملك في زمان الخيار للبائع
أو هو موقوف بغيره على حوله ولم يتألف وان قلنا انه للمشتري فالبايع يتألف بعد الفسخ (الثالثة)
لو ارتد في خلال الحول هل ينقطع الحول يعني علي الخلاف في ملك المرتد ان قلنا يزول بالردة ينقطع فان
عاد الي الاسلام استأنف وإن قلنا لا يزول فالحول مستمر وعليه الزكاة عند تمامه وان قلنا انه موقوف
فان ملك علي الزدة تبين الاقطاع من وقت الزدة وان عاد الي الاسلام تبين استمرار الملك ووجوب
الزكاة علي المرتد في الاحوال الماضية في الرد يعني علي هذا الخلاف أيضا وسند ذكره في الزكيات ان شاء
الله تعالى (الرابعة) لو مات في أثناء الحول وانتقل مال الزكاة الي الوارث هل يبنى علي حول
المورث فيه قولان (القديم) نعم لانه خليفة في حقوق الملك ألا ترى انه يقوم مقامه في حق الخيار
والرد بالعيب (والجديد) وهو المذكور في الكتاب انه لا يبنى بل يستدعي الحول من يوم ملكه
فألو ملك بالشراء وغيره وبهذا قال أبو حنيفة وذكر القاضي ابن كعب أن أبا اسحق قطع به
وامتنع من اثبات قول آخر فحصل في المسألة طريقتان وحيث قلنا لا يبنى فلو كان مال تجارة لا يتعد
الحول عليه حتى يصرف الوارث بنية التجارة ولو كانت سائمة ولم يعلم الوارث الحال حتى تم الحول
فهل تجب الزكاة أم يتدعى الحول من يوم علم فيه خلاف مبنى علي أن قصد السوم هل يعتبر
و. يأتي ذلك (الخامسة) لا فرق في اقطاع الحول بالمباداة والبيع في خلاله بين أن يكون محتاجا اليه
وبين أن لا يكون بل قصد الفرار من الزكاة الا انه يكره الفرار وعن مالك وأحمد اذا قصد الفرار
من الزكاة أخذت منه الزكاة وهل ذلك لامتناع صحة البيع أم كيف الحال قل في الوسيط عند

عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم « ولأن الأقوات تعظم منفعتها فهي كالإصم في اللامية وكذلك نجب الزكاة في القطنية وهي العدم والحس والمثلث والربوا والباقلا والمطران لأنه يصلح للأنثيات ويدخر للأكل فهو كالخضرة والشعير »

(الشرح) حديث معاذ رواه هكذا البيهقي في السنن الكبير إلا أنه مرسل وآخره « عفا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه الترمذي مختصراً أن معاذاً كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله عن الخضر والبراءات وهي البقول فقال « ليس فيها شيء » قال الترمذي ليس إسناده صحيح قال وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا شيء قال الترمذي والصلى على هذا

مالك لا يصح البيع وأشار المسعودي إلى أنه إذا عاد إلى ملكه يني ولا يستأنف وقيل القاضى ابن كعب أنه إذا باع وقد قرب الحول فراراً من الزكاة أخذت منه الزكاة وهذا يوم الاكتفاء بما مضى من الحول والله أعلم وترجع الآن إلى ما يتعلق بلفظ الكتاب ونظمه (أما قوله) أن لا يزول للملك عن عين النصاب في الزكوات العينية فلا شك أن المراد منه عدم الزوال مدة هذا الحول لا على الإطلاق واحترز بالزكاة العينية عن زكاة التجارة فإن التبادل فيها لا يقدح على ما قدمنا ولمستدرك أن يقول الكلام الآن في زكاة النعم والشروط المذكورة تنصرف من حيث النظم والترتيب إليها فلا حاجة إلى الاحتراز عن زكاة التجارة وهو غير متناول بالكلام . واعلم أن السابق إلى الفهم من حولان الحول هو مضي المدة المعلومة في ملكه بصفة التوالي لكن لا يمكن أن يكون مراد صاحب الكتاب من شرط الحول هذا لأنه لو أراد أن لا ترفع الفرق بين الشرط الثالث والرابع وعاد إلى شيء واحد بل المراد من شرط الحول في إرادته مجرد مضي المدة في ملكه من غير اعتبار صفة التوالي (وقوله) فإن زال بالابتنال بمثله لافرق عندنا بين أن يبدله بالمثل أو يغير لنتل وإنما خص الكلام بالابتنال بالمثل لأنه جعل النظر والخلاف على ما تقدم واعلم لذلك قوله أقطع الحول بلقاء والميم والالف (وقوله) ولو عاد بفسخ أو رد بسبب الرد بالبيع هو: ضرب من الفسخ أيضاً لكن كأنه أراد بالفسخ ما ثبت لا بسبب العيب كالفسخ بشرط الخيار وخيار الرؤية إن امتتنه والمقابلة إذا جطنها فسخا وهو الصحيح (وقوله) وكذا إذا أقطع ملكه بالردة أي إذا قلنا إن الردة نزول الملك فإذا أسلم استأنف الحول على ما بينا وقد سمي قوله وكذا إذا أقطع بالروا لا بالخلاف في أن الردة هل نزول الملك أم لا فإن في نفس اللفظ أشعاراً به لكن لا نذكر في الوسيط أن القول القديم في أن الوروث يني على حول للورث طرد في أن الردة بعد الإسلام يني وإن حكنا باقتطاع ملكه بالردة وحكي المناطبي أيضاً وجهنا على هذا القول أنه لا يستأنف (وقوله) من قصد بيع ما فيه إضرار أى قصد فراراً من الزكاة واعلم قوله صح بيعه بالميم لما ذكرنا عن مالك في بعض الروايات (وقوله) وأتم حكم بالتحريم وقد حكاه إمام الحرمين عن بعض المصنفين وترد فيه من جهة أنه معروف . . .

عند أهل العلم أنه ليس في الخضروات صدقة يعني عند أكثر أهل العلم والأقارب حنيفة رضي الله عنه يوجب فيها كما سبق بيانه في باب زكاة الثمار وقال البيهقي بعد أن روى هذا الحديث وأحاديث مراسيل : هذه الأحاديث كلها مراسيل إلا أنها من طرق مختلفة فيؤكد بعضها بعضها قول الصحابة رضي الله عنهم ثم روى عن عمر وعلي وعائشة رضي الله عنهم (وقوله) والجاورس هو بالجم وفتح الواو قيل هو حب صغار من حب القرة وأصله كالقضب إلا أن القرة أكبر حباته وفي الأرض ست لغات (أحداها) فتح الحمزة وضم الراء وتشديد الزاي (والثانية) كنكك إلا أن الحمزة مضمومة (والثالثة) بضم الحمزة والراء وتخفيف الزاي كنكشب (والرابعة) مثلاً لكن

ولو أعتاه لكن ذلك بمجرد التصدد وللوجود في لفظ الشافعي رضي الله عنه وجهور الأصحاب إنما هو الكراهية والله أعلم *

قال (الشرط الخامس السوم فلا زكاة فيها علف في معظم السنوف إذا دونه بأربعة أوجه (أقربها) أن المسقط قدر بمد مؤنة بالإضافة إلى رفق الساعة وقيل لا يسقط إلا العلف في معظم السنة وقيل القدر الذي كانت الشاة تموت لولاه يسقط حتى لو أسامها نهراً وعلفها ليلاً لم يسقط وقيل ما يتمول من العلف يسقط) *

لا تجب الزكاة في النعم إلا بشرط السوم خلافاً لما لك واحتج السامعي رضي الله عنه بمفهوم ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «في ساعة الغنم زكاة» (١) وعن أس «أن أبا بكر رضي الله عنهما كتب له فريضة الصدقة قال أمر الله تعالى رسوله بها وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة إذا عرف ذلك فالسائمة في جميع الحول تجب فيها الزكاة والمعلوفة في جميع الحول أو أكثره لازكاة فيها وإن أسيمت في بعض الحول وعلفت في بعضه وهو دون المعظم فقد حكم في الكتاب فيه أربعة أوجه (أقربها) عدمه إن علقت قدراً بمد مؤنة بالإضافة إلى رفق الساعة فلا زكاة وإن استحق بالإضافة إليه وجبت الزكاة كما لو أسيمت في جميع الحول وفسر رفق الساعة بدرها ونسلها وأصوافها وأوبارها ويحوز أن يقال : المراد منه رفق أسامتها فإن في الرعي تخفيفاً عظيماً فإن كان قدر العلف كثيراً بالإضافة إليه فلا عبرة به وإلى هذا الوجه يميل كلام القاضي ابن كعب وفيما علق عن التيجاني محمد أن أبا إسحاق رجع إليه حد ما كان يعتبر الاعلب (والثاني) أن

(١) حدثني في سائمة الغنم الزكاة : البحاري في حديث أنس بلفظ وفي صدقة الغنم في سائمتها أربعين إلى عشرين ومائة شاة وهذا ذكر المصنف مد طيل من حديث أنس : وفي رواية أبي داود في سائمة الغنم إذا تأسعد كره وما ادعاه كلام الرازي من ما يره حديث أنس له مردود قال ابن الصلاح أحسب أن قول القهقراء والأصوليين في سائمة الغنم الزكاة اختصار منهم انتهى ولأبي داود والسماعي من حديث بهر بن حكيم عن أبيه عن جده مرهوناً في كل أبل سائمة الحديث *

ساكنة الزاء (والخامسة) رز بتون ساكنة بين الزاء والزاي (والسادسة) بضم الزاء وتشديد الزاي (وأما) التثنية فكسر القاف وضما لفتان مشهور أن الكسر أشهر وبه جاء القرآن . والبطيخ بكسر الباء . وقال طيخ بكسر الطاء . وتقدمنا لفتان . والقضب باسكان الضاد المعجمة هو الرية وقوله « عفا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم » أي لم يوجب فيها شيئا لأنه أسقط واجبا فيها والقطنية بكسر القاف وتشديد الياء سميت بذلك لأنها قطنان في البيوت أي تخزن « واعلم أن الفسخ والارز ممدودان في القطنية ولم يجعلها المصنف منها بل زاد للملوردى فقال في الحاوي القطنية هي الحبوب الثلاثة سوى البر والشعير وأما الحنص فكسر الحاء لا غير وأما ميمه فتحتها أبو العباس تملب وغيره من الكوفيين وكسرها أبو العباس للبرد وغيره من البصريين والوليا قال ابن الاعرابي

ذلك لأثر له وإنما ينقطع الحول وتسقط الزكاة بالعرف في أكثر السنة وبه قال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله لانه إذا كانت الاسامة أكثر تخف للمؤنة ويحكي هذا عن ابن أبي هريرة فخر مجاهد أحد القولين فيما سبق بهاء السماء والنضح أنه يصبر الاغلب منها وعلي هذا الوجه واستويقال في النهاية فيه تردد والاعظم السقوط (والوجه الثالث) أنه ان علف قدرا كانت للماشية عينين لولاه لم يؤثروا ان علف قدرا كانت تموت لو لم نزع ولا علف في تلك المدة اقطع الحول وسقطت الزكاة لظهور المؤنة وهذا هو الذي ذكره الصيدلاني وصاحب المنهاج وكثير من الأئمة وقد قيل ان الماشية تصبر عن العلف اليوم واليومين ولا تصبر ثلاثة فصاعدا قال في النهاية ولا يمد أن يلحق الضرر البين بالهلاك على هذه الطريقة (والوجه الرابع) أن ما يتول من العلف وان قل يطل حكم السوم فلو أسيمت بعد ذلك استؤنف الحول لان رفق السوم لم يتكامل « فان قلت هذه الوجوه محصورة بما إذا لم يقصد بالعرف قطع السوم وان قصده ينقطع الحول لا محالة أو هي مخصوصة بما إذا قصده وإن لم يقصد لم يؤثر لا محالة أو هي شاملة للحالتين : قلعل أن في كلام القاطنين لبسا في ذلك ولعل الأقرب تخصيص الخلاف بما إذا لم يقصد شيئا أما إذا علف على قصد قطع السوم ينقطع الحول لا محالة كذا أورد صاحب العدة وغيره ولأثر لمجرد نية العلف ولو علفها قدرا يسيرا لا يتول فلا أثر له أيضا واليه أشار بقوله في الكتاب في الوجه الرابع وقيل كل ما يتول من العلف يسقط ويجوز أن يعلم من لفظ الكتاب ما سوى الوجه الثاني بالالف والحاء لما ذكرنا أن مذهبا الثاني ولا يخفى أن المرامين قوله ولا زكاة فيما علف في معظم السنة ما إذا تمحض العلف اذ لو كانت تمام نهلا وأتلف ليلا في جميع السنة كان موضع الخلاف على ما سبق •

(فرع) لو كانت ماشيته سائمة لكنها تميل كالنواضح ونحوها فهل تجب الزكاة فيها فيموجها ان حكما أبو القاسم الكرخي وآخرون (أمحها) لا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله وهو ما أورده معظم العراقيين لأنها لا تمتص لبناء وإنما تمتص للاستعمال فلانجب الزكاة فيها كشياب البدن وتمتع الدار

هو مذكر يد ويقصر قال هو القويا والقويا والقويا وهو معرب ليس عربيا بالاصالة والبقلا يد مخففا ويكتب بالالف ويقصر مشددا ويكتب بالياء لثنتان ويقال الفول والمطمان بضم الميم والطاء وهو الجلبان بضم الجيم وقال له الخليل بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة وبمعناها را. أما أحكام الفصل فاتفق الاصحاب على أنه يشترط لوجوب الزكاة في الزرع شرطان أحدهما أن يكون قوتا والثاني من جنس ما يبيته الأحيون. قالوا فإن قد الأول كلاسويش وهو بزر القطن أو الثاني كالثم أو كلاهما كالثم فلا زكاة قال الرازي وإنما يحتاج إلى ذكر القيد من

وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال: ليس في البقر العوامل صدقة (١) (والثاني) نعم لمصوب الرق بالاسامة وزيادة قائمة الاستعمال وفي لفظ المختصر ما يمكن الاحتجاج به لهذا الوجه وهو الذي ذكره الشيخ أبو محمد في مختصر المختصر وغيره *

قال (ولو اختلفت الشاة بنفسها أو لعنفها للمالك لا تمتنع السوم بالبيع على أن بردها إلى الاسامة أو لعنفها الفاسب في سقوط الزكاة وجهان يعبر عنهما بأن القصد هل يعتبر وكذا الخلاف في قصد السوم فإن أوجبنا الزكاة في معلوقه اسامها الفاسب في رجوعه بالزكاة على المصوب منه الوجهان) *

الأصل في هذه المسائل أنه اختلف الوجه في أن القصد في العلف والسوم هل يعتبر من الأصل من قال لا يعتبر أما في العلف فلا أنه يفتى شرط السوم سواء كان عن قصد أو لم يكن (وأما) في السوم (فلا أنه) يحصل به الرق وتخف المؤنة وإن لم يكن عن قصد ومنهم من قال يعتبر (أما) في العلف (فلا أنه) إذا لم يقصد به بدم حكم السوم رعاية لجانب المحتاجين (وأما) في السوم (فلا أنه) إذا لم يلتزم وجوب الزكاة في هذا المال وجب أن لا يلزم ويخرج على هذا الأصل صور منها لو اختلفت سائمة بنفسها القدر المؤثر من العلف هل ينقطع الحول فيعوجهان

(١) (حديث) ليس في البقر العوامل صدقة: الدارقطني من حديث ابن عباس وفيه سوار بن مصعب وهو متروك عن ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ورواه من وجه آخر عنه فيه الصبر بن حبيب وهو ضعيف ومن حديث جابر إلا أنه قال ليس في كثيرة صدقة وضعف البيهقي استاده: ورواه موقوقا ومصححه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إلا أنه قال الأبل بدل البقر واستاده ضعيف أيضا قال البيهقي واشهر من ذلك ما روى مرفوعا وموقوقا من حديث ابن اسحاق عن الحارث وعاصم عن علي بن ليس في البقر العوامل شيء قال البيهقي ورواه النخعي عن زهير بالشك في وقفه أو رقه ورواه أبو بدر عن زهير مرفوعا ورواه غير زهير عن أبي اسحاق موقوقا انتهى وهو عند أبي داود وابن حبان ومصححه ابن القطان على قاعدته في توثيق عاصم بن ضمرة وعدم التعليل بالوقف والرفع *

اطلق القيد الاول فاما من قيد فقال أن يكون قوتا في حال الاختيار فلا يحتاج الي الثاني اذ ليس فيها يستتبع مما يقتات اختياراً فهذان الشرطان متفق عليهما ولم يشترط الخراسانيون غيرهما وشرط العراقيون شرطين آخرين وهما أن يسخر ويمسوق ذكر المصنف أولهما ولم يذكر الثاني ولم يذكر في الثانييه واحدا منهما بل اقتصر على الشرطين الاولين للتفق عليهما . قال الرافعي ولا حاجة الى الاخيرين لانهما ملازمان اسكل مقتات مستتبع قل اصحابنا وقلنا عما ينهت الآدميون ليس المراد به ان قصد زراعتهم وإنما المراد ان يكون من جنس ما تزروعونه حتي لو سقط الحب من مالكه عند حمل الفلة او وقت المصايف على السنايل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة اذا بلغ نصابا بلا

والموافق لاختيار الاكثرين في نظائرها انه يتعلم نفوات شرط السوم فصار كفوات سائر شروط الزكاة لا فرق فيه بين ان يكون عن قصد او اتفاقا ولو رمت للماشية بنفسها ففي وجوب الزكاة وجهان ايضا وفي كلام اصحابنا العراقيين طريقة أخرى قاطعة بعدم الوجوب ههنا (ومنها) لو علف المالك ساشيته لامتناع السوم بالبيع وهو علي عزم ردها الى الاسامة عند الامكان ففيه الوجهان (أظهرهما) انقطاع الحول نفوات الشرط (والثاني) لا كالأول ليس بوب تجارة لابنية القنية لا تسقط الزكاة . وأعلم أن العلف في هذه الصور جرى بقصد المالك واختياره لكن لما كانت الضرورة داعية اليه وكان ملجأ اليه المقت الصورة عما اذا جرى السلف من غير قصده وطرده الخلاف فيها (ومنها) لو نصب سائمة وعلقها فيخرج أولا على انه لو لم يعلقها هل كان نجب الزكاة فيها أم لا نجب لسكونها مفعوبة وفيه خلاف يأتي في الفصل التالي لهذا الفصل فان قلنا لا زكاة في المنصوب فلا شيء فيها وان قلنا نجب الزكاة في المنصوب فيها وجهان (أحدهما) نجب لان فعل الغاصب عديم الاثر في تغيير حكم الزكاة الا يرى أنه لو نصب ذميا وصاغه حليا لا تسقط الزكاة (والثاني) لا نجب نفوات شرط السوم كالو ذبح الغاصب بعض الماشية وانقص النصاب وهذا أصح عند الاكثرين وفصل الشيخ أبو محمد فقال ان علفها بملق من عنده فلا ظهر أن حكم السوم لا ينقطع لانه لا يلحق مؤنه بالمالك ولو كان الامر بالعكس فنصب معلوفة وأسامها ان قلنا لا زكاة في المنصوب فذاك وان قلنا نجب فوجهان (أحدهما) نجب لحصول الفرق وخفة المؤنة وصار كالو نصب حنظل وبذرهما يجب العشر فيما نبت منها (وأظهرهما) لا نجب لان المالك لم يقصد الاسامة وشبهوا ذلك بما اذا رمت للماشية بنفسها لكن الخلاف يجري فيه على أحد الطريقين كما سبق واذا أوجبنا الزكاة فقد حكى في التهذيب وجهين في أنها نجب على الغاصب لانها مؤنة لزمته بفعله او على المالك لان نفع خفة المؤنة عائد اليه ثم حكى علي هذا وجهين آخرين في انه اذا أخرج المالك بزكاة هل يرجع بها على الغاصب وقوله في الكتاب فان أوجبنا الزكاة في معلوفة أسامها الغاصب ففي رجوعه بالزكاة على الغاصب وجهان أراد به ان أوجبنا على المالك وجه عدم الرجوع أن سبب الزكاة ملك

خلاف اتفق عليه الاصحاب وقد ذكر المصنف في باب صدقة المواسي في مسائل للماشية للمصوب قوله تعالى أعلم وأما قولهم يتات في حال الاختيار فهو شرط بالاتفاق كما سبق فبا يتات في حال الضرورة ولا تجب الزكاة فيه بالعت وبه مثله الشافعي رضي الله عنه قال للزني وغيره هو حب الفاسد وهو الانسان وقال الآخرون هو حب اسود يابس يدفن حتى يلين قشره ثم يزال قشره ويطحن ويجهز ويقتات اعراب طي. ومثله ايضا حب الخنظل وماتر نزور البراري قال اصحابنا ويخرج عن اللقعات الخضروات والثفاء والرمس والسمسم والكون والكرويا والكزبرة قال البندنجي ويقال لها الكسبرة ايضا ويزر القطن ويزر السكتان ويزر الفجل وغير ذلك مما يشبهه فلا زكاة

للال ووجه الرجوع وهو الاظهر انه لولا فضل الناصب لما وجبت الزكاة وقطع صاحب التمسع بالرجوع ورد الخلاف الي انه هل يؤثر الناصب بالاخراج أم يخرج المالك ثم يفرم له الناصب وذكر في النهاية وجهين في أنا إذا أثبتنا الرجوع للمالك هل يرجع قبل إخراج الزكاة أم يخرج ثم يرجع. واعلم أن الجارى على قيس المذهب ان أوجب الزكاة هنا أن يرجع على المالك ثم يفرم له الناصب (أما) ايما الزكاة على غير المالك فبعد وان كنا نوجب عليه ابتداء فيجب أن نوجب أيضا وإن قلنا لا تجب الزكاة في المصوب *

قال (الشرط السادس كل الملك وأسباب الضعف ثلاثة) (الاول) امتناع التصرف فاذا تم الحول على مبيع قبل قبض او مرهون أو مصوب أو ضال أو مجهود لا يئنه عليه او دين على معسر في جميع ذلك خلاف لحصول الملك وامتناع التصرف وفي المصوب قول ثالث أنه إن عاد جميع فوائدهم كالأحواله الماضية وإن لم تعد الفوائد فلا والتعجيل قبل عوطلال غير واجب قطعاً والدين للمؤجل قبل انه يلحق بالمصوب وقيل كالفائت الذي يسهل احضاره فان اوجبت المجهب التعجيل في أصح الوجهين لان الحسة قدأ تساو ستة نية فيؤدي الى الاجفاف به *

انما جعل أسباب الضعف ثلاثة لان الملك اما أن لا يكون مستقراً وهو السبب الثالث أو يكون مستقراً فاما ان يسلط الغير على إزالته وهو السبب الثاني او لا يسلط فاما أن يتمتع فيه التصرفات بكاملها وهو السبب الاول أو لا يتمتع فلا ضعف وما يجب معرفته أن اعتبار هذا الشرط مختلف فيه فان في مسأله كلها اختلاف قول أو وجه على ماسيا في * اذا قرر ذلك في الفصل مسائل (احداها) ما لو ضل ماله أو غصب أو سرق وتضر انزاعه أو اودعه عند انسان فحمله او وقع في بحر فضل تجب فيه الزكاة قال في باب صدقة النعم : ولو ضلت غنمه أو غصبها أو اثم وجدها وأكلها لاحتواها وقال في باب الدين مع الصدقة : ولو جعد ماله أو غصبه أو غرق فاقام زماناً ثم قدر عليه فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن لا يكون عليه زكاة حتى يحول الحول عليه من يوم قبضه لانه مفلوب عليه او يكون عليه الزكاة لان ملكه لم يزل عنه واختلف الاصحاب على ثلاث طرق (اصحها)

في شيء من ذلك عندنا بخلاف هكذا قاله الاصحاب الا ما حكمه الرافعي عن ابن كعب ان حب
الفجل فيقولان الجديد لازكاة والقديم الضيف وجوبها قال الرافعي ولم ار هذا النقل لغيره وحكي
الراقيون عن وجوب الزكاة في الترمس والثفاء لا يقتات اصلا هو قول جمهور اصحابنا فيما حكمه
الرافعي بخلاف ما ذكره الفزاري في الوسيط وأشار اليه امام الحرمين من انه يقتات في حال الضرورة
وهو خلاف في التسمية والا فكلهم يفتقون على انه لازكاة فيها والثفاء بضم التاء المثناة وتشديد الفاء
وبالمد وهو حب الرشاد وكذا فسره الازهرى والاصحاب والترمس بضم التاء والميم وهو معروف
في بلادنا والله اعلم

أن للسألة على قولين (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا زكاة في هذه الاموال لتعطل
نماها وقائمتها عليه بسبب خروجها من يده وامتناع التصرف فيها فاشتبهت مال المكاتب لا تجب
الزكاة فيها على السيد (وأصحبها) الوجوب لملك النصاب وحولان الحول وغير أصحابنا الرافعيون
وغيرهم عن هذا القول بالجديد وعن الاول باقديم وعن احمد روايتان كاقولين (أصحبها)
الوجوب . وقال مالك : تجب فيها زكاة الحول الاول دون سائر الاحوال (والطريق الثاني) أنه
تجب الزكاة فيها قولاً واحداً ومن قال بهذا يجعل ما ذكره من التردد على الرد على مالك قال :
أراد الشافعي رضي الله عنه أن لا يتوجه الاوجوب زكاة جميع الاحوال كما قلت لاستمرار الملك
أو نفيها على الاطلاق كما قال أبو حنيفة (أما) الفصل بين السنة الاولى وغيرها فلا سبيل اليه الثالث
حكي القاضي ابن كعب عن ابن خبير أن للسألة على حالين حيث قال : يزكيها لحوالها أراد اذا عادت
اليه بنماها وحيث قال لا تجب أراد إذا عادت اليه من غير نماها فان قلنا بالطريقة الاولى
فهل القولان مطلقان أم لا فيطرقان احدهما وبه قال ابن سريج وأبو اسحق لا بل موضع القولين ما إذا
عادت اليه من غير نماها فان عادت اليه بنماها وجبت الزكاة قطعاً لان المؤثر على قول إنما هو فوات
النماء عليه وذكر امام الحرمين شينين على هذه الطريقة ينبغي أن يسلط بهما (أحدهما) أنه إن عاد
للمال اليه مع بعض الفوائد دون بعض كان كما لو لم يبدش من الفوائد اليه (والثاني) أن للمنفى فوات
الفوائد أن يملكها الناصب أو تضيع لزوال نظر المالك ويعتذر نفوس الناصب (ثاماً) إذا فأت
شيء في يد الناصب كان جهوت في يد المالك أيضاً (ملا) مبالاة ولو غرم انصاب كان كموادات
الفوائد بأعيانها ونخرج على هذه الطريقة قول من قال : ان كان المال منصوب للارام والدنانير
ففي وجوب الزكاة قولان وان كان للواتي فحب الزكاة بلا خلاف لان الارام لا تعود برحبها
فان ما حصل من الربح يكون للناصب وللواتي تعود فوائدها ما صيها أوقيمتها حتى لو ضعبها
أهل الحرب وأتلفوا الدر والتسل جرى فيها القولان هذا أحد الطريقتين (وأصحبها) وبه قال
أبو على بن ابي هريرة والطبري طرد القولين في المسائلين لان المؤثر على أحد القولين فوات

(فرع) قال القاضي ابو الطيب في المبرد قال الشافعي في البويطي لازكاة في الحلبة لانها ليست بموت في حال الاحتيار قال ولا زكاة في السباق قال اصحابنا ولا تجب في الحبوب التي تثبت في البرية ولا يثبت الآميون وان كلن قد يفتات لانها ايس مما يثبت الآدمي وهو شرط للوجوب والله تعالى اعلم *

* قال للصف رحمه الله تعالى *

﴿ولا تجب الزكاة الا في نصاب لما روى ابو سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيها دون خمسة اوسق من تمر او حب صدقة ونصاب خمسة اوسق الا الارز والعلس فان نصابهما

اليوم كله فوات الغناء ألا ترى ان المذكور التي لا تنمو تجب فيها الزكاة وجميع ما ذكرناه فيها اذا عاد للمال اليه ولا شك في أنه لا يجب اخراج الزكاة قبل عود المال اليه . ولو تلف بعد مضي أحوال في الحيلولة سقطت الزكاة علي قول الوجوب لانه لم يتمكن من المال وتلف للمال بعد الوجوب وقبل التمكن يسقط الزكاة ثم اعرف في المسألة أمرين آخرين (أحدهما) ان موضع الخلاف في الماشية المفصولة ما اذا كانت ساعة في يد المالك والغاصب جميعاً فان كانت معلوفة في يد احدهما حاداً لنظر في أن علف الغاصب واسمته هل يؤثران (والثاني) ان زكاة الاحوال للماضية انما تجب علي أحد القولين اذا لم تنقص الماشية من النصاب باخراج زكاة بعض الاحوال اما اذا كانت نصاباً بلا مزيد ومضي عليه أحوال فالحكم علي هذا القول كما لو كانت في يده ومضي أحوال ولم يخرج الزكاة واستدركه ان شاء الله تعالى جدمو لو كانت له اربعون من الغنم فضلت منها واحدة ثم وجدها ان قلنا لا زكاة في الضالة استأنف الحول سواء وجدها قبل تمام الحول أو بعده وان فلما تجب الزكاة فيها فان وجدها قبل تمام الحول بى وان وجدها بعده اخرج الزكاة عن الاربعين ولو دخن ماله في موضع وسبه ثم تذكره بهذا ضرب من اضلال وفيه ما ذكرنا من الخلاف ولا فرق بين ان يكون الدفن في داره أو في غيرها وقطع بعض المثبتين للقولين في سائر صور الضلال بالوجوب ههنا لانه غير معذور بالديان وعند ابي حنيفة رحمه الله ان دفنه في حرزه فيه الزكاة والا فلا ولو أضر للمالك وحيل بينه وبين ماله ففيه طريقتان منهم من طرد الخلاف ومنهم من قطع بالوجوب وهو الاصح لان تصرفه فأذ فيه بالبيع وغيره بخلاف ما لو غصب ماله اوصل . واعلم ان الأنعة ذكروا ان مذهب مالك في الفصل بين الحول الاول وما بعده علي ما سبق مبني علي اصل لغوه وان الامكان من شرائط وجوب الزكاة ولا يبتدىء الحول الثاني الا من يوم الاكمل ويوم الاكمل ههنا هو يوم الوجدان فنه يفتتح الحول الثاني ولا يخرج لما مضي الا زكاة حول وهذا الذي ذكروا يقتضي أن يكون للشافعي رضي الله عنه قول ملل مذهب لان له قولاً كنهه في أن الاكمل من شرائط الوجوب والله أعلم (المسألة الثانية) لو اشترى من الاموال الزكوية نصاباً ولم يقبضه حتي مضي حول

عشرة أوسق فأنهما يدخران في القشر ويجيء من كل صقين وسق وزكاة القشر ونصف القشر على ما ذكرناه في الفلأ فأنزاد على خمسة أوسق شيء وجب فيه بحسبه لانه يتجزأ من غير ضرر فوجب فيها زاد على التصلب بحسبه كالأثمان *

(الشرح) حديث أبي سعيد رواء البخارى ومسلم وقوله من تمر بتاء مثناة والعلمس يفتح العين المهلة واللام وهو صنف من الحنطة كذا قاله المصنف في التنبية وسائر الأصحاب والأزهري وغيره من أهل اللغة قال الأزهري وغيره يكون منه في الكمام حبتان وثلاث قال الجوهري وغيره هو طعام أهل صنعاء وقوله يتجزأ احتراز من الماشية أما الأحكام ففيه مسألتان أحدهما لا تجب زكاة الزرع الا في نصاب لما ذكره المصنف وسبق

في يد البائع هل تجب الزكاة على المشتري فيه طرق (أحدها) حكي في النهاية عن بعض المصنفين عن القفال أنها لا تجب قولاً واحداً بخلاف المنصوب لان ملك للمشتري ضعيف فيه ألا ترى أنه لا ينفذ نصر فهو إن رضي البائع ولو تلف تلف على ملك البائع (وثانياً) أنه على القولين في المنصوب (وأصحها) وبه قطع الجمهور وجوب الزكاة فيها قولاً واحداً بخلاف المنصوب فانه يتعذر الوصول اليه وأنزاعه وهنا يمكنه تسليم الثمن وتسليم المبيع (الثالثة) لو رهن ماشيته أو غيرها من أموال الزكاة قد حكي الامام والمصنف في الوسيط في وجوب الزكاة فيها عد عام الحول وجبين لامتناع التصرف وعلي ذلك جرى هنا فاقبت الخلاف في المهرن كافي للمنصوب والمجود ونحوها وقطع الجمهور بوجوب الزكاة فيه وقالوا لا اعتبار بامتناع التصرف فيه كما في الصبي والمجنون ولهم أن يفرقوا بين الحيولة وامتناع التصرف الواقفين في المهرن وبين الحيولة وامتناع التصرف الواقفين في المنصوب بأن ما حصل في المهرن حصل يرهه واقباضه وهو بما حصل منتعم بملكه ضراً من الانتفاع بخلاف المنصوب والمجود نعم يجيء في وجوب الزكاة في المهرن الخلاف بمجة أخرى وهي أن الرهن لا بد وان يكون بدين فيأتي فيه الخلاف الذي سنذكره في ان الدين هل يمنع وجوب الزكاة ام لا والذي قاله الجمهور جواب على القول المشهور وهو انه لا يمنع ثم إذا حكمنا بوجوب الزكاة فيبقى الكلام في أنها تؤخذ من عين المهرن أو غيره وهذا ذكر في الكتاب فيل النوع الثاني من الزكاة فقشره اذا اشبهنا اليه (الرابعة) الدين الثابت على الغير إيمان لا يكون لازماً لكل الكتابة فلا زكاة فيه لان الملك غير تام فيه وللعبد استقامته متى شاء وان كان لازماً فينظر ان كان ماشية فلا زكاة فيها ايضاً وذروا له معنيين (أحدهما) ان السوم شرط لزكاة المواسي وما في الذمة لا يتصف بالسوم وذلك ان تقول لم لا يجوز ان يكون الماشية التامة في الذمة موصوفة وصف كونها سائمة الا ترى أنا تقول اذا اسلم في اللحم يتعرض لكونه لحم راعية او معطوفة فإذا جاز ان يثبت في الذمة لحم راعية جاز ان يثبت في الذمة راعية (وأصحها) ان الزكاة اعما يجب في المال النامي والماشية في الذمة لا نسوا بخلاف الدراهم إذا ثبتت في الذمة فان سبب الزكاة فيها رواجها وكونها معدة للتصرف ولا فرق

فيه زيادة مع مذاهب العلماء في باب زكاة البهار ونصابه خمسة أوسق بعد تصفيته من التبن وغيره
ثم قشورها ثلاثة أضرب (أحدها) قشر لا يدخر الحب فيه ولا يأكل معه فلا يدخل في النصاب
(والثاني) قشر يدخر الحب فيه ويؤكل معه كالذرة فيدخل القدر في الحساب فانه طعام وان كان قد
يزال كما قشر الحنطة وفي دخول القشر قال علي من الباقي وجهان حكاهما الرافعي قال قل صاحب
المدخل للذهب لا يدخل وهذا غريب (الثالث) يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه فلا يدخل في حساب
النصاب ولكن يوجد الواجب فيه كالارز والعلس أما العلس قال الشافعي في الاميني يصد بانه
على كل حبتين منه كالم لا يزول الا بالرحي الحفيفة او بجهر اسودا خاره في ذلك الحكم اصله واذا ازيل

فيه بين ان يكون قدراً او على مليء وان كان الدين عروض تجارة او دراهم او دنانير ففيه قولان
قال في القديم فيها رواه الزعفراني لازكاة في الدين بحال لانه لا ملك فيه حقيقة
فأشبه دين المكتاتب (والحديث) الصحيح انها تجب في الدين في الحقة وتضميه انه ان كان يتعذر
الاستيفاء لكون من عليه معسراً او لكونه جاحداً أولاً بينة عليه أو ما مله فهو كنقصوب في وجوب
الزكاة فيه القولان ولا يجب الاخراج قبل حصوله قطعاً وقر في العدة بين المحرود والاعصار
فحصل وجوب الزكاة في الصورتين على القولين وبين الفعل قطع بوجوب الزكاة فيه وكذا فيها اذا
كان دينه على مليء غائب وإن لم يتعذر استيفاؤه بأن كان على مليء مفر باذل فينظر ان كان حالاً
وجبت الزكاة فيه ويلزم إخراجها في الحال خلافاً لابي حنيفة وأحمد رحمهما الله حيث قال لا يؤمر
بإخراجها الا بعد التضي لنا انه مال مقدور عليه فأشبه ما لو كان مودعاً عند انسان وان كان مؤجلاً
ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) انها تجب فيه الزكاة قولاً واحداً كالمال الغائب الذي يسهل احضاره
(والثاني) انه لا زكاة فيه قولاً واحداً ويحكي هذا عن ابن ابي هريرة لان من له دين مؤجل لا يملك
شيئاً قبل حلول الاجل (والثالث) وبه قال أبو اسحق انه على القولين في المنصوب والمجهود لانه
لا يتوصل الى التصرف فيه قبل الحلول وهذا أظهر عند الأئمة وإذا قلنا تجب فيه الزكاة فهل يلزم
إخراجها في الحال فيه وجهان (أحدهما) نعم كالفائب الذي يسهل احضاره (وأصحهما) لا حتى
يقبضه لانه لو أرج خمسة قدراً مثلاً وماله مؤجل كان بمثابة إخراج ستة وهو اجحاف به فان الحصة
قدراً تساوى ستة نسبتة ولا سبيل الى القناعة بما دون الحصة (الحامسة) للمال الغائب اذا لم يكن
مقدوراً عليه لا بقطع الطريق أو انقطاع جبره فهو كنقصوب والمجهود وذكر في الهدى وحما
آخر انه يجب الزكاة فيه لا بحالة نعم لا يخرج في الحال نحو يصل اليه وان كان مقدوراً عليه معلوم السلامة
وجب إخراج زكاته في الحال ويبقى أن يخرج في له للمال فان أخرج في غير ذلك المدة فيه خلاف
قول الصدقة وهذا اذا كان المال مستقراً في له فان كان سائراً فقد قال في العدة لا يخرج زكاته
حي يصل اليه مادام وصل زكاه لما معي بلا خلاف ثم أعود بعد هذا الى ما يتضمنه أمراً الكتاب

كان الصافي نصف المبلغ فلا يكلف صاحبه ازالة ذلك الكسكس عنه ويعتبر بلوغه بعد الاربعة عشرة اوسق لشكون منه خمسة قال القاضي ابو الطيب في المجرد والاصحاب ان نجسي منه القشر الاعلى اعتبر في صافيه خمسة اوسق كغيره من الحبوب وان ترك في القشر الاعلى اشترط بلوغه بقشره عشرة اوسق واما الارز فيدخر ايضا في قشره وهو اصلح له ويشترط بلوغه مع القشر عشرة اوسق ان ترك في قشره كما قلنا في العسل وان اخرجت قشرته اعتبر خمسة اوسق كما في غيره وكما قلنا في العسل ونخرج الزكاة منه ومن العسل وهما في قشرهما لانهما يدخران فيما هذا الذي ذكرناه في الارز هو الذي نص عليه الشافعي رضي الله عنه وقال المصنف والجمهور وقال الشيخ ابو حامد

(قوله) أو محمود لا يئنه عليه يتناول العين بمجدها من أودع عنده والدين جميعا وأما قال لا يئنه عليه لانه لو كان له يئنه عاد له فالحكم كما لو لم يكن جاحداً لانه يقدر على الامتياز والاستيفاء ولو كان القاضي عالماً بالحال وقتلانه يقضى عليه فهو كما لو كانت له يئنه (وقوله) ففي جميع ذلك خلاف أراد بالخلاف الذي أبهيه وجوب في الرهن على ما صرح به في الوسيط وقولين في سائر المسائل جواباً على طريقة اثبات القولين فيما لا نراه يقول بعد ذلك وفي المصنوع قول ثالث ولك ان تعلم قوله ففي جميع ذلك خلاف بالواو اشاره الى الطريق القاطعة بالتثنية او الامتياز (وقوله) وفي المصنوع قول ثالث اشاره الى طريق من خص القولين بما اذا عاد المال اليه بفوائده واذا ضم ذلك الي قول من طرد القولين خرجت ثلاثة اقوال كما ذكره وربما اومر قوله وفي المصنوع قول ثالث تخصيص هذا القول بالمصنوع من بين سائر الصور وليس كذلك بل هو جار في الضال والمحمود ايضا (وقوله) ايضا قبل ذلك لحصول الملك وامتناع التصرف اشارة الى توجيه القولين لحصول الملك وجه الوجوب وامتناع التصرف وجه المنع (وقوله) وان لم تعد الفوائد فلا غير يجري على ظاهره بل المعنى لا بأعيانها ولا بأبدانها على ما سبق بيانه (وقوله) والتحويل قبل عود المال وقوله بعده لم يجب التحصيل ليس المراد من التحصيل ههنا معناه المشهور في الزكاة وهو التقديم على الحلول وأما المراد التقديم على اخذ المال وقد جرى ذلك في لفظ الشافعي رضي الله عنه (وقوله) والدين المؤجل اي على المورس للقر (وقوله) قيل انه كالمصنوع ليس بالتسوية على الاطلاق فان القول الثالث في المصنوع لا يأتي ههنا وأما الغرض منه التسوية في القولين الاولين وكذا (قوله) وقيل كالفائت الذي يسهل احضاره ليس مجرباً على اختلافه لان الغائب الذي يسهل احضاره يجب اخراج زكاته في الحال وفي الدين لا يجب في اظهر الوجهين بل المراد التسوية في وجوب الزكاة قولاً واحداً ثم يجوز اعلام كلا مبيهاً بالوزن والوجه للمعنى الى ابن ابي هريرة *

قال (السبب الثاني تسلط الغير على ملكه كالملك في زمن الخيار والملك في القطة في السنة الثانية اذا لم يملكه الملتقط هل تجب الزكاة فيها فيه خلاف) *

قد يخرج منه الثلث فيعتبر بلوغه قدراً يكون الصافي منه نصيباً وقل صاحب الحواشي كان ابن أبي هريرة يجعل الأرض كالجلس فلا يحسب قشره إلا على ويقول لا زكاة فيه حتى يبلغ عشرة أوسق بقشره وقل سائر اصحابنا لا اثر لهذا القشر فإذا بلغ خمسة أوسق بقشره وجبت الزكاة لأن هذا القشر ملتصق به وربما طعن معه بخلاف قشر المجلس فإنه لم يجر عادة بطحته معه وهذا الذي قلناه صاحب الحواشي عن مائر اصحابنا شاذ ضعيف والله تعالى اعلم (المسألة الثانية) الواجب في الزروع إذا بلغت نصيباً كالواجب في الثمار فلا فرق كما سبق إيضاحه وهو العشر فيما سقى بماء السماء ونحوه ونصف العشر فيما سقى بالتواضيع ونحوها وسبق تفصيله وأضحاها لك ويجب فيما زاد

في الفصل مسألتان (أحدهما) إذا باع مالا زكوا ما قبل تمام الحول بشرط الخيار فم الحول في مدة الخيار أو اصطحابه مدة فم الحول في خيار المجلس فوجوب الزكاة ينشأ على الخلاف في أن الملك في زمان الخيار لمن يكون: إن قلنا أنه لبايعه فعليه الزكاة وبهذا القول أجاب الشافعي رضي الله عنه في هذه المسألة التي نحن فيها وإن قلنا أنه للمشتري فلا زكاة على البايع لا قطعاً حوله نزوال ملكه والمشتري يتبدى الحول من يوم الشراء فإذا تم الحول من يومئذ وجبت الزكاة عليه وإن قلنا أنه موقوف فإن تم العقد تبين أن الملك للمشتري وإن فسخ تبين أنه كان لبايعه وحكم العاقلين ما ذكرنا هذا ما ذكره الجمهور من أنتمنا رضي الله عنهم ولم يتعرضوا لخلاف بعد البناء على الأصل المذكور قال امام الحرمين: إلا صاحب التقریب فإنه قل وجوب الزكاة على المشتري يخرج على القولين في المنصوب وبلى أولى لعدم استقرار الملك مع ضعف التصرف وعلى هذا جري المصنف فأثبت الخلاف في الملك في زمان الخيار هل امام الحرمين وأما أخرجه صاحب التقریب على القولين إذا كان الخيار لبايع أو لما إذا كان الخيار للمشتري وحده والتبرع على أن الملك له بملكه ملك الزكاة بلا خلاف لأن الملك ثابت والتصرف نافذ وبمكته من رد الملك لا يوجب وجباً وعلى قياس هذه الطريقة يجري الخلاف في جانب البايع أيضاً إذا فرعنا على أن الملك له وكان الخيار للمشتري فإنه لو أجاز لزال ملك البايع فهو ملك تسلط الغير على إزالته (الثانية) القطة في السنة الأولى باقية على ملك المالك فلا زكاة فيها على الملتقط وفي وجوبها على المالك الخلاف المذكور في المنصوب والضرر ثم إن لم يمر بها حولا هكذا الحكم في سائر السنين وإن عرفها فينبى حكم الزكاة على أن الملك في القطة يحصل بنفس مضمونة سنة التعريف أو باختيار المالك أو بالتصرف وفيه اختلاف يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى حله فإن قلنا بملكها مقتضاها فلا زكاة على المالك وفي وجوبها على الملتقط وجهان حكاهما الشيخ أبو محمد وناهما على أن المالك لو علم بالسارق والعين باقية هل يتمكن من الاسترداد أم لا إن قلنا نعم فهو ملك يتسلط الغير على إزالته وإن قلنا بملك باختيار المالك وعليه بنى المسألة في الكتاب حيث قال: إذا لم يملكها

على النصاب بحسابه بلا خلاف لما ذكره المصنف والله تعالى اعلم •
• قال المصنف رحمه الله تعالى •

(وتضم الأنواع من جنس واحد بعضها الى بعض في اكمال النصاب فيضم العلس الى الحنطة لانه صنف منها ولا يضم السلت الى الشير وهو حب يشبه الحنطة في الملاسة ويشبه الشير

الملتقط وهو للذهب فينظر ان لم يملكها ففي بقية على ملك المالك وفي وجوب الزكاة عليه طريقان (احدهما) ان فيه قولين ثا في السنة الاولى قال في الشامل وغيره وهو الاصح (والثاني) القطع بنفي الزكاة فيها ونقل ذلك عن حكاية ابي اسحاق والفرق ان ملك المالك في التصوب ونظائر مستقر غير معرض للزوال وملكه في القطعة بمدسة التعريف تعرض للازالة وان ملكها الملتقط فليس على صاحبها زكاتها وهو يستحق القيمة على التملك لكنها في حقه ملك ضال ففي وجوب زكاتها الخلاف من وجين (احدهما) انه دين (والثاني) انه غير مقدور عليه فهو كالاعيان التي لا يقدر عليها ثم الملتقط مديون بالقيمة فان لم يملك غيرها ففي وجوب الزكاة عليه الخلاف الذي نذكره في ان الدين هل يمنع وجوب الزكاة وان ملك ما بقي بالقيمة ففي الوجوب وجهان مبنيان على ماسبق (اظهرهما) واشهرهما الوجوب وان قلنا ان الملك فيها يحصل بالتصرف ولم يتصرف فالحكم كما اذا لم يملك وقتلا لا بد منه (واعلم) ان الملتقط لورد القطعة بعد ظهور المالك نعين عليه القبول وفي تمكن المالك من استردادها قهراً وجهان وهذا وجب ان تكون القيمة الواجبة بمرض السقوط و (حينئذ) لا يعد التردد في امتناع الزكاة فان قلنا الدين لا يمنع الزكاة كما ترد في وجوب الزكاة على الملتقط مع الحكم بثبوت الملك له لكونه معرض للزوال واذا عرفت المساتين لم يخف عليك أن المراد من الخلاف الذي أجهم ذكره طريقان (اظهرهما) في كلام الاصحاب في المسألة الاولى القطع بالوجوب (وثاني) اثبات القولين (واظهرهما) في التائبة اثبات القولين (والثاني) القطع بالنع (وقوله) اذا لم يملكها الملتقط اي بعد التعريف سنة فان التسلط حينئذ ثبت قال (واذا استقرض العلس مائتي درهم ففي زكاته قولان وجه المنع ضعف الملك لتسلط مستحق الدين عليه وقد يصل بادائه الي ثنية الزكاة اذ يجب على المستحق باعتبار يساره هذا المال وعلى هذا ان كان المستحق بحيث لا تلزمه الزكاة لكونه مكاتباً أو ذمياً أو لكون الدين حيوياً أو اقصاء عن النصاب وجبت الزكاة على المستقرض فان كان للمستقرض غنيا بالعقار وغيره لم يتم (ز ح م) وجوب الزكاة بالدين وقيل أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة إلا في الاحوال الباطنة (ح) •

الدين هل يمنع الزكاة اختلف فيه قول الشافعي رضي الله عنه قال في أكثر الكتب الجديدة لا يمنع وهو للذهب لاطلاق التصوص الواردة في باب الزكاة وأيضاً فانه مالك النصاب وتصرفه نافذ فيه وأيضاً فان الزكاة إما أن تتعلق بالذمة أو بصين المال ان كان الاول فالذمة لا تنفيق عن

في طوله وبرودته وقال أبو علي الطبري يضم السلت إلى الشعر كما يضم العلس إلى الحنطة والمتنصوص في البويطي أنه لا يضم لانها جنسان بخلاف العلس والحنطة *
 (الشرح) اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى على أنه لا يضم جنس من

النار والحبوب إلى جنس في اكل النصاب وعلى أنه يضم أنواع الجنس الواحد بعضها إلى بعض

ثبوت الحقوق وإن كان الثاني فالدين المتعلق بالقيمة لا يمنع الحق المتعلق بالدين الا ترى أن عبد المدين لو حرق قملق ارض الجنابة بركبته وقال في القديم وفي اختلاف العراقيين من الجديد أنه يمنع لان الزكاة حق بمجبي القيمة بوجود مال فنع الدين وجوبه كالحج وأيضاً فلما سبأ في التزويج ومن الاصحاب من حكى قولاً ثالثاً وهو أن الدين يمنع الزكاة في الاموال الباطنة وهي الذهب والفضة وعروض التجارة ولا يمنعها في الاموال الظاهرة وهي اللواشي والزروع والبار والمعادن والفرق أن الاموال الظاهرة تنمو بنفسها وهي غداً في نفسها والاموال الباطنة ليست كذلك وانما الحقت بالناميات للاستغناء

عنها واستعدادها للاسترباح بالتصرف والخراج والدين يمنع من ذلك ويجوز أن يصرحوا بقضائه وهذا القول الثالث قال مالك رضي الله عنه وبقول الثاني قال أبو حنيفة رضي الله عنه إلا أنه لا يمنع

الصبر عنه وعندنا لافرق وعند احد رحمه الله يمنع الزكاة في الاموال الباطنة في الظاهرة وايتان * (التفريع) إن قلنا الدين لا يمنع الزكاة فلو أحاطت بالرجل ديون وحجر عليه انقاضي فله ثلاث

أحوال (احداها) أن يحجر ويفرق ماله بين الغرماء فهنا قد زال ملكه ولا زكاة عليه (والثانية) أن يمين لكل واحد منهم شيئاً من ماله على ما يقتضيه التقييط ومكّنهم من أخذه فقال الحول

ولم يأخذوه وقال معظم الاصحاب لا زكاة عليه أيضاً لانه ضعف ملكه وصاروا هم أحق به ولم يحكوا فيه خلافاً وحكى الشيخ أبو محمد في هذه الصورة عن بعض الاصحاب أن وجوب

الزكاة يرجع على الخلاف في المجهود والمنصوب لانه حيل بينه وبين ماله وعن القفال انه يخرج على الخلاف في القطة في السنة الثانية لانهم تسلطوا على إزالة ملكه تسلط الملتقط بخلاف المجهود

والمنصوب ولك أن تقول ميل الاكثرين في صورة القطة الى وجوب الزكاة وههنا نفوا الوجوب والصورتان يشتركان في المعنى فهل من فارق (والجواب) انه يجوز أن يقال تسلط الغرماء أقوى

من تسلط الملتقط لانهم أصحاب حق على المالك ولان تسلطهم يستند إلى تسليط الحاكم بخلاف تسلط الملتقط وأيضاً فالملك الذي يتسلطون على ازالته المالك باثباته أقوى ألا ترى أن المالك

استرداد القطة بعد تملك الملتقط على أحد الوجهين وههنا بخلافه (واعلم) أن الشافعي رضي الله عنه قال في المختصر ولو قضى عليه بالدين وجعل لهم ماله حيث وجدوه قبل الحول ثم حال الحول قبل أن

يقضيه الغرماء لم يكن عليه زكاة لانه صار لهم دونة قبل الحول فمن الاصحاب من حمله على الحالة الاولى ومنهم من حمله على الثانية (والثالثة) أن لا يفرق ماله ولا يمين لكل واحد من الغرماء شيئاً وبحول

في كل النصاب وهذا صابط الفصل : قالوا فلا يضم الشعر الى الخنطة ولا هي اليه ولا التمر الى الزبيب ولا هو اليه ولا الخس الى الصندس ولا الباقي الى المرطبان ولا القويا الى الماشي ولا غير ذلك قالوا ويضم أنواع التمر بعضها الى بعض وان اختلفت أنواعه في الجودقة والرداءة واللون وغير ذلك وكذا يضم أنواع الزبيب بعضها الى بعض وأنواع الخنطة بعضها الى بعض وكذا أنواع باقي

الحول في دوام الحجر ففي وجوب الزكاة ثلاثة طرق (أصحها) تخريجه على الخلاف في المنصوب والمحجور لأن الحجر مانع من التصرف (والثاني) القطع بالوجوب وبه قال صاحب الإفصاح لأن الملك حاصل والحجر لا يؤثر كجبر السفيه (والثالث) ويحكى عن أبي إسحق القطع بالوجوب في المواشي لأن الحجر لا يؤثر في تمامها وتخريج الذهب والفضة على الخلاف في المنصوب لا متاع التصرف وتوقف البناء فيها على التصرف وإن قلنا الدين يمنع الزكاة فقد ذكر الأئمة في توجيهه أولا شيئين واختلفوا في إن العلة منها ماذا (فأحدهما) أن ملك المدون ضعيف لأن مستحق الدين بسبيل من أخذه إذا لم يوفر دينه (والثاني) أن مستحق الدين يلزمه الزكاة على ما سبق فلو أئزنا المدون الزكاة أيضا لصار المال الواحد سببا لركائتين على شخصين وهو ممتنع ويتفرع على هذا الاختلاف صور (أحدها) لو كان مستحق الدين لا تلزمه الزكاة لكونه ذميا أو مكاتباً فإن قلنا بالمعنى الثاني وجب على المدون لأنه لا يلزمه التثنية هنا وإن قلنا بالمعنى الأول لم يجب لأن ضعف الملك لا يختلف (الثانية) لو كان الدين حيواناً كما إذا ملك أربعين من سائمة الغنم وعليه أربعون من القسم ديناً عن سلم فإن قلنا بالمعنى الأول لم تجب الزكاة ولن قلنا بالثاني تجب إذا لا تثنية فإنه لا زكاة في الحيوان في الأئمة كما مر في الفصل قبل هذا وعلى هذا يخرج أيضاً ما لو أئبت أرضه نصاباً من الخنطة وعليه مثله عن سلم (والثالثة) لو ملك نصاباً والدين الذي عليه نأهص عن النصاب كما لو ملك مائتي درهم وعليه مائة دينار إن قلنا بالمعنى الأول فلا زكاة لتطرق النقصان الى بعض المال وتقصان النصاب بسببه وإن قلنا بالمعنى الثاني تجب لأنه لا زكاة على المستحق باعتبار هذا المال كذا أطلقوه والمراد ما إذا لم يملك سواهم دين أو عين والأقوى ملك ما يتم به النصاب فعليه زكاة باعتبار هذا المال ولو ملك بقدر الدين ما لا زكاة فيه من القمار وغيره وجبت الزكاة في النصاب الزكوى على هذا القول أيضاً خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله وحكى الشيخ أبو حامد وجهاً مثل مذهبه مبني على لزوم التثنية ووجه الوجوب مراعاة الخط والنفع للمساكين ولو زاد ماله الزكوى على الدين نظر إن كان الفاضل نصاباً وجبت الزكاة فيه وفي قدر الدين الفولان وإن كان دون النصاب لم يجب على هذا القول لافي القدر المقابل للدين ولا في الفاضل •

(فرع) منقول عن الام . ملك أربعين من القسم فاستأجر رعيها برعاها بشاة وحال الحول عليها نظر إن استأجر شاة معينة من الأربعين فكانت مختاطة بآقى الشياه فعليها شاة على الراعي

الجوب ولا خلاف في شيء من هذا واحتقوا أيضاً على أن العس يضم إلى الخنطة فإذا كان له أربعة أوسق خنطة ووسقان من العس قبل تنحية القشر ضمها إلى الخنطة ووزمها العشر من كل نوع ولو كانت الخنطة ثلاثة أوسق لم يتم النصاب إلا بأربعة أوسق عسا وعلى هذا النسبة أن كان قد ينحى العس من قشرة كل بوسقه كوسق الخنطة وقد سبق هذا كله واضحا وأما السلت فقال للصنف وسائر

جزء من أربعين منها والباقي على المستأجر وإن كانت منفردة فلا زكاة على واحد منهما وإن استأجره بشاة موصوفة في اللزمة فإن كان المستأجر مال آخر بقي بها وجبت الزكاة في الأربعين وإلا فعلى القولين في أن الدين هل يمنع الزكاة (وأما ما يتعلق بلفظ الكتاب من القوائد (قوله) وإذا استقرض المفلس مائتي درهم أشار بلفظ المفلس إلى أنه لا يملك شيئاً سوى ما استقرضه في هذه الصورة يظهر القولان وفي معناها ما إذا كان الدين ينقص النصاب وإن لم يستقره قايماً إذا ملك ما بقي به مما لا زكاة فيه مع النصاب أو ملك فوق قدر الدين فقد ذكرناه ثم إن أجبت النظر في لفظ الكتاب بحثت عن شيئين (أحدهما) أنه صور في الاستقراض ولا يدخل للأجل فيه فهل له أثر أم لا فرق بين الدين الحال والمؤجل (والثاني) أنه صور فيها إذا كان من جنس ما عليه فهل يختص القولان به أم لا وإن لم يختص فما الحكم عند اختلاف الجنس (والجواب) أما الأول فلا فرق بين الدين الحال والمؤجل هكذا أورد صاحب التهذيب وغيره (وأما الثاني) فإن قلنا الدين لا يمنع الزكاة عند اتحاد الجنس فنجد الاختلاف أولي وإن قلنا يتم قد أشار إمام الحرمين إلى تردد عند اختلاف الجنس وقال الأصح المنع في هذه الصورة والأشبه بسياق كلامه أنه أراد منع التأخير لكن الأصح في التهذيب أنه يمنع الزكاة تقريباً على هذا القول كما لو اتحد الجنس ويجوز أن يخرج هذا التردد على ما سبق من التعليق إن قلنا بالضعف فهو موجود وإن قلنا بالثنية فهنا لا ترمم الثنية في مال واحد (وقوله) وجه المنع ضعف المال إلى أن قال وقد يملأ إداؤه إلى ثنية الزكاة فيه إشارة إلى ترجيح العلة الأولى حيث وجه المنع بهما ثم حكى العلة الثانية حكاية والأمر على ما أشار إليه نقلاً ومعنى أما النقل فلأن الأكثرين أجابوا في الصور المفردة على التعليق بما يقتضيه الأول وأما المتفق فمن وجهين (أحدهما) أن الأسلم لزوم الثنية في المال الواحد وهذا لأن المستحق للمستقرض هذا المال والمستحق للقرض مطلقاً للمال لا هذا المال فليس وجوب الزكاة عليه باعتبار هذا المال حتى تلزم الثنية (والثاني) ذهب أنه تلزم الثنية في المال الواحد لكن الثنية كما تندفع بأن لا تجب الزكاة على المدبون تندفع بأن لا تجب على الدائن فإن يتعين الأول فإن رجح جانب المدبون بضعف ملكه عاد الكلام إلى العلة الأولى وإن رجح بأن ماله مستغرق بحاجة مهمة وهي قضاء الدين فهذا كاف في التوجيه ولا حاجة إلى توسط واسطة الثنية (وقوله) أو يكون الدين حيواناً فيه استدراك لفظي من جهة أنه لم يذكر في أصل المسألة عبارة تشل الحيوان وغيره حتى يخرج على التعليق ما إذا كان الدين حيواناً أو إنفاكاً في استقراض مائتي

العراقيين والبغوي والسرخسي وغيرهم هو حب يشبه الخنطة في اللون وللأسفة والشعر في برودة الطبع وعكس الصيدلاني وآخرون هذا قالوا صورته صورة الشعر وطبعه حار كالخنطة والصبوب ما قاله العراقيون وهو المعروف عند أهل القنّة وعليه جمهور الأصحاب وفي حكمة ثلاثة أوجه الصحيح المنصوص في الام والبوطي وبه قلم الفخار والصيدلاني والجمهور أنه أصل بنفسه لا يضم إلى الخنطة

درهم المديون بالدرهم لا يكون دينه حيواً إلا إن اعتمد فهم المعنى والمقصود (وقوله) وإن كان المستقرض غنياً بالمقار وغيره ولم يتنع مع العلم والوفاة فمنا وأشار بلفظ العقل إلى أن ملك ما لا غير زكوى ولك أن تبحث عن قوله وغير مقتول المراد مطلق غير المقار أم غير المقار الذي ليس بزكوى فإن كان الثاني فالحكم لو كان عليه دين وله مال نذكره (والجواب) أن المراد القبر الذي ليس بزكوى (أما) إذا ملك ما ليس بزكوى كنصاب من القم ونصلب من التقديس على دين نظر إن لم يكن الدين من جنس ما يملكه فقد قال في التهذيب يقص عليها فإن خص كل واحد منها ما ينقص بالنصاب فلا زكاة على القول الذي عليه تفرع وذكر أو أقسام الكرخي وصاحب الشامل أنه يراعى الاحتياط للسالكين كما أنه لو ملك مالا آخر غير زكوى صرفنا الدين إليه رعاية لحقهم. ويحكي عن ابن سريج ما يوافق هذا وإن كان الدين من جنس أحد المالين فإن قلنا الدين يمنع الزكاة فيما هو من غير جنسه فالحكم كما لو لم يكن من جنس أحدهما وإن قلنا لا يؤثر من غير الجنس اختص بالجنس (وقوله) وقيل للدين لا يمنع الزكاة إشارة إلى القول الثالث في أصل المسألة على ما صرح به في الوسيط ويأتي فيه مثل استدراكه الذي على القولين الأولين والله أعلم •

قال (ولو قاله) علي أن تصدق بهذا النصاب فهذا أولي بأن يمنع الزكاة لتعلقه بين المال ولو قال جعلت هذه الاغتنام ضحايا فلا يبقى لا يجاب الزكاة وجه متجه وإن تم الحول عليه. ولو قال لله علي التصديق بأربعين من القم فهذا دين لله فهو رتب على دين الآدميين وأولي بأن لا يدفع الزكاة ودين الحج كدين النذر •

إذا قلنا الدين يمنع الزكاة فلا فرق عندنا بين دين الآدميين ودين الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله دين الآدميين بمنه وكذا الزكاة تمنع الزكاة كالفرائض لا تمنع. إذ اعرفت ذلك في الفصل صور (إحداها) لو ملك نصاباً من المواشي أو غير ما قاله الله علي أن تصدق بهذا المال أو يكفان هذا المال فضي الحول قبل التصديق هل تجب زكاته إن قلنا الدين يمنع وجوب الزكاة فهذا أولي بأن لا تجب الزكاة لتعلق النذر بين المال وصورته واجب التصرف إلى ما نذر قبل وقت وجوب الزكاة وإن قلنا الدين لا يمنع وجوب الزكاة فهذا وجهان (أحدهما) أنه كالدين لا نفي ملكه إلى أن تصدق (والثاني) يمنع لتعلقه بين المال وامتناع التصرف فيه يخرج ما حكيناه طريقان في هذه الصورة (أحدهما) القطع بالمنع (والثاني) التخرج على الخلاف السابق وإلى هذا الترتيب أشار في الكتاب

ولا الى الشير بل ان بلغ وحده نصبا زكاه والا فلا ودليه ما ذكره المصنف والثاني أنه نوع من
الشير فيضم اليه وهو قول أبي علي الطبري قال امام الحرمين وهو الذي كان يقطع به شيخني
ورجحه صاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب في المبرد والثالث أنه نوع من الخطة فيضم اليها حكمه
امام الحرمين وآخرون وعزاه السرخسي الي صاحب التعريب قال امام الحرمين قال الشيخ أبو علي

يقوله هذا أولى بأن يمتنع الزكاة (الثانية) لو قال جلت هذا المال صدقة أو هذه الاغنام ضحايا قد
طرد في النهاية أصل التردد فيها وقال الظاهر أنه لا زكاة لان ما جعل صدقة لا يبق فيه حقيقة ملك
بخلاف الصورة الاولى فإنه لم يتصدق وإنما ألزم أن يتصدق ولفظ الكتاب يشعر أيضاً ببقاء
الخلاف هنا فإنه لم يجزم بامتناع الوجوب ولانني الخلاف وانما نفي أن يكون للوجوب وجه بصفة
الاتجاه ولو قال قل لله على أن أضحي بهذه الشاة فهو كقوله جعلها ضحية ان قلنا ان قوله لله على
التضحية بهذه يفيد التمين وفيه خلاف مذكور في موضعين ثم الحول عليه لم يذكره لم يضر كالم تعرض له
في اخوات هذه الصورة وذلك لانه لا يعني ان الخلاف في وجوب الزكاة حينئذ يفرض (الثالثة)
لو أرسل النذر فقال قل لله على أن أتصدق بأربعين من الفم او بمائة درهم ولم يصف الى ما شئت ومورقه
فهذا دين نذر لله تعالى فيرتب علي دين الآدميين فان قلنا أنه لا يمتنع فهذا أولى وان قلنا أنه يمتنع
ففي هذا وجهان (أحدهما) يمتنع لانه أيضاً دين لازم في القيمة (وأصحها) عند الامام أنه لا يمتنع وفرق
بين الدينين من وجهين (أحدهما) ان هذا الدين لا يطالب به في الحال فكأن اضعف حالا
(والثاني) ان النذر يشبه التبرعات اذ الناذر بالخيار في نذره فالوجوب بالنذر اضعف وهذه الصورة
والاولى حكمها ابا القاسم السكري وغيره عن تفرع ابن سريج علي كلام محمد رضي الله عنهما ويبنى
أن يفهم هنا أن المال يتمين بتعيين الناذر اياه للصدقة ولو لم يتعين لما انتظم قوله في الصورة الاولى لتعلقه
بعين المال ولما كان فرق بين أن ينذر التصديق بهذه الاربعين وبين أن ينذر التصديق بأربعين وهذا المفهوم
هو ظاهر للنذهب وفيه شيء نذكره ان شاء الله تعالى في شرح قوله في كتاب الضحايا ولو عين المرام للصدقة لم
تتمين وبالجملة فمن أجاب بعلم التحين لا يستقيم منه الفرق في هذه الصورة وقوله في هذه الصورة وفي
الاولى لو قال قل لله علي لو ابدله بأن يقول لو نذر التصديق بكذا الكلن أولى لان الصيغة اني لا خلاف
فيها في النذر ان يقول ان شق الله مريض قل لله علي كذا اما اذا اتصرت علي قوله قل لله علي كذا فيه
قولان مذكوران في كتاب النذر فان قلنا أنها غير مانعة احتجنا الي اضرار في لفظ الكتاب
هنا (الرابعة) لو وجب عليه الحج وتم الحول علي نصاب في ملكه هل يكون وجوب الحج دماً
مانعاً من الزكاة إن قلنا الدين لا يمتنع الزكاة فلا أثر له وان قلنا يمتنع فقد ذكر الامام وما به المصنف
ان فيه وجهين كالوجهين في دين النذر في الصورة التي قبل هذه لان دين الحج وان وجب من غير
اختيار لكن للمال غير مقصود فيه ودين النذر وان كانت المالية مقبودة امكن الناذر التزمه تبرعاً

يعنى السنجي ان ضمننا السلت الى الخنطة لم يميز بينها به متفاضلا وان ضمنناه الى الشعر لم يميز
بينه به متفاضلا وان قلنا هو جنس مستقل جاز يميز بالخنطة وبالشعر متفاضلا قل الامام ولا شك
فيا قاله أبو علي وهو كما قلناه والله تعالى اعلم *

(فرغ) في مذاهب العلماء في الضم قد ذكرنا ان مذهبتنا انه يضم الانواع من الجنس بعضها

فيعتلان وايضا فدين الحج لا يطالب به في المال كدين التندر *

قال (وأذا اجتمع الزكاة ونذر في تركة ففي التقديم ثلاثة اقوال وفي الثالث يسوى بينهما ووجه
تقديم الزكاة تلقها بالعين) *

اذا قلنا الدين لا يمنع الزكاة فأت قبل الاداء واجتمع الدين والزكاة في تركته ففيه ثلاثة
أقوال (أظهرها) أن الزكاة تقدم لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « فدين الله أحق بالقضاء » (١)
ولان الزكاة متعلقة بالعين والدين مسترسل في النعمة ولهذا تقدم الزكاة في حال الحياة ثم يصرف
الباقى الى الترماء (والثاني) يقدم دين الآدمى لاعتقار دين الآدمى واحتياجه ولهذا اذا اجتمع
القصاص وحده السرقة يقدم القصاص (والثالث) أنها يستويان فيوزع المال عليهما لان الحق
للمال المضاف الى الله تعالى تعود قائده الى الآدميين أيضا وهم المتفعون بها وعلي هذه الاقوال
نجرى مسائل نذكرها في موضعها ان شاء الله تعالى جده ذلك أن تعلم قوله ثلاثة أقوال
بالاول لان عن بعض الاصحاب طريقة أخرى قاطعة بتقديم الزكاة المتعلقة بالعين والاموال واجتماع
الكفارات وغيرها مما يسترسل في النعمة مع حقوق الآدميين وقد تعرض الزكاة من هذا القليل
بأن ينفق ماله بعد الوجوب والامكان ثم يموت وله مال فان الزكاة هنا متعلقة بالقيمة لا تتعلق لها
بين ماله والله اعلم *

قال (السبب الثالث عدم قرار الملك في الزكاة في الفينة قبل السنة ثلاثة أوجه وجه الاسقاط
ضعف الملك فانه يسقط بالاسقاط وفي الثالث إن كان الكل زكوا وجب وإلا فلا لاحتمال أن الزكاة
تقع في سهم الجنس ولو أكرى دار أربع سنين بمائة دينار تقدا وجب عليه في السنة الاولى زكاة
ربع المائة وفي الثانية زكاة نصفها لسنين الا ما أدى وفي الثالثة زكاة ثلاثة أرباعها لثلاث سنين
لا ما أدى وفي الرابعة زكاة الجميع لأربع سنين ومحط عنه ما أدى لان الاجرة هكذا تستقر
بخلاف الصداق فان نشط به الطلاق ليس مقتضى العقد وسقوط الاجرة بالانهدام مقتضى الاجارة

(١) (حديث) ان رسول الله ﷺ قال فدين الله احق بالقضاء : متفق على صحته من
حديث ابن عباس ان امرأة انت رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله ان امي ماتت وعليها شهر
صوم : الحديث وله طرق فيها والفاظ مختلفة وقد واية جاء رجل فقال ان اخوتي نذرت ان تبيع
وفي رواية للنسائي ان ابني مات ولم يبيع وسيأتي في الصيام *

الى بعض ولا تضم الاجناس فلا تضم حنطة الى شعير ونحو ذلك ولا يضم اجناس القطنية بعضها الى بعض فلا يضم الحنص الى البقلةا والسدس ونحو ذلك وبه قال عطاء بن ابى رباح ومكحول والاوزاعي والثوري والحن بن صالح وشريك وابو حنيفة وسائر اصحاب الراى وابو عبيد وابو ثور وابن المنذر واحد فى احدى الروايتين عنه حكمه عنهم ابن المنذر وقالت طائفة تظم الحنطة الى

وفى المسألة قول ثان انه يجب فى كل سنة اخراج زكاة جميع للمائة *

مقصود الفصل مسألتان (احدهما) إذا أحرز الفلزون الفضة ينفى للامام أن يسجل قسمتها ويكره له التأخير من غير عذر فإذا قسم فكل من اصابه مال زكوى وهو نصاب او بلغ نصابا مع القى كان عليه ان يسلكه ابتداء الحول من حينئذ وإن تأخرت القسمة بعد أو بغير عذر حتى مضى حول فهل تجب الزكاة ينظر إن لم يختاروا التملك فلا زكاة لأنها غير مملوكة للغانين أو هي مملوكة لهم ملكا فى غاية الضعف والوهن ألا ترى انه يسقط بمجرد الاعراض وللامام ان يقسمها بينهم قسمة تحكم فيخص بعضهم ببعض الا انواع وبعض الاعيان إن اتحد النوع ولا يجوز هذا الضرب من القسمة فى سائر الاملاك المشتركة الا بالراضى وان اختاروا التملك ومضى حول من وقت الاختيار نظر ان كانت الفضة أصنافا فلا زكاة سواء كانت مما تجب الزكاة فى جميعها او كان بعضها مما لا يجب فيه زكاة لان كل واحد منهم لا يدري ما ذا يصيبه وكم يصيبه وان لم تكن الاصناف واحدا زكوا ببلغ نصيب كل واحد من الغانين نصابا بفضليهم الزكاة وان بلغ مجموع انصباهم نصابا وكانت الفضة ماشية فكذلك وهم خطاء فيها وكذا لو كانت غير ماشية وأثبتنا الخلطة فيه ولو كان يتم انصباهم بالحنص نصابا فلا زكاة عليهم اذ الخلطة مع اهل الحنص لا تثبت لانه لا زكاة فى الحنص بحال من حيث إنه تغير معينين بكل بيت المال من الفبيء وغيره ومال المساجد والرباطات فهذا حكم زكاة الفضة على ما ذكره جمهور ائمتنا رحمهم الله من العراقيين والمراوزة وهو ظاهر المذهب وزاد فى التهذيب شيئين (احدهما) ان لا زكاة قبل افراز الحنص بحال فان افرز فحينئذ تفصل الامر بين أن يختاروا التملك ولا يختاروه وهذا لم يتعرض له الا كثرون ولم يفصلوا بين ان يفرز الحنص او لا يفرز وصرح فى العدة بأنه لا فرق بين الحالىين (والثانى) حكى فى حالة عدم الاختيار وجها آخر انه يجب الزكاة وهذا يتعرض لمناق الكتاب فانه جعل وجوب الزكاة قبل القسمة على ثلاثة اوجوه هكذا حكى امام الحرمين قدس الله روحه على اصل مذكور فى السيرة هو ان التسمية على ذلك قبل القسمة ام لان قلنا فلا زكاة فيها بحال وان قلنا نعم فى وجوب الزكاة هذه الوجة (احدها) لا لضعف الملك (والثانى) نعم اكتفاء أصل الملك (والثالث) ان كان فى الفضة ما ليس بزكوى فلا تجب لجواز أن يسجل الامام الزكوى سهم الحنص وان كان الكل زكوا تجب وكان الاحسن لصاحب هذا الوجه أن يقول ان كان الزكوى بقدر خمس المال لا تجب الزكاة فان زاد تجب زكاة القدر الزائد ويخرج مما قدمناه راج وهو الظاهر

الشعير والملت اليها وتضع القطاني كلها بعضها الي بعض لكن لاتضع الي المختلط والشعير وهذا مذهب مالك ورواية عن احمد وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري والزهري ضم الصمغ الي الشعير وحكى ابن المنذر عن طائوس وعكرمة ضم الحبوب مطلقا قالوا لا أعلم أحدا قاله يبي غيرها

أنهم إن اختاروا التملك وكانت القسيمة صنفًا واحدًا زكويًا وجبت الزكاة في الإفلاوطام وتوجيهه ينكشف عند معرفة الأصل المثل علي كتاب السير (المسألة الثانية) في زكاة الأجرة وقد أدرج في خلاصها مسألة أخرى يقتضي الشرح أن تقدمها فقول إذا أصدق امرأته أربعين شاة سائمة بأعيانها فعليها الزكاة إذا تم حول من يوم الاصدق سواء دخل بها أو لم يدخل قبضتها أو لم قبض لانها ملكك الصداق بالقد وبه قال أحد رحمه الله وعند أبي حنيفة رحمه الله إذا لم تقبضها فليس عليها ولا على الزوج زكاتها ويأتى لنا وجه مثله تقريباً علي أن الصداق مضمون خيان المقداته يكون على الخلاف الذي سبق في المبيع قبل القبض وظاهر المذهب هو القطع بالوجوب علي هذا فلو طلقها قبل الدخول نظر ان طلق قبل الحول عاد نصفها الي الزوج فان لم يميزا فخليطان فعليها عند تمام الحول من يوم الاصدق نصف شاة وعليه عند تمام الحول من يوم الطلاق نصف شاة وإن طلقها بعد الحول فلا يخلو اما ان كانت قد أخرجت الزكاة من عينها أو من موضع آخر او لم تخرج اصلا فيه ثلاث أحوال (إحداها) اذا كانت قد أخرجت الزكاة من عينها فالي ماذا ترجع فيه ثلاثة أقوال (إحداها) أنه يأخذ نصف الصداق من الموجود ويحمل المخرج من نصيبها فان تساوت قيم الشياه أخذ عشرين منها وإن تفاوتت أخذ النصف بالقيمة قال للمهودي وهذا رواية الريس (والثاني) يأخذ نصف الاغنام الباقية ونصف قيمة الشاة المخرجة (والثالث) انه بالخيار بين ما ذكرنا في القول الثاني وبين أن يترك السكل ويأخذ نصف القيمة وهذا يخرج جماعه ما لو أصدقها إناءً بن فأنكسر أحدها وطلقها قبل الدخول نص فيه علي القول الثاني والثالث قل الأئمة ولنظ المختصر في المسألة التي نحن فيها صالح للقول الاول والثاني وهو الي الاول أقرب (الحالة الثانية) اذا كانت قد أخرجت من موضع آخر قلنا تعلق الزكاة بالقيمة أو قلنا تعلق بالعين لا علي سبيل الشركة عاد نصف الاربعين الي الزوج وإن قلنا تعلق بالعين علي سبيل الشركة فقد قال الصيدلاني وجماعة من الأئمة يبي هذا علي الوجوب فيها اذا زال ملكها عن الصداق وعاد اليها ثم طلقها قبل الدخول (أحدها) يرجع بنصف القيمة كما لو طلقها ولم يعد (والثاني) بنصف العين كما لو طلقها ولم يزل لكن الشاة التي زال ملكها عنها وعاد باداء الزكاة من موضع آخر غير متعين تقضي الوجه الاول لا يأخذ شيتان من الاربعين بل يعدل الي نصف القيمة وعلي الثاني بأخذ نصف الاربعين وهذا ما ذكره أصحابنا العراقيون وغيرهم من غير تفصيل (والثالثة) إذا لم تخرج الزكاة اصلا حتى طلقها ففيه اختلاف وهرج طويل مبني علي كيفية تعلق الزكاة والجواب الخارج علي ظاهر المذهب ما ذكره في التهذيب إن شاء الله تعالى وهو ان نصف الاربعين يعود الي الزوج شاة فان جاء الساعي

ان صح عنها قال واجمعوا على أنه لا تنضم الابل الى البقر ولا الى النعم ولا البقر الى النعم ولا النعم الى النعم ولا النعم الى النعم
الى الزبيب دليلنا القياس على المجمع عليه وليس لهم دليل صحيح صريح فيما قالوه والله تعالى أعلم •
• قال المصنف رحمه الله تعالى •

وأخذ من عنها شاة وجع الزوج عليها بنصف قيمتها • جئنا الى مسألة الاجرة إذا أكرى داراً
أربع سنين بمائة دينار معجولة وقبضها كيف يخرج زكاتها فيه قولان (أحدهما) ذكره في الاموتة
للزنى في المختصر أنه لا يلزمه أن يخرج عند تمام كل سنة الا زكاة القدر الذى استقر ملكه عليه
لأنها قبل الاستقرار يمرض السقوط بالتهديم الدار فأورث نصف للزنى (والثاني) قاله في البويطى
واختاره للزنى أنه يلزمه عند تمام السنة الاولى زكاة جميع الثلاثة لأنه ملكها ملكاً تاماً الا ترى أنه لو كانت
الاجر تجارية يحمل وطؤها ولو كان للزنى ضعيفاً لم حل غايته أنه يتوم مقوط بعض الاجرة بالانهدام
لكنه لا يقدح في وجوب الزكاة كأن للمرأة يلزمها زكاة الصداق قبل الدخول وإن كان يتوم عود
جميعه بالارتداد أحدها او عود نصفه بالطلاق وهذا القول أصح عند صاحب المذهب ومال اليه في
الشامل لكن الجمهور على ترجيح القول الاول وهو الذى يقتضيه اراد الكتاب والقول بثبوت
الملك التام في الاجرة ممنوع على رأى بعض الاصحاب فان صاحب النهاية حكى طرقة أن للزنى
يحصل في الاجرة شيئاً فشيئاً فن قال بذلك لا يسلم بثبوت الملك في الاجرة فضلاً عن ثبوت الملك
التام وعلى التسليم فوجه الضعف والتقصان ما ذكرنا وأما محل الوطء فلانسلم أنه يتوقف على ارتفاع
الضعف من كل جهات الصداق قد روي الحسنائى عن ابن سريج تخريج قول من الاجرة في
الاصداق فعل هذا لافرق وعلى التسليم فالفرق أن الاجرة تستحق في مقابلة المنافع فإذا لم تسلم
المنافع لم تستأجر ينسخ العقد من أصله والصداق ليس في مقابلة المنافع الا ترى أنها لو ماتت يستقر الصداق
وان لم تسلم المنافع للزوج والقسط ثبت بتصرف من جهة الزوج فيملك النصف عليها ولا يقصص ملكها من
الاصل (التفريع) إن قلنا بالقول الاول أخرج عن تمام السنة الاولى زكاة ربع المائة وهو خمسة
وعشرون ديناراً وزكاتها خمسة أمان دينار لان ملكه استقر على هذا القدر فاذا مضت السنة
الثانية فقد استقر ملكه على خسين ديناراً وكانت في ملكه ستين زكاتها زكاة خسين لستين
وهي ديناران ونصف لكنه قد أدى زكاة خمسة وعشرين سنة فيحط ذلك ويخرج الباقي وهو
دينار وسبعة أمان دينار فاذا مضت السنة الثالثة فقد استقر ملكه على خمسة وسبعين ديناراً وكانت
في ملكه ثلاث سنين وزكاتها ثلاث سنين خمسة دنانير وخمسة أمان دينار أخرج منها لستين
للماضين دينارين ونصفاً يبقى ثلاثة دنانير ومن يخرجها الآن فاذا مضت السنة الرابعة فقد استقر
ملكه على جميع المائة وكانت في ملكه أربع سنين وزكاة المائة لاربع سنين عشرة دنانير أخرج
من ذلك خمسة دنانير وخمسة أمان دينار فيخرج الباقي وهو أربعة دنانير وثلاثة أمان دينار وقد

فان اختلفت أوقات الزرع ففي ضم بعضها الى بعض أربعة أقوال أحدها أن الاعتبار وقت الزراعة فكل زرعين زرعا في فصل واحد من صيف أو شتاء أو ربيع أو خريف ضم بعضها الى بعض لان الزراعة هي الاصل والمعاد فرع فكلن اعتبار الاصل أولي والثاني أن الاعتبار وقت

يعبر عن هذا المعنى بعبارة أخرى فيقال يخرج عند تمام السنة الأولى زكاة خمسة وعشرين لسنة وعند تمام الثانية زكاة خمسة وعشرين لستين وزكاة الحصة والعشرين الأولى لسنة وعند تمام الثالثة زكاة الخمسين لسنة فوزكاة خمسة وعشرين أخرى لثلاث سنين وعند تمام الرابعة زكاة الحصة والسبعين لسنة وزكاة خمسة وعشرين لاربع سنين هذا إذا كلن يخرج واجب كل سنتين غير للمائة أو ما إذا أخرج من عينها واجب السنة الأولى فند تمام الثانية أخرج زكاة الحصة والعشرين الأولى سوى ما أخرج في السنة الأولى لسنة وزكاة خمسة وعشرين أخرى لستين وعند تمام الثالثة يخرج زكاة الحصة والعشرين الأولى سوى ما أخرج في السنة الأولى والعشرين وزكاة خمسة وعشرين أخرى ثلاث سنين وعلي هذا قياس السنة الرابعة . وإن قلنا بالقول الثاني وهو أنه يخرج زكاة جميع المائة عند تمام السنة الأولى فعليه مثل ذلك عند تمام كل سنة إن كان يخرج الواجب من موضع آخر وإن كان يخرج منها فعند تمام السنة الثانية يخرج زكاة سبعة وتسعين ديناراً ونصفاً وقس على هذا الستين الآخرين . وزاد أصحابنا العراقيون في التفرع على القول الأول كلاماً آخر وهو مبنى على أن القولين في المسألة في كيفية الاخراج وزكاة جميع المائة واجبة عند تمام الحول الأول بلا خلاف أوها في نفس الوجوب فمن اتقاضي أبي الطيب أنها في نفس الوجوب وبه يشعر كلام طائفة وقال الشيخ أبو حامد وشيعته : القولان في كيفية الاخراج والوجوب ثابت قطعا واحتجوا له بأنه لو امتنع الوجوب على أحد القولين لعدم استقرار الملك استلزم استأنف الحول ولا يزكيه لما مضى مال الكتابة فلما نص في هذا القول على انه يزكي للمضي داهل لم يجعل هذا الاختلال مانعاً من الوجوب وهذا قضية كلام الاكثرين صريحاً أو إشارة ثم هؤلاء القاطعون بالوجوب غاصوا فقالوا في التفرع على القول الأول يخرج في السنة الأولى زكاة خمسة وعشرين كما سبق ثم يني الحكم مدها على الخلاف في أن الزكاة استحقاق جزء من العين أم لا وإن قلنا ليست استحقاق جزء من العين فهل الدين يمنع الزكاة أم لا فإذا مضت السنة الثانية فقد استقر ملكه على خمسين أما الحصة والعشرون الأولى فقد زكاهما السنة الأولى فان كان قد أخرج زكاتها من غير هاز كما هال السنة الثانية أيضاً وإن كان قد أخرج من عينها زكى ما في منها (وأما) الحصة والعشرون الثانية فقد وجب الزكاة في السنة الأولى في جميعها وعليه إخراجها الآن وأما زكاة السنة الثانية فان قلنا الزكاة ليست استحقاق جزء وقلنا الدين يمنع الزكاة فكذلك يخرج الزكاة عن جميعها وإن قلنا أنها استحقاق جزء وقلنا ليست كذلك لكن الدين يمنع الزكاة ولم يملك شيئاً آخر فلا يزكي لسنة الثانية عن جميعها بل عما سوى العذر الواجب في السنة الأولى لان ذلك العذر قد

المصاد فاذا اتفق حصادهما في فصل ضم أحدهما الى الآخر لأنه حالة الوجوب فكلن اعتباره أولى والثالث يعتبر أن تكون زراعتها في فصل واحد وحصادهما في فصل لان في زكاة المواشى والأثمان يعتبر الطرفان فكنذلك هنا والرابع يعتبر أن يكون من زراعة عام واحد كما قلنا

استحقه المالكين أو هو دين يمنع وجوب الزكاة في قدره ثم إذا مضت السنة الثالثة فقد استقر ملكه على خمسة وعشرين أخرى أما الأولى والثانية فقد أخرج زكاتها لما مضى على التفصيل المذكور فإن أخرج من موضع آخر زكي جميعها للسنة الثالثة أيضا وإن أخرج منها زكي الباقي وأما هذه الثالثة فقد مضى عليها ثلاث سنين فإن قلنا الزكاة ليست استحقاق جزء والدين لا يمنع الزكاة أخرج زكاة جميعها ثلاث سنين وإن قلنا أنها استحقاق جزء وقلنا الدين يمنع الزكاة لم يملك شيئا آخر فيخرج زكاة جميعها للسنة الأولى وزكاة جميعها سوى قدر الواجب في السنة الأولى للثانية وزكاة جميعها سوى قدر الواجب في السنتين الأولىين للثالثة وقس الرابعة على هذه ثم هنا كلامان (أحدهما) هذه الشريعة ذكرها إمام الحرمين وهي أن تكون أجرة السنتين منساوية ولا بد منها لأنها لو تفاوتت ل زاد القدر المستقر في بعض السنين على ربع المائة وقص في بعضها لان الاجارة اذا اقتسخت توزع الاجرة للمسألة على أجرة التل في المدينين الماضية والمستقبلية (والثاني) لما كان تبحث فتقول : كلام المسألة فيما اذا كانت المائة في القيمة ثم تقدأ أم فيما اذا كانت الاجارة بمائة معينة أم لا فرق (أما) كلام النقلة (فانه) يشمل الحالتين جميعا (وأما) التفصيل والنص عليها فلم أر له تعرضا الا في فتاوى القاضي حسين قال في المائة الأولى : الطاهر أنه يجب زكاة كل المائة اذا حال الحول لان ملكه مستقر على ما أخفني لو أنه دمت الدار لا يلزمه رد المقبوض بل له رد ماله في الحالة الثانية قال : حكم الزكاة حكمها في المبيع قبل القبض لانه يفرض ان يعود الى المستأجر بافئاساخ الاجارة وبالجملة فالصورة الثانية احق بالخلاف من الأولى وما ذكره القاضي اختيار الوجوب في الحالتين جميعا فاعلم ذلك . وعد بعده الى لفظ الكتاب (اما قوله) قدأ (فهو) اشارة الى كونها حالة مقبوضة والاجرة عندنا تملك بنفس العقد معجلة ان اطلقا او شرطا التعجيل ومؤجلة ان شرطا التأجيل فاذا كانت دينيا حالا او مؤجلا زاد ما سبق من الكلام في زكاة الدين (وقوله) وجبت عليه في السنة الأولى (فيه) للباحث التي تقدمت في ان الكلام في نفس الوجوب اوفى وجوب الاخراج والقفط الى الاحتمال الاول اقرب (وقوله) زكاة ربع المائة وكذا زكاة نصفها وزكاة ثلاثة ارباعها (يجوز) ان يعلم بالميم لان الشيخ ابا محمد حكى فيما علق عنه عن مالك أنه يجب في كل سنة زكاة جميع المائة كما تقول الثاني (وقوله) في القول الثاني يجب في كل سنة (معلم) بالخاء لان مذهب أبي حنيفة رحمه الله كما تقول الاول وعبارة الكتاب في القولين جميعا عمولة على ما اذا أخرج الواجب من غير المائة وهي الحالة التي ينزل عليها كلام الشافعي رضى الله عنه في المختصر فان كان

في البار *

(الشرح) هذه الأقوال مشهورة وقد اختصر المصنف للسألة جداً وهي مبسطة في كتب الأصحاب وقد جمعها الرافعي رحمه الله تعالى ولخص متفرق كلام الأصحاب فيها فقل لا يضم

يخرج من عينها قد ذكرنا حكمهم فخصم الفصل بفرعين (أحدهما) باع شيئاً بنصاب من التقدمة ولا قبضه ولم قبض المشتري لليسح حتى حال الحول هل يجب على البائع إخراج الزكاة يخرج على القولين لأن الثمن قبل قبض البيع غير مستقر وخروجاً على القولين أيضاً ما إذا أسلم نصاباً في مرة أو غيرها وحال الحول قبل قبض المسلم فيه قلنا إن تعذر المسلم فيه يوجب انقضاء العقد وإن قلنا أنه يوجب الخيار فعليه إخراج الزكاة (الثاني) أوصى لانسان بنصيب ومات الموصى ومضى حول من يوم موته قبل القبول. إن قلنا الملك في الوصية يحصل بالموت فعلى الموصى له الزكاة وإن كان يرتد برده وإن قلنا يحصل بالقبول فلا زكاة عليه ثم إن إبقائه على ملك الميت فلا زكاة على أحد وإن قلنا أنه الوارث فهل عليه الزكاة فيه وجهان (أصحهما) لا وإن قلنا أنه موقوف فإذا قيل بأن أنه ملك بالموت فهل عليه الزكاة روى في التهذيب فيه وجهان (أصحهما) لا لأن ملكه لم يكن مستقراً عليه *

قال (الركن الثالث) فيمن تجب عليه وهو كل مسلم حر فتجب في مال الصبي (ح) والمجنون (ح) وفي مال الجنين ترد وتجب على المرندي (م ح) إن قلنا ببقاء ملكه مؤاخذه بالسلام ولا زكاة على مكاتب وورثي ولا على سيديها في مالها ومن ملك بنصفه الحر شيئاً لم يملكه (م ح) زكاة *

فه الفصل صور (أحدها) تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون وبه قال مالك وأحمد خلافاً لابن حنيفة رحمه الله وسلم وجوب العشر وصدقة الفطر لنا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « من ولي يتيماً فليعمر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » (١) وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال

(١) (حديث) روى أنه عليه السلام قال من ولي يتيماً فليعمر له ولا يتركه حتى يأكل الصدقة : الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو به وفي إسناده للثني بن الصباح وهو ضعيف وقد قال الترمذي إنما يروى من هذا الوجه وقد روى عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الخطاب موقوفاً عليه انتهى وقال مهنا سألت أحمداً عنه فقال ليس بصحيح برويه الثني عن عمرو ورواه الدارقطني من حديث أبي إسحاق الشيباني أيضاً عن عمرو بن شعيب لكن راويه عنه متدل بن علي وهو ضعيف ومن حديث الرزقي عن عمرو والرمزي ضعيف متروك ورواه ابن عدي من طريق عبد الله بن علي وهو الأفرقي وهو ضعيف وقال الدارقطني في السبل رواه حسين الملم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمرو ورواه ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن شعيب عن عمر لم يذكر ابن المسيب وهو أصح (قلت) وإياه عن الترمذي *

زرع عام الى زرع عام آخر في اكل النصل بلا خلاف واختلاف اوقات الزراعة لضرورة التدرج
 كن يتبدى الزراعة ويستمر فيها شهراً أو شهرين لا يقدح بل كله زرع واحد وبضم بعضه الى
 بعض بلا خلاف ثم الشيء قد يزرع في السنة مراراً كقلعة يزرع في الحريف والريبع والصيف في

«ابتغوا في أموال البتاي لا تأكلها الزكاة» (١) اذا مرر ذلك فيجب على الولي اخراجها من ماله فان
 لم يفعل أخرج العبي بعد البلوغ والمجنون بعد الافاقة زكاة ما مضى وهل يجب في المال المنسوب
 إلى الجنين حكى إمام الحرمين فيه تردداً لوالده رحمه الله قال والى ذهب إليه الأئمة أن الزكاة
 لا تجب فيه لأن حياة الحمل غير موقوف بها وكذلك وجوده ونحن وإن قضينا بأن الحمل يعرف
 قائلكم يتعلق به عند انفصاله (والثاني) أنه تجب الزكاة إذا انفصل كما في مال العبي والمجنون
 (الثانية) الكفر الأصلي غير ملزم باخراج الزكاة لا في الحال ولا بعد الاسلام وأما المرتد فلا يقطع
 عنه ما وجب في الاسلام فإذا حال الحول على ماله في الردة قبل تجب فيه الزكاة يني على الخلاف
 في ملكه إن قلنا يزول ملكه بالردة (فلا) (وان قلنا) لا يزول (فنعم) مؤاخنة بهكم الاسلام (وان
 قلنا) انه موقوف إلى أن يعود إلى الاسلام أو يهلك على الردة فالزكاة أيضاً على الوقف فان قلنا
 لا يزول ملكه وأوجبنا الزكاة فقد ذكر في التهذيب انه لو أخرج في حال الردة جاز كما لو أطعم عن
 الكفارة بخلاف الصوم لا يصح منه لا يعمل البدن فلا يصح إلا ممن يكتب له ودوى في النهاية

(١) حديث روى أنه صلى الله عليه وسلم قال اجنوا في أموال البتاي لا تأكلها الزكاة
 الشافعي عن عبد المجيد بن أبي رواد عن ابن جريج عن يوسف ابن ماعك بهمر سلاو لكن اكده
 الشافعي بمسوم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقاً وفي الباب عن أنس مرفوعاً أصحروا
 في مال البتاي لا تأكلها الزكاة رواه الطبراني في الأوسط في ترجمة علي بن سعيد : وروى البيهقي
 من حديث سعيد بن المسيب عن عمر موقوفاً عليه مثله وقال إسناده صحيح : وروى الشافعي عن
 ابن عيينة عن أيوب عن قاسم عن ابن عمر موقوفاً أيضاً : وروى البيهقي من طريق شعبة عن حميد
 ابن حلال سمعت أبا محسن أو ابن محجن وكان خالماً لعنان بن أبي العاص قال قدم عثمان بن أبي العاص
 على عمر فقال له كيف مسجراً أرضك قال عندي مال ينم قد كانت الزكاة ان فنيه قال قدمه اليه
 وروى أحمد بن حنبل من طريق معاوية بن قرعة عن الحكم بن أبي العاص عن عمر نحوه ورواه
 الشافعي عن ابن عيينة عن أيوب عن ماعك عن ابن عمر موقوفاً أيضاً : وروى مالك في الموطأ عن
 عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تلبس واخا إلى نيا في حجرها وكأنت تحرج من
 أموالها الزكاة : وروى البخاري عن أبيه عن ابن عمر موقوفاً أيضاً : وروى مالك في الموطأ عن
 وهو مشهور عنه (سنة) روى البيهقي من طريق ليث بن أبي سالم عن حماد عن ابن عمر موقوفاً
 من ولي مال ينم فليحص عليه السبب وإذا دفع إليه ماله أخيره بما فيه من الزكاة فان ساء روى وان ساء
 ترك وأما الشافعي بالامطاع وإن لنا ليس باط : وفي الباب عن ابن عباس ومه ابن لمة .

ضم بعضها الى بعض عشرة أقوال أكثرها منصوعة أصحها عند الأكثرين إن وقع الحصادان في ستواحدة ضم والا فلا ومن صححه البندنجي (والثاني) أن وقع الزرعان والحصادان في سنة ضم والا فلا واجتماعهما في سنة أن يكون بين زرع الأول وحصد الثاني أقل من اثني عشر شهرا

عن صاحب التقریب أنه لا یعد أن یقال لا یخرجها ما دام مرتداً وكذا الزكاة الواجبة قبل الردة لان الزكاة قربة مفتقرة الى التوبة فلي هذا ان عاد الى الاسلام أخرج الزكاة الواجبة في الردة وقبلها وإن هلك على الردة حصل اليأس عن الأداء وبقيت العقوبة في الآخرة قال الامام هذا خلاف ما قطع به الاصحاب لكن يحتمل أن يقال اذا أخرج في الردة ثم أسلم هل يصيد الزكاة فيه وجبان كالوجهين في الممتع اذا غفر الامام بالله وأخذ الزكاة منه هل يجزئه أم لا وإن نعلم قوله في الكتاب ان قلنا يبي ملكه بالواو لان الحنطلي ذكر انه يحكي عن ابن سريج أنه نجب الزكاة على الافاويل كلها كالتفقات والغرامات (الثالثة) لا تجب الزكاة على للمكاتب لا العشر ولا غيره وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يجب العشر فيزرعه لنا ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «لا زكاة في مال للمكاتب» (١) وأيضاً قلنا ملكه ضعيفاً لا ترى انه لا يرث ولا يورث عنه ولا يفتق عليه قريه ثم اذا عتق وبقي المال في يده ابتداء الحول من يوم العتق وان عجز وصار ما في يده لسيده ابتداء الحول حينئذ (الرابعة) العبد القن لا يملك بغير مملك السيد لا بحالة وهل يملك بتملك السيد فيه قولان مذكوران في الكتاب في موضعهما فان قلنا لا وهو للمذهب فزكاة ما ملكه من الاموال الزكوية على السيد ولا حكم لملك التملك وان قلنا نعم فلا زكاة على العبد كما لا زكاة على للمكاتب ويل اولي لان السيد ان يسترده ويتزعه متى شاء وهل يجب على السيد فيه وجبان (أصحها) لا لان ملكه زائل (والثاني) نعم لان ثمرة الملك باقية قلنا السيد أن يتصرف فيه كيف شاء واذا اعتق العبد ارتد الملك اليه بخلاف ملك للمكاتب اذا عتق حكى هذا الوجه ابو عبد الله الحنطلي وقوله الامام عن شرح التلخيص وقد عرفت بما ذكرنا ان قوله ولا على سيديها في مالها تفرع على أن العبد يملك بتملك السيد اياه والا فليس للعبد مال وهو معلم بالواو لما رويتهما الوجه الثاني والمذهب وأما الولد كالعبد القن (الخامسة) من بعضه حر وبعضه رقيق لو ملك نصفه الحر نصيباً فهل عليه زكاته فهو وجبان (أصحها) لا لتقصانه بالرق كالعبد والمكاتب وهذا هو الذي ذكره في الشامل (وأصحها) وهو المذكور في الكتاب أنه نجب لان ملكه تام على مملكه بالجزء الحر منه

(١) (حديث) «لا زكاة في مال المكاتب حتى يعتق الحارطلي واليهيقي من حديث جابر وفي استاده ضعيفان ومدلس: قال الیهیقي الصحيح انه موقوف على جابر وقد رواه ابن ابی شبة كذلك من حديثه ومن حديث ابن عمرو من طريق كبسان عن ابن سيد المقبري قال أتيت عمر بن زكاة مالي مائتي درهم وانا مكاتب فقال هل عتقت قلت نعم قال اذهب فاقسمها *

عربة كذا قاله امام الحرمين والبعوى (١) (والاربع) ان وقع الزرعان والمصادان في سنة او زرع الثاني وحصد الاول في سنة ضم والا فلا وهذا ضعيف عند الاصحاب (والخامس) الاعتبار بجميع السنة أحد الطرفين اما الزرعين او المصادين (والسادس) ان وقع المصادان في فصل واحد ضم والا فلا

ولهذا قل الشافعي رضي الله عنه انه يكفر كفارة الحر للوسر وقال انه يلزمه زكاة الفطر بقدر ما هو حر هذا تمام العور وقد تبين بها أن للعتبر فيمن نجب عليه الحرية والاسلام علي ما ذكر أول الفصل لكن قوله وهو كل حر مسلم يقتضي أن لا نجب الزكاة علي من ملك ينصفه الحر لانه يقع علي من جميعه حر فأما من بعضه حر وبعضه رقيق يصدق عليه القول بأنه ليس بحر فلما وجبت الزكاة عليه علي ظاهر للنذهب وهو الذي ذكره في الكتاب وجب تأويل اللفظ •

قال (النظر الثاني في الزكاة طرف الاداء وله ثلاثة أحوال (الاولي) الاداء في الوقت وهو واجب علي الفور (ح) عندنا ويختبر بين الصرف الي الامام أو الي لساكين في الاموال البالغة وأيها اولى فيه وجان والصرف الي الامام اولى في الاموال الظاهرة وهل يجب فيه قولان •

ذكر في اول الزكاة أن النظر في الوجوب الاداء وقد فرغ الآن من النظر الاول (وأما الاداء (فله) ثلاث حالات لانه إما يتفق في الوقت أو قبله أو بعده (الحالة الاولى) الاداء في الوقت وهو واجب علي الفور بعد التسكن وقوله عندنا قصد به العرض للنذهب أبي حنيفة رحمه الله فيها رواه امام الحرمين وغيره أنها واجبة علي التراخي وقيل صاحب الشاذل وغيره اختلافا لاصحابه فيه فمن الكرخي أنها علي الفور وعن أبي بكر الرازي أنها علي التراخي • لنا أن الامر بايتاء الزكاة واود وحاجة المستحقين فأجزة فيحقق الوجوب في الحال • ثم أداء الزكاة بقتل الي وظيفتين فعمل ونية وفضل الاداء يفرض علي ثلاثة اوجه (أحدها) أن يائسره بنفسه وهو جائز في الاموال البالغة لما روى عن عثمان رضي الله عنه انه قال في الحرم «هنا شهر زكانكم فمن كان عليه دين فليقبض دينه ثم ليترك بقية ماله» والاموال (١) البالغة هي الذهب والفضة والركز وزكاة الفطر ملحقة بهذا النوع وأما الاموال الظاهرة وهي الماشي والمعدات والمعلن فهل يجوز أن يفرق زكاتها بنفسه فيه قولان (أصحهما) وهو الجديد نعم كزكاة الاموال البالغة (والثاني) وهو القديم ومنه أبي حنيفة رحمه الله وروى عن مالك أيضاً أنه لا يجوز بل يجب صرفها الي الامام لقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها) ولأنه مال للامام المطالبة به فيحب دفعه اليه كخراج هذا إذا كان الامام عادلاً فان كان جائراً فوجان (أحدهما) يجوز ولا يجب خوفاً من أن لا يوصله

(١) كذا في

الاصل بإسقاط
الثالث ويؤخذ
من الرافعيان
الثالث هو ان
الاعتبار بوقوع
الزرعين في سنة
واحدة ولا ينظر
الي المصاد

• (حديث) • عمر فيما يؤخذ في الزكاة تقدم •

(١) • (حديث) • عثمان يأتي بد ورقة •

(والسابع) أن وقع الزرعان في فصل واحد ضم والا فلا (والثامن) إن وقع الزرعان والحصادان في فصل واحد ضم والا فلا وللراد بالفصل أربعة أشهر (التاسع) أن للزروع بعد حصد الأول لا يضم كسلي شجرة والعاشر خرج به أبو اسحق إن ما بعد زرع سنة يضم ولا أثر لاختلاف الزرع والحصاد قال ولا أعني بالسنة اثني عشر شهرا فإن الزرع لا يبقى هذه السنة وإنما أعني بها ستة أشهر إلى غاية

إلى المستحقين (وأصحها) أنه يجب لتفاد حكمه وعدم انصراله بالجور وعلي هذا القول لو فرق بنفسه لم يحسب وعليه أن يؤخر ما دام يربو مجيء الساعي فإذا أيس فرق بنفسه (والثاني) أن يصرف إلى الامام وهو جائز فإنه نائب للمستحقين «وكان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده يعيشون السعاة لاخذ الزكاة» (١) (والثالث) أن يوكل بالصرف إلى الامام أو بالتفرقة على للمستحقين حيث يجوز له التفرقة بنفسه وهو جائز أيضاً لأنه حق مالي فيجوز التوكيل في أدائه كديون الآدميين (وأما) الأفضل من هذه الطرق فلا خلاف في أن تفرقة الزكاة بنفسه أفضل من التوكيل بها لأنه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل الوكيل وتقدير أن يجوز لا يسقط الفرض عن الموكل وله علي الوكيل غرم ما أنفق وفي الأفضل من الطريقين الأولين في الاموال الباطنة وجان (أحدهما) وبه قال ابن سريج وأبو اسحق أن الصرف إلى الامام أولى لأنه أعرف بأهل السهان وأقدر على التفرقة بينهم ولأنه إذا فرق الامام كان على يقين من سقوط الفرض بخلاف ما لو فرق بنفسه لجواز أن أن يسلم إلى من ليس بصفة الاستحقاق وهو يظنه بصفة الاستحقاق (والثاني) أن الأولي أن يفرقها

(١) في بعض النسخ وبث الوليد بن عتيق إلى أبي المصطلق ساعياً

﴿ باب اداء الزكاة وتسجيلها ﴾

(١) (حديث) «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يعيشون السعاة لاخذ الزكاة هذا مشهور في الصحيحين عن أبي هريرة بث عمر على الصدقة وفيها عن أبي حميد استعمل رجلاً من الأزدية قال له ابن القتيبة وفيها عن عمران استعمل ابن السدي وعند ابن خلدون ان النبي صلى الله عليه وسلم بث إيا مسعود ساعياً وفي مسند أحمد أنه بث إيا جهيم بن حذيفة متصدقا وفيه أنه بث عتبة بن عامر ساعياً وفيه من حديث قره بن دعوص بث الضحاك بن قيس ساعياً وفي المستدرك أنه بث قيس بن سعد ساعياً وفيه من حديث عباد بن العباد أنه صلى الله عليه وسلم بثه على أهل الصدقات: (١) وروى البيهقي عن الشافعي أن إيا بكر وعمر كانا يثان على الصدقة: أخرجه الشافعي عن إبراهيم ابن سعد عن الزهري بهذا وزاد ولا يؤخرون اخذها في كل عام وقال في القديم وروى عن عمر أنه أخرها عام الرمادة ثم بث مبعداً فاخذ عقاب بن عقالين: وفي الطبقات لابن سعدان النبي صلى الله عليه وسلم بث المصدقين إلى العرب في هلال المحرم سنة تسع وهو في منازل الواقدي بأسانيد مفسراً»

هذا كله اذا كان زرع الثاني بعد حصد الاول فلو كان زرع الثاني بعد اشتداد حب الاول ففيه طريقان أحدهما أنه على هذا الخلاف والثاني القطع بالضم لاجتماعهما في الحصول في الارض ولو وقع الزرعان معا أو على التواصل للمعاد ثم أحرك أحدهما والآخر ببل لم يتعد حبه فطريقان أحدهما القطع بالضم والثاني أنه على الخلاف لاختلافهما في وقت الوجوب بخلاف ما لو تأخر بدو صلاح بعض

بنفسه لانه بفعل نفسه او قو ولينال اجر التفريق وليخص به اقاربه وجيرانه وهذا الوجه هو المذكور في التهذيب والصدقة ومن قال به تعلق بقوله في المختصر وأحب أن يتولى الرجل قسمتها بنفسه ليكون على يقين من أداءها عنه والاول هو الاظهر عند أكثر الأئمة من العراقيين وغيرهم ولم يذكر السيد لاني غيره وحملوا قول الشافعي رضي الله عنه على انه أولى من التوكيل ومنهم من قال أراد به في الاموال الغير الظاهرة وأما في الاموال الظاهرة فالاولى الصرف الي الامام ليخرج عن شبهة الخلاف ومنهم من أطلق الخلاف من غير فرق بين الاموال البلية والظاهرة وهكذا فضل صاحب الكتاب في قسم الصدقات وعبر عن هذا الخلاف بالقولين على خلاف المشهور ورأيت الحاملي صرح في القولين والوجهين بطرد الخلاف فليكن قوله والصرف الي الامام في الاموال الظاهرة أولى معلما بالواو حيث قلنا الصرف الي الامام أولى فذلك اذا كان الامام عادلا فان كان جائرا فوجبان (أحدهما) انه كالعادل ويحكي ذلك عن صاحب الافصاح لما روى ان سعد بن ابي وقاص وأبا هريرة وأبا سعيد رضي الله عنهم سئلوا عن الصرف الي الولاة الجائرين فأمروا به (١) واحدهما وهو الذي ذكره في الكتاب في قسم الصدقات ان التفريق بنفسه اولي من الصرف اليه لظهور جوهره وخيائه بل حكى الحاملي وجها انه لا يجوز الصرف الي الجائر فضلا عن الافضلية *

قال (وتجب نية الزكاة بالقلب (ح) فينوي الزكاة المفروضة فان لم يتعرض لفرض فوجبان ولا يلزم تعيين المال فان قال عن مالي القائب وكان قالنا لم ينصرف الي الحاضر ولو قال عن القائب فان كان قالنا فمن الحاضر أو هو صدقة جزاء لانه مقتضي الاخلاق) *

الوظيفة الثانية النية ولا بد منها في الجملة لقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الاعمال بالنيات» (٢) وهل للمعتبر قصد القلب أم يكفي القول باللسان قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر وإذا ولي الرجل زكاة ماله لم يجزه إلا بنية أنه فرض والنية هي القصد قضية هذا اعتبار قصد القلب وقتل عن الام أنه سواء نوى أو تكلم بلسانه انه فرض، يجزئه قال الاصحاب في المسألة وجهان وقال الثعالبي وغيره قولان (أحدهما) وهو المذكور في الكتاب انه لا بد من قصد القلب وهذا ما خرج به ابن القاسم واليه

(١) (حديث) * سعد وغيره في الصرف ياتي *

(٢) (حديث) * إنما الاعمال بالنيات متفق عليه من حديث عمر وقد تقدم في الموضوع *

الثار فانه يضم الى ما بدأ فيه الصلاح بلا خلاف لان الفقرة الحاصلة هي متعلق الزكاة بعينها وللتنظر فيها صفة الفقرة وهنا متعلق الزكاة الحب ولم يخلف بعد وإنما للوجود حشيش محض قال الشافعي رضي الله عنه الفقرة تزرع مرة فتخرج فتحصده ثم تستخلف في بعض المواضع فتحصده أخرى فهو زرع واحد وإن تأخرت حصده الثانية واختلف الاصحاب في مراده على ثلاثة أوجه أحدها مراده

ذهب صاحب التفرير (والثاني) انه يكفي القول باللسان وهو اختيار القفال فيها حكى الصيدلاني واحتج بأن اخراج الزكاة في حال الردة جائز ومعلوم أن المرتد ليس من أهل نية هي قرابة فدل أن لفظة كاف وأيضاً فان الزكاة تجري فيها النيابة وان لم يكن الثابت من أهلها فاذا جاز ان ينوب فيها شخص عن شخص جاز ان ينوب اللسان عن القلب ولا يلزم الحجج فان الثابت فيه لا بد وأن يكون من أهل الحجج ومن قال بالاول حمل كلامه في الام على انه لا فرق بين أن يقتصر على قصد القلب وبين ان يجمع بين قصد القلب والتلفظ (وأما) فصل للمرتد في أداء الزكاة في حال الردة كلام تقدم وعلي التسليم فلا نسلم ان القصد غير معتبر في حق المرتد نعم لا يتصور منه قصد هو قرابة لكن كالا يتصور منه ذلك لا يتصور ايضاً لفظ هو قرابة وقد قيل القفال لا يسقط الفرض حتى يقول المرتد هذا عطاء فرض فقال كذا ينبغي ان يكون فاذا جاز اعتبار اللفظ وإن لم يكن قرابة لم لا يجوز اعتبار القصد وإن لم يكن قرابة (وأما الوجه الثاني) فهو باطل بالوضوء فانه يجوز فيه إنباء الأهل وغير الأهل ومع ذلك يعتبر فيه قصد القلب وروى الشيخ ابو على طريقة أخرى عن بعضهم قاطعة باعتبار قصد القلب وكيفية النية ان ينوي هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي أو زكاة مالي للمفروضة أو الصدقة للمفروضة ولا يكفي التعرض لفرض المال فان ذلك قد يكون كفارة ونذراً ولا يكفي التعرض للصدقة في اصح الوجوه فانها قد تكون فائدة ولو تعرض للزكاة دون صفة الفرضية فهل يجزئه فيه وجهان الذي ذكره الأكثرون انه يجزئه لان الزكاة لا تكون الا مفروضة قال في النهاية وهما كالوجوه فيما إذا نوى صلاة الظهر ولم يتعرض للفرضية لكن صلاة الظهر قد تكون فائدة من العبي ومن علي مفرداً ثم أعاد في جماعة ولا انقسام في الزكاة ولا يجب تعيين المال للزكاة عنه فان غرض تقيص المال ودفع حاجة المستحقين لا يخلف بل يزكي عن واثبه وقوده حتى يخرج تمام الواجب فلو ملك اربعمائة درهم مثلاً مائتان حاضران ومائتان غائبتان فأخرج خمسين من غير تعيين جاز وكذا لو ملك اربعين من الغنم وخمسة من الابل فأخرج شائين ولو أخرج خمسة مطلقاً ثم بان له تلف احد المائتين أو تلف أحدهما بعد الاخراج فله ان يحجب المخرج عن الزكاة الاخرى ولو عين ماله لم ينصرف الي غيره حتى لو أخرج الحصة عن المال الغائب فبان ماله لم يكن له صرفه الي الحاضر ولو قال هذه عن مالي الغائب إن كان سالماً فبان ماله فله ان يصرفه الي الحاضر حتى في السنة فيه وجوب قال والاصح انه لا يجوز ولو قال هذه عن مالي الغائب فان كان سالماً

إذا سئل واشتدت فانتثر بعض حياتها بنفسها أو بقر الصافير أو بهبوب الرياح فنبقت الحبات المنتثرة في تلك السنة مرة أخرى وأدركت والثاني مراده إذا نبثت وانتفت وعلا بعض طاقها فنبط البعض وبقى للمعطي أخضر تحت العالي فإذا حصده العالي أصابت الشمس الأخضر فأدرك والثالث مراده الثرة الهندية فإنها تخرج سنابلها ويبقى سوقها فتخرج سنابل آخر ثم يختلفو في الصور الثلاث

فهي صدقة أو قال إن كان مالي الغائب سالماً فإنه زكاته والافى صدقة جاز لان اخراج الزكاة عن الغائب حكماً يكون وان اقتصر على قوله عن مالي الغائب حتى لو بان مالاً لا يجوز له الاسترداد الا اذا صرح فقال هذا عن مالي الغائب بان مالاً استردته وليست هذه الصورة كما اذا اخرج حصة وقال ان كان موردي قد مات وورثت ماله فإنه زكاته فإن موته لا يجب الخرج عن الزكاة لان الاصل بقاء المورث وعدم الارث وهنا الاصل سلامة المال فالتردد معتضد بهذا الاصل ونظير هذه المسألة أن يقول في آخر شهر رمضان أصوم غداً عن رمضان إن كان من الشهر يصح ونظير مسئلة الميراث أن يقول في أوله أنا صائم غداً عن رمضان إن كان من الشهر لا يصح ولو قال هذه عن مالي الغائب فإن كان مالاً فمن الحاضر فالذي قاله معظم الأئمة أن الغائب إن كان سالماً يقع عنه والا فلا يقع بل يقع عن الحاضر لانه قد جزم بكونها زكاة ماله والتردد في أنها عن أى المائين بحسب بقاء الغائب وتلفه لا يضر كالتردد بين الفرض والتلف في الصورة السابقة على اختلاف التقديرين وهذا لان تعيين المال ليس بشرط فلا يقدح التردد فيه حتى لو قال هذه عن مالي الغائب أو الحاضر أجزأته وعليه خمسة أخرى وبخالف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت إن دخل الوقت والا فمن الغائبة لا يجزئه لان التعيين شرط في العبادات البدنية وحكي في النهاية تردداً عن صاحب التقریب في وقوع الخرج عن الحاضر لان التنية مترددة بالاضافة اليه تردداً غير معتضد بالاصل فإنه إن جماعها عن الحاضر بشرط تلف الغائب والاصل في الغائب البقاء والاستمرار وكان الوقوع عن الغائب على خلاف الاصل وبخالف ما لو قال والافى نافلة لانه يحنط في الفرض بما لا يحنط به للتفصيل (وقوله) في الكتاب فإن كان مالاً فمن الحاضر أو هو صدقة ليس المراد منه ان النأوى ردد هكذا لكنهما صورتان عطف احدهما على الاخرى والمعنى أو قال هو صدقة ولورد قائل والافى الحاضر أو هو صدقة وكان الغائب مالاً لم يقع عن الحاضر كما قال الشافعي رضي الله عنه لو قال ان كان مالي الغائب سالماً فإنه زكاته أو نافلة وكان ماله سالماً لم يجزه لانه لم يقصد بالتية قصد فرض خالص ونظيره أن يقول نعلي فرض الظهر أو أهله وأصوم سداً عن رمضان أو نأمله فلا ينعقد (وقوله) جاز لم يبالوا لانه حكم بالمجوز في العودتين معاً وفيما إذا قل فإن كان الغافق الحاضر الوجه المقبول عن صاحب التقریب (وقوله) لانه مقتضى الاطلاق رجوع الي العودة الاخرى وهي أن يقول فإن كان مالاً فهو صدقة لان المفهوم من الالافية هي أن يكون على قوله

بحسب اختلافهم في المراد بالنص واتفق الجمهور على أن هذا النص قطع منه بالضم وليس تفرعاً
على بعض الأقوال العشرة السابقة فذكروا في الصورة الأولى طريقتين أحدهما القطع بالضم والثاني
أنه على الأقوال في الزرعين المختلفين في الوقت ومقتضي كلام الفزالي واليغوي ترجيح هذا
وفي الصورة الثانية أيضاً طريقتان (أصحها) القطع بالضم (والثاني) على الخلاف وفي الثالث طرق أحدها
القطع بالضم والثاني القطع بعدم الضم والثالث على الخلاف هذا آخر قول الرافعي وقد أحسن
وأجاد في تلخيصه قال الفارسي وغيره إذا قال المالك هذان زرعاً ستين فقال الساعي بل سنتان لقول

هذا المال عن الغائب ولو اقتصر عليه وكان الغائب تالفاً يكون المخرج صدقة على ما سبق ولا يقع من
الحاضر فظهر أن الأجزاء عن الحاضر ليس مقتضى الإطلاق (فإن قلت) في جواز نقل الصدقة
خلاف يأتي في موضعه فتجوز الإخراج عن المال الغائب في مسائل الفصل جواب علي قول الجواز
أم كيف الحال (فالجواب) أن أبا القاسم الكرخي جعلها جواباً على قول الجواز ويجوز أن تفرض
النية عن منزله وعدم وقوفه على بقاء المال وهلاكه فيصح تصوير هذه المسائل من غير النظر إلى
ذكر الخلاف وقد أشار إلي هذا في التاميل *

قال (وينوي ولي الصبي والمجنون وهل ينوي السلطان إذا أخذ الزكاة من الممنوع إن قلنا
لاتبرأ ذمة الممنوع فلا وإن قلنا تبرأ فوجهان) *

كما أن صاحب المال قد يفرق الزكاة بنفسه فغيره قد ينوب عنه فيه فإن فرق بنفسه فلا بد من
النية كما بيناه وإن ناب عنه غيره فذلك يفرض على وجوه (منها) نيابة الولي عن الصبي والمجنون
ويجب عليه أن ينوي لأن المؤدى عنه ليس أهلاً للنية كما ليس أهلاً للقسم والتفريق فينوب عنه في
النية كما ينوب عنه في القسم قال القاضي ابن كنج : فلو دفع من غير نية لم يقع للموقع وعليه الضمان (ومنها)
أن يتولى السلطان قسم زكاته وذلك إما أن يكون بدفعه إلى السلطان طوعاً أو يأخذ السلطان منه كرها
فإن دفع طوعاً ونوى عند الدفع كفى وإن لم ينو السلطان لأنه نائب المستحقين فالرفع إليه كالرفع
إليهم وإن ينو صاحب المال ونوى السلطان ولم ينو هو أيضاً فيه وجهان (أحدهما) وهو ظاهر كلامه
في المختصر ولم يذكر كثير من العراقيين سواء أجازوه أم لم يذكروا أنه لا يدفع إلى السلطان إلا بفرض وهو
لا يفرق على أهل السهمان إلا بفرض فأغنت هذه القرينة عن النية (والثاني) لا يجزى لأن الإمام نائب
الفقراء ولو دفع إليهم بغير نية لم يجز فكذلك إذا دفع إلى نائبهم قال صاحب المذهب والتبذير
وجهور المتأخرين : هذا أصح وهو اختيار القاضي أبي الطيب وحملوا كلام القاضي رضي الله عنه
على الممنوع يجزئه المأخوذ وإن لم ينو لكن قل عن نفعه في الأم أنه قال يجزئه وإن لم ينو طائفاً
كان أو كرهاً وأما إذا امتنع عن أداء الزكاة فسلطان أخذها منه كرهاً خلافاً لابي حنيفة لا نقوله
نه إلى جده (أخذ من أهله صدقة طهرهم وتركهم بها) ولا يأخذ إلا قدر الزكاة على الحديد

قول مالك فان اتهمه الساعي حلفه استعجاباً قولاً واحداً وهو كما قاله لان الاصل عدم الوجوب والذي يدعيه ليس مخالفاً فظاهر فكانت البيِّن مستحبة والله أعلم *

قوله صلى الله عليه وسلم « ليس في المال حق سوى الزكاة » (١) وقال في القديم يأخذ مع الزكاة شطر ماله ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال « في كل اربعين من الابل السائمة بنت لبون من اعطاهم ونهر ابها فله اجرها ومن منها قانا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا ليس لآل محمد فيها شيء » (٢) اذا عرفت ذلك فان نوى المتع حاله الاخذ برئت ذمته ظاهراً وباطناً ولا حاجة الى نية الامام وان لم ينو قبل تبرأ ذمته نظر ان نوى الامام سقط عنه الفرض ظاهراً ولا يطالب به تأنيهاً هل يسقط باطناً فيوجهان (أحدهما) لانه لم ينو وهو متعبد بأن يتقرب بالزكاة (وأظهرها) أنه يسقط إقامة لنية الامام

(١) (حديث) روى ليس في مال حق سوى الزكاة : ابن ماجه والطبراني من حديث قاطمة بنت قيس بهذا وفيه ابو حمزة ميمون الاعور راو به عن الشعبي عنها وهو ضعيف قال الشيخ تقي الدين القشيري في الامام كذا هو في النسخة من روايتنا عن ابن ماجه وقد كتبه في باب ما أدى زكاته فليس بكز وهو دليل على صحة فقط الحديث لكن رواه الترمذى بالاسناد الذي اخرج به ابن ماجه بل فقط ان في المال حق سوى الزكاة وقال اسناده ليس بذلك ورواه يان واسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله وهو اصح وقال البيهقي اصحابنا يذكرونه في ما ليقيم ولست احفظ له اسناداً : وروى في مناه اخاديت منها ما رواه ابو داود في الراسل عن الحسن مرسل من ادنى زكاة ماله فقد أدى الحق الذي عليه ومن زاد فهو افضل وروى الترمذى عن ابى هريرة مرفوعاً اذا ادبت الزكاة فقد قضيت ماعليك واسناده ضعيف : ورواه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً وموقوفاً فقط اذا ادبت زكاة مالك فقد اذهبت عنك شره قال وله شاهد صحيح عن ابى هريرة *

(٢) (حديث) في كل اربعين من الابل السائمة بنت لبون من اعطاهم مؤخرراً فله اجرها ومن منها قانا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا ليس لآل محمد منها شيء : احمد واو داود والنسائي والحاكم والبيهقي من طريق بهز بن حكيم عن ابيه عن جده وقد قال يحيى بن معين في هذه الترجمة اسناد صحيح اذا كان من دون بهز ثقة وقال ابو حاتم هو شيخ يكتب حديثه ولا يصحح به وقال الشافعي ليس بحجة وهذا الحديث لا يثبت له اهل العلم بالحديث ولو ثبت له لما به وكان قال به في القديم وسئل عنه احمد فقال ما ادرى ما وجهه فسل عن اسناده فقال صالح الاساد وقال ابن حبان كان يحط به كثيراً ولولا هذا الحديث لادخله في الثقات وهو ممن اسحبه الله به وقال ابن عدى لم ار له حديثاً منكراً وقال ابن الطلاع في اوائل الاحكام بهز معول وقال ابن حرم غير مشهور بالعدالة وهو خطأ متعاً فقد وثقه خلق من الائمة وقد استوفيت ذلك في تلخيص الهذيب وقال البيهقي وغيره حديث بهز هذا منسوخ وسبقه الووى بان الذي ادعاه من ادب

• قال المصنف رحمه الله تعالى •

(ولا يجب العشر قبل ان ينقد الحب فاذا انقصد الحب وجبت لانه قبل ان ينقد كالحضرات

مقام نيته كما ان قسه قام مقام قسه وكما أن نية الولي تقوم مقام نية الصبي وان لم ينو الامام أيضا لم يسقط الفرض في الباطن وكذا في الظاهر على أظهر الوجهين هذا الترتيب والتفصيل ذكره في التهذيب وإذا اقتصر خرج من الوجهين المشهورين ان نية المتع إذا أخذت منها الزكاة لم ينو هل يسقط الفرض عنه باطنا : ونهى امام الحرمين وصاحب الكتاب وجوب النية على الامام علي هذين الوجهين ان قلنا لا تبرأ ذمة المتع باطنا فلا يجب وان قلنا تبرأ فوجهان (أحدهما) لا كيلا يهلون للمالك فيما هو متعبد به (والثاني) نعم لان الامام فيما يليه من أمر الزكاة كولي الطفل والمتع مقبور كالطفل وظاهر المذهب أنه يجب عليه أن ينوي ولو لم ينو عصي وأن نيته تمام مقام نية المالك وهذا لفظ القفال في شرح التلخيص (ومنها) أن يوكل ويكيل بتفريق الزكاة وان نوى للموكل عند الدفع الي الوكيل ونوى الوكيل عند الدفع الي المساكين فهو أولي وان لم ينو واحدا منها أو لم ينو للموكل لم يميز كما لو دفع الي المساكين بنفسه ولم ينو وان نوى الموكل عند الدفع ولم ينو الوكيل فيه طريقان (أحدهما) القطع بالجواز كما لو دفع الي الامام ونوى (وأظهرها) أنه يفي علي أنه لو فرق بنفسه هل يميزه بتقديم النية علي التفرقة فيه وجهان (أحدهما) لا كما في الصلاة (وأظهرها) وبه قال أصحاب أبي حنيفة رحمه الله نعم كما في الصوم والصبر ولان المقصود الاظهر من الزكاة اخراجها وسد خلالات المستحقين بها ولذلك جازت النيابة فيه مع القدرة علي مباشرة وعلي هذا تكفي نية الموكل عند الدفع الي الوكيل وعلى الاول لا يلزم نية الوكيل عند الدفع الي المساكين أيضا ولو لوكل ويكيل وفرض النية اليه أيضا جاز كذا ذكره في النهاية والوسيط •

(فرع) لو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة لم تسقط عنه الزكاة وعن أصحاب أبي حنيفة رحمه الله أنها تسقط •

العقوبة كانت بالاموال في الاموال في اول الاسلام ليس بثابت ولا مرفوع ودعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ وال جواب عن ذلك ما ألجأ به ابراهيم الحارثي فانه قال في سياق هذا المتن لفظه وهم فيها الراوي وانما هو قائل آخذوها من شطرين ماله أي نجعل ماله شطر فيختار عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لانه الزكاة فاما مالا يلزمه فلا قلله ابن الجوزي في جامع المسانيد عن الحارثي والله الموفق •

(١) (قوله) ان كانت ترد الماء أخذت علي مياهم فيه حديث رواه الطبراني في الاوسط من حديث عائشة وهو في المتقى لابن الجارود : ومن طريق عبد الله بن عمرو بن العاص أيضا عند احمد وغيره •

وبعد الانقضاء صار قرناً يصلح للإدخال فإن زرع القرة فأدرك وحصد ثم سبل مرة أخرى فحل
يضم الثاني إلى الأول فيه وجهان (أحدهما) لا يضم كما لو حلت النخلة فجدها ثم حلت حملاً آخر

قال (ويستحب الساعي أن يعلم في السنة شهر الأخذ الزكاة وأن يرد للواشي إلى مصيق قريب من
المرعي ليسهل عليه الأخذ والعد) *

كان النبي صلى الله عليه وسلم والحلفاء بعده يشعرون السعاة لأخذ الزكاة والمعنى فيه أن كثيراً
من الناس لا يعرفون الواجب والواجب فيه ومن يصرف إليه فيعشوا ليأخذوا من حيث يجب
ويضعوا حيث يجب والأموال نوعان (أحدهما) ما لا يعتبر فيه الحول كالأموال والزروع فتبعت السعاة
لوقت وجوبها وهو إدراك الثمار واشتداد الحبوب وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثير اختلاف
(والثاني) ما يعتبر فيه الحول وهو موضع كلام الكتاب فأحوال الناس تختلف ولا يمكن بمشاع
إلى كل واحد عند تمام حيله تعيين شهراً يأتيهم الساعي فيه واستحب الشافعي رضي الله عنه أن
يكون ذلك الشهر المحرم صيفاً كان أو شتاء فإنه أول السنة الشرعية ويخرج قبل المحرم ليوافيهم
أول المحرم ثم إذا جاءهم فمن ثم حوله أخذ زكاته ومن لم يتم حوله فيستحب له أن يسجل فإن لم
يفعل استخلف عليه من يأخذ زكاته وإن شاء آخر إلى حيث من قابل وإن وفق بفوض التفريق
إليه وأن يأخذ زكاة للواشي إن كانت ترد للماء أخضعها على مياههم ولا يكافهم دها إلى البلد ولا يلزمه
أن يتبع المرعى وبهذا فسر قوله صلى الله عليه وسلم «لا جلب ولا جنب» (١) أي لا يكفون أن يجلبوها
إلى البلد وليس لهم أن يجنبوها الساعي فيشقوا عليه فإن كان رب المال ما من أمره بمجمعا عند
أحدهما وإن اجتزأت الماشية بالكلا في وقت الربيع ولم ترد للماء أخذ الزكاة في بيوت أهلها وأقربتهم
هنا لفظ الشافعي رضي الله عنه وقضيتهم تجوز تكليفهم الرد إلى الأتية وقد صرح به الحاملي
وغيره وأذا أراد معرفة عددها قلن أخبره المالك وكلن حقة قبل قوله وإلا أحصاهما والاولى أن تجمع
في حظيرة ونحوها وينصب على ألباب خشبة مفرقة وتساق لتخرج واحدة بعد واحدة وثبت
كل شاة إذا بلغت المصيق ويقف رب المال أو نائبه من جانب والساعي أو نائبه من جانب ويسد
كل واحد منها قضيب يشيران به إلى كل شاة أو بصبيان ظهرها به فذلك أبعد عن الغلط وإن
اختلفا بعد الإحصاء وكان الواجب يختلف أعاد العد (وقوله) قريب من المرعي فيه إشارة إلى أنه
لا يكافهم الرد من المرعي إلى البلدة والقرية بل يأمر بمجمعا في مصيق قريب من المرعي فإن عسر
المحذور ثم قد ذكرنا أنه يأمر بالرد إلى الأتية *

(١) حديث (روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا جلب ولا جنب: أحمد وأبو داود من
حديث ابن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وزاد ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في
دورهم قال ابن إسحاق معنى لا جلب أن تصدق الماشية في موضعها ولا تحلب إلى المصدق ومنه

والثاني يضم ويخالف النخل لانه يراد للتأييد فجعل لكل حل حكم والزرع لا يراد للتأييد فكأن
الحلن كما هو واحد * *

قال (ويستحب أن يقول للوحدى أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت
ولا يقول صلى الله عليك وإن قاله عليه السلام لآل أبي أوفى لانه مخصوص بعفان ينعم به على غيره
وكا لا يقال محمد عز وجل وإن كان عزيزاً جليلاً فلا يحسن أن يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وإن كان
يسخل تحت آله تبعاً * *

قال الله تعالى (وصل عليهم) أي ادع لهم فيستحب للساعي أن يدعو رب المال ترغيباً له في
الخير وتطليبا لقلبه ولا يتعين شيء من الادعية واستحب الشافعي رضي الله عنه أن يقول: أجرك
الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت وهو لا تقي بالحال . وحكي المخاطبي وجها
أنه يجب عليه الدعاء وله تمسك من لفظ الشافعي رضي الله عنه فانه قال غفر على الوالي أن يدعو
له وكا يستحب للساعي يستحب للمساكين أيضا إذا فرق رب المال عليهم وقد روى عن عبد الله بن
أبي أوفى رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال « اللهم صل
علي آل فلان فإنه أبى بصدقة فقال اللهم صل على آل أبي أوفى » (١) قال الأئمة: هذا وإن ذكره
النبي صلى الله عليه وسلم لا يقوله غيره لان الصلاة قد صارت مخصوصة في لسان السلب بالانبياء عليهم

لا جنب ان يكون المصدق بأقصى مواضع اصحاب الصدقة فتجنب اليه فهو عن ذلك : وفي الباب
عن عمران بن حصين رواه احمد وابو داود والنسائي والترمذي زيادة عنده فيه وابن حبان وصحاحه
وهو متوقف على صحته سماع الحسن من عمران وقد اختلف في ذلك وزاد ابو داود في رواية بعد
قوله لا جنب ولا جلب في الزهان وعن انس رواه احمد واليزار وابن حبان وهو من افراد
عبد الزراق عن ممر عن ثابت عنه قاله البخاري واليزار وغيرهما وقد قيل ان حديث ممر عن
غير الزهري فيه لين وقد اعلم البخاري والترمذي والنسائي فقال هذا خطأ فاحش وابو حاتم فقال
هذا منكر جداً وقد اخرجه النسائي من وجه آخر عن حميد عن انس وقال الصواب عن حميد
عن الحسن عن عمران : وفيه ايضاً عن ابن عمر رواه احمد وسنده ضعيف (تنبيه) فسر مالك
الجلب والجنب بخلاف ما فسر به ابن اسحاق فقال الجلب ان تجلب القوس في السباق فيحرك
وراءه الشيء يستحث به فليسبق والجنب ان يجنب مع القوس الذي سابق به فرسا آخر حتى
اذا دنا تحول الراكب على القوس المجنوب فيسبق ويدل على هذا التفسير زيادة ابن داود وهي قوله
في الزهان لا جرم قال ابن الاثير له تفسيرهما فذكر ان وتبعه المنذري في حاشيته * *

(١) (حديث) ابن أبي أوفى قال النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهم صل عليهم
فأتاه ابن بصدقة الحديث متفق عليه وفي الباب عن واقل ابن حجر قال رسول الله ﷺ لرجل
بست بناية قد ذكر من حسناتها في الزكاة فقال اللهم برك فيه وفي أهله * *

(الشرح) أما مسألة القرة فسبق يانها واضحا في الفصل الذي قبل هذا والاصح الضم وأما المسألة الاولى فسبق يانها أيضا في باب زكاة الثمار وهذا الذي ذكره المصنف هو للذهب فيها وذكر هناك قولين آخرين ضعيفين والله تعالى أعلم *

الصلاة والسلام كما أن قولنا عز وجل صار مخصوصا بالله تعالى جلده وكما لا يقال محمد عز وجل وإن كان عززاً جليلاً لا يقال أبو بكر وعلي صلوات الله عليهما وإن صح للنفى وهل يكره ذلك أم هو مجرد ترك أدب أطلق القاضي حسين فقط الكراهة وكذا قل المصنف في الوسيط ووجه إمام الحرمين بأن قال المكروه يشترع ترك الأولى بأن يفرض فيه نهي مقصود فقد ثبت نهي مقصود عن التشبه بأهل البدع وإظهار شعارهم والصلاة على غير الأنبياء مما اشتهر بالفئة الملقبة بالرفض وظاهر كلام الصيدلاني أنه في حكم ترك الأدب والأولى وبه يشعر قوله في الكتاب فلا يحسن أن يقال أبو بكر صلوات الله عليه وصرح بنفي الكراهة في العدة وقال أيضا الصلاة بمعنى الدعاء تجوز على كل أحد أما بمعنى التعظيم والتكريم يختص به الأنبياء عليهم السلام والمشهور ما سبق ويجوز أن يجعل غير الأنبياء تبعاً لهم في الصلاة فيقال المهم سبى علي محمد وعلي آله واصحابه وأزواجه وأتباعه لأن ذلك لم يمتنع منه السلف وقد أمرنا به في التشهد وغيره قال الشيخ أبو محمد والسلام في معنى الصلاة وقد قرن الله تعالى بينهما فقال (صلوا عليه وسلموا تسلياً) فلا يفرد به غائب غير الأنبياء ولا بأس به في معرض المحاطبة فيقال للأحياء والاموات من المؤمنين السلام عليكم إذا قرر ذلك فالصلاة لما كانت حقاً لله صلى الله عليه وسلم كان له أن ينعم بها على غيره وغيره لا يتصرف فيها هو حقه كما أن صاحب المنزل يجلس غيره على تكريمه وغيره لا يفعل ذلك (وقوله) وإن كان يدخل تحت آله تبعاً إنما يستمر على قولنا إن كل مسلم من آل النبي صلى الله عليه وسلم لكن الظاهر للنقل عن نص الشافعي رضي الله عنه أن آله بنو هاشم وبنو المطلب فعلي هذا لا يدخل أبو بكر رضي الله عنه تحت الآل وإنما يدخل تحت الاصحاب وقد ذكرنا هذا الخلاف في موضعه *

قال (القسم الثاني في التعجيل والنظر في أمور ثلاثة الأولى فوقه ويجوز تعجيل الزكاة (م) قبل تمام الحلول ولا يجوز قبل تمام النصاب ولا قبل السوم وفي تعجيل صدقة عامين وجان ولو ملك مائة وعشرين شاة فعجل شاتين ثم حدث سخله في أجزاء الثانية وجان (أحدهما) وهو الاصح اجزاء ١٠٠) *

التعجيل جائز في الجملة ويقال أبو حنيفة وأحمد لا يروى عن علي رضي الله عنه أن العباس رضي الله عنه سأله رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن يحل فرخص له إذا عرف ذلك فالجاجة تمس إلى معرفة

(١) حديث (م) على أن العباس سأله رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن يحل فرخص له أحمد وإمام السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث المجاج بن دينار عن الحكم عن حجية بن عدي عن علي ورواه الترمذي من رواية إسرائيل عن الحكم عن حجر المدوني عن

• قال للمصنف رحمه الله تعالى •

(ولا تؤخذ زكاة الحبوب إلا بعد التصفية كما لا تؤخذ زكاة البאר إلا بعد الجفاف) •

أن التمجيل بأية مدة يجوز وأنه إذا عجل في الوقت يجزئه على الإطلاق أوله شرائط وأنه إذا لم يتم مجزئاً هل للمعجل أن يرجع فيما دفع فذلك قال : والنظر في ثلاثة أمور (أحدها) في التمجيل والاموال الزكوية ضربان (أحدهما) مال تمجفيه الزكاة بالحلول والنصاب فيجوز تمجيل زكاته قبل الحلول خلافاً لما لك حيث قال لا يجوز قال المسعودي : الآن يقرب وقت الوجوب بأن لم يبق من الحلول الا يوم أو يومان • لناسبق من الخبر وأيضاً فإن الزكاة حق مالي أجل رقفاً فجاز تمجيله قبل محله كالدين للمؤجل وككفارة اليمين قبل الحنث فإن مال الكاسم جواز التمجيل في الكفارة ولا يجوز التمجيل قبل تمام النصاب كما إذا ملك مائة درهم فعجل منها خمسة دراهم أو ملك تسعاً وثلاثين شاة فعجل شاة ليكون للمعجل عن زكاته إذا تم النصاب وحال الحلول عليه وذلك لأن الحلول للمالي إذا تعلق بشيئين ووجد أحدهما يجوز تقديمه على الآخر لكن لا يجوز تقديمه عليهما جميعاً ألا ترى أنه يجوز تقديم الكفارة على الحنث إذا كان قد حلف ولا يجوز تقديمها على الحنث واليمين جميعاً وهذا في الزكاة العينية أما إذا اشترى عرضاً للتجارة يساوي مائة درهم فعجل زكاته مائتين وحال الحلول وهو يساوي مائتين جاز للمعجل عن الزكاة على ظاهر الذهب وإن لم يكن يوم التمجيل نصاباً لأن الحلول منقصد والاعتبار في زكاة التجارة بأخر الحلول ولولمك أربعين من الفم للملوفة وعجل شاة على عزم أن يسيما حولاً لم يقع عن الزكاة إذا أسامها لأن للملوفة ليست مال الزكاة كالباقص عن النصاب وإنما تمجل الزكاة بعد انعقاد الحلول ولوعجل صدقة عامين فصاعداً فهل يجزى. المخرج عما عدا السنة الأولى فيه وجان (أحدهما) نعم لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « تسلف من الباس صدقة عامين » (١) وبهذا قول

على وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن ابن مسلم بن يثاق عن النبي ﷺ مرسلًا وكذا رجحه أبو داود وقال البيهقي قال الشافعي روى عن النبي ﷺ أنه تسلف صدقة مال الباس قبل أن تحل ولا ادري أثبت أم لا قال البيهقي عني بذلك هذا الحديث ويضده حديث أبي اليخترى عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا كنا احجبتنا فاستسلفنا الباس صدقة عامين رجاءه فقات إلا أن فيه انقطاعاً وفي بعض النسخة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمرا أنا كنا تمجلنا صدقة مال الباس عام أول : رواه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع •

(١) حديث • روى أنه صلى الله عليه وسلم تسلف من الباس صدقة عامين الطبراني والبخاري من حديث ابن مسعود به وزاد في عام وفي استاده محمد بن ذكوان وهو ضيف ورواه البخاري وابن عدي والدارقطني من حديث الحسن بن عمار عن الحكم عن موسى بن طلحة عن أبيه نحوه والحسن متروك وقد حالف الناس عن الحكم فيه كما تقدم في الحديث الماضي ورواه الدارقطني

(الشرح) هذه للسنة سبق يانها في باب زكاة المال وذكرنا أنه لا يجب الاخراج إلا بعد التصفية وأن مؤنة التصفية والمصداق على المالك ولا يحسب شي منها من الزكاة وهذا متفق عليه وسبق هناك فانس تعلق بالفصل والله تعالى أعلم *

أبو اسحق (والثاني) لالان زكاة السنة الثانية لم ينقد حولها والتسجيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتسجيل قبل كل النصاب . والوجه الاول أصح عند صاحب الكتاب ذكره في الوسيطو كذا قاله الشيخ أبو حامد وصاحب الشامل : والأكثرون على ترجيح الوجه الثاني ومنهم معظم العراقيين وصاحب التهذيب حولوا الحديث على أنه تسلفا بدفتين فان جوزنا فذلك ان يبق عنده بعد التسجيل نصاب كامل كما اذا ملك ثنتين وأربعين شاة فصجل منها شاتين فاما اذا لم يبق عنده بعد التسجيل نصاب كامل كما اذا ملك أربعين أو إحدى وأربعين فصجل شاتين فوجان (أحدهما) الجواز كالوجعيل عن أربعين صدقة عام فانه يجوز (وأصحها) المنع لان التسجيل على النصاب لا يجوز وفي تسجيل شاتين ما يوجب قصان النصاب في جميع السنة الثانية وذكر أبو الفضل بن عبدان قريبا على جواز تسجيل صدقة عامين أنه هل يجوز أن ينوى تقديم زكاة السنة الثانية على الاولى فيوجان كالوجعيل في تقديم الصلاة الثانية على الاولى في الجمع ولولم ملك نصابا فصجل زكاة نصابين نظر ان كان ذلك في زكاة التجارة كما لو اشترى عرضا بنية التجارة بمائتي درهم وأخرج زكاة اربعمائة فخال الحول والعرض يساوى اربعمائة اجزاء ما اخرج لان الاعتبار في زكاة التجارة بأخر الحول وإن كان في زكاة العين فان اخرج على توقع حصول نصاب آخر بسبب مستقبل كل مائة مائتي درهم فأخرج زكاة اربعمائة على توقع اكتساب مائتين واكتسب مائتين لم يجزئه ما اخرج عن المائتين الحادثتين وبذلك نهد خلافا لابي حنيفة بناء على ان المستفاد في اثناء الحول مضمون الي ما عندهم في الحول فكانه موجود وقت الاخراج وإن اخرج على رجاء حصول نصاب آخر أو لكل نصاب آخر من عين ما عنده فصدق رجاءه كما اذا ملك مائة وعشرين شاة فصجل شاتين ثم حدثت سخلة او ملك خسا من الابل فصجل شاتين ثم بلغت بالتوالد عشرين فجل يجزئه ما اخرج عن النصاب الذي كل الآن فيه وجان (أصحها) عند حجة الاسلام وصاحب التمه الاجزاء لان الناج الحاصل في اثناء الحول بمثابة الموجود في اوله وهذا قياس الحكمي عن ابي حنيفة رحمه الله في الصورة السابقة (والثاني) وهو الاصح عند العراقيين وصاحب التهذيب للمنع لانه تقديم زكاة العين على النصاب فأشبهوا ما اخرج زكاة اربعمائة درهم وهو لا يملك إلا مائتين يورث امام الحرمين هذين الوجهين في جواز تقديم صدقة عامين إن جوزنا ذلك فالتقديم للنصاب الثاني اولى وإن منعنا ذلك فهن الوجان والفرق

أيضا من حديث الرزقي ومثله بن علي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في هذه القصة وهما ضيفان أيضا والصواب عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يثاق مرسل كما مضى *

• قال المصنف رحمه الله تعالى •

(وإن كان الزرع لواحد والأرض لآخر وجب المشر على مالك الزرع عند الوجوب لأن الزكاة تجب في الزرع فوجب على مالكه كزكاة التجارة تجب على مالك لئلا دون مالك الدكان

إن التاج الحاصل في وسط الحول لا يحتاج إلى حول جديد وكان حول المال الذي واجبه شامته عند علي ما واجبه شأنه ولا كذلك زكاة السنة الثانية فإن حولها لم يدخل بحال وطرد ابن عبدان الوجين للذكورين في هذه الصورة في الصورة الأولى أيضا وهي ما إذا اشترى عرضا بمائتين وأخرج زكاة أربع مائة فخل الحول وقيمه أربع مائة ولو عجل شاة عن أربعين فوالت أربعين وهلكت الأمهات هل يجوز أن يخرج من السخاقل في التهذيب فيه وجوب ذلك أن تعلم قوله في الكتاب ويجوز تصجيل الزكاة قبل تمام الحول بالواو مع الميم للمشيرة إلى مذهب مالك لأن للرفق بن طاهر حكى عن أبي عبيد بن خروم من أصحابنا منع التصجيل كما يحكي عن مالك •

قال (وإما زكاة الفطر فتجبل في أول رمضان وزكاة الرطب والعنب لا تجبل قبل الجفاف وقيل تجبل بعد بدو الصلاح وقيل تجبل بعد بدو الطلع وإما الزرع فوجب زكاته بالفرك والتقية ويجوز عند الإدراك وبعد الإدراك وإن لم يفرك وقيل يجوز بعد ظهور الحب وإن لم يشتد •)

الضرب الثاني ما يتعلق بوجوب الزكاة فيه بالحول كالثمار والزرع ولشكك في زكاة الفطر أولا (أما أنها تجب فسيأتي في موضعه وأما تصجيلها فيجوز بعد دخول شهر رمضان لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعث صدقة الفطر إلى الذي يجمع عنده قبل الفطر يومين واحتج له أيضا بأن وجوبها بشيئين برضا والفطر منه وقد وجد أحدهما وهو حصول رمضان هذا ما قاله جمهور الأصحاب وذكر أبو سعيد التتولي أن زمان جواز تصجيلها من أول اليوم الأول من رمضان لأم من أول رمضان لأن زكاة الفطر وجبت بالفطر عن رمضان والصوم هو سبب الفطر فلا تسجل زكاة الفطر قبل سبب الفطر (وقوله) في الكتاب فتسجل من أول رمضان يجوز أن يعلم بالواو لما حكينا عن السنة ولأنه لا ابتداء الغاية وفي جواز تصجيلها علي دخول رمضان وجان كالوجين في تصجيل صدقة عامين والأصح للنسج كاهو قضية لفظه ويجوز أن يعلم بالماء أيضا لأن عن أبي حنيفة أنه يجوز تقديمها على رمضان من غير ضبط وبالألف لأن عن أحمد أنه لا تسجل من أول رمضان إنما تسجل قبل الفطر يوم أو يومين (وإما) الثمار والزرع (فاعلم) أن زكاة الثمار تجب بدو الصلاح وزكاة الزروع تجب باشتداد الحب على ماسيأتي وليس المراد منه وجوب الأداء بل المراد أن حق الله لا يكون ثبت في هاتين الحالتين ثم الإخراج يلزم بعد الجفاف وتقية الحبوب • إذا عرفت ذلك فالإخراج بعد ماص الرطب ثمرا والضب زبيا ليس تسجيل بل هو لازم حينئذ ولا خلاف أنه لا يجوز التقديم على بدو الصلاح وخروج

وان كان على الارض خراج وجب الخراج في وقته ويجب العشر في وقته ولا يمنع وجوب أحدهما وجوب الآخر لان الخراج يجب للارض والعشر يجب للزرع فلا يمنع أحدهما الآخر كجبرة للتجر وزكاة التجارة»

الثمرة كما لا يجوز التصجيل في الضرب الاول على كل النصاب ووراء ذلك فليار حالتان (أحدهما) ما بعد الطلع وخروج الثمرة وقبل بدو الصلاح فيه وجهان (أظهرهما) عند أكثر العراقيين وتأيمهم في التهذيب أنه لا يجوز الاخراج ووجوهه بشيئين (أحدهما) أنه لا يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقاً ولا خصاصاً ونخصياً نصار كما وقدم الزكاة على النصاب (والثاني) ان هذه الزكاة تجب بسبب واحد وهو ادراك الثمار فيمتنع التسليم عليه (والوجه الثاني) أنه يجوز ترك زكاة المواتى قبل الحول وحكي المختل هذا الوجه عن ابن سريج ويشهر بابن أبي هريرة والاول بابي اسحق وذكر القاضي ابن كعب ان أبا اسحق أجاب بالوجهين في دفعتين ولما قال بالثاني ان يقول : أما توجيه الاول فالسلام فيها اذا عرف حصول قدر النصاب وان لم يعرف جملة الحاصل فيعد ذلك ان خرج زائداً على ماثلته فيزكى الزيادة وإن خرج ناقصاً فيفيض المخرج تطوع فلم يمنع الاخراج (وأما) الثاني (فلا) نعم ان هذه الزكاة سببا واحداً بل لها سببان ايضاً ظهور الثمرة وادراكها والادراك بمثابة حولان الحول (الحالة الثانية) ما بعد بدو الصلاح وقبل الجفاف وقد حكي امام الحرمين في هذه ايضا وجهين (أحدهما) المنع لعدم العلم بالقدرة (واصحهما) ولم يذكر الجمهور سواء الجواز كما يجوز إخراج الزكاة في الضرب الاول بعد النصاب وقبل الحول بل اولي اذ لا وجوب ثم يمدونها بيد الصلاح قد ثبت الوجوب وان لم يلزم الاخراج وإذا ركت هذا التفصيل ولما حرت فالحاصل ثلاثة أوجه كما ذكر في الكتاب (أحدها) أن زكاة الثمار لا تسجل قبل الجفاف (والثاني) أنها تسجل بعد بدو الصلاح (والثالث) أنها تسجل بعد بدو الطلع وبه قال أحمد وإيراد الكتاب يقتضي ترجيح الوجه الاول وقد مرص به في الوسيط لكن الظاهر عند المعظم هو الثاني بل نفى أبو الحسين بن القطان أن يكون فيه خلاف وكذا قل صاحب العدة فهذا هو الكلام في زكاة الثمار ويقاس بها زكاة الزروع فالإخراج بعد الفرك والتفتية لازم وليس بتصجيل ولا يجوز الاخراج قبل نبات الزرع ورأيت في بعض كتب اصحاب أحمد أن أبا حنيفة يجوز به طرح البذر في الارض ثم دراء ذلك حالتان (أحدهما) ما بعد التسجيل وانقضاء الحبوب وقبل اشتدادها فيه وجهان علي ما سبق والمنع هنا اولي لان الحبوب غير موجودة والزرع قبل الثمار موجودة وإن لم يمد فيها الصلاح (والثانية) ما بعد الاشتداد والادراك وقبل الفرك والتفتية فالصحيح جواز الاخراج وعن الشيخ أبي محمد أنه لا يجوز الاخراج ما لم ينق لان قدر المال إنما يعرف بالتفتية (وقوله) في الكتاب لا يصح بل ينفى أن يعلم إلا انما ذكرنا (وقوله) وأما الزرع فوجوبه كانه بالفرك (أى) وجوب الاخراج . الا لما لحق

(الشرح) للتبر بفتح الليم والجيم هو الذي كان (أما الأحكام) فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى يجب العشر في الحر والحب المستخرج من أرض مستأجرة أو من أرض عليها خراج فيجب على المستأجر العشر مع الاجرة وكذا مع الخراج في أرض الخراج . قال الرافعي والاصحاب

يثبت عند الاشتداد (وقوله) ويجوز عند الادراك وكذا قوله يجوز بعد ظهور الحب لأبأس بإعلامها بالاول والوجه الصائر إلى أنها لا يجوز الاخراج قبل التنقية ثم عد الأنة في هذا الباب ما يقدم على وقت الوجوب من الحقوق لما لا يتوما لا يقدم (فمنها) كفارة الهين والظهار والقتل وجزاء الصيد وسياقي ذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى (ومنها) لا يجوز للشيوخ المحرم والامل والمرضع تقديم الفدية على رمضان (ومنها) لا يجوز تقديم الاضحية على يوم النحر (ومنها) كفارة الوطاع في رمضان حتى الحناطي في جواز تقديمها على الوقوع وجهين (والاصح) للنع (ومنها) اذا قال اذا شفى الله مريضى فله على أن أعتق رقبة فأعتق قبل الشفاء قال ابن عبدان لا يجزى . في أصح الوجهين وما ذكره وهو من شرط الباب زكاة للمعدن والركز قال لا يجوز تقديمها على الحصول *

قال (الشافعي) في الطودي المائة من الاجزاء وهو فوات شرط الوجوب وذلك في القبايض أن يرتد أو يموت أو يستغنى بحال آخر فان عرضت بعض هذه الحالات وزالت قبل الحول فوجهان أو في المالك بأن يرتد أو يموت أو يتلف ماله فيتين بجميع ذلك أن المعجل لم يقع عن الزكاة أما المال فو تلف في يد للسكين أو في يد الامام وقد قبض بسؤال للسكين فلا بأس وان قبض بسؤال للمالك فهو من ضمان المالك وان اجتمع سؤال للمالك وللسكين فأى الجانبين يرجع فيه وجهان وحاجة أطفال المساكين كسؤالهم وحاجة البائسين هل تنزل منزلة سؤالهم فيه وجهان . *

يشترط في كون المعجل مجزئاً أن يبقى القبايض بصفة الاستحقاق الى آخر الحول فلوارتد قبل الحول أو مات لم يحسب للمعجل عن الزكاة وان استغنى نأر ان استغنى بالمذموم اليه أو به وبمال آخر لم يضر فان الزكاة إنما تصرف اليه ليستغنى فلا يصير ماله للقعود مانعاً من الاجزاء . وان استغنى بمال آخر لم يحسب للمعجل عن الزكاة لخروجه عن أهلية أخذ الزكاة عند الوجوب وازد عرض شيء من الحالات للمائة ثم زال وكان بصفة الاستحقاق عند تمام الحول ففيه وجهان (أحدهما) أنه يجزى . للمعجل كما لو لم يكن عند الاخذ من أهله ثم صار عند تمام الحول من أهله (وأصحهما) أنه يجزى . اكتفاءً بالأهلية في طرفي الاداء والوجوب . هذا ما يشترط في القبايض ويشترط في المالك بقاءه بصفة وجوب الزكاة عليه إلى آخر الحول فلوارتد وقلنا الردة تمنع وجوب الزكاة أو مات أو تلف جميع ماله أو باعه أو نقص عن النصاب لم يكن للمعجل زكاة وهل يحسب في صورة الموت عن زكاة الوارث . قل عن نمه في الام ان للمعجل يقع عن الوارث وقد سبق ذكر قولين في ان

وتكون الارض خراجية في صورتين احدها أن ينتج الامام بلدة قهراً ويقسمها بين القائمين ثم يعرضهم عنها ثم يقنعا علي المسلمين ويضربه عليها خراجاً كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق

الوارث هل يني علي حول المورث ام لا قال الاصحاب هنا القدي ذكره في الام يستمر جواباً علي القول القديم وهو انه يني لان الوارث علي هذا القول يني علي حكم ذلك النصاب والحول فيجزئه ماعجبه للمورث كما كان يجزىء للمورث لويقي . وعلى هذا لو تعدد الورثة ثبت حكم الخلطة ايتم ان كان المال ماشية او غير ماشية وقلنا بثبوت الخلطة في غير الماشية وان قلنا لا تثبت وتقص نصيب كل واحد عن النصاب أو اقتسموا المال ماشية كانت أو غيرها وتقص نصيب كل واحد عن النصاب فيقطع الحول ولا تجب الزكاة علي المشهور وعن صاحب التفرير وجه آخر أنهم يجعلون كالشخص الواحد وكأهم عين المتوفى فيستدام حكمه في حقهم (فأما) اذا فرعنا علي الجديد الصحيح وهو ان الوارث لا يني علي حول المورث (فلا) يجزىء المعجل عن الوارث لانه مالك جديد وذلك المعجل مقدم علي النصاب والحول في حقه هذا هو الاظهر ومنهم من قال يجزئه المصبل كما ذكر في الام وهو جواب علي احد الوجهين في تسجيل صدقة عامين فصجل السنة المتأخرة في حق الوارث كالسنة الثانية في حق للمصبل اذا عرفت ذلك فقول : الامام اذا اخذ من المالك قبل ان يتم حوله مالا للمساكين فلا يخلو إيمان يأخذه بحكم القرض اولى بحسبه عن زكاته عند تمام الحول (الحالة الاولى) ان يأخذ بحكم القرض فينظر ان استقرض بسؤال المساكين ففماهم عليهم سواء تلف في يده اوسلمه اليهم كما لو استقرض الرجل مالا لغيره باذنه وهل يكون الامام طريقاً في الضمان حتي يؤخذ منه ويرجع علي المساكين ام لا ان علم للأخوذ منه انه يستقرض للمساكين باذنهم فلا يكون طريقاً علي اظهر الوجهين بل يرجع عليهم (والثاني) انه يكون طريقاً كلو كبل بالشراء يكون مطالباً علي ظاهر المذهب وإن ظن للأخوذ منه انه يستقرض لنفسه او لساكنين من غير سؤالهم فله ان يرجع علي الامام والامام يقضيه من مال الصدقة او يبطئه محسوباً عن زكاة القرض . ولو أقرضه المالك للمساكين ابتداء من غير سؤالهم فتاف في يد الامام فلا ضمان علي احد (اما) علي المساكين فظاهر (واما) علي الامام فلا أنه وكيل للمالك كما لو دفع الرجل مالا الي غيره ليقضه من ألت فهلك عنده لا ضمان عليه . ولو استقرض الامام بسؤال القرض والمساكين جميعاً فهلك عنده فهو من ضمان المالك او للمساكين فيه وجهان علي ما سذكرك في الحالة الثانية ولو استقرض لا بسؤال للمالك ولا بسؤال للمساكين فينظر ان استقرض ولا حاجة بهم الي القرض فالقرض يقع للامام وعليه ضمانه من خالص ماله سواء اتلف في يده اودفعه الي المساكين ثم إن دفع اليهم متبرعاً فلا رجوع وان اقرضهم فقد اقرضهم من مال نفسه وان استقرض لهم وبهم حاجة

على ما هو الصحيح فيه (الثانية) أن يفتح بلدة صلحا على أن الأرض للمسلمين ويسكنها الكفار بخراج معلوم فالأرض تكون فينا للمسلمين والخراج أجره لا يسقط باسلامهم وكذا إذا أنجلي الكفار عن بلدة وقتلنا إن الأرض تصير وقتها على مصالح المسلمين يضرب عليها خراج يؤديه من سكنها

فإن هلك في يده فوجهان (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة وأحمد وجهها الله أنه من ضمان المساكين يقضيه الامام من مال الصدقة كولي اليتيم إذا استقرض لحاجته فهلك في يده يكون الضمان في مال العبي (وأصحها) أن عليه الضمان من خالص ماله لأن المساكين غير معينين وفيهم أواكثرم أهل رشد لا ولاية عليهم لاحد الا ترى أنه لا يجوز منع الصدقة عنهم من غير عذر ولا التصرف في مالهم بالتجارة وإنما يجوز الاستقراض لهم بشرط سلامة العاقبة بخلاف اليتيم وإن دفع المستقرض اليهم فالضمان عليهم والامام طريق فيه فإذا أخذ الزكاة للدفع عن اليه بصفة الاستحقاق فله أن يقضيه من الزكاة وله أن يحبس عن صدقة القرض وإن لم يكن المدفوع اليه بصفة الاستحقاق عند تمام حول الزكاة للمأخوذة لم يجز قضاءه منها بل يقضي من مال نفسه ثم يرجع على المدفوع اليه إلا إن وجد له مالا . (الحالة الثانية) أن يأخذ المال لحبسه عن زكاة للمأخوذة منه عند تمام حوله وفيها أربع مسائل كما في القرض (الاولي) أن يستلف بسؤال المساكين فإن دفع اليهم قبل الحول وتم الحول وهم بصفة الاستحقاق والمالك بصفة الرجوب وقم الموقع وإن خرجوا عن الاستحقاق فعليه الضمان وعلي رب المال اخراج الزكاة ثانيا . وإن تلف في يده قبل تمام الحول من غير تفريط فينظر ان خرج للمالك عن أن تجب عليه الزكاة فله الضمان على المساكين وهل يكون الامام طريقا فيه وجهان علي ما ذكرناه في الاستقراض وإن لم يخرج عن أن تجب عليه الزكاة فهل يقع المخرج عن ركانه فيه وجهان (أظهرها) نعم وهو المذكور في الشامل والتمة لأن الامام نائب للمساكين فصار كما لو أخفوه وتلف في يدهم (والثاني) لأنه لم يصل الى المستحقين وعلي هذا له أخذ الضمان من للمساكين وفي أخذه من الامام الوجهان فإن لم يكن للمساكين مال صرف الامام إذا اجتمعت الزكاة عنده ذلك القدر الى قوم آخرين عن جهة الذي تسلف منه (الثانية) أن يتسلف بسؤال المالك فإن دفع اليه المساكين فتم الحول وهو بصفة الاستحقاق وقع الموقع والا رجع المالك على المساكين دون الامام وإن تلف في يد الامام لم يجزى المالك سواء كان التلف بتفريط من الامام أو بشير تفريط كما لو دفعه الى وكيله ف تلف عنه ثم إن تلف بتفريط منه فعليه الضمان للمالك وإن تلف بغير تفريط فلا ضمان عليه ولا على المساكين (الثالثة) أن يتسلف بسؤال المالك والمساكين جميعا فمن ضمان من يكون فيه وجهان (أحدهما) أنه من ضمان المالك كما لو تسلف بمحض سؤاله لأن جانبه أقوى اذ الخيار في الدفع والمنع اليه (والثاني) أنه من ضمان المساكين لأن المنفعة تعود اليهم فيكون المال من ضمانهم الا ترى أن ضمان العارية على المستعير

مسلم كان أو ذميا قاما اذا فتحت مسلما ولم يشترط كون الارض للمسلمين ولكن سكنوا فيها
بخراج فهذا يسقط بالاسلام فانه جن بقوام البلاد التي تحت قهر أو قسمت بين الفارين وثبتت في أيديهم

لعود النعمة عليه وهذا الوجه أصح عند صاحب الشامل واليه يميل كلام الاكبرين وفي التمهيد والعدة
أن الأول أصح (الرابعة) أن يسلف لا يسؤال للمالك ولا يسؤال للمساكين لما رأى بهم من الحاجة والحاجة
فهل تنزل حاجتهم منزلة سؤالهم فيه وجان حكما امام الحرمين وغيره (أحدها) نعم لان الزكاة
مصروفة الى جهة الحاجة لا الى قوم معينين والامام ناظر لما فاذا رأى المصلحة في الاخذ كان له
ذلك وكان كما لو أخذ بسؤالهم وصار كولي الطفل (واظهرها) أنها لا تنزل منزلة سؤالهم لأنهم
اهل رشد ونظر ولو عرفوا صلاحهم في التسلف لا التمسوم من الامام فلي هذا ان دفعه اليهم وخرجوا
عن الاستحقاق عند تمام الحول استرده منهم ودفعه الى غيرهم وان خرج الدافع عن اهلية الوجوب
استرده وردده اليه فان لم يجد للدفع الى مالا ضمنه من مال نفسه فرط أو لم يفرط وعلي المالك
اخراج الزكاة ثانيا وفي وجه آخر أنه لا ضمان على الامام ويحكي مثله عن أبي حنيفة وأحمد ثم
الوجهان في ان الحاجة هل تنزل منزلة السؤال في حق البالغين (فأما) اذا كانوا اطفالا فهذا ينبغي
أولا علي ان الصغير هل يدفع اليه من سهم الفقراء وللمساكين ام لا (اما) اذا كان مكتفيا بنفقة
اياه او غيره من الاقارب ففيه وجان المذكوران في قسم الصدقات في الكتاب وسنشرحها ثم ان
شاء الله تعالى جده (واما) اذا لم يكن من ينفق عليه من اب وجد وغيرها فقد حكى القاضي
ابن كعب عن أبي اسحق انه لا يجوز صرف الزكاة اليه لاستغنائه عن الزكاة بالسهم للمصروف إلي
اليتامى من القيمة . وعن ابن أبي هريرة انه يجوز صرف الزكاة الى قيمه قال : وهذا هو المذهب
اذا عرفت ذلك فان قلنا يجوز الصرف فحاجة اطفال المساكين كسؤال البالغين اذ ليس لهم اهلية
النظر والتماس التسلف فسلف الامام الزكاة واستقراضه لهم كاستقراض قيم اليتيم له . هذا
اذا كان الذي يلي امرهم الامام فلما اذا كان يلي امرهم من هو مقدم على الامام فحاجتهم كحاجة
البالغين لان لهم من يسأل التسلف لو كان صلاحهم فيه اما اذا قلنا لا يجوز الصرف الى الصغير
فلا تجب هذه المسألة في سهم الفقراء وللمساكين ويجوز ان تجب في سهم الفارين ونحوه لان
الخلاف في المكفي بنفقة أبيه لا تجب في سهم الفارين اذ ليس على القريب قضاء دين القريب
وفي المسائل كلها لو تلف للمسلم في يد الساعي او الامام بعد تمام الحول سقطت الزكاة عن المالك لان
الحصول في يدها بعد الحول كالحصول الي المساكين كما لو اخذ بعد الحول ثم ان فرط في دفع اليهم
ضمن من مال نفسه لهم والا فلا ضمان على احد وليس من التفریط ان ينتظر ان يفهم غيره اليه
قلته فانه لا يجب تفريق كل قليل يحصل عنده . وعد بعد هذا الي لفظ الكتاب واعلم ان قوله

وكذا التي أسلم أهلها عليها والأرض التي أحياءا للمسلمون فكلها عشرية وأخذ الخراج منها ظم قال وأما النواحي التي يؤخذ منها الخراج ولا يعرف كيف حالها في الأصل فحكى الشيخ أبو حامد

وهي فوات شرط الوجوب ينتظر إلى التأويل اذ ليست الطوارئ للامانة من الاجزاء منحصرة في فوات شرط الوجوب بل فوات شرط الاستحقاق في القابض مانع من الاجزاء أيضا . وأيضاً فانه قال وذلك في القابض بان يرتد إلى آخره وصفات القابض ليست من شروط الوجوب في شيء . وجواز الصرف اليه (وقوله) بان يرتد أو يموت أو يستغنى معلم بلقاء لان عند أبي حنيفة تغيير حال القابض لا يؤثر إذا كان عند الاخذ بصفة الاستحقاق (وقوله) او في المالك بان يرتد يجوز ان يرتد قوله يرتد بالواو لانا ان ابقينا ملك للمرتد وجوزنا إخراج الزكاة في حال الردة أجزأ للمعلم (وقوله) أما المال لو تلف إلى آخر الفصل يمكن حله على الاستعراض وعلى التسلف للزكاة ومراعاة الثاني على ما صرح به في الوسيط (وقوله) لو تلف في يد المالكين مطلقاً سواء قبض الامام بؤال المالك او بؤال المالكين وسلمه اليهم والتفصيل فيما اذا كان التلف في يد الامام (وقوله) فلا ضمان أى اذا اجتمع شرائط الوجوب والاستحقاق جميعاً أجزأ للمعلم عن الزكاة ولا ضمان على أحد . وقد نجد في بعض النسخ فلا بأس بدل قوله فلا ضمان ولا بأس به معناه لا يضر ذلك وقبح الزكاة موقعها وأبها كان فهو عند اجتماع الشرائط كما سبق (وقوله) وحاجة أطفال المساكين كسؤالهم أى كسؤال البائسين لا كسؤال الاطفال ثم ليس من ضرورة اطفال المساكين ان يكونوا مساكين فاللفظ للناس على الفرض أن يقال وحاجة الاطفال المساكين ولا ينبغي أن لفظ المساكين في هذه المسائل كناية عن أهل السهول جميعاً وأنه ليس للراد جميع احوال الصنف بل سؤل طائفة منهم وحاجتهم .

قال (الثالث في الرجوع عند طر من هذه الاحوال فان قال هنك كافي المعجلة في الرجوع وقيل شرطه أن يصرح بالرجوع وعلى هذا لو لم يعلم المساكين في الشرط فان ذلك هو المصدق في احدي الوجهين لانه للمؤدى (أما) اذا لم يتعرض للتصحيح ولا علمه المساكين في الرجوع وجهاً . فان قلنا يرجع فيصدق مع عينة اذا قال فصلت التصحيح .

اذا دفع الزكاة للمعجلة إلى الفقراء . وقال أنها معجلة فان عرض مانع استردت فله الاسترداد ان عرض مانع وعن أبي حنيفة انه لا استرداد إلا إذا كان المال في يد الامام بدأ والساعي . لانه مال دفعه لما يستحقه القابض في المستقبل فاذا عرض ما يمنع الاستحقاق استردت كاذاً عجل الاجرة ثم أنهت المار قبل اقضاء المدة . وان اقتصر على قوله هذه زكاة معجلة وعلم القابض ذلك ولم يذكر الرجوع قبل له الاسترداد عند عروض مانع فيه وجهاً حكاهما الشيخ أبو محمد وغيره (أحدهما) لالان العادة جارية بأن المدفوع الي الفقير لا يسترد فكأنه ملكه بالجهة المعينة ان وجد

عن نص الشافعي رضى الله عنه أنه يستدام الأخذ منها فإنه يجوز أن يكون الذى فتحها منع بها كما صنع عمر رضى الله عنه بسواد العراق والظاهر أن ما جرى طول الدهر جرى بحق فإن قيل هل

شرطها والا فهو صدقة وصار كما لو صرح وقال هذه زكاة المسجلة فإن وقعت الورقة فذلك الاضحية نافلة (وأصحها) ولم يذكر المصنف غيره أن له الرجوع لأنه عين الجهة فإن بطلت رجع كما قلنا في تصحيح الأجرة قال صاحب الوجه الأول : هذا يشكك بما إذا قال هذه الهرام عن مالي الغائب وكان تألفا فإنه يقع صدقة ولا يتمكن من الرجوع إلا إذا شرط الرجوع بتقدير تلف الغائب. أجاب الصيدلاني بأنه قد تعرض لكونها معجلة وإذا تعرض لتلك فقد شرط الرجوع أن عرض مانع وهذا غير واضح كما ينبغي وقرب امام الحرمين الوجين في المسألة من القولين فيها إذا نوى الظاهر قبل الزوال هل تنقذ صلاته فلا وهذاان الرجوع فيها إذا دفع للمالك بنفسه وفيه تكلم صاحب الكتاب ألا تراه يقول فلو قال هذه زكاة المسجلة والامام لا يقول ذلك (أما) إذا دفع الامام فلا يمكن جعله نافلة فلا حاجة الى شرط الرجوع لكن لو لم يعلم القابض أنه زكاة غيره فيجوز أن يقال على الوجه الأول لا يسترد وعلى الامام الضمان للمالك لتقصيره بترك شرط الرجوع ولو جرى المنع من غير تعرض للتصحيح ولا علم القابض به فهل يثبت الاسترداد ظاهر نصه في المختصر انه ان كان للمعطي الامام يثبت وان اعطى للمالك بنفسه فلا يثبت وللأصحاب فيه طريقتان (أحدهما) تقرير النصين والفرق ان المالك يعطى من ماله الفرض والتألف فإذا لم يقع عن الفرض وقع تطوعا والامام يقسم مال الغير فلا يعطى الا الفرض فكان مطلق دفعه كالتقيد بالفرض وهذا هو الذي ذكره القاضي ابن كعب وعامة أصحابنا العراقيين (والثاني) أنه لا فرق بين الامام والمالك لان الامام قد يتصدق بماله نفسه كما يفرق مال الغير ويتقيد بأن لا يقسم الا الفرض لكنه قد يكون معجلا وقد يكون في وقتواختلف هؤلاء على طريقتين (أحدهما) تنزيل النصين على حالين حيث قال يثبت الرجوع فذلك عند وقوع التعرض للتصحيح وحيث قال لا يثبت فذلك عند إتمامه والامام والمالك يسويان في الحالين وذكر في التامل ان الشيخ أباحمد حكى هذا الطريق أيضا وهو الذى أوردناه الحامدون اطريفة القتال واختياراته (والثاني) ان فيها قولين فقلنا تخربها (أحدهما) أنه يثبت الرجوع كلودفع مالا الى غيره على ظن ان له عليه دين فلم يكن له الاسترداد (والثاني) لا يثبت لان الصدقة تنقسم الى فرض وتطوع وإذا لم تقع فرضا تقع تطوعا كما لو أخرج زكاة ماله الغائب وهو يظن سلامته فإن تألفا يقع تطوعا وهذا الطريق أوفق لما ذكره في الكتاب إلا أنه حكى بدل القولين وجهين وكذا فعل امام الحرمين وهو قريب في موضع النقل والتخريج ولم يحك الخلاف في الامام والمالك جميعا فإن المسألة مسوقة على ما سبق في أول الفصل وهو كلام في المالك على ما بينته والظاهر أنه لا يثبت

يثبت حكم أرض السواد من امتناع البيع والرهن قيل يجوز أن يقال الظاهر في الاخذ كونه حقا وفي الايدي للملك فلا يترك واحداً من الظاهرين الا يقين واتفق الاصحاب على أن الحراج للمأخوذ

الرجوع سواء أثبتنا الخلاف أم لا وهو فيها اذا دفع للمالك بنفسه أولي وأظهر في ظاهر النصين للمقولين عن المختصر وكشف أفراد منها كلام كثير لا يحتمله هذا الموضع . فان قلنا يثبت الاسترداد وان لم يتعرض للتحويل ولا علمه القابض فيها قال للمالك قصدت التحويل ونازعه القابض فاقول قول للمالك مع الميمن فانه أعرف بنيت ولا سبيل الي معرفتها الامن جهته ولو ادعى للمالك علم القابض بأنها كانت معجبة فاقول قول القابض لان الاصل عدم العلم والقابض هو الاداء في الوقت . وان قلنا لا يثبت الاسترداد عند عدم التعرض للتحويل وعلم القابض فلو تنازعا في أنه هل شرط التحويل على الوجه الاصح أو في أنه هل شرط مع ذلك الرجوع على الوجه الثاني فاقول قول من: فيه وجهان (أحدهما) أن القول قول للمالك مع يمينه لانه لا يؤدي وهو أعرف بقصده ولهذا لودعهم وبالي غيره واختلفا فقال الدافع هو عارية وقال الآخر هبة كان القول قول الدافع (وأظهرهما) ولم يذكر في الصلة غيره أن القول قول للمالك مع يمينه لان الاصل عدم الاشتراط والغالب كون الاداء في الوقت ولانها اتفقا على انتقال اليد للملك والاصل استمرارها (وقوله) في الكتاب وعلي هذا لو نازعه المساكين في الشرط قد يتوهم تخصيص المسألة والوجهين فيها بالوجه المذكور قبله وهو قوله وقيل شرطه أن يصرح بالرجوع وليس كذلك بل سواء اكتفينا بشرط التحويل أو شرطنا التصريح بالرجوع وفرض النزاع جرى الوجهان ولو أنه أخر المسألة الى أن يفرغ من الكلام فيها اذا لم يتعرض للتحويل ولا علمه المساكين لكن أولى لان هذا النزاع انما يجري اذا قلنا لا يثبت الاسترداد ثم اذا اثبتناه فلاننا للفرع في جريان الاشتراط فان للمالك وان سلمه وادعي أنه قصد التحويل والرجوع نصدقه كما سبق والوجهان في تنازع للمالك والقابض يجران في تنازع الامام والقابض اذا قلنا انه يحتاج الى الاشتراط ولفظ التهذيب يشمل صورتين جميعا (وقوله) في الرجوع وجهان يجوز أن يعلم بالواو لما قدمنا من الطريقة القاطعة بامتناع الرجوع ولك أن تبحث في قوله أما اذا لم يتعرض للتحويل ولا علمه للمساكين فنقول هذا يشمل ما اذا صكت فلم يذكر شيئا أصلا وما اذا قال هذه زكاتي أو صدقتي المفروضة ولم يتعرض للتحويل ولا علمه للمساكين فهل يجوز لمخرج الزكاة أن لا يتلفظ بشيء أصلا وبمقدير أن يجوز فهل الحكم واحد في الحالتين أم بينهما فرق . والجواب أما الاول فقد ذكر صاحب النهاية وغيره أن مخرج الزكاة لا يحتاج الى لفظ لانه في حكم توفية حق على مستحق قال وفي صدقة التطوع تردد والظاهر الذي به عمل الكفاية أنه لا حاجة الى لفظ أصلا (وأما الثاني) ففيه طريقان (أحدهما) انه اذا قال هذه زكاتي أو صدقتي المفروضة كان بمثابة ما لو ذكر التحويل ولم يصرح بالرجوع (وأظهرهما) انه كما لو لم يذكر شيئا أصلا فان ذكر

فلما لا يقوم مقام العشر فإن أخذه السلطان على أن يكون بدل العشر فهو كأخذ القيمة بالاجتهاد وفي سقوط الغرض به خلاف سبق في آخر باب الحلطة الصحيح السقوط وبه قطع المتولي وآخرون

التعجيل يعرف أنها في الحال غير واجبة وقوله هذه زكاة لا يفيد ذلك والغالب أنها هو الاداء في الوقت . والذي اجاب به العراقيون انه لا يسترد المالك بخلاف الامام فان الامام قد يستعجل الزكاة في السادة والملاك لا يؤدون قبل دخول وقت الوجوب غالبا وهذا جرى منهم على طريقتهم التي سبقت وحكوا في التفريع عليها وجهين في انه لو كان الطارىء موت المسكين هل للمالك ان يستعجل وردته على نفي العلم بأنها معجلة . عن ابي يحيى البلخي انهم يحلفون لا يمكن صدقه وعن غيره انهم لا يحلفون لان الظاهر من قوله هذه زكاة أنها واجبة في الحال فليس له دعوى خلافه وشبهوا هذا بالوجهين فيما اذا رهن واقرب بأنه اقضى ثم ادعى بأنه لم يقبض واراد التحليف عليه وقوله في اول الفصل الثالث في الرجوع عند طريان هذه الاحوال اشارة الى انه لا بد للرجوع من عروض شيء من هذا الخلاف وليس له ان يسترد المعجل من غير سبب لانه تبرع بالتعجيل فأشبه ما لو عجل ديناً مؤجلاً لاسترداد له *

قال (ولو تلف التصاب بنفسه لم يتمم الرجوع على اصح الوجهين) *

من الطوارئ المأمونة من وقوع المعجل زكاة تلف التصاب بحيث يثبت الاسترداد بهذا السبب هل يثبت لو اتلفه للمالك بنفسه فيه وجهان (احدهما) لا لتقصيره بالاتلاف (واصحها) نعم لحصول التلف وخروج المعجل عن ان يكون زكاة وقضية التعليل الاول ان لا يجرى الخلاف فيها اذا اتلفه بالاتفاق وغيره من وجوه الحاجات ولو اتلف بعض ماله حتى انتقض التصاب كان كاتلاف جميع المال مثل ان يعجل خمسة دراهم عن مائتي درهم ثم تلف منها درهما ونقلت هذه الصورة والوجهان فيها عن الاصطخري *

قال (وان كلف المال ناقصاً في يد المسكين فعليه ضمانه وان كان ناقصاً في الارض وجهان وان كان باقياً يرد بزوائده المنفصلة والمتصلة وينقض نصرته وكأنه بان انه لم يملك وقيل انا قدره مقرضاً ان لم يقع عن جهة الزكاة فتلتفت هذه الاحكام على ان القرض يملك بالقبض او التصرف) *

مضى اثبتنا حتى الاسترداد فلا يحل للمعجل اما ان يكون تاماً او باقياً في يد القابض فان كان تاماً فعليه ضمانه بالمثل ان كان مثلياً والقيمة ان كان مقوماً وفي القصة المتبصرة وجهان (احدهما) انه يعتبر قيمة يوم التلف لان الحق انتقل الى القيمة يوم التلف فاعتبرت قيمة ذلك اليوم كما في العارية (والثاني) ويحكي عن احد انه يعتبر قيمة يوم القبض لان ما زاد عا بعد زاد في ملك القابض فلم يضمنه كما لو تلف الصداق في يد المرأة ثم ارتدت قبل الدخول او قبلها فان الزوج

فلي هذا ان لم يبلغ قدر العشر اخرج الباقي والله تعالى اعلم *
(فرع) في مذاهب العلماء في اجتمع العشر والخراج مذهبنا اجتماعها ولا يمنع احدهما وجوب

يرجع بقيمة يوم القبض قل المأمل وهذا اشبه . ويقدر عند امام الحرمين وجه ثالث
وهو ايجاب اقصى القيم بناء على ان الملك غير حاصل للقبض واليديد ضمان وقد
ذكر مثل هذا في المستعير والمستام فان كان الضامن قد مات فالضامن
في تركته . وان كان المصلح باقيا نظر ان لم يحصل فيه زيادة ولا نقصان استردده ودفعه أو مثله إلى
المستحق ان بقي بصفة الوجوب وان كان النافع الامام أخذه وهل يصرفه إلى المستحقين بدون
اذن جديد من الملك : حكم في التهمة فيه وجهين (أظهرهما) وهو المذكور في التهذيب له ذلك
واذا أخذ التهمة فهل يجوز صرفها إلى المستحقين فيه وجهان لأن دفع القيم لا يجوز . فان جوزناه وهو
الأظهر فهل يحتاج إلى اذن جديد فيه وجهان . وان حصلت فيه زيادة فان كانت متصلة كالسمن
والسكر أخذه مع الزيادة كالو زاد للموهوب في يد الابن زيادة متصلة ورجع الأب فيه وكذا اذا
أفلس للمشتري بالثمن وقد زاد المبيع زيادة متصلة وان كانت منفصلة كالولد والابن فهل يأخذها
مع الاصل فيه وجهان احدهما نعم لاننا بينا ما طرأ أخيرا انه لم يملك المقبوض واصحابها ولم يذكر
الجمهور غيره لا كما ان الأب لا يرجع في الزيادة المنفصلة من الموهوب وكما أنها للمشتري اذا رد
الاصل بالعيب أو رد عليه العوض ويحكمي هذا الثاني عن نص الشافعي رضى الله عنه وان حدث
فيه نقصان فهل يجب فيه أرش فيه وجهان (أحدهما) نعم كما يجب الضمان عند التلف فيعتبر الحزم
بالحقة (وأصحها) عند الراقيين وغيرهم لا وحكمه عن ظاهر نصه في الامم ووجه بأنه نقصان حدث في
ملكه فلا يضمنه كالأب اذا رجع في الموهوب وقد قص فلا يأخذه الأرض كالبائع اذا استرد
المبيع وقد قص عند افلاس المشتري ليس له الأرض وهذا الوجه هو اختيار القفال فيما حكمي
الصيدلاني قال واستشهد عليه بما اذا رد المبيع بسبب والتمن باق لكنه حدث فيه عيب ليس له الا
العيب . وان كان يأخذ مثله أو قيمته لو كان قال امام الحرمين وهذا مشكل والزامه الرضا
بالتمن للمعيب بعيد وإنما الذي قاله الاصحاب أنه لو وجد بالمبيع عيبا وتمكن من الرد فرضى
لأرض له والكلام فيه يتضح في موضعه ان شاء الله تعالى حقه . ثم أشار حجة الاسلام رحمه الله في هذه
للسائل الى أصل ذكره الامام وهو أن المصلح لعل يصير ملكا قابض أم لا وان صار ملكا له
فيأتي فيه وجه يكون ماسكا له قال حيث لا يثبت الرجوع فالمصلح مردد بين أن يكون فرضا أو
نظروا وملك حاصل للقبض على التقديرين وحيث يثبت فله تقديران لم يصرح بهما الاصحاب
وجزم عليهما صاحب التثريب (أحدهما) أن الملك موقوف الى أن يكشف الامر في المال فان
حدث ما تم تبيين استمرار ملك للملك والاثنين أنه صار ملكا للقباض من ومثله (والثاني) أن

الآخر وبه قال جمهور العلماء قال ابن المنذر هو قول أكثر العلماء عن قال به عمر بن عبد العزيز وريصة والزهرى ويحيى الانصارى ومالك والاوزاعى والثورى والحسن بن صالح وابن ابي ليلى

الملك ثابت قهاض لكن ان استمرت السلامة تبين أنه ملك عن جهة زكاة مستحقة والا تبين وقوعه فرضاً ثم الغرض بملك بالقبض أو بالتصرف وان ملك بالتصرف قبأى تصرف بملك : فيه خلاف مذكور في باب علي هذا الاصل يجري الوجهان في الزوائد المنفصلة وان قلنا بالتوقف وجب ردّها تبين حدوثها علي ملك المالك وان قلنا بتقدير الغرض قلنا إنه بملك بالقبض سلمت الزوائد قهاض وان قلنا بملك بالتصرف فحدثت الزوائد قبل التصرف وهذا كما لو استقرض أغناماً وتحتج يده ثم باعها واستبقى التاج قال الامام يتقدح فيه أمران (أحدهما) أن يقدر انتقال الملك في الاغنام الي المستقرض قبيل البيع ويجعل التاج للمستقرض (والثاني) ان يستند الملك الى حالة القبض ويجعل التاج للمستقرض وما يخرج على هذا الاصل تصرفه في المال المسجل بأن باع ما قبضه ثم طرأ بعض الاحوال المانعة فان توقفنا في الملك تبين انتقاض بيعه وان قلنا بالغرض فلا وما يخرج عليه أنه هل يجوز قهاض عند بقاء العين الابدال أم يلزمه رد عين المأخوذ فان قلنا بالتوقف لزم رد عينه وان قلنا بالغرض فان قلنا بملك بالقبض فله الابدال وان قلنا بملك بالتصرف ولم يوجد فلذلك استرداده بعينه : واعلم أن ايراد الكتاب يقتضي ترجيح التقدير الاول لكن كلام المعظم يقتضي ترجيح الجزم بثبوت الملك وذلك قالوا لا يجب رد الزوائد المنفصلة ولا أروش التخصان علي ما قلناه *

قال (ولو لم يملك الا أربعين فعجل واحدة فاستغني القابض أو مات فان جعلنا المخرج للزكاة قرضاً لم يلزمه تجديد الزكاة لان الحول اقصى علي تسع وثلاثين بخلاف ماذا وقع المخرج عن الزكاة لان المخرج عن الزكاة كالباقي وان قلنا تبين أن الملك لم يزل التفت علي المجهود والمقصوب لوقوع الميولة) * الذي يحتاج الي معرفته أولاً وقد أشار اليه في اثناء الفصل ان المعجل للزكاة مضموم الي ما عنده ونازل فزعة ماله كان في يده (يانه) لو اخرج شاة من اربعين ثم حال الحول الحول ولم يطرأ مانع أجزأه ما عجل وكانت تلك الشاة بمثابة الباقيات عنده ولو عجل شاة من مائة وعشرين ثم تجت واحدة او من مائة وحدثت عشرون وبانت غنمه مع الواحدة المعجلة مائة وإحدى وعشرين لزمه شاة أخرى وان انفق القابض تلك المعجلة ولو عجل شاتين عن مائتين ثم حدثت سخة قبل الحول فقد بلغت غنمه مع المعجلتين مائتين وواحدة فيلزمه عند تمام الحول شاة ثالثة فلو كانت المعجلة في هاتين الصورتين مملوكة أو اشتراها أو أخرجها لم يجبي شي من ذلك لان المملوكة والمسترة لا يثم بهما التصاب وإن جاز إخراجهما عن الزكاة. وخالفوا وخيفه هذا الاصل فلم يحوز التحجيل الا بشرط

واليث وابن المبارك واحمد واسحق وابوعبيد وداود وقال ابو حنيفة لا يجب العشر مع الخراج واحتج بحديث يروى عن ابن مسعود مرفوع لا يجتمع عشرون خراج في ارض مسلم وبحديث ابن

ان يكون الباقي عنده نصيبا ولم يجعل للمصل مضبوذا الي ما عنده فيخرج من ذلك امتناع التسجيل في الصورة الاولى وان لا يجب شاة ثانية في الثانية ولا ثالثة في الثالثة وساعدا احمد علي ما ذكرنا واحتج الاصحاب علي جواز التسجيل عن الاربعين فحسب بأن قالوا هذا نصيب يجب الزكاة فيه بحولان الحول فجاز تسجيلها منه كما لو كان اكثر من أربعين واحتج الشافعي رضي الله عنه علي تكيل النصاب الثاني والثالث بالمصل بأن التسجيل انما يجوز ارقاقا بالفقراء فلا يجوز أن يصبر سببا لاسقاط حقوقهم ومعلوم أنه لو لا التسجيل لوجبت زيادة علي ما أخرجه . اذا عرفت ذلك فلا يخلو الحال بعد تسجيل الزكاة اما أن يتم الحول علي السلامة أو معرض مانع فان تم الحول علي السلامة أجزأه ما اخرج ثم كيف التقدير اذا كان الباقي عنده ناقصا عن النصاب كما لو لم يكمل الا اربعين ففضل منها واحدة: أن يزول الملك عن المصل ومع ذلك يحسب عن الزكاة أم لا يزول: عن صاحب التريب أنه يقدر كأن الملك لم يزل لينتضي الحول وفي ملكه نصاب واستبعد امام الحرمين ذلك وقال تصرف القابض فيه نافذ بالبيع والهبة وغيرها فكيف قول بقاء ملك المصل وهذا الاستبعاد حق ان أراد صاحب التريب بقاء ملكه حقيقة إلي آخر الحول وإن أراد أنه لنزل منزلة الباقي حتي يكون مجزئا عن زكاته ويكمل بالنصاب الاخر فلا استبعاد والاصحاب مطبقون عليه وكأته اكتفى عن التسجيل بمضي ماسبق من الحول علي كمال النصاب رقعا بالفقراء فهذا اذا تم الحول علي السلامة وإن عرض مانع من وقوع المصل زكاة نظر ان كان المخرج أهلا وجوب وبق في يده نصاب لزمه الاخراج ثانيا وان كان الباقي دون النصاب فحيث لا يثبت الاسترداد فلا زكاة عليه وكأنه تطوع شاة قبل تمام الحول وحيث يثبت الاسترداد فاسترد قد ذكر شيوخنا العراقيون فيه ثلاثة أوجه (أحدها) انه يستأنف الحول ولا زكاة لأمضى لتقصان ملكه عن النصاب قبل تمام الحول (والثاني) أنه يجب الزكاة للحول لماضي لان المخرج لزكاة الباقي واحتجوا عليه: اذا رقم عن الزكاة (والثالث) أنه يفرق بين النقد فيزكه لأمضى وبين للماشية فلا يزكها لأمضى لان السوم شرط في زكاة الماشية وذلك تمتع في الحيوان في القيمة . قالوا وأظهر الوجه هو الثاني وهو الذي ذكره في التهذيب بل لفظه يقتضي وجوب الاخراج ثانيا وإن لم يسترد بعد اذا كان المخرج بينه باقيا في يد القابض وعن صاحب التريب بناء للساقط الاصل السابق وهو أنه اذا ثبت الاسترداد فبين ان الملك لم يزل عن المصل أو يقال بالزوال ويجعل قرضا إن قلنا بالزوال فإذا استرجع استمتع الحول من يومئذ ولا زكاة لأمضى . وإن قلنا يثبت أن الملك لم يزل لزمه الزكاة لأمضى لثبوت أطراد الحول علي نصاب كامل وزاد الامام شيئا آخر علي هذا التقدير الثاني فقال: الشاة التي نسلت

هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « منعب العراق قنبرها ودرهمها » ولما روى أن دهقان
بهر للملك لما أسلم قال حرب بن الخطاب رضي الله عنه سلوا إليه الأرض وخذوا منه الخراج فأمر

القابض على التصرف فيها فحصلت الحيلة بينها وبين الملك فيجبي فيها خلاف المقصود
والمحجود وهذا الطريق هو الذي أوردته في الكتاب وكلام العراقيين يشترط خروج الوجه كلها
بعد تسليم زوال الملك عن المصلي وكيفما كان فالظاهر عند معظم أنه يجب تجديداً للزكاة . ولو كان
المخرج نالفاً في يد القابض فقد صار الضمان ديناً عليه فإن أوجبنا تجديد الزكاة إذا كان باقياً فيجبي
هنا قولاً وجوب الزكاة في الدين هذا في الدين وفي اللواشي لا يجب الزكاة بحال لأن الواجب
على القابض القيمة فلا يكل بها نصاب الماشية . وروى القاضي ابن كيج عن ابن اسحق إقامة
القيمة مقام العين هنا مراعاة لجانب المساكين وقوله في أول الفصل ولو لم يملك إلا أربعين فعجل
واحدة فاستغنى القابض أي بغير الزكاة وذكر الاستثناء مثلاً والحكم لا يختص به بل للموت
وسائر الطوارئ . في معناه (وقوله) بخلاف ما إذا وقع المخرج عن الزكاة لأن المخرج كالباقى للزكاة أي المخرج
للزكاة إذا وقع عن الزكاة كالباقى . فاما إذا طرأ مانع فلا يجعل كالباقى وهكذا ذكر صاحب التهذيب في فرع
سند كره على الأمر لكن ما حكينا عن العراقيين في توجيه الوجه الثاني ينازع فيه ويصرح بكونه
كالباقى وإن لم يقع عن الزكاة *

(فرع) لو عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين من الأبل فبلغت بالثوالة ستاً وثلاثين
قبل الحول فلا يجزئه بنت المخاض للمعجلة وإن صارت بنت لبون في يد القابض بل يستردها
ويخرجها ثانياً أو بنت لبون أخرى . قل صاحب التهذيب من عنده : فإن كان المخرج هالكاً
والنتاج لم يزد على أحد عشر ولم تكن أبه ستاً وثلاثين إلا مع المخرج وجب أن لا تجب بنت
لبون لأنها إنما تجعل المخرج كالثمان إذا وقع محسوباً عن الزكاة أما إذا لم يقع محسوباً فلا بل هو كلاك
بعض المال قبل الحول *

قال (القسم الثالث في تأخير الزكاة وهو سبب الضمان (رح) والعصيان (رح) عند التمكن وإن تلف
التصاب بعد الحول وقبل التمكن فلا زكاة) *

إذا تم الحول على المال الذي يشترط في زكاته الحول وتمكن من الأداء فأخر عصى لما تقدم
أن الزكاة على الفور ويخل في ضمانه حتى لو تلف المال بعد ذلك لزمه الضمان سواء تلف بعد
مطالبة الساعي أو الفقراء أو قبل ذلك وعند أبي خنيفة رحمه الله تسقط الزكاة ولا ضمان *
إن كان التلف قبل المطالبة . وإن كان بعدها فلا ضمان فيه اختلاف * لنا أنه قصر بحبس
الحق عن المستحق فزمره ضمانه ولو تلف ماله بعد الحول وقبل التمكن فلا شيء . كما أدخل
وقت الصلاة ففرض له جنون أو نحوه قبل التمكن من فعلها أو ملك الزاد والراحلة ولم يتمكن

بأخذ الخراج ولم يأمر بأخذ العشر ولو كان واجبا لأمربه ولأن الخراج يجب بالمعنى الذى يجب به العشر وهو منفعة الأرض ولهذا لو كانت الأرض سبغة لانفعة لما لم يجب فيها خراج ولا عشر

من فضل الحج . وإن أتلفه بنفسه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط عنه الزكاة لتقصيره بالتألف وعن مالك أنه إن لم يقصد بالتألف الفرار عن الزكاة تسقط وإن أتلفه غيره فينبى على أصل سبأى وهو أن الامكن من شرائط الوجوب أو من شرائط الغنى إن قلنا بالاول فلا زكاة كما لو أتلف قبل الحول وإن قلنا بالثاني وقلنا مع ذلك الزكاة تتعلق بالقيمة فلا زكاة أيضا لأنه تلف قبل حصول شرط الاستقرار وإن قلنا تتعلق بالعين انتقل حق المستحقين إلى القيمة كما إذا قتل العبد الجاني أو المرهون ينتقل الحق إلى القيمة (وقوله) في الكتاب هو سبب الضمان والعصيان معمل بالماء لما ذكرنا ويجوز أن يعبر عنه قوله فلا زكاة بالالف لأن صاحب الشامل حكى عن أحمد أنه لا تسقط الزكاة كما لو أتلفه .

قال (وإن ملك خسا من الابل تلف قبل التمكن واحد فأحد القولين أنه يسقط كل الزكاة كما لو تلف قبل الحول لأن الامكن شرط للوجوب (والاصح) أنه لا يسقط إلا خسا شاة لأن الامكن شرط للضمان وعلي هذا لو ملك تسعا خلف أربع قبل التمكن فالجديد أن الزكاة لا تسقط عن الرقص فلا يسقط بسببه شيء من الزكاة . وعلي القديم يسقط أربعة أسباع شاة) .

مسألة الفصل مبنيان على أصليين (أحدهما) أن امكن الأداء من شرائط الغنى وهل هو مع ذلك من شرائط الوجوب فيه قولان (لحدهما) ويحكم عن القديم وبه قال مالك أنه من شرائط الوجوب كما في الصوم والصلاة والحج لا تلغى تلف قبل الامكن سقطت الزكاة ولو وجبت لما سقطت وبهذا أجاب في المختصر في مواضع (وأصحهما) عند ابن سريج وجمهور الأصحاب وهو قوله في الاملاء ومذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه ليس الامن شرائط الضمان لأنه لو تلف المال بعد الحول لا تسقط فيه الزكاة ولولا الوجوب لسقطت كما لو تلف قبل الحول . واحتج كثيرون لهذا القول بأنه لو تأخر الامكن مدة فابتداء الحول الثاني يحسب من تمام الحول الاول لامن حصول الامكن وبأنه لو حدث نتاج بعد الحول وقبل الامكن بضم إلى الأصل في الحول الثاني دون الاول وهذا جرى منهم في المسألة الثانية على أظهر الطريقين وقد قدمنا في فصل النتاج أن من الأصحاب من بى المسألة على القولين في الامكن . وعندما ابتداء الحول الثاني من وقت حصول الامكن والنتاج الحادث من وقت حصول الامكن مضموم إلى الأصل في الحول الاول وعبر صاحب التمهة عن تحقيق هذا الخلاف بأننا إذا قلنا الامكن من شرائط الوجوب فهو على

فلم يميز إيجابها معا كما إذا ملك نصاباً من الساعة لتجارة سنة فإنه لا يلزمه زكائان ولأن الحراج يجب بسبب الشرك والعشر بسبب الاسلام فلم يجتمعا ولصح اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم

سبيل التبيين معناه أما تبيين بالامكان حصول الوجوب عند تمام الحلول ونسبه شرط الوجوب توسعاً . ومالك يحمله شرط الوجوب حقيقة ولا يقول بالتبيين . وبعض اصحابنا يعبر عن القول الاول بالقديم وعن الثاني بالجديد وهو اختصار من الجديد على ما يقابل القديم والاقضية ما ذكرنا حصول قولين في الجديد (أحدهما) كالقديم (والثاني) خلافه (الاصل الثاني) أن الاوقاص وهي ما بين النصابين كما بين الحسن والعشر من الابل هل يتعلق الواجب بها مع النصب أم هي عفواً الزكاة تتعلق بالنصب فيه قولان (أصحهما) (أصحهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله ولزنى أنها عفواً لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « في خمس من الابل شاة ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرة » (١) ولا تالو بسطنا الواجب على الوقص والنصاب لسقط قسط من الواجب بتات الوقص بعد الحلول كما سيأتى ومالا يزيد الزكاة زيادته لا ينبغي أن تنقص بتقصاته (والثاني) وهو اختيار ابن سريج أن الواجب ينسب على الكل لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس « في أربع وعشرين فادونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين فثلاث شاة وخمسة » (٢) علق الفرض بالنصاب والوقص ولأنه حق لله تعالى يتعلق بنصاب من المال فيتعلق به وبما زاد كما لو سرق أكثر من نصاب يتعلق القطع بالكل فإذا ملك تسعاً من الابل فعلي القول الاول عليه في خمس منها لا يبيضا شاة والباقى عفواً (وعلى الثاني) الشاة واجبة في الكل وقال امام الحرمين : الوجه عندى أن تكون الشاة متعلقة بجميع التمتع لاحتالة والمراد من القولين أن الوقص هل يجعل وقاية للنصاب كما يجعل الريح في التراض وقاية لرأس المال عند الخسران ففي قول يجعل وقاية له وهو الصحيح لان الزكاة لا تزيد به ولا تنقص بتلفه وفي قول يجعل وقاية حتى لو تلف البعض سقطت حصته وهذا أحسن والمشهور الاول اذا عرفت ذلك فاحدى مسألتى الفصل أن تملك خمسا وتحول عليها الحلول ثم تلف منها واحدة قبل التمكن فلا زكاة عليه فتألف وهل يجب الباقي . ينسب على الاصل الاول . ان قلنا الامكان شرط للوجوب فلا نبي عليه كما لو تلف قبل

(١) حديث أنس في خمس من الابل شاة ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرة صدر الحديث من حديث أنس عبد البخارى وفي حديث غيره وأخره في رواية الدارقطنى من طريق عبد بن عبد الرحمن الانصارى ان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر الزيادة .
(٢) حديث أنس في خمس من الابل شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين فثلاث شاة وخمسة .
ففيها بنت مخاض تقدم مطولاً وهو في البخارى وابى داود وغيرهما .

«فما سقت السماء العشر» وهو صحيح كما سبق بيانه في باب زكاة البئر وهو عام يقتل مافي ارض الحراج وغيره واحتجوا بالقياس الذي ذكره المصنف وبالقياس على المعادن ولانها حقان يجبان

تمام الحول وان قلنا انه شرط الضمان دون الوجوب فعليه أربعة أخماس شاة لان هذا القدر هو المستقر بالامكان ولوتلف أربع فعلي الاول لاشيء عليه وعلي الثاني عليه خمس شاة ولوملك ثلاثين من البقر وتلف خمس منها قبل الامكان وبعد الحول فان قلنا بالاول فلا شيء عليه وان قلنا بالثاني فعليه خمسة أسداس تبيع (والمسألة الثانية) ملك تسعا من الابل وحال عليها الحول ثم تلف قبل التمكن أربع فحكمها يقتبس من الاصلين . ان قلنا الامكان شرط الوجوب فعليه شاة كما لو تلف قبل الحول وان قلنا انه شرط الضمان فان قلنا الوقص عفو فعليه شاة أيضا بقاء متعلق الواجب وان قلنا الواجب ينسبط على الجميع ففيه وجهان (أصحهما) ولم يذكر المحمود سواه أن عليه خمسة أتباع شاة لانها متعلقة بجميع التسع فحصة كل بعير منها تسع يسقط بتلف الأربع أربعة أتباع ويبقى الباقي والثاني عن القاضي ابي الطيب أن أبا اسحق قل عليه شاة أيضا ووجه ابن الصباغ بان الزيادة ليست شرطا في الوجوب فلا يؤثر تلفها وان تعلق بها الواجب كما لو شهد خمسة على محسن بالزنا فرجناه ثم رجع واحد منهم وزعم انه غلط فلا ضمان على واحد منهم وان رجع اثنان حينئذ يجب الضمان ولو كانت للمسألة محالما وتلف خمس فان قلنا الامكان من شرائط الوجوب فلا شيء عليه لانتقاص النصاب قبل الوجوب كما لو تلف قبل الحول وان قلنا من شرائط الضمان فان قلنا الوقص عفو فعليه أربعة أخماس شاة لان الواجب لم يتعلق إلا بخمس منها ولم يتلف من الخمس الا واحدة وان بسطنا الواجب على الكل فعليه أربعة أتباع شاة لان التسعة تعلقت بالتسع وقد بقى منها أربع فلا يجبي . ههنا وجه ابي اسحق ولوملك عاتين من الغنم فتلف منها اربعون بعد الحول وقبل التمكن فان قلنا الامكان شرط الوجوب او قلنا انه شرط الضمان والوقص عفو فعليه شاة وان قلنا انه شرط الضمان وبسطنا الواجب على الكل فعليه نصف شاة وعلي الوجه للروى عن ابي اسحق نجب شاة أيضا وعلي هذا الصورة يقاس نظائرهما (واما) لفظ الكتاب (قوله) خلف قبل التمكن واحد اي وبعد الحول (وقوله) لان الامكان شرط الوجوب (معلم) بالماء (وقوله) شرط الضمان بالميم لما قدمناه وقد استدرك من جهة اللفظ على قوله يسقط كل الزكاة لان السقوط ينتفر الى سبق الثبوت ونحن على هذا القول نقول بعدم الوجوب أصلا الا أن لفظ السقوط قد يستعمل حيث يكون الشيء بمرضية الثبوت فتبطل عرضته (وقوله) في أول الصورة الثانية وعلي هذا أى علي قولنا الامكان شرط الضمان فانا حينئذ نبني للمسألة على الخلاف في الوقص (وقوله) يسقط أربعة أتباع شاة (أى) لان الزكاة تنسبط على الوقص ويموز أن يعلم بالماء والزاي والواو أيضا كوجه ابي اسحق (وقوله)

بسيين مختلفين لمستحقين فلم يمنع أحدهما الآخر كما لو قتل الحرم صيدا، ولو كولو لأن العشر واجب بالنص فلا يمنعه الخراج الواجب بالاجتهاد وأما الجواب عن حديث لا يجمع عشر وخراج فهو أنه

فالجديد أن الزكاة لا تبسط على الوقص وتسمية ما يقابله قديماً اتباع لما ذكره الصيدلاني والامام وليس ذلك على سبيل جزم الجديد بعدم الانبساط لأن الشيخ أباً حامد وغيره من الشيوخ قالوا عدم الانبساط عن القديم وأكثر الكتب الجديدة والانبساط عن البويطي والاملاء، فلتقتضي ذلك قولين في الجديد وكلامهم يشير بجزم القديم بعدم الانبساط فإن كان كذلك لم يجر نسبة الانبساط إلى القديم وإلا فهو غير جازم بالانبساط كما أن الجديد غير جازم بعدم الانبساط *

قال **و** يمكن الاداء بوقت بغية للمال أو بغية للمستحق وهو للمسكين أو السلطان فإن حضر مستحق فأخر لا انتظار القريب أو الجار لم يصح على أحد الوجهين ولكن جواز التأخير بشرط الضمان على أصح الوجهين *

مقصود الفصل بيان المراد من إمكان الاداء فاعلم أنه ليس المراد من الامكن مجرد كونه بسبيل من إخراج الزكاة ولكن يشتر معنى آخر وهو وجوب الإخراج وذلك بأن يجمع شرائطه (فتبين) أن يكون للمال حاضر أو غائب إذا كان غائباً فلا يجب إخراج زكاته من موضع آخر وإن جازنا قل الصدقات (ومنها) أن يجد للصرف إليه والاموال على ما قدمنا ظاهرة وباطنة والبالغة يجوز صرف زكاتها إلى السلطان ونائبه ويجوز أن يفرقها بنفسه فيكون واجد للصرف إليه سواء وجد أهل السهمان أو الامام أو نائبه وأما في الاموال الظاهرة فكذلك إن جازنا له أن يفرق زكاتها بنفسه وإلا فلا يمكن حتى يجد الامام أو نائبه ثم إذا وجد من يجوز الصرف إليه لكن أخر الطلب الأفضل ففي جوازه وجهان وذلك كما إذا وجد الامام أو نائبه وأخر لفرق بنفسه حيث قلنا أنه أولى أو وجد أهل السهمان فأخر ليدفع إلى الامام أو نائبه حيث قلنا أنه أولى أو أخر لا انتظار قريب أو جار أو من هو أحوج إليه (أحد الوجهين) أنه لا يجوز التأخير لذلك لأن المستحق حاضر والزكاة واجبة على الفور فلا يؤخر (وأظهرها) الجواز لأنه تأخير لفرض ظاهر وهو اقتصاص الفضيلة بمقتضى ما في هذا الأمر وتلف هل يضمن فيه وجهان (أحدهما) لا كالتأخير لسائر الأسباب الجائزة (وأصحهما) نعم لأن الامكن حاصل وإنما يؤخر لفرض نفسه فيقتيد جوازه بشرط سلامة العاقبة وذكر إمام الحرمين للوجهين شرطين (أحدهما) أن يظهر انصاف الحاضر بنصفة الاستحقاق فإن تردد في بقاءهم وأخر ليرى وينظر فلا خلاف (والثاني) أن لا تتبدد حاجة الحاضر بنفاقهم أما لو كانوا يتضررون جوعاً فأخر لا انتظار قريب أو جار لم يجر بلا خلاف ولك أن تقول اشباع الجائعين وإن وجب لكنه غير متعين على هذا الشخص ولا من هذا المال ولا من مطلق مال الزكاة وإذا كان كذلك فلم يلزم من وجوب الاشباع أن لا يجوز تأخير الزكاة لانتفاء فضيله في الاداء.

حديث باطل مجم علي ضعفه انفرد به يحيى بن عتبة عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي رحمه الله تعالى في معرفة السنن

وقوله في الكتاب او بقية للمستحق أراد به مستحق الزكاة لا مستحق للمال للمأخوذ وقوله وهو للسكين او السلطان اشارة الى الخلاف في وجوب صرف زكاة الاموال الظاهرة منها وهو للسكين في المال الباطن والسلطان في المال الظاهر علي أحد القولين وهذا لفظه في الوسيط لكن قوله وهو للسكين غير مجرى علي ظاهره فان للسكين غير متعين الاستحقاق في المال الباطن بل يجوز الصرف الي السلطان ايضا ثم قضية قوله وامكان الاداء يفوت بقية المال او بقية المستحق انحصار فوات الامكان في الأمرين وتقدير ان يكون كذلك يكون الامكان لازم الحصول عند اجتماع الأمرين لكن صاحب التهذيب وغيره يشترط في امكان الاداء ان لا يكون مشغلا بشئ يهمله من امر دينه ودنياه فاذا لفظ محتاج الي ضرب من التأويل *

قال فان قيل فما وجه تعلق الزكاة بالعين قلنا فيه اربعة اقوال قيل لاتعلق به وقيل للسكين شريكه فيه وقيل هو كاستيثاق المهرين وقيل ان له تعلقا كتعلق أرض الجنيابة وهو الاصح *

سقوط الزكاة بتلف النصاب بعد الحول وقيل التمكن يشعر بان الزكاة متعلقة بالنصاب غير مستصلة في القيمة فلما جرى ذكر هذه المسألة من البحث عن وجه ذلك التعلق والوجه أن نشرح ما أورده في الكتاب ثم نذكر ما ينبغي أن يعرف (فأما ترتيب ما في الكتاب فهو) أن شافعي رضي الله عنه قولين في كيفية تعلق الزكاة (أحدهما) أنها في القيمة ولا تعلق لها بالعين لأنها عبادة وجبت ابتداء من جهة الشرع فتعلق بالقيمة كالحج وصلة الفطر وكذلك الكفارات (والثاني) أنها تعلق بالعين لقوله صلى الله عليه وسلم «في أربعين شاة» (١) وعلي هذا في كيفية تعلق قولان (أحدهما) أن أهل السمن يصيرون شركاء لرب المال في قدر الزكاة لان الواجب بتيمم المال في الصفة حتى يؤخذ من المراض مريضة ومن الصحاح صحيحة ولأنه لو امتنع من اخراج الزكاة أخذها الامام من عين النصاب قهرا كما يقسم للمل المشترك قهرا اذا امتنع بعض الشركاء من القسمة (والثاني) انه يتعلق بالمال تعلق استيثاق لانه لو صار مشتركا لما حاز لرب المال الاخراج من موضع آخر كما لا يجوز للشريك اداء حق الشريك من غير مال الشركة وعلي هذا في كيفية الاستيثاق قولان (أحدهما) أنه يتعلق به تعلق الدين بالرهن بدليل أنه لو امتنع من اداء الزكاة ولم يوجد السن الواجبة في ماله كان للامام بيع بعض النصاب وشراء السن الواجبة كما يبيع المرهون لقضاء الدين (والثاني) أنه يتعلق به تعلق الأرض برقة العبد الجاني لانه يقطع الواجب بهلاك النصاب ولو كان تعلقا كتعلق الدين بالمرهون لما سقطت ويخرج من ذلك عند الاختصار اربعة اقوال كما ذكر في الكتاب ويجوز أن يعلم قوله فيه اربعة اقوال بالواو لان امام الحرمين ثم صاحب البيان حكيا عن ابن سريج أنه لا خلاف في

والأثر هنا للذ كثر إنما يرويه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم من قوله فرواه يحيى بن عتبة هكذا مرفوعاً ويحيى بن عتبة مكشوف الأمر في الضعف لروايته عن الثقات المرفوعات قاله

تعلقها بالعين وإنما الخلاف في كيفية التعلق فتعود الأقوال على هذه الطريقة إلى ثلاثة. وعند مالك رحمه الله تعلق الزكاة بالعين تعلق استحقاق وشركة فلك أن تعلم ما عدا هذا القول بالمع. وعند أبي حنيفة رحمه الله فيما رواه الصديقي وصاحب الشامل تعلق تعلق الأرض برقبة الجاني وهو أحدي الروايتين عن أحمد رحمه الله تعالى فيجوز أن يعلم ما عدا هذا القول بلقاء والالف. وأعرف بعد هذا أموراً (أحدها) أن علمنا أننا رحمهم الله لم يردوا الا قول النعم وقول الشركة وقالوا الاول قديم والثاني هو الجديد الصحيح واعتدوا عن جواز الابدال استقلاً بأن أمر الزكاة مبني على المساهلة والارتفاق فيحصل فيه مالا يحصل في سائر الاموال للشركة وصاحب الكتاب رجح القول الرابع وهو أن تعلق الزكاة كتعلق الأرض فيجوز أن يقال الكلامان مختلفان فيما هو الاصح في المسألة ويجوز أن يقال أنهم حكموا بأن الشركة أصح من قول النعمة ولا يلزم منه أن يكون أصح على وجه الاطلاق والاول أظهر (والثاني) أن أراد الكتاب يقتضي كون الوجوب في النعمة قولاً برأسه وتعلق الزكاة قولاً برأسه كذا قل الامام لكن المراقبين والصديقي والقاضي الروائي والجمهور جعلوا الامرين قولاً واحداً قالوا أنها تعلق بالنعمة والمال مرهون بها. وجمع صاحب التهمة بين الطرفين تحكي وجوب في المال إذا قلنا تعلقها بالنعمة هل يجعل المال خلاً أو قول هو رهن بها (والثالث) أما إذا قلنا بثبوت استيثاق للرهن اما قولاً برأسه او جزءاً من قول النعمة بل يجعل جميع المال مرهوناً بها أو يخص قدر الزكاة بالرهن بها. فيه وجهان سنفرع عليهما وكذا الخلاف إذا قلنا بثبوت تعلق كتعلق الأرض في أنه تعلق بجميع النصاب أم قدر الزكاة. وجميع ما ذكرناه فيما إذا كان الواجب من جنس للمال وأما إذا كان من غير جنسه كالشاة الواجبة في الابل ففيه طريقتان مذكوران في التمتع وغيرهما (أحدهما) قطع تعلقها بالنعمة لتغاير الجنس (وأظهرهما) أنه على خلاف السابق اما الاستيثاق فلا يختلف وأما الشركة فسيبها تقدير الاستحقاق بمقدار قيمة الشاة وهذا المبرق هو الموافق لاطلاق الكتاب *

قال (وعليه نرفع فتقول) أصبح به قبل أداء الزكاة ولكن الساعي يتبع للمال ان لم يؤد للمالك فان أخذ الساعي من المشتري انتقض البيع وفي الباقي قولاً تفريق الصفة المشتري الخيار قبل أخذ الساعي إذا عرف ذلك على أحد الوجهين لتزول ملكه ولو أدى للمالك سقط خياره على الاصح ولا يلتفت إلي رجوع الساعي بخروج ما أخذه مستحقاً *

القول في بيع مال الزكاة ينفع على أصلين (أحدهما) ما ذكرناه أن الزكاة تعلق بالعين او بالنعمة (والثاني) تفريق الصفة وسياق في باب ان شاء الله تعالى جسده وتفصيله أنه إذا باع مال الزكاة

ابو احمد بن عدى الحافظ فيما اخبرنا به ابو سعيد اللاليني عنه هذا كلام البيهقي وكلام الباقرين بمعناه
واما حديث ابي هريرة منعت العراق ففيه تأويلان مشهوران في كتب العلماء المتقدمين والمتأخرين

بعد الحول وقبل إخراج الزكاة لم يخل اما أن يبيع جميع النصاب أو بعضه فان باع جميعه فهل يصح
في قدر الزكاة يتفرع على الاقوال . إن قلنا أن الزكاة في الذمة وللال خلوها فيصح وإن قلنا
للال مرهون بها قولان (أحدهما) وهو الذي ذكره امام الحرمين أنه لا يصح لان بيع المرهون بدون
إذن المرتهن باطل (وأصحهما) عند العراقيين وغيرهم أنه صحيح لان هذه علة تثبت من غير
اختيار المالك وليس ثبوتها لشخص معين فيسألف فيها بما لا يسألف في سائر الرهون وهذا كما
إذا قلنا على قول الشركة فبيننا الامر على للساعة وإن قلنا بالشركة فقد حكى القاضي ابن كعب
طريقين (عن ابن القطان) القطع بالطلان (وعن أبي اسحق وغيره) أن المسألة على قولين وهذا
ما أورده أكثر العراقيين (أحدهما) الصحة لان ملك للمساكين غير مستقر فيه فان له اسقاطه
بالاخراج من موضع آخر فاذا باعه تمسكنا بغيره من موضع آخر (والثاني) بالطلان لانه
باع ما لا يملكه وهذا ما أجاب به صاحب التهذيب وعامة المتأخرين فيمكن أن يكون
ذلك اختياراً منهم لقول الثاني على هذه الطريقة ويمكن ان يكون ذهاباً منهم إلى الطريقة
الاولى . وإن قلنا ان تعلق الزكاة بكنهى الارش ففي صحة البيع قولان كما في بيع العبد
الجاني فان صححتنا فيكون بالبيع ملزماً لفداء كما سيأتى بيانه في موضعه ثم اذا حكمنا
بالصحة في قدر الزكاة فنيا عداه اولى وإذا حكمنا بالطلان فهل يبطل فيها عداه : أما على
قول الشركة فنيا عداه قولاً تفريق الصفة : وأما على قول الاستيثاق فان قلنا حق الاستيثاق متعلق
بجميع للال فالبيع باطل في الباقي أيضاً ولا فرق وان قصرنا الاستيثاق على قدر الزكاة ففي الباقي
قولاً التفريق : قال في النهاية والقصر هو الحق الذي قاله الجمهور وما عداه هفوة وهل تعرق الفتوى
فيا عدا قدر الزكاة بين أن يكون قدر الزكاة جزئية معلومة كالعشر في العشر أو ربع العشر في
التفدين وبين أن لا يكون كذلك كالشاة من الأربعين هذا قد ذكره صاحب الكتاب في باب
تفريق الصفة وسنشرحه إن شاء الله تعالى جده وحيث منعنا البيع في الثمار فذلك قبل الحرس فأما
بعده فلا منع إذا قلنا أن الحرس تضمن علي ما سنبينه (التفريق) اعلم أن مجموع ما يحصل من
الاختلافات التي ذكرنا ثلاثة أقوال بطلان البيع في الكل وصحته في الكل وبطلانه في قدر الزكاة
وصحته في الباقي (أما الاول) فلا يخفى حكمه (وأما الثاني) فقد تعرض في الكتاب لتفريعه وإن
قصر الكلام على القول الرابع (وأما الثالث) فلم يتعرض له ونحن نذكرها جميعاً أما اذا صححتنا
البيع في الجميع فنأدي البائع الزكاة من موضع آخر فذلك والا فلا ساعي أن يبيع للال الحاصل في
بد المشتري فيأخذ الزكاة من عينه وفاقاً وهذا يضاف قول التعلق بمحض الذمة اذا لو كان كذلك

(أحدهما) مضاه أمهم سبيلون وتسقط عنهم الجزية (والثاني) أنه إشارة إلى الفتن السكاينة في آخر الزمان حتى يمنحوا الحقوق الواجبة عليهم من زكاة وجزية وغيرها ولو كان معنى الحديث ما زعموه

لما كان له أن يتبعه كمن باع مالا وفي ذمته دين مرسل ليس لصاحب الدين أن يبيعه فلنأخذ الساعي الواجب من عين المال انفسخ البيع في قدر الزكاة وهل ينسخ في الباقي فيه الخلاف في طريق الصفة في الدوام أن قلنا ينفسخ استرد الثمن والا فله الخيار أن كان جاهلا لبعض ما اشتراه أن فسخ فذلك وإن أجاز في الباقي فيجوز بفسقه من الثمن أم بالجميع فيه قولان (أصحهما) أولها ولو لم يأخذ الساعي الواجب منه ولم يؤد البائع الزكاة من غيره فهل يشتري الخيار أن اطلاع على حقيقة الحال فيه وجهان (أصحهما) نعم لنزول ملكه وتعرضه لأخذ الساعي (والثاني) لا لأن ملكه في الحال حاصل والظاهر استمراره وأداء البائع الواجب من موضع آخر فإن قلنا بالاول فاذا أخرج البائع الواجب من موضع آخر هل يسقط خياره فيه وجهان (أصحهما) نعم وهو المذكور في التهذيب لحصول استمرار الملك كما إذا اشتري معيا ولم يردده حتى زال الصب لا يبقى له الرد (والثاني) لا يسقط لانه لا يحتمل أن يخرج ما دفعه إلى الساعي مستحقا فيرجع الساعي إلى عين المال والوجهان جاريان فيما إذا باع البعد الجاني ثم فدها السيد هل يبقى للمشتري الخيار . اما اذا افدنا البيع في قدر الزكاة وصحناه في الباقي فللمشتري الخيار بين فسخ البيع في الباقي وأجازته ولا يسقط الخيار بأداء البائع الزكاة من موضع آخر لانه ان فعل ذلك فاقصد لا يتقلب صحيحا في قدر الزكاة واذا أجاز فيجوز بفسق الباقي من الثمن أو بالجميع فيه قولان كما ذكرنا وفي النهاية أن بعض الأصحاب قطع بأنه يخبر بجميع الثمن في المواشي لأن الشاة ليست معينة ولا جزأ معلوما فاستحقاقها كبيع شائع في الجميع والمشتري اذا اطلع على عيب قديم واراد الاجارة فانما

«حديث» عثمان انه قال في المحرم هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليقض دينه ثم ليترك ماله مالك في الموطن والشافي عنه عن ابن شهاب عن السائب بن زيد عن عثمان به ورواه البيهقي من طريق أخرى عن الزهري أخرني السائب بن زيد انه سمع عثمان بن عفان خطيبا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا شهر زكاتكم قال ولم يسم لي السائب الشهر ولم أسأله عنه قال فقال عثمان من كان منكم عليه دين فليقض دينه حتى تخلص أموالكم فتؤدوا منها الزكاة قال البيهقي رواه البخاري عن أبي الثمان عن شبيب عن الزهري وتبعه النووي في شرح المذهب فقال البخاري لم يذكره في صحيحه هكذا وأنا ذكر عن السائب انه سمع عثمان على منبر رسول صلى الله عليه وسلم يرد على هذا ذكره في كتاب الاعتصام وفي ذكر المنبر وكذا ذكر الحميدي في الجمع قال ومقصود البخاري به اثبات المنبر قال وكان البيهقي اراد روي البخاري اصله لا كله *

لزم أن لا تجب زكاة الدرام والمانير والتجارة وهذا لا يقول به أحد وأما قصة الدهقان فعنها خلتوا منه الخراج لانه أخره فلا يسقط بإسلامه ولا يلزم من ذلك سقوط الشر وإنما ذكر الخراج

بميز بجميع الثمن والصحيح الاول. هذا كله فيما إذا باع جميع النصاب (أما) إذا باع بعضه (نظر) إن لم يسبق قدر الزكاة فالحكم كالوابع السكل. وإن استبق قدر الزكاة أما على قصد صرفه الى الزكاة أولا على هذا القصد فنفرنا على قول الشركتين صحة البيع وجبان (أحدهما) أنه يصح لأن ما باعه حقه (وأقيسهما) عند ابن الصباغ للتع لان حق أهل السهمان شائع في السكل فأى قدر باعه كان خافض حقه وهذا الخلاف مبنى على كيفية ثبوت الشركة وفيه وجبان حكمهما صاحب التهمة وغيره (أحدهما) أن الزكاة شائعة في السكل متعلقة بكل واحدة من الشياء بالقسط (والثاني) أن محل الاستحقاق قدر الواجب ثم يتعين بالخراج. (وأما) على قول الرهن (فيني) على ما قدمنا أن جميع المال مرهون أو المرهون قدر الزكاة فعلي الاول لا يصح البيع وعلى الثاني يصح (وأما) على قولنا إن تعلق الزكاة كتملك الارش (فان) صحنا يبيع العبد الجاني صح البيوع والافان تفرع كالنفرع على قول الرهن والله أعلم. (أما) لفظ الكتاب (فيجوز) بإعلام قوله يصح بيعه قبل أداء الزكاة بالواو لانه وإن تكلم على القول الرابع في صحة البيع على ذلك القول قولان كافى يبيع العبد الجاني (وقوله) ولكن الساعي أن يتبع للمال لا يختص بهذا القول بل المسك كذلك متى صحنا البيع على جميع الاقوال (وقوله) إذا عرف ذلك على الوجهين تنبيه على أنه لو عرف الحال من الابتداء لم يكن له الخيل وقوله. ولا يلتفت إلى الرجوع الساعي الى آخره. إشارة إلى توجيه الوجه المقابل ويان أنه لا مبالاة به على الاصح وهو كل أذى الزكاة ثم باع النصاب. واعلم أن كلام الفصل أصلا وشرحا في بيع النصب التي يجب فيها زكاة الاعيان فأما يبيع مال التجارة بعد وجوب الزكاة فيه فستأتي في بابها.

قال (وإذا ملك أربعين من النعم فتكرر الحول قبل اخراج الزكاة من زكاة الحول الثاني واجبة إن قلنا إن الدين لا يمنع وجوب الزكاة) *
هذه المسألة تنبئ على أصلين سبقتا (أحدهما) أن الزكاة تتعلق بالعين أو القيمة (والآخر) أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا. وصورتها أن رجلا ملك أربعين من النعم فحال الحول عليها ولم يخرج

«حديث» أن سعد بن أبي وقاص وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري سئلوا عن العرف الى الولاة الحائرين فأصروا به رواه سعيد بن منصور عن عطاء بن خالد وابن معاوية وابن أبي شعبة عن بشر بن المفضل ثلاثهم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه أجمع ففقه عدى فيها صدق في معنى بلغت نصاب الزكاة فسلات سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري فأقسموا أو ادعوا الى السلطان فقالوا ادعها الى السلطان ما خالف على منهم أحد وفي رواية قلت لهم

لأنهم ربما توهوا سقوطه بالإسلام كالحزبية وأما العشر فمعلوم لهم وجوبه على كل حر مسلم فلم يحتج إلى ذكره كما أنهم يذكر أخذ زكاة للماشية منه وكذلك زكاة النقد وغيرها وكذلك يذكر الزكاة بالصلاة

زكاتها حتى حال عليها حول آخر ولا يخطئ إيماناً لمحدث منها في كل حول سخلة فصاعداً أولاً لمحدث منها شيء . فإن حدثت سخلة فصاعداً فعليه لكل حول شاة بخلاف لأنه مضي على نصاب كامل وإن لم يحدث شيء . وهذه الحالة هي المقصودة في الكتاب بخلاف في لزوم الشاة للحول الأول وهل يجب شاة للحول الثاني . فإن قلنا الزكاة تجب في القيمة وكان يملك غير النصاب ما بقي بشاة فنعم . وإن لم يملك سوى النصاب شيئاً فينبئ ذلك على أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا إن قلنا يمنع لم يجب للحول الثاني شيء . لأن واجب الحول الأول دين في ذاته وإن قلنا الزكاة تتعاقب بالعين على سبيل الشركة لم يجب للحول الثاني شيء . لأن أهل السهمان ملكوا واحدة منها للحول الأول فانقص النصاب . قال القاضي ابن كعب وإمام الحرمين : وإنما لم تجب زكاة الحطلة لأن الزكاة غير واجبة على أهل السهمان فيما استحقوه فلا اختلاط معهم كهم مع المالكين والذي . وإن فرغنا على أن تعلق الزكاة كتمتلك الرهن أو كتعاقب الأرض فقد قال الإمام كالتمتع على قول القيمة وكلام الكتاب ينزل على التفرغ على القول الآخر فإنه وعد في الفصل السابق بأنه عليه فرغ التفرغ ورأيت كلام الصيدلاني في التفرغ على القول الآخر بخلاف ما ذكرناه فإنه قال : إذا قلنا إنها متعلقة بالعين فيجب في العام الأول شاة وبعد ذلك لا يجب لأن النصاب ناقص سواء جعلنا معاقه بالعين للاستيفاء كالجناية أو على معنى الشركة وقياس للمذهب ما ذكرناه نعم يجوز أن يفرض خلاف في وجوب الزكاة من جهة تسلط الغير عليه وإن قلنا الدين لا يمنع الزكاة على ما فعلنا نظائره وبتقدير أن يكون كذلك فلا يمتنع بالقول الأخير بل يجري على قول الرهن والقيمة أيضاً ولوملك خساً وعشرين من الأبل ومضي عليها حولان ولا تنأج فإن قلنا الزكاة تتعلق بالذمة وقاما الدين لا يمنع الزكاة أو كان له ما بقي بالواجب فعليه بنتا مخاض وإن قلنا بالشركة فعليه الحول الأول بنت مخاض وقلنا أربع شياه وتفرغ القولين الآخرين على قياس ما سبق ولوملك خساً من الأبل ومضي عليه حولان ولا تنأج فالحكم كما في الصورتين السابقتين نعم قد ذكرنا أن من الأصحاب من لا يثبت قول الشركة فيما إذا كان الواجب من غير جنس الأصل فعلى هذا يكون الحكم في هذه الصورة مطلقاً كما في الأولين تفرغاً على قول الذمة (والظاهر) وهو اختيار المزني أنه لا فرق بين

هذا السلطان بفضل ما ترون قاذف إليه زكاة فقالوا نعم ورواه البيهقي عنهم وعن غيرهم أيضاً : وروى ابن أبي شيبة عن طريق قزعة قال قلت لابن عمران لي مالا فلي من ادفع زكاته : قال ادفعه إلي هؤلاء القوم يعني الأمراء قلت إذا يتخذون بها ثياباً وطيباً قالوا : ومن طريق أخرى قال قال ابن عمر ادفعوا صدقة أموالكم إلي من ولاه الله أمركم فمن برأعه ومن أتم فهاها : وفي الباب عنه عن

والصيام وغيرهما من احكام الاسلام وأجاب صاحب الحاوى أيضا بأنه يجوز أن يكون خطاب عمر لتولي الخراج الذى لا ولاية له على الاعشار وأنه لم يكن وقت أخذ الشر وأنه لم يكن لهما يجب فيه

أن يكون الواجب من جنس المال أولا من جنسه ولهذا يجوز للساعي أن يبيع جزءاً من الابل في الشاة فدل ذلك على تعلق الحق بغيرها واذا تعلق بغيرها فكما يجوز أن يملك أهل الدين قدر الزكاة اذا كان من جنس المال يجوز أن يملكوه اذا كان من غير الجنس *

قال (ولو رهن مال الزكاة صح فان كان قبل الحول وقلنا ان الدين مع الرهن لا يمنع الزكاة أخرجت الزكاة من عين المرهون على الاصح تقدما لحق الزكاة على الرهن كما يقدم حق المجنى عليه . ثم لو أسير للمالك فهل يلزمه أن يبيع المرهون قدر الزكاة فينقل قيمته ليكون رهنا عنده فيه وجهان) *

رهن مال الزكاة إما أن يكون بعد تمام الحول أو قبله وقد ذكرنا الحالتين في الكتاب (فلاولي) في قوله ولو رهن مال الزكاة صح . وأعلم أن القول في صحة الرهن في قدر الزكاة كالتولى صحة يعمه فيعود فيه جميع ما قدمناه ويحتاج الى اعلام قوله صح بالواو مثل ما ذكرنا في البيع ثم اذا صحناه في قدر الزكاة فنيا عداه أولى وإن أبطلناه في قدر الزكاة فالحكم فيما عداه يرتب على البيع إن صحناه البيع فالرهن أولى وإن أبطلناه في الرهن قولان . مبنيان على العلتين المشهورتين فنقول فساد التفريق . إن مننا التفريق لانهما الصيغة وفسادها في بعض مواردنا بطل الرهن أيضاً وإن عللنا بانهما العوض لم يطل ويخرج مما ذكرناه طريقة جازمة بصحة الرهن فيما عدا قدر الزكاة وبها قال ابن خديران . ثم ان صحنا الرهن في الجميع ولم يؤد الزكاة من موضع آخر كان للساعي أخذها منه فاذا أخذ انفسخ الرهن فيه وفي الباقي الخلاف كما تقدم في البيع وإن أبطلناه في الجميع أو في قدر الزكاة خاصة وكان الرهن متروكاً في بيع فساد البيع قولان . وإن لم يفسد فلم يشرى الخيار ولا يسقط خياره باداء الزكاة من موضع آخر (الحالة الثانية) أن يرهن قبل تمام الحول ثم يتم الحول فقد ذكر في وجوب الزكاة فيه خلافاً في الكتاب قبل هذا وشرحناهما الرهن لا بد أن يكون بدين وفي كون الدين مانعاً من الزكاة الخلاف المشهور . (فان قلنا) الرهن لا يمنع الزكاة قلنا الدين أيضاً لا يمنع أو قلنا انه يمنع لكن كان له مال آخر يبي بالدين وجبت الزكاة وإلا لم نحب . إذا عرف ذلك فلا يخلو إما أن يملك هذا الرهن مالا آخر أو يملك قلنا لم يملك فهل تؤخذ الزكاة من عين المرهون ينبى ذلك على كيفية تعلق الزكاة . ان قلنا تتعلق بالذمة فمن أبى على الطبرى وغيره

ابن بكر الصديق وعن النخعي بن شعبة وعائشة : وأما ما رواه ابن ابى شعبة أيضاً عن خزيمة قال سألت ابن عمر عن الزكاة فقال أذهبها اليهم ثم سأله بعد ذلك فقال لاتذهبها فاهم قد أضاعوا الصلاة فهو ضيف لانه من رواية جابر الجعفي وأصل هذا الباب ما رواه مسلم من حديث جابر

وإنما تجب اجرة الارض سواء كان في يمسلم أو كافر ولأن هذا قاسد علي منعه من أن يملكه
العشر علي الذي والله تعالى اعلم *

ملك مالا آخر وهذا هو القياس كما لا يجب علي السيد فداء العبد للرهن إذا جنى وأبدى الامام
من عند نفسه تردأ في المسألة مبني علي وجوب الجبران في صورة الاعسار أن قلنا ان المصرا اذا
أسر لزمه الجبر وجب علي الموصر ابتداء أداء الزكاة من مال آخر وإن قلنا لا يلزمه الجبر لم يجب وقوله
في الكتاب أخرجت الزكاة من عين للرهن علي الاصح أراد بهما اذا لم يملك الراهن مالا آخر
دون ما اذا ملك وإن كان القنطط لطلقا والخلاف في الحالتين ثابت بدليل قوله من بعد ثم لو أسير
لمالك ويجوز أن يعلم قوله علي الاصح بالواو لأن فيه اثبات الخلاف علي الاطلاق وعلى ما قلنا
رواية عن ابن أبي هريرة وأبي حامد تخرج الزكاة من عين للرهن بلا خلاف في بعض الاحوال
وأعلم ان هذه المسألة ليست تفريعا من حجة الاسلام علي القول الرابع فحسب بخلاف المسائل
التي قبل هذه لانه ذكر الخلاف فيها ولا يجيء الخلاف اذا أفرد القول الرابع بالنظر وهو ان تعلق
الزكاة كتعلق الارش وإنما يجيء اذا نظرنا الي غير هذا القول أيضا علي ما سبق وقوله ينزل قيمته
أراد في اللواشي فانها غير مثلية فاما اذا كان النصاب من جنس للتثليات كان الجبر بذلك للثل علي
ما هو قاعدة الغرامات وقد صرح بذلك صاحب التهذيب وغيره *

قال ﴿النوع الثاني زكاة المنشورات والنظر في الواجب والواجب وقت الوجوب﴾ (الطرف الاول)
الوجب وهو مقدار خمسة أسواق من كل مقتات (ح) في حالة الاختيار (م) أن يته ارض مملوكة أو مستأجرة
(ح) خراجية (ح) أو غير خراجية اذا كان للمالك خمسة (ح) حرا (ح) مسلمانا (ح) ولا زكاة علي المديني الزيتون
والورس والصل (ح) والزعفران والصنوبر كالزكاة في الفواكه (ح) والخضروات ولكن يجب في الارز
والماش والبقلا وغيرها من الاقوات والنصاب مستبر وهو ثمانية من قان السوق ستون صاعا
وكل صاع أربعة امداد وكل مدرطل وثلاث بالبغدادى وكل رطل مائة وثلاثون درهما والثن مائتان
وستون درهما والطل نصف من وهو اثنا عشرة أوقية والواقية عشرة دراهم وأربعون نيقو الدرهم
أربعة عشر قير اما كل ذلك بالوزن البغدادى فان جعلنا ذلك قيريا لا تحديدا فلا تسقط الزكاة إلا بمقدار
ماله وزع علي الاوسق الحصة لظهر النقصان *

والحدوث وابن وهب من حديث انس قال أتى رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اذا أدبت
الزكاة الي رسولك فقد برئت منها الي الله ورسوله قال نعم ولك اجرها وانما علي من بدلها *

(١) حديث ﴿ان ابن عمر أن يمت صدقة الفطر الي الذي يجتمع عنده قبل الفطر يومين
مالك في الموطن والشافعي عنه والدارقطني وابن حبان والبيهقي عند بعضهم يوم او يومين وعند
مالك والشافعي يومين او ثلاثة : وروى البخاري من حديث ابن عمر انه كان يطعمها للذين يقبلونها
وكانوا يطون قبل الفطر يوم او يومين *

(فرع) إذا كان لسل أرض لاخراج عليها وعليه العشر فباعها لقي فذهبنا انه ليس على القى
فيها خراج ولا عشر قال البدرى وقال ابو حنيفة عليه الخراج وقال ابو يوسف عليه عشرين وقال محمد

حصر كلام هذا النوع في ثلاثين طرف في أنه يم يجب ويكجب ومضى يجب فأما أنه علي من يجب
فعل ما سبق في النوع الاول وقد أدرجه في ضبط الموجب هنا أيضا أما الطرف الاول فيحتاج فيه
إلى معرفة جنس الموجب وقدره وامور أخر نذكر جميعها في مسائل (للسألة الاولى) نجب الزكاة في
الاقوات وهي من الحار ثم النخل والكرم ومن الحبوب الخنطوق والشعير والارز والعدس والحبس
والباقلات والسمن والتمر والوربا وتسمى الدخن أيضا وللأشجار والمطمان قال أبو القاسم الكرخي
وهو الجلبان والجلبان والحار واحد فيا ذكر صاحب الشافعي وروى الأزهري عن ابن الاعرابي
أن الحار هو للأشجار فان ثبتت للعدمتان فالمطمان وللأشجار والحار والجلبان عبارات عن معبر واحد

➤ باب زكاة للعشرات ➤

حديث ﴿ ما ذ فبا سقت المياه والبلل والسيل للشر وفيما سقي بالنضح نصف المشر
يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب قلما القثاء والأطبخ والزمان والقضب والخضر وات فمفوا
عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث اسحاق بن يحيى
ابن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن ما ذ وفيه ضيف واقطاع : وروى الترمذى بعضه من
حديث عيسى بن طلحة عن ما ذ وهو ضيف أيضا وقال الترمذى ليس يصح عن النبي صلى الله
عليه وسلم في هذا الباب شيء ينفى في الخضر وات وانما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي صلى
الله عليه وسلم مرسلًا وذكره الدارقطني في اللؤلؤ وقال الصواب مرسل : وروى البيهقي بعضه من
حديث موسى بن طلحة قال عندما كتاب ما ذ ورواه الحاكم وقال موسى تاجي كبير لا ينكره
لقي ما ذ (قلت) قد منع ذلك ابو زرعة وقال ابن عبد البر لم يلق ما ذ ولا ادركه : وروى البزار
والدارقطني من طريق الحارث بن نبهان ورواه ابن عدى الحارث بن نبهان عن عطاء بن السائب
عن موسى بن طلحة عن ابيه مرفوعا ليس في الخضر وات صدقة قال البزار لا نعلم احدا قال فيه
عن ابيه إلا الحارث بن نبهان ورواه ابن عدى الحارث بن نبهان وحكى تضييقه عن جماعة والمشهور
عن موسى مرسل ورواه الدارقطني من طريق مروان بن محمد السنجاري عن جرير عن عطاء
ابن السائب فقال عن انس بدل قوله عن ابيه ولعله تصحيف منه ومروا مع ذلك ضيف جدا
وروى الدارقطني من حديث علي بن مثله وفيه الصقر بن حبيب وهو ضيف جدا : وفي الباب عن
محمد بن جحش أخرجه الدارقطني وليس فيه سوى عبد الله بن شبيب فقد قيل فيه انه يسرق
المحدث : وعن عائشة أخرجه الدارقطني وفيه صالح بن موسى وهو ضيف : وعن علي وعمر
موقوفة أخرجهما البيهقي •

عشر واحد وقال مالك لا يصح البيع حتى لا تخلوا الأرض من عشر أو خراج دليلنا أنها أرض لاخراج عليها فلا يتجدد عليها خراج كما لو باعها مسلم وينتقض مذهب مالك بما إذا باع الماشية لدى والله اعلم •

ووجه وجوب الزكاة في هذه الاجناس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الزكاة في كثير منها وألحق الباقي به لشمول معنى الاتيات لجميعها وصلاحتها للاقتناء والادخار وعظم المنافع فيها وأما مسوى الاقوات فلم يختلف قول الشافعي رضي الله عنه في معظمها أنه لازكاة فيه سواء كان من الثمار أو الحبوب أو الخضروات وذلك كالتين والسفرجل والخوخ والتفاح والمان وغيرها وكالفلفل والسكران والسمسم والاسيوش وهو المعروف ببزر قطونا والثفاء وهو حب الرشاد والكمون والكزبرة والبطيخ والقثاء والسلق والجوز والقنيبط وجوبها وبذورها واختلف قوله قديما وجديدا في أشياء منها الزيتون والجديد الصحيح أنه لازكاة فيه كالجوز واللوز وسائر الثمار وأيضا قد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال: «الصدقة في أربعة في التمر والزبيب والشعير والحنطة وليس فيما سواها صدقة» (١) هذا الخبر ينفي الزكاة في غير الأربعة لكن ثبت أخذ الصدقة من الذرة وغيرها بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) في الاقوات وتمسكتنا به فيما عداها قال في التقديم نحب الزكاة في

(١) حديث (الصدقة في أربعة في التمر والزبيب والحنطة والشعير وليس فيما سواها صدقة) الحاكم والبيهقي من حديث أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن يسلان الناس أمر دينهم لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وروى الدارقطني من حديث موسى بن طلحة عن عمر إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الأربعة فذكرها وقد قال أبو زرعة موسى عن عمر مرسل وقد تقدم حديثه عن كتاب معاذ : وروى ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب زاد ابن ماجه والذرة واستادها واه هو من رواية محمد بن عبيد الله المرزبي هو متروك : وروى البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا في خمسة فذكرها ومن طريق الحسن قال لم يفرض النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة إلا في عشرة فذكر خمسة المذكورة والابل والبقر والتمن والذهب والفضة : وعن الشعبي كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن إنما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب : قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكد بعضها بعضها ومما حديث أبي موسى ومعاذ قول عمر وعلى وعائشة ليس في الخضروات زكاة •

(٢) قوله هذا الخبر ينفي حديث أبي موسى منع الزكاة في غير الأربعة لكن ثبت أخذ الصدقة من الذرة وغيرها بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قلت) هذا فيه نظر لما للذرة فقد تقدم

(فرع) وإذا أجرة أرضه فذهبنا أن عشر زرعها على المستأجر الزراوع وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود وقال أبو حنيفة يجب على صاحب الأرض ولو استأجر أرضاً فزرعها

الزيتون لما روى عن عمر رضي الله عنه وغيره أن «في الزيتون المشر» (١) وبه قال مالك رحمه الله فلي هذا وقت الوجوب بدو الصلاح فيه وهو نضجه واسوداده ويعتبر النصاب كما في الرطب والناب هكذا قاله الجمهور وحكي القاضي ابن كيم أن ابن القطن خرج اعتبار النصاب فيه وفي جيم ما يخص التقديم بإيجاب الزكاة فيه علي قولين ثم إن كل الزيتون مما لا يجي منه الزيت كالغدادى أخرج عشره زيتونا وإن كل مما يجي منه الزيت كالشاهى فن ابن المرزبان حكاية وجهين في جواز اخراج الزيتون (وجه للمنع) أن نهاية أمره الزيت فتمتن الاخراج كالمزعم (الرطب) (والصحيح) عند العظيم وهو نصف التقديم جواز اخراج الزيتون لا مكان إدخاله ولو أخرج الزيت فهو أول ما يروى إمام الحرمين وجها آخر أنه يتمن اخراج الزيتون وعلى بأن النصاب يعتبر فيه دون الزيت بالاحتاق ومنها الورس والزعفران والورس شجر يخرج شيئا كالزعفران فلا زكاة فيها على الحديد لما سبق وقيل عن التقديم أنه يجب فيه الزكاة إن صح حديث أبي بكر رضي الله عنه وهو ملووى أنه كتب إلي بنى خنساء «أن أدوا زكاة القدة والورس» ثم قال في التقديم من قال في الورس المشر بمنسل أن يقول بثلاث في الزعفران لاشتراكها في اللقمة والغائلة ومنسل أن لا يوجب فيه شيئا لأن الورس ثمرة شجرة لمساق والزعفران نبات كالخضروات فقال الصبدلاني وغيره في الورس قولان في التقديم لانه مثل وعلق بثبوت حديث أبي بكر رضي الله عنه والزعفران باتفاق الايجاب مرتب على الورس إن لم يجب فيه ففي الزعفران أولي وإن وجب ففي الزعفران قولان وإن أوجبتا فيها الزكاة ففي اعتبار النصاب ما سبق من الخلاف والاكترون على عدم الاعتبار ههنا لأن الاثر الوارد مطلق والغالب أنه لا يحصل الواحد منها قدر النصاب فدل أنه كان يؤخذ من القليل

إن اسنادها ضعيف جداً وأما غيرها فوقع في رواية الحسن المرسلة وهي من طريق عمرو بن عبيد وهو ضعيف جداً فكيف يؤخذ بهذه الزيادة الولعية *

(١) (حديث) عمر في الزيتون المشر : رواه البهقي بإسناد منقطع والراوي له عثمان بن عطاء ضعيف قال وأصبح ماني الباب قول ابن شهاب مضت السنة في زكاة الزيتون ان يؤخذ من عصر زيتونه حين يصره فذكر كلامه *

(١) (قوله) وغيره أى غير عمر ذكره صاحب المذهب عن ابن عباس وضمفه البوى : وقد أخرجه ابن أبى شيبة وفي اسناده ليث بن أبى سليم ويحتمل أن يكون مراد الرافي بقوله وغيره ابن شهاب (قائه) روى الحاكم في تاريخ نيسابور من طريق عروة عن عائشة مرفوعاً الزكاة في خمس في البر والشجر والاعتاب والتخيل واليوتون وفي اسناده عثمان بن عبد الرحمن وهو الواقصي متر ذلك الحديث *

فشر الزرع علي للمستعبر عندنا وعند العلماء كافة وعند أبي حنيفة روايتان أشهر هما هكنا والثانية رواها عنه ابن المبارك أنه علي المير وهذا عجب

والكثير ومنها الصل فالجديد أنه كما سبق وبه قال مالك لما روي أن معاذ لم يأخذ زكاة الصل وقال «لم يأمر في النبي صلى الله عليه وسلم فيه بشيء» (١) وعن علي وابن عمر رضي الله عنهم «أنه لا زكاة فيه» (٢) وعن أبي اسحق أن الشافعي رضي الله عنه علق القول فيه في القديم لما روي أن أبا بكر رضي الله عنه «كان يأخذ الزكاة منه» (٣) وروي فيه الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (٤) فإن قلنا بالوجوب فاعتبار الصاب كما سبق ومذهب أحمد وجوب الزكاة فيه وبه قال أبو حنيفة رحمه الله إذا أخذ من غير أرض الخراج وذهب الشيخ أبو حامد وغيره إلي أنه قطع القول بنفي الزكاة فيه قديما وجديدا فيحصل فيه طريقتان (ومنها) حب الصفر وهو القرمط فالجديد كما سبق والقديم وجوب الزكاة فيه لما روي أن أبا بكر رضي الله عنه «كان يأخذ منه» (٥) فلي هذا الظاهر اعتبار النصاب في كل سائر الحبوب والصفر نفسه هل يجري فيه الخلاف قل أبو القاسم السكري لا والخلاف في الحب وأجرى أقاضي ابن كعب الخلاف في معنى الحب ويمكن تشبيهه بالورس والزعفران ومنها الترمس وهو فيما ذكره الصيدلاني وصاحب التهذيب شبيهه بالباقل لكنه أصغر منه وقيل هو شبيهه بالوريس ولا زكاة فيه علي الجديد لانه لا يقتلت إنما يؤكل تداوليا ويقال انه يهيج الباقه وحكي الراقيون عن القديم أنه يجب فيه الزكاة لشبهه بالباقل والوريس (ومنها)

(١) حديث «معاذ الله لم يأخذ زكاة الصل وقال لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بشيء» أبو داود في المراسيل والبيهقي في مستنده وابن أبي شيبة واليهقي من طريق طاوس عنه وفيه انقطاع بين طاوس ومعاذ لكن قال البيهقي هو قوي لأن طاوسا كان عارضا بقضايها معاذ (٢) (قوله) وعن علي وابن عمر انه لا زكاة فيه : أما علي فرواه يحيى بن آدم في الخراج وفيه اشطاع : وأما ابن عمر فلم اراه موقوفا عنه وسيأتي مرفوعا عنه بخلاف ذلك *
(٣) (قوله) روي ان أبا بكر يأتي في آخر الباب *

(٤) (قوله) ورد في الخبر عن رسول الله ﷺ في أخذ الزكاة من الصل الترمذي من حديث ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال في الصل في كل عشرة أزقاق زق وقال في اسناده مقال ولا يصح وفي اسناده صدقة السميع وهو ضعيف الحفظ وقد خولف وقال النسائي هذا حديث منكر ورواه البيهقي وقال تقرر به صدقة وهو ضعيف وقد تابعه طلحة بن زيد عن موسى بن يسار ذكره المروزي وهمل عن أحمد تضييفه وذكر الترمذي انه سأل البخاري عنه فقال هو عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ومرسل وهمل الحاكم في تاريخه فيساجور عن ابن أبي حاتم عن ابيه قال حدث محمد بن يحيى الذهلي بمحدث كاد ان يهلك حدث عن عادم عن ابن المبارك عن اسامة بن زيد عن ابيه عن ابن عمر مرفوعا اخذ من الصل المشر قال أبو حاتم وأما هو عن اسامة بن زيد

(فرع) في مسائل تتعلق ببابي زكاة التاجر والزروع (أحداها) لا يجب العشر عندنا في ثمار النبي والسكانب وزوعها وأوجه أبو حنيفة زرع النبي وعمره لسوم الحديث «فيما سقت السماء»

حب النول حكى القاضي ابن كعب وجوب الزكاة فيه على القديم ولم أر هذا النقل لغيره وليس في الفرق بينه وبين وجوب سائر البقول معقول (للمسألة الثانية) لا يكفي في وجوب الزكاة كون الشيء مقتنا على الإطلاق بل للمعتبر أن يقتات في حالة الاختيار وقد يقتات الشيء للضرورة فلا زكاة فيه ومثله الشافعي رضي الله عنه بالثوب والحنظل وسائر البذور البرية وشبهها بالظباء وقر الوحش لازكاة فيما لأن الأكثمين لا يستبيحونها ولا يتصدقونها كذلك هذه الحبوب واختلفت في تفسير الثوب فمن الزني وطائفة انصب الفاسول وهو الاثنان ولأنه إذا أدرك وتناهى نضجه حصلت فيه مراة

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كذلك حدثناه عارم وغيره قال ولعله سقط من كتابه عمرو ابن شعيب فدخله هذا اليوم قال الترمذي وفي الباب عن عبد الله بن عمرو (قلت) رواه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن الحارث المصري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء هلال أحد بني ممان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشور نخل له وسأله أن يسمي ولدًا له فقال له سلبه فخاه له فلما ولي عمر كتب إلى سفيان بن وهب أن أدب إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور نخله فاحمله سلبه والاقامه هو ذباب يأكله من شاء قال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مستنداً ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن شعيب عن عمر مرسلاً: (قلت) فهذه عنه وعبد الرحمن وابن لهيعة ليسا من أهل الاتفاق لكن تابعهما عمرو بن الحارث أحد الثقات وتابعهما أسامة بن زيد عن عمرو ابن شعيب عند ابن ماجه وغيره كما مضى قال الترمذي وفيه عن أبي سياره: (قلت) هو المنسب قال قلت يا رسول الله ان لي نخلاً قال اد الشور قال قلت يا رسول الله أحمل جليلها رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي من رواية سليمان بن موسى عن أبي سياره وهو متقطع قال البخاري لم يدرك سليمان أحداً من الصحابة وليس في زكاة العسل شيء يصح وقال أبو عمر لا نعلم بهذا حجة قال وعن أبي هريرة: (قلت) رواه البيهقي وفي إسناده عبد الله ابن عمر وهو متروك ورواه أيضاً من حديث سعد بن أبي ذباب أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمله على قومه وأنه قال لم أدوا الشر في العسل وأنى به عمر فقبضه فباعه ثم جعله في صدقات المسلمين وفي إسناده من بن عبد الله ضمه البخاري والأزدي وغيرهما قال الشافعي وسعد بن أبي ذباب يمتك ما يدل على أن النبي ﷺ لم يأمره فيه بشيء وأنه تعالى رآه هو فطوى له به قومه وقال الزعفراني عن الشافعي الحديث في أن في العسل الشر ضعيف واختياراً أنه لا يؤخذ منه وقال البخاري لا يصح فيه شيء وقال ابن المنذر ليس فيه شيء ثابت وفي الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر قال جاء كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو يعني أن لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة *

(٥) (حديث) روى أن إبي بكر كان يأخذ الزكاة من حب المصفر وهو القرم لم أجده أصلاً *

العشر» ولأنه حق يجب لمنفعة الأرض فاستوى للسلم والكفر فيه كالخراج واحتج أصحابنا أن العشر زكاة فحديث السابق في الكرم يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زيبا كما تؤدى زكاة

وحوضه وربما اقتناها المضطرون وقال آخرون انصب اسود يابس يدفن حتى تلبن قشره ثم يزال قشره ويطحن ويخبز وقتناه اعراب مليء: واعلم أن الأئمة ضبطوا ما يجب العشر فيه بوصفين (أحدهما) أن يكون قوتا (والثاني) أن يستنبه الآدميون أى يكون من ذلك الجنس وقولا ان فقد الاول كافى الاسبيوش أو الثاني كافى الفث أو كلاهما كافى الثفاء فلا زكاة وإنما يحتاج الى الوصف الثاني من لم يتعرض لكونه مقتنا في حال الاختيار بل اطلق الاقتيات فلما من تعرض لذلك فهو غنى عن ذكر الوصف الثاني اذ ليس فيها لا يستتبت شيء يقتلت اختياراً واعتبر العراقيون مع هذين الوصفين وصفين آخرين (أحدهما) أن يدخر (والثاني) أن ييسر ولا حاجة اليها فانهما لازمان لكل مقتات مستتبت (للسألة الثالثة) : النصاب معتبر في المشتريات وهو قدر خمسة أوسق وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة رحمه الله يجب العشر في القليل والكثير لكن له أن يفرق بنفسه فيما دون خمسة أوسق فاذا بلغها دفع الى الامام لما مروى ابو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيادونه خمسة أوسق من الثمر صدقة » (١) وفي رواية جابر وغيره الوسق ستون صاعاً (٢) والصاع خمسة أرطال وثقت رطل وهي منوال وثلثان ويكون الوسق الواحد مائة وستين مناهجة الاوسق الحقة ثلثمائة صاع وهي ثمانمائة من وهذا بالمن الصغير وبالكبير اعنى الذى وزنه سبائة درم يكون ثلثمائة من وستة وأربعين مناهة وثلثي من وهل يعتبر القدر المذكور قريبا أم نهديداً فيه وجهان (أحدهما) هو الذى ذكره الصيدلانى قريبا لان الوسق عبارة عن حمل بعير وذلك قد يزيد وينقص وإنما قدر بستين صاعاً قريبا وأخذ بالوسط (وأصبحها) عند المحامي والاكثرين انه

- (١) حديث (أبو سعيد) ليس فيما دون خمسة أوسق من الثمر صدقة هذا الحديث كرهه المصنف وهو متفق عليه وفي رواية للنسائي لا صدقة فيما دون خمسة أوساق من الثمر وفي لفظ مسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق : وفي الباب عن جابر مثل حديث ابى سعيد أخرجه مسلم وعن ابى هريرة أخرجه احمد والدارقطنى وعن عمرو بن حزم أخرجه البيهقى في الكتاب المشهور *
- (٢) حديث (أبو جابر) روى انه صلى الله عليه وسلم قال الوسق ستون صاعاً رواه جابر وغيره اما رواية جابر ففي ابن ماجه، واسناده ضعيف ولما غيره فرواه الدارقطنى وابن حبان من حديث عمرو بن يحيى عن ابيه عن ابى سعيد في الحديث الماضى وفي آخره والوسق ستون صاعاً ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه من طريق ابى البخري عن ابى سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الوسق ستون صاعاً قال ابو داود وهو منقطع لم يسمع ابو البخري من ابى سعيد وقال ابو حاتم لم يدركه ورواه البيهقى من حديث نافع عن ابن عمر قال الوسق ستون صاعاً وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب *

التخل نمرأ وإذا كان زكاة فلا يجب على القمي كسائر الزكوات أو يقال حتى يصرف إلى أهل الزكوات فلم يجب على القمي كسائر الزكوات وأما الحديث فنخصه بما ذكرناه وأما القياس

تحديد لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « جرت السنة أنه ليس فيها دون خمسة أوسق من الفرسدة » (١) لأن نصاب المواشي وغيرها معتبر على التحديد فكذلك ههنا فإن قلنا بالاول احتل نقصان القدر القليل كالرطل والطين وحاول إمام الحرمين ضبطه فقال الاوسق هي الا وقلرو الوقر التخصد ما توستون منافكل نقصان لو وزع على الاوسق الخمسة لم يضمنه من حد الاعتدال فلا يضر وإن عدت منحة عن حد الاعتدال لم يحتمل وإن اشكل الأمر فيجوز أن يقال لازمة إلى أن تتحقق السكثرة يجوز أن يقال يجب لبقاء الاوسق وتطبيق الزكاة بها في الخبر الذي رويناه قال وهذا أظهر ثم جرى في أثناء كلامه أن الاعتبار فيما علقه الشارع بالصاع واللدة بمقدار موزون يضاف إلى الصاع واللدة لا بما يحوي البرونحوه وذكر القاضي الرضائي وغيره أن الاعتبار بالسكيل لا بالوزن قال أبو العباس الجرجاني الأصل إذا أوجبنا الزكاة فيه فالاعتبار فيه بالارطال قال فانه لا يكال وهذا هو الصحيح وسيأتي شواهد ومنه قوله في المختصر مكبة زكاة الفطر هذه الترجمة تشعر بأن للمعتبر السكيل وعلى هذا توسط في العدة بين وجهي التقريب والتحديد فقال هو على التحديد في السكيل وعلى التقريب في الوزن وإنما قدر العلماء بالوزن استطاعوا (المسألة الرابعة) لافرق بين ما تبتة الأرض المملوكة وما ملكه الأرض المسكونة في وجوب العشر ويجمع على المسكونة العشر والاجرة كالأكثرى حانوناً للتجارة يجب عليه الاجرة وزكاة التجارة جميعاً وعند أبي حنيفة رحمة الله العشر على المكري لأن العشر عنده حق الأرض وعلى هذا الأصل يبنى الخلاف في اجتناع العشر والحراج فعندنا هما مجتمعان وعندنا لا عشر فيما تبتة الأرض الحراجية لنا لأنها حقان وجبا بسببين مختلفين فلا يمنع أحدهما الآخر كالثمة والجزء في الصيد المملوك ثم قال الأصحاب وإنما تكون الأرض خراجية في صورتين (أحدهما) أن يفتح الإمام بلدة قهراً ويقسمها بين الفاتحين ثم يبدلهم عنها ويقفها على المسلمين ويضرب عليها خراجاً كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق على الصحيح وفيه لابن سريج خلاف مذکور في موضعه (والأخرى) أن يفتح بلدة صلحاً على أن تكون الأراضي للمسلمين ويسكنها الكفار بخراج معلوم فالأراضي في المسلمين والحراج عليها أجرة لا يقطع بأسلامهم وكذا لو أنجلي الكفار عن بلدة وقلنا أن الأراضي تصير وقفاً على مصالح المسلمين فيضرب عليها خراج يؤديه

(١) * (حديث) * عائشة جرت السنة أنه ليس فيها دون خمسة أوسق من الفرسدة الدار قطنى من طريق الاسود عنها بهذا وزاد والوسق ستون صاعاً وليس فيما أبنت الأرض من الحضرة زكاة وفي أسناده صالح بن وهب وهو ضعيف ورواه أبو عروبة في صحيحه أيضاً *

لذلك كور فليس كما قاله بل حق المشر متعلق بالزرع على سبيل الطهارة للمزكي (الثانية) قال أصحابنا إذا وجب العشر في الزروع والثمار لم يجب فيها بعد ذلك شيء وإن بقيت في يد مالكها سنين

من يسكنهم مسلماً كلن أو ذمياً قلما إذا فتحت بلدة صلحا ولم يشترط كون الاراضي للمسلمين ولكن مكشوا فيها بخراج هذا يسقط بالاسلام فانه جزية وعند أبي حنيفة لا يسقط والبلاد التي فتحت قهراً وقسمت بين الفاتحين واستبقيت في أيديهم وكذا التي اسلم أهلها عليها والاراضي التي أحيها المسلمون عشرية محضة وأخذ الخراج منها ظلم

(فرع) النواحي التي يؤخذ الخراج منها ولا يعرف كيف كان حالها في الأصل حكى الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي رضي الله عنه انه يستدام الأخذ منها فانه يجوز ان يكون الذي اقتسمها منع بها ماصنع عمر رضي الله عنه بسواد العراق والظاهر أن ما جرى طبل الدهر جرى بحق فان قيل فهل يثبت فيها حكم أراضي السواد من امتناع البيع والرهن قيل يجوز أن يقال الظاهر في الأخذ كونه حقاً وفي الأيدي الملك فلا تترك واحداً من الظاهرين الا يتبين ولهذا نظائر

(فرع) الخراج المأخوذ ظلالاً لا يقوم مقام المشر فان أخذ السلطان على أن يكون بدلاً عن العشر فهذا كاخضاع القيمة في الزكاة والاجتهاد وقد حكوا في سقوط الفرض بوجهين الذي ذكره في التهمة انه يسقط فان لم يبلغ ذلك قدر العشر أخرج الباقي وفي النهاية ان بعض المصنفين حكى قريبا من هذا عن أبي زيد اللوزي واستبعده ونعود بعد هذا إلى ما يتعلق بلفظ الكتاب اما قوله وهو مقدار خمسة أوسق معلوم الحال لان عنده لاحاجة إلى التقييد بهذا المقدار وقوله من كل مقتات بالحاء والميم والالف لان عدم لا يتقيد بالوجوب بالقوات بل عند أبي حنيفة يجب في جميع الزر والمخضرات والحبوب التي تنبت في الأديمون الا الحشيش والقصب والحطب وعند مالك يجب في كل ما تنظم منفعة ويدخر كالسمسم وبذر الكتان والقطن وعند احمد يجب في جميع الثمار والحبوب التي تكال وتدخر سواء الثابت بنفسه والمستتب وقوله في حال الاختيار يحصل به الاحتراز عن الفس وغيره مما يقتات عند الضرورة وذكر في الوسيط أنه احتراز به عن الثناء والرهن فان العرب قننته في حالة الاضطرار وأورده الامام نحواً من ذلك والذي قاله الجمهور في اثنا عشر ألفاً من مآخذنا ولم يجعلوها مما يقتات وعد الأزهري كليهما مما لا يقتات والله أعلم . وقوله او مستأجرة وكذا قوله خراجية مرقومان بالحاء لان عنده لا يجب العشر على مالك الاوسق الحصة المرفوعة منها وقوله إذا كان مالكه معينا احتراز به عن غار البستان وغلة الضيعة الموقوفين على للمساجد والرباطات والقنابر والفقراء والمساكين فلا زكاة فيها إذ ليس لها مالك معين ويجوز ان يعلم الواو لان صاحب البيان حكى ان ابن المنذر روى عن الشافعي رضي الله عنه وجوب الزكاة فيها واليه ذهب أبو حنيفة بناء على ما سبق ان المشر حق الارض وأوجه على للكتاب والذي أيضاً فليكن قوله معينا

هذا مذهبا: قال للوردى وبه قال جميع الفقهاء الا الحسن البصرى فقال على مالهما العشر في كل سنة كالمشاة والدرهم والدينار قال للوردى وهذا خلاف الاجماع ولان الله تعالى علق

حرأ مسلما معلما جميعا بالهاء فاما اذا كن الوقف على جماعة معينين فقد كتبناه في باب الخلقة وقوله فلا زكاة على الجديد في الزيتون الى قوله والعصر لئلا تكون جميعا معلما بالهاء وكذا قوله كما لازمة في الفواكه لما قلنا والزيتون بالميم أيضا والصل بالالف ايضا للمضي ولك تعلم قوله على الجديد بالواو لانه يقتضي اثبات القوانين في الاشياء للذكورة من الزيتون الى العصر وقد ذكرنا في السبل طريقة ثانية للتحلاف على حكي القاضي ابن كعب فيما سوى الزيتون طريقة ثانية للتحلاف قاطعة بالوجوب وفي جريان الخلاف في العصر أيضا كلام قد قدم (وقوله) بالنصب معتبر وتعاد العلامة عليه بالهاء وقد وقع التعرض له في أول الكلام حيث قال وهو مقدار خمسة اوسق لكن القصد بذكر هذا للموضع وانما اعترض ذكره ثم لانه حلول استيعاب الامور التي عندها ثبت الوجوب (وقوله) ظن جعلنا هذا قريبا لاتحديدا يتضمن بيان الخلاف كما يصرح بتفريع التقريب *

قال (ثم هذه الاوسق تعتبر زيبيا أو تمرأ وفي المبوب منق عن القشر الا فيما يطحن مع قشره كالقذرة ومالا يتمر يوسق رطباً) *

غرض الفصل بيان الحالة التي يعتبر فيها بلوغ العشر خمسة اوسق فاما في تمر النخيل والكرم فيعتبر بلوغه هذا المقدار تمرأ وزيبيا لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة » اعتبر الاوسق من التمر وعن احمد رواية انه يعتبر الاوسق رطباً ويؤخذ عشره بابسا والاصح عنه مثل مذهبا فان كان له رطب لا يتخذ منه تمر في كيفية اعتبار النصب فيه وجهان (أظهرهما) أنه يوسق رطباً لانه ليس له حالة جفاف ورطوبته اكل احواله فلا ينظر الا اليها (والثاني) انه يعتبر حالة الجفاف كما في سائر الانواع وعلي هذا فلا اعتبار بنفسه أم بشيره فيعوجهان (أحدهما) بنفسه فيعتبر بلوغ بابسه نصابا وان كن شفا ذليل الخير (والثاني) انه يعتبر بأقرب الارطاب اليه فيقال لو كان بذله ذلك النوع الذي تجفف هل كان يبلغ تمر نصابا لانه لما لم يمكن اعتباره بنفسه اعتبر بشيره كالخناية على الحر اذا لم يكن لها أرض مقدر وهذا اذا كان يجي منه تمر وان كان حشفا ردينا فاما اذا كان منه بالكفاية لم يجي فيه الوجه الثاني ولفظ الكتاب الي هذا أقرب فانه قال وما لا يتمر ولم يقل وما لا يتمر وكيف ما كان قوله يوسق رطباً معل بالواو والنصب الذي لا يزبب اكل الرطب الذي لا يتمر ولا خلاف في ضم ما لا يجفف منهما الى ما يجفف في اكل النصب قاله في التهذيب ثم في أخذ الواجب من الذي لا يجفف اشكال ستعرفه ووجه الخلاص فيه في مسألة اصابة النخيل الطش ان شاء الله تعالى جمده وأما المبوب فيعتبر بلوغا

وجوب الزكاة بمصادره والحصاد لا يشكر فلم يشكر العشر ولأن الزكاة إنما تشكر في الأموال النامية وما أدر من زرع وعمر فهو متقطع البناء متعرض للفتاد فلم تحب فيه زكاة كالأثاث والماشية

أصابا بمد التصفية من التبن والاخراج من السنابل ثم قشورها على علامة أضرب (أحدها) قشر لا يدخر الحب فيعملوا يؤكل معه فهو كالتبن المحض ولا يدخل في النصاب (والثاني) قشر يدخر الحب فيه يؤكل معه كالقشرة تطحن وتؤكل مع قشرها غالباً فيؤخذ ذلك القشر في الحساب فإنه طعام وإن كان قد يزال منها كما قشر الحنطة فتجعل حواري وهل يدخل في الحساب القشرة السفلى من الباقلاء حكوا فيه وجهين قال في المدة المذهب أنه لا تدخل لأنها غليظة غير مقصودة (والثالث) قشر يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه فلا يدخل في حساب النصاب ولكن يؤخذ الواجب فيه وهذا كما في العلس والارز أما العلس فقد قال الشافعي رضي الله عنه في الام أنه بعد الدياسة يبقى علي كل جبتين منه كأم لا يزول إلا بالرحى الخفيفة أو بالمهراس وادخاره علي ما ذكره أهله في ذلك الكمام أصلح له وإذا أزيل كان الصافي نصف المبلغ فلا يكاف صاحبه إزالة ذلك الكمام عنه ويعتبر ببلوغه بعد الدياسة عشرة أوسق ليكون الصافي منه خمسة أوسق وأما الارز فيلخر أيضاً مع قشره فإنه باقى له فيعتبر بلوغه مع القشر عشرة أوسق وعن التميمي أبي حامد أنه قد يخرج منه الثلث فيعتبر ببلوغه قدراً يكون الخارج منه نصاباً قال (ولا يكل نصاب جنس بجنس آخر) م) ويكل العلس بالحنطة فإنه حنطة جتان منه في كأم واحد والست قبل أنه يضم إلى الشعير لصورته * وقيل يضم إلى الحنطة * لأنه علي طبعها * وقيل هو أصل بنفسه * لا يضم التمر إلى الزبيب في تكميل النصاب ويضم أنواع التمر بعضها إلى بعض وكذلك أنواع الزبيب ولا تنضم أيضاً الحنطة إلى الشعير ولا سائر أجناس الحبوب بعضها إلى بعض خلافاً لما لك حيث قال تنضم الحنطة إلى الشعير وتنضم القطنية بعضها إلى بعض ولا يضمان إلى القطنية ولا حديث قال يضم أحدها إلى الآخر ويضمان إلى القطنية أيضاً والقطنية هي العلس والجص ونحوهما سميت بذلك لقطونها البيوت: لنا أن كل واحد من أصناف الحبوب منفرد بسم خاص وطبع خاص ولا يضم بعضها إلى بعض كما لا يضم الزبيب إلى التمر ويضم العلس إلى الحنطة فإنه نوع من الحنطة وإذا نصفت الالة التي يحوى الواحد منها جبتين خرجت الحنطة الصافية وقبل التحية لو كان له وسقا علس وأربعة أوسق من الحنطة فقد تم النصاب ولو كان له علامة أوسق من الحنطة فإنما يتم النصاب بأربعة أوسق من العلس وعلي هذا القياس: وأما الست فقد اختلفوا في وصفه أولاً فذكر العراقيون أنه حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة والشعير في برودة الطعم ونابهم في التهذيب علي ما ذكرنا وعكس الصيدلاني وآخرون فقالوا أنه في صورة الشعير وطبعه حار كالحنطة وهذا ما ذكره في الكتاب وكيف

فأنها مرسلة فناء والله تعالى أعلم (الثالثة) قال صاحب الحاوي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن جداد الليل، وهو صرام النخل لئلا فيستحب أن يكون الصرام نهراً لبأسه

ما كلن فله شبه من المختلوشبه من الشعر وفيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يضم إلى الشعر للملهم شبهه ويحيى هذا عن صاحب الانصاح وصاحب الترمذ وبه أجاب أفعى القضاة للمأورضى في الاحكام السلطانية (وثانيها) أنه يضم إلى الخلطة للملهم شبهها (وأظهرها) وهو اختيار القفل في حكي الصيدلاني أنه أصل بنفسه لا يضم إلى واحد منها لأنه اكتسب من تركيب الشبين طبعاً يتفرد به وصار أصلاً برأسه وهذا ما حكه القاضي أبو الطيب عن نصه في البيهقي ولك أن تعلم قوله وقيل إلى الخلطة لأنه علي طبعاً بالواو لأن أبوسعيد للتولي قال لا خلاف في أنه لا يضم إلى الخلطة والخلاف في أنه أصل بنفسه أو يضم إلى الشعر وقد وصف واصفون السلت بأن فيه حوجة يسيرة لكنه ليس بالقي يسمى بالفارسية ترش جو فانه شعر علي التحقيق ذكره الامام قل وعندي أن السلت المذكور في الكتب موجود في هذه الديار *

قال ﴿ولا يكل ملك رجل بملك غيره الا الشريك والحار اذا جعلنا الخلطة فيه أنراً﴾ * ذكرنا في باب الخلطة الخلاف في أن الخلطة هل تثبت في الحار والزرع ام لا وان ثبت فهل تثبت الخلطتان او لا تثبت الا خلطة الشيع والظاهر ثبوتهما جميعاً قلنا لا تثبتان فلا يكل ملك رجل بملك غيره حتى حق النصاب وان قلنا تثبتان في كل ملك الرجل بملك الشريك والحار؛ وما يضر على هذا الاختلاف ما لو مات أنسان وخلف ورثة ونحيلة مشرة أو غير مشرة وبدا الصلاح في الحالتين في ملك الورثة ان قلنا لا تثبت الخلطة في الحار فحكم كل واحد منهم منقطع من غيره فمن بلغ نصيبه نصاباً فعليه الزكاة ومن لم يبلغ نصيبه نصاباً فلا شيء عليه ولا فرق بين أن يقتسموا أولاً يقتسموا واز، قلنا تثبت الخلطة عند قال الشافعي رضي الله عنه ان اقتسموا قبل بدو الصلاح سقط حكم الخلطة وزكوا زكاة الافراد فمن لم يبلغ نصيبه نصاباً فلا شيء عليه وهذا اذا لم تثبت خلطة الحوار أو أثبتناها وكانت متباعدة فلما اذا كانت متجاورة وأثبتنا خلطة الحوار فيكون زكاة الخلطة كزكاة القسمة وان اقتسموا بعد بدو الصلاح زكوا زكاة الخلطة لأنهم كانوا شركاء حالة الوجوب وهي بدو الصلاح وبدو الصلاح في الحار كضي الحول كله في الموائشي وهما كلامان (أحدهما) اعترض للزني فقال القسم بيع وبيع الربويات بعضها يبيع جزاء لا يجوز وبيع الرطب بالرطب على رؤس النخل بيع جزاف وايضا فيبيع الرطب بالرطب لا يجوز عند الشافعي رضي الله عنه بحال ولا يندفع هذا الاشكال بلن يقال الرطب لم يتمحض عوضاً واحداً من الجانبين بل الجذع يدخل في القسمة لان عند الشافعي رضي الله عنه لا يجوز بيع الربوي وشي آخر بذلك الربوي وشي آخر وأجاب الاصحاب بوجوب (أحدهما) قالوا الامر علي ما ذكرت ان فرغنا على ان القسمة

الناس من ثمرها فيستحب ذلك فيما وجبت زكاته وفيما لازمة فيه أيضا قال وحكي عن مجاهد والنخعي أيضا أن الصدقة من المال وقت الصرام والحصاد واجبة قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده)

بيع لكن له قول آخر وهو ان القسمة افراز حق وعلي ذلك القول اجاب ههنا (والثاني) أنا وان قلنا ان القسمة بيع فيتمسور فرض القسمة ههنا من وجوب (منها) ان تكون بعض النخل مشرة وبعضها غير مشرة فيجعل هذا سهما وذلك سهما ويقسم قسمة تمديد فيكون بيع النخل والرطب بمحض النخل وأنه جائز (ومنها) ان تكون التركة نخلتين والوارث شخصان فيشتري احدهما بصيب صاحبه من احدى النخلتين جذعا ورطباً بمشرة وبيع نصيب نفسه من صاحبه من النخلة الاخرى جذعا ورطباً بمشرة ويتقاضان الدرام قال الأئمة ولا يحتاج الى شرط القطع وان كانت الصفتان قبل بدو الصلاح لان المبيع جزء شائم من الثمرة والشجرة معانصار كل ربيع كلها صفت واحدة وانما يحتاج الي شرط القطع حينئذ عند افراد الثمرة بالبيع ومنها أن يبيع كل واحد منها نصيبه من ثمرة احدى النخلتين نصيب صاحبه من جنهما فيجوز بعد بدو الصلاح ولا يلزم الربوا وقبل بدو الصلاح لا يجوز إلا بشرط القطع لانه بيع ثمرة تكون للمشتري على جنس البائتم ذكره صاحب الشامل وغيره وقد حكي القاضي بن كعب عن بعض الاصحاب أن قسمة الجار بالخمر جائزة على أحد القولين والذي ذكره ههنا جواب على ذلك القول ولك أن تقول هذا لدفع انما يدفع اشكال البيع جزا فإلا يدفع اشكال منع بيع الرطب (السلام الثاني) قال أصحابنا العراقيون نجهز القسمة قبل اخراج الزكاة بناء على أن الزكاة في القسمة أما إذا قلنا إنها تتعلق بالعين فلا تصح القسمة واعلم أنه يمكن تصحيح القسمة مع التفريم على قول العين بأن يخرص الجار عليهم ويضمنوا حق المساكين فلم يقتصروا بعد ذلك وأيضاً فأما حكيما في البيع قولين فخرصا على التعلق فكذلك القسمة اذا جعلناها بيعا وان جعلناها افرازا فلا منع وجميع ما ذكرنا من المسألة فيما اذا لم يكن على الميت دين فأما اذا مات وعليه دين وخلف على ورثته نخيلا مشرة فبدأ الصلاح فيها بعد موته وقبل ان يباع في الدين ففي وجوب الزكاة على الورثة قولان حكاهما الشيخ أبو علي (أحدهما) لا يجب لان ملكهم فيها غير مستقر في الحال وإنما يستقر بعد قضاء الدين من غيره فأشبه ملك المساكين لما لم يستقر إلا بتقدير أداء النجوم لم يجب الزكاة فيه قبل ذلك (وأصحهما) هو الذي أوردته الجمهور يجب لأنها ملكهم مالم تبيع في الدين ألا ترى أن لهم أن يمسكوها ويقضوا الدين من موضع آخر فإذا لمسكوا وم من أهل الزكاة لزمهم الزكاة فعلي هذا القول في أنهم يزكون زكاة الخطأ والافراد على ما سبق فيها اذ لم يكن على الميت دين قال الشيخ ويمكن بناء القولين على الخلاف في أن الدين هل ينتم الميراث فيه قولان وغيره يحكيه وحيون (أحدهما) ويرى عن الاصطخري نعم لان الله تعالى أثبت الارث بعد الدين حيث قال « من بعد وصية يوصي بها أو دين » (وأصحهما) لان الدين لا يستحق الاتعاق، وطلب الحق منه

ومذهبنا ومنه سائر العلماء أنه لا يجب ذلك لأن الأصل عدم الوجوب والآية للذكوة المراد بها الزكاة والله تعالى أعلم •

فتكون الرقبة لهم كلال المرهون والعبد الجاني رقبتهما للمالك فإذا فرغنا على الأصح وهو وجوب الزكاة عليهم فإن كانوا موصرين أخذت الزكاة منهم وصرفت النخيل والمار إلى دين الغرماء وإن كانوا مصرين فهل تأخذ الزكاة منهم في طريقان (أحدهما) أنه على الخلاف في أن الزكاة تتعلق بالقيمة أو بالعين أن قلنا بالمتقولات المرهون بها فيخرج على الأقوال الثلاثة في اجتماع حق الله تعالى وحق الإنسان فإن سويتا وزعنا المال على الزكاة وحق الغرماء وإن قلنا تتعلق بالعين أخذت الزكاة سواء قلنا بتعلق الشركة أو بتعلق الأرض (والطريق الثاني) وهو الأصح إن الزكاة تؤخذ بكل حال لأن حق الزكاة أقوى تعلقا بالمال من حق الرهن ألا ترى أن الزكاة تسقط بلف المال بعد الوجوب وقبل إمكان الأداء والدين لا يسقط بهلاك الرهن ثم حق المرتهن مقدم على حق غيره فحق الزكاة أولى أن يكون مقدما ثم إذا أخذت الزكاة من العين ولم يبق الباقي بالدين غرم الورثة قدر الزكاة لغرماء الميت إذا أيسروا لأن وجوب الزكاة عليهم وبسببه تلف ذلك القدر على الغرماء قل صاحب التهذيب هذا إذا قلنا الزكاة تتعلق بالقيمة فإن علقناها بالعين لم يغرروا بما ذكرنا في الرهن ولو أن اطلاع النخيل كان بعد موته فالتأخير محض حق الورثة ولا تصرف إلى دين الغرماء إلا إذا قلنا الدين يمنع الميراث فحسبها حكم ما لو حدثت قبل موته •

قال (ولا يضم حل نخلة إلى حلها الثاني ولا حل نخلة إلى حل أخرى إذا تأخر اطلاع الأخير عن جذاذ الأولى وإن تأخر عن زهوها فوجهان ووقت الجذاذ كالجذاذ على رأي) •
لا خلاف في أن عمرة العام الثاني لا تنضم إلى عمرة العام الأول في تمكيل النصاب وإن فرض اطلاع عمرة العام الثاني قبل جذاذ عمرة العام الأول ولو كانت له نخيل تشر في العام الواحد مرتين فلا يضم الحل الثاني إلى الأول لأن كل حل كعمرة عام وفي هذه المسألة كلامنا (أحدهما) قال الأصحاب هذا لا يكاد يقع لأن النخل والكرم اللذين يختصان بلصاحب الزكاة في عامها لا يحملان حملين وإنما فرض ذلك في التين والملازمة فيه وإنما ذكر الشافعي رضي الله عنه المسألة ياما للحكم بتقدير الصور (والثاني) أن القاضي ابن كعب فصل فقال إن اطلمت النخل للحمل الثاني بعد جذاذ الأول فلا ضم وإن اطلمت قبل جذاذه وبعد بدو الصلاح فيه خلاف كما سنذكره في حل نخلتين وهذا لا يخالف إطلاق الجمهور عدم الضم فإن السابق إلى الفهم من الحل الثاني هو الحادث بعد جذاذ الأول والله أعلم •

(فرع) روي في سنن أبي داود في أواخر كتاب الزكاة عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كل جاد عشرة أوسق من الثمر بقتو يعلق في المسجد في إسناده محمد

ولو كانت له نخيل أو كرم يختلف إدراك ثمارها في العام الواحد إما بحسب اختلاف النوع أو بحسب اختلاف البلاد حرارة وبرودة فهل يضم بعض ثمارها إلى بعض نظر إن أطلع ما يبطئ ثمارها قبل زهر الأول ويبدو الصلاح فيه وجب الضم لوجود حل الثاني يوم وجوب الزكاة في الأول والأشجار تطلع وتترك ثمارها على قدر رقت وتقلوت وإن أطلع الثاني بعد جذاذ الأول ففيه وجهان (أحدهما) وهو الذي أوردنا قاضي بن كعب وأصحاب القفال أنه لا يضم لأن الثاني حدث بعد انصرام الأول فاشبه ثمرة علمين وهذا هو المذكور في الكتاب (والثاني) وهو الذي قاله أصحاب الشيخ أبي حامد أنه يضم لأنها ثمرة عام واحد ولها أول أن يحتجوا على ما ذكره بقول الشافعي رضي الله عنه وثمر النخيل تختلف ثمر النخل بمقدار تهامة وهو بنجد بسر وبلح فيضم بعض ذلك إلى بعض لأنها ثمرة عام وإن كان بينها الشهر والشهران فإن قلنا بالوجه الثاني فلو كان اطلاع الثاني قبل الجذاذ وبعد بدو الصلاح فهو أولي بالضم وإن قلنا بالأول فهنا وجهان (أحدهما) ويحكي عن أبي إسحق أنه لا يضم لحدوث الثاني بعد وجوب الزكاة في الأول فصار كثمرة عامين وذكر في التهذيب إن هذا أصح (والثاني) يضم لاجتماعهما على رأس النخل كما لو أطلع قبل زهر الأول ثم اختلف الصائرون إلى الوجه المذكور في الكتاب وهو اعتبار الجذاذ في إن وقت الجذاذ هل يقام مقام الجذاذ على وجهين (أحدهما) لإقامة الاجتماع الثمرتين قبل الجذاذ على رأس النخل (واقبهما) وهو الذي ذكره الصيدلاني أنها تقام مقام الجذاذ فإن الثمار بعد دخول الوقت كالجزء من الزكاة التي لو أطلعت النخلة للعام الثاني وقد تركت بعض ثمرة العام الأول عليها لا يثبت الضم فعلي هذا قال إمام الحرمين للجذاذ أول وقت ونهاية ترك الثمار إليها أول وقت تلك النهاية أحق بالاعتبار قال (ولو ضمنا نخلة إلى أخرى فجئت التي أطلعت أولا ثم أطلعت ثانيا قبل جذاذ الثانية لم نضمها إلى الثانية لأن فيها ضمًا إلى الأولي وقد أطلعت بعد جذاذها وذلك يتسلسل فلا نضم إليها الثانية) *

أذكر المسألة في قالب المثال الذي ذكره الشافعي رضي الله عنه ونابغه الأصحاب فيه ثم أعود إلى عبارة الكتاب فإن فيها لبسا أعلم أن من المواضع التي يختلف إدراك الثمار فيها بحسب اختلاف الأهوية تهامة ونجد فهامة بلاد حارة ونجد بلاد باردة وثمر النخيل يتهامة أسرع إدراكا منها بنجد فإذا كانت لرجل نخيل تهامة وأخرى نجدية فأطلعت التهامة ثم أطلعت النجدية لذلك العام واقضي الحال ضم ثمرة النجدية إلى ثمرة التهامة على ما فصلناه في الفصل السابق فضمناها إليها ثم أطلعت التهامة مرة أخرى فلا نضم ثمرة هذه المرة إلى ثمرة النجدية وإن طلعت قبل بدو الصلاح فيها

ابن اسحاق وهو مدلس وقد قال عن فيكون ضعيفا قال الخطابي معنى جاد عشرة أو سق أى ما يجهد منه عشرة أو سق واقتوا النص بما عليه من الرطب أو البسر ليا كلة الساكنين قال وهذا من

لان فى ضمها الى النجدية ضما الى ثمرتها المرة الاولى ولا سبيل اليه لان ثمرتها المرة الثانية اما حل ثان على تصوير ان تكون تلك التهاميات مما تحصل فى كل سنة مرتين واما حل سنة ثانية وعلى التدبيرين فلا ضم على ما سبق وهذا ما ذكره الاصحاب ثم قال الصيدلانى وامام الحرمين ولو لم تكن ثمرة النجدية مضمومة الى حل التهامية أولا بان اطلعت بعد جذاذ ذلك الحبل اسكتنا نضم حلها الثاني المطلع قبل جذاذ النجدية اليها اذ لا يلزم هنا الحذور الذى ذكرناه وهذا قد لا يسده سائر الاصحاب لانهم حكموا بضم ثمرة العام الواحد بعضها الى بعض وبان ثمرة عام لا تنضم الى ثمرة عام آخر ومعلوم ان ادراك ثمار التهامية فى كل عام اسرع من ادراك ثمار النجدية فيكون اطلاق التهامية ثانيا العام القابل وما على النجدية من العام الاول . وأما كلام الكتاب فأما ان اراد به الصورة التى شلتها عن جمهور الاصحاب وأما ان اراد به ما يشعر به ظاهره فان اراد تلك الصورة وهى التى أوردها فى الوسيط فاللفظ ههنا يحال عن وجهه تصويراً وتعليلاً اما التصوير فلان الجمهور صوراً فى اطلاق النخلة الاولى مرة أخرى: وهو صور فى ثلاث فخلات متتالية اطلعت الثالثة بعد جذاذ الاولى وقبل جذاذ الثانية وأما التعليل فلان قوله لان فيها ضما الى قوله وذلك يتسلسل يشعر بان امتناع الضم الى حل الثانية لتضمنها الضم الى حل الاولى وقد اطلع هذا بعد جذاذه ولا سبيل الى ضم ما اطلع بعد الحذور الى ما لو جوزنا ذلك لزم ضم نخلة الى نخلة بلا نهاية وهذا التعليل غير التعليل الذى سبق وان اراد ما يشعر به ظاهر الكلام فقدم الضم بمانازع فيه كلام الاصحاب الذين قالوا بان ضم العام الى احد بعضها الى بعض ولم يبالوا باطلاق الاخر بعد جذاذ الاول على ما أسلفناه وفى ضبطهم بالعام الواحد انقطع التسلسل الذى ادعاه ولا يخفى ان قوله ولو ضمننا نخلة الى أخرى معناه حل نخلة الى حل نخلة اخرى بحذف للمضاف

قال (وأما النخلة لو زرع بعد حصاد الاولى فعلي قولهما كحلى شجرة قفلا يضم وعلى قول يضم معها وقع الزرعان والحصادان فى سنة وعلى قول يكتفى فى الضم بوقوع الزرعين فى سنة لانه الداخلة تحت الاختيار وعلى قول ينظر الى اجتماع الحصادين فانه المقصود وعلى قول إن وقع الزرعان أو الحصادان معا أو زرع الثاني وحصاد الاول اكتفى به: والزرع بعد اشتداد الحب كجو بعد الحصاد على أحد الرأيين والزرع بقتار الحبات الاول او بقر العصفير كجو بالاخيار وقيل انه يضم لانه تابع ولو أدرك أحد الزرعين والاخر قبل فالظاهر الضم وقيل يخرج على الاقوال) .
الاصل الذى لا بد من معرفته أولاً أن زرع عام لا يضم الى زرع عام آخر فى تكييل النصاب واختلاف أوقات الزراعة فضرر والتدريج فيها كالذى يتبدى الزراعة ولا يزال يزرع الى شهر أو شهرين لا يقدر على

صدقة التطوع وليس واجب (الرابعة) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى اذا اراد الساعي اخذ العشر كيل لرب للمل تسعة ثم يأخذ الساعي العاشر فان كان الوجه نصف العشر كيل لرب المل تسعة عشر ثم الساعي واحد فان كان ثلاثة ارباع العشر كيل للمالك سبعة وثلاثين وللساعي ثلاثة وانما بدأ بالثلاثة لان حقه اكثر وبه يعرف حق المساكين قال الشافعي في الام والاصحاب ولا يهز السكيل ولا يزل ولا يوضع اليد فوقه ولا يمسح لان ذلك يخنك بل يصب فيه ما يحسنه ثم يفرغ والله تعالى أعلم (الخامسة) عمار البستان وغلة الارض الموقوفين ان كانت على جهة عامة كالمساجد والقنابر والمدارس والربط والفقراء والمجاهدين والقرىءة واليتامى والارامل وغير ذلك فلا زكاة فيها هذا هو الصحيح المشهور من نصوص الشافعي رضى الله عنه وقيل للاصحاب وقد

مملودة زرعاً واحداً يضم بعضها الى بعض عند اتحاد الجنس إذا عرفت ذلك ففي الفصل مسألان (أحدهما) ان الشيء قد يزرع في سنة واحدة مراراً كالنخلة تزرع في فصول مختلفة في الحريف والربيع والصيف ففي ضم البعض الى البعض أقوال (أحدها) ان للزرع بعد حصد الارل لا يضم اليه كما لا يضم أحد حلي الشجر الى الآخر (والثاني) يضم ان وقع الزرعان والحصادان في سنة لانهما حينئذ يعدان زرع سنة واحدة وهو اجتماعهما في سنة واحدة بان يكون بين الزرع الاول وحصد الثاني اقل من اثني عشر شهراً عرية كذا قال صاحب النهاية والتذهيب فان كان بينهما سنة فصاعداً فلا يضم (والثالث) ان الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة ولا نظر الى الحصاد لان الزرع هو المتعلق بالاختيار والحصاد لا اختيار في وقته ومختلف باختلاف حال الارض والهواء وأيضاً فان الزرع هو الاصل والحصاد وفرعه ثمرة فيعتبر ما هو الاصل فعلي هذا يضم وان كان حصاد الثاني خارجاً عن السنة (والرابع) ان للمعتبر اجتماع الحصادين في سنة فإذا حصل وجب الضم وان كان زرع الاول خارجاً عن السنة لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب فاعتباره أولى وهذه الأقوال الاربعة مدونة في المختار (والخامس) كونه محكي عن رواية لا يبيح انه ان وقع الزرعان والحصادان أو زرع الثاني وحصد الاول في سنة ضم احدهما الى الثاني وهذا بعيد عند الاصحاب لانه يجب ضم زرع السنة الى زرع السنة الاخرى فان العادة ابتداء الزرع الثاني بعد مضي شهر من حصد الاول هذا بيان الأقوال على الوجه المذكور في الكتاب واختلفوا في الاظهر منها وكلام الاكثرين مائل الى ترجيح القول الرابع وقيل للمسعودي في الانصاح القول الخامس على وجه أخص مما ذكرنا قال الاعتبار بجميع السنة بأحد الطرفين: إما الزرعين أو الحصادين ولم يبلغني بهما زرع الثاني وحصد الاول والشيخ أبو حامد في طائفة جعلوا الفصل بدلاً عن السنة في حكاية القول الثاني والثالث والرابع واعتبروا على القول الثاني ان يكون الزرعان في فصل واحد والحصادان في فصل واحد والمالعي بالفصل: ذكر القاضي الروياني ان للمضي بالفصل هيئتنا أربعة أشهر والطريقة التي تقدمت أوفق لفظ المختصر وهي التي

سبقت هذه المسألة في جميع الطرق وحكى ابن المنذر عن القاضي أنه قال يجب فيها العشر وهذا النقل غريب وقد سبقت هذه المسألة في أول باب صدقة الموالي وذكرنا هناك أن الشيخ أبي نصر قال هذا النص غير معروف عند الأصحاب وإن كانت موقوفة على إنسان معين أو جماعة معينين أو على أولاد زيد مثلاً وجب العشر بلا خلاف لأنهم يملكون النصارى والنقة ملكاً تاماً يتصرفون

اعتمدها القاضي بن كعب وقلها أصحاب القفال وغيرهم وعن أبي إسحق أنه خرج قولاً أن ما يبدع زرع سنة يضم بعضه إلى بعض ولا أثر لاختلاف الزرع والحصاد قال ولا أعنى هنا بالنسبة التي عشر شهراً فإن الزرع لا يبقى هذه المدة وإنما أعنى بها ستة أشهر إلى ثمانية وإذا جمع جامع بين ما قلناه من الروايات انتظمت في المسألة عشرة أقوال فتأملها وهذا كله فيما إذا كان زرع الثاني بعد حصول الأول ووراء ذلك حالتان (أحدهما) أن يكون زرع الثاني بعد اشتداد حب الأول فخلط في مرتب على الخلاف فيما إذا كان زرع الثاني بعد حصد الأول وهما أولي بالضم لاجتماعهما في النبات في الأرض والحصول فيها وقوله في الكتاب على أحد الروايتين المراد منه طريقان يتولدان من هذا الترتيب (أحدهما) القطع بالضم (والثاني) باثبات الخلاف وهو أظهر والثانية أن يكون الزرعان معاً أو على التوالي المعتبر ثم يدرك أحدهما والثاني بعد قبل لم يشتد فيه أصلاً فليطرقان (أحدهما) القطع بالضم لأن ذلك بعد زرعاً واحداً والثاني وحكمه الإمام عن أبي إسحق أنه على الأقوال لاختلافها في وقت الوجوب بخلاف ما لو تأخر بدو الصلاح في بعض الثمار فإنه يضم إلى ما بدأ فيه الصلاح لا محالة لأن الثمرة الحاصلة هي متعلق الزكاة بينها والمتنظر فيها صفة الثمرة وهما متعلقان الواجب الحب ولم يخلق بعد والموجود حشيش محض (المسألة الثانية) قال القاضي رضي الله عنه القدر زرع مرة فتخرج فتحصده ثم يستخلف في بعض المواضع فتحصده أخرى فهو زرع واحد وإن تأخرت حصده الأخرى اختلف المفسرون لكلامه في المراد بهذه الصورة على ثلاثة أوجه (أحدها) أن المراد بها ما إذا تسببت القدر واشتدت فانتثر بعض حبائها بنفسها أو بنقل المصافير أو بهبوب الرياح فسقط الأرض فنبتت تلك الحبات المنشورة في تلك السنة مرة أخرى وأدركت ومنهم من قال المراد بها ما إذا نبتت فالتفت وعلا بعض طاقنها فغطي البعض وبقي ذلك المغطى مخفراً تحت ماعلاً فإذا حصد العالي أثرت الشمس في المخضر فأدرك (ومنهم) من قال المراد بها القدر الهندية فتحصده سنابلها ويثق ساقها فيخرج سنابل أخرى ويحكي هذا الوجه الثاني عن ابن سريج ثم اختلفوا في الصور الثلاثة بحسب اختلافهم في المراد من النص واتفاق الجمهور على أن ما ذكره قطع بالضم وليس جواباً على بعض الأقوال التي سبقت فذكرنا في الصورة الأولى طريقين (أحدهما) أنها على الأقوال في الزرعين المختلfi الوقت فإنه زرع منتصب بعد زرع (والثاني) القطع بالضم لأنه تابع للأول غير حاصل بالقصد والاختيار وإيراد الكتاب يشير بترجيح

فيه جميع أنواع التصرف قال اصحابنا قلن بلغ نصيب كل انسان نصابا وجب عشره بلاخلاق وان
قص وبلغ نصيب جميعهم نصابا ووجدت شروط الخلطة بنى علي صحة الخلطة في الثمار والزروع
والصحيح صحتها وثبوت حكمها فيجب العشر والثاني لا يصح ولاعشر والله تعالى أعلم (السادسة)

الاول وهو قضية ما في التمثيل وذكرنا في الصورة الثانية طريقتين أيضا (أظهرها)
القطع بالضم لانها حصلت دفعة واحدة وانما تناولت الادراك (والثاني) ويحكى عن ابي اسحق
انها مخرجة علي الاقوال وذكرنا في الثالثة ثلاثة طرق (احدها) انها علي الخلاف
فيا لو حصد زرع ثم زرع آخر (والثاني) لا يضم قولنا واحداً كالنخلة تحصل في السنة
حليين (والثالث) يضم قولنا واحداً بخلاف الزرع بعد الزرع فان أحدهما مفصول عن الآخر وهما
الزروع واحد وانما تفرق بينهما بخلاف حلي النخلة فانها شجرة لها ثمرة يثمر غصنها في سنة كحليها في
ستين والقررة زرع لا ياتي في الخارج من سابقها ملحق بالاول كزرع تحصل ادراك بعضه وتأخر ادراك بعضه
وهذا أصح عند صاحب التهذيب *

قال (الطرف الثاني في الواجب وهو العشر فيما سقت السماء ونصف العشر فيما سقى بنضح
او دالية والقنوت كالسماء والناعور الذي يدير الماء بنفسه كالنوايب) *

الاصل في قدر الواجب في هذا النوع ما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال «فيما سقت السماء أو العيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر» (١) وروى
«وما سقى بنضح أو غرب ففيه نصف العشر» (٢) قال في الصحاح الذي ياتي بالتحريك الزرع الذي لا يسقى

(١) (حديث) ابن عمر فيما سقت السماء والسيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح
نصف العشر البخاري وابن حبان وداود والنسائي وابن الجارود وقد قال ابو زرعة الصحيح
وقه علي ابن عمر ذكره ابن ابي حاتم في الملل ورواه مسلم من حديث جابر والترمذي وابن ماجه
عن ابي هريرة والنسائي وابن ماجه من حديث مطر وسأني من وجه آخر (تلييه) البزري ففتح
للمهمل والمثلثة وحكى إسكان ثانيه قال الازهرى وغيره البزري مخصوص بما سقى من ماء السيل
فيحصل عثورا وهو شبه ساقية تخمر ويجرى فيها الماء الي اصوله وسمي كذلك لانه يضرب به الماء
الذي لا يشرب به والنضح السقي بالسانية *

(٢) (قوله) وروى وما سقى بنضح أو غرب ففيه نصف العشر ابو داود من حديث الحارث
الاعور عن علي ورواه عبد الله بن احمد من زيادات المسند ويحيى بن آدم في الخراج من طريق
عاصم بن ضمرة عن علي وذكر انه عرضه علي ابيه فانكره وقال الدارقطني في الملل الصحيح وقه
علي ابي اسحاق وأشار البزار الى ان محمد بن سالم تفرده برفعه عن ابي اسحاق ورواه يحيى بن
آدم في الخراج من حديث ابيان عن انس وقتله فرض رسول الله ﷺ فيما سقت السماء العشر وفيما سقى
بالدوالي والسواني والغرب والناضح نصف العشر (تلييه) الغرب بلفظ ضد الشرق هو الدلو الكبير *

قد سبق في باب زكاة الثمار أن مؤنة الحصاد والحراثة والديس والتصدية وجذاذ الثمار ومجنيها وغير ذلك من مؤن الثمر والزرع يجب على رب المال في خالص ماله ولا يحسب من أصل المال الزكوى بل يجب عشر الجميع وسبقت هناك فروع فيه قال المداري فلو كان على الأرض خراج هو

الاما، للمطر وقال الازهرى وصفيه بالنضح أن يستقى له من ماء النهر أو البئر سائنه وغيره أو تسمي السواقي نواضح الواحدة سانية والغرب الدلو الكبير: إذا عرف ذلك فيجب فيما سقى بماء السماء من القار والزروع العشر وكذا البعل وهو الذي يشرب بعروقه قهره من الماء وكذا ما يشرب من ماء ينصب اليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة كل ذلك فيه العشر وملسقى بالنضح أو بالدلاء أو بالدواليبغ فيه نصف العشر وكذا ما سقى بالقنالة قال في الصحاح وهي المنجنون تديرها البقرة وما سقى بالناعور وهو الذي يديره الماء بنفسه لأنه تسبب إلى النزع كاستقاء بالدلاء والنواضح والمعني السكلي الذي يقتضيه التفاوت أن أمر الزكاة مبني على الفرق بالمالك والمساكين فإذا كثرت المؤنة خف الواجب أو سقط كما في المعلوفة وإذا خفت المؤنة كثر الواجب كما في الركز وأما القنوات وفي منهاها السواقي المنفردة من النهر العظيم إلى حيث يسوق الماء إليه فالذي ذكره في الكتاب أن السقي منها كالسقي بماء السماء وهذا هو الذي أوردته طوائف الأصحاب من العراقيين وغيرهم وعلاوا بأن مؤنة القنوات إنما تتحمل لإصلاح الضيعة والأهوار تشق لأحياء الأرض فإذا هيأت وصل للماء إلى الزرع بطبعه مرة بعد أخرى بخلاف السقي بالنواضح ونحوها فإن المؤنة ثم تتحمل لنفس الزرع: وادعي إمام الحرمين اتفاق الأئمة على هذا لكن إمامهم العبادي ذكر في الطبقات أن أبا نهل الصعلوكي أفتى بأن السقي من ماء القناة فيه نصف العشر كالمؤنة وتفصل صاحب التهذيب فقال إن كانت القناة أو العين كثيرة للمؤنة بأن كانت لا تنزل تنهار ونحتاج إلى استحداث خبر فالسقي بها كالسقي بالسواقي وإن لم يكن لها مؤنة أكثر من مؤنة المجر الأول وكسحها في بعض الأوقات ففي السقي بها العشر والمشهور الأول *

(فرع) أشار القاضي ابن كج إلى أنه لو احتاج إلى شراء الماء كان الواجب نصف المشروقة عنه صريحا صاحب الرقم ولو سقاء بماء مقصوب فكذلك لأن عليه الضمان وهذا حسن جار على كل مأخذ فإنه لا يتعلق به صلاح الضيعة بخلاف القناة ثم حكى القاضي عن أبي الحسين وجهين فيما لو وهب منه الماء ورجع الحاقه بما لو غصب لما في قبول الحبة من المنة العظيمة فصار كما لو علف ماشيته بعلق موهوب والله أعلم *

قال (ولو اجتمع السقيان على التساوى وجب ثلاثة أرباع العشر في كل نصف بحسابه وإن كان أحدهما أغلب اعتبر الأغلب في قول وووزع في الثاني عليها: والأغلب يعرف بالمعدني وجوب زيادة النور والنعم في وجه: وإذا أشكل الأغلب فهو كالاستراء) *

عشر زرعها أخذ من كل عشرة أوسق وسقان وسق للعشر يصرف إلى أهل الزكوات ووسق للخراج يصرف في مصارف الخراج قال لأن ما أدام في الخراج حصل ماله وقد صرفه في حق عليه

إذا اجتمع السقيان في زرع وكان يسقى بماء السماء مدقوباً بالنضح مدقوباً مغلوماً أن يكون الزرع منشأ على هذا القصد أو بني أمره على أحد الشقين ثم اعترض الآخر واجتمعا (الحالة الأولى) وهي المقصودة في الكتاب أن ينشأ الزرع على قصد السقي بهما جميعاً فيه قولان كالقولين فيما إذا تنوعت المياه أو غنم (أظهرها) أنه يقسط الواجب عليهما لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم فيما إذا تنوعت «فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بنضح نصف العشر» فلي هذا لو كان ثلثا السقي بماء السماء وثلثا بالنضح وجب خمسة أسداس العشر ثلثا العشر لثلاثين وثلث نصف العشر لثلث ووسق على التساوي وجب نصف العشر ونصف نصف العشر وذلك ثلاثة أرباع العشر (والقول الثاني) وحكمه في الشامل عن أبي حنيفة وأحمد أن الاعتبار بالأغلب فإن كان السقي بماء السماء أغلب فيه العشر وإن كان السقي بالنضح أغلب فيه نصف العشر لأن النظر إلى أعداد السقي وأزمته مما يشق ويصير فيدار الحكم على الغالب تخفيفاً وعلى هذا الاستوى فينفى وجوب حكمها للامام (أحدهما) أنه يجب العشر نظراً للتساوي وهذا هو الذي حكمه المسعودي تقريباً على القول الثاني (وأصحهما) وهو الذي أورده في الكتاب أنا قسط الواجب عليهما كما ذكرنا على القول الأول لانتفاء الغلبة من الجانبين وعلى هذا فالحكم حالة الاستواء واحد على القولين فينتظم أن يقال إن استويا وجب ثلاثة أرباع العشر فإن كان أحدهما أغلب قولاً وهكذا أورد صاحب الكتاب والأكثرون ثم سواء قلنا بالنقض أو اعتبرنا الأغلب فالنظر إلى ماذا في معرفة المقادير: فيه وجهاً (أحدهما) أن النظر إلى عدد السقيات لأن المؤونة بحسبها قل وتكثر ولا شك أن الاعتبار بالسقيات المفيدة دون ما لا تفيد أو تضر (وأوقههما) لظاهر نصه أن الاعتبار بعيش الزرع ونماءه هو بأحدهما أكثر أم لا وكذا عيش الثمر فإنه للمقصود وقال في النهاية وعبر بعضهم عن هذا عبارة أخرى قال النظر إلى النعم وقد تكون السقية الواحدة أنعم من سقيات كثيرة قال وهما متقاربان إلا أن صاحب العبارة الثانية لا ينظر إلى المدة وإنما ينظر إلى النعم الذي يحكم به أهل الخبرة وصاحب العبارة الأولى يعتبر للمدة: وإعلم أن اعتبار المدة هو الذي ذكره الأكثرون على الوجه الثاني وذكروا في المثال أنه لو كانت المدة من يوم الزرع إلى الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمانى الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين وهو زمان الصيف إلى ثلاث سقيات فتمت بالنضح فإن اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمسة العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وذلك ثلاثة أخماس العشر ونصف خمسة على قول اعتبار الأغلب يجب نصف العشر لأن عدد السقيات بالاضح أكثر وإن اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب العشر لأن مدة السقي بماء السماء

هو كما اوقاه في دين فوجب عشر الجميع (السابعة) اذا اكل على الارض خراج فاجرها قلشهور
ان الخراج على مالك الارض ولا شيء على المستأجر هذا هو المذهب المعروف في كتب الاحكام
وذكر الفارسي في آخر هذا الباب فيه ثلاثة اوجه (احدها) انه على مالك الارض فلو شرهه على

أطول ولو سقى الزرع بماء السماء والنضح جميعا لكن اشكل مقدار كل واحد منهما فمن ابن
سريع وتابعه الجمهور أنه يجب ثلاثة أرباع العشر أخذنا بالاستواء وذكر القاضي ابن كج وجهها
آخر ان الواجب نصف العشر لانه اليقين والاصل براءة ذمته عن الزيادة واذا عرفت ما ذكرنا يتبين
لك ان الوجوه في قوله (والاغلب يعرف بزيادة العدل الى آخره) لا يمتنعان بالاغلب بل يجرى ان
فيما يعتبر به الاستواء أيضا (وقوله) اذا اشكل الاغلب فهو كالأستواء انما صور الاشكال في الاغلب
لانه قصد التنزيح على قول اعتبار الاغلب والا فلو لم يعرف هل أحدهما أغلب من الآخر كما لو
عرف أن أحدهما أغلب وشك في انه هذا ام ذاك والحالة (الثانية) ان يبين الامر على أحد السقين
ثم يعرض الآخر فهل يستصحب حكم قمعه أولا ويستبر الحكم فيه وجهان (اصحهما) الثاني ثم
في كيفية اعتبارها الخلاف الذي ذكرناه *

(نزع) لو اختلف الساعي والمالك في انه بماذا سقى فاقول قول المالك لان الاصل عدم وجوب
الزيادة (آخر) لو كان له زرع مسقى بماء السماء وآخره سقى بالنضح ولم يبلغ واحد منهما ما ضام أحدهما
الى الثاني في حق النصاب وان اختلف مقدار الواجب *

قال (وبحسب ان يخرج العشر من جنس العشر ونوعه فان اختلف النوع فن كل بقسطه فان
عسر قال وسط) *

(قوله) وبسبب ان يخرج العشر من جنس العشر ولا يجوز ان يعلم بالماء لان باخنيقة رحمه الله يجوز
اخراج القيم في الزكاة فلا يجب عنده اخراج الجنس * لاقوله صلى الله عليه وسلم «خذ من الابل الابل» (١)
الخبر (وقوله) ونوعه ليس مجرى على اختلافه فاعلموا يخرج الاجود عن الارداء اجزا انما الواجب ألا يخرج أردأ
ما عنده وغرض الفصل انه لو كان الجنس الذي يملكه من البهار والمحبوب نوعا واحدا فيؤخذ منه
الزكاة وان اختلف انواعه كما اذا ملك من التمر البردي والسكيس وها نوعان جيدان والمحرور
ومصران الفارة وغلث الجبيق وهي انواع رديئة ومنهم من يجعل المحرور وسطا فان لم يصبر

(١) حديث محمد خذ الابل من الابل الحديث ابو داود وابن ماجه من حديث عطاء بن
يسار عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن فقال خذ الحب من الحب
والشاة من الثمن والبيير من الابل والبقير من البقر وصححه الحاكم على شرطها ان صحح سماع عطاء
من معاذ (قلت) لم يصحح لانه ولد سد موته او في سنة موته او بعد موته نسبة وقال البرار لا سلم
ان عطاء سمع من معاذ *

الزراع فسد القعد (والثاني) أنه علي الزارع فلو شرطه علي المؤجر بطل القعد (والثالث) علي ما يشترطان وهذا الذي قلناه شاذ مردود (الثامنة) قد سبق في باب الخلطة اختلاف في ثبوتها في الزرع والتمار وحاصله ثلاثة اقوال (اصحابا) ثبت خلطة الشيوخ وخلطة الجوار جميعا قال اصحابنا قلنا قلنا (والثاني) لا تبيحان (والثالث) ثبت خلطة الشيوخ دون الجوار

أخذ الواجب من كل نوع بالحصة أخذ بالحصة بخلاف نظيره في المواشي حيث ذكرنا فيه خلافا من قبل والفرق ان التقسيم في الحيوان محذور بخلاف ما في الثمار لا ترى ان في المواشي وان قلنا بالتقسيم فاننا نعتبر قيم الانواع ونأخذ ما يقتضيه التوزيع ونأمره بدفع نوع منها علي ما يقتضيه التوزيع ولا يأخذ البعض من هذا والبعض من ذلك وهنا بخلافه وطرد القاضي ابن كج القولين هنا والمشهور الفرق وان عسر اخذ الواجب من كل نوع بأن كثرت الانواع وقل مقدار كل نوع فما الذي يؤخذ . حكى عن صاحب الانصاف فيه ثلاثة اوجه (اصحابا) وهو للذكر في الكتاب انه لا يكلف بالاخراج من كل نوع لما فيه من العسر ولا يكلف بالاخراج من الاجود ولا رضي بالردى . بل يؤخذ من الوسط رعاية للجانبين (والثاني) انه يؤخذ من كل نوع باقسط كما اذا قلت الانواع (والثالث) انه يؤخذ من الغالب ويحمل غيره تبعاً له وروى القاضي ابن كج في المسألة طريقتين (احدهما) التقطع بأخذ الوسط والثاني ان فيها قولين (احدهما) اخذ الوسط (والثاني) اخذ الغالب . اذا عرفت ذلك فاعلم قوله فان عسر فالوسط بالواو واعلم انه ليس المراد وجوب اخراج الوسط حتى لا يجهز اخذ غيره بل لو تحمل العسر واخرج من كل نوع باقسط جاز ووجب علي الساعي قبوله فاذا اراد الساعي اخذ العشر كيل رب لئال تسعة وأخذ الساعي العاشر وانما يبدأ بجانب لئال لان حقاً كثر ولان حق لئال كين انما يتبين بهولو بدأ بجانبهم فربما لا يفي الباقي بحقه فيحتاج الي رد ما كيل لهم وان كان الواجب نصف العشر كيل رب لئال تسعة عشر وأخذ الساعي العاشر وان كان الواجب ثلاثة ارباع العشر كيل رب لئال تسعة وثلاثون ولئال كين ثلاثون ولا يهزم المكيال ولا يزول ولا وضع البد فوه ولا يمسح لان ذلك ما يختلف فيه بل يصيبه ما يعتله ثم يفرغ .

قال في الطرف الثالث في وقت الوجوب وهو الزهر في الثمار والاشتداد في الحبوب فينقد سبب وجوب اخراج الثمر والحطب عند الجفاف والتقية فلو أخرج الرطب في الحال كان بدلاً . وقت وجوب الصدقة في النخل والكرم الزهر وهو بدو الصلاح لان النبي صلى الله عليه وسلم « كان حينئذ يبعث الخارص » (١) الخرص ولو تقدم الوجوب عليه لبعثه قبل ذلك ولو تأخر عنه لما بعثه

(١) (قوله) وقت وجوب الصدقة في النخل والكرم الزهر وهو بدو الصلاح لا عليه الصلاة والسلام حينئذ يبعث الخارص للخرص : اما مطلق للخرص فروى احد من حديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحة الي خير يخرص عليهم الحديث ابو داود والدارقطني من حديث جابر انا سمع الله علي رسوله خير أقرم وجعلها امة وبنهم فبعث عبد الله بن رواحة

لاثنين لم يكمل ملك انسان بملك غيره في تمام النصاب وان اجتعلها كل بملك الشريك والجار ولودات انسان وخلف نخيلا مشرة او غير مشرة وبدا الصلاح في الحالين في ملك الورثة

إلي ذلك الوقت ووقت الوجوب في الحبوب اشتدادها لأنها حينئذ تصير طعاما كما أن حل الخل والسكر عند بدو الصلاح يصير ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بلع وحصرم هذا هو المشهور وفي النهاية أن صاحب التفرير حكى قولاً غريباً أن وقت الوجوب هو الجفاف والاشتداد ولا يتقدم الوجوب على الأمر بالأداء : وفي التامل أن الشيخ أباحمد حكى عن القديم أنه لو ما إلى أن الزكاة تجب عند فصل الحصاد فيجوز أن يعلم قوله في الكتاب (وهو الزهر في الثمار والاشتداد في الحبوب) لمؤذين والكلام في معنى بدو الصلاح وأن بدو الصلاح في البعض كبذوه في الكل على ما هو مذكور في كتاب البيع ولا يتوسط تمام اشتداد الحب كالاترط تمام الصلاح في الثمار ويتفرع على المذهب المشهور أنه لو اشترى نخيلا مشرة أو ورثها قبل بدو الصلاح ثم بدا الصلاح بعد ذلك فعليه الزكاة ولو اشترى بشرط الخيار فبدا الصلاح في زمان الخيار فإن قلنا للملك البايع فإلزاقه عليه وإن اضمى البيع وإن قلنا للمشتري الزكاة فعليه وإن فسخ البيع وإن قلنا بالوقف فأمر الزكاة موقوف أيضاً : ونفرع عن الحداد على هذا الأصل أنه لو باع المسلم نخيلا للثمرة قبل بدو الصلاح من ذي فبدا الصلاح في ملكه فلا زكاة على واحد منهما : أما القسم فظاهر : وأما السلم فلأن الثمرة لم تكن في ملكه وقت الوجوب ولو عاد إلى ملكه بعد بدو الصلاح يبيع مستأف أو هبة أو تقابل أو رد هيب فلا زكاة عليه أيضاً لأنه لم تكن في ملكه حين الوجوب والبيع من المالك كالباع من القسم فيها ذكرنا ولو باع النخل من مسلم قبل بدو الصلاح فبدا الصلاح في ملك المشتري ثم وجد بها عيباً فليس له الرد إلا برضا البائع لأنها تعلق بها حق الزكاة فكان كهيبت حدث في يده فإن أخرج المشتري الواجب : أما من تلك الثمرة أو من غيرها فالحكم على ما ذكرنا في زكاة النعم في الشرط الرام : أما إذا باع الثمرة وحدها قبل بدو الصلاح فهذا البيع لا يصح إلا بشرط القطع فان شرطه ولم يتفق القطع حتى بدا فيها الصلاح فقد وجب الصنر وينظر فإن رضيا بإبقائها إلى أو ان الحداد جاز والعصر على المشتري وعن التيسخ

فخرها عليهم الحديث ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس : وروى الدارقطني عن سهل بن أبي خيثمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أباه حارصاً جاب رجل فقال لرسول الله إن أباه خيثمة قد زاد على الحديث ورواه أبو داود وابن حبان والترمذي وابن ماجه من حديث عمار بن أسيد أن رسول الله ﷺ كان يمت على الناس من يحرص كروهم وثمارهم الحديث وسأني أن فيه انقطاعاً وسأني حديث عائشة وهو صريح في معصود الباب وفي الصحابة لابي نعيم من طريق الصلت بن زيد بن الصلت من أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلمه على الحرص فقال أبت لنا الصنف وأني لم أصف ظهم يعرفون ولا يصل إليهم .

فإن قلنا لا تثبت الخلطة فحكم كل واحد معتبر على انفراده منقطع عن شركائه فمن بلغ نصيبه نصيباً
زكاه ومن لم يبلغ نصيبه نصيباً فلا زكاة عليه وسواء اقتصموا أم لا وإن قلنا تثبت الخلطة قال الشافعي
رضي الله عنه في المختصر إن اقتصموا قبل بدو الصلاح زكوا زكاة الانفراد فمن بلغ نصيبه نصيباً

أبي حامد أن أبا إسحاق حكى قولاً آخر أنه يفسخ البيع لأنه لو اتفقا عليه عند البيع لبطل البيع
فاذا وجد هذا الشرط للبطل بعده يفسخ والصحيح الأول وإن لم يرضيا بالبقاء لم تقطع الثمرة
لأن فيها ضرراً بالساكنين ثم فيقولان (أحدهما) يفسخ البيع لعدم امضائه فإن البائع يتنهي القطع
لشرطه وهو متمم لما ذكرنا (وأصحهما) أنه لا يفسخ فإنه عيب حدث بعد البيع لكن إن لم يرض البائع
بالبقاء يفسخ البيع وإن رضى البائع بالبقاء وبني للشرى إلا القطع فوجبان (أحدهما) يفسخ
أيضاً (وأصحهما) أنه لا يفسخ لأن البائع قد زاده خبراً والقطع إنما كان لحقه حتى لا يمتص الثمرة
ماء الثمرة فإذا رضي تركت الثمرة بحالها ولو رضى البائع ثم رجع كان له ذلك لأن رضاه إعاقة
وحيث قلنا يفسخ البيع ففسخ فعلي من جهة الصدقة: فيه قولان (أحدهما) على البائع لأن الفسخ كان
لشرط القطع فأسند إلى أصل العقد (وأصحهما) أنها على المشتري لأن بدو الصلاح كان في ملكه
فأشبه ما لو فسخ بسبب فعل هذا لو أخذ الساعي من غير الثمار رجع البائع على المشتري (وقوله) فيعتقد
سبب وجوب اخراج الثمرة والحب عند الجفاف معناه أما وإن قلنا أن بدو الصلاح واشتداد الحب
وقت الوجوب فلا نكافئه بالاخراج في الحال لكن ينعقد حينئذ سبب وجوب اخراج الثمرة
والزبيب والحب المصفي ويصير ذلك مستحقاً للساكنين يمنع اليهم بالاجرة ولو أخرج الرطب في
الحال لم يجر لما روي عن غياث بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «في زكاة الكرم أنها تخرج
تخرج من النخل ثم تؤدي زكاته زيباً كما تؤدي زكاة الرطب تمرأ» (١) لأن المقاسمة بيع على الصحيح

(١) حديث صحيح أنه قال في زكاة الكرم أنها تخرج كما تخرج من النخل ثم تؤدي زكاته زيباً
كما تؤدي زكاة النخل تمرأ أبو داود والترمذي والسنائي وابن حبان والدارقطني من حديث عتاب
ابن أسيد قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج النعاب كما يخرج من النخل وتؤخذ زكاته
زيباً كما تؤخذ صدقة النخل تمرأ ومداره عن سعيد بن المسيب عن عتاب وقال أبو داود لم يسمع
منه وقال ابن فافع لم يدركه وقال المنذرى اعطاه ظاهره لولده سعيد في خلافة عمر ومات عتاب
يوم مات أبو بكر وسبقه إلى ذلك أن عبد الله بن عمر قال إن السكك لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم من وجه غير هذا وقد رواه الدارقطني مسند فيه الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن
المسور بن غزيمة عن عتاب وقال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر
عنا مرسل وهذه رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري (قائمة) قال النووي هذا الحديث وإن
كان مرسلًا لكنه اعتضد بقول الأئمة أنه . وقد أخرج البيهقي من طريق يونس عن الزهري

زكاه ومن لم يبلغه نصيبه فلا زكاة قال أصحابنا هنا إذا لم تثبت خلطة الجوار أو أمتثلها وكانت متباعدة أو قد بعض شروطها فما إذا كانت مجاورة ووجدت الشروط وأمتثلت خلطة الجوار فيكون زكاة الخلطة كما قبل القصة قال الشافعي رضي الله عنه وإن اقتسما بعد بدو الصلاح

ويعم الرطب بالرطب لا يجوز فلو أخذ الساعي الرطب لم يقع للوقع ووجب الرد إن كان باقيا وإن كان تالفا فوجبهان (القي) نص عليه وقاله الأكثرون أنه ترد القيمة (والثاني) أنه يرد للثلث والخلاف بين علي أن الرطب والغنم مثليان أم لا: (وقد ذكر الخلاف في كتاب) في باب النصب وجعل الاظهر أنهما مثليان، فمن قال به حمل النص على ما إذا لم يوجد للثلث ولو جف عند الساعي نظر إن كان قدر الزكاة اجزأ والارد متفاوت أو أخذ هكذا قال المراقبون والاول وجه آخر ذكره القاضي ابن كعب وهو أنه لا يجرى بحال لفساد القبض من أصله وقوله في الكتاب فلو أخذ الرطب في الحال كان بدلا أراد به أنه لا يقع للموقع لأن البديل لا يجرى. في الزكاة إذا فرضت ضرورة وإعلم أن ما ذكرناه أصلا وشرحا في أخذ الرطب ما يجبي منه الثمر والزبيب فإن لم يكن كذلك فيأتي *

(قال ويستحب) (ح) أن يحرص عليه فيعرف قدر ما يرجع إليه ثمراً ويدخل في الحرص جميع النخيل ولا يترك بعضه ولما كان النخيل وهل يكفى خالص واحد كالخام أو لاند من اثنين كالشاهد فيه قولان *

الأصل في الحرص ملوونا من حديث غياث بن أسيد وروى أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم «حرص حديق امرأة بنفسه» (١) وإنما يكون ذلك في الثمار دون الزروع لأنه لا يمكن الوقوف عليها لاستثمارها وإضا فإن الزروع لا تؤكل في حال الإطوة والثمار تؤكل فيحتاج للمالك إلى أن يحرص عليه ويمكن من التصرف فيها ووقته بدو الصلاح لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة خارصا أول ما تطيب الثمرة» (٢) وكيفيته أن

قال سمعت أبا امامة بن سهل في مجلس سعيد بن المسيب قال مضت السنة ألا تؤخذ الزكاة من نخل ولا غنم حتى يبلغ حرصها خمسة أوسق قال الزهري ولا يحرص من الثمر إلا الثمر والزبيب *

(١) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم حرص حديقة امرأة بنفسه متفق عليه من حديث ابن حنبل الساعدي وفيه قصة *

(٢) «حديث» عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة خارصا أول ما تطيب الثمرة أبو داود من حديث حجاج عن ابن جريج اخبر عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت وهي قد كر شأن خبر كان للنبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة

زكوا زكاة الخلطة لاشتراكهم حالة الوجوب وعليه اعتراضان (أحدهما) اعترض به للزني في المختصر فقال القصة بيع وبيع الزوى بضعه ببعض جرافا لا يجوز عند الشافعي بحال وأجاب الاصحاب عن اعتراضه فقالوا قد احتز الشافعي رضي الله عنه عن هذا الاعتراض فقال في الام في الجامع الكبير إن اقتسوا قصة صحيحة قال إمام الحرمين قال الاصحاب نيه الشافعي بهذا النص على أن المراد أن يتفاضلا مفاضلة صحيحة قال الاصحاب وتصور ذلك من وجود ذكر امام الحرمين منها وجوبه وذكر صاحب الحلاوى والرافعي وآخرون ستة وبعضهم خمسة وذكر الدارمي في الاستدكار عن الاصحاب أربعة عشر وجهاً لتصورها وتختصر ما ذكره الدارمي في مجموع كلامهم مع تداعله أن يقال يتصور من أربعة عشر وجهاً كما ذكره الدارمي (أحدها) أن الشافعي رضي الله عنه قرعه على قوله القصة أفراز لا على أنها بيع وحيد ثم لا حرج في القصة (الثاني) إذا قلنا القصة بيع فصورته أن يكون بعض النخل مشراً وبعضها غير مشر فنجعل هذا سهماً وذاك سهماً ويقسمه قصة تعديل فيكون بيع نخل ورطب بنخل متمحض وذلك جائز بالاتفاق (الثالث) أن تكون التركة لثنتين والورثة شخصين اشترى أحدهما نصيب صاحبه من إحدى النخلتين أصلها ونحوها بدينار وباع نصيبه من الأخرى لصاحبه بدينار وتعاما قال الرافعي قال الاصحاب ولا يحتاج إلى شرط القطع وإن كان قبل بدو الصلاح لأن المبيع جزء شائع من الثمرة والثمرة

يطوف بالنخلة ويرى جميع عنايقلها ويقول خرصها كذا رطباً ويبيع منها الثمر كذا ثم يأتي نخلة أخرى فيفعل بها مثل ذلك إلى أن يأتي على جميع ما في المديقة ولا يختصر على رؤية البعض وقياس الباقي عليه لأنها متفاوتة وإنما يخرص كل نخلة رطباً ثم تمرأ لأن الأرباب تتفاوت (فإنها) ما يكون أكثر نماء وأقل تمرأ (ومنها) ما يكون بخلاف ذلك فإن أحد النوع جاز أن يخرص الجميع رطباً ثم تمرأ وفي الفصل بعد هذا ١٠٠ أثنان (أحدهما) هل تدخل النخيل كلها في الحرص بالصحيح المشهور ادخال الكل لاطلاق النصوص المقننية لوجوب العسر وعن صاحب التفرغ إن للشافعي رضي الله عنه قولاً في التمديم أنه يترك للمالك نخلة أو نخلات يأكل منها أهله ويختلف ذلك باختلاف حال الرجل في قلة عياله وكثرتهم (قال) وذلك في مفاضة قيامه بتربية الثمار إلى الجذاذ وتعبه في

إلى اليهود فيخرص للنخل حين يطيب قبل أن يوكلمه وهذا فيه جهالة الواسطة وقد رواه عبد الرزاق والدارقطني من طريقه عن ابن جريج عن الزهري ولم يذكر واسطة وهو مداس وذكر الدارقطني الاختلاف فيه قال فرواه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة وإرساله مسمر ومالك وعقب لم يذكره والمهري : وأخرج أبو داود من طريق ابن جريج آخره في أوائل مبر أنه سمع جابراً يقول خرصها ابن رواحة أربعين ألف وسق •

مما فصار قالوا باعها كلها بشمرتها صفقة واحدة وإنما يحتاج إلى شرط القطع إذا أفرد الثمرة بالبيع (الراهم) أن يبيع كل واحد نصيبه من ثمرة إحدى التخلتين بنصيب صاحبه من جذعها فيجوز بعد الصلاح ولا يكون دليلاً يجوز قبله إلا بشرط لانه بيع ثمرة يكون للمشتري على جذع البائع (المخلص) أن يكون بعض التركة غزلاً وبعضها عروضا فيبيع أحدهما حصه من النخل والثمرة بحصة صاحبه من العروش فيعبر لأحدهما جميع النخل وللآخر جميع العروش قال صاحب الحاوي وهذه الأوجه الأربعة ليست مقنعة لأنها يبيع جنس بغيره وليس قسمة جنس واحد ولكن ذكرها أصحابنا فذكرناها (السادس) جواب لبعض الأصحاب قال قسمة الثمار بالحرص ف يجوز على أحد القولين ونسب الشافعي رضي الله عنه مفرع عليه وهذا الجواب ذكره الدارمي وغيره قال الشافعي

التجفيف (وقد يحتاج له) بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا خرصتم فارتكوا لهم الثلث فإن لم تتركوا الثلث فارتكوا لهم الربع (١) ومن قال بالصحيح قال إمامنا مؤيدنا الجذاذ إذا تجففت فمضى من خالص مال المالك وكذا مؤونة التتقيق الحبوب لما سبق أن للمستحق لهم هو اليابس وأما الخبز فهو محمول على ترك البعض لرب المال عند أخذ الزكاة ليفرقه نفسه على قاربين أو جيرانه أي لا يؤخذ بدفع جميع ما حرص عليه أولا (الثانية) هل يكنى خاوص واحد أم لا بد من اثنين فيعطرقان (أظهرها) أن المالقة على قولين (أحدهما) أنه لا بد من اثنين لأن الحرص تقدير للمال فاشبهه التقوم (وأصحها) وبه قال أحمد أنه يكنى واحد لانه يجتهد ويعمل على حسب اجتاده فهو كالخاكم وقد

(١) حديث (١) إذا خرصتم فارتكوا لهم الثلث فإن لم تتركوا الثلث فارتكوا لهم الربع أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن حبان والحاكم من حديث سهل بن أبي حنمة بلفظ إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع وفي إسناده عبد الرحمن بن مسعود بن دينار الراوى عن سهل بن أبي حنمة وقد قال الزبارة أنه فرد به وقال ابن القطان لا يعرف حاله قال الحاكم وله شاهد بإسناد متفق على صحته أن عمر بن الخطاب أمر به انتهى: ومن شواهد ما رواه ابن عبد الوهم طريق ابن أبي حنيفة عن ابن أبي الزر عن جابر صرفوا خففوا في الحرص فإن في المال البارية والواطنة والأكلة الحديث *

(قوله) ونقل في القديم أن أبا بكر كتب إلى بني خفاش أن أدوا زكاة الذرة والورس انتهى هذا وقع في القديم لكن ليس فيه ذكر الذرة رواه الشافعي فقال أخبرني هشام بن يوسف أن أهل خفاش أخرجوا كتابا من أبي بكر الصديق في قطعة أدبهم إليهم يأمرون أن يؤدوا عشر الورس قال الشافعي ولا أدري أتابت هذا أم لا وهو يعمل به في اليمن فإن كان تابجا عشر قليلة وكثيره وقال البيهقي لم يثبت في هذا إسناد تقوم بثله الحجة ونقل النووي في شرح للمذهب أنها في الحفاظ على ضعف هذا الأمر تابه خفاش - بضم الحمة وتثنية القاء - وقيل بكسر الميم وهو التخفيف وصوب النووي الأول *

في الصرف على جواز قسمة الرطب على النخل بالحرص قال الرافعي رحمه الله تعالى وهذا يدغم اشكل ييم المزاف ولا يعض اشكل ييم الرطب بالرطب (قلت) فنه على جوازه بدل على المساحة بهذا النوع من البيع ولنا وجه معروف في جواز بيع الرطب بالرطب على رؤس النخل للاجانب فهو في حق المتضامين أولي بالجواز (السليم) ذكره القلارمي قال حكى أبو حامد جواز قسمة النخل للشر ولا حكم للشر لانه تابع ثم ذكر القلارمي بقية الاربعة عشر وفي بعضها نظر وتداخل والله

روى ان النبي صلى الله عليه وسلم «بث عبد الله بن رواحة خارساً» (١) وروى «انه بث معه غيره» (٢) فيجوز ان يكون ذلك في دفتين ويجوز ان يكون للبعرث جميعاً او كاتباً وحكي القاضي ابن كنج وغيره قولاً ثالثاً انه ان كان الحرص على صبي او مجنون او غائب فلا بد من ائتين والا كفي واحداً (والطريق الثاني) وبه قال ابن مريج الاضطري القطع بانه يكفي خارس واحد سواء اكتفينا بواحد واعتبرنا ائتين فلا بد من أن يكون الخارس مسلماً عدلاً عالماً بالحرص وهل تعتبر الكورة الحرة (قال) في الصلة ان اكتفينا بواحد فيعتبر ان وان قلنا لا بد من ائتين جاز ان يكون أحدهما عبداً أو امرأة وعن الشافعي حكاية وجيز في اعتبار الكورة مطلقاً ذلك أن نقول ان اكتفينا بواحد فبيله سبيل الحكم فينبغي ان تعتبر الحرية والتكسرة وإن اعتبرنا ائتين فسيه سبيل فينبغي أن تعتبر الحرية أيضاً وأن تعتبر الكورة في أحدهما وتقام امرأتان مقام الثاني وأما لفظ الكتاب (قوله) يستحب أن يحرص عليه يجوز أن يعلم بالخلاء لان عد أبي حنيفة رحمه الله في الحرص روايتين (أحدهما) أنه لا يجوز اصلاً (والثانية) أنه لا يتعلق به التضمين كما هو أحد قولينا ويجوز اعلامه بالواو أيضاً لان صاحب البيان حكى وجها أن الحرص واجب (وقوله) فيعرف ما يرجع اليه ثم أتمم لاختصاص فان الكرم أيضاً يحرص فيعرف ما يرجع اليه (وقوله) ولا يترك بعض مملوك الخيل ممل بالواو لما رواه صاحب التريب وبالألف لان عند أحد لا يحسب عليه ما يأكله بالحروف ولا يطعم جاره وصديقه (وقوله) قبله ويدخل في الحرص جميع النخل لو اقتص عليه ولم يذكر ولا يترك بعضه لما لاك النخل لكان يسبيل منه (وقوله) أو لا بد من ائتين يجوز اعلامه بالألف لما سبق (وقوله) قولان بالواو للطريقة القاطعة بالألف كقوله واحد *

(١) حديث (٢) انه صلى الله عليه وسلم بث عبد الله بن رواحة خارساً تقدم •
(٢) (قوله) وروى انه بث معه غيره فيجوز ان يكون ذلك في دفتين ويجوز أن يكون للبعرث منه مئتين او كاتباً (قلت) لم اخف على هذه الرواية : وأما بث غير عبد الله في وقت آخر فعلى أيضاً قريناً وقع في الليهي ان عبد الله بن رواحة كان يأيتهم كل عام فيحرصها عليهم ثم يعضهم الشطر وسببه النهي بان رواحة اما خرسها عليهم علماً واحداً لانه استشهد بموه صد فتح خير بلا خلاف في ذلك *

تالي أعلم * الاعتراض الثاني قال أصحابنا المراقبون جواز القسمة قبل إخراج الزكاة هو بناء على وجوبها في القيمة فأما إن قلنا أن الزكاة تتعلق بالمعين فلا تصح القسمة قال الرافعي ويمكن تصحيح القسمة مع التفرغ على قول العين بأن يخرص الثمار عليهم ويضمنوا حق المسكين فلهم التصرف بعد ذلك وأيضا فأننا قدمنا في صحة اليسم قولين تفريعا على التعليق بالمعين فكذلك القسمة إن قلنا إنها بيع وإن قلنا إفراز فلا نمنع هذا كله إذا لم يكن على الميت دين فإن مات وعليه دين وله تخيل مشرة فبدا الصلاح فيها بعد موته وقبل بيعها فالذهب وبه قطع الجمهور وجوب الزكاة على الورثة

قال (ومما تلف بأقة مساوية فلا ضمان على المالك لفوات الامكان ولو كان بالتلافغرم قيمة عشر الرطب على قولنا ان الخرص عبدة أو قيمة عشر التمر على قولنا أنه تضمنين ثم إذا ضمنه التمر نفذ تصرفه في الجميع وإن لم يضمه نفذ في الاعشار القسمة ولم ينفذ في العشر إلا إذا قلنا الزكاة لا تتعلق بالمعين) *

حكى الأئمة قولين في أن الخرص عبدة أو تضمنين (أحدهما) انه عبدة أي هو لا اعتبار القدر ولا يصير حق المسكين بجزائه في ذمة رب المال بل يبقى على ما كان لانه ظن ونخمين فلا يؤثر في قدر الحق إلى القيمة (وأصحها) أنه تضمنين أي حق المسكين ينقطع به عن عين الثمرة وينتقل إلى ذمة رب المال لأن الخرص يملكه على التصرف في الجميع على ما سألني وذلك يدل على إقطاع حقه عنها ولم أر قبل الخلاف في هذا الأصل هكذا إلا لأصحاب القفال ومن تابعهم وإن تعرضوا لأثاره وجعله القاضي ابن كعب على وجهين لابن سريج وذكر أن أبا الحسن قال بالثاني وإن قلنا الخرص عبدة فلو ضمن الخارص المالك حق المسكين صريحا وقبلة المالك كان لفواو بقي حقه على ما كان وقد نفسر الامام قولنا انه عبدة بأنه يفيد الاطلاع على المقدار فلا وحسبا ولا يغير حكما وذكر صاحب الكتاب مثله في الوسيط وليس الامر به على هذا الاطلاق لانه يفيد جواز التصرف على ما سألني ولو ألتف رب المال الثمار أخفت الزكاة منه بحسب ما حصر عليه ولو لا الخرص لكان القول قوله في ذلك وإن قلنا أنه تضمنين فهل يقول نفس الخارص بصحة أو لا بد من تصريح الخارص بذلك نقل الامام فيه وجهين (قال) والذي اراه انه كفى بصحة الخارص ان اعتبرته ولا حاجة الي قبول الخروص عليه وما عليه الاعتداء واورده للمعظم انه لا بد من التصريح بالتضمن وقبول الخروص عليه فإن لم يصحبه الخارص أو لم يقله الخروص عليه من حق المسكين على ما كان فهل يقوم ومت الخرص معام الخروص ذكره روافيه وجهين أحدهما (وجه) (قولنا) نعم أن العترة لا يجب الاتمرا والخروص بطهر الله مدار لا أنا م دعه سنا وانفي أن رب هذا على المسألة الاولى ان ملنا لا بد من التصريح بالتضمن لم مع ومت الخروص عليه يقال وأن أغنيا عنه فخذفه الخلاف (وموله) في المال على ما لا بد من العلم أن العلم المال

لاتها ملكهم ما لم تبس في الدين بناء على المذهب وللنصوص أن الدين لا يمنع انتقال الملك بالارث
وقيل في وجوب الزكاة قولان (أصحهما) هذا (والثاني) لأزكاة لعدم استقرار الملك في الحال قال
الرافعي ويمكن بناء على الخلاف على أن الدين هل يمنع الارث أم لا: فعلى المذهب حكيم في كونهم
يزكون زكاة خلطة أم أفراد على ما سبق إذا لم يكن دين ثم أن كانوا موسرين أخذت الزكاة منهم

لما ذكرنا من الرواية الثانية عن أبي حنيفة رحمه الله في الفصل قبل هذا: إذا تقرر هذا الأصل فيه
ثلاث مسائل (أحدها) لو أصابت الثمار آفة مساوية أو سرقة إيمان الشجرة أو من الجرب قبل الجفاف
نظر إن أصابت الكل فلا شيء عليه فوات الامكان وهذه الحالة هي المرادة في الكتاب ولا
يخفى أن الفرض فما إذا لم يكن منه قصير (طاماً) إذا أمكن الدفع فآخر أو وضعا في غير الحرص (قال)
الامام ولكن يجوز أن يقال قريبا على أن الحرص تضمنين أن الضمان يلزم بكل حال ويلزم بالحرص
ذمته التمر الزام قرار لكن قطع الاصحاب بخلافه وإن تلف بعض الثمار دون بعض فإن كان الباقي
نصاباً زكاة وإن كان أقل من نصاب فينبى على أن الامكان شرط الوجوب أو الضمان أن قلنا
بالاول فلا شيء عليه وإن قلنا بالثاني فطليه حصة الباقي . (الثانية) لو تلف للمالك الثمرة أو كلها
نظر إن كان قبل بدو الصلاح فلا زكاة عليه لكنه مكروه أن قصد الفرار من الزكاة وإن قصد
الاكل أو التحفيف عن الشجرة أو غرضاً آخر فلا كراهة وإن كان بعد بدو الصلاح ضمن للمساكين
ثم له حالتان (أحدها) وهي المقصودة في الكتاب أن يكون ذلك بعد الحرص فإن قلنا الحرص عبارة
فيضمن لهم قيمة عثر الرطب أو عثر الرطب فيه (وجان) مبنيان على أن الرطب مثلى أو مقوم الذي اجاب
به الأكثرون إيجاب القيمة وهو المذكور في الكتاب لكن الثاني هو المطابق لقوله في الفقه ب
والأظهر أن الرطب والعنب مثلي وه اجاب في الوسيط وإن قلنا الحرص تضمنين غرم للمساكين
عثر الثمر فإن ذلك قد ثبت في ذمته بالحرص على التفصيل الذي سبق إذا عرفت ذلك قسم قوله
غرم قيمة عثر الرطب بالواو واعلم أن الجواب في عبارة الكتاب على القول الثاني أو عثر الثمر
على قولنا أنه صميم وفي أكثر النسخ أو قيمة عثر الثمر وهو غلط (والحالة الثانية) أن يكون الاكل
والالاف قبل الحرص فينقرر على الواحد عليه ضمان الرطب أن قلنا لو جري الحرص كل عبارة
وإن قلنا له حرى أكلن نصيبنا مو حان حكاهما الصيدلاني (اصحهما) أن الواجب عليه ضمان الرطب
ايضاً لأن قبل الحرص لا يميز الثمر في ذمته (والثاني) لمبعر المر لأن الزكاة فتوصبت بدو الصلاح
وإذا أتاب فهو الذي منع الحرص بمصار كالأكل بعد الحرص (وحكى) لقاضي بن كج وجه آخر عن
أبي اسحاق وإن أبي حرية في هذه الحالة أنه يصيب أكثر الامر من عسر المر أو فيه عسر
الرطب: واعلم أن ما بين جميعاً معروف ومثلان في الرطب الذي يحى منه الثمر والعنب الذي يحى

وصرفت النخيل والتار الى ديون الفرماء وان كانوا معشرين فطريقان (أحدهما) أنه على الخلاف في أن الزكاة تتعلق بالعين أم بالقيمة ان قلنا بالقيمة وللال مرهون بها خرج على الاقوال الثلاثة في اجتماع حق الله تعالى وحق الأئمة فان سويتا وزعنا للال على الزكاة وحق الفرماء وان قدمنا قلنا ما يقال بتقديمهم ان قلنا تتعلق بالعين أخذت سواء قلنا تتعلق تعلق الارش أو تعلق الشركة

منه الزبيب فان لم يكن كذلك فالواجب في الحالتين ضمان الرطب بلا خلاف: وذلك ان قول ينبغي أن يكون الواجب في الرطب القدي يحى. مثله التمر ضمان التمر مطلقا وان فرعنا على قول العبرة لان الواجب عليه يبيد صلاح التمر الاتراء قل في الكتاب (عند بدو الصلاح يعتقد سبب وجوب اخراج التمر) فاذا وجب لهم التمر فلم يصرف اليهم الرطب أو قيمته غاية أن الواجب متعلق به لكن اتلاف متعلق الحق لا يقتضي اقطاع الحق واتفاله الى غرامة للمتعلق الا ترى انه لو ملك خمسا من الابل واتلفها بعد الحول يلزمه للساكنين شاة دون قيمة الابل نعم لو قيل يضمن الرطب ليكون مرهونا بالتمر الواجب الي أن يخرج به كل ذلك مناسبا لقولنا ان الزكاة تتعلق بالمال تعلق الدين بالرهن (للساكنات) في تصرف المالك فيما خرص عليه بالبيع والاكل وغيرها وهو مبني على قولي التضمين والعبرة فان قلنا بالتضمين فله التصرف في الشكل بما ولا وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في آخر خبر عتاب ثم يحل بينه وبين أهله (١) لو كان من مقاصد الحرص وفوائدها التمكن من التصرف شرع ذلك لما في الحجر على اصحاب الثمار الى وقت الحاف من الحرج العظيم وان قلنا بالعبرة فقد ذكر الأئمة ان تصرفه في قدر الزكاة مبني على الخلاف في تعلق الزكاة بالعين أو بالقيمة كسابق واما فيما عدا قدر الزكاة فينفذ: حكمي الامام قطع الاصحاب به ووجهه بان ادبائ الثمار يتحملون مؤنة تزيينها الى الحفاف فجعل تزيينهم من التصرف في الاشارة التسعة في مقابلة ذلك بخلاف اللواتي حيث ذكرنا في التصرف فيما وراء قدر الزكاة منها خلافا وان بقي قدر الزكاة وحجة الاسلام تابعه على دعوى القطع في الوسيط اسكنك اذا رامت كتب اصحابنا العراقيين الفتيهم يقولون لا يجوز البيع ولا سائر التصرفات في ثمر من الثمار في ذمته بالحرص فان ارادوا بذلك ففي الاباحة ولم يحكموا بالفساد فذلك والا فدعوى القطع غير مسلمة فوافقه اعلم: وكيف ما كان فظاهر المذهب نفوذ التصرف في الاعتار التسعة سواء أنردت بالتصرف أو وردت بالتصرف على الكل لا ما وان حكمتا بالفساد في قدر العسر فلا نعيده الي الباقي على ماسأى في باب تفريق الصفة فهذا حكم التصرف بعد الحرص وأما قبله فتدفع في التهذيب لا يجوز ان يأكل شيئا ولا ان يتصرف في ثمره فان لم يبعث الحاكم خارصا او لم يكن حاكما تحاكم الى عدلين يخرجان عليه: واعلم ان من اجاد النظر في قول العبرة وتأمل ما قبل فيها من غيراً ووجها طر له انه ما يبين على ملحق الزكاة بالعين

(قوله) روى في آخر هذا الحديث ثم حلى به و بين أهله لم اقف على هذه الرواية

(والطريق الثاني) وهو الاصح تؤخذ الزكاة بكل حال لشدة تعلقها بالمال ثم اذا اخذت من العين ولم يبق الباقي بالدين غرم الورثة قدر الزكاة لثروا الميت اذا ايسروا لان الزكاة انما وجبت عليهم وبسبب وجوبها خرج ذلك القدر عن الثروا. قال البخاري هذا اذا قلنا الزكاة تتعلق بالثمة فان قلنا بالعين لم يغرروا كما قلنا في الزهن اما اذا اطلعت النخيل بعد موته فالثمة متحصنة للورثة

فاما اذا علقناها بالثمة فكيف نقول بالحرص ينقطع حقهم عن العين ويتعلق بالثمة وكان قبله كذلك (وقوله) في الكتاب ولم ينفذ في العشر يجوز اعلامه بالوفا لا وان علقنا الزكاة بالعين فقد ينفذ التصرف على بعض الاقوال علي ما بيناه من قبل

قال (ومها ادعى المالك جأحة ممكنة صدق يمينه ولو ادعى غلط الخاوص صدق أيضا الا اذا ادعى قدرا لا يمكن القلط فيه أو ادعى كذبه قصدا) *

اذا ادعى المالك هلاك الثمار المحروصة قطعا وهلاك بعضها نظرا ان اسنده الي سبب يكذبه الحس فيه كالمو قاله ببحر يق وق في الجرين ونحن نعلم انه لم يقع في الجرين حريق أصلا قال فلا يبالى بكلامه وان لم يكن كذلك نظر ان اسنده الي سبب خفي كالسرقة فلا يكاف بالينة عليه وقبل قوله مع اليمين: وهل هي واجبة أو مستحبة فيعوجان قال في العدة وغيره (اصحها الثاني) وان اسند الي سبب ظاهر كالتب والبرد والحراد ونزول العسكر فان عرف وقوع هذا السبب وعموم أثره صدق ولا حاجة الي اليمين فان أنهم في هلاك ثماره بذلك السبب حلف وان لم يعرف وقوعه فوجان (أظهرها) الذي ذكره للعظم أنه يطالب بالينة عليه لامتكانها ثم القول في حصول الملاك بذلك السبب قوله مع اليمين (والثاني) عن الشيخ أبي محمد ان القول قوله مع اليمين ولا يكاف الينة لانه مؤمن شرعا فيصدق في الممكن الذي يدعيه كالدود اذا ادعى الرد ورأيت في كلام النسخ ان هذا اذا لم يكن حقة فاذا كان حقة فيغنى عن اليمين أيضا وما في الكتاب جواب علي الوجه الثاني فانه محل القول قوله مع اليمين ولم يشترط الا الامكان فيجب اعلامه بالوفا. وحيث قلنا يحلف في كون اليمين واجبة أو مستحبة ماسبق من الوجين هذا كله اذا اسند الملاك الي سبب بان اقتصر علي دعوى الملاك فالفهوم من كلام الاصحاب قبوله مع اليمين حملا علي وجه يغنى عن الينة: وان ادعى المالك اجحافا في الحرص فان زعم ان الخاوص تعدد ذلك لم يفتت الي قوله كما لو ادعى الميل علي الحسم والكذب علي الساهد لا يقبل الا بيقين وان ادعى انه غلط فان لم يبين المقدار لم يسمع أيضا ذكره في التهذيب وان بين فان كان قدرا بمقتل في مثله القلط خمسة أوسق في مائة قبل: فان أنهم حلف وخط وهذا اذا كان للدعي فوق ما يقع أما لو ادعى بعد السكيل غطلا يسيرا في الحرص قدر ما يقع بين السكيلين بين السكيلين فهل يحسد: فيه وجان (احدها) لا لاحتمال أن التقصان وقم في السكيل ولعله في اذا كيل

لا يصرف الى دين الفراء منها شي . الا اذا قلنا بالضعيف وهو قول الاصطخري أن الدين ينع
الارث فحكمها كما لو حدثت قبل موته والله أعلم (المسألة التاسعة) قال القاضي حسين في الفتاوى في
كتاب النذر لو قال ان شئ الله تعالى مريض فله علي أن أنصدق بحسن ما يحصل لي من العشرات
فشئ الله تعالى للمريض يجب التصديق بالحسن ثم بعد الحسن يجب عشر الباقي للزكاة ان كلن نصابا

ثانيا وصار كما لو اشترى حنطة مكايبة وباعها مكايبة فانتقض بقدر ما يقع بين الكيلين لا يرجع
على الاول لانه كما يجوز أن يكون ذلك نقصان في الكيل الاول يجوز أن يكون زيادة في الثاني (وأصحها)
نعم لان الكيل يقين والمحرص تخمين وظن فالاحالة عليه اولي وان ادعى نقصانا فاحشالا لا يجوز
أهل النظر الغلط بمنه فلا يقبل قوله في حذ ذلك القدر وهل يحيط القدر المحتل فيه وجهان (أحدهما)
للالنه ادعى محال في العادة فالظاهر كذبه (وأصحها) نعم وبه قال لثقل استنباطها اذا ادعت
ذات الاقراء انقضائها قبل زمان الامكن وكذبها فأصرت على دعواها حتى جاء زمان
الامكن فانا نمح باقتضاء عدتها عند أول زمان الامكن (وقوله) في الكتاب أو ادعى كذبه قصدا
معطوف على قوله الا اذا ادعى قدرا لا يمكن الغلط فيه وهو مستثنى من دعوى الغلط لكن استثناء
السكذب قصدا من الغلط لا يكاد ينتظم فليؤول والله أعلم

قال (ومعها اصحاب النخيل عطس يضربا بقاء النار جاز للمالك قطعها لان ابقاء النخيل منفعة
للساكين ثم سلم الي للساكين عشر الرطب اذا قلنا ان القسمة افراز حق او عنه اذا منعنا القسمة
وقبل تشيخه اذ لا يعد جواز القسمة بالمحاجة كما لا يعد اخذ البذل للمحاجة فليس احدهما اولي من
الآخر) .

اذا أصاب النخيل عطس ولو تركت النار عليها الى وقت المذاذ لأضرت بها لامتناعها
ماءها حاز قطع ما ينفع به الضرر من كلها أو بعضها لان ابقاء النخيل انفع للمالك والساكين من
اجاء مرة العام الواحد وهل يستقل المالك بقطعها أو محتاج الى استئذان الامام والساعي ذكر الصديقي
وصاحب التهذيب وطاقفة أنه يستحب الاستئذان وقضيته جواز الاستقلال وذكر آخرون أنه ليس
له الاستقلال ولو قطع من غير استئذان عزر ان كان عالما ويجوز أن يكون هذا الخلاف مبني على الخلاف
في حقه تعلق الزكاة : اذا عرف ذلك فلو اعلم الساعي به قبل القطع وأراد القسمة فان يخصر النار
ويعين حق الساكين في نخلة أو نخلا ببايعائها بعد حكموا في جوازه فولين منصوص وقالوا هما ببيان
على أن القسمة افراز حق أو بيع فان افراز فيحوز ثم للساعي أن يبيع نصيب الساكين من
المالك أو غيره وأن يقطع ويوزع بينهم يعمل ما به المظ لهم وان قلنا أنها بيع بلا تشيخ وعلى هذا
الخلاف يخرج القسمة بعد قطعها فان جعلها افرازا محوز وان جعلها بيعا بعد ذكر الامام أن

ولاعشر في ذلك الخمس لانه لم يقرأ غير معين قال فلو قال لله علي أن أتصدق بخمسة مالي بمحب أخراج
العشر زكاة أولاً ثم ما بقي يصلة يتصدق بخمسة والله تعالى أعلم (العاشرة) لا يجب في الزرع حق غير
الزكاة سوى للمراد قوله تعالى (وأواته يوم حصاده) هذا مذهبه نوابه قال جواهر العلماء وقال الشهي
والتنخي في رواية عنه يجب فيه حق سوى الزكاة وهو أن يخرج شيئاً إلى المساكين يوم حصاده

قسمتها تخرج علي بيع الرطب الذي لا يتم مثله وفيه خلاف يذكر في البيهقان جاز جازت القسمة بالكيل
وان لم يجر فيه وجهان (أحدهما) ان مقاسمته للساعي جائزة أيضاً لأنها ليست بمواضعة وانما هي استيفاء
حق فلا يراعى فيه تعديت الزا وايضا فإنها وان كانت يما فإن الحاجة ماسة اليه يجوزها فقسمتي
عن البياعات الصريحة وبحكي هذا الوجه عن أبي اسحاق وابن أبي هريرة (وأصحها) عند القاضي
أبي الطيب وابن الصباغ والأكثرين أنها غير جائزة لانا نخرج علي أن القسمة يبيع وبيع الرطب بالرطب
لا يجوز وعلي هذا فلفروض طريقان (أحدهما) أخذ قيمة العشر من الثمار للقطوع وهي وان كانت
بدلاً لكن جوز بعضهم أخذها للحاجة علي ما سبق نظيره فيما اذا وحب شقص من حيوان
(والثاني) أن يسلّم عشرها مشاعاً الي الساعي لتعين حق المساكين فيه وطريق تسليم المشاع
تسليم الكل فاذا جرى ذلك فليساعي أن يبيع نصيب المساكين من رب المال أو غيره أو يبيع مع
رب المال الجميع ويقتسمهما شمن ولا خلاف في أن هذا الطريق جاء وهو متعين عند من لم يجوز القسمة وأخذ
القيمة وخبر بعض الاصحاب الساعي بين القسمة وأخذ القيمة وقال كل منها علي خلاف القاعدة
المهله ولا بد من مخالفتها في أحدهما بسبب الحاجة فيعمل ما فيه الحظ للمساكين: هذا بيان الخلاف
في المسألة وقد اختلفوا بمسح في تفسيره في المختصر ويؤخذ منه ثمن عشرها أو عشرها مقطوعة
فن جوز القسمة وأخذ القيمة جميعاً حل اللفظ علي ظاهر التخيير وقال أراد بالثمن القيمة ومن لم
يجوزها قال هذا تعليق قول بناء علي أن القسمة افراز أو بيع فان قلنا بالاول أخذ عشرها وان قلنا
بالثاني بيع الكل علي ما قدمنا وافترسنا الثمن أو باع نصيب المساكين من رب المال بعد القبض
وأخذ الثمن (وقوله) في الكتاب أو ثمنه إذا مننا القسمة أي إذا جعلها يما فإنها حينئذ تمتع في
الرطب وهو جواب علي جواز أخذ القيمة فيحوز أن يعلم بالواو لوجه القاهب إلي امتاعه وإيراد
التنزيه يقتضي ترجيح ذلك الوجه وكان يجوز تأويل قوله أو ثمنه علي تقدير البيع كما ذكرنا في نص
القاضي رضي الله عنه إلا أنه صرح بما ذكرنا في الوسيط: وأعلم أن ما ذكرنا من الخلاف والتفصيل
في إخراج الواجب يجرى بينه في إخراج الواجب عن الرطب الذي لا يتم ولا يمترو العنب الذي لا يترتب

« حديث » علي أنه قال ليس في السبل زكاة البيهقي من طريقه وفي استاده حسين ابن

زيد وهو ضعيف *

يزكيه يوم التصفية وقال مجاهد اذا حصد الزرع اتي لهم من السنايل واذا جد النخل اتي لهم من الثمارين ثم يزكيها اذا كلما دليلنا قوله في الحديث الصحيح في الزكاة «هل على غيرها قللا الا ان تطلع» *

وفي المسألتين مستدرك حسن لامام الحرمين رحمه الله قال إنما يشور الاشكال على قولنا إن للسكين شريك في النصاب بقدر الزكاة وحينئذ ينتظم التخريج على القولين في القسم قاما اذا لم نجعله شريكا فليس تسليم جزء الي الساعي قسمة حتى يأتي فيه قولنا القسمة بل هو توفية حتى على مستحق *

«حديث» ان ابا بكر كان يأخذ الزكاة في السبل لم أجده أصلا *

«حديث» عمر انه فتح سواد العراق ووقفه على المسلمين وضرب عليه خراجا سياقي في بابه واضحا ان شاء الله تعالى *

قال مصححه عفا عنه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على ختام النبيين سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين ورضي الله عن علماء الاسلام العالمين — وقد انتهى بسون الله تعالى وتسهيله طبع (الجزء الخامس) من كتابي المجموع للامام ابي زكريا عبي الدين النووي رضي الله عنه وبور ضريحه * والشرح الكبير للامام المحقق الرافعي مع تخريج أحاديثه المسمي تلخيص الحبير لثلاث بقين من شهر ذي الحجة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة والف بمطبعة «النضام الاخوي» لصاحبها (حافظ محمد داود) * بكفر الزطاري بمطبعة الشماخ رقم ٨ * وطبع الجزء السادس من الكتابين وأوله * كتاب زكاة الذهب والفضة * والله الحمد ولله *



﴿ فهرست الجزء الخامس من كتاب المجموع ﴾ (شرح المذهب)

للإمام النووي رضى الله عنه ﴿

صفحة	صفحة
٢ باب صلاة العيدين	١٦ السنة ان يقرأ بعد الفاتحة قى واقتربت
٣ بيان اشتقاق العيد وانه سنة	١٦ مشروعية الجهر بالقراءة فى صلاة العيد
٣ فرع فى مذاهب العلماء فى صلاة العيد	١٨ فرع لومضى التكبيرات الزائدة فى صلاة
وقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس الى أن تزول	العيد فى ركعة فذكر من فى الركوع او بعده
٤ السنة ان يصلى صلاة العيد فى المصلى والدليل على ذلك	مضى فى صلاته ولا يحكمن ولا يقضين الخ
٥ السنة ان يأكل فى يوم التطر قبل الصلاة ويمسك يوم التحر حتى يفرغ من الصلاة ودليل ذلك	١٩ فرع تسن صلاة العيد جماعة
٦ مشروعية التسلل للعيدين والتجمل والتطيب	١٩ فرع فى مذاهب العلماء فى عدد التكبيرات الزائدة
٨ السنة ان يلبس يوم العيد احسن ثيابه ودليل ذلك	٢٠ فرع فى مذاهب العلماء فى عل التكبيرات
٨ استحباب حضور النساء غير ذوات الحيضات	٢١ فرع فى مذاهب العلماء فى رفع اليدين فى التكبيرات الزائدة
العيدين مع اعتزالهن المصلى ودليل ذلك	٢٢ فرع فى مذاهب العلماء فى الذكر بين التكبيرات الزائدة
٩ مشروعية تزيين الصبيان بالصبغ وحل الذهب والفضة يوم العيد	٢١ فرع فى مذاهب العلماء فى رفع اليدين فى التكبيرات الزائدة
١٠ السنة ان يكر الى الصلاة لياخذ موضعه ولا يركب والدليل على ذلك	٢١ تسن الخطبة فى صلاة العيدين بعد الفراغ منها وادله ذلك وبيان هيئة الخطبة
١١ جواز التفل قبل صلاة العيد	٢٤ فرع فى استحباب اعادة الخطبة للعيد لمن قاتم صاعها
١١ السنة ان يمضى الى المصلى فى طريق ويرجع فى أخرى ودليل ذلك	٢٤ فرع فى ان الخطبة قبل صلاة العيد لا يجوز
١٣ فرع فى مذاهب العلماء فى صلاة التفل قبل صلاة العيد وبعدها	٢٥ الخطبة المشروعة عشر
١٣ عدم مشروعية الاذان للعيدين بل ينادى الصلاة جامعة ودليل ذلك	٢٥ مشروعية صلاة العيد للمفرد والمسافر والعيد والمرأة والدليل على ذلك
١٥ مشروعية صلاة العيدين ركعتان ويأتى كيفيهما	٢٦ اذا شهد شاهد ان يوم الثلاثاء بدائى والبرؤية الهلال فيه قولان
	٢٩ فرع فى مذاهب العلماء اذا قامت صلاة العيد
	٣٠ باب الكبير

صفحة	صفحة
٣٠ التكبير في اليدين سنة والدليل على ذلك	ما يقرأ فيها ويان ذلك مفصلاً
٣١ يان وقت التكبير	٥٢ يستحب أن يقول في رفعه من كل ركوع
٣٣ الناس في الاضحى على ضربين حجاج وغيرهم	سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد
٣٦ مشروعية التكبير خلف التواقل والقراض في ايام العيد	٥٢ فروع السنة الجهر بالقراءة في كسوف القمر والامرار في كسوف الشمس ومذاهب العلماء في ذلك
٣٧ فروع هل يكبر خلف صلاة الجنازة في يوم العيد	٥٢ السنة أن يخطف لها بعد الصلاة ودليل ذلك
٣٨ فروع سبعة تتعلق بصلاة اليدين	٥٣ فروع في مذاهب العلماء في استحباب خطبتين بعد صلاة الكسوف
٣٩ فروع في صفة التكبير المسحبة	٥٣ مشروعية الصلاة قبل أن تتجلى الشمس
٣٩ فروع في مذاهب العلماء في التكبير خلف التواقل في هذه الايام	٥٥ لاتسن صلاة الجماعة لا يغير الكسوف كالأزول وغيرها
٣٩ فروع في مذاهب العلماء في اجداء وقت تكبير الاضحى	٥٥ إذا اجتمعت صلاة الكسوف مع غيرها قدم أخوفها فوها وأوكدها
٤٥ فروع في مذاهب العلماء في تكبير من صلى منفرداً	٥٨ اعراض على قول الشافعي إذا اجتمع عيد وكسوف ورده
٤٠ فروع في مذاهب العلماء في تكبير النساء في هذه الايام خلف الصلوات	٥٩ فروع في مسائل نطق بالكسوف وهي خمسة
٤٠ فروع في المسافر هل يكبر أم لا	٦٢ فروع في مذاهب العلماء في عدد ركوع الكسوف
٤٠ فروع في مذاهب العلماء في صفة التكبير	٦٣ باب صلاة الاستسقاء
٤٠ فروع في مذاهب العلماء في تكبير عيد الفطر	٦٣ صلاة الاستسقاء سنة والدليل على ذلك
٤١ فروع في بيان احاديث الكتاب والفاظه	٦٥ مشروعية وعظ الامام الناس وأمرهم بالخروج من المظالم ولو ممن للماضي إذا أراد الخروج للاستسقاء
٤٢ فروع في مسائل تتعلق باليدين	٦٧ تخريج حديث دعوة الصائم لاترد وغيره من الاحاديث وبسط الكلام في ذلك
٤٣ باب صلاة الكسوف	٧٠ آداب مستحبة لصلاة الكسوف وهي سبعة
٤٣ تفسير الكسوف والخسوف	٧٢ فروع في مذاهب العلماء في خروج أهل التمة للاستسقاء
٤٣ صلاة الكسوف سنة والدليل على ذلك	
٤٤ مشروعية التسل لصلاة الكسوف والدليل عليه	
٤٤ السنة ان ينادى لصلاة الكسوف الصلاة جامعة	
٤٥ صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان وسودان ويان	

صفحة	صفحة
١١١ مسائل خمسة تتعلق بإعادة المريض وبيانها مفصلة	٧٣ صلة صلاة الاستسقاء
١١٦ وفي كيفية استحباب استقبال الميت القبلة وجهان وبيانها	٧٦ فرع في وقت صلاة الاستسقاء
١١٧ فرع يستحب لأهله ومن يخدمه الرق به وإحالة الصبر على ما يشق من أحله	٧٧ مشروعية الخطبة لها بعد الصلاة وبيان الدعاء المأثور فيها وشرحها والدليل على ذلك
١١٨ فروع خمسة تتعلق بالمريض وبيانها مفصلة	٨٨ استحباب إعادة الصلاة ثانياً وثالثاً وأكثر
١١٩ إذا مات الميت تولى أرقيم به اغماض عيذه ويشد لحيه بصابون عريضة والدليل على ذلك	٩١ « إذا لم يسقوا فانسقوا » ثم شرع في إعادة مشروعية الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة والدليل على ذلك
١٢١ استحباب تسجئة الميت بثوب حيرة	٩٢ استحباب دعاء أهل الجذب لأهل الخطيب
١٢٤ قال الأصحاب وبيان أيضاً بشفيع وصيته وجهه	٩٢ استحباب الدعاء عند نزول المطر
١٢٦ فرع لم أر لها باباً كلياً فيما يقال حال اغماض الميت وورد فيه عن البيهقي في السنن الخ	٩٣ الوضوء والسلم من الوادي إذا سال
١٢٧ فرع يجوز لأهل الميت وأصدقائه تهليل وجهه	٩٣ التمسح لسامع الرعد
١٢٨ يكبر للمريض كثرة الشكوي	٩٣ في مسائل تتعلق بباب الاستسقاء وهي غائبة تحتوى على فوائد جليلة
١٢٨ باب غسل الميت	٩٧ التامة يكبره سب الرياح وبيان ما بهول عده هو به
١٢٨ غسل الميت فرض على الكفاية ودلله	١٠٠ فرع في مذاهب العلماء في صلاة الاستسقاء وأدله كل وتحقيق المقام
١٢٩ بيان من أولى الناس بغسل الميت	١٠٢ فرع في مذاهب العلماء في كيفية صلاة الاستسقاء
١٣١ فرع يجوز للنساء المحارم غسل الميت الذكر ومن مؤخرات عن الرجال للأقارب والأجانب	١٠٤ (كتاب الجنائز)
١٣٢ فرع في بيان دليل غسل الزوجة زوجها	١٠٤ باب ما يفعل بالميت
١٣٢ فان ماتت امرأة فم يكن لها زوج غسلها النساء وأولاهن ذات رحم محرم ودليله	١٠٤ بيان لمات الجنائز
	١٠٥ يستحب لكل أحد الاكثر من ذكر الموت والدليل عليه من الاحاديث
	١٠٦ استحباب الصبر من المرض ودليله
	١٠٧ فرع في جملة من الاحاديث الواردة في الدواء والتداوى
	١٠٨ ينبغي للإنسان أن يحسن الظن بالله تعالى والدليل على ذلك
	١٠٩ يستحب عيادة المريض وبيان ما ورد في ذلك من الاحاديث

صفحة	صفحة
١٣٦	فروع ثمانية تتعلق بغسل الميت وبيانها مفصلة
١٤٠	لومات رجل وليس هناك إلا امرأة أجنبية
	لومات امرأة وليس هناك إلا رجل أجنبي
	قيه وجهان ويان ذلك مفصلاً
١٤٤	بحرم الصلاة على الكافر والدعاء له بالمغفرة
١٤٤	إذا ماتت ذمية جاز لزوجها المسلم غسلها
١٤٦	إذا ماتت أم الولد فليسد لها غسلها بلا خلاف
١٤٧	فروع إذا مات الحنفى المشكك فإن كان
	هناك محرم له من الرجال أو النساء غسله
	بالاتفاق وإن لم يكن له محرم منها فيفصل
	في ذلك
١٤٩	فروع إذا مات صبي أو صبية لم يلها حد
	الشهوة جاز للرجال والنساء جميعاً غسله
١٤٩	فروع في مذاهب العلماء في غسل أحد
	الزوجين صاحبه
١٥١	فروع في مذاهب العلماء في غسل الرجل
	أمه وبنته وغيرهما من عارمه
١٥١	فروع في مذاهب العلماء في الأجنبي لا يحضره
	الأجنبية والأجنبية لا يحضرها
	الأجنبي
١٥٢	فروع في مذاهب العلماء في غسل المرأة
	الصبي وغسل الرجل الصبية ودرسته
١٥٢	فروع في مذاهب العلماء في الجنب
	والخافض إذا ما أهل بسلان عسلاً واحداً
	أم اثنين
١٥٣	فروع في غسل الكافر ويان مذاهب العلماء
	في ذلك
١٥٣	فروع في مذاهب العلماء في غسل الرجل أمه
	وأم والده
١٥٤	ما ينبغي أن يكون في العاسل والآداب
	للسلطة بذلك
١٦٥	فروع لا حور للعاسل ويزه من شيء
١٦٧	من عورة المنسول ولا النظر إليها
١٦٧	فروع قال ابن المنذر اختلفوا في تطية وجه
	للميت حال غسله الخ
١٦٧	فروع في مذاهب العلماء في النسل في
	قميص
١٦٨	وللمستحب أن يجلسه اجلاساً رفيقاً ويجمع
	بطنه مسحاً بليفاً وغير ذلك من الأحكام
	التي صلى بالميت
١٧٠	الكلام على أحاديث الفصل مبحث
	واستدلالاً
١٧١	الكلام على النسل وصفه
١٧٥	فروع يستحب أن يجاهد في كل مرة
	أمرار يده على بطنه ومسحه بأرفق
	نما قبله
١٧٦	فروع ثلاثة تتعلق بالنسل
١٧٨	فروع إذا تضرع غسل للميت لعقد الماء
	أو احترق بحيث لو غسل لهرى لم يمدل
	بل يسم
١٧٨	وفي قلع أنظار الميت وحف شاربه
	وحلق طاقه قولان وأقوال علماء للذهب
	في ذلك مسوطاً
١٨٣	فروع في الشهور المأخوذة من شاربه وإعطائه
	وعائه وأطعاره وما احتف من تسريح
	رأسه ولحيته وجلدته الحان
١٨٤	بيان قول المصنف وإن كانت المرأة
	غسلت كما يغسل الرجل فإن كان لها شعر
	جسل لها ثلاث زوائد ويلقى خلفها
	ودليل ذلك
١٨٥	يستحب لمن غسل ميتاً أن يغسل والدليل
	على ذلك
١٨٧	فروع في مسائل تتعلق بالباب وهي أربعة
١٨٩	باب الكفن

صفحة	صفحة
١٨٨	تكفين الميت فرض على الكفاية ويقدم على الدين والدليل على ذلك
١٨٩	تكفين الميت وسائر مؤنة تجهيزه بحسب من رأس ماله سواء كان موسراً أم لا ومذاهب العلماء في ذلك
١٩١	فروع ثلاثة تتعلق بتكفين الميت
١٩١	أقل ما يجرى في الكفن ما يستر الورة كالحى
١٩٣	يستحب أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب أزار وقفاطين يرض ودليل ذلك
١٩٥	للمسحب أن يكون الكفن أبيض وأن يكون حسناً وتكره الثلاثة فيه واستحباب تبخيره والدليل على ذلك كله ويسط الكلام فيه
١٩٧	يستحب أن يسط أحسنها وأوسها ويثر فيه الحنوط ويعمل للميت إلى الأكفان مستوراً ويترك على الكفن مستلقياً على ظهره وغير ذلك من الأحكام والدليل عليها مفصلاً ويان أحوال علماء المذهب فيه
٢٠٣	يلق للميت في الكفن ويجعل ما يلي الرأس أكثر كالحى يبدأ بالإيسر على الأيمن والأيسر على الأيسر وغير ذلك من كيفية التكفين
٢٠٥	تكفن المرأة في خمسة أثواب أزار وخمار وثلاثة أثواب ودليل ذلك
٢٠٧	إذا مات المحرم بمنع من الطيب ولا يغمر رأسه ودليل ذلك
٢١٠	فرع هل يطيل صوم الإنسان بالموت كما تبطل صلاته أم لا كما لا يطيل حجه
٢١٠	فرع في مذاهب العلماء في غسل المحرم وتكفينه
٢١٠	فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي ثلاثة وبيانها مفصلة
٢١١	باب الصلاة على الميت
٢١١	الصلاة على الميت فرض على الكفاية والدليل على ذلك وأقوال العلماء فيه
٢١٣	تجوز صلاة الجنائزة في كل الأوقات ولا تكراه في أوقات النهي
٢١٣	الصلاة على الميت في المسجد صحيحة جائزة لا كراهة فيها ومذاهب العلماء في ذلك
٢١٤	تجوز صلاة الجنائزة فرادى بلا خلاف والسنة أن تعلى جماعة
٢١٥	يكراه في الميت للناس والتداء عليه الصلاة وإدله ذلك
٢١٦	لا بأس صريف أهل الميت وأصدقائه بموته ولا يكون من العي ومذاهب العلماء في ذلك
٢١٦	أولى الناس بالصلاة عليه الأب ثم الجد ثم الابن الخ
٢١٧	بيان أحكام القصل وفيه مسائل خمسة وبيانها مفصلة بأوضح إشارة وأفصح عبارة
٢٢٠	فروع ثلاثة تتعلق بالصلاة على الميت أيضاً
٢٢٢	من شرط صحة صلاة الجنائزة الطهارة وسترة الورة والقيام واستقبال القبلة وأقوال علماء المذهب في ذلك
٢٢٣	الانكسار على المصنف في تسميته القيام شرطاً لأن الصواب أنه ركن وفرض
٢٢٣	مذاهب العلماء في اشتراط الطهارة للصلاة الجنائزة
٢٢٤	السنة أن ينفذ الإمام في صلاة الجنائزة

- عند رأس الرجل وعند حجرة المرأة أقوال علماء المذهب في ذلك وادلة ذلك مبسوطاً
- ٢٢٥ جواز الصلاة على جنازة دفنة صلاة واحدة ويجوز أن يصل على كل واحد وحده
- ٢٢٧ فرع لو تقدم المصل على الجنائزة عليها وهي حاضرة أو صلى على القبر وتقدم عليه فقيه وجهان مشهوران
- ٢٢٨ فرع في مذاهب العلماء في كيفية وضع الجنائز إذا صلى عليها دفنة
- ٢٢٩ وجوب النية للصلاة الجنائزة والتكبير عليها أو بما واجب ودليل ذلك
- ٢٣١ فرع في مذاهب العلماء في عدد التكبير في صلاة الجنائز وأقوال علماء المذهب في ذلك
- ٢٣٥ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير الثانية على الميت واجبة
- ٢٣٦ الدعاء للميت في التكبير الثالثة فرض والسنة في صيغته ودليل ذلك
- ٢٣٨ فرع في الحائط الفصل الذي ذكره المصنف
- ٢٣٩ قال في الأم يكره الزامة ويسلم وقال البيهقي يقول اللهم لا تحرمتنا أجره ولا تقتلنا معه
- ٢٤٠ إذا أدرك الإمام وقد سبقه بعض الصلاة كرو دخل معه في الصلاة وقرأ ما يقتضيه ترتيب صلاته لا ما مرأ الإمام ودليله
- ٢٤٢ فرع لو تخلف المتأخر فلم يكره التكبير الثانية أو الثالثة حتى كبر الإمام التكبير التي بعدها بغير عزر سلت صلاته
- ٢٤٣ فرع في مذاهب العلماء في كيفية صلاة الجنائزة
- ٢٤٤ إذا صلى على الميت بوجده ولا ينتظر حضور من يصل على الأولي فاته
- يفتقر إذا لم ينش على الميت التسمية وتعميل ذلك وأقوال علماء المذهب فيه وقد بسط الشارح الكلام على ذلك بما عاين لا تجده في غير هذا الموضع
- ٢٤٩ فرع إذا دفن من غير صلاة قال أصحابنا يأثم المارقون وكل من توجه عليه فرض هذه الصلاة
- ٢٤٩ فرع في مذاهب العلماء فيمن فاته الصلاة على الميت
- ٢٥٠ تجوز الصلاة على الميت الغائب والدليل على ذلك
- ٢٥٣ فرع في مذاهب العلماء في الصلاة على الغائب عن البلد
- ٢٥٣ إذا وجد بعض الميت من رجل أو رأس أو عظام صلى عليه والدليل على ذلك وأقوال علماء المذهب في ذلك
- ٢٥٥ فرع في مذاهب العلماء فيما إذا وجد بعض الميت
- ٢٥٥ مشروعية غسل السقط والصلاة عليه إذا استهل صارحاً وأقوال علماء المذهب في ذلك
- ٢٥٧ فرع في مذاهب العلماء في الصلاة على الطفل والسقط
- ٢٥٨ عدم مشروعية الصلاة على الكافر والدليل عليه من الكتاب والسنة
- ٢٥٩ فرع في مذاهب العلماء في اختلاط المسلمين بالكفار الموتى إذا لم يميزوا
- ٢٦٠ من مات من المسلمين في جهاد الكفار لسبب من أسباب قتالهم قبل انقضاء الحرب فهو شهيد لا يعمل ولا يصل عليه والدليل على ذلك وتعميل الحكم فيه وأقوال علماء المذهب فيه

صفحة	صفحة
٢٦٣	فرع في حكم الشهيد الذي اصابته نجاسة
٢٦٣	لا بسبب الشهادة
٢٦٣	حديث حفظة بن الراهب وغسل للملائكة
٢٦٤	له حين استشهد جنباً ضعيفاً ويسان
٢٦٤	اقوال العلماء فيه على قرض ثبوته
٢٦٤	فرع في مذهب العلماء في غسل الشهيد
٢٦٤	والصلاة عليه ودليل كل وتحقيق المقام
٢٦٦	فرع في مذهب العلماء في الصبي اذا استشهد
٢٦٧	فرع في مذهب العلماء فيها اذا رفس الميت
٢٦٧	دابة في حرب المشركين او عاده عليه
٢٦٧	سلاحه او تردي من جبل او في بئر في
٢٦٧	حال مطاردته
٢٦٧	فرع في مذهب العلماء في كفن الشهيد
٢٦٧	فروع سبعة تتعلق بابالاب
٢٦٨	فرعان يتعلقان بابالاب
٢٦٩	باب حمل الجنائز والدفن
٢٦٩	يجوز حمل الجنائز بين العمودين ومن
٢٦٩	الجوانب الاربع والدليل على ذلك
٢٧٠	فرع في مذهب العلماء في كيفية حمل الجنائز
٢٧٠	قال الشافعي والاصحاب حمل الجنائز فرض
٢٧٠	كفاية ولا خلاف فيه وهو بروطاعة
٢٧٠	واكرام الميت
٢٧٠	فرع لا يحمل الجنائز الا الرجال سواء
٢٧٠	كان الميت ذكراً او اُنثى
٢٧٠	فرع يحرم حمل الجنائز على هيئة مزرية
٢٧٠	كحمله في قفّة وغرارة ونحو ذلك ويحرم
٢٧٠	حمله على هيئة يخاف منها سقوطه
٢٧٠	فرع قال اصحابنا يستحب أن يصخذ للمرأة
٢٧١	نمش وتسموه
٢٧١	مشروعية الاسراع بالجنائز وهو دون الخشب
٢٧٤	يستحب اتباع الجنائز والدليل على ذلك
٢٧٨	اجماع الامة على استحباب اتباع الجنائز
٢٧٨	السنّة أن لا يركب ختم الجنائز ودليله
٢٧٩	فرع في مذهب العلماء في المشي أمام الجنائز
٢٨٠	استواء القيام والقعود قبل وضع الجنائز ودليله
٢٨٠	في مذاهب العلماء في ذلك
٢٨٠	لا يكره للمسلم اتباع جنازة أقر به من
٢٨١	الكفار والدليل على ذلك
٢٨١	يستحب لمن مرت به جنازة ان يدعو لها
٢٨١	ويثنى عليها ان كانت اهلاً لذلك
٢٨١	دفن الميت فرض على الكفاية ويان مواضع
٢٨٣	الدفن والا فضل فيها ومن يقدم وادلة ذلك
٢٨٣	لا يدفن ميت في موضع ميت الا ان يعلم
٢٨٣	انه قد لم يلد دفن في قبر واحد اثنان الا
٢٨٣	لضرورة ولا يدفن مع امرأة رجل الا
٢٨٣	لضرورة ووضع حائل من التراب بينها
٢٨٣	ودليل ذلك مفصلة
٢٨٥	لا يدفن كافراً في مقبرة المسلمين ولا مسلم في
٢٨٥	مقبرة الكفار
٢٨٥	من مات في البحر ولم يكن بقرب ساحل
٢٨٥	قالوا لا ينجز له ولا يحن ويكف في البحر
٢٨٦	للمستحب ان يسقى القبر قدر قامة وبسطة وان
٢٨٦	يوسع من قبل رجله ورأسه ومشرعية
٢٨٦	الاحاد للارض الصلبة والنق للرخوة وادله
٢٨٦	ذلك مفصلة
٢٨٧	فرع يكره دفن الميت في تابوت وهو اجماع
٢٨٨	فرع في مذاهب العلماء في تسميق القبر
٢٨٨	الاولى ان ينوى الدفن الرجل والدليل على
٢٨٨	ذلك والكلام عليه مفصلاً
٢٩١	يستحب ان يضع رأس الميت عند رجل
٢٩١	القبر ثم يسلم فيه سلا وان يقول عند
٢٩١	ادخاله القبر بسم الله وعلى ملة رسول الله
٢٩١	وان يضع في اللحد على جنبه الايمن

- ويؤسد رأسه بئينة أو حجر ويحمل خلقه
 شيئا ويستحب ان يمشى في القبر ثلاث
 حثيات من تراب وان يمكث على القبر
 بعد الدفن وأدلة ذلك كله مفصلة مبينة
 بأوضح اشارة وافصح عبارة
 ٢٩٤ فرع في مذاهب العلماء في كيفية ادخال
 الميت القبر
 ٢٩٥ فرع في مذاهب العلماء في ستر الميت عند
 ادخاله القبر شوب
 ٢٩٥ لا تراد في التراب الذي اخرج من القبر
 ويشخص القبر من الارض قدر شبر
 ويسطح القبر ويضع عليه الحصا
 ويرش عليه الماء ويستحب ان يحمل
 عنده علامة من حجر او غيره ويكره أن
 يجصص القبر وان يبنى عليه ويكتب
 وأدلة ذلك كله مفصلة والكلام على
 الاحاديث جرحا وتعديلا وبسط الكلام فيه
 ٢٩٨ نكره ان يضرب على القبر مظلة ودليله
 ٢٩٨ مشروعية الصلاة على القبر اذا دفن قبل
 الصلاة وينش ان دفن من غير غسل
 او الى غير القبلة ولم ينش عليه السداد
 ودليل ذلك وأقوال علماء المنه في ذلك
 ٣٠٠ فرع في مذاهب العلماء في تنش الميت اذا
 لم يسل ووجه القبلة
 ٣٠٠ اذا وقع في القبر مال لا أدى وطالب به
 نش القبر وان بلغ الميت جوهرة فتمره
 وطالب بها صاحبها شق جوفه والدليل
 على ذلك وأقوال علماء المنه فيه
 ٣٠١ اذا ماتت امرأة وفي جوفها جنتين حي
 شق جوفها
 ٣٠٢ فرع في مسائل تعلق بالباب وهي خمسة
 وبيانها مفصلا
- ٣٠٤ باب التزمية والبكاء على الميت
 ٣٠٤ تعريف البكاء وبيان اشتقاقه
 ٣٠٤ تزمية أهل الميت سنة ويستحب ان يقول
 كما قال المخضر ان في الله سبحانه وتعالى
 عزاء من كل مصيبة وخلقا من
 كل حالك ودركا من كل قائم فبالحق فتعوا
 وإياه فارجو فان المصاب من حرم الثواب
 ويستحب ان يدعو الميت فيقول أعظم
 الله اجره وأحسن عزاءك وغفر ليكن وما
 يخلق بذلك من الاحكام وفلا تل ذلك
 كله مبسوطا
 ٣٠٧ فرع في مذاهب العلماء في التزمية قبل
 الدفن وبه
 ٣٠٧ جواز البكاء على الميت من غير ندب
 ولا نياحة وعدم جواز لعن المفسدون
 وشق الجيوب والدليل عليه كله
 ٣٠٧ فرع في الاحاديث الواردة في ان الميت
 يندب بما نبح عليه وبالبكاء عليه وبيان
 تأويلها ومذاهب العلماء فيها
 ٣٠٩ يستحب للرجال زيارة القبور وأن يقول
 السلام عليكم دار قوم مؤمنين واذا انشأ
 الله بكم لا حقون ويدعو لهم وعدم
 مشروعية زيارة القبور للنساء والدليل
 عليه كله مبسوطا ومنها ما لا يحده
 في غير هذا المكان
 ٣١٢ لا يجوز الجلوس على القبر ولا يدوسه من
 غير حاجة ويكره المبيت في القبرة ودليله
 ٣١٢ فرع في مذاهب العلماء في كراهة الجلوس
 على القبر والاتكاء عليه والاستناد اليه
 ٣١٢ فرع المشهور في مذهبتنا انه لا يكره المشي في
 المقابر بالليلين والحفنين ونحوهما ومذاهب
 العلماء في ذلك وأدلة كل وتحقيق المقام

صفحة	صفحة
٣١٤	يكره ان يبنى على القبر مسجداً والدليل
٣١٦	ترجمة ابن الحصين التنوي
٣١٧	يستحب لاقرباء الميت وجيراته ان يصلحوا
٣٢٠	الذبح والقرع عدد القبر مذموم والدليل عليه
٣٢١	فرع في مسائل تتعلق باب الجنائز وهي
٣٢٤	احدي عشر مسألة مشتملة على ثمانين
٣٢٥	حكم الزكاة وانها ركن وفرض ودليله
٣٢٦	ذكر من يجب عليه الزكاة مم تفصيل
٣٢٧	الكلام على ما يعلق باليد
٣٢٩	تفصيل الكلام على الكافر اصلياً او مرتداً
٣٣٠	تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ودليله
٣٣١	فرع في مذاهب العلماء في زكاة مال المكاتب
٣٣٦	فرع في مذاهب العلماء في مال السيد
٣٣٨	فرع في مذاهب العلماء في مال الصبي والمجنون
٣٣٩	من وجبت عليه الزكاة وقدر على اخراجها
٣٤٠	لم يجز له تأخيرها وفي التفصيل أحكام
٣٤١	كثيرة مع أدلتها استقصى الشارح
٣٤٢	ذكر أحكامها
٣٤٣	فرع في مذاهب العلماء في تأخير الزكاة
٣٤٤	فرع اذا وجبت الزكاة وتمكن من أدائها
٣٤٥	ثم مات لم تسقط بموته ومذاهب العلماء
٣٤٦	في ذلك
٣٤٧	فرع فيمن أخفى ماله ومنع الزكاة ثم ظهر
٣٤٨	عليه ومذاهب العلماء فيه
٣٤٩	فرعان يعلقان باخراج الزكاة
٣٥٠	باب صدقة المواتي
٣٥١	تجب زكاة الدوم في الابل والبقر والتم
٣٥٢	والدليل على ذلك كله
٣٥٣	فرع في مذاهب العلماء في زكاة الخيل ودليل
٣٥٤	كل وتحقيق المقام
٣٥٥	فرع في مذاهب العلماء في المتولد بين
٣٥٦	النعم والظباء
٣٥٧	لا تجب الزكاة فيما لا يملكه ملكاً تاماً
٣٥٨	كالمأشاة التي في يد مكاتبه
٣٥٩	فرع في الاشجار الموقوفة من نخل وعنب
٣٦٠	المال المنصوب والضال لا تلزمه الزكاة
٣٦١	قبل ان يرجع الى صاحبه وأقوال علماء
٣٦٢	المذهب في ذلك
٣٦٣	فرعان يعلقان بالزكاة
٣٦٤	إذا كان على الشخص دين يستغرق المال
٣٦٥	او ينقص المال عن النصاب هل فيه
٣٦٦	الزكاة ام لا وأقوال علماء المذهب في ذلك
٣٦٧	وبسط الكلام فيه
٣٦٨	ثبتت الزكاة على من اقر بوجوب الزكاة
٣٦٩	قبل الحجر عليه
٣٧٠	فرع تفريع على قولنا الدين يمنع الزكاة
٣٧١	فرع اذا قلنا الدين يمنع الزكاة ففي علته
٣٧٢	وجهاً وبیانها
٣٧٣	فرع اذا ملك أربعين شاة قاستاجر من
٣٧٤	يرعاها النخ
٣٧٥	فرع فيما اذا ملك نصيبين زكويين كصاحب
٣٧٦	بقر وغنم وعليه دين النخ
٣٧٧	فرع للمالك التائب ان لم يقدر عليه لا تقطاع
٣٧٨	الطريق او اقطاع خبره فكالمصوب
٣٧٩	فرع اذا باع مالا زكواً قبل تمام الحول
٣٨٠	يشرط الخيار النخ
٣٨١	فرع اذا أحرز النائمون النسيئة فينبغي
٣٨٢	للإمام تعجيل قسمتها ويكره له تأخيرها
٣٨٣	من غير عذر
٣٨٤	لا تجب الزكاة الا في السائمة من الابل
٣٨٥	والبقر والنعم والدليل على ذلك

صفحة	صفحة
باب صدقة الابل	٣٥٧ مسائل احكام الفصل اربعة وياتي بمقابلة
٣٨١ اول نصاب الابل خمس وفرضه شاة	٣٥٨ لا تجب الزكاة الا في نصاب
وهكذا الى آخر النصاب	٣٩٠ لا تجب الزكاة في النصاب حتى يحول عليه
٣٨٢ اذا زاد نصاب الابل على عشرين ومائة	الحول ودليل ذلك
اقل من واحد لم يثير القرض وقيل يثير	٣٩٣ فرع اذا مات في اثناء الحول وانتقل للمال
واقوال علماء المذهب فيه وبسط الكلام	الى وارثه هل يبنى على الحول فيه القولان
في ذلك بما لا تجده في غير هذا الموضع	٣٩٤ فرعان يعلقان بالزكاة
٣٨٤ الكلام على استان الابل وبيان تاريها	حكم ما اذا كان عند الشخص نصاب من
٣٨٩ فصل اما احكام الفصل فاول نصاب الابل	الماشية ثم استفاد شيئا آخر من جلته يبيع
خمس باجماع الامة الخ	او هبة وتقصيل ذلك مطولا وقد اطنب
٣٩٠ الاوقاص التي بين النصب فيها قولان	الشارح في ذلك بما لا تجده في غير هذا
٣٩٢ فرع تفسير الوقف ثمة وبيان اشتقاقه	الكتاب
٣٩٣ فرع في مذاهب العلماء في الاوقاص	٣٩٧ ذكر مؤلف للإمام أبي الحسن السلفي
٣٩٤ فرع اكثر ما جصور من الاوقاص في الابل	الدمشقي وبيان ما اشتمل عليه من القوائد
تسة وعشرون وفي البقر تسم عشرة وفي	٣٧٠ حكم ما اذا توالدت الماشية التي بلغت النصاب
النعم مائة وثمان وتسعون وبيان ذلك	في اثناء الحول حتى يبلغ النصاب الثاني هل تضم
٣٩٥ من ملك من الابل دون الخمس والشرين	الى الامهات في الحول وعدت منها املا
قالوا جب في صدقته النعم وهو غير بين ان	والدليل على ذلك واقوال علماء المذهب فيه
يخرج النعم وبين ان يخرج ميرا واقولنا	٣٧٤ فرع في مذاهب العلماء في السخال المستفادة
علماء المذهب في ذلك والدليل عليه	في اتمام الحول
٣٩٧ فرع قال أصحابنا الشاة الواجبة من الابل	اذا ملك النصاب وحل عليه الحول ولم
هي الجذعة من الضأن او التدية من المزم	يمكنه الاداء فقيه قولان والدليل على ذلك
وفي سنن ثلاثة اوجه	واقوال علماء المذهب فيه
فرع الشاة الواجبة هي جذعة الضأن او	٣٧٧ فرع في مذاهب العلماء في امكان الاداء
ثلية المزمقان اخرج الاتي اجزأه بلا خلاف	وجوب الزكاة هل هو في اللبن او في الذمة
٣٩٣ فرع يجب اخراج الزكاة من غنم البلدان	فيه قولان في المذهب واقوال علماء المذهب
كان بمكة فشاة مكية او ببغداد فندادية	فيه وتحقيق ذلك
فرع الشاة الواجبة في الابل يشترط كونها	٣٧٩ فرع في توجيه المذهب القديم في ذلك
صححة بلا خلاف	٣٨٠ فرع اذا ملك اربعين شاة ظال عليها حول
٣٩٩ فرع في شرح اللطاف الكتاب	ولم يخرج زكاتها حتى حل عليها حول
٤٠٠ فرع في مذاهب العلماء في نصب الابل	آخر
وبيان ادلة كل وتحقيق المقام	٣٨١ فرع في بيع مال الزكاة

صفحة	صفحة
٤٠١ من وجبت عليه مخاض فان كانت في ماله	٤١٥ فرع في الفاظ الكتاب
لزمه اخراجها وان لم تكن في ماله وعنده ابن	٤١٥ باب زكاة البقر
لبون قبل منه والدليل على ذلك	أول نصاب البقر ثلاثون وفرسه تبيع وفي
٤٠٢ فرعان يتعلقان فيه لزمه بنت مخاض	أربعين سنة وهكذا ففي كل ثلاثين تبيع
ولم تكن عنده	وفي كل أربعين مستوف والدليل على ذلك
٤٠٣ من وجبت عليه جذعة أو حقة أو بنت لبون	٤١٧ باب زكاة النعم ويان نصابها والدليل عليه
وليس عنده إلا ما هو أسفل منه يستأخذ	٤١٨ وجوب أخذ الصحيح من الصحاح مع تفصيل
منه مع شاتين أو عشرين درهما وهكذا	صفة الخرج وأنواع النقص والاستدلال عليه
وتفصيل ذلك مطولا	٤٢٥ فرع في الفاظ الكتاب وهو تفسير لمعاني
٤٠٩ فرع اتفق الاصحاب على أنه لا يجوز لب	الافاظ التي ذكرها المصنف ولا يؤخذ
للأل إذا توجه عليه جبران ان يعضه	في الفرض الربى ولا الأكوكة ولا غل النعم
فيدفع شاة وعشرة دراهم وأقوال علماء	ولا خيار للأل والدليل على ذلك كله
للمذهب في ذلك	٤٢٧ تفسير الربى والأكوكة
٤٠٩ ثلاثة فروع تتعلق في المسألة	٤٢٨ فرع في إن المالك لو تبرع بالمال قبلت منه
٤١٠ فرع في مذاهب العلماء فيه وجب عليه	ومذاهب العلماء في ذلك
سن وقدها	لا يجوز أخذ القيمة متى من الزكاة ودليله
٤١٠ إذا اتفق في نصاب فرضان كالثلاثين هي	٤٢٩ فرع في مذاهب العلماء في جواز اخراج
نصاب خمس بنات لبون ونصاب أربع	القيمة في نسي من الزكوات وجميع كل
حقاق فهل يجب أربع حقاق أو خمس بنات	وتحقيق المقام
لبون وبسط للمسألة في ذلك وأقوال علماء	٤٣١ فرع بجواز اخراج القيمة في الزكاة عند
المذهب فيها وتحقيق المقام	الضرورة
٤١٤ فرع إذا بلغت البقر مائة وعشرين ففيها	٤٣٢ باب الخلطة
أربعة أبنية أو ثلاث مستات	تفسير الخلطة والدليل عليها ومثالها
فرع قال أصحابنا لو أخرج صاحب حقين	٤٣٣ حكم ما إذا كان أحد الحليتين من أهل
وبنى لبون ونصفا لم يجز بالاتفاق لان	الزكاة والآخر ليس من أهلها
الواجب أربع حقاق أو خمس بنات لبون	٤٣٤ بيان أحكام الفصل الذي ذكره المصنف
الي آخر ما ذكره الشارح	والفرق بين خلطة الجوار وخلطة الزكاة

- ٤٥٠ في أخذ زكاة الخلطة في غير المواشي
وحى الأمان والحبوب والثمار قولان
القديم والجديد
٤٥٠ فرع في اثبات الخلطين
٤٥١ باب زكاة الثمار
٤٥١ نجب الزكاة في ثمر النخل والكرم ودليله
٤٥٢ لانجب الزكاة فيما سوى ثمر النخل والكرم
كالتين والتفاح والذرة والمان والدليل
على ذلك وبيان أقوال علماء المذهب فيه
وقد بسط الشارح الكلام في ذلك بما يشفي
ويكفي فانظره
٤٥٦ فرع في مذاهب العلماء في هذه المذكورات
٤٥٧ لانجب الزكاة في ثمر النخل والكرم الا
أن يكون نصبا ونصاب خمسة أوسق وبيانها
والدليل عليه
٤٥٩ يضم ثمر العام الواحد بعضها الى بعض في
اكمل النصاب وإن اختلفت أوقاتها
وأقوال علماء المذهب فيه
٤٦١ زكاة الثمر العشر فيما سقى بخير بمؤنة تهيئة
كاه السماء والامطار ونصف العشر فيما
سقى بمؤنة ثقيلة كالزاد واضمح الدواليب وما
أشبهها والدليل على ذلك
٤٦٣ فصل إذا اجتمع في الشجر الواحد أو الزرع
الواحد السقي بماء السماء والواضح فله
حلالان وبيانها وأقوال علماء المذهب في
ذلك وتحقيق المقام
٤٦٤ ان زادت الثمرة على خمسة أوسق وجب الفرق
- واقوال علماء المذهب في ذلك
٤٣٧ حكم ما إذا تمت لكل واحد من الخليطين
حكم الافراد بالمحلول ومثال ذلك
٤٣٨ فرع فيما لو كان لرجل ستون شاة فخالط
بكل عشرين رجلا له عشرون شاة وبيان
الوجوه والأقوال في المذهب
فصل قاماخذ الزكاة من مال الخلطة فيه
وجان وبيانها وأقوال علماء المذهب
في ذلك
٤٤١ فرع في صور بنائها الاصحاح على هذه
الاختلافات
٤٤٢ جميع ما سبق هو في طرآن خلطة الجوار
فلوطرات خلطة الشيع الى آخر ما ذكره
الشارح
٤٤٣ فرع إذا طرا الافراد على الخلطة اقطعت
٤٤٤ فصل إذا اجتمعت في ملكة ماشية مختلفة
وغير مختلفة من جنسها وبيان صورتها
واقوال علماء المذهب في ذلك
٤٤٥ فصل فيما إذا خالط بعض مال الواحد ببعضه
آخر ولم يخالط احد خلطه الى آخر ما ذكره
وبيان اقوال علماء المذهب في ذلك
٤٤٦ أخذ الزكاة من مال الخلطة فيه وجان
وبيانها وتحقيق ذلك على سبيل التفضيل
٤٤٩ فرع لو ظم الساعي فأخذ من أحدهما شاتين
وواجبها شاة واحدة أو أخذ النعيس
كالمخض والربي الى آخر ما ذكره الشارح
٤٤٩ فرعان يتعلقان بالسألة

صفحة	صفحة
٤٨٧ لا تؤخذ زكاة الثمار الا بعد أن تجف	الغرض فيه بحسبه لأنه يتجرأ
والدليل على ذلك	٤٨٥ لا يجب العشر حتى يبدو الصلاح في الثمار
٤٨٨ اذا كانت الثمار نوعاً واحداً أخذ الواجب	تفسير بدو الصلاح واختلاف أقوال علماء
منه وإن كانت أنواعاً من كل نوع بقسطه	المذهب فيه
وإن كانت أنواعاً كثيرة أخذ من أوسطها	فرع لو اشترى نخيلاً مشرة أو ورثها قبل
لا من النوع الجيد ولا من النوع الرديء	بدو الصلاح ثم بدا فقلبه الزكاة
وأقوال الأصحاب في ذلك	٤٨٦ فربح على أن وقت الوجوب هو بدو الصلاح
٤٩٠ فرع ثمر المدينة مائة وعشرون نوعاً مستون	واشتداد الحب
أحر وستون أسود	٤٨٧ يجوز بيع الثمرة قبل بدو الصلاح أن
٤٩٠ حكم ما إذا كانت الثمرة رطباً لا يجي	كان لحاجة
منعالتهم كالخيل والسكر أو عنباً لا يجي	٤٨٨ يبيع مال الزكاة بعد وجوبها ثمراً كان
منه الزبيب	أو جاباً أو ماشية أو قدماً قبل إخراجها
٤٩٢ باب زكاة الرزق	٤٨٩ أقوال علماء المذهب في أن مال الزكاة
٤٩٢ تجب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض مما	يتعلق بالعين أم بالثمن
يقتات ويدخر كالخطة والشعر والدخن	٤٩٠ فرع رهن المال الذي وجبت فيه الزكاة
والقذرة والأرز وما أشبه ذلك والدليل عليه	كيه فيرتب عليه ما ترتب عليه
٤٩٤ في الأرض ست لغات ويأنها	٤٩١ أن أكل شيئاً من الثمار أو استهلكه وهو
٤٩٥ التثاء والطبخ والزمان والقضب والقطنية	عالم عزز وغرم وإن كان جاعلاً غرم
لا تجب فيها الزكاة	ولم يعزز
٥٠٠ فرع في بيان أن زكاة في الحلية	٤٩٢ إذا أصاب النخل عطس عد بدو الصلاح
لا تجب الزكاة إلا في نصاب وبيان	ونخيف عليه الملل لاجاز له قلع الثمار وأقوال
مقدار النصاب والدليل على ذلك وقد بسط	علماء المذهب في ذلك وأدلة كل وقد
الشارح الكلام في ذلك	بسط الشارح الكلام في ذلك
٥٠٥ أنواع الزكاة يغرم منها إلى بعض في	٤٩٣ استحباب بعث الإمام من يخص إذا
النصاب إذا كانت من جنس واحد وتفصيل	بدا الصلاح في النخل والكرم ودليله
ذلك وبيان أقوال علماء المذهب فيه	٤٩٤ بيان صفة الحرص ويتعلق به اثنتا عشرة
٥١١ فرع في مذاهب العلماء في الضم وبيان	مسألة وتفصيلها مفردة

صحيفة

صحيفة

حجهم في ذلك

٥١٥ ان اختلفت اوقات الزرع ففى ضم بعضها الى بعض اربعة اقوال وبيانها منفصلة وكلام الاصحاب فى ذلك وقد اطلب الشارح رحمه الله فى ذلك

٥٢٧ لا يجب العشر قبل ان ينقد الحب

٥٣١ لا تؤخذ زكاة الحبوب الا بعد التصفية

٥٣٣ يجب العشر على مالك الزرع عند الوجوب اذا كلن الزرع لواحد والارض لآخر

٥٣٥ يجب العشر فى الثمر والحب المستخرج من

أرض مستأجرة او من ارض عليها خراج

٥٤٣ فرع فى مذاهب العلماء فى اجباغ العشر

والخراج وحجج كل وتحقيق المقام

٥٦٠ فرع اذا كلن لملك ارض لاخراج عليها

وعليه المصرفاها لى فذهبنا انه لى

على الذى فيها خراج ولاعشر ومذاهب

العلماء فى ذلك

٥٦٢ فرع اذا استأجر ارض فذهبنا ان عشر

زرعها على المستأجر الزارع ومذاهب العلماء

٥٦٤ فرع فى مسائل تتعلق بباقي زكاة الثمار والزروع

المسألة الاولى لا يجب العشر عندنا فى ثمر

الذى وللكتاب وزرعها ومذاهب العلماء

٥٦٧ المسألة الثانية قال اصحابنا اذا وجب العشر

فى الزروع والثمار لم يجب فيها بعد ذلك

شئ وان بقيت فى يد مالكها سفينا

ومذاهب العلماء فى ذلك وبيان اقوال

علماء المذهب

٥٧٠ المسألة الثالثة بيان حديث ان النبي صلى

جداذ الليل

٥٧٣ فرع بيان حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم

امر من كل جاذ عشرة اوسق من الثمر

يقنوعا فى المسجد

٥٧٥ المسألة الرابعة اذا اراد الساعى أخذ العشر

كيل لرب المال تسعة ثم يأخذ الساعى العاشر

٥٧٥ المسألة الخامسة عار البستان وغلة الارض

للموقوف ان كانت على جهة عامة كالساجد

وغير ذلك فلا زكاة فيها ومذاهب العلماء

فى ذلك

٥٧٧ المسألة السادسة لو كان على الارض خراج

هو عشر زرعا أخذ من كل عشرة اوسق

وسقان وسق للعشر يصرف الى أهل

الزكوات وسق للخراج يصرف فى

مصاريف الخراج

٥٨٠ المسألة السابعة اذا كان على الارض خراج

فأجرها فالمشهور ان الخراج على مالك

الارض ولا شئ على المستأجر وأقوال

علماء المذهب فى ذلك

٥٨١ المسألة اثنان أقوال العلماء فى ثبوت المظلة

سواء كانت خبطة شيوخ أو خبطة جوار

٥٩٢ المسألة اثناسعة فى لو قلان شئ الله تعالى

مريض فله على أن تصدق بخمس ما يحصل

لى من العشرات ففى المرض يجب

التصدق بالمس ثم بعد المس يجب عشر

الباقى للزكاة ان كان نصايا

﴿ فهرست الجزء الخامس من كتاب فتح العزيز شرح اللوجيز للإمام الرافعي ﴾
مع كتاب التلخيص الحبير في تخريج احاديثه للحافظ ابن حجر ﴿

٢	كتاب صلاة العيدين	٢٤٥	للتسحب في حال الاختيار أن يدفن كل
٦٨	« « الحسوف		ميت في قبر
٨٧	« « الاستسقاء	٢٥١	القول في التعمية والبكاء على الميت
١٠٤	« « الجنائزة	٢٧٧	باب مارك الصلاة
١١٣	في آداب مشروعة بعد الموت وقبل الفصل	٣١٣	كتاب الزكاة
١١٤	الكلام على غسل الميت وله أربعة أطراف	٣٨٨	باب صدقة المخلطاء: وفيه « خمسة فصول »
	الطرف الاول فيمن يصلي عليه	٣٩٢	الفصل الاول في حكم الخلطة وشرطها
١٥٨	« الثاني فيمن يصلي	٤٠٦	« الثاني في التراجع
١٦٥	« الثالث في كيفية الصلاة	٤٣٨	« الثالث في اجتماع الخلطة
١٨٤	« الرابع في شرائط الصلاة	٤٦٧	« الرابع في اجتماع المخلطاء والمنفرد في
١٣١	القول في التكفين		ملك واحد
١٤٤	« « الصلاة	٤٧٦	« الخامس في تمدد المخليط
١٤٦	« « أن القبر محترم	٥٢٠	باب أداء الزكاة
١٩٩	« « الدفن	٥٥٩	زكاة للمشرات
٢٣٦	ما يتعلق بتشيع الجنائزة		



﴿ بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الخامس من كتاب المجموع شرح المذهب ﴾
للامام أبي زكريا عبي الدين النووي رضى الله عنه

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٥ ٣ قول	قول	١ ٧٠ وقوله	ويقوله
٩ ٤ تستحب	يستحب	١٣ ميثاق	ميثاق
٢١ ٤ خروج	خروج	١٤ ٧١ ونساءم	ونسأوم
١ ٦ وحدت	وحدت	٩ ٧٣ قال ابى	قال ابن أبى
٢٤ ٧ استحباب	استحباب	١١ ٧٧ انا	ان
١٤ ١٣ والصحابي	الصحابي	٢ ٧٩ رداء	رداءه
١٦ ١٨ اواما	وأما	١ ٨٠ رداء	رداءه
١ ٢٢ في الاذان	من الاذان	٣ ٨١ ضبطاه	ضبطناه
١١ غلبة	الغلبة	١٥ ٨١ والمزال	والهزال
٨ ٢٣ وجها	وجهاً	وسواء	وسوه
١٧ ٢٤ لكثرة	لتكثر	١٦ ٩١ اللهم	اللهم
٢١ ٢٥ في في	في	٧ ٩٣ ماقرأ	أماقرأ
٢٥ ٣١ اليد	اليـد	٤ ٩٤ اصحابنا	اصحابنا
١٠ ٣٢ الآخرين	الآخرين	٨ ادرم	أحدم
بماضر	بماضر	١٥ ٩٥ يستسقى	يستسقى
٨ ٣٥ أسانيد	بأسانيد	٨ ٩٦ وخرجنا	وخرجنا
١٩ الطيفل	الطفيل	٢٢ استحابة	استحابة
١٢ ٢٦ ربح	أربح	٢٣ الاحابة	الاجابة
٣ ٤٠ الى يوم	الى عصر يوم	٩ ١٠٦ يصير	يصير
١ ٤٧ ربح	اربح	١١ نزل	نزل به
٧ أصعبنا	أصعبنا	١٤ انى اصرع	انى امرأة اصرع
١٧ ٤٩ مسجد	سجدة	١٨ الايد	الابدان
١٨ ٥٤ تعليم	تعليم	١١ ١١٠ وليست	ولست
٧ ٥٥ ويفرض	ويقتصر	١٥ الترمذى	والترمذى
٣ ٦١ فافلين	فافلين	بن خالد	بن أبى خالد
١٢ ٦٤ ثبت	ثبتت	٤ ١١٢ فربة	قراية
٩ ٦٦ متصرعا	متضرعا	٥ ١١٣ الماصى	الماص
١٢ ٦٧ منه	منه	٩ ١١٥ الا الله	الا الله والله أكبر

صواب	صحيح	صواب	صحيح
زينة	١٤ زمنه	بثله	١ ١١٧
لا يكون	٢١ لا يكون ١٩٤	احضر	٢
التجيز	١١ الصغير ١٩٦	والعير	٥
الرواة	١٧ الدراة	غرماء	١١ ١٢٣
حنوط	٨ خنوط ١٩٩	مصيره	٤ نصيره ١٢٤
سابقة	١٣ ساعة ٢٠٧	يقمع	٢ يضم ١٢٧
هذه الكلمة مكررة	١ تكره ٢١٤	ثم احتسبه	١٧
مكررة	١١ الى	القاضي ابو الطيب	١٢ القاضي ابو ١٣٠
ابن	٢٤ الى	واخرون	١٣ احزن ١٣٠
القديم ان الوالي	١٨ القديم ان الوالي ٢١٧	على	٥ عل ١٣٥
مراعاة ما بطراً	٢١ ما بطراً ٢١٨	الرجية	٣ الرجية ١٣٦
صدره	٥ رأسه ٢٢٥	يرج	٤ يدع ١٣٩
الحرمين	٧ لحرمين	وليس	٤ وان ١٤١
مذهبتا	١٠ مذهبنا	جوازها	٦ جوازه ١٤٤
رواية	١١ راية	بانه	٨ انه ١٤٥
امراة	١٥ امرات	ابن عباد	١ عن عباد ١٥٨
يقرب الامام	٨ يقرب ٢٢٧	الاول	١ الال ١٦٥
الصف	١٠ الصيف	ابدوا بيا منيا	٢٤ بيا منيا ١٧٠
كتابه	١ كتابه ٢٣٢	فلا تـ	١٩ بلامه ١٧٢
الطيب	١٥ الطيت ٢٣٣	مقتدى	٢٦ مقتدى ١٧٦
التليه	١١ التته ٢٣٨	دفنها	٢ دفناه ١٨٤
امام	٣ اما ٢٤٠	عطيه	٧ عطيه ١٨٤
المسجد فيسلم	٦ المسجد فيسلم	مقاربة	١٠ مقاربة ١٨٦
وموافقه	٢٢ وموافقه	ايها	٥ انها ١٨٦
مدركا	٤ مدوكا ٢٤١	لم يميز	٨ لم يميز ١٨٦
صاحب المستطري	٧ صاحب المستطري	قال جمهور	١٣ قال جمهور ١٨٩
ورفع بها صوته	١٦ ورفع صوته ٢٤٢	الدفن	٤ الدفن ١٨٩
يصل عليه	٦ يصل ٢٤٩	بدونها	٥ بدمن ١٩٠
لا يصل	٦ مل يصل ٢٥٥	اذ لامزبة	٣ اذ امرر ١٩١
زارة	١٨ زيادة ٢٥٨	في كتابه	١٤ في كتابه ١٩١
ان مذهبنا	٢١ ن مذهبنا ٢٦٤	يكن له	١ يكن ١٩٣

صواب	صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ
كذا في الاصل	٧ ٣٣٠ ليس ركننا	نور	٢٣ ور
ولعل الصواب بأن		بخير	٧ ٢٦٧ بخير
لئلا ليس ركننا		عنه	٣ ٢٧٢ عنه
لثواب	٨ جواب	اصتوا	١٦ ٢٩١ اصتوا
السبحان	٦ ٣٣٣ السهمين	عند	١١ ٢٩٢ عن
كذا في الاصل	٢٧ شغلهم	يدخله	١٣ يدخل
ولعل الصواب ان		من عذابك	١٧ عذابك
لا يكون مشتغلا بهم		مكررة	٦ ١٩٥ هذا
كذا في الاصل ولعل	٤ ٣٣٤ على انما يكنى	حسن صحيح	١٣ ٢٩٦ حسن
الصواب على انه		رحمك الله	١٣ ٣٠٤ رحمك
إما يكفر		واستداه	١٥ ٣٠٧ واستداه
البقى	٣ ٣٣٦ البقى	واستداه	١٦ ٣٠٨ واستداه
ابن ابي شيبة	٧ ٣٣٩ ابن شيبة	لهم	١٨ ٣٠٨ هم
كذا في الاصل	٩ ٣٣٩ وجبت أيضا	قولن	٨ ٣١٠ ولا قولن
والصواب وان كانت	على المشهو	ارادا	١٠ ٣١٢ اراد
ذكر او متحضة فلا		من	١٩ ما
زكاة على المشهور عنه		الزفة	١ ٣١٣ الزفة
زكاة الزرع	١٦ ٣٤٠ الزكاة الزرع	هلك	٣ ٣١٤ هلك
توالده	٨ ٣٤٢ تناولده	كذا بالاصل وصوابه	٢٠ ٣١٠ نيتكم
كذا في الاصل وفيه	٣ ٣٤٤ اصحابها عند	كنت نيتكم	
سقط ولعله الوجوب	الاصحاب الخ	الافتتان	١ ٣١١ الانسان
كذا في الاصل	١١ ٣٤٥ أم الديان	بجلة	١٨ ٣٢٥ بجلة
وصوابه أم يستويان	يستويان	للواسة	١٢ ٣٢٦ للواسة
بعد الحجز	١٢ ٣٤٦ بعد الحجز	نسخة لنا الفرق ظاهر	٦ ٣٢٧ أما الفرق
كذا في الاصل ولعله	٥ ٣٥١ هنا	على الحر بقتله وعلى	١٨ ولا قصاص على
هناك		الجر من هو مثله من هو مثله	
الصواب فليس له ملك	٣ ٣٥٢ فليس له ملك	كعقوق	٢ ٣٢٨ لعقوق
زكاة زكاة الخ	زكاة زكاة الخ	واحد	٩ واحد
زكاة الاخلاف		للمتم	٤ ٣٢٩ للمتم
قسم الفينة	٢ ٣٥٣ نسخ الفينة	تاكل معظم الزكاة	٢٤ تاكل معظم الزكاة
بمال	١ ٣٥٤ يحاول	طليحور	

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٤ ٣٥٨	كثير	١١ ٣٧٣	إلامات
١٩ اصحبها علي	أصحها آتيا علي	١٨ وبقى	كذا في الاصل
الوجهين	الوجهين أحصاهما لازمة	والصواب بقى	
١٦ ٣٥٩	للرؤاة	١٩ وقال	كذا في الاصل
٣ ٣٩٠	واحد	والصواب وقال به	
١٤ ٣٩١	من جنسها ومن غيره	٨ ٣٧٤	قال
١٦ في با	في باب	٨ ٣٧٦	وفيها
٥ ٣٩٤	السنة		فيها
٢٢ ٣٩٥	يكون	٣ ٣٧٨	كذا في الاصل ولعلها
٣ ٣٩٦	صكنا في الاصل		بها
	والصواب تجب فيها	٣ ٣٧٩	لا تختلف
	شاة	١٥ ٣٨٢	تقديمها
٤ للساعة	للسائتين	١٨ سألها	سئلا
٥ وجهان	وجها	١٩ فلا يعطي	فلا يعط
١٧ للذهب	كذا في الاصل	إذا بلغت	كذا في الاصل ولعلها
	والصواب المذهب	فاذا بلغت	
٣ ٣٩٧	وستين	٢٥ يشاربها	بشاربها
١٤ لم يرفق	لم يرفق	٧ ٣٨٥	قون
٥ ٣٧٠	وسبعين	١٠ ٣٨٥	طروقة الجمل
٥ ٣٧١	اول اول	١٤ يخفف	بتخفيف
٤ ٣٧١	من حق	١٨ باذلا	بازلا
٢ ٣٧٣	نوع من النمط	٣ ٣٨٩	وكقولهم كفولهم

١٧ ٣٨٣ قات زادت فجدة كذا هو بالاصل وفيه نقص وعرجة سنن أبي داود علم أن
 الصواب (فان زادت واحدة ففيها ابنة ليون الى خمس وأربعين فاذا زادت واحدة ففيها
 حدة الى ستين فاذا زادت واحدة ففيها حدة النخ)

صفحة سطر خطأ	ضوابط	صفحة سطر خطأ	ضوابط
٩ ٤٢٢	إننا لا تقسمت إننا أو اقسمت	٨ ٤٥٩	أو أكثر
٢١	لا يخرج الذكر	٩ ٤٦١	والاوياب
٢٢	كذا ذكر المصنف	٩ ٤٦٢	فارس
١ ٤٢٣	ذلك التاسخ	٧ ٤٧٠	المواشي
٩	على أن حول	١٥ ٤٧٩	يتكلموا
٣ ٤٢٤	لا تميز الصغيرة	٤ ٤٨٠	غائب
٦	(أحدهما) التسوية (أحدهما) أن التسوية	١٧ ٤٨٨	محدود
٨	فليحذر	٢ ٤٩٨	فيايقتات في حال
٢١	فان قال	الضرورة	الضرورة لا زكاة
٢٥	أرجحية ومعمرية أرجحية ومهريه	ولا تجب الخ	فيه ومثل الاحباب
٧ ٤٢٥	رضي عنه	ما يقتات في حال	الضرورة ولا تجب الخ
١٤	وعشرين	وحي العراقيون وحي العراقيون	عن القديم وجوب
١٨	سنة	الخ	الزكاة في الترمس
الوسيط	كذا في الاصل ولعله	٢ ٤٩٩	والجديد الصحيح
٢٣ ٤٢٦	أبي كعب	١ ٥٠٣	لا تجب وما ذكرته
١٤ ٤٢٨	عليهم	١ ٥٠٩	من ان الترمس
١ ٤٢٩	حكا	١ ٥٤٦	والثغاف لا يقتات اصلا
٨	والثياب	هو قول الخ	٢ ٥٧٠
٢ ٤٣٤	لا المجتمع	١ ٥٤٦	حديث متعب
١٧ ٤٤٤	ونصف	العراق الخ	٢ ٥٧٠
٢٢	لعشرين	عن جداد ليل (جذاذ)	٤ ٥٧١
٤ ٤٥٧	فيادون	قال احبابنا فان	من تأخير
٤ ٤٥٧	تحديد او قريبا تحديد او قريبا	٤ ٥٨١	قنا
٧	وابن	٤ ٥٨١	قنا
١٩	والشظاظان	٤ ٥٨١	قنا

﴿ بيان الخطأ الواقع في الجزء الخامس من فتح العزيز شرح الوجيز
مع بيان الصواب فيه ﴾

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢٩ ٢ في التسمية	والشمة	١٨٣ ١٤ اصحهما عند	نسخة اصحهما في
٣٠ ٢ مكوفة	مكوفة	الموضعين عند	
٣١ ١ لم يحرم	لم يحرم	١٨٤ ٢ فتولوا امام الحرمين	صلى امام الحرمين
٣٣ ٥ لم يحرم	لم يحرم	٣٩٢ ١ قيل	قيل
٣٥ ٤ بين يكون	بين أن يكون	٤٩٤ ٤ احدها	احدها
٥١ ١ اليد	اليدين	٢٠١ ٥ المتان	المتان
٦٦ ٨ الي	إلا	كان	كان
٨٥ ١ اذا	اذ	٢٠٨ ٤ التاسلين	التاسلين
١١٠ ١ الورثة	الورثة	٢٣٦ ١ فبراد	فبراد
١١٤ ١٢ فلا ينتصبا	فلا ينتصبان	٢٤٣ ١ واحد	واحد
١١٩ ٣ ومذا كره	ومذا كره	٢٥٠ ١٤ حكم	حق
١٢٥ ٧ الاتفاق عليهما	الاتفاق عليها	٣٤٨ ٢ فاذا أخرج كان	فاذا أخرج البعير
١٣٨ ٥ وعمامة قميص	وعمامة قميص	كان	كان
١٣٩ ٣ صنته	صنته	٤٥٣ ١٣ عن ابن جبران	عن ابن خيران
٤ بالشقة	بالصيتقة	٣٥٥ ١١ احد المضفين	احد الصنفين
١٤٤ ٥ بقية الكلام	الكلام	٣٦١ ٥ والى	الى
١٥٦ ١٥ فهو ينزل	فهل ينزل	٣٧١ ٦ المراد	المراد
١٧ ويصلى عليه	ولا يصلى عليه	٤٠٥ ٢ نسب والقاضي	ونسب القاضي
١٥٨ ٩ (والاولى بها	(والاولى بها القربى	٤٠٦ ٤ عشر مرة	نصف عشر مرة
- (على (- (من (٤٠٨ ١٠ لواحد	الواحد
١٦٠ يقتدى	يقتضى	٤١٣ ١ المخرج	المخرج
١٦٤ ١٧ وكل	كل	٤٤٩ ٢ على ضعف	على ضعف
١٧٩ ٣ فيما	فيما	٤٥٣ ٧ شاة في الجديد	شاة في القديم ونصف
١٨٠ ٣ أحبته	أحبته	ونصف شاة في	شاة في الحديد
١٨٣ ١١ كما فرغ	كلما فرغ	العديم	

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤٧٤ ٥	وجب فيها	٤٧٤ ٥	وجب فيها
٤٧٨ ١١	حصة المختلطة	٤٧٨ ١١	حصة المختلطة
	المختلطة		المختلطة
١٧	الوجه	١٧	الوجه
	نسخة الوجه المتقدم		نسخة الوجه المتقدم
	ذكرها		ذكرها
٤٨٠ ٩	صوره	٤٨٠ ٩	صوره
١١	خمس حقة	١١	خمس حقة
٤٨١ ١١	كل خمسين	٤٨١ ١١	كل خمسين
٤٨٨ ١	تسعا وعشرين	٤٨٨ ١	تسعا وعشرين
٤٨٩ ٣	أوقال حصل	٤٨٩ ٣	أوقال حصل
٥٠٦ ١٠	ان عبد المدين	٥٠٦ ١٠	ان عبد المدين
٥١٠ ٢٠	غير مائة	٥١٠ ٢٠	غير مائة
٥١٣ ١١	يرجع الزوج	٥١٣ ١١	يرجع الزوج
٥١٥ ١٥	مال الكتابة	٥١٥ ١٥	مال الكتابة
٥٢٠ ١٨	والفصل الركن والفضة وعرض	٥٢٠ ١٨	والفصل الركن والفضة وعرض

٢٠٢٢٠
٢١
٢٢



مطبعة التضامن الأخرى

(مطبعة التضامن الأخرى) الكائن مركزها (بشارع كفر الزعاري بمطقة الشعام رقم ٨ بمصر)

قد وفقت والله الحمد ادارة هذه المطبعة لطبع جميع ما يطلب منها لاحياء كتب الدين الخفيف: والمساعدة بقدر المستطاع مع المهاوده وبها استعداد تام لم يوجد له نظير بالنسبة لاتخاذها عمال من الطبعة الاولى في فن الطباعة وبها حروف سبكت لها في الخارج مع جودة الصنعة والنظافة في العمل مع الاثقال وبأتمان لا يمكن احد أن يزاحمنا فيها ومثدله جداً جربونا ولو مره ولس الخبر كاليان ومن يشرف يجد مايسره*

ولا يخفى على من له اطلاع علي مطبوعاتنا وبالاخص (كتاب المجموع شرح المهدب) الامام النووى رضى الله عنه و (كتاب المنظومه الشكره في النصائح الدينيه) تأليف حضرة صاحب السادة السيد شكرى باشا وجملة كتب شى وعليها اسم ادارة هذه المطبعة وكل هذا بأتمان زهيد جداً للغاية فنسأل الله اعالى ان يوفىها وهوى عضدها لطبع جميع ما يطلب منها طبعه وعلي الله الاسكال م

صاحب المطبعة (حافظ محمد داود)